

مفهوم مصر

وأزمة العقول الشبابية



المحرر: د. أحمد عبد الله

• كمال حامد مغيث	• سامية سعيد إمام	غانم	•
• محمد محمد عبد البديع	• صالح سليمان	تمد	•
• محمد عبد الحميد	• عادل شعبان	برازق	•
• محمد على إبراهيم	• عصام فوزى	مين	•
• نورا عبد الله حسن	• فاتن محمد عدلى	أحمد	•

• هشام مبارك • هويدا عدلى رومان

• سعيد المصري



مفهوم مصطلح

وأزمة العقول الشبابية

تحرير :

د. أحمد عبد الله

مهم مصر
وازمة العقول الشابة

المحرر
د. أحمد عبد الله

الناشر
مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الطبعة الأولى : ١٩٩٤

رقم الإيداع : ٤٥٧٢ / ٩٤

الجمع : مركز البحوث العربية

الغلاف والطبع : دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٧٩٤٢

حقوق الطبع محفوظة

المحتويات

٧	- مقدمة المحرر
٩	أولاً: الهيئة الاجتماعية المصرية:
	١) الطبقة الوسطى
١١	(محمد عبد الحميد)
	٢) الطبقة العاملة الحضرية
٢٩	(عادل شعبان)
٤٧	٣) التعقيب: د. السيد الحسينى
٤٩	٤) المناقشة.
٥٥	ثانياً: التغير الاجتماعى ونتائجه (١):
	١) الانفتاح وتغير القيم الاجتماعية
٥٧	(أحمد أنور)
	٢) الجفرة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية
٧٧	(محمد عبد البديع)
٩٣	٣) التعقيب : د. أحمد زايد
٩٧	٤) المناقشة.
١٠٥	ثالثاً: التغير الاجتماعى ونتائجه (٢) :
	١) تطور النخبة البرلمانية فى الصعيد (محافظة قنا)
١٠٧	(أحمد عبد الرازق)
١٣٥	٢) تعقيب: د. هدى زكريا
	٣) الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ
١٣٩	(محمد على إبراهيم)

- ١٦٣ (٤) التعقيب : د. هدى زكريا
- ١٦٦ (٥) المناقشة.
- ١٧١ رابعاً : الحركات الاجتماعية (لمواجهة الحركة العمالية) :
- (١) الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢ - ١٩٩١
- ١٧٣ (هويدا عدلى رومان)
- ١٩٧ (٢) تعقيب عبد المنعم الغزالي
- (٣) الحركة النقابية العمالية (دراسة حالة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر)
- ٢٠١ (سامية سعيد إمام)
- ٢٢١ (٤) تعقيب : عبد المنعم الغزالي
- ٢٢٥ خامساً : منظمات المجتمع السياسي (الأحزاب) :
- (١) حزب العمل في الحياة السياسية المصرية
- ٢٢٧ (تورا عبد الله)
- (٢) حزب التجمع في الحياة السياسية المصرية
- ٢٤٩ (عصام فوزي)
- ٢٦٩ (٣) التعقيب : د. وحيد عبد المجيد
- ٢٧٥ (٤) المناقشة.
- ٢٨٧ سادساً : منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) :
- (١) الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشأتها ونشاطها .
- ٢٨٩ (أشرف حسين)
- (٢) منظمات حقوق الإنسان (دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان)
- ٣٠٧ (صالح سليمان)
- ٣٢٣ (٣) التعقيب : د. مصطفى كامل السيد
- ٣٢٦ (٤) المناقشة.
- ٣٣٧ سابعاً : الظاهرة الإسلامية :
- (١) الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية
- ٣٣٩ (إبراهيم البيومي غانم)

٣٧٥	(٢) التعقيب : نبيل عبد الفتاح
٣٨٧	(٣) المناقشة.
٣٩٩	ثامناً للتعليم:
٤٠١	(١) الازدواجية التعليمية والتماثل الوطني
٤٢٥	(كمال حامد مقيث)
٤٢٥	(٢) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل.
٤٢٩	(٣) المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية
٤٤٧	(فاتن عدلى)
٤٤٧	(٤) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل
٤٥٠	(٥) المناقشة.
٤٥٧	تاسعاً: الإعلام:
٤٥٩	(١) أزمة المعارضة في الصحافة المصرية ١٩٧١ - ١٩٨١
٤٨٩	(حماد إبراهيم)
٤٩٣	(٢) التعقيب : د. عبد العليم محمد عبد العليم
٤٩٣	(٣) المناقشة.
٥٠٣	عاشرًا: قسم الباحثين الشبان:
٥٠٥	(١) ملاحظات أولية : د. محمد الجوهري
٥٠٩	(٢) أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي
٥٤٣	(سعيد المصري)
٥٥٧	(٣) التعقيب : د. حسين توفيق
٥٦٥	(٤) شهادة بحثية عن معضلات دراسة الحركة الإسلامية : هشام مبارك
٥٦٥	(٥) المناقشة.
٥٧٧	خاتمة: ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب
٥٧٩	(جلسة برئاسة السيد ياسين):
٥٨٩	(روجر أوين - سامي زبيدة - ريموند بيكر - روى متحدة - كاري روزيفسكي)
٦١٧	تعقيب ختامي للدكتور أحمد عبد الله منتق الندوة

مقدمة

بين يدي القارئ الكريم أعمال ندوة علمية عقدت بالقاهرة فى شهر مايو ١٩٩٣. وقد رعت الندوة ثلاث مؤسسات علمية هى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (قسم العلوم السياسية)، وجامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط، وجامعة هارفارد (مركز الشرق الأوسط). وقام محرر الكتاب بدور منسق الندوة. وشارك فيها بتقديم أوراق بحثية ثمانية عشر باحثا. كما شارك عشرة من أساتذة العلوم الاجتماعية كمتعقبين على الأوراق المقدمة. وحضر من أمريكا والمجلترا للمشاركة فى النقاش والتعقيب خمسة من أساتذة العلوم الاجتماعية المتخصصين فى دراسة مصر ومجتمعات الشرق الأوسط. هذا بجانب العشرات من أفراد الجمهور باتجاهاتهم المتنوعة ومشاربتهم التى أثرت النقاش. ولذا كان اهتمامنا بأن يحتوى هذا الكتاب على نص المناقشات بجانب نص الأوراق المقدمة. فالتفاعل العلمى والفكرى لا يتضح إلا بنشر هذا وذاك.

وقد أقيمت الندوة تحت عنوان "دراسة المجتمع المصرى.. وهموم الباحثين الشبان". وهو ما افترض تناولا للواقع المدروس من مختلف زوايا الدرس، على نحو ما تبين مواد هذا الكتاب. كما افترض اهتماما مخصصا للباحثين الشبان الذين لم يصلوا بأبحاثهم العلمية بعد لدرجة الدكتوراه. وقد اتخذ هذا الاهتمام الشكل التالى:

١) الاقتصار على الباحثين الشبان فى تقديم أوراق الندوة.

٢) دعوة كل منهم لعرض مشاكله كباحث شاب فى متن الورقة التى أعدها.

٣) تخصيص جلسة من جلسات الندوة لمناقشة هموم الباحثين الشبان.

٤) دعوة كبار الأساتذة المصريين والأجانب للتفاعل معهم فى إطار الندوة.

ولعلنا بذلك نكون قد قمنا بشئ من الواجب نحو تشجيع هؤلاء الشبان وتطوير قدراتهم. وهو واجب علمى ووطنى فى نفس الوقت، من حيث أن هؤلاء سيشكلون عصب الجامعة العلمية وقوام المقدرة المعرفية الوطنية فى حقل العلوم الاجتماعية. هذا بجانب ضرورة التعرف على منظور جيل الباحثين الشبان بالنسبة لمشكلات المجتمع المصرى التى يعكفون على دراستها بإمكانيات قليلة ويقدر كبير من القلق على المستقبل.

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نشكر هذه المجموعة من الشباب وأن نتعنى لهم انطلاقاً أكبر فى محراب العلم. كما نكرر شكر كل من ساهم من الأفراد والمؤسسات فى إقامة الندوة ونجاحها. وضمن الكثيرين الذين نقر لهم بهذا الفضل نخص بالذكر الدكتورة "إينيدهيل" رئيسة قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية. وهى التى تحمست للندوة ودفعت لنجاحها فاقتربت بالجامعة الأمريكية نفسها درجة من الاهتمام بالهموم المصرية، وذلك دون أن تتدخل فى مضمون العمل الذى كان مسئولية منسق الندوة. ومعها من زملائها وتلاميذها نهى المكاوى، وخالد فهمى، وهبة شعبان، الذين بذلوا جهداً مشكوراً لإنجاح الندوة. ونرجو أخيراً أن يكون فى هذا الكتاب فائدة لأصحاب البيت من المتخصصين وغير المتخصصين، الشبان وغير الشبان. فالكل مدعو للقراءة .. والفائدة لمن استفاد.

المحرر

أولاً:

البنية الاجتماعية المصرية

الطبقة الوسطى فى مصر

محمد عبد الحميد إبراهيم
مدرس علم الاجتماع المساعد
قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة:

حتى موضوع دراسة الطبقة الوسطى داخل الدرس السوسيولوجى للتكوينات والبنى الطبقة باهتمام لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين، سواء داخل المجتمعات الغربية أو فى بلدان العالم الثالث عموماً أو فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص. وتوالد هذا الاهتمام بناء على البروز المتزايد الذى أصبحت يحتله هذه الطبقة داخل الميدان الاجتماعى والاقتصادى من ناحية، وتأثيرها الفعال فى تشكيل البنى السياسية والثقافية داخل هذه المجتمعات من ناحية أخرى.

لكن دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، تستدعى كثيراً من القضايا والإشكاليات الخلافية التى تنعكس بالضرورة على فهم هذه الطبقة ودراستها، كما تتمكس - بنفس القدر - على فهم خصائصها ودورها (الفعلى والمحتل) داخل المجتمع. وتتصل أولى هذه الإشكاليات بفهم طبيعة التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقي للمجتمع. أما الإشكالية الثانية فتعد مترتبة على الإشكالية الأولى : لأن فهم طبيعة التركيب الاجتماعى والتكوين الطبقي سيتربط عليه فهم طبيعة الطبقة الوسطى من حيث البنية والتركيب ومن حيث الخصائص والأدوار التى تعزى لهذه الطبقة.

١

وعلى هذا سنتنقص هذه الورقة على العناصر التالية:

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقي فى المجتمع المصرى : ملاحظات عامة.

(٢) الطبقة الوسطى فى سياق المجتمع المصرى.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

(١١) إشكالية دراسة البنى الطبقي في المجتمع المصري:

يواجه دارس البنية الاجتماعية المصرية بالعديد من المشكلات النابعة من طبيعة تطور هذه البنية من ناحية، وطبيعة الهيكل الطبقي الخاص بها من ناحية ثانية، وطبيعة الطبقات أو الشرائح الطبقي التي تشكل لوام هذا الهيكل من ناحية ثالثة.

وإذا كنا لا نستطيع أن نحدد ماهية الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع إلا بناء على التحديد القلبي . لطبيعة نمط الإنتاج السائد داخل هذا المجتمع لأن الطبقات تتحدد من خلال وظائفهم داخل نمط الإنتاج^(١١) ، فإنه ليس ثمة اتفاق ، بين الباحثين ، على طبيعة نمط الإنتاج الذي ساد (أو يسود) المجتمع المصري خلال تاريخه الحديث والمعاصر . وتتعدد ، في ذلك ، الاجتهادات التي حاولت تشخيص طبيعة نمط الإنتاج الخاص بهذا المجتمع . ويذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع المصري قد شهد سيادة نمط إنتاج واحد مهيمن . سواء كان هذا النمط نمطاً إقطاعياً خالصاً أو نمطاً رأسمالياً خالصاً^(١٢) . بينما يؤكد البعض على أن المجتمع لم يشهد سيادة هذه الأنماط في شكلها "النقي" لكنها تمت على أرضية "شربية" . ويصبح نمط الإنتاج الإقطاعي ، من ثم ، إقطاعياً شريكاً ، كما يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي "شبه رأسمالي شبه أسيري"^(١٣) .

وبعكس هذا الخلاف حقيقة أساسية مؤداها أن التطورات التي خربها المجتمع المصري لم تؤد إلى سيادة نمط إنتاج واحد في صورة "نقية" خالصة حيث كانت هذه التطورات تفضي دائماً إلى أن تتخذ "أغاط الإنتاج ، والتشكيلات الاجتماعية... تشكل التلصص القائم على تعدد العناصر المختلفة ، وتمايشها تارة وتصارعها تارة أخرى"^(١٤) . وكان في مجده تطوراً غير متساوٍ^(١٥) .

وتنعكس الطبيعة النوعية لهذا التطور . بلا شك . على طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع ، كما تنعكس بنفس القدر على طبيعة الطبقات والشرائح الطبقي التي تشكل لوام هذا الهيكل . فالتداخل والتجاور بين أغاط الإنتاج المتنوعة ، وعدم سيادة نمط إنتاج واحد في صورة نقية ، سبترتب عليه عدم تبلور طبقة "طرازية" كالطبقة الإقطاعية أو الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة . فالطبقة البرجوازية طبقة هشّة وضميفة وقائمة ، فضلاً عن أن معظم استثماراتها تتم في مجال التداول لا في مجال الإنتاج . والطبقة العاملة لم تتبلور بعد بشكل واضح . أضف إلى ذلك طبيعة الالتحام العضوي بين الرأسماليين وكبار الملاك ، سواء قبل ذلك في تحول كبار المالكين والتجار إلى مصاف كبار ملاك الأرض أو في مساهمة عدد كبير من ملاك الأرض في تأسيس الشركات المساهمة وفي إدارتها ، الأمر الذي يفضي إلى اندماج المصالح بين هاتين الفئتين فضلاً عن الالتحام العضوي الذي يشكل ترابطاً بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة حتى صارت القاعدة : أن أصبح ملاك الأراضي / رجال صناعة ، وملاك الأراضي / تجاراً^(١٦) لتصبح البنية الطبقي للمجتمع ككل ، ذات طابع خاص^(١٧) .

غير أن هذه الخصوصية يجب ألا تقودنا إلى الوقوع في أسر النزعة التجزئية المفرطة ، بل تعنى ضرورة التحليل الملموس للواقع الملموس ، خصوصاً في هذه الظروف الجديدة والمستجدة ، كي نتصكّن من الكشف عن خريطة التناقضات القائمة في الاقتصاد والمجتمع^(١٨) .

إن ما سبق يشير، في مجمله، مشكلة الترسيم الطبقي وتحديد المواقع الطبقة، وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعي للمجتمع. وتصبح هذه المشكلة أكثر حضوراً في حالة دراسة الطبقة الوسطى، وعند تحديد موقع هذه الطبقة بين الجماعات الطبقة الأخرى الموجودة في المجتمع. وتؤكد العديد من الدراسات على الصعوبة البالغة في دراسة هذه الطبقة. فمن الصعوبة يمكن أن نتوصل إلى تعريف جامع، كما أن هذا المصطلح (الطبقة الوسطى) مصطلح يتسم بالمرونة والمطاطية وعدم الوضوح مما يجعل من دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة ومعقوفة بالكثير من المخاطر العلمية والتطبيقية. وإذا ما أضيف إلى ذلك ندرة الدراسات الخاصة بهذه الطبقة تصبح المشكلة أكثر تعقيداً^(٩).

ويكفي أن نشير هنا إلى أن النظر إلى هذه الطبقة يختلف باختلاف المنطلقات النظرية الخاصة بفهم البنية الطبقة للمجتمع ككل. فالقائلون بسيطرة نمط إنتاج واحد (سواء كان نمطاً قطاعياً أو نمطاً إنتاجياً رأسالياً) داخل المجتمع، سينظرون إلى الطبقة الوسطى على أنها طبقة غير موجودة، أو هي بالأحرى طبقة قيد التحول إلى أعلى (تلتصم إلى مصاف الطبقة العليا) أو إلى أسفل (تلتصق بالطبقة الدنيا)، ولا تختلف الصورة كثيراً لدى القائمين بفهم "نمط الإنتاج الآسيوي" أو "الاستبداد الشرقي" حيث تحمل الدولة - لدى هذا الفريق - محل نمط الإنتاج المسيطر الذي يقول به الفريق الأول، "طبقاً لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة، في وضع اجتماعي طبيعي خاص، يكون فيه الماء هو المورد الاقتصادي النادر والذي هو الوسيلة الأساسية للحصول عليه"^(١٠). وطالما أن الدولة هي مالك كل شيء والبيروقراطية هي أدواتها الرئيسية فإن التصنيف الطبقي للجماعات الاجتماعية يتم بناء على قرب أو بعد هذه الجماعات من الدولة ومؤسساتها البيروقراطية : برجوازية الدولة، ورأسمالية الدولة، البرجوازية البيروقراطية، الجناح البيروقراطي للرأسمالية، الفئات البيروقراطية المتوسطة... الخ.

والملاحظ أن كلا هذين الفريقين يعبر عما أسماه "رايت" E.O.Wright بالروية الاستقطابية البسيطة Simple Polarization^(١١) التي تتمثل في رسم الخريطة الطبقة، وكأنها طرفاً تقيض : الطبقة الرأسمالية / الطبقة العاملة، الدولة / الفئات الاجتماعية. وواضح الطابع الاختزالي الذي يسم كلا منهما، حيث لم تؤد التطورات إلى سيادة نمط إنتاج واحد، وبالتالي لم تتكون طبقة / طبقات طرازية. ولم تختفي الطبقات المتبقية أو الفئات البينية^(١٢).

إن التطورات التي مر بها المجتمع المصري فيما قبل ١٩٥٢ قد صاحبها ظهور قوى اجتماعية لم تكن موجودة من قبل (الطبقة المتوسطة الجديدة حسب التسمية الشائعة لدى كثير من الباحثين)^(١٣). وحاولت أن تلعب دوراً سياسياً (اقتصادياً) مستقلاً ومتميزاً^(١٤). كى تتمكن من تعديل خريطة المجتمع الطبقة لصالحها، وأن تشارك في إدارة شؤون المجتمع (سياسياً واقتصادياً) وحل المشكلات المتنوعة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي ازداد تفاقمها وصغر النظام الليبرالي عن حلها، مما عجل بسقوط هذا النظام وقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولعبت هذه

القرى دورا حيويا في مساندته. فقد كانت الخريطة الطبقة لمجتمع ما قبل ١٩٥٢ حسبا تؤكد العديد من الدراسات، تتسم بطابع التركيز الشديد الذي يقبلى في احتكار فئة قليلة الثروة المجتمع القومية المختلفة في الأرض ورأس المال . وكان من أبرز ملامح الهيكل الزراعى في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التركيز الشديد في ملكية الأرض والتزايد السريع. لعدد الملاك الصغار بالنسبة لرقعة الأرض التي يملكونها. ففى ١٩٥٢ مثل كبار الملاك (المالكين لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ٠.١٪ من إجمالى عدد ملاك الأرض، بينما استحوذوا على ٣٠٪ من الأراضى الزراعية وامتلكوا مع متوسطى الملاك (ملاك من خمسة إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض. وفى الجانب الآخر من الصورة لم تستحوذ الأغلبية العظمى من الملاك (٩٤.٤٪) إلا على ٣٥٪ من إجمالى مساحة الأرض^(١٥). كما أصبح تركز الملكية السمة الغالبة في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء في مجال التجارة أو التصدير أو الاستيراد أو الأنشطة الصناعية . فقد ركزت هذه الأنشطة - ملكية وإدارة - في أيدى فئة قليلة . واحتكرت هذه الفئات بالطبع السلطة السياسية وسيرتها في الاتجاه الذى يخدم مصالحها الطبقة الضيقة. ترتب على ذلك - احتكار الثروة والسلطة - أن أصبحت الخريطة الطبقة غير معبرة عن الصورة الفعلية للقرى الاجتماعية والسياسية المتنامية، والى اطراف نموها وزداد تواجدها في المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ازدياد هذه القرى اتساعا، وإزاء عجز النظام السياسى عن حل مشكلات المجتمع الملحة : المشكلة الاقتصادية (بناء قاعدة صناعية واقتصاد وطنى قوى)، والمشكلة الاجتماعية (ازدياد حدة الفوارق الطبقة)، والمشكلة الوطنية (إجلاء المستعمر عن أرض الوطن)، تبلور لدى هذه القرى على اختلاف توجهاتها السياسية، اتفاق عام على رفض الأسس التى يقوم عليها النظام . وطرح حلولا جذرية تجاوزت الحلول التقليدية التى كان يطرحها النظام لحل مشكلات المجتمع . لطالبت بضرورة تعديد الملكية وتأمين الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وارتبط لديها مطلب التحرر الوطنى بالاستقلال الاقتصادى والاجتماعى، وظهر في برامجها مطلب الثورة الشاملة^(١٦) التى تهدف إلى تعديل الخريطة الطبقة كى تعبر عن القوى الحقيقية الموجودة في المجتمع، وعلى ذلك قد مهدت السبيل لقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. لكن التطورات التى مر بها المجتمع المصرى بعد ذلك كان لها أثرها الواضح على الخريطة الطبقة للمجتمع بشكل عام وعلى وضعية الطبقة الوسطى بشكل خاص.

(٢) الطبقة الوسطى في سياق المجتمع المصرى :

يقال دائما في أدبيات الحديث حول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنها كانت ثورة "الطبقة الوسطى المصرية" ، ولا شك أن فى ذلك جزءا كبيرا من الصحة، فقد رأينا في ختام النقلة السابقة كيف مهدت ظروف ما قبل ١٩٥٢ إلى بروز قوى اجتماعية وسياسية جديدة رفضت أسس للمجتمع القديم ، ونادت بتغييره. غير أن أيا من هذه القوى - لظروف ليس هذا موضع الخوض فيها - لم تفلح في حسم الصراع لصالحها. وظهر الجيش "كقوة بارزة" استطاعت أن تحسم الصراع

عبر استيلائها على السلطة دون مقاومة تذكر ، وتأييد واسع النطاق من مختلف قطاعات المجتمع.

و لم يكن الجيش في الواقع منبت الصلة عن هذه القرى، وكثيرة هي الدراسات التي وصلت الأصول الاجتماعية لقيادة انقلاب يوليو ١٩٥٢ على أنهم ينتمون في معظمهم إلى أبناء الطبقة المتوسطة . كما أن الأهداف التي التقى حولها تنظيم الضباط الأحرار ووضعتها ميّزا لقيامه بحركة الجيش قد صيغت من برامج هذه القرى، بل أن هذه الأهداف قد استعمرت من هذا القاسم المشترك لما نادى به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها، وبها قام تنظيم الضباط كصورة مصغرة لمشروع الجبهة الوطنية الذي لم تستطع الحركة الحزبية أن تتحققه في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير^(١٧) ويمكن القول إجمالاً أن هذه الطبقة المتوسطة من المتعلمين (الانتلجنسيا) سواء في صورة المهنيين أو في صورة الموظفين من مدنيين وعسكريين) هي التي مهدت الطريق سياسياً وإيديولوجياً لقيام ثورة عام ١٩٥٢^(١٨).

بعد نجاح حركة الجيش تصاعد معدل التغيرات السياسية والاجتماعية وكلتا الإجراءات التي اتخذها النظام كما ازداد معدل المؤسسات التي أنشأها النظام لتلبية هذه السياسات المتنوعة . ولعبت هذه السياسات وتلك الإجراءات دوراً أساسياً - خلال الأربعين سنة الماضية - في تثبيت أقدام الطبقة الوسطى من ناحية وتدعيم مراكزها من ناحية ثانية، وتوسيع قاعدتها سواء في الريف أو في الحضر من ناحية ثالثة. ويحتمل العوامل التالية أهمية أساسية في هذا الصدد:

(١) أن الحاصل النهائي لقوانين الإصلاح الزراعي في الريف لم يكن في مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما كان في تركيز الثروة الاقتصادية وجانب يعتمد به من التأثير الاجتماعي والسياسي في طبقة متوسطى الملاك الزراعيين^(١٩). فقد ازداد عدد الملاك المتوسطين (الشرعية من ٤٠ إلى ٥٠ فداناً) من ٢٢ ألف إلى ٣٠ ألف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول.. بينما زادت المساحات التي يمتلكونها من الأراضي من ٦٥٤ ألف فدان إلى ٨١٨ ألف فدان . وفي ظل الهيكل الزراعي الذي تبلور بعد تطبيق القانونين الأول والثاني للإصلاح الزراعي نجد "أن الشريعة الأكثر وزناً اقتصادياً ونفوذاً سياسياً هي شريعة متوسطى وأغنياء الفلاحين^(٢٠). حيث ارتفع نصيبها من الأراضي الزراعية من ١٠ر٪ سنة ١٩٥٢ إلى ١٣ر٪ سنة ١٩٦٥ كما زاد نصيب الفرد من هذه الشريعة من ٢٤ر٣ فدان إلى ٢٨ر١ فدان. وظل هذا الاتجاه واضحاً من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ في مجال القانونين الزراعيين فكل الإجراءات التي اتخذت كانت في صالحهم على طول الخط^(٢١) مما يعكس تقوية مركزهم النسبي في البنية الطبقي للريف المصري^(٢٢).

(٢) أدت عمليات التأميم وقرقر رأس المال والأخذ بنظام الإدارة الاقتصادية المركزية خلال الفترة الناصرية، إلى خلق أشكال جديدة من التمايز الاجتماعي والطبقي داخل الفئات والشرائح الاجتماعية في المناطق المحضرية. فقد أدى التوسع الهائل في الهياكل الفنية والإدارية داخل "قطاع الأعمال المنظم" في الأجهزة الحكومية إلى النمو العددي

للفئات المتوسطة التي تشكل الوظائف الفنية والمهنية، وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإدارية والإدارية. وتضخم الجهاز البيروقراطي بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ حيث لم يكن عدد العاملين المدنيين يتجاوز في تلك السنة ١٩٥ ألف موظف، فأصبح في عام ١٩٨٠: ٢ مليون أى تضاعف حوالي ٢٢ مرة في تلك الفترة، ويعنى ذلك أن الجهاز البيروقراطي (المدنى فقط) يلتهم ١٩٪ من إجمالى عدد العاملين في مختلف فروع النشاط الاقتصادى (الإنتاجى وغير الإنتاجى) (٢٣).

(٣) يرتبط بذلك طبيعة التطور السريع للنظام التعليمى خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم ومراتب الفئات المتوسطة بشكل لم يسبق له مثيل (٢٤). حيث شهدت مصر توسعا هائلا في التعليم شمل جميع مراحل. فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من (١٩٧٦.٠٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٣٤٤٨.٠٠٠) سنة ١٩٦٨/٦٩ إلى (٤٠٥٢.٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية العامة من (١٣٨٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٧٦٨.٠٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٩ إلى (١٤٣٦.٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ التعليم الثانوى العام من (١٠٩.٠٠٠) سنة ١٩٥٦ إلى (٢٤٤.٠٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٨ إلى (٣٩٣.٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ (٢٥). وإجمالا فإن أعداد طلاب المرحلة الثانوية والتعليم الفنى قد ارتفعت من (٣٣٢.٣٣٤) سنة ٦٤ إلى (٢١٩٩١.٦٣٩) سنة ١٩٨٤ كما ارتفع عدد الطلاب في معاهد التعليم المهنى والتطبيقى من (٢٧.٣٧٧) سنة ١٩٦٤ إلى (٨٥.٦٣٠) سنة ١٩٨٤. أما طلاب الجامعات والمعاهد العليا فقد ارتفع عددهم من (٤٢٤٩٤) سنة ١٩٥٢ إلى (١٢٩.٢٠١) سنة ١٩٦٤ إلى (٢٢٧.٨٧٨) عام ١٩٧٣/٧٢ إلى (٦٣٢.٣٦٠) عام ١٩٨٤/٨٣ زيادة تبلغ حوالى ١٧٧٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣/٧٢. كما ارتفع خريجو الجامعات والمعاهد العليا من (٣٧.٩٣١) سنة ١٩٧٣ إلى (٥٩.٨٣٢) سنة ١٩٧٦ إلى (١٠٢.٣٨٧) سنة ١٩٨٥. ولاشك أن هؤلاء الخريجين هم المصدر الأساسى لمهن الطبقة الوسطى (٢٦).

وتعكس التطورات السابقة النمو الملح في حجم هذه الطبقة بحيث يمكن القول - حسبما ذهب "جلال أمين" بحق - أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات خلال الأربعين عاما التى انقضت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هو النمو الملح في حجم الطبقة الوسطى والتغير المذهل أيضا في خصائصها (٢٧).

غير أن التقدير النسبى لحجم هذه الطبقة بعد موضع خلاف بين الباحثين وفى ذلك يرى "جلال أمين" أنها تشكل نسبة ٤.٥٪ من مجمل السكان حسب تعداد ١٩٨٦ (٢٨). أما "محمود عبد الفضيل" فيرى أن هذا التقدير متحيز لأعلى، لأنه يشمل النمو الطبقى والمؤقت فى الدخول عند لحظة تاريخية معينة وليس له صفة الدوام والاستقرار، ويرى - من ثم - أن نحو ٣.٥٪ من جملة الأسر فى مصر يمكن اعتبارها فى صفوف الطبقة الوسطى بصفة دائمة ومتجددة (٢٩) أما "محمود عودة" فيرى أن حجم هذه الطبقة لا يتجاوز ٢.٥٪ من السكان فى أقصى التقديرات (٣٠). بينما يرى "خلدون النقيب" أن حجم الطبقة الوسطى يمثل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية (٣١).

إن التباين الملحوظ بين هذه التقديرات يعد دالا على طبيعة التباين الشديد في فهم هذه الـ"طبقة الوسطى ذات السمة الطبقيّة" الملفزة". كما ينعكس هذا التباين على تعريفها وعلى طبيعة الفئات الداخلة في مصادرها. ويتجلى هذا التباين في فهم طبيعة الدور الذي لعبته هذه الطبقة في تطور المجتمع. وفي ذلك يمكننا أن نميز بين رؤيتين متعارضتين. الرؤية الأولى: ويجسدناها "هالبرن" Manfred Halpern "ومورويبرجر" Morroe Berger "ومؤداهما: أن هذه الطبقة استطاعت أن تقوم بدور محدي في مجتمعات الشرق الأوسط بشكل عام وداخل المجتمع المصري بشكل خاص (٣٢).

الرؤية الثانية: وتركز هذه الرؤية على الدور المحافظ (والرجعي) الذي لعبته هذه الطبقة في استمرارية التخلف والتنمية للغرب، ومن ثم فشلها في إنجاز مهام الثورة الوطنية (تحقيق الاستقلال أو فك الارتباط وحل المشكلة الاجتماعية والسياسية). ويعبر "سمير أمين" عن هذه الرؤية بوضوح حيث يقول: "إن الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع وبجميع صفاتها أصبحت عاجزة تماما عن طرح بديل يفترض فك الارتباط. فلا تستطيع مختلف عناصر هذه الطبقة ولو مجرد تصور رؤية مستقبلية مثل هذه" (٣٣).

وبعمل بعض الباحثين على طبيعة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة في التسمينيات (نتيجة الجفاف التدريجي لمصادر الدخل الرعيّة والطبقية) على أساس أن هذه الأزمة ستدفع هذه الطبقة دفعا لأن تلعب أدوارا أكثر تقدما لأنها لن تعد قادرة على "الهروب إلى الإمام" من خلال الهجرة إلى الخارج أو التحول إلى "طبقة أعمال متريعة" في الداخل. كما فعلت من قبل، بل ستجد نفسها وجها لوجه مع الأزمة تتفاعل معها وتشدها مرة أخرى إلى مواقع أكثر تقدما، ولتشكل واقدا أساسيا للتحالف الوطني - الشعبي، ولا سيما المراتب الدنيا والوسطى من هذه الطبقة" (٣٤).

والحقيقة أن الدور المتناقض (تقدمي / رجعي) الذي يعزى لهذه الطبقة يتأني من طبيعة الخصائص والأدوار المتناقضة التي تسم هذه الطبقة. وفي ذلك تؤكد العديد من الدراسات على أن "اللاجانس" يعد من أهم سمات هذه الطبقة (٣٥). لذا فإنها - وكما أشار "محمود عردة" - تعد مستودعا للعديد من أنساق القيم المختلفة (٣٦). كما تضم في داخلها تيارات شتى فقد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهي من حيث طبيعة الأدوار التي تلعبها - تلعب دورا سياسيا واجتماعيا تقدميا في بعض الفترات التاريخية، كما تلعب دورا سياسيا واجتماعيا رجعيا في فترات أخرى (٣٧).

والواقع أن هذه التباينات - سواء في تقدير حجم الطبقة الوسطى أو في النظر إلى طبيعة الدور الذي قامت به تشير قضايا أساسية تتصل بمشكلات دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري :

لا مهرب من الدخول في خضم هذه المشكلة : مشكلة دراسة الطبقة الوسطى، لا من أجل جسم هذه المشكلة - فليس هذا بمقدور الباحث ولا هو بمستطاعه - بل من أجل طرح تساؤلات تشغل الباحث، فضلا عن كونه واحداً من أبناء

الطبقة الوسطى، فهو مفهوم بدراستها والتعرف على طبيعة تركيبها وخصائصها وكذا طبيعة التغيرات التي طرأت عليها خلال العشرين سنة الماضية^(٣٨). وسوف نتناول طبيعة المشكلات التي تثيرها دراسة الطبقة الوسطى في ضوء القضايا التالية :

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقي .

ب- الطبقي الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء.

ج- الدراسة الامبيريقية للطبقة الوسطى : المشكلات البحثية ومفهوم الباحث.

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقي :

أشرنا فيما سبق إلى أن مشكلة الترسيم الطبقي وتحديد المواقع الطبقيّة وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعي للمجتمع تعد من أبرز المشكلات التي تواجه دارسي البنية الاجتماعية المصرية. خاصة وأننا إزاء بنية تتسم بسماة "نوعية" تنعكس على طبيعة هيكل التكوين الطبقي للمجتمع، كما تنعكس على طبيعة الجماعات الطبقيّة التي تشكل قوام هذا الهيكل . غير أن هذه المشكلة تصبح أكثر حضوراً في حالة دراسة الطبقة الوسطى. سواء عند تحديد موقع هذه الطبقة داخل التركيب الطبقي للمجتمع أو عند تحديد موقعها بالنسبة للجماعات الطبقيّة الأخرى الموجودة في هذا المجتمع. الأمر الذي يجعل دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة.

والحقيقة الأساسية التي تؤكدُها العديد من الدراسات هي : النمو المذهل والانتعاش المطرد الذي حققته الفئات "البيئية" Intermediate التي استطاعت أن تحتل موقعا وسطا Middle بين البرجوازية والبروليتاريا. والأهم من ذلك هو أن هذه الفئات البيئية إنما تجسد - عبر هذا الموقف الوسط - صفات تخص الطبقة العاملة (مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج، وبيع قوة العمل) كما أنها تجسد في نفس الوقت صفات تخص "البرجوازية" مثل الاشتراك بدرجات متفاوتة في إدارة رأس المال، والسيطرة / التحكم التي تمارسها على الطبقة العاملة .

والحاصل أن هذه الفئات أصبحت تشكل تحديا مبهرا أمام تطبيق النموذج الطبقي الثنائي Two - Class Model^(٣٩) وتعددت الاجتهادات التي قدمت لتحديد الوضع الطبقي لهذه الفئات، ومن أبرز هذه الاجتهادات مايلي^(٤٠) :

١) أولى هذه الاجتهادات يضع كل هذه الفئة فعليا داخل الطبقة العاملة باستثناء نسبة ضئيلة من كبار المديرين والإداريين الذين يرتبطون مباشرة بالبرجوازية من خلال امتلاكهم لرأس المال حيث يرى أن كل العاملين بأجر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

٢) اجتهاد آخر يضع العديد من فئات العاملين بأجر داخل نطاق من قطاعات البرجوازية الصغيرة وغالبا ما تعرف بـ

"البرجوازية الصغيرة الجديدة" New Petty Bourgeoisie للتمييز بينها وبين البرجوازية الصغيرة التقليدية، التي تضم أصحاب الصناعات ، وأصحاب الحرفيات والعمالين لحسابهم.

(٣) الاجتهاد الثالث يعتبر أن العاملين بأجر الذين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة ليسوا قطاعا من قطاعات البرجوازية الصغيرة بل يمثلون طبقة جديدة مستقلة بذاتها، تسمى "الطبقة الإدارية المتخصصة" Professional Managerial Class. وتعرف هذه الطبقة من خلال الوظيفة المتخصصة التي تلعبها في إعادة إنتاج العلاقات الطبقة أكثر من تعريفها بوضعها داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

(٤) الاجتهاد الرابع لا ينظر إلى هذه الفئة على أنها تشكل طبقة بقدر ما تشكل أوضاعا Locations تنتمي لأكثر من موقع طبقي في وقت واحد. لذا فإن الفئة التي نطلق عليها "الطبقة الوسطى Middle Class محتلت ما يمكن أن نسميه بـ "الأوضاع الطبقة المتناقضة" Contradictory class locations.

تعكس هذه الاجتهادات طبيعة الخلاف المرتبط بوضعية الطبقة الوسطى داخل المجتمع. والجدير بالذكر أن هذه الاجتهادات قد تطورت داخل سياق التمسك الهائل الذي طرأ على بنية المجتمع الرأسمالي (الغربي) أساسا. مما استدعى ضرورة مراجعة أقطاب التحليل الجديدة التي طرأت على بنية ذلك المجتمع.

والأمر لا يختلف في حالة المجتمع المصري، وذلك فيما يخص ضرورة البحث عن أطر تحليلية تلائم الطبيعة التوسعية للتكوين الطبقي لهذا المجتمع، والتي أثرت بلاشك على وضعية الطبقة الوسطى داخل هذا التكوين. خاصة وأن هذه الطبقة قد ارتبطت في نشأتها وتطورها واتساع حجم الفئات الاجتماعية والاقتصادية المكونة لها بقرارات وإجراءات كانت تصدر في أغلبها عن الدولة.

وإذا كان الباحث يرى أن مدخل "المواقع الطبقة المتناقضة" يعد من أكثر الاجتهادات إفراغا لتحليل الموقع الطبقي للطبقة الوسطى، من الناحية النظرية، إلا أن تعقيدات الواقع الإمبريقي تحد من كفايته النظرية وتظل مشكلة الوضع الطبقي للطبقة الوسطى واحدة من أهم المشكلات التي تثيرها دراسة هذه الطبقة .

ب- الطبقة الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء :

من أهم المشكلات التي تواجه دارس الطبقة الوسطى مشكلة تعريف هذه الطبقة وتعيين الجماعات الاجتماعية الداخلة في عدادها، ويتضح ذلك عبر استعراض بعض المحاولات التي بذلت في سبيل تعريف الطبقة الوسطى وتحديد الجماعات التي تنتمي إليها، وكذا المعايير التي تبرز انتماء هذه الجماعات ضمن فئات الطبقة الوسطى.

ويقدم لنا مورو بيرجر M. Berger واحدا من أقدم التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى حيث يرى أنها تتكون من جماعتين أساسيتين : الأولى : تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة، ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا للدرى النفوذ والمجاه في الحياة السياسية والاقتصادية وتشتمل الجماعة الثانية على جماعات أخرى مختلطة تضم المهنيين المستقلين الأطباء والمحامين والمديرين، والتقنيين ، ومرهفي الإدارة^(٤١).

أما "هالبرن" M.Halpern فيرى أن ذوى الرواتب يشكلون الغالبية العظمى للطبقة الوسطى، ويشملون المديرين والإداريين والصحفيين، ورجال القانون وضباط الجيش (٤٧).

ويرى "حنا بطاطر" Hana Batatu أن المقصود بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزججة) والتي تتمتع وراثتها، ولكن يجمع بينها امتلاكها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك. وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم عناصر وفئات : ضباط الجيش، موظفي الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، ملاك الأرض (٤٣).

أما "جيمس بيل" James Bill فيرى أن أعضاء هذه الطبقة ينخرطون في المهن المتخصصة والتقنية والثقافية والفكرية والإدارية . وتضم المدرسين والمهندسين والكتاب والفنانين والصحفيين والبيروقراط، وضباط الجيش من ذوى الرواتب المتوسطة (٤٤).

ويرى "السيد الحسيني" أن الطبقة الوسطى المضطربة تضم قطاعا كبيرا من ذوى المهن الفنية العليا كالأطباء والمهندسين وأسائنة الجماعات وضباط الجيش والمديرين وصغار التجار (٤٥).

ولى تقسيمه للبناء الطبقي في المدينة المصرية يرى "محمد الجحرى" أن الطبقة الوسطى تشتمل على :
- الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم : كبار الملاك العقاريين، وأصحاب الشركات وطبقات المديرين ومن في حكمهم.
- الطبقة الوسطى، وتضم : أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) ومتوسطى وكبار الحرفيين .
- الطبقة الوسطى الصغيرة، وتضم : أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الحرفيين (٤٦).

أما "جلال أمين" فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم ، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين ، وغالبية تجار التجزئية والشرائع العليا والمتوسطة من موظفي الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب العقارات السكنية. ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة في أنها تضم أيضا نسبة يمتد بها من الحرفيين والشرائع الأعلى دخلا من موظفي وعمال القطاع الصناعي العام والخاص (٤٧).

ويرى "محمود عودة" أن الطبقة الوسطى في مصر تضم فئات متنوعة في ارتباطاتها الاقتصادية، وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية، أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش، ومتوسطى التجار والجانب الأعظم من موظفي الدولة مدنيين وعسكريين (فيما عدا الصفوة البهروقرراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم) إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا، من لا يرتبطون بوظائف حكومية والمفلقين وغيرهم شريطة عدم تغيير مهنتهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية (٤٨).

أما "خلدون التقيب" الذي يفضل مصطلح "الدرجات الوسطى" Middle Strata فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم : المهنيين والمدراء الأجراء والتقنيين الموهبلين وأنشياء المهنيين والعاملين في الإدارة الوسطى (٤٩).

وتدل هذه المحاولات التي قدمت لتعريف الطبقة الوسطى في مجملها على التنوع والالتجاس الذي تتسم به الجماعات التي يدخلها كل باحث في عداد الطبقة الوسطى. فهي تضم كل الجماعات المهنية، بلا استثناء تقريباً، بدءاً من المستويات والوظائف الإدارية العليا حتى أدنى الوظائف الإدارية والإشرافية، دون مراعاة للباين الموجود بين هذه الجماعات، وتأثير هذا التباين على الوزن الطبقي لكل جماعة. وواضح أن هذه التعريفات تعتمد إلى حد كبير على المهنة أو الوظيفة كمعيار للانتماء للطبقة الوسطى. ولا شك أن هذا المعيار يثير الكثير من التحفظات عندما نتخذ معياراً للتصنيف (٥٠). وهذا ينسحب أيضاً على معيار الدخل والمستوى التعليمي كمعايير للانتماء للطبقة الوسطى. وكل ذلك من مشكلات تعريفية ومفهومية يثير الكثير من المشكلات التي تواجه الدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى في مصر.

جـ- الدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى

المشكلات البحثية وهوم الباحث:

تثير الدراسة الإمبريقية للطبقات عمومًا والطبقة الوسطى خصوصًا مشكلات وهوم تواجه الباحث عند التصدي لهذه الموضوعات وعليه أن يجد لنفسه سبيلاً في حلها أو التعامل معها، فلا إذا أراد أن ينجز موضوع دراسته أو يحقق الهدف الذي يسعى إليه.

ومن الصعوبة يمكن أن نحدد متى تبدأ هذه المشكلات، ومتى تنتهي، فهي سلسلة متصلة الحلقات، تؤثر كل حلقاتها، بالسلب أو بالإيجاب، في الحلقة التي تليها. كما أن هذه المشكلات ذات طابع تراكمي يتشكل عبر المراحل التعليمية المختلفة التي مر بها الباحث في سنوات الدراسة المتفرقة.

فماذا سيكون حال الباحث الذي تخرج في جامعات الأعداد الكبيرة وترى على مناهج تعتمد في أكثرها على الحفظ والتلقين، وتتوارى في ظلها مهارات الإبداع والابتكار؟

على أية حال، نفترض أن الباحث قد أصبح مهووماً بالبحث العلمي، فإن من أول شروط هذا الهم أن يكون الباحث واسع الاطلاع وعلى اتصال مستمر بأحدث منجزات العلم في مجال تخصصه، فهل هذا يتوفر لنا كباحثين عبر المؤسسات التي ننتمي إليها؟ وهل تسمح إمكاناتنا المادية كأفراد وسط ظروف قاهرة أصبحت لقمة العيش فيها الشغل الشاغل لدى كثيرين، بأن نتصن من ذلك؟

المفترض في مثل هذه الظروف أن تضطلع المؤسسة (الجامعة) بهذا العبء (توفير أحدث الإصدارات التي تصل الباحث بأحدث منجزات العلم في مجال تخصصه). لكن ذلك أمر عزيز المثال، مما يجعلنا نلجأ إلى طرق تعتمد في أغلبها على الصدقة، أو نلجأ لمكتبة الجامعة الأمريكية التي تعاملنا كأئنا مواطنين من الدرجة الثانية.

إن كل هذه المشكلات تتصل في مجمرعها بالمشكلات المادية التي يواجهها صغار الباحثين والتي تحول بينهم وبين الاتفاق على بحرهم، سواء بشراء المراجع والدوريات اللازمة، أو قبول الدراسات الميدانية التي يتطلبها موضوع البحث، أو عند إخراج الرسالة في صورتها النهائية.

وإذا ما افترضنا - جدلا - أن الباحث استطاع ، بصورة ما ، أن يتحصل على المراجع والدوريات التي يحتاجها لموضوع بحثه ، فهل يستطيع أن يتعامل مع هذه المراجع خاصة إذا ما كانت بلغة أجنبية؟ أعنى هل يتقن الباحث لغة أجنبية (أو أكثر) فتمكنه من التعامل مع التراث الأجنبي المتصل بموضوع بحثه؟ إن اللغة تشكل عائقا لدى الكثير من الباحثين ويحول بينهم وبين التعامل الجيد مع التراث الأجنبي المتصل بالموضوعات التي يشتغلون بها . إن المشكلات السابقة تواجه معظم الباحثين ، في مختلف التخصصات ، وعلى اختلاف الموضوعات التي يهتمون بها . غير أن ثمة مشكلات أخرى تواجه الباحثين الذين يهتمون بموضوع الطبقات بشكل عام ، يمكننا أن نشير إلى أهمها ، وذلك على النحو التالي :

١) مشكلة الإطار النظري للباحث :

لا يستطيع دارس المجتمع أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظري واضح يهديه ويرشده ، خاصة إذا ما تصدنا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية ثمره من ثمرات الفكر الماركسى ، وكانت تلك الفكرة الماركسية باعثا لظهور نظريات ومعالجات أخرى فاصلة على الجانب الآخر ، أعنى البرجوازي من العالم ، ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين المؤلفين الإيديولوجيين مطلقا لها (٥١) .

شير أن الباحث الذى يتخذ من الماركسية مطلقا له فى فهم وتحليل البناء الطبقي ، يواجه مشكلات متعددة . فلا شك أن المنهج الماركسى أقدر المناهج على تحليل وفهم آليات التكوين الطبقي فى المجتمع ، لكن تطبيقه قد اتخذ مسارات عديدة جعلها أقرب إلى الاجتهادات الفردية ، داخل الماركسية ، منها إلى المدارس النظرية المستقرة . يتضح ذلك إذا نظرنا ، مثلا ، إلى الاجتهادات المتنوعة التى حاولت تشخيص طبيعة نطف الإنتاج السائد فى المجتمع المصرى ، وكذا تحديد طبيعة البنية الطبقيّة لهذا المجتمع . وينسحب الأمر نفسه على الاجتهادات التى حاولت تحديد المواقع الطبقي للطبقة الوسطى . وهى كلها اجتهادات تمت داخل النظرية الماركسية ، وهذا ، فى جانب منه ، يعد ميزة تحسب للماركسية (قدرتها على التطور والتجديد) . لكن تهنى أى من هذه الاجتهادات فى حالة المجتمع المصرى - يكتنفه الكثير من الصعوبات والمعاذير .

٢) مشكلة البيانات المطلوبة:

إذا افترضنا أن الباحث قد حسم الإطار النظري الذى ينطلق منه ، وجدد من ثم ، الافتراضات التى يريد اختبارها ، عندئذ لا بد له من "مادة" أو "بيانات" يستطيع من خلالها أن يدلل على صطق ما يفترضه ، أو يفسر الظاهرة موضوع البحث . وتختلف طبيعة البيانات ، وتتنوع ، باختلاف الظاهرة موضوع الدراسة . كما تختلف مصادر الحصول على

هذه البيانات . وتتحصر هذه المصادر غالبا في مصدرين :

مصدر مباشر ، أى الحصول على البيانات من الناس أو العينة المثلة لموضوع البحث.

مصدر غير مباشر، مثل الإحصاءات ، والسجلات ، أو أى مصادر تمكن الباحث من الحصول على بيانات تخص توزيع الدخل والملكية والنشاط الاقتصادى ..إلخ.

وكل مصدر من هذه المصادر يفرض مشكلاته الخاصة على الباحث.

فقد يواجه الباحث مشكلة أن البيانات التى يحصل عليها من المصدر الأول - المباشر - غير صادقة سواء لأن هؤلاء الناس (العينة) لا يؤمنون بجدى الذى يفعله الباحث أو أنهم يقولون عكس ما يعتقدون ، أو لظروف تتصل بطريقة الحصول على هذه البيانات . أما مشكلات المصدر غير المباشر ، مثل الإحصاءات أو السجلات، فتتمثل فى أن هذه المصادر قد تكون غير متوفرة أو متوفرة وغير كافية، أو تكون غير دقيقة.

٣) مشكلة الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات :

يراجه الباحث مشكلة أساسية تتصل بأنسب الأدوات المنهجية التى تمكنه من الحصول على البيانات التى يحتاجها . وإذا كانت القاعدة هى أن الباحث يستخدم الأدوات التى تلائم موضوع بحثه وتناسب طبيعة البيانات المطلوبة، فإن هذه القاعدة تحتاج إلى مناقشة خاصة إذا ما استخدم الباحث أدوات لجميع البيانات تبدو مناسبة - مثل الاستبيان أو دراسة الحالة - فى موضوع دراسة النوع الطبقي أو التفرجات الطبقيّة مثلا، فهذه الأدوات على الرغم من كونها تبدو مناسبة إلا أنها قاصرة سواء فى الحصول على البيانات أو فى حجم وعمق البيانات التى تحصل عليها .

٤) حدود الصدق فى المادة المتاحة:

تفرض المشكلات السابقة حدودا معينة للصدق الذى تتسم به البيانات التى يجمعها الباحث، كما تفرض حدودا معينة حول التعميمات التى يتوصل إليها الباحث.

وحد .. فهذه بعض المشكلات والهموم التى تواجه الباحث، وهى مشكلات تثير قضية أعم، وأهم، تتصل بشروط إنتاج المعرفة فى مجتمع متخلف . وأشهد أن هذه المشكلات تقفل - لدى الكثير من أبناء جيلى- دافعا أساسيا يجعل من المعرفة التى ينتجونها ، تحديا لشروط إنتاجها.

المواش و المراجع

(١) انظر

David S. Foran, The Middle Classes and Entrepreneurship in Capitalist Development, Arab Studies Quarterly, Vol. I, No. 2, Spring, 1979, p. 126

(٢) انظر : محمد أبيس ، المجتمع المصري في ظل الإقطاع ، الكاتب ، السنة الرابعة ، العدد (٥١) ، يونيو ١٩٦٥ ، ص ٤ - أحمد زايد ، حول دراسة البناء الاجتماعي المصري مرحلة ما قبل الرأسمالية ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، إشراف دكتور محمد الجوهري ،

العدد الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١١ - ١٢٧

(٣) انظر : إبراهيم عامر ، الأرض والنزاع ، المسألة الزراعية في مصر ، مطبعة دار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ص ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ مصطفى الأبريس ، الدولة المركزية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٤ ، ص ٧٦

(٤) الأبريس ، الدولة المركزية ، ص ٢٨ - ٣٩

(٥) انظر : أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، تحليل لمساهمات الطبقة المتدنية والجديدة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٨

(٦) انظر : هاني لطفي السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ترجمة عبد الحسيب سليم ، الذكر الثماني لمرور الخمسين عاما على إنشاء جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦

عادل فهم ، التولاج المصري لرأسمالية الدولة العانية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٩

(٧) انظر : محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٦

(٨) انظر : محمد عبد الفضيل ، المحالف الشعبي ومائل النخيل ، الحالة المصرية ، ورقة عمل مشروعة ، من أبحاث لمرقية ، د ب ص ص ٢ ، ٣

(٩) انظر : محمود عرو ، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي ، الهلال السنة الخامسة والستون ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ ، " ، هاشم السولي ، مأزق الطبقة الوسطى ، الهلال ، السنة الحادية ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٤٤

(١٠) نزه الأبريس ، الدولة المركزية في مصر ، ص ١٥

(١١) G. Wright, Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure, Politics and Society, Vol.9 (١١) No. 4, 1980, p. ٩27

(١٢) انظر بالتفصيل .

Val Butts, Capital Accumulation and Rise of the New Middle Class, The Review of Radical

- (١٣) انظر على سبيل المثال .
سعد زهران ، في أصول السياسة المصرية ، مقال .علي تقي الدين في التاريخ السياسي ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ص ٧٨ .
- (١٤) محمد ماهر الأنصاري ، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠-١٩٧٠ ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (٣٥) نوفمبر ١٩٧٠ ص ٧٨ .
- (١٥) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢-١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٩-١٠ .
- (١٦) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ص ٥٨ .
- (١٧) طارق البشري ، المرجع السابق ص ٥٨ .
- (١٨) نزيه نصيف الأيوبي ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
- (١٩) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥ ، ٨٦ .
- (٢٠) قصص عبد النجاش ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٤٥ ، ص ١٣٩ .
- (٢١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية ، ص ٨٥
- (٢٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .
- (٢٣) صلاح العمريسي ، حول الرأسمالية الطبقية ، دراسة نقدية ، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .
- (٢٤) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، ص ١١٨ .
- (٢٥) نزيه نصيف الأيوبي ، سياسة التعليم في مصر ، دراسة سياسية وإدارية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٤١ .
- (٢٦) انظر : خلدون حسن النقيب ، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر . دراسة بتأنيق مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
- سياسات التعليم الجامعي ، دراسات وتوجيهات ، مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة دراسات تصدر عن المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٩ ، ص ١١٩ .
- (٢٧) جلال أمين ، الطبقة الوسطى وهمم المجتمع المصري ، الهلال ، أغسطس ١٩٩١ ، ص ٦٨ .

- (٧٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (٧٩) محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري، الهلال يناير ١٩٩٢، ص ١٩٢، ص ١٩٥ .
- (٨٠) محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي، الهلال سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٩ .
- (٨١) خلدون حسن النقيب ، الدولة السلطانية في المشرق العربي المعاصر ، ص ٢٧٩ .
- (٨٢) انظر :
- Menfred Halpern , Egypt and the New Middle Class : Reaffirmations and New Explorations , Comparative Studies in Society and History , Vol. 11, No. 1, 1969.
- Morroe Berger, The Middle Class in The Arab World , in The Middle East in Transition , Studies in Contemporary History (ed.) by Walter Z. Laqueur, New York, Praeger , PP. 69.70.
- (٨٣) سمير أمين ، تأملات حول طبيعة الأرستقراطية في مصر، الطبعة، القاهرة ، أبريل - يونيو ١٩٨٥، ص ١١٣، وانظر كذلك عاصم الدسوقي، مآثر الطبقات الوسطى، الهلال ، مرجع سابق، ص ٤٩ .
- (٨٤) محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبي وبناتل التكيف : الحالة المصرية ص ١١ .
- (٨٥) انظر : محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي، الهلال، سبتمبر ١٩٩١، ص ٣٦ .
- خلدون حسن النقيب ، الدولة السلطانية في المشرق العربي، ص ٢٧٠ .
- (٨٦) محمود عودة، المرجع السابق، ص ٢٩ .
- (٨٧) انظر :
- Dale L. Johnson, (ed.) Class and Social Development , Sage Publications, London, 1982; P.9.
- (٨٨) يعد الباحث رسالته للدكتوراه بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة في موضوع : أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ : دراسة مقارنة بين فطين حسيين، وذلك تحت إشراف أ. د. محمود فهمي الكروي، أ. د. أحمد مجدي حجازي.
- (٨٩) انظر : Val Burris, Op. cit., p. 17-18.
- (٩٠) انظر : E.O. Wright, Op. Cit. p. 327.
- (٩١) انظر : Morroe Berger, Op. Cit., P. 63.
- (٩٢) Manfred Halpern, the Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, انظر ، Princeton Univ. Press, 1965, p.52.
- (٩٣) نللا عن : محمود عبد الفضيل ، الشبكات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، ١١٥ .
- (٩٤) James A. Bill, Class Analysis and The Dialectics of Modernization in The Middle East, انظر ، International Journal of Middle East Studies, 3 (1972) p. 433.

(٤٥) السيد المسيحي ، المديرة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع والثلاثون ، الطبعة

الأولى، ١٩٨٠ ص ٣١٣.

(٤٦) انظر : محمد الجوهري ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب :

برتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع ، الطبعة

الثانية ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٤٧) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤٨) محمود عويضة، مرجع سابق ص ٢٩.

(٤٩) انظر : غلغون حسن التقي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠.

(٥٠) انظر : محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا الفنية في العالم الثالث ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٥١) محمد الجوهري، مقدمة الترجمة العربية لكتاب برتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ص ١٥ .

بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر إشكاليات التعريف والبحث

عادل شعبان

باحث بمركز البحوث العربية

حفل تراث علم الاجتماع الغربي خلال النصف الأخير من هذا القرن بدراسات كثيرة ومتنوعة وذات أطر فكرية متباينة، حول البنية الطبقة في المجتمعات الرأسمالية. ونالت الطبقة العاملة نصيباً كبيراً من الاهتمام ضمن هذا التراث المتنوع في المقامات النظرية والإمبريقية، واكتسبت هذه الإسهامات أهميتها بتأثير التفهيمات التي حدثت في بنية المجتمع الرأسمالي إلى الحد الذي يمكن معه القول إن الطبقة العاملة التي تحدث عنها تراث علم الاجتماع الكلاسيكي باتت محل خلاف نظري كبير، وأن طبقة عاملة جديدة في بنيتها ، وتركيبها ، وأشكال وممارسات فعلها الجمعي باتت واضحة المعالم.

وإذا كانت الطبقة العاملة الغربية قد نالت هذا الاهتمام البحثي، فإنه من المؤسف أن نقول أن الطبقة العاملة المصرية لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام البحثي في المجال السوسيولوجي. فالأدبيات المتاحة حول الطبقة العاملة المصرية تشير إلى غلبة الجانب التاريخي^(١)، حيث تم التركيز على نشوء الطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية، وعلاقتها بالقرى الاجتماعية الأخرى، كما نال التحليل التاريخي لتطور التشريعات العمالية أهمية في هذا الإطار، أما الاهتمام الأكاديمي^(٢) لعلم الاجتماع فقد انحصر في دراسات علم الاجتماع الصناعي ودراساته ذات التوجه النظري المحدد، وتم التركيز ضمن هذا السياق على دراسة علاقة التنظيمات النقابية بمشكلات العمل، ومدى تكيف العمال المهاجرين بقطاعات الصناعة، أو تناول تأثيرات إصابات العمل على الإنتاجية.

وقد بدأ في الآونة الأخيرة اهتمام علمي الاجتماع السياسي والحضري بإشكاليات التركيب الاجتماعي والبنية الاجتماعية، خاصة مع رواج مقولات مدرسة التبعية في مصر منذ السبعينيات والتي عنت بتحليل ظروف تخلف مجتمعات العالم الثالث، وركزت في تحليلاتها على التركيب والبنية الاجتماعية لهذه المجتمعات .

وكان من المنطقي في ضوء هذا القصور الواضح في مجال فهم التركيب الاجتماعي أن يطرح على بساط البحث

أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر مع مايشهه هذا الموضوع من تساؤلات نظرية وإحرائية حول ماهية الطبقة العاملة؟ أى ماهى معايير الانتماء إليها؟ وما حدود هذه الطبقة، أى ماذا نضم، وماذا نستبعد منها، ولحمت أى ظروف نظرية وإحرائية يتم الضم والاحتواء. كما تثير الدراسة إشكالات متعلقة بوصمة عمال الخدمات والتجارة، أيضاً تثير الدراسة موقع الأعمال الكتابية الطبقي، وأخيراً موقع العمال ذوى الساعات البيضاء، مع الأعداء بعين الاعتبار أوجه التباين والاختلاف بين طبيعة المحددات الاجتماعية للطبقة العاملة التي، فرضتها ظروف التشكل الطبقي في الرأسمالية الغربية، والمحددات الاجتماعية لتشكيل هذه الطبقة في العالم الثالث والمنحصر المصري، التي أفرزت طبقة عاملة متميزة في نوعيتها وتركيبها وخصائصها.

وفي إطار هذا الاهتمام بالموضوع نفترض أن تسير الدراسة وفقاً للعناصر التحليل التالية

١ - الإطار المفاهيمي للطبقة العاملة في المجتمعات التابعة: مصر نموذجاً

٢ - بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر .

٣ - المشكلات المنهجية والبحثية.

أولاً، الإطار المفاهيمي للطبقة العاملة في المجتمعات التابعة مصر نموذجاً:

لم تسر عملية البهترية أو التحول البروليتاري *Proletarianisation* في العالم الثالث على وجه الاحتمال بنفس طريقة البهترية التي وقعت في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تم خلق بروليتاريا دائسة واسعة النطاق ومنحدرة تماماً من ملكية وسائل الإنتاج ومعتمدة بالتالي على بيع قوة عملها في العالم الثالث كانت هذه العملية شديدة التنوع والتعقيد، ولم تشكل فطراً عاماً حديثاً، ولعل القاسم المشترك بين تجارب بلترة بلدان العالم الثالث يشير إلى تأثيرات علاقات التغافل الرأسمالي على البنية والتركيب الاجتماعي في البلدان التابعة. و نجيب الإشارة أيضاً إلى أن عمليات التراكم الرأسمالي التي حرت في بلدان العالم الثالث تمت في إطار من ندرة العمل، فالمرحلة المبكرة من البهترية لم تهر في ظل السوق الحرة للعمل، وإنما استخذعت أشكالاً من القهر غير الاقتصادي بشكل واسع. ونشير تجارب هذه المجتمعات إلى أن تراكم رأس المال في هذه المجتمعات كثيراً ما تم على أوضاع تكييف علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية مع النمط الرأسمالي بدلاً من تدمير هذه العلاقات قبل الرأسمالية مما يعني أن عملية البهترية كانت جزئية ولم تكتمل معالها في العالم الثالث^(١٢).

ولقد لار الجدول لدى الباحثين والدارسين في علم الاجتماع الحضري، عما إذا كانت العمالة الحضرية المتولدة حديثاً، وكذلك المهاجرون الفقراء يشكلون الطبقة العاملة، أو البروليتاريا، فالهضمتنازع في ذلك، وبذبحون الطبقة العاملة تحت مصطلح فقراء الحضر *Urban Poor*، الذين يتصور أن همومهم وحركتهم خالية من أى ملامح مميزة للعراعر الطبقي. ولعل تساؤل بيترلوند هل هناك بروليتاريا في العالم الثالث، وهل نشأت طبقة عاملة حضرية مع النمو

المحضرى السريع الذى ظهر فى العقود الأخيرة مع زيادة التشغيل فى الصناعة التحويلية والخدمات^(٤) يعبر عن تلك الرقبة.

وتكاد تتركز المناقشات حول التكوين الطبقي فى العالم الثالث والطبقة العاملة تحديداً حول عدد قليل من القضايا التى توضحها النقاط التالية، وهى مفيدة من منظور بحثنا:

أولاً: نطاق الطبقة العاملة: يقتصر البعض هذا التعبير على العاملين الأجريين فى الصناعة لأنهم يفترضون أن هذه الطبقة الصاعدة سوف تتزايد إلى حجم مثيلاتها فى المجتمعات الصناعية الغربية، بينما هناك آخرون يعتبرون أن الطبقة العاملة شاملة لكل فقراء المحضر.

ثانياً: التفرقة داخل مجموعة الفقراء المحضرين بين المستقرين باعتبارهم "أرستقراطية عمالية" -مع تحفظنا على تلك الأرستقراطية- العمالية فليس كل عامل مستقر يعد فى هذه الأرستقراطية، وبين الفقراء باعتبارهم بروليتاريا ربة.

ثالثاً: الأصول الريفية والروابط بين فقراء المحضر: فالمعقلية الزراعية الريفية ونقص الانتماء المحضرى الذى يتضح من الرقبة فى العودة إلى القرية وشدة الروابط مع زملائهم الفلاحين، ولتقصيا مع زملائهم العمال، فعمل حتى العمال الصناعيين عاجزين عن القدرة على تكوين طبقة عاملة.

رابعاً: تفسير الحركة الاحتجاجية: قد يقوم البعض بالإضراب، ولكن مطالبهم لا تتعدى المطالبة بزيادة طفيفة فى الأجور، وحتى عندما يقوم فقراء المحضر بحركة احتجاجية لا تكون لديهم صورة واضحة عن أهدافهم^(٥).

أما إذا انتقلنا إلى محاولة تحديد محدودات لتطور الطبقة العاملة إجرائياً، فسوف نشير إلى عدد من الدراسات التى اعتمدت على وضع أسس للتصنيف الطبقي. يحدد أ. س. سميث فى دراسته لظروف تشكل البروليتاريا بأحد المصانع ثلاث محركات ومعايير للتفرقة بين شريحتين: العمال- الفلاحين والعمال بأجر المبلتين. وهذه المحركات هى: (٦)

أ - حجم ملكية العامل للأراضى فى الريف، وعما إذا كان العامل مرتبطاً أو غير مرتبط بكل من الإنتاج الزراعى والصناعى كمعالة موسمية.

ب - مدة الإقامة فى المدينة، أى درجة التحضر والاتصال عن الثقافة الريفية

ج - المدى الذى يتحدد إليه العامل من جيل سابق لأسر الطبقة العاملة.

ولاشك أن هذه المحركات والمحددات ذات أهمية كبيرة خاصة عند فحص المراحل الأولى لنشوء الطبقة العاملة فى مجتمعاتنا، حيث أن الملص السائد لدى تشكل الطبقة العاملة أن الروابط الريفية وأصول العمال وخلفيتهم الأسرية تلعب دوراً فى التأثير على التشكل الطبقي وهى مسألة ذات أهمية خاصة فى السياق المصرى.

يحدد جول بينين ووخارى لوكمان فى عملهما الهام "العمال والحركة السياسية فى مصر"، أن هدفهما الأساسى

يتلخص في الاتكباب على دراسة اتفاق مجموعة جديدة من العمال الأجراء الحضريين منذ نهاية القرن التاسع عشر، يستخدمون في مشاريع كبيرة نسبياً وحديثة في الصناعة والنقل، ولا يملكون أى وسيلة من وسائل الإنتاج ويكتسبون عيشهم من بيع قوة عملهم. ويستمدان العمال الأجراء الزراعيين الذين لا أرض لهم، إلا أنه يصعب في إطار الثقافة والاقتصاد الحضريين أن يعامل الأجراء الحضريون والريفيون باعتبارهم فئة واحدة من ناحية التحليل والاستقراء. غير أن الأعداد الكبيرة من الفلاحين الذين عملوا في الصناعة أو النقل عملاً مؤقتاً أو موسمياً يجب أن يعتبروا قسماً من الطبقة العاملة الحضرية، كذلك الحرفيين وغيرهم من الذين كانوا يملكون بعض وسائل الإنتاج ولكنهم كانوا عملياً تابعين تماماً للتجار أو لأصحاب المصانع. والعديد من الملاحظين يجب اعتبارهم جزءاً من الطبقة العاملة. كما يستمدان بعض الفئات الحضرية للبرجوازية الصغيرة الحضرية مثل الحرفيين المشتغلين وأصحاب الورش أو المشاريع الخدمية الصغيرة والموظفين الصغار ذوى الياقات البيضاء في القطاع الخاص وموظفي الحكومة من المستويات الدنيا.^(٧)

وعرض محمد الجوهري دراسته "نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في الولاية النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري"، وفي محاولة نظرية متقدمة قياساً إلى الطرف التاريخي الذي عرضت فيه أوائل السبعينيات، وفي هذا الطرح النظري يقسم الجوهري البناء الطبقي الحضري إلى أربع طبقات وهي: الطبقة المتوسطة الكبيرة وتضم كبار الملاك العقاريين وأصحاب الشركات، وطبقات المديريين ومن في حكمهم، ثم الطبقة الوسطى وتضم أصحاب الورش الحرفية، والمتاجر (أكثر من ٥ عمال)، ومتوسط وكبار الموظفين، ثم الطبقة الوسطى الصغيرة وتضم أصحاب الورش والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين، وأخيراً الطبقة العاملة وتضم العمال الصناعيين المهرة، وعمال الحكومة، وعمال القطاع العام، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير المهرة والباة الجائلين ومن في حكمهم^(٨).

بينما يعرض حسن رياض في مؤلفه "مصر الناصرية"، حدود الطبقة العاملة، حيث يحدد بين مايسميه البروليتاريا (الدنيا) ويقصد بها مجموع العمال البدويين غير المؤهلين وغير المستقرين والذين يتقاضون أجورهم يوماً بيوماً، ثم العمال التقليديين أى عمال المشروعات من الفروع الحرفي، ثم البروليتاريا مهمناها الصحيح، أى عمال المصانع ومشروعات النقل من الطراز الحديث^(٩).

ويستعمل عبد الباسط عبد المعطى "الموظفين على اختلاف مستوياتهم عند تحديد مكونات الطبقة العاملة". ويرى أنها تتألف من العمال للأجورين في الزراعة، العاملين بأجر نقدي فقط، والعمال المشتغلين بالخدمات بأجر نقدي، وأخيراً العمال الأجورين في الصيد والغابات^(١٠). وتأتى محاولة نادر فرجاني في تحديد علاقة طاهرة الهجرة بمدى تبلور مؤشرات للطبقة العاملة. ويستند في إطاره التحليلي إلى مايسميه الاعتماد على معيار السلوك في سوق العمل، وذلك من خلال توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية. فالتصنيف المتعدد للحالة العملية يشمل: صاحب عمل ويدبر- يعمل غسابه- يعمل لدى الأسرة- يعمل لدى الغير. والفئة الأخيرة تقابل من بيمين قوة عملهم. ويبنى نادر فرجاني تحفظاً حول معيار سلوك السوق باعتبار أن مصر تفتقر فيها آليات معقدة للتشغيل والملاكية^(١١). وفي دراسة

سعد حافظ "الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها، وخصائصها الهيكلية" يحاول أن يضع حدوداً للطبقة العاملة، فنجده يميز بين الطبقة العاملة وقوة العمل، حيث يرى هذا المفهوم مفهوماً إحصائياً سكانيًا يستخدمه الدارسون لأسواق العمل والظواهر السكانية. وهو المفهوم الذي يقصر التحليل على مع ذلك الجزء من القوة البشرية القادرة على العمل والرفقة فيه بغض النظر عما إذا كان يعمل بالفعل من عدمه أو في حالة بطالة أو تشغيل. ولا شك أن المفهوم يستوعب بعض مكونات الطبقة العاملة وليس كل مكونات الطبقة العاملة في ذاتها. فالطبقة العاملة كما يرى سعد حافظ لا تتألف من أفرادها العاملين أو الراغبين في العمل فقط، بل أيضا أسرهم، فأسرة العامل جزء من طبقته والعامل حين يبيع قوته عمله، إنما يتقاضى بها يقيم حياته وحياة أسرته التي يعمل. ومن خلال دراسته نجد يستبعد شرائح التكنوقراط وشرائح البيروقراطية الصغيرة التجارية والزراعية والعقارية كما استبعد منها العمالة الهامشية.

وفي نهاية هذا العرض لمحددات الطبقة العاملة نحاول أن نخرج بإطار عام يحكم الباحث في تناوله لموضوع الطبقة العاملة:

١- بشكل عام نتفق مع نادر قرجاني وعبد الباسط عبد المعطي حول الأخذ بمقياس السلوك في سوق العمل، وبشكل خاص فئة العاملين بأجر نقدي. مع تحفظنا أن هذا يمثل الحد الأعلى في تقسيم الطبقة العاملة، حيث يضم العاملين بأجر نقدي، والموظفين، وشرائح الإدارة العليا... إلخ

كما تختلف رؤيتنا مع سعد حافظ عندما حدد وزن الطبقة العاملة بإضافة أسرة العامل إليها مما أعطى تقديرًا أعلى للطبقة العاملة. واختلافنا يكمن في أن وزن الطبقة لا يقاس بالأفراد وأسرها، خاصة وأن مصر شهدت حراكًا اجتماعيًا صاعدًا بفعل السياسات الناصرية في مجال التعليم وسياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة الخارجية إلى البلدان العربية النفطية التي أتاحت لبعض الفئات والشرائح الطبقية الصاعدة في السلم الاجتماعي المصري في العقدين الأخيرين .

٢- وهم اختلافنا مع الطرح الذي قدمه محمد الجوهري في إطاره العام للتقسيم الطبقي الحضري، إلا أننا نتفق معه حول الحدود التي طرحها للطبقة العاملة والتي تضم العمال الصناعيين والذين اعتبرهم ظاهرة حضرية ، وعمال القطاع العام والحكومة، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير الماهرة. مع إبداء تحفظنا حول الوضع الطبقي للباعة الجائلين ومن في حكمهم حيث نستبعدهم من الطبقة العاملة فهم أقرب إلى البروليتاريا الريفية وهم خارج التقسيم الاجتماعي للعمل ويعرضون للتهميش باستمرار، وهم نتاج أزمة النمو والتطور الرأسمالي التابع والمشوه.

تظل أمامنا إشكالية تحديد وضعية ثلاث شرائح: عمال الخدمات، وعمال التجارة، والكتبة. ونختلف مع طرح حسن رياض حول استبعاد عمال التجارة والخدمات من الطبقة العاملة نظراً لسلوكهم غير المتجانس.. وعدم إنتاجهم للفائض القيمة. فاستبعاد هؤلاء خارج الطبقة العاملة يمثل إهداراً لمكون أساسي للطبقة العاملة، بغض النظر عن سلوكهم غير المتجانس في الفعل الجمعي المائل للطبقة العاملة الصناعية، خاصة وأن الوزن الاجتماعي لعمال

الخدمات قد توسع بفعل السياسات الناصرية، وأصبحت بينهم متقاربة مع عمال الزراعة والصناعة. وتبقى أخيراً إشكالية تحديد الموقع الطبقي للعمال الكنتية رغم ما يشره موقعهم الطبقي من غموض. فعلى الرغم من أن موقعهم الطبقي غامض، فهم في وضع سوقى بروليتارى، ولكنهم أيضاً في وضع عمل بورجوازى، ويعمل ذلك فى الاستفادة من الحراك المهني وفرص الترقى، كذلك التمتع بمزايا العمل المكتئب كالنقافة، وأيام الراحة، وتحديد ساعات العمل، والأجازات. ولذا نستعملهم من حدود الطبقة العاملة.

تبقى فى النهاية إشكالية وضع المشرفين ورؤساء العمال، ويميز إبراهيم العيسوى بين الشرائح الأعلى والدنيا منهم^(١٢)، فالشرائح الأعلى تملك سلطة الإشراف الفعلية على سير العمل، ويحتلون موقعا طبقياً متناقضاً حسب إطار أريك أولين رايت، أما الشرائح التى لا تملك الإشراف فإنها تضم إلى الطبقة العاملة^(١٣).

وليس من شك أن المعايير التى صاغها إبراهيم العيسوى فى مؤلفه "نحو خريطة طبقية لمصر" تظل أرضية مناسبة للاعتبار فى حقل الواقع. وتتمثل هذه المعايير فيما يلى: ملكية وسائل الانتاج، الموقف فى سوق العمل، اتخاذ القرارات الرئيسية (المتعلقة باستخدمات الموارد فى الانتاج والتراكم)، وممارسة السلطة داخل النطاق المباشر للإنتاج، وممارسة السلطة على مستوى النظام فى مجموعة (أى ممارسة الوظيفة العمومية لرأس المال)، وأخيراً، ممارسة الاستغلال أو الخضوع له^(١٤). وهى المؤشرات التى سوف نحاول تحليل الحالة المصرية من خلالها.

ثانياً: بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر:

إن تحديد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعى فى المجتمع المصرى، من خلال تحليل التشكيلة الاجتماعية القائمة للتعرف على قط الإنتاج المهيمن كمدخل لفهم البناء الطبقي ومكوناته وديناميات هذه المكونات، يمثل أهمية كبيرة عند تحليل بنية الطبقة العاملة وتحديد وزنها النسبى والاجتماعى^(١٥).

ويحدد عادل غنيم فى هذا السياق أن مصر عرفت خلال النصف قرن الأخير ثلاثة أقط للتطور الاقتصادى والاجتماعى يمثل كل منها مرحلة تاريخية متميزة من مراحل التطور الرأسمالى وكان للمجتمع المصرى فى كل منها مصفرته الخاصة (أساليب الإنتاج المكونة له) ومصقولة التركيب الطبقي، ومن ثم كانت له فى كل مرحلة تناقضاته ودينامياته النوعية^(١٦).

ويحدد هذه الأقط الثلاثة على النحو التالى:

- قط تطور رأسمالى مشوه وناتج لمجتمع شبه مستعمر (١٩٤٥-١٩٥٢).

- قط ورأسمالية الدولة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٥).

- قط ورأسمالية الدولة التابعة (١٩٧٤-١٩٨٢).

ولكى تتسق المعالجة لاهد من تحديد عدد من الخصائص العامة للرأسمالية المصرية، فليس من شك أن تطور الطبقة

العامة أو تقلص حجمها إلقاء يعود بالأساس إلى طبيعة وتوجهات هذه الرأسمالية، وبشكل خاص الرأسمالية الصناعية. ويحدد سعد حافظ خصائص الرأسمالية المصرية من خلال ضعف قاعدتها الإنتاجية، وتبعية هذه الرأسمالية للرأسمالية العالمية، وغلبة الطابع العائلي على ملكية أدوات الإنتاج، وعدم تبلور الطبقات الرأسمالية الرئيسية للنظام الرأسمالي بصورة عامة، وأخيراً تزوج الرأسمالية المصرية نحو القاشية.

وحقيقة الأمر أن هذه الخصائص لا تنحصر الرأسمالية المصرية المعاصرة فقط، بل أنها ذات صلة بالتطور التاريخي للرأسمالية المصرية، التي عجزت باستمرار على أن تطرح مشروعا النهضوي الذي كان مأمولاً أن تطرحه طوال هذا القرن. ورغم إقرارنا بتأثير علاقات التغلال الرأسمالي التي لعبت دوراً هاماً في تحديد هيكلية الرأسمالية المصرية، إلا أننا نسلم بحقيقة أن التطور الداخلي للمجتمع المصري لعب الدور الأكبر في إعاقة نمو وتطور هذه الرأسمالية. وأجماً ترى الدراسة أن التناقض الطبقي بين طبقة كبار الملاك والرأسمالية الصناعية، كان واضحاً ومؤثراً في الحركية الاجتماعية. وبفضل السيطرة السياسية التي دانت لطبقة كبار الملاك، بذلوا قصارى جهدهم للحد من الإنتاج الصناعي للرأسمالية المصرية. فعلى الرغم من النمو الملحوظ في الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي في الفترة (١٩٥٠-٤٠) حيث زادت رؤوس الأموال الموظفة في الشركات الصناعية من ٧٨٥ مليون جنيه عام ١٩٤٠، إلى ٥٦٨ مليون جنيه عام ١٩٥٠، فلم يكن القطاع الصناعي حتى عام ١٩٥٢ يمثل إلا إسهاماً ضئيلاً لا يزيد عن ١٥٪ من الإنتاج القومي، ولم يكن يضمن فرص العمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل (١٧). كان هذا التناقض الطبقي الواضح أحد العوامل التي دفعت الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على السلطة في يوليو ١٩٥٢.

أدرك الضباط الأحرار منذ اللحظة الأولى أزمة المشروع الرأسمالي السابق لبرلور ١٩٥٢، الذي استند في أساسه الطبقي إلى طبقة كبار الملاك، ودورهم الفاعل، فبدأوا في توجيه سياساتهم تجاه هذه الطبقة للقضاء عليها وعلى نفوذها السياسي (١٨). وصدر قانون الإصلاح الزراعي الأول (سبتمبر ١٩٥٢). وبدأ الضباط الأحرار في توجيه أهدافهم ومشروعهم الرأسمالي نحو الرأسمالية الصناعية، وقدموا كل التسهيلات الممكنة التي تؤهلهم للقيام بالدور التنموي المأمول منهم وقد باع هذه المحاولات بالفشل، حيث هبطت الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي من ٢٨,١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣. ويشير شريف حتاتة إلى أنه في ضوء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونشوء قطاع الدولة حدثت تغيرات جوهرية في البنية الطبقيّة، فوفقاً لإحصاء ١٩٥٢ كان عدد المشتغلين بأمر في المنشآت المختلفة ١ مليون شخص تقريباً أي أقل من سلس عدد المشتغلين النشطين اقتصادياً باعتبار أن عددهم يبلغ ٦,٥ مليون شخص، بينما في عام ١٩٦٨ وصل هذا العدد إلى ١,٨ مليون تقريباً أي ربع عدد المشتغلين النشطين، حيث أن عددهم وصل إلى ٧,٨ مليون. وهكذا زاد عدد الذين يتقاضون أجراً خلال نفس الفترة بنسبة ٨٠٪. وقد زاد عدد الطبقة العاملة خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٨) من ٣٠٠ ألف عامل إلى ٨٠٠ ألف عامل، أي بزيادة قدرها ٣٧٥٪ تقريباً (١٩). ويقترب هذا الرقم من تقديرات لطفي الحفوي. (١٩٦٤) حيث قدر

الطبقة العاملة الصناعية به ٧٨٩ ألف عامل؛ ٢٥٨ ألف بقطاع المواصلات والموانئ وقناة السويس، ١٨ ألف بقطاع المبانى السكنية، ١٩٦٤ ألف بقطاع الخدمات، ٣٣٤ ألف بقطاع التشييد والبناء، ١٨ ألفاً بقطاع الكهرباء، ٣٨٨٢ ألف عامل زراعى. ويبلغ مجموع الطبقة العاملة ككل ٧٢٦٣ و٧ مليون (١٢٠).

ويقدر حسن رياض فى تحليله لبنية الطبقة العاملة بمحتوياتها السابق الحديث عنها خلال ذات الفترة أن البروليتاريا الدنيا بلغت ١٨٦ ألفاً والعمال بأجر التقليديين ٤٠٠ ألف، والبروليتاريا الصناعية ٧٩٠ ألفاً، وأن نسبتهم إلى العدد الإجمالى للسكان على التوالي ٣٪، ٥٪، ١٠٪. ولعل تقديرات شريف حتاتة وحسن رياض ولطفى الحولى للعمال الصناعيين تقرب من بعضها البعض، وهو ما يعطى مصداقية لتقديرات بنية الطبقة العاملة الصناعية خلال تلك الفترة (٢٩).

ويحدد محمود عبد الفضيل العمال الأجراء، بأنهم "العمال الهديون غير الزراعيين الذين يشتغلون فى الصناعة والتشييد والسكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة والخدمات فى القطاع المنظم"، أى الأجراء الذين يمشون أساساً من بيع قوة عملهم ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلال فى عملهم. ويقدر عددهم بـ ٦٤٤ ألفاً. يتوزعون بين عمال الانتاج بـ ٤٧٤ ألفاً و ١٧٠ ألفاً من العمال شاغلو الدرجة ١١ و ١٢ (٢٢).

ويلاحظ بشكل عام أن قطاع الخدمات قد توسع خلال الفترة الناصرية وبلغت بنيتها ضعف عدد العمالة الصناعية، ولم يستطع القطاع الصناعى خلال تلك الفترة رغم إنجازاته أن يستوعب تلك العمالة النازحة من الريف. كما تجب الإشارة إلى تعاطف دور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات إلى الحد الذى أمكنهم احتلال ثلث حجم الطبقة العاملة وبعض التقديرات أوصلتهم إلى النصف كما سوف يتضح لاحقاً.

وخلال الفترة ١٩٦١/ ١٩٦٦ تزايد الوزن النسبى للمنشآت التى يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل. ويشير الجدول رقم (١) إلى تزايد هذه المنشآت خلال تلك الفترة،

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الحجم

١٩٦٧-١٩٦١

فئة المشتغلين		١٩٦١		١٩٦٧/١٩٦٦	
		عدد المنشآت	%	عدد المنشآت	%
٤٩-١٠	٣١٨٣	٧٨,٤	٤١٩٩	٧٩,٨	
٩٩-٥٠	٨٣٦	٩,٣	٤٠,٨	٨,٧	
٤٤٩-١٠٠	٣٨٨	٩,٦	٤٠,٩	٧,٨	
٥٠٠ فأكثر	١١١	٢,٧	١٩٣	٣,٧	

* المصدر: بيانات التعداد الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ تقلا من شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقي فى مصر (١٩٣٠-١٩٨٠) القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ١٥٤.

وتشير هذه الإحصاءات إلى توسع قطاع الصناعات صغيرة الحجم (١٠-٤٩ عامل) بنسبة ٧٥,٨٪، بينما يلاحظ انخفاض المنشآت متوسطة الحجم (١٠٠-٤٤٩) بمقدار النصف تقريباً، وازدادت المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل، وهى المنشآت التى أعطتها الدولة أهمية كبيرة خلال تلك الفترة بنسبة ٥٧,٨٪.

وإجمالاً شكل عمال الصناعة الآلية الكبيرة قلب الطبقة العاملة المصرية خلال السبعينيات، فقد تمت الطبقة العاملة الصناعية بمعدلات لم يسبق لها مثيل، فتزايد وزنها النسبى فى هيكل القوى العاملة، نتيجة لحركة التصنيع الواسعة التى قمت فى إطار الخطة الخمسية الأولى، فارتفع عدد العمال الصناعيين من ٦١٣,٧ ألفاً فى عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٨٤٤ ألفاً عام ١٩٦٤/١٩٦٥، بزيادة قدرها ٣٧٪. وزاد حجم الطبقة العاملة الصناعية من ١٠,٢٪ إلى ١٦,٩٪ واستمرت زيادة عدد عمال الصناعة فى مصر إلى النصف الثانى من السبعينيات، وإن بمعدلات أقل كثيراً لتباطؤ حركة التصنيع خلال تلك الفترة (٢٣).

ويرجع محمد دويدار زيادة القوة العاملة طوال عقد الستينيات إلى التوسع الصناعى، ويضيف أن هذا لايفضل أهم العوامل التى أنتجت هذا الأثر، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار نوع الفنون الانتاجية المستخدمة فى الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة، وما يحدده من نسبة بين العمل ورأس المال. والظاهر كما يقول دويدار أن سلسلة التأميمات التى تمت ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤، وما نتج عنها من إحلال المصريين محل الأجانب، وازدياد حجم الإدارة، وإنقاص عدد

ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ ساعة إلى ٤٢ ساعة، والتزام الدولة بتعيين العربيين، هي العوامل ذات الأثر الأكبر على زيادة العمالة الصناعية (٢٤).

بدأت الدولة منذ ١٩٧٤ في الأخذ بما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتكمن فلسفة هذه السياسة في إعطاء القطاع الخاص المحلي والأجنبي الفرصة للقيام بدور كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدء خروج الدولة من ممارسة تدخلها في النشاط الاقتصادي، وهو الدور الذي كانت تقوم به خلال المرحلة الناصرية. وقد لوحظ منذ منتصف السبعينيات اختلال في هيكل النمو الاقتصادي، وتشوه القطاعات غير الإنتاجية، وتراجع قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة- الصناعة). فشره التركيب الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية، وارتفع نصيب قطاع التجارة والمال وقطاع الخدمات في بنيتها من ٢٩٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٩. وتضاعف الوزن النسبي لعمال التشييد والبناء في قوة العمل الإجمالية من ٢,٣٪ عام ١٩٧١ إلى ٤,٧٪ عام ١٩٧٩. وأصبح قطاع التشييد والبناء خلال تلك الفترة يشكل ثلث الطبقة العاملة (٢٥).

كما فقد القطاع العام كثيراً من عمالته سواء بالهجرة إلى الدول العربية النفطية أو العمل بالمشروعات الاستثمارية الجديدة التي أضافت عينا جديداً إلى عدم تجانس الطبقة العاملة، حيث أضافت تناقضات جديدة بين عمال القطاع العام وعمال الشركات الاستثمارية وعمال القطاع الخاص. ويقدر نادر فرجاني حجم العمالة التي فقدتها الطبقة العاملة بـ ٩٠٠ ألف عامل من جراء الهجرة الخارجية.

ويبلغ معدل نمو العمالة في القطاع العام الصناعي خلال تلك الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) ما يزيد عن ٣٪ ليصل إلى ٦٠٥ ألف عامل في عام ١٩٨١/٨٠، وهو رقم يقترب من إحصاءات جهاز التنظيم والإدارة لهيكل الوظائف في مصر عام ١٩٨٣. وفيه يقدر عدد عمال القطاع العام بـ ٥٨٩٠٦٢ عامل، وصغار الموظفين بـ ٣٩٠ ٢٦٨ شخص، بينما بلغ متوسط وكبار الموظفين ١٣٩١٦٧ شخص، أما الإدارة العليا فبلغت ٥٨١٩ شخص، كانت نسبتهم على التوالي ٥٨,٧٪، ٢٦,٩٪، ١٣,٨٪، ٥,٨٪. ويحتل عمال الفول والنسيج مكان الصدارة بنسبة ٢٨٪ من عمال القطاع العام، ثم قطاع الصناعات المنملية بنسبة ١١,٣٪ ضمن هذه التقديرات.

جدول رقم (٧)
هيكلية الطبقة العاملة حسب الفروع

شرائح الطبقة العاملة		بداية السبعينيات		بداية الثمانينيات		أواسط الثمانينيات	
		بالمليون	%	بالمليون	%	بالمليون	%
بروليتاريا صناعية		١	٢٩	١٢	٣٠	١٤	٢٥ر٥
بروليتاريا خدمية وتجارية		١٢	٣٤	١٤	٣٥	٢٧	٤٩
بروليتاريا زراعية		١٣	٣٧	١٤	٣٥	١٤	٢٥ر٥
المجموع		٣,٥	١٠٠	-٤	١٠٠	٥٥	١٠٠

المصدر: ماتيئاس هانش، التهج، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، السنة السابعة، عدد ٣٢، ١٩٩٠، ص ٧٨.

وتوضح الإحصاءات السابقة ارتفاع نسبة بروليتاريا الخدمات بين مجموع الطبقة العاملة من الثلث تقريبا في بداية السبعينات إلى النصف في أواسط الثمانينيات. كما يلاحظ أن حجم الطبقة العاملة الزراعية والتجارية والخدمية يشكلان معا ٧٤.٥٪ من مجموع الطبقة العاملة وهو ما يعكس اختلافا بين مكونات الطبقة العاملة المصرية. وتقرّب تقديرات سعد حافظ من تقديرات ماتيئاس هانش حيث يقدر حجم الطبقة العاملة بـ ٦ر٥ مليون يتوزعون على قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بنسبة ٣٠.٦٪، ٣١.٧٪، ٣٠.٤٪ على التوالي، وتكمن نقطة الخلاف بين تقديراتهما فيما يخص عمال الخدمات حيث أعطاهما هانش تقديرات أعلى وصلت إلى النصف تقريبا (٢٩). ويشير الجدول رقم (٣) إلى توزع الطبقة العاملة على القطاعات الصناعية حيث يحتل عمال الغزل والنسيج والملابس مكان الصدارة ضمن صفوف الطبقة العاملة، ويشكلون أكثر من نصف إجمالي قوة العمل في القطاع العام. وقد تراجع وزنهم النسبي من ٥٣٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٪ من قوة العمل الإجمالية في قطاع الصناعة عام ١٩٨٠. ويأتي في المرتبة التالية قطاع الصناعات المعدنية، ويبلغ نصيبه من الصالة في القطاع الصناعي حوالي ٢٠٪ خلال تلك الفترة. ثم قطاع صناعة المواد الغذائية ١٥٪ تقريبا، ويليه قطاع الصناعات الكيماوية بـ ١٠٪. وما لا شك فيه أن تغيرات قد حدثت في بنية الطبقة العاملة خلال العقد الأخيرين، خاصة مع تزايد أزمة البطالة، مما دفع كثيرا من الشباب العاطلين إلى العمل بالمدن الصناعية الجديدة. ومن المهم رصد وتقييم تجربة هذه المدن سواء من حيث مدى مشاركة الرأسمالية الصناعية في التنمية وتوجهات هذه الرأسمالية من خلال نوع التصنيع المنتهج، وأيضا مدى استقطاب هذه المشروعات للعمالة.

جدول رقم (٣)
ممال القطاع العام الصناعي
 ١٩٧٤ - ١٩٨٠

بالآلف عامل

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو ٪	السنوى
الغزل والنسيج والملابس	٢٦٦,٦	٢٧٤,٩	٢٨١,٩	٢٩٢,٥	٢٩٥,٧	٢٩٥,٥	٥٠	٢,١
صناعات المواد الغذائية	٨٢,٧	٨٢,٤	٨٥,٥	٨٧,٧	٨٩,٢	٩٠,٢	١٥	١,٨
الصناعات الكيماوية	٤٤,٨	٤٩,٦	٥٤,٢	٥٦,٦	٥٨,٣	٦٢,٨	١١	٧,٠
الصناعات المعدنية	٩٦,٥	٢٢٠,٩	١١٧,٨	١١٦,٣	١٢٢,٣	١٢٠,٩	٢٠	٤,٦
الأساسية ومشتقاتها	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٢١,٧	٢١,٩	٢٢,٠	٤	٢١,٥
التعدين والمحاريب	٤٩٨,٩	٥٢٦,١	٥٤٧,٦	٥٧٤,٨	٥٨٧,٤	٥٩١,٤	١٠٠	٣,٥
الإجمالي								

المصدر : هادل شتم، مرجع سابق، ص ٤١٥

والبجدول رقم (٤) يوضح حجم المشروعات الصناعية، وحجم العمالة بهذه المشروعات ومتوسط عدد العمال بكل منشأة. ومن اللائت للنظر احتلال قطاعى الصناعات الغذائية والنوائية لأولى عدد المشروعات وعدد العمال، وهى نتيجة منطقية تعكس توجهات الرأسمالية الصناعية المصرية، حيث أن هذه المشروعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتحقق أرباحاً سريعة ومضمونة. وعلى ذلك الصناعات الهندسية.

جدول رقم (٤)

العمالة في المنشآت الصناعية بالمدن الجديدة (١٩٨٧)

الصناعات	عدد المنشآت	عدد العمال	متوسط عدد العمال لكل منشأة
غزل ولسيخ	٣٠	٣٨٤١	١٢٨
غذائية	٥٧	٣٧٢٤	٦٥
كيماوية	٨٥	٥٣٦٢	٦٣
مراد بناء	٤	١٠٣	٢٦
قوى	٣٨	٣٨٠٢	١٠٠
هندسية	٨٠	٥٤٤٩	٦٧
تعليمية	٨	٤٠٣	٥٠
معدنية	٤	٣٠١	٧٥
صناعات صغيرة	٤	١٦٠	٤٠
الجملة	٣١١	٢٣١٤٥	٧٤

المصدر: مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة، تقرير إنجازات الإدارة العامة للاستثمار بالمدن الجديدة، ص ٢.

ويكشف الحوار الذى دار مؤخراً فى جريدة الأهرام، عن الأزمة الحقيقية التى تواجه المدن الصناعية الجديدة. فعندما طلبت وزارة القوى العاملة والتدريب أسماء العاملين بهذه المشروعات الصناعية، لتجاوز ترشيحهم ضمن وظائف وزارة القوى العاملة، قدم الآلاف من العمال استقلالهم الجماعية، مما يثير تساؤلات متعددة حول توجهات وطموحات هذه العمالة. وليس من شك أن المكاسب التى حصل عليها العمال بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ توفر أرضية ملائمة لمحاولة الحصول على وظيفة فى الحكومة والقطاع العام، فمزايا الأجور والأجازات وعدم الفصل، والاستفادة من بدل الوجبة الغذائية والحوافز والمنح التى تصرفها الدولة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام تشكل عوامل جذب لهذه العمالة.

يختلف الأمر فى القطاع الصناعى الاستثمارى، حيث لا يخضع العاملون بهذه المشروعات لقوانين العاملين المصرية، ويفتقدون إلى الإحساس بالاستقرار والأمان. فالعمال فى تلك المشروعات لا يحصلون على المكاسب التى يحصل عليها العمال بالقطاع العام والحكومة مما يجعل الحصول على الوظيفة فيهما آملاً كبيراً. وإذا ما حاولنا إلقاء نظرة سريعة حول حصاد ماثم خلال المرحلة الناصرية والتالية لها، نجد أن الطبقة العاملة

الصناعية قد تدعمت خلال المرحلة الناصرية، وتوسع قطاع الخدمات نتيجة لعجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذه العمالة. بينما أتت السبعينيات بتوجهات جديدة أثرت فى تفتيت مكونات الطبقة العاملة بفعل انتعاج لوط من التصنيع مختلف عن المرحلة السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة الناصرية قد استوعبت الطبقة العاملة وتنظيماتها العمالية ضمن تنظيمها السياسى بعكس المرحلة الساداتية التى حاولت استمرار احتواء الحركة العمالية من خلال كون التنظيمات العمالية الرسمية أحد أجهزة الدولة المدخلة بها، وذلك برغم التعددية السياسية وحر القطاع الخاص .

ولمنا نشير فى ختام هذه الدراسة إلى إشكالية عدم تجانس الطبقة العاملة ومكوناتها، فمزال ما يقرب من ثلثى الطبقة العاملة لا يمارسون حقوقهم النقابية، ويتميزون بوعى طبقي متدنى، ولا ينتظر منهم فعل جمعى فى المستقبل المنظور، وأن العبء الأكبر فى النضال الطبقي يقع على الطبقة العاملة الصناعية والتى تبلغ نحو ٤٠ مليون، وهو ما يطرح إشكالية تواجه الطبقة العاملة الصناعية الآن متعلقة بمدى ماتستطيع الطبقة العاملة الصناعية أن تتصدى له، أمام هذه الهجمة الشرسة التى تطرحها الدولة وتحالفها الطبقي الجديد الذى يستند إلى دعم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إن هذا مأسوف يجيب عليه الأهم القادمة من مسورة تطورنا الاجتماعى فى مصر.

ثالثاً، المشكلات المنهجية والبحثية :

(أ) دور المؤسسات البحثية الوطنية تجاه الباحثين الذين ينجزون مشروعات خاصة بالبنية الطبقية :

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ ١٩٨٥ بإلهياز مشروع بحثى طموح حول الخريطة الاجتماعية المصرية، وكان من المأمول أن يستقطب المركز القومى الباحثين الذين ينجزون مشروعاتهم حول البنية الطبقية ليقدم لهم أوجه الدعم والمساندة باعتبار أن رسائلهم تندرج ضمن إطار المشروع البحثى للمركز. لكن الحاصل هو غياب ما يمكن تسميته بالرؤية المؤسسية المتكاملة، بين المراكز البحثية والباحثين، فكلًا منهما يعمل فى اتجاه مختلف، ولا شك أن توافر تلك الرؤية المتكاملة ينعكس بالفاعلية على حركة البحث العلمى والاجتماعى فى مصر.

(ب) غياب رؤية للتصنيف الطبقي فى إحصاءات الجهاز الإحصائى المؤسسى:

تجيز المشروع الناصرى بطرح رؤية "للتحالف الطبقي". تستند هذه الرؤية إلى استيعاب كافة أشكال التناقضات الطبقية وقد انعكست تلك الرؤية فى منهجية وعمل الجهاز الإحصائى. فالتعدادات السكانية أو بحوث القوى العاملة بالعينة أو الإحصاء الصناعى السنوى، وتعداد المنشآت، لا تقدم إحصاءات تفيد فى التحليل الطبقي. وعلى سبيل المثال فهى تتعامل بمفهوم العاملين بدلا من العمال، مما يضعف معه تصنيف بنية الطبقة العاملة ويجعل الباحث فى مهمة شبه انتحارية فى تركيب الجداول أو تحليلها بما يتفق وإطاره البحثى المطروح.

(ج) عينة الدراسة وإشكالياتها:

يقترّب عدد سكان مصر الآن من ٦٠ مليون تقريباً، وتبلغ قوة العمل البشرية وفق آخر إحصاء (١٩٨٦) ١٣ مليون وتبلغ الطبقة العاملة وفق تصنيف سعد حافظ ٦٠ مليون مما يعنى أن الباحث الفرد عند دراسة بنية الطبقة العاملة لابد وأن تتوافر لديه عينة ذات طابع قومى تشمل كل خصائص الظاهرة المدروسة، لكن فى ضوء قلة الموارد والإمكانات المادية وعدم الدعم المؤسسى يختار الباحث عينة هى الأقرب إلى تفسير الظاهرة، وبالتالي تظل إشكالية مدى تمثيل هذه العينة المختارة لتفسير كل خصائص الظاهرة محل تساؤل كبير؟.

(د) الحرية الأكاديمية والمفهوم الأمنى للعلم:

فى مجتمع يطرح الليبرالية شعاراً له وعارسة، يفترض أن ينعكس ذلك على حرية البحث العلمى والاجتماعى الذى يمثل البشر مادته الأساسية، لكن الحاصل أن الباحث الذى يتجر مشروعا خاصة بالبنية الطبقة والوعى السياسى والطبقى والمشاركة السياسية سوف يواجه مشكلة تعترض طريقه. فعليه لكى يقوم بإلجهاز العمل الميدانى أن يحصل على تصريح من الجهاز المركزى للتعمية العامة والإحصاء، وتقديداً جهات الأمن المستولة. وعليه أن يقدم الأدوات التى سوف يعتمد عليها، وفى الغالب الأعم يتم الاعتراض على مثل هذه الموضوعات تحت حجة تهديد السلام الاجتماعى مما يجعل الباحث يلجأ إلى أطر وطرق مختلفة لإلجهاز مشروعه. وغالباً ما تتم بشكل شخصى.

(هـ) الباحث الوطنى والباحث الأجنبى - الدور المؤسسى المتناقض:

منذ السبعينيات ومع الإقرار بالتحولات الجديدة للسياسة المصرية، والمساهمة بالانفتاح الاقتصادى، توافد على مصر أعداد هائلة من الباحثين الأجانب لدراسة المجتمع المصرى. وتباينت مواقف المؤسسات الوطنية تجاه هؤلاء الباحثين. وتشير تجربة الباحث الشخصية إلى إنه تعرف على إحدى الباحثات الأجنبيات تقوم بإلجهاز دراسة تتناول الحركة العمالية فى مصر، وكان مأمولاً أن يقدم لها الباحث الوطنى تسهيلات باعتباره أكثر دراية بمجتمعهم. ولكن الحاصل أن الباحث اعتمد عليها فى الحصول على مادة علمية ووثائقية حصلت عليها من المؤسسات والتنظيمات العمالية بعد أن أوصدت هذه المؤسسات أبوابها أمام الباحث الوطنى تحت ذرائع بيروقراطية غير مقبولة.

الهوامش

- (١) انظر مثلاً: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشوئها حتى ١٩٧٠، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٨٧ .
 رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
 عبد السلام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، سلسلة تاريخ المصريين، ١٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.
 عبد المنعم الفزالي، تاريخ الحركة النقابية من ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨.
 محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.
 جمل بينين وآخرون، العمال والحركة السياسية في مصر، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
 ل.أ. فريد مان، التطور الرأسمالي في مصر والطبقة العاملة المصرية، ترجمة زهدى الشامي، دار العالم الجديد، القاهرة، ١٩٨٩.
 (٢) عادل شعبان، حصر بيبوجرافيا رسائل أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، نشرة مركز البحوث العربية، الإعداد ٥، ٤، ٣، ٢، ١.
 السيد حنفي موسى، التنظيمات النقابية العمالية وعلاقتها بمشكلات العمل: دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية في بعض المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٠.
 (٣) Loyd, P., A Third World Proletariat?, London, Allen & Unwin 1982.
 (٤) Ibid., 28
 (٥) BAYAT, A, Working Class & Revolution in Iran, London Zed Books, 1987.
 p. 36.
 (٦) -جول بينين، مرجع سابق، ص ٢٩-٢٧ .
 (٧) -محمد الجوهري، محور إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية، مقدمة الترجمة العربية لكتاب برتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، دار الكتاب القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٥.
 (٨) -حسن رياضي، مصر الناصرية، منشور على الآلة الكاتبة، بدون دار نشر وسنة نشر، ص ٤١.
 (٩) -د. عبد الحاسط عبد الحظي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة الاجتماعية في مصر، ندوة الإطار الفكري للمحلل الفكري العربي، الكويت للمعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١، ص ٣٦٣.
 (١٠) -تادر فرجاني، هلاكة الهجرة ببعض مؤشرات تلور الطبقة العاملة، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٨٥.
 (١١) -سعد حافظ، الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٢٩-٤٣.
 (١٢) -إبراهيم الموسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية وأجتماعية، ١٩٨٩ ص ٤٩.

- (١٣) - المرجع السابق، ص ٥٥.
- (١٤) - عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٨٢.
- (١٥) - المرجع السابق ، ص ٦-١٠
- (١٦) - سعد حافظ، جدلية التطور الرأسمالي في مصر ، القاهرة ، قطايا فكرية، العدد الثالث والرابع، أغسطس سبتمبر، ١٩٨٦.
- (١٧) - تامر الميهي، الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية، ندوة إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرية الشعبية في مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢ ص ١٥٦.
- (١٨) - المرجع السابق ص ١٦٥.
- (١٩) - شريف جتانة، تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية، إلكاتب س. ١٠، عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٨.
- (٢٠) - لطفى الخولى، الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، الطليعة، السنة الأولى، عدد ٥، مايو ١٩٦٥، ص ٧٠.
- (٢١) - حسن رياض، مرجع سابق، ص ٤١.
- (٢٢) - عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤٣.
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٩.
- (٢٤) د. محمد دويدار، الاتجاه الريفي في الاقتصاد المصري، الاسكندرية، منشأة المعارف، د.ن. ص ٨٩.
- (٢٥) - عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٢.
- (٢٦) - سعد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

تعقيب الدكتور السيد الحسيني على ورقتي "الطبقة العاملة" و"الطبقة الوسطى"

الطبقة الوسطى والطبقة العاملة قتلان إشكالية معرفية. والباحثان يحاولان دراسة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى في السياق المصري، لكنهما يرحنا أنهما مطلقان على الأدبيات الغربية المتصلة بموضوع الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وحاولا أن يستخدموا المفردات الموجودة في علم الاجتماع الغربي بشكل عام في فهم هذا الواقع وبالنسبة لدراسة الطبقة الوسطى أنسأمل : هل نحن بحاجة إلى تقنين فكري لكي نثبت أن هناك طبقة وسطى في مصر بالمعنى الغربي ؟ الطبقة الوسطى هذه مفهوم "concept" ظهر في إطار علم الاجتماع الغربي، وظهر لوصف مجتمع يتغير وله تركيبة معينة ، والأخذ بهذا المفهوم واستخدامه هنا ، في بعض الأحيان لا يكون مناسباً تماماً إننا في مرحلة نحتاج فيها إلى الوصف ، أكثر من احتياجنا للمفهوم نحاول البرهنة على صدقه، أي أن نثبت إمبريقيا صحته أو عدم صحته. وعلى ما في الورقتين من مجهود إلا أنهما يحويان قدرا كبيرا من الوسوسة الفكرية . وقد آن الوقت أن نتحرر من هذه الوسوسة . وهذا لا يعني أن نستغنى عن المفاهيم قليلة الأهمية . وأقترح أيضا النظر للطبقة الوسطى المصرية من منظور دينامي وليس بشكل استاتيكي، يأخذ في الاعتبار العوامل الحاكمة التي شهدتها مصر خلال هذا القرن، ومن أهمها التعليم والتصنيع والنمو البيروقراطي والثروة النفطية والدخول الرميعة . وهناك مقالة رائدة كتبها الدكتور / سعد الدين إبراهيم في مجلة "المغار" من ١٠ سنوات . وقد طرح أفكارا جديدة حول مفهوم الطبقة الوسطى وعالجها في سياقها وفي تطورها. أيضا الطبقة الوسطى لها خصوصية في المجتمع المصري، فقضية الانتماء الديني، والقرابي، والسياسي، هذه كلها مدخلات inputs ومكونات داخلية في تكوينها. والاهتمام بالنظر للطبقة الوسطى لا يكفى فيه اعتبارات الدخل أو الموقع من وسائل الإنتاج، على أهمية هذه المتغيرات. إننا نعتقد أن هناك خصوصية بالنسبة للعالة المصرية عند تحديد الطبقة الوسطى. وأيضاً هناك موقف الدولة من الطبقة الوسطى من أجل المحافظة عليها واستمرار وجودها، فبالطبقة الوسطى ليست موجودة ككيان هلامي، والطبقة تتفاعل مع الدولة، والدولة لها موقف معين من هذه الطبقة.

وهناك أيضا النظرة إلى الطبقة الوسطى بأجنحتها المختلفة ، لأنها تمثل كيانا ضخما جدا ، فلابد من تحليل مستوياتها، وأيضا فهم الآليات والميكانيزمات التي توجد بها الطبقة الوسطى من أجل المحافظة على وجودها، خاصة

مع استمرار الليبرالية والانفتاح على العالم الخارجى وانكماش المزاي التي كانت تحصل عليها من الدولة. وكذلك يجب الكشف عن منطق الاستمرار التاريخى للطبقة الوسطى بالذات، فمنذ القرن الـ ١٩ وهى تؤدى وظائف ، قد تختلف هذه الوظائف من فترة لأخرى ولكنها تؤدى وظيفة هامة وأساسية . ولا يمكن فهم الطبقة دون الثقافة - حتى بالمفهوم الغربى - فالطبقة الوسطى لها ثقافة وفهم الطبقة الوسطى مسألة بالغة الأهمية. وفيما يتصل بالطبقة الوسطى وبسبب طبيعتها المطاطة لا يمكن فهم الطبقة فى مصر بدون فهم تطور القطاع غير الرسمى، والأنشطة الطفيلية، والعلاقة بين العمل ورأس المال، وتأثير الثروة النفطية، وظهور أنماط إستهلاكية جديدة... إلخ كل هذه معطيات أساسية فى تصورنا وفى تحليلنا لمفهوم الطبقة الوسطى.

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فباختصار شديد، بالطبع الوضع أصعب قليلا. لأن الباحث يتحدث عن مفهوم الطبقة العاملة الحضريّة، وهو مفهوم بالغ الصعوبة فى إطار المجتمع المصرى والعالم الثالث بشكل عام، وكنت أتوقع أن يتابع الجهد الذى بذلت فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا فى الفترة السابقة، وكذلك بعض التصورات الجديدة للطبقة العاملة. بالنسبة للطبقة العاملة فى مصر لا يمكن فهمها أو تحديدها حجمها أو فهم دورها بدون مجموعة من المتغيرات : معدلات النمو الحضري فى مصر، ومعدلات النمو الاقتصادى والعمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتطور والنمو الذى طرأ على القطاع الثالث وبالذات قطاع الخدمات لأنه يستوعب أعدادا كبيرة جداً من تلك الطبقة ، وفقر الأحياء العشوائية فى الحضر، والتطورات التى طرأت على قوانين العمل، والتنظيمات النقابية العمالية وأدوارها، وعلاقة الدولة بالتنظيمات العمالية، وأيضا الملامح الثقافية المميزة للطبقة العمالية الحضريّة، والملاحة المتغيرة بين العمل ورأس المال منذ مطلع السبعينيات ، ودور الثروة النفطية فى تجميع الرعى الطبقي لدى الطبقة العاملة، والتغيرات والتحولات التكنولوجية فى مصر وتأثيرها على مفهوم الطبقة العاملة وخاصة الصناعات كثيفة رأس المال، والدور السياسى لفقراء المدن، ومظاهرات الطعام وأسباب إعتقاده هذه المظاهرات ولماذا لم تسمع عنها من مدة طويلة، وموقع الطبقة العاملة من العنف الحضري ومن الحركات الإسلامية ، فلا يمكن أن نتحدث عن الطبقة العاملة بعيدا عن العنف الحضري والحركات الإسلامية.

المناقشة

- الأستاذ / عبد العزيز شادي :

أرد أن أضيف نقطتين: النقطة الأولى: خاصة بدور المتغير الخارجي في تقييم الطبقة الوسطى في مصر. أعتقد أنه دور هام للغاية ، سواء هذا المتغير متعلق بالنظام الاقتصادي الدولي أو متعلق ببعض المتغيرات الإقليمية مثل دور النفط مثلا في تكوين الطبقة الوسطى في مصر. أعتقد أنه من المهم جدا تناول دور هذا المتغير الخارجي والذي اعتقد أيضا أنه مستمر في الوقت الحاضر. مثلا سياسات التكيف الاقتصادي اعتقد أن جزءا كبيرا منها سيؤثر على تكوين الطبقة الوسطى في مصر وكذلك تكوين الطبقة العمالية. والنقطة الثانية متعلقة بالدور السياسي للطبقة الوسطى، المهم جدا أن نتناول هذا الدور. فإن سلمنا ضمنا أن هناك طبقة وسطى في مصر فإن الدور السياسي لهذه الطبقة اعتقد أنه إيديولوجيا غير واضح. فهناك دور تاريخي للطبقة الوسطى، في النظام الليبرالي يوجد دور للطبقة الوسطى ، وفي النظام السلطوي هناك دور للطبقة الوسطى، وفي نظام انفتاح اقتصادي هناك دور للطبقة الوسطى : ماهو الدور السياسي للطبقة الوسطى مع تغير الأنظمة السياسية وتغير البناء الاجتماعي؟ ونقطة أخيرة متعلقة ببعض الدراسات التي تقول أن هناك استمرارية تاريخية في تكوين الطبقة الوسطى، على سبيل المثال من يتبع تكوين البرلمان المصري في فترات تاريخية معينة، يجد أن نفس الأسر أحيانا تظل موجودة في البرلمان المصري. هل هذا له علاقة بالطبقة الوسطى؟ هل هناك استمرارية تاريخية؟ ماهي المتغيرات التي تحكم هذه العملية؟

- الأستاذ / حسن الكاشف :

يجب إعادة تعريف الطبقة البرجوازية وهل هي مرادفة للطبقة الرأسمالية أو لا . وكذلك تحديد الطبقة الوسطى، وهل من الصحيح أن الطبقة الوسطى يمكن أن تتكون من ثلاث طبقات فرعية ، وسطى عليا، وسطى وسطى، وسطى دنيا. وأخيرا أرى أن دراسة إشكالية الطبقة الوسطى في مصر من جانب الباحثين تكمن في إمكانية تحديد "حجم" الطبقة الوسطى وبأي الوسائل يمكن إجراء هذا التحديد.

- الأستاذ / كمال مغيث:

بالنسبة للطبقة العاملة من سنة ١٩٥٢ إلى ظل نظام يوليو ليس كافيا أن نقول أنها طبقة نشأت في نظام مشروء، شبه إقطاعي ، شبه رأسمالي، فالأمر مختلف الطبقة العاملة التي نشأت بعد ثورة يوليو بالفعل أنشأها نظام يوليو،

فهي نشأت في مصانع النظام وآليات هذا النظام، مختلفة تماماً عن الطبقة التي تنشأ وهي تحمل تناقضاً رئيسياً بينها وبين الرأسمالية. هنا يكون الاستقطاب واضحاً وكل طبقة مصالحها واضحة، وبالتالي لا يصح أن تطبق عليها المقولات التي نشأت في ظل نمو الرأسمالية في عصورها الكلاسيكية. أما بالنسبة للطبقة الوسطى فهي طبقة سريعة القفز ولا يمكن الإمساك بها، وهنا المشكلة الرئيسية. فهي طبقة تقفز بسرعة من النمط الصناعي إلى النمط البيروقراطي إلى النمط التجاري إلى النمط الزراعي، تقفز بسرعة من الدخل المتوسط نوعاً إلى الدخل الصغير نوعاً، وتقفز بسرعة من الأصول الريفية إلى الأصول الحضرية. وعلى هذا الأساس كان الأفضل أن نتحدث عن ديناميكيات وآليات عمل هذه الطبقة؟ متى تكون ثورية؟ ومتى تكون محافظة؟

- الأستاذ جويل بينون :

أولاً أود أن أخبر عن تقديري للمرضين اللذين اعتمدا على أبحاث ميدانية ممتازة، بالإضافة إلى الاهتمام بالأعمال المنفردة الحديثة التي كتبها مصريون بالعربية وأيضاً أجانب. وأعتقد أنه من المهم أن تبقى الإمكان على الحوار المشترك بين المصريين والأجانب في مناقشة هذه الأمور. وأعتقد أنه من الخطر أن نعتقد أننا حقيقة نعيش في عالمين منفصلين.

أود أن أعلق على البحثين لأنهما يشتركان في منهج واحد، وهو المنظور البنائي (Structuralist) لتعريف الطبقة، ومحاولة تصنيف من يدخل ومن لا يدخل في أي من الطبقة المتوسطة أو الطبقة العاملة. وأعتقد أن القيام بذلك بدون الانتباه إلى المشروع السياسي المرتبط بكل من هاتين الطبقتين يثير المشاكل.

إن مفهوم الطبقة المتوسطة ذاته مرتبط بالاقتصاد السياسي للرأسمالية منذ "ثورة الأمم"، وينطلق من المشروع الانتقاضي. ولذلك على سبيل المثال في الولايات المتحدة في الوسط الأكاديمي لا يوجد طبقة عاملة، كل هؤلاء الناس الذين يمكن اعتبارهم في الطبقة العاملة يطلق عليهم في الولايات المتحدة طبقة متوسطة، لأن ذلك جزء من المشروع السياسي البرجوازي.

فعندما نتكلم هنا في مصر عن طبقة متوسطة أعتقد أنه من المهم أن نفرز بين عناصر الطبقة المتوسطة التي تشارك حقيقة في المشروع البرجوازي، فنستطيع أن نقول مثلاً "منفتحين"، و "تكنوقراطيين" (technocrats) لكننا لا يمكن أن نقول على سبيل المثال موهفي الحكومة والطبقة المتوسطة التقليدية وطبقة صغار التجار وهكذا، وكذلك بالنسبة للطبقة العاملة فإن الطبقة العاملة كانت موجودة من قبل ظهور ماركس وأهميتها مرتبطة بالمشروع السياسي الماركسي، ولذلك عندما نتكلم عن الطبقة العاملة في مصر من المهم أن نعرف أي من هذه المجموعات التي نطلق عليها الطبقة العاملة تندرج أولاً أو تستطيع الاندماج أولاً في هذا المشروع السياسي.

- الأستاذ / أحمد أنور :

لى سؤال موجه للباحثين، وهو تعريف لإشكالية الطبقة حيث يفصلا بين موقف الطبقة من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ووعى الطبقة . فالوعى الطبقي هام جدا فى تحديد المفهوم، والوعى الطبقي سيحدد نقاطا كثيرة للإجابة على سؤال : ماهو الدور السياسى للطبقة ؟ وماهى القيم التى يعتنقها أفراد الطبقة؟ وماهى الإيديولوجية التى تميز هذه الطبقة؟ وهذا شئ مهم جدا فى التعريف .

- الأستاذ / سامى قهيد :

أسأل سؤالا بسيطا عن الطبقة العاملة. وهى قضية فيها التقاطع الخاص والتقاطع العام، هناك أيضا التقاطع غير الوعى، وهو قطاع هام جدا فى مصر وفى كثير من بلاد العالم الثالث، وعن القطاع غير الرسمى أسأل هل هناك بحث ميدانى فى هذا الموضوع؟ والموقف الاجتماعى والسياسى من العمال فى هذا ؟ وعلاقة هذا القطاع بالمجتمعات الصغيرة والمحلية؟ هل هناك معلومات فى هذا الموضوع؟.

- د . أحمد هيد الله :

النتظة الأولى : لماذا عند المقارنة نلجأ إلى المقارنة مع الأطر الغربية المفهومية والعملية وحدها؟ من النادر أن أجد فى الأوراق العلمية مقارنة مثلا مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث، يجرى المقارنة بين الهند ومصر مثلا بشأن حال الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، ويجوز أيضا المقارنة بين مصر والأرجنتين، المقارنة هنا تكون هامة وواردة على الأقل من حيث التشابه بين المشروعين البيرونى والناصرى. هناك ضعف فى أدبيات المقارنة بين الشعوب والمجتمعات ذات الأحوال المتشابهة كمالين مختلفين. لكن يجرى أن نركز فى المقارنة على شعوب ومجتمعات العالم الثالث.

النقطة الثانية : خاصة بالأداء السياسى للطبقة. نحن هنا فى الحقيقة نتحدث عن البنية الاجتماعية، وكلمة بنية قد تشير فى ذهنى كلمة "الطوب" الذى يبنى به المبنى. لكننى أفضل اعتبار البنية مكونة من رمال الصحراء أو مياه المحيط، وفى مياه المحيط أمواج وفى رمال الصحراء رياح قد تدفعها فى اتجاهات متباينة . بعبارة أخرى البنية أيضا مفهوم دينامى متحرك ، وليست ثابتة، بل لها تغير من يوم لיום، فبنية الأسس ليست كبنية اليوم وليست كبنية الغد وبزمن هنا "اللقهيق" التارىخى حتى لو ربط ذلك بالموضوع . كأن نقول ماذا فعل طلعت حرب بشأن بنية الطبقتين الوسطى والعاملة فى مصر؟ وماذا فعل بها جمال الناصر؟ ثم ماذا فعل بها أنور السادات؟ وماذا يفعل بها اليوم؟ كما أن جزءا من دينامية البنية الاجتماعية يظهر فى التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية عن نفسها، بل أكاد أبى الصراع الاجتماعى والسياسى المحلى غودجا مصفرا لصراع المجتمع القومى بأكمله مع القوى المتنفة على مستوى العالم. بعبارة أخرى إذا كانت الطبقات العاملة والوسطى فى دولة كمصر تدافع عن مصالحها دفاعا قويا،

فالأرجح أن يكون المجتمع المصري ككل بما فيه طبقته الحاكمة البرجوازية يدافع عن مصالحه بنفس القوة إزاء الولايات المتحدة والسوق العالمى ومستودع النقد الدولى... إلخ أرى هنا نوعا من التوازى- غير الميكانيكى بالطبع - بين الدفاع عن المصالح على المستوى القومى بين الطبقات، والدفاع عن المصالح إزاء العالم الخارجى.

-- السيد الحميدى :

سوف أعطى لنفسى الحق فى الرد على تعليق د. سامى زبيدة وهو خاص بالقطاع غير الرسمى فى مصر، هل هناك دراسات فى مصر تناولت هذا الموضوع؟ بالطبع هنا مجموعة دراسات، وهنا فى الجامعة الأمريكية نفلت دراسة . وأنا حاليا أقوم بمشروع فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى الحضر المصرى، ومكان الدراسة القاهرة .

-- الأستاذ / محمد عبد الحميد :

بالنسبة للملاحظات الخاصة بالورقة : بشكل عام المتغير الخارجى مهم فى تشكيل الطبقة الوسطى ولكن هذا المتغير لم يحتزل الأمر فيه سيؤدى بنا إلى شكل من أشكال المبالغة واعتبار أن المتغيرات الخارجية هى الأساس فى تشكيل الطبقة الوسطى. وهذا الشكل به قدر من المبالغة أو قدر من الإهمال أو عدم اتخاذ اختصاصية الداخلى فى تحديد هيمنة الخارجى. وفيما يتعلق بالدور السياسى للطبقة الوسطى، ذكرت فى الورقة أن هذه الطبقة نتيجة أنها تضم أنساق تهم متنوعة ومتعددة كما تضم مجموعات تنتمى إلى انتماءات طبقية متباينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، هذا يؤدى إلى أن هذه الطبقة تلعب أدوارا مختلفة باختلاف الظروف التاريخى . فهى من الممكن أن تلعب دورا تقديميا فى لحظة من لحظات التاريخ كما حدث فى المجتمع المصرى فى فترة تاريخية أخرى. وهى على أى حال طبقة لا تلعب دورها التاريخى إلا حينما تهدد تهدفا مباشرا . وفيما يتعلق بتعريف الطبقة البرجوازية ذكرت أن الطبقة البرجوازية هى طبقة ليست برجوازية طرازية وليست طبقة رأسمالية حقيقية، ولكنها طبقة رأسمالية يئلب عليها الطابع الطبقي لأن معظم استثماراتها تتم فى مجال التداول وليس فى مجال إنشاء قاعدة صناعية أو إنشاء اقتصاد صناعى. واتفق مع بعض الملاحظات التى أثبتت حول ضرورة تعريف الطبقة وضرورة أن أحد موقفى من الخلاطات ، ولكننى فى الحقيقة بصدد إنجاز رسالتى العلمية عن الطبقة الوسطى وقد كنت أهرب متعمدا من تحديد التعريف لأننى لم أتوصل حتى هذه اللحظة إلى موقف مقنع فى هذا الموضوع.

-- الأستاذ / عادل شعبان :

معظم الملاحظات كانت باتجاه الطبقة الوسطى، وذلك راجع إلى طبيعة المحضر الغالب عليه الطبقة الوسطى

وبالنسبة للملاحظات (جول بيتين) أنا متفق معك في كل ما قلته وحققته. وبأمانة شديدة جداً لم أقرأ ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة فلا يوجد وقت ولا يوجد نقود! وحول الجزء الخاص بدراسة الوعي ، في بداية الدراسة ذكرت أنني لن أتكلّم عن الوعي. لكن هناك إطار نظري يحكم ما أعرضه، وقد ذكرت أنه غير ممكن دراسة تكوين طبقة بمعزل عن دراسة وعيها الطبقي . وفيما يخص الأستاذ كمال مغيث ، حقيقة هو فرق بين عمال يعملون في قطاع خاص ، وعمال يعملون في مصانع الدولة، وقد قمت بعمل دراسات حالة وخرجت بدلالة بسيطة. وفي هذه الدراسات كنت أركز على جيلين من الطبقة العاملة، الجيل القديم عندما سألته إلى أي طبقة تنتمي كان يقول إنني أنتمي للطبقة "الغلبانة" ، بينما العمال الذين نشأوا في عهد عبد الناصر كانوا يقولون أنهم ينتمون للطبقة "الوسطى" ، وكان في ذلك إجماع ، فهم حاصلون على دبلوم أي تعلموا. فالمسألة فيها جدل كثير وأرى أن التفرقة فيها قليل من التعسف.

ثانياً:

التغير الاجتماعي ونتائجه (١)

الانفتاح الاقتصادي وتغير القيم في مصر

أحمد أنور محمد

مدرس مساعد بكلية التربية - جامعة عين شمس

أولا : القيم والانفتاح الاقتصادي في مصر

القيم تبدو واضحة في سلوك الإنسان، وهي تؤثر في هذا السلوك، وتتغلغل في حياة الناس وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، فهي ترتبط بدوافع السلوك وبالآمال والأهداف. والقيم نتاج للواقع الاقتصادي الاجتماعي فهي تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، وهي تعكس الوجود الاجتماعي للأفراد والطبقات في مرحلة تاريخية محددة وداخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين، ولذلك فإننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في مجتمع ما في فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لأنساق القيم السائدة، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة الأنساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الإنتاجية^(١).

وقد حاولنا في دراسة ميدانية تبين إلى أي مدى تأثرت أنساق القيم في المجتمع المصري بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في السبعينيات.

ولا يمكن فهم التغيرات التي حدثت للقيم إلا بالرجوع إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح. فمن خلال استقراء الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتضح لنا أن كبار الملاك كانت لهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي كانت لهم القدرة على نشر قيمهم بين الأفراد. وذلك من خلال سيطرتهم على مختلف الأدوات المؤثرة على الوعي. ويمكن لنا أن نرصد هذه القيم من خلال سلوكهم الفعلي، فقد كانت الوسيلة الرئيسية في استغلال أراضيهم هي تأجير الأراضي بدلا من زراعتها. فقد كانوا يستولون على الفائض في شكل الإيجار، وأدى ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أثمان الأراضي بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأس مال للربح، وفي نفس الوقت

كانوا يسحبون على الفلاحين بإغراقهم بالديون والإيجارات المتأخرة كما هجر بعض كبار الملاك الريف إلى المدن إذ أنه لم يكن يعنيهم استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما درجوا على تأجيرها فأطلق عليها "ظاهرة التغيب أو الملاك المتغيبون". كما رفض بعض كبار الملاك استثمار أموالهم في الصناعة في حين لجأ بعضهم إلى استثمار أموالهم في صناعات استهلاكية كالمنسوجات والغذائيات ولذلك سيطرت الاحتكارات الأجنبية على النشاط الصناعي^(٢). وباختصار فإن طبقة كبار الملاك كانت طبقة ثلث ولا تعمل بل وتستولى على الفائض من العمل، تؤجر الأرض وتزورها، تعمل بالتجارة وتفضلها على استثمار أموالها في الصناعة، تبحث عن العوائد السهلة والبسيطة مثل السمسة والمضاربات وبيع الأراضي وشراء العقارات، ولذلك انتشرت قيم التربع اليسير وترسخت قيم الفردية والأنيابية.

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على وسائل الإنتاج، فكان من الضروري توجيه الضربات لرأس المال. فسيطرت الدولة على المصادر الأساسية للمخبرات القومية، ونقلت أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة لتصبح في مجموعها تحت سيطرة الدولة^(٣). إلا أن هذه التغييرات لم تكن راديكالية جذرية تماما مما كان له انعكاساته على أنساق القيم. فعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعي ساهمت في تغيير ملامح البناء الطبقي في الريف، إلا أنه لم يكن تغييرا راديكاليا لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة والأكثر غنى وسلطة، فقد كان الإصلاح الزراعي نظريا وتطبيقيا أكثر ميلا إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. كما أن إجراءات التأميم في النصف الأول من الستينيات أدت إلى امتلاك الدولة لتقسم مهم من الفائض الاقتصادي أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية، إلا أنه ظهرت فئة البيروقراطية التي تضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التي تحتل مراكز القيادة في الدولة وفي الإنتاج وكان لها تأثير هائل لا يقرتها المادية ولكن يوضعها الوطني ونفوذها الإداري، فهي التي تحدد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات استثمارية أو قرارات تتعلق بالمعالة والأجور، وتلعب دورا خطيرا في إعادة توزيع الدخل القومي^(٤). ومن هذا الموقع استطاعت أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة، كما نشطت داخل القطاع العام لتكوين الفئات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصلقات التي يقددها مع القطاع الخاص. وتقلت خطورة هذه الفئات البيروقراطية في أنها كانت تخفي أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية^(٥).

وكما عجزت التجربة الناصرية عن تصفية الهياكل الاقتصادية التقليدية تصفية جذرية عجزت أيضا عن تصفية الهياكل السياسية والثقافية، فقد كانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وجمع عبد الناصر بين سلطة تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وأكدت النخبة السياسية على التنظيم السياسي الواحد كأداة خلق التضامن والتكامل، وتم تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها، وحرم العمال والفلاحين من المشاركة الحقيقية رغم النسبة الإيجابية لتمثيلهم في المجالس المنتخبة نظرا لغياب المؤسسات السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة^(٦). وأصبح

المصريون لا يسمعون إلا رأيا واحدا ووجهة نظر واحدة، ومن ثم كان التزوع الاتساحي والنظر للأحداث من موقف المتفرج وفقدان القدرة على الرضى والاعتراض والمقاومة. وسيطرت قيم السلبية وعدم المشاركة. كما يمكن القول إن التجربة الناصرية عجزت عن أن ترسخ قيما اشتراكية. ولم تصبح القيم التي أفرزتها التجربة الناصرية هي السلوك الحقيقي للجماهير، ولم يكن لها صفة الاستمرار النسيجي. بل إن أبناء الطبقات الكادحة الذين أناحت لهم المتجزات الاشتراكية فرصة الحراك إلى أعلى سرعان ما بدأوا يتبنون قيما وطموحات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكي^(٧).

ولا شك أن السلبات التي كانت كامنة في التجربة الناصرية ذاتها مهدت لظهور قوى ضاغطة نادت بسياسة الانفتاح الاقتصادي. ومن أهم هذه القوى التيارات البيروقراطية والتكنوقراطية في الحكومة والقطاع العام، وكذلك كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون في المقاولات وتجارة الجملة والتجزئة والصادرات. وقد وجدت هذه القوى ظهورها لها في قوى ضغط دولية في الرأسمالية العالمية، وإقليمية قُطعت في الدول العربية البترولية. وبدأت تنادي بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتفكيك مركزية الاقتصاد بإلهاها سيطرة الدولة والقطاع العام في مجال التجارة الداخلية والخارجية وبالشركات وأسواق المال والتعامل النقدي وسعر الصرف، وكذلك نسو مزيد من تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية وإلغاء الأموال المخصصة لدعم السلع، والتخلي عن سياسة التخطيط والتصدير الجبري والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام^(٨).

وقد تم دمج مصر في السوق الرأسمالي وذلك بفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتحول الاقتصاد المصري بالتدريج إلى اقتصاد محل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحمل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية، وتم تعبئة الفائض الاقتصادي وتحويله إلى الخارج. وقد تم تعظيم القيود أمام الانطلاق وذلك بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل في جميع المجالات^(٩). كما تمزق النمط في عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات مرهونة للخارج مثل البترول والسياحة وقناة السويس. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وقُطعت القرية وهبطت الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية وانضمت إلى المدينة كمستهلك طفيلي. كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة عن طريق معاصرة القطاع العام، وتصفيته بمحاولات هجمية وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطني. وأصبحتنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وتنفذ ونصدر، فزادت حاجة مصر للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة، فزاد حجم الدين وارتفعت أعباء الدين في شكل فوائد أو في شكل الاقتساط المستحقة عليها، وثقلت الخطورة في أن هناك قسما من الدين قد أنفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائدا يمكن استخدامه في سداد الدين. وأغرقت البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة، وحرص بها إنتاج القطاع العام، خاصة في ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية والتي جعلت المستهلك المصري حتى بين محدودى الدخل يصدق أن كل

سلعة مستوردة هي سلعة متفوقة في كل شيء عن السلعة المنتجة محليا، وبالتالي فقدت السلع المصنوعة المحلية سيادتها تدريجيا في السوق المصرية وأصبح ينظر إليها على أنها سلع عادية جدا ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة تحت ماركات أجنبية تدفع في مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ ضخمة للشركات الدولية^(١٠).

ولا يعقل أن تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدي إلى إغراق الأسواق بشتى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ثم يطلب من الفرد أن يتحلى بالثقافة وضبط النفس ويحجم عن الاقتراب من هذه المغريات، ولا يستقيم أن يطر الناس يوابل من الإعلانات المغرية ثم تنصحهم بأن المصلحة القومية تقتضى ضبط الاستهلاك^(١١).

وقد ساعد غط الاستهلاك الترفي لرأسمالية الانفتاح على نشر القيم الاستهلاكية في المجتمع، وذلك من خلال محاولات التقليد والمحاكاة. فزادت التطلعات الاستهلاكية ولهت الجميع خلف غط الاستهلاك المستورد. فـرأسمالية الانفتاح انصرفت إلى الإنفاق الترفي والتنافس في الاستهلاك المظهري، فقد كانت حرصة على الانفتاح بوضعها الاستغلالي لكي تميش حياة البليخ والاستهلاك بشراهة إلى حد السفه، وتجدد الفوائض التي تتراكم بين أيديها. فهي رأسمالية لانسلك مسلك الرأسمالية المعروفة بالاقتصاد في الإنفاق والاستثمار في تطوير قوى الإنتاج، ولهذا ركزت استثماراتها في أنشطة غير إنتاجية مثل المضاربات والعمولات والسمسة والاستيراد والتصدير وجميعيات الإسكان وشركات تقسيم الأراضي والمقاولات والفنادق والسياحة والإسكان الفاخر والإداري ومستحضرات التجميل والمياه المعدنية والغازية والمصالي والمكرونة وغيرها^(١٢). فهي تحاول تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى في أقصر فترة ممكنة، ولذلك تعزف من إغراق أموالها في استثمارات إنتاجية تهرمها من فرص اقتناص الربح السهل السريع. فهي غير معنية بتطوير الاقتصاد القومي وثابعة لرأس المال الأجنبي^(١٣) وقد عمدت الرأسمالية الطغلبية إلى نشر قيم الاستهلاك واللاعمل والا لإنتاج في المجتمع لكي تتلازم مع الواقع اللئى خلقته وتدعمه، وساعدها في ذلك هيمنتها على وسائل الإعلام وأسباع النخبة الحاكمة لها الحماية والأمان بل ومشاركتها في عالم المال والأعمال.

وقد أفرزت سياسة الانفتاح ضغوطا تضخمية أسهمت في ارتفاع الأسعار وتدهور أحوال الفئات الغالبة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات. في نفس الوقت أصبح هؤلاء غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التي صنعتها القلة القادرة، ولا يملكون الإفلات من ضغوطها. فظهرت أوهام الحل الفردي التي وجدت لنفسها طريقا في إسكانيات هجرة العمل في شركات القطاع العام للعمل في شركات الاستثمار خاصة بين أبرز الكفاءات، أو الهجرة إلى البلدان النشطة والتي ساهمت في تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج، حيث يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لشمط الاستهلاك السائد في بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل إليه العالم الغربي من فنون سلع الإنتاج الحديث^(١٤)، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات العالة المهاجرة، فقد كان المهاجرون يأتون أثناء زيارتهم لمصر بأنواع عديدة من السلع (تلفزيونات ملونة - فيديوهات وحتى مستحضرات التجميل والشامبوهات وغيرها). كما أننا نجد أن الجانب الكبير من استثمارات المهاجرين اتجه إلى أنشطة تزيد الدخل بدون

مجهود أو بأقل مجهود (شراء - تاكسي - شقق مفروشة - شهادات استثمار - عقارات - محلات تجارية). وبذلك ساهمت الهجرة في إتاحة مناح موات للاستهبال كقيمة (١٥). وبفعل أثر الشهادة والمحاسبة حدث انتشار تلقائي للنمط الاستهلاكي المستورد للتابعين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكي الجديد. ومن أهم الآثار التي ترتبت على هجرة الأيدي العاملة إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اختراز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للأقطار العربية النفطية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة في دخله لا ترتبط بزيادة في مستوى إنتاجيته، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك التي كان يعملها بمصر. ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب (١٦).

ومن أهم ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي العمايز الطبقي الحاد في المجتمع والذي كان له انعكاساته على القيم السائدة. فقد تجلت مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد فيما يلي : بينما ينتشر في المجتمع الأبراج السكنية الشاهقة والفنادق وشقق التوكيل يقابلها سكان المقابر والعشش والمنازل القدية الآيلة للسقوط، وبينما تنتشر في المجتمع المستشفيات الفندقية الاستثمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية التي فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء، وفي حين نجد السرير مازكت المكيف الهواء على أنغام الموسيقى نجد التزامم والتجمهر حول الجمعيات الاستهلاكية ومتاجر الكماء الشعبي، وغيرها عديد من مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد. وكان لذلك انعكاساته في تفشي جرائم البغاء والرشوة والاختلاس وقهارة المخدرات وغيرها، والذي يعكس بدوره تفشي قيم الاستهبال والبهت عن أنصر الطرق للثنى والشر.

كما انحصرت قيم التعليم والثقافة منذ تطبيق سياسة الانفتاح ، ذلك أن أفراد المجتمع شهدوا أن هناك طرقا للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل الجهد في تحصيل العلم. وسيطرت قيم الاستهبال والغش والتزوير فانتشر الغش بين الطلاب، وطالب أولياء الأمور بتخفيف المناهج وسهولة الامتحانات ، وأصبح المدرس لا يقوم بالتدريس في المدرسة، وإنما خارج المدرسة حيث الدروس الخصوصية، وما ترتب على ذلك من إضعاف قيمة المدرسة الرسمية حيث أصبحت تحتل وجودا هامشيا لا يبرز إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة وما ارتبط بذلك أيضا من تهديد لمبدأ تكافؤ الفرص.

وشهدت حقبة الانفتاح ارتباط التعليم بمدارس لغات ذات مصروفات خيالية بحيث لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء أغنياء الانفتاح. بينما تن المدارس الحكومية بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تعثر الناس تعليم أبنائهم بها. وفي عصر استثمار الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبي في مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات السياحة والبنوك الأجنبية وغيرها، ظهرت الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية واللغة الانجليزية بصفة

خاصة. كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعي لتعلم اللغات الأجنبية ، ليس من أجل الاتصال بالثقافة أو قراءة المراجع والدوريات العلمية وإنما من أجل القيام بالأنشطة الطفيلية^(١٧). وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانفتاحي والإجهاد على قيمة التعليم. فظهرت صيحات تنادى بإنشاء جامعة خاصة بصرفقات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح عن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم ، كما اضطرت أعداد كبيرة من خريجي الجامعات إلى مواصلة أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم ويدا إلى العلم عموما بصفة. بل وصل الأمر إلى حد اعتبار مدى قدرة المتعلمين من خريجي الجامعات على المشاركة في مشروعات الانفتاح التجارية (مثل منافذ توزيع السلع الغذائية) معيارا للحكم على مدى نجاحهم خلق جيل من التجار المثقفين. كما تأثر أستاذ الجامعة بالمتاح الانفتاحي فانصرف عن مهمته الحقيقية في الإنتاج المبدع وأصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره، وانتشرت الدروس الخصوصية في الجامعة، كما أصبحت الإعاقة تمثل بابا أوسع للخلاص لدى رجال الجامعة. وبدأت تنزوي قيم الإبداع الفكري والإنتاج العلمي الأسيل^(١٨).

وشهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلي حيث ترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة في المكسب ولو بالابتذال. ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التي تقوم على موضوعات تغلى الغرائز، وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية التي تقتل بالعنف والتسوية والحيانة والتآمر والغدر والبحث عن الثروة وتدعم فكرة تفوق الأجنبي وتبث القيم الرأسمالية^(١٩).

وفي الوقت الذي شهدت فيه الساحة الثقافية سيطرة الفن الطفيلي ، نجد الساحة تقتل بالكتب الدينية والبرامج الدينية والصحف والمجلات الدينية التي تنادى بأن الفن حرام، وتنادى بأسلمة العلوم (طب إسلامي- اقتصاد إسلامي - إحصاء إسلامي وغيرها). وهذا يرجع أساسا إلى أن المناخ كما يفرز الفن الطفيلي يفرز العنف والتطرف . ولا شك أن ممارسات السلطة نفسها قد دعمت من قيم العنف والتطرف، وذلك عندما ساند السادات الإخوان المسلمين وتحالف معهم كسبا لود السعودية واستقطابا لأموالها عقب الطفرة النفطية في أوائل السبعينيات ولرعاية اليسار والشيوعية^(٢٠). وقد تميز الخطاب الساداتي بسيادة المرجع الديني الإسلامي والنصوص القرآنية، وضاعف التلفزيون من مساهمات بث البرامج الدينية. وكان السادات يهدف من وراء ذلك إلى إخفاء التناقضات الاجتماعية والتأكيد على أن النظم السياسية ليست مسئولة عن اللقراء أو عن سوء توزيع الثروة ، ولا يمكن عمل شيء ضد إرادة الله وكل ما هو مطلوب هو الصبر والطاعة . واكتسبت كل القيم مضمونا سلبيا ، فالمدح هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت الفادح في توزيع الثروة والثروة، والإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، وهي محاولات أسهمت في تكريس قيم القدرة والانتكالية^(٢١).

وفي حقبة الانفتاح نجد استمرارا للقيم التي تتعلق بدولية المرأة . وإذا كان الميراث الفكري والديني قد أدى إلى قهر المرأة وتبعيتها فإن المناخ الانفتاحي ساهم في تعميق هذه القيم. وقد تجلّى ذلك من خلال إظهار المرأة على أنها

جنس وأداة للمتعة ، وذلك من خلال الأفلام والإعلانات التليفزيونية التي تمتلئ بإشارات وإيماءات ذات مضمون جنسى. وكانت الصورة على الوجه الآخر هو كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل ومنع الاختلاط بين الجنسين وانتشار الحجاب والتقاليد (٢٢). ولذلك تراجعت قيم المساواة بمقتضاها الواسع بين الجنسين لتحل محلها قيم ذنوبية المرأة وقهرها وتمييزها.

وفى حقبة الانفتاح انتشرت قيم السلبية واللامبالاة . ولكن هذه القيم فى الحقيقة لها جذورها فى البنية الاجتماعية ، فتعود أساسا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى طوال التاريخ. فالطفان الشرقى هو الخط المستمر والتاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل : ملكية أو جمهورية ، مدنية أو عسكرية. كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى المسرف فى التمايز الطبقي أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطفان القاهر للحاكم. وما لا شك فيه أن الوضع الطبقي لوجود سلطة مستبدة هو الرغبة فى الانزوال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها لتفادى شرها وقهرها. وقد أفرز كل ذلك قيما عديدة : السلبية والتخندق والنفاق والخضوع ومبالأة الحاكم وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية (٢٣). وقد ساهمت سياسة الانفتاح فى تعميق هذه القيم.

وقد تجزئت هذه الحقبة بإحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة من القوانين ، كما قامت باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة. ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات مثالية للمستور والقانون وحرمت الفكر الجماعى. وحاصرت وسائل التعبير الطلابية وأغلقت عددا من المجلات الثقافية. وبينما رفع السادات شعارى دولة المؤسسات وسيادة القانون، كمت دعواى الحرية والديمقراطية ، تمكن من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات . وحتى عندما سمح السادات بقيام الأحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الأحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تعيد عنها، كما أنه سعى إلى رسم ساحة اللعب، بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذى وصله البعض بأنه "قانون منع قيام الأحزاب" لما تضمنته من قيود واشتراطات وسلطة تصفية من جانب لجنة الأحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم. أى شابت الديمقراطية السياسية فى حقبة الانفتاح لأن ليهبراليتها الاقتصادية لم تنعكس فى ليهبرالية سياسية لأنها ليهبرالية الكمبرادور والجهاز البيروقراطى للدولة وليست ليهبرالية الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى (٢٤).

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات دؤوبة لزرع الهزيمة فى وجدان المصرىين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخطى عن قيم الانتماء القومى، وروجت السلطة مقولات خاطئة (حرب أكتوبر هى آخر الحروب وأزمتنا الاقتصادية سببها عربونا من أجل العرب وفلسطين). وبدأ الخط المتحاذ للولايات المتحدة الأمريكية فى السياسة وخطفته فى الصلح المنفرد مع إسرائيل. وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإذا بأبعاد الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار التقليدى مروراً بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء بإسرائيل يصبحون حلفاء وأصدقاء ،

وتغيرت النظرة إلى إسرائيل فلم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تمد العلاقة العربية الصهيونية علاقة مُقتَصَب مُتَقَسِّب، وعلاقة نفى لوجود أحد الطرفين وإنما صارت مسألة نزاع حدود واستعادة يتحول سناء وإعادة فتح القناة، فهي مسألة "حاجز نفسي" وميراث من الكراهية والأحقاد ويمكن إنهاءه بالخوار والمفاوضات^(٢٥). كما عمقت سياسة السادات من التجزئة وأصبحت للصهيونية الطريق لتفكيك مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه قيمت الوحدة العربية بميزان الكسب والخسارة، ونظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور هجرة المصريين إلى هذه الدول العربية. وكان لكل ذلك أثره على إنبهار قيم العروبة والانتماء القومي.

وفي دراسته الميدانية لموضوع القيم استعان الباحث بتصنيف ثنائي يقسم القيم إلى قيم سلبية أو رجعية وقيم إيجابية أو تقدمية، وتقصّد بالقيم السلبية أو الرجعية القيم التي تبرر استغلال طبقة معينة لباقي الطبقات، والقيم التي تدمم الفردية، والقيم التي تدعو إلى الحفاظ على ما هو كائن وترفض التغيير، والقيم التي ترفض العقائدية والعلوية والقيم التي تقهر المرأة معنويًا وماديًا، والقيم التي تبرر خذلان الجماهير وقهرها من جانب السلطة. أما ما تقصده بالقيم الإيجابية أو التقدمية فهي القيم المرتبطة بأسلوب إنتاج تقدمي وإقامة علاقات إنتاجية عادلة وقيم المساواة بين الجنسين وقيم العقلانية والعلمية والمشاركة والانتماء والجماعية والتعاون.

ثانياً الدراسة الميدانية :

هناك مقاييس صممت خصيصاً لقياس القيم مثل اختبار فرومن والبروت واختبار برنس واختبار تفهم الموضوع، ولكن هذه المقاييس أقرب إلى الدراسات الذاتية التي تحصر دراسة القيم في البناء النفسي للفرد ويعزل عن الإطار الاجتماعي، ولذلك فإن هناك أساليب أخرى مثل أسلوب دراسة الحالة والمقابلة والاستبيان والملاحظة قد تكون أكثر ملائمة لدراسة القيم في إطارها الاجتماعي. وفي ضوء ذلك استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان.

وتم تصميم استمارة بها مائة سؤال موزعة على خمس مجموعات، كل مجموعة تعكس نسقاً قيمياً من الأنساق الفرعية؛ وهي قيم العمل والإنتاج في مقابل قيم الترويح واليسير والاستهلاكية، وقيم التعليم والثقافة في مقابل قيم الاستنفاد والعينية والتكاسل في التحصيل الثقافي، وقيم العقلانية والعلمية في مقابل قيم العصبية الانشائية، وقيم المساواة بين الجنسين في مقابل قيم دولية المرأة، وقيم الانتماء والمشاركة في مقابل قيم السلبية واللامبالاة.

وتركزت الدراسة الميدانية في محافظة القاهرة. أما العينة التي اعتمد عليها الباحث فهي عينة عصفية أو مقصودة وتشمل ٣٦٠ مفردة وتم اختيارها وفقاً للتصنيف التالي: - العمال وتتضمن ست شرائع عمال مهرة مدربين أو عمال المصانع (٢٠ مفردة)، وعمال نصف مهرة وغير مهرة (٢٠ مفردة) وحرفيين (٢٠ مفردة)، وأشباه البروليتاريا مثل عمال النظافة والسعاة والتمورجية (٢٠ مفردة)، والشرائح الرفة من الطبقة العاملة مثل ما سعى أحليّة والعاطلين

(٢٠٠ مفردة) ثم طلبية لهم انتماء للطبقة العاملة (١٠١ مفردات) ثم البرجوازية وتتضمن شرائح : البرجوازية العقارية (مقاولون) ٢٠ مفردة، والبرجوازية التجارية (كبار تجار الجملة) ٢٠ مفردة، والبرجوازية الصناعية الوطنية ١٠ مفردات، والبرجوازية الكومبرادورية (الاستيراد والتصدير) ٢٠ مفردة، وطلبية لهم انتماء للبرجوازية ١٠ مفردات. ثم البيروقراط والتكنوقراط وتتضمن أربعة شرائح: صغار الموظفين الإداريين ٢٠ مفردة، وكبار الموظفين ذوي تعليم عالٍ ٢٠ مفردة، والمديرين والمهنيين ذوي النشاط الخاص ٢٠ مفردة، وطلبية لهم انتماء للبيروقراط ١٠ مفردات.

وقد روعي في تحليل النتائج عدة مستويات : مستوى الدخل وتم تقسيمه إلى : دخل منخفض وهو أقل من ٣٠٠ جنيهًا مصريًا في الشهر للفرد، ودخل متوسط وهو أكثر من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠، ودخل مرتفع وهو أكثر من ١٠٠٠ جنيه في الشهر. ثم مستوى التعليم وتم تقسيمه إلى : أميون وذوو تعليم منخفض ، ثم تعليم متوسط، ثم تعليم مرتفع. ثم المهنة : عمال ورجوازية وبيروقراط وتكنوقراط. والتفرع ذكور وإناث.

وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن رأسمالية الافتتاح هي أكثر الطبقات استهلاكًا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة، فهي لا تساهم في العملية الإنتاجية ولكنها تستولي على فائض العملية الإنتاجية وتحقق أرباحًا. فقد أكدت النتائج ارتفاع نسبة اقتناء السلع الاستهلاكية والترفيهية بين الرأسمالية الطفيلية ويشمل السيارات بنسبة (٨٩,٧٤٪) والفيديوهات بنسبة (٩٢,٣٩٪) والبرونجات الحديقة بنسبة ٩٦,١٥٪ والتلف بنسبة ٣٦,٧٤٪ والتكيفيات بنسبة ٧٣,٠٨٪ والفصالات الفول أوتوماتيك بنسبة ٩٢,٣٩٪ والسجاجيد الفاخرة بنسبة ٨٣,٨٪ والتلف المستورد الفاخر بنسبة ٩٤,١٪. كما نجد نسبة من لديهم شقق قليك ٩٣,٠٩٪ وغير ذلك من السلع التي تدل على أن كل مافي الأسواق من سلع أساسية وترفيهية أصبح في حوزتهم.

أما دور الدخل المنخفض فكان من الطبيعي أن يتخلف تمامًا اقتناؤهم لهذه السلع. ولكن ذلك لا يعكس عدم وجود قيم استهلاكية لديهم، ولكنه يعكس فقط انخفاض قدرتهم المادية على الشراء كما سوف يتضح من النتائج التالية :

- أثبتت النتائج ارتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل لدى الطبقة البرجوازية، فقد كانت عوائد التملك والتي تشمل المأثلي والأسهم والسندات وبيع الأرض نسبتها (٩٨,٩٢٪)، بينما العائد من العمل نسبته (١,٢٨٪). بينما الأمر مختلف تمامًا عند ذوي الدخل المنخفض فعوائد التملك نسبتها (٩,١٨٪) بينما العائد من العمل نسبته (٨٥,٠٨٪)، ولاشك أن ارتفاع عوائد التملك في مقابل العائد من العمل لدوي الدخل المرتفع إنما يعكس على الفور أن هناك دخولًا بلا مجهود وهذا يؤثر في المحصلة النهائية على انهباء قيم العمل المنتج ، حيث أن الدخول هنا لا تربط بجهد حقيقي وإنما تربط بعوائد سهلة يسيرة، وتنتشر هذه القيم بين الطبقات المختلفة.

- أثبتت النتائج رغبة المبحوثين في استثمار أموالهم في أنشطة غير إنتاجية، فقد فضلت نسبة ٢٠,٢٥٪ من أفراد الطبقة البرجوازية استثمار أموالهم في مشروعات تجارية غلظائية مثل محلات الفول والطعمية والكشيري والسوبر ماركت أو محلات للكفدة والسجق والكفتة والهاميورجر، وجاءت الاستجابة مرتفعة لدى العمال بنسبة (٢٨,١٨٪)

ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢١٤٣٪)، ثم جاءت استجابة وضع الأموال في البنك والحصول على أرباح شهرية أو سنوية بنسبة (١٥٠٩٪) لدى البرجوازية و(١٥٠٩٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط و(٢٨٣٧٪) لدى العمال ثم جاءت استجابة شراء سيارات للثقل سرغيس وتاكسيات وشراء سيارات قديمة وإصلاحها وبيعها وتوكيلات قطع الغيار بنسبة (١٠١٣٪) لدى البرجوازية و(١١٨٢٪) لدى العمال، في حين انخفضت لدى البيروقراط والتكنوقراط إلى (١٤٣٪). وجاءت الاستجابات الأخرى للرغبة في استثمار الأموال على النحو التالي: شراء الأرض وبيعها، المشروعات السياحية والمطاعم السياحية والفنادق وعمارات الصليح والإيجارات والشقق المفروشة، لكي تكتمل الصورة ويتضح لنا أن الرغبة في استثمار الأموال تنصب أساساً على أنشطة تدور رحاها سهلاً وسريعاً وبأقل مجهود أو بدون مجهود، ولذلك جاءت الرغبة في استثمار الأموال في أنشطة إنتاجية منخفضة، فمثلاً جاءت استجابة "أرغب في استثمار الأموال في مشروعات صناعية أو بناء مصنع أو ورشة إنتاجية" بنسبة (١٣٦٪) لدى العمال و(١٤٠٥٪) لدى البرجوازية و(١٠٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. كما جاءت استجابة "أرغب في استثمار الأموال في عمل مشروع زراعي واستصلاح أراضي وزراعتها" بنسبة (٧٢٧٪) لدى العمال ونسبة (٢٣٥٪) لدى البرجوازية ونسبة (٧١٤٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. وإذا كانت رأسمالية الانفتاح ترفض الاستثمار الإنتاجي فهذا يتسق تماماً مع تكوينها ونشأتها ولكن عندما يرغب العمال في استثمار أموالهم في أنشطة طفيلية فهذا ممكن الخطورة، لأن العمال هم المنتجون أساساً وعندما تنتشر بينهم قيم الاستسهال والريح السهل السريع فإن ذلك يقوض مستقبل التنمية في مصر.

- وقد كانت استجابات المجهولين عن التجديدات التي قاموا بها في منازلهم أو التي يرغبون القيام بها تعكس القيم الاستهلاكية في المجتمع. فقد أكد (٨٥٪) من أفراد البرجوازية بأنهم قاموا بتجديد كل شيء في المنزل ولا يحتاجون إلى عمل أي شيء آخر. فقد قاموا بتجديد منازلهم بالموكيت والسيراميك والستائر المعدنية والقيشاني وورق الحائط والألوميتال والزجاج الغامبه والباركيه ورخام الأرضية وتجليد بالخشب وغيرها. وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا المفهوم الاستهلاكي والرغبة في إجراء تعديلات في المنزل إلى ذوي الدخل المنخفض، فقد أكدت نسبة (٤١٩٤٪) أنهم يرغبون في تجديد منازلهم بنفس هذه الأشياء وأحدث مافي الأسواق. بينما جاءت استجابة "أرغب في تزويد المنزل بالمكتب أو عمل مكتبة" بنسبة (٢٥٩٪) لذوي الدخل المنخفض.

- وبينما القيم الاستهلاكية تنتشر في المجتمع بكل شرائحه وطبقاته يكون لعالم البضائع سطوة على الإنسان وفكره بشكل لا يستطيع معه الإنسان أن يكون له موقف رافض لانتشار هذا الطوفان الجارف من السلع الاستهلاكية، ولذلك فهي لا تثير في نفس المصري أو وجدانه أي نوع من الرفض أو الاستهجان إزاء الأنواع العديدة حتى ولو لم يكن في مقدوره شرائها. فقد رأى (٤٥١٦٪) من ذوي الدخل المنخفض أنه لا توجد سلع ترفيهيه واستهلاكية إلا ما هو محرم دينياً كالخمر والمخدرات والقمار والبقاء، بينما السيارات أو القصور أو التحف والغازات واللاتيكات

والإبليكات فمن لديه المقدرة المادية فمن حقه أن يقتنى ما يشاء منها. وهذا يؤكد تعرض ذوي الدخل المنخفض إلى عملية تزيف لوضعهم وغياب الرعى الطبقي لديهم وذلك يفضى إلى تسليمهم بأن عالم البضائع لا سلطان لهم عليه وإنما هم خاضعون له.

- أثبتت النتائج تفضيل أفراد العينة للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي، ولا شك أن ذلك يخلق مناخا خصبا لتشجيع الاستيراد ويعكس تفضي التقيم الاستهلاكية. لجاء تفضيل السلع المستوردة على المحلية بنسبة (٩٧,٥٨٪) لذوى الدخل المرتفع وجاءت بنسبة (٥٤,٣٥٪) لذوى الدخل المنخفض ونسبة (٣٧,٥٨٪) لذوى الدخل المتوسط. ولابد أن نذكر أن نسبة (٩٤,٥٢٪) من ذوي الدخل المنخفض فضلت المحلي على المستورد وكذلك نسبة (٦٢,٤٢٪) من ذوي الدخل المتوسط فضلت المحلي على المستورد، إلا أن ذلك فى الحقيقة لا يعكس موقفا وطنيا يشجع الصناعة الوطنية ولكن تقف وراءه أسباب أخرى ذكرها المحورثون وهى أن المستورد ثمنه غالى والسلمة المحلية رخيصة ويمكن إصلاحها وتوافر قطع غيارها.

- وقد حاولت الدراسة معرفة موقف المحورثين من الاستيراد ، وقد أثبتت النتائج موقف المحورثين السلبي تجاه كل ماهر مستورد. فقد جاءت استجابة "من المفروض أن الدولة تستورد كل شئ" بنسبة (١٩,١٣٪) لذوى الدخل المنخفض ونسبة (٢٣,٤٩٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (٤٢,٦٢٪) لذوى الدخل المرتفع. كما جاءت استجابة "يجب منع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات والروائح والعطور" بنسبة (٩,٤٥٪) لذوى الدخل المنخفض ونسبة (٧,٣٨٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (١٣,٣٨٪) لذوى الدخل المرتفع، فى حين جاءت استجابة "المفروض أن الدولة لا تستورد أى شئ ونحاول أن نصنع كل حاجة فى بلدنا أو نلجأ على الذات" بنسبة (٣٠,٢٣٪) لذوى الدخل المرتفع ونسبة (٤,٠٣٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (٣,٨٥٪) لذوى الدخل المنخفض، وهنا نرى أن المناخ مهيؤ تماما عند الأفراد لقبول المنتج الأجنبي وتشجيع الاستيراد حتى يشجع التطورات الاستهلاكية لديهم. بل وحتى ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لا يرفضون الاستيراد ولا يجدون فى ذلك ضررا على مصالحهم بل ومصلحة الوطن، وهذا يؤكد أن التقيم الاستهلاكية جرت لجميع دون استثناء.

- أثبتت النتائج أن نوعية المهن التى يفضلها الآباء للأيان ترتبط بالعائد المادى أو المكسب الذى يحصل عليه من وراء هذه المهنة، ولم ترتبط التفضيلات بتوقع المهنة أو قيمة ما تقدمه أو نفعه للوطن. فقد أثبتت النتائج تفضيل (٢٦,١٥٪) من أفراد العينة لمهنة (الأعمال الحرة - المقاولات - رجال الأعمال والمقاولات) وجاءت استجابة مهنة (ضابط شرطة أو ضابط جيش) بنسبة (١٢,٣١٪). ويؤكد المحورثون أن هؤلاء هم أصحاب السلطة فى البلد أو على حد تعبيرهم (البلد يتابعهم)، هذا بينما انخفضت استجابات أستاذ جامعة بنسبة (٢,٣١٪) والصحفى بنسبة (٣,٨٨٪) ومجال القضاء بنسبة (٣,٤٦٪) والمحاسب بنسبة (٣,٣٨٪) ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (١,٩٢٪).

- أثبتت النتائج أن تصورات الآباء عن مستقبل الأبناء تكمن خلفها قيم اللاعمل واللاإنتاج، فالأباء يفضلون

تأمين مستقبل أولادهم على النحو التالي: "وضع مبلغ للأولاد في البنك للحصول على عائد مادي" بنسبة (٢٣,٢٩٪) للدرى الدخل المنخفض و(٣٩,٢٤٪) للدرى الدخل المتوسط و(٤٢,٣١٪) للدرى الدخل المرتفع. ثم جاءت استجابة "حيز شقق للأبناء أو شراء عمارة ولكل واحد شقة" بنسبة (١٩,٣٥٪) للدرى الدخل المنخفض وبنسبة (١٧,٤٥٪) للدرى الدخل المتوسط وبنسبة (١٧,٩٥٪) للدرى الدخل المرتفع. فى حين جاءت استجابة "اعلمهم احسن تعليم" بنسبة (صفر ٪) للدرى الدخل المنخفض بنسبة (١٣,٤٪) للدرى الدخل المتوسط وبنسبة (٢,٥٦٪) للدرى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب أن يعتمد الأبناء على أنفسهم وأن يبنى الابن مستقبله بالجهد والعرق" بنسبة (صفر ٪) للدرى الدخل المنخفض، وبنسبة (٦,٠٤٪) للدرى الدخل المتوسط وبنسبة (٦,٤١٪) للدرى الدخل المرتفع. وهذا يعنى تربية الجيل القادم على التكاسل والاستسهال.

- وقد أثبتت النتائج تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال استجابات المبحوثين عن كيفية قضاء وقت الفراغ، فقد جاءت الاستجابات فى المقهى بنسبة (١٦,١٥٪) وفى النادي بنسبة (١٢,٦٩٪) وفى البيت بنسبة (٥,٠٠٪) بينما ذكر (٧٧٪) أنهم يقضون وقت فراغهم فى القراءة أو فى المكتبات.

- جاءت رغبة المبحوثين فى الإنفاق على الأبناء فى شراء الكتب أو على مكتبات أو تعليم الأبناء تعليمًا أفضل بنسبة (٥٪) من العينة ككل بينما أوجه الإنفاق المفضلة هى حيز شقة أو وضع مبلغ فى البنك.

- جاءت استجابة أفراد العينة ككل بالنسبة للمهن المفضلة (أستاذ جامعة أو باحث) بنسبة (٢,٣١٪) هى المهنة التى تربط بالتفوق وتحصيل العلم والمعرفة.

- أثبتت النتائج أن فرصة الهجرة إلى الدول العربية النفطية أو المحصول على عقد عمل أفضل كثيرا من مواصلة مراحل التعليم للحصول على الماجستير والدكتوراه أو مواصلة مراحل التعليم إلى مراحل أعلى جاءت هذه الاستجابة بنسبة (٤٨,٠٨٪) . وأظهرت استجابات المبحوثين أن من أسباب تفضيل السفر للخارج عن التعليم هو أن الاستقرار فى التعليم ليس له أى فائدة. وهذا يؤكد تراجع قيم التعليم فى حقبة الانفتاح.

- تشير النتائج إلى أن الميراث الاستعماري ما زال له تأثير وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العمل اليدوى، فجاء تفضيل التعليم الثانوى العام بنسبة (٦٢,٦٩٪) وكانت أسباب تفضيل هذا النوع من التعليم تؤكد أن هذا التعليم يوزى إلى الجامعة وإلى اكتساب مكانة بنسبة (٤٣,٣١٪)، ثم استجابات أخرى مثل العمل اليدوى غير المحترم والنظرة إليه متدنية أو التعليم الفنى هو تعليم الفقراء أو أن النولة لا تهتم بالتعليم الفنى.

- أثبتت النتائج أن توعية البرامج التى يفضل المبحوثون سماعها فى الراديو هى القرآن الكريم بنسبة (٥,٠٠٪) للدرى التعليم المنخفض و(٤,٠٣٣٪) للدرى التعليم المتوسط و(٢٨,٥٧٪) للدرى التعليم العالى، ثم يليها فى الاستجابة الأفغانى والمسلسلات والبرامج الرياضية أما البرامج الثقافية فجاءت بنسبة (١,٠٢٪) للدرى التعليم المنخفض و(٥,٠٥٪) للدرى التعليم المتوسط وبنسبة (١٧,١٤٪) للدرى التعليم العالى.

وفى مشاهدة التلفزيون يفضل أفراد العينة الأفلام والمسلسلات بنسبة (٣٩,٧١٪) لى التعليم المنخفض ثم (٢٢,٩٩٪) لى التعليم المتوسط وبنسبة (٢٧,٦٧٪) لى التعليم العالى، ثم يليها فى الترتيب كرة القدم بنسبة (٢٢,٠١٪) لى التعليم الفنى وبنسبة (٢٦,٤٤٪) لى التعليم المتوسط و (٣٣,٣٣٪) لى التعليم المنخفض و(١٦,٠٩٪) لى التعليم المتوسط وبنسبة (١١,٤٣٪) لى التعليم العالى. وهذا يوضح انحسار القيم الثقافية.

- أما عن نوعية الجرائد المفضلة فدللت النتائج على أن (٥٥,٨٥٪) يفضلون قراءة الجرائد الرسمية، ونجد أن نسبة (٣,٠٨٪) تفضل قراءة المعارضة . بل أن ما يفضلون قراءته فى الجريدة الرسمية هى أخبار كرة القدم بنسبة (٥٣,٤٤٪) ثم صفحة الفن بنسبة (١٩,٢٣٪) ثم الحوادث بنسبة (١١,٩٢٪) ثم الأخبار الدينية بنسبة (٦,٥٤٪). ويتضح لنا الاهتمام بالرياضة ولحومها وكذلك الفن ونجومه، وهو أحد إفرازات مناخ الانفتاح حيث أصبح هؤلاء نجوم المجتمع وتصدر أخبارهم وسائل الإعلام. وتؤكد النسبة التالية هذا المعنى أيضا فنجد نسبة (٥٥,٣٨٪) من أفراد العينة لا يقرأون مجلات رضى من يقرأ مجلات فإنها مجلات الكواكب وحواء والمشهد بنسبة (١١,٠٥٪)، ومجلات آخر ساعة والمصور بنسبة (١,٥٪) ثم المجلات الرياضية كالصقر والأهرام الرياضى، وكما نرى فهى مجلات تهتم بالفن والرياضة أما المجلات الثقافية ذات الصلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فجاءت بنسبة (٧,٣١٪).

- أما عن نوعية الكتب المفضلة فقد كانت نسبة ٥٠,٢٨٪ يقرأون الكتب، ولكن نوعية الكتب المقروءة هى الكتب الدينية بنسبة (٣٣,٨٥٪) بينما الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية جاءت بنسبة (٤,٣٣٪).
- أثبتت النتائج رفض المبحوثين بنسبة (٤٩,٢٣٪) لنقل الأعضاء من إنسان سليم إلى آخر مريض أو من متولى حديثا إلى إنسان مريض، كما رفض المبحوثون بنسبة (٧٧,٠٢٪) أطفال الأنابيب على الرغم من تقدم علم الهندسة الوراثية ، كما رفضت نسبة (٤٦,٥٤٪) تحديد نوع الجنين فى الشهر الأول من الحمل لأن هذا تدخل فى العلم الإلهى.

- أثبتت النتائج أن (٥١,٤٪) من أفراد العينة تمتد فى وجود الجن والأشباح، وكان تبرير هذا الاعتقاد راجعا إلى وجود ذلك فى نصوص صريحة فى القرآن. كذلك أثبتت النتائج أن نسبة (٧٥,٧٧٪) من أفراد العينة يعتقدون فى العين الشريرة ويؤمنون بالحسد .

- أثبتت النتائج تراجع قيم العقلانية والعلمية. فقد أكد (٨٣,٨٪) أن كل شئ فى الحياة مقدر ومكتوب وأن "المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين". كما أن نسبة (٦١,٩٢٪) رفضت التخطيط للمستقبل لأن المستقبل لا يعلمه الإنسان.

- أثبتت النتائج أن استجابات المبحوثين فيما يتعلق بأسباب التفاوت الطبى جاءت كالتالى: "أن الأرزاق دى حاجة بتاعة ريتا" بنسبة (٨٨,٢٪) لى التعليم المنخفض وبنسبة (٥٧,٤٧٪) لى التعليم المتوسط وبنسبة

(٥٢,٣٨٪) لدى التعليم العالي. ثم جاءت استجابة "الدنيا حظوظ وكل واحد يأخذ حظه"، بينما جاءت مسئولية الحكام عن التفاوت الطبقي بنسبة (٢٠,٩٤٪) لدى التعليم المنخفض و(٢٠,٣٠٪) لدى التعليم المتوسط و(٠,٩٥٪) لدى التعليم العالي.

- وأثبتت النتائج أن من أهم أسباب هزعة ١٩٦٧ هي "غضب رينا علينا" بنسبة (٥٧,٣٥٪) للتعليم المنخفض و(٤٨,٢٤٪) للتعليم المتوسط و (١٩,٥٦٪) للتعليم العالي، بينما جاءت مساعدة الدول الكبرى لإسرائيل بنسبة (صفر٪) للتعليم المنخفض ونسبة (٢٠,٣٠٪) للتعليم المتوسط ونسبة (١٩,٠٠٪) للتعليم العالي، وجاء غياب الديمقراطية بنسبة (صفر٪) لكل من التعليم المتوسط والمنخفض ونسبة (١٩,٠٠٪) للتعليم العالي.

- أثبتت النتائج أن حل مشكلات مجتمعتنا يكون "بالرجوع إلى الدين والتمسك به" بنسبة (٢٦,٤٧٪) لدى التعليم المنخفض و(٣٥,٦٣٪) لدى التعليم المتوسط و(٢٦,٦٧٪) لدى التعليم العالي، ثم جاء بعدها في الترتيب أن "يكون المسؤولون عارفين رينا كويس" بنسبة (٢٥٪) و (١٦,٠٩٪) و (٢,٠٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالي على التوالي، في حين جاء تعمير الصحراء وبناء المصانع واستيعاب التكنولوجيا بنسبة (٢,٩٤٪) و(٢,٣٠٪) و(١,٩٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالي.

أي جاءت التفسيرات العقلانية والعلمية لحل مشكلات مجتمعتنا بنسب متخفضة جدا .

- أثبتت النتائج الميدانية أن ٥٣,٤٦٪ من العينة ترفض عمل المرأة وكانت مبرراتهم في ذلك أن "من الأفضل أن تمتنني ببنتها وأولادها" بنسبة (٣٦,١٥٪)، ثم تليها "عمل المرأة حرام" بنسبة (٧,٦٩٪) "والعمل بهذه للمرأة" بنسبة (٧,٦٩٪)، ثم لأنها "تصرف مرتبها كله على شراء الملابس" بنسبة (٢,٦٩٪)، ثم "الرجال لا يجنون عملا بسبب عمل المرأة" بنسبة (١,٥٤٪) .

أما من وافق من المبحوثين على نزول المرأة ميدان العمل فتجد أنه قد جعل ذلك في معنى محددة وهي السكرتارية والحسابات والمحاسبين والتفصيل والتريكو والتعريض ومرتبة حضانة وبائعة ومذيمة.

- ورفض أفراد العينة بنسبة (٣٠,٨٠٪) أن تعمل المرأة في مراكز قيادية، وكانت التبريرات أن المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال ولا تصلح لشغل مركز قيادي لأنها عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمه.

- أثبتت النتائج أن (٣٥,٨٠٪) من أفراد العينة غير موافقين على الاختلاط بين الجنسين في أماكن الدراسة والعمل. لأن الاختلاط يولد الانحرافات كما أن الاختلاط ضد الدين أساسا.

- أثبتت النتائج أن (٦٥,٧٧٪) من أفراد العينة يؤكدون أن أعمال المنزل كلها مسئولية المرأة سواء كانت أم أم زوجة أم أختا أم بنتا. كما أن معاملة البنت بشدة عن الولد جاءت بنسبة (٣٢,٩٢٪) بين أفراد العينة.

كما أكدت نسبة (٣٨,٠٨٪) من أفراد العينة أن الرجل هو المسؤول عن كل حاجة في البيت سواء كانت كبيرة أم صغيرة لأنه هو الذي يتلقى على المنزل فمن الطبيعي أن تكون له السلطة.

- أثبتت النتائج استسلام المرأة لتهيئتها حيث ارتضيت بقررها ودونيتها فقد كانت استجابات الإناث بعدم الموافقة على عمل المرأة بنسبة (٣٥ و ٣٩٪).

- أما عن قيم الانتماء فقد تم تقسيمها إلى أربعة مستويات: قيم الانتماء للأسرة، وقيم الانتماء المحلي، وقيم الانتماء القطري، وقيم الانتماء القومى.

وقد أثبتت النتائج وجود قيم الانتماء للأسرة بشكل واضح وذلك من خلال استجابات المبحرئين. فنسبة (٥٨ و ٧٧٪) من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم مع الأسرة فى المنزل. كما اتضح وجود الانتماء للأسرة من استجابات المبحرئين عن زيارة الأهل كل يوم أو يومين بنسبة (١٠ و ٧٧٪) وكل أسبوع بنسبة (٣١ و ٢٣٪) وكذلك شهر بنسبة (١١ و ٩٢٪)، وكذلك الاشتراك فى حل مشاكل الأهل بنسبة (٣١ و ١٥٪) وكذلك مساعدتهم فى الأزمات المادية بنسبة (٣٥٪). إلا أن هذه الدوائر الضيقة من الانتماء لا تنعكس فى المستويات الأخرى كالمستوى المحلى والقطري.

- أثبتت النتائج أن (٦٦ و ٩٢٪) لا تشارك فى خدمة أهل الخى وكانت التبريرات "مش قاضى" و "أنا فى حالى لا أحب المشاكل". أما من شارك فى خدمة أهل الخى فتعلقت هذه المشاركة فى السعى لإدخال للجارى والمياه وحل المشاجرات، والجنائز، وتشجير الشارع أو عمل حديقة وجمع تبرعات بالمسجد. وهذه خدمات اجتماعية هى فى حقيقة الأمر تقع فى نطاق اختصاص أجهزة حكومية مسئولة، كما أن انغماس الجمهور فى حل هذه المشكلات يصرفه عن المشاركة فى العملية السياسية بمعناها الواسع.

- أثبتت النتائج سلبية المبحرئين وعزولهم عن المشاركة السياسية وذلك من خلال استجاباتهم عن كيفية المساهمة فى حل مشكلات مجتمعية. فكانت الدعاء إلى الله بنسبة (٥١ و ٩٢٪)، كما جاءت استجابة "ماليش دعوة بحاجة وخلفنى فى نفسى" بنسبة (١٥ و ٣٨٪)، ثم "أسافر للخارج لكى ارتاح من المشاكل" بنسبة (٨ و ٤٦٪). أما الاستجابات التى تعكس قيم المشاركة فقد جاءت بنسبة (١٨ و ٤٦٪) والتى تؤكد على العمل والاشتراك فى حزب أو نقابة من أجل حل المشكلات.

- أثبتت النتائج أن اهتمامات المبحرئين بالنوازع الأتائية الضيقة كانت على حساب الانتماء للوطن. فقد أكدت نسبة (٤٨ و ٤٦٪) من أفراد العينة أن نجاح الابن فى إحدى المراحل الدراسية هو أهم ما يشغله، ثم حصول الفرد على عقد عمل بالخارج بنسبة (٢٠٪)، ثم يأتى فى النهاية انتصار الوطن فى إحدى المعارك السياسية أو العسكرية.

- أثبتت النتائج العزوف عن المشاركة السياسية فقد أوضح (٧١ و ١٥٪) من أفراد العينة أنه لا توجد لديهم بطاقة انتخاب، وكانت تبريراتهم تنحصر فى (مش قاضى - مشغول - معرفش). وحتى من لديه بطاقة انتخاب ونسبتهم (٢٧٪) نجد أن (٢٩ و ٢٣٪) منهم لا يذهبون للإدلاء بأصواتهم. وأكد المبحرئون "صوتى ليس له قيمة ومفيش نزاهة والحكومة تنتجع اللى هى عايزاء وبالتزوير". أى أن السلبية والعزوف عن المشاركة له أسبابه فى المحيط الاجتماعى من حيث غياب الديمقراطية وأساليب القهر والقمع التى تجعل من كلمة السياسة ترتبط فى الأذهان

بالاعتقال والمخاطرة وضياح المستقبل.

- أثبتت النتائج غياب الانتماء القومي العربي. فقد رفض المبحوثون الاهتمام بقضية فلسطين بنسبة (٩٢,٥٪)، وقد اتفقت هذه الاستجابة مع ما روجته وسائل الاعلام من أن المعاناة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل فلسطين. ولذلك جاءت استجابات المبحوثين على النحو التالي : بلدنا تعبت واحنا محتاجين كل قرش والفلسطينيين نهمار شعارات وينكروا فضل مصر، والفلسطينيون باعوا أرضهم، والفلسطينيون أغنياء ومليونيرات في العالم، والفلسطينيون خونة وطبعمهم الغدر. فالشعب الفلسطيني لم يعد شعبا مشردا وأرضه مفتتحة. وهذا يدل على تدهور قيم الانتماء القومي. بل أننا نجد أن نسبة (٨,٣٨٪) من المواقفين على الاهتمام بالقضية يرجع ذلك أساسا إلى أن فلسطين دولة إسلامية فالانتماء الإسلامي هو الأساس وليس الانتماء العربي.

- أثبتت النتائج أن (٨,٦٨٪) يوافقون على تدعيم العلاقات والتعاون مع الدول العربية إلا أن هذا لا يعكس روح الانتماء القومي لأن استجابات المبحوثين كانت تعكس الروح النفعية، فمثلا لتعاون مع الدول الخليجية النفطية وليس مع الدول الفقيرة كاليمن والسودان والأردن. فالدول النفطية تتمتع السيادة وتعطينا مساعدات كما أنها تستوعب عمالة. أي أن العروبة هنا تقاس بقياس نفعي بحت. وهذا نتاج طبيعي لسياسة الانفتاح التي تفرس قيم الانتماء لمن يعطى المساعدات فقط.

ثالثا : أهم المشكلات التي صادفت الباحث أثناء إجراء الدراسة :

أ - مشكلات عامة :

- عدم وجود مكتبات شاملة بها أحدث المراجع العلمية عربية وأجنبية سوى مكتبة الجامعة الأمريكية التي تشترط دفع قيمة اشتراك سنوي مرتفع.
- ارتفاع أثمان الكتب والمجلات العلمية مما يجعل الباحث عاجزا عن شراء معظمها على أهميتها.
- إنفاق الباحث على الدراسة يتكلف نفقات مرتفعة وخاصة طبع استمارة الاستبيان وكتابة الرسالة على الآلة الكاتبة ثم تصويرها، وهذا غير تصوير بعض المقالات أو بعض الفصول من الكتب وغيرها التي قد تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات وذلك على نفقة الباحث ثم تعرضه الجامعة بكافأة هزيلة جدا من بضعة مئات من الجنيهات وهذا لا يشجعه على الاستمرار في البحث العلمي.
- الهموم الحياتية للباحث وأهمها تدبير مسكن وتجهيز شقة والإنفاق على الملابس والغذاء والعلاج. وهي تؤثر على الإنتاج العلمي تأثيرا سلبيا حيث ينصرف ذهن الباحث إلى محاولة تدبير هذه النفقات.
- مشكلة إتقان اللغة الأجنبية تؤثر على الإنتاج العلمي، وجعلت الباحث لا يستطيع الاطلاع على التراث الغري. وهذه مشكلة يعاني منها الباحثون في مصر وترتبط أساسا بنظام تعليمي لا يساعد على إتقان اللغة.

وتكتمل المشكلة عندما لا تساهم الجامعة بمساعدة الباحثين على إتقان اللغة وإعداد دورات لتعليمهم على نفقة الجامعة.

ويرتبط بذلك نظام الهشاش في الجامعات المصرية والذي يصير ببطء شديد، والأعداد التي يتم اختيارها قليلة جدا، بل أن شروط الاختيار تتطلب إتقان اللغة، وهذا غير متوافر أصلا، فالدولة لا تتفق على الباحثين لتعليمهم في الخارج ولا في إعدادهم في الداخل.

- انعكاس الظروف المجتمعية على العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة، مما جعل علاقات الصراع والعداء تسيطر على علاقات الزمالة والتعاون وهو ما يؤثر على مسيرة البحث العلمي.

ب- مشكلات البحث الميداني :

- التعقيدات الأمنية والإدارية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة عند إجراء البحث الميداني . فكان يطلب من الباحث موافقة الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء، بل أن بعض المستولين كان يرفض إجراء المقابلات . وهذا لغياب الوعي العلمي بأهمية هذه البحوث.

- رفض المبحوثين وخاصة شريحة البرجوازية الكومبرادورية مقابلة الباحث، ولذلك لم يستطع الباحث إجراء الاستبيان إلا مع عشرة أفراد منهم وذلك بصعوبة بالغة . كما رفضت باقي شرائح البرجوازية الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم أرباحهم وحجم إنفاقهم على الملابس والمأكل والترفيه نظرا لضخامة المبالغ التي يتلقونها.

- رفضت نسبة كبيرة من المبحوثين الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بأمر سياسية، واعتبروا أن السياسة ليست من اختصاصاتهم لأن "لها الناس اللي يفهموا فيها". وهذا يعكس مناخ القهر السائد في المجتمع.

- عدم تعاون المبحوثين عموما مع البحث. وهذا يرجع أساسا إلى عدم وعي المبحوثين بأهمية البحوث بالإضافة إلى بأسهم من التغيير ، فهم مؤمنون بأنه لا جدوى من البحوث.

- وأخيرا فإن اختزال دور الجامعة من مؤسسة بحثية وتعليمية إلى مؤسسة تعليمية فقط تقوم بتعليم الطلاب قد أدى إلى انتشار الكتب المدرسية والدروس الخصوصية والملاحظات على حساب المراجع العلمية الجادة وإجراء البحوث الجادة.

المواش والمراجع

- ١- سنير نعم أحمد، ماحية أنساق القيم وعوامل تشكيلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٨٢ - ص ١٢٣ - ١٢٦.
- ٢- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧.
- ٣- باتريك أوريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق طيري حماد، الهيئة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٧٥ .
- ٤- إيفر بيليايف وإفغيني بريغولوف، مصر في عهد عبد الناصر، تعريب عبد الرحمن الحميسي، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥.
- ٥- عادل شتم، حول قضية الطبقة الجديدة ، الطليعة/ السنة الرابعة، العدد ٢ فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٢.
- ٦- على الدين هلال ، تطور الإيديولوجية الرأسمالية في مصر، الديمقراطية والاشتراكية ، الفكر العربي، السنة الأولى، نوفمبر ١٩٧٨، ص ٢٢، ٢١.
- ٧- إبراهيم سعد الدين، الفكر في المجتمع الاشتراكي، الكتاب ، يناير، ١٩٦٥، ص ٦-٧٩.
- ٨- جوده عبد الحائق وآخرون ، الانتفاخ ، الجلود ، الحصاد، المستقبل، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢- ص ٢٩٦ - ٣٦٩.
- ٩- محمد دويغار ، الاقتصاد العربي بين التخلف والتطور ، دار الجامعات العربية الإسكندرية، ١٩٧٨ - ص ٥٣٧.
- ١٠- إبراهيم العميسوي، في إصلاح ما أفسد الانتفاخ، كتاب الأهالي، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٢.
- ١١- جلال أمين ، معنة الاقتصاد والثقافة في مصر، المركز العربي للبحث، القاهرة ١٩٨٢، ص ٩٦، ٩٧.
- ١٢- لؤي مرسى، مصر: التطاوع العام في مصر، مركز البحث العربية ، ١٩٨٧ ص ٣٧ .
- ١٣- عادل حسين، للاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التنمية، جزأين، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٩٦، ٤٩٧.
- ١٤- جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانتفاخ ، مكتبة مذبولى القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٦، ٩٧.
- ١٥- نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٧، ٥٨.
- ١٦- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثورة النفطية ، ط ٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٢، ٤٣.
- ١٧- سعيد أساعيل علي، معنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، نوفمبر ، ١٩٨٤، ص ١٠٢.
- ١٨- محمد نور فرحات ، جامعات مصر وهم الانتفاخ الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٧، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٠، ٢٣.
- ١٩- عادل حمودة ، الهجرة إلى النفط، دار سيناء للنشر ، ١٩٨٧، ص ٢٦٥، ٢٦٦ .

- ٢- نبيل عبد الفتاح ، الانتشاح كنموذج للتنمية، ندوة مفاهيم التنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش لايرت، ديسمبر ١٩٨٠.
- ٢١- حسن حنفي، الدين والثورة في مصر ١٩٥٧ - ١٩٨١ ، مكتبة ملبورن ، بدون تاريخ.
- ٢٢- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للقوة النفطية ، ط٢ ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ٢-٤٧-٤٢.
- ٢٣- جمال حمدان ، شخصية مصر، دراسة في عقيدة المكان ، الجزء الثاني، والرابع ككتاب الهلال، ص ٥٩٤-٥٩٨.
- ٢٤- محمد حسنين هيكل، طريق المذهب، قصة بداية ونهاية السادات، ط٤، بيروت ، ١٩٨٣- ص ٣٧٣، ٣٨٧.
- ٢٥- محمد فرج ، أزمة الانتشاء في مصر، مواقف (مجلة غير دورية)، بدون تاريخ.

الجريمة الاقتصادية والتحول الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات

محمد محمد عبد البديع

مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة- قسم الاجتماع

مقدمة:

لا أحد يزعم أن الجريمة الاقتصادية ظاهرة جديدة في المجتمع المصري. إلا أنه يمكن القول إن لمة اهتماما بدراساتها خلال السنوات الأخيرة. وربما يرجع ذلك إلى أن الجريمة الاقتصادية قد برزت خلال العقدين الماضيين وكأنها قد اخترقت نسيج المجتمع، فأصبحت قفلى عنصر توتر فى قلب النظام السياسى، فضلا عن الآثار السلبية العديدة التى تقارسها داخل الهيكل الاقتصادى للمجتمع. وكنتيجة لهذه الأهمية فقد ظهرت بعض الدراسات التى تناولت أشكالاً مختلفة من الجرائم الاقتصادية^(١). والمتأمل لهذه الدراسات يلحظ أنها قد قدمت فهما للانحراف الاقتصادى والجريمة الاقتصادية يكاد يختزلها إلى ذلك النمط من السلوك المتحرف الذى يرتبط بأداء الوظائف الحكومية فقط^(٢) مما أدى إلى غياب انحراف جرائم دوائر الأعمال الخاصة عن نطاق اهتمامها.

ولعل محاولة الوصول إلى رؤية أكثر اتساعا للجرائم الاقتصادية تفرض علينا أن نأخذ فى الاعتبار التحولات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد المصرى، والتى سمحت بحضور مكثف لدوائر الأعمال الخاصة وعلاقاتها المتشابكة مع جهاز الدولة. ولهذا فإن نظرتنا للجرائم الاقتصادية ينبغي أن تمتد لتشيط ليس فقط بانحراف وفساد الموظف الحكومى، ولكن ينبغي أن تتضمن أيضا ممارسات هذه الدوائر المتداخلة أو المتقاطعة.

وتحاول هذه الورقة أن تقدم رؤية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر عبر سياقات بنائية، بحيث تكشف كيفية انتظام آليات ممارسة بعض صور الجرائم الاقتصادية فى نفس خطوط الآليات التى حكمت جانباً كبيراً من تطور البنية الاجتماعية والثقافية. ويتأسس الطرح هنا على افتراض مؤداه: أن محولات الأنساق الأساسية

للمجتمع قد تتولد عنه صيغ جديدة من الجريمة الاقتصادية مرتبطة بعناصر جديدة تمكس صورة علاقات اجتماعية جديدة، مما قد يؤدي إلى اختفاء بعض الملامح القديمة (بل وربما بعض الصور القديمة) أو تأثيرها شدة وضعفا أو ظهور ملامح أو صور جديدة لهذه الجريمة.

ووفقا لهذا فإننا سوف ندخل في تحليل عبر مستويات ثلاثة : المستوى الأول نحاول تقديم رؤية لمخصوصية الجرائم الاقتصادية في العالم الثالث، ونعرض فيه لبعض الدراسات والتحليلات التي حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية في سياق عمليات التحول التي تخبرها مجتمعاته، بهدف إثارة حوار في الدفن أثناء التعامل مع سياق مصر النوعى. أما المستوى الثانى : فهو تحليل للظروف البنائية المتغيرة للمجتمع المصرى فى السبعينيات، والتي نفترض أنها كانت فاعلة فى تشكيل وصياغة ملامح جانب هام من أبرز صور الجرائم الاقتصادية. ثم يأتى المستوى الثالث: وفيه نحاول استكشاف أبعاد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات. ونختتم بعديث قصير عن وضعية المرأة داخل منظومة الجرائم الاقتصادية. وهو ما يمثل محاولة للاختلاف مع بعض نتائج الدراسات السابقة ونختتم بعرض لبعض المشكلات المنهجية فى دراسة الجريمة الاقتصادية فى مصر كإجراء وظيفى للاستبصار بطبيعة القيود المفروضة على تناول صور هذه الجريمة، وبالتالي صعوبة بناء تصورات تحسم بالدقة حولها.

أولا : خصوصية الجريمة الاقتصادية فى العالم الثالث :

من الجدير بالأهمية أن نقرر هنا أن الجرائم الاقتصادية ليست حكرا فقط على مجتمعات العالم الثالث ، بل أن هناك أشكالا عديدة فى الدول المتقدمة أيضا . غير أن أهمية دراستها فى المجتمعات النامية تانى من كونها أكثر التصاقا بطبيعة التحولات النوعية التي تخبرها هذه المجتمعات الأخيرة ، بحيث أصبحت تمثل خطرا حقيقيا فى بعض الأحيان ^(٣) . ولقد عكست Hoogvelt وجهة النظر هذه عندما أشارت إلى أن ممارسة الفساد فى المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشرافا وتغلغلا فى هذه المجتمعات عنها فى المجتمعات المتقدمة ، بل أنها أكثر انتشارا وتغلغلا فى لبط الحياة اليومية فى المجتمعات النامية حتى أنها تؤدى إلى تفريق الحياة الاقتصادية فى هذه المجتمعات ^(٤) . ولا شك أن دلالة هذا الفهم تشير إلى ضرورة التمييز بين الجرائم الاقتصادية التي تجري فى مجتمعات نامية عن تلك التي تقع فى مجتمعات متقدمة. من حيث الأليات المحركة لها ، وحجم تأثيرها فى البناءات والوظائف المختلفة فى المجتمع. ويستلزم هذا الفهم تقديم عرض مختصر لبعض التحليلات التي حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية فى سياق عمليات التحول التي تميشها مجتمعات العالم الثالث، ولتتمكن من خلاله من تطوير رؤية خاصة بواقع هذه الجريمة فى السياق المصرى النوعى.

تمثل قضية التنمية وعلاقتها بالجريمة بشكل عام والجريمة الاقتصادية بشكل خاص محور اهتمام عديد من الدراسات ، بحيث دائما ما يتم تناول الصور المختلفة للجرائم الاقتصادية ، والتي قد تتراوح ما بين أفعال السرقة وجرائم الملكية المختلفة والفساد فى مجال الأعمال الحكومية، على أنها أحد الإفرازات الناجمة عن عمليات التنمية التي تحدث فى المجتمعات النامية ^(٥) .

وتظهر في هذا الإطار الجرائم التي يقرنها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة، والتي قد تتمثل في المعاملات والاختلاسات . إذ يؤدي انخراط المستويات الإدارية العليا في ممارسة أفعال غير مشروعة إلى تزايد وانتشار هذه الأفعال في المستويات الإدارية الدنيا، وذلك في ظل حالة الاستياء التي تسود هؤلاء من جراء عدم تعرض كبار الساسة وكبار الموظفين للمعاقب القانونية الواجب في مثل هذه الحالات^(٦)، ويساهم تزاوج وتفاعل هذه الأفعال غير المشروعة في المستويات الإدارية العليا والدنيا في إعاقة عمليات التنمية في هذه المجتمعات وفقدان الفاعلية الحقيقية لها، بالإضافة إلى سيادة حالة من عدم الاحترام من جانب أفراد هذه المجتمعات لدولاب العمل السياسي والحكومي.

وقد تطور تحليل جاء عبر دراسة Hoogvelt حيث نظرت إلى صور الانحراف الاقتصادي التي تحدث في المجتمعات النامية، والتي تخبر حالة من التحول تؤدي إلى تراكب عناصر من الأشكال الاجتماعية الأكلة مع عناصر من الأشكال الاجتماعية الأكلة في التنامي، بحيث يظهر النسق الاجتماعي وكأنه يفتقر إلى التجانس والانساق بين مكوناته وعلى أذانه لوظائفه. ففي مثل هذه المجتمعات يلهم الانحراف الاقتصادي باعتباره عملية من الانحجار Process of Trade ومن ثم فهي تأخذ شكلا غريبا. فالقوة التجارية من أجل الثروة ، والثروة التجارية من أجل الهيبة Prestige والهيبة التجارية من أجل الثروة، والثروة التجارية من أجل القوة. وهكذا حلقات متصلة. وتفرق هوجفيلت بين مستويات الفساد كعملية :

١- الفساد على مستوى صناعة القانون.

٢- الفساد على مستوى تطبيق القانون.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن تمييز أربعة أشكال مختلفة للفساد .

أولا : الرشوة على مستوى صناعة القانون. وبعد هذا الشكل من أعلى مستويات الفساد ، ويتم فيه عملية من التأثير السياسي غير الرسمي بواسطة الصفقات الاقتصادية لتوجيه آلة إصدار القوانين بما يخدم مصالح هذه الصفقات. ثانيا : الابتزاز على مستوى صناعة القانون. ويارس هذا النوع من الفساد من خلال الصفقات السياسية، والتي تختص بصياغة القوانين والسياسات وتصل من خلال هذا على دعم وتثبيت القوة في المجتمع. ويندرج تحت هذا النوع من الفساد ممارسات كبار الموظفين والسياسيين.

ثالثا : الفساد عند مستوى تطبيق القانون. ويضم هذه الفئة من الجرائم الصغيرة التي يرتكبها متوسطو وصفار الموظفين الذين لا يستطيعون ممارسة الفساد عند مستوى صناعة القانون وذلك بحكم المواقع التي يشغلونها في النسق التنظيمي .

رابعا : وفيه تتحول إلى أسفل قاع هرم الفساد، ويشمل ذلك السلوك المتصل بالجمهور العام في تعامله مع صفار الموظفين في أسفل السلم البيروقراطي^(٧).

وهكذا تبدو ممارسة الفساد والجرائم الاقتصادية في المجتمعات النامية وكأنها تأخذ تدرجا هرميا يبدأ من الجماعات التي تشغل مواقع متميزة في البناء الاجتماعي ويثل سلوكها أهم صور الانحراف، ويتعفى بالجماعات التي تشغل مواقع متدنية في هذا البناء وتعتبر جرائمهم أقل خطورة من النوع الأول.

إلا أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الافتراضات الضمنية الكامنة هنا. فالجرائم الاقتصادية تبدو وكأنها أحد المصاحبات اللازمة لعملية التحول في المجتمع ، أو أنها نتيجة طبيعية للدخول في تنظيمات أكثر حداثة. أى أن استمرار الانحراف الاقتصادي هو وعن استمرار حالة التراكم والانحياز بين الأشكال القديمة للتنظيم والأشكال الحديثة. وهنا يبدو وأن ثمة نظرة معيارية للمجتمع الذي استطاع أن يستقر في الحداثة (نموذج المجتمع الغربي المثالي) هو المجتمع الذي تخفى فيه أو تقل مظاهر الانحراف والإجرام الاقتصادي. ووفقا لهذا فإن مجتمعات العالم الثالث سوف تظل تعاني من تزايد حالات الانحراف الاقتصادي طالما أنها لم تدخل في إطار هذا النموذج المثالي. وترتبطا على هذا الفهم فإن الجريمة الاقتصادية يتم تناولها كما لو كانت ظاهرة مرضية طارئة في المجتمع، قتل عنصر متحدى أو عامل إعاقة أو أثرا جانبيا لعملية تحديث ناجمة بالضرورة. ورغم الاهتمام بمنصر القوة في التحليلات السابقة إلا أنه ظهر بصورة مجردة ومنفصلا عن طبيعة وخصوصية التركيب الطبقي في العالم الثالث.

وفي ضوء ما سبق تنطلق هذه المحاولة من مخالفة الافتراض الذي يرى أن الجريمة تعد أحد مصاحبات عمليات التنمية، وذلك بدلالة خبرة التحول في المجتمع المصري. كما أن محاولة الاقتراب هنا لا ترى في الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية، بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسي والثقافي والاقتصادي والمتصل بتوجهات الإيديولوجية الرسمية في لحظة تاريخية معينة. وتأسيسا على ذلك فإن محاولة تلمس بعض الملامح الجديدة لهذه الجريمة تستلزم الدخول إلى المسرح الاجتماعي الذي تكررت في ثناياه ، لتقديم استعراض مختصر لأهم تغيرات البنية الاجتماعية في المجتمع المصري ولتوضيح ارتباط آليات البنية الاجتماعية المتغيرة بلامح الجريمة الاقتصادية.

ثانياً : التحولات الاجتماعية منذ مطلع السبعينيات : سياق تشكيل الملامح الجديدة؛

جاءت السبعينيات لنعلم عن فصل جديد في التاريخ المصري ، وفتحت البداية في عملية الإقصاء الدرامي للجناح اليساري في مايو ١٩٧١، وكافتتاحية لمشهد جديد ينير بتغيرات عميقة سوف يشهدها المجتمع المصري على كافة الأصعدة، فتراث مجموعة من القوانين والإجراءات والترتيبات كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمل التنظيمات السياسية والاقتصادية والسياسية الخارجية، مع استبدال مجموعة الأفكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام (٨) ، فعلى المستوى السياسي شن هجوم ضارى على مفهوم الحزب الواحد تخضع عن جبهة التناهر السياسية، ثم إصدار قانون الأحزاب في مايو ١٩٧٧ وما يعنى قبول مبدأ التعددية الحزبية في سياق افتراض دعم فكرة الحرية

السياسية. وقد مثلت الصيغة الليبرالية التي طرحت في هذه الفترة مطلباً وظيفياً لإحياء نموذج الرأسمالية الخاصة بشكل رسمي وقانوني، ووثابة تعهد لمختلف الفئات التي شكلت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الجديدة بعدم تجاوزهم في عملية اتخاذ القرار. وقد أدت هذه المحاولة لحقن الليبرالية في دماء التنسج مع استمرار عنصر القهر السياسي إلى تزايد الاضطراب الهائل^(٩١).

وعلى المستوى الاقتصادي فقد انتهجت القيادة السياسية خطوات أطلقت المجال متصفاً أمام القطاع الخاص. مع السماح للاستثمار العرعى بممارسة نشاطه من خلال سلسلة من القوانين التي أعادت تشكيل طريقة عمل النظام الاقتصادي سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية أو فيما يتصل بعلاقاته بالنظام العالمي، وليتجه نحو مزيد من الخضوع والاندماج، ولتقلص سيطرة الدولة المركزية على التحكم في حركة الاقتصاد. وكنتيجة لهذه الإجراءات فقد ظهر الاقتصاد المصري كما لو كان منقسماً إلى أجزاء عديدة لكل منها قواعده وآلياته الخاصة. فهناك القطاع الخاص المحلي، والقطاع العام، والقطاع المحلي المختلط - وفيه تتوزع الملكية بين رأس المال العام والخاص - وقطاع الشركات المشتركة ذات الملكية المختلطة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبي. ثم فروع الشركات الأجنبية والشركات دولية النشاط والمملوكة ملكية خاصة لرأس المال الأجنبي^(٩٢). كما ظهر أيضاً ما يمكن تسميته قطاع الاقتصاد الإسلامي ممثلاً في البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، هكذا أجزاء عديدة غير متساوية، بل لقد أصبح لكل جزء من هذه القطاعات سوق وقواعد خاصة بالتسويق وتشغيل العمال والأجور والتمويل^(٩٣). وكنتيجة لهذا الخليط أن ظهرت بالفوازي مع التجزؤ والتعدد أشكال الممارسات الضارة بالهيكل الاقتصادي، بعضها مشروع بحكم القانون وبعضها شبه مشروع والآخر غير مشروع.

وقد ترتب على كل هذا مزيد من الاختلال والتشويه في البناء الطبقي المصري مع ما صاحب ذلك من ازدياد التفاوت في توزيع الدخل، وتدهور أوضاع الفئات الوسطى العريضة التي استطاعت أن تحقق قدراً من الاستقرار خلال الفترة السابقة على السبعينيات.

وفي ظل هذه الظروف لم تظهر إمكانيات خلق تنمية ذاتية حقيقية في المجتمع المصري كما أن نمط التحول الذي حدث لم يحمل مؤشراتنا في المستقبل القريب أو البعيد، حيث قامت عملية فر مقل من البداية بمب دين خارجي هائل مع انقلاب معدلات التضخم وتفاقم معدلات البطالة. وبكل ما يعتبه ذلك من توليد لضغوط اجتماعية وسياسية لا يسهل التنبؤ بعواقبها. كما أنه لا يخضع لسيطرة صانع القرار المصري بسبب الاعتماد على عوامل خارجية (الارتباط الشديد بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية). فأخفاق وعجز سياسات السبعينيات والثمانينيات يعزى إلى نظام سياسي مخترق لا يستطيع طرح أهداف جمعية في ظل حالة الاستفراق في علاقة عدم تكافؤ وتناقض في المصالح مع الآخر المسيطر. كما يعزى أيضاً إلى الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية، والتي لم تتطور منذ نشأتها من أجل تطوير قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالا لبنية الإلحاق بالنظام العالمي، والتي استأنفت فورها منذ مجيء

السبعينيات - وحتى الآن - بأساليب غلب عليها الطابع الطفيلي من أجل الحصول على فرصة الكسب السريع، وبحيث أضى هذا الطابع كما لو كان هو الأسلوب الأمثل للممارسة الاقتصادية، فاستعنت نقاطاته لدى فئات عديدة في حدود الفرص التي يمكن أن تتاح لها.

ومن الملفت للنظر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تشكلت مع السبعينيات (وربما حتى الآن) قد محدوت إلى حد كبير من خلال آليات غير رسمية مثل العائلة والشلة^(١٢). وقد انعكس هذا في تركيب الصفوة وبعض العناصر التي تم تصعيدها إلى مراكز قيادية عليا، كما تجلّى أيضا في خصائص وحركة الرأسمالية المصرية خلال هذه الفترة. ولاشك أن هذه العناصر تتصلب أكثر ما تتصلب بوجوه الثقافة التقليدية في المجتمع والتي تم توظيف عديد من عناصرها أيضا في الخطاب السياسي الرسمي؛ العائلة المصرية، كبير العائلة، أخلاق القرية، قانون العيب..... إلخ. فهي عناصر تؤكد على الطاعة والإذعان وعدم الاختلاف، وبالتالي تناقض مفهوم دولة المؤسسات وسيادة القانون وقضية الديمقراطية والتي طالما تردت أيضا في ذات الخطاب بفرض إضفاء الشرعية على تحولات النظام. ومن غير المتوقع وفقا للمحددات السابقة إنتاج فعل يتسم بالرشد والعقلانية على مستوى السياسة والاقتصاد، وليظهر بديلا عنه فعل يتسم بعدم الاتساق واللامعيارية.

ولئن كان المجتمع المصري قد شهد تحولا حاسما على الصعيد الاقتصادي والسياسي والطبقي، فإنه قد خبر أيضا تحولا هائلا على مستوى منظومة القيم الحاكمة للسلك، بحيث تناسب مع تحولات الأصعدة الأخرى. ومن المظاهر الدالة على هذا التحول تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، مع استبدال مفهوم العمل لمفهوم المكسب، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة. وانعكس هذا في انخفاض أسهم العلم والتعليم كمؤشرات أساسية للمكانة الاجتماعية^(١٣). كما سادت قيم الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تملأ على مصالح الجماعة والمجتمع، فبرزت الحلول الفردية باعتبارها حولا مثلى. ومع انغماس ببرجوازية السبعينيات في أقطاب من السلوك الاستهلاكي الترفي والاستفزازي، وغزو السلع الكمالية والمظهرية، فقد جاء نحو القيم الاستهلاكية غرا سرتانيا مع انتشارها وشيوعها كنمط عام لدى فئات مختلفة. هذا بالإضافة إلى الأوضاع الجديدة التي تشكلت من خلال الهجرة إلى بلاد النفط، لتساهم هذه التحولات القيمة في النهاية في تأصيل الحس المادي لدى معظم فئات المجتمع، ولتؤدى إلى استلاب ثراء وعمق قيمة الانتماء للوطن بحيث تنقلص إلى أدنى مستوياتها. ورسم انهيار صفوة السبعينيات بالتمرد العجى وترويجها لقيمه في أكثر أشكالها ابتذالا - خاصة الطراز الأمريكى منها - إلا أنها قد عملت أيضا في نفس الوقت إلى استثمار وتوظيف عنصر الدين بطريقة مؤثرة وفعالة، ولأهداف عديدة منها: تقرير وتدعيم وتثبيت السياسات الجديدة، ووقف نحو وتجميد الاتهامات المعارضة لهذه السياسات، ثم تبرير شرعية ومشروعية التسلطية الجديدة. وقد تشكلت من خلال توظيف هذا العنصر عملية استنفار واستغلال للمشاعر الدينية للجماهير لقبول تحولات

تتناقض بصورة واضحة مع مصالحها الجبرية. وسوف تتجلى آثار استثمار هذا العنصر وعناصر أخرى- فيما بعد - على المستوى الجبري في الجزء القادم من المعالجة.

هكذا بدأت المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي وكأنها تدخل في علاقة تدابر أو تنافر، بحيث تظهر كما لو كانت تحكمها علاقات الإضافة لأشياء مختلفة ومتناقضة. وتنعكس هذه التناقضات في اختلال بعض المعايير التي تحكم السلوك، حيث يوجد العديد من المواقف التي تختل فيها معايير الصواب والخطأ، يصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ، ومعايير الالتزام، يصبح كسر القوانين والتملص من المسؤولية مظهرًا شائعًا للسلوك^(١٤). ويقع هذا التفكير والتناقض بخلق مناخ يؤدي إلى تسهيل ممارسة الانحراف بشكل عام والاقتصاد منه خاصة، بحيث لا يصبح وكفا على جماعة (خارجية موصومة أو ذات ثقافة خاصة) بقدر ما يشرب في جماعات عديدة مختلفة وفي مجالات مختلفة. فأحد الملامح المميزة للانحراف الاقتصادي في السبعينيات أنه لا يشترط جدولًا خاصًا لقيم الفاعلين مفارقة لجدول القيم السائد في المجتمع، بل إنه قد يعكس تمامًا شديداً بهذا الجدول العام.

ثالثاً : ملامح جديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري

تتجه المعالجة هنا إلى محاولة الاقتراب من ذلك النوع من الجرائم الاقتصادية التي يحدث في الدوائر العليا للمجتمع، والتي لا تظهر في الإحصاءات الرسمية^(١٥) ويصعب دراستها من خلال الأساليب التقليدية المتبعة في دراسة الجريمة. وتكمن أهمية هذا الاقتراب في كونه عنصر تبصير بالآفاق الجديدة التي يمكن أن تصل إليها الجريمة الاقتصادية. والشروط الحاكمة لها في سياقها التاريخي النرمي.

وقد عكست المحاكمات التي جرت مع مطلع الثمانينيات جانباً من الانحرافات والجرائم الاقتصادية المستترة، والتي تتزاور ما بين عناصر من كبار رجال المال والأعمال وعناصر من كبار البيروقراط، بل وبعض العناصر التي تنتمي إلى الصفوة السياسية. ولعله من المفيد في هذا الصدد- في ظل غياب البيانات المنظمة والمتاحة حسبنا أشرنا سابقاً^(١٦) - محاولة قراءة بعض الملامح الخاصة بالجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالعناصر السابقة من خلال وقائع بعض المحاكمات التي تمت بشأن مجموعة من القضايا^(١٧). تأسيماً على افتراضين: الأول يشير إلى أن الدين والعائلة والشلة قد مثلت آليات أساسية كامنة في منطق العلاقات السياسية والاقتصادية، فالتفجرت الاجتماعية التي حدثت قد عمقت من فاعليتها. كما أن النموذج النرمي الجديد للفسلط ذي الوجهة الليبرالي الذي ظهر مع السبعينيات قد اعتمد إلى حد كبير على كثافة تشغيل هذه الآليات في مجال الفعل السياسي والاقتصادي، وبما يعنى إمكانية انعكاسه على مستوى فعل الجريمة الاقتصادية. كما يمكن أن نفترض أيضاً أن الجرائم الاقتصادية من أكثر صور الجرائم التي قد ترتبط بتوزيعات مختلفة للثروة. ويتضمن هذا الافتراض قضية ضمنية تشير إلى أنه قد لا يوجد نظام واحد

للقرة بل أنها قد تتوزع بين جماعات قليلة، كما أن مصادر هذه القوة قد تختلف في بعض العناصر وتشابه في عناصر أخرى من جماعة إلى جماعة، ويرتكز التفاعل بين الجماعات على علاقات تتراوح ما بين التحالف والصراع. وتعد المصالح الخاصة بكل جماعة المحدد الرئيسي لبروز أحد هذه العلاقات. ووفقا لهذا يمكن تصور أشكال مختلفة من الجرائم الاقتصادية في ارتباطها بأشكال مختلفة من القوة.

١- جرائم الصفوة السياسية :

وتشمل الممارسات غير المشروطة لعناصر في مركز القرار السياسي. ويعتمد هؤلاء قوتهم من استنادهم إلى الأسس الشرعية القانونية للسلطة التي يركزون عليها مباشرة. وفي هذا الشكل يتم استخدام القوة لتحقيق أهداف أكثر من تلك التي منحتها وسعت بها القوانين لموضوعات ومجالات معينة، ومن أمثلة ممارستهم الرشوى كبيرة الحجم ، والعصوبات الضخمة (سلاح- بترول- مواد نفوتية- مفاوضات...إلخ).

٢- جرائم أولى القوة المشتقة:

وهي ممارسات غير مشروعة وغير قانونية تتم استنادا إلى سلطة ملاصقة لها أو قوة أصيلة مثل الصفوة السياسية في الشكل السابق. وتعنى هذه الأخيرة- كنزوة مشعة للقوة- من النفوذ والهيبة ما يجعل أولى القوة المشتقة في وضع شبه نمط القوة الأول. وهو ما يسمح بمرور أو تقرير سلوك وممارسات الأشخاص الذين يمتلكون هذه القوة رغم مغاللتها للقانون. ومن الأمثلة الدالة على هذا الشكل الأعمال التي اقترفتها الأشخاص الذين كانوا على صلة بالرئيس السابق، والذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية.

٣- الجرائم التي تستند إلى العائلة :

وفي هذا الشكل فإن الانحرافات الاقتصادية تتم من خلال شبكة العلاقات العائلية. ولا تقتصر العائلة هنا على الزوج والزوجة والأبناء ، بل فقد لتشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة والأقارب والأصهار. فبعض الكيانات الاقتصادية (التي ظهرت كشركات ومارست صورا متباينة من الجرائم الاقتصادية) لا تقرب كثيرا من حقيقة واقع الشركات الاقتصادية، إذ أن أبرز سماتها يتمثل في الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة، وفي بهذا الشكل تعد أكثر اقترابا من فكرة العائلة المتحدة بحكم علاقات الدم والمصاهرة^(١٨).

٤- الجرائم التي تستند إلى قوة الشلّة:

والشلّة هنا جماعة أولية صغيرة العدد تربطها علاقات شخصية قوية ينتشر أفرادها في دوائر وحلقات مختلفة ويدعمون بصورة متبادلة الأنشطة غير المشروعة القائمة بينهم. ولقد كشفت تحقيقات جهاز الدوى العام الاشتراكي

لكبار تجار العملة وهريب النقد الأجنبي والنصب على البنوك والأغذية الفاسدة وغيرها من القضايا التي نظرت أمام جهات مختلفة، عن دور هذه العلاقات في دعم وممارسة سلوك الإجرام الاقتصادي بصورة مختلفة^(١٩).

٥- الجرائم التي تستند إلى قوة التراث الديني والتاريخ:

وتبدو الأفعال التي تندرج تحت هذا الشكل وكأنها تستند على عناصر من قوة الماضي الديني المقدس في التاريخ لتمارس من خلالها مخالفة القانون في الحاضر . ويتم في هذا الشكل توظيف الخطاب الديني لتأكيد أن الأنشطة الاقتصادية التي تتم تجرى وفق القواعد الإسلامية بعيدا عن شبهة الربا. ولعل أوضح تجسيد لها يتمثل في الممارسات غير المشروعة التي انخرطت فيها شركات توظيف الأموال، حيث استخدمت عناصر عديدة من الرموز التي تمتلك قدرا كبيرا من القداسة. فالأسماء يمكن أن تكون (الهدى، بدر، الريان، الهلال، السعد) كما أن أشخاصا من أبرز رجال الدين يمكن أن يكونوا إما أعضاء في مجالس الإدارة، أو معلنين عن مشروعات وأنشطة هذه الشركات، أو مستشارين لها.

ولا تفهم الأشكال السابقة بصورة منفردة إذ نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. ويشير ذلك قضية التشابك والترابط بين جهاز الدولة مثلا في كبار البيروقراط وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادي في عالم الأعمال الحرة. وبحيث تشكل لنا التفرعات التالية:

١- الترابط العضوي بين كبار البيروقراط في جهاز الدولة ورجال المال والأعمال. ومن صوره إدارة القطاع العام لمصلحة (وحساب) القطاع الخاص بصورة منظمة فيما يعد أحد أهم العوامل الفاعلة في استنزاف وتخريب هذا القطاع. وبالتالي اتساع حجم الضرر الواقع بالاقتصاد القومي وليتهى الأمر بالخصخصة بعد استنفاذ مهمة هذه الإدارة .

٢- الترابط العضوي بين عناصر من رجال المال والأعمال وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادي من داخل هذه الفئة، وبحيث يصعب أحيانا إقامة فصل واضح بينهما.

٣- الترابط العضوي القائم بين عناصر من الصفوة السياسية وبين عالم التجارة والأعمال.

٤- الترابط العضوي بين عناصر من الصفوة السياسية وبعض عناصر الانحراف والإجرام الاقتصادي.

وتشير المعالجة السابقة قضية الدور الذي تلعبه الجريمة الاقتصادية والانحراف الاقتصادي في إعادة إنتاج النظام السياسي. وتبدي دلالة هذه القضية في بعض الوقائع، منها: مساهمة بعض العناصر المنخرطة في ممارسة الانحراف الاقتصادي المجرم قانونا (والتي صدرت بشأنها أحكام قضائية فيما بعد) في تأسيس وقبول المشروعات والشركات التي يرمعها الحزب الوطني الحاكم (مثل الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتي تأسست في أواخر حكم الرئيس السابق وكان أحد المساهمين فيها) . كما تمثل شركة دار مايو الوطنية للتشر والتي كانت تهدف أساسا إلى إصدار جريدة خاصة بالحزب الوطني وإيجازاته في المجتمع، نموذجا آخر لهذا الترابط وإعادة الإنتاج^(٢٠).

كما تشير المعالجة السابقة قضية وجود شكل من التنازلي والتداخل بين الميكانيزمات الأساسية التي حكمت بعض

رمز الجرائم الاقتصادية وخصائص الرأسمالية التي ظهرت مع السبعينيات . إذ توازت الأنشطة الاقتصادية التي راجت في هذه الفترة مع تزايد صور معينة من الجرائم الاقتصادية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة كالآتي : تزايد أعداد البنوك التي تم تأسيسها يتوازى مع تزايد نطاق جرائم الائتمان والنصب على البنوك، مع تزايد نطاق الاتجار في العملات الأجنبية وتهريبها إلى الخارج. وظهور مشروعات الأمن الفلألى ارتبط به تزايد الاتجار في الأغذية الفاسدة، وتزايد استيرادها مع تزايد جرائم غش السلع عموماً. وبعد عام ١٩٧٧ هو بداية ارتفاع المؤشر الإحصائي لجرائم التمييز ، مع استمرار الارتفاع في السنوات التالية^(٧١) . وهو نفس العام الذى شهد بداية اهتزاز السوق الداخلية للتجارة، والذى شهد أيضاً كرد فعل الاضطرابات العنيفة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهو ما يعتبر أحد النتائج المبكرة للسياسات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها. كما توازى اتساع دوائر الاتجار في العملة وتزايد نطاق سوق السوداء مع اتساع نطاق سوق تزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى. وتزامن معه أيضاً اتساع نطاق سوق تجارة المخدرات. كما أن تزايد عمليات الاستيراد من الخارج قد صاحبها تزايد جرائم التهريب . وربما يمكن إجمالاً أن نقول إن تفكيك سيطرة الدولة على حركة الاقتصاد وإطلاق حرية النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص قد انعكس على المستوى الجرمي في تضخم أعداد جرائم التهريب الضريبى وتزايد جرائم رجال الأعمال والشركات.

وهكذا يبدو أن نسق المشروعية لا يتفصل عن نسق اللامشروعية بل أن هذا الأخير محكوم بنفس الاعتبارات التي تحكم النسق الأول. فهناك من العناصر التي تنتظم في ممارسة الاعراف والجرمة الاقتصادية من مشاركون بفاعلية في حضرة النظم والتنظيمات الشرعية التقليدية (المقررة اجتماعياً) ، سواء كانت تنظيمات اقتصادية أو سياسية. بل أن هناك من صور الجرائم ما قد يمارس انطلاقاً من- أو اختياراً وراء- عناصر تراثية مقدسة (إيدولوجيا شركات توظيف الأموال). وهنا إذا ما سلمنا افتراضاً بوجوه نسقين للقيم أحدهما مقرر اجتماعياً والآخر غير مقرر ، فإن فهمنا للعلاقة القائمة بينهما يجب أن يختلف عن الافتراض الضمني السائد في دراسات الجرمية^(٧٢) . إذ يقتضى الأمر صياغة أكثر جدلية. وربما يمكن الافتراض أن ثمة ارتباطاً وتشابكاً بين نسقين أحدهما مقرر اجتماعياً والآخر غير مقرر، ومن ثم تبادلية في التأثير . فعادة المشروع غير القانونى يشاركون بقوة في المؤسسات الشرعية والسياسية بل ويمارسون في بعض الأحيان تأثيراً على الجماهير. ومن خلال مشاركتهم في البناء الرسمى للتنظيم بل في بناء القوة الرسمى على المستوى المحلى والقومى فإنهم يدعمون مشاركتهم في النسق الإجرامى غير الرسمى (توفير الحماية وغيرها من أوجه الدعم). كما أنهم يقرمون بتوظيف عناصر عديدة (أشخاص وقرارات) من داخل النسق المقرر اجتماعياً لخدمة النسق الآخر. وهنا فإن العناصر التي تمارس الإجرام الاقتصادى تنتمى قماماً إلى الثقافة السائدة. كما أنها قد تمثل عنصراً نشيطاً في إطار هذه الثقافة . ويرتبط بهذا الفهم قضية أخرى تشير إلى أن نسق توظيف الوسائل غير المشروعة في الجرائم الاقتصادية يتسم بالإلحاح الأكثر مرونة لدى الجماعات التي تشغل مواقع متميزة في البناء الاجتماعى، عنه لدى الجماعات الأدنى. وذلك لأن القدرة في قانون الوسائل المشروعة واللامشروعة أيضاً.

رابعاً : المرأة وبعض صور الجرائم الاقتصادية:

ثمة تصور تقليدي يشير إلى أن نسبة ممارسة المرأة للجريمة بصورة عامة تنخفض عن الرجل، ويزداد هذا الانخفاض في حالة الجرائم الاقتصادية. ودائماً ما يتم رد هذا التصور إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، أو أنها تصبح - بفعل طبيعتها - أكثر اقتراباً من أقطاب معينة للسلوك المنحرف كالإبقاء على سبيل المثال، وتقول بينها وبين أقطاب أخرى. كما يظهر عامل التقاليد والعادات التي تحكم سلوكها، كأحد الموانع القوية لممارسة المرأة للجريمة الاقتصادية^(٢٣). وتبدو المرأة في ضوء هذا التصور وكأنها تمتلك حصانة طبيعية ضد هذه الجرائم . فإلى أي مدى يتسم هذا التصور بالمصادقية والواقعية في ضوء البيانات الإحصائية (القاصرة) وذلك خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ وعلى مستوى ثلاث جرائم هي الرشوة والاختلاس وتزوير الأوراق المالية؟

تشير القراءة الأولى للبيانات الواردة في جدول توزيع المتهمين في الجرائم السابقة وفقاً لتغير النوع (ذكر/ أنثى) إلى أن نسبة ممارسة المرأة لجريمة الاختلاس لم تتجاوز ٣٪ من إجمالي الفترة، وبلغت نسبة المرأة في جريمة الرشوة ٤ ٪ ، في حين كانت النسبة في جريمة تزوير الأوراق المالية ٣٪ بالنسبة لإجمالي السنين. كما بلغت أعلى نسبة لانتهاط المرأة في ممارسة إحدى هذه الجرائم ٨٪ في تزوير الأوراق المالية في عام ١٩٧٧. ووصلت أعلى نسبة لها في جريمة الاختلاس إلى ٤٪ في عام ١٩٧٩/١٩٨٠، أما بالنسبة لجريمة الرشوة فقد كانت نسبتها في عام ١٩٧٦ تصل إلى ٦٪ ثم تصاعدت في عام ١٩٨١ لتبلغ ٧٪. ولاشك أن القراءة الأولى لهذه البيانات توحى بالانخفاض الواضح لمشاركة المرأة في هذه الجرائم. إلا أن إضافة بيان آخر إلى بيان عدد المتهمين يمكن أن يعدل كثيراً من تصورتنا لهذا الانخفاض في النسبة.

نسبة الإناث العاملات من قوة العمل المصرية^(٢٤)

النسبة	الترك
٧٨٪	١٩٧٥
٨٪	١٩٧٦
٨١٪	١٩٧٧
٨٣٪	١٩٧٨
٨٤٪	١٩٧٩
٨٦٪	١٩٨٠
٨٨٪	١٩٨١
٨٩٪	١٩٨٢
٩٪	١٩٨٣
٩٢٪	١٩٨٤
٩٣٪	١٩٨٥

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة عمالة المرأة إلى الرجل في المجتمع المصري مازال غير متكافئة إلى حد بعيد. وبالتالي فالقراءة المتعملة لإحصاءات جرائم المرأة مقارنة بالرجل تقود إلى صياغة تصورات خاطئة بالنسبة لموقف المرأة من الجرائم الاقتصادية. وخاصة بالنسبة لجريمتي الاختلاس والرشوة. فالنسب السابقة والتي دلت على انغفاض عدد التهمات تلهم الآن بصورة متضاعفة. بل أنه يمكن القول أننا لا نستطيع أن نجد فارقاً نوعياً في الإتيان بهذه الصور الإجرامية بين كلا من الرجل والمرأة. وهكذا تسقط دعوى القيم الخاصة الحاكمة للمرأة أو الطبيعة البيولوجية التي تفرض عليها غطا بعينه من الانحراف والجريمة. وربما يفهم هذا التواجد الملموس للمرأة كأحد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري في خطوات تحول (انظر نموذج المرأة الحديديّة، أو صاحبة عمارة الموت). فإذا ما سلمنا بأن انتظام المرأة في ممارسة هذه الصور الإجرامية لم يكن أمراً مألوفاً بحكم اعتمادها التقليدي - تاريخياً - على الرجل العصب الاقتصادي للأسرة، وإذا ما جاز لنا أن نقبل التغيرات التي طرأت على هذا الدور الكلاسيكي للرجل في الأسرة المصرية، ومشاركة المرأة المتزايدة له في هذا الدور في الستين الأخيرة، فإننا سوف نقبل أيضاً من خلال التحليل السابق بداية دخول المرأة كواحد متعاطف المخطو في هذه الصور الإجرامية، أو يمكن القول أن سوق هذه الجرائم قد اتسع ليضم إليه وأقدين جدد.

خامساً : مشكلات منهجية في دراسة الجرائم الاقتصادية في مصر :

تتصل هذه المشكلات أكثر ما تتصل بنوعية البيانات التي يمكن أن يعتمد عليها في دراسة هذا النمط من الجريمة . فلاحظك أن الأسلوب الإحصائي بعد أكثر الأساليب التي تتيح إمكانيات هامة ومعقدة لدراسة الجرائم الاقتصادية، ورغم هذا فهناك من القيود والحدود التي تقلل من جدوى الانتفاع بهذا الأسلوب . منها عدم تقبل الإحصاءات الرسمية للحجم الواقعي للسرك. فنظم الفهرسة الإحصائية قد لا تنمكس حقيقة الواقع الإجرامي في المجتمع إذ دائماً ما يكشف الواقع عن معدلات متزايدة لممارسة الجرائم الاقتصادية أكثر مما تكشف عنه الإحصاءات الجنائية. فمن الصعب قبول تقرير إحصائي يشير على سبيل المثال إلى أن عدد جرائم الرشوة في المجتمع المصري منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤ لم يتجاوز ٩٠ واقعة خلال أحد هذه الأعوام، بل أنه ينخفض عن هذا كثيراً في عديد من السنوات. وبالإضافة إلى مشكلة دقة حجم التمثيل فإن هناك مشكلة أخرى تتصل بغياب عدد من أهم صور الجرائم الاقتصادية عن الجداول الإحصائية مثل الجرائم التي تتصل بنشاط البنوك. كما أن هناك من الجرائم ما لا يقدم فيها موقف الجاني مما يؤدي إلى تغيير خصائص الفاعلين المتهمين . ولربما يكشف لنا الواقع عن خصائص اجتماعية- طبقية - مغايرة لما تقدمه لنا سجلات الإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى الأعداد الأخرى من الجرائم التي لاتصل على الإطلاق إلى أيدي الجهات الشرطية سواء بالجاني الحقيقي أو الجاني المزيف. وعلى هذا فإن الاعتماد على الإحصاءات الرسمية لا يؤدي بنا إلى صياغة حقيقية دقيقة لواقع الجرائم الاقتصادية في المجتمع المصري. فجانبا كبر من أهم الجرائم الاقتصادية، خاصة التي تحدث في الدوائر العليا للمجتمع، لا يمكن معالجتها من خلال مصدر ثابت منظم للبيانات. ومن المتوقع في هذه الحالة - ووفقاً لما سبق- أن تعكس البيانات الإحصائية المتاحة والمسورة الجرائم الصغيرة . كما أن بناء تصورات عن هذه الجرائم سوف يتحدد فقط من خلال نوعية البيانات المتوفرة عنها.

المواش

(١) من هذه الدراسات : سهير لطفى، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام فى المناطق الحضرية - دراسة لعلاكة التنمية الاجتماعية فى قسم الساحل بمحافظة القاهرة ١٩٥٢-١٩٧١، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٧. وأيضاً عزة كريم : تحليل سوسيولوجي لجرمة الاختلاس مع دراسة تطهقية على بعض التنظيمات فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع جامعة القاهرة، ١٩٨٣. بالإضافة إلى الدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عام ١٩٧٦ عن الرشوة والاختلاس والاحتراف الإلغوى. ومن مظاهر الاهتمام الحديث بالجرمات الاقتصادية الندوة التى عقدت فى ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ بعنوان الجرائم الاقتصادية المستحدثة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. صدر هذا الفهم من طبيعة تصور الباحثين لهذه الفترة - الستينيات - أى تعاملهم بسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية مع غياب وجود فاعلية دوائر الأعمال الخاصة.

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

. Clainard Marshall and Daniel Abbott, Crime in

. Developing Countries: A Comparative Perspective,

.John Wiley & Sons, New York, 1973, PP.35-36.

Ankie, M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies, The Macmillan Press, (٤)
London, 1976, p. 127.

Clainard Marshall, Op. Cit. P.36. (٥)

Arnold Heidenheimer, Political Corruption: Reading in Comparative Analysis, Holt (٦)
Rinehart and Winston, New York, 1970, PP. 540-544.

Ankie M. Hoogvelt, Op. Cit., PP. 129-136. (٧)

(٨) انظر على سبيل المثال بعض الأعمال التى عالجت هذه القضايا :

سعد الدين إبراهيم (محرر) . مصر فى ربع قرن : دراسات فى التنمية والتغيير الاجتماعى . معهد الإناء العربى، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ وأيضاً عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتنمية ١٩٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣. وأيضاً حمودة عبد الحالى وآخرون ، الانفتاح الاقتصادى؛ الجبلور ، الحصاد، المستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢. ويمكن مراجعة سلسلة القوانين التى صدرت فى أحد هذه الأعمال السابقة.

(٩) يعرف البناء الاجتماعي أقوى لحظات استقراره وازدهاره في الفترات التاريخية التي شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع الكل في واحد ،وتقلل من الأسباب المؤدية إلى عدم تماق التطور . مزيد من التفاصيل في أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديرة والجديدة، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٧ .

(١٠) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٢٢ .

(١١) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسد الانفتاح ، كتاب الأعالى، ١٩٨٤ ، ص ١٧ .

(١٢) حول تغيرات القيم انظر سمير مهم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال السبعينيات على أنماط التعم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، سلسلة التخطيط ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مذكرة غير منشورة، القاهرة، ١٩٨٠ .

(١٣) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt, Weidnfeld and Nicolson, 1980 p.421.

انظر أيضا جورج لينشولنسكي، الصلوة السياسية في الشرق الأوسط- ترجمة عادل الهراوي، دار الحرف العربي، ط١ ، القاهرة، ٥.ت.

(١٤) أحمد زايد . مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٢٤ .

(١٥) انظر تقارير الأمن العام ، الصادرة عن وزارة الداخلية خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ .

(١٦) مزيد من التفاصيل حول مشكلات البيانات الاحصائية انظر:

Peter Eglin , The Meaning and Use of Official Statistics in The Explanation of Deviance , in R. I. Anderson and J. A. Hughes, Classic Disputes in Sociology, Allen and Unwin, London- Boston, 1987, PP. 184-195.

وقد كشفت خبرة الباحث في هذه الدراسة الميدانية عن تعدد مواقف تقديم جاني غير حقيقي في بعض الجرائم الاقتصادية (كحالات جرائم التمرين وبعض الأنشطة الصغارية الأخرى) إذ يتم تقديم أحد العاملين في هذه الأنشطة على أنه الفاعل الأصلي للسلوك غير القانوني المجرم الذي وقع أثناء تأدية العمل. كما أن هناك من الأشخاص من يتم استخدامه خصيصا للقيام بهذا الدور.

(١٧) لاشك أن تاريخ المحاكمات التي جرت لأهم صور الجرائم الاقتصادية في المجتمع المصري بعد أمرا ذا دلالة ، فالجانب الأكبر منها لم يتم الكشف عنه إلا بعد وفاة الرئيس السابق محمد أنور السادات.

(١٨) انظر تفاصيل عديدة عن هذه الشركات في محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

(١٩) من النماذج البارزة وثيرة الدلالات هنا القضايا التي اتهم فيها : سامي على حسن وعلى عبد الله الجمال، ورشاد عثمان، وتوفيق عبد الحى، وأحمد سلطان نائب رئيس وزراء- أسبق، ومجاهد محمد موسى، ولطفى محمد موسى، وعصمت السادات وذكريا توفيق عبد الفتاح الوزير الأسبق الذي ثبت القضاء تورطه في قضية توفيق عبد الحى، وأحمد نوح وزير أسبق، وحوال نصروس الاتهام والحكم في هذه القضايا يمكن الرجوع إلى عبد الله إمام، محاكمة عصر - قضية عصمت السادات، روز اليوسف القاهرة ١٩٨٣، وأيضا سامية سميد ، من يملك مصر ، دراسة تحليلية للأصول التاريخية لنخبة الانفتاح في المجتمع

المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦. وأيضا فاروق فهمي، محاكمة جهاز العملة، مؤسسة أمون، القاهرة د.ت، كما أورد عادل حسين في كتابه المشار إليه سابقا وقائع عديدة.

(٢٠) ذكرت هذه الوقائع في سامية سميد، مرجع سابق.

(٢١) انظر تقارير الأمن العام منذ مطلع السبعينيات.

(٢٢) والتي تشير باختصار إلى فكرة الثقافة الخاصة للمجرم التي تتناقض مع الثقافة السائدة.

(٢٣) نموذج هذا الفرجة: حسن صادق المرصافي، الإجرام والمقالب في مصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٣، وأيضا عزة كريم في الرسالة العلمية المشار إليها سابقا.

World Tables from the Data Files of the World Bank, The Johns Hopkins University (٢٤) Press, Baltimore and London, 1988-1989, pp. 238-239.

يضم هذا الجدول جميع الإثاث العاحلات في قسم الأحداث أى اللاتى لم يبلغن السن القانونيه بعد، بينما لا تضمن الجداول الخاصة بتسبب جريمة المرأة (الإثاث) في سن الأحداث.

تعقيب د. أحمد زايد على ورقة "الانفتاح وتغير القيم" ورقة "الجريمة الاقتصادية"

ورقة الزميل / أحمد أنور تحاول أن تلتقي الضوء على التغيرات التي أصابت نسق القيم في سبعينيات ولثمانينيات هذا القرن، ووسيلته إلى ذلك هي تحليل تاريخي للمجتمع المصري والتغيرات التي حدثت فيه، ثم تحليل ميداني مستعينا بأسعيان لاكتشاف بعض مظاهر التغير في نسق القيم. وتعليقي على الورقة يتجول حول قضية أنا شخصيا دائما أرد أن أثريها ودائما تسبب لي القلق في قراءتي للبحوث المصرية، وهي قضية الانساق النظرية، أو الانساق الذي يبدو من أول البحوث إلى آخره . ومن المعروف لنا جميعا أن المنهج في جرحه منطق واتساق، وأنا عندما أبدأ في طرح أطروحات نظرية فلا بد أن أدلل عليها بشئ يرمع بوجوده هذا الانساق المنهجي أو المنطقي في البحث. هذه مشكلة أطرحها لأن هذه الورقة في اعتقادي قد بدأت بتحليلات واسعة النطاق ، متطلقة من قضايا نظرية أيضا واسعة النطاق، ولكنها انتهت إلى إثارة قضايا قد ترتبط أكثر إما بأطر نظرية أخرى غير الإطار الذي بدأنا منه، وإما بدراسة قد تصل إلى درجة الاهتمام بالبنية السيكولوجية للأفراد . أي أنها أقرب إلى "الانجهاات" منها إلى دراسة "القيم". هذه قضية محورية وسوف أحاول أن أدلل على هذا الكلام.

عندما بدأ التحليل التاريخي مثلا للقيم أو للمجتمع المصري، يبدو أن الإشارة إلى أنساق القيم ترتبط إلى حد كبير بنسق القيم المسيطرة . على سبيل المثال ، انتشار قيم الترويج والفرديية والأناانية ، ثم في العهد الناصري النزوع الانسحابي والنظر إلى الأحداث من موقع المتفرج، والسلبية وعدم المشاركة ، ثم في السبعينيات والثمانينيات النزوع الاستهلاكي. واضح أنه توجد منظومة تتغير ، والسؤال المطروح : هل هذه القيم والتغيرات التي تحدث تاريخيا تحدث بين الشرائع الاجتماعية بنفس الطريقة ونفس الدرجة؟ أنا هنا أتحفظ على التعميم. وهذا التعميم التاريخي يشير أيضا قضايا عديدة غير هذه القضية الهامة ، من هذه القضايا الفرعية، هل صحيح مثلا أن الناصرية قد أدت إلى سلبية وعدم مشاركة؟ هل تستطيع تصديق هذه القضية بسهولة ونحن نقرأ دراسات مثل دراسة إيليا حريق عن الصعوبة السياسية للفلاحين ودراسة بايندر عن الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، ودراسات مصرية أخرى أجريت كانت على مستوى المشاركة السياسية في العهد الناصري وتفيد بأنه كان أكثر بكثير من مستوى المشاركة في أيامنا هذه.

قضية أخرى فرعية تتصل بتدهور قيمة التعليم في عهد الانفتاح أعتقد أن الكلام إذا تم طرحه بهذه الطريقة يكون

أقرب إلى الكلام الصحفي منه إلى الكلام العلمى، لأننى لا أعتقد أن قيمة التعليم فى المجتمع المصرى انقضت. ولكن ما حدث هو ازدياد طبقية التعليم، فهناك قارن بين مدى تمسك الناس بالقيمة ومدى ارتباط هذا النوع من السلوك بأطر طبقية وظروف طبقية جديدة ظهرت مع السياسة الانفتاحية. التعليم فى عهد الانفتاح لم يختصر كقيمة أو لم يقل كقيمة، وإنما هذا الشخص الذى تراه يعمل مثلاً فى مهنة مثل السباكة هو نفسه يريد أن يعلم ابنه وإذا أتيت له الفرصة لتعليم ابنه سوف يعلمه.

وأشير بشكل سريع إلى بعض الأشياء المرتبطة بالطرح النظرى، فمثلاً الحديث عن الطفاني الشرقى وفى نفس الوقت التغير الحادث فى المجتمع المصرى هو نمط جمهورية أم ملكية؟ وهل التمايز الطبقي أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أم الطفاني القاهر للحاكم؟، أعتقد أن هذا النص، سواء هو نص جمال حمدان أو غيره لأن هناك إشارة لجمال حمدان بعد ذلك مباشرة يجب أن تأخذه بتحفظ من الناحية العلمية لأن المجتمع الشرقى مجتمع بطبيعته كلمة "الطبقات" كلمة لا تناسبه، المجتمع الشرقى سواء ناس، حكام، دولة لا أستطيع أن أتحدث فيه عن تمايز طبقي بشكل هكذا على علاته. أنا هنا أشير إلى أى مدى يمكن أن تتداخل المفاهيم وتتناقض دون وعى صحيح بتشريطها وتبسيطها بدقة. وعندما تنتقل إلى دراسة الموضوع فى الواقع، وكنا قد انطلقنا من قبل من أطروحات تبدو فى شكلها العام ماركسية، وأحاول أن أدرس القيم فى ضوء ثنائياته العمل والإنتاج فى مقابل التوزيع والاستهلاك، والتعليم والثقافة فى مقابل التكاسل فى الضمير، والعقلانية فى مقابل الغيبة، والمساراة فى مقابل الدونية، والمشاركة فى مقابل السلبية، فالسؤال الذى أسأله لزميلى الباحث هو: أليست هذه ثنائيات نظرية التحديث؟

إن الماركسية- وهذا خطأ شائع ليس عند أحد فقط ولكن عند كثيرين، ترتبط فقط بالتحليل التاريخى. والانطباع الذى أخذته عند قراءة هذه الثنائيات هو أننى يصعد نظرية التحديث، أنه يوجد ثقافة تقليدية غيبية فى مقابل ثقافة عقلانية، عمل منتج وتكنولوجيا فى مقابل أعمال غير محددة، وهذه صياغة تبدو معيارية فيها ثنائية لا تخرجنا من دائرة التحليلات التى نرد أن نقدّها أو أن ننتقل من نقدّها. ثم تستمر فى الدراسة فتكتشف وجوه استثنائية، فيه بعض هذه الأشياء، مثل الموقف من الاستيراد، الموقف من تأمين المستقبل، نوعية البرامج التلفزيونية والجراند. وهنا يأتى إلى ذهنى مباشرة "أنيال ليرنر" وعنوان كتابه بالإجليزية "نقل الأعضاء والعلاقات بالدول العربية"، هذه قضايا حقيقية تفسر القيم، ولكن القضايا التى انتقيتها ووصفتها هنا تبدو وكأنها "الجاهات". وهناك فرق واضح جداً بين دراسة الجاهات ودراسة القيم. إننا فى الجاهات الناس ماذا تكون؟ وماهى؟ ورأى الناس فى هذه المواقف؟ فتتحول المسألة إلى دراسة الجاهات، فأجد نفسى فى نهاية البحث بعيداً عن المنطلقات النظرية التى بدأت بها.

تبقى قضيتان فرميتان جداً، كل قضية منها كانت محتاج إلى تحليل آخر، وتبدو كل قضية منها وكأنها توجد هكذا بشكل سريع ثم يتم تحليلها. القضية الأولى هى قضية استهلاك القرية، إن القرية تحولت إلى وحدة استهلاكية مثلها مثل المدينة فى عهد الإنفتاح وأنا لا أدري ولا أعرف لماذا يقبل السوسولوجيون هذه المقولة دون مناقشة "القرية

تحولت إلى استهلاكية" وأدعو إلى تأمل الصياغة في النص : تحولت إلى قرية استهلاكية مثلها مثل المدينة". كأن النص يوحى بأنها لم تكن مستهلكة من قبل، وأنها يجب أن تكون منتجة وليست مستهلكة. وهذا قول شائع عامي، يصدق إلا إذا قمنا بتحليل قضايا الاستهلاك من منظور آخر وهو أن هناك نزعة استهلاكية عالمية، تنتشر على مستوى عالمي، وقد حضرت مع الاستاء سامي زبيدة مؤثرا حول هذا الموضوع ، وهذه الثقافة العالمية تصل إلى أبعد القرى، وتؤثر عليها ، والناس هنا وهناك يتأثرون بها ويدمجون هذه الثقافة في ثقافتهم الشعبية، فمن الممكن أن نحللها من منظورات أخرى غير هذه المقولة والتي اعتبرها مقولة مبسطة جدا.

والقضية الثانية هي قضية هامة جدا، أنه في فترة الانفتاح ظهر التطرف وال"فن الطفيلي". وهذه ملاحظة ذكية، ولكنها كانت محتاج إلى سؤال : كيف يظهر فن طفيلي؟ أنا أفكر هنا في هذه الثقافة الاستهلاكية التي أشرت إليها- ومنتشر في نفس الوقت هذا السلوك المتطرف الذي يبنى في المجتمع المدني أشياء وعلاقات تختلف عن علاقات الدولة؟ نحتاج إلى خيال وطرح أكثر صفا لتغير تلك الظاهرة . أو لا تطلق القضية هكذا، وكل هذه الإشارات ماهي إلا محاولة لكي تفكر بشكل أفضل.

أما ورقة محمد عبد البديع ، فإلهاف منها هو دراسة الجبرية الاقتصادية والتحولات الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات ، ولكي يحقق الهدف قدم لنا تحليلا على مستوى نظري ثم إمبيرتي تاريخي وانتهى بقضية المرأة، ولا أدري لماذا أقدم موضوع المرأة في النهاية. أولا هو عرض في الجزء الأول من الورقة لتحليلا لأهم النظريات التي تفسر الجرائم الاقتصادية في العالم الثالث، ومعظم هذه النظريات تؤكد على أن الجبرية هنا أو الجرائم الاقتصادية هي إغراز لمرحلة تحول ، أو أنها أمور طبيعية ناتجة عن سوء التنظيم، ناتجة عن سوء استخدام القوة، ناتجة عن ظواهر تبدو طبيعية في ظروف التحول الاجتماعي الاقتصادي في العالم الثالث. وهنا الية من افتراضات نقدها ولكن دون القدرة على تجاوزها. فبمجرد الانتهاء من نقد أو من عرض هذه الأطروحات ذكر الباحث عبارة قال فيها : كما أن محاولة الاقتراب هنا لا ترى في الجبرية الاقتصادية مشكلة أخلاقية كما كانت ترى النظريات السابقة بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسي والاقتصادي والثقافي والمتصل بتوجهات إيديولوجية رسمية في لحظة تاريخية معينة". أنا لا اعتقد أن هذه العبارة تجعلنا نتجاوز التحليل السابق بل إنها عبارة تدخل في صلب نظرية التحديث، هذه النظرية التي تود أن تنقدها أو ترفضها تسلم بهذه العبارة، وهذه العبارة لا تأتي بجديد. كان يجب هنا أن نفتح أفقا لتفسير آخر ربما يرتبط بإشراكك إلى الحداثة، وإلى الحداثة الموجودة في المجتمع الغربي. وأشرت في الحاققة إلى نسق المشروعية وعدم المشروعية ، وهذه الإشارة كانت تصلح لأن تطور بنفسك أساسا في التفسير المختلف دون أن تقع في نفس المأزق وهو عدم القدرة على تجاوز الأطروحات النظرية التي تبدأ منها أو التي ترفضها . إن الخلاف هنا ليس على هذه الظواهر، ظواهر عدم التنظيم واستخدام القوة، ولكن الخلاف على تفسيرها، وأنا اعتقد أن الورقة لم تستطع أن تقدم التفسير البديل واكتفت بنقل التفسير الأول الشائع، ولذلك فقد وقعت في

مأزق! ماقد تسمية التفسير التاريخي الإمبريقي . أي تحليل تاريخي ثم خلقه مباشرة بعض البيانات عن أنماط من الجرائم دون أن توضع في سياق. هذا الكلام ينصب أيضا على التحليل التاريخي، فمثلا التحليل التاريخي انتهى إلى القول بأن التفكير والتناقض يخلق مناخا يسهل عملية الانحراف . واعتقد أن هذه قضية كامنة، بمعنى أن التفكير والتناقض يخلقان مناخا يسهل عملية الانحراف، وكل ما انتهى إليه التحليل التاريخي هو هذه النتيجة . وهذه القضية من الممكن أن ننظر إليها في ضوء نظرية دور كايم عن التفكير الاجتماعي أو تنسخ التضامن الاجتماعي.

وعندما انتقل الباحث إلي تصنيف الجرائم ، صنفها إلى حوالى خمسة أنماط رئيسية، جرائم صفوة، جرائم القوة، الجرائم العائلية، جرائم الشلّة، ثم الجرائم الدينية واعتقد أن هذا التصنيف يعانى من مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى أن هناك علاقة وثيقة بين جرائم الصفوة وجرائم القوة، لأن الصفوة تقتلك القوة وبالتالي سوف يمكن لها أن تمارس جرائم مرتبطة بالقوة. والمشكلة الأخرى التى يعانى منها هذا التصنيف أنه غير موحد المعيار، فبدأ بصفوة جماعة، ثم القوة وهى صلة نصل بها الأشخاص ، وبعد ذلك العائلة والشلّة والدين، فهل يمكن أن تصنف الجرائم بشكل آخر مبنى على نوعية الجريمة نفسها؟ نوع الجريمة نفسها يمكن أن يكون أساسا فى التصنيف ويعطى تصنيفا موحدا للجرائم . والسؤال الأخير فى موضوع التصنيف: هل الجرائم الاقتصادية المستحدثة تحدث فى الدوائر الاقتصادية العليا فقط؟ أى هل الاتهام دائما موجه للصفوة؟ إن التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى أدت إلى وجود أشكال خطيرة من الجرائم الاقتصادية على مستوى العلاقات اليومية ، على مستوى التفاعلات التى تظهر فى المصالح الحكومية ، هذه أشكال من الجريمة يمكن أن تصنف باعتبارها جرائم اقتصادية، ولكنها فى الدوائر العليا . فلا يجب أن نشهر دائما بالاتهام إلى دوائر بعينها متهمه فى كل شئ . والباحث فى علم الاجتماع يجب أن تكون لديه القدرة على أن يرى المجتمع ككل. وأن يفسر الظاهرة فى سياقاتها المختلفة ، سواء تحدث عن الدوائر العليا أو عن أى دوائر أخرى. وأنا لم أفهم الإشارة إلى المرأة، لماذا هذا الجدول من عمالة المرأة . هل تريد القياس عليه ونقول أنه طالما وضع المرأة فى الإحصاءات الرسمية قليل أو ضعيف فجرائمها الرسمية ستكون قليلة ولذلك لا يجب أن نطبق هذه الإحصاءات ؟ أم ماذا بالتحديد ؟ هذه قضية لم تكن واضحة . ونحن كنا بحاجة أيضا إلى أن نتعرف بدقة على طبيعة الجرائم التى ترتكبها المرأة. فإذا كنت أدت تدعى أن المرأة مثلها مثل الرجل ترتكب جرائم اقتصادية كان يجب عليك أن توضح لنا ماهية نوعية هذه الجرائم التى ترتكبها المرأة.

المناقشة

٥- سعد الدين إبراهيم؛

أود في البداية أن أنوه بالجهد الصادق للزميلين ، وواضح أن هناك جهدا كبيرا بذل سواء في هذه الأوراق أو الأوراق التي كانت في الجلسات السابقة، ولكن أود أن أنبه إلى بعض المثالب التي أشار إلى جزء منها د. أحمد زايد وهو أن هناك نوعا من السلفية المنهجية والنظرية في هذه الأوراق . وأنا حينما كنت أداعب الأخ عادل شعبان وهو يقول أنه لم يقرأ شيئا بعد البنيوية كنت أقصد هذا، فيبدو أن هناك توقفا عند مستوى قراءات معينة. وقد حرصت على النظر في البليوجرافيا المرفقة بكل ورقة لكي أعرف آخر ما قرأه الباحث ، ووجدت أن هناك نوعاً من التلكر الأكاديمي أو الفكري في متابعة ما يحدث في العالم شرقا وغربا وحتى في العالم الثالث الذي هو أقرب إلينا ، لا يقل عن ١٠ سنين. فعلم الاجتماع في مصر ورغم الجهد المشكور الذي بذل فيه إننا هو مختلف ١٠ أو ١٥ سنة تقريبا عما يحدث في أماكن أخرى مثل الهند والأرجنتين وكل بلاد أمريكا اللاتينية، ولن نتحدث عن أمريكا. هناك نوع من التخلف في قوالب نظرية ومنهجية قديمة ثبت أنه رغم ما أسهمت به في حينه من تقدم في علم الاجتماع إلا أن حلم الاجتماع تجاوزها وأحداث العالم تجاوزتها، وهذا يحدث مشاكل وخطأ في الأوراق.

بالنسبة لورقة الأخ محمد عبد البديع، عند سماعي لكلامك قلت أين لوسى آرتين، والمرأة الحديدية، في كل الجزء الأخير الذي أقيمت فيه موضوع المرأة؟ لجرعة لوسى آرتين هذه، لو استخدمنا تنبؤاتك النظرية، أين نضعها؟ هل هي جرعة اقتصادية؟ أم جرعة جنسية؟ أم خليط بين الاثنين؟ أم جرعة سياسية؟ فيها كاتب محكمة، وفيها رجل البريد الذي كان يعطل إشارات المحكمة. هناك القضايا التي لا تستطيع تصنيفها أو التعامل معها وفق القوالب التي صنعتها لنفسك ، لأنه في النهاية إذا كان هذا العلم الاجتماعي سيثير أي مواطن خارج هذه القاعة أو خارج قاعة جامعة القاهرة وعين شمس فلا بد أنه يجيب بشكل أكثر مما يجيبه به الصحافة سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة ، تفهمه أكثر وتعطى له إطارا يفهم به أكثر ما يحدث حوله.

نفس الشيء ينطبق على ورقة الأخ أحمد أنور. لقد وجدت فيها لخصامية شديدة جدا، حينما بدأت بدأت بإطار نظري راديكالي ماركسي، ثم حينما أتت للتطبيق استخدمت المنهجية الوظيفية حتى في قياسك للطبقات وفي القيم، وكل هذه تفرجات من المدرسة الوظيفية، لأنك تقيس الطبقة بالدخل ، بالتعليم، والمهنة . هذا هو قياسك للطبقة كما يفعل الوظيفيون في الغرب، ورغم أنك تقدمت كل هذه المفاهيم . تقول أن دراسة القيم فيما قبل كانت تنبع من إطار مثالي ، أي الحق والفضيلة والخير والشر، هذا حسن وهذا رديء وأنت تنقد هذا. ثم الجزء الأخير في عرضك كله أتى

بأحكام أخلاقية كاملة ومطلقة وصارمة ، لا يعجبك القيم التي كانت في العصر الملكي ولا العصر الناصري ولا العصر السادتي وكذلك على ما يبدو لا يعجبك الوضع الحالي . إذن كانت هذه القيم في أي عصر من تلك العصور هي نتاج لحرية التصادة اجتماعية كما قلت لنا في الجزء الأول، إذن لا لزوم لإصدار أحكام أخلاقية عليها. وأنا أسمع هذا الكلام كنت أفكر وأتأمل لو لم يكن أجرى البحث على ٢٦٥ مفردة وكان الباحث قد جلس في غرفة وطلبنا منه عمل نقد للمجتمع المصري كما يراه الآن، دون الخروج إلى بحث اجتماعي أو سحب عينة أو أي شئ، أكاد أجزم أنك كنت ستنتهي لنفس الخلاصات بمعنى أنه مسبقاً أنت تدبني عصر الانفتاح - ومعظمتنا يدين عصر الانفتاح - ولكن ليست المشكلة في إدانة العصر أخلاقيا أو ممارسات الانفتاح أخلاقيا فالمشكلة هي كيف نفهم ما يحدث وآلياته وبشكل محايد أثناء البحث إلى أن نصل إلى نتائج ثم نأخذ منها موقفا سواء كان الموقف سياسيا أو أخلاقيا . أنا شعرت أنه يوجد خلط شديد جدا بين هذه المستويات. الإطار المقارن أيضا كان غائبا قليلا من الورقة ، تغير القيم الذي يحدث عندنا ، هل هو فعلا نتيجة سياسات الانفتاح أم نتيجة تغيرات يحدث في العالم كله؟.

ومسألة القرية والمدنية - الخ وكل "الأكتديبات" على رأي السادات الجالسين في المدينة يقولون أن الفلاحين يشاهدون التلفزيون ولم يعودوا يعملون كما كانوا في الماضي. هو يشهد في المدينة ويسهر كما يريد وبعد ذلك يدين القرية . هذا حكم أخلاقي أيضا وحكم يوجد به شئ من التخيرية المستترة حتى إذا كان الباحث يدعى أن إطاره ماركسي.

-الاستاذ/ فائق هدي ،

في ملاحظة منهجية على ورقة الزميل محمد عبد البديع وعنوانها "الجزيرة الاقتصادية والتحول الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات". العنوان مضلل إلى حد كبير، وقد انعكس ذلك على الورقة نفسها. فإذا نظرنا في بداية البحث (أولا) نجد أن هذا الجزء يتحدث عن خصوصية الجزيرة في العالم الثالث دون أي إشارة إلى عصر بشكل خاص ، الجزء الخاص بخصوصية العالم الثالث استحوذ على ثلث الورقة تقريبا مما أدخل بالتوازن النسبي لمضمون الورقة نفسها. النقطة الثانية موضوع المرأة . إذا كنت ترى أن حرية المرأة متمركزة أساسا في قطاع البغاء، فعملية البغاء عملية ثنائية يقوم بها الرجل والمرأة، وكون أن المرأة فقط التي تدان فهذه قضية أخرى. لذلك كان من الأفضل أن يكون لموضوع المرأة بحث مستقل إذا كنت ترى أن موضوع المرأة به جزء من الخصوصية.

-الاستاذ/ روبرت ديبكر:

أرد أن أعلق تعليقا مختصرا بدعم أهمية الموضوع وهو التركيز على القيم. فإذا كنا بصدد ربط الحالة المصرية ببعض الاتجاهات العالمية الهامة، يبدو لي أن هذه الحالة مهمة للغاية . إذ أن فترة ناصري وشلل التجربة الناصرية في

الاشتراكية كثيراً ما يرتبطا ويستخدمدا كدليل على الفشل العالمى للمشروع. لذلك فالجدال حول ناصر يشمل ثلاث مسائل متناصرة. الأولى فشل مشروع عالمى وهو فكرة الوعى الاشتراكى، والممارسات الاشتراكية التى لم تكتمل ، وهذا هو أحد أوجه الفكرة . وهنالك النقد الإسلامى وترك الدين كوجه آخر. فالمسألة الأولى هى أن فى صميم الناصرية يوجد فراغ ثقافى وهذا ما يفسر الفشل.

المسألة الثانية فى الحقيقة هى العامل الخارجى، هى مناقشة مرتبطة مثلاً بهلال أمين . المسألة الثالثة هى فى الحقيقة الضعف الكبير فى سياسة البرنامج ، وهو بالدرجة الأولى الفشل فى التوقف عن الاستيراد . لذلك أعتقد أن الجدل حول الناصرية جدل مهم وهو متصل بالمشروع الأكبر أى دور القيم. لذا فأعتقد أن هذا النوع من الأبحاث الذى تلمزونه به يمكن أن يساهم بطرق مقيدة فى تحديد تلك التفسيرات الأكثر إقناعاً وكيف تسنى لبحثكم تناول هذا الموضوع.

على صعيد آخر، أعتقد أن هناك بعض الاتجاهات العالمية التى أشار إليها سعد الدين إبراهيم وذات الآثار القوية والنعيفة موجودة هنا فى مصر- هنا أئنى بهذا دور القيم فى مرحلة الانفتاح. مرة ثانية أعتقد أن الحالة المصرية يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً وهاماً فى النقاش العالمى عما إذا كنا قد انتقلنا إلى العصر ما بعد المادى (Post material age) حيث عناصر البناء الضخمة مثل القيم لها أهمية كبيرة. لذلك يبدو لى أن بحثكم يدور حول موضوع هام كما يبدو لى أن مصر مثل هام وأن المراد المنشورة عن مصر يمكن أن تسهم فى هذا النقاش الكبير والذى أعتقد أنه يسيطر على الكتابات والأعمال المنشورة منذ حوالى عشر سنوات حسبما ذكر الدكتور سعد الدين إبراهيم.

-الأستاذ/ هادى شعبان:

اختلف مع الزميل أحمد أنور ، فهناك فرق بين الخطاب الإيديولوجى والخطاب العلمى الرصين، وأنصوّر أن مشكلة أحمد أن الإطار الإيديولوجى غالب على الورقة فى مجملها وغالب على التحليل. وهذا من شأنه أن سبب مشاكل متعددة. النقطة الثانية، خاصة بمنهجية دراسة القيم فى المجتمع المصرى، أنصوّر أن المنهجية التى تعاملت بها مع دراسة القيم فى المجتمع المصرى تتسم بالمحدودية قليلاً بمعنى أن المجتمع المصرى يضم سمات وخصائص عامة تميز الشخصية المصرية من المهم بمكان - عبر تاريخ المجتمع المصرى هناك تراث لموضوع الشخصية- وأنا أعرض لموضوع القيم وتغيرها يكون فى ذهنى هذه السمات العامة للشخصية المصرية. كذلك لاحظت أنك عولت كثيراً على الهجرة إلى الدول النفطية . لن اختلف معك ولكنى سأشير إلى رؤية مقابلة لهذه الرؤية فى دراسة قام بها د. نادر فرجانى ، وقد رأى مقارنة ظاهرة الهجرة والانفتاح الاقتصادى أن التأثيرات التى أنتجها الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت أكثر عنفاً من الهجرة إلى الدول النفطية.

٥- أحمد عبد الله:

بالنسبة للأخ أحمد أورو ، يتضح من دراسته أنه يعبر عن نوع من منهجية "الطليقية المادية" إذا جاز التعبير، فبينما ينقد المثاليين فهو أيضاً مثالي في انطلاقه من الأطروحة المادية. وليست المشكلة أن الأخ أحمد لا يعجبه العجب وإنما المشكلة هي الخطأ في المنهج الأصلي الذي تبناه فالمنهج الأصلي يفترض أن هناك تعبيرات لغوية تعبر بعد ذاتها عن قيم مجبوجة أى سلبية وهذا غير صحيح ، لأن كل التعبيرات في تصوري لها جانب محتمل أن يكون سلبيا وجانب يمكن أن يكون إيجابيا .

خل كلمة "الانانية"، ما العيب في الانانية؟ الانانية منسوبة للأنا البشرية فإذا افترضنا أن كلمة الانانية سيئة فأننا نهمم الوجود البشري نفسه . وكلمة "الفردية"، ما العيب في الفردية؟ "الريح" ما العيب في الريح؟ "الإيمان" ما العيب؟ ما العيب في الإيمان بالغيب و "الروحانية"؟ شيء مفزع بالطبع أن يقول الأخ أحمد أن الروحانية شيء سلبي، غير معقول ، في تاريخ الإنسان كله أنه يبحث عن نوع من الإشباع الروحي بجانب الإشباع المادي. المشكلة ليست في التعبير وإنما في الصفة Qualifying adjective التي تضاف للتعبير. "الريح" مثلا ، هناك الريح القائم على مجهورة والريح القائم على التصبب والنهب، نفس الكلمة لكن التجليات تختلف . إذن ما المانع في "الفردية" بمعنى اعتداد الإنسان بنفسه، جهده الفردي، صمده بناء على طاقته وجهده ، وهي غير الفردية التي تعني أنك تسير على أجساد الآخرين. الفصل إذن في التجليات في الممارسة وليس في التعبير في حد ذاته. أما أن نضع قائمة سوداء وقائمة بيضاء للتعبيرات، فهذا خطأ في المنهج منذ البداية. ويلزم دائما معرفة وضبط للصفة المكيفة للتعبير الذي نطرحه أو للمصطلح الذي نستخدمه .

النقطة الثانية تتعلق فعلا بتحيزات الطبقة الوسطى المصرية. عبر العقد المنصرم من الزمان ما حضرت مؤثرا علميا إلا وانتقد فيه مثقفو الطبقة الوسطى ميل الفلاحين المصريين إلى "المنجنية" والتفرج على القديس. وما المانع؟ أليس من حق الفلاحين بالفعل أن يشاهدوا القديس الذي هو من مخترعات العصر؟ أنا أرى أن من حقهم ركوب السيارة الشيع أيضا. فكل ما أجهزه العصر هو حق للبشر. لكن الإشكالية "توزيعية". من يحصل على ماذا وبأي مجهورة؟ هذا هو السؤال. أما أن تنفي عن فئة اجتماعية منذ البداية حقها أن تتطلع لمنجزات العصر لأنهم فلاحون لا يصبح أن يشاهدوا القديس أو السيمنا فهذا غير معقول . هذه تحيزات بل حواجز الطبقة الوسطى المصرية في تناولها لقضايا التطور الاجتماعي.

بالنسبة للأخ محمد مازال عندى كلمة له . هو يستخدم تعبيراً مهلباً وكلمة "الجريمة الاقتصادية" ويقصد في الحقيقة "الفساد" أو القساة العام. وقدم مقدمة نظرية طويلة حول الظاهرة وشروطها في مختلف الأدبيات، لكنه لم يسر أغوار الواقع المصري ، لأن مصر نموذج ممتاز في الفساد . والأصالة هنا تتجلى أكثر ما تتجلى في إبداعات العقل المصري في الفساد ، العقل المصري مثلاً قد يفشل في مواجهة زلزال طبيعي، ولكنه يبدع في إخفاء عمليات سرقة

المال العام، لا تستطيع أن تضبط مرطف في سرقة إلا بالصدفة البحتة، ولذلك ما يذهب إلى الجهاز القضائي من قضايا الفساد هو تقريباً بنسبة ١: ١٠٠٠ من ممارسات الفساد الحقيقية. وحول مسألة هيكلية الفساد التي أشرت إليها فإن الفساد يبدأ من أعلى. لابد أن تقصد الصفوة الحاكمة لكي يصبح شمية أهل البيت كلهم الفساد . هذا صحيح ، ولكن أريد أن أقول أنه يوجد هنا إشكالية في الموضوع . ماذا لو أتتك صفوة حاكمة مخلصه ، ونظيفة اليد، وغير فاسدة ، وقررت الإصلاح بعد مرحلة تاريخية من انتشار الفساد حتى أصبح هو النظام العام؟ أصبح ٥/٤ من المجتمع فاسدين ، ثم جاءت صفوة نزيهة تريد معالجة الفساد ، ألا تعتقد أن هذه عملية تاريخية من أصعب ما يمكن لاستدراك ماتم مراكمته تاريخياً؟ اعتقد أنك محتاج لأن تنظر إلى المسألة بالمقلوب أيضاً ، مدى تجلر ظاهرة الفساد - جريمة اقتصادية كما يروق لك - في الواقع الاجتماعي بحيث تصبح هي النظام العام وليس الاستثناء. مما يجعل المهمة في المستقبل صعبة حتى لو أن صفوة نزيهة طرحت أطروحات الإصلاح والتطهير والتغيير السياسي.

-الدكتور مصطفى عبد العال:

هناك نقطة سأحاول أن أجعلها نقطة عامة أكثر منها متوجهة خصوصاً لبحث الأستاذ أحمد أنور. وهي أن هناك كما نضغنا من العاطفية في كلامك، فهل هذا مرجعه لك كأحمد أنور أم إلى حالة الفساد العنسي التي يجير شباب الباحثين على الانضمام إلى شللية سياسية وشللية علمية، فلا بد للباحث أن يجد مكاناً يقف فيه مع الآخرين حتى يكون تحت مظلتهم. لاحظت من المقولات الخاصة أن أزماننا الاقتصادية سببها الحرب ، هل هذه شديدة الخطأ فعلاً ؟ هل لم تشكل الحروب بدرجة ما نوعاً من الأزمة الاقتصادية؟ أنا أرى هنا أن كلامك عاطفي جداً أكثر من أن يكون فيه شيء من البحث.

النقطة الثانية بخصوص دمج مصرفي النظام الرأسمالي العالمي، هل تم دمج مصرفي النظام الرأسمالي فعلاً؟ أنا أتصور أن هذا لم يحدث- باريت يتم الدمج - فالذي حدث نوع من الإلحاق الرؤى ببعض تشوهات النظام الرأسمالي العالمي ، إنما لم يتم بالفعل كما تقول.

وقضية الاستغلال ، أنت مندهش أن الأفراد يريدون أن يستثمروا في الكبدية والتاكسي! شخص لديه ٢٠٠٠٠ جنيه، في ماذا سوف يستثمرهم خلاف ذلك؟ لا يوجد إمكانية للاستثمارات التي تراها أنت وطنية ومنتجة لتنتقل المجتمع نقله لرومية . النقطة الأخيرة هي مسألة أنك تحكم بشكل فاشي جداً على أن بعض البشر يريدون أن السلمة الوطنية سلمة أقل حرة من السلمة الأجنبية. هل الوطنية تستلزم الكذب على الذات؟ المهم التجويد في السلمة . وفي النهاية أمل أن يخف ثقل العواجز عليكم لتقفوا تحت مظلتهم، وأن تذلوا أنتم أيضاً بهذا حقيقياً لكي تخرجوا من الإطار العاطفي.

- الأستاذ سعيد عبد المسيح

نقطتان خاصتان يبحث الأستاذ أحمد أنور . النقطة الأولى ، هو تناول أثر تجربة الانفتاح الاقتصادى على القيم فى المجتمع المصرى، القيم السلبية والقيم الإيجابية. ولكن كل ما ذكرت فى البحث هو قيم سلبية ، وأنا لا أعتقد أن كل تجربة الانفتاح الاقتصادى سوداوية بهذه الصورة . فهناك قيم إيجابية أثرت بالإضافة إلى القيم السلبية التى نتجت عن الانفتاح الاقتصادى . النقطة الثانية تصب فى النقطة الأولى، وهى ماهى القيم السلبية التى قتل استثمارية فى المجتمع المصرى بحيث تلقى على حقيقة تجربة الانفتاح الاقتصادى من القيم السلبية التى تركتها على المجتمع المصرى؟

- معحدث :

فى البحث الذى تحدثت عن الجريمة، قلت الجريمة الدينية وطرحت فكرة شركات توظيف الأموال (مقاطعة : أنا قلت جريمة اقتصادية فأخذ طامها دينيا لكى يكون الكلام واضحا - الباحث). واعتقد أن هذا الكلام يحتاج لمزيد من التدقيق بالنظر للشخصيات الدينية التى ذكرت حضرتك أنها تعاونت مع هذه الشركات أو أسهمت بدوافع معينة فى إطار ظروف معينة، لا الكلام بإطلاقه وعلى عواهنه أن هناك شخصيات دينية مارست تعاونها مع انحراف اقتصادي. وهل تعتقد أن شركات توظيف الأموال كانت انحرافا اقتصاديا أم أن الحكومة قالت أنها انحراف اقتصادي فذلك أصبح انحرافا اقتصاديا؟

- الأستاذ / محمد عبد البديع

اعتقد أن قضية تعايش وتداخل الأطر المشروعة واللامشروعة فى المجتمع المصرى والمخضوع لاعتبارات متشابهة حاكمة لأليات عمل كل منهما، ربما تمثل نقطة البداية الأكثر ملامسة فى فهم مظاهر عديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر. خاصة عندما يفهم هذا التداخل والتعايش لهذه الأطر فى ضوء اعتبارات جوهرية خاصة ببنية اجتماعية وثقافية لا تشهد درجة عالية من التعارض والصراع بين ترتيبات متناقضة بقدر ما تشهد من تعايش بينها. وربما يمثل هذا الفهم أساساً لتطوير تفسير يتجاوز التحليلات التى ارتبطت بنظرية التحديث.

وهناك ملاحظة خاصة بالممارسة الخاصة بالحكم الأخلاقى والحكم الاجتماعى على الجريمة والتى استند إليها استاذى المعقب والتى وصفها بأنها عبارة لا تأتى بجديد، بالفعل هذه العبارة لا تأتى بجديد. كما أنها قد لا تؤهل لتقديم تفسير بديل غير أننى أميل إلى التحفظ بشأن التأكيد على أنها عبارة تدخل فى صلب نظرية التحديث واتصور أن ثمة موقعا لها أيضا فى أطر نظرية أخرى قد تتناقض مع نظرية التحديث، فنظرة الماركسية للجريمة ربما تتصانق هذه العبارة عليها أيضا.

مسألة مازق التفسير التاريخي الإمبريقي مسألة شديدة الأهمية أعتقد أنني بحاجة إلى التفكير فيها بشكل مختلف. هناك ملاحظة خاصة بما أنير حول التمييز. لم يحدد الباحث إلى تقديم تمييز للجرائم. ولكن الورقة اقتصرحت فقط على استعراض بعض الملامح التي ترتبط بخصائص تقترب من الفاعلين أكثر مما ترتبط بخوزعات لفعل الجريمة الاقتصادية. ظهر من التمييز أن جرائم الصفوة وضعت في مقابل جرائم أولى القوة المشتقة. فالصفوة بالضرورة تركز إلى قوة شرعية قانونية ويقاس مخالفتها من خلالها واستنادا إليها، ثم يأتي أول القوة المشتقة ليستمدوا قوتهم من القوة الأصلية التي تحوزها الصفوة. ويتجسد هذا الموقف من خلال الأتياع - الأصدقاء الأتارب.. الخ). ومن الجدير بالذكر أن هذه الأشكال جميعها لا تفهم بصورة منفصلة بالضرورة إذ يمكن أن نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. وربما يكون في هذا بعض الرد أو الإجابة على تعليق الدكتور سعد الدين إبراهيم.

بالنسبة لتعليق الأستاذة فاتن عدلي حول التوازن بين مكونات الورقة حيث تقول أن الجزء الخاص بالعالم الثالث قد شغل ثلث الورقة أعتقد أن المسألة لا تقاس بالحجم والوزن. وكنت أعتقد أن استمع منها إلى نقد في مضمون الورقة ذاتها. أما الملاحظة التي ذكرتها حول البغاء وجريمة المرأة، لا أعرف من أين أتت بهذا الكلام. لجرائم المرأة لا تركز فقط في البغاء بل تشمل صوراً أخرى من الجريمة، وهذا ما حاولت التأكيد عليه.

ثالثاً :

التغير الاجتماعي ونتائجه (٢)

تطور النخبة البرلمانية في الصعيد

(حالة محافظة قنا)

أحمد عبد الرازق

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

١- أهمية الدراسة

لماذا اختار الباحث هذا الموضوع؟ يرجع ذلك لأنه مهتم بالواقع الصعيدى لكونه صعيديا، ومن ناحية أخرى لأن المجتمع الصعيدى لم يدرس بعد بصورة كافية لعلم اهتمام الباحثين به. والباحث يسعى لتطوير وتنمية المجتمع الصعيدى. وهو ما يستلزم إخضاع هذا المجتمع لأساليب وقواعد البحث العلمى حتى يتاح له الفهم والمعرفة الدقيقة والملموسة والمعاشة فى إطار الخصوصية التاريخية والاجتماعية والديمقراطية . وبالتالى يمكن الحصول على نتائج عملية تعمل على تطوير ونمو هذا المجتمع. ومن خلال ملاحظة الباحث لطايرة تأثير ونفوذ العصبية العائلية والقبلية فى اختيار أعضاء المجالس النيابية فى صعيد مصر، بالرغم من مرور ١٣٠ عاما على بدء التجربة النيابية فى مصر (١٨٦٦) ، دار تساؤل الباحث لمحاولة دراسة النخبة البرلمانية بصورة علمية لتفهم ألياتها وقوانينها الخاصة.

ب- تعريفات لمصطلحات الدراسة

١- النخبة (elite)

يعتبر مفهوم النخبة مفهوما محوريا فى التحليل الاجتماعى وتستخدمه كافة الاتجاهات الفكرية.. حيث يتم ربط بين النخبة والطبقة فى دراسة البناء الاجتماعى والسياسى^(١). ويرى ماركس أن الطبقة الحاكمة تستند إلى أساس اقتصادى يمكنها من التحكم فى مصادر القوة^(٢). ويعرفها الدكتور محمد الجوهري بأنها "أصحاب مواقع السلطة

والتأثير غير العادي في جميع مجالات الحياة السياسية^(٣). بينما نجد تعريف النخبة في قاموس المصطلحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (السامي بيان وآخرون) بأنها كلمة تدل على "الشئ الأفضل والأكثر ثقافة". بينما يعرفها البعض بأنها المموزفة المكان فهي جماعة من الناس تشكل كيانا مرموقا في المجتمع.

لكننا حين نستخدم هذا المفهوم لا نفعل ذلك بصورة مجردة، إنما في إطار علاقة هذه النخبة وما تضمنت به من قوة الأنشطة المختلفة، والأطر الثقافية لها، وعلاقتها بالسلطة المركزية، والتهبات والتحول في تركيب هذه النخبة.

من خلال هذا البحث نتعرف على أشهر الأفراد والعائلات وأكثرها تأثيراً في بناء القوة السياسية في المجتمع الصعيدي، والتعرف على بعض المراكز الوظيفية ذات الثقل السياسي والاجتماعي، والتعرف على درجة التأثير التي يمارسها أصحاب هذه المراكز. والنخبة البرلمانية لصعيد مصر تستخدم نفوذها القوي ليس من خلال القوة الاقتصادية الخالصة، إنما من سلطتها السياسية التي تهيم لها المناخ لامتلاك القوة الاقتصادية وجزء يسير من هذه النخبة (أعيان الريف) استحق مكاناً في تلك النخب بعيداً عن السلطة بفضل التمايزات الطبقية التي فت في الريف.

٢- الصعيد :

يقصد به الإقليم الذي يبدأ من الجيزة شمالاً حتى أسوان جنوباً . ونحلله على أساس وحدة سبع محافظات (الفيوم / بنى سويف / المنيا / أسيوط / سوهاج / قنا / أسوان).

حيث يتم استبعاد الوادي الجديد والبحر الأحمر لأنها امتدادات للوادي القديم . وقد تم التركيز على شمال قنا بصورة أساسية. وتأتي سوهاج وأسيوط في المرتبة الثانية من التركيز.

ج- منهج الدراسة

نظراً لخصوصية الصعيد فضل الباحث الاعتماد عن التطبيق الميكانيكي للمناهج الغربية، بل استخدم منهج النخبة/ الصفة كمنهجية لتحليل الاجتماعي السياسي في سياقها الاقتصادي والتاريخي. ولأن النخبة البرلمانية في صعيد مصر ليست نخبة أفراد إنما نخبة (أسر وعائلات وقبائل) فهي نخبة لا تظهر بصورة نقية مثل كل الظواهر الاجتماعية. وأصبح استخدام المنهج الأميري ضرورة مهمة لمساعدة الباحث في تنقية النخبة عما هو متشابك وعالق بها. فالمصادر التاريخية لتلك النخبة تقدمها لنا في حالة تواجدها وتفاعلها التاريخي، بينما المصادر الميدانية تضيء على تلك النخبة تواجدها المعاش وتفاعلها المعاصر.

د- الفترة الزمنية للدراسة

وقع الاختيار على عصر محمد علي كمرحلة تاريخية فاصلة ، حيث نخبة قديمة لا تهتكر الحياة السياسية كما في السابق وإنما تخضع للسلطة المركزية، ونخبة جديدة تم زرعها بعد أن ألقى محمد علي الالتزام وأعطي آلاف الأبدلة

الزراعية لأسرته^(٤) في صعيد مصر ولخاصته من كبار رجال الدولة وموظفيها من أتراك وشركس وأرمن^(٥).

لذا قمستوى الدراسة الزمنى لثلاث مراحل:

أ- مرحلة ما قبل محمد على.

ب- مرحلة حكم أسرة محمد على ١٨٠٥ - ١٩٥٢.

ج- مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ - حتى الآن.

٥- صعوبات الدراسة

كانت النية تستهدف دراسة النخبة "السياسية" في صعيد مصر، ولكن لعدم توافر بيانات عن عناصر هذه النخبة بعد ٢٣ يوليو (نخبة الجهاز الإداري، نخبة التنظيمات السياسية الحكومية) فقد اقتضت الدراسة علي النخبة "البرلمانية". حيث توفرت لنا مادة غنية وبيانات دقيقة عن المجالس النيابية من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٨ في كتاب محمد صبحي خليل تاريخ الحياة النيابية^(٦). ولم نجد بيانات عن المجالس النيابية من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ إلا دراسة تحليلية لمجلس سنة ١٩٥٠^(٧). ولكن بدون وجود بيانات عن أسماء أعضاء هذا المجلس. أما بعد ثورة يوليو فإننا رجعنا لأعداد الوقائع المصرية المنشورة فيها نتائج انتخابات تلك المجالس (عدد ٥٣ مكرر ١٩٥٧/٧/١١، عدد ٥٤ مكرر ١٩٥٧/٧/١٧، عدد ٢١ مكرر ١٩٤٧/٣/١٣، عدد ٢٣ مكرر ١٩٦٤/٣/٢١، عدد ٩ تابع ١٩٦٦/٦/١١، عدد ١٣ تابع ١٩٧٠/١/١٥، عدد ٢٤٩ تابع ١٩٧١/٣/١٠، عدد ١١/١١/٦٢٥٥، ٧١/١٠/٣٠، ٧٦/١٠/١٧، ١٩٧٦/١١/١٧).

ساعد الباحث إلمامه بالتكوينات العائلية والقبلية في صعيد مصر، ومعرفة شريطة التواجد العائلي والقبلي في مراكز صعيد مصر، مما سهل للباحث تحليل نخبة مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢. ولذا أعطينا بانوراما عامة للنخبة البرلمانية الصعيدية وركزنا على نخبة قنا. وكان التركيز على نخبة شمال قنا^(٨) بصورة مكثفة لتجانسها كوحدة تحليل اجتماعي سياسي. ولكن الباحث لم يقف مكتوف الأيدي لمحاولة استكمال البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الشعب ١٩٤٢ - ١٩٥٠. إلا أن دخوله للاطلاع في مكتبة مجلس الشعب يحتاج مرافقة الأجهزة الأمنية التي تحتاج للحصول عليها عدة أشهر. ولا يوجد أيضا مطبوع يشمل حصرا شاملا لأعضاء المجالس النيابية في مصر حتى الآن. ويرجع ذلك لتقصير الأمانة العامة للمجلس وعدم رغبتها في توثيق هذه البيانات. وكانت الدراسات السابقة في معظمها تهتم بالتحليل السياسي لانتخابات أعضاء المجالس النيابية ولا تهتم عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية لهذه النخبة.

ولأن الدراسات التاريخية في معظمها دراسات موسوعية ولا توجد دراسات تاريخية تهتم بالمشاكل المحلية الصعيدية، وبعضها تاريخ للحكام وليس تاريخا للشعب، وجد الباحث صعوبة في الحصول على المعلومات التاريخية الخاصة بهذه الدراسة ورجع لعدة مراجع ومصادر تاريخية للحصول على صورة عامة عن تاريخ الصعيد.

ولأن مفهوم النخبة في التحليل الاجتماعي مفهوم حديث الاستخدام فقد ألقي علينا ذلك منسوبة للبحث عن

البيانات التي تتسق مع مثل هذا المفهوم، حيث أدواته هي أدوات مؤسسية وليست أدوات بحثية صالحة للأفراد.

خطة البحث:

١- مقدمة : بانوراما صعيدية

٢- التطور التاريخي للنخبة في صعيد مصر:

أ- النخبة السياسية في صعيد مصر قبل محمد علي وصراعها مع محمد علي.

ب- النخبة السياسية والبرلمانية في صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩.

ج- تحليل النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو (١٩٢٤ - ١٩٤٢).

د- تحليل النخبة البرلمانية بعد ثورة يوليو (١٩٥٧ - ١٩٩٠).

٣- نتائج الدراسة

بانوراما صعيدية

يقصد بالصعيد الإقليم الذي يبدأ من الجيزة شمالاً إلى أسوان جنوباً ويشمل أيضاً الفيوم. ولكن هنا نركز بصورة أساسية على الصعيد الأعلى (سوهاج / قنا / أسوان) نظراً لإمكان اعتبار كل الصعيد وحدة للتحليل للسمات الآتية التي نجدها في كل محافظات الصعيد: وجود قبائل عربية وأشرف ، وأقباط ، وتحكم عائلات في الحياة السياسية منذ الفتح العربي حتى الآن. على سبيل المثال الشريف أخميم الأمير محمد الأحمي ملتزم مديرية جرجا في العصر المملوكي، وهران الصعيد في المنيا والفيوم الذين كانوا يديرون شئونهم بأنفسهم منذ العصر المملوكي حتى محمد علي لدرجة اعتراف الدولة بهم، وجعلت لهم أربعة نواب من ثمانية لمریان مصر. وكذلك هواره شمال قنا وجنوب سوهاج وتولجهم إدارة إقليم جرجا منذ عهد السلطان الناصر بركات حتى محمد علي. فلقد كان الصعيد عدة إمارات يرعها بالسلطة المركزية بالقاهرة دفع الجزية وإخراج وتولى مشايخ القبائل إدارة الشئون الحياتية لأبناء قبايلهم . وهنا لحاول إلقاء الضوء على بعض خصائص إقليم الصعيد وتعداد محافظات السبع (أسوان / قنا / أسبوط/ سوهاج/ المنيا/ بنى سويف/ الفيوم) ثلث عدد السكان.

ويبلغ عدد سكان محافظة قنا ٢٦ مليون نسمة موزعين على ١٢ مركزاً ومدينة و١٥٨ قرية يتوابعها . وسكان محافظة سوهاج ٣ ملايين نسمة موزعين على ١١ مركزاً، و ٢٧٠ قرية بخلاف التجزيع^(٩).

أما مساحة الأراضي الزراعية في صعيد مصر بما فيه محافظة الجيزة فتبلغ ٢٧٥٧ مليون فدان تقرب من نصف مساحة الأراضي المزروعة في مصر^(١٠)، ومزروعة كالآتي: ٩٣ ألف فدان في أسوان، و ٣٧٦ ألف فدان في قنا ، و ٣٢٨ ألف فدان في سوهاج، و ٤٢٢ ألف فدان في أسبوط ، و ٤٢٧ ألف فدان في المنيا، و ٣٤٦ ألف فدان في الفيوم، و ٢٨٩ ألف فدان في بنى سويف، و ١٩٥ ألف فدان في الجيزة. وحينما قامت الثورة وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي

تم الاستيلاء على ٢٤٣ ألف فدان من أراضي كبار ملاك الأراضي من ٨١٠ ألف فدان تم الاستيلاء عليها على المستوى القومي^(١١١). واستصلح أعالى الصعيد ٧٨٠ ألف فدان بواقع ٢٢٣٪.

من إجمالي الأراضي التي تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧^(١١٢). وعرف الصعيد الصناعة منذ بداية القرن التاسع عشر مع نهضة معهد على الصناعية. وأهم الصناعات في الصعيد صناعة السكر في قنا وأسوان والمنيا والجيزة (الخرايرية)، نسيج حمادى، دشنا، قوص، أرمنت، إدفو، كوم امبو وأبو قرقاص) وصناعة الألومنيوم في نجع حمادى والأسمدة الكيماوية والفزل والنسيج في قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبني سويف. وهناك مدن صناعية منذ القدم مثل أغميم. ومع وجود هذه المصانع إلا أن أغلب أعالى الصعيد يعملون بالزراعة ولا يعتمد عدد العاملين في المنشآت الخاصة غير الزراعية في المحافظات السبع من الإجمالي القومي (٣٠٦١٠٣٠ عامل) مما جعل محافظات الصعيد من المحافظات الطاردة للسكان، حيث كانت نسب الهجرة منها أعلى من نسب الهجرة إليها. وكانت في قنا (٢٤٪/٤٠٪) وفي سوهاج (١٥٪/٢٠٪) وفي أسيوط (١٢٪/٢٠٪) وفي المنيا (٥٪/٢٠٪) حيث ١٥٪ من سكان محافظة قنا يعملون بالخارج^(١١٣).

وتشير الدراسات في معهد التخطيط القومي لمتوسط الأجر في جنوب الصعيد (قنا وسوهاج وريف أسوان) والذي لا يزيد على ٥٠٠ جنيه في السنة بينما متوسط الأجر في مصر ٢١٠٨ جنيه (بحث ميداني) بالرغم من أن متوسط الإنتاجية يصل إلى ٣٨٠٩ جنيه.

أولا - النخبة السياسية في الصعيد قبل حكم محمد علي *

يقول محمد فريد في كتابه الدولة العلية العثمانية إن مصر كانت أيام المماليك شبه مستقلة ولم تصبح دولة موحدة مطلقا حدث أيام حكم الخلافة الإسلامية. حيث كانت النظم السياسية في مصر المملوكية تنقسم فيها السلطة بين الأمراء، ورجال الدين، وشيوخ الطوائف والقبائل في المدن والريف. وكانت مهمة الأمراء جباية الضرائب، والمحافظة على الأمن، والسير إلى الحروب. أما دور رجال الدين والعلماء فمقتصر على التشريع وإضفاء الشرعية على الحكام. وكان شيوخ الطوائف في المدن يديرون شئون طوائفهم، بينما الديمقراطية شبه المشاعية تحكم القبائل في الريف. حيث يتولى شيوخ تلك القبائل جانباً كبيراً من وظائف الدولة الخاصة برعاية شئون أفراد قبائلهم، وكان الصعيد يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن سلطة المماليك، وتهمين عليه نخبة من شيوخ القبائل العربية التي تسكن فيه^(١١٤) وهي نخبة أوليغار شية، حيث تسيطر مجموعة من الأسر السياسية وتسيطر على الحياة الاقتصادية فيه.

* حيث أنه لم تكن هناك حياة نيابية، أصبحت دراسة النخبة السياسية في الصعيد بصورتها الشاملة مهمة لإلقاء الضوء على النخبة البرلمانية القادمة.

وكانت علاقة تلك النخبة بالماليك متشعبة في دفع المخراج والجزية مقابل أن يتركهم المالكي يحكمون الصعيد من الباطن.

وكان شيوخ القبائل العربية ملتزمين لأراضي الصعيد، يقومون بتقسيمها على أبناء قبائلهم لزراعتها . وانتقل التزام مديرية جرجا من الأمير محمد الأخميمي الشريف إلى أمراء هواره في عهد الناصر بن برقوق. وهي نخبة متمردة حينما تسمح لها الظروف بالتمرد على الحكم تسعى من أجل الاستقلال بالصعيد (١٤٥). وتاريخ عريان الصعيد في التمرد يرجع إلى أيام عثمان بن عفان، حيث لعبوا دوراً في تهبيج الثوار عليه (١١٦) وقاتلوا عمال بني أمية قتالا مريراً وأقاموا بالصعيد آخر أيامهم خلافة مستقلة وحاربوا عمال هارون الرشيد وغلبرهم (١١٧). وأقاموا بمنفلوط سنة ١٣٠٠ حكومة مستقلة بسطت سلطانها على الصعيد، وفرضت الضرائب على أهله وأنشأت جيشاً لا يقل عن جيش الدولة نظاماً واستعداداً (١١٨). وظلوا بعد ذلك الخطر الدائم الذي أقض مضجع الدولة الأيوبية والملوكية (١١٩). وليس من بين مؤرخي العصر من يذكر نزاعاً بين أمراء المالكي أو انتقالاً للحكم من يد إلى يد إلا ذكر ثورة عريان الصعيد أو الاستعانة بفرسانهم في حروبهم الداخلية والخارجية.

جمهورية همام في الصعيد

تحالفت القبائل العربية مع العثمانيين ثم المالكي ثم قاوموا حكم العثمانيين الجديد وسيطروا على الأقاليم خارج المدن. ففي الصعيد سيطرت الهوارة (٧٠) . واعترف العثمانيون للهوارة باليد العليا على الصعيد الأوسط والأعلى، نظير وعدهم بجمع المال والفلاح المقررة للدولة. وكان شيخ الهوارة خاضعاً للانتخاب . ولجحد في كتابات علماء الحملة الفرنسية تسجيلاً أن سكان الصعيد - الأغنياء منهم والفقراء، المسلمين والمسيحيين على السواء - كانوا ولا يزالون يعتزون بذكرى حكم الهوارة بسبب الأمن الذي آتته لهم وروايتهم لشبكة الري وازدهار الزراعة ومنع مشايخ القرى من المظالم ومن سرقة الملتزمين. ولكن حاول على بك الكبير ضمن طموحاته أن يعيد الصعيد للسلطة ويقضى على نفوذ الهوارة فأعلن شيخ مشايخ الهوارة الأمير همام استقلال الصعيد، ودعا إلى ملكية الأرض للفلاح، وانتخبته جمعية عمومية من مشايخ القبائل حاكماً للصعيد واعتبر هذه الجمعية معاونته له في الحكم (٢١١). ولكن محمد أبو الذهب هزم الأمير همام في معركة أسبوط عام ١٧٦٩ و زالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ حسب قول الجبرتي.

نخبة الصعيد تقاوم الحملة الفرنسية

تسجل روايات وتقارير علماء الحملة أن عريان مصر والقبائل العربية في الصعيد بصورة خاصة اشتركوا تقريباً في جميع معارك المقاومة المسلحة. وكانت القوات التي تتصدى للجند الفرنسيين من فرسان هواره وبقية القبائل العربية في الصعيد (٢٢). فيجانب فرسان المالكي قادم الصعيد الحملة الفرنسية في ٢٠ موقعة: منفلوط وأسبوط والمنيا

وحتى سريف وطهطا وجرجا والبيتا وسهمود وفرشوط... إلخ. وبحيث مقاومة نخبة القبائل العربية في الصعيد في إجبار الحملة الفرنسية على التراجع المحدود في حمايتي أسوان، والتفسير وأن يحكم الصعيد باسم الفرنسيين أحد أمراء المماليك (التحالف مع تلك النخبة) شرط أن يتعهد ببلع القراج والجزية لهم (٢٣).

ولكن ما هي الأسباب التي جعلت نخبة القبائل العربية في صعيد مصر قبل محمد علي تهيمن وتسيطر على الصعيد؟ إن هناك أسبابا اقتصادية وفرت لهذه النخبة إمكانية استقلالها. عرفت مصر في ظل الولاة الفاطميين "القبالة" أو "الضمانة" (استئجار حق الجباية للخراج). وكان من ضمن من يقومون بهذه الأعمال مشايخ القبائل. وحينما ضعف النفوذ العربي في الدولة العباسية تركت القبائل العربية العاصمة ومهنة الحرب إلى الزراعة، أو أقطعتها السلطات أراضي زراعية للقبيلة وليس للأفراد وتركزت مهمة تقسيم الأراضي على أبناء القبيلة لشيخها. واحتفظت القبائل البدوية بالكثير من سمات المشايخة، فالمناطق التي تقطنها القبيلة ملك مشترك لأفرادها وإذا كانت أرضها قفرا ومليها سيلت القطعان دون قيود، وإذا كانت أرضا خصبة استزعرها بواسطة الفلاحين أو أسرى القبيلة وعبيدها ومواليها وخدمها واقتسمت نتائجها بين عائلات القبيلة اقتصادا عادلا. ساعد في ذلك طبيعة الأراضي الزراعية من جرجا شمالا حتى الشلال، حيث كانت مشاعا تسمى أراضي "المساحة" (نظرا لرى الخياض) يتم تقسيمها كل عام ويكلف الفلاحين بزراعتها لمدة سنة واحدة دون إجبار من خلال مشايخ القبائل الذين تعاملت معهم السلطات كملتزمين، وتحول التزام إقليم جرجا من الأمر محمد الأحمسي الشريف زعيم القبائل العربية الحجازية في صعيد مصر في حكم الناصر بن برفق ١٢٠٠م إلى أمراء قبيلة هواة اليمنية.

وخفف من وطأة نظام الالتزام في الصعيد وهدد صلة قرابة بين الفلاح والمليزم، و لم يكن فلاح الوجه القبلي مرتبطا بالأراضي (فلاح قراري) مثلما كان فلاح الوجه البحري.

إن ملكية الأراضي (وقية أو استغلال) حجر الزاوية في فهم الأساس الاقتصادي للنخبة السياسية في صعيد مصر قبل محمد علي. ولكن لماذا تطور الدور السياسي المستقل لنخبة مشايخ القبائل العربية في صعيد مصر في ظل العصر المملوكي والعثماني، فلم يمهروا يطالبون بالحكم على مصر ولا يدعون أنهم أحق فيه من المماليك بل رضوا بأن يصبحوا في مرتبة الخلفاء للفريق المملوكي الذي تنازع السلطة المركزية، ولكنهم حافظوا طوال هذه الفترة على أن تكون لهم قوات مسلحة خاصة بهم؟

صراع محمد علي مع نخبة صعيد مصر

ذكرنا في السابق أن شيخ القبائل العربية في الصعيد كانوا حلفاء الفريق المملوكي الذي يتنازع السلطة المركزية، لذا فإنهم واجهوا سلطة محمد علي ١٨٠٥ مع المماليك المتنازعين له، حيث كان للمماليك حكم الصعيد في ظل الحملة الفرنسية. فقدم عرب الفيوم الأثني في صراعه مع محمد علي، وكان حلفاء للأثني الذي حكم الصعيد حتى عام

١٨١٢ (سبع سنوات بعد تولية محمد على الحكم).

ودعت سياسات محمد على عداء تلك النخبة له مما أدى إلى قيام ثورات وانتفاضات شعبية في الصعيد. فقد قامت ثورة في وىف الصعيد ضد الجبهة والعساكر، وأحرقت الحكومة عدة قرى وقتلت سكانها ١٨١٢ (٢٤). حيث عبأ شيخ يدعى أحمد ولقب بالصلاحي ٤٠ ألف رجل ضد الحكومة وعين حكاما من أتباعه، وبسط نفوذه على المنطقة الواقعة من جرجا شمالا حتى أسوان لمدة سنتين ١٨٢٠ إلى ١٨٢١.

وتزعم تاجر مغربي اسمه ابن إدريس* انتفاضة شعبية سميت بالانتفاضة المهذبة امتدت من إسنا إلى قرشوط حيث أخذ جمره القصير لنفسه، بجانب ثورات عشوائية قُتل في إحراق فلاحى الصعيد محاصيلهم ١٨٣٠ احتجاجا على احتكار محمد على لتجارة المحاصيل. وكذلك أشعل عمال مصنع النسيج بأسوط الناريه عام ١٨٢٤.

الإجماعات التي قام بها محمد على لتدريس هذه النخبة

١- عين ابنه إبراهيم الكبير حاكما للصعيد ١٨١٢ وتعامل مع الصعيد مثلما تعامل مع باقي البلدان التي ضمها

إلى حكمه.

٢- ألغى الالتزام سنة ١٨٠٨ وصادر الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة القبائل العربية وشيوخها، ثم اقتطعها لأسرته وخاصة وكبار موظفيه من أكراد وشركس وأقباط وشوام*. حيث كانت الأراضي الزراعية التي قتلها أسرة محمد على وكبار موظفيها (والتي تم إقطاعها لهم) تقع في المناطق التي تقطنها القبائل العربية صاحبة النفوذ في السابق، مثل أراضي البرنس يوسف كمال في طبع حمادى (هواره) وأراضي الدائرة السنية في إسنا وأسوان (الجعارفة والمطاعنات). أما أراضي خاصته فكانت في نطاق قبائل أولاد على في المنيا وهواره جنوب سوهاج (جرجا وبندار) كذلك أشرف سوهاج (الطارسة والشرعى... إلخ).

٣- كان محمد على سياسيا ماهرا اكتشف أن العصية القبلية والتمزاج شيوخها للأراضي هي التي كانت تدفع الصعيد للتمرد في السابق فعمل على إيجاد نخبة جديدة موالية له ولأسرته من بعده، فقلو من نفوذ بعض الأسر (حزين، ستيت، عبد الثور، بطرس) وأزكى أسباب التنافس بين القبائل فطرب هواره بيد من حديد وتحالف مع أشرف أخميم ليستردوا نفوذهم.

* جد لأحد أفراد النخبة السياسية بمحافظة قنا شغل مقعد مجلس الشعب عدة مرات ممثلاً لدائرة الأقصر، وله طريقة صربية بعد اتباعها بالآلاف منتشرة في قرى قنا وأسوان والسودان.

** استولت ثورة يوليو على ٢٤٣ ألف فدان من الصعيد بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى يملك معظمها أفراد من الأسرة المالكة (محمد على)، وأراضي أخرى كان يملكها كبار موظفى العهد الملكى؛ بطرس في أولاد طوق وبردس والبلينا وغالى في بنى سويف وتكلاوى بهجورة، وسلطان والشرعى في المنيا.

٤- أنشأ جيشا حديثا بدلا من الجيش المملوكي المكون من جنود أجنبي في أوجاقات عثمانية أو بيوت مملوكية. مدبراً تدريباً حديثاً ومطبقة فيه النظم العسكرية العصرية وقادراً على قمع تمردات العشائر البدوية في صعيد مصر . حيث أصاب المجتمع القبلي في الصعيد التفكك والتحلل نتيجة تحول جزء منه إلى الاستقرار الزراعي بعد إصلاح الترع والمصارف في الصعيد وتقليل المشايخ الأبهديات وتوظيفهم في الجهاز الحكومي ، وأخيراً نجح محمد علي في تجريد نخبة الصعيد مما قلّصه من أسلحة وقرصان ، ولكن كان الاحتلال الإنجليزي لمصر هو الذي قضى على تسليح عربان الصعيد.

ثانيا - عناصر النخبة البرلمانية في صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩

أولاً: عناصر النخبة البرلمانية في قنا

مثل شمال قنا في مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كل من محمد أفندي أبو سحلى والشيخ أحمد خلف الله عمدة "هو" الهامى الهوارى وعلى آغا أبو يحيى. هؤلاء الثلاثة عمدة الأسر التى شكلت النخبة البرلمانية ؛ آل سحلى، وهوارى الهامية شيخ حمادى، وهوارى أولاد يحيى ودشنا . بعد ذلك يأتى قشيل بطون قبائل هوارى الشمال ؛ الشيخ محمد عبد العال والشيخ محمد سلام هوارى أبو تشت (الرشوات)، وإبراهيم على أفندي هوارى دشنا البلابيش، ومحمد عمر أفندي (جد فهمى عمر البرلمانى الحالى) حماسى هوارى، فى المجالس النيابية اللاحقة . أما جنوب قنا فيظهر قبيلة فى الشيخ طابع سلامة ومتولى حزين. وهذه المجالس وضعت خميرة للنخبة البرلمانية القادمة فى قنا، سواء فى مجالس ثورة ١٩١٩ أو مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانياً: النخبة البرلمانية فى بقية الصعيد

أ- نخبة سوهاج

كان حميد أبو ستيت (عميد أسرة ستيت) نائباً عن البليتا فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وأحمد حمادى (عمدة بلصفورة) نائباً عن سوهاج، والشيخ عبد الرحمن عمدة طما ممثلاً لها، وعبد الشهيد بطرس (٢٦) نائباً لبرديس ، ثم ظهرت أسرة عبد النور لتعشيل جرجا ١٨٧٦، وظهرت بعد ذلك أسر النخبة البرلمانية الثالثة أبو رحاب وأبو كريمة فى المنشأة عام ١٩٠٢. ثم بعد ذلك الهامية بأولاد إسماعيل (٢٧) والشريف بأخميم (٢٨) وروشان بأولاد طوق (٢٩) وعبد الآخر فى طهطا ١٩١٤.

ب- نخبة أسيوط

كان سليمان عبد العال نائباً فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ عن ساحل سليم (جد السياسى محمد محمود باشا) ونظير محفوظ وروان عمدة الخوانكة ممثلاً لمتقلوط فى البرلمان عام ١٨٨١. ثم جاء ظهور عائلات خشية

والهلالى، فجاء على خشبة (تجار بندر أسبوط) فى الجمعية العمومية عام ١٨٨٥. والهلالى فى الجمعية ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وفى المجالس المتأخرة تظهر أسر دوس والكسان ويصا.

ج- نخبة الدنيا

عين سلطان باشا عضواً فى مجلس شورى النواب ١٨٨٦، وإبراهيم الشريعى عمدة سكاوط ممثلاً لسمالوط فى هذا المجلس، والتوتنى فى ملوى فى برلمان ١٩١٤، والسمنى بك وعبد الرازق فى الدنيا ١٨٨٣.

د- نخبة اليوم

تيسير خليفة الهوارى* فى مجلس ١٨٦٦ وحمد الباسل فى برلمان ١٩١٤ وظهر خافت لآل سيف النصر.

هـ- نخبة الجيزة

حامر أفا الزمر عمدة ناحية ممثل للجيزة فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦، ثم يبدأ ظهور أسرة عزام وأبو حميلة والدالى فى باقى المجالس.

تجديد هيكل النخبة

بدأت مشاركة عائلات غير النخبة التقليدية السابقة على محمد على. وهى نخب عائلات وليست نخب قهاتلى، ومنها العائلات القبطية والعائلات غير العربية.

أ- النخبة القبطية والشامية: **

التحديث الذى أجراه على مصر محمد على استلزم زيادة استخدام كوادر إدارية لتولى أعمال السجلات والكتابة الإدارية والتجارة، وكان الأقباط فى مصر يحتكرون تلك الأعمال ويشاركون فيها المسيحيون النشوان والجاليات الأجنبية الأفريقية أو المشرقية الشرقيين والأكراد والأرناؤوط.

من هنا نفهم ظهور أسماء بطرس وحكيم وعبد النور فى سوحاج كأفراد فى النخبة السياسية، وعبيد فى قنا (تيسير المعلم الجهرى، مناس المعلم يعقوب فى تولى الوظائف الإدارية العليا). وأدى زيادة نفوذ الطبقة الوسطى فى تولى وظائف جهاز الدولة الحديثة لظهور العائلات المسيحية فى أسبوط (دوس والكسان ويصا..... إلخ). وفى بنى سوف كانت النخبة القبطية فى أسرة غالى التى لمب أفرادها دوراً هاماً فى تحديث محمد على .

* هوارى اليوم أقارب هوارى لنا وسوحاج نظراً لأن الحكام المالكيه كانوا حينها يتخذ هوارى الجندى بوزارة بحرى وهوارى اليوم فى وجههم فالتصمت الصلة.

** من التنازلات الشرقية أن يحاط الحكام بمجموعات من الأجانب والدينيين للاستعانة بهم فى إدارة شئون الدولة. والدولة الفاطمية استعانت بالأقباط فى تولى وظائف الجباية وظهر المعلم غالى فى إدارة شئون محمد على وسياسته الدينية السمحة للمعلم غالى أدار شئون محمد على الخاصة بالتجارة.

ب- عناصر من غير الأعراف والقبائل العربية:

هى عناصر تنتمى إلى عائلات تسكن مدن الصعيد مثل عائلة حزين فى بندر إسنا، وعائلة سحلى فى فرشوط والشريعة فى سمالوط. وهى نتيجة طبيعية لإزادة سلطة محمد على فى إضعاف نفوذ القبائل العربية المتمردة على حكمه : حزين لمواجهة القبائل العربية المطاعنات والمحاميد فى إسنا وأرمنت، وسحلى لثأر نفوذ قبائل الهوارة (الهامة) فى الأساس، ويجاتو (محمد أفندي يجاتو جندي ترقى لرتبة ضابط فى جيش محمد على فى السودان) لمواجهة نفوذ هواراة أولاد يحيى والبلايش فى دشنا، وسيتيت فى الهيلينا للقضاء على نفوذ هواراة الهيلينا وجرجا (بندار، عمر عبد العزيز الهوارى).*

ج- التغييرات التى قادت على النخبة السابقة:

كلت النخبة التقليدية عن التمرد وقبليت مشروعية سلطة محمد على بعد أن نهجت سياسته فى إضعافها . ومن عناصر تلك السياسة نجاح محمد على فى تجريد هؤلاء من أسلحتهم بعد أن جردهم من نفوذهم الاقتصادى فقبلوا مشاركة الآخرين فى اقتسام السلطة والنفوذ السياسى، وأزكت السلطة لبران المنافسة بين عناصر تلك النخبة بمساعدة طرف ضد الآخر واستقدام أسرة محمد على شريف مكة "طالب" بعد سقوط الحكم الامبراطورى إلى قنا وإقطاعه هو كبيئته أراضى شاسعة فى بندر ومركز قنا لإضعاف نفوذ وقبيلة حجازة العربية جنوبا، وكذلك مناصرة هواراة دشنا وهواراة حميدات فى قنا.

وقد ضرب نفوذ آل الشريف أحفاد الأمير الأخمىسى بمساعدة أعراب أبو كرشية وأبو دياب فى جرجا والمنشأة وأخميم، ومشاركة أسرى أبو رحاب وأبو كرشية الشريف فى النفوذ فى سوهاج. وبدا من هيمنة الهامة على هواراة الشمال لتسبح النخبة مكانا لمثلها بطون الهواراة (مثل محمد عبد العال بك) من هواراة أبو تشت.

ثالثا - النخبة البرلمانية (١٩١٩-١٩٥٢)

شهدت الفترة السابقة على ثورة سنة ١٩١٩ عدة أشكال نيابية اختير أعضاؤها بالتعيين ولكن بعد ثورة سنة ١٩١٩ أصبح اختيار أعضاء المجالس النيابية بالانتخاب. وبلغت المجالس النيابية فى الفترة ١٩-١٩٥٢ عشرة مجالس (٣٠).

حيث توفر لدينا معلومات وبيانات عن أسماء أعضاء ٧ مجالس نيابية منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٨، وتتمتع الحصول على معلومات عن برلمان سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥، وحللتنا الانتماءات السياسية لنواب الصعيد فى برلمان ١٩٥٠. اخترنا المجالس النيابية السبعة المتوفرة عنها بيانات عينه للبحث ونظراً لاشتغالها على مجالس ثم اختيار

* أمير قبائل هواراة فى عصر الدولة المملوكية وله محاولات للاستقلال.

أعضائها بدون تدخل حكومي وبتزامة ، وأيضا اشتملت مجالس شاب اختيارا اعضائها للتدخل السافر في الانتخاب ،
فهو بذلك تصبح عينة مناسبة لتقديم صورة حقيقية عن النخبة البرلمانية في صعيد مصر في المجالس النيابية قبل ثورة
يناير سنة ١٩٥٢ . وأعدنا قراءة تحليلية للاتجاهات السياسية لنواب الصعيد في مجلس سنة ١٩٥٠ تساعدنا على
فهم طبيعة الاتجاهات السياسية لعائلات النخبة.

تحليل عام لعائلات النخبة

أ- تركيبة النخبة:

احتكرت ٢١ عائلة (٣١) التمثيل النيابي للصعيد بخلاف محافظة قنا حيث احتكرت ٥ عائلات تمثيلها
النيابي (٣٢) . بينما وفقا لما جاء في تحليل مجلة روز اليوسف عن نتائج انتخابات مجلس ١٩٥٠ فإن هناك حوالي
٣١ عائلة احتكرت العمل البرلماني في مصر.

ب- الانتماء السياسي لعناصر النخبة

١- عائلات النخبة الأساسية وفدئية اختفت من مجلس ١٩٢٩ (مجلس صدقي الشهر حينما قاطع الوفد هذا
المجلس). كان عدد نواب الصعيد الوفديين ٥٨ عضواً في مجلس ١٩٥٠ من ١٢٤ عضواً على مستوى مصر. ولكن
هذه النسبة كانت ضئيلة بالنسبة لتمثيل الوفد في هذا المجلس، حيث كان عدد نواب الوفد ٢٢٨ عضواً من ٣٥٠
عضواً.

٢- انتماء بعض نواب الصعيد لأحزاب الأقلية حيث بلغ نواب الصعيد من الأحرار الدستوريين ١٦ نائبا من ٢٦
نائبا في مجلس ١٩٥٠. يرجع ذلك لأن قيادات الأحرار الدستوريين كانت من النخبة البرلمانية الصعيدية محمد محمود
باشا في أمسيوط ، هارون أبو سحلي في قنا ... إلخ. وكذلك انتمى بعض نواب الصعيد للسعديين حيث كان عددهم
في مجلس ١٩٥٠ ثمانية عشر عضواً من ثمانين وعشرين عضواً على المستوى القومي.

ج- توسع النخبة

- ١- أضافت مجالس التزوير عائلات للنخبة البرلمانية في الصعيد عامر في مسالوط ووالى في الفيوم.
- ٢- بينما أدت زيادة المقاعد المخصصة للصعيد لدخول عائلات جديدة مثل كيلاني في دبروط والدرسي في قنا
وسيف النصر في الفيوم ورحاب وأبو كريشة في المنيا.
- ٣- ولكن التوسع الصب على زيادة عدد عائلات النخبة القبطية ، فهدلا من اقتصارها على شالي وعبد النور
وعطرس أضيف إليها الكسان والحياط وأصاف (٣٣).

جدول (١)

بيان يتواجد عائلات النخبة في الصعيد *

الرقم المسلسل	العائلة	الألقاب	التواجد البرلاني	ملاحظات
١	الناياتي	العمدة	١٩٣٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	في بعض المجالس
٢	الشريني	سمالوط	١٩٣٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	نقل بأكثر من نائب
٣	قرشي	ديروط	١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٤	كهلاني	//	١٩٣٨	
٥	خشبة	يندر أسبوط	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٢٦، ٢٤	
٦	لمعوم بك	بنو مزار	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٣٠	
٧	السعدي	العدوة	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٤	
٨	حمادي	سوهاج	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٢٦، ٢٤	أكثر من مقعد
٩	أبور حجاب	الشفافة	١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٢٦، ٢٤	أكثر من مقعد
١٠	عبد النور	جرجا	١٩٢٩، ١٩٢٦، ٢٤	
١١	الشريف	أخميم	١٩٣٥، ٢٦، ٢٤	أكثر من مقعد
١٢	عبد الآخر	طهطا	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٦، ٢٤	
١٣	أبو سميت	الهلينا	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٦، ٢٥	
١٤	بطرس	برديس	١٩٣٨، ١٩٣٥، ٢٤	
١٥	رشوان محفوظ	متقلوط	١٩٣٥، ٢٩، ٢٤	
١٦	الزمر	إسباية	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٢٦، ٢٤	
١٧	عزام	البرشين	١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٦، ٢٤	
١٨	دوس	أسبوط	١٩٣٥، ٢٤	
١٩	محمد محمود سليمان	ساحل سليم	١٩٣٨، ١٩٣٥، ١٩٢٦، ٢٤	مقعدان
٢٠	الحياط	أسبوط	١٩٣٥، ٢٩، ٢٤	
٢١	رشوان	أولاد طعم	١٩٣٨، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٢	عبد الرحمن	طحا	١٩٣٨، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٣	عبد الرزاق	المنيا	١٩٣٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٤	عامر	سمالوط	١٩٣٦	
٢٥	الهاسل	النور	١٩٣٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	أكثر من مقعد

* استبعدنا عائلات كنا لأئنا أفردنا لها جدولا آخر رقم (٣).

جدول (٢)
الانتخابات السياسية لنواب
الصعيد لدى مجلس ١٩٥٠

المحافظة	وفد	دستوريين	سعديين	مستقلين	ملاحظات
أسوان	٣	١	-		
قنا	١٠	٣	٣		
جرجا	١٣	٢	٤		أصبحت سوهاج
أسيوط	١٠	٧	٤		
المنيا	٥	١	٥		
الفيوم	٧	٢	-		
بنى سويف	١٠	-	٢		
إجمالي نواب الصعيد	٥٨	١٦	١٨	* ١٤	١٠٦ ١٢٤ نواب الجبيزة
إجمالي مصر	٢٢٨	٢٦	٢٨	٣٠	٣١٢

* ١٤ نائباً مستقلاً لم يعرف توزعهم على محافظات الصعيد.

جدول (٣)

بيان توزيع مقاعد وأفراد
النخبة في شمال قنا

العائلة	المقاعد	عدد أفراد النخبة	الدائرة
هواره الهمامية	٨	٤	الرئيسية
هواره دشنا	٤	٢	دشنا / أولاد عمر
هواره أبوتشت	٩	٥	أبو شوشة / بخانس
هواره	٢١	١١	
أشراف	٣	٢	دشنا / أولاد عمرو
سحلى	٧	٣	فرشوط
أقباط	١	١	
فئات أخرى	٣	٢	
الإجمالي	٣٥	١٨	

نتائج تحليلية

أ) بالنسبة للمقاعد

- ١- بقى للهواره والأشراف، أى النخبة السابقة، ٢٤ مقعداً أى حوالى ٧٠٪ من المقاعد.
 - ٢- نصيب آل أبو سحلى ٧ مقاعد بنسبة ٢٠٪.
 - ٣- الأقباط والفئات الأخرى ٤ مقاعد بنسبة ١٠٪ تقريباً.
- ب) بالنسبة لأفراد النخبة استحوذت الهواره والأشراف على ٣/٢ عدد أفراد النخبة بينما بقية الفئات بما فيها آل سحلى ٣/١ عدد الأفراد.

جدول (٤)

بيان أفراد النخبة في شمال قنا

أ- هوارة الهمامية (الدائرة الرئيسية بنجع صاوي)

- ١- عيد الستار حسن عمران من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٥ امتدادا للشيخ محمد.
- ٢- همام أحمد خلف الله أحمد خلف عضو مجلس شورى النواب ١٨٦٦
- ٣- محمد أحمد عمر ١٩٣٨ (جد فهمي عمر عضو مجلس الشعب الحالي).
- ٤- عيد الوهاب محمد سليم ١٩٣٨

ب- هوارة دشنا

- ٥- حسن محمد التركيل ٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، امتداد على أنفا يحيى
- ٦- إبراهيم حسن محمد السيد ١٩٣٥

ج- هوارة أبو ثلث (أبروشة / بخالنس / الوشوشات)

- ٧- محمد عبد المال بك ١٩٢٤
- ٨- عبد الحليم أحمد سليم ٢٦، ٢٨، ١٩٣٥ / عم لعضو مجلس الشورى الحالي.
- ٩- توفيق محمد خليفة ١٩٢٥.
- ١٠- محمد إبراهيم بربري التليمي ١٩٣٨ (دائرة بخالنس).
- ١١- أحمد علي الدري ١٩٣٨.
- ١٢- بهت أبو سحلي
- ١٣- هارون سليم أبو سحلي ٢٤، ٢٦ ثم وكيل لإدارة الأمن العام.
- ١٤- يحيى سليم أبو سحلي ٢٩، ١٩٣١.
- ١٥- عبد الفتاح محمود أبو سحلي ١٩٣٥، ١٩٣٨. امتداد محمد أفندي أبو سحلي عضو مجلس شورى ١٨٦٦.

د- أشراف قنا (عن دائرة أولاد عمرو دشنا)

- ١٥- عمر أحمد حامد بك. ٣٠، ١٩٣٥.
- ١٦- مهنا بك ١٩٣٨.
- و- لقات أخرى
- ١٧- توكلا باشا ١٩٢٤
- ١٨- حافظ الكحلي ١٩٢٥

ونحوالو الآن تحليل النخبة البرلمانية لمحافظة قنا خلال الفترة ما بين ثورى سنة ١٩١٩ و ١٩٥٢ :

*** تركيب النخبة (الشمال) *** :

١ - ١٨ نائباً لشغل ٣٥ مقعداً.

٢- خمسة نواب أعضاء فى ثلاثة مجالس.

٣- ثلاثة نواب أعضاء فى مجلسين.

٤- عشرة نواب أعضاء لمجلس واحد.

واحفظت عائلات النخبة السابقة بمضوية تلك المجالس؛

أ/ هواره الهامية (الرئيسية) .

ب/ هواره اليلابى وأولاده يحيى (دشنا)،

جـ/ أشراف قنا.

د/ أسرة أبو سحلى لتمثيل فرسوط.

أما تركيب النخبة فى جنوب قنا:

احفظت أسرة حزين بتشغيل إسنا، وظهر تمثيل قبلى ملحوظ (أربعة مقاعد فى برلمان ١٩٢٤)، وظهر أسرى

العمارى والمنديسى والشيخ محمد محمود القوصى.

*** الائتماء السياسى لتلك النخبة:**

انتمى نواب الهواره والأشراف والأقباط حزب الوفد، بينما كان انتماء أسرى سحلى وحزين لأحزاب الأقلية، وكان

انتماء العناصر التى تنافس النخبة التقليدية فى قبائل هواره والأشراف لأحزاب الأقلية أيضا.

*** توسيع النخبة :**

أدت زيادة المقاعد المخصصة لقنا للسماح بدخول عناصر جديدة حيث كانت تمثل بـ٤ نواب، اثنين من الشمال

واثنين من الجنوب (إسنا) ، أصبحت فى مجلس ١٩٢٤ أربعة عشر مقعداً مما أدى لتوسيع النخبة بزيادة أفرادها فى

الشمال من بطون قبائل هواره (هواره أبو تشت) غير المثلة فى السابق، أما فى الجنوب فبرزت النخبة التيطبية وبعض

العائلات الأخرى.

*** الاستمرار:**

استمرار أبناء وأحفاد عناصر النخبة القديمة فى التواجد : أحفاد محمد أبو سحلى فى فرسوط وأحفاد خلف الله

الهامى فى الرئيسة وأحفاد على ألها يحيى فى دشنا واستمرار متولى حزين فى إسنا ويكوات الأشراف بقنا.

*** النخبة الجديدة:**

تشمل نخبة نواب الأقباط ونواب بطون هواره الشمال وبعض عائلات الجنوب وبعض المهنيين (وقدر ثورة ١٩١٩).

*** شمال قنا يمثل وحدة تحليل لتجانس سكانها العربى، حيث يقطن فيه قبائل الهواره والأشراف وعدد من**

القبائل العربية الأخرى يبدأ من قنا جنوباً إلى أبو تشت شمالاً.

أولاً: نواب الأقباط:

لم يكن للأقباط تمثيل في النخبة السابقة. ظهر تمثيلهم في برلمان سنة ١٩٢٤ (برلمان الثورة) بخمسة نواب هم :
وليم مكرم عبيد قنا ، تكلا بك نجع حمادى ، ذكرى القديس المطاعنة ، أندراوس بك الأقصر ، الطبيب كامل قوص
ونفادد. بعضهم استمر في التواجد في المجالس التالية والبعض الآخر اختفى وتستطيع القول إن كلا من أندراوس باشا
وتكلا بك كان تواجدهما البرلماني يرجع لنفوذهما الإقطاعي(*) . ولكن مكرم عبيد وكامل يرجع تواجدهما لكونهما
وفديين ، أما ذكرى قديس فيرجع تواجده البرلماني لكونه موظف الدائرة السنوية في الكيمان، ولكن المناخ الديمقراطي
الذي ساد بعد ثورة ١٩١٩ يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور هذه النخبة القبطية.

ثانياً: نواب بطون هواوة غير المتمثلة في النخبة القبطية:

أدت زيادة عدد الدوائر الانتخابية في قنا لظهور عدة دوائر جديدة منها ، هي دائرة أبو شوشة ودائرة بغناس.
والدائرتان لهما من هواوة أبو تشت، ولذا شغل نخبة هواوة أبو تشت ٩ مقاعد ، بينما كان تواجدهم في السابق
محدوداً وظهر في نهاية القرن العشرين في عايد بك.

ثالثاً: نواب الفئات الأخرى:

تشمل نواب عائلات ظهرت مع الانقلابات الدستورية مثل عائلة العصارى في الأقصر، أو عائلات ونضت أن تمثل
والرما النخبة القبطية مثل آل الشيخ في قوص.
ولكن إذا كان الأئندبة والمهنيون وأعيان الريف هم وقود ثورة ١٩١٩ ، فإن تمثيلهم السياسيين شغلوا مقاعد في
النخبة ، وأبرز مثال على ذلك القطب الوفدي في نجع حمادى حافظ الكحلوي عضو مجلس ١٩٢٥.

(*) يمتلك تكلا بك الآلال من الأئندبة بيهجورة في نجع حمادى ويمتلك أيضاً أندراوس باشا عدة آلاف من
الأئندبة في الأقصر.

إبعا - النخبة البرلمانية في الصعيد

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

بلغ عدد التشكيلات في عهد الفترة عشرة مجالس نيابية (٣٤) تم انتخاب أعضائها بالانتخاب المباشر الفردي ماعدا ٨٤ و ١٩٨٧ حيث أجريت انتخاباتهما وفق نظام القوائم الحزبية النسبية.
أ/الاتحاد السياسي:

انتمى غالبية أعضاء تلك المجالس للتنظيمات السياسية الحكومية (هيئة التحرير/ الاتحاد القومي / الاتحاد الاشتراكي) ثم بعد الأخذ بنظام تعدد الأحزاب سنة ١٩٧٦ انتمت أغلبية أعضاء المجالس التالية للأحزاب الحكومية حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي. وانتمت تلك المجالس لثلاثة عهود: عهد الفترة (المعهد الناصري) وفترة السادات والفترة الحالية.

في المعهد الناصري قامت سلطة يوليو بإجراءات اقتصادية واجتماعية لتقليص نفوذ العائلات القديمة، فتمثلت في صدور قوانين الإصلاح الزراعي لتحديد ملكية الأراضي الزراعية وإجراء بعض التأميمات، وفي عام ١٩٦٤ تطبيق مبدأ ٥٠٪ للمعال والفلاحين في المجالس التشريعية.

وكانت صورة النخبة البرلمانية قبل يوليو ١٩٥٢ كما رسمتها مجلة روز اليوسف في تعليقها على نتائج انتخابات ١٩٥٠، حيث سيطرت ٣١ أسرة على الحياة النيابية في مصر، منها ١٣ أسرة يمثلها نائبان وأربع أسر يمثلها ثلاثة نواب وأسرة واحدة يمثلها أربعة، بجانب وجود ١٩ أسرة ممثلة في مجلس النواب والشورى، عشر أسر تمثل بعضوين و٦ أسر بثلاثة أعضاء وأسرتين بأربعة أعضاء وأسرتين بستة نواب.

ب/ النخبة الجديدة:

شاركت العائلات القديمة السابق ذكرها بعض العناصر الجديدة التي يمكن أن نطلق عليها نخبة يوليووية (نسبة ليوليوس ١٩٥٢) مثل عامر ومكادي ومحمد عثمان اسماعيل، وإيهاب مقلد وغزوي العمدة، ومشالي، ونصار والغول. وكان حجم الأقباط في النخبة الجديدة قليلا تمثل في نائب المراهبة صبحي سليمان ونائب صديا جميل جورجي.

تكوين النخبة:

استمر نفوذ معظم العائلات القديمة لنخبة البرلمان، حيث تواجدت في المجالس التشريعية لثورة يوليو (٣٥) بينما اختفت النخب القبطية (الحياط والكسان ورويسا وعبد النور وبطرس وعبيد). وما يؤكد على ذلك ما جاء في رسالة الدكتوراه غير المنشورة بكلية الاقتصاد للدكتور سيد عبد المطلب "المشاركة السياسية في مصر" أن ٥١ عضوا حازوا على عدد مقاعد يبلغ ٨٩ مقعدا لحافظات المنيا وأسيوط وقنا (مجالس الفترة حتى ١٩٧٦). فمثلا احتفظ الدكتور اسماعيل محرق بمقعدية ٥ مجالس (٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٦) عن بنهر قنا حتى وفاته (استمرار نفوذ أشرف قنا).

جدول (٥)

بيان أفراد النخبة في شمال قنا

أ- النخبة العالمية العقلية والقوية الجديدة:

هوارة الهمامية (الرئيسية)

- ١- فهمى عمر (رئيس الإذاعة المصرية السابق، حفيد محمد أحمد عضو مجلس ١٩٣٨) عضو لمجالس ٩٠، ٨٧، ٨٤ عن الحزب الوطنى.
- ٢- العمدة لطفى (عمدة الرئيسة/ نخبة يوليوية). عضو مجلس ١٩٧٩ عن الحزب الوطنى.
- ٣- محمد رشاد خلف الله (حفيد الشيخ خلف الله عضو مجلس شورى التواب ١٨٦٦) عضو لمجالس ١٩٧٦ عن حزب مصر وعضو أيضا عن مجلس ١٩٦٩ (الاتحاد الاشتراكي).
- ٤- محمد همام خلف الله (ابن هم المعض السابق) عضو عن مجلس ١٩٥٧.
- ٥- عبد الله محمد عبد الله عضو مجلس ١٩٧١ (مقاول) نخبة جديدة.
- ٦- عبد الحميد عبد الستار عمران عضو مجلس ١٩٦٤ (والده عضو مجالس ما بين ٧٤ و١٩٣٥).

هوارة دهنا

- ٧- مختار عثمان عضو لمجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧١، ١٩٦٤ من هوارة البلايش.
- ٨- محمد حسن الوكيل عضو مجلس ٨٧ عن الوفد وعضو مجالس ٦٤، ١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكي، والده عضو عن الوفد في المجالس السابقة على الثورة.
- ٩- الدكتور السباعي (طبيب) عضو مجلس ٨٤ عن الوطنى.

هوارة أولاد فهم

- ١٠- أحمد فخرى قنديل عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن الوطنى وعضو مجلس ٨٤ عن الوفد، وعضو مجلس ١٩٦٩ (عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي/ نخبة يوليوية).
- ١١- فخرى قنديل عضو مجلس ١٩٥٧ (والده النائب السابق).

هوارة أبو تكت وحلفاؤهم

- ١٢- عبد العزيز عبد الرحيم عضو مجلس ٩٠ تولى ١٩٩٢ وعضو مجالس ٧١، ٧٩ عن الوطنى (نخبة يوليوية / عضو قيادى في الاتحاد الاشتراكي والتعاون الزراعي).
- ١٣- مصطفى الدبى عضو مجلس ٩٠ عن الوطنى وأمين الحزب (عمه عضو مجالس قبل الثورة وأخوه عضو مجالس الثورة).
- ١٤- أبو القاسم حمادى انتخب في أبريل ١٩٩٢ في الانتخابات التكميلية بعد وفاة عبد العزيز أحمد عبد الرحيم المنتفع من الإصلاح الزراعي (يوليوي / ساداتي / مباركى).
- ١٥- مصطفى وثرى (عمدة) عضو مجلس ٨٧ عن الحزب الوطنى وترشح في انتخابات ٩٠ مستقلا ولم يحقق النجاح (نخبة جديدة).

- ١٦- محمد أمين عيسى عضو مجلس ١٩٨٤ عن الحزب الوطني (أخوه محامى عام لمحافظة قنا ١٩٨٤ / نخبة جديدة) .
- ١٧- أحمد عيسى عضو مجلس ٧١، ١٩٧٩ ابن الشيخ محمد عيسى عضو مجلس الشورى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (خضع لقوانين الحراسة/ نخبة تقليدية).
- ١٨- عبد البدي أحمد الأمين عضو مجلس ١٩٧٦، ١٩٦٤ وحاول تشكيل قبيلة رابعة تضم كل السكان غير المتتمين لقبائل الهوارة الثلاث المشهورة (الوشوشات / السماطنة/ القليعات).
- ١٩- فاروق الدري عضو مجلس ١٩٧٦، ١٩٦٩ ابن أخ عضو مجلس ١٩٣٨، يعمل بالمحاسبة.
- ٢٠- محمد على إسماعيل عضو مجلس ١٩٦٩، مقاول أنفار.
- ٢١- أحمد أنور توفيق عضو مجلس ١٩٦٤، أخفى بعد ذلك عن العمل العام.
- ٢٢- على عبد العزيز عضو مجلس ١٩٥٧، ابن عم عضو المجلس عبد الحليم محمد سليم ٢٦، ١٩٣٥ وابنه عضو مجلس شورى حالياً.
- ٢٣- مصطفى سباق عليان عضو مجلس ١٩٥٧ ونائب ١٩٥٠، عم عضو مجلس الشورى الحالي.
- آل أبو سحلى**
- ٢٤- محمد بركات أبو سحلى (رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن جنوب الصعيد) عضو مجالس ٨٤ وطنى، و٧٦ عن حزب مصر، و١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكي.
- ٢٥- محمود عبد الفتاح أبو سحلى عضو مجلس ١٩٧٩، أخوه أنور أبو سحلى وزير العدل سنة ١٩٧٩، ووالده عضو مجالس ما قبل ٢٣ يوليو وخضعت أسرته للحراسة.
- ٢٦- عبد الحميد هارون أبو سحلى عضو مجلس ٥٧، ١٩٦٤، توفى وأكمل أخوه عبد العزيز أبو سحلى المدّة، والده هارون أبو سحلى أبرز قيادات حزب الأحرار الدستوريين قبل يوليو ١٩٥٢ وعضو مجلس لواب.
- ب- النخبة الفرعية الجديدة**
- ٢٧- اللواء عبد المنعم عرش عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن دائرة دشنا وأمين الحزب الوطنى الحالى فى قنا، عمل مديراً لمباحث أمن الدولة بأسسوط وسكرتيراً عاماً لمحافظة قنا.
- ٢٨- عبد الرحيم الفول عضو مجالس ٩٠، ٨٤، ٨٧ عن الوطنى، ٧٩، ٧٦ عن حزب مصر، ١٩٧١ عن الاتحاد الاشتراكي (كان موظفاً صغيراً فى مركز شرطة تجمع حمادى قبل أن يصبح عضواً لمجلس الشعب/ نخبة جديدة ساداتية / تجمع حمادى).

٢٩- فاز أبو الرفا عضو مجالس ٩٠، ٧٩، ١٩٧٦ عن الحزب الوطني وحزب مصر العربي (أحد ست نواب أجريت معهم تحقيقات بسبب تجارة المخدرات / دشنا).

٣٠- اسماعيل الشعبي عضو مجلسي ١٩٩٠ و ١٩٨٧.

٣١- محمد عبد النبي الشعبي عضو مجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧٦، ٦٩، ٦٤، ١٩٥٧ وبعد وفاته شغل مقعده ابن عمه في الانتخابات التكميلية للدائرة (وطني / حزب مصر / اتحاد اشتراكي / اتحاد قومي / هيئة تحرير) وهو مقاول أنغار لعمال التراخيل.

٣٢- فؤاد أبو زيد عضو مجالس ٧٦، ٧١، ٦٩، ٥٧، عن دائرة دشنا، عضو مجلس شورى حاليا ولعدة مرات.

٣٣- إبراهيم القاضي عضو مجلس ٧١، ١٩٦٤ (عن دائرة فرشوط / مأمور ضرائب).

٣٤- عبد المنصف ثابت عضو مجلس ١٩٧١ عن الدائرة الرئيسية (عمدة إحدى قرى مجمع حمادى).

جدول (٦)

بيان توزيع أعداد المقاعد

عناصر النخبة	المقاعد	أفراد النخبة	الدائرة
هواره الهمامية	٩	٦	الرئيسية / مجمع حمادى
هواره البلايش	٩	٣	دشنا
هواره أولاد نجم	٥	٢	فرشوط / مجمع حمادى
هواره أبو تشت وحلفاؤهم	١٦	١٢	أبو تشت
	٢٩	٢٣	
آل سحلى	٦	٣	(فرشوط / مجمع حمادى
فئات أخرى	٢٧	٨	أربعة دوائر سبق ذكرها
أقباط	-	-	نخبة جديدة).
الإجمالى	٧٢	٣٤	

نتائج :

- أ- نصيب الهوارة ٣٩ مقعداً أى حوالى ٥٥٪.
- ب- نصيب بيت أبو سحلى ٦ مقاعد حوالى ١٠٪.
- ج- النخبة الجديدة ٢٧ مقعداً حوالى ٣٥٪.

تحليل نخبة قنا :

أ- تركيبة النخبة

زاد عدد عناصرها إلى ٣٤ بسبب زيادة المقاعد المخصصة لشمال قنا (٧٢ مقعد بدلاً من ٣٥ مقعداً قبل ثورة يوليو) منهم ١٤ عضواً من النخبة القديمة وعشرون نخبة جديدة:

١- شغل عشرة نواب عضوية أكثر من ثلاث مجالس نيابية أحدهما محمد عبد النبى الشعبى الذى ظل عضواً حتى وفاته فى ٧ مجالس ، والثانى عبد الرحيم الغول وهو عضو فى مجالس منذ ١٩٧١ وحتى الآن، والثالث جمع بين عضويتي مجلس الشعب ومجلس الشورى (فؤاد أبو زيد) حيث ترك مجلس الشعب ليشغل عضوية مجلس الشورى. وإجمالاً ما شغلوا من مقاعد ٤١ مقعداً من ٧٢ مقعداً.

- ٢- شغل ثمانية نواب عضوية مجلسين من المجالس النيابية العشرة حيث شغلوا ١٦ مقعداً .
- ٣- بينما حصل باقى النخبة وعددهم ١٦ نائباً على بقية المقاعد.

الانتماء السياسى لهذه النخبة

انتمى أغلبية أفراد النخبة للتنظيمات السياسية الحكومية ماعدا اثنين مثل الوفد بعد عودة الوفد أحدهما استرده الوطنى مرة ثانية (أحمد فخرى قنديل) والآخر استمر على وقديته.

التغيرات التى طرأت على النخبة

أدت زيادة المقاعد لدخول عناصر جديدة للنخبة بخلاف امتدادات النخبة التقليدية . تمثل ذلك فى ٨ نواب شغلوا ٢٧ مقعداً . هذه المجموعة شكلت عنصر الاستمرار لأنها نخبة أفراد وليست نخبة عائلات . أما التغير الذى طرأ على النخبة التقليدية فكان:

- حصلت هواراة الهامامية (الرئيسية) على ٥٠٪ من مقاعد الدائرة الرئيسية بدلاً من استحوازها على جميع المقاعد قبل ٢٣ يوليو.
- وكذلك حصل آل أبو سحلى على ٣٣٪ من مقاعد دائرة قرشوط بينما كانوا يشغلون ١٠٠٪ من مقاعد دائرة قرشوط قبل الثورة.

قدمت النخبة التقليدية عناصر ملائمة للتغيرات الجديدة. فظهر في نخبة الهمامية نائبان نخر. جديدة ونخبة هواة دشنا نائب جديد بجانب نائب يرليوى (مختار عثمان) ، ووجدت قبيلة أولاد نحر مكانا لها وسط قبائل هواة بعد الثورة، حيث حصلت على ٥ مقاعد شغل ٤ مقاعد منها أحمر قخري قنديل ابن ثورة يوليو، أما أسرة سحلى فقادها جناح كبار الموظفين وتوارى نفوذ كبار الملاح للفترة الستينيات.

النخبة الجديدة

تتكون من ٢٠ عنصرا من ٣٤ عنصرا تكون النخبة البرلمانية ، منهم ٨ أشخاص غير منتظم لتبائل متعددة.

أما باقى النخبة الجديدة (١٢ نائبا) فانتمائهم العائلى للنخبة التقليدية ولكنهم ممثلين عن صعر الطبقة الوسطى في ظل الثورة. منهم نائبان عمد يغلان الفلاحين حسب تعريفات الثورة، ونائبا مقاولا أنفار. وبذلك حافظت نخبة ما قبل يوليو على تواجدتها دون احتكار وهيمنة بجانب نخر جديدة تنتمى لهولوى / للسادات (السداد).

• نخبة جنوب قنا

احتفظت النخبة السابقة بتواجدتها وخاصة نخبة أشراف قنا (٣ مقاعد من ٤ مقاعد مخصص لدائرتى مركز ويندر قنا) واستمر تواجد آل حزين والعمارى وآل الشيخ في إسنا والأقصر وقصر وغاب نواب الأقباط عن مجالس الثورة.

ومن حيث الانتماء السياسى انتمى معظم أعضاء مجالس ما بعد ٢٣ يوليو للتنظيمات والأحزاب الحكومية فيما عدا أربعة نواب للمعارضة منهم ٣ نواب انتموا للوفد ٨٤، ٨٧ (طاهر حزيو وتاج الدين ياسين الشريف والشيخ محمد محمود الحجازي) أما النائب الرابع فانتمى لحزب العم سنة ٨٧ من مطاعنات إسنا.

جدول (٧)
النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو وبعدها
(شمال قنا)

ملاحظات	مجالس قبل الثورة						عائلات النخبة	
	نسبة التمثيل	عدد الأفراد	عدد القاعد	نسبة التمثيل	عدد الأفراد	عدد القاعد		
أحدهم من أفراد نخبة قبل يوليو (ولدى نخبة الثورة أصبحوا في دائرة بندر قنا الرئيسية)	٥٠٪	٣	٩	٤٠٪	٢	٤	أولاد يحيى هزاره فئات أخرى إشراف	دشنا
ثلاثين من النخبة الجديدة بعد الثورة	٥٠٪	٦	٩	٨٩٪	٤	٨	الرئيسية هزاره الهامية فئات أخرى أحياء	الرئيسية
ثلاثين أبناء عسمة (مقاول أنقار) اختفى الأقباط بعد يوليو	٥٠٪	٣	٩	١١٪	-	-	تكاليف	
تحت كيار ملاك لصالح كيار المرفطين ظهورا مع يوليو (الأب رابده) الغزل سبع مرات بعد يوليو	٣٠٪	٢	٦	١٠٠٪	٣	٧	آل سحلى هزاره النخبة فئات أخرى	فرشوط
أكمل نائب دوره، اثنان نخبة جديدة	٢٠٪	٣	٣	٢٣٪	١	٣	القبائل هزاره الفرشوات هزاره السماعة جللاء سماعة هزاره جللاء قلبقات جللاء وفرشوات	أبر تشت
٣ نخبة جديدة برلمانية	٣٣٪	٣	٥	٥٥٪	٣	٥		
نخبة قديمة	٥٩٪	١	١			-		
أبناء النخبة القديمة	١٧٪	٢	٣	١٢٪	١	١		
نخبة جديدة (مقاول أنقار)	٥٩٪	١	١			-		
نخبة يوليو، نخبة الانتصاح	١٧٪	٢	٣			-		
		٣٤	٧٣	٠	١٩	٣٥	إجمالي النخبة	

الهوامش

موسكا، الطبعة الخامسة.

٦. بارتو، السفارة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٧٨، ترجمة محمد الجوهري، ص ٦.

محمد الجوهري، البناء السياسي في ربف مصر، دار المعارف، ص ٤٧١.

الدائرة السنية تمتلك الآلاف من الأئذنة الزاهية في كيسان أسنا، الدنيا ونى سرف واقطع محمد على لرفاعة الطهطاوى الآلاف من الأئذنة... طهطا... إلخ.

نفس المرجع السابق.

محمد صبحى خليل، تاريخ الحياة النيابية، رسالة دكتوراء غير منشورة، جامعة القاهرة، كتاب يعتبر من أهم الكتب التى اهتمت بتوثيق الحياة النيابية والتي ظهرت فى الفترة قبل ١٩٤٧.

هزة وجي، برلمان ١٩٥٠، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

جا، فى تقسيم الدوائر الكبيرة فى ظل القوانين الحزبية ١٩٨٤ تقسيم قنا لذاتين، أولا فى جنوب ومقرها بنتر قنا والشانية فى شمال ومقرها نجح حمادى وتشمل دنشا ونجح حمادى وفرسوط وأبو تشت. جاء هذا التقسيم ملامتا خريطة التواجد القبطى والتمالى حيث يملطن هوار قنا شمالها وأشراف قنا جنوبها.

المصدر، ١٩٩٣/٤/١٦.

- إبراهيم أحمد، الجغرافيا غرض التويل، معهد الدراسات العربية ص ٧٧.

- المائلات التى خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى فى الصعيد أراضى الأمرة الحاكمة الرئيس يوسف كمال فى نجح حمادى وأرمنت (قنا) وأراضى الفائرة السنية ومعض الأسر القبطية مثل بطرس فى أولاد طوق (سوهاج) رويس والكسان والحياط فى أسهرط.

- مجسومة باحثين، المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، مركز البحوث العربية ص ١٠١.

- سيد عبد المطلب المشاركة السياسية فى مصر، رسالة دكتوراء، غير منشورة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- يرجع بعض التواجد العربى فى الصعيد إلى ما قبل الفتح الإسلامى، ولكن الثابت أنه منذ ضط النطوة العربى فى الدولة العباسية هجرت بعض القبائل العربية للصعيد فاستقرت فيه قبائل جهينة مع الدولة الفاطمية واستوطنت قبائل هوارى ونى سليم الصعيد (صحيى وحيدة، المسألة المصرية، مفلولى، طبعة متقحة).

- د، لطفى عبد الحميد، الصعيد فى حكم شيخ العرب حمام، دار المعارف.

- ابن قتيبة: تاريخ الخلفاء الراشدين.

- خطط القريزى.

- لطفى السيد، القبائل العربية فى مصر.

- معركة بين قبيلة عربى فرسوط وسلاطين المساليك، المصدر السابق.

- أحمد صادق سعيد، تاريخ العرب الاجتماعى، دار الحفائفة.

١- لوس عوض، تطوير الفكر السياسى فى مصر، الهيئة العامة للكتاب.

٢- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية فى مصر، مطبعة النهضة، ١٩٣١.

- ٢٢- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر، مطبعة النهضة، ١٩٣١.
- ٢٤- شفيق غرنال، محمد علي الكبير، الهلال.
- ٢٥- كانت الأوقاف في الصعيد ٦٠٠ ألف فدان بداية عهد محمد علي (أحمد صادق سعد، مصدر سابق).
- ٢٦- أسرة بطرس كانت تملك الآلاف من الأقدنة في بروس وألبانيا وأولاد طوق (مصطفى القلي، الأقباط والسياسة في مصر، مديبول).
- ٢٧- أبناء عمومة خماسة قنا السابق ذكرهم.
- ٢٨- أطفاذ الأمير محمد الأنصهي الشريف ملحق في حصر الناصر بن تلاتن.
- ٢٩- آل رضوان من هوارا البلباش أقارب هوارا دشنا البلباش.
- ٣٠- برلمان ١٩١٩ - ١٩٥٧:
- أ- برلمانات توافرت لدينا عنها بيانات دقيقة: برلمان ١٩٢٤، برلمان ١٩٢٥، برلمان ١٩٢٩ وهو برلمان صدق الشهر، برلمان ١٩٣١، برلمان ١٩٣٥ (كتاب محمد صبحي خليل، تاريخ أقباط النيابية في مصر).
- ب- برلمانات لم تتوفر عنها بيانات، برلمان ١٩٤٧، برلمان ١٩٤٥.
- ج- برلمان ١٩٥٠ ترجم دراسة تحليلية سياسية عنه (رسالة ماجستير غير منشورة لعزة وهي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
- ٣١- عائلات النخبة:
- أ- عائلات الجبوزة: الزمر، عزام، أبو حميلة.
- ب- اللويم، الياسل، سيف النصر، هوارا.
- ج- المنيا: الشريعي، التاني، التوتني والسعدى، - أسوپط: خشبة، الهلالي، محلف، محمد محمود، وعسا، الكسان، الحياط.
- د- سوهاج: رضوان، منيت، عبد النور، بطرس، أبو رحاف، أبو كرشة، الشريف، عبد الآخر، عبد الرحمن.
- ٣٢- هوارا الهماسية (انظر الجدول ٣) نجح جسادى/ هوارا البلباش وأولاد يصبى/ دشنا بيت أبو سحلى/ قسوط، آل حزين/ إستا، الأكراف، والفطر الجندل رقم (٤).
- ٣٣- كان من أهم نتائج ١٩١٩ أن دفعت الأقباط إلى العمل السياسي واقتل ذلك في:
- أ- فوز ٥ نواب أقباط لتمثيل دوائر (نجع حمادى / المنيا/ الأقصر/ قويس/ تلذ) في قنا من ١٤ دائرة المحافظة في مجلس ١٩٢٤.
- ب- ٥ نواب عن أسوپط من هشرين نائبا لتمثيل دوائر (بندر أسوپط وضمير وفى رافع وباجور) في برلمان ١٩٣٥.
- ج- ٥ نواب من ١٨ نائبا لتمثيل سوهاج في مجلس ١٩٣٠.
- ٣٤- مجالس عام ٥٧، ٦٤، ٧٩، ٨٧، ١٩٩٠ الحالي.
- وبعد أعضاء مجلس سنة ١٩٥٧ كان ٣٥٠ نائبا، أما مجلس ١٩٦٤ فكان ٣٦٠ نائبا. أما عدد المجلس الحالي فهو ٤٨٠ نائبا.
- ٣٥- عائلات النخبة اللدنية التي حافظت على نفوذها في الجبوزة الزمر وأبو حميلة وعزام/ في اللويم سيف النصر والياسل وائل/ في المنيا التاني والسعدى والتوتني في أسوپط خشبة وقرشى وكيلاى ومحلف ومحمد محمود / وفى سوهاج أبو رحاف وسيت ورضوان وكرشة وعبد الرحمن وعبد الآخر والشريف/ فى قنا حزين وسيت والأشراف وهوارا والعمارى / وفى أسوان مشالى.

تعقيب الدكتورة هدى زكريا على ورقة "تطور النخبة البرلمانية في صعيد مصر"

هذه ورقة جادة ، حافلة بالمعلومات التي نفتقد لها ، تنتمى إلى علم الاجتماع السياسي وبالتحديد إلى الدراسات المعنية بدراسة الصفوة السياسية، وتدخل ضمن تلك الدراسات التي عنى فى الآونة الأخيرة بدراستها ، وهى المجتمعات المحلية السياسية. ونشكر الباحث المجاهد لدراسة الصعيد لثغرة الدراسات الخاصة بالمنطقة ولصعوبة انطلاق الباحثين للمجتمع الصعيدى بحكم انغلاقه وصرامته . ولكن لكون الباحث صعيديا صار الأمر ممكنا إلى حد ما ، ورغم إعجابى بتفكير "بانوراما الصعيد" إلا أنى أجد ما تحت عنوان البانوراما وتعنى النظرة الكلية الشاملة - نزعة نحو التجزئ . وأعتقد أن السبب ليس سوء نية فيه بقدر ما هو الرغبة فى تقديم كل ما يعرفه الباحث باعتباره من الباحثين المتتمين للمجتمعات المغلقة التي تتمتع بعلاقات الوجهة للوجه. إذ يبدو لنا أحيانا أن الباحث يتحدث عن مجتمعه إلى نوع من الناس الذين يعرفون هذا المجتمع حق المعرفة. فيحدثنا أحيانا عن أسرة ويتصور أننا نعرف هذه الأسرة دون أن يقدم لنا الأرضية الاجتماعية التي تلقف عليها هذه المعلومات. هذا الجزء لا أقصد به التقاده وإنما أقول له بمسألة أن هذه الورقة يمكن أن أخذها وأقوم بعمل تحليل سرسيولوجى عليها. بمعنى أنه قدم لنا المعلومات لكننا نحتاج لقراءة سرسيولوجية لهذه المعلومات مرة أخرى. فالخريطة الجغرافية للصعيد ذات خصوصية، والخريطة التاريخية للصعيد ذات خصوصية، وكلاهما يجب أن تلقف فوقها الخريطة السوسيولوجية. وبينما الباحث يناقش هذه الأمور نجد أنه استغرق فى المسألة التاريخية لجاذبيتها ولأن المعلومات التاريخية غالية. أما التحليل على المستوى السوسيولوجى فأعتقد أنه سيقوم به فيما بعد لأننى غير متصورة أن الأمر انتهى على ذلك وأن الورقة قابلة للتطوير، والمفروض أن معطيات التاريخ ومعطيات الجغرافيا فى مقدمة معطيات السوسيولوجيا. فأتانا أسمع الآن بحثا فى تاريخ الصفوة ولكننى لم أسمع كيفية تكوين الصفوة عبر التاريخ . وبالتالى كثرة الحديث عن الأسر كان يمكن أن يحمله عملية التحليل السوسيولوجى التي تقول عنها ، التاريخ يتحدث عن "عائلات قند وقشل على المستوى السياسى، وهذه العائلات والتي هى النخب فى الصعيد تمر عليها أحداث تاريخية تتأثر بها وتؤثر فيها .

وجميعنا يعرف أن الصعيد فى مصر مستقل إلى حد كبير ، صعب وقوى الشكيمة، ومن الصعب فى التاريخ أن تتعامل معه الحكومة باعتباره الشمال لاعتبارات كثيرة أساسها جغرافى. وفكرة القبلية التي قند عبر التاريخ حتى هذه اللحظة ليست مصادفة. ونحن نلاحظ أن كل تاريخ يقف عند حدود الصعيد، الحملات تلق ، سيطرة الدولة تلق. ولكن هنا أريد من الباحث أن يتخلص من صعيديته، بمعنى لا يقول سوف أريكم أن الصعيد لم تستطع الحكومة

السيطرة عليه ، إنه يقول ذلك بشكل أقرب إلى التحدى منه إلى الحديث عن كيف نشأ الأمر. ومن المهم جدا أن أعرف لماذا ظلت عائلة تتمتع بنبات في التمثيل السياسي، فهي موجودة في عصر محمد علي وموجودة في برلمان التسمينيات... لماذا؟ فكرة الثبات والتحول المائلى جذيرة من الباحث برؤية أكثر تعمقا لأن هناك تحولات حدثت. هو يذكر لى فجأة أن النخبة القبطية دخلت التمثيل السياسي، لكن دخول النخبة القبطية لا يتمتع منه بتحليل كبير ولا يلهمنى التفاصيل، ولكن ما حدث أنه فجأة نكتشف أنهم دخلوا وتكتشف أيضا أنهم خرجوا في المرحلة ما بعد يوليو، ولا أعرف أيضا لماذا خرجوا. هل كانت ثورة يوليو ذات توجه إسلامي مثلاً؟

والباحث يوحى لى باستمرار أن النخبة آخذة في التوسع بمعنى أن هناك ثباتا عائليا يضاف إليه عائلات أخرى تدخل منطقة النخبة دون أن تخرج العائلات الأولى، إذن النخبة في الصعيد تقبل التوسع كلما أضيفت عوامل هذا التوسع. معنى الحكم يجامل المجموعة التي وقفت بجواره في ثورة ١٩١٩ فتتوسع النخبة وبالتالي يدخل بالذات العنصر المسيحي؛ لهذا كان يجب على الأقل أن يقول لنا الباحث أن ثورة ١٩١٩ أخرجت ما يسمى بوحدة وطنية حقيقية دفعت بنخبة مسيحية إلى قلب التمثيل السياسي.

نقطة ثانية هي كلمة "الفئات الأخرى". الباحث استخدمها كأن هناك مجموعة عائلات في ذهنه، وعندما أتت عائلة ثانية أطلق عليها الفئات الأخرى، أى أن هذه خارجة عن الفريق الذي تعرفه. والأدق ألا يقول الفئات الأخرى وإنما يقول "الشرائع الاجتماعية" التي بدأت تفرض نفسها على النخبة، خصوصاً أننا نعرف جيدا أن عصر محمد علي كونه وساهم في تكوين نخبة الإنجاز ، نحن نعرف أن رعاية الطهطاوى صعيدى وهو الذى أوفده محمد على خصيصا ضمن هذا الفريق من البشر الذى بدأ يكون الفئة الاجتماعية المستقلة عن النهضة والتي وقفت في وجه الاستثمار بقيادات عسكرية فيما بعد. هذا الجزء بالتحديد لم يعطه الباحث قدرا كبيرا من الاهتمام ، وقد وضع وكأنه يظن أن محمد على "فتوة" ذهب لضرب أشراف الصعيد لكنهم صدوا أمامه، بهذا المعنى تقلص الأمر واختزل .

وأصبح من الضروري إعادة النظر في مسألة الصفوة عند محمد على والصفوة في عهد عبد الناصر . ويبدو أن الباحث لا يكن احتراما كثيرا لمرحلة يوليو، لأنه في أعماقه - رغم أن هذه حالة نفسية - إنما يظهر على الصفحات أن يوليو أتت بأفراد لا نستحق ولا يذكر أصولهم القبطية. والعائلات جميع العائلات أعلنت أنها من يوليو لأن يوليو صعيدية أيضا في شخص عبد الناصر الذى تضامنت معه تلك العائلات ودخلت واضية تحت سيطرة الدولة ولم تدخل بفعل سيطرة الدولة. هنا الحوار الخاص بالورقة ما بين الصفوة وما بين الدولة مقفلة. معنى أننا طوال الوقت نرى أن الصفوة تعلم وتبسط مثل "الحذوتة" لكن لا تنقف على أى موجات تعلم بها أو تخفضها .

ومسألة التواجد العائلى في التمثيل النيابى كانت موضوعة في شكل جداول الناس يمكن أن تسرقها من أحمد هيد الرزق ، تأخذ الجداول وتعمل لها تحليلا.

وهنا يلج على سؤال ؛ كيف تواجبت العائلات الصعيدية في الإدارات؟ بمعنى أنها موجودة في التمثيل النيابى،

لكن هل هي موجودة في الإدارة؟ لأننا نلاحظ أن هناك دائما حوصا أن تتواجد العائلات في الإدارة لكي تهيمن ضمن جهاز الدولة نفسه . ونعرف ذلك عن عائلات كثيرة في الشمال ولا أعرف هل هذا حدث في الجنوب ؟ إن العائلات تتواجد في الإدارة وتطالب باستمرار أن تكون جزءا من جهاز الدولة. أي لم تكن العائلات في الصعيد مجرد فريق بلاعب فريقا، وإنما كان هناك فترات كثيرة يتداخل فيها الفريقان لمصلحة الطرفين معاً، العائلات التي ذكرها الباحث، ألم تصبح هذه العائلات والأسر القديسة في اختراق نظام يوليو؟ هو يذكر حامر - والى - مكادى - خشبة - الهلالى - حزين، هذه الأسر ظلت بالقية قبل وبعد ثورة يوليو.

وأخيرا لم أجد في المراجع رسالة الدكتور أحمد زايد الخاصة بالتفاضل الاجتماعى بين الصفوة القديسة والصفوة الجديدة مع أن هذه الرسالة كانت كفيفة بأن تضع لك منهجا في فهم الصفوة الصعيدية أيضا. أفنى فيما بعد عند تطوير وورقتي أن تضعها في حرام مستمر مع الصفوات المحلية في المجتمع المصرى، لأنه توجد دراسات بدأت تنشط في هذا المجال وبالتالي سوف يتضح لنا حقيقة تلك الخصوصية التي سعى الباحث لإثباتها ولم تظهر لنا بوضوح .

الحراك الاجتماعي في رؤية نجيب محفوظ

محمد على إبراهيم

مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة

مقدمة

يمثل الخطاب الروائي عند نجيب محفوظ ميدانا خصبا لاختبار الفرضيات والأطروحات التي أسس عنها التطور المعرفي والمنهجي في حقل علم اجتماع الأدب ، ذلك نظرا لاعتبارات متعددة أهمها أن نجيب محفوظ يعد في الواقع المؤسس الفعلي للفن الروائي العربي - مع الاعتراف بريادة هيكل / زينب، والحكيم / عودة الروح ويوميات نائب في الأرياف. هذا على مستوى الإنتاج الأدبي^(١). ولأنه ، ثانيا ، قد ساهم بدور كبير في ظهور " الجشور الروائي " خاصة من الطبقة الوسطى. هذا على مستوى عملية الاستهلاك أو التلقي الأدبي. فضلا عن أنه ، ثالثا ، يعد من بين الكتاب القلائل الذين شيدوا لأنفسهم رؤية للعالم ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ظل يحافظ عليها ، وذلك على مستوى الأيديولوجية أو رؤية العالم ، وهي ذات المستويات أو المجالات التي هي بمثابة مناط اهتمام هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع.

إن أعمال نجيب محفوظ تظل باستمرار في حالة " بوح " دائم ، وطرح مستمر لمشكلات الواقع الاجتماعي لدرجة أنه أصبح لدينا عالم قائم بذاته يشهد طبقات اجتماعية (عليا ووسطى ودنيا) ويحفل بعمليات اجتماعية متعددة (صراع وحراك اجتماعيين) ويوجع بقوى وأحزاب سياسية (اليمن واليسار والوسط) وتتجاوزه نزعات وأهواءات فكرية (علمانية ودينية). ولعل تشكيل هذا العالم بتلك المواصفات قد أغرى بعض الباحثين والنقاد ، فأسرفوا في حكمهم على ماهيته - وفي علاقته بالواقع الفعلي - فزعموا أنه تمثيل لهذا الواقع ، ليس هذا فحسب بل ظنوا أنه الواقع ذاته وأن شخصه - كما ذهب د/على الراعي - يقدمون للمجتمع مرآة خلاقة تبرز فيها المجتمع صورته الحقيقية. وكما

ذهب المؤرخ د. عبد العظيم رمضان في مقال له بعنوان " نجيب محفوظ : المؤرخ والسياسي الوطني " قائلا: إن الدور الذي لعبه نجيب محفوظ في كتابه تاريخ المجتمع المصري مماثل للدور الذي لعبه " المؤرخ الأمين " وعندما كتبت تاريخ " تطور الحركة الوطنية في مصر " في ثلاثة مجلدات وكتب نجيب محفوظ " ثلاثيته " في ثلاثة مجلدات كان عنصر التماثل بين التاريخ السياسي الذي أكتبه والتاريخ الاجتماعي الذي يكتبه نجيب محفوظ يؤثر الدهشة: فكان نجيب محفوظ يترجم اجتماعيا ما أكتبه تاريخيا، وكان ما يكتبه نجيب محفوظ سيناريو لما كتبته في تطور الحركة الوطنية؟ (١).

ولكن مهما يكن من أمر هذا الإصراف في القول النقدي فإننا نستطيع أن نزعّم أن أعمال نجيب محفوظ تشكل بالفعل عالما قائما بذاته ، ولكنه - على ما يذهب الناقد إبراهيم فتحى - رغم كل ما يميز به من تفصيلات خارجية للأشياء يركز عليها الكاتب ، وبكل ما نكاد نلمسه بأبديتنا من حركات ومواقف جسدية مسجلة بإسهاب دقيق إلا أنه - هذا العالم - يركز على أساس فكري محدد، وتتطلق مسيرته فوق سلم محدد من القيم - المحفوظية - وأن بناءه يستمد هيكله من مواجهة العالم الواقعي بجدول محدد من القيم المعيارية وتخضع عناصره لجمال جاذبية موحد يتكون من مقدمات فكرية واسعة كالجبال.

ومن قلب هذا العالم / البناء متحارب الوقوف أمام إحدى العمليات الاجتماعية البالغة الأهمية التي انشغل بها الخطاب الروائي المحفوظي. تلك التي تسجت خيوط المأساة الدامية التي تهدأ بها أعماله والتي تظل المقصلة التي تأتي برقاب شخوصه من أبناء الطبقة الوسطى، أي عملية الحراك الاجتماعي (الصاعد الهابط). حيث سنحاول أن نلق على قصة الحراك الاجتماعي في هذه الأعمال: طبيعتها وأهميتها، والقنوات التي أتاحتها الكاتب أمام شخوصه الروائية للمصعد من خلالها، والقيم التي تعبر بها، فضلا عن حجم الأحداث والحقائق التاريخية وتفصيل الحياة البرمجة وعلاقاتها بهذه المأساة الدامية، ودور رؤية الكاتب - نجيب محفوظ - في تشكيلها.

أولا: قنوات الحراك الاجتماعي

حينما أراد نجيب محفوظ تأسيس مشروعه الروائي - على الصعيد الاجتماعي - أدرك بحسه الروائي العميق المشكلة الكبرى في حياة قطاعات عريضة من أبناء الطبقة الوسطى، وهي المشكلة المتصلة بتحقيق حراك اجتماعي مساعد على سلم المكانة والهبة الاجتماعية. وحينما قام بمعالجتها روائيا قدم لشخصياته الروائية التي يزعم أنها منقطة من الواقع قنوات متنافذة " بمنهنا " للمصعد الاجتماعي أراد من خلالها - فيما يصرح - نقد الواقع الاجتماعي الذي يصوره (٢).

تكشف القراءة السوسيولوجية لأعماله أن هذا الاختيار لم يخرج بحال عن القنوات التالية:

(١) الزواج.

(٢) الوساطة والشفاعاة .

(٣) الشلوة والانتظام فى سلك الدعاة .

(٤) الانتماء السياسى والتنظيم الحزبى .

(الزواج)

يقوم الزواج كعملية اجتماعية - وكقناة للصعود الاجتماعى - فى أعمال نجيب محفوظ بثلاث وظائف أساسية شخصيات الرواية بصفة عامة وللشخصيات المتطلعة الى الحراك الاجتماعى بصفة خاصة. فهو أولا ، وسيلة أساسية حراك الاجتماعى الصاعد ، وهو ثانيا ، أداة رئيسية لتقديم الأوضاع والمعالجات الطبقيّة ، وهو أخيرا ، وسيلة عامين ضد الفقر ومواجهة للمعوز من خلال الدخول فى علاقات اجتماعية جديدة .

وقد تجلّت هذه الوظائف بوضوح فى مجمل أعماله. فتقدم رواية " القاهرة الجديدة " صورا عديدة من زواج " صلحة " الذى يحقق للشخصيات الرئيسية طائفة من الوظائف ، أحدها ، تحقيق الطموح وإشباع التطلع والنهم - طبقى - لمحجوب عبد الدايم - للولوج إلى عالم الطبقة الأرستقراطية وتجنب الوقوع - لإحسان شحاته - فى براثن فقر والمعوز من جانب آخر .

فالزواج فى هذه الرواية ، هو الثمن الحقيقي للمصعود على الوظيفة - من الدرجة السادسة - ومسوغ لإتمام عقد راج من فتاة - إحسان - أفقدها قاسم بك عذريتها ، ويهدد السبيل لهذه الزيجة " سالم الأخشيدى " أحد المتسلقين لبدء ، المرتد عن دوره السياسى فى الحركة الطلابية ، الساعى إلى خدمة مولاه عسى أن يحظى بدرجة أو ترقية على سلم الوظيفى .

ولقد أذعن محجوب عبد الدايم لهذه الزيجة ليس مدفوعا فى ذلك بالآلم الفقر وتقلصات المعدة، بل كان الطموح ضرا والتطلع المفرط إلى عالم الطبقة الأرستقراطية هما الدافع وراء قبوله المحضوع لشروط - وقبول- هذه الزيجة ، ذلك كله بعد أن سلّبه نجيب محفوظ أية فضيلة تحول دون القبول ، وأدّعه - فى الوقت نفسه - لسقا من القيم تجعل به كلمة " طظ " مكانة مرموقة تؤكد الموافقة وتدعم القبول وتحض عليه (٤).

ولئن حرص نجيب محفوظ على أن يظل الزواج " الوظيفية / الدرجة السادسة " هو وسيلة محجوب للصعود اجتماعى - فى بدء الرواية - ثم أداته للسقوط (الحقيقى) المذوى فى نهاية الرواية ، فإنه لم يبد كذلك بالنسبة إحسان شحاته ، التى ما لبثت أن جاءت لتوقع على عقد زواجه من محجوب بعد أن مهرت عند سقوطها القفلى. من ثم فالزواج الذى أصبح وسيلتها للصعود ، لم يعد أكثر من مجرد مهر لضمان وجودها واستمرارها استمرارا شروعا لتقتات - هى وأسررتها وزوجها - على مائدة امتيازات الطبقة الأرستقراطية فى حدودها الممتدة . بعد أن ملها أحد رموز هذه الطبقة - من قناعة - أمّز مائلكه (عذريتها) . وهنا تبدو واضحة الوظيفة الثانية للزواج، أى وظيفة التأمين ضد المعوز عبر سقوطها ومن خلال ساقيتها وردقيها وجمالها الذى تخشى عليه عواذى الفقر وسوء التغذية.

كذلك طرح رواية "خان الحليلي" نفس الوظائف السابقة للزواج كقناة للصعود الاجتماعي ولتدعيم الوضع الطبقي. فنجد أنه في الوقت الذي أخفق فيه " احمد عاكف " عن تحقيق حراك اجتماعي صاعد من خلال " التعليم " فنجده ينعج اهتمامه للزواج ، ولكنه يواجه إشفاقا ماثلا في الاقتران بكثرة أحد تجار غمرة " حيث مرتبه صغير وعمره كبير". ولكن على المقابل من هذا يطرح بحبيب معقول أمام شخصياته أفاعا أخرى من زواج " المصلحة " تسعى إليه " كريمة يوسف بهله " أحد تجار العطارين التي تروم " سليمان عنه " أحد رواد قهوة الزهرة رغم تكوينه الخلفي الذي جعل البعض يصفه " بالقرء " إذ يرجع سعيها إلى هذه الزيجة إلى إدراكها لأهمية الدور الذي تلعبه في حياتها ، لما تحققه من تأمين لوضعها الطبقي ، خاصة وأن المال - كما ترى - نصف الجعال، وهي ترغب الزواج منه وتراهن على موته أملا في استحقاقها معاشه بعد وفاته (٥).

ثم تتجلى أهمية الزواج " كقناة للصعود " بوضوح في رواية " زقاق المدق " عبر عدة مستويات لتحقيق نفس الوظائف السابقة. فلفي هذا العمل نجد " حميدة " وهي تعزم على رفض الاقتران " بمباس الحلو " نظرا لسمائل وضعها الطبقي ، نظرا لأنها تعلم " بالمال والجاه والقدرة والسيطرة " وهي أشياء يعجز عباس الحلو عن الوفاء بها أو إشباعها. ليس لهذا فحسب بل رفض الزواج منه ، بل تكون هذه الزيجة سوف تفلث عشرة إضافية جديدة في حياتها مما يحول دون طموحها وتطلعاتها الدائم إلى عالم الطبقة العليا . لهذا كثيرا ماكانت تتسائل " كيف تكون حياتها في كتفه لو صدقت الأهم أمه ؟ إنه فقير ، رزقه كفاف يومه ، وسوف يأخذها من الطابق الثاني يبيت سنبة عليلي إلى الطابق الأرضي في بيت السيد رضوان(٦). فموقفها الرفض قد نجد - إذن - بناء على وعيها وإدراكها للعلاقة بين الوضع الطبقي لمباس الحلو من جانب، وبناء على تطلعاتها إلى الحياة التي ترومها من جانب آخر ، فضلا عن أن وجود عباس الحلو في حياتها من شأنه أن يعمل على ترسيخ وتدعيم وتثبيت أقدامها في شريحة الطبقة ، بل قد يهيئها إلى شريحة أدنى إذا ما قبلت الزواج منه وهو ما قد يهدد أحلامها ويبدد تطلعاتها .

كذلك تبلور نظرة حميدة " الطبقة " للزواج كقناة للصعود الاجتماعي حيث حلت - بتروق - الزواج من السيد سليم علوان صاحب الوكالة ، وهو ما جاء تأكيداً في رغبة الأم حين قالت " إذا تزوج رجل مثل السيد سليم علوان من فتاة في الواقع إذا يتزوج من أهلها جميعا ، كالتيل إذا فاض أشرق البلاد".

ثم يأتي الزواج في " بداية ونهاية " مقترنا بنفس المعايير ، ليؤدي ذات الوظائف المتصلة به كمصعد للحراك الاجتماعي ، فنجد أنه في ظل حالة اشراك الاجتماعي الهابط الذي اعترى أسرة " كامل على " حرص الابن الأصغر حسنين على الزواج من بيهة " بنت جارهم الموظف بالحكومة وذلك حرصا منه على مراجعة رباح التغير التي عصفت بموقعه، وسعي إلى التشبث بوضعه الطبقي على السلم الاجتماعي ، ووقية في الحفاظ على المقومات السابقة لمكانته الاجتماعية. ولكن سرعان ما تتغير هذه الوظيفة الاجتماعية للزواج تغيرا حادا - مع التغير الملحوظ في مكانته الاجتماعية - ليتخطى عن الحلم بهذه الزيجة ، بل اعتبرها قيلا وأصفادا على أحلامه المتمثلة في الرغبة من ركوب

الطبقة العليا ، والانحصار فى عالم الطبقة العليا من خلال الاقتران بكرمة " احمد بك يسرى " حيث قنات من هذه الطبقة - فى نظره - لاتعد بالنسبة له " شهوة فحسب " ولكنها قوة وعزة إذا ركبها وكن طبقة بأكملها. هذا فى الوقت الذى تحلم فيه أخته " نريسة " بالزواج من سليمان جابر " ابن البقال " نظرا لافتقارها لمقومات الحراك ، المال والجمال والجاه ، فضلا عن فقدانها لمعريتها ، وكأن هناك قوتين تتحكما فى مصير هذه الأسرة ، قوة ترغب فى الصمود بها وقوة تحرص على البقاء عليها كما هى ، ولكن مصيرها - المسبق الذى أعده نجيب محفوظ - أن يساهم الاثنان فى تحطيمها .

كذلك حرص نجيب محفوظ على إبراز وإظهار الأهمية الاجتماعية للزواج لدى شخصياته المتعددة فى الثلاثية .
فها هى الأسرة - أسرة السيد أحمد عبد الجواد - ترفض بصراحة مجرد فكرة اقتران أحد أعضائها - فهمى - بالزواج من مريم لمجره أنها دولهم من حيث المكانة ، وبأنى تفسير لهذا الرفض قول أحدهم - خديجة : " إن مريم جميلة " ولكنها دون فهمى بأراحل مبددة ... سيكون قاضيا يوما ، فهل تتصورين مريم زوجا لقاضى كبير المقام " . وبأنى تفسير آخر - مرور للرفض - يؤكد على القيم الاجتماعية المرتبطة بهذه الزيجة : " يستطيع فهمى أن يتزوج بفتاة أجمل من مريم مائة مرة ، وفى الوقت نفسه تكون متعلمة وشفية وبنث بك أو حتى باشا " .

كما تطرح الرواية صورا أخرى تكشف عن أهمية الزواج كسبيل لاكتساب مكانة جديدة . فنجد السيد أحمد عبد الجواد يسمد أيا سعاد بزوج ابنته (خديجة وعائشة) بعضوين (إبراهيم و خليل) من العائلة الشوكية ، رغم افتقارهما إلى كثير من المقومات الأخرى للمكانة الاجتماعية كالتعليم والوظيفة^(٧) . ولعل مصدر سعادته أن العائلة الشوكية كما ينظر إليها السيد أحمد عبد الجواد " أناس صناعتهم شرف لا لأصلهم التركى فحسب ، ولكن لمزيجهم الاجتماعية وعقاراتهم الكثيرة ما بين الحمزاوى وبين القصرين " . وهى النظرة التى تكشف عن أهمية الوظيفة الثالثة للزواج فى عالم نجيب محفوظ ، المتصلة بترسيخ الوضع الطبقي من خلال دخول أعضاء جدد من الطبقة الأعلى إلى مجال أسرته . وسيتكرر مثل هذا الموقف حينما يرغب حفيد أحمد شوكت الزواج من سوسن " ابنة أحد العمال " ليراجعه بنفس الرفض والمقاومة فالأسرة تستجيب فقط إلى قدوم أعضاء جدد حققوا حراكا صاعدا فقط ، لهذا نجد ثمه ترحيب " بفزاد الحمزاوى " وكيل النيابة بأن يكون زوجا لتسمية - الحاصلة على الشهادة الابتدائية فقط - حفيد: أحمد عبد الجواد لأنه سيصبح قاضيا أو مستشارا فى حين رفض سوسن حماد خشية مما سيتربط على هذا التلازم الطبقي من نتائج تراها خديجة - الأم -- حين تقول لأحمد شوكت: "إنك لاتزوج من فتاة فحسب ولكن من أسرتها كلها ونحن أهلك نتزوج معك بالنيمة".

ولعل الأمر الهام فى هذا الصدد أن الجيل الثالث ولئن قد نجح فى تحطيم الحدود الطبقيّة من خلال دخوله فى علاقات من خلال الزواج من بين الطبقات المختلفة، إلا أن هذا النجاح قد أدى إلى انصهار جميع النقايش فى وحدة واحدة سواء من خلال القرابة الدموية أو قرابة المصاهرة - الأمر الذى أسفر عن تشويه خريطة التسلسل القرابى وتفتائها.

فالسيد أحمد عبد الجواد الذى كان فى يوم من الأيام أحد عشاق زنوبة العودة أصبح - بعد زواجها من ابنه ياسين - الأب القاتلى - أى الحمى - لها، وهى ابنة أخت زبيدة العاملة سلطنة الطرب سابقا مدمنة الكركاين والحطام الإنسانى لحظة ميلاد كريمة : وكريمة هذه - ابنة زنوبة وابنة ياسين - ستتزوج من عبد النعم شريك المتنى إلى الإخوان المسلمين والذى يمد بأصوله الطبقة من ناحية الأب إلى جذور تركية . والفاعل الرئيس وراء وحدة هذه النقائض هو الزواج - كوسيلة للصعود واكتساب المكانة - الذى يعلق عليه الكاتب أهمية كبرى فى إعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى روائيا .

ورغم التغيرات الاجتماعية - الروائية - التى أعقبت مرحلة الثلاثية ، فقد استمرت نفس الأهمية للزواج ، ولكن هذا الاهتمام قد جاء مقرونا بامتصاص مواز للفئات الأخرى للحراك . فالزواج فى هذه المرحلة كان بمثابة الميكانيزم المحير لإعادة التوازن إلى الفئات التى قوضتها ثورة يوليو . والنماذج الواضحة لهذا متعددة ، فهنا عيسى الدباغ - المخرج على صفحات السمان والحريف - الذى فقد ماضيه ومستقبله السياسى بفعل إقصائه عن مواقع التأثير يمنع جل اهتمامه للزواج كوسيلة لإتقاذ هيئته الاجتماعية التى عصفت بها رياح التغيير . يسمى إلى الزواج / الاجتماعى بقناة من رموز الطبقة العليا ، ويوجد ضالته فى " سلوى " ابنة قريبة على بك سليمان حيث أن هذه الزيجة - فى حالة تحقيقها - هى فقط التى يمكن أن تعيد إليه التوازن المفقود . فالزواج - هنا - ليس قرارا فرديا خاصا وإنما هو حدث اجتماعى ترتبط به تغيرات اجتماعية وأيدولوجية فضلا عن أهميته كشريان حيوى سواء فى الصعود أو الهبوط على السلم الاجتماعى . والنموذج الجلى على ذلك يتمثل فى زواج " حسن الدباغ " ابن عم عيسى الذى كان من أشد المعارضين لنظام ما قبل الثورة وأشد المدافعين عن ثورة يوليو ، إذ تزوج من " سلوى " رمز النظام القديم كدلالة على الانسجام وإبراز لدوره الاجتماعى .

ولكن رغم هذه الأهمية للزواج كقناة للحراك فى مرحلة ما قبل الثورة / الثلاثية فإن نجيب محفوظ قد عمد إلى ترفيحه ليس كأداة للصعود وحسب، ولكن أيضا كميكانيزم للصراع الشرائضى والفتوى داخل أجنحة الطبقة الوسطى ذاتها فيما بعد الثورة / الثلاثية . والنموذج على ذلك ما طرحه رواية " للنس والكلاط " . فنجد أنه بالرغم من انهما سعيد مهران إلى الزواج من نفس طبقته الاجتماعية كمظهر لعلاقات التنديم الطبقي بين أجنحة الطبقة الوسطى إلا أن نجيب محفوظ لم يدع - من خلال أحداثه الروائية - هذا اللقاء الطبقي يكتمل دونما مشكلات ، فإذا زوجته " نيرة " تتعرف الحيانة - عقب دخوله السجن - مع أحد أبنائه ، وإذا بثمرة هذا اللقاء - ابنته - تشكل أحد الأسباب الجوهرية لأزمته ، حيث تنكرت له ، وهو جزء من الإنكار العام الذى واجهه سعيد .

ويستمر نفس التصور هو التصور السائد فى رواية " ميرamar " حيث ترفض زهرة الزواج من " محمود أبو العباس " صاحب مكتبة بيع الكتب والجرائد أملا فى الزواج من سرحان البهيى الذى يرفضها ويتنكر لها ، إذ أن هذا الأخير يتحكم فى تصورات المتصلة بالزواج نفس الوظائف التى أوردناها ، فضلا عن اعتبارات أخرى كثيرة . فالزواج فى

تصوره " مؤسسة . . شركة . . لها لوائح ومؤهلات وإجراءات والزواج إذا لم يرقع من ناحية الأسرة فما جدواه ؟" كما يستمر لنس التصور ثابته في روايات مرحلة السبعينيات - انشب فوق حضبة الهرم - والشمانيات- يوم قتل الزعيم - حيث عجز علوان قراي محتشمي الواضح عن إتمام الزواج من ابنة طبقته الاجتماعية- رندة سليمان - هذا في الوقت الذي استطاع فيه أحد رجال الانتحاح اقتناصها كجزء من الديكور الاجتماعي العام وأداة لإتمام الصفقات التجارية المشبوهة.

(٢) الوساطة والشفاعة :

ولئن استطاعت بعض الشخصيات - الروائية من الطبقة الوسطى - أو لم تستطع أن تصعد السلم الاجتماعي لاكتساب رموز المكانة الاجتماعية عبر الزواج، فإن نجيب محفوظ لم يرض على قطاع آخر من الشخصيات بأن يقدم لها منافذ أخرى للتسلق الاجتماعي ، تحقق لهم مايسعون إليه. ومن هذه القنوات والمنافذ " الشفاعة والوساطة". وطبيعي أن يكون الشفيع هو أحد أعضاء الطبقة العليا والمشفوع له هو أحد أفراد الطبقة الوسطى أو الدنيا . إذ يتوقف مصيره على حجم الشفاعة - والشفيع - وأهميتها.

وتلصق أعمال نجيب محفوظ عن أهمية هذه القناة وإن جاءت من حيث فعاليتها في المرتبة التالية على الزواج . ولعل أبرز النماذج الدالة على فعالية هذه القناة - تاريخيا - حالة سالم الاخشيدي المرتد عن دوره السياسي ومحبوب عبد الدايم وحسين التي لجأ إلى أحمد بك يسرى وسيطا وشفيعا لإنهاء إجراءات المعاش - أولا - وإخافه بالكلية الحربية ثانيا ، كذلك بالنسبة لرضوان ياسين في الثلاثية - حيث تجلت أهمية هذه القناة على لسان ياسين قائلا: " وهل يوجد رزق بدون وساطة في هذه الدنيا ، الوساطة !مالها ؟ هل تتم حركة كبيرة أو صغيرة بدون وساطة ؟ وهل ترقى مخلوق في هذه الإدارة في هذه الوزارة دون وساطة؟".

ومن الملاحظ أن الرظيفة التي حققتها هذه القناة لم تكن تستهدف الحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعي أو "الرعي به من جانب الشفاعة". ولم تكن تحت فعالية علاقات العائلة الممتدة التي يخدم كبيرها صغيرها ، وإنما هي تعبير عن امتلاك رموز القوة (لدى الطبقة العليا) والسيطرة وخضوع الطبقة الأدنى، وكان هذه العلاقة هي مفتاح العلاقات الطبقية بينهما. وتأكيدا لهذا المثال الذي تطرحه رواية بداية ونهاية للعلاقة بين رب الأسرة كامل على " واليك " - أحمد يسرى " الذي كثيرا ما لجأت إليه الأسرة لمساعدتها . حيث أنه لولا " البك " ماحصل حسين على وظيفة مدرس في إحدى مدارس طنطا ، ولولا البك لما استطاع حسين الالتحاق بالكلية الحربية: "جنتك يا مساعدة البك مستجدا يشفاعتك في إخافتي بالكلية الحربية ومهما يكن هن أمر شفاعتك أهم من كل شيء". ورغم إدراك البك بأن هذا طلب أرستقراطي ، غير أنه ساعده وتشجع له للالتحاق بها . ثم تمضي الأحداث الروائية لتؤكد أن العلاقة بين الرجل - كامل على - واليك كانت علاقة صداقة من الدرجة الثالثة ، يسهر في قصره ويعزف له العود ويمتتع بهدياته

* وقد غاب عن المرأة - الأم - أنه كان يحبه ويقربه ويود سمره دون أن يعده ندا له ، أو صديقا كسائر الحكوات والباشوات .

(٣) الانحراف .. والانتظام فى سلك الدعارة ،

وحينما يكف الزواج والشفاعة عن القيام بوظائفهما فى الصعود الاجتماعى ، يدفع محجوب محفوظ بشخصياته الروائية إلى الاعتماد على نفسها والبحث فى مقوماتها ومهاراتها عليها تكتشف فى ذاتها ما يمكنها من الصعود ، وما يمنحها الصبر على المضى فى طريق الحراك الاجتماعى المسدود دونما مؤازرة من أحد. عليها أن تخوض تجربة الانحراف وتنظم فى سلك الدعارة ، كمنفذ اجتماعى جديد يقدمه لمحجوب محفوظ للمتسلقة من أبناء الطبقة الوسطى ، حيث أن قدرات الإنسان- المحفوظ - لا تنقل عن مهارات الفرد فى اعتماده على نفسه. خاصة وأن اصل المتاعب "مهارة فرد" كما قالها محفوظ فى السطور الأخيرة من "ثرثرة فوق النيل" مبررا أن الفقر هو الدافع الرئيسى وراء الانحراف واللذة بهذه القنائة^(٨).

فتطرح رواية "القاهرة الجديدة" هذه القنائة لتلمع دورا بالغ الأهمية فى مصائر الشخصيات وتقدرتها على تحقيق ذاتها . فتأتى شخصيات محجوب عبد الدايم وإحسان شحاته لتمثل التجسيد الفعلى للعالية هذه القنائة كما تظهر شخصيات عديدة فى "خان الخليلي" لتؤكد المضمون الاجتماعى لهذه القنائة . فهناك على سبيل المثال "هباس شغه" وزوجته عليات الفائزة . وهناك فى "زقاق المقق" تظهر حميدة لتؤكد أن الانتظام فى سلك الدعارة هو الوسيلة الفعلى الوحيدة المتاحة - بالاختيار - لتحقيق حلمها بالصعود الاجتماعى ، رغم أنها - كما يقرر محجوب محفوظ - "عاهرة بالسليقة". وهناك المعلم كرشة الذى أصابت غرائزه انحراف لا يختلف عن انحرافا معتقداته السياسية . كذلك ترشح الثلاثية شخصيات عديدة لم تستطع أن تحقق عبورها الاجتماعى إلى الشريحة الأعلى إلا من خلال الانتظام فى سلك الدعارة أمثال رضوان ياسين " المرشح للمال وإلجاه " الذى انخل من هذه القنائة أداة حيوية لتقلد المناصب الرفيعة فى السلك السياسى ، للدرجة التى اختلطت فيها الوسيلة بالسياسة. ويحىء تأكيد هذا المعنى على لسان الأب - ياسين - حين يقول للمؤمن: " أنتوى الإضراب عن الزواج ؟ لن أسمع بهذا ماحبيت. ولكن انتظر حتى تعودوا للحكم ثم تزوج زواجا سياسيا رائعا". وكان الصعود من خلال الانتظام فى سلك الدعارة كما ترمى الأعمال لا يختلف عن الصعود من خلال الانتماء الخفى. خاصة وأن هذا السبيل - الانحراف/الدعارة - قد مهد الطريق أمام رضوان ياسين لأن يصل إلى درجة سكرتير الوزير، هذا فى الوقت الذى لا يزال فيه أترابه يبحثون بلا جدوى عن فرصة حياة فى سوق العمل .

(٤) الانتماء السياسى والتظيم الحزبى :

وكما لم يرضن - محجوب محفوظ أن يقدم الانحراف والانتظام فى سلك الدعارة كأحد المنافذ الهامة للصعود أو التسلق الاجتماعيين أمام شخصياته الروائية ، فإنه لم يبخل أن يقدم لقطاع آخر منفلا جديدا يحقق نفس الوظيفة

السابقة. شريطة أن يكون الفرد قادرا على الانخراط بتنظيم حزين يعبر عن انتمائه السياسي ويهذل ما في وسعه من انتهازية عقائدية في سبيل أن يصعد درجة على السلم الاجتماعي . وتجلى فعالية هذه القناة في مجمل أعماله فهي - على سبيل المثال - في الثلاثية تمثل أداة رضوان ياسين الخيرية - بجانب انحرافه - للانتقال من شريحته الطبقية إلى أخرى أعلى . فهو الذي قال فيه إبراهيم شوكت: " هذا الشاب على صلة بكبار الساسة ، شاب ذكي ، وقد ضمن بذلك مستقبلا مائرا " . بل إنه يخلق أهمية كبرى على هذه القناة - كوسيلة للصعود الاجتماعي - حين يعبر عن تصوره للعلاقة بين السياسة والحراك الاجتماعي فيقول: " ليس الشباب اليوم كما كانوا في الماضي ، السياسة شيرت كل شيء ، فكل كبير له مريدو منهم ، والطموح الذي يريد أن يشق طريقه وسيله في الحياة لا بد له من كبير يرجع إليه " . وبالفعل استطاع رضوان ياسين أن يضمن صعوده السلم الوظيفي من خلال نشاطه السياسي وانتمائه إلى أحد الأجنحة المشتقة من حزب الوفد .

ثم طرحت أعمال نجيب محفوظ فيما بعد الثورة / الثلاثية قضية العلاقة بين انفلاق وانفتاح الحراك الاجتماعي وبين التغيرات السياسية . والنموذج الجلي لهذا ما تقدمه " اللص والكلاب " إذ استطاع الطالب الريفي الرث الثياب - رؤوف علوان - أن يحقق معدلات مرتفعة من الصعود الاجتماعي ا بان فترة التغيرات السياسية التي أعقبت ثورة يوليو من خلال ادعائه الانتماء - زيفا- إلى نظام ثورة يوليو . فصعد من مجرد محرر صغير بمجلة " " النذير " إلى صحفي مرموق في مجلة " الزهرة " يرغل في أفضل ثياب ويقطن قصر أحد الذين كان يندد بهم من قبل ويذهب إلى الثورة الاجتماعية عليهم في مرحلة ما قبل الثورة .

كما يطرح نموذجاً عكسياً في "السمان والحريف"، حيث الهبوط المدوي الذي اعترى مكانة عيسى الدباغ لمجره انتمائه إلى الوفد . ذلك بعد قيام الثورة ، هذا في الوقت الذي صعد فيه حسن الدباغ المؤيد للثورة والرافض لنظام ما قبلها . فضلا عن عامر وجدي وطلحة مزوق وسرحان البحيري ومتصور باهي الذين يرقدون على صفحات "ميرamar" وغيرهم كثير من النماذج الدالة على فعالية هذه القناة .

المهم أن هذا العرض الرصفي لأهم قنوات الحراك الاجتماعي التي طرحها نجيب محفوظ لإعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى ، يمكن أن يصل بنا إلى مجموعة من النتائج العامة الخاصة بالبناء الطبقي الذي تطرحه أعمال نجيب محفوظ وهماكتيه بأزمة الحراك الاجتماعي لشخصياته الروائية ، منها :
أولا : أن البناء الطبقي الذي تصوره لأعماله الروائية هو بناء يشتمل على طبقات ثلاث تضم عناصر اجتماعية متباينة ، طبقة أرستقراطية أو بورجوازية كبيرة وطبقة وسطى وطبقة دنيا تضم فقراء المدينة (القاهرة) والشحاذين والمعدمين .

ثانيا : اختفاء الطبقة الفلاحية والعاملة من خريطة هذه الأعمال .

ثالثا : أن هذا التحديد للنهائى الطبقي لايمكس أية ملامح تكشف عن مرونته إلا من خلال القنوات التى اختارها الكاتب ، فهو بناء جامد ، يفصل بين طبقاته جدار سميك يصعب اجتيازه من خلال القنوات المشروعة للحراك الاجتماعى ، وقضلا عن ثبات هذا البناء ، فهو يحول فى الوقت نفسه دون بلورة صراع بين هذه الطبقات رغم تناقضاتها ، ويحول فى الوقت نفسه دون إمكانية الحراك الاجتماعى بين طبقاته ، أو حتى بين الشرائح المختلفة داخل الطبقة .

رابعاً : أن التحديد السابق للنهائى الطبقي ، دفع الأعمال إلى تصوير مقومات المكانة الاجتماعية ، على أنها مقومات موروثية وليست مكتسبة ، بحيث أن التقييم الاجتماعى للأدوار الاجتماعية والشخصيات لا ينبض على أساس عوامل تتصل بالكفاءة والإنجاز ولكن تتصل بالأسور الاجتماعية والطبقية بحيث تظل الشخصيات - إذا أرادت لنفسها النجاة من مقصلة الكاتب - أسيرة لهذه الأسور لا تتجاوزها. المأل والمجال والجاه والأصل الطبقي مقومات أساسية تطرحها وتصورها هذه الأعمال الروائية للمكانة الاجتماعية . ومن ثم تصبح عملية الحراك الاجتماعى لهذه الشخصيات هى مجرد اكتساب أو فقدان هذه المقومات فضلا عن استبعادها المسبق - الدائم للتنازلات المتعددة فى سبيل اكتسابها .

خامساً : أن تأكيد الأعمال الأدبية على هذه المقومات انعكس بدوره فى طبيعة نماذج الشخصيات التى يطررها ويصورها فنجب محفوظ فنجذ الانتهازى ، والقرود ، والمغامر ، والمرتب ، والمثاقن ، والباطلى ، وصانع العاهات ، وهى نماذج من الطبقي أن طرح جانبها كل الفضائل أملا فى الصورة الاجتماعى ، حتى لو كانت هذه الفضائل تتصل بالأبوة أو البتوة أو الشرف (معجوب - حسنين - ونيسة - وغيرهم) . أما الشخصيات ذات الالتزام الاجتماعى والإيديولوجى (مثل على طه ، عهد المنعم شوكت ، عثمان خليل) فمسيرها إلى المقصلة كما تؤكد الأحداث الروائية. سادساً : هذا معنى - بطبيعة الحال - أن الواقع الاجتماعى الذى تصوره هذه الأعمال لا أمل فيه أو منه ، لأنه واقع مفرق فى التشاؤم والفساد ولاسبيل إلى النجاة منه إلا بدفع ثمن باهظ قد تكون الحياة ذاتها . وفى سياق واقع كهذا لمن المتوقع أن تنتهج الشخصيات الروائية الساعية إلى الحراك الاجتماعى نهجا فرديا بعيدا عن صور التنظيم الطبقي . من هنا فليس من المستغرب أن تواجه هذه الشخصيات أزمة شاملة عبر مراحل تطورها المختلفة وهى أزمة الحراك الاجتماعى . ولكن السؤال الآن: هل مصدر هذه الأزمة يعزى إلى الواقع الاجتماعى ذاته الذى صورته عدسة نجيب محفوظ المظلمة أم إلى المقومات النفسية للشخصية التى رسمها نجيب محفوظ ؟ أم إلى رؤية نجيب محفوظ الذاتية للواقع الاجتماعى والشخصية معا ؟ هذا ما ستحاول الإجابة عليه فى السطور القادمة .

سابعاً : أزمة الحراك الاجتماعى : السير فى طريق مسدود :

لاشك أن التنازل السابق لقنوات الحراك الاجتماعى من شأنه أن يكشف أن المجتمع الذى يصوره نجيب محفوظ ، لايمكن الشخصية (المتطلعة) من تحقيق ذاتها إلا بعد أن تدفع ثمنا باهظا يجسد فى النهاية استبعادها المطلق

للتنازل عن كل القيم والفضائل في سبيل هذا الصعود.

ورغم أن هذا الثمن يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي والطبقي للشخصية، فمن المتوقع أن تكون الشخصيات البرجوازية الصغيرة - التي تسكن عالمه الروائي - هي أكثرها دفعا للثمن وتحسلا لأضرار المجتمع المأزوم ، لأنها أكثرها خوفا من السقوط إلى الطبقة الأدنى ، وأكثرها رغبة في الصعود إلى الطبقة الأعلى ، وأشدّها حرصا على الاحتفاظ بموطئ قدم (البقاء ضد رياح التغيير) في هذا المجتمع. ولكن مع ذلك فإن الأسباب والمظاهر والحلول (سواء الفردية أو الطبقيّة) التي تطرحها هذه الأعمال تظل متعددة ومتباينة. لكننا يمكن أن نلاحظ أن محفوظ في معالجته للأسباب الكامنة وراء أزمة الحراك الاجتماعي قد قدم شخصياته الفنية وقد اكتملت ملامحها منذ البداية ، وتبدو فعالية أزمته في اللحظة التي تبدأ فحارص فعلها الاجتماعي ، فهي شخصيات مهددة من الداخل لأنها تحمل بذور تدميرها التي يفرسها فيها الكاتب عبر خصائصها النفسية، كما أنها محاصرة من الخارج بعوامل فنانها التي لا قبل لها بمواجهتها. فأزمة هذه الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعي تبدأ في اللحظة التي تصطم فيها بالقدر ، والقدر في أعمال نجيب محفوظ يتجلى في صور ثلاث . فقد يكون القدر نفسيا وقد يكون اجتماعيا وقد يكون ميتافيزيقيا . فهو إذن القدر - المصدر الذي تتبع منه أزمات شخصياته، وهو الذي يوجهها في النهاية إلى مصيرها المحتوم. والأزمة في هذه الأعمال ولدى تلك الشخصية تتجسد في صراع بين القدر الميتافيزيقي (سواء قتل في الموت أو الجهل أو الفكرة المجردة الغامضة) والقدر النفسي (سواء قتل في خصائص الشخصية نفسيا أو سيكولوجية كالتمرد على واقع الطبقة أو الفرقة الجامعة التي تسيطر على فعل الشخصية). ويمكن إبراز أثر هذه الأقدار من خلال استخراج فئات تحليلية تفتل الأقدار الثلاثة:

(١) القدر ... الموت

فلئن أوجت الأعمال الروائية بأن الفقر أو العوز هو السبب الرئيسي المباشر وراء أزمة السقوط والانهيار التي تحاصر الشخصيات البرجوازية الصغيرة ، غير أن القراءة السوسيولوجية تكشف عن غير ذلك ، إذ يأتي الموت ليقوم بهذا الدور الرئيسي. وقد احتفظ المؤلف للكبّاء بكبر نصيب من هذا الموت اللجائي أو الاعتباطي. والأب في أعماله في بداية الرواية قد يموت مهنيا حين يصاب بمرض يعجزه عن الكسب والإنفاق على أسرته كما حدث في القاهرة الجديدة ، أو قد يموت باختراقه من أول الرواية ليقوم الابن بدور الأب البديل كما حدث في رواية خان الخليلي.

وقد ترتب على هذه البداية (القدرية) تغييرات هائلة في مصائر شخصياته بما يشير إلى أن نجيب محفوظ قد واجه شخصياته منذ البداية بقوة لا سبيل إلى ردها أو مواجهتها ، بل إنه - مع ذلك - يترك هذه الشخصيات تتراجع قدرها الاجتماعي (الواقع الطبقي المرير) بسمات شخصية فريسة بداخلها - تقود الشخصية إلى مصيرها الذي حدده الكاتب - وتقتل هي الأخرى قدرا سيكولوجيا يتجسد في طابع الشخصية ونسقا القيمي والمعنوي المهترئ.

(٢) اختزال نسق القيم

وبأتى نسق القيم - فى المرتبة التالية للقدرة - لدى الشخصيات البرجوازية الصغيرة كسبب جديد لأزماتها - ليجسد الخصائص النفسية والاجتماعية لها. إذ يكشف هذا النسق عن الدور الذى يلعبه فى توجيهه الشخصيات إلى مصيرها المحتوم المتمثل فى السقوط والانهيار. حيث تبدو هذه الشخصيات المتطلعة - من خلال نسقها القيمى - ساقطة بالفطرة أو السليقة.

والشاهد على ذلك عديدة. فنجد أن " طظ " تحتل مكانة الصدارة فى نسق قيم محبوب عبد الدائم ، فهى أداته الحقيقية فى تحقيق أهدافه وكل الأشياء تتحطم على صخرة هذا المبدأ. فالدين + العلم + الفلسفة + الأخلاق = طظ. فضلا عن أنه حدد غايته فى دنياه فى ضوء قانون استقاء من نخالة الفلسفات المتناقضة ، اللذة والقوة بأيسر الوسائل والسبل ، دون مراعاة خلق أودين أو فضيلة. كما أنه وجد ضالته فى " إبليس " فى السماء وسالم الأخصىدى فى الأرض ، فهما فى تصوره المثل الأعلى للرقض والتمرد .

كذلك كان لنسق القيم الذى يحكم الفعل الاجتماعى لدى حميدة فى "زقاق المدق" الدور البارز فى التعجيل بسقوطها ورؤد أحلامها ، فهى - كما قدمها نجيب محفوظ - عاهرة بالسليقة ، كانت الأخلاق أهن شيء على نفسها المتعمدة ، بل إنها قتلت أن تكون ابنة أحد الهاشوات حتى ولو على سبيل الحرام .

وجانباها يرقد حنين فى بداية ونهاية ملتحمنا نسقا قيميا ينطوى على قدر كبير من التناقض مادي النزعة ، جلبه جسد بهية فتعلق بها جسدها وليرتفع من خلاله من مستوى الطابق الأول فى منزله إلى الطابق الثالث ، وجلبه جسد ابنة أحمد بك يسرى فخالها ركوبا يركب بها طبقة بأكملها. فنسق القيم التى أودعها نجيب محفوظ فى شخصياته المتطلعة هو سبيلها ووسيلتها إلى رحلة السقوط والانهيار التى تنتظرها فى آخر الرواية .

(٣) التطلع الطبقي

وجانب نسق القيم المعتبر - الذى يوجه الفعل الاجتماعى لدى هذه الشخصيات والذى سيقودها إلى مصيرها المحتوم تنطوى هذه الشخصيات على نزوع قوى نحو التطلع إلى عالم الطبقة الأعلى. فالشخصيات الساعية إلى تحقيق حراك اجتماعى ساعد هلقا الأولى يلوغ عالم هذه الطبقة ، ويبدو هذا واضحا من خلال التقرير الذى يقدمه الكاتب عنها مثل الصفحات الأولى فى الروايات ، وكأنه بهذا التقرير عهد لها السبيل إلى المأساة التى تلصق عن وجهها مع نهاية كل عمل .

فعلى سبيل المثال يكشف التطلع الطبقي عن وجهه لدى محبوب عبد الدائم عندما يحدد اتجاه طموحه قائلا " ماذا عليه لو نشر فى الإعلانات المبهية بالأهرام يقول : شاب فى الرابعة والعشرين ليسانسية طوع أمر كل رذيلة " - فهو " من طيب خاطر يبذل كرامته وعقلته وضميره نظير إشباع طموحه لو أسكنه أن يصير عظيما ولو بحرية ترمى به إلى

منقاة لما تردد فهو كما رسم حدوده الكاتب على استعداد مسبق للتنازل عن أى شيء فى سبيل إشباع طموحاته لى الارتباط بعالم الطبقة العليا. وكان هذا الطموح الذى يعبر عن التطلع يمثل قدراً سيكولوجياً غرسه الكاتب سيته ليقودها إلى النهاية المأساوية .

يكن محبوب فحسب هو الذى يتحرق شوقاً إلى ركوب الطبقة العليا فى القاهرة الجديدة ، بل كانت هناك لى الجانب الآخر إحصان شحاته المحبوبة السابقة لعل طه الاشتراكى الزائف ، وهناك فى خان الخليلي أحمد لى يعلن القدر المحتال يلقى الذى حاصره بإحالة والده إلى المعاش ، ويتأسف على عدم تحقيق طموحه قائلاً: " نصب فترة فى تاريخ مصر . تلك الفترة التى تستهين باعتبارات السن والجاء الموروث ويقفز فيها الشبان إلى حرارة " . وهناك أيضاً حميدة فى "زقاق المدق" التى دفعها تطلعيها إلى حياة النعم والثياب والأثنية الفاخرة ربح من الزقاق لتعود مرة أخرى محمولة على الأذى. وهناك حسنين فى بداية ونهاية النموذج المثالى للتطلع الطبقي الذى طالما تساءل: "كيف صار الهك - أحمد يسرى - غنيا؟"

بره على الوضع الطبقي والاجتماعي

الوضع الاجتماعي والموقع الطبقي للشخصيات كحصار جديده يمثل فى الوقت نفسه قدراً اجتماعياً يتفاعل بين السابطين (المحتالين والسيكولوجي). فالتمرد عنصر رئيس يبره الفعل الاجتماعي لدى الشخصية إلى الحراك الصاعد أملاً فى تزيق القشرة الاجتماعية السمكية التى تفصل بينها وبين الطبقة الأعلى. وبأخذ "جمايى فى روايات فحبيب محفوظ صور ثلاث ، تبدأ بالتمرد على الأسرة، ثم تعدد إلى التمرد على الطبقة بة ثم تنتهى إلى التمرد على المجتمع بأسره بعلاقاته وأنظمتيه .

لى التمرد لدى محبوب عبد الناهى فى تمرد على كافة الأوضاع التى تحول دون تحقيق طموحاته ، رافضاً إلقه الاجتماعي - بادناً بأسرته معتمداً على القانون الذى صاغه لنفسه والقائل " بأن أسرتى لن تورثنى شيئاً فلا يجوز أن أرث عنها ما أشقى به". أو أن يتساءل وهو ينتفح حاجبه الأيسر:

لنر له أن يولد فى ذلك البيت ؟ ماذا يرث عن والده سوى الهوان والفقر والد مامة ؟ أليس ظلماً أن يرث لأغلال قبل أن يرى النور؟ ولو كان ابن حد يس بك مثلاً لكان له جسم غير هذا الجسم ووجه غير هذا الوجه هذا الحظ".؟

رجع التمرد عند أحمد عاكف - القاطن بخان الخليلي - فويرجع إلى اختفائه فى تحقيق المكانة الاجتماعية نع إليها ، إذ أصاب هذا الإخفاق أماله: " طعنة قتاله دامية فامتلات نفسه سخطاً وقضبياً ومراراً وكمداً وقرى له أنه شهيد مضطهد ، وعبرية مقبورة وضحية مظلومة للحظ العاثى " . فترتب على ذلك أن تعاطف تمرد هذا الواقع الذى حال دون صموده على السلم الاجتماعي. " فامتلات نفسه سخطاً وغضبياً على الدنيا والناس العظماء خاصة". وما العظمة ؟ العظمة كما تعرفها مصر " الظروف المواتية " .

وتأى حميدة - الهاربة من جلعلا الاجتماعي - في زقاق المدق لتجسد بوضوح هذا التمرد ، رافضة قيام الرفض وأقمها الطبقي الاجتماعي . فالزقاق إذن طبيعتها الاجتماعية التي تحاصرهما والتي تود الفكاك من إسارها . فهو - الزقاق / الطبقة - في نظرها زقاق العدم لهذا كثيرا ماكانت تتأسف على وجودها به ، إذ إنه لايقحق لها سوى الحسرة والألم ، وهو ما أكدته دائما حين تقول: " آه ياخسارتك ياحميدة .. لماذا توجدن في هذا الزقاق ؟ فمن أهله - هذه حسنة الفرائة جالسة على عتبة الفرش كالزكية .. وهذا المعلم كرشة القهوجى مطاؤه الرأس كالتاتم وماهو بالتاتم " . ويشارك حسين كرشة حميدة في قرده على الزقاق / الطبقة فهو يريد أن يحيا حياة أخرى مثل تلك التي يسمونها في بلاد الانجليز - كما يقول - بحمودة العيش ، فالزقاق / الطبقة كما يراه " لايعوى إلا الموتى ... ومادمت منه فلن نحتاج يوما للدفن فعليك الرحمة " . لهذا يقرر هجرته لأنه في نظره " زقاق المدق أناس بهائم فمادما يضطروا إلى البقاء في هذه الحياة ؟ سأحمل ثيابي وأذهب إلى غير رجعة " .

ويعد هذا التمرد يجذره ليصل إلى حسين - في بداية ونهاية - والذي يعلن عن قرده منذ الصنحات الأولى للرماية حتى حين تشييع جنازة والده ، فانهصر تفكيره في المشيعين فلم ير أحد بلأ العين إلا جارهم الكريم فريد أفندي محمد . أما زوج خالته فكان في حكم العمال وليس عم جابر البقال بخير منه ، والحلاق أد هي وأنفر ، ونفر شهابهم أشرف من حضورهم . فانهقض صدره وغشيه كدر وضيق لأنهم دلالة مرة على واقعهم الطبقي الذي يرفضه ويتمرد عليه . ليس هذا فحسب ، بل امتد به هذا التمرد إلى نطاق أسرته فكثيرا ماكان يضيق بحياة أسرته البائسة ويتساءل: " كيف يمكنهم أن يتحملوا هذه المصائب التي تتوالى عليهم تباه ، كيف تطيق هذه الحياة ؟ إنه من الظلم أن نعد أنفسنا من الأحياء أراجع حياتنا جملة فلا اجد بها خيرا أبداً .

ولكن أتاح هذا التحليل السابق التعرف على حجم الدور الذي لعبه كل قدر من الأقدار الثلاثة في نسج خيوط أزمة الشخصيات المتطلعة إلى الصمود الاجتماعي من البرجوازية الصغيرة ، غير أن الأزمة الفعلية تبدأ في التحقق عندما تصطبغ هذه الشخصيات بتلك الأقدار وعلى الأخص القدر الميتافيزيقي (حين ترفض الشخصية فكرة أن يكون الموت هو النهاية) أو تتجاهل الشخصية قدرها الاجتماعي (طبيعتها الاجتماعية) وتسمى إلى الانسلاخ عنه ، أو أن تتساق وراء قدرها النفسي (وتلبي النداء لفرانزها المتأججة وتطمعها القاسي) بحثا عن وظيفة مرموقة (محجوب) أو مجد يعرف عبقرية مدفونة (عاكف) أو ثياب جديدة خارج الزقاق (حميدة) أو نجمة لامعة فوق الاكتاف (حسين) .

وتبدأ خيوط هذه الأزمة في التعقيد والتداخل عندما تخرس تلك الشخصيات المتطلعة تجربة الحلول الفردية لحل أزمتها الاجتماعية الخاصة بالحراك الاجتماعي، معتمدة في ذلك على مهارتها الفردية، ومستندة إلى نسق قيمها المهترى عبر قنوات خاصة للصمود أعدها فحبيب محفوظ مسبقا لتكون في نهاية كل عمل مناضل للسقوط في الطريق المسدود، حيث تكشف أن الطريق الذي توهمته في البداية طريقا للصمود هو في الحقيقة طريق السقوط والانحيار والتطع في الصخر، إذ ستظل هذه الشخصيات محاصرة بماضيها الاجتماعي الذي لا يستطيع التغلص من أحفاده ومن

ثم لاجد هذه الشخصيات أمامها سوى طريق الانتحار الإرادى - كنفيسة وحسيتن- أو الموت الاضطرابى- كعميدة- أو التفكير فى محاولة بدء المرحلة من جديد .

ثانيا : الازمة : وجذور رؤية نجيب محفوظ :

ورغم هذه المسألة الدائمة - المتصلة بعملية الحراك الاجتماعى - التى تنتهى إليها روايات نجيب محفوظ، ورغم هذا الحصار الحديدي (والقدري) بتنوعاته الثلاثة - المتحكم فى حركة الفعل الاجتماعى - ومن خلال الإسهاب فى سرد تفاصيل الحياة اليومية لشخصياته الروائية، فما زلنا نجد من يزعم بواقعية أعماله ومازالت تتردد أصداء الذين يزعمون من النقاد أن السبب المباشر وراء هذه الأزمة يعزى إلى التسلسل الطبقي المتحجر .

وفى مواجهة هذا الزعم - ومن أجل التعرف على مصادر الأزمة الجاثمة على عالمه الروائى - ينبغى أن نضع الكلية الفنية لنجيب محفوظ - مجمل خطابه الروائى - وجها لوجه أمام الكلية التاريخية. ليس من أجل محاكمة النص باسم التاريخ أو محاكمة الكاتب باسم الواقع ، ولكن من أجل إثبات فرضية واكتشاف هدف . أما الفرضية فمؤداها أنه إذا كانت الطبقة الوسطى الصغيرة - بصغورها وجماعيتها - مأزومة بالفعل فى سياق الكلية التاريخية ، فبأن أزمة هذه الزادات حدة وعمقا وتعقيدا عندما وجدت التجلى الفنى لها على مستوى الكلية الفنية. أما الاكتشاف فيتمثل فى تحديد طبيعة العلاقة بين أزمة الحراك الاجتماعى لدى الطبقة البرجوازية الصغيرة - على مستوى النص - وبين رؤية نجيب محفوظ للواقع الاجتماعى. ويأتى هذا الإثبات وذلك الاكتشاف اعتمادا على مفهومين رئيسيين من مفاهيم علم اجتماع الأدب - كأدوات تفسيرية - هما "فقط الرؤية" و"القص الواقعى".

فالمفهوم الأول " فقط الرؤية " يشدنا مباشرة إلى إيديولوجية الكاتب ورؤيته والميكانيزمات المسؤولة عن عملية الاختيار - سواء اختيار الموضوعات أو الشخصيات - التى تكشف عن طبيعة وعيه - كأديب - بدوره الاجتماعى . والمفهوم الثانى - - القص الواقعى - يردنا مباشرة إلى الكلية التاريخية ، حيث معطيات الحياة اليومية ، فنرصدها فى تشكيل العالم الروائى للكاتب لنحدد ما أهمية تلك " الواقعية " التى وصفت بها أعمال نجيب محفوظ ، والتى جاءت استجابات النقاد والقراء لها بالفئة التنافر والتعارض .

من هنا ، يمكن أن نصل إلى جذور رؤية نجيب محفوظ ودورها فى تشكيل هذا العالم الروائى المأزوم من خلال التوقف أمام بعض المحكات - الدالة - يمكن النظر إليها باعتبارها وسائل تقع ما بين النص (القول الأدبى) والمرجع (الواقع الاجتماعى) هى موقف الأعمال الأدبية من قضيتى الحراك والصراع الاجتماعيين ، ومدى قدرتها على صياغة صور وأفانط العلاقات الاجتماعية باعتبارها من العمليات الأساسية للتشكيل الفنى للواقع الاجتماعى على مستوى العمل الروائى . وموقف الأصنام من قضية العلاقة بين الوعى الفعلى والرعى الممكن لدى الشخصيات الروائية، وحجم الحقيقة التاريخية (ومدى صدقها) وطبيعة نظرة الروائى إليها ، باعتبارها أحد المعلومات التى تشكل مجمل عالمه الروائى.

أولاً : الأعمال الأدبية بين تكريس أزمة الحراك وإنهاء فعالية الصراع واختزال العلاقات الطبقيّة :

بذا ليمّا سبق أن نجيب محفوظ قد عمد إلى إعادة تشكيل الواقع (روائياً) من خلال مجموعة من قنوات الحراك الاجتماعي: الزواج والوساطة والمحسوبية ، والانتماء الحزبي والانتظام في سلك الدعارة للانتقال من وضع طبقي إلى وضع طبقي آخر . ولئن كان من حق الكاتب أن ينتقى من هذه القنوات مايعينه على طرح موضوعه الروائي ، فإن من حق الباحث (والناقد) أن يناقشه فيما أدى إليه هذا الالتقاء . . . وفي هذا الصدد يعتقد الباحث أن اختيار نجيب محفوظ لهذه القنوات لم يكن من معالجة الأزمة معالجة اجتماعية، رغم الزعم بصلته الواقعية الاجتماعية من جانب ، وأدى به إلى مايشبه التناقض في البناء الفني لهذه الأعمال من جانب آخر .

فأهم ملاحظة على هذا الاختيار أنه حصر الكاتب في تصور ثابت للمجتمع (يهيئ في كل أعماله) مؤاده ، أنه رغم تدرجه الطبقي ، إلا أنه يسمح بالانتقال من شريحة طبقية إلى شريحة أخرى شريطة التنازل الدائم عن أي قدرات متصلة بالكفاءة والإنجاز . هذا يعني أنه مجتمع مشوه - من الداخل (بفعل اعتماد أفراد للتنازل الدائم من أجل الصعود) ومن الخارج (بفعل عوامل السيطرة التي تمارسها فئة معينة على مقدرات الأمور) . ولأن هذا المجتمع ثابت (في تصور الكاتب) فقد ترتب على ذلك ، أن ظلت قنوات الحراك الاجتماعي (في الأعمال الروائية) ثابتة هي الأخرى ، فالأهمية الوظيفية للزواج (وغيره من المصاعد) ظلت ثابتة منذ العمل الأول حتى آخر عمل .

وقد ترتب على اختيار هذه القنوات (والتصور الثابت لها) قائل وثبات الخصائص الاجتماعية (بل والبيولوجية) والنسبية للشخصيات التي تحاول الصعود من خلالها . لذا لم نرى اختلافا جوهريا بين شخصية كل من محجوب عبد الدائم وحسين أو بين علي طه وأحمد وأشد أو بين مأمون وضوان وعبد المنعم شوكت ، أو بين عثمان خليل وأحمد شوكت ، أو بين رؤوف علوان وعنصر باهي ، أو بين نفيسة وحبيدة ونساء العرومة ، فالتماثل هو الخاصية الجوهريّة بين هذه النماذج الثابتة ، والاختلاف والتمايز فيما بينهما لا يبدو إلا في درجة التأثير بتقلصات المدة أو الطموح والقطع أو في مدى التحكم في غرائزها وردود أفعالها تجاه الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ولقد أثر هذا التماثل وذاك الثبات في قدرة الأعمال الأدبية على تصوير المكانة والفعل الاجتماعي المرتبط بها . إذ تمحّدت المكانة في هذه الأعمال - بسبب التماثل والثبات - على ضوئ اعتبارات موروثية اجتماعية كالجنس والسن، أو الانتساب لطبقة معينة، ولم تتحدد على ضوء اعتبارات مكتسبة تتصل بالكفاءة والإنجاز . والشاهد على ذلك ، أن هذه الأعمال لم تخلق بعد شخصية من الطبقة العليا قدمت أفعالا وتنازلات تتصل بقيم الكرامة أو الشرف ، في حين قدمت أبناء الطبقة الوسطى وهم يتنافسون في تقديم تلك التنازلات مقابل الصعود درجة على السلم الاجتماعي . وكان الانتماء الطبقي قدر لا مفر منه ، يخلق قائلا وثباتا في الأفعال الاجتماعية لأبناء الطبقة جميعهم دون تمييز أو اختلاف .

ومما يؤكد أن هذه الأعمال تقيد الشخصية بحدود موقعها الطبقي (كقالب سرمدى لايتغير) أنها ما أن تتمكن من إحراز مكانة مكتسبة من خلال التعليم - خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى - وتستعد لرحلة الحراك الاجتماعى ، إلا ويضع الكاتب أمامها واحدة أو أكثر من قنوات الحراك التى أعدها سلفا على مقاييس رؤيته للثانية.

ثم بعد أن تعبر هذه القناة وتحقق حلمها بالصعود يحاصرها الكاتب بماضيها الاجتماعى (الذى هو وضعها الطبقي فى الأساس) كقدر اجتماعى ليقضى على أية مكاسب أو امتيازات حققتها خلال رحلة الصعود ، كمقارب أو قصاص أخلاقى من جانب الكاتب إزاء محاولتها الخروج عن جلودها الاجتماعى ، أى وضعها وموقعها الطبقي .

إذن فليست قضية انغلاق قنوات الحراك الاجتماعى هى المحور الرئيسى أمام الشخصية الروائية (وسبب أزمتها الاجتماعية) فى انتقالها من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى داخل نفس الطبقة فحسب ، ولكن يظهر معوق آخر رئيسى يتمثل فى علاقة الشخصية بطبقتها الاجتماعية كسب جديد لأزمتهما .

وهنا قد يذهب قائل بأن المشكلة لاتصل برعى نجيب محفوظ بانغلاق أو انفتاح قنوات الحراك الاجتماعى ، أو صلاحية ومرونة البناء الطبقي ، ولكن المشكلة تكمن أساسا فى البناء الطبقي السميك والواقع الاجتماعى الذى لا يتيح إمكانية الصعود عبر قنوات شرعية ، الأمر الذى يجعل - بصدق - فى الأوضاع الغريبة التى يجعل بها عالم نجيب محفوظ. إن ما قامت به الأعمال إلّا هو مجرد إبراز وتسجيل الأزمة الناجمة عن عدم إتاحة فرص الصعود عبر القنوات الشرعية .

ولكن سرعان ما ينفذ هذا المذهب مصداقيته على ضوء اعتبارين. الأول أن مهمة الكاتب " الكبير " لاتقتصر على مجرد تسجيل الواقع (الأزمة) كما تفعل عدسة الكاميرا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إعادة اكتشاف وتفسير هذا الواقع (المأزوم بافتراض) على مستوى الفكر للمعثر على إمكانيات تغييره. الاعتبار الثانى ، أنه إذا كان المجتمع مأزوما بهذه الصورة ، وقنوات الحراك الاجتماعى الشرعية مغلقة بهذه الدرجة التى صورتها الأعمال الأدبية المحفوظية، فإن من المفترض أن تقدم هذه الأعمال لصور من الصراع الطبقي . بيد أن ذلك لم يتحقق هذا فى الوقت الذى أكدت فيه هذه الأعمال على وجود أزمة تتصل بالحراك الاجتماعى وصلاحية البناء الطبقي .

ومع ذلك ، فلم يطرح البناء الروائى لمعالم هذا الصراع أو حتى إمكانيات تولده ، واكتفى بأن ربط المصائر المهلكة للشخصيات بما غرسه الكاتب فيها من خصائص مثل الطموح والتطلع لتعاضد بعد ذلك من صراع فى دورها ذاتها. ومن هنا فإن نجيب محفوظ اختزل الصراع الطبقي (الموجه إلى الطبقات الأخرى) إلى صراع شرائعى أو فئوى (بين شرائح الطبقة وفئاتها) وإلى صراع فى الدور الاجتماعى (الموجه إلى الشخصية ذاتها) وذلك خلال رحلة صعودها الاجتماعى .

وإذا انبرى من يؤكد أن البناء - والعالم الروائى لمحفوظ - يجعل مظاهر متعددة للصراع الاجتماعى والطبقي، فهنا نصل، إذا كان الأمر كذلك فلم يصير الكاتب على إرقام شخصياته الصاعدة على دفع شرائح باهظة - تتجسد فى مصيرها المأساوى- كمقابل لرغبتها فى الصعود الاجتماعى؟. إننا لم نجد وسط هذا الزحام من الشخصيات التى

تسكن عالمه الروائي سوى إنها تتناقض في الإسراع إلى مصيرها المظلم مسلوقة القدرة والإرادة على اتخاذ الموقف القوي الذي يمكنها من تعديل الموقف الاجتماعي برمته - فهل من شأن هذه الأنماط من الشخصيات أن تدبر حقا الواقع ، أو أنها تصلح أداة النقد الواقع الاجتماعي؟

تأتي الإجابة على هذا السؤال حينما نتعامل بتصريحات نجيب محفوظ ورأيه في أحد أعماله على سبيل المثال - بداية ونهاية - فيقول مدافعا عن نهاياته المتشائمة القاسية بحجج مختلفة: " إن خاتمة الأسرة المصرية التي تناولتها في قصة "بداية ونهاية" وهي أسرة حقيقية أعرض قصتها منتهية هكذا بأمانة حتى أستطيع أن أشحن عواطف القراء بانفعالات كالتي بعثتني على كتابتها ". فهو هنا يؤكد أن الرواية كانت تعبيراً عن رؤيته الذاتية وليست تعبيراً عن رؤية "ذات" - طبقة اجتماعية - مجاوزة لذاته الفردية .

ورغم هذا الاعتراف - أن أدبه وثيقة تسجيلية أخلاقية للأدب لا للتاريخ أو الواقع - حول دوره كأديب وتصوره لوظيفة الأدب، نجد على الجانب الآخر ساحة النقد وقد ازدحمت بالأقوال النقدية التي تدور معظمها حول وصف وتصنيف أعمال نجيب محفوظ بالواقعية لمجرد اغتناء هذه الأعمال بالتفاصيل الدقيقة عن الحياة اليومية لدرجة أن يصير أحد الكتاب أن أعمال نجيب محفوظ قد جاءت واقعية النظرة من حيث اهتمامه بذكر التفاصيل وسردها بصورة تصويرية بدعية تنطليق قاما على الواقع الخي ذاتة. وكان حدود الواقعية - كاسلوب في التعبير الأدبي - تبدأ وتنتهي عند مجرد تصوير الواقع.

لاشك أن تصريحات نجيب محفوظ ذاتها قد ساهمت في هذا الخلط السائد في بعض الأقوال النقدية حيث يقول في موضع آخر : "حين كنت مشغولاً بالحياة ودلالاتها كان أنسب أسلوب هو الأسلوب الواقعي الذي قدمت به أعمال لسنوات طويلة ، كانت التفاصيل سواء في البيئة أو الأشخاص أو الأحداث على قدر كبير من الأهمية ، وهو أسلوب يعكس الحياة في جملتها".

لواضح من هذا التصريح أن الكاتب قد اعتمد الأسلوب كأداة " ليعكس " من خلاله الحياة - وهذه هي حدود الواقعية عنده - وليس ليقدم أو يطرح "رؤية" جماعية لتطاع اجتماعي ينتمى إليه ويثقل به تجاوز مراحله المتعارضة. من ثم فإن الأسلوب الواقعي في الكتابة الروائية - بهذا المفهوم - ليس وحده معياراً كافياً للحكم على هذه الأعمال بالواقعية ، بدليل تغلغل نجيب محفوظ عن هذا الأسلوب خلال مرحلة ما بعد الثلاثية.

ثانياً : الحقيقة التاريخية بين الالتزام والصراحة :

ورغم إدراك الباحث أن العمل الفني الأدبي لكيفية ذهنية قائمة بذاتها مستقل بعلاقاته وحقيقته عن الواقع ، وليس منفصلاً عنه ، إلا أن انطواء أعمال نجيب محفوظ على بعض الأحداث التاريخية ، واغتنالها بالتفاصيل المتنوعة من معطيات الحياة اليومية ، فضلاً عن تصريحاته والأحكام العامة التي يصدرها بعض النقاد حول البعد التاريخي وحدود الواقعية التي تكتنف هذه الأعمال ، قد توحى للقارئ بأن هذه الأعمال تعد - في ذاتها - سجلاً

اجتماعيا تاريخيا لتطور المجتمع المصري^(٩) . كل هذا يدعو الباحث إلى الوقوف أمام الحقيقة التاريخية التي تنطوي عليها أعمال نجيب محفوظ .

فقد ذهب عبد العظيم رمضان في مقاله السابق الإشارة إلى " أن الدور الذي لعبه نجيب محفوظ في كتابة تاريخ المجتمع المصري مماثل للدور الذي يلعبه المؤرخ الأمين" . يلعب نجيب محفوظ مدحها نقيصا ليؤكد أنه لم يكتب تاريخ مصر الاجتماعي روائيا على هذا النحو الذي أراده له المؤرخ فيقول " الحق إنني لم أكتب الثلاثة لأؤرخ لمصر بل لم أكتب القصص التاريخية (عبث الأقدار - رادويس - كفاح طيبة) لأقدم تاريخا بأمانة ، وما دفعني في الحالتين إلا حبى لأماكن وأشخاص وقيم" . إنه - أى التاريخ الذى يقدمه - لا يعتمد على المراجع ولكنه يعتمد أولا وأخيرا على القلب والعاطفة والوجدان .

ورغم جلاء التعارض الذى يصل إلى حد التنافر بين التصريحين ، نساءط أربها أصدق - للوصول إلى الحقيقة التاريخية - المؤرخ الذى (لقد خدمته حقائق المظاهرات - ثورة ١٩١٩ - في هذه الأعمال) يرثى المادة التاريخية بالقرائن العلمية ، أم تصدق الأديب الذى قدم لوحته الفنية بما فيها من أصدا - تاريخية اعتمادا على القلب والعاطفة والوجدان؟

فلن اتفقا - مؤقتا - مع الكاتب فيما يلعب إليه من أن التاريخ الذى يقدمه لا يعتمد على المراجع أو الوثائق ، وإنما يعتمد على القلب والعاطفة ، ودافعه إلى ذلك حبه لقيم بعينها وأشخاص بعينها وأماكن بعينها ، فكان من الطبيعى أن يتطور ذلك على خريطة أعماله . فما هى القيم التى دفع من أجلها إلى الكتابة ، بل هل هى القيم الليبرالية التى بدت فاجدها فى الأعمال الأدبية غائبة عن وعيها ، تكتنفها حيرة أبدية وتردد وتناقض دائمين كما بدأت بكمال عهد الجهاد - فى الثلاثية - وانتهت بهامر وجدى فى ميرامار ، صردا بميسى الدباغ فى السمان والغريف؟ هل كان دافعه إلى الكتابة حبه للتيار السياسى (الرفد) لهذا الفكر الذى كان يعزف بكاء على أوتار العاطفة الوطنية للجماهير الشعبية فى سمية الخفيت لطرق بوابات السلطة للحصول عليها أو المشاركة فيها من أجل تدعيم المصالح الاقتصادية لطبقته الأخذه فى النمو ؟

لم تستند القيم الفكرية الليبرالية - فى هذه الأعمال - على نماذج لبطل إيجابى يوضع فى مركز الأحداث .. ومن هنا فإن نهاية الليبرالية فى عالم نجيب محفوظ مثل بدايتها تذوب فى الأصدا الغائبة . ومن ثم قلما نرى فيها مايرمى . يتعلق بدفع إلى الكتابة أو التاريخ الفنى كما ينظر إليه الكاتب .

وإن لم تكن القيم الليبرالية - اقتراضا - هى التى دفعته إلى التاريخ الروائى وإنما كانت القيم الاشتراكية هى باعته وراء ذلك ، فهل من المعقول أن هذا التعلق والحب يجعل الكاتب لا يرى فيها سوى التناقض (ممثلا فى على طه) أو التشوه والنظرة الواحدية (أحمد راشد) أو الانتماء البورجوازى (أحمد شوكيت) أو القيااب الدائم وراء قضبان السجن (عثمان خليل) أو التكرس والحياتة (منصور باهى) ؟ .

الذين انشغلوا في بدء دراساتهم العليا - الماجستير - بهذا المجال^(١٠). ولكن بؤرة اهتمامهم في مرحلة الدكتوراة شغلتها قضايا أخرى تختلف قريبا أو بعد عن هذا الحقل العلمى. ولعل أسباب هذا الانقطاع تعزى إلى عدم القدرة على إنجاز مشروع بحثى متكامل - فى الأقسام العلمية - يجلب اهتمام شباب الباحثين ويحظى بقدر من الاستمرارية والتواصل العلميين. كما تعزى إلى النظرة غير الجادة من جانب جمهور الباحثين لقضايا هذا الفرع والتصور الخاطئ. أنه اقرب إلى حقل الدراسات الأدبية منه إلى علم الاجتماع. الأمر الذى وصل إلى حد النظر إليه باعتباره ترفا علميا أولى بالجهود البحثية أن تعوجه إلى غيره من مجالات البحث .

وقد اتفق عن هذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبت عليها واجهها الباحث فى دراسته ، وقفلت فى النقص الشديد - الذى وصل إلى حد الإفقار المطلق فى المكتبة العربية- فيما يتصل بتراث هذا الفرع التطبيقي. نظرا لتقلص الاهتمام بهذا الفرع ، بنا للباحث أنه يبدأ من فراغ وعليه أن يكوين لنفسه وصيده الخاص من البحوث والدراسات السابقة التى من شأنها أن تمهد له السبيل فى ارتداد شمار الفرع الجديد(١١) وكان عليه - لتجاوز هذه العقبة - التعوجه إلى المكتبة الأوربية - الانجليزية - للوقوف على مآلتهى إليه التطور المعرفى والمنهجى فى هذا الصدد .

ثانيا : المشكلات الذاتية :

وهى وثيقة الاتصال بالمشكلات ذات الطابع الموضوعى، إذ أن التعوجه إلى المكتبة الأوربية لم يكن بالأمر اليسير، بل واجهته أيضا - وترتبت عليه - بعض المشكلات. منها أولا تعامل الأعباء المادية الناتجة من هذا التعوجه وخاصة فيما يتصل بارتفاع المؤلفات الأجنبية (يصل متوسط سعر المؤلف الاجنبى الواحد الى مائة وخمسين جنيده). ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة بفضل الدور الذى تفضل به كل من أستاذى فتنى ابر العنين (جامعة عين شمس) وأحمد زايد (جامعة القاهرة) حيث لهما عن طيب خاطر وبدافع من الالتزام الأخلاقى والعلمى نحو تلاميذهم عبه توفير هذه المادة العلمية سعيا إلى إزالة هذه العقبة. وكذلك بفضل المساهمة التى أبدأها الزملاء من شباب الباحثين الذين انخرطوا فى هذا الحقل (صالح سليمان - جامعة عين شمس - ومحمد عبد الحميد وسناء بدوى جامعة القاهرة) حيث قاموا بتدوير وقرير ماتقع عليه أيديهم من بحوث ومقالات فيما بيننا بغية الإفادة المشتركة وسعيا إلى تجاوز هذه العقبة . أما المشكلة الثانية التى ترتبت على التعوجه إلى المكتبة الأوربية ، فتمثلت فى اقتطاع مايتنازه العامين ونصف العام - من عمر هذه الدراسة - فى الاطلاع والتعرجة لثراث هذا الفرع وخاصة فيما يتصل بمناهج البحث، وذلك قبل الاقتراب من موضوع البحث الأساسي . الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح الباحث أسيرا لمفاهيم ونظريات قد يصعب تطبيقها على النص موضوع الدراسة - نظرا لخصوصية الحوار المنهجى الأوربي من جانب، ونظرا لخصوصية العلاقة بين المنتج الثقافى والشرط الاجتماعى - العربى - من جانب آخر . ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحطم أغلال هذا الأمر بفضل القيادة الحكيمة للإشراف المشترك الذى وجه هذه الدراسة . حيث أشرف عليها أستاذان جليلان أعلام فى مجالهما. فمن الجانب السوسيولوجى كان يدقننى أستاذى محمد الجوهري إلى البحث عن طبيعة

تلك الرؤية التي يمكن رصدنا - بإيجاز - في إيمان يقيني بالقدر ودوره في حياة الإنسان وعجزه الدائم عن مواجهته ، ذلك القدر الذي أفصح عن وجهه بوضوح في مجمل أعماله ، والذي قتل في الموت أو المصادفة . هذا بالإضافة إلى موقف نجيب محفوظ وتصنيفه للإنسان الخير والشرير ، وارتباطهما معا بمصائرهما . فالشخصيات المادية شخصيات مرفوضة في ضوء رؤية الكاتب ومصيرها مصير محجوب وإحسان وحسنين والحمزوى والحيوى ، وهى ذات الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى . وهو مايفسر لنا لماذا كانت هذه الشخصيات تسعى دائما نحو الهاوية . فى حين أن الشخصيات القائمة الراضية ، الروحية ، مأمون وضوان وعبد المنعم شوك والشيخ الجنيدى ، وعامر وجدى ، قد نجت من هذا المصير لأنها استطاعت أن تتغلب على دوافعها المادية ، وقلعت بقدرها ولم تسع إلى مواجهته .

وبعد هذه القراءة لقصة الحراك الاجتماعى فى أعمال نجيب محفوظ واكتشاف أبعاد هذه الأزمة وهلاقتها برؤية نجيب محفوظ للواقع والإنسان نقول إنه مهما كان الاختلاف مع هذه الرؤية ، ومهما كانت خصوصيتها البالغة الفردية ، فإنها أثرت فى النهاية تأسيسا فعلياً لفن الرواية العربية الذى لم يولد بشكل حقيقى إلا مع ميلاد أعمال نجيب محفوظ ، ولعنا لنجد فى هذا تبريرا للمخصوصية التى تنطوى عليها رؤيته حيث الانشغال بإخلاص وجد وصبر بتأسيس هذا الفن الذى خلق بدوره جمهوره الروائى وطرايز النقد من مختلف المدارس والإلهامات . فقد أثرى بالفعل-الحركة النقدية فى مصر ، لدرجة أننا لم نجد قاصا عربيا كتب عنه ماكتب عن نجيب محفوظ ، الأمر الذى نشط دماء الحياة الثقافية فى مصر . ويكفى أخيرا أن نقول إن أكبر جائزة عالمية قد شرفت بحصول كاتب مصر الكبير "نجيب محفوظ" عليها ، وفى هذا تبرير لفن الرواية العربية الذى كرس له نجيب محفوظ حياته وقلبه .

* المشكلات البحثية

ورغم هذه الرحلة الممتعة فى رحاب أعمال نجيب محفوظ إلا أن ثمة مشكلات قد واجهت هذا البحث يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولا : مشكلة موضوعية :

وتتطوى على طائفة من المشكلات الفرعية المتصلة بحدائق هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ومشكلاته التطبيقية ومجالات البحث فيه .

فواضح أن الاهتمام الأكاديمى فى مصر بقضايا هذا الفرع مازال محدد النطاق ، فلولا الجهود الفردية والشخصية المستمر من جانب بعض الأساتذة من علماء الاجتماع أمثال محمد الجوهري ومحمد على محمد وسهير نعيم - لدفع طلابهم للاهتمام بهذا الفرع لتعشرت مسيرة هذا الفرع منذ بدأ الاهتمام به فى الحقل الأكاديمى المصرى ، ولكن الظاهرة اللافتة - والتى تستحق الدراسة - المألزمة لهذا الاهتمام أن نجد انقطاعا شبه تام فى الاستمرار من جانب الباحثين

الذين انشغلوا في بدء دراساتهم العليا - الماجستير - بهذا المجال^(١٠). ولكن يؤرّاه اهتمامهم في مرحلة الدكتوراه شغلتها قضايا أخرى تختلف قريبا أو بعد عن هذا الحقل العلمي. ولعل أسباب هذا الانقطاع تعزى إلى عدم القدرة على إنجاز مشروع بحثي متكامل - في الأقسام العلمية - يجذب اهتمام شباب الباحثين ويحظى بقدر من الاستمرارية والتواصل العلميين. كما تعزى إلى النظرة غير الجادة من جانب جمهور الباحثين لقضايا هذا الفرع والتصور الخاطئ. أنه أقرب إلى حقل الدراسات الأدبية منه إلى علم الاجتماع، الأمر الذي وصل إلى حد النظر إليه باعتباره ترفا علميا أولى بالجهود البحثية أن توجهه إلى غيره من مجالات البحث.

وقد انبثق عن هذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبت عليها واجهها الباحث في دراسته، وثقلت في النقص الشديد - الذي وصل إلى حد الإفقار المطلق في المكتبة العربية - فيما يتصل بمراث هذا الفرع التطبيقي. نظرا لتقلص الاهتمام بهذا الفرع، بدأ للباحث أنه يبدأ من فراغ وعليه أن يكون لنفسه رصيده الخاص من البحوث والدراسات السابقة التي من شأنها أن تفهده له السبيل في ارتياد غمار الفرع الجديد^(١١) وكان عليه - لتجاوز هذه العقبة - العرجة إلى المكتبة الأوروبية - الإنجليزية - للوقوف على ما انتهى إليه التطور المعرفي والمنهجي في هذا الصدد.

ثانيا : المشكلات الذاتية :

وهي وثيقة الاتصال بالمشكلات ذات الطابع المرضي، إذ أن التوجه إلى المكتبة الأوروبية لم يكن بالأمر اليسور، بل راجعته أيضا - وترتبت عليه - بعض المشكلات، منها أولا تعاظم الأعباء المادية الناتجة عن هذا التوجه وخاصة فيما يتصل بارتفاع المؤلفات الأجنبية (يصل متوسط سعر المؤلف الاجنبي الواحد الى مائة وخمسين جنيد). ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة بفضل الدور الذي تلغظ به كل من أستاذي فتحي ابو العيّن (جامعة عين شمس) وأحمد زايد (جامعة القاهرة) حيث حملا عن طيب خاطر ويدافع من الالتزام الأخلاقي والعلمي نحو تلاميذهم عبء توفير هذه المادة العلمية سعيا إلى إزالة هذه العقبة. وكذلك بفضل المساهمة التي أبداها الزملاء من شباب الباحثين الذين انخرطوا في هذا الحقل (صالح سليمان - جامعة عين شمس - ومحمد عبد الحميد وسناء بدوي جامعة القاهرة) حيث قاموا بتدوير وقرير ماتع عليه أيديهم من بحوث ومقالات فيما يبتنا بنية الإفادة المشتركة وسعيا إلى تجاوز هذه العقبة. أما المشكلة الثانية التي ترتبت على التوجه إلى المكتبة الأوروبية، فتتمثل في اقتطاع مابناز العاملين ونصف العام - من عمر هذه الدراسة - في الاطلاع والترجمة لثراث هذا الفرع وخاصة فيما يتصل بمناهج البحث، وذلك قبل الاقتراب من موضوع البحث الأساسي. الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح الباحث أسيرا لمفاهيم ونظريات قد يصعب تطبيقها على النص موضوع الدراسة - نظرا لخصوصية الحوار المنهجي الأروبي من جانب، ونظرا لخصوصية الصلابة بين المنتج الثقافي والشرط الاجتماعي - العربي - من جانب آخر. ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحطم أغلال هذا الأمر بفضل القيادة المحكمة للإشراف المشترك الذي وجه هذه الدراسة. حيث أشرف عليها أستاذان جليلان أعلام في مجالهما. فمن الجانب السوسولوجي كان يدلغني أستاذي محمد الجوهري إلى البحث عن طبيعة

العلاقة بين ماهو اجتماعى وما هو ثقافى والوقوف على الشروط الاجتماعية للمعرفة - وخاصة فيما يتصل بالمنتج الثقافى، حيث أثمر هذا الدافع تحقيق قدر من التوازن فى المواجهة ما بين النص والواقع الاجتماعى، وهو ما كان من الصعوبة أن يتحقق دون توجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل ما أسطره من حروف، أما عن الجانب الأدبى، فقد استطاع العالم الراحل أستاذى عبد المحسن طه بدر أولاً أن يحطم نظرة الانهيار التى أصابتنى بالمواجهة الأوروبية مؤكداً لى أن المنهج ما هو إلا استجابة لمطلب اجتماعى تفرضه شروط اجتماعية وتاريخية يعيشها ، مما خلق لدى قديراً من المرونة ساعدنى على الاقتراب - الهادىء - من النص العربى - أعمال لطبيب محفوظ - بعد الاقتراب منه لما يتناهى العامين ونصف العام

تلك هى أهم المشكلات التى واجهت الباحث وكيفية مواجهتها والتى شكلت جانباً من الخبرة البحثية فى مجال جديد من مجالات علم الاجتماع .

الهوامش

- (١) الملاحظ أن مجيب محفوف خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٠ قد نشر حوالي اثنين وعشرين عملاً في حوالي ثمانية وثلاثين عاماً ، بينما في خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ أي خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة نشر نفس العدد أي اثنين وعشرين عملاً أو يزيد قليلاً .
- (٢) لاحظ أن بهذه الأحكام يكون مجيب محفوف متزوجاً اجتماعياً ، وثاراً أخرى يصبح سيناريست الحركة الوطنية كما يراه المؤرخ د . عبد العظيم رمضان .
- (٣) لاشك أن نهوض المشروع الروائي لتجيب محفوف على هذه القضية واختيار مصادره الروائية من هذه الطبقة وزعمه أن شخصياته تقبل للواقع وأعماله تدل لها هو الذي جعلنا نزع أن مجيب محفوف يعد المؤسس الحقيقي للجمهور الروائي الذي تنسج دائرته بأطراد .
- (٤) الملاحظ أن اعتماد مجيب محفوف على هذا النمط من زواج المصلحة كوسيلة لتقيد الواقع - كما زعم - لم يؤد الغرض منه ، وذلك لأنه استند إلى شخصية ساقطة سلباً كحافرة بكل القيم ، لا يضبره أن يصعد على ساق زوجته - من خلال هذه الفتاة - أو بغير ذلك من الأساليب .
- (٥) د . أحمد راشد أحمد الشخوص الهامة في الرواية تفسيراً اجتماعياً لهذه الزيجة قائلاً : " تنظر إلى المال كيف استعمل الحسن : إن ألحق ماله عائلته هو خضوع كل الخصائص والقيم الأساسية للضرورات الحياتية فكيف سامت الحسناء نفسها بقول يد هذا المدمم القرد ! لن يكون اجتماعياً زوجها ولكنه جريه مزدوجة تعد من ناحية سرقة ومن ناحية أخرى اغتصاباً ! ولن يزال جمالها فاضحاً للبهجة وقبحه فاضحاً لجشعها" . ولكن الغريب أنه رغم ذلك هذا التفسير إلا أن مجيب محفوف قد جعل صاحبه بهن واحدة والأخرى زواج فضل من أنه يرتدي دالماً نظاراً سوداً ، كأنه لا يرى الحقيقة بوضوح وإذا رآها فلن يرى إلا فصلها ، وذلك فقط لأنه يؤمن بالمادية والتفسير المادي للحياة
- (٦) تبدو هنا براعة مجيب محفوف الفنية في رسده للعلاقة بين المكان والمكانة - الاجتماعية - فحسبته تهرى رفضها الزواج من عباس لأنه لو حقق له هذا فسوف تهبط حتى على مستوى مرقمها في إطار المكان من الدور الثاني إلى الدور الأرضي ، وكذلك تبدو هذه البراعة في "بداية ونهاية" فحينما هيئت المكانة الاجتماعية للأسرة صاحبها هيوط في سياق المواقع المكانية فستقل من الدور العلوي إلى الدور كحسب جدوى على حراكها الاجتماعي الهابط .
- (٧) الجدير بالذكر أن السيد أحمد عبد الجواد سبق أن رفض زواج ابنته عائشة من حسن إبراهيم البصليط في قسم الجمالية حرصاً منه على الانضمام برموز من الطبقة التي تقل تدعيماً لوجعته الطغي .
- (٨) تطرح رؤية مجيب محفوف تصوراً غريباً عن علاقة الانحراف بالطبقة الاجتماعية ، فيقول: أنا أعتقد مثلاً أن تلبسة في بداية ونهاية لو كانت من الطبقة الأرستقراطية لما كانت هناك مشكلات جنسية ولا انحرافات --- فالأرستقراطية تحمل مشاكلها في هذا الميدان بالتحديد ، والطبقات الشعبية عملها بالاعتراف بالجنس والزواج المبكر ، أما الطبقة الوسطى فظروفها تؤدي إلى التعقيد والمشاكل المختلفة في هذا الميدان وكان الانحراف شخصياته يرجع إلى كونهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى .
- (٩) يذهب على الرأى إلى أن مجيب محفوف ينظر إلى شخصياته نظراً موضوعية فيضع لكل منها أساساً معنياً ، فكما يتراءى " فما أشك أن الباحثين الاجتماعيين سيجدون فيها - أي في الثلاثية - في مقابل الأهم عونا كبيرا على إعادة بناء الحقيقة الاجتماعية التي قبلها . " انظر مجلة النور ١٩٨٨/١٠/٧١ عدد خاص عن مجيب محفوف ص ٢١ ، ٢٢ .
- (١٠) يستثنى من قاعدة الانتقاع هذه صاحب الريادة في هذا الفرع فتحي أبو العينين الذي واصل الانتقاع بقضايا هذا الفرع في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ، وتطبيق القاعدة على أولئك الذين انشغلوا بها في مرحلة الماجستير وهم محمد علي بدوي (جامعة الإسكندرية) وسالم سليمان (جامعة عين شمس) وبناء بدوي ومحمد عبد الحسيب إبراهيم وصاحب هذه الدراسة (جامعة القاهرة) .
- (١١) لم تشر الملكية العربية - وحتى إنجاز هذه الدراسات - سوى لدراسين باللغة العربية إحتلها فتحي أبو العينين - صاحب الريادة في هذا المجال - ونقل أثره لدرجة الماجستير ، والثانية للسيد ياسين وهو مؤلف أقرب إلى المدخل في علم اجتماع الأدب . ويعتقد الباحث أن هذه المشكلة لها وأجهت كذلك كل من انشغل بهذا الفرع من الزملاء الذين سبق الإشارة إليهم .

تعقيب الدكتورة هدى زكريا على ورقة "الحراك الاجتماعي في رؤية نجيب محفوظ"

الواقع أن وقوف الباحث في هذه المنطقة التي يتنازعها النطري لعملاكين هما علم الاجتماع والأدب في فترة التحول وما قبل اكتمال الأدوات البحثية في المجال، أمر يستحق أن نعيه معا. فهناك من يتجهون نحو دراسة مجالات المابين in between متصلين بالحماس وبالإخلاص والدأب نحو الأصعب . ولعلنا هنا نتصدى لمنطقة يسيطر عليها النقاد أكثر مما يسيطر عليها علماء الاجتماع. فيجب أن نعترف أن علماء الاجتماع لا يزالون في خطراتهم الأولى بصدد الأدب، ولذلك لابد أن نعاني من الاجتذاب الطبيعي لتراث النقد الأدبي، أعنى أن الباحث في علم الاجتماع في العادة يتجذب دون أن يقصد نحو تحليلات النقاد في الأدب أكثر من تحليلات علماء الاجتماع في الأدب لخصوصية هذا المجال وضخامة إنتاجه. وبالتالي نحن باستمرار أمام إفراء أن نقرب من النص الأدبي فنقع في رفضه أو الإعجاب به والحكم القيمي عليه ، وهو ما سيرفضه أصحاب الرؤية العلمية التي تتصور أنه من الضروري أن تصلح بأدوات البحث المبرصة على البحث عن الثابت والظاهر والملموس والقابل للملاحظة.

وسوف أقوم بحوار مع الباحث، بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تستكمل بشكل ما. لقد تخيلت أن محمدا بدأ المخطوطة الأولى حيث تحدث عن أزمة الحراك عند نجيب محفوظ ، فصعد في ذهني فكرة أخرى . أن أضع نفسي معه في سياق تاريخي في علم اجتماع الأدب وأقول إذا كان جمال القبطاني في قصته (رسالة المصائر والبصائر) قد اختار الشاب الفندقي، والتي سأعتبرها في نفس الوقت ماثلة في نفس الوضع الاجتماعي والطبقي لمحبوب عبد الدايم، أجد أن محبوب عبد الدايم أكثر حرية وأكثر فرسا، لأن الشاب الفندقي في قصة جمال القبطاني من الطبقة المتوسطة ويعمل في الفندق ويتصور أنه بدأ يحقق أحراكه الاجتماعي بصورة مثلى من خلال قنوات طبيعية، فإذا به يكتشف أنه قد بيع دون أن يختار . معنى أنه عندما مارس عمله فقط بدأ المجتمع يصفه في سياق العلاقات الاقتصادية الجديدة التي بدأت تحكم المجتمع والنسق القيمي الجديد ، ففوجئ هذا الشاب أنه قد تم بيعه دون أن يختار. محبوب عبد الدايم اختار، كان يملك فرصة التراجع، أما الشاب الفندقي فلم يستطع لأنه وباختصار شديد فوجئ: أن ضمن عمله في الفندق عندما أعجب بإحدى السائحات الأجنبية وذهب للعمل علاقة معها أعطاه الفندق ثمن العلاقة لأنه بالنعل يوظفه لعمل العلاقات مع السائحين ضمن ضيافتهم في الفندق. وفوجئ الشاب أنه لا يختار صنع العلاقات وإنما هو مفعول به وليس فاعلا . وهنا أقول أنه ربما كان المطلوب ليس فقط أن نقوم بعمل سياق تاريخي للحراك الاجتماعي،

بل تقوم بدراسة سياق تاريخى لعلم اجتماع الأدب أيضا. كيف يتعامل الأدب فى كل مرحلة تاريخية فى قضية الأزمة؟ فالأزمة لدى الطبقة الوسطى فى الثلاثينيات ، وهناك أزمة فى الثمانينيات ، ثم الأزمة على أرضيتها الاجتماعية تختلف وبالتالي تختلف المعاناة، ولذلك أقترح أننا نضع أنفسنا دائما فى حوار مقارن.

الجزء الثانى الذى أود مناقشته هو موقع يوليوس عند نجيب محفوظ، وهو جدير بالتأمل . لأننى غير معترضة على القول أن نجيب محفوظ يمد قنوات الحراك الاجتماعى عن أبطله، لأنها كانت مسدودة فى الواقع وإنما هو صاغها على شكل - لن نقول الحراك الاجتماعى الهابط سنقول السقوط وهو كان دائما يستخدم شخصيات معدة للسقوط سلفا ، فى ظل مجتمع كانت الطبقة المسيطرة فيه فى الثلاثينيات تأخذ قراراتها فى مجلس النواب بحيث تسد قنوات الحراك فى الواقع. فالطبقة ترفض رفع الضريبة قرش صاع على الغدان فى السنة لأن هذا يؤثر على مصالحها الطبقية. ترفض أن تسمح بالصعود الاجتماعى الذى صنعت طبقات رأسمالية مستتيرة فى أوروبا، وتوقف الحراك ، وتوقف جهد البناء فى البنية الاجتماعية. وأعتقد أن نجيب محفوظ يؤكد هذا بمنطق آخر ويرى أخرى .

وإذا أصّر الباحث أن يتعامل مع الشخصيات البارزة داخل العمل الأدبى، فانا سوف أذهب إلى الشخصيات المطموسة المختلفة داخل العمل الأدبى لنجيب محفوظ. فيكتشف لنا أن نجيب محفوظ لعب دورا حقيقيا فى أن يبرز لنا هم الطبقة الوسطى الذى ساهم فيها بعد فى فعل اجتماعى وسياسى هو ثورة يوليوس. إن انغلاق طريق الحراك هو المحرك الأساسى لثورة يوليوس لكن نجيب محفوظ لم يتصامع مع هؤلاء، هذا الغلق العسكرى الذى أخذ على عاتقه أن يحل مشكلة الحراك الاجتماعى بنفسه بأن يمسح إلى قلب السلطة. لو لاحظنا أن كل القرارات التى أخذتها ثورة يوليوس، مجانية تعليم - إصلاح زراعى.... إلخ، يحل هذه المشكلة. نجد نجيب محفوظ رغم تطلعه الدفين لإحداث حراك، إلا أنه عندما أخذت السلطة العسكرية هذا الدور إذ به ينتظرها خارج التجربة فى منطقة من يستقون من ضحايا هذا الماضى لأنه من الغريب أن كل الناس الذين بدأ فى وضعهم فى قصه فيها بعد لم يمتنى كثيرا أن يضعهم فى سياق القصة. فى "بداية ونهاية" نرى سلوكيات ، "القاهرة ٣٠" نرى البطل يتحرك فى الشارع ، لكن بعد الثورة نجد جميع الناس بشكل افتعالى مقصود فى "ثورة فوق النيل" لابد أن تتجمع الشخصيات وليس لديه الوقت لأن يعمل لهم حركية رغم أن عنيته لم تكن باستطاعتها أن ترصد حركة طبقة بأكملها كانت تتحرك بالفعل صعودا . لكنه فى هذه الحركة التى جاءت على حين بفتة وضد كل القيم التى رأى أنه يجب أن تسيطر اجتماعيا فى ذلك الوقت. وأنا أذكر جملة كان يقولها كمال عبد الجواد عن حبيبته عائدة وهو البطل الذى يحب البنت البرجوازية ، يقول جملة يمكن أن أفسر بها كل موقف نجيب محفوظ الذى كان دائما يرى شخصيته فى شخصية كمال عبد الجواد: "الذين يحبون لا يتزوجون". وهذه كانت غريبة، هو ضد الفعل الكامل للحب ولذلك هو يتطلع لعابدة وهى رمز الطبقة باعتبارها لحظة يجب أن تقدمها الطبقة الأعلى للطبقة الأدنى منها. ويبدو - والله أعلم - أن نجيب محفوظ تصور أن الحراك يجب أن يتم بصورة غير التى حملها الواقع . ويلاحظ أن قادة يوليوس البعض منهم كان يقول أن شخصيات نجيب

محفوظ كانت فى خلفيته الذهنية وهو يحاول أن يعمل التغيير الاجتماعى. أما نجيب محفوظ نفسه فكان فى منطقة أخرى، كان يتحدث باستمرار عن استفادوا من ثورة يوليو باعتبارهم الانتهازيين (سرجان البحيرى) فى حوار ودبلوماس مع "عامر وجدى" "الوقدى القديم، طوال الوقت يعتقد أن ثمة قيمة ضمنت بقيام هؤلاء العسكريين بإحداث الحراك بالقوة. ويبدو أن هذا يتسق مع تصوره أن هناك خلطاً اجتماعياً غير مرئى، لكنه فى خياله يبدأ بسببه عمل ثائرة فوق النبل. ويتحدث عن سقوط البطل الوقدى القديم فى قصصه الجديدة. وهذا يقودنا إلى تحديد دور الأديب ، فهو لا يعكس الواقع وإنما يعيد بناء الواقع . هل كان نجيب محفوظ ثوريا ؟

المناقشة

- ٥٠ - سعد الدين إبراهيم :

سوف أبدأ بالورقة الأخيرة وهي ورقة الأخ محمد. وأول انطباع عندي أن لغتها جميلة وهذا على غير عادة العلماء الاجتماعيين في مصر في الفترة الأخيرة .. لفهم لم تعد جميلة . واللغة أداة توصيل عامة وجزء من عدم تأثيرنا في المجتمع هو أن لغتنا لم تعد جميلة كما كانت لغة أجيال أخرى من المشتغلين بهذا المجال. ربما تكون هذه اللغة الجميلة نابعة من أنك تدرس موضوع اجتماع الأدب وبحكم الصفة وبحكم قراءتك لنصوص أدبية كثيرة يبدو أن هذا أثر عليك. أو العكس، فربما أنك أنت أساساً أديب مستتر أو كنت تريد أن تكون أديباً ولكن حظك العاثر جعلك عالم اجتماع فظهرت مواهبك الأدبية في الورقة. ولكن أرد أن أشير إلى خلط بين شيئين لدى العاملين في مجال علم الاجتماع الأدبي. الشيء الأول هو دراسة المجتمع من خلال الأدب، وهو شيء ممكن، أن تدرس ظواهر اجتماعية عديدة من خلال أعمال الأدب. مثال أعمال ديكنز أو أي أديب آخر في أي مجتمع تستطيع أن تفهم طبيعة المجتمع الذي عاش فيه. وهذا اسمه دراسة المجتمع من خلال الأدب. وهذا فننا مختلف عن علم الاجتماع الأدبي، ماسمته اليوم هو دراسة المجتمع أو شريحة من المجتمع أو ظاهرة أو عملية اجتماعية اسمها "العنصر الاجتماعي" من خلال نصوص أدبية. فأرجو إذا كان هذا التمييز واضحاً في أذهانكم سأنتقل للحديث عن كيف يمكن دراسة علم اجتماع أدبي روائي حقيقياً لأعمال نجيب محفوظ. هي ستكون دراسة لنجيب محفوظ وعالم نجيب محفوظ وليس للعوالم التي يخلقها في أعماله الأدبية . ما قالته الدكتورة هنري أنك تقترب من الناقذ أكثر منك من عالم الاجتماع . فسامعته أنك تسأل أسئلة تفيد أن كل شخصيات نجيب محفوظ شخصيات مأزومة، وهذا طبيعي فكل الشخصيات الروائية أساساً شخصيات مأزومة سواء عند نجيب محفوظ أو عند غير نجيب محفوظ. لذلك لا تكتب عن أشخاص عاديين ، فالعمل الدرامي بطبيعته يتحدث عن شخصيات مأزومة. وموقف نجيب من ثورة يوليو أعتقد أن فيه عدم فهم. لأنه كأديب وكشكّاف ومفكر هو ناقد في كل العصور.

لقد كان ناقداً لعصر ما قبل الثورة مثل رواية "السمان والحريف" ، وكان كلامه عن الانتهازية في حياة بطل الرواية الذي عاصر آخر وزارة وفترة ، كانت كل حياته مبنية على الانتهازية كآلية من آليات الصعود الاجتماعي وهي الزواج ، وما حدث أن ابن عمه الذي انضم إلى الثورة كان انتهازياً مثله أيضاً وأخذ البنت التي كان من المفروض أن يتزوجها قريبه. إذن ما يتعامل معه نجيب محفوظ هنا هو ظاهرة ، وظاهرة مثل ظاهرة الانتهازية لا تتفق على عصر سياسي بعينه. حقيقة أنه عاش معظم حياته في عهد الثورة ومعظم إنتاجه بعد ١٩٥٢ جعل مسألة رؤيته النقدية ككاتب تخطط بموقفه السياسي من الثورة. موقفه السياسي من الثورة مثل موقف ٩٠٪ من الجماهير العريضة ، إنه

كان يعلم مع هذه الثورة، كانت هناك وعود ثم لم تصلق هذه الوعود فأصيب هو كما أصبنا جميعا بخيبة أمل. كابناء طبقة وسطى أصبنا بخيبة أمل فى هذه الثورة التى كنا نظن أنها واعدة ثم خذلتنا. ولم يكن موقفا برجزازيا من البداية ولكن كان موقف تأييد ثم كان أمينا مع نفسه حينما بدأت بوادر الاتحراف على الثورة ، فبدأ يعكس هذه الأمور أيضا فى أعماله الروائية.

أما آليات الحراك فقد أخذت جزءا كبيرا جدا فى أعمال نجيب محفوظ التى أتبع لى قراءتها وهى ليست آليات الحراك بقدر ماهى آليات البقاء، الناس كيف تتفاوض مع واقعها لكى تعيش . وغير الشخصيات الرئيسية هناك شخصيات فرعية كثيرة جدا ، وهذه الشخصيات الثانوية كلها تصارع من أجل البقاء . وهذا قد لا يقل أهمية لى تعرفنا على الجوانب غير المطروحة فى أعمال نجيب محفوظ. ولم تكن هذه الشخصيات فى حراك اجتماعى ولكن كان لديها آليات للبقاء.

أما ورقة الأخ أحمد عبد الرازق فقد أصبحت جدا بما فيها من مادة وبالإضافة إلى ملاحظات الدكتورة هدى لى ملحوظتان أو ثلاثة عن تكثيف التحليل السوسيلوجى فى هذه المادة الفتية جدا هناك لمؤرج اخوتنا فى المغرب قاموا به رعبا يمكن الاستفادة منه، وهو مؤرج قد يكون من أيام ابن خلدون فى علم الاجتماع الخلدونى، وهو بلاد السببة وبلاد المخزن وهو الجزء من الدولة الذى تحت سيطرة الحكومة المركزية ويقارس فيه السلطة. والجزء الثانى الذى يبعد عن المركز هو بلاد السببة. هذا المفهوم يفيدك جدا فى الجزء التاريخى ويفيدك أيضا وأنت تطور هذا العمل فى دراسة النخبة وتوسيعها . وماذا عن من خذلهم النخبة من أتباعها فى النخب المحلية؟ هل النخب المحلية خذلت حينما انضمت إلى نخب وطنية أوسع؟ ماذا حدث لأبناء تلك القبائل؟ ماذا حدث لقبيلة الهاسل مغلا؟ هؤلاء هم أبناء بلاد السببة الذين زحفوا إلى القاهرة ، هؤلاء هم الذين زحفوا إلى المنيرة الغربية. لديك هنا مادة تستطيع أن تخرج منها بأشياء أخرى غير دراسة النخبة فقط ولكن كجزء من دراسة للمجتمع المصرى.

٥- أحمد زاهد:

بالنسبة لورقة الأستاذ أحمد عبد الرازق أنا لا أعتقد أنه يصلح عنوان "النخبة" لهذه الورقة . لأن كل الورقة عبارة عن مادة أمهريقية مجسومة من الميدان أو من خلال وثائق عن العائلات. واعتقد أنك لو قلت "الأصول العائلية" لنخب الصعيد سيكون أفضل من إطلاق كلمة نخب الصعيد على عائلتها. وإن كنت أخط عليك كما قالت الدكتورة هدى أنك تريد عمل "علم اجتماع صعيدى" وليس فقط نخبة صعيدية ! أى سوسيلوجيا وسياسة صعيدية؟ ولم يتضح بشكل جيد فى الورقة كيف تحدثت عن صفة قديمة وصفرة جديدة، فلم تحدد ما المعيار الذى بناء عليه تستطيع أن تقول أن هذه العائلة أو هذا الشخص أو هذا العضو فى البرلمان ينضم إلى الصفرة الجديدة أو هذا العضو ينضم إلى الصفرة القديمة. وعلاقة الصفرة بالدولة، كيف تغيرت هذه العلاقة فى المراحل التاريخية المختلفة. وما تاله د . سعد عن السببة

والمخزن صياغة أخرى لعلاقة الدولة بتلك النخب . فعلى مر التاريخ وجدنا أنواعا من الاتفاقات والتحالفات، الاعتماد والاقتراب ما بين الصغرة وبعضها ، وما بين الدولة والصغرة ، وما بين الصغرة القديمة والجديدة . أقصد أن هناك علاقات يجب أن تأخذها في اعتبارك والمطلوب أن تتعمق قليلا في التحليلات السوسولوجية.

وبالنسبة لورقة الزميل محمد على فقد كنت سعيدا جدا أثناء سماع المداخلة لأنه يعبر عن شباب جامعة القاهرة وسوف أضيف للملاحظة الدكتور سعد الدين إبراهيم ملاحظة حول كيف يمكن لعالم الاجتماع أن يستفيد من دراسة الأدب . فقد سمعنا اليوم تحليلات سوسولوجية أكدت على بعض الحقائق فيما يتصل بدراسة المجتمع المصري ، وفيما يتصل بطبيعة الطبقة في إلقاء الضوء على الظاهرة الاجتماعية ، ويمكن من خلال النص الأدبي أن تدرس ظاهرة . ونستطيع الاستفادة من النص الأدبي أيضا لمراجعة بعض الأطروحات النظرية التي قد تسلم بها ، وقد تكون بعيدة عن الواقع مثل مسألة "الطبقة" هذه ، الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة ، أي مراجعة بعض الأفكار حول تقسيمات الطبقات ، حول العلاقة بين الطبقات ، حول أساليب الصعود . غلو قمت أنا بدراسة ميدانية درست فيها قنوات الصعود أو أشكال الصعود في الواقع وقارنتها بأشكال الصعود والحراك الاجتماعي التي تحدثت عنها يمكن أن أقوم بشكل من أشكال المراجعة بهدف التحسين من المفاهيم وتسهيل الفهم . هذه الدراسة أيضا نجمعنا نهتم بقضية هامة جدا وهي أننا فيل في دراستنا إلى التركيز على الأشكال البنوية وترك التفاعلات البسيطة التي قد تتدخل فيها السيكلوجيا والجوانب الداخلية ، فمن الأهمية بكان أن نتعرف على الطريقة التي يبني بها الأفراد حياتهم تحت شكل بنية اجتماعية معينة . أنا أعتقد أن دراسة النص الأدبي يمكن أن تلعبنا في ذلك خاصة إذا قارنا مثلا بين شخصيات معينة في فترة الستينيات وشخصيات معينة في الوقت الحاضر . في النص الأدبي أنا لا أقول أن هذه الشخصيات هي تكرار لما هو موجود في الواقع ، إنما على الأقل تلفت نظرنا لكي نهتم في تحليلاتنا للواقع بالطريقة التي يبني بها الأفراد أنفسهم وعلاقاتهم تحت شكل تنظيم اجتماعي معين . وهنا أشير إلى أستاذنا الدكتور عبد المحسن طه بدر رحمه الله وهو الذي أشراف على رسالة الماجستير للباحث مع الأستاذ الدكتور الجوهري وقد تذكرته بينما نسمع هذه اللغة الجميلة.

—الأستاذ/ كمال مغيث:

بالنسبة لورقة الزميل أحمد عبد الرازق هناك ميزة أساسية في هذه الورقة وهي أن المعلومات التي توجد بها معلومات طازجة وليست معلومات مبطنة أو معلبة مثل المعلومات التي تعودنا استخدامها من الكتب والمنقولة عن كتب أخرى وهكذا . وهناك نوعان من الملاحظات عليها الملاحظة الأولى تتصل بالدقة التاريخية . كان لابد أن يكون الباحث دقيقا قليلا في كتابة التاريخ والأحداث . فنعلمنا تحدث عن وفاة الألفي عام ١٨١٢ وكان من الممكن اعتبارها خطأ مطبعيا لو لم تكن كتبت بعدها "سبع سنوات بعد حكم محمد علي" . والمحققة أن الألفي مات سنة ١٨٠٧ أثناء المؤامرة بين المماليك وحملة فريزر والمعروف أنها ١٨٠٧ . هذا ينطبق على تاريخ إلغاء نظام الالتزام

وغيرها. وهناك شيء خاص بالمصطلحات، فأنت تتكلم بالتحديد بعد برلمان الثورة العربية، لكن مرة تقول "البرلمان ١٩١٤" ومرة أخرى تقول "الجمعية العمومية". أعتقد أن المسيمات يجب أن تكون دقيقة لمصر لم تر بعد دستور ١٨٨٢ دستوراً آخر حتى دستور ١٩٢٣، وكانت الجمعية التشريعية بالتميين وليس بالانتخاب، الجمعية التشريعية وبعد ذلك مجلس شورى القوانين. تنتقل إلى جمهورية همام، أنت تتحدث على اعتبار أن همام قام بعمل جمهورية، وأنا لا أعتقد أن هذا الكلام تاريخي. قال ذلك لويس عوض من منطلقاته القومية، ولكن التاريخ يقول غير ذلك. هذا الشيخ همام هو ابن الشيخ أحمد شيخ الهوارة ابن الشيخ يوسف، وبالتالي هو عريق في المشيخة وفي السلطة. وكل ما حدث أن الظروف ساعدت همام في منتصف القرن الثامن عشر حين وصل احترام النظام المركزي إلى حد جعل فردا قويا في بولات الدركو يقوم بعمل جمهورية. وما حدث بعد خمس أو ست سنوات أول ما استقر الأمر لملى بك الكبير أنهى هذا الموضوع تماما. ولم يكن هناك عند همام انتخاب أو برلمان، ولكنه رأى أنه لكي يستطيع مواجهة هؤلاء الممالئك أو هذه العصابات القومية كان لابد له أن ينظم علاقته بالألطياف والفلاحين. ولكن أن تقول جمهورية بهذا الشكل فهذا خطأ.

فأنتي إلى تحليل ديناميكية التغيرات. هناك تغيرات أساسية أنت أشرت لبعضها بمنتهى السرعة، مثال الري الدائم بعد إنشاء القناطر الحربية، اللامعة السعيدة وتليك الأرض، بيع أراضي النائرة السنوية وكانت مليون فدان، وكان لابد أن نرى متى تقدم الاقتصادى وتراجع الاجتماعى وتقدم الثقافى وتراجع السياسى وهكذا.

سأنتقل إلى ورقة الأستاذ محمد على. الحقيقة أنك ظلمت نجيب محفوظ ظلما فادحا، والدكتورة هدى متراطنة معك في هذا الظلم، فنجيب محفوظ فترة إبداعه تصل إلى حوالي ٦٠ سنة من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف التسعينيات، أما أنت فقد أتيت على أعماله من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ وقتلت أن هذا هو نجيب محفوظ، وهذا الكلام غير دقيق. الشيء الثاني تقول أن الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين غائبة لديه، وهذا مقياس عيشي جدا، هل أستطيع أن أقول لعبد الرحمن الشوقاوى في "الأرض" لا يوجد عمال ولا يوجد برجوازيون من المدينة. غير صحيح، الرجل صادق مع نفسه وهؤلاء هم عالمه وواقعه وهذا هو الذى يستطيع نجيب محفوظ الكتابة فيه. هل تستطيع أن تسأل إحسان عبد القدوس عن الطبقة العاملة وهو برجوازي أصلا؟ ننتقل إلى المناهج المتقاة وكلها نماذج سيئة جدا، تؤكد وجهة نظرك، ولكن كان هناك نماذج أخرى جيدة. هناك فؤاد ابن جبل الحمزاوى ابن فلاح ومع هذا قال أحمد عبد الجبارد بارت تناسبه، ومنت المظيعى الشيعرية وهي متعلمة وتعرف طريقها جيئا، وعلى طه وغيره. أنت انتقائى للغاية. نقطة أخيرة بالنسبة لرواية التاريخ. لقد قال عبد العظيم رمضان أن هذا عمل تاريخي وقد أتيت بعبد العظيم رمضان لتضرب به نجيب محفوظ. بينما نجيب محفوظ قال إننى كتبت التاريخ برجوانى وقد كان صادقا مع نفسه وكتب برجوانه بالفعل بدليل أنه لم ينافع من أحد.

رابعاً:

الحركات الاجتماعية
(نموذج الحركة العمالية)

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية

١٩٨٢-١٩٩١

هويدا عدلى رومان

باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن والتمثلة فى تحرير الاقتصاد والأخذ بالآليات السوق، وتغلى الدولة عن دورها الاجتماعى والتى كانت قد اضطلعت به منذ الستينيات وحتى السنوات القليلة الماضية بدرجة أو بأخرى، فإنه من المفيد التعرف على موقف الطبقة العاملة المصرية من هذه التغيرات، خاصة وأنها إحدى الجماعات المتوقعة أن تتأثر سلبا بهذه السياسات. وعلى هذا فإن دراسة الحركة الاحتجاجية لهذه الطبقة كإحدى الآليات الهامة للتعامل مع الواقع الجديد بتغيراته يعد أساسى لاستشراف مستقبل الحركة العمالية فى مصر.

وتنص بالحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية إجراءاتها كل أشكال الاحتجاج الجمعى التى يقوم بها العمال سواء كانوا منظمين نقابيا أو غير ذلك فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو امتناع عن صرف الأجور احتجاجا على أوضاع معينة متعلقة بطروف العمل والأجور وأحوال المعيشة وأى مطالب أخرى سواء كانت متعلقة بالسياسات الاقتصادية أو غيرها من قضايا ذات طابع سياسى.

يقتضى الخوض فى هذا الموضوع إيضاح أمرين بداية: الأول يتعلق بوجود فجوة واسعة بين الشكل التنظيمى للطبقة العاملة المصرية والممثل فى التنظيم النقابى الرسمى من ناحية والطبقة العاملة المصرية ككل من ناحية أخرى. فالتنظيم النقابى لا يضم سوى ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة. وهذا على حد تصريح أحمد الصاوى رئيس الاتحاد العام لنقابات

عمال مصر في افتتاحه للجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر في دورته النقابية ١٩٩٥-٩٦^(١). أما النسبة الباقية فإنها تقع خارج الإطار التنظيمي أي عمالة غير منظمة نقابياً. ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذه النسبة المنظمة تنتم بأنها عمالة متجانسة ونشطة وعلى درجة ما من الوعي، فهي موزعة بين ثلاثة قطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات، وإن كان لقطاع الخدمات ثقل أكبر نتيجة لتضخم وضعه في الاقتصاد المصري بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي^(٢). وطبقاً لتقرير البنك الدولي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢، فإن قطاع الخدمات حظي بنسبة (٥٤٪) من قوة العمل ٨٦-١٩٨٩^(٣). هذا ناهيك عن وجود نسبة كبيرة من الـ ٣٠٪ تعد عضوية دفترية أو شكلية وتتركز أساساً بين عمال الزراعة والصناعات الصغيرة.

أما الأمر الثاني فتتعلق بما يثيره استخدام مفهوم "الطبقة" من تحفظات عند توصيف الحركة العمالية في مصر. تضم هذه الطبقة (مجازاً) العمال الأجراء في المدن والقرى المصرية، ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها في وحدة وجود هذه الطبقة ومن ثم جهانس وبعيها نسبياً وحركتها النوعية والعامية. ومن هذه الخصائص:

- غلبة الأصول الريفية عليها وخاصة الطبقة العاملة في الصناعة، مما أثر في علاقاتها وانتماءاتها وقيمتها وبعيها.
- لعبت الهجرة الريفية الحضرية دوراً مطرداً في عدم جهانسها سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية.
- ولادة الطبقة العاملة في المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها. فعلى مراحل طويلة من حركتها، لم تسلم من الهيمنة ومعالجة السيطرة عليها، سواء من قبل الاستعمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التي أثرت في تنظيماتها وقياداتها.

- تخلف الفن الإنتاجي في الزراعة والصناعة مما أدى إلى تجهيم فرص نحو وعيها الطبقي.
- ازدواجية الموقع الاجتماعي لبعض جماعاتها وأفرادها حيث الجمع بين مهنتين كالمعمل في الصناعة والزراعة أو العمل في القطاع العام والخاص^(٤)، وكذلك العمل بأجر صباحاً والعمل في مشروع خاص بعد الظهر.
- الهجرة إلى بلدان النفط والتي استنزفت العناصر الأكثر مهارة وديناميكية وبعيها في الطبقة العاملة، فضلاً عن تعرض الموقع الطبقي للمائدين للافتزاز بعد أن حققوا قدراً من التراكم المالى وانتقلوا لصفوف البرجوازية الصغيرة^(٥). كل هذه الخصائص تحد من جهانس الطبقة العاملة المصرية ومن ثم تؤثر بالسلب في وعيها وبالتالي قدرتها على القيام بدور.

تسمى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلين الآتيين:

- ١ - هل هناك علاقة بين صعود وهبوط الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية وتبني نزعة معينة من السياسات الاقتصادية؟

- ٢ - هل يمكن تفسير هذه الحركة الاحتجاجية في ضوء علاقة العمال بتنظيمهم النقابي وعلاقة هذا الأخير بالدولة.

اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١

يمكن استخلاص بعض الدلالات من اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية اعتماداً على الجداول الملحقه بنهاية الدراسة، التي رصدت الحركة الاحتجاجية من عدة زوايا: سواء من حيث تأريخ التحرك والمدة التي استغرقها، والشركة أو المنشأة التي وقع فيها، وأسبابه ومطالباته، وعدد المشاركين فيه، وتطور هذا التحرك وموقف التنظيم النقابي منه وكذلك موقف الإدارة والسلطة السياسية، وأخيراً ما ترتب عليه من نتائج.

- بعد الفترة من ٨٢-١٩٨٤، طبقاً لما هو متاح من بيانات، فترة هدوء نسبي، فلم ترصد الصحف القومية والمحزبية وكذلك التقارير الاستراتيجية المستوية التي تصدر عن جريدة الأهرام أى احتجاجات عمالية. وبالطبع مع قيام احتمال الشك في مثل هذا الأمر، فإنه يمكن تفسير ذلك الهدوء في ضوء تغير القيادة السياسية في ذلك الوقت وترقب العمال لما سيؤول إليه الأمر.

- قتل الفترة ٨٤-١٩٩١ مرحلة تصاعد الحركة الاحتجاجية، والتي بلغت ذروتها في الأعوام ٨٨-١٩٩١. لقد بلغ عدد الاحتجاجات الجمعية في تلك الفترة أبداً كان شكلها (إضراب-تظاهر-امتناع جماعي عن صرف الأجر أو أى مستحقات مالية أخرى) ٧٥ همراً. استأثرت الأعوام ٨٨-١٩٩١ بـ ٥٦ احتجاجاً أى بنسبة ٧٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية، وبمتوسط ١٤ احتجاجاً سنوياً. وقد كان عام ١٩٩١ أقل الأعوام في كم التحركات بالمقارنة بالأعوام الثلاث التي سبقتها، وبعياً يحده ذلك إلى انشغال الحركة العمالية في ذلك الوقت بالانتخابات النيابية التي بدأ الإعداد لها من النصف الثاني من ذلك العام.

ولتفسير هذا التصاعد في الحركة الاحتجاجية يمكن افتراض وجود علاقة بين هذه الظاهرة وبنى سياسات اقتصادية معينة، واتخاذ إجراءات تهمى الإسراع بالتخصيصية. ويدير بالذكر أن الدولة من منتصف السبعينيات وهي تسير في هذا الاتجاه وإن كان بخطوات حذرة، وبعياً بدأ هذا بانتهاء احتكارها لبعض القطاعات مثل قطاع المال والبنوك، وكذلك فصل الملكية العامة عن الإدارة في قطاع الفنادق، وأخيراً البيع الجزئي أو الكلي للمشروعات المملوكة للقطاع العام أو الحكومة للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب والذي تتصارع الآن^(٦).

ولكن هل بالفعل هذه العلاقة المفترضة بين تصاعد الحركة الاحتجاجية وبنى سياسات التخصيص تعد علاقة مباشرة، بمعنى هل هذه السياسات هي السبب المباشر الذي دفع العمال للاضراب أو الاحتجاج؟

في ضوء ما أشرنا إليه سلفاً عن سمات الطبقة العاملة المصرية وفي ضوء مسيرته من الطبعية المطالبة للحركة الاحتجاجية تروا، فإن الميل لافتراض وجود هذه العلاقة المباشرة. والتي تحتاج لدرجة مرتفعة من الوعي، أمر بعيد الاحتمال، وعلى هذا يمكن القول أن تصاعد الحركة الاحتجاجية كان نتيجة سعى قيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال في هذه الفترة نتيجة إدراكهم أن السياسات الجديدة تعبر عن سعى الدولة نحو التخلي عن دورها الاجتماعي، وأن توازن القوى أصبح في غير صالح الطبقة العاملة - إلى تقليص الحواجز والمنافع التي يحصل عليها العمال بقدر

الإمكان. وما يدل على ذلك أن الطبيعة القوية الجزئية كانت غالبية على الحركة المطلوبة للعمال. وإن كان من المتوقع أن يزداد إدراك العمال لهذه العلاقة المباشرة الآن بصورة أوضح بعد أن تأكدت نوايا الدولة في بيع وحدات القطاع العام، بل والتصريح بضرورة خفض العمالة .

- كانت الموضوعات القوية وبالتحديد المتعلقة بالأجور والأسعار والحوافز والأرباح من أكثر الموضوعات إثارة للعمال وكانت وراء قيام الأغلبية العظمى من الاحتجاجات. وقد اتسم الطرح بالطابع الجزئي بمعنى أنه كان ينحصر في إطار القضايا الضيقة سابقة الذكر، وفي إطار الوحدة الإنتاجية، وليس في إطار المطالبة بسياسة شاملة للأجور على المستوى القومي. وعلى ذلك فإن مسألة وضع هذه المطالب في سياقها الأوسع وهو السياسة الاقتصادية المتبعة ككل لم يكن وارداً. وجدير بالذكر أن حتى هذه المطالبات لم تكن جديدة ولكنها مطالبات قديمة ومتراكمة، قاطل الإدارة في الوفاء بها.

وعلى الرغم من توافر تراث نقالي عالى لا بأس به خاصة في قطاعات معينة مثل قطاع النسيج سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها وحتى الوقت الراهن، فإن الباحثة لم تلحظ أن لهذا التراث النقالي أثر في حدوث نقلة نوعية في الطبيعة المطلوبة للحركة الاحتجاجية في هذا القطاع أو غيره.

وأخيراً فقد اتسم البعد السياسى بالمخفوت في الحركة المطالبة. وحتى إن ظهر، فالفضل يعود في الغالب لقوى اليسار في هذا الصدد .

ورياً يصلح التقسيم القائل بأن أحد العوامل المحددة لفعالية الطابع السياسى على نشاط الطبقة العاملة في بعض النظم السياسية هو إمكانية الوصول للقوة السياسية، وذلك من خلال قبول مسألة تداول السلطة بين أحزاب محافظة وأخرى عمالية أو يسارية، وبالتالي إمكانية نقل الصراع من المجال الاقتصادى للمجال السياسى (٧). وهذه العملية غير واردة لدى النظام السياسى المصرى الذى لا يقبل بقيام أى أحزاب على أساس طبقى (٨). فضلاً عن ضعف اليسار وعدم تجلده في صفوف الحركة العمالية، والنقطة الأهم غياب احتمال حدوث تداول سلمى للسلطة.

- عند توزيع الحركة الاحتجاجية على قطاعات الاقتصاد القومى، يحظى قطاع الصناعة بنصيب الأسد ٦٠ إضراباً من ٧٥ إضراباً أى بنسبة ٨٠٪، أما ال ٢٠٪ الباقية فهي موزعة بين قطاعات الخدمات والزراعة. وربما يعود ذلك إلى ارتفاع مستوى الرضى لدى عمال الصناعة بالمقارنة بعمال الخدمات والزراعة نتيجة تجمعهم في مكان واحد وتلويدهم مواقفهم ومخاوفهم لحد كبير، فضلاً عن تقدم فئرتهم الإنتاجية بدرجة تفوق عمال الخدمات والزراعة الذين يعانون من التشتت التنظيمى وضعف الرضى الجمعى.

- وثانياً يتمثل بتوزيع الحركة الاحتجاجية على القطاع العام والخاص والاستثمارى، يلاحظ أن القطاع العام حظى بحوالى ٤٦ إضراباً أى بنسبة ٦١٫٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية (٩)، وهذا بسبب ضخامة عدد العمال في هذا القطاع، إذ يبلغ عدد العمال في بعض المصانع ٢٠ أو ٣٠ ألف عامل، فضلاً عما يوفره الإطار التشريعى من

تكون هذه الرباط نواتها خاصة في القطاعات العمالية النشطة مثل قطاع النسيج أو قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية.

- في حدود ما هو متاح من بيانات عن النتائج المترتبة على الأعمال الاحتجاجية، حوالي ٢٤ إضراباً بالفعل تمحوروا في تحقيق مطالبهم أو تلقوا وعد بالاستجابة. وقد توصلت الباحثة من خلال لقاءاتها مع بعض القيادات العمالية والتفانية إلى أن الإضراب بالفعل يعد وسيلة فعالة إلى حد كبير لتحقيق المطالب.

ويكمن القول أن فاعلية هذه الآلية تعتمد على عدة عوامل منها مدى حساسية وخطورة الصناعة التي يقع فيها الإضراب بالنسبة للاقتصاد القومي، وكذلك مدى اتساع الإضراب وانتشاره سواء عبر المنشأة أم عبر منطقة جغرافية ذات تركيز صناعي مثل المحلة الكبرى أو كفر الدوار أو شبرا الخيمة، وعدد المشاركين في التحرك، وأخيراً مدته ودرجة تنظيها.

سعيًا نحو التفسير

بينما تعد ممارسات الاحتجاج الجمعي إحدى الآليات المشروعة والمنظمة التي يلجأ إليها أي تنظيم نقابي في النظم الرأسمالية، فالإضراب أحد أدوات العمل الجماعي للطبقة العاملة في صراعها من أجل توزيع الدخل القومي (١٣). فإن المجتمع المصري يمثل وضع مختلف. فكما رأينا كيف تعبر الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية عن اتساع اللجوء بين التنظيم النقابي وقواعد الصالية، وما يعنيه ذلك من عجز هذا التنظيم عن استيعاب عماله، خاصة وأن الجماعات التي تقوم بهذه الأعمال الاحتجاجية ليسوا من خارجه ولكنهم ضمن عضويته خاصة في المواقع للصناعية.

وربما يعد ذلك تفسيره في طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم النقابي والتي اتخذت الصياغة الإدماجية بدءاً من صدور القانون ٨ لعام ١٩٥٨ والذي كان تسمية التنظيم النقابي للتنظيم السياسي الواحد (١٤)، ثم صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي استبدل مبدأ التعددية النقابية بمبدأ وحدانية وهيراركية التنظيم النقابي واحتكاره لتمثيل فئات معينة بما لا يذع مجالاً للتنافس على تمثيل الحركة الصالية بين جماعات مختلفة (١٥).

والمقصود بالإدماجية Corporatism طبقاً ل Schmitter تقسيم المجتمع إلى جماعات أو إقامة نظام لتمثيل المصالح في عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركي، غير متنافسة، إلزامية، يوافق النظام السياسي على قيامها ويحتكر تمثيل فئات معينة ويحكم النظام السياسي في اختيارها لقادتها وممارستها لنشاطها (١٦).

وجدير بالذكر أنه بينما تمثل نظرية العقد الاجتماعي الأساس النظري الكلاسيكي للإدماجية، فإن تدخل الدولة في كثير من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بتأميم كثير من الصناعات عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي واحد من الصراعات الطبقة في المجتمع يعد الأساس التطبيقي للإدماجية (١٧).

وعودة مرة أخرى لمصر، فقد كان المنطق وراء هذه الصياغة الإدماجية في ذلك الوقت هو الزعم بتغير وظيفة النقابة في المجتمع الاشتراكي من الدفاع عن حقوق العمال للمساهمة في زيادة الإنتاج وتمثيل لمالية النظام الاقتصادي،

وبالتالى مادام النظام يتف بالكامل للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، فإن النضال المستقل للطبقة العاملة أصبح غير ذى معنى بل وضار (١٨).

وكان لهذا الدور المرسوم للتنظيم النقابى - والذى لم يتغير حتى وقتنا الراهن ورغم سقوط مبرراته من حيث تغير الظروف الاقتصادية والسياسية - ثمننا فادحا ، وهو انتداب العمال عن تنظيمهم النقابى، هذا التنظيم الذى تحول إلى مؤسسة شبه حكومية Semi - State.

وعلى الرغم من تضخم حجم التنظيم النقابى واتساع موارده، فإن تأثيره على صنع السياسة كان ضعيفا ولازال . والمتبع لهذه النقطة، يلاحظ أن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتوانى عن إنشاء الرأى فى كثير من السياسات الاقتصادية بدءا من عقده مؤتمر للأجور والأسعار فى ديسمبر ١٩٧٦ والذى طرح منه استراتيجية لإصلاح هيكل الأجور (١٩)، مبررا بمشروعات تطوير القطاع العام ثم بيعه واخلاقه مع النظام السياسى فى تحديد أسباب خسائر القطاع العام وكذلك أسلوب تقييم أدائه وبيع، وتقديده مشروعا بديلا لإصلاح القطاع العام (٢٠) ومع ذلك لم تأخذ الحكومة بأى من اقتراحاته.

وهنا تختلف الحاجة مع روبرت بيمانكى الذى يرى أن فترة السادات ومبارك شهدت اعطاء مساحة أكبر للتنظيم النقابى للمشاركة فى صنع السياسة وبالتالي ممارسة التأثير على السياسات الاقتصادية (٢١)، وأن هناك تحول فى اتجاه علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالحكومة من العلاقة واحدة الاتجاه والتي تهدف إلى السيطرة على التنظيم النقابى إلى علاقة تبادلية تهدف لمنح القيادات العمالية الرسمية وسائل جديدة للدفاع عن مصالح العمال (٢٢). فربما يكون هذا صحيحا على المستوى الشكلى، فالقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ نص على ضرورة مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال فى صنع السياسة (٢٣) إلا أن الواقع أكد أن هذه المشاركة تنحصر فقط فى السماح بالتعبير عن الرأى دون الأخذ به.

وعلى هذا فإن أى محاولة لاستشراف المستقبل تقتضى مناقشة عدد من الإشكاليات :

- هل سينجح التنظيم النقابى فى استيعاب الحركة العمالية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا النجاح يتوقف على إمكانية الاستقلال عن السلطة السياسية والسعى للاضطلاع بدور جديد؟
- ماذا عن مستقبل الحركة العمالية فى ضوء سياسات بيع القطاع العام ومايعترب عليه من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمالة الفائضة، وهل نوعية المالك الجند سيكون لها أثر على الحركة العمالية بمعنى هل سيختلف وضع العمال فى ظل رأسمالية احتكارية مرتبطة بالشركات الدولية عن رأسمالية وطنية أو غير احتكارية بما يؤدى إلى تعظيم الملكية الشعبية للأصول الإنتاجية للمجتمع ؟
- هل من المتوقع أن تزود الظروف الجديدة إلى وقع درجة تسييس الحركة العمالية كمحاولة للخروج من المأزق والبحث عن مصدر قوة جديد وذلك بتحالفها مع بعض القوى السياسية القائمة ، هذا مع أخذنا فى الاعتبار مدى الضعف الشديد الذى تعاني منه التجربة الحزبية فى مصر؟.

المشاكل التي تواجه الباحثين الشبان

تتراوح المشاكل التي تواجه الباحثين الشبان في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة من مشاكل عامة إلى مشاكل نوعية أو خاصة، ومن أبرز المشاكل العامة .

- المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق في الدراسات العليا في بعض الكليات.

- المشاكل المتعلقة بالمؤسسات التي يعمل فيها الباحثون.

- المشاكل المتعلقة بالمناخ البحثي السائد.

أما عن المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق في الدراسات العليا في بعض الكليات وأعني على وجه التحديد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فقد تم استحداث لائحة جديدة تحكم هذه المسألة في العام السابق، هدفها النظري لاجدال عليه وهو الرأى يستعوى، الطالب العلمى. ولكن المشكلة في التطبيق، فالفجوة كانت متسعة اتساع السماء والأرض بين الهدف النظري والتطبيق. نصت اللائحة على استحداث سنة قهيدية لمدة عام كامل وامتحان تأهيلي لمدة ثلاثة شهور، أى ٣ شهور قبل الإعداد لحظة الدكتوراه. لكن ماذا استفدنا كطلبة من كل هذا، لا نجتنى إن قلت أقل من ٣٠٪ في مجالات تخصصنا. وسرف أسوق حقيقتين للتدليل على ذلك. أولهما أننا تلقينا كورسات السنة التمهيدية لطلبة قهيدى ماجستير، فكيف يستقيم ذلك؟ هذا لا يعنى سوى شئ واحد هو إهدار أربع سنوات من عمر طالب الدكتوراه وهي الفترة التي استغرقها الإعداد للماجستير. أما الحقيقة الثانية، فهي عدم الاهتمام في هذه السنة بالمواد التي تخصص فيها الطالب في الماجستير وينوي التخصص فيها في الدكتوراه أيضا، فكيف الاهتمام ببناء الطالب كما يشاء؟.

- أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالمؤسسة التي يعمل فيها الباحث فتتركز في ضعف وقلة المنح الدراسية للخارج الواردة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والتي تعد قناة عامة لتفتح أفق أى طالب علم على التطورات في العالم الخارجي.

- أما فيما يتعلق بالمناخ الثقافي الذي يحيط بالبحث العلمى فإن هذا المناخ يكرس أو يعمق إلى حد كبير الفجوة بين الأجيال بتركيزه على شخصيات بعينها نراها نحتكر إهداء الدراسات وحضور المؤتمرات وإلقاء الأوراق فيها.

الهوامش

- (١) خطاب أحمد العماري الرئيس السابق لاتحاد نقابات عمال مصر في افتتاح الجمعية العمومية للاتحاد للفترة الثمانية ١٩٩٥-٩١.
- (٢) انظر المزيد :
- Abd El - Fadil , M., The Political Economy of Nasserism, A Study in Emploment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-1972, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980, P.41.
- كذلك : عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة العابية، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ٧٤-١٩٨٢، (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).
- (٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص ١٥٩ .
- يجدر التنويه أن هذه النسبة تقل نسبة قوة العمل سواء -عمال أم أصحاب أعمال في قطاع الخدمات.
- (٤) عبد الباسط محمد عبد المعطي ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر : الدراسات الحولية ، (القاهرة : المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨)، ص ١٦٢-١٦٤ .
- (٥) هيذا عدلي رومان، الدور السياسي للحركة العمالية في مصر من ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٨.
- (٦) انظر المزيد :
- El Sayyid, M., Privatization, The Egyptian Debate, Cairo Papers in Social Science, Volume 13, Monograph 4, winter 1990.
- (٧) انظر المزيد من هذا الموضوع :
- Humphries, C., Explaining Cross - National Variation in Levels of Strike Activities, Comparative Politics, January 1990, P.P 164-169.
- (٨) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بمعدلاته المختلفة.
- (٩) استبعدت الواجهة كل المنشآت التي تشككت هل هي قطاع عام أم قطاع خاص، وحسبت النسبة على أساس المنشآت المؤكد أنها قطاع عام.
- (١٠) التقرير الاستراتيجي المصري ١٩٩٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧.
- (١١) حسن بدوي، الحركات الجماعية للمصال من ٨٨-١٩٩١ وتأثيرها في معركة الانتخابات النيابية، ندوة الحركة العمالية المصرية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩١ (دراسات ميدانية)، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الخدمات النقابية، ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.
- (١٢) دار الخدمات النقابية ببلوان، حول استقلالية الحركة العمالية.

1, D., On The Political Economy of Long Run Trend in Strike Activities, British Journal of Political Science, April 1978, P. 165.

(١٤) هريدا عدلى، رومان، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(١٥) مرجع سابق، ص ١٣١.

itter, P., "Still the Century of Corporatism" in Pike, F., S Stinch, T. (ed) , The New Corporatism, Social Political Structures in The Iberian World, (London: Univ of Notre Dame 1974), P. 93 .

(١٧) انظر المزيد

abrich, G., & Schmitter, P., (ed), Patterns of Corporatist Policy- Making, (London : SAGE, 1982).

(١٨) هريدا عدلى، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(١٩) انظر المزيد من التفاصيل عن موقف الاتحاد العام للقائبات عمال مصر من القضايا والسياسة الاقتصادية،

هريدا عدلى، مرجع سابق، ص ٦١٢-٢٢٠.

(٢٠) انظر المزيد في :

هريدا عدلى ، المشاركة السياسية للحزب المصري بين ١٩٧٦ - ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة.

ni, R., Unruly Corporatism, Associational Life in Twentieth - Century Egypt, Oxford: Oxford University Press), 1989, P. 129.

P. 134

(٢٢)

(٢٣) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٧٦.

تابع المرحلة الاقتصادية للمرحلة المصرية من ١٩٤٤ - ١٩٩١

تاريخ التمرّد ومداه	التمرّد أو المسألة	الأسباب والتعقّلات	عدد المتأثرين	موقف الحكومة والسلطة الرسمية	موقف المجتمع المدني أو الأفراد منه	تطور التمرّد الاقتصادي	النتائج
١٨ مارس ١٩٤٦	قذوف مبنى بالمركبات	الاحتجاج على تسليح الإدارة "أولاد حبة ٧٠٠ عامل جوهريا للمعاملات	١٨٠ عامل	الاحتجاج بولت الأرض ورفض سلطات الحائزات السلطات الجديدة كلل انضمامها مهم فندم ٢٥ سائق المركبة ومحل الرملة	وقعت لائحة قديمة منه فيما تمت المرحلة بملاب وفتلن	بعد عام ١٩٤٢ والمستأجرين وعمالهم مرامحة لوضعهم الوطنية وبناء مصدق لتأجير وندما مطالعة لوزراء قديم وإحداثيات ١٩٤٥ والذي قتل مطالبهم وإحدى هذه المسألة خمسوية والتي بدوره لم يستجيب بها لضم مختلفين في الضم للحزب وندا الانضمام في ٨٧/٧/٢ سطر رابعة سطر الحائزات السلطة الجديدة قديمة لم يحسم قومه الحائزات مختلفين حقا للأوراق	أصدر القضاء حكمت براءة كلة السجون في القضية إلا أن محقق في الأمر استدعى التفتيش الحكومية قضية على التعقّلات التي تأسس في للتعامل بالحق في الأمرات
٢٠ يوليو ١٩٤٦	عمل نيكو للحاضيات	الاعتراض على تسليح الإدارة من طرف برنكلهم وإحداثيات من ٢٠٠٠ عامل إلى ٩٥٠ عامل	٥٠٠ عامل	٥٠٠ عامل	استمر لقطاع الإدارة من صرف وظائفهم وصرح العمال	أرسلوا لملاب وندما وعد طالب ولكن لم يتم تمديد شي وندا استمرو بمصر الإحصاء العام للسجل	
٢ أغسطس - ١ سبتمبر ٧ سبتمبر	مسل نيكو للزراعة	٨٦	٥٠٠ عامل	٥٠٠ عامل	٨٦		

تابع الحركة الاجتماعية للطبقة العاملة المصرية
1991 - 1982

نوع البيع الحزب وعدته	التاريخ	الهيئة	الهيئة	عدد المتبركين	موقف الهيئة والسلطة الناجمة	موقف التوظيف أو الموقف منه	موقف التوظيف الطائفي	موقف الحزب	التاريخ
أسماسي	1944	شركة تروتيك للإسمنت (تروتيك) البنيل (تروتيك) الطابق من طرف لروتيك)	شركة تروتيك للإسمنت (تروتيك) البنيل (تروتيك) الطابق من طرف لروتيك)	عدد	الأرباح والممتلكات	حقوق السجلات وغير ذلك شركات عمل	عدم الالتزام بالهدنة على أي مستوى مع السلطات إسباني ٤٠ يوم جويل شعبية تحت الحكومة	٤٠٠٠ عائل	١٩٤٤ سبتمبر
سبتمبر	١٩٤٤	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	عدد	الأرباح والممتلكات	حقوق السجلات وغير ذلك شركات عمل	عدم الالتزام بالهدنة على أي مستوى مع السلطات إسباني ٤٠ يوم جويل شعبية تحت الحكومة	٤٠٠٠ عائل	١٩٤٤ سبتمبر
سبتمبر	١٩٤٤	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	عدد	الأرباح والممتلكات	حقوق السجلات وغير ذلك شركات عمل	عدم الالتزام بالهدنة على أي مستوى مع السلطات إسباني ٤٠ يوم جويل شعبية تحت الحكومة	٤٠٠٠ عائل	١٩٤٤ سبتمبر
سبتمبر	١٩٤٤	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	شركة كاسر للإسمنت الطابق من طرف لروتيك)	عدد	الأرباح والممتلكات	حقوق السجلات وغير ذلك شركات عمل	عدم الالتزام بالهدنة على أي مستوى مع السلطات إسباني ٤٠ يوم جويل شعبية تحت الحكومة	٤٠٠٠ عائل	١٩٤٤ سبتمبر

تابع الشركة الاحتجاجية للهيئة العامة المصرية - ١٩٨٤ - ١٩٩١

التاريخ	طراز الشركة الاحتجاجي	موقف التنظيم النقابي موقف الموظف منه أو الموقف منه	موقف الإدارة وموقف الشركة	عدد المتأثرين	الأسباب والمطالبات	الشركة أو الصانع	تاريخ الشركة وموقع
					احتجاجها على فصلهم	الشركة سبكي معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩
ومدة بحث الأمر					الاحتجاج على فصلهم الاحتجاج	معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩ ٣ أيار
					الشركة من طرف نشط لجنة بئر فوجيات الشركة	معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩
ومدة بالاحتجاجية					احتجاجها على فصلهم الاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة	معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩
					احتجاجها على فصلهم الاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة	معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩
					احتجاجها على فصلهم الاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة والاحتجاج فوجيات الشركة	معمل شركة شركة بئر شركة بئر معمل سبكي	أبريل ١٩٨٩

تابع الشركة الاجتماعية للمطبخية المملوكة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التورث وملحه	التركة أو الامتلاك	الاسباب والمعاملات	عدد المستثمرين	موقف الإدارة والمساهمة المساهمة	موقف الترخيص القانوني أو الموقف منه	تطور التورث الاقتصادي	النتائج
١٩٩٠ يناير	محل ملكية جديدة المسح بشركة مس حلول للزاد والتوسع (النتائج عن صرف المساهمة)	استحقاق على ظهر صرف مساهمة وعدم صرف مساهمة على لمدة عشرين		حشرت قوت الذين لم شركة	درست قضية والهيئة القضائية من المحل والادارة	تم صرف ذورا وكلاما	
أستطاع ١٩٩٠	محل شركة شركة للإستثمارات الإستراتيجية	استحقاق على ظهر صرف مساهمة وعدم صرف مساهمة على لمدة عشرين				قدم الفصل في القضية مادة: مستقيم الادارة ومادونا كثر من مرة مطلقة وليس لشركة وكلمة وليس	
الكلور ١٩٩٠	شركة قذافي للزاد والتوسع	استحقاق على ظهر مصرفات وليس القضية القضية على قانونا واستحقاق للادارة على حساب الفصل			أستحق استحقاق القضية القضية على ظهر مصرفات وليس القضية على قانونا مستملا في رافعة الفصل مع رئيس القضية	سحب كافة من القضية	
ديسمبر ١٩٩٠	محل شركة قانون الادارة قانونا الاراضي بالقلم	استحقاق على عدم صرف رؤسهم					
يناير ١٩٩١ نوف	شركة قذافي للزاد والتوسع بالقضية الكبرى	استحقاق على ظهر الادارة عن صرف حوالة الحوالة للقضية الفصل وقسم عدم استحقاق الفصل					

تأليف الحركة الاحتجاجية للطبقة الحاكمة المصرية
١٩٨٨ - ١٩٩١

[illegible]

تعقيب عبد المنعم الغزالي

على ورقة " الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢-١٩٩١ "

الورقة التي ألقتها الأستاذة هريدا عدلى - عن الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١ قد اعتذرت في نهايتها وقبل إيرادها للجدول الذي جدولت فيها الحركات الاحتجاجية حتى عشر سنوات بأن المشاكل التي واجهتها جعلت الإلزام بموضوع الحركة الاحتجاجية يأتي غير مكتمل، الأمر الذي جعلها تتشكك كثيرا في إمكانية أن تواجه الحركة النقابية المصرية مشاكل المستقبل والمتغيرات العديدة في المجالين الاقتصادي والسياسي وقد يأتي هذا التشكك لدى الباحثة من رؤيتها التاريخية لنشأة الطبقة العاملة - فهي كما ترى :- " ولادة الطبقة العاملة في المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها .. فعلى مراحل طويلة من حركتها لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها سواء من قبل الاستعمار أو الرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التي أثرت في تنظيماتها وقياداتها". وهو قول يظلم الحركة النقابية العمالية في مصر منذ نشأتها بداية هذا القرن ، فقد وجدت الحركة النقابية المصرية منذ أول صدام لها مع رأس المال مستقلة عن كل حزب وعن كل سلطة، وكان صدامها هذا من أجل المطالب هو مع الاستعمار الاجنبي لأن صدامها كان مع شركات عمولة ملكية كاملة لأجانب ، ولم تكن أبدا ولادتها مشوهة وليس هذا هو مجال لشرح هذا حتى على نحو مختصر .

ولقد تأثرت الحركة الإضرابية العمالية طيلة التاريخ العمالي بوسائل القهر التي اتبعت معها سواء على أيدي السلطات البريطانية أو على أيدي القوى السياسية التي حكمت مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ وحل أول اتحاد لعمال مصر في ١٩٢٤ . ورغم كل وسائل القهر تلك فإن العمال قد تمردوا كل الفترتين المألومة للإضرابات والمحرمة لها . وقد حدث ذلك بعد استمرار نفس الوضع إثر ثورة ٢٣ يوليو. بل إنه رغم القمع الوحشي لحركة عمال كفر الدوار في أغسطس لم تمنع العمال أن يواصلوا حركاتهم الاحتجاجية والإضرابية، ففي الفترة مثلا بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ كان عدد المظاهرات العمالية ٣٩٢٥٨ ، ٦١٨٤١ ، ٤٦٤١٥ ، ٣٢٠٥٧ ، ٣٥٨٣٦ ، ٣٧١٦٦ . ومتوسط عدد النزاعات في السنوات التالية ١٩٥٢ كان ٤٥٦٣٥ . (المصدر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات بالنظر المصرى -١٩٥٨-١٩٥٩).

وستجد كذلك أن الحركة الاضرابية في مصر في بداية الستينيات وأوائل السبعينيات سجلت تصاعدا . فمثلا عام ١٩٧١ كان عدد المشاركين ١١٤٢٥ ، وفي عام ١٩٧٥ كان عددهم ٤٠٥٢٧ . وتقول الباحثة بمناسبة الحديث عن المخصصة - أن توازن القوى أصبح في غير صالح الطبقة العاملة . والحقيقة

التي أكدت عليها أن توازن القوى من ناحية الحركة المطلوبة لم يكن أبداً في صالح الطبقة العاملة وذلك بسبب استمرار القوانين المحرمة للاضرابات والصادرة منذ بداية العشرينيات عن طريق السلطة البريطانية أو بعد ذلك عن طريق القوانين الصادرة من الحكومات المختلفة والتي استمر العمل بها حتى بعد ثورة ٢٣ يوليو. وحيث غلظت العقوبة بحق العمال المشاركين في إضراباتهم.

ورغم ذلك فإن الحركة الاحتجاجية لم تتوقف حتى يومنا هذا. ويمكن لأي متتبع عن قرب للحركة العمالية أن يتفاد بأنّها تستنفد ليس فقط كطيفة محرومة من حقوق كثيرة بل وكطيفة وطنية لتعاطف على مكتسبات اكتسبتها ولتتمتع - أو تعد من - أي قهر لها.

كذلك فإن الباحثة تربط بين التعددية والاستقلالية. وهي تتعاطف مع التعددية النقابية لا أدري لماذا؟ إن عمال مصر داخلوا طيلة تاريخهم عند التعددية لأنّها لا تجعلهم أصحاب قرار واحد لأنّها تقسمهم شيما وأحزابا ، لأنّها تضعف موقفهم في مواجهة رأس المال الموحد القرار والإرادة في اتّحاداته وقرره بل وفي السلطة. ووحدة العمل والتنظيم النقابي لا ترفض التعددية داخله ، ولكنها ترفض أن تكون المعارك بين جماعات العمال المختلفة ، وليس بينها وهي متحدة مع رأس المال المتحد ... واستقلال الحركة العمالية النقابية لا يعنى فقط استقلاليّتها عن السلطة وعن الإدارة الرأسمالية إنّما استقلالها أيضا عن الأحزاب والجماعات السياسية ، دون تحريم لانتماء هذا الفريق أو ذلك من العمل لهذا الحزب أو ذلك. ولا يعنى ذلك إبعاد النشاط النقابي العمالي عن العمل السياسي ، فالعمل السياسي هنا هو العمل الوطني، وكل نشاط معاد للديكتاتورية أو عدوان على حقوق الإنسان أو دعوة عنصرية فاشية. وكل نشاط ضد القيادات البيروقراطية في العمل النقابي هو نشاط سياسي.

ولى ملاحظات حول جدولة الحركات الاحتجاجية ويمكن الاكتفاء بإبداء الملاحظتين التاليتين:-

الملاحظة الأولى:-

حول إضراب عمال السكك الحديدية (والذي نظمته الرابطة وهي ليست تنظيما نقابيا) فإن الباحثة تركت خاتمة النتائج خالية تماما، بينما أن حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ جاء بقاعدة هامة للإقرار بشرعية الإضراب. وهو يعتبر من أهم سلسلة أحكام القضاء التي انتصرت لحق العمال في الإضراب منذ عام ١٩٣٩.

إن هذا الحكم قرر مشروعية الاضراب ، وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الاضراب - الذي صار حقا مشروعا من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به أو تحجيره على الإطلاق والا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته. وذلك لأننا عندما نتحدث عن المستقبل - فنجب أن نتحدث عن هذا الحكم باعتباره مكسبا للنضال العمالي تماما مثلما هو مكسب تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية .

الملاحظة الثانية :-

أن الحاجة عندما تتجذرت عن إضراب عمال الحديد والصلب في اقسطنس ١٩٨٦ أهدت تماما أن تقول أن اللجنة النقابية لعمال الحديد والصلب كانت قد توصلت إلى اتفاق حول مطالب العاملين ، والتي كان بينها صدور قرارات من مجلس إدارة الشركة في ١٩٧٩/٧/٣١ تلبية لمطالب عمالية وصلت قيمة تكلفتها إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه لصالح العاملين. وهو ما أهدته الشركة صباح ١٩٨٦/٨/١. وأن الإعلان عن الإضراب كان نتيجة صراع بين أعضاء مجلس الإدارة المنتجين وبين أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية وكما كانت مسألة جمع التوقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب ما زعم أنه موقف العمال كان عملا ضارا لأن موقف الاتحاد العام لنقابات العمال كان التعاون الكامل مع النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية.....الخ.

الحركة النقابية العمالية فى مصر (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر)

سامية سعيد إمام
ماجستير العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

مقدمة

شهدت التنظيمات النقابية العمالية المصرية - شأنها فى هذا شأن كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى - مجموعة من التغيرات مع منتصف السبعينيات ، أى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تستهدف تحول المجتمع المصرى اقتصاديا للعمل ولقاء لآليات السوق (العرض والطلب) ، وسياسيا تمده القوى السياسية وتوسيع نطاق المجتمع المدنى الذى يتكون بدوره من كافة القوى والهيئات والأحزاب والجمعيات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والحزبية وتلك المهتمة بالمرأة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولقد لعبت هذه القوى أدورا هامة من أجل التحول نحو التعددية التى تتيج لها ممارسة أنشطتها بشكل مستقل عن الدولة ، إلا أن الدولة حاولت الهيمنة على هذا المجتمع الأهلى بحيث لم تعرف ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة "الإدماجية المجتمعية" التى تنصرف إلى قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى تلقائيا وباستقلال عن الدولة وسلطتها ، وإنما ما عهدته مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر ما يعرف به "إدماجية الدولة" والتى تعنى تحكم الدولة فى إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية.

وعمل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أحد هذه القوى باعتباره قمة التنظيم النقابى العمالى ، وذلك طبقا للقوانين المنشئة والمعدلة لهيكلة وآخرها القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ ، فطبقا للمادة رقم (١٧) من هذا القانون يخولى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قيادة الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المعققة لأهدافها داخليا وخارجيا.

وقد أنشئ الاتحاد العام لنقابات العمال في مصر عام ١٩٥٧ بعضوية بلغت عند تأسيسه ٢٤٢٥ ألف عضو من مجموع الأعضاء، في كل نقابات القطر المصري والقدر عددهم ٤٥٩ ألف عضواً، في حين وصل عدد النقابات النشيطة آنذاك ٩٠٤ نقابة بمتوسط عضوية ٤٤٤، أي أن مجموع العضوية المنظمة بلغ ٤٠١٣٧٦ ، وهذا يعني أنه عند تأسيس الاتحاد في عام ١٩٥٧ كان خارج نطاق عضويته ١٥٨٩٩١ عضواً.

أما الآن وفقاً للإحصائيات المنشورة لجلدات الاتحاد العام لنقابات العمال فقد وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣٣١٣٦٠٨ عضواً بعدد نقابات عامة تصل عام ١٩٩٣ إلى ٢٣ نقابة عامة ، في حين وصل عدد اللجان النقابية إلى ١٦٤١ لجنة نقابية^(١).

ويقدم الهيكل التنظيمي للاتحاد على أساس قاعدة من اللجان النقابية" على مستوى الجمهورية، تعمل "النقابات العامة" على نفس المستوى، ثم يأتي في القمة قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال. ويتضمن الهيكل التنظيمي للاتحاد مايلي:

أولاً : اتحادات عمالية فرعية إقليمية تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات في مختلف المجالات، كما تحاول الربط والتنسيق بين الحركة النقابية ونظام الحكم المحلي. وقد أصبح عدد تلك الاتحادات المحلية حتى عام ١٩٩١ (١٧) اتحاداً محلياً ترويضها كالتالي:

المحافظة	عدد التقائبات العامة	عدد اللجان التقائية	حجم المعضوية بالآلاف
١- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الاسكندرية	٢٢	١٦٧	٣٩٧,٩
٢- الاتحاد المحلي لعمال محافظة البحيرة	١٣	٤٢	١١٨,٩
٣- الاتحاد المحلي لعمال محافظة المنوفية	١٤	٢٧	٧٣,٦
٤- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الغربية	١٦	٦٦	١٦٣
٥- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الدقهلية	١٧	١٠١	٨٩
٦- الاتحاد المحلي لعمال محافظة كفر الشيخ	١٣	٤٦	٤٩,٥
٧- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الشرقية	١٧	٦٥	١١٤
٨- الاتحاد المحلي لعمال محافظة بور سعيد	١٣	٣٦	٤٠,٣
٩- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الإسماعيلية	١٥	٣٨	٤٧,٤
١٠- الاتحاد المحلي لعمال محافظة السويس	١٣	٢٧	٣٧,٩
١١- الاتحاد المحلي لعمال محافظة القليوبية	١٩	٨٣	١٧٥,٤
١٢- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الجيزة	١٦	١١٢	٢٤٩,٣
١٣- الاتحاد المحلي لعمال محافظة المنيا	١٣	٤٥	٦٧,٧
١٤- الاتحاد المحلي لعمال محافظة أسيوط	١٦	٣٦	٩٠,٨
١٥- الاتحاد المحلي لعمال محافظة سوهاج	١٣	٣٥	٧٧,٣
١٦- الاتحاد المحلي لعمال محافظة قنا	١٧	٥٢	١٠٤,٧
١٧- الاتحاد المحلي لعمال محافظة أسوان	١٧	٥٩	١١٦,٧

ثانيا : يتضمن هيكل هذا التنظيم مؤسسة ثقافية عمالية تنقسم برامجها إلى عدة مستويات هي:

أ- مستوى قاعلى يقوم بتقديم برامج تثقيفية، ويتم تنفيذها بمعرفة مراكز الثقافة العمالية ال ٤٤ الموزعة في

كافة محافظات الجمهورية.

ب- مستوى تنفيذي يتم عبرة سبعة معاهد متخصصة هي :

- معهد الدراسات النقابية.
- معهد الثقافة السكانية.
- معهد التأمينات الاجتماعية.
- معهد العلاقات العمالية الدولية.
- معهد الصحة والسلامة المهنية.
- معهد الإدارة العمالية.

ثالثاً: مؤسسة ثقافية عمالية متخصصة تعرف بالجامعة العمالية، تم إنشاؤها وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ بهدف تخريج الكوادر المتخصصة والخبراء الذين تستفيد منهم الحركة النقابية في مختلف المجالات . وقد عقدت هذه الجامعة العديد من الاتفاقيات الدولية مع عدد من المنظمات الدولية في هذا الشأن وهذه الاتفاقيات هي :

- * اتفاقية مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة العمل الدولية.
- * اتفاقية مع وكالة التنمية الدانماركية (دانيدا) بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
- * اتفاقية التحويل مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- * اتفاقية مؤسسة فريد ريش إيهير الألمانية.
- * اتفاقية المركز الأفريقي - الأمريكي للعمل.
- * الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني في شأن محور الأمية في مصر.
- * اتفاقية الترويج للدراسة بالمراسلة في مختلف مجالات الأمن الصناعي والسلامة الصحية والمهنية والنقابية الدولية المعاصرة^(٢).

رابعاً : بنكا للعمال تم تأسيسه عام ١٩٨٣ وفقاً لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي برأسمال قدره ٢٠٥ مليون جنيه، وساهم في تأسيس هذا البنك مايلي:

* الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

* كل نقابات الاتحاد العام باستثناء نقابتين هما النقابة العامة للبحر والنقابة العامة للاتصالات.

* المؤسسة الثقافية العمالية.

* المؤسسة الثقافية الاجتماعية.

* الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

* الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

* بالإضافة إلى ما طرح من أسهم للاكتتاب العام للعاملين في النافل والخارج.

وللبنك خمسة فروع باستثناء المركز الرئيسى.

ويساهم البنك في العديد من المشروعات الاستثمارية ولذكر منها مايلي :

اسم الشركة	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١- الشركة السعودية للمعدات الطبية ماسكو	٤٠٠٠
٢- الشركة العربية للبصريات أوتيتيكا.	١٣٥٠
٣- المؤسسة الثلاثية للتصنيع والتجارة والتسويق.	٦٧٠٠
٤- شركة طنطا للأقطان.	٣٠٠٠
٥- شركة الشرق الأوسط للكيمائيات.	٧٠٠
٦- شركة جيت تو.	٥٠٠
٧- شركة سما العالمية.	١٠٠٠
٨- شركة وليد للأمن الغذائي	١٠٠٠

ويعتلك الاتحاد العام لنقابات العمال أوراقه الإعلامية مثل جريدة العمال ومجلة العمل، فضلاً عن المجلات التي تصدرها النقابات العامة والنشرات التي تصدرها اللجان النقابية.

وخلال حقبة الستينيات نظم هذا الهيكل التنظيمي القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤ (٣)، وعُدل مع منتصف السبعينيات بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ومع بداية الثمانينيات تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١ لعام ١٩٨١. والسؤال الذي تطرحه هذه النواصة هو:

إلى أى مدى يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنظيمه الواسع الممتد جماعة ضاغطة من أجل تحقيق مصالح العمال في مواجهة الحكومة؟

بمعنى آخر ما هو شكل العلاقة بين الاتحاد - كتتنظيم مسئول عن ريع وتوصيل مطالب العمال إلى السلطة - وبين السلطة؟ هل هي علاقة تعبر وتعكس أن ثمة استقلالية يتمتع بها الاتحاد في مواجهة السلطة، أم أن الأخيرة تتبع سياسة مزدهاا تلبية بعض المطالب العمالية والاحتواء الأمنى للحركة النقابية من ناحية، والضرب باليد الأخرى إذا ما اختل هذا الأمن وهذا التوازن؟

ولما كانت العلاقة بين النقابات العمالية والسلطة السياسية علاقة تأثير وتأثر فكان من الطبيعي أن يختلف دور وفاعلية تلك النقابات ممثلة في اتحادها باختلاف دور وشكل السياسات التي يتبناها النظام السياسى السائد.

الاتحاد العام لنقابات العمال وحقيبة الستينيات:

ارتبطت النخبة الحاكمة في الستينيات برأس المال المحلي وجمعت دور رأس المال الخاص المحلي والأجنبي ، كما أنها تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية، الأمر الذي أحدث انفراجة في شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كت تنظيم بقوه الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد.

لقد شهدت حقبة الستينيات ومضات إصلاحية من أجل رعاية العمال ولاسيما بعد قرارات التصمير والقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١.. إلا أن بروز ما عرف بالطبقة الجديدة آنذاك قد قاوم كل ما استحدثته تلك القرارات من أساليب المشاركة العمالية في العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية. وهذا يعنى أن التوجه الاستقلالى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يكن ليفلت من مقاومة الطبقة الجديدة من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية.

ويصف الدكتور لويس عرض الوضع إبان تلك الحقبة قائلا : " كان هناك شكل من أشكال العقد الاجتماعي بين الدولة الناصرية والشعب الذى يقوم على تأييد سياسات النظام والمخضوع له دون مشاركة سياسية فعلية في مقابل اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات العريضة من المواطنين" (٤).

والجدير بالذكر أن محاولات عسكرة النظام خلال تلك الحقبة كان لها أبلغ الأثر على دور وفاعلية الاتحاد العام لنقابات العمال. مما دفع أحد النقابيين إلى القول بأنهم يريدون تجنيد العمال (٥). الأمر الذى خلق تطاحن وتضاربا بين التنظيم النقابى واتحاد العمال من ناحية، وتضاربا على المستوى القاعدى من ناحية ثانية إذ حدث تضارب بين اللجان النقابية وبان العشريين بالاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.

وخلال الفترة من منتصف الستينيات تقريبا إلى منتصف السبعينيات يعتبر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من أهم التشريعات العمالية الصادرة في تلك الفترة والمنظمة للحركة النقابية العمالية، ويعتصن هذا القانون:

أ- تركزت النقابات العامة في ٢٧ نقابة عامة، بعد أن كان عددها ٧٥ نقابة عامة، وقصر هذا القانون تكوين النقابات العامة على عمال المهن والصناعات المتشابة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك في إنتاج واحد وذلك تقاديا لتفتيت النقابى.

ب- منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية ولكن في حدود الاختصاصات التى تتركز إليها.

ج- ألغى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات وحلت محلها الاتحادات المحلية التى تشترك فيها

جميع اللجان النقابية.

د- استوعب هذا القانون لأول مرة العاملين في قطاعين هامين، عمال الزراعة والعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات . إلا أن هذا القانون شأته شأن ما سبقه من قوانين فيما يتعلق بتقييد حرية التصرف النقابى، إذ علقها في أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل والجهة الإدارية المختصة، كما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى شرطا أساسيا على ترشيح أى عامل لأى مستوى نقابى. وأن تمتع شهادة الاتحاد الاشتراكى عند إجراء الانتخابات لأى مستوى نقابى. وهذا يعنى أن التنظيمات النقابية العمالية لم تكن لتستقل في تلك المرحلة ولكنها كانت أدوات تابعة للنظام من خلال يعطها بأجهزته ومؤسساته وسلطاته، إلى الحد الذى تحولت فيه العديد من العناصر النقابية القائمة

لهذه الحركة إلى قيادات بيروقراطية^(٦) طالما وقفت لسد الطريق أمام عناصر نقابية واعية لتنظيمها ، الأمر الذي أفقد هذا التنظيم قدرته على تنظيم ذاته من داخله من ناحية وتنظيم العمالة غير المنظمة من ناحية ثانية . فمن مجموع العاملين في مصر الذى يصل إلى حوالى سبعة ملايين ونصف عام ١٩٧٢^(٧) ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى مايقرب من مليون ونصف مليون. وبهذا تحول التنظيم النقابى - على حد وصف أحد البارزين فى تاريخ الحركة النقابية المصرية - إلى مجرد تنظيم ورقى إذ كانت النقابات مجرد نقابات دفترية.

الاتحاد العام لنقابات العمال والتطورات الاقتصادية منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي

مع منتصف السبعينيات تبنت النخبة الحاكمة سياسة اقتصادية تهدف اتباع آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وجلب تكنولوجيا جديدة ملائمة. إلا أن هذا الوجه الاقتصادي لتلك السياسة كان يفترض له وجه آخر سياسى يهوى التعددية السياسية وتنشيط الجماعات والمنظمات الشعبية ونشر الديمقراطية داخل مؤسسات النظام السياسى بهدف توسيع قاعدة المجتمع المدنى.

وقد أبد اتحاد العمال تلك السياسة بشرط أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وأن يوفر فرص عمل جديدة للمصريين، إلا أنه ما لبثت تطبيقات هذه السياسة فترز مواقف وسياسات سلبية من شأنها الإضرار بمصالح ومكتسبات العمال التى سبق وأن اكتسبوها ، الأمر الذى دفع اتحاد العمال لانتقاد تلك السياسات. ويمكن اعتبار مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد العام خلال الفترة ٢٨-٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ علامة من العلامات البارزة فى مسيرة الاتحاد العام لنقابات العمال.

وقد تضمنت الوثائق التى قدمت للمؤتمر مايلى:

أ- مذكرة من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى تطوير القطاع العام.

ب- دراسة الإمكانات المتاحة للقطاعين العام والخاص.

ج- بحث حول قضية تطوير القطاع العام.

د- ورقة عمل حول تطوير القطاع العام.

وعندما طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة قدم الاتحاد مذكرة حددت إيجابيات وسلبيات المشروع، إذ اعترض الاتحاد على فكرة الشركات القابضة كما طرحتها الحكومة.

وقد تناولت المذكرة مايلى :

أ- إن إنشاء الشركات القابضة بالشكل الذى تطرحه الحكومة سيموق تطوير القطاع العام، من حيث أن وجودها كحلقة وصل بين القطاع العام وبين الاستثمار القومى سيزيد من مراحل العمل ويؤدى إلى الازدواجية فى الرقابة .

ب- إن المشروع سيخفض عدد ممثلى العمال فى الجمعية العمومية للشركة من ٢ ممثل إلى ممثل واحد للاتحاد العام لنقابات العمال.

وفى نوفمبر ١٩٨٩ أصدر مجلس إدارة الاتحاد العام قرارا بتشكيل لجنة لتحديد وإعلان رؤية عمال مصر حول إصلاح ودعم وتطوير القطاع العام^(٨) .

بانتها حبة السبعينيات شهد الاقتصاد المصرى اندماجا لوحداات وأجهزة القطاع العام فى المشاركة مع كافة أشكال رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . وبهذا الاندماج ضاعت الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص وتعددت التشريعات والقرائين والتراتى التى تنظم العاملين فى القطاع العام وفى القطاع الخاص . وذلك فى القطاع المشترك الذى أخذ فى معظمه صورة الشركات متعددة الجنسيات التى تضم رأس مال محلى عام + رأس مال محلى خاص + رأس مال عربى + رأس مال أجنبى.

وانتشرت نتيجة لاتساع عمليات المشاركة هذه الشركات متعددة الجنسية. لهذا شركة كلوربايد ايجيبت التى كانت أقتاض الشركة العامة للطائرات (شركة قطاع عام) . فبالرغم من نجاح الشركة (المصرية) فى تغذية السوق المصرية والعربية بهذا المنتج، وبالرغم من احتياج العديد من العناصر النقابية والعمالية على الدمج ، إلا أن هذا قد تم بالفعل فى إطار سياسات الدمج التى يعتمدها النظام الحاكم بعبء أن هذه شركات خاصة^(٩) . وقد نتج عن عملية الدمج هذه اعتماد ١٧٥٠ عامل من العاملين بالشركة المصرية، على أن تتحمل الشركة الجديدة ٤٢٦ عامل فقط لمدة عام واحد ثم يتم الاستغناء عنهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع جينرال موتورز مصر التى قامت على أساس خطوط إنتاج شركة النصر لصناعة السيارات ، وبذلك تم ضرب صناعة السيارات فى مصر بعد أن حققت الشركة المصرية نجاحا فى هذا المجال^(١٠).

وتتكرر الأمثلة فى مجال صناعة الغزل والنسيج، وإطارات السيارات والزجاج والشركات الغذائية وغيرها من الأنشطة التى كانت تقاوم نشاطا إنتاجيا بالفعل. وبالرغم من اعتراض واحتجاج النقابات العامة لهذه الأنشطة عن عمليات الدمج هذه ، واعتراض العمال فى مواقع انتاجهم على هذه السياسة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذا وسياسة دمج الشركات الإنتاجية مازالت مستمرة.

وقد طالبت النقابة العامة لعمال التجارة بضرورة إعادة النظر فى المشروع المعد لإدماج شركات تصدير وحلج الأقطان الستة لتكوين ثلاثة شركات فقط، و طرح المشروع على الجهات المعنية به من مجالس إدارة الشركات وهيئة القطاع العام لثنتين القطن والقماش مصدرى الأقطان وأجهزة المتابعة والرقابة المالية والقانونية والقيادات العمالية والنقابية. ويرى النقاد أن سياسة الإدماج التى تتبناها الدولة للأخذ بها سوف تؤدى إلى مزيد من المشاكل الإدارية والاقتصادية فضلا عن الإحباطات التى أصابت العاملين بهذا القطاع. وفى البناء الذى توجهه القيادات النقابية للمسؤولين ، ترجو فيه سرعة إصدار القرارات اللازمة لشغل الوظائف القيادية والإدارية لشركات الأقطان.

وبهذا تستهدف السياسات الحكومية القائمة على تشجيع رأس المال الخاص، وتهميم دور القطاع العام نشاطا

وعسالة - فهميم العمالة في القطاع العام باستخدام عدة أساليب:

القطاع العام باعتباره يمثل ٤٠٪ من القوى العاملة المصرية يمثل بؤرة عمالية هامة، وجميع ثرى للقطاعات النقابية العمالية وخاصة فى مواقع وأنشطة معينة إنتاجية. ومن هنا يمكن فهميم تلك البؤرة العمالية وفهميم قياداتها العمالية النشطة عن طريق الشركة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى^(١١). وإغداق امتيازات وضمانات مالية تفوق ما يحصلون عليه فى مواقعهم الإنتاجية الأولى، وبهذا يتم تخليق شريحة عمالية جديدة يطلق عليها (استقرابية العمال)، والتي تكون حمزة وصل بين الشركات الاستثمارية الجديدة والسلطة. ويمكن القول إنه فى الآونة الأخيرة تمكنت وزارة الصناعة من فكه قمجتها تدريجيا على مشروعات القطاع العام والهيئات القابضة، وبذلك أصبحت الشركات مسئولة عن وضع نظم أجورها وحواجزها.

والأكثر من هذا فقد قام وزير الصناعة بتقديم كافة وسائل الدعم والتشجيع للمشروعات العامة للتقليل من حجم قوة العمل بها، من خلال علم الإحلال محل العمالة التى تركت العمل والاقترصار على تعيين العمالة الماهرة النادرة، وإعادة تدريب العمالة المستخدمة.

وتكمن خطورة تلك التحولات والتطورات على الحركة العمالية والنقابية فى كم الامتيازات المالية والترفع المعنى المفاجئ للكثير من العمال فى مواقعهم الإنتاجية الجديدة (فى ظل الشركات الاستثمارية)، الأمر الذى يخلق قوسا بينهم نوعا من التمايز المهنى والاجتماعى ولاسيما بينهم وبين زملائهم فى مواقع إنتاجهم القديمة المماثلة، الأمر الذى يخلق لديهم أيضا نوعا من التطلعات والآمال فى بداية الأمر، رغم احتمال أن تتعطم تلك الآمال وتضيق الامتيازات بمجرد أن تقوم تلك الشركات بتصفية نشاطها أو تحويل نشاطها إلى نشاط آخر يستلزم تشغيل عمالة جديدة فى نشاط جديد.

والملحق يجد أن معظم هذه الشركات بعد أن تنجح فى تحويل أرباحها للخارج تقوم بتصفية نشاطها من خلال طريقتين:

أ- إما أن تصفى الشركة نشاطها تصفية نهائية للنشاط والعمال وإما أن تقوم بعمليات فصل جماهى تصلى لبعض العاملين بها، وخاصة بعد أن يكونوا قد تدرجوا فى أعمالهم بما يحقق لهم أجورا ومميزات عالية وترفض هودتهم مرة ثانية. ومن ثم لا يصبح أمام تلك العمالة سوى البحث عن مكان آخر أو نشاط آخر أو الانضمام إلى البطالة.

ب- تصفية استرجاعية حيث تسعر الشركة فى نشاطها ثم تقوم بعملية فصل جماهى تصفى لبعض العاملين، وتقوم بإرجاعهم للعمل مقابل تخفيض أجورهم بشكل كبير، وعلى العمال إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا، وغالبا ما يقبل العمال الرجوع بأجور منخفضة.

واللائق للنظر أن هذه الشركات تنجح فى خلق تمايزات واضحة بين العمال كما تنجح فى تحويل عدد كبير من

العمال بإخراجهم من نطاق صنف العمال إلى أصحاب المال، وفي هذه الحالة عند ما يجمع العامل بين صفته كعامل وصاحب عمل لا يجوز له المتع بالصفة النقابية ولا الانضمام إلى التنظيم النقابي، وبهذا تنكمش القاعدة النقابية العمالية من خلال هذا التسريب.

موقف الاتحاد العام لنقابات العمال من قانون

قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مع تصاعد الدعوة إلى دعم وتطوير القطاع العام وضمت الحكومة مشروع قانون جديد يلزم تطوير هذا القطاع، وكان من الطبيعي أن يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال لدراسة هذا المشروع، بل قام بإعداد مشروع قانون جديد متكامل وتقنيه إلى السلطات المختصة.

وصدر قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقد تناول شفا كبيرا من المقترحات التي تقدم بها الاتحاد في مشروع القانون الذي قام بإعداده.

وقد تضمنت المذكرات التي رفعها الاتحاد العام إلى الحكومة بشأن موقفه من تطوير القطاع العام ومن قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تأييدا وتضامنا شريطة أن يكون القانون الجديد متمشيا مع طبيعة التطورات ومقتضيات الظروف، بحيث يتم تحرير شركات القطاع العام فعلا من تدخلات الشركات القابضة مع تحميل مجلس إدارة كل شركة تابعة بالمسئولية المناسبة، حيث منحه القانون الجديد حرية الحركة وحرية إصدار القرار، ومحاسبة مجلس الإدارة في نهاية كل عام.

إلا أن الواقع العملي قد شهد عددا من المعوقات التي تحول دون تطبيق بعض هذه السياسات الهامة. إذ نجد أن الاتحاد قد تلقى العديد من المذكرات من النقابات العامة التي تشكو فيها تجاهل مجالس إدارة الشركات القابضة -وعلى الأخص في قطاع الشركات الاستهلاكية في قطاع التجارة- لروح القانون. إذ عمدت تلك الشركات القابضة إلى سلب الشركات التابعة لها للاختصاصات والصلاحيات التي كفلها القانون للشركات التابعة في تسيير أمورها واتخاذ قراراتها وحرمتها، بل وصل الأمر إلى تدخل الشركات القابضة في العمل اليومي للشركات التابعة وفرض بعض القرارات وخاصة فيما يتعلق بأجور العاملين وحقوقهم وحرالزهم رغم أن ذلك من صميم اختصاصات الشركة التابعة.

وقد فوجئ الاتحاد العام لنقابات العمال في الآونة الأخيرة بالجوء إلى أسلوب الحل والعصية كأسلوب للتخلص من المسئوليات، دون النظر إلى مدى تأثير هذا الأسلوب على اقتصاديات القطاع العام ذاته ومدى تأثيره على استقرار العاملين وأسره. ومن ذلك أن:

أصدر مجلس إدارة الشركة القابضة للقطن توصية بحل إحدى الشركات العريقة في مجال القطن وهي الشركة الشرقية للأقطان، وكذلك ما حدث بشأن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية والتي أصدر مجلس إدارة الشركة

القابضة للتجارة الدولية توصية بحلها.

وكان صدور مثل هذه القرارات والتوصيات يشكل مفاجأة للاتحاد العام، حيث لم يستطلع رأى التنظيم النقابي قبل صدورها أو فيما سيعرتب عليها من آثار سلبية على العاملين في هاتين الشركتين وهم يتجاززون ألفي عامل. وإزاء هذه المواقف ناقشت القيادات النقابية في ندوتها التي عقدت بمقر الجامعة العمالية خلال الفترة ٢٩-١٩٩١/٨/٣١ الآثار المترتبة على تطبيق قانون الأعمال العام وأوصت بالآتي:

١- حفاظا على المكتسبات والحقوق العمالية المقررة يقتضى القوانين الحالية، ومراعاة لأحكام مستويات العمل الدولية والعربية تؤكد الندوة على أن تمارس المنظمات النقابية العمالية المشاركة في إبداء الرأى في التشريعات التي تمس الطبقة العاملة.

٢- إتاحة الوقت الكافى لتطبيق وسائل ومناهج الإصلاح التي أتى بها القانون الجديد.

٣- تقويم أصول الشركات على أسس فنية ومالية وإدارية سليمة.

٤- وضع ضوابط اختيار قيادات قطاع الأعمال العام.

٥- اشتراك الاتحاد في اللجان الخاصة بقطاع الأعمال، وهو ما نص عليه قانون النقابات العمالية صراحة في المادة السابعة عشرة منه، ولذا فإن الحركة النقابية ترى وجوب مشاركتها في كافة اللجان التي تشكلها الحكومة لدراسة المشكلات الهامة والحيوية لهذا القطاع.

٦- إنشاء صندوق تعويضات لتعويض العاملين الذين سوف يضارون من جراء سياسات الحل والدمج الجديدة. (١٢).

موقف السلطة من الاعتراف بالوجود النقابي والإضراب

بالرغم من أن القانون يعطى العامل الذى يعمل في منشأة تخضع لقانون الاستثمار الخاص الحق في تشكيل نقابى، إلا أن الشركات لا تعترف من الناحية العملية بهذا الحق ولذا كثيرا ما يتم لجوء العمال إلى تهكيم القضاء بحثا عن هذا الحق.

ومع حركات الإضراب العمالية الواسعة التي حدثت، سواء في المواقع العمالية خارج الحركة النقابية أو بتأييد من القيادات النقابية، لم يكن أمام العمال (في القطاع العام) غير القيام بذلك. فقد تحرك عمال شركة الحرير الصناعى (إسكرو) بشبرا الخيمة (١٧ ألف عامل) بإضراب واسع ثم تلاه إضراب عمال شركة غزل المحلة (١٤٠ ألف عامل) ثم إضراب سائقي قطارات السكك الحديدية. وقد تضمن حكم البراءة في قضية سائقي قطارات السكك الحديدية الصادر في ١٩٨٧/٤/١٦ ما يلى: (١٣).

* والمحكمة وقد استقر في وجدانها أن ذلك الإضراب ما كان يحدث من تلك الفئة من العمال - وقد كانت مثالا للالتزام والتضحية - إلا عندما أحست بالفرقة في المعاملة والمعامنة الحقيقية للمحصول على ضروريات الحياة، لتعهب

بالدولة العمل على سرعة رفع المعاناة عن كاهل فئات الشعب المختلفة حتى لا يستفحل الداء ويعز الدواء".
والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد صدقت على الاتفاقيات التالية فيما يتعلق بحق الإضراب والمفاوضة الجماعية:

أولاً : الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرة النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.
ثانياً : الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالحرة النقابية الجماعية.
ثالثاً : الاتفاقية العربية رقم ٨ لعام ١٩٨٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية.
وربما : الاتفاقية الدولية للمعوق المادية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦ وقد وقعت عليها مصر عام ١٩٦٧ وصدقت عليها في ديسمبر ١٩٨١ (١٤).
بالرغم من التوقيع على تلك الاتفاقيات إلا أن السلطة تقيد استخدام هذا الحق بالنسبة للقطاعين العام والخاص. فلا زال سلاح الإضراب والمفاوضة الجماعية من الأدوات المقيد استخدامها من قبل العمال في تحقيق مصالحهم. ولعل سياسة الدمج والإحلال التي تتبعها الحكومة الآن لتشكيل شركات قطاع الأعمال العام سوف يتم تسريع كم كبير من العمالة المدبرة التي اكتسبت خبرات طيلة عملها بهذه الشركات، أما على مستوى القطاع الخاص فكثيراً ما يتم حالات لفصل جماعية.

ولعل مثل هذه الحالات وخاصة في حالة الفصل التسلبي يتم اللجوء إلى القضاء من خلال مكاتب العمل المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال بعد تشكيل ما يعرف باللجنة الثلاثية التي تبحث طلب فصل العامل. وتشكل اللجنة من :

- ١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينوبه رئيساً
 - ٢- ممثل للعمال يختاره المنطقة النقابية عضواً
 - ٣- صاحب العمل أو من يفله.
- وهذه اللجنة تسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه، ولها أيضاً الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة المستندات والأوراق والبيانات والسجلات. وإذا تساوت الآراء عند الحكم كانت المبرة بالرأى الذي في جانبه رئيس اللجنة .

وهذا تكوين اللجنة الثلاثية لجنة تستهدف التحكم للعرض على القضاء . إلا أن القضاء هنا ليست له سلطة إرجاع العامل إلى عمله الذي فصل منه في حالة رفض صاحب العمل، ولكن في ذات الوقت له سلطة المطالبة بتعويض مادي وغالباً ما يكون تعويضاً تقديرياً لا يرهق صاحب العمل.

ولاحظ في علاقة العمال بشركات ومؤسسات القطاع الخاص مايلي:
أ- أن علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل غالباً ما تقوم على عقود مؤقتة، وهذه العقود قد تكون قابلة

للتجديد في حالة رغبة صاحب العمل وفي حالة عدم رغبته تصبح مدة العمل منتهية، وبهذا لا يحق للعامل الدخول في عداد المفصولين ولا يحق له التقاضي أمام القضاء من خلال تشكيل اللجنة الثلاثية. أي بانتهاء مدة العقد تنتهي كافة الضمانات التي يتحصل عليها العامل دون مقاضاة صاحب العمل.

ب- غالباً ما يتم التنازل من قبل العامل لصاحب العمل بقبول ضمانات وامتييزات أقل مقابل استمرار العامل في عمله.

وفي ضوء ما يحدث تصبح العلاقة مقترحة بين العامل وصاحب العمل، ولما كان صاحب العمل لا ضمان له إلا الربح فيتم التعامل مع العمالة التي تحقق له هذا الهدف دون أخذ في الاعتبار العوامل الأخرى.

وسواء في القطاع العام المستنزف أو في القطاع الخاص أو في المشترك نجد أن هناك قيوداً أصبحت مفروضة في شكل جديد على حقوق العمال في استخدام سلاح الإضراب أو مبدأ المفاوضة الجماعية. كما أن عدم الاعتراف بالتنظيمات النقابية العمالية يفقد الحركة النقابية فعاليتها، لأنه يقوم على اقتطاع شق كبير من العمالة المصرية (٦٠٪ من حيز القوى العاملة) ومنعها من حق التنظيم النقابي أي منعها من أن تعبر عن نفسها من خلال تنظيم رسمي.

وتقدم مثالا لعمال (من واقع وثائق اللجان الثلاثية للبحث في فصل عمال الشركات الاستثمارية) كان يعمل بشركة "ماكديرموت" وهي شركة متعددة الجنسية قامت بفصل حوالي ٥٤٢ عاملاً وكان العامل منهم يتقاضى ما يقرب من ألفي جنيه شهرياً. ويسؤال العامل (في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال) عن رأيه هل يفضل الرجوع ولو تنصف الأجر الشهري أبدى هذا العامل موافقته القوية بشرط أن يوافق صاحب العمل وله أن يتنازل عن مطالبه.

وكذلك شركة إيتكو وهي شركة مساهمة مصرية متعددة الجنسية قامت بتصفية ٩٢٠ عاملاً لتهدياً لبيعها لأحد رجال الأعمال السعوديين. وفي كل هذه الحالات لم يتمكن الاتحاد العام للعمال من عمل شيء مؤثر.

إن الاتحاد العام لنقابات العمال مصر ليس تنظيمياً مستقلاً عن السلطة في ممارسة مهامه وإنما هو تنظيم مفروض عليه الرقابة بكافة أشكالها. وتتخذ هذه الرقابة والتجسس أبعاداً كثيرة نذكر منها:

أولاً: التجسس السياسية؛

- المجمع بين وزارة القوى العاملة ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال في مصر حيث أصبح عرفاً سياسياً ولمدة طويلة أن يجتمع وزير القوى العاملة بين وزارته ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد بدأ هذا التقليد مع بداية السبعينيات. وقد تولى رئاسة الاتحاد منذ نشأته حتى الآن الآتي أسماءهم (١٥)؛

المصدر النقابي	المدة	الإسم
نقابة البترول	١٩٦٢-٥٧	أنور سلامة
نقابة الغزل والنسيج	١٩٦٩-٦٢	أحمد فهميم
نقابة التأمينات	١٩٧١-٦٩	عبد اللطيف بلطية
نقابة عمال الزراعة	١٩٧٦-٧١	صلاح غريب
نقابة الغزل والنسيج	١٩٨٦-٧٦	سعد محمد أحمد
نقابة الصناعات الكيماوية	١٩٩١-٨٧	أحمد العماوي
نقابة الغزل والنسيج	١٩٩٣-٩١	السيد راشد

وبالرغم من أن عام ١٩٨٧ شهد انفصالا بين منصب وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال، إلا أن هذا الفصل لم بلغ الارتباط الوثيق بينهما بل والوصاية المفروضة من وزارة القوى العاملة على فاعلية هذا التنظيم.

- تم نقل اختصاصات الحركة العمالية إلى وزارات وأجهزة إدارية أخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية. فبعد عام ١٩٦٢ أعطى القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوزارة العمل الحق في بحث اقتراح السياسة العمالية مثل توفير فرص العمل التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتنسيق السياسة العمالية داخل النقابات العمالية. وحتى الآن تمارس وزارة العمل الكثير من اختصاصات التنظيم النقابي نفسه، فمن ضمن الاختصاصات طبقا للقرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية لتنسيق وتنفيذ السياسة العامة بالنسبة للعلاقات العمالية.

- تضم وزارة العمل إدارات تختص بموضوعات من صميم الحركة العمالية مثل إدارات النقابات والشفافة العمالية والتفتيش المالي والعالي والفصل في القضايا العمالية والتشريع النقابي (١٦).

- هناك بعض القوانين والتشريعات التي تعطى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير العمل الحق في الالتجاء إلى القضاء لطلب حل النقابة العامة دون وجود ضمانات واضحة لاستغلال هذا الحق.

- لا يجوز للاتحاد العام لنقابات العمل التصرف في أموال النقابة المنحلة إلا بموافقة من وزير القوى العاملة.

- لا يجوز للنقابات توظيف أموالها في أعمال تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بموافقة وزير القوى العاملة.

- لوزير القوى العاملة أن يحدد عدد النقابات العامة وله أن يدمج بعضها في البعض الآخر أو ينشئ نقابات جديدة.

- هذا حتى صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الذى خول وزير العمل مع الاتحاد العام الاشتراك فى تحديد هذا ، أما القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ فقد ألغى هذا التقليد واكتفى بدور الاتحاد العام لل نقابات فقط.
- فيما يتعلق ببعض إجراءات اجتماع الجمعيات العمومية لنقابات العمال واتحاداتها كانت القوانين السابقة على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تقضى بضرورة إخطار مدير مكتب العمل الواقع فى دائرة اختصاصه مقر الاجتماع ، أما القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ فقد ألغى هذا.
- القوانين العمالية تخول وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجالس إدارات التنظيمات النقابية ، وكذلك فإن قواعد تشكيل أعضاء اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتشكيل النقابات العامة فى الاتحاد العام تصدر بقرار من وزير العمل بعدد أوضاع وشروط التشغيل.
- تشكيل الاتحادات المحلية يتم بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل.
- وقد وجهت منظمة العمل الدولية أكثر من مرة العديد من الانتقادات إلى الحكومة المصرية نتيجة السماح لوزارة العمل بالتدخل المباشر فى شئون المنظمات النقابية ، الأمر الذى يعد انتهاكا لأحكام الاتفاقية رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالخبرة النقابية ، والتى صدقت عليها مصر عام ١٩٥٧ (١٧).

ثانياً : تبيعة مالية

يقصد بالتبيعة المالية أن موارد الاتحاد المالية شالها ما تكون من خارج الاتحاد ذاته فى شكل مساعدات ومعونات من أسهم بنك العمال وغيرها من الموارد التى تعتبر وقتية وغير أصلية.

أما المورد الأساسى للأصيل للاتحاد فهو اشتراكات العمال الأعضاء فيه ، ولما كان الاتحاد لا يمثل إلا ٢٥٪ فقط من مجموع العمالة المنظمة فى مصر ، فإن ضائكة هذه النسبة تصكمن ضائكة حجم الاشتراكات العمالية ، والشق الأكبر هو عمالة القطاع الخاص وأغلبها لا يتمتع بالعضوية النقابية ، ويكفى أن نذكر من واقع الميزانية العامة للاتحاد العام ١٩٩٠/٨٩ أن جملة الإيرادات ٢٠٥٦ ألف جنيه ، أهم بنودها ما يلى (١٨) :

بالألف جنيه	
٩٦٤	- اشتراكات العمال
٥٠	- إعانات
٤٢١	- عائد أسهم بنك العمال
٢٣٨	- فرق سعر العملة
٨١	- مساهمة منظمة العمل الدولية فى مؤتمر البيئة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ كان يقصر سلطة الرقابة المالية على وزارة القوى العاملة والتدريب فقط، إلا أن التشريعات المالية التالية خولت الاتحاد العام لنقابات العمال الحق في هذا الإشراف، وقد أُنزمت المادة ٤٠ (١٩) من اللائحة المالية المنظمة للاتحاد بموافقة المستوى الأعلى ووزارة القوى العاملة بنسخة من الحسابات الختامية مرفقا بها تقرير شامل من المحاسب القانوني وذلك خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية.

ثالثا : تبعية تنظيمية

يُجد أن للاتحاد ممثلين في الهيئات القومية والمجالس العليا والمحلية واللجان الاستشارية حيث تم اختيار ممثليه في (٢٠)؛

١- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

٢- الهيئة القومية للتأمين الصحي .

٣- المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

٤- المجلس الاستشاري الأعلى للتدريب .

٥- المجلس الأعلى لتعليم الكبار.

٦- المجلس القومي لدواست الأمن الصناعي.

٧- المجلس الاستشاري الأعلى للأمن الصناعي.

٨- اللجنة المشتركة لتخطيط القوى العاملة.

٩- اللجنة العليا لحرايز العمل والإنتاج.

١٠- اللجنة العليا للإشراف على المسابقات.

١١- لجنة تطوير وتنشيط الثقافة الصحية.

١٢- اللجنة القومية للترويج بالدم.

١٣- لجنة تكريم قدامى النقابيين.

ويمكس كل ماتقدم أن اتحاد نقابات عمال مصر جهاز أخطيرى ينتشر ويتغلغل في كافة أجهزة الدولة الرسمية في مقابل تغلغل وتبعية للسلطة، الأمر الذي يزيد من درجة تبعية للنظام الحاكم ويقلل من قدرته الحركية الحية للدفاع عن مصالح العمال.

وتظهر هذه التبعية بشكل واضح عند إجراء الانتخابات وتصعيد القيادات النقابية ، وهنا تهدد ملامح التدخل الواضحة، حيث يقرر وزير القوى العاملة، بتحديد مرابيد وأماكن الانتخاب كما تتدخل السلطة ببعض الأجهزة القضائية (حق المدعى العام الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للانتخابات النقابية)، ويكون الفرض من هذا التدخل عمل الآتى :

أ- منع عناصر وقيادات عمالية نشطة من الوصول لمناصب قيادية في الاتحاد. يحرم الحركة العمالية من بعض العناصر التي يمكن أن تحدم الحركة . ولعل هذا يفسر لنا لماذا ظهرت قنوات فاعلية للحركة العمالية المصرية خارج

نطاق الحركة النقابية، فمعظم الإضرابات التي شهدتها المواقف الإنتاجية ابتداء من عام ١٩٨٦ كانت إضرابات عمالية بعيدة عن التشكيل النقابي. كما يعكس هذا السلوك أيضا انفصالا للحركة النقابية عن الحركة العمالية نتيجة لاحتواء السلطة للعناصر المشكلة لتلك التنظيمات النقابية في مواجهة العمال أنفسهم.

ب- التدخل لمنع تصعيد عناصر عمالية داخل الاتحاد من أن يحتل مواقع عامة ومؤثرة في صنع القرار داخل هيكل الاتحاد، لضمان تبعيته وبهذا يتم تصعيد العناصر المرغوب فيها من قبل السلطة.

ج- تصعيد عناصر نقابية عمالية لكي يتم احتواؤها من قبل السلطة لتكن أداة للنظام داخل الاتحاد.

حيث يتبع نظام لتحقيق هذا يعرف بسياسة الإحالة إلى أعلى أو الترفيع المفاجئ لبعض العناصر النقابية المرغوب فيها، الأمر الذي يطلق لديها نوعا من التغيير الاجتماعي والمهني يساعدها على الاتصال على باقي أعضاء التنظيم وترطيف مكانها الرسمي بخدمة أهداف ومصالح شخصية.

وينتهى الأمر بحدوث أنواع عديدة من الانفصال والانشقاق داخل هذا الهيكل التنظيمي يفقد القدرة على التماسك والتوازن في القيام بدوره لحماية مصالح العمال. ويحدث هذا النوع من التدخل انفصالا بين القيادات النقابية بعضها البعض، وانفصالا بين النقابات العامة ذاتها، وإضعافا لكيان الاتحاد في مجموعه.

ونخلص من كل ما تقدم إلى النتائج الآتية:

* إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كيان مؤسسي وتنظيمي يتبع الدولة، وتتصمق تبعيته من خلال آليات عديدة سياسية ومالية وتنظيمية وآليات فرعية أخرى تضمن من خلالها مزيدا من تعية هذا الاتحاد لها.

* إن هذا الاتحاد يشهد انفصالا على جميع مستوياته التنظيمية والحركية داخليا فيما بين أعضائه وتنظيماته الداخلية، وخارجيا فيما بينه وبين فروعته المحلية بالمحافظات. الأمر الذي يزيد من إضعاف هذا الاتحاد ويجعله غير قادر على أن يلعب دورا فعالا في داخله وخارجه وفي علاقته بالسلطة، ولا سيما أنه لا يضم إلا ٤/١ القرى العاملة في مصر.

* إن الأجهزة التي ينشئها الاتحاد بهدف نشر الثقافة العمالية والنقابية كثيرا ما تزيد من تعية هذا الاتحاد لجهات أجنبية، فالجامعة العمالية التي تعتبر أحد أكبر المؤسسات الثقافية العمالية تتقبل مساعدات من مؤسسة ألمانية وأخرى أمريكية.

* أدى اندماج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكثير من قياداته النقابية والعمالية (كمؤسسة وكأفراد) في جهاز يسمى خلق شريعة توصف بأنها "أرستقراطية العمال" التي تعتبر همزة وصل بين النظام وبين القاعدة الواسعة للعمال وقياداتها النقابية. الأمر الذي ساعد على خلق حركة عمالية ثقافية منفصلة عن الحركة النقابية.

* إن تنامي مطالب العمال يتأني من خلال رؤية النظام لتلك المطالب وليس من خلال رؤية العناصر النقابية والعمالية النشطة لتلك المطالب، الأمر الذي يضطر كثيرا من العمال للقيام بالإضراب واللجوء إلى القضاء.

وأخيرا نرى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكل هذا الحجم ويكل هيكله التنظيمي المنتشر في كافة أنحاء الجمهورية لا يمثل جماعة ضغط قوية مستقلة قادرة على حماية مصالح العمال في إطار علاقته التابعة مع السلطة.

مشكلات البحث

واجه الباحث العديد من المشكلات عند إعداد هذا البحث نورد منها مايلي:

أولاً : صعوبة الحصول على المادة العلمية، فالموضوع يدور حول علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالسلطة في مصر، وبالرغم من أن الاتحاد العام للنقابات يملك من القدرات ما يمكن من توثيق معلوماته إلا أنه كان من الصعوبة يمكن الوصول إلى البيانات المطلوبة.

ثانياً : إن الدراسات العديدة التي تناولت هذا الموضوع دائماً كان لها مدخلان أساسيان : إما أن تكون قانونية تتركز على سرد القوانين والتشريعات العمالية، وإما أن تكون تاريخية تهتم بسرد الأحداث والسيرة التاريخية للحركة العمالية والتقايبية. أما الدراسات التي تناولت الموضوع بمنظور تحليلي ومنهج الاقتصاد السياسي فهي دراسات نادرة. ثالثاً : إن شقا كبيراً من الباحثين لا يقومون بالبحث العلمي من واقع ارتباطهم بمراكز علمية أكاديمية كالجوامع ومراكز البحوث المتخصصة التي توفر لهم الوقت والإمكانات ، وإنما يجرى هذا الاهتمام البحثي بجانب عملهم ووظائفهم ، الأمر الذي يشكل عينا ماديا ومعتريا يضع الباحث دائماً في وقفة مع نفسه لإعادة ترتيب أولوياته : البحث ، أم العمل ، أم كلاهما معاً؟.

الهوامش والمراجع

- (١) عبد المنعم الغزالي، ٧٥ عاما الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.
- (٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر قى ٣٥ عاما ٥٧-١٩٩٢، الاتحاد العام للعمال.
- (٣) عبد المنعم الغزالي، مرجع سابق.
- (٤) د. لويس عوض، أئمة التناسخ السبعة، بيروت، دار القضاء، ١٩٧٦، ص ٧٤.
- (٥) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، دار الفكر العربى، ١٩٨٧.
- (٦) عبد المنعم الغزالي، مرجع سابق.
- (٧) عبد المنعم الغزالي، مرجع سابق.
- (٨) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مرجع سابق.
- (٩) سامية سعيد، مآزال سيناريو استنزاف رأس المال مستمرا - الأهرام الاقتصادى، هدد أكتوبر ١٩٨٧.
- (١٠) سامية سعيد، الشركات متعددة الجنسيات ونقطة الطبقة العاملة المصرية - قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١١٠.
- (١١) الشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار وأمن المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعمبر منشآت خاصة، وللمعاملين حق التنظيم النقابى إلا أن الواقع المعلى يشهد صجربة تحقيق هذا حيث يرفض أصحاب الأعمال دائما إعطاء هذا الحق للمعاملين لتشكيل نقابات خاصة بهم.
- (١٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات العمال، مرجع سابق، ذكره.
- (١٣) دفاها من حق الإضراب، كراسات مركز الدراسات والحقوق القانونية.
- (١٤) جمال البنا، حق الإضراب والمواثيق الدولية التى تعترف به، دار الفكر الإسلامى، ١٩٩٢.
- (١٥) سيد أبو صنيف، النقابات العمالية والسلطة السياسية فى مصر، رسالة ماجستير، مكتبة التجارة، جامعة أسسوط، ١٩٨٧.
- (١٦) هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- (١٧) هويدا عدلى رومان، المرجع السابق.
- (١٨) الجمعية العمومية العمادية، الاتحاد العام لنقابات العمال، ٨٩/١٩٩٠.
- (١٩) جاد رحمان - فاروق خليل، أحكام النقابات العمالية فى التشريع المصرى، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٢٤.
- (٢٠) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الجمعية العمومية العمادية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

تعقيب عبد المنعم الغزالي على ورقة " الحركة النقابية العمالية في مصر - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "

تحدث الباحثة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وقرأنا لهذه الورقة تجددها في معظمها تعالج موقف الاتحاد من القضايا الاقتصادية في ظل الانفتاح والخصخصة . الأمر الذي جعل مناقشة موضوع الاتحاد العام قاصرا، وأحيانا مقصرا، في قضايا يجب معالجتها ونحن بهذا الجوار حول الاتحاد.

الملاحظة الأولى :-

الرصف الذي قدمته الباحثة لتوضيح الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا يعبر عن حقيقة الوضع القائم، على أساس أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يبدأ بناؤه القاعدي من اللجان النقابية (كجمعيات عمومية) ثم النقابات العامة (المستوى الثاني) ثم الاتحاد العام لنقابات العمال (المستوى الثالث) ، وحيث لا يوجد المستوى الذي أسمته الباحثة نقابات عامة فرعية بالمحافظات.

كما أن المستوى الذي أسمته الاتحادات محلية بالمحافظات، ليس مستوى تنظيميا داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام ، إنما هي اتحادات يشكلها الاتحاد العام على مستوى المحافظات تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتمثل على تنسيق الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد وجدت هذه الاتحادات الأفقية في محاولة للرد على القول بأن التنظيم النقابي المصري يأخذ بالتنظيم الرأسى ولا يأخذ بالتنظيم الأفقى ، ومالية هذه الاتحادات العمالية إنما تكون اعتمادات من الاتحاد العام ، فهي تنظيمات مساعدة وليس على الإطلاق مستوى تنظيمي له شخصيته المعنوية.

الملاحظة الثانية :-

كل ما جاء في البند ثانيا هي مؤسسات يشرف عليها ويديرها الاتحاد ليمارس بها نشاطه، فهي ليست منظمات نقابية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد .

الملاحظة الثالثة :-

تقول الباحثة " ارتبطت الترخية الحاكمة في الستينيات برأس المال المحلي، وحجمت دور رأس المال الخاص المحلي والأجنى". ماذا قصد بتعبير رأس المال المحلي؟ هل هو تعبیر ليعتمد به عن استخدام تعبیر القطاع العام؟

الملاحظة الرابعة :-

تقول الباحثة: إن الترخية الحاكمة في الستينيات تهمت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية ،

الأمر الذي أحدث انفراجة في شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتنظيم يقود الحركة النقابية الصناعية وبين النظام السياسي السائد.

ماهى هذه الانفراجة ؟

وهنا أسأل الباحثة ماذا تعنى بالمشاركة العمالية في العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية؟

وهل كل أشكال هذه العلاقات كانت علاقات حقيقية؟ حقا إنها تحدثت بعد ذلك عن الوجود العسكري والتعاون بينه وبين التضخم البيروقراطي المدني ، كيف كان هذا التعاون في المجال النقابي ؟ هل كان هناك صراع داخل الحركة النقابية ضد هذا العلاج؟

ماذا قال أحمد فهميم بعد نكسة ١٩٦٧ ؟ ماذا ترى الباحثة في القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أخذ يهدأ التنظيم الصناعى؟

وهنا علينا أن نفرق بين أن نأخذ يهدأ التنظيم الصناعى وبين العصف باستقلالية التنظيم وبتقريبه الداخلي.

الملاحظة الخامسة : التجهية السياسية

أنور سلامة لم يجمع بين رئاسة الاتحاد والوزارة وكذلك أحمد فهميم وعبد اللطيف بلطية، ولكن جمع بين هذين المنصبين صلاح غريب ، سعد محمد أحمد ، أحمد العماوى .

وأين الحديث عن الديمقراطية النقابية والاستقلالية النقابية قبل الثورة وبعد الثورة وإلى الآن؟

أين الحديث عن الوحدة النقابية، والتنظيم الرأسى والأفقى، والرقابة المالية " للجمعية العمومية"، وامكانية عقد الجمعية (عند توفره عند قانونى من أعضائها بطلب الانعقاد) ؟

موضوع حق الإضراب ، من الذى ينظم الإضراب ؟ ولماذا أن إضراب السكك الحديدية في يوليو ١٩٨٦ إضراب له أهميه خاصة لأن محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ" حكمت ببراءة جميع العمال المتهمين أولا ، وثانيا - وكان هذا هو المهم - أن حكم المحكمة أقر مشروعية الإضراب وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الإضراب الذى صار حقا مشروعا من حيث المبدأ، ولا يجوز المصنف به أو تحرجه على الإطلاق وإلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته . وقالت المحكمة فى حكمها :-

" وبالإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٥٣٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشور فى العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨ من ابريل ١٩٨٢ يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية الصادرة فى نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لمتاحها .

وحيث أنه تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور سائلة الذكر ولما استقر عليه الفقه والقضاء فإن المعاهدات الدولية التى صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت فى الجريدة الرسمية حسب الاوضاع المقررة تعد قانونا من قوانين

الدولة يعمين على القضاء الوطنى تطبيقها باعتبارها كذلك.

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة وقد نشرت فى الجريدة الرسمية فى الثامن من ابريل ١٩٨٢ بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانونا من قوانين الدولة، ومادامت لاحقة لقانون العقوبات فإنه يعمين اعتبار المادة ١٢٤ قد ألغيت ضمنا بالمادة ٨ فقرة د من الاتفاقية المشار إليها عملا بنص المادة الثانية من القانون المدنى الذى تنص على أنه: لا يجوز إلفاء نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع".

ملحوظة: لم تجر مناقشة بعد هذا التعميق لضيق الوقت.

خامساً:

**منظمات المجتمع السياسي
(الاحزاب):**

حزب العمل فى الحياة السياسية المصرية

نورا عبد الله حسن

ماجستير فى العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

شهد النظام السياسى فى عهد الرئيس أنور السادات عدة تطورات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أدت فى نهاية الأمر إلى الانتقال من صيغة النظام السياسى الواحد إلى صيغة أكثر ديمقراطية وهى صيغة التعددية الحزبية . وكانت لهذه الصيغة الجديدة أسسها الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، تمثلت فى : غياب الزعامة الكارزمية التى مثلها عبد الناصر، والصراع الذى نشب على السلطة فى بداية حكم الرئيس السادات، بالإضافة إلى ظهور الدعوة للتعددية الحزبية على يد عدد من المثقفين مختلفى الانتماءات والمشارب الفكرية^(١).

ولم يكن هذا التطور الذى لحق بالنظام المصرى منحة من الرئيس السادات، وإنما كان محاولة منه للاستجابة لظروف موضوعية نتيجة إخفاق التنظيم السياسى الواحد، ودهساً لإيجاد قنوات شرعية للمشاركة الشعبية الجادة وصنع القرار، خاصة بعد أن فقد التنظيم السياسى الواحد مبررات استمراره بعد الانتقادات التى وجهها الرئيس السادات لاشتراكية الستينيات وكثرة حديثه عن الديمقراطية^(٢). وكانت اللحظة التاريخية التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ توقيعاً مناسباً لطرح مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكى والانتقال بالبلاد إلى مرحلة التعددية الحزبية، حيث مثلت تلك اللحظة بداية لشرعية الرئيس السادات الخاصة به والمستقلة عن الرئيس عبد الناصر^(٣).

ومرت مرحلة الانتقال إلى الصيغة التعددية بعدة تطورات، بدأت بإعلان ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤، على سبيل تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى، وأعطيتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى أعلنتها الرئيس السادات فى .

أغسطس عام ١٩٧٤^(٤). وطبقا لهذا التطور ظهرت في سنة ١٩٧٦ ثلاثة منابر في إطار "الاتحاد الاشتراكي". عبر كل منها عن أحد التيارات السياسية الرئيسية وهي اليمين "تنظيم الأحرار الاشتراكيين" والوسط "تنظيم مصر العربى الاشتراكي" واليسار "تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدى". وخاضت للتنظيمات الثلاثة، أو ما عرفت بالمنابر، انتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦. وفاز تنظيم مصر العربى الاشتراكي بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد، وحصل على ٨٢.٨٪، بينما حصل تنظيم الأحرار الاشتراكيين على ٧.٦٪ وتنظيم التجمع الوطنى على ٠.٦٪ بالإضافة لحصول المستقلين على نسبة ١٤٪^(٥). وفى أول اجتماع للفصل التشريعى الثانى المنعقد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن الرئيس السادات قيام الأحزاب وهول التنظيمات السياسية إلى أحزاب ابتداء من هذا التاريخ^(٦).

وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى ٣ يوليو عام ١٩٧٧، وفيه تحدت الأسس التى يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبى، حيث نصت المادة (١) على أن للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى حق الانتماء لأى حزب سياسى. أما المادة (٤) فاشتملت على اشتراطات تأسيس أى حزب ومنها عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكي الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية كذلك يجب تمييز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة، وعدم قيام الحزب على أساس طبقى أو قبرى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العتيدة، وعدم انطواء أى حزب على وسائل تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وعدم قيامه كفرع لحزب فى الخارج. كما اشترطت هذه المادة عتنية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله وتشكيلاته وقهاداته^(٧).

هذا بالإضافة إلى صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية، فالمادة (٤) تنص على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية أو متتبعاً إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب أو إدارتها وذلك هذا، الحزب الوطنى والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة)^(٨).

أولاً : المحتاج السياسى والاجتماعى لنشأة حزب العمل:

برزت الدعوة لإنشاء حزب العمل فى أواخر يوليو ١٩٧٨، وأعلن برنامجه فى سبتمبر من نفس العام. حيث دعا الرئيس السادات المهندس إبراهيم شكرى لإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم حزب العمل الاشتراكي، وذلك لتصحيح مسار الديمقراطية.

ولكن ما الحاجة التى دعت الرئيس الدعوة لنشأة هذا الحزب المعارض فى الوقت الذى فرضت فيه القيود على

الأحزاب القائمة فعلاً وعلى نشأة أحزاب جديدة؟

نظرة إلى المناخ السياسي الاجتماعي الذي عاصر نشأة حزب العمل، نجد فيها إجابة هذا السؤال. فظهور الأحزاب يرتبط في رأي بعض الباحثين بشرطين هما:

(١) شرط موضوعي، ويمثل في أزمة في المجتمع تتطلب ظهور تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها.

(٢) شرط ذاتي، يتصلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة عن طريق العمل العام وأن هناك القيادة اللازمة مع وجود القوة الاجتماعية لتحقيق ذلك^(٩).

وقد توافر كل من الشرطين في المناخ العام الذي ساد الحياة السياسية المصرية قبل الدعوة إلى نشأة حزب العمل. فقد جاء الحزب لمواجهة أزمة وضعت التجربة الحزبية برمتها في مأزق خطير يهدد وجودها بل وشرعيتها في الاستمرار. وقللت تلك الأزمة في أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ والتي كانت دليلاً على عجز النظام السياسي عن الرضا بمطالب التوزيع والمشاركة التي تلقت عليه من البيئة الاجتماعية والسياسية^(١٠).

حيث ألفت سياسة الانفتاح الاقتصادي بظلالها على أنماط السلوك الاستهلاكي، وماتبع ذلك من ارتفاع في الأسعار ومعدلات سريعة وتزايد عجز ميزان المدفوعات. كما ظهرت شريحة جديدة من أصحاب الدخول الطفيلية المرتبطة بسياسة الانفتاح، مما أدى إلى استفزاز القاعدة العريضة من غير القادرين. ومقابل ذلك لم يحاول الرئيس السادات مواجهة تلك المطالب بإصلاح حقيقي وإنما اكتفى بالوعود والآمال^(١١) وتم الإعلان في يناير ١٩٧٧ عن زيادة الأسعار لعدد من السلع الأساسية مما تسبب في رد فعل شعبي عارم تمثل في مظاهرات يرمي ١٨، ١٩ يناير^(١٢).

ومحاولة لإيجاد مبرر لتلك المظاهرات، أُلقيت التهمة الأولى على حزب التجمع أو اليسار والشيوعية التي اتهم بتدبير تلك الأحداث لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. وتبنى الرئيس السادات هذا التفسير التآمري متجاهلاً الاختلال الاقتصادي الذي أدى إلى هذه الأزمة^(١٣) كما أُلقيت التهمة الثانية على الصحافة وشن الرئيس السادات هجوماً عنيفاً على حرية الصحافة^(١٤). ولم يستطع النظام احتواء الأزمة ومواجهتها، بل تم إصدار عدة قوانين لغرض مزيد من القيود على الأحزاب وعلى حرية الصحافة، كان من أهمها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة ما دبر من حواشٍ للشغب والعدوان على المال العام. كما صدر القانون رقم (٣٣) في فبراير ١٩٧٧ وهو قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وهو قانون تنظيم الأحزاب السياسية^(١٥). هذا القانون كان يبدو أنه صمم خصيصاً لضرب حزب التجمع، وكان يعبر عن رغبة الرئيس السادات لحل الحزب أو محاصرتة بعدما ألقى القبض على قيادته^(١٦) بتهمة إصدار منشورات تهاجم "مبادرة السلام"، كما منع عقد بعض اجتماعاته الخيرية، وفرضت الرقابة على مقار ومصادرة أعداد جريدة "الأهالي" اعتباراً من منتصف مايو ١٩٧٨. وأمام هذا، اضطر حزب التجمع إلى تجميد نفسه وقصر نشاطه على مقار الداخلية في يربو

١٩٧٨ (١٧). إلا أن هذه القيود الضاغطة على اتجاه التعددية لم تمنع من قيام حزب الوفد الجديد في فبراير ١٩٧٨. إلا أنه انتهج نهجاً أكثر استقلالية وبدأ يطرح مقولاته عن التعذيب والإرهاب والقمع الحكومي، وبدأ نواب حزب الوفد في البرلمان يأخذون موقع الصدارة ويأرسلون دورهم في النقد والمعارضة مما جعل الرئيس السادات يحاول القضاء على تلك المعارضة بفرض مزيد من القيود وإسقاط عضوية بعض أعضاء حزب الوفد من البرلمان. واحتجاجاً على هذه الإجراءات قرر حزب الوفد حل نفسه اعتباراً من ٧ يونيو ١٩٧٨ (١٨).

وهكذا بدأت التعددية تدخل مأزقاً خطيراً، وبذلك تحقق الشرط الموضوعي وهو أزمة في المجتمع تتطلب ظهور الحلول لمراجعتها. وهنا كان أمام الرئيس السادات أحد بدلين لمراجعة هذه الأزمة هما:

١ - إنهاء التجربة التعددية والعودة إلى نظام الحزب الواحد .

٢ - البحث عن وسائل جديدة للحفاظ على شكل التعددية وتبقى على جوهر النظام القائم.

وفضل الرئيس البديل الثاني إنفاذاً للصيغة الديمقراطية من الاختيار وخطر الساحة السياسية من حزب معارض. وفي إطار ذلك الاختيار تحرك الرئيس في اتجاهين متوازيين:

* الاتجاه الأول وهو تشكيل حزب جديد، يقوده بنفسه على أمل أن يعطى هذا الحزب بتأييد جماهيري واسع. وتشكل على أثر ذلك الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل حزب مصر العربي الاشتراكي.

* الاتجاه الثاني وهو البحث عن قوى سياسية معارضة بديلة، ووجد ذلك بإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم "حزب العمل" (١٩). وفي هذا المضمار يلاحظ أن حزب العمل كحزب معارضة، نشأ أساساً في ساحة تخلو تقريباً من المعارضة، وأن ظروف نشأته فرضت على ممارساته إطاراً معيناً من الحركة، التي اختارت أسلوب التحالف مع السلطة في مرحلة أو أخرى لإثبات وجوده أولاً، ثم يدعم مواقفه ويوسع نفوذه ثانياً، ثم ينتقل إلى مرحلة الصدام مع السلطة في الوقت وبالأسلوب الذي يختاره، وفي ضوء ما هو متاح أمامه أخيراً (٢٠).

إلا أن ظروف النشأ وتوقيع الرئيس السادات بنفسه على بيان تأسيس حزب العمل وقيام أعضاء الهيئة البرلمانية لحزبه الحاكم في مجلس الشعب بالموافقة على تأسيسه حتى يحقق للحزب استيفاء القيد المنصوص عليه في قانون الأحزاب السياسية عندئذٍ باشراف وجرده عشرين عضواً بمجلس الشعب بين الأعضاء المؤسسين، كل هذا طبع الحزب بطابع المعارضة المستأنسة (٢١). إلا أن قادة الحزب بدأوا ينفرون عن أنفسهم نشوء الحزب بمباركة من السلطة بالرغم من أن مبرراتهم لم تكن كافية لدرء هذا الاتهام.

ثانياً : الجذور التاريخية لحزب العمل:

لم ينشأ حزب العمل من فراغ، وإنما كانت له خلفياته التاريخية التي تمتد إلى حركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكي في الثلاثينيات والذي نشط قبل الثورة بقيادة أحمد حسين. وهذا مادعى الرئيس السادات لاختيار إبراهيم شكرى أحد

تبادلت مصر الفتاة لاستعداده للتعاون في ضوء شروط الرئيس السادات والسابق تعامله مع الحكم كوزير وأمين للمهنيين بالاحماد الاشتراكي. وإذا رجعتنا قليلاً إلى مقلدمات حركة مصر الفتاة، نجد أنها برزت كحركة شبابية أعلن أحمد حسين تكوينها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٣٣، إلا أن إرغاصاتها الأولى ترجع إلى ما قبل ذلك بسنوات (٢٢) حيث كون أحمد حسين جمعية نصر الدين الإسلامية وذلك في عام ١٩١٨، وفي عام ١٩٣١ دعا إلى مشروع النقش وشهد الانتباه إلى ضرورة قيام صناعة وطنية وعصرية وأن الاستقلال السياسي لابد وأن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادي والصناعة الوطنية (٢٣). وأسدرت مصر الفتاة برنامجها الأول عام ١٩٣٣ والثاني عام ١٩٤٨. وبلاحظ أن مصر الفتاة شهدت تطورات متعاقبة، حيث تحولت من حزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧ إلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ حيث تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكي والذي دأبت شهرته باسم الحزب الاشتراكي (٢٤).

ثالثاً : الإطار الفكري للحزب

يعتبر التنسيق النظري والبناء الفكري لمصر الفتاة الرائد الأول الذي انبثق منه الإطار الفكري والنظري لحزب العمل. ومثلت الشريعة الإسلامية للرائد الثاني لهذا الإطار. وفيما يلي بعض التوضيح لكل من الرافدين:

(١) موقع التنسيق الفكري لمصر الفتاة من فكر حزب العمل :

استمد فكر حزب العمل الكثير من البناء الفكري لمصر الفتاة وأعتبر نفسه الامتداد الطبيعي لحزب مصر الفتاة. فقد أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكري في إحدى المناسبات:

"...أن الحزب يعمل في ثنائه وفي أفكاره البهرة التي بدأت في الثلاثينيات وألغى فقرته منها كل الأفكار التي جاءت على الساحة المصرية وعلى الساحة العربية..." (٢٥) إلا أن حزب العمل أضاف بعض التعديلات نتيجة لتغير الظروف والملازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي برنامج حزب العمل الصادر عام ١٩٧٨ أعلن تبنيه لشعار (الله - الشعب) استمراراً لشعار مصر الفتاة الذي تبنته في برنامجها الثاني لعام ١٩٤٨ (٢٦). كما تبني برنامج حزب العمل أيضاً عدة مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها جذور في فكر حركة مصر الفتاة من قبل. مثال ذلك مفهوم القومية المصرية، حيث أعلن الحزب إعلاء كلمة "مصر فوق الجميع" وإحياء الحضارة العربية بفهمها الضيق والحضارة الإسلامية بفهمها الواسع. كما دعا إلى إقامة الولايات العربية المتحدة على شرار الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأكيداً لمفهوم العربية (٢٧).

كما جاء برنامج حزب العمل مؤكداً على ضرورة التنمية الزراعية مثل ما تضمنته برنامج حزب مصر الفتاة، وأضاف حزب العمل دور أكبر للدولة في تحقيق التنمية الزراعية (٢٨) المنشودة.

وأهتم كل من حزب العمل وحزب مصر الفتاة بالصناعة وضرورة إقامة صناعة وطنية، وبين كل منهما كيفية حماية

تلك الصناعة الوطنية من الأخطار الخارجية، حيث أكد إبراهيم شكرى على ضرورة الاعتماد على الذات الذى هو جوهر التنمية الاقتصادية^(٢٩).

كما اهتم كل منهما بالتجارة وضرورة وضع خطة محددة للمراحل لربط أتحاء الجمهورية ومجتمعاتها العمرانية بشبكة عالية الكفاءة من الطرق مع ضرورة الاهتمام بالنقل البرى والبحرى سواء للركاب أو البضائع^(٣٠).

أما المفاهيم الاجتماعية والنسبى تضمنها برنامج حزب العمل وكانت لها جلور فى فكر مصر الفتاة، فهى عدة مفاهيم متعلقة بالدين والأخلاق والعدل الاجتماعى، حيث أكد حزب العمل ومن قبله حزب مصر الفتاة على ضرورة حرص أجهزة الإعلام والثقافة على غرس القيم الصالحة والمثل الطيبة فى النفوس ومجنبت كل ما يؤدى إلى انقراض الرذائل والقضاء على انتشار محال بيع الخمور ودور اللهو وكافة أسباب الانحرافات. كما دعا كل منهما إلى القضاء على ظاهرة الوساطة وتجريم قهرل المنافع المعنوية والمادية لمن يتولى وظيفة عامة فى الدولة أو القطاع العام^(٣١). كما أكد كل من الحزبين على تحقيق العدل الاجتماعى لكافة المواطنين ضد جميع المخاطر عن طريق التأمينات الاجتماعية ضد العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو وفاة العائل^(٣٢).

(٧) الشريعة الإسلامية فى فكر حزب العمل؛

مثلت الشريعة الإسلامية الورة التى التقت فيها مبادئ كل من حزب مصر الفتاة وحزب العمل. فما من مناسبة إلا ودفع كل منهما لواء الإسلام مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمع المصرى. فقد أعلن إبراهيم شكرى فى إحدى المناسبات أن "تطبيق الشريعة الإسلامية ليس معناه أن يكون على رأس البلاد عمامة وأن تكون المبادئ منصوبة لقطع الأبدى ورجم الزانى"؛ ولكنه طالب بأخذ النظام الإسلامى المتكامل فى كل نواحيه مع التوافق بما وصل إليه التنظيم الحديث والتقدم العلمى^(٣٣). وقد زادت الصيغة الإسلامية هذه للحزب فى أوائل عام ١٩٨٩، وذلك كنتيجة طبيعية للتحالف الذى قام بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧. وجاء برنامج العمل فى السبعينيات مؤكداً على أن الاشتراكية التى يدعى إليها الحزب إنما تنبع بالأساس من جوهر الإسلام^(٣٤).

وجاء تحديد حزب العمل لموقفه من القطاع الاقتصادى فى ضوء اتباع المنهج الاشتراكى الإسلامى فى عدة نقاط هى :

أ- احترام حق التنظيم المبدعين والمجتهدين فى الحصول على عائد مجز، وإن عمل الإنسان بذنه أو بدنه هو المحد الأول لدخله عملاً بقوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى".

ب- الحد من التزعة الاحتكارية وآثارها التسلطية، فى القطاع الخاص وفى القطاع العام.

ج- أن يمارس القطاع الخاص دوره فى إطار الاستراتيجية العليا للدولة، لى يخضع لاعتبارات التخطيط الشامل لمشروع النهضة وهى تتضمن بالضرورة المبادئ والأصول الإسلامية^(٣٥).

كما تبنى الحزب مفهوم إحياء وبعث الحضارة الإسلامية، حيث جاء برنامج حزب العمل مؤكداً لهذه الفكرة، وأن

مصر مهد الرسالات وحاملة لواء الإسلام، لذا يجب إعادة المكانة العلمية لجامعة الأزهر في العالم الإسلامي (٣٦).
أما بالنسبة لوقف الحزب من النظام السياسي في إطار الشريعة الإسلامية فقد حدد برنامج العمل منهجه الإسلامي في الآتي:

أ- مراجعة القوانين الرضعية على أساس المبادئ العامة للشريعة الإسلامية كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستشارة برأي أئمة الفقه.

ب- مراجعة النظم والمؤسسات المصرية على أساس مبادئ الإسلام الأساسية، والالتزام الكامل بها والاعتماد على الاجتهاد والقياس بما يتفق مع روح الإسلام ومواكبته لظروف التغير.

ج- المبادرة ببناء المجتمع بناءً إسلامياً في أخلاقياته ومعاملاته وسلوكياته حتى يكون مساهماً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية (٣٧).

د - إن الشورى حق ثابت لجميع المواطنين بغیر تفریق، على أن تكون ممارستها على النحو الذي يبيحه القانون، وأن الشورى أسلوب للحكم يلتزم فيه الحاكم برأي الأغلبية وليس مجرد استطلاع رأي اختياري، مادام الموضوع الذي تجرى فيه الشورى مالم يرد فيه حكم قطعي من الله ورسوله حيث لا اجتهاد ولا شورى حال وجود النص القطعي (٣٨).

وجاء البرنامج الانتخابي للتحالف عام ١٩٨٧ مؤكداً لهذه المعاني وأن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب ديني وضرورة وطنية للاتساق مع أحكام الدستور. وأن الاجتهاد مطلوب لمواجهة المشاكل المعاصرة وهي مهمة متكاملة يشترك فيها أهل التخصصات المختلفة (٣٩) وفي المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد في عام ١٩٩٩، زاد التأكيد على الهوية الإسلامية للحزب، حيث رفع الحزب شعار "تمحو إصلاح شامل من منظور إسلامي". وطالب الحزب بحركة اجتهاد واسعة إلى جانب الأصول الثابتة التي يجب أن تحكم كل تغير وتطوير (٤٠).

وبهذا أكد الحزب على تمسكه بالرافد الثاني ألا وهو الشريعة الإسلامية وتأثيرها على صياغة بنيانه النظري، بل ربما يمكن القول بأن هذا الرافد أصبح الوحيد والمهيمن على فكر الحزب وقادته.

رابعاً : الهيكل التنظيمي للحزب:

طبقاً للآلية التنظيمية لحزب العمل، فإن هناك مستويين يشكلان الهيكل التنظيمي للحزب وهما:

المستوى القيادي

والمستوى المؤسسي

- ويشمل المستوى القيادي القيادات المختلفة للحزب في تدرجها الهرمي تبعاً لأهميتها الوظيفية ومستوياتها. ويشمل هذا المستوى في تسميته "المكتب السياسي للحزب" أو ما يطلق عليه اسم "هيئة مكتب الحزب" (٤١) ويتكون من رئيس الحزب، وقد حدد النظام الداخلي طريقة انتخابه وشروط ترشيحه، كما حدد أيضاً كلاً من طريقة انتخاب نواب رئيس الحزب والأمين العام وأمين الصندوق وأمناء اللجان (٤٢).

- أما المستوى المؤسسي، فيتضمن الهيكل المؤسسي للحزب أو التشكيلات المؤسسية المختلفة داخل الحزب، والتي تقوم كل منها بدورها طبقاً للمواد المنصوص عليها بالنظام الداخلي للحزب والموضحة لطريقة نشأتها. ويمكن تحديد هذه المستويات من القمة إلى القاعدة كالآتي :

أ- المؤتمر العام للحزب، والذي يمثل أعلى هيئات الحزب وتشكيلاته والمرجع النهائي لتحديد سياساته ووضع الخطط والمناهج لنشاط الحزب وحركته.

ب - اللجنة العليا.

ج - اللجنة التنفيذية.

د - الهيئة البرلمانية.

هـ - اللجان الحزبية.

و - لجان المحافظات والمراكز والأقسام.

ز - الشعب.

وتوضح اللاحقة التنظيمية للحزب كيفية تشكيل كل مستوى من هذه المستويات وتحديد عدد أعضائها ودورات انعقادها...إلخ.

شامسة : النخبة السياسية للحزب:

تبنى الدراسة مفهوم "النخبة" في إطار محدداتها في الدول النامية والتي قتل :

مجموعة من ذوي النفوذ والتأثير السياسى، تمتلك القوة من طريق المشاركة في صنع القرار والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. وتستند هذه المجموعة إلى مقومات خاصة نتيجة وضمهم على قمة الهرم التنظيمى لما لهم من قدرة على التأثير والتوجيه. وبهذا المعنى فإن من لهم حق التأثير والتوجيه واتخاذ القرار في الحزب يطلق عليهم لفظ النخبة هم:

١) أعضاء المكتب السياسى للحزب.

٢) أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب.

ويتسم أعضاء كل شق من جناحي النخبة بعدد من السمات تختلف عن الشق الآخر أحياناً وتتفق معه في أحيان أخرى. فإذا نظرنا إلى التركيب العمرى لكل منهما وجدنا أن تمثيل الشباب كان أكثر في أعضاء الهيئة البرلمانية منه في أعضاء المكتب السياسى للحزب والذي ركز على تمثيل الشيوخ وهم مؤسس الحزب (٤٣).

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي للنخبة، فنجد أن أعضاء المكتب السياسى يمثلون أصحاب الملكيات الزراعية وذوى النشاط التجارى والتكويرا٢ بينما غالبية أعضاء الهيئة البرلمانية من أصحاب النشاط المهنى ثم الملكيات الزراعية، كما يثل تمثيل الأعضاء ذوى النشاط التجارى ويأتى تمثيل العمال والفلاحين بصورة أكثر في الهيئة البرلمانية

للحزب- وذلك طبقاً لقانون التمثيل في مجلس الشعب - عنه في المكتب السياسي. ويتفق أعضاء كل من المكتب السياسي والهيئة البرلمانية للحزب في كونهم انخرطوا في التعليم المدني ولا يضمنون فيما بينهم ذوي التعليم الديني أو العسكري. وإذا نظرنا إلى الوطن الجغرافي نجد أن أعضاء المكتب السياسي بصفة عامة من ساكني الحضر. هذا على خلاف أعضاء الهيئة البرلمانية الذين يسكنون الريف في معظمهم. كما يكاد يخلو كل من المكتب السياسي للحزب وهيئة البرلمانية من ثقل المرأة وأيضاً الأتباطاء بين أعضائه (٤٤).

سادساً : مواقف الحزب تجاه عدد من القضايا والمشكلات العامة :

إن تمتع الممارسات الحركية للحزب تجاه المشكلات المختلفة في المجتمع المصري إن دل على شيء فإنه يدل على مدى الاستمرارية والتغير في الاتجاه الفكري للحزب، والتعبير عن هذا الاتجاه على المستوى الحركي عن طريق مراقبه المعلنة.

فعلى المستوى الداخلي: فإن حزب العمل عاصر منذ نشأته العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله كأحد أقطاب الممارسة السياسية يعمل عن مراقبه المختلفة تجاهها وتصوراته بشأن إيجاد حلول لها. ومن أبرز تلك القضايا، الانتخابات البرلمانية وحيث التجاوزات والمخالفات من جانب الحكومة. فتجد أن رجال الحزب تعرضوا بالنقد لأسلوب الممارسة الانتخابية وطالبوا بضرورة إيجاد الضمانات الكافية لكفالة نزاهة الانتخابات وحيديتها، مع التأكيد على تقنين تلك الضمانات بحيث يلتزم بها الكافة . كما طالب الحزب أيضاً بضرورة تولى مقاليد الحكم خلال فترة الانتخابات العامة حكومة غير حزبية تحرص على مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية، مع ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للطعن أمام القضاء في سلامة ودستورية الانتخابات (٤٥).

أما بصدد القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية أو ما يعرف بحالة الطوارئ ، فقد تعرض بالنقد الشديد ثقل هذه القوانين ونادى بإلغائها في أكثر من مناسبة. ودأى أن الديمقراطية الحقيقية هي السبيل الوحيد لحماية الحاكم وليست القوانين الاستثنائية، ودل على ذلك بما حدث للرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ فلم تكن مثل هذه القوانين كافية لحماية الرئيس من دوى الرصاص وإغتياله (٤٦). ولم يكتفى الحزب بإعلان آراءه هذه على صفحات جريدته وإنما سجل العديد من هذه المواقف في جلسات مجلس الشعب المختلفة. ومن أهم مواقفه انسحابه من قاعة مجلس الشعب أثناء أخذ الرأي على مد العمل بقانون الطوارئ في الجلسة البرلمانية المنعقدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤ معلنين بذلك رفضهم لهذه القوانين (٤٧).

ومن القضايا والمشاكل الاقتصادية التي تعرض لها الحزب، سياسة الانفتاح الاقتصادي وقضية الدعم التي يلعب دوراً رئيسياً في تخفيض تكاليف معيشة محدودي الدخل في مواجهة الارتفاعات المتتالية للأسعار، حيث إن الجانب الأعظم منه ينصب على دعم السلع التموينية. وجاء تصور الحزب لموضوع الدعم من خلال تناوله له في برنامجه

عندما عرض الضمانات ضد التلاعب بأقوات الشعب^(٤٨)، وذلك على سبيل تحقيق العدل الاجتماعي. كما طالب الحزب بضرورة الإبقاء على الدعم وليس إلغاؤه، بل أكد الحزب على ضرورة ترشيد وضع الضمانات التي تكفل وصوله إلى مستحقه^(٤٩). كما تعرض الحزب لمشكلة انخفاض الأجور وعدم ارتباطها بالأسعار التي أثارته سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات - حيث إنه مع زيادة درجة الانفتاح أصبح الاقتصاد معرضاً لاستيراد التضخم السائد في الدول الغربية بالإضافة إلى التخفيضات المستقبلية التي تمت في سعر الصرف للجنة المصرية - وعدم سيطرة الرقابة على الأسعار من جانب الدولة ولجوءها إلى سد الفجوة عن طريق التمويل المصرفي وطبع البنكنوت. وهذه الأسباب هي التي وأها الحزب قد أدت إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار^(٥٠). وتضمن برنامج الحزب ضرورة الأخذ بالسلم المحرك للأجور، أي ارتفاع الأجور تلقائياً بنسبة الارتفاع في تكاليف المعيشة. كما اقترح الحزب عدة حلول لمواجهة هذه الزيادة المطردة في الأسعار وعدم توازنها مع الأجور ومنها: إنشاء مجلس مستقل لبحث وتحديد الأجور والأسعار في مصر، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومي وضغط الاستهلاك الخاص عن طريق فرض الضرائب على الطبقات التي تحقق دخلاً كبيراً، مع وقف الإصدار النقدي الجديد لسد العجز في الموازنة وهذا ما يتطلب زيادة الإنتاج^(٥١). وسجل إبراهيم شكرى هذه الاقتراحات في جلستى مجلس الشعب المتعديتين في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ و١٣ يناير ١٩٨٣^(٥٢).

ومن أهم المشاكل الاجتماعية التي تناولها حزب العمل بالبحث والتقد ومحاولة تقديم الحلول الملزمة لها، سياسة الإسكان وسياسة التعليم ومحور الأمية ودور الشباب كقوة منتجة في البلاد حسبما أضح من أوراق مؤتمري العام الثامن في ديسمبر ١٩٨٤.

أما على المستوى الخارجى فمن أهم القضايا التي استقطبت اهتمام رجال الحزب، القضية الفلسطينية واتفاقيات كامب ديفيد وسياسة التطبيع والعلاقات مع الدول العربية. ومن الملاحظ أن القضية الفلسطينية لاقت اهتماماً خاصاً من الحزب حيث نص برنامجه على حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وإقامة دولة على أرضه^(٥٣). وفى إطار تأييد الحزب للقضية الفلسطينية قام رجال الحزب بعدة مهركات تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطينى. ومثال ذلك، إصدار بيان من اللجنة العليا للحزب فى ٣٠ يونيو ١٩٨٠ بإدانة الاعتداءات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية، ورفض إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة^(٥٤).

إذا نظرنا إلى موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد وسياسات التطبيع، فنلاحظ أن موقفه اختلف من مرحلة إلى أخرى. فقد بدأ الحزب بتأييده التام لاتفاقيات كامب ديفيد، ثم بعد ذلك أورد بعض التحفظات بصدها، وفيما بعد أعلن الحزب رفضه التام لها، ولقد برر إبراهيم شكرى رئيس الحزب هذا الاختلاف بأن الحزب عند بداية نشأته وممارسة نشاطه التي عاصرت بحث اتفاقية كامب ديفيد، كان يحتوى رأيه على إيجابين هما: انهاء القيادة الأصلية للحزب الرافض للاتفاقية والاتجاه الثانى وهو المجموعة البرلمانية التي كانت تمجد الموافقة مع بعض التحفظات، وعند جمع

القيادة بشقيها كانت الغلبة للرأى الثانى (٥٥).

وسجل إبراهيم شكرى موقف الحزب الرفض لسياسة التطبيع فى جلسة مجلس الشعب المنعقدة فى ٣ يونيو ١٩٨٠، وقدم طلب إحاطة فى جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٠ عن الموقف الذى نشأ نتيجة عدم الوصول إلى نتائج فى المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى وشرق إسرائيل بنود المعاهدات والاتفاقيات، كما أعلن فى جلسة البرلمان ٧ أبريل عام ١٩٨٦ ضرورة إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد لأنها نقطة الخلاف بين مصر والدول العربية^(٥٦). حيث اهتم الحزب وقادته بالوحدة العربية انطلاقاً من إيمانهم بالدور العربى لمصر الذى أدى غيابها إلى انفراط عقد المنظومة العربية. وقد قام رجال الحزب بتحركات كثيرة وتمددت زياراتهم للدول العربية على سبيل إعادة توثيق العلاقات المصرية العربية والعلاقات العربية العربية.

هذا وقد تميزت فى الأعوام التالية مواقف الحزب من القضايا الساخنة، نتيجة لبروز شخصيته الإسلامية. وقد اتضح ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية حيث كان صوت المعارضة الراديكالية للسياسة الرسمية .

سابعاً: علاقة الحزب بالقوى السياسية:

نشأت بين الحزب والقوى السياسية المختلفة العديد من العلاقات سواء علاقات تقارب وتحالف أو علاقات تنافر وتعارض ، وتشكل علاقات الحزب هذه فى مستويين: المستوى الرسمى والممثل لعلاقة الحزب بالرئاسة والحزب الحاكم، والمستوى الأبقى والممثل لعلاقة الحزب بأحزاب المعارضة الأخرى والتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

(١) علاقة الحزب بالرئاسة:

إن تميز نشاط الحزب قد أدى إلى تقارب نسبي بين الرئيس السادات وبين حزب العمل، مما جعل البعض يتهم الحزب بأنه موالٍ للسلطة وأنه حزب معارضة مستكينة أو مستأنسة، وبالفعل فإن تتبع المواقف المختلفة التى تبناها الحزب بين التزامه بالمهادنة مع الرئيس السادات فى بداية نشأته. إلا أنه تبنى فيما بعد موقف الرفض من سياسات الرئيس السادات وخاصة فى مايو ١٩٨٠ عندما أعلن قادة الحزب رفضهم ومعارضتهم المجادة لاتفاقيات كامب ديفيد. ومن هنا بدأت تختلف نظرة الحكومة للحزب^(٥٧) ولهما بعد تعرضت تلك العلاقات الطيبة بين الرئاسة وحزب العمل لانتكاسة عندما أعلن الرئيس السادات القوانين الاستثنائية، يث واجهها الحزب بالنقد والمعارضة^(٥٨) مما أثار غضبه الرئيس السادات عليه كهاقى أحزاب المعارضة، وأدى ذلك إلى إصدار قرارات فى سبتمبر ١٩٨١ بإصدار الصحف الحزبية المعارضة، وإلقاء القبض على بعض قادة حزب العمل وبعض زعماء أحزاب المعارضة الأخرى. وسارت العلاقات من سوء إلى أسوأ حتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١^(٥٩). وبدأت بين حزب العمل وبين السلطة

السياسية مرحلة جديدة من الانفتاح والتنازل، حيث كان قرار إلغاء مصادرة صحف الأحزاب المعارضة في عام ١٩٨٢، والإفراج عن المعتقلين من قادة الأحزاب المعارضة^(٦٠). وبذلك تبني الحزب سياسات التأييد والمهادنة للرئيس مبارك وأعلن الحزب اتفاقه مع الرئيس في النقاط الخاصة بالإنتاج الصناعي ودعم القطاع العام وإلحاح المنتج، وترشيده الاستهلاك ومضاعفة الاستثمار وتحقيق مفهوم الوطنية والانتماء والولاء للوطن والقيم الأخلاقية كأساس للشخصية المصرية^(٦١).

إلا أنه بعد فترة من الممارسة، بدأ الحزب تبني مراقبه المعارضة تجاه سياسات الرئيس مبارك، وخاصة عندما تولى الرئيس رئاسة الحزب الوطني بعد فترة من توليه مهام الرئاسة، بالإضافة إلى إبقائه على القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، كما رأى الحزب عدم جدية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أعلنها الرئيس في بداية توليه مهام السلطة، وبعد مرور خمس سنوات على تولي الرئيس مبارك الرئاسة قدم عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب تقريراً لهذه الفترة، حيث رأى أنه لم يتحقق أى إنجاز اقتصادي في هذه الفترة بالإضافة إلى أن المدبولة تزايدت ولم يتحول الانفتاح إلى افتتاح إنتاجي كما كان متوقعاً، وارتبطت بذلك زيادة نسبة البطالة نتيجة عجز مشروعات التنمية عن استيعاب الأيدي العاملة^(٦٢).

وبالرغم من هذا الخلاف، إلا أنه يمكن القول، بتعمد فترة رئاسة الرئيس مبارك عن فترة رئاسة الرئيس السادات بتعمد اللقاءات مع أحزاب المعارضة بصفة عامة خلال المناسبات المختلفة^(٦٣). وهو ما انعكس على الموقف من حزب العمل خلال فترة برلمان ١٩٨٤، لكنه اعتباراً من برلمان ١٩٨٧ الذي شهد تحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين بدأت مرحلة جديدة من الترتب بين الحكم عموماً والرئاسة خصوصاً وبين حزب العمل. وهي المرحلة التي بلغت ذروتها اعتباراً من مقاطعة الحزب لانتخابات برلمان ١٩٩٠، وخلال السنوات التالية من التسعينيات مع تصاعد المد الإسلامي والملتصقات الحزب التي تبني (الإرهاب) حيث اتهم الحزب بمألاة التطرف.

(٢) علاقة حزب العمل بالحزب الحاكم:

تميزت هذه العلاقة بنوع من الترتب المستمر. حيث هاجم حزب العمل الحزب الحاكم أثناء فترة رئاسة الرئيس السادات واتهمه بإعادة صورة هجرية الحزب الواحد وخاصة صورة الاتحاد الاشتراكي^(٦٤). أما في فترة رئاسة مبارك، فقد حدد عادل حسين أوجه الخلاف بين حزب العمل والحزب الوطني بأنها تركيز حزب العمل على الإيمان بالله وعلى الأخلاق والفضائل كطريق لحل المشكلات وعلى رأسها قضايا الاقتصاد والتنمية، في حين أن الحزب الوطني يرى عكس ذلك بالتركيز على أمور الاقتصاد وتوفير الأموال بأي طريق. كما أن حزب العمل يطالب بضرورة الإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية، باعتبارها أسلوباً متكاملًا للحياة في حين يرى الحزب الوطني أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتعدى مجرد تعديلات في نصوص القانون الجنائي أو المدني^(٦٥).

وفي إطار هذا الخلاف دأبت صحافة كل من الحزبين على تبادل الاتهامات بين سطورهما. وبالرغم من هذا الخلاف

الذي يكاد يكون طبيعياً تبعاً لاختلاف البناء الفكري والنظري لكل منها إلا أنه توجد بعض اللقاءات بين زعماء الحزبين، ولكنها لا ترقى إلى درجة من درجات العلاقات التعاونية بينهما . ومع تدهور العلاقة بين الطرفين، اعتبر حزب العمل كما لو كان في خارج النظام السياسي رغم أنه أصبح أهم أحزابه الشرعية في أوائل التسعينيات.

(٣) علاقة الحزب بأحزاب المعارضة؛

إن الممارسة السياسية تكشف عن نوع من التقارب بين حزب العمل وأحزاب المعارضة الأخرى، لكن الميراث العدائي الذي ورثه حزب العمل تجاه حزب الوفد منذ العهد الملكي، والتنافس الإيديولوجي على تقبيل اليسار بين حزب العمل وحزب التجمع، كان من العوامل التي اعترضت تطوير العلاقات التعاونية فيما بينهم^(٦٦).

وجاءت علاقات التقارب بين الحزب وأحزاب المعارضة الأخرى على المستويين، الداخلي والخارجي. حيث تعددت اللقاءات بين أحزاب المعارضة المختلفة للالتقاء حول رأي مشترك في عدة قضايا أهمها رفض إجراء انتخابات مجلس الشورى بالقائمة المطلقة، حيث قوت أحزاب المعارضة الخمسة (العمل والوفد والأحرار والتجمع والامة) في أغسطس ١٩٨٦، مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشورى وأكدوا هذا الموقف أيضاً في فبراير ١٩٨٩. كما عقدت الأحزاب المعارضة عدة اجتماعات في يناير ١٩٨٤ وفي يونيو ١٩٨٥ وفي ديسمبر ١٩٨٦ لناقشة الضمانات المطلوبة لحيدة و نزاهة انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة^(٦٧).

كما ظهرت بعض أشكال التقارب بين أقطاب المعارضة على الصعيد الخارجي، وثقلت بالأساس في التأكيد على العلاقات العربية والتضامن مع القضايا التي تواجه الدول العربية بما في ذلك القضية الفلسطينية.

(٤) حزب العمل والتحالف الإسلامي؛

جاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ بتطور هام في حياة حزب العمل، حيث ظهر التقارب والتحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى حزب الأحرار. إلا أن هذا التحالف أو الائتلاف لم يكن وليد اللحظة الانتخابية، وإذا كانت له براعته ومسبباته لدى الأطراف المشاركة فيه.

أ- جذور التحالف وأسبابه

اختلفت الآراء حول أسبابه ومدى فاعليته واستمرارته. فرأى البعض من المنشقين عن حزب العمل أن التحالف الإسلامي لا يعتبر صفقة طارئة وأن ما تم بين قيادة حزب العمل وبين الإخوان المسلمين ماهر إلا تبريج لمخطط مدروس وسعى حثيث بدأ منذ انتخابات مايو ١٩٨٤. إلا أن الإخوان فضلوا وقتها التقارب مع الوفد. وكان نتيجة هذه الانتخابات أن حزب العمل لم يتمكن من الحصول على النسبة المقررة لتمثيله بمجلس الشعب. وبهذا أصبح موضوع

التحالف مع الإخوان هدفاً يسعى قادة الحزب لتحقيقه في الانتخابات المقبلة. وبناءً على ذلك تم إبعاد حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب الأسبق بالسفر للخارج، وكان هدف ذلك إحلال عادل حسين الذي تبني الفكر الإسلامي على صفحات جريدة الشعب محله. وبذلك بدأ الانقلاب الصامت داخل الحزب بتحويله الفكري بما يخالف البرنامج المعلن وتوجيهه الأساسي (٦٨).

وكان لهذا التحالف مسبباته التي تتعلق بكل طرف من أطرافه، فبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فهي من الجماعات التي حرمت من ممارسة نشاطها من خلال القنوات الشرعية الرسمية. ولذا بدت أهمية التحالف بين تلك الجماعة وبين الأحزاب الرسمية القائمة في النظام (٦٩).

أما الأسباب التي دفعت حزب العمل للدخول في مثل هذا الائتلاف، فهي محاولة استغفاده من التجربة التي خاضها في معركة انتخابات عام ١٩٨٤ وعدم حصوله على النسبة المقررة لدخول البرلمان. لهذا فلم يكن أمامه سوى العمل الجبهي في مواجهة قانون الانتخاب ومواجهة الحزب الحاكم (٧٠). ولذلك لجأ إبراهيم شكرى إلى الائتلاف مع الإخوان المسلمين لما لهم من قاعدة شعبية عريضة. ومهما كانت الأسباب فقد ولد التحالف بإرادة مشتركة في يوم ١٤ فبراير ١٩٨٧.

ب- نتائج هذا التحالف:

وأعقب هذا التحالف نتائج وآثار أثلت بظلالها على كل من حزب العمل سواء على بنية الحزب أو على الإطار الإيديولوجي والنظري له، وكذلك على جماعة الإخوان المسلمين. وبالنسبة لحزب العمل فإن الصياغة الفكرية التي صيغت الحزب في أعقاب التحالف كان لها أبلغ الأثر على درجة تماسك الحزب. فقد شهد الحزب من جراء هذا بعض الانشقاقات داخل صفوفه. وكان أبرزها انشقاق العضو ممدوح قنارى المعروف بتوجهاته القومية العربية وكان يشغل منصب الأمين العام المساعد للحزب. وأعقب ذلك عدة انشقاقات إلى أن جاء المؤتمر العام الخامس للحزب عام ١٩٨٩ وارتفع شعار "الإصلاح الشامل من منظور إسلامي". وجاءت الانتخابات الحزبية التي أسفرت عن سقوط غالبية رموز التيار الاشتراكي في الحزب ومن أبرزهم أحمد مجاهد نائب رئيس الحزب وشوقي خالد وفؤاد هدية (٧١).

ورأى البعض أن حزب العمل انقسم إلى عدة أجنحة. فهناك جناح موالٍ للإخوان أنهم بأنه يسمي إلى هدم الحزب من الداخل ومحاولة إيقاع رئيس الحزب في أزمة، وجناح اشتراكي (مصر الفتاة) ناصري أكد على حق الناصريين في الاندماج داخل صفوف الحزب وطالب بأحقيتهم في المواقع القيادية، ورأى أن التحالف مع الإخوان يتناقض مع مسيرة الحزب. والجناح الثالث هو التوجه البراجماتي الذي رأى أن التحالف مع الإخوان أمر مقبول إلى حد ما على أساس أنهم يشتركون مع الحزب في جزء من برنامجهم (٧٢).

وانصب الأراء المناهضة للتحالف على تأثيره السلبي على الإطار الفكري للحزب، حيث صيغ هذا التحالف الحزب

بصبغة إسلامية وحوله إلى حزب ديني وأبعدته عن الصيغة الاشتراكية التي ظلما نادى بها، وقد كان من بين الانتقادات التي وجهت للتحالف أنه أدى إلى انشواء حزب العمل تحت عباءة الإخوان المسلمين، وهو ما يفضي إلى ضياع الحزب وفقدان كيانه. وفي مواجهة هذه الانتقادات أعلن حلمي مراد أن الاندماج بين الأحزاب والتيارات السياسية لا يمكن أن يتم إلا نتيجة التفاهم المتبادل بينهم وليس اللويان. وهذا ما أكدته أيضا إبراهيم شكرى (٧٣).

وبالرغم من كل الانتقادات التي واجهت هذا التحالف إلا أنه أفاد أطرافه بنسب مختلفة. ويلاحظ أن حزب العمل كان أكثر تمسكا لهذا الائتلاف نتيجة التطور الذي حدث في جريدة الحزب وخطة الفكرى الجديد والجماعة إلى مزيد من الصبغة الإسلامية. كما أن وجود تيارات انصهت من الحزب احتجاجاً على هذا التحالف، لا ينفي أن الحزب قد كسب الكثير من توسيع قاعدته الشعبية و الانتخابية. وقال البعض أن هذا التحالف قد أخرج الحزب من دائرة الأحزاب الشخصية، حيث دخلت إلى قيادته كوادر أخرى جذبت دماء النخبة الحاكمة للحزب، وهذا دليل على التطور في البنية الحزبية.

خاتمة: موقف الإخوان المسلمين وحزب العمل من حوادث الإرهاب والتطرف

تشهد مصر هذه الأيام ظهور جماعات التطوف الدينى والتي لها دورها المؤثر فى توترات الحياة السياسية المصرية، وتتمس حركة هذه الجماعات بالعتف. فهل هناك علاقة ما بين الإخوان المسلمين وبالعالى حزب العمل وبين هذه الجماعات؟ وإن لم يكن هناك علاقة، فما هو موقف الإخوان وحزب العمل من هذه الجماعات ومن الأحداث التي تتمس بالعتف والتطرف الدينى؟

يلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين تتلى بشدة أى شبهة علاقة بينها وبين هذه الجماعات الدينية التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية. ويتضح هذا الموقف فى التصريحات والبيانات التي أصدرها المرشد العام للإخوان المسلمين والتي يرفض فيها العتف، فيرى مثلاً أن الساتع عندما يدخل مصر يكون الموقف الشرعى والقانونى أنه مؤمن ولا يجوز نقض هذا الأمان، وإذا وجد أى اعتراض على سلوكه فإن الدولة هى التي تتخذ إجراءاتها وليس الأفراد. ويرى المستشار مأمون الهضبي أن الإخوان لا يملكون أكثر من إصدار التصريحات الرافضة لهذه التصرفات، لأنه غير مصرح لهم بحركة جماهيرية. ويرى الهضبي أن الحل لمواجهة مثل هذا العتف وهذه التيارات الدينية يكون بإتاحة المجال للحرية، ليس فقط الحرية السياسية وإنما الحرية الاجتماعية والنشاط الاجتماعى- هذا بالإضافة إلى الاهتمام بحل مشاكل البطالة والحالة الاقتصادية وتأمين الناس فى معاشهم وفتح المجال للحوار وإذا وجد المتحرر فليحاكم محاكمة عادلة (٧٤).

ويرى د. عصام العريان عضو مجلس الشعب السابق عن الإخوان المسلمين وحزب العمل (التحالف) أن وصف تلك الجماعات بأنها جماعات إسلامية وصف فيه مغالطة شديدة، لأن ما يحدث يخرج عن إطار الدعوة الإسلامية ويتحول

إلى ثار شخصى لبعض من قتلوا على يد البوليس من هؤلاء الشباب أو محاولة إجبار الحكومة لتخفيف الضغط عليهم والإفراج عن المعتقلين منهم . كما يرى أن دور الإخوان ينصب على نشر الوعي الإسلامى الصحيح ومفاهيم الإسلام السمحة فى أوساط الشعب ومحاولة الإقناع بأنه الطريق السليم لتحقيق الأمل الإسلامى فى تطبيق الشريعة الإسلامية. وينفى د. عصام العريان القول بأن هؤلاء خرجوا من عبادة الإخوان المسلمين، لأن هؤلاء شباب تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة فى حين أن الإخوان خرجوا من السجن منذ أقل من عشرين سنة. كما أن هؤلاء الشباب يدينون فكر الإخوان، وأن سبب نشأة هذه الجماعات هو القهر والاعتقال والتعذيب مما يؤدى إلى الصل السرى ثم الانفجار^(٧٥). وفى المقابل فإن تنظيم الجهاد يرى أن الإخوان- فى رأيهم- يتنازلون عن أهم أركان عقيدة المسلمين ويتعمق أصول الجاهلية وهى الديمقراطية ويهاجمون المعتزلين ويتبرأون منهم أمام المحاكم. كما أن الإخوان أصدروا تصريحاً أكدوا فيه أن الحكم الإسلامى يرافقه على التعددية^(٧٦).

وعقد حزب العمل فى دمنهور يوم ١٧ مارس ١٩٩٣ ندوة خاصة عن العنف، دعا فيها إبراهيم شكرى كافة الأحزاب السياسية والفكرية السياسية المختلفة ورجال الفكر والدين فى مصر لعقد مؤتمر عنى لإجراء حوار حول أسباب ظاهرة الإرهاب ووضع حلول جذرية لها حتى تتجنب البلاد المخاطر الراهية وتجتاز هذه المرحلة بسلام مع ضرورة اقتلاع جذور الفساد التى تغفلت فى كل المراتع والمصالح وتشابكت جلودها مع السلطة^(٧٧).

ومن هنا نلاحظ أن حزب العمل يدين الإرهاب والعنف بكل صوره سواء أكان فرداً أو جماعياً، كما يدين بشدة إرهاب الحكومة والأساليب البوليسية التى تخلق المزيد من العنف والإرهاب المضاد . ويؤكد الحزب على ضرورة قيام السلطة الحاكمة بالإصلاح الشامل وليس الردع الشامل^(٧٨).

المشكلات والصعوبات التى يواجهها الباحث

تواجه الباحث عدة صعوبات ومشكلات عند محاولته الحصول على المادة العلمية المناسبة للبحث العلمى أو الرسائل العلمية وتشتمل هذه الصعوبات أساساً على، صعوبة الحصول على المراجع التى تليد الباحث فى جمع المادة العلمية وندرة هذه المراجع . بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات المرتبطة بدراسة الأحزاب السياسية بشكل عام. حيث تتسم هذه البيانات بالسرية ويحاول مسئولو الحزب عدم التصريح بها أو إعطاء بيانات مخالفة للحقيقة. ومثال ذلك، البيان الخاص بعدد الأعضاء أو معدل توزيع جريدة الحزب...إلخ. وهناك صعوبة تتعلق بالاطلاع على الدوريات، فأكثر المكتبات الجامعية ودور الكتب تغلق من أرشيف أو فهرس منظم وشامل للدوريات، ومن ثم يجدر بنا أن نشيد بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة والتى تتميز على غيرها فى هذا المجال.

كما أن هناك مشكلة تواجه معظم الباحثين بوجه مشكلة نشر أبحاثهم حتى يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن. فمن العصور خرج الأبحاث العلمية للنور لعدم إقبال دور النشر الخاصة على طباعتها وتوزيعها وعدم اهتمام الهيئات

العلمية بتوفير أساليب النشر، فأكثر الراغبين في نشر أعمالهم العلمية يقومون بذلك على لقاءاتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة عامة تصادف معظم الباحثين وهي الوقت الكافي لمتابعة الدراسة النظامية، والتي تفرض على الباحث تحت مسمى "السنة التمهيدية" سواء بالنسبة لدرجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، والتي تتطلب الانتظام بالحضور كشرط ضروري لدخول الامتحان النهائي. هذا لأن طالب الدراسات العليا لابد أن يكون مرتبطاً بوظيفة أو عمل ما ليتحمل أعباء الحياة وأعباء أسرته بالإضافة إلى نفقات دراسته. وهناك مشكلة أخرى ولكنها أهم الصعوبات، وهي المشاكل المالية وكثرة الأعباء التي يتحملها الطالب حيث ارتفعت أسعار الكتب والمراجع بما يجعلها بعيدة عن متناول الطالب العادي. وأيضاً ارتفاع رسوم السنة الدراسية التمهيدية ورسوم التسجيل للدرجات العلمية. هذا بالإضافة إلى تكاليف الطباعة والتجليد وغيرها .

كما يعاني الباحثون في المجالات العلمية من ضعف الحوافز، والانتقار إلى التشجيع والمائد للمادى والمعنوى الذى ينتظرونه بعد الانتهاء من أبحاثهم وحصولهم على درجاتهم العلمية وخاصة العاملين منهم خارج هيئة التدريس الجامعى.

هذه بعض المشكلات التي واجهتني وأعتقد أنها تواجه الكثير من الباحثين، وتعتبر عقبات للقيام بالدراسات العلمية التي لا تنى عنها لإثراء المجال العلمى.

الهوامش:

- ١- د. على الدين هلال والسيد ياسين، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٩) ص ١٤.
- ٢- د. مصطفى كامل السيد، "التجربة الثانية للتعهد الحزبي، التطور السياسي ومسئولية اليسار المصري" (مجلة الطلبة، نوفمبر ١٩٨٩) ص ٧٠-٧١.
- ٣- د. على الدين هلال، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤"، م.س.د.، ص ٩٤-٩٥.
- ٤- د. محمد فتح الله الخطيب وآخرون، "المنح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري لسنة ١٩٥٧: ١٩٨٠- البناء السياسي" (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٨.
- ٥- المرجع السابق ٨٠.
- ٦- مذبذبة مجلس الشعب، الجلسة الافتتاحية (الفصل التشريعي الثاني) ١١ نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٥، ٤٦.
- ٧- الجريدة الرسمية، ٧ يوليو ١٩٧٧، العدد ٢٧، ص ٩٨٩، ٩٩٠.
- ٨- النشرة التشريعية، يوليو ١٩٧٨، العدد السادس، ص ٣٥٨٣.
- ٩- متى مكرم عبيد، "دور حزب الوفد الجديد في إطار الممارسة السياسية"، في د. على الدين هلال (محرر)، "النظام السياسي المصري بين التغيير والاستمرارية" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨) ص ٤٧٥.
- ١٠- أماني عبد الرحمن صالح، "التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠: ١٩٨١، دراسة تحليلية لتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٥٥.
- ١١- د. حسن ناعمة، "الإدارة السياسية وأزمة الصحراء من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر"، في د. على الدين هلال (محرر)، "النظام السياسي المصري بين التغيير والاستمرار" م.س.د. ص ٤٩.
- ١٢- محمد السعيد الشاذلي "الديمقراطية في الجواند" (القاهرة، دار الصفا للطباعة، ١٩٨٠، ص ٢٥، ٢٧.
- ١٣- أماني عبد الرحمن صالح، م.س.د.، ص ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠.
- ١٤- د. حسن ناعمة، م.س.د.، ص ٤١، ٤٢.
- ١٥- الجريدة الرسمية، ٣ فبراير ١٩٧٧، السنة العشرين، العدد ٥، ص ٢٢١.
- ١٦- أماني عبد الرحمن صالح، م.س.د.، ص ٣٤٧، ٣٤٨.
- ١٧- د. حسن ناعمة، م.س.د.، ٤٧.
- ١٨- متى مكرم عبيد، م.س.د.، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠.
- ١٩- د. حسن ناعمة، م.س.د.، ص ٤٤، ٤٥.

- ٢٠- المرجع السابق، ص ٤٧.
- ٢١- د. على الدين هلال، "حمية الديمقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١" (القاهرة، المركز المصري للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص ٢٧.
- ٢٢- مجدى أحمد حسين، "مصر الفتاة كفاح متواصل من أجل الحرية والإسلام" (القاهرة، مطابع مذكور، بدون تاريخ)، ص ٧.
- ٢٣- أمانة الإعلام للحزب العمل، "أحمد حسين محاضرات الشعب" (القاهرة، مطبعة الحزب، بدون تاريخ) ص ٦.
- ٢٤- د. على الدين هلال، "السياسة والحكم في مصر" م.د.، ص ٢٢٠-٢٢٢.
- ٢٥- بهي الدين حسن، "إبعاد اللمبة الانتخابية" (القاهرة، دار العالم الجديد، ١٩٨٤) ص ١١٠.
- ٢٦- برنامج حزب العمل، ص ٦ وبرنامج الشعب، ٩ أغسطس ١٩٨٨.
- ٢٧- برنامج حزب العمل، ص ٧، الرسالة النظرية والاستراتيجية لحزب العمل، ص ٥.
- ٢٨- Layla A. Kassem, "The Opposition in Egypt" Unpublished thesis, Submitted to The American University in Cairo, 1983. p 32.
- ٢٩- ناجي الشهابي، "قصة كفاح إبراهيم شكرى عبر نصف قرن" (القاهرة، مطابع الحريق، ١٩٨٤) ص ٢٠، ٢١.
- ٣٠- برنامج حزب العمل الاشتراكي، ص ٣٠، ٣١.
- ٣١- المرجع السابق ص ١٠، ١١، ١٢.
- ٣٢- المرجع السابق، ص ١٤، نازك لوج أمين "صحافة حزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٦، ١٩٥٣" رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٧٩) ص ٤٥٤.
- ٣٣- بهي الدين حسن، م.د.، ص ١٥٧، ١٥٨.
- ٣٤- برنامج حزب العمل الاشتراكي.
- ٣٥- جريدة الشعب، ٦ مايو ١٩٨٠، جريدة الشعب، ٢٨ يوليو ١٩٨١.
- ٣٦- برنامج حزب العمل، ص ٨، ٩.
- ٣٧- جريدة الشعب، ١٥ يونيو ١٩٨٢.
- ٣٨- حزب العمل، "تقرير المؤتمر العام الثالث للحزب، مبادئ الشريعة الإسلامية وبرنامج الحزب"، (القاهرة، ديسمبر ١٩٨٤) ص ٨.
- ٣٩- جريدة الشعب، ٣١ مارس ١٩٨٧.
- ٤٠- جريدة الشعب، ٢٨ مارس ١٩٨٩.
- ٤١- مقابلة شخصية مع أمين التنظيم بالحزب بالمقر في ١٢/٣/١٩٨٨.
- ٤٢- النظام الداخلي لحزب العمل (اللائحة التنظيمية للحزب).
- ٤٣- سجلات أرشيف الحزب، ومقابلات مع أمين عام التنظيم في ٢٥ يناير ١٩٨٨، ١٨ مايو ١٩٩٠، ٧ أغسطس ١٩٩٠.
- ٤٤- المرجع السابق، أعتاد جريدة الشعب، ١٣ يونيو ١٩٧٩، جريدة الشعب، ٢٦ يونيو ١٩٧٩.

- ٤٥- حزب العمل "تقرير المؤتمر العام الأول للحزب - قضية الديمقراطية" سنة ١٩٨٢ ص ٣، جريدة الشعب، ٣٠ أغسطس ١٩٨٣.
- ٤٦- جريدة الشعب، ٢٤ يوليو ١٩٧٩.
- ٤٧- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثانية عشر (الفصل التشريعي الرابع) ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٤، ص ١١٧٩، جريدة الشعب، ٢ أكتوبر ١٩٨٤.
- ٤٨- السيد علي زهرة، "الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة) ديسمبر ١٩٧٩، ص ٣٧١.
- ٤٩- برنامج حزب العمل، م.س.د، ٢٤، ٢٥، جريدة الشعب، ١٧ يناير ١٩٨٤، جريدة الشعب، ١١ ديسمبر ١٩٧٩، تقرير الحزب في المؤتمر العام الأول "دعائم الإصلاح الاقتصادي" عام ١٩٨٢، ص ٣٤، ٣٥.
- ٥٠- السيد علي زهرة، م.س.د، ص ٣٧.
- ٥١- برنامج حزب العمل، ص ٤٣، جريدة الشعب، ٢٤ مارس ١٩٨١.
- ٥٢- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة عشر، (الفصل التشريعي الثالث) ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠.
- ٥٣- برنامج حزب العمل، ص ٦.
- ٥٤- جريدة الشعب، ١٠ يوليو ١٩٨٠.
- ٥٥- جريدة الشعب، ١ مايو ١٩٧٩، بهي الدين حسن، م.س.د، ص ١٣٣، ١٤٣.
- ٥٦- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة التسعين، (الفصل التشريعي الثالث) نوفمبر ١٩٨٠ مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة والخمسين (الفصل التشريعي الثالث) ١٦ يونيو ١٩٨٠، مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والأربعون (الفصل التشريعي الرابع) ٧ أبريل ١٩٨٦.
- ٥٧- مصطفى بكري، بمناسبة مرور عشر سنوات على التجربة الحزبية (المصور، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦، العدد ٣٢٤٢) ص ٢٣.
- ٥٨- جريدة الشعب، ١٩ مايو ١٩٨١.
- ٥٩- د. يولان ليب زق، "الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤" (القاهرة، الهلال، ديسمبر ١٩٨٤، المجلد ٤٠٨) ص ٣٦٣.
- ٦٠- جريدة الشعب، ٤ مايو ١٩٨٢.
- ٦١- جريدة الشعب، ١١ مايو ١٩٨٢ و جريدة الشعب، ١٨ مايو ١٩٨٢.
- ٦٢- جريدة الشعب، ١٦ سبتمبر ١٩٨٦.
- ٦٣- د. جهاد عودة، استراتيجيات الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة ١٩٨١-١٩٨٧ في د. علي الدين حلال (مركز "النظام السياسي المصري، التطور والاستمرار" م.س.د، ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨١).
- ٦٤- جريدة الشعب، "ديسمبر ١٩٧٩.
- ٦٥- جريدة الشعب، ٧ يونيو ١٩٨٧.

- ٦٦- د. يزيان لبيب وثق، مرسى، ص ٣٦٣.
- ٦٧- جريدة الشعب، ١٣ يناير ١٩٨٣، جريدة الأحرار، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦، جريدة الشعب، ١٠ يناير ١٩٨٤، جريدة الشعب، ١١ يناير ١٩٨٥، جريدة الشعب، ٢٣ ديسمبر ١٩٨٦.
- ٦٨- مصطفى بكري، المصور، ٢٧ مارس ١٩٨٧.
- ٦٩- جريدة الأحرار، ١٦ مارس ١٩٨٧، جريدة الأحرار، ٢٣ فبراير ١٩٨٧.
- ٧٠- جريدة الرند، ١٩ فبراير ١٩٨٧.
- ٧١- مصطفى بكري "حقبة الأزمة الإسلامية بين الاشتراكيين في حزب العمل" (المصور، ١٧ مارس ١٩٨٩).
- ٧٢- جريدة ماير، ٣ أكتوبر ١٩٨٨، جريدة الأهرام، أول أبريل ١٩٨٧.
- ٧٣- جريدة الشعب، ١٧ مارس ١٩٨٧، جريدة الشعب، ٢٠ أبريل ١٩٨٧.
- ٧٤- زكريا أبو حرام الإخوان والإهاب، ولقاء الصمت ٦ (آخر ساعة نوفمبر ١٩٩٢).
- ٧٥- المرجع السابق، ص ٥٠.
- ٧٦- هبة قاسم، الإخوان المسلمون، بتنظيم كافر يمتنع الإسلام في ثلاثة (روز بومس، ٤ يناير ١٩٩٣).
- ٧٧- جريدة الشعب، ٢٣ مارس ١٩٩٣.
- ٧٨- المرجع السابق.

حزب التجمع في الحياة السياسية المصرية اليسار الرسمي ومسألة الدولة

عصام فوزى
باحث مستقل

"وكل يذمى وصلا بليلى
وليلى لا تقرلهم بلأكا"

القضية / الفصل

لهذه الدراسة عنوانان، أولهما عام، يشير إلى أن موضوعنا هو التتبع النقدي لدور حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى، أى اليسار الشرعى المعترف به فى الحياة السياسية خلال العقد ونصفه الأخير . والعنوان الثانى أكثر
تخصصا للقضية المفصلة التى يحتم الانطلاق منها لإخضاع ممارسات الحزب وفعاليته وأهدافه المعلنة والمضرة
للقرامة العملية الناقدة، ونعنى قضية موقف الحزب من الدولة، أى كيفية طرح الحزب لمسألة الدولة، والإجابات التى
قدمها ويقدمها نظريا وممارسة .

ما الدولة؟

ما نعينه بـ "مسألة الدولة" هو المفهوم الذى نتبناه فى هذه الدراسة، والذى يبدأ بالتخلص من تلك المقولة الليبرالية
الشائعة "الدولة هى نحن" أو "الدولة الشعب" التى لا وجود لها سوى فى أدمغة أولئك الليبراليين الأتقياء السريرة.
إن الجملز لا زال مجديا فى البحث عن إجابة لذلك السؤال ، حيث سبق وأن قصص وقهرى نشأة الدولة، مستنتجا أن
الدولة هى "اعتراف بأن المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لاحل لها، بانقسامه إلى أضداد لا سبيل إلى التوفيق
بينها، فيقلق عاجزا عن تلافيتها . وحتى لا يقنى المتصارعون ، أى الطبقات الاجتماعية، بعضهم بعضا، ويفنى معهم

المجتمع ، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها ، في الظاهر ، فوق المجتمع، لتطمس الصراع وتبقيه في حدود "النظام"، هذه السلطة التي نشأت من المجتمع ، والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه ، وتتزايد غريبتها عنه، هذه السلطة هي الدولة^(١).

تفترض الدولة كما رأينا احتدام التناقضات الطبقيّة ، كما تستدعي التناقضات الطبقيّة تشكل الدولة. وفي هذه الحالة تتحدد بوضوح الوظيفة الموكولة للدولة ألا وهي تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي وذلك من خلال حفاظها على شروط الإنتاج. ومثلما تقوم الدولة بتحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي ككل، فإنها تقوم أيضا بدورها كعامل تحقيق الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت «هيمنة الطبقة أو الجناح القائد»^(٢). ولتحقيق المهمة المشار إليها لابد وأن تمتص الدولة في المجتمع الرأسمالي بقدر من الاستقلال النسبي ، فعلاقتها بالطبقة ليست مباشرة، أي أنها لا تعكس بشكل ميكانيكي فج مصالح شريحة بعينها من شرائح الكتلة الحاكمة، وإنما توفر الشروط الملائمة لاستمرار سيادة تلك الكتلة اقتصاديا وسياسياً وإيديولوجياً. ولما كانت الكتلة الحاكمة تتكون من عدة طبقات أو أجنحة سائدة، وطالما لا يمكن لعناصرها المكونة أن تقسم السلطة السياسية، فحينئذ أن تكون الدولة في عامل وحدتها السياسية الحقيقية. ولإحراز تلك الوظيفة تنهض الدولة الرأسمالية بهوائف فرعية متعددة: تقنية إدارية ، اقتصادية، إيديولوجية، تعزيم جميعها إلى تأمين للسيطرة السياسية للكتلة الحاكمة.

وإذا كان هذا هو حال الدولة الرأسمالية عامة، فإن حديثنا عن الدولة الرأسمالية في مصر يستدعي المرور من بوابة العالم الثالث، بإدخال عنصر إضافي هو عنصر التخلف والتبعية، ذلك العنصر يعنى أن البنية الاقتصادية للمجتمع في العالم الثالث قد تم إدراجها في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع. بيد أن التبعية لا تنف عند حدودها الاقتصادية، بل تطل أيضا البنى السياسية لتجعل من الدولة في العالم الثالث وسيطا في فرض هيمنة المراكز الرأسمالية الغربية ، والأمريكية خاصة، على شعوب المجتمعات النامية وأخضاعها لمطلوبات التراكم في المركز الرأسمالي المتطور. وعلى ذلك تكون مرجعية الدولة العالم الثالثية هي الرأسمالية العالمية لا مطلوبات الواقع الاجتماعي-الاقتصادي-السياسي الوطني، حتى لتكاد الدولة أن تكون في بعض الحالات مجرد جهاز إداري أو استعانة للدولة الرأسمالية المركزية^(٣).

لما كانت الدولة هي العامل الذي يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي، مركزية كانت أو تابعة ، والذي يحقق أيضا الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، فهي بالضرورة العقدة التي تتكثف فيها تناقضات البنية الاجتماعية بكافة مستوياتها. من هنا يمكننا تعريف العمل السياسي بأنه هو ذلك الذي يستهدف التأثير في وحدة التكوين الاجتماعي باتخاذها من الدولة هدفا له. وبالطبع، ووفقا لواقع المصالح المتناقضة ، فإن العمل السياسي إما أن يؤدي إلى المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعي، وإما أن يسعى إلى تحويل وحدة التكوين الاجتماعي وتغييرها. وفي كل حالة يقيم مباشرو الممارسة السياسية علاقة خاصة بالدولة، ففي الحالة الأولى يكون هدفهم دعم الدولة، سواء بمزاومتها مباشرة،

أو بتزويد أدائها وفق منهج إصلاحى. أما فى الحالة الثانية، فإن العمل السياسى يتم بالجبرية فى تعامله مع الدولة إذ أن تغير التكوين الاجتماعى يستلزم تغير الدولة ذاتها.

يذهب أن مفهوم الدولة الذى أعرض له هنا هو أكثر تعقيدا بكثير، إلا أننى أثرت المرور بخطوطه الرئيسية حتى يتسنى لى الانتقال إلى الموضوعة المركزية، وهى الكيفية التى طرح بها حزب التجمع على نفسه وعلى جماهيره مسألة الدولة. ولما كان سؤال الدولة لابد أن يسبقه سؤال الانقسام الاجتماعى، فإننا سنقرأ خطاب التجمع ونراجع ممارسته إزاء الدولة بادئين بتحرى تصوراتهم حول التكوين الطبقي فى مصر، والتحول الذى طرأت على تلك التصورات، مارين بتركيب الحزب والفصائل المكونة له، ثم نخلص إلى تحليل خطاب التجمع حول الدولة الرأسمالية فى مصر الثمانينات وأوائل التسعينيات. ولقد أعلننا معركتى الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧: ١٩٩٠ محدثين أثرا كبيرا فى توجهات الحزب وانعكسا فى ممارساته، ومثلا تقضى تحول هامين فى تاريخه.

التجمع : قتالية مبكرة

على مدى عامين (١٩٧٤ - ١٩٧٦) كانت الضوابط القانونية تمد للانتقال بمصر من عصر التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكي) إلى عصر التعددية المقيدة. وبالرغم من أن السادات قد حاول تصوير هذا الانتقال وكأنه هبة شخصية منه، إلا أن تتابع الأحداث والتغيرات فى تلك الفترة كان يدفع موضوعيا فى ذلك الاتجاه، ولم يكن أمام السادات سوى الإقرار بضرورات الواقع الموضوعى، فالحركة الطلابية تغلّى بمطالب الديمقراطية، والإضرابات والتظاهرات العنيفة توحى بأن بركانا ما سينفجر مالم يفتح النظام مسارب لتفجير طاقة الرغص الجماهيرى، علاوة على أن مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير كانت تتطلب قدرا من "المكياج الديمقراطي" على حد قول د. يونان لبيب رزق. (٤).

بتقدير المزيح المشار إليه أعلاه، الضرورات الموضوعية التى تفرض الخروج من الصندوق الحديدى للحزب الواحد والا انفجر، ورغبة السادات فى تحميل نظامه، وتخوفه فى ذات الوقت من السماح بديمقراطية يمكن أن تقضى عليه، من هذا المزيج استطاع السادات تطوير نظام حزبى فريد من نوعه وديمقراطية لها أنياب. وكان ذلك الوليد المعجزة هو نظام ثلاثى المنابر، فالتنظيمات، فالأحزاب، يضم يسارا بلفة المطلق والمجرد، ويمينا بنفس اللغة، ووسطا هو نظام الحكم.

على أساس من هذا التقسيم المتعسف نشأ حزب التجمع مضطرا لأن يعلن نفسه حزبا لليسار، برغم تعدد قوى هذا اليسار واتساع حجم التمايزات واختلاف الرؤى بينها لكن ذلك لم يمنع الفصائل التى تعالقت تحت مظلة التجمع من أن تضع نقاط اتفاق فعلية وتعلن مواقفها واضحا ونضاليا ضد نظام الحكم الساداتى. لقد كان الصراع معلنا منذ اللحظة الأولى لنشوء الحزب، ولم يحاول أى من طرفيه إخفاء هذا للطرف الآخر، فالتجمع يحرب فى كل ممارساته

الأولى عن رفضه لسياسة الانفتاح وانهج التصالح مع الغرب، وتصفية الإلحازات الناصرية . والسادات يتهم التجمع بالتورط في إثارة الجماهير ومخبريها وتآليب القوى الاجتماعية عليه وإثارة الصراع الطبقي.

تجددت العلاقة بين التجمع ونظام السادات منذ البداية، فلا الأول مستعد للتنازل عن مواقفه المتعاطفة مع جمردات الجماهير الشعبية أو التراجع عن هجومه على سياسة الانفتاح الاقتصادي أو الحملاته للنموذج الناصري، ولا الثاني مستعد لتهدئة هجومه على التجمع والتشكيل بأعضائه وانهامه بالصالة لقوى أجنبية (الاتحاد السوفيتي) . وعلى هذا سار العداء بينهما يخطى متصاعدة، من تضامن التجمع مع انتفاضة يناير الشعبية ١٩٧٧ ومشاركة أعضائه فيها، تلك التي أسماها السادات "انتفاضة إجماعية". مروراً برفض التجمع اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعتها السادات مع العدو الصهيوني، حتى بلغ العداء أقصاه قبل اغتيال السادات مباشرة عام ١٩٨١.

لقد كان الخطاب السياسي للتجمع واضحاً بدرجة كبيرة حتى مطلع الثمانينيات، وإن نكون مهالين إذا قلنا أن السادات قد لعب دوراً في هذا، فالرجل رجل العلاج بالصدمات، والصدمات واضحة كل الوضوح تجبر على اتخاذه موقف منها بنفس درجة الوضوح. لكن النظم المتعاقبة تستفيد من أخطاء سابقتها، وتمدّد من ساركها الظاهري، وتفضل أسلوب المناورة والمرونة من منهج الصدمات، وتحاول تدجين المعارضة واستثمارها، كل هذا وهي تمضى على ذات الطرق، وتقاس نفس السياسات، فكيف كان موقف التجمع وكيف انتظم تحليله لطبيعة النظام والهيكل الطبقي، وماذا رأى في النولة وكيف صاغ سياساته إزاءها؟

التفتيش عن الطبقة

بالرجوع إلى البرنامج السياسي العام للحزب الذي صدر والسادات على قيد الحياة، سنجد أن التجمع قد حدد توجهه نحو طبقات وفئات اجتماعية، هي تلك المعنية بعملية استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتشمل الدائرة الطبقة محل اهتمام الحزب "الطبقة العاملة والفلاحين والحرفيين وصغار التجار والمثقفين الثوريين والجنود". وتسمع تلك الدائرة أيضاً لتشمل الفئات المتوسطة وما أسماها واضعو البرنامج بالرأسمالية الوطنية المنتجة . وفي المقابل يحدد البرنامج قوى معسكر الثورة المضادة، أي تلك التي "تتضرر من استمرار الثورة واستكمالها وهي تضم تحالفاً من الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية الكبيرة المرتبطة بالرأسمالية العالمية (وخاصة في مجال المقاولات والتجارة) والرأسمالية الطفيلية من السماسرة والمضاربين معلى الرجعية القديمة"^(٥).

من الواضح أن واضعي البرنامج كانوا - شأنهم في ذلك شأن بعض التنظيمات الشيوعية المصرية - يستندون إلى تصور مقاده إمكانية اتساع حجم التناقضات بين شرائح من الرأسمالية المحلية، هي تلك التي أسمرها بالبرجوازية الوطنية المنتجة، وبين رأس المال الأجنبي والبرجوازية الطفيلية المحلية المتحالفة معه. ذلك أن من المفترض منطقياً أن تندفع تلك الشرائح الموصفة بكونها وطنية ومنتجة لتدافع عن سوقها المحلي ضد رأس المال الأجنبي السامع للسيطرة

على تلك السوق، وأيضاً عند الفئات الطبقية والكومبرادورية التي تصادر قمماً كبيراً من الفروة الوطنية بعيداً عن العملية الإنتاجية . وبعد هذا التصور لنهايته يمكن الاستنتاج منطقياً أن الرأسمالية المنتجة لن تجد مخرجاً سوى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين وبقية الكادحين داخل معسكر الثورة الوطنية.

بخفض النظر عن صحة هذا التصور الذي وضعت أسسه الأولى منذ أربعينيات القرن، وأعيد أحيائه في منتصف السبعينيات، وبخفض النظر أيضاً عن مدى تطابقه مع الميول الفعلية والممارسات السياسية والاقتصادية للبرجوازية المصرية بشرائعها المختلفة، ما يعنينا هنا هو تقصى الهوية الطبقية لحزب التجمع وفقاً لما أعلنته وثائق الحزب، وقادته، وما برهنت عليه الأحداث وعكسته توجهات الحزب الفعلية. فذلك الإعلان عن هوية الحزب لم يكن ليمنع إعادة طرح التساؤلات مجدداً حولها. ولا يجب النظر إلى إعادة فتح الحوار حول الطبقية للحزب على أنها مجرد اجترار لحوادث قديمة بدأت مع بداية نشاط الحزب ، ذلك أنها كانت في الحقيقة تعبيراً دائماً عن منطلقات جديدة يوجهها الحزب، وتستدعي في كل مرة اختيارات وتوجهات طبقية تستجيب لتصورات القيادة التجمعية حول جوهر الصراع الاجتماعي، وطبيعة العدو الطبقي ، وسمات الدولة، والمهام النضالية المطروحة ، ولحظ التحالفات المستهدفة.....إلخ. وبخصوص قضية الهوية الطبقية لحزب التجمع نجد أن التعديلات الحاسمة التي عبر عنها البرنامج السياسي لم تصمد أمام حركة الأحداث كما لم تجد برهنة فعلية عليها في ممارسات التجمع ذاته، حتى أنها أصبحت عملاً على خطابه السهل فيبدأ يتغلى عنها تدريجياً كما سوف نرى.

إن وجود السادات على قمة النظام السياسي، وبهجومه الدائم على الميراث الناصري وسعيه للذوبان لتصفيته ، وإعلاناته السافر والمستعر عن ولاء الكامل للولايات المتحدة والتحولات التي أجراها على هيكل الاقتصاد المصري، قد لعب دوراً أساسياً في صياغة موقف التجمع حيث قدم الأخير باعتباره تقيضاً لكل تلك الممارسات. وعلى هذا كان لاختفاء السادات من الساحة السياسية واتباع خليفته لمنهج أكثر استتاراً ومرونة، أثره في تحول الخطاب السياسي والتوجه الطبقي لحزب التجمع. شبر أن ذلك التحول ظل خافتاً ومضمراً، يتراكم ببطء ، ويعلم عن نفسه دون ضجيج برغم حرص قيادة الحزب على التأكيد في كل مناسبة أن معركتها الطبقية هي هي لم تغير وأن موقفها من الحكم ثابت.

لقد جاءت السنوات الأولى لعقد الثمانينيات محملة بالتفاؤل، وكان لابد لهذا التفاؤل أن يفصح عن نفسه في شكل عفو عام يتم بقتضاه إعلان براعة قسم من البرجوازية المصرية التي لها عملها الشرفاء في الحكم ، وبذلك يمضي التحليل الطبقي التجمعي خطوة جديدة ، ليس من المهم إن كانت للأمام أو للخلف، فيرى التقرير السياسي المقدم للمؤتمر العام الثاني في ١٩٨٥ أنه "كان من أهم ما توصلت إليه اللجنة المركزية من استنتاجات توجيه الانتباه إلى التناقض الكامن في طبقة الرأسماليين بين أسلوب الاستغلال الرأسمالي وأسلوب النهب الرأسمالي. فالبرجوازية ليست كتلة مماء واحدة. ولكنها طبقة غير متجانسة"^(٦).

إن مشروع التقرير السياسى يفاجئنا بتراجعهم عن تقديس النظام الناصرى بحسناته وسيئاته، حيث يدخل فى معسكر الثورة المضادة فئة جديدة هى بنت النظام الناصرى نفسه، أى البرجوازية البيروقراطية، فيشير إلى تحالف أجزاء هامة من تلك البرجوازية مع الفئات الطفيلية لاستمرار اغتصاب الثروة والسلطة وإدامة حكم القلة الطفيلية فى مواجهة الكادحين^(٧). لكنه يفاجئنا أيضا بإدخال فئة جديدة فى معسكر الثورة الوطنية المضار من سياسات الطفيلية ، وهى الفئة التى يسميها "الفئات الوسطى من البرجوازية" ، وملحم وطنية الفئة المشار إليها هو "تدميرها من قبضة الفئات الطفيلية الفاشية على الاقتصاد وإبترازها الدائم للدولة وسرء إدارتها لكل من الاقتصاد والدولة وقصادها"^(٨). بيد أن مشكلة تلك الفئة كما يقول التقرير أنها لا تملك مشروعا معكاملا للتغيير، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، يمكن أن تلطف حوله فى مراجعة الطفيلية.

ومع أن كاتب التقرير لا يبذل جهداً يذكر لتفسير ما يقصده بهذه الفئات المتوسطة ولا طبيعة نشاطاتها الاقتصادية ولا موقعها من عملية الإنتاج وملكية الوسائل الإنتاجية، إلا أنه يفاجئنا بعد صفحات قليلة بأن تلك الفئات المتوسطة التى لا تعلم كلها تدخل صراخا ضد البرجوازية الطفيلية ، بل وأن لها ممثلين فى السلطة. وذلك بقوله : "العديد من الفئات الوسطى ومثليها فى الحكم يتلمعون من سيطرة الفئات الطفيلية ويبدون رغبتهم فى إصلاح المسار"^(٩). لكن مملى الفئات الوسطى فى الحكم عاجزون عن ترشيد السياسات الأساسية للنظام وترشيد الانفتاح، ومرد ذلك لدى كاتب التقرير إلى مقاومة الانفتاحيين وغياب المشروع الإصلاحى الذى يمكن أن تنضوى تحته الرأسمالية المنتجة والفئات الوسطى^(١٠). وهنا يصح المسرح السياسى مهياً لدخول البطل الذى يملك هذا المشروع الإصلاحى الترشيدى المنقذ، إذ لا مخرج للفئات الوسطى "إلا إذا اكتسب المشروع الإصلاحى الذى تقدمه القوى الوطنية وعلى رأسها حزب التجمع قوة دافعة تدفع بالجماهير إلى جانبه . فيمقدار ما تنبئ الجماهير هذا المشروع المعبر فعلا عن تطلعاتها، ويمقدار ما تناضل من أجل وضعه موضع التنفيذ، يمقدار ما ستجد الرأسمالية المنتجة نفسها مضطرة لحسم التردد وتبين نفسها عن الطفيليين مشروعا لخاص الذى تراء كليلاً يبقاها فى السلطة"^(١١).

تلطف برهة وتستعيد هذا السيناريو لأهميته فيما سوف يحدث بعد ذلك من اضمحلال تدريجى لحظ التحليل الطبقي فى الخطاب التجميى؛

- ١- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) فئات برجوازية جديدة هى الفئات المتوسطة دون بلد أدنى مجهود لتسكينها فى خريطة البناء الطبقي وتحديد خصائصها تلك التى تجعلها وطنية.
- ٢- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) ممثلين سياسيين لهذه الفئات داخل الحكم، وأن هؤلاء الممثلين يعانون عجزا عن التغيير والترشيد.

٣- أن سبب عجزهم يكمن فى غياب المشروع الإصلاحى أو إبتعادهم عنه.

٤- أن التجمع لديه هذا المشروع، وهذا فى حد ذاته دعوة للتحالف مع أقسام من السلطة.

يستمر هذا الخط سائلا داخل الحزب برغم وجود بعض الاعتراضات والاختلافات هنا وهناك. غير أن النقاش يعاود الانعجار من جديد في أعقاب الهزعة التي حالت بالتجمع في انتخابات أبريل ١٩٨٧. فما أن فتح الحوار بين كوادر الحزب حول أسباب الهزعة حتى اندفعت الأجنحة المختلفة تدلل على رؤاها استنادا إلى فهمها الخاص لتحولات البنية الطبقية. فضلا عن ذلك كانت إعادة فتح الحوار حول تلك القضية تعبيراً عن متعطف جديد يراجه الحزب، يستدعي تحديد اختيارات طبقية تستجيب لتصورات القيادة حول طبيعة الصراع الاجتماعي، طبيعة العدر الطبقي، نمط التحالفات الواجب اتباعه. وأمام هذا المتعطف انفرز توجهان رئيسيان داخل الكادر الرئيسى لحزب التجمع.

يدعو الاتجاه الأول إلى توسيع القاعدة الطبقية للحزب وإقنيد الفكر التجمعي لاستيعاب أفراد من الطبقة الوسطى أو الفئات المتوسطة من المجتمع^(١٢). وتستند تلك الدعوة على تصور مفاده تغير الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى، واتساع الفئات الاجتماعية المضارة من السياسات الجارية، الأمر الذى سيجعل الواصل إلى التجمع والقابل للتأثر بفكر اليسار من الشرائح البرجوازية الصغيرة أكثر من الواصل من الفلاحين والعمال، ويستدعى ذلك ضرورة تغيير التوجه الطبقي للحزب أى تحويله ليعبر عن مصالح الطبقات المتوسطة. كما يستدعى تغيير الخريطة الطبقية للمجتمع تنهى نمط جديد من التحالفات يقوم على الاستفادة مما يبرز من "تناقضات وصراعات داخل السلطة"^(١٤). ويشير أصحاب هذا التصور إلى تغير توازنات القوى داخل السلطة منذ تولاهم مبارك. حيث حدث تغيير لصالح فئات البرجوازية ذات الارتباط الأقوى نسبياً بالسوق الوطنى والأبعد نسبياً عن الأجنحة المضارة والطبقة والطفيلية من البرجوازية^(١٥). ويُعَاجَاز شديد نقول، أن هذا الاتجاه يستند إلى تغير الخريطة الطبقية للمجتمع، هنا إذا كانت قد تغيرت بالفعل بالكيفية التى ادعاهها، كى يبرز مطالبته بتغيير مواز فى التوجه الطبقي للحزب، أى توسيعه ليعبر عن مصالح الطبقات المتوسطة. ومن نفس المقدمات يصل أيضا إلى ضرورة إيجاد أشكال من العلاقة مع تلك الأجنحة الوطنية التى أفرزها صعود مبارك.

فى مواجهة هذا التصور يبرز تيار آخر غير كامل الانسجام. فنجدته يتوزع بين المتجاهدين، يرى أولها أن هذا الانحراف فى التوجهات الطبقية للحزب ليس جديداً، فبالرغم من كل الادعاءات فإن الحزب لا يعبر عن الطبقة العاملة. وبذلك أصحاب هذا الرأى على تصورهم بوجود محاولات عديدة منها إصدار الحزب لمطبوعات تتجاهل إهدام شهداء الطبقة العاملة على يد النظام الناصرى، وإحجابه عن مساعدة إحدى المجلات العمالية التى واجهتها أزمات كادت توقف صدورها^(١٦) علوة على ذلك فإن الحزب بممارساته وسياساته التى انتهجها منذ تأسيسه لا يعبر حتى عن الأسقام المتقدمة من البرجوازية الصغيرة، حيث توجد داخل البرجوازية الصغيرة وفى الطبقات الشعبية الكادحة اتجاهات وتيارات ومنظمات أكثر وعياً وتقدماً من التجمع. ويشير أحد المتنبئين لهذا الرأى إلى أن السبب وراء انزوال الحزب عن الطبقة العاملة هو انهماكه الدائم فى البحث عن حلفاء له فى صفوف الطبقات الأخرى، والمالكة على وجه

المختصين سواء كانوا داخل السلطة أو خارجها، وعمله المستمر على تطوير برنامج اليسار وشعاراته وأساليب عمله من أجل كسب رضا هؤلاء الحلفاء ، الأمر الذي كان يؤدي في واقع الأمر إلى انصرافه عن مهامه النضالية الأساسية تجاه طبقة وعجزه عن تطوير علاقاته وارتباطه بالطبقة العاملة والجماعات الشعبية^(١٦). ويسجل أحد قادة الحزب ظاهرة ملفتة في السياق ذاته، وهي أن قواعد الحزب تتبنى موقفا على يسار القيادة فيما يتعلق بالقاعدة الطبقية للحزب ، وذلك برفضها ما تنص القيادة لتسيده من توجهات إصلاحية تستهدف ترشيده الرأسمالية^(١٧).

كما هو واضح ، يرى الاتجاه الأول داخل التيار العمالي أن الحزب لم يحقق ارتباطا فعليا بالطبقة العاملة، وإنما المنحذب بعيدا عنها بفعل ممارسات وتحالفات تستهدف الائتلاف شرائع من داخل الطبقات الحاكمة . كما يرى هذا الاتجاه أن ما يبرده من انحرافات ليس جديدا ولا مفاجئا بل ملازما لممارسات الحزب منذ نشأته. أما الاتجاه الثاني داخل هذا التيار ، وإن كان يلتقي مع الأول في ضرورة ارتباط الحزب بالطبقة العاملة والفلاحين والمنتجين الصغار، إلا أنه يرى أن الحزب قد نجح في تحقيق ذلك فعليا، ومن ثم يصعب توصيف ممارساته باليمينية. ويستهدف هذا الاتجاه تثبيت الترجمة العمالي للحزب في مواجهة من يدعون إلى توسيع القاعدة الاجتماعية بحيث يهجر الحزب عن الطبقة المتوسطة ، فالانحياز للطبقة المتوسطة يناقض الترجمة الطبقي الأساسية للتجمع ، الأمر الذي يدعّم الحزب إلى مازى إذا ما احتدم صراع بين الطبقة العاملة وبين الشرائع الرأسمالية المتوسطة ، حيث سيكون عليه أن يعلن انحياء واضحا^(١٨). وتتبنى إحدى العضوات القياديات في الحزب نفس التصور، ولكن تفرقا من النزوعات الإيديولوجية لهذه الشرائع المتوسطة، فتلك الشرائع لا يمكن اعتبارها رسيدا اجتماعيا لحزب التجمع، إذ أنها تتحلل وتسقط في الإيديولوجية الدينية الرجعية حلمها الدائم بالمشروع الخاص^(١٩). على ذلك لم يكن رفض أصحاب هذا الاتجاه لمقولة وطنية الشرائع المتوسطة رفضا جذريا ، بل لتحويلهم من الانحيازات الإيديولوجية الرجعية لتلك الشرائع وتصبح المهمة المطروحة لحل الإشكالية هي العثور على المدخل الإيديولوجي لاستيعاب الشرائع المتوسطة. ويعد هذا الاتجاه ضالته في الطرح الدبنى المستنير الذي يجد أرضية واسعة بين أبناء هذه الطبقة، ويمكن للتجمع من استيعابها وتوفير مكان لها في قاعدته الاجتماعية. وفي النهاية يظل هذا الاتجاه مرواحا بين رغبتة في أن يظل حزب التجمع حزبا يساريا اشتراكيا علميا قاعدته الأساسية ليست الفئات الوسطى وإنما العمال وفقراء الفلاحين وطلقاتهم ، وبين أملة في أن تلصق بالحزب بعض شرائع الفئات الوسطى لتصبح أكثر راديكالية^(٢٠).

ومن تفاعلات انتخابات ١٩٨٧ نقضى إلى المناقشات التي دارت داخل اللجنة المركزية للحزب حول مشروع التقرير السياسي. ولن يبقى هنا طويلا وإنما سنسجل ملاحظة لبعض كوادرات الحزب تشير إلى أن التجمع قد قطع شوطا بعيدا في التخلص من منهج التحليل الطبقي. وأهمية الملاحظة أنها تأتي من فاعلين حزبيين حيث تقول : "لا يستند مشروع التقرير إلى تحليل طبقي دقيق يستخلص منه القضايا والمشكلات الملحة التي يتعين علينا مواجهتها في السنوات القليلة القادمة وطبيعة التحالفات والمواقف النضالية التي ستتطلب منها. ويعتق تلاحق هذا النص أن ينطلق المشروع من واقع التشكيلة الاجتماعية الراهنة في مصر كتشكيلة تامة"^(٢١).

تم تأني انتخابات ١٩٩٠، لتصل بهذا الخط إلى اقتصاد. فكانت الرغبة في مسايرة المناخ الواقعي السائد، وكان الخوف من نفور جماهير الحزب بسبب لغة التحليل الطبقي، فكانت مطالبة بعض أعضاء الحزب القيادين، أثناء إعداد البرنامج الانتخابي للتجمع، بالتخلي عن استخدام لا منهج التحليل الطبقي لحسب، بل التخلي أيضا عن أية مفردات تشير إليه، مثل الامبريالية والبرجوازية والطفيلية. ويشير عبد الغفار شكر القيادي البارز بالتجمع^(٢٢) إلى أن تلك التوجهات قد انعكست على صياغة البرنامج الانتخابي فجاءت المقدمة التحليلية مرجزة إلى حد كبير مما حرم الحزب من عرض بعض الأفكار الهامة حول واقع المجتمع المصري ومشاكله الأساسية. كما ترتب على ذلك -حسب ما يقره شكر - افتقاد البرنامج للوضوح حول طبيعة ملكية وسائل الإنتاج وهل يتم تنفيذ البرنامج الاقتصادي للحزب في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا أم في إطار التحول الرأسمالي. ويرى عبد الغفار شكر أن سيادة هذا المزاج السياسي في الحزب، وتأثر لجنة الصياغة به، كان من نتيجته حذف فقرة كاملة من مقدمة البرنامج الانتخابي كانت تتوجه إلى قوى اجتماعية محددة لتشارك التجمع في تنفيذ البرنامج في مواجهة قوى اجتماعية محددة.

تطبيق التحليل الطبقي - مغالطة السلطة

يتضح لنا مما سبق أن منهج التحليل الطبقي كان يتم التضحية به لصالح البحث عن حلفاء. جاءت التضحية الأولى به من أجل التحالف مع شرائح من البرجوازية بادعاء أنها وطنية أو متوسطة، ثم أُطبع به تماما من أجل التفاهم مع بعض أجنحة الحكم. بالطبع لم ير هذا دون حدوث صدامات بين الفصائل والتيارات السياسية داخل التجمع، لكن تلك الصدامات لم تمنع الحزب من تحويل مساره تدريجيا باتجاه التفاهم مع النظام الحاكم. نقول تدريجيا لأن الصراع حول قضية الموقف من السلطة يرجع بتاريخه إلى سنوات مضت، وبالتحديد إلى بداية حكم مبارك. لكنه كان يشتمل حينها ويخفت حينها حتى تلعب بوضوح في أعقاب انتخابات أبريل ١٩٨٧ البرلمانية.

اختلفت مواقف التيارات التي برزت في أعقاب هزيمة التجمع في انتخابات ١٩٨٧ وأشارت إلى وجود اختلافات ملحوظة بينها في تحديد "الطبيعة الطبقيّة" للمجتمع واقتراح التوجهات الطبقيّة للتجمع. وليس غريبا أن نجد أن اختلاف تلك التيارات امتد ليعبر عن نفسه في قضية "الموقف من السلطة"، فكلًا التقيتين نتاج لتصورات محددة حول البناء الطبقي والصراع الطبقي في المجتمع المصري. فالتيار الذي رأى توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب بحيث يضم الفئات المتوسطة، يؤكد على وجود صراع ينبغي أخذه بالحسبان داخل السلطة والحزب الحاكم والبرجوازية خصوصا بعد اختفاء السادات، فهناك خلاف حقيقي - حسبما يرى هذا التيار - وليس مصطنعا بين مصالح الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة التي لها مصالح تتناقض مع مصالح الرأسمالية الطفيلية^(٢٣). وتستطيع الفئات الأخيرة، التي تجد تمثيلها في الحكم، والحزب الوطني، والتي يعبر عنها "حسنى مبارك" أحيانا، تستطيع أن تلعب دورا وطنيا بإسهامها في الصراع ضد الرأسمالية الطفيلية، وضد التبعية للاستعمار الجديد. وضد إسرائيل، إذا ما تعاملت ضغوط القوى الشعبية عليها.

يُطرح أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تبنى التجمع، واليسار عموماً، لموقف من السلطة يأخذ في حسابه ما بداخل السلطة من تناقضات وصراعات، لكنه يحدّر في نفس الوقت من أن تؤدي الضغوط أو الصراع غير المحسوب ضد السلطة إلى "مواجهة احتمالاً بديل غير شمسى، سلقى أو عسكري، أكثر إغثاً في استغلال الجماهير". وبما أن هذا الاتجاه يفتح القرى السلفية كهدى رئيسي، فإن موقفه من السلطة يراوح ما بين الدعوة إلى الضغط عليها لتحقيق مكسب جماهيري وتجميع القرى الأكثر شراسة فيها، وبين مساندة أى إنجازات جماهيرية تقدم بها السلطة حتى ولو كانت محدودة^(٢٤). أما الأساليب الناجمة للتأثير في الصراعات الدائرة بين الشرائع الحاكمة فيعدها هذا الاتجاه في:

١- ممارسة النضال والدعوة إلى التغيير ضمن حدود الصراع السلمى، إذ أن هناك ضرورة للبحث المتأنى عن وسائل التطور الديمقراطي والسلمى من أجل تجنب "مخاطر القوضى والانهيار الاقتصادى والاجتماعى الشامل، والمذابح والإرهاب"^(٢٥). وبالتالي يصبح الحفاظ على الاستقرار إحدى المهمات الأساسية الملقاة على عاتق اليسار، فبدون حد أدنى من الاستقرار لا يوجد تغيير ولا فرصة للتنمية والبناء^(٢٦). إن الدعوة للاستقرار تضع الحدود القصوى للوسائل المستخدمة في الصراع، حيث يصبح من الخطر على الاستقرار استخدام أساليب مغامرة مثل التطاهر والإضراب والاعتصام^(٢٧) فتلك الأساليب الصراعية غير المسنولة، التى تستند على مبدأ "على وعلى أهدأنى" تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعى ويكون نتيجتها صعود الخصم الرئيسى الذى هو الجماعات السلفية^(٢٨).

٢- العمل من داخل جهاز الدولة، وضرورة "التخلص من النظرة التقليدية لهذا الجهاز كجسم يجب مصارحته فحسب، إلى مجال يمكن العمل من داخله وتحويله"^(٢٩).

٣- توسيع الطابع الخدمى للحزب والاهتمام بتقديم أساليب جديدة للنضال الديمقراطى يتبلور من خلالها نماذج آخر "تسم بالأمانة في مواجهة الفساد". وعلى الحزب أن يوجه جهوده "لتكوين اللجان الشعبية، والجمعيات، وتقديم الخدمات وإقامة المشاريع الإنتاجية والإعلامية، والشركات والبنوك"^(٣٠).

وإذا كنا نجد اتصالاً في أطروحات هذا الاتجاه بين ميله للتعبير عن الشرائع المتوسطة ودعوته للتحالف مع شرائع معينة داخل السلطة، وأيضاً دعوته لتهديد الصراع ضد السلطة خوفاً من صعود التيار السلقى، فإننا نجد تواصلاً بين أطروحات الاتجاه المضاد، الذى رأيناه يصير على تحديد القاعدة الاجتماعية للمجتمع الطبقة العاملة وفقراء المنتجين، وبين تصوره للسلطة. حيث يرى ذلك الاتجاه الثانى أن السلطة "بمختلف أجهزتها وعلى رأسها الحزب الوطنى الديمقراطى، تمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الطفيلية التى يتحقق من خلالها ربط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالى العالمى والتحالف مع الرأسمالية الأجنبية فى السيطرة على الاقتصاد والصناعة والتجارة"^(٣١). يؤكد أصحاب هذا التيار على ضرورة توجيه النضال الأساسى ضد السلطة السياسية للرأسمالية الانتفاعية والطفيلية، وضد جهاز الحكم القائم باعتباره التجسيد الحى لتلك الطبقات^(٣٢). ويتحدد العلو الرئيسى من ثم في

الحزب الوطنى وحكومته بما فيها رئيس الجمهورية^(٣٣). ووجود تناقضات داخل سلطة الحكم أمر يضعه هذا التيار فى مرتبة متأخرة من اهتمامه لكونه عنصرا غير فعال فى التغيير^(٣٤). ويرفض بالتالى أى تعاون مع السلطات أو مناقشتها حل مشاكل الجماهير عن طريق إقامة علاقة معها.

إن هذا التطور لموقفين من السلطة داخل حزب التجمع لم يكن وليد هزيمة الحزب فى الانتخابات ، فبطوره تعود إلى بداية الثمانينيات حين بدأت تيارات داخل الحزب تعيد تقييمها لطبيعة نظام الحكم بعد اغتيال السادات وتولى مبارك رئاسة الجمهورية. ولقد ظهر تأثير تلك التيارات واضحا فى مشروع البرنامج السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى عام ١٩٨٥ ، حيث يلمس المشروع إلى وجود أجنحة متعددة داخل السلطة، لم يكن من الصعب العثور على جناح وطنى فيها ليقول : "لايستطيع حزبا أن يتجاهل واقع تبنى حكومات الحزب الوطنى سياسات ذات طبيعة مزدوجة تحاول من خلالها أن تقوم ببعض التغييرات الجزئية"^(٣٥). ولا ينسى معد المشروع أن يشيد بالقرارات الاقتصادية التى أصدرتها الحكومة فى مطلع عام ١٩٨٥ بفرض التقلب على أزمة العملات الأجنبية. ويرجع إخفاق تلك القرارات إلى "الدور الفعال الذى لم تزل تلعبه العناصر الطفيلية فى إطار التحالف الحاكم وفى الحزب الوطنى(٠٠)" كما يرجع أيضا إلى اختراق الطفيليين لجهاز الدولة وارتباط العديد من القيادات الإدارية بهم^(٣٦). إن هذه العبارة تلخص جوهر رؤية صاحب المشروع لطبيعة السلطة وجهاز الدولة، فالسلطة متعددة الأجنحة ويمكن التحالف مع قسمها الوطنى، وجهاز الدولة مازالت تحكمه التوجهات الوطنية، وإن كان قد تم اختراقه من قبل بعض الطفيليين.

ومثلما نجد هذا التعبير المبكر عن تيار داعى للتحالف مع شرائح من السلطة، نجد أيضا تعبيراً عن التيار المضاد فى تعقيبات الجناح الأكثر راديكالية على مشروع التقرير السياسى، إذ طالب عناصر ذلك الجناح فى مناقشتهم للتقرير بالتأكيد "على استمرار التبعية والطفيلية والفساد بعد اغتيال السادات برصفها قتل سياسة طبقة من الطفيليين لا سياسة فرد". كما انتقدوا "الالتفات إلى الصراع داخل السلطة أكثر من الالتفات إلى قضايا الجماهير وتنظيمها دفاعا عن مطالبها"^(٣٧).

أليس غريبا أن تتواجد كل تلك الاختلافات ، حول التوجهات الطبقيّة للحزب ، وحول طبيعة السلطة وموقف الحزب منها، دون أن تتسبب فى انهيار التجمع وتفكك بنيانه الداخلى؟ لقد راهن كثيرون على هذا، لكن استمرار الحزب حتى الآن قد كذب ذلك التوقع ، فالتجمع لا زال قائما ، والفصائل المكونة له لم تغادره إلى أحزاب أخرى. إن التجمع لم يتفكك رغم الصراعات الدائرة فيه، لكنه أيضا لم يخرج من هذه الصراعات دون خسائر . ولعل أهم الحقائق هى ما لحقت بصيغته كتجمع لقرى سياسية متعددة.

خصام الإشتقاء : تآكل صيغة التجمع

يأتى الحديث عن صيغة التجمع فى البرنامج السياسى العام للحزب بشكل يوحى بأنها الصيغة المثلى لتساكس قوى اليسار . فالبرنامج يحدد الفصائل السياسية المكونة له فى : الناصريون - الماركسيون - التيار الدينى المستنير -

التيار الوحوى - التيار الديمقراطي. معتبرا إياها التعبير السياسى عن الطبقات الشعبية والتجسيد المعاصر للتيار الوطنى الأصيل^(٣٨). يشير البرنامج إلى أن ما يجمع هذه الفصائل فى تكوينها المعاصر هو اتفاقها حول التقييم الإيجابى لثورة ٢٣ يوليو وقائدها التاريخى جمال عبد الناصر، وضرورة حماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدية وتطويرها. كما يجمعها اتفاقها حول العدا - الأصيل للاستعمار والأمبريالية والصهيونية، ونضالها المشترك من أجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى، واحترام الحقوق والحريات الديمقراطية، واحترام الأديان السماوية، وبناء المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال، والإيمان بعروية مصر والنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ومن أجل مساندة الثورة الفلسطينية.

وبنظرة سريعة على نقاط الاتفاق يمكننا توقع خروج بعض قوى اليسار المصرى من هذا التحالف الجبهوى المتخذ شكل حزب. ففى ذلك الحين توجد تنظيمات شيوعية حاولت بأطروحاتها وممارستها السياسية الخروج من أسر النموذج الناصرى وقدمت نقدا راديكاليا له. ومن الطبيعى ألا تجد اتفاقا مع النقاط السالف إيرادها فى البرنامج السياسى العام للتجمع النازح إلى إعادة النموذج الناصرى. فى الوقت ذاته لم يكن قانون الأحزاب يسمح بتشكيل أحزاب سياسية تقدم على فكرة الصراع الطبقي، فظلت التنظيمات المشار إليها بعيدة عن ساحة العمل السياسى الشرعى، واستمرت فى ممارسة نشاطها بدرجة أكبر من الراديكالية وإن لم تحاول قطع صلاتها بالتجمع قطعا نهائيا. واقع الأمر أن رفض القوى الشيوعية الراديكالية للمشاركة فى بناء التجمع جاء مريحا لتشكيله الذى بدأ به، لفصائله تمش حالة فعلية من الانسجام السياسى فى ظل الشعارات الناصرية. ومن هنا كان البرنامج السياسى العام متفاوتا فى تصوره للعلاقات التى سوف تنشأ بين فصائل الحزب بقوله إن صيغة التجمع قد نضجت على أسس وقواعد منها^(٣٩).

- أن هذا التجمع السياسى لا يمكن أن يستمر مالم يستند إلى قدر من الوحدة الفكرية لا تنفى أصول التمايز بين القوى المكونة له ولا تنفى التنوع داخل التجمع.

- أن هذه الوحدة الفكرية المتنامية قابلة - كما أثبت الواقع ونتائج الممارسة - للتطور عمقا وشمولا.

- بهذا النضج فى صيغة التجمع قدم الحزب حولا سليمة لمشكلات فكرية وتنظيمية ثار حولها كثير من الجدل.

أثبتت الأحداث فيما بعد أن الحديث عن صيغة التجمع بهذا الشكل المتفائل قد جاء متسرعاً بعض الشيء. يؤكد ذلك تجدد المناقشات دوريا، وبالذات فى أعقاب الكوارث التى تلم بالحزب، حول صحة تلك الصيغة. حيث يبدأ كل فصل فى تحميل مسئولية الكارثة للفصائل الأخرى معتبرا إياها منحرفة عن الاتفاق. وفى العادة يتم حسم الخلاف بإعادة ترتيب توازنات القوى داخل الحزب، وإقرار سيطرة الفصيل الأقوى والأكثر تنظيما والذى يسيطر على المواقع الأكثر حساسية فى دوائر العمل الداخلى.

إن اهتمامنا بدراسة التحولات التى طرأت على التكوين السياسى الداخلى للحزب يعود بالأساس إلى ارتباط تلك

التحولات بالموقف الذى تبنته القوى المختلفة من النظام السياسى بعد السادات، وإن كنا لا نغفل أهمية عنصر الصراعات الداخلية على المواقع الحزبية بل وحتى عنصر تصفية حسابات قديمة. ولما كانت الصراعات الداخلية والتنافس على المواقع الحزبية عنصرا ثابتا فى كل الأحزاب، فإننا سنضرب صفحا عنه لتركز اهتمامنا على انعكاس الحلالات السياسية، خاصة فيما يتعلق بقضيتى السلطة والصراع الاجتماعى، على المكونات الداخلية لحزب التجمع.

مزيد من التقارب مع السلطة - مزيد من خلخلة الحزب:

فى عرضه للنقاشات التى دارت فى أول اجتماع للأمانة العامة فى أعقاب انتخابات ١٩٨٧ مباشرة ، استعرض د. فؤاد مرسى الأسباب التى استقر عليها أعضاء الأمانة فيما يتعلق بالأزمة السياسية والجمهورية والتنظيمية والإعلامية التى يعانيتها الحزب. وكان أول تلك الأسباب "تآكل صيغ التجمع". وكان هذا هو التعبير الذى استخدمه الاتجاه المعادى لسيطرة الماركسيين على الحزب ، ويعنى وجود : "مؤامرة شيوعية للاستيلاء على التجمع" و"سيطرة وهيمنة لتيار معين" (٤٠).

وإذا كان د. فؤاد مرسى قد حرص على نفى هذا التصور باعتباره "كلاما فاسدا" حيث لا مجال للاستيلاء أو السيطرة، مرجعا ما أسماه بتآكل الصيغة إلى عوامل موضوعية كاتسحاب العضوية وترجمتها وتناسى الاتجاه الماركسى خضوعا لمزاج الجماهير وسخطها المتنامى، إلا أن د. مرسى لم ينف وجود مشكلة الهيمنة دون أن يفصح تماما عن عمقها. فأشار إلى الأزمة ونفاها فى ذات اللحظة بقوله أن التجمع "ليس بديلا وليس واجهة ولن يكون تحضيرا للحزب الشيوعى حتى لو أراد الشيوعيون" (٤١)، فلكل من الحزبين ، حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى، ساحتها السياسية والاجتماعية ، حيث للأول ساحتها الاجتماعية الواسعة ، وللثانى ساحتها الاجتماعية الأكثر تحديدا طبقيًا.

لقد كان هذا إعلانا واضحا عن خلاف حقيقى وحاد داخل التجمع، دار بين الاتجاه الماركسى واتجاه ثان لا يمكن اعتباره بسهولة تجميعا لبقية التيارات المكونة للحزب وإنما هو اتجاه تكون من عدد من القيادات ذات الأصول الماركسية التى مارست العمل النضالى يوما داخل أحزاب شيوعية قبل يوليو ١٩٥٢ ثم تجمعت تحت راية العداة لسيطرة الماركسيين على التجمع وتلاشى الحدود بين التجمع والحزب الشيوعى المصرى. ولقد اعتبر هذا التيار أن أزمة الحزب مرجعها إلى التطرف اليسارى، وإلى الجنوح إلى اللفظ الثورى العاجز عن الفعل والعمل وسط الجماهير (٤٢).

يتحمل التفصيل الماركسى، حسب تصور أصحاب التيار المائل، المسئولية عن الجنوح اليسارى الذى أدى إلى ازديادية حادة داخل التجمع قمت معالجتها بأساليب توفيقية. وتعود الازديادية، كما عبر بوضوح أحد القادة الرموزين بالحزب، إلى محاولة قوى يسارية مختلفة أن تدفع بأعضائها إلى داخل التجمع، واستخدم بعضها التجمع كغطاء على نشاطها السرى، وسعت إلى السيطرة على مواقع أساسية فيه ومجتذبة العناصر من داخله، فنقلت أمراض اليسار التقليدية إلى التجمع وأفقده حركته السريعة الواسعة وصدت عنه العضوية الجديدة (٤٣).

بهذا الوضوح فى التعبير يطرح التيار المعادى لهيمنة الماركسيين تصوره حول أزمة الحزب. ومن ثم يجد الحل فى

إبراز فكرة جديدة تزيج الإيديولوجية الماركسية عن موقع الهيمنة أسماها "الإيديولوجية التجمعية" التي تلدوب داخلها التيارات الفكرية المكونة للتجمع، وتحتوى الكتلة الأساسية المستهدفة فكرا وأسلوبا وتنظيما. وتصبح مشكلة التيارات المشاركة في تأسيس الحزب هي في قدر التلازم التي تستطيع للتوافق بين أصولها الفكرية والفكرية التجمعية (٤٤).

تصدى الفصل الماركسي داخل الحزب لهذا الهجوم، معتبرا أن تحميل أزمة التجمع للجنوح اليساري هو ادعاء فظ. وأن هذا الادعاء يحمل في داخله عذاء للشيوعية غير مختلف في ذلك عن موقف السلطة أو القوى الرجعية، أو هو على الأقل استجابة وترديد لما تدعيه وسائل الإعلام الحكومية والرجعية على التجمع (٤٥). ويدورهم نقل الماركسيون إصبع الاتهام كي يوجهوه إلى الجناح اليميني في قيادة الحزب، حيث لا يدور الصراع في رأيهم بين الجاهين في القيادة ، بل بين الجاه اليميني في القيادة وبين الجاه اليساري تنحاز إليه معظم قواعد الحزب وخاصة الأجيال الشابة التي ترفض المواقف التوفيقية والاعتدال واليمينية وعدم اتساق مواقف الحزب (٤٦).

بإدخال قواعد الحزب، كأحد أركان الصورة العامة للوضع الداخلي، قدم الماركسيون قراءة مفارقة لأزمة الحزب وأسبابها وكيفيات الخروج منها. حيث استبعد المتحدثون باسم هذا الفصل أن تكون صيغة الحزب هي جوهر المشكلة ، بل على العكس، رأوا أن مأساؤه البعض تآكل صيغة التجمع إنما هو تجل لها على أساس اجتماعي رأديكالي. ففي مقابل خروج لبعض القيادات مثل يحيى الجمل، الوزير السابق ، انضم للحزب قادة إضراب عمال السكة الحديد. وهذا مؤشر لعملية تقييد في الأساس الاجتماعي واتساع في الصيغة التي تجعل من الحزب اشتراكيا بحق (٤٧). وعلى ذلك، لا تكن أزمة التجمع في يسارته ، بل في عدم استكمالها لعملية التجديد تلك، أي في عدم قدرته على بناء حزب جماهيري يعبر عن طموحات الجماهير وينظم طاقات القوى اليسارية (٤٨).

ليس الحل، إذن، في المشور على "إيديولوجية تجمعية" ، فمن شأن مثل تلك الإيديولوجية أن تزيج بقية الإيديولوجيات وتقضى على تمايزها (٤٩)، كما أنها لابد وأن تعكس تغييرا عميقا في البنية الطبقة للحزب، إذ تنقل مركز الثقل فيه لفئات صفار الملاك وتقتن أيدولوجيتهم الإصلاحية (٥٠). وفي مقابل الوحدة الإيديولوجية يطرح التيار الماركسي وحدة في مجال العمل والتنسيق السياسي والعمل الجبهوي بين كل فصائل اليسار مع احترام الذاتية المستقلة لكل فصيل (٥١). أي وحدة سياسية لا وحدة إيديولوجية.

لقد انعكست أزمة الحزب على العلاقة بين فصائله كما هو واضح . وكان ذلك مناسبة للكشف عن توجهات طبقية وسياسية متنازعة ، بعضها ينمو مرشحا لأن يصبح الخط السياسي للحزب في المرحلة المقبلة.

التجمع ومصالحة الدولة: من الإصلاحية المقاتلة إلى الإصلاحية المتقاهمة

في القسم الأول من هذه الدراسة عرضنا مفهوم الدولة . وأسستنا عليه فهما محددا للعمل السياسي. وفي هذا الصدد أشرنا إلى أن الدولة هي دائما هدف العمل السياسي، سواء كان هذا العمل ساطوريا ويستهدف تثبيت الدولة

والتكوين الاجتماعى القائم، أو إصلاحها يستهدف ترشيد الدولة ودعم التكوين الاجتماعى، أو جذريا يسعى إلى تغيير الدولة وأساسها الاجتماعى.

ليس من شك فى أن التجمع ليس حزبا سلطويا، وتعدد كثيرا عن الحقيقة إذا اعتبرناه حزبا جذريا. حقيقة الأمر أنه حزب إصلاحى بامتياز. لكن الإصلاحية نفسها ضروب واتجاهات، فهناك الإصلاحية المستندة إلى قوى وفئات اجتماعية واسعة والتي غالبا ما تستعين بجمهورها للضغط على النظام وإحداث بعض التغييرات الجزئية فى الشروط الاقتصادية - الاجتماعية والشروط السياسية لصالح قواها الاجتماعية. وهناك من ناحية ثانية الإصلاحية المتفاهمة التى تعتقد فى إمكانية الضغط على نظام الحكم دون احتياج للجمهور، إذ تلجأ للتفاهم مع أجنحة مميّنة فى النظام كى تبصرها بالمخاطر التى يمكن أن تتهددها إذا هى استمرت فى تجاهل الفردى المتفاهم فى الواقع الاقتصادى - الاجتماعى. وهناك من جهة ثالثة، ليس مجال الاستفاضة فيها هنا، الإصلاحية الثورية كمنهج كسلك تكتيكى الفرض منه تجهيز الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإحداث تغيير كبرى راديكالى فى الكيان الاجتماعى ونظامه السياسى.

على أية مستوى من مستويات العمل السياسى الإصلاحي يقف حزب التجمع ؟. هنا أيضا تبدو المماركة الانتخابية مناسبات جيدة لاختبار توجهات الحزب فى ممارساته الفعلية.

بوضع أهداف التجمع كما عبر عنها فى برامجه الانتخابية خلال العقد الأخير فى إطار مقارن، سبب لنا بوضوح أن نحول ملحوظا قد حدث. ففى برنامج ١٩٨٤ الانتخابى يقرر الحزب "أن البلاد بحاجة إلى تغيير شامل يفرجها من أزمتها ، فالقنات الطفيلية تدافع عن سلطاتها وثوراتها الحرام ولا تريد أى تغيير يضعف نفوذها أو يهدد مصالحها.. ومن واجبا جميعا أن تصدى لذلك، وأن نخوض الانتخابات بهدف التغيير الشامل". وفى برنامج ١٩٨٧ الانتخابى تخفت لهجة التغيير الشامل لتحل محلها المهمات الإصلاحية لإتقاذ الوطن. أما فى برنامج ١٩٩٠ فتصبح المهمة الرئيسية "هى إعادة الاستقرار إلى البلاد" حيث يجرى بالبرنامج: "إننا مقتنعون بأن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة للاختناقات الحادة القائمة فى السياسة والاقتصاد والمجتمع، برنامج يعيد الاستقرار إلى البلاد ويمكنها من النظر إلى المستقبل".

لعل الانتقال ملحوظ من إصلاحية تدعو للتغيير إلى أخرى تدعو للاستقرار. والسمة الأكثر وضوحا للإصلاحية الداعية للاستقرار هى أنها لا تهتم كثيرا بالجمهور كطرف فى المعادلة السياسية، وإنما تتجه مباشرة للتفاهم مع نظام الحكم أو أحد أجنحته. هذه هى الواقعية السياسية كما يشير د. حسين توفيق فى تحليله للبرامج الانتخابية التى طرحت فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، حيث يلاحظ أن هناك اختلافات بين البرنامج السياسى العام للحزب والبرنامج الانتخابى له، ومن بين نواحي ذلك الاختلاف أن البرنامج الانتخابى قد اتسم على حد قول د. توفيق "بدرجة كبيرة من الواقعية فيما يتعلق بتوصيف المشكلات الراهنة واقترح الحلول لها" وأن حدة النبرة الهجومية قد خفت "سواء

على من اعتادت وثائق الحزب وبياناته وصحيفته أن تصلهم بالقوى الطفولية والرجعية والإمبريالية ، أو على السياسات الحكومية في المجالات المختلفة^(٥٢) . ويجهد د. توليف في التفسير ليصل إلى أن ذلك التوجه الواقعي للحزب في برنامجه الانتخابي قد جاء نتيجة لقراءة الحزب وفهمه للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر منذ منتصف الثمانينيات، وربما كان المقصود أن تلك التحويلات كانت إيجابية بدرجة جعلت التجمع يتخلى عن خطابه النقدي القديم ويخفف من حدة مراحته لنظام الحكم.

القياى التجمعى الذى شارك فى صياغة ذلك البرنامج إلى الشروط التى أحاطت بعملية الصياغة: كشفت مناقشات الأمانة أثناء المناقشة الأولية للبرنامج الانتخابي عن مزاج سياسى يختلف كثيرا عن ذلك الذى كان سائدا مثلا أثناء الإعداد لبرنامج ١٩٧٩ أو برنامج ١٩٨٤. ولعل هذا المزاج السياسى الذى ساد المناقشات قبل انتخاب ١٩٩٠ يرجع إلى فشلنا فى التمثيل بمجلس الشعب فى السنوات العشر الماضية ، وإلى الإحساس بخطورة عدم النجاح هذه المرة أيضا، والإحساس بضرورة التواجد فى مجلس الشعب لفك عزلة التجمع. وقد اتضح هذا المزاج السياسى من خلال إجماع أعضاء الأمانة العامة وأغابيتهم الساحقة (...) على ضرورة أن يأتى البرنامج الانتخابي للحزب موجزا خاليا من الرطالة اليسارية^(٥٣).

من الطبيعي أن تنعكس التوجهات التى أشار إليها عبد الغفار شكر على الخطاب السياسى للتجمع فيزاد مرونة وواقعية وميلا للفهم والحلول الوسط، لكن إعداد الخطاب الواقعي هذا يتطلب تدخلا ماهرا فى صياغته حتى لا يبدو منفرا أو مراوغا. ويمكن القول أن الخطاب السياسى التجمعى الجديد قد أعد بهارة ، ولتأخذ مثالين على ذلك:

١- حافظ الخطاب التجمعى على استخدامه لبعض المفردات بحيث يبدو للوهلة الأولى وكأنه لم يغادر موقعه القديم، لكنه كان يغطى بتلك المفردات إعادة ترتيبه للتضاي، منحها القضايا الاقتصادية الاجتماعية للجماهير إلى المرتبة الثانية من اهتماماته ومبرزا قضية الديمقراطية فى مقدمة أولوياته.

٢- تحويل مضمون بعض المفاهيم ولوى عنقها لتخدم توجهات التجمع الجديدة. ويتجلى ذلك فى الاستخدام المفرط لتعبير "المجتمع المدني" فى أدبيات التجمع خلال السنوات القليلة الماضية. لقد تم تحويل المفهوم لبقى الخطاب شاهريا فى منطقة الصراع القديمة بينما هو ينتقل الصراع فى الحقيقة إلى منطقة مختلفة تماما. إن مفهوم المجتمع المدني يشير بطبيعته إلى تقيضه حتى يكتمل مزدوج تناقضى هو: المجتمع المدني/ المجتمع السياسى (الدولة). غير أن صانع الخطاب التجمعى أجرى تحويلا جلوبيا للمفهوم بتركيبه من متناقضين هما: المجتمع المدني/ الإرهاب، وبذلك لم يعد تقيض للمجتمع المدني هو الدولة وإنما جماعات الإسلام السياسى.

على أية حال ، يبدو أن التجمع قد بدأ يحقق نجاحا منذ أن غادر سؤال الدولة إلى مسألة الديمقراطية وتداول السلطة ومعاداة الإرهاب. لكن من حقا أن نطرح سؤالا أخيرا، هل كان نجاح خمسة مرشحين للحزب فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة باكورة إنتاج هذه الواقعية الجديدة؟ البعض يجيب بنعم لكن الإجابة بلا لها أيضا وجهتها، فكون

اثنان من هؤلاء المرشحين يعتمدان على نفوذهم العائلي (خالد محي الدين - لطفي واكد). وواحد يعتمد على نفوذه القبلي (مختار جمعة)، واثنان على تاريخهما النضالي المعالي (البدري فرغلي - محمد عبد العزيز شعيان)، يجعلنا أقرب إلى الاعتقاد بأن الخطأ كان رسالة حسن نية لوح بها التجمع للنظام، أما شجاج المرشحين فظل مرهونا بالمحددات الطبقية التي حاول التجمع التنصل منها.

• • •

حاولت بإيجاز شديد أن أعرض ماهو أكثر أهمية في تعلقه بمرقب التجمع من الانقسام الطبقي في المجتمع المصري، وبالتالي موقفه من الدولة التي تعلى البناء الطبقي وتعيد إنتاجه. وإذا كان عرضي للموضوع قد انتهى، فإن علاقتي بالموضوع ذاته لم تنته فهناك الكثير من جوانبه لم تسط عليه الضوء. بعد وبذلك تظل الدراسة بحاجة لأن تلحق بدراسات أخرى أكثر تفصيلا. وهذا ما أحاوله في بحث آخر.

يبقى أن أذكر شيئا، ولو موجزا، عن الظروف التي أحاطت بعملية إعداد هذه الدراسة. لقد اعتمدت على عمليين، الأول منهما بحث شاركت فيه نخبة من الزملاء والأساتذة أثناء عملي بمركز البحوث العربية عام ١٩٨٧، وكان حول دورس الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧، والثاني أحاول استكماله الآن بهفدي، باعتباري أدرج في فئة الباحث الحر أو المستقل منذ أن تركت العمل بمركز البحوث العربية. وبطبيعة الحال فإن الصعوبات التي واجهتني في كل من الدراستين تختلف عن الأخرى. فللمعمل في مركز بحوث خاص همومه ومشكلاته، وللمعمل الباحث منفردا نوع آخر من الهموم والمشكلات.

وما واجهته من صعاب أثناء إعداد الدراسة الأولى لم يكن من نصيبي وحسبي، بل تحصله محي بصبر ودأب كل العاملين بمركز البحوث. وعلى ذلك فحديثي عن هموم الباحث الشاب في هذا الجانب هو حديث عن هموم مركز بحوث وطني مستقل يسمى لإجهاد دراسات علمية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بلده دون أن يتوفر له الحد الأدنى من الشروط الملائمة لذلك، فهو يعمل:

- معتمدا على موارد مالية محدودة للغاية.

- باحثا عن المادة العلمية في خزائن قنصل الدولة وحدها مفتاحها.

- مناقشا أفكاره واستنتاجاته في مجتمع تقف فيه الأجهزة المستولة بالمرصاد لأي فكر حر خلاق.

فماذا إذا كان الباحث الفرد يحاول في عمله البعض أن يفتح طريقا لمعرفة علمية بالمجتمع والدولة؟ أظن أن الهموم تصبح مضاعفة.

المصادر

- ١- رويد في : نيكوس بولاتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، (ترجمة عادل غنيم) ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٢-٥٣.
- ٢- نيكوس بولاتراس ، المصدر السابق، ص ٢٨٩.
- ٣- ليصل دراج، "القبوس والطبرى والحدود العربى"، الطريق ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، (ص ص ٣٦٤ - ٣٧٧) ، ص ٢٧٦.
- ٤- د. يوثان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، كتاب الهلال، القاهرة ، بدون تاريخ نشر، ص ٢١٠.
- ٥- التجمع الوطنى التقدمى الوحدى (ت.و.و.) ، البرنامج السياسى العام ، المؤتمر العام للحزب، ١٠-١١ أبريل ١٩٨٠ ص ٦٠-٦١.
- ٦- ت.و.و. الطريق لافتاد مصر من ، النساء والطفلية والتجربة وثائق وقراءات المؤتمر العام الثانى التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ، ٢٧-٢٨ يونيو ١٩٨٥ ، ص ٨٨.
- ٧- المصدر السابق ، ص ٢٦١.
- ٨- نفس المصدر.
- ٩- نفس المصدر ، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- ١٠- نفس المصدر ص ٢٦٣.
- ١١- نفس المصدر ،
- ١٢- د. سمير نياض ، "صيفه التجمع فى نهاية الثمانينات"، دائرة الخوار، ج (٢٧) ، ص ٦٣.
- ١٣- المصدر السابق.
- ١٤- د. شريف حتاتة ، "مستقبل حزب التجمع بعد الانتخابات الأخيرة"، دائرة الخوار، ج (٢٤) ، ١٠ أغسطس ١٩٨٧ ، ص ١٣.
- ١٥- أحمد صادق سعد ، المصدر السابق، ص ٧٧ ، والمجلة المقصودة هى مجلة (صوت العامل).
- ١٦- د. حلاة إبراهيم شكر الله ، الانتخابات الأخيرة بين عزلة اليسار وسعودة التيار السلفى"، دائرة الخوار، ج (٢٩) ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٣٠-٣٩.
- ١٧- محمد فرج ، "نحن استراتيجيه ملهمة.. وبناء ديمقراطى فعال"، دائرة الخوار، ج (٢٧) ، ٥ سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٣.
- ١٨- غريدة النقاش ، "حول انتخابات مجلس الشعب الأخيرة"، أبريل ١٩٨٧ ، الورقة الرابعة، ص ٢٣.
- ١٩- غريدة النقاش "الصراع حول صيغة التجمع ، صراع بين الخط الإصلاحى والخط الاشتراكى"، دائرة الخوار ، ج (٣٠) ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٩.
- ٢١- ت.و.و. "للجنة المركزية"، العدد العشرين ٢٨-٢٩ يونيو ١٩٩٠ ، ص ١٠.
- ٢٢- عبد الغفار شكر ، حول القراءة فى برنامجى التجمع والحزب الشيوعى ، اليسار ، ج (١١) يناير ١٩٩١ ، ص ٢٩-٣٢.
- ٢٣- د. شريف حتاتة ، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سابق سبق ذكره، ص ١٤.
- ٢٤- د. سمير سمير نياض، صيفه التجمع .. مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- ٢٥- د. شريف حتاتة، "آفاق جديدة لقضية الديمقراطية السياسية"، دائرة الخوار، ج (٢٩) ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٣٨.

- ٣٦- نفس المصدر.
- ٣٧- إبراهيم سعد الدين، "دعوة للانتقاد والتفكير .. لا للتنابذ وكسب الماركات الكلامية"، دائرة الحوار ، ج (٢٣) ، ص ١٥.
- ٣٨- نفس المصدر.
- ٣٩- د. شريف حناة، آفاق جديدة.. مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢.
- ٤٠- نفس المصدر.
- ٤١- عبد الغفار شكر، "أزمة التجمع والسياسات أزمات قيادية ، تناقضات صيغة التجمع ومستقبلها"، دائرة الحوار ، ج (٢٥) ، أغسطس ١٩٨١، ص ٢١.
- ٤٢- د. ريمت السعيد ، ملاحظات نقدية .. مصدر سبق ذكره ، ص ٨.
- ٤٣- حسين عبد الرازق ، "السلطة والتحالف والعمل الديمقراطي"، دائرة الحوار، ج (٢٣) ، ص ٢٢.
- ٤٤- نفس المصدر.
- ٤٥- ت.و.ت، ر. الطريق لإنقاذ مصر ... مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨.
- ٤٦- نفس المصدر ص ١٠١.
- ٤٧- نفس المصدر ، ص ٢٤٢.
- ٤٨- ت.و.ت، ر. البرنامج السياسي العام.. مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
- ٤٩- نفس المصدر ، ص ٦٩-٧٠.
- ٥٠- ملخص اجتماع الأمانة العامة، جلسة ١٥-٢١/٤/١٩٨٧.
- ٥١- المصدر نفسه.
- ٥٢- د. شريف حناة، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- ٥٣- د. إسماعيل صبري عبد الله، "حول انتخابات مجلس الشعب الأخيرة"، الورقة الأولى، ص ٨.
- ٥٤- د. سمير قباطي ، صيغة التجمع... مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- ٥٥- فريدة النقاش ، حول انتخابات... مصدر سبق ذكره ، ص ١٩.
- ٥٦- محمد فرج، نحو استراتيجية .. مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٥٧- فريدة النقاش، الصراع حول صيغة .. مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- ٥٨- محمد فرج، نحو استراتيجية.. مصدر سبق ذكره،
- ٥٩- د. ريمت السعيد، ملاحظات نقدية... مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- ٦٠- فريدة النقاش، الصراع حول صيغة... مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- ٦١- د. ريمت السعيد ، ملاحظات نقدية... مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- ٦٢- انظر : وسيد عبد المجيد (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ٦٣.
- ٦٣- عبد الغفار شكر، حول القراءة في برنامجي ... مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

تعقيب الدكتور وحيد عبد المجيد على ورقتي "حزب العمل" و "حزب التجمع"

في الحقيقة نحن أمام بحثين جديدين، بذل فيهما جهد ومحاولة للتعرف على بعض جوانب الموضوعين المطروحين للبحث لكن ملاحظتي الأساسية على البحثين تتعلق أساساً بالمنهج، وقضية المنهج قضية جوهرية بالنسبة لأي باحث شاب. و هي ليست قضية بالمعنى الضيق حتى لا أجعل الأمر أكثر صعوبة، وإنما بالمعنى الواسع أو بمعنى الإطار العام للبحث ومدى تليته لتطبيقات الموضوع. أي أسلوب تناول هذا الموضوع وتصميم البحث . وبالتالي يكون سؤال المحوري عادة في الأبحاث المتعلقة بالأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية هو : هل يساعد هذا البحث على فهم دور الحزب في الحياة السياسية، وهل يساعد في تفسير التغير الذي حدث في هذا الدور؟ وقضية التفسير هي قضية جوهرية أيضاً متعلقة بالسؤال المنهجي لأنه بدون هذا التفسير تقل كثيراً أهمية أي بحث . وقرأت للبحثين في الواقع تؤدي إلى أن كليهما لا يساعد كثيراً على ذلك، لماذا أولاً لأنهما لا يحددان بدقة موقع كل من الحزبين بالنسبة للنظام الحزبي وعلى الخريطة السياسية والتطور الذي يحدث في هذا الموقع من مرحلة إلى أخرى، بما في ذلك قضية الوزن النسبي للحزبين في الحياة السياسية. وثانياً هما لا يوضحان بشكل كافٍ التغير الذي طرأ على كل من الحزبين في الحياة السياسية المصرية رغم أنه قد حدث تغير جوهري بالنسبة لكل من الحزبين. فلدينا حزب العمل الذي بدأ من موقع قريب من نظام الحكم ومن الحزب الحاكم وأسماء البحث هنا دور "المعارضة المستأنسة" وهو وصف مقبول إلى حد ما، لكن هذا الدور تغير تدريجياً حتى وصل الآن إلى دور "المعارضة الجذرية" للنظام أو المعارضة الجذرية الوحيدة بين الأحزاب الشرعية في مصر، وهذا تغير جوهري.

سنرى أن حزب التجمع أيضاً اجتاز تغيراً جوهرياً لكنه معاكس، بدأ بدور المعارضة الجذرية وتغير هذا الدور . حزب العمل تغير بشكل تدريجي ، لكن حزب التجمع تغير بسرعة شديدة في العامين أو في الثلاثة أعوام الماضية تحديداً لينتقل من دور المعارضة الجذرية، ليس فقط إلى دور المهادنة ولكن إلي القيام بدور التابع لنظام الحكم في معركته ضد الحركة الإسلامية تحديداً . فتحت شعار مواجهة العنف تحول حزب التجمع من معارضة جذرية للنظام ليصبح إحدى أدوات هذا النظام في الحركة ضد الحركة الإسلامية.

وكذلك في المعركة من أجل التطور الديمقراطي في مصر، البحثان لا يساعدان على فهم مغزى أبعاد هذا التحول في دور الحزبين. بحث حزب العمل في الواقع انشغل بسرد وصف في الغالب وأحياناً يفقد الدقة . وفي سياق هذا

السرد ضاع ماهر جوهري في الموضوع. أما بحث حزب التجمع فقد انشغل بقضية إيديولوجية ضيقة تدخل في إطار الصراع التقليدي بين فرق اليسار الماركسي في مصر، وهي قضية الموقف الطبقي لحزب التجمع. وهي ليست قضية قليلة الأهمية، لكنها ليست كافية لفهم التطور والتحول الذي حدث في دور حزب التجمع في الحياة السياسية المصرية، بمعنى أن البحث حصر نفسه في منظور ضيق للغاية.

بالنسبة لبحث حزب العمل قلت إنه انشغل بسرد وصفه، عن نشأة الحزب وما واكب هذه النشأة، والجلود التاريخية للحزب وإطاره الفكري وهيكله التنظيمي وموقفه من عدد من القضايا العامة.... إلخ. وهذا أمر مفيد إذا كان الهدف هو إعداد ورقة تاريخية وتقرير عن حزب العمل وليس بحثاً عن دور الحزب في الحياة السياسية المصرية. فبسبب اتباع هذا الأسلوب نجد أن البحث لا يطرح أي سؤال بحثي، لا يطرح أي افتراض، لا يقدم مجادلات عميقة تبحث علي التفكير والمناقشة، كما أن معظم مصادره من نوع المصادر الثانوية والتقديم منها مصادره أولية، رغم أن المصادر الأولية متوفرة كثيراً. والأهم من ذلك أن الحاجة تعتمد على هذه المصادر الثانوية دون مناقشة لما ورد بها من أحكام وتقييمات. حينما اعتمد على مصدر ثانوي لا ينبغي أن أخذه باعتباره يمثل الحقيقة الكاملة، إنما لابد أن أخضع ما وصل إليه بحث أو دراسة سابقة من استنتاجات للمناقشة ولإعادة التفكير. مثال واحد لذلك وأعتقد أنه مهم جداً، أنها نقلت عن دراسة سابقة أن حزب العمل اختار أسلوب التحالف مع السلطة في البداية بهدف إثبات وجوده قبل الانتقال إلى مرحلة الصدام معها. وهنا يظهر الأثر السلبي للتصور المنهجي. فالبحثان في الحقيقة المفترض أنهما يحتملان أساساً على مفهوم التفاعلات ومفهوم العملية السياسية، لكنه غائب في كليهما. ومن شأن هذين المفهومين أن يدفعنا الباحث إلى النظر إلى الظروف الموضوعية التي تؤثر على موقف أو سياسة أي حزب وتفرض التغيير أو الثبات في هذا الموقف. في غياب ذلك يبدو التغيير في دور حزب العمل كما لو كان مخططاً له بشكل تآمري من قيادة الحزب في لحظة إنشائه، أنه يبدأ بالمهادنة حتى تغفر له الظروف لتغيير موقفه فيعمل ذلك.

والواقع أن النظر لحزب العمل في مرحلته الأولى وعلاقته بالسلطة واعتبارها علاقة تحالف، يتضمن مبالغة بدرجة ما لم تميز بين ما كانت هذه السلطة تتطلع إليه وبين ما حدث بالفعل. علاقة التحالف بحكم التعريف تمثل اتفاقاً سياسياً بين حزينين وهو أعلى أشكال التنسيق بشكل عام، وهذا لم يحدث. لقد ارتضى حزب العمل أموراً تسمح له بأن يتجاوز القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب. لكن سرعان ما تغير هذا الوضع بعد أشهر قليلة فلم يعد هناك مفر من الصدام حول القضية الديمقراطية نتيجة تزوير انتخابات عام ١٩٧٩ بعد ٧ أو ٨ أشهر فقط من نشأة حزب العمل، وحول القضية الوطنية نتيجة تراجع حزب العمل عن تأييده المشهور لكاسب ديفيد. وكما نذكر أن محمود أبو رافية - وهو كان مندوب الحزب الوطني في هذا الحزب- كان خروجه في صيف ١٩٧٩ بعد أقل من عام على نشأة حزب العمل، وهربا مثل نقطة التحول الرئيسية في علاقة هذا الحزب بالنظام.

عموماً الأسلوب المتبع في هذا البحث لم يساعد على تأصيل دور حزب العمل في الحياة السياسية بشكل كافٍ،

وإنما انغمس في تقديم تفاصيل كثيرة لا حاجة لها أحيانا ، ففضلا من غياب الارتباط بشكل وثيق بين أجزائه وحتى الجزء الأخير وهو الوثيق الصلة بدور الحزب في الحياة السياسية، الجزء الخاص بعلاقة الحزب بالقوى السياسية الأخرى، ثم تناوله بشكل فردي أيضا وبشكل مجزأ، أى العلاقة مع الرئاسة، مع الحزب الحاكم، مع أحزاب المعارضة، كل على حدة وليس في إطار التحليل الكلى لديناميات هذه العلاقة والعوامل المؤثرة عليها.

وبالنسبة لبحث حزب التجمع قلت أنه يتبنى منهجا محددًا هو المنهج الطبقي، لكنه يستخدم هذا المنهج بشكل ضيق للغاية ، لا يساعد أيضا على فهم متكامل وتفسير للتغير الذي حدث في دور حزب التجمع. والملاحظ أيضا أن الباحث اختار من البداية أن يركز على جزئية صغيرة جدا من الموضوع من خلال وضع عنوان فرعي وتحويل العنوان الفرعي إلى عنوان رئيس، بل أصبح العنوان الفرعي هو كل البحث. وبالتالي رغم أن لديه أفكارا مهمة فيما يتعلق بالتغير الذي حدث في دور حزب التجمع، إنما هذا المنظور الضيق جدا لم يساعده على تقديم تفسير متكامل أو تطوير للافكار التي عرض لبعضها في الورقة وفي العرض . هو في البحث قدم وصفا جيدا للتحول في الموقف الطبقي لحزب التجمع انطلاقا من المنظور الذي اختاره لنفسه وهذا حقه. لكن، إذا كان من حقه أن يحدد المنظور كما يراه يشترط في ذلك أن يستوعق الهدف من البحث. واعتقادي أن هذا هو الذي لم يحدث، فالباحث لمس التراجع الذي حدث في التزام الحزب بموقفه الطبقي الذي تبناه عند بدايته، لكنه لمس ذلك في عرض إختلافات بين المجهزين أو أكثر دون أن يقدم تفسيراً متكاملًا لما آل إليه دور الحزب في الحياة السياسية الآن، بل لم يقدم تفسيراً لماذا تغلبت رؤية معينة للموقف الطبقي للحزب على غيرها، بل ولماذا تغيرت الرؤية.

إن الباحث قد أهمل قضية بالغة الأهمية، وهي موقف قيادة حزب التجمع وموقف معظم اتجاهاات الحزب، وهو الموقف المعادي وبشكل هستيري للحركة الإسلامية في مصر، الحركة الإسلامية عموماً بما في ذلك قطاعاتها المعتدلة حتى القطاعات التي تدافع عن مصالح الطبقات الفقيرة أكثر مما يدافع حزب التجمع نفسه. على سبيل المثال أصبح حزب العمل الآن ضمن توجهه الإسلامي أكثر دفاعاً عن مصالح هذه الطبقات من حزب التجمع في الواقع. ومع ذلك فإن قيادة حزب التجمع ومعظم اتجاهااته في الواقع تتناسب حزب العمل العداء لتوجهه الإسلامي، رغم أنه من المفترض أن يكون هناك التقاء موضوعي حول الموقف من القضية الاجتماعية في مصر . فالأولوية التي أعطتها قيادة الحزب لمعركتها ضد الحركة الإسلامية في الحقيقة قتل قضية جوهريّة تساعد على تفسير جانب مهم من التغير الذي حدث في موقف الحزب. والباحث قد أشار بشكل عابر إلى عداء من اعتبرهم يمثلون الاتجاه اليميني في الحزب للحركة الإسلامية، والواقع أن هذا العداء أوسع كثيراً من الاتجاه اليميني ولكنه لم يهتم بهذا الجانب اهتماماً كافياً، ولذلك لم يلاحظ مثلاً أن الاتجاه المعادي للحركة الإسلامية يضم اتجاها يسارياً أكبر مما أسماء الاتجاه اليميني. وأبرز رموز هذا الاتجاه الذي أرسده الآن هو الأمين العام الحالي للحزب الذي لا يتوقف عن ممارسة عدائته الحاد للحركة الإسلامية من موقع التجمعية المباشرة للسلطة.

لذلك أقول أن البحث هنا يعانى من القصور المنهجي، وهذا مرجعه طغيان المنظور الطبقي عليه بشكل ضيق. وأحب أن أوضح هنا أن هذا لا يعنى قصور المنهج الطبقي نفسه. بالعكس، إذا المقصود عدم صلاحيته كمنهج وحيد فى هذا البحث بالذات، أيضا هناك محدودية فى الجهد التحليلي والنقدى ، لكن الباحث اختار هذا من البداية وقال أن تدخله النقدي سيكون محدودا، ولكن قلة التدخل النقدي ربما هى المسؤولة عن بعض الارتباك فى عرض مواقف تيارات الحزب تجاه الموقف الطبقي للحزب التجمع، وخاصة فى الحديث عن مسئولية الاتهام الذى أسماه الباحث الاتهام اليميني عن التراجع فى الموقف الطبقي للحزب. وفى الواقع أن هذا الاتهام ضعيف وليست له قدرة على التأثير بشكل جوهري على مسار الحزب ولا على موقفه من السلطة والحكم. والذى حدث أن القيادات التى اعتبرها الباحث معبرة عن أحد الاتهاميين المواجهين للتيار اليميني فى الحزب هى التى قادت عملية تحويل الحزب إلى دور التابع للسلطة الآن بسبب عدائها الهستيري للحركة الإسلامية وفى مقدمتها الأمين العام الحالي للحزب.

بسبب هذا القصور أيضا لم ينتبه الباحث إلى زيف شعار التحول للتركيز على "الديمقراطية" - فى الحقيقة - وهذه نقطة هامة - عندما أشار إلى دعوة قيادات الحزب لتصفية الحركة الإسلامية كلها وليس فقط المنطريين، فهم يريدون مذبحة تهم بر مصر بحيث لا يبقى فيها أى شخص له علاقة بالحركة الإسلامية. ومن يتبنى موقفا كهذا فى الحقيقة لا يمكن أن يكون ديمقراطيا على أى حال من الأحوال، ولا يصح اعتباره تحول إلى التركيز على المسألة الديمقراطية على حساب القضية الاجتماعية. هو فى الحقيقة قد غادر كلا من القضيتين وغادر كل القضايا الجوهرية الخاصة بمستقبل مصر لينفرد تماما وينشغل بمعركته الهستيرية ضد الحركة الإسلامية، وهى معركة تفتل خطرا جوهريا على مستقبل هذا البلد لأنها فى الحقيقة تفتل دعوة إلى حرب أهلية.

عموما الاستغراق فى المنظور الطبقي أدى إلى عدم الاهتمام بتأثير الاتهام الغالب فى الحزب من الحركة الإسلامية، وتأثير هذا على دوره فى الحياة السياسية ليصبح حزباً محافظاً على الأمر الواقع، لأنه يخشى أن يكون أى تغير فى صالح الحركة الإسلامية، ويقرب هذا التخوف من عامل بالغ الأهمية وهو الطابع الفرقى للحزب وعزلة الشديدة عن المجتمع، لأن هذا الطابع أسهم بقوة فى تنامي مخاوف حزب التجمع المزعول فى مقراته من الحركة الإسلامية المتفائلة فى المجتمع.

الباحث أغفل أيضا أهمية العامل الدولى الخاص بانهياب التجارب الاشتراكية الماركسية وما أدى إليه من تأثير معنوى هائل أقنعت الكثير من قادة حزب التجمع بعض توازنهم . فلذلك تجاهل أن الإحباط الناجم عن هذا الانهيار مسئول بدرجة ما عن سعى قيادة الحزب للبحث عن دور جديد ، أى عن قضية جديدة تعرفها فى الواقع بأمل أن تدعم بها دور الحزب، فوجدت ضالتها فى قضية الإسلام السياسى. بحثت لها عن دور جديد بدلا من الرأسمالية والإمبريالية فوجدت هذا العدو فى الحركات الإسلامية. دون أن ترى أنها بذلك تحكم على الحزب بالفناء، وتخرب فى الحقيقة حركة اليسار فى مصر لسنوات طويلة قادمة، لأن اليسار المصرى بكل فصائله سيحاسب تاريخيا على المواقف

التي تتبناها قيادة حزب التجمع الآن حسابها عسيراً. وربما لن يغفر له الشعب المصرى فى مراحل قادمة الأخطاء التي ارتكبها اليوم، وهذا ما أدى إلى تقارب شديد داخل الحزب بين الذين اختلفوا حول الموقف الطبقي لحزب التجمع، الآن من أسماهم الباحث بالانحياز اليميني هم على اتفاق كامل مع القيادة الحالية للحزب التي تقبل انحيازها آخر وهو الانحياز الذي يثقله الأمين العام، وأصبحوا فى موقع واحد تقريباً تجاه السلطة مع خلاقات بسيطة. وهذا ما يفسر عدم تفكك الحزب، وهو ما لاحظته الباحث واعتبره أمراً غريباً. لكنه لا يبدو غريباً إذا أخذنا فى الاعتبار أهمية تأثير الحركة الإسلامية على دور حزب التجمع فى الحياة السياسية.

وأخيراً بعض الملاحظات السريعة ذات الطابع التفسيري. بالنسبة لحزب العمل، لدى ملاحظة عن بعض المبالغة فى تقدير تراث مصر الفتاة على فكر حزب العمل، ونجاهل تأثير التراث الناصري على فكر هذا الحزب حتى هذه اللحظة. فرغم طغيان التوجه الإسلامى على حزب العمل الآن إلا إنه ليس توجهها إخوانياً وإنما هو توجه إسلامى جديد، يرتبط فيه المكون الإسلامى بالمكون العربى الذي تعتبر الناصرية أصله. وفى إطار رؤية نقدية نجد أن حزب العمل يقل تياراً إسلامياً قريباً من حركة النهضة فى تونس، ومن الجبهة القومية الإسلامية فى السودان، وليس توجهها إسلامياً بالمظهر الإخراجى. وهناك بعض الارتباك فى عرض الهيكل التنظيمى للحزب، يتنحى العودة فيه إلى لادته الداخلية لتصحيحه. حيث هناك خطأ منهجى بشأن المستويات التنظيمية، وعادة أى حزب فيما يتعلق بهيكله التنظيمى لديه ثلاثة مستويات، مستوى قيادى، ومستوى قاعدى، ومستوى وسيط. وهناك أيضاً خطأ فى المعلومات مطلوب أيضاً تصحيحه، وهو بخصوص الحديث عن مكتب سياسى لحزب العمل، فحزب العمل ليس لديه مكتب سياسى ولكن لديه لجنة تنفيذية. واللائحة الداخلية للحزب بها مادة ١٦ توضح الجزء الخاص بأن الحزب ليس له مكتب سياسى. وفى أى حزب هناك لجنة رئيسية ونخب ثانوية، واللجنة الرئيسية تشمل فى أعضاء المستوى القيادى وهو اللجنة التنفيذية فى حالة حزب العمل.

وبالنسبة لحزب التجمع أرى أن من حق الباحث أن يتبنى أى نظرية للدولة أو يعتقد فى صحتها، ولكن ليس من حقه أن يتعامل مع نظريات أخرى باستعلاء أو أن يصفها بأنها فارغة، خاصة إذا كان لم يناقشها وإنما يمر عليها بشكل سريع فينتهى أن نحترم مختلف الانحيازات ولا مانع من أن نخالف ونرفض ما نقوله ولكن عندما نناقشها لا نرفضه ثم نمضى إلى حال سبيلنا. النطقة الثانية تتعلق بالنظام الحزبى الذي أقامه السادات فهو فى الحقيقة لم يكن نظاماً حزبياً فريداً من نوعه كما وصف فى البحث. هذا النظام يعرف فى حقل النظم الحزبية المقارنة بالنظام التعددى المقيّد، وهو معروف فى عديد من دول العالم الثالث قبل مصر، وأخذت به بعض الدول العربية منذ الاستقلال، وأخذ هذا النظام فى الانتشار منذ منتصف السبعينيات مع تفكك الأنظمة السلطوية التي قامت على حزب أو تنظيم واحد. وكانت مصر إحدى التجارب المبكرة فى هذه المرحلة فقط، لكن كانت هناك فى منتصف السبعينيات تجربة سابقة على مصر وهى تجربة الاستغال والتي تمت بنفس الطريقة قبل تجربة السادات بعامين.

المناقشة

- الأستاذ / كمال مغيث:

أرى أن الأستاذ عصام قد ظلم التجمع كثيرا. ولعلك تذكر أننا منذ سنوات كنا نهاجم حزب التجمع لأنه كان يؤمن بحق الجماعات الإسلامية في الوجود، ولأنه يذاقع عنهم أثناء اعتقالهم والقبض عليهم وهكذا. أنت تتصور أن التجمع ثابت، فقد قال الكلام الذي أشرت إليه سنة ١٩٧٦ ولم يكن هناك وقتها جماعات إسلامية ولا نظام دولي جديد ولا انهيار الاتحاد السوفيتي، ولما بدأ التجمع يغير مواقفه أصبح يتهم أنه أصبح مجرد أداة في يد الحكومة في مواجهة إرهاب الجماعات الإسلامية.

أما عن ورقة الزميلة نورا خصوصا في الموقف من الجماعات الإسلامية والإرهاب، فأنت تتحدثين عن أن إبراهيم شكرى يقول، وفلان يقول، وهذا معناه أن حزب العمل ليس مع الإرهاب. وأنا حقيقة أدهش لذلك. حيث يوجد نسق فكري يتم تحليله لكي تقول إذا كان هذا الحزب إرهابيا أو هذه الدعوة إرهابية أؤيد الإرهاب. لكن أنت متصورة أنك لو سألتيني، أنت مع الإرهاب؟ سأقول لك "نعم أنا مع الإرهاب" ولأن نرقم الناس ويدخلها اللجنة بالقوة؛ هذا غير منطقي قاما. الفارق الأساسي، هو أن الخطاب الذي يتبناه حزب العمل ليس خطابا سياسيا ولكنه خطاب ديني، فالخطاب السياسي يتضمن سواء أكان شيوعيا أو ناصريا أو قوميا أن أؤمن أن ما أقوله صحيح ولكني في نفس الوقت أعطي للآخرين الحق في أن ينتقدوا خطاي واعتبار أن المنطلقات الأساسية في كلامي غير صحيحة وهكذا. إنما أن أتصور أن ما أقوله صحيح وأن المختلف كافر فهذا ليست سياسة. هذا دين. وهذه هي المشكلة الحقيقية. ما يقوم به حزب العمل الآن مع الجماعات الإسلامية شكل من أشكال البهلوانية السياسية ولكنه ليس سياسة.

- د. حماد صيام:

على الرغم من أن ورقة الزميل عصام تركز على انتقال أو تغير الموقف الاجتماعي لحزب التجمع في إطار علاقته بالدولة، إلا أنه لم يقدم تفسيراً لهذا الانتقال إلا في جمل تفرافية. في تقديري أن هذا الانتقال كان وليد مجموعة من التفاعلات ذات طابع تراكمي منذ نشأة التجمع وحتى الآن. أولا علاقة التجمع بالحركة الشيوعية المصرية وبالعيسار المصري وبالحزب الشيوعي المصري محدثا، وفكرة أن هناك جناحا وطنيا في السلطة وهي فكرة مطروحة من سنة ١٩٧٥ من قبل تشكيل التجمع. وأعتقد أننا نسمع عن الثلاث فئات في البرجوازية: البرجوازية المترددة والمتهازنة والوطنية. ووجود فصل أساسي داخل التجمع له علاقات قوية بالحزب الشيوعي المصري على الصعيد الفكري، من المؤكد أنه لعب دورا في هذا التحول. النقطة الثانية هي نقطة الديمقراطية الداخلية داخل حزب التجمع. فحزب التجمع

بالفعل، ينتقد إلى آليات ديمقراطية حقيقية تسمح لتفاعل فكري يعبر بشكل حقيقي عن موقف التجمع الاجتماعي والسياسي، وغياب هذه الآلية يسمح في النهاية بتركيز القرار أو الموقف السياسي لحزب التجمع في أيدي نخبة محددة تلعب به كما تريد وفي أي اتجاه.

المسألة الثالثة هي صراع الأجيال داخل التجمع. وهذه مشكلة، من يقرر التجمع؟ هنا لا يختلف التجمع عن أي حزب موجود في الحركة السياسية في مصر. حيث يقود التجمع كما يقود باقي الأحزاب الحرس القديم الذي يقود الحركة السياسية من الأيديولوجيات وحتى الآن يتنفس المفاهيم، ونفس الأفكار، ونفس التقاليد، ونفس الدوجما السياسية، ونفس المحافظة بل ومزيد منها بالإضافة لكبر السن. هذه الأشياء تنقلهم بشكل أوتوماتيكي تجاه الاقتراب من الدولة والاتجاه إلى المحافظة على مصالحهم الاجتماعية التي أصبحت مستقرة. الحسابات في منصب الأمين العام أو ما إلى ذلك تخلق نوعاً من المصالح الاجتماعية المستقرة التي تدفع من يستق من هذه المصالح إلى أن يصيح محافظاً في موقفه الاجتماعي.

المسألة الرابعة هي صراع الفصائل داخل التجمع. وهو صراع يدفع بعض الفصائل في كثير من الأحيان أن تستقوى بالدولة أو بجهازها في مواجهة لفصيل آخر لكي يحسم الأمور في صالحها. سبب آخر لذلك علاقة التجمع بالحركة السياسية العامة أو علاقة التجمع بالجمهور، فحينما ينتقد التجمع - وهذه هي أزمة اليسار الحقيقية - جذوراً حقيقية في الشارع السياسي، حينما ينتقد شرعية جماهيرية حقيقية، يبحث عن شرعية أخرى وجدها في لحظة في وجود المسكر الاشتراكي، وبعد انهيار المسكر الاشتراكي كان لابد من شيء آخر يستقوى به. وهذا سبب منطقي في أن يقترب التجمع حينها من الدولة. وأنا متعلق مع القول أن موقفه غير المبرر وغير المفهوم من الحركة الإسلامية لعب دوراً كبيراً في اضطرابه، وللأسف الشديد أن التجمع واليسار في مصر يضم نخبة مثقفة وتدعي أنها ترى المسائل بعين الفحص والتحليل، إلا أنها ترى الحركة الإسلامية كلها ككتلة واحدة لاتفرق بين مجموعة شبان حاملين سلاح وشبان آخرين أو حركة أخرى أو لفصيل آخر يدعو للحرار السياسي بصرف النظر حتى عن ما يدعيه البعض من أن هذا نوع من التغليب السياسية. علينا على الأقل أن نختار موقف هذا الفصيل الذي يدعو للحرار بموقف عملي في الشارع ولا نضع كل البيض في سلة واحدة.

- 5 - أحمد محمد عبد الله:

بحث حزب العمل، بعيداً عن النهج والشكل أيضاً، مختصر في قضايا مهمة. أعتقد أن قضية العلاقة بين حزب العمل والإخوان تحتاج إلى توسع حتى على المستوى السردى. وموقف الحزب من أزمة الخليج أعتقد أنه كان محملاً خطيراً في جماهيرية الحزب وفي موقفه. ونقطة شكلية: كون الحزب مكتباً سياسياً في الانتخابات في مؤخره الأخير، وهذه تضاد للمعلومات فلم يكن لهم قبل ذلك مكتب سياسي. وأعتقد أنه مهم جداً دراسة التحولات الدنيامية التي

حدثت في الحزب على مستوى نظري وعلى مستوى عملي. على المستوى النظري كان الحزب يركز في بداية الثمانينيات على أن يكون نهج الحزب والسياسة التي يطرحها غير متصادمة وغير متعارضة مع الشريعة الإسلامية. وبعد التحولات التي حدثت في المؤقر قبل الأخير طرح الحزب الإصلاح من منظور إسلامي شامل أو شئ من هذا القبول، وهو بذلك يحاول أو يولد رؤية ليست فقط غير متصادمة مع الشريعة الإسلامية بل خارجة من هذه النصوص. وهذا تحول ينبغي دراسته وأخذ موقف في تحليله . وعلى مستوى عملي أعتقد أن الحزب تحول في سنة ١٩٨٩ من حزب مفتوح تماماً لأي فرد يكتب استمارة ويدخل فيه، إلى نوع من أنواع الانسحاب بين الأعضاء بحيث يكون لديهم حد أدنى من الالتزام العقائدي أو الإيديولوجي بخط الحزب . هذا أيضاً تحول يحتاج إلى دراسة إذا كانت الحاجة سوف تكمل في نفس الخط كما اقنى. وأيضاً دور الجريدة، فإذا شبهنا حزب العمل بقطار فاعتقد أن القاطرة التي تقود الحزب، وهي الجريدة، كان لها دور كبير جداً خاصة في أزمة الخليج. النقطة الأخيرة بالنسبة لتأثير تحالف حزب العمل مع الإخوان، أي أنه حدثت تأثيرات على حزب العمل وتأثيرات على الإخوان . تحدثت الحاجة عن التأثيرات التي حدثت لحزب العمل ولم نتحدث عما حدث من تأثيرات على الإخوان.

التساؤل للحاح في حزب التجمع : من خلال نظراتك كيف ترى مستقبل اليسار خارج التجمع أو داخل التجمع ، وهل تمتد بإمكانية قيام تحالف بين الفصيل الراديكالي في اليسار سواء داخل التجمع أو خارجه والراديكالية الإسلامية؟

٥٠٠ . وحيد عهد المجيد:

النقطة التي أشرت إليها بخصوص المكتب السياسي هي ليست مكتب سياسي وإنما توسيع الهيئة المكتب، أي هيئة قيادية في أي حزب يكون لديها ما يسمى بهيئة المكتب، وهي حلقة تضم الأمين العام والأمناء المساعدين وأمين التنظيم . وقد كانت موجودة في حزب العمل منذ نشأته . وماحدث أن زيادة الهيئة التنفيذية إلى ٤٥ عضواً في المؤقر الأخير أدى إلى توسيع هيئة المكتب، ولكن هذا لا يعني إنشاء مكتب سياسي. لأن الهيئة القيادية في حزب العمل تسمى "اللجنة التنفيذية" وهي التي تقوم بمقام المكتب السياسي. وفي الأحزاب المصرية لا يوجد سوى الحزب الوطني والحزب الناصري اللذين ليهما ما يسمى بالمكتب السياسي ، وبقية الأحزاب الهيئات القيادية لها أسماء مختلفة، الأمانة العامة والأمانة المركزية بحزب التجمع، والهيئة العليا في حزب الوفد.... إلخ.

- الأساقفة / سعيد عهد المصباح :

يرتكز حديثي في نقطتين ، النقطة الأولى هي محفوظ يتعلق بما ورد في ورقة الأستاذ عصام ، وهو أن حزب التجمع استطاع أن يتجاوز التناقض بين المجتمع المدني والبرلة عن طريق نسب الإرهاب إلى المجتمع المدني . وأريد أن أقول له

حسين. هذه المعارضة جزء من النظام وليست معارضة أو خلافه . فمحاولة أن تبدلوا الأدوار حسب ما تريدون ليست صحيحة.

أنا أجمعي ضد قيادة التجمع وناضلت خلال ثلاث سنين لمواجهة التيار اليميني المتخاذل داخل التجمع، ولى على الأستاذ عصام ملاحظة أساسية. فقد حسم الصراع في التجمع بين كتلتين، كتلة اعتبرها ماركسية أو شلة الأمين العام، وكتلة ثانية من الماركسيين المرتدين . بينما الكتلة الثالثة التي لمعت دورا أساسيا من ٨٥ إلى ٩٠ في مواجهة الخط اليميني لقيادة التجمع ، كتلة الشباب المنطلق من مدارس فكرية متعددة سواء ناصرية أو ماركسية ، التي حافظت على التوجه الاشتراكي للمزب . لم يذكرها الباحث وأشار إليها باعتبارها كتلة مشاركة للأمين العام وفي التجمع من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٠ دار صراع جدي داخل الحزب حول توجهاته الفكرية : هل هو حزب اشتراكي؟ هل هو حزب إسلامي؟ حزب طبقي؟ كانت هناك ثلاث وجهات نظر: وجهة يمينية إنه حزب إسلامي وليس علينا سوى أن نصلح ونرشد أداء السلطة البرجوازية ، واتهام وسطى وهو الموجود فيه الأمين العام إنه مرة يفت مع الإصلاحيين وأخرى مع الراديكاليين، والاتهام الثالث وهو الراديكالي وأصبح مضروبا ولا يسمح له بالتواجد في مواقع السلطة ولا التمهيد في المناصب الفكرية الموجودة لهذا الحزب. وهو الاتهام الذي دخل إلى التجمع بعد ١٩٨٤ من جيل الغضب الطلابي سواء من شقة الناصري أو شقة الماركسي، وعانى معاناة ديمقراطية داخل حزب التجمع واضطر بعضه أن يترك هذا الحزب.

ومن الواضح أيضا أن الجميع يفاؤل الحركة الإسلامية وأنساءه حل الحركة الإسلامية تدافع عن الفقراء ، الكل ينتظر الحركة الإسلامية في السلطة بعد أعوام قليلة، فتجد أن الباحثين الخبراء يقدمون مغالطة لها ، هي حركة لا تدافع عن الفقراء وبرنامجها الاجتماعي معادي للفقراء ، وهي مع الخصخصة، وتتنازع للمالك في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر . هنا الجميع يصور الحركة الإسلامية وحزب العمل باعتبارهما المدافع عن الفقراء في مصر. لكن الصراع في مصر هو بين المماليك ، مماليك الحركة الإسلامية ومماليك السلطة، والشعب المصري غائب عن هذا الموضوع. وإذا كانت مجموعة المثقفين الذين يريدون أن يفازلوا الحركة الإسلامية القادمة كما كانوا يفازلون السلطة الحالية ، فهؤلاء في مساحه بعيدة عن الشعب المصري. الحركة الإسلامية ليست تعبيراً عن مصالح الجماهير في برنامجها الاجتماعي.

-كاري روزنفسكي-

سأحاول أن أقدم سؤالاً بالمرى :

سؤالى يتجه إلى انتماء الباحثين . هناك كثيرون يعلنون أن أحزاب المعارضة الرسمية في مصر لا تفل إلا شريحة ضيقة من المجتمع المصري. والسؤال إلى أى مدى حزب العمل أو حزب التجمع يتمتع بقاعدة شعبية أو فعالية في أرض المجتمع؟ وماهى الفئات الاجتماعية التى تؤيد كلا منهما ؟ وإذا كانت الطبقة المتوسطة فأى فئات داخل الطبقة المتوسطة لها دور رئيسى؟ وماهى الطرق التى تستخدمها لكى تتواصل مع جماهيرها؟ وماهى العقبات الأساسية التى تواجه كلا منهما فى تحقيق ذلك التواصل؟

- الأسبوع / أشهر حسين:

سوف أضم صوتي لصوت الدكتور وحيد عبد المجيد في مسألة التفسير وهي قاصرة في كلا البحثين ، وبالذات بالنسبة لورقة عصام. اختيار المقاربة هو شكل من أشكال التفسير، واختياره لمقاربة الموقف التطبيقي للحزب هو شكل من أشكال التفسير. ولكنه لم يربطها بمجموعة من القضايا كنت متصوراً أن الموقف التطبيقي للحزب لابد أن يكون مرتبطاً بها. مثل أن هذا الحزب نشأ سنة ١٩٧٦ وجميع قياداته مارست العمل السياسي في فترة الناصرية وبعضها ما قبل الناصرية ، وبالتالي فهو ليس منعزلاً عن تراث الحركة السياسية بمعناها الواسع وأقصد تحديداً الحركة الشيوعية ، وأعتقد أن تحليل الثابت والمتحرك في تراث هذه الحركة الشيوعية أمر واجب لتفسير هذه الانتقادات ، لأن عدم التأكيد على هذه القضية هو الذي جعل الدكتور وحيد يقدم تفسيراً هو بملأه يحتاج إلى تفسير ، وهو مسألة عذاء التجمع الهستوري للحركة الإسلامية. ليس حقيقتها أن عذاء التجمع الهستوري للحركة الإسلامية هو الذي خلق الموقف المتهاون مع الدولة، وإلا فما تفسير فكرة الجبهة الوطنية في نهاية السبعينيات والتي كان أحد مكوناتها الرئيسية هم الإخوان المسلمين بل وفي بعض الأحيان أعتقد أن التجمع لم يتبن موقفا علمانياً مقاتلاً في مواجهة الإخوان المسلمين. وهذه مسألة أثارت قدراً من الجدل في صفوف شباب الحزب ولم تكن المسألة القاتلة في هذه القضية هي موقف الحزب من الإخوان المسلمين أو من التيار الديني، فالحزب في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات هو الذي ابتدع مصطلح "التيار الديني المستنير". المسألة القاتلة من وجهة نظري وقد وضع يده عليها عصام فوزي كانت موقفه من الدولة. ولكن هذا الموقف من الدولة في ذاته كان يجب أن يناقش في علاقته بتحولات الواقع الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات: الطبقات التي يتصور الحزب أنه يمثلها هل حدثت عليها تغيرات؟ فلم تسمح عنها في العرض. ومسألة التفسير الإقليمي وعلاقته بالقضية الوطنية، وهذه مسألة حاسمة في موقف التجمع وفي موقف أي تيار سياسي مصري.

هناك شيء يسمى قضية وطنية مطروحة من ٣٠ عاماً ، القضية الوطنية التي سمحت في السبعينيات بحدوث استقطاب محدد في الحياة السياسية المصرية بين خندق من يسعون خندق كامب ديفيد وخندق أعداء كامب ديفيد ، هذا التحول وتراعى القضية الوطنية الآن ما دورهما؟ هل كان وسيلة في التقارب مع الدولة المصرية؟ أم أن التحولات الإقليمية المتسلسلة في تحول كل الأنظمة العربية باتجاه التبول بكامب ديفيد هو الذي قرب التجمع من الدولة؟ أم أن العكس هو الصحيح ؟ ولكن هناك قضية محددة وهي التحولات التي أصابت القضية الوطنية والموقف من القضية الوطنية ووضعها على جدول أولويات الحركة السياسية المصرية.

- الأستاذ / هادي شعبان:

هناك مقالة مهمة كتبها المحرم أحمد صادق سعد، عنوانها "مشاكل التجمع هل لها حل" . في هذه المقالة يطرح

الأستاذ صادق سعد الهريه أو الانتماء الطبقي ، عن أي طبقة يعبر التجمع ، ويستشهد الأستاذ صادق سعد بأن الحزب لا يعبر عن الطبقة العاملة وإنما يعبر عن شرائح البرجوازية الصغيرة في مصر. ولو أخذنا هذا الموقف وطبقناه على كثير من الإضرابات التي حدثت في الفترة الأخيرة ، في اعتصام الحديد والصلب سنة ١٩٨٩ الحزب اتخذ موقفاً ومكتب الصال اتخذ موقفاً من الاضرابات . مواقف متعددة من الحزب ، وهذا يأخذني إلى اتفاق ضمني مع عصام في أن خط الحزب بالفعل خط إصلاحى، وقد قمت بعمل تقييم للدورة البرلمانية الماضية وأثبت فيها أن التجمع يلعب دوراً ولكنه دور غير جيد في الحياة السياسية في مصر. إنه يساهم في إعطاء الدولة شرعية للتحويلات التي تحدث في مصر، والمفروض أن التجمع حزب له رؤيته وموقفه ، لكن ينتهي به الحال أن يساهم في ترسيخ تحولات اجتماعية غير مقبولة في مصر.

٥ - هدى زكريا :

الأبحاث التي تتكلم عن كل حزب على حدة يجب أن تقف على رؤية عامة وعلى أرضية اجتماعية، لأنه من المهم في التفكير والتحليل ألا نترج نحو السياسة باستمرار ونحو تجزئ المعلومات . من الواضح أن البنية السياسية في مصر بعد السبعينيات انفتحت إلى حكومات حزبية، وهذا الانفتاح في البناء السياسي لم يكن تعبيراً عن تعددية بقدر ما كان انفتاحاً لتسهيل وتعمير التدخل الأجنبي في عملية صنع القرار . والدكتور وحيد حاسب الباحث عصام فوزي على منطوره الطبقي ، كما انخرط في موقف معادى واستخدم كلمة "هستيريا" و"هستيرى" ثلاث مرات، وكان واضحاً أنه يحصل موقفاً، موقفه الطبقي أيضاً . الحركة الإسلامية عندما تحدث عن تعاملها مع الجماهير واهتمامها بقضية الجماهير، أنا بالفعل ألاحظ أن المسجد يلعب دوراً مع الجماهير ولكن أي دور؟ هو دور الحكومة الموازية المعوضة لضعف دور الدولة . وبالتالي هذا الدور الموازي لا يعنى أن المنطلق هو تبنى الجماهير بقدر ما يعنى أن المنطلق لذلك هو موقف على يستخدم الجماهير وينشر بينها ويقوم بانتقاء مستمر لكل ما هو رجبى داخل الحركة. وأنا لا بد أن أذكر بين من يقومون بذلك التيارات المعتدلة داخل الحركة الإسلامية . وقد قمنا بدراسة في مركز البحوث العربية عن الدورة البرلمانية سنة ١٩٨٧، وكشفنا عن أن بعض المتحدثين باسم الجماعات الإسلامية كان يقدم لنا مجسرة آيات قرآنية تهمد بدخول النار والوعد المنتظر، وبعداً مباشرة يتحدث في برنامج اقتصادى عن تعويم الجنيه المصرى وبيع القطاع العام لمن يعملون به. وكان هذا منهشاً أنه بالفعل في برنامج على شكل إسكيبية شهر رمضان هناك أربع صفحات من الآيات القرآنية ثم انتقال إلى موقف اقتصادى شديد الوضوح.

٦ - الأستاذة / نورا هيد الله :

أتوجه بالشكر للدكتور وحيد على ملاحظاته القيمة على البحث ولكن هناك بعض النقاط أود الرد عليها ، مثل

مسألة المصادر، فقد اعتمدت على مصادر أساسية في البحث، اعتمدت على جريدة الحزب وآراء قادة الحزب، وهذه أعتبر أنها مصادر أساسية وليست ثانوية لأنها هي المعبر الرئيسى عن أفكار الحزب ، فكيف أعرف أفكار الحزب دون جريدة الحزب وبرنامج الحزب وآراء القادة والندوات التي يعقدها؟ وهذه لا أعتبرها مصادر ثانوية على الإطلاق . بالنسبة للبحث قال الدكتور وحيد أنه يقوم على وصف أو سرد ، والبحث في الأساس يقوم بعملية تشريح للحزب ليسكن فهم دوره السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية المصرية عن طريق فهم دور الحزب وتطوره على المستوى الفكري والحركي. هناك تعليق آخر يقول إنى قلت يتحالف للحزب مع السلطة ، وأنا لم أقل تحالفا وإنما مهادنة ، تلك المهادنة طبقا للدور المرسوم له من السلطة في بداية نشأته. وبالنسبة لمصر الفتاة فهذا شيء لا يمكن أن نغفله ، أن الحزب منذ بداية نشأته وهو يعلن أنه امتداد صريح لأفكار مصر الفتاة ، ولكنى أختلف مع الأستاذ وحيد في أنه يقول أن حزب العمل أساساً ناصرياً أيضاً، فهذا شيء لم تشير إليه قيادات الحزب.

أحد المعقنين قال أن آراء إبراهيم شكرى بخصوص التوجهات الإسلامية وموقفه من الإرهاب وأنه ضد الإرهاب الدينى، وأن هذا ضغط غير كافى. ولكن إذا لم يكن هناك إيديولوجية بالمعنى الصريح أو الواضح فى الحزب ، فمن أين تأتى لى الأفكار عن الحزب؟ كيف أقول إذا كانت توجهات الحزب إسلامية أم غير إسلامية؟ من أين أستطيع الحكم إلا من خلال أفكار قاداته. لأننا لا نستطيع تجاهز أن نطلق عليه أنه من أحزاب القادة أى أن فكر القادة هو الذى يسير أفكار الحزب، ولا نستطيع أن نقول بإيديولوجية واضحة أو أفكار واضحة له ملتزم بها أو يعلنها بطريقة واضحة. ولكن هى أفكار القيادات . عندما يقول إبراهيم شكرى أنا صحيح مسلم ومتعاون مع الإخوان المسلمين ومتحالف معهم ولكنى أدين الإرهاب ، أعتقد أنه ليس هناك ثمة خطأ فى الأخذ بذلك . وهناك سؤال بخصوص دور عادل حسين فى الحزب ولى جريدة الحزب. بالطبع عند دخول عادل حسين الحزب لم يغير اتجاه الجريدة فقط، غير اتجاه الحزب بكامله إلى اتجاه إسلامى لأنه معروف عنه ميوله الإسلامية، وخصوصاً بعد إنقالة حامد زيدان من الحزب المعروف باتجاهه الاشتراكي. كون أن عادل حسين ترك رئاسة تحرير الجريدة الأم وأخذ منصباً آخر فهذا مجرد تغيير فى المقاعد وليس تغيراً فى الأفكار، ومجدي أحمد حسين رئيس التحرير الجديد بالمناصفة له صلة قرابة بعادل حسين، وهو أيضاً له اتجاهات إسلامية واضحة ، وهو أولاً ابن أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ، وعادل حسين هو عم مجدي حسين لأنه أخ غير شقيق لأحمد حسين . ويعتبر الحزب من أحزاب العائلات.

- ٥ - وحيد عبد المجيد:

إضافة سريعة فيما يتعلق بموقع عادل حسين الآن فى حزب العمل . فى المؤتمر العام الأخير ومع تكريس الترجمة الإسلامى للجديد حزب العمل أصبح لعادل حسين دور أكثر محورية ، بانتقاله إلى منصب الأمين العام رغم أنه كان يؤدي هذا الدور فعلياً فى الواقع فى الأمين الأخيرين على الأقل نتيجة للظروف الصحية للدكتور حلمى مراد الأمين

العام السابق للحزب ، لكن توليه هذا المنصب الآن بشكل رسمى يجعله الرجل الثانى مباشرة فى الحزب وخاصة بعد خروج المهندس محمد حسن دوة الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب منذ نشأته ، ويخبره مؤخرًا من الحزب أصبح عادل حسين الآن هو الرجل الثانى مباشرة فى الحزب مما يتيح له مزيدًا من الفرص لتحرير فكره سياسيا وحركيا فى الاتجاه الذى اعتبره حتى الآن فى مرحلة الصياغة ، فعادل حسين لم يصل حتى الآن إلى صياغة نهائية لما يريده من هذا الحزب، لما يريد حزب العمل أن يصبح عليه، إذا موقعه الجديد يتيح له حرية حركة أكبر فى المفاهيم بصياغة حزب العمل فى صورته الجديدة على الصورة التى يريدها. وعادل حسين تتنازع فى هذا المجال عدة اتجاهات سواء نظرية أو حركية أهمها على الصعيد النظرى مثلاً الإسهامات المتعارضة لكل من راشد الغنوشى فى تونس وحسن الترابى فى السودان، فيما يتعلق بأن يظل هناك أساس مشترك لإسهامات الغنوشى والترابى. لكن هناك تناقضات أساسية بينهما وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية وطبيعة الدولة الإسلامية، أو الطبيعة الديمقراطية والمثلية للدولة الإسلامية. فعلى الآن عادل حسين متردد بين هذين الاتجاهين واللذين يمثلان أهم الاتجاهات الإسلامية المعاصرة المؤثرة عليه الآن. وفى اعتقاده أن مستقبل حزب العمل فى الفترة القادمة يتوقف إلى حد كبير على الصياغة التى سيضعها عادل حسين باعتبارها أهم شخص فى هذا الحزب الآن.

وفىما يتعلق بمدى شعبية حزب العمل ، حزب العمل فى الحقيقة كثير من الأحزاب الشرعية فى مصر هو حزب محدود القاعدة . لا يوجد حزب شرعى فى مصر لديه قاعدة جماهيرية ، كل الأحزاب الشرعية بلا استثناء بما فيها الحزب الحاكم هى أقرب لأحزاب لقاعدة جماهيرية لها. حزب العمل حاول فى الأربع أو الخمس سنوات الماضية أن يوسع نسبيا من قاعدته من خلال ضم بعض العناصر الإسلامية التى يجتدها سواء من جماعات التطرف أو من بعض الذين خرجوا على جماعة الإخوان فى السنوات الماضية، لكن هذا لا يعطيه الإمكانية لبناء قاعدة شعبية كبيرة بالمقارنة مثلاً مع جماعة الإخوان . أى أن تفلح فى المجتمع محدود وقاصر على مناطق معينة . فهناك محافظات له وجود قوى فيها مثل محافظة الدقهلية ، وكان لديه وجود قوى فى محافظة أسيوط لكن تراجع هذا الوجود لصالح جماعات التطرف فى السنوات الأخيرة . إن حزب العمل يقود معركة رئيسية مع جماعات التطرف فى محافظات الصعيد على الشباب المتحمس المحيطين من الأوضاع والذين يعمرون عن احتجاج، لحزب العمل هو المنافس الرئيسى لجماعات العنف فى هذه المحافظات لأن الإخوان المسلمين لن يدخلوا هذه المنافسة، لأن لديهم أساليبهم الأخرى فى التجنيد. إنما حزب العمل يضع عينه على أحد المصادر التى يتوجه إليها فى تجنيده وهم الشباب المرشحين للدخول إلى جماعات العنف، أو الذين يمكنه أن يجتذبهم من جماعات العنف. وفى اعتقاده أن هذا الدور هو دور إيجابي جداً فيما يتعلق بمواجهة العنف فى مصر. إنه كلما استطاع أى حزب أن يجتذب بعض الشباب المؤهلين أو المنخرطين بالفعل إلى أعمال العنف سيؤدى هذا إلى محاصرة الظاهرة ، وهذا الدور يستحق التشجيع وليس التقييد كما يحدث الآن فى الواقع.

- الأسعاف / عصام القزوي :

أنا لم أتطرق إلى موقف الدولة من الجماعات الإسلامية بحيث يؤخذ على ذلك . أنا ضد التطرف الإسلامي ولكني لن أكون مع من يدعون لتصنيف الجماعات الإسلامية بالقوة، أنا مع حرار أي جماعة إسلامية ترغب في الحوار. لكن وأنا أناقش موقف التجمع كنت أقول أن التجمع نقل قضيتته الرئيسية من الصراع مع الدولة إلى الصراع مع الجماعات الإسلامية ، ولم أدلى بدلوى ولم أقل رأياً في هذا الموضوع . السيد رئيس الجلسة بدأ من هذه النقطة وانطلق ليعبر عن وجهة نظره هو وبالتالي كثير من الآراء جاءت للرد عليه.

وأشكر حماس الأخ أحمد عبد الرازق لأنه بالفعل كان متحمساً جداً ، ولكنه حاول أثناء حماسه أن يقول أنه كان هناك فصيل داخل التجمع من الشباب ذوي الحظ المختلف ، وأنا أعرف ذلك وأشرت له. ولكن حجمهم لم يكن بالصورة التي يقدمها ، وحتى حجم اليسار خارج التجمع وداخله حالتان تمييزتان من جميع الوجوه، فلا داعي للاهتمام بالمبالغ فيه لأن المسألة لا تستحق . التجمع يعتبر يسار السلطة القائمة، واليسار خارج التجمع مجموعة من الجماعات الراهبكالية المحترمة الشريفة المستقلة الوطنية، ولكن هي في النهاية لا تملك أي تأثير في الشارع. المسألة الأخرى هي قضية من هي جماهير التجمع؟ التجمع معبر عن البرجوازية الصغيرة وبراوح ما بين أن يعبر عنها أي يستخدمها في خلافاته مع النظام وأن يعبر عنها بمعنى أن يدفع بعض شرائح النظام لتبني مصالح هذه الطبقة. ومن المعروف أن البرجوازية الصغيرة تستطيع أن تفرز العديد من الأيديولوجيات والمواقف السياسية ، تفرز من أول التطرف الإسلامي إلى بعض القوي اليسارية - بعض الشيوعيين المتطرفين - ولكن في النهاية التجمع تعبير عن هذه القوى. ويلاحظ أنه برغم الخطاب التهادني للتجمع في الفترة الأخيرة وتفاخيه عن موقفه النقدي من السلطة فهذا الخطاب لم يثمر أي شيء في انتخابات عام ١٩٩٠. من الذي نجح من التجمع؟ خالد محي الدين ، ولطفي واكد وقد نجحاً بناء على علاقات عائلية، أي نفس اللعبة القديمة عن مقومات النجاح في اللعبة البرلمانية في مصر . ونجح مختار جمعة لأنه من النوبة ، وكل قبائل النوبة أعطته أصواتها. إذن اللغة القبلية. ونجح البدرى فرغلي وعبد العزيز شعبان لأن لهما معارك نضالية وسط الطبقة العاملة، أي أن الطبقة العاملة أعطت لاثنتين من المرشحين . إذن نجاح المرشحين تم بناء على سببين : التجمع غير خطابه وأصبح متصالحاً مع السلطة ، والسلطة وفق الصلح لم تزور الانتخابات خاصة أنهم يحتاجون إلى معارضة داخل البرلمان لأن الرقود والصلح اتسحروا . ولكن لماذا نجح مرشحون بالتحديد؟ ليس بسبب الخطاب النقدي ، فأزعم أن التجمع حين غير خطابه لم تنظر فيه الناس ولا قرأته . القهايد المجرور في الشارع نجح، وأللى يلمب وسط العائلات نجح، واللى يلمب في وسط القبائل نجح، إذن هي اللعبة القديمة ولم يتغير شيء.

الثقة الأخير فيما يتعلق بمستقبل اليسار وهذا هام لكنني لا أستطيع أو أدعي أنني أستطيع الإجابة عليه، لكن المسألة هل هناك إمكانية للتحالف بين راديكالية اليسار وراديكالية الجماعات الإسلامية. هناك بالفعل نوع من الخطاب المتبادل. اليوم انقسم اليسار . هناك اتجاه يؤيد التفاهم بناء على قضية حرية الوطن ، وهناك في اليسار اتجاه

آخر بضع حرية المواطن أولا . ما بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية وما بين قضية الديمقراطية انشق اليسار. الاتجاه الذي يؤيد التفاهم مع الجماعات الإسلامية على اعتبار أن لها موقفا من الدولة وموقفا من القضية الاجتماعية ولها موقف من إسرائيل وهكذا ، إن هر إلا قطاع ضعيف جدا ولكن شريف جدا ، وأنا أؤكد أنه شريف جدا وأؤكد أيضا أنه ضعيف جدا. والقطاع من اليسار الداعي لتصلية الجماعات الإسلامية قطاع واسع جدا ، وأتفق على أنه قطاع متأثر بوجهة نظر فصيل في الحركة الشيوعية المصرية قديم جدا . وهذا الفصيل لا يمتد فقط إلى السبعينيات بل يمتد إلى الأربعينيات وظل يورث الموقف جناح في اليسار يمكن الاعتماد عليه في تقديم موقف قوى من الدولة . والقضية مرهونة بصراع طبقي. فما أن ترتفع حدة الصراع الطبقي حتى تنتخب القوى الاجتماعية ممثليها الحقيقيين. كل هؤلاء الممثلين الحاليين انتخبوا في المرحلة الناصرية في ظل غياب الصراع الطبقي وفي ظل تقييد وطمس الصراع الطبقي. اليوم المسألة متغيرة وحتاج إلى وقفة وأن كل القوى الاجتماعية تقدم ممثليها فيمكن للطبقة العاملة أن تقدم رموزا سياسية مختلفة كثيرا عن الموجود ، ومثلها البرجوازية الصغيرة، وهكذا.

سادسا :

منظمات المجتمع المدني
(الجمعيات الاهلية)

الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشأتها ونشاطها

أشرف حسين

باحث بمركز البحوث العربية

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أحد المعوقات الهامة لازدهار العمل الأهلي في مصر، ألا وهي المعوقات القانونية لهذا النشاط. ولا يخاف من الباحث أى شك في أن معوقات العمل الأهلي شديدة التنوع، تبدأ من الموروث الثقافي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام إلى طبقة الهياكل الاجتماعية. ولكننا سنحاول في هذه الورقة أن نركز على جانب المعوقات القانونية. أولاً باعتبار أن التغيرات القانونية هي الأيسر في التغيير على المدى القصير، حيث أن التغيرات القانونية والمؤسسية والمجتمعية الشاملة تنتج آثارها على المدى الأبعد. وثانياً فإننا سنحاول أن نربط القانون بهذه الهياكل المؤسسية المتوارثة وفي صلتها بالتحويلات الجارية على البنية المجتمعية في مصر. وسنقسم هذه الورقة إلى أقسام ثلاثة، نخصص أولها لمعالجة السياق السياسي والمجتمعي لبروز أهمية دور المنظمات الأهلية في هذه اللحظة التاريخية بالذات، ونخصص القسم الثاني لمعالجة المعوقات القانونية، وأخيراً سنستعرض في الخاتمة إلى طبيعة الإشكاليات التي يثيرها التنظيم القانوني للجمعيات في علاقتها بالتحويلات الاجتماعية الخاصة بالانتقال لاقتصاد السوق.

أولاً: لماذا الجمعيات الأهلية الآن؟

كما عبر العديد من الباحثين والمراقبين، فربما كان عقد الثمانينات هو عقد الهيئات غير الحكومية^(١). فقد انعقدت الآمال على تنشيط العمل الأهلي، سواء على مستوى الباحثين أو المشتغلين بالعمل العام أو المنظمات الدولية. ولم تكن مصر بعيدة عن هذا الاحتمال، حيث انعقد مؤتمران خلال الأعوام الثلاث الأخيرة لمناقشة هذه القضية

الهامة. ومن الطبيعي أن يستدعى ذلك الاهتمام بالقطاع الأهلي، بروز أهمية دراسة القانون الذي يحكم أنشطة العمل الأهلي.

وستحاول فيما يلي أن تعرض لمرورات، أو بالأحرى سياقات، الاهتمام بدور المنظمات الأهلية، هذه السياقات التي وإن كانت متكاملة في بعض الأحيان فهي تنطوي على تناقضات في العديد من الأحيان. وإن كانت تركز على وقائع حول الطاقات الهائلة التي يختزنها العمل الأهلي، فهي تنطوي على بعض المبالغات والأوهام في دور هذا العمل في التصدي للقضيتين الترامين في حياة المجتمع المصري والعالم الثالث عموما وهنا قضيتا التنمية والديمقراطية.

الجمعيات الأهلية بوصفها أحد مكونات المجتمع المدني

كان بروز مفهوم المجتمع المدني واحتلاله مكانة جوهريّة في الفكر السياسي العربي خلال العقد الأخير، بل وانتقاله ليجتدل مكانا بارزا كأحد مفردات الخطاب السياسي للقرى السياسية العربية، مقدمة لطرح دور الجمعيات الأهلية. ويعيدا عن الجدول النظري الطويل حول مفهوم المجتمع المدني، فإن التعريف الإجرائي له (والذي يتبناه ضمنا أغلب المطالعين ببناء مجتمع مدني) يرويه معبرا عن التنظيمات "غير الحكومية" أي غير التابعة للدولة مباشرة و"غير الإرثية" أي التي لا تكون عضويتها "إجبارية" وعلى أساس المولد (مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والسلالة)^(٢). وهو ما يجعل الجمعيات الخاصة (ولفقا للتعبير الذي يستخدمه المشرع المصري) أحد الرهانات الكبرى لإتحاش المجتمع المدني. وتزداد هذه الأهمية في ضوء تقييد حق تكوين الأحزاب، وتآكل قاعدتها السياسية والزوج الشديد لتراجع التمهيس (حتى على مستوى العالم الأول) والتي يصر عنه يأتق المشاركة السياسية.

وفي مراجعة ذلك نجد إدراكا متزايدا لأهمية ودور الجمعيات الأهلية كأحد المداخل الهامة لتعلم الديمقراطية وتنمية وترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية عموما، والسياسية على وجه الخصوص بين أفراد المجتمع^(٣) ويرتبط بدور هذه المؤسسات في دهم عملية المشاركة، دورها كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطن الفرد. إذ ليس من المتصور أن تقتصر حياة أي مجتمع على مؤسسات السلطة ولزوعها والمواطنين كأفراد^(٤). وما ضاعف من هذه الأهمية تميز عقد الثمانينيات في مصر ببرز دور بعض جماعات المصالح، ولقديما تلك الجماعات التي تأسست وفقا لقانون الجمعيات ٢٢ لسنة ١٩٦٤ وأهمها جمعية رجال الأعمال ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

فالجامعة الأولى برغم كونها ليست التنظيم الرسمي لكل رجال الأعمال في مصر، حيث أنهم منضمون إلى كل من اتحاد الصناعات والغرف التجارية، إلا أنها استطاعت أن تصمد بجانب هاتين المؤسستين في العقد الأخير بالدرجة العالية من التجانس بين أعضائها برغم (ولربما بسبب) قلة عددهم، ومارست دورا ثقيلها، خاصة مع تحول الدولة باتجاه اقتصاد السوق^(٥).

التنمؤج الثاني لهذه الجمعيات التي قامت بدورها كجماعات مصالح، هي نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة،

سواء على صعيد دفاعها عن مصالح أعضائها المادية والأدبية أو على صعيد تصديها لمشاكل المجتمع المصري والعربى بالرأى،^(٦٦) بجانب استيعابها الفعلى لمثلئ قوى سياسية محبوبة عن الشرعية مثل التيار الإسلامى.

الجمعيات الأهلية كضرورة تنموية

مع ازدهاد تأثير المؤسسات الدولية وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليين على صنع السياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث، وما صاحب ذلك من وصول مشروعات التنمية فى دولة ما بعد الاستقلال بطموحاتها التصنيعية والتحديثية الضخمة، إلى مأزق حاد، برزت بشدة الدعوة لقيام الجمعيات الأهلية بسد الفراغ الذى نتج عن انسحاب الدولة من مجال الانتاج والرعاية الاجتماعية تحت ثقل سياسات ترشيد الإنفاق العام الذى فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى. فقد أصبحت الجمعيات الأهلية (إلى جانب الصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى) هى مقد الأمل فى خلق فرص عمل فى ضوء السياسة الاتكماشية المفروضة على قطاع الدولة وفى القيام بأعمال الخدمات التى لا تقدر الحكومة على الاستمرار فى دعمها كما فى السابق.

ثانية التنظيم القانونى للجمعيات

اتساقا مع الأطوار القانونية التى تمر بها أى منظمة أهلية، فستقسم هذا الجزء إلى أقسام ثلاث، يتناول أولها الحق فى تكوين الجمعيات، أما الثانى فستخصصه لدراسة علاقة الدولة ممثلة فى الجهة الإدارية المختصة بالجمعية أثناء وجودها، وستخصص الجزء الثالث لانتقضاء الجمعية الأهلية بالغل أو بالإدماج. ولكن من الضرورى أن يشير -ولو على عجلة- للفلسفة التى حكمت النشاط الأهلى وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى علاقته بتصور سلطة برلىو (هذا التصور الذى يسرى حتى هذه اللحظة برغم تغير السياسات) لطبيعة المنظمات الاختيارية عموما (من جمعيات ونقابات) ووظيفتها لدور وطبيعة النشاط الأهلى.

ثورة يوليو وتبقرط الجماعات الاختيارية

يشير واقع الجماعات الاختيارية فى مصر، إلى محاولة السلطة إبقاؤها القدرة على الاستقلال الذاتى بصورة كبرى، لكنها تلاحظ طارئ البشرى على كل الأبنية التنظيمية للدولة الناصرية، سواء كانت شعبية أو إدارية، فبالرغم من الدفعة التى أعطتها الناصرية لهذه الأبنية على صعيد الانتشار والنمو العريض على مستوى الهياكل المؤسسية، فقد أفقدتها المكتة الذاتية لإصدار القرار حيث جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى، وليست نابعة من أسفل ولا منبثقة من الباطن، فالهيمنة المركزية العليا فى الدولة، لم تترك على صورة أن يكون لكل من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبثقة من داخله، مع حق السلطة المركزية فى تعديل قراره أو وقفه، إنما

أثرت أن تكون كل الكيانات متفتحة تجاهها، وأن يكون لها مكنة التأثير في تشكيل القرار اللأى قبل أن يصدر، ومكنة التحريك الداخلي لأى تكون أو تشكيل تنظيمي^(٧).

فهناك سمات ملفتة للنظر بين القوانين التى تحكم الجماعات الاختيارية، وأهمها إفقادها لصفتها كتجمعات اختيارية لصالح فرض عضوية إجبارية فى النقابات العمالية، أو وحدة قسرية لكل الجمعيات فى اتحدات نوعية أو إقليمية أو فى الاتحاد العام للجمعيات. وقد ترتب على هذه السمة اكتساب الجمعيات والنقابات لهيكل هرمى تزداد سيطرة الدولة عليه كلما اقترب من قمته. فالالاتحاد العام للجمعيات على سبيل المثال كان يتكون من تسعة وكلاء وزارة، ووكيل الجهاز المركزى للمحاسبات، وممثل عن الاتحاد الاشتراكى العربى، وسبعة أعضاء يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية، ومدير الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات العامة الذى يعتبر سكرتيراً عاماً للاتحاد بحكم منصبه إلى جانب الاثنى عشر عضواً المنتخبين من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية والنوعية.

غلبة الطابع التنفيذى على نشاط الجمعيات

من المفترض أن يختلف نشاط الجمعيات الأهلية عن البرامج الوزارية للدولة، حيث تكون الدولة فى الحالة الأخيرة هى الفاعل الرئيسى والصانع للخدمة الاجتماعية ويكون المجتمع هو المتلقى لهذه الخدمة. أما فى حالة الجمعيات الأهلية فيكون المجتمع هو الفاعل الرئيسى ويكون فى نفس الوقت هو المتلقى الرئيسى للخدمة^(٨).

أما وفقاً للفسلة التى حكمت القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فقد غلب على دور الجمعيات الطابع التنفيذى، حيث اعتبرت إحدى أدوات السياسة العامة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال "خضوع الجهود التى تبذل فى ميدان الخدمة الاجتماعية لتخطيط سليم فى إطار خطة عامة شاملة تشرف عليها الدولة وتوجهها وتراقب تنفيذها" وذلك على حد تعبير المذكرة الإيضاحية للقانون للجمعيات.

ولمى هذا الإطار فقد فوض القانون رئيس الجمهورية إصدار قرارات باعتبار بعض الجمعيات ذات صلة عامة وهو ما يعنى جواز أن توكل إليها وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها وإبرامها.

وقد أتاح الطابع التنفيذى الذى رسخه القانون ونقاشى مع هيمنة الدولة من خلال آليات المنع والتمنع والسلطة التنفيذية الراسعة للإدارة، خلق شبكة جهنمية من المصالح البيروقراطية، بما صاحب ذلك من القدرة على صنع مراكز للقوة داخل الجمعيات بالآليات التى أبعد ما تكون عن الديمقراطية.

الحق فى تكوين الجمعيات

يرتبط تعريف القانون للجمعية بالحق فى تكوينها، فقد عرف القانون الجمعيات من حيث اشخاصها، باعتبارها تتكون من عشرة أشخاص على الأقل، واشترط فيهم ألا يكونوا محرومين من مباشرة حقوقهم السياسية. وهو ما

يتناقض -منطقيا على الأقل- مع تحريم اشتغال الجمعيات بالعمل السياسي، ولكنه يكشف للهيئة الأمنية للقانون.

أما من حيث أغراض الجمعية، فقد نص القانون على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر. لغرض غير المحصول على ربح مادي. ولم يشترط أن يكون هدف الجمعية تحقيق الصالح العام، إذ يكفي أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الأعضاء أنفسهم بما لا يتعارض مع الصالح العام. كما يجب ألا يتعارض هدفها مع النظام العام أو الآداب العامة أو أن يكون غرضها غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهورية، أو نظامها الاجتماعي.

كما يلاحظ فهذه قيود شديدة العمومية ومطاطة وغير معرفة تعريفا دقيقا. فإذا كان مفهوما عدم تعارضها مع الآداب العامة أو النظام العام كما تفعل العديد من التشريعات إلا أن هذه التشريعات قد جعلت القضاء وحده هو المسترسل عن مراقبة وجود هذا التعارض من عدمه. ولكن المشرع هنا أعطى للجهة الإدارية حق تقدير ذلك ابتداءً من حق الطعن في قرار الجهة الإدارية.

تحديد مجالات النشاط وتعدد الأغراض

من أهم القيود التي وضعها المشرع على حق تكوين الجمعيات، تحديده لمجالات عمل بعضها. ورغم أن القانون قد خزل وزير الشؤون الاجتماعية إضافة لميادين عمل جديدة بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، فإن ذلك التحديد يتعارض مع شمول مفهوم التنمية وتعدد أغراض الجمعيات وفقا للاحتياجات المتعددة دوما نتيجة لتغيرات الظروف الاجتماعية. حيث كان من الأوفق أن يصمت المشرع عن تحديد مجالات عمل هذه الجمعيات، مع وضع تلك الاستثناءات المتعلقة بالألا تكون هذه الجمعيات ذات تنظيم عسكري أو شبه عسكري أو ذي طابع سرى كما فعل دستور ١٩٢٣ مع حق تكوين الجمعيات.

وقد ارتبط هذا التحديد بإعطاء السلطة التقديرية للإدارة في تحديد ما إذا كانت الهيئة في حاجة لخدمات الجمعية أم لا. ورتب على ذلك موقفها من شهر الجمعية. فقد نصت المادة (١٢) من القانون على أنه <<للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأي الاتحاد المختص حق رفض شهر الجمعية إذا كانت الهيئة في غير حاجة إلى خدماتها أو لوجود جميعات أخرى تسد حاجة الهيئة في ميدان النشاط المطلوب أو إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع دواعي الأمن أو لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد انشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها>>. ونصت المادة (٨) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا أُنهر نظامها وفقا لأحكام هذا القانون. والغريب في هذا النص القانوني، هو بقاؤه في ظل الدعوة للاقتصاد الحر والتغنى ليل نهار بمناافع المنافسة الحرة، والذي يبدو غير منطقي. فما المانع وفقا لمفهوم المنافسة أن تتنافس جمعيتان تسدان

حاجة البيئة إلى نفس الخدمة، في تلبية حاجات المواطنين وترك للمتقنين للخدمة من الجمهور الحكم على أي من المجتمعين تستطيع البقاء والاستمرار لتلبية حاجات المواطنين، مادام بقاؤها وهنا بدعم هؤلاء المواطنين للجمعية سواء بالتطوع أو بالعمل خدمة الجمعية. ولكن يبدو أن المشرع يستبعد تماماً هذا العامل في بقاء الجمعية أو انتهائها، حيث أراد بدلا من ذلك أن يكون بقاء الجمعية وحلها وهنا بمشية السلطة الإدارية.

كما أن الحديث عن دواعي الأمن لا يمكن أن يترك لسلطة الإدارة البيروقراطية دون أي مراقبة قضائية إلا من باب التعسف وقسر الاحتواء الإداري للتنظيم الأهلي.

هرمان فانت وهيلبات يعينها من حق تكوين الجمعيات

نصت المادة (٣) على منع أفراد معينهم من تكوين الجمعيات، وهم المحرومون من مباشرة حقوقهم السياسية في إطار معركة سلطة يوليو في ذلك الوقت مع الوفد و"سياسي" ما قبل الثورة. إلا أن هناك أيضاً نصاً بالغ الخطورة يحرم طبقات وفئات اجتماعية بكاملها من مباشرة حق تكوين الجمعيات. **فقتص المادة (١٣) على أنه:-**

<<لا يجوز لأعضاء النقابات المهنية أو المنظمات النقابية العمالية ولا لمن لهم الحق في عضويتها إنشاء جمعية أو رابطة لممارسة نشاط تختص به تلك النقابات والمنظمات>>.

هذا برغم أن المادة ٥٥ من الدستور تن على أن <<للمواطنين حق تكوين الجمعيات>> (٩).

وهذا يعيق تطبيقاً شديداً من حق العمال وأعضاء النقابات المهنية في تكوين الجمعيات، حيث تتضمن قوانين هذه النقابات مجالات اختصاص شديدة الاتساع تمنح عملياً أبواب هذه المهن من تكوين جمعيات أخرى ترمي شغلهم أمام شبرهم من الطبقات والفئات الأخرى.

فالنقابات العمالية بالذات (واعتقد أنها المستهدف الرئيسى من هذه المادة، حيث حلت بمقتضاها حوالي ثلاثة آلاف رابطة عمالية بسبب استلزام القانون حل الروابط والجمعيات التي كانت قائمة قبل صدوره مع إعادة تسجيل نفسها وفقاً لشروطه) يعانى تنظيمها النقابى الرسمى من هيمنة وزارة القوى العاملة وهيمنة البيروقراطية النقابية في قمة الهرم النقابى (١٠).

إن إخلال هذا النص مبدأ المساواة أمام القانون شديد الوضوح من حيث أن هناك فئات أخرى لها حق تكوين نقابات تتحدث باسمها بدون أن يمنع ذلك من حقها في تكوين الجمعيات. والمثل الواضح على ذلك هي جمعيات رجال الأعمال التي انشئت وفقاً لقانون الجمعيات رغم وجود تنظيمات رسمية لهم مثل اتحاد الصناعات والفرقة التجارية واللذين تشابه أهدافهما مع أهداف جمعيات رجال الأعمال بصورة كبيرة، أدت إلى احتجاج بعض ممثلى اتحاد الصناعات والفرقة التجارية على سحب هذه الجمعيات البساط من تحت أقدامهم مع تطبيق ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهمت هذه اللامساواة القانونية في زيادة اختلال التوازن الاجتماعى بين العمال وجماعات رجال الأعمال (١١)، وهو الأمر الذى يهدد بعواقب اجتماعية وخيمة على مستقبل المجتمع المدنى ذاته.

يبرز من العرض السابق لأحكام القانون المتعلقة بحق تكوين الجمعيات أن القانون منع تكوين الجمعيات في الحالات الآتية:-

- ١- إذا كانت الجمعية مخالفة للنظام العام أو الآداب أو نشأت لسبب غير مشروع.
- ٢- أن يكون الغرض منها المساس بسلامة النظام الجمهوري أو بشكل الحكومة الجمهورية أو نظامها الاجتماعي.
- ٣- إذا اشترك في تأسيسها أو انضمام إلى عضويتها أي من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية وبدون الحصول على تصريح من الجهة الإدارية المختصة.
- ٤- إذا كانت البيئة في غير حاجة إلى خدماتها.
- ٥- إذا وجدت جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة في ميدان النشاط المطلوب.
- ٦- إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع دواعي الأمن.
- ٧- إذا كان المكان الذي قارس فيه الجمعية نشاطها غير صالح من الناحية الصحية والاجتماعية.
- ٨- إذا أنشئت الجمعية بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها.
- ٩- إذا قام أعضاء النقابات المهنية أو العمالية بإنشائها وتضمن أغراضها ممارسة أنشطة تختص بقيامها تلك النقابات أو المنظمات.

الرقابة على نشاط الجمعيات

إذا كانت الرقابة ضرورية في حدود معينة، فإن المشرع المصري قد تجاوز هذه الضرورة كي يتحول إلى شكل من أشكال الرقابة. فعملالة الدولة بالجمعيات تكشف عن نظرة من الرية تجاه العمل الأعلى باعتباره خطراً محتملاً على النظام السياسي.

يسمى المشرع في النظام القانوني للجمعيات للموازنة بين قيمتين متعارضتين: القيمة الأولى هي الاستقراء والحفاظ على متطلبات الأمن والنظام العام وهو ما يدفعه نحو إحكام الرقابة على نشاط الجمعيات إحصائياً لا يترك لها فضاءاً أو حرية أو استقلالاً، والقيمة الثانية تتمثل في إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتشجيع المبادرات الخلاقة على المستوى غير الرسمي، وهي ما تدفعه إلى تخفيف القيضة على نشاط الجمعيات وإلى تأمين استقلالها في إطار عام للمشرعية^(١٢). لكن القيمة الأولى وهي حفظ النظام والاستقرار تتغلب بصورة شديدة على قيمة الحرية لدى المشرع المصري في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

اغتناب الإدارة لسلطة الجمعية العمومية في انتخاب مجلس الإدارة

- ١- إذا كان من حسنات القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أنه حدد مدة محددة لمعوية مجلس الإدارة بثلاث سنوات (٨٤٧)، إلا أنه في المادة (٤٨) أقر مبدأين في منتهى الخطورة:

أولاً: أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين عملاً للوزارة وعملاً لكل هيئة من الهيئات المعنية، أعضاء في مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس.

ثانياً: استثناء الأعضاء المعيّنين من مبدأ تجديد ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة. وهو ما يعنى أنه أباح بهذا الاستثناء بقاء الأعضاء المعيّنين في مجلس الإدارة بغير حد أقصى. وهو ما يقف أحد العيوب الخطيرة في النشاط الأهلي، وهو عدم دوران السلطة وتجديد قيادات الجمعيات بدماء جديدة توسيعاً لمساحة المشاركة في العمل الأهلي التطوعي ونشر السلطة على هذا النطاق الجزئي.

ويبدو المنهج الأمني في التعامل مع الجمعيات الأهلية في أجل صورة من خلال ذلك النص القانوني الغريب، الذي ينص على ضرورة إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المرشحين لعرضة مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصفة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية (وتبلغ نسبة هذه الجمعيات الأخيرة وحدها ٧٤,٥٪ من إجمالي الجمعيات وفقاً لإحصاء وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٨٩) مع حق الجهة الإدارية في أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين (المادة ٥٥).

حتى مع اجتياز عضو الجمعية العمومية لمصفاة المرافقة على التشريع لمجلس الإدارة يظل هناك حق الإدارة في تعيين نصف أعضاء المجلس. إلا أن المشرع قد أعطى للوزير بعد كل ذلك سلطة حل مجلس الإدارة لأسباب شديدة الاتساع والمطاطية. وباختصار شديد فإننا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن مجلس إدارة الجمعية الأهلية وفقاً لهذه التصور يعبر عن أهواء ورغبات السلطة الإدارية بأكثر من تعبيره عن الجمعية العمومية.

٢ - حق تعيين مجلس إدارة مؤقت: وقد أجاز القانون لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين بقرار مسبب ولدة محددة مديراً أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة في نظامها لمجلس الإدارة، وذلك في الحالات التالية:

أ- إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة غير كافٍ لاتخاذ النفاذ صحيحاً.

ب- إذا لم يتم انعقاد الجمعية العمومية لعامين متتاليين بدون علر تقيله الجهة الإدارية.

ج- إذا ارتكبت الجمعية من المخالفات ما يستوجب هذا الإجراء.

وتطبيقاً لهذا النص القانوني فقد مارست الوزارة العديد من قرارات حل مجلس إدارة الجمعيات، وفي الغالب كان هذا الحل لاعتبارات سياسية ومن أمثلته قرار حل مجلس إدارة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية في يونيو ١٩٩٠ دون أن يوضح القرار أسباب هذا الحل وما إذا كانت هناك مخالفات سياسية أو إدارية أو مالية (١٣).

التقسي الأمني لنشاط الجمعيات

إن الدور المتصور لتشريعات العمل الأهلي هو خلق محفزات للعمل التطوعي وإشراك المواطنين في العمل العام،

وكما هو واضح فإن محاور عمل القانون كلها تنحو باتجاه المراقبة على حساب المشاركة. والعرج الأمنى يبدو طاعيا كما لو أن المشرع يتعامل مع عدو خطير يهدد أمن المجتمع وسلامته. وهو الأمر الذى يخلق مناخا يبدو معه العمل التطوعى بالنسبة للفرع نوعا من المغامرة وارتياك المجهول. وتتبدى هذه المعانى فى العديد من النصوص القانونية:

١- فقد ألزم المشرع الجمعية العمومية للجمعية الأهلية بإبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة فى جدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولكل منها أن يتدب من يحضر الاجتماع.

٢- ضرورة إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ الاجتماع.

٣- كما نص القرار الوزاى رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٢ على خضوع سكر أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتحميل الجمعيات بالمؤتمرات الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالدول الأجنبية لإجراءات تتضمن ضرورة موافقة الوزير بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام والاتحادات، والمديرية المختصة بالنسبة للجمعيات الأخرى وذلك قبل موعد السفر بشهر.

وهو إجراء عجيب يتضمن تعاملًا مع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة باعتبارهم موظفين لدى الدولة يجب أن يحصلوا على موافقة الجهة الرسمية لكى يسمافروا للخارج. هذا بالإضافة إلى قيام إدارة البعثات والسفارات الفنى باستطلاع رأى وزارة الخارجية من الناحية السياسية.

الرقابة المالية وضبط نشاط الجمعيات

رغم أن القانون يحفل بالعديد من السجلات التى يجب أن تمسك بها الجمعية، والعديد من الهيئات الرقابية والضمانات للحفاظ على أموال الجمعيات ومنع التزح من نشاطاتها، إلا أن كل هذه الضمانات تبقى محدودة القيمة بدون ازدهار العمل التطوعى نفسه وتوسيع قاعدة المشاركة فى نشاط الجمعيات وإدارتها بطريقة ديمقراطية مع إعمال مبدأ الشفافية كضمانة أكثر قوة من كل التدابير البيروقراطية التى يمكن الالتفاف حولها. لكن الضمانات التى وضعها المشرع من خلال النشاط الرقابى للجهات المختصة، بسبب من طبيعتها البيروقراطية، قد أهدرها عدم الالتزام بالمبادئ الديمقراطية السلمية فى إدارة الجمعيات.

الرقابة على جمع التبرعات

يخضع جمع التبرعات من الجمهور لإشراف ورقابة مجلس المحافظة. ويجرب هذه الرقابة يحق للمجلس أن يضع النظم التى تكفل تنظيم وسائل جمع التبرعات وإنفاقها ومطابقتها للأغراض التى منح الترخيص من أجلها.

وبالرغم من إقرارنا بضرورة هذه الرقابة وضرورة تطويرها وشمولها ، حفاظا على أموال المتبرعين وضمانا لإتقانها فيما جمعت من أجله ، إلا أن المشرع قد تجاوز ذلك ليعطى الحق لمجلس المحافظة في أن يمنح أو يمنع الترخيص بجمع التبرعات وهو الأمر الذى يتيح له إمكانية الهجئة على الجمعيات بسلطته فى المنح والمنع لأسباب قد لا تكون مرتبطة بالصالح العام دائما. ويؤدى ذلك إلى محاصرة إمكانات الجمعيات الأهلية فى تطوير إمكاناتها المالية بالاعتماد على الجمهور.

والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن هذه الرقابة على جمع التبرعات، لا تقتد لكى تشمل الجمعيات الدينية التى تتبعها مساجد، حيث استثنى المشرع دور العيادات التى تجمع المال داخليا عن طريق صناديق أو أطباق فى المناسبات الدينية من هذه الرقابة. وهو ما ساهم فى تقوية الإمكانات المالية للجمعيات الدينية على حساب غيرها من الجمعيات.

الحق فى حل الجمعيات ودمجها وتجميد نشاطها

إن هذا الشكل من أشكال التدخل فى حياة الجمعيات، هو أخطر أشكال التدخل لأنه يعنى إنهاء الوجود القانونى والماضى للجمعيات (ماعدا التجميد الذى يلقى الوجود المادى بصفة مؤقتة) بواسطة قرار إدارى. وهو أمر مغل بالتوازن الإصاحى المنشود بين أجنحة العمل الرسمى والعمل الأهلى أو الشعبى ويقف بالأخير فى موقف التبعة والمخضوع والاستضعاف^(١٤).

وإذا كان المشرع المصرى والعربى فى الخمسينيات يحظران حل الجمعيات بالطريق الإدارى، إذ كان يجعل حل الجمعيات من سلطة القضاء وحده^(١٥)، فإن المشرع المصرى قد خرج على هذه القاعدة فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى المادة (٥٧) منه حيث أجاز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص، وهذا فى الأحوال التالية:

- ١ - إذا ثبت عجزها عن تأدية الأفراس التى أنشئت من أجلها.
 - ٢ - إذا تصرفت فى أموالها فى غير الأوجه المحددة لها طبقا لأفراضها.
 - ٣ - إذا تعلم انعقاد جمعيتها المصرومة عامين متتاليين .
 - ٤ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب .
- وتظل مشكلة مفهوم النظام والآداب العامة موضوعا للجدال بين الإدارة والجمعيات بسبب صعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها. إلا أن حق الحل قد وازنه من الناحية الأخرى حق ذوى الشأن فى الطعن فى قرار الحل أمام محكمة القضاء الإدارى. وأمام بطء إجراءات التقاضى فحيلا لو كان المشرع قد جعل قرار الحل يصدر من المحكمة ابتداءً بناء على رغبة الجهة الإدارية كما كان عليه الأمر فى ظل القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

حق دمج الجمعيات في جمعيات أخرى

ويأتى هذا الحق عن طريق المادة التى تنص على أن للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض متماثل أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعاً لاحتياجات البيئة أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التى تؤديها أو لغیر ذلك من الأسباب التى تراها كفيلة بحسن تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله. وتعتمد هذه المادة وسيلة أخرى بالإضافة إلى حل الجمعية، لإنهاء وجودها القانونى بغض النظر عن رأى أعضاء الجمعية المدمجة أو الجمعية التى تندمج فيها، مع قنص جهة الإدارة هنا بعدم رقابة القضاء عليها فى عملية الدمج على خلاف الوضع بالنسبة للحل. كما أن تعديل غرض الجمعية، بالإضافة إلى كونه تعديداً على حق طبيعى من حقوق أعضاء الجمعية العمومية للجمعية، فإنه يهدد أساساً من أسس العمل التطوعى وهو حق الأعضاء أن يقرروا ويحضروا إرادتهم مستقبل الوجود القانونى للكيان الذى أنشأوه والغرض منه. وبذا تتحول الجمعيات من كيانات تلك الشخصية الاعتبارية المستقلة إلى مجرد أحد فروع السلطة التنفيذية.

حق تجديد الجمعيات

لم يكتف المشرع بجرأز حل السلطة الإدارية للجمعية، بل أجاز لها أن تقدم بإغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها أو أحدها لمدة محددة قابلة للتجديد. وذلك كإجراء مؤقت حتى يفصل فى أمرها سواء بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو بالإدماج أو بالحل.

ثالثاً، ملاحظات ختامية

بالرغم من تلك القيود القانونية الهائلة على حق تكوين الجمعيات، فإن العدد الإجمالى لهذه الجمعيات (حوالى ١٥ ألف جمعية) أوزيادة معدلات نموها وتتنوع نشاطاتها قد يعطى الانطباع بفاعلية هذه التنظيمات الأهلية^(١٦).

ولكن التأثيرات التى يمارسها القانون لا تنبئ بالضرورة فى مجرد التقليل العمدى من حجم الجمعيات، حيث يمارس تأثيره بالأساس على فلسفة ومضمون الدور المنوط بهذه الجمعيات أداؤه والذى يتجاوز الدور الخيري الإحسانى أو تنفيذ السياسات العامة للدولة ليتوصل بعض الخدمات للفتات المحتاجة عبر هذه الجمعيات، إلى حشد وتعبئة طاقات المجتمع من خلال حفز التطوع بالمأل أو بالمجهود، وتنمية الوعي بالمشاركة الاجتماعية والحس الديمقراطي. وهى أهداف يكشف واقع الجمعيات عن الشقة الهائلة التى مازالت تفصلنا عنها. فكما أبرزت دراسة ميدانية حول عدد من الجمعيات الأهلية فى مصر والعالم العربى^(١٧) -

١- أغلب هذه الجمعيات تفقد قيمة العمل الاجتماعى، فهى فى معظمها جمعيات "أشخاص" ونفس المعنى الذى تحدثت به عن الأحزاب السياسية باعتبارها "أحزاب أشخاص".

- ٢- تنقذ هذه التنظيمات فكرة "تداول السلطة" وغالباً ما يكون لها رئيس واحد لسنتين طويلة.
 - ٣- إن فكرة المشاركة التطوعية التي يستند عليها مفهوم الجمعيات الأهلية محدودة إلى حد بعيد، فمعظم الجمعيات يعمل فيها موظفون مقابل أجر (موظفون أو فنيون أو متدربين من وزارة الشؤون الاجتماعية).
 - ٤- في معظم الأحوال قللك الجمعيات موارد محدودة، بشرية أو فنية أو المائتين معا، وتتلقى معونات ثابتة من أجهزة الدولة التي تتولى الإشراف عليها.
- حيث يتلقى عدد كبير من الجمعيات إعانة مباشرة من وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن إجمالي إيرادات الجمعيات من مختلف المصادر الرسمية والأهلية بلغت في ١٩٨٥-١٩٨٦ أقل قليلاً من نصف مصروفاتها (١٨).
- وبالقطع إن إسناد مسئولية كل مثالب عمل الجمعيات الأهلية والتي أشرنا إليها توا إلى الموقع القانوني ينطوي على مبالغة كبيرة، فأعطاء الدولة الملزمة لهذه الجمعيات دونه لضعفات كثيرة تشمل تغيير البيئة الثقافية وأساليب التنشئة الاجتماعية وإصلاح ديمقراطي يشمل كل هياكل المشاركة على التوازي.
- ولكن يظل لهذا القانون دوره في حرمان المجتمع من طاقات خلاقة قادرة على القضاء، كما أن له دوره الكبير في تدعيم سلطة هذه الشبكة البيروقراطية المهنية التي تستفيد من وضع الجمعيات الراهن وتحتسى بالسلطة الإدارية الاستبدادية في مراجعة تهميد هذه الجمعيات بأجيال شابة. ومن المشكوك فيه أن تتنازل بسهولة عن مقاعدها وشبكة المصالح التي تكونت عبر السيطرة خلال عقود طويلة.
- وإذا قدر لهذه الهجمة التي تخوضها منظمات حقوق الإنسان والعديد من القوى الديمقراطية ضد القانون أن تنجح، فيظل هناك مجموعة من التناقضات الحادة التي يخلقها الطرف الاجتماعي الراهن والذي يستعمل في إطاره الجمعيات الأهلية خلال الفترة المقبلة.

المرحلة وتراجع الدولة

البعض يائل بين تراجع الدولة وتقدم عملية المتروطة التي يكون التعبير عنها في هذه الحالة بتقدم وتوسع المجتمع المدني على حساب الدولة، ومن ثم يراهن على أن انسحاب الدولة على مستوى دورها الاقتصادي والإنتاجي سيفرز بذاته الآلية التي ستنتج مجتمعاً مدنياً قوياً ونشاطاً أهلياً مزدهراً. وتنتقل وجهة النظر هذه من تصوير توسع دور الدولة باعتباره "مجازاً" أو "تعلدياً" أو "طفلاً" من جانب الدولة في المجتمع وبالتالي فمع نمو سلطة الدولة تضعف سلطة المجتمع والعكس بالعكس (١٩). إلا أن تفاصل الصورة ليست بهذه البساطة. لرفع الدولة يدعا عن الاقتصاد لن يعني رفعه عن المجتمع المدني ومن ضمنه الجمعيات الأهلية. بل إن أحد مصادر الخطورة على المجتمع المدني والنشاط الأهلي في هذه الفترة تهددنا من حدة الاستقطاب الاجتماعي الذي سيخلق رفع يد الدولة وانسحابها من أداء دورها الرقابي والخدمي لصالح الفئات الأكثر في المجتمع. خاصة في ظل عدم توازن القوة المؤسسية بين الفئات

المستفيدة ومجمل الجماهير المضارة، الأمر الذى لن يتيح تطوراً منسجماً ومتناسقاً لمؤسسات المجتمع المدنى بتعبيراته الاجتماعية المختلفة.

وهو ما يؤكد أن المطالبة بإيجاد مجتمع مدنى قوى يجب أن تكون بالضرورة موجهة إلى الدولة والقانون، فالمجتمع المدنى بهذا المعنى يعتمد بشكل أساسى على "دولة القانون"^(٢٠). الأمر الذى يعنى أن مجتمعاً مدنياً قوياً يحتاج إلى دولة قوية تحميه، بشرط ألا يتصرف مفهّم القوة هنا إلى الجانب القمعى بالأساس، ولكن القوة التى تركز على المشروعية وسيادة القانون، وهى قوة لن تتأثر إلا بدور ضرورى للدولة فى إعادة توزيع الدخل القومى بصورة أكثر عدالة.

الدعم الدولى لدور المنظمات الأهلية

وإذا كان للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى دور إيجابى فى انفتاح المنظمات الأهلية على العالم الخارجى، الأمر الذى قد يتيح لها هامش حركة أوسع على صعيد الدعم المالى أو المازدة المعنوية الدولية فى مراجعة استبداد الإدارة، فإن مخاطر هذا على الهوية الحضارية والسيادة الوطنية قد تكون خطيرة.

ومن ثم فإن إحدى القضايا الهامة التى يتعين على أى تنظيم قانونى للجمعيات معالجتها، هى كيفية خلق التوازن بين دور حكومى ضرورى فى تنسيق العلاقات الفعلية والمالية بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية وبين المنظمات غير الحكومية المحلية. بالأخص حقوق حرية الأخيرة فى الوصول إلى مصادر التمويل الدولية وتخصيصها وفقاً للأولويات التى تراها، بعيداً عن أى من الانحيازات التى قد تخلقها الاعتبارات السياسية أو غيرها من الاعتبارات التى قد تكون لدى البيروقراطية الحكومية.

الجمعيات الأهلية، وحدة التنظيم القانونى وتعدد المهام والأشكال

إن إحدى القضايا المثيرة للجدل بصدد التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية، هو التعدد والتنوع الشديد فى مهام وطبيعة التنظيمات الأهلية، مع خضوعها لتنظيم قانونى واحد هو القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. فمنها ما يخلب عليه الطابع الإنتاجى وإن لم يكن يفرض الربح بالأساس. ومنها ما يخلب عليه الطابع الخيري الذى يعتمد على التطورات الشعبية والأهلية. ومنها ما يقوم بدور تروى وعلمى وثقافى، سواء لخدمة أعضاء الجمعية أو لخدمة المواطنين. ومنها ما هو أقرب إلى جماعة ضغط تتبنى قضية محددة (السلام وتزعم السلاح النووى - الدفاع عن البيئة - الدفاع عن حقوق الإنسان) أو جماعة تضغط للدفاع عن المصالح الاجتماعية والثقافية لأبناء مهنة معينة.

إن هذا التنوع فى مهام وأنشطة الجمعيات يفترض نوعاً من التباين فى القواعد التى تحكمها فى علاقتها بالدولة.

فليس من المنطقي أن يحكم قانون واحد معونة الشتاء أو جمعيات إيواء الأطفال المشردين وجمعية للأدباء أو الشعراء أو جمعية دفاع عن حقوق المرأة أو حقوق الإنسان ووضهم في قالب تنظيمي واحد وتحت شروط واحدة (٢٩).

وهو ما يقتضى ضرورة أن يقوم المشرع بأن يعكس هذا التباين في طبيعة هذه الجمعيات، إما بصياغة قوانين مختلفة لتنظيم نشاطها حسب المجال والتفرع، أو يجعل القانون الموحد بسيطاً للغاية ليصلح لكافة أشكال النشاط الأعلى.

المشكلات البحثية

١- مشكل تصنيف المعلومات

أولى المشاكل التي تبرز في دراسة الجمعيات غير الحكومية، هي ندرة المادة التي تتيح رسم خريطة دقيقة للعمل الاجتماعي الأعلى على مستوى الجمهورية. فالبيان الإحصائي لوزارة الشؤون الاجتماعية معيب. ففضلاً عن غياب العديد من تفاصيل عمل الجمعيات- فإن منطق تصنيف الجمعيات فيه لا يتيح التعرف بدقة على خريطة العمل الاجتماعي، حيث يتم تقسيم الجمعيات بحسب ميادين النشاط الأساسية التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية. وهي ميادين شديدة الاتساع ويحوى كل ميدان منها العديد من التفرعات، الأمر الذي لا يسمح للباحث بأن يجرى التصنيفات بالصورة التي تخدم بحثه.

أما على صعيد تتبع القانوني لمشاكل الجمعيات الأهلية، سواء تلك التي رفض إشهارها أو التي تعرضت للحل أو الإدماج، فهو غير متاح باستثناء ما يتم النشر عنه في الصحف وهو قليل. ولشك أن تطوير أداء منظمات حقوق الإنسان بما يكفل لها تتبع المشاكل القانونية للجمعيات مع الدولة، قد يساهم إلى حد بعيد في إيجاد قاعدة معلومات حول انتهاكات حق تنظيم الجمعيات والمقررات القانونية لنشاطها. ولكن المشكلة أن منظمة حقوق الإنسان القائمة- رغم جهودها النبيلة في هذا الصدد- تعاني هي ذاتها من هذا الانتهاك لحقها في الوجود.

٢- غياب الاستراتيجيات البحثية

القضية الثانية هي غياب استراتيجية واضحة للعمل البحثي في مجال العلوم الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس بصورة كبيرة على عدم الاهتمام بتوليق المعلومات والبيانات التي تخزن هذه الاستراتيجية البحثية. فغياب التنسيق بين المراكز البحثية يسمح بهذا التهمتر الشديد سواء على صعيد الجهود البحثية أو التوثيقية، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الجهود أحياناً وغياب قضايا بحثية ذات أولوية أحياناً أخرى.

٣- مراكز البحوث غير الحكومية

يعكس تعدد مراكز البحوث غير الحكومية ونشوء العديد منها خاصة خلال عقد الثمانينات، ذلك الميل الذي يعبر

عن رغبة المثقفين في العمل المستقل، وإرادة بناء مجتمع مدنى قوى. من خيرة انتماء الباحث إلى أحد هذه المراكز، فهو يعانى من مجمل ما تعاني منه أى مؤسسات لها نزوع استقلالى تجاه الدولة، سواء على صعيد التمويل (خاصة غير المشروط منه) أو حرية الوصول لمصادر المعلومات. فرغم انتشار الشكوى من صعوبة الحصول على البيانات من الجهات المختصة واستخراج تصاريح العمل الميدانى، إلا أن مبررات هذه الشكوى تزداد في حالة ما إذا كان الباحث منتسباً إلى أحد المراكز غير الحكومية، حيث يحيط علاقتها بالهيئات الحكومية قدر كبير من الحذر والتشكك من قبل هذه الأخيرة. وغالباً ما تلجأ هذه المراكز إلى الالتفاف حول تلك المشاكل من خلال مواقع باحثيها في الجامعة أو علاقاتهم بمراكز البحوث الحكومية.

المواش والمراجع

- ١ - انظر: إبراهيم حلمي عبد الرحمن، علاقة الجمعيات الأهلية بالمنظمات الدولية، ورقة قدمت في مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٨.
- ٢ - سعد الدين إبراهيم، نشرة للجمعية المدني، مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، القاهرة العدد ١ لسنة ١٩٩٢.
- ٣ - د. علي الصاوي، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي، مقدمة نظرية، ورقة قدمت في مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية، القاهرة، أبريل ١٩٩٢، ص ٢.
- ٤ - إسماعيل صبرى عبد الله، مستقبل العمل الأهلي في تعزيز التنمية، مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ص ٣.
- ٥ - انظر تفاصيل دور جمعية رجال الأعمال؛ أماني كنديل، الجمعيات المهنية والمشاركة السياسية - ورقة غير منشورة عن حق المشاركة السياسية في المجتمع المصري.
- ٦ - انظر تفاصيل دور نواصي أعضاء هيئة التدريس؛ تقرير الأمة في عام ١٩٩١، أمة برس، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.
- ٧ - طارق البشري، الديمقراطية وثورة ٢٣ يناير ٥٢-١٩٧٠، كتاب الهلال عدد ٩٢، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩١، ص ٢٧٧.
- ٨ - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٩ - انظر مرفعة هيئة الدفاع في القضية المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في كتاب: أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٢-٨٣.
- ١٠ - في تفاصيل ذلك انظر: طه سعد عثمان، استقلالية الحركة النقابية العمالية، دار الخدمات النقابية بطنان، ١٩٩١.
- ١١ - انظر: أماني كنديل، تحولات السياسة الاقتصادية وعملية تفعيل المصالح بين جماعات رجال الأعمال والعمال، مجلة اليسار، أكتوبر ١٩٩١.
- ١٢ - د. محمد نور فرحات، ملاحظات على التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية، ورقة قدمت في مؤتمر المنظمات الأهلية العربية القاهرة، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥.
- ١٣ - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥٣.
- ١٤ - محمد نور فرحات، مرجع سابق ص ٢٠.
- ١٥ - المرجع السابق.
- ١٦ - د. أماني كنديل، حركة المجتمع المدني في مصر، نشرة للمجتمع المدني العدد ١ يناير ١٩٩٢، ص ١٧.

- ١٧- د. أماني قنديل، التسميات الأولى والمجمع المنقح، الديمقراطية، الكتاب الثاني، القاهرة ١٩٩٢ ص ٥١-٥٥.
- ١٨- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠، ص ٤٦٢.
- ١٩- تيموثي ميتشل، ترجمة بشير السباعي، مصر في الخطاب الأمريكي، مؤسسة هيبال للدراسات والنشر، قيرص، ط١ سنة ١٩٩١ ص ١٥٥.
- ٢٠- د. سامي زهيدة، دراسة الإسلام والدولة والديمقراطية، نشرة المجمع المنقح، العدد ١٥، يناير ١٩٩٣.
- ٢١- أمير سالم، مرجع سابق ص ٨-٩.

منظمات حقوق الإنسان دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

صالح سليمان عبد العظيم

مدرس مساعد بقسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

إن حقوق الإنسان ببنودها المتعددة يمكن أن تقرأ بقدر في ظل النظم قهر الديمقراطية مثلما يمكن أن تتعكك بقدر في ظل النظم الديمقراطية، غير أنه برغم عدم الترادف الكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية فإن العلاقات بينهما قد تكون الأمان والأقرب إلى فكرة الزواج الكاثوليكي الذي لا يتفهم^(١).

وترتبط الممارسات الفعلية للديمقراطية بحكم هائل من القوانين والتشريعات التي تنف في التصميم ضد أية إمكانات لممارسة ديمقراطية حقيقية على سطح الحياة السياسية العربية. ذلك أن المشروع العربي ينظر بحذر شديد إلى مبدأ التعددية السياسية. فعلى حين يحظره صراحة في عدة من الدساتير فإنه يتغافل عنه عامداً في دساتير أخرى في حين يفرغه من كل مضمون إما بواسطة قيود دستورية واضحة في صلب الدستور نفسه وإما بتقيد تشريعية لاحقة تجعل من ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور أمراً ضيقاً للغاية ومخاطرة شديدة. وهذه النصوص هي في الغالب الأعم نصوص ديمورية، تهدف أولاً إلى إبقاء دمة المشروع العربي أمام المجتمع الدولي بأنه قد تبنى أكثر مبادئ حقوق الإنسان تقدماً فيما يتعلق بالتعددية السياسية، ثم إفراغ هذه النصوص من كل مضمون لها عندما يستنبر المشروع العربي للتعامل مع المخاطبين بأحكام هذه النصوص مع مواطنيه في الداخل^(٢). وتؤكد الممارسات الراقصة البالفة الانتهاك لحقوق الإنسان في العالم العربي، هذا الطابع الديموري لمبادئ حقوق الإنسان من جانب المشروع العربي والسلطة السياسية في الدول العربية.

المنظمة المصرية وحقوق التأسيس،

فى القلب من هذه الديمقراطية الديمقراطية، ظهرت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" كتعبير مستقل يرتبط بحركة المتفنين من أجل إيجاد شكل ومضمون حقيقيين للتعبير عن حقوق الإنسان والالتزام بالدفاع عنها. وتؤكد المادة ٢٢ من العهد الدولى للمقوق المدنية والسياسية، والذي وقعت عليه الحكومة المصرية، على "حق كل فرد فى تكوين الجمعيات مع الآخرين بما فى ذلك حق إنشاء النقابات والالتزام إليها من أجل حماية مصالحه، وأنه لايجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديمقراطى لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم"^(٣).

وفى مصر، توجد العديد من المؤسسات التى تقوم بدورها فى مجال حقوق الإنسان من خلال التشكيلات الخاصة بها والتى ينضوي مؤسسيها وأعضاؤها تحت حمايتها، وما تكفله لها القوانين من إمكانيات الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر، ومن أمثلة هذه المؤسسات: ، النقابات ، والأحزاب السياسية، وبعض مراكز البحوث الخاصة، والصحافة بما لها من ثقل إعلامى سواء أكانت قومية أو معارضة ، واللجنة المصرية للوحدة الوطنية... إلخ.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دور هذه المؤسسات فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يتم ضمن أدوار ومهام أخرى منوطه بهذه المؤسسات، ولعل هذا ما يكسب المنظمة المصرية تميزها الخاص المتمثل فى كونها تكاد تكون المؤسسة المصرية الوحيدة التى يقتصر عملها ودورها على مجال حقوق الإنسان وما يرتبط به من انتهاكات مختلفة، وإن كان ذلك لا يمنع من اعتماد المنظمة وتعاونها المتبادل مع الهيئات والمؤسسات السابقة- بدرجات متفاوتة - بما يدعم من مجال عملها ويكسبه المزيد من التأثير.

وترفض الحكومة المصرية حتى كتابة هذه السطور الاعتراف بالمنظمة المصرية، لذلك فإن معظم مكاتبات وإصدارات المنظمة مازالت تحمل عنواناً فرعياً "تحت التأسيس". فما زالت وزارة الشؤون الاجتماعية ترفض إشهار المنظمة المصرية، وما يزال القضاء الإدارى ينظر الدعوى القضائية التى طعنت فيها المنظمة على قرار رفض إشهارها. ويجدر بالذكر أن الإطار القانونى الذى ينظم إنشاء منظمات غير حكومية فى مصر هو القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذى ينظم أوضاع جمعيات النفع العام، ويحظر الخوض فى الأمور السياسية، ويخضعها لتحكم الإدارة الحكومية ممثلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية، بما فى ذلك رفض إشهار الجمعيات أساساً ورفض الرقابة على تلك المظهر منها، بل وحلها . وفى إطار هذا القانون ترفض وزارة الشؤون الاجتماعية الصريح بإنشاء عدد من المنظمات غير الحكومية ومن بينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان^(٤).

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "منظمة غير حكومية تعمل فى إطار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بصرف النظر عن العقيدة أو الانتماء السياسى أو الجنس أو اللون، وتقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان مصدرها ، سواء

من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية. والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت في الأصل الفرع القطري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٨٣، وذلك حتى بلورت المنظمة المصرية شخصيتها الاعتبارية منذ عام ١٩٨٨ وتقدمت بطلب إشهار كجمعية أهلية مصرية، لكنها بقيت مرتبطة بالنظام الأساسي للمنظمة الأم - المنظمة العربية - وعلى صلة وثيقة بها^(٥). بما في ذلك مشاركتها نفس المقر بالقاهرة حتى عام ١٩٩٣. وتحدد المادة الأولى من أهداف المنظمة وسائلها ودورها فيما يلي :

"العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المصريين ولجميع الأشخاص الموجودين على أرض مصر، طبقاً لما تضمنته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعنية، خاصة المهادين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطبقاً لحقوق الإنسان المقررة في الدستور المصري، وذلك بالدفاع عن كافة الأفراد والجماعات الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك خلافاً لما هو منصوص عليه في تلك المواثيق وفي الدستور. وتتخذ المنظمة لتحقيق أهدافها جميع الوسائل والأساليب المتسجمة مع تلك الأهداف"^(٨).

وفي أحد تقارير المنظمة غير المؤرخة، والصادرة تحت عنوان "نحو تنظيم أفضل لطاقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" يطرح التساؤل التالي بخصوص وضعية المنظمة "هل هي منظمة للتبشير بمبادئ حقوق الإنسان وتحقيق أعضائها وأصاها على ذلك، أم هي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان والعمل بكل الوسائل على ترسيخ احترامها، بما يعنيه ذلك من إلقاء الضوء على كل انتهاك والمسؤولين عنه؟ ويوجب التقرير من التساؤل تحت عنوان "منظمة للنشاط العملي" قائلا : "لاشك أن المنظمة المصرية تنتمي إلى النمط الثاني من جميعات حقوق الإنسان، أي أنها منظمة للنشاط العملي المبدئي للدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا لا يعني أنها تهمل متطلبات الدعوة لمبادئ حقوق الإنسان، ولكن وجه الاختلاف هنا هو أن عملية التنظيم لا تمثل جوهر نشاط المنظمة، بل ينظر إليها كأحدى المتطلبات الهامة التي لا غنى عنها للنشاط العملي للدفاع عن حقوق الإنسان".

وتضم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نحو ١٢٠٠ عضواً موزعين على ١٨ مدينة، ولها بلجتيين إقليميتين في الإسكندرية وأسوان* وهي تتمتع بالصفة الاستشارية في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، وعضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ، ولكن السلطات المصرية ترفض الاعتراف بها والتعاون معها^(٧). ولقد اكتسبت المنظمة اعترافاً كبيراً على المستوى الدولي وذلك من خلال

ارتملت عضوية المنظمة خلال فترة قصيرة. إلى أكثر من أثنى عشر، كما زادت بلانها الإقليمية في المحافظات. وقد كان ذلك مقدمة لشكالات تارت على أبواب الجمعية المصرية بتاريخ ١٩٩٤ وصرحت لها الصلح، حيث ارتأوا نطاق من العضوية المؤسسة بصيرها عن إلقاء فصل سياسي بعينه للسيطرة على المنظمة المصرية الحالية له سياسيا وبخسها (للحرية).

"بناء شبكة قوية من العلاقات بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فبجانب العلاقة العضوية التي تربط المنظمة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ارتبطت المنظمة بعلاقة عضوية مع الأمم المتحدة بقبولها عضواً في لجنة المنظمات غير الحكومية بها، وانضمامها إلى شبكة منظمات المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (SOS) كما قامت بتميز أوضاع العلاقة مع ١٥ منظمة أخرى تعتبر من أكثر المنظمات الدولية والإقليمية فعالية، في نفس الوقت الذي أنشأت - أو واصلت - علاقة بـ ٣٧ منظمة أخرى. وخلال ذلك صارت تقارير ومعلومات المنظمة هي المصدر الرئيسي المعترف به دولياً عن حال حقوق الإنسان في مصر" (٨).

النشطة المنظمة

بالنسبة لأنشطة المنظمة، يمكننا القول بأن معظمها يكاد يصب في العمل من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد المحبطين ووقف تعذيبهم وتقديم الشكاوى المستمرة بشأنهم.

* بدأت المنظمة حملتها ضد التعذيب يوم ١٩٩١/١٢/٥ تحت شعار "أوقفوا التعذيب من اليوم .. وليس غداً" حيث استمرت الحملة لمدة عام حتى يوم ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٩٢ . كما أصدرت المنظمة ثلاثة تقارير خاصة حول ظاهرة التعذيب:

- الأول في يناير ١٩٩٠ حول التعذيب في مقار مباحث أمن الدولة.

- الثاني في نوفمبر ١٩٩٠ حول التعذيب في أقسام الشرطة.

- الثالث في أغسطس ١٩٩١ حول التعذيب في بعض السجون المصرية.

كما أصدرت المنظمة أيضاً في عام ١٩٩١، ١٣ تقريراً موجزاً عاجلاً بحالات محددة من التعذيب وإساءة المعاملة.

"وترى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن استمرار جريمة التعذيب في مصر هو محصلة ٣ عوامل أساسية هي :

١- اعتماد أجهزة الأمن للتعذيب كأسلوب عمل وأداة للاستجواب والتأديب.

٢- الحماية التي تبسطها الدولة على مرتكبي جريمة التعذيب.

٣- تضخم وتوسع نفوذ أجهزة الأمن بشكل سرطاني تحت مظلة قانون الطوارئ. . .

وكان هذا التوسع على حساب سلطات النيابة" (٩).

وفي بيان المنظمة المصرية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ تقر المنظمة مد حملتها لمنع التعذيب عاما ثانيا، وفي هذا الإطار تصدر تقاريرها عن التعذيب في معسكرات قوات الأمن المركزي، وفي هذا التقرير تؤكد المنظمة - بعد سردها لوقائع التعذيب في أربعة معسكرات لقوات الأمن المركزي في أربع محافظات مصرية مختلفة، وبعد توصيفها لحالات تعذيب محددة - على التوصيات التالية :

١- وقف استخدام معسكرات قوات الأمن المركزي في احتجاز وتعذيب المواطنين، وإجراء تحقيق قضائي على أعلى

مستوى في استخدامها في السنوات الماضية لهذا الغرض بالمخالفة للقانون.

٢- التحقيق مع قادة معسكرات قوات الأمن المركزي لاستخدامهم هذه المعسكرات بصورة مخالفة للقانون.

٣- التحقيق القضائي في المعلومات التي أوردتها هذا التقرير عن التعذيب، وفتح الدعوى الجنائية ضد الضباط المتهمين بالتعذيب.

وهذه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مطالبتها تجاه التعذيب بشكل عام فيما يلي:

١- وقف استخدام التعذيب وأدواته في كافة أماكن الاحتجاز (مقار مباحث أمن الدولة، أقسام الشرطة ، بعض السجون، مديريات الأمن، معسكرات الأمن المركزي.....إلخ).

٢- البت في كل بلاغات التعذيب التي قدمت للنيابة خلال الأعرام الماضية.

٣- تفتح الدعوى الجنائية ضد المسؤولين عن التعذيب.

كما تؤكد المنظمة المصرية في حملتها لمناهضة التعذيب أنها لا تتعرج باندائها الأول هذا إلى الحكومة المصرية فقط، بل إلى الرأي العام المصري بكل مؤسساته من برلمان وصحافة وأحزاب ونيابات وجمعيات، ورجال الفكر والرأي، تدعوه إلى التضامن مع حملتها بإيجابية ، بكل السبل السلمية الممكنة، وبالسور فوق كل الاعتبارات الإيديولوجية، والمصالح القومية والسياسية ، التي يتضاد شأنها بجوار هذه المهمة الإنسانية النبيلة^(١٠).

ولم تلعب أحداث العنف المتبادل بين جماعات الإسلام السياسي والشرطة عن تقارير المنظمة المصرية، حيث أصدرت المنظمة تقريراً تحت عنوان "العنف الدموي في مصر، وقائع واستنتاجات" بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤، وهو يمثل حصراً لكافة العمليات المرتبطة بالعنف خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حيث شكلت أعمال العنف المتبادلة بين جماعات الإسلام السياسي والشرطة القاسم المشترك لمعظم مواد التقرير.

وتؤكد المنظمة في ختام تقريرها على أنها "إذ تصدر تقريرها هذا عن الحصاد المر لسبعة شهور من العنف الدموي، فإنها تقترح بذلك جرس إنذار موجه للمجتمع المصري بأسره، ولكافة قواه السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية . . وفي هذا الإطار تحث المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جماعات الإسلام السياسي على نيل الدعاية القائمة على أساس التعصب الديني والكرهية الطائفية. كما تحث الجماعات التي تعتمد على العنف لنشر دعوتها إلى نيل هذا الأسلوب وإلقاء السلاح، والعمل على تعزيز دولة القانون. كما تؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن القضاء على العنف المتساعد ، يستلزم إشاعة قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع بشكل مترابط، ومراجعة التشريعات والأوضاع المؤسسية على ضوء هذه المبادئ، وصيانة وتمييز حرية الرأي والتعبير والتنظيم والمشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحقوق والحريات المدنية، واستئصال سموم التعصب الديني والكرهية الطائفية من وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتطويرهما، بحيث يعكسا بأمانة التنوع السياسي والثقافي والديني للأمة".

وأصدرت المنظمة تقريرا عاجلا عن المذبحة الطائفية في ديروط بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧ أكدت فيه على "أن الوضع يستلزم عملا متكاملا من كافة الجوانب، وخاصة في مجال إشاعة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقيام بمراجعة شاملة لمناهج التعليم وسياسة الإعلام، لاستئصال بذور التعصب الديني والكراهية الطائفية".

وبالنسبة للعام ١٩٩٣ والذي شهدت شهوره المنصرمة أحداث عنف بالغة الشدة والضراوة، أصدرت المنظمة بيانا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ حول لتجوير مقهى يهتان التحرير، أدانت فيه هذا الاعتداء الإجرامي، الذي يشكل انتهاكا جسيما لأسمى حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، وترجو أن تتمكن أجهزة الأمن من التوصل لمرتكبيه في أسرع وقت، وأن تقوم بدورها في حماية المجتمع المصري من مغبة تكرار هذا النوع من الأعمال، وذلك دون أن تتورط في ارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان".

كما أصدرت المنظمة تقريرا حول أحداث اماباة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠، - بوصفها صورة مكثفة للتدهور المتزايد لحالة حقوق الإنسان واحترام القانون في مصر - جاء فيه: "أسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن تقرر بأن منطقة اماباة في شمالي مدينة القاهرة الكبرى قد سقطت ضحية انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وأن غالبية الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور والقانون المصريين قد انتهكت بفظاعة على يد كل من سلطات الأمن وتنظيم الجماعة الإسلامية".

* ومن الأنشطة الأخرى التي قارستها المنظمة أيضا بخلاف مناهضة التعذيب، الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحقوق التعبير والأشخاص. لحلي سبيل المثال، أصدرت المنظمة بيانا صحفيا بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٩ تحت عنوان "موجة جديدة من الاعتداء على حرية الرأي والتعبير"، يختص بشأن "إلقاء القبض على عشرات المواطنين في القاهرة والأسيوطية ومنذ أخرى بتهمة مناهضة نظام الحكم، وتعليق ملبصات، وتوزيع منشورات ضد مؤقر السلام المقرر انعاده في مدريد غدا. وتعتقد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن هؤلاء المواطنين لم يقتصروا جرما، طالما لم يواجه إلتهم اتهام بجرمه القانون، وأنهم كانوا يمارسون حرية التعبير السلمي عن آرائهم، ومن ثم فإن تقييد حريتهم هو اعتداء جسيم على حرية الرأي والتعبير في مصر".

كما طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/٣/٧ بالتحقيق في وقائع قمع المظاهرات الطلابية السلمية، حيث طالبت "بفتح تحقيق عاجل في قمع قوات الشرطة للمظاهرات الطلابية السلمية المعارضة لحرب الخليج التي جرت الأسابيع الماضى، وفي الأساليب التي استخدمتها في ذلك وخاصة في جامعة القاهرة يومى ٢٥ و٢٧ فبراير والتي أسفرت عن مصرع طالب واحد على الأقل وإصابة عدد آخر بجراح بينهم صحفي كان يغطي الأحداث، والقبض على عدد ٢٢ طالبا ومعام ٣ عمال تواجدوا في موقع الأحداث". وتعرضت المنظمة لبعض التضايها التي تس قطع هام من المجتمع وهو قطاع الفكر والثقافة، حيث قامت يوم ١٩٩١/١٢/٢٦ بإرسال التماس إلى رئيس الوزراء د. عاطف صدقي بوصفه نائب الحاكم العسكري بقتضى قانون الطوارئ السارى في مصر منذ أكثر من عشر سنوات،

تطلب فيه استخدام سلطاته في عدم التصديق على الحكم الصادر بسجن الأديب "علاء حامد"، ٨ سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠٠ جنيهًا مصريًا بسبب إصداره لرواية "مسافة في عقل رجل" والتي جاء في حيثيات الحكم أنها تثقل مساسًا بالدين وتعاليمه وتقاليد المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك طالب الالتماس برفع عقوبة كل من محمد مديولى أحد مؤزعي الرواية، وفتحى فضل المتهم بطبعها وهى نفس العقوبة السالفة الذكر. كما أدانت المنظمة - فى بيان صحفى بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ تحت عنوان "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطالب برفع وصاية رجال الدين على الفكر والأديب والفن" - ما قامت به لجنة من مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، بمصادرة ثمانية كتب بنفسها، من معرض القاهرة الدولى الرابع والعشرين للكتاب، فيما تعتبره المنظمة اعتداءً جسيماً على حريات الرأى والتعبير والفكر والإبداع الأدبى التى كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأصدرت المنظمة بياناً حول اغتيال الفكر العلمانى "د. فرج فودة" شهيد حرية الفكر والعقيدة فى مصر، بتاريخ ٩ يونيو ١٩٩٢ أدانت فيه عملية الاغتيال على يد عناصر أحد تنظيمات الإرهاب الدينى فى مصر. ويؤكد البيان على دور كل الأشخاص والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى لعبت دوراً فى إذكاء روح التعصب ووطنى الأفق الدينى، وبالذات فى نشر الفكر التكفيرى الذى لم يعد قاصراً على بعض الجماعات الإرهابية ، بل بات يخرج بصورة متزايدة من أجهزة الإعلام المملوكة للدولة.

كما أقامت المنظمة فى يوم ١٩٩٢/١١/٢٥ احتفالاً بيوم الفكر والعقيدة، وذلك فى ذكرى صدور إعلان الأمم المتحدة الخاص "بالقضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" وأهدت الاحتفال إلى ذكرى "فرج فودة". كما قررت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اعتبار يوم اغتيال فرج فودة فى السابع من يوليو يوماً لحرية الفكر والعقيدة فى مصر، تحتفل به المنظمة كل عام.

وبجانب حرية الفكر والرأى والتعبير يأتى الحق فى التجمع ، وتكوين الجمعيات ، ذلك الحق الذى يس المنظمة بشكل مباشر لكونها مازالت وهينة موافقة السلطات السياسية فى مصر، والتى لم تسمح لها بحق الإشراف حتى الآن. فقد أصدرت المنظمة بياناً بشأن حل جمعية تضامن المرأة العربية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ جاء فيه: "أدلت سلطات الحكومة المصرية على حل جمعية تضامن المرأة العربية بقرار من نائب محافظ القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٩١، مما شكل اعتداءً جديداً على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، المثقبة أصلاً فى مصر ... والجمعية حاصلة على ترخيص قانونى من وزارة الشؤون الاجتماعية برقم ٣٢٨٢ لسنة ١٩٨٥ بعد رفض دام أكثر من عامين ... وليس حل جمعية تضامن المرأة العربية المثل الوحيد على إهدار الحكومة المصرية لحرية تكوين الجمعيات. ففى عام ١٩٨٨، صدر قرار بحل جمعية (نادى أصدقاء الإعلام العربى) وإيقاف جريدة (صوت العرب) التى كانت تصدر عنها، بحجة خوضها فى أمور سياسية".

كما أصدرت المنظمة بياناً صحفياً حول "قانون النقابات المهنية ، اعتداء على الحريات النقابية وحق التنظيم النقابى" بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢١ جاء فيه "يشكل قانون "ضمانات ديمقراطية للتنظيمات النقابية المهنية" الصادر فى

١٧ فبراير ١٩٩٣، اعتداء صريحا على الحريات النقابية، وحقوق تشكيل التنظيمات النقابية ، وانتهاكا صريحا لتصوص الاتفاقيات الدولية "لحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي". ولأحكام العهدين الدوليين المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكلها صدقت عليها الحكومة المصرية، وصارت بمثابة تشريع داخلي يفتنى المادة ١٥١ من الدستور المصري*.

* ولم تكف المنظمة بالتحرك على المستوى المحلي فقط، لكنها مارست أنشطتها أيضا على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالمصريين، فقد أصدرت نداء عاجلا لحماية المصريين والجاليات العربية الأخرى في الكويت بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٦، ناشدت فيه الحكومة المصرية والأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التدخل بشكل حازم لوضع حد لمعاملة المصريين والجاليات العربية الأخرى في الكويت وخاصة الفلسطينيين. وناشدت فيه "مختلف أطراف النزاع، وكل القوى المحية للسلام المحلية والدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة أن تعمل من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار وإتاحة الفرصة لاستئناف جهود تسوية النزاع ، بالوسائل السلمية على أساس من احترام تقرير المصير للشعوب، وهو المبدأ الأول في قوانين حقوق الإنسان".

وأصدرت المنظمة بهذا آخر بخصوص حرب الخليج وحرية الرأي والتعبير بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٢ جاء فيه: "تتابع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقلق بالغ تطورات الحرب المشتعلة في منطقة الخليج وتهديدها لحق الحياة للإنسان، وتخشى من تفاقم انعكاساتها السلبية على حقوق الإنسان في مصر بشكل مطرد، نتيجة لما يفرضه مناخ الحرب ووجود جنود مصريين في ميدان القتال من إجراءات قانونية وإدارية يمكن أن تؤدي إلى تقييد الحريات الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في الدستور والقانون، وبخاصة حريات الرأي والتعبير". كما سافرت بعثة مشتركة من المنظمات المصرية والعربية لحقوق الإنسان إلى كل من الكويت والعراق خلال شهري نوفمبر - وديسمبر ١٩٩١ للوقوف على المشكلات الإنسانية في كل من البلدين بعد حرب الخليج.

ولا يقتصر التعاون فقط على المنظمات المصرية والعربية، فعلى سبيل المثال، صدر بيان مشترك بين المنظمين، المصرية لحقوق الإنسان، واليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ تؤكد من خلاله المنطقتان على "ضرورة صياغة استقلالية منظمات حقوق الإنسان عن الحكومات وكافة التيارات الإيديولوجية والسياسية، وأهمية تعاون السلطات المعنية معها لتقوم بمهامها، والحاجة الملحة لأن تقوم وسائل الإعلام العربية برأيها بإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان داخل بلادها، وعدم التعتيم على أنشطة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية في هذا المجال".

وعمل ما سبق ، مجرد أمثلة لنشاط واسع المدى للمنظمة المصرية خلال سنوات عملها الثماني، حيث تصدر المنظمة تقارير سنوية تتناول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، بالإضافة إلى الملتقيات السنوية التي تعقدها المنظمة، وهناك العمل الميداني للمنظمة والذي شمل حضور محاكمات المتهمين والتحقيقات التي تجري معهم، بالإضافة إلى بعثات

تقصي الحقائق في مناطق التوتر، والتحقيقات في الشكاوى التي تصل إلى المنظمة، وتقديمها للنائب العام ولوزير الداخلية.

طبيعة المشكلات التي تواجهها المنظمة

على الرغم من حجم النشاط الكبير الذي قامت به المنظمة خلال سنواتها الماضية، فإنها تعاني من بعض المشكلات التي تترك بصماتها وأثارها على عملها ومستقبلها. وإذا كانت الضغوط المادية تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة - التي ظلت حتى ١٩٩٣ تمارس عملها وأنشطتها المختلفة من خلال مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان - بما لذلك من أثر على أداء المنظمة لوظائفها، فإن هذه المشكلة من الممكن التعامل معها بأشكال مختلفة، بحيث يمكن تغاضي آثار هذا النقص المادي أو تقليل تأثيراته، وذلك عن طريق التبرعات المختلفة التي من الممكن جمعها عن طريق الأفراد والمؤسسات المختلفة، سواء أكانت تبرعات مادية أو عينية، بالإضافة إلى العمل التطوعي من جانب المثقفين بشكل عام، والعناصر الشابة منهم بشكل خاص.

أما المشكلة الخطيرة والتي من الممكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة مستقبلا فهي مشكلة التوجه الفردي لعضلها وعدم الأخذ بجماعية العمل، والروح الديمقراطية التي تساعد على مواصلة العمل في مجال حقوق الإنسان والتي قامت المنظمة أساسا من أجل الدفاع عنه وكشف انتهاكاته سواء أكان من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية.

وتكشف قراءة لائحة النظام الداخلي للمنظمة في مراحلها المختلفة ومشروعات تعديلها الصادرة من مجلس الأمناء، عن انجلاء المنظمة نحو "الفرديّة". فبدلا من العمل بشكل يبعث عن أرضية واسعة تساعد على كسب المزيد من الأعضاء، وفتح المنظمة أمام كافة التيارات تتجه على العكس من ذلك نحو إغلاق الباب أمام كسب أعضاء جدد، وأمام التيارات الأخرى التي يروج بها الواقع المصري المعاصر.

ففي التمهيد الخاص باللائحة التديية - الأولى - المعتمدة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠ تؤكد المنظمة على أنها "هي الفرع القطري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر، وتعنى المنظمة المصرية حقوق الإنسان الأهداف والوسائل المنصوص عليها في النظام الأساسي للمنظمة الأم. وقيما عدلا ما ينص عليه هذا النظام، تستوي الأحكام المنصوص عليها في النظام الداخلي للمنظمة الأم". وقد تغير هذا الوضع باستقلال الشخصية الاعتبارية للمنظمة المصرية عن المنظمة العربية، حيث انجهدت المنظمة المصرية لتأكيد صلاتها الدولية عوضا عن ذلك. لمشروع اللائحة الجديدة للمنظمة - القراءة الثالثة - الصادر في أوائل ١٩٩٣ عن مجلس الأمناء تحت عنوان "مشروع النظام الأساسي (القراءة الثالثة)". يتضمن تمهيدا يشير إلى "تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك إقامة علاقات عضوية معها، وتبادل الدعم والمساندة بما لا يخل بأهداف المنظمة". وإذا كان اتساع نشاط المنظمة دوليا سوف يساهمها على اكتساب أرضية صلبة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان داخليا، فإن هذا لا يسوغ التركيز على هذه المنظمات الدولية، وعدم الإشارة إلى المنظمة العربية لحقوق

الإنسان والتي تعتبر الأقرب - سياسيا وثقافيا وحضاريا - للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بل أن المشروع الجديد للاتحة قد أسقط ذكر الدستور المصري بجانب الوثائق الدولية في الفقرة التمهيدية المحددة لشخصية المنظمة. ويؤكد "أحمد عبيد الله" على أن "الطابع العالمي لحركة حقوق الإنسان في قواسمها المشتركة لا ينفي وجوب الاعتراف بالقياسات المحلية المميزة لمنظمات حقوق الإنسان عن بعضها البعض. فحركة حقوق الإنسان العربية ستختلف بالضرورة بعض الشيء عن حركة حقوق الإنسان الاسكندنافية، على الأقل لاختلاف البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية والمزاج الإنساني ونوع الانتهاكات. فحركة حقوق الإنسان تعمل "داخل" بيئتها لا خارجها. وإلا أصبحت حركة غريبة واعتراكية، مما يعنى عزلتها وصلة تأثيرها في بيئتها. وهو المصير الذي يذوقه الحركة إليه بعض قادتها المحليين ممن يركزون على روابطهم الدولية ولا يلتفتون كثيرا لبناء التأثير التراكمي في البيئة المحلية. وما قيمة أن يخطب نشطاء الحركة المصرية مثلا في المؤتمرات عن حقوق الإنسان بينما لا المواطن المصري العادي ولا رجل الشرطة يعرفان ألف باء حقوق الإنسان؟" (١١١).

ومن الأمثلة البالغة الوضوح في مشروع الاتحة الجديدة والتي تتفق مع التوجهات الدولية أكثر بكثير من اتفاقا مع الأوضاع الثقافية المحلية، إضافة مادة تنص على إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما يعكس توجهها لدى هذه الاتحة والقائمين عليها في تدعيم الصلات الخارجية مع منظمات حقوق الإنسان الدولية التي ترفض عقوبة الإعدام، وبما يضع المنظمة المصرية موضع خلاف كبير - وبالذات - مع التيار الإسلامي الذي يؤكد على ضرورة الأخذ بعقوبة الإعدام، والجاذب بالذات أن مجلس الأمناء في مناقشته للمشروع لم يقر هذه المادة.

ويرى "أحمد عبد الله" مرة أخرى "أن بعض نشطاء الحركة العربية قادرين على التعامل مع غير العرب رغم الخلافات الثقافية والسياسية (التي لا يذهبها بالضرورة الانتماء لحركة عالمية مشتركة) بينما نجدهم غير قادرين على إيجاد لغة مشتركة مع مواطنيهم المخالفين لهم في الفكر، حيث يبرز هنا الانقسام بين العلمانيين المسلمين بقيادة الحركة، والإسلاميين المستبعدين منها تقريبا. رغم أن هؤلاء الأخيرين هم الأكثر تعرضا لانتهاك حقوق الإنسان في الظروف الراهنة، وبالتالي هم الأكثر صلة موضوعيا بحركة حقوق الإنسان. ولا يقوض ذلك أن البعض منهم متعصب وينتهك حقوق الآخرين، فالبعض منهم أكثر إنسانية واستنارة وهؤلاء لا بد من استيعابهم في الحركة لكي تتسع قاعدة شرعيتها المحلية اللهم إلا إذا أصر البعض على أن تكون حركة حقوق الإنسان المحلية مجرد فرع "للأممية الجديدة" التي انتقل مركزها من موسكو إلى واشنطن" (١١٢).

وعلى ما يبدو أن القائمين على المنظمة، يفوضون أنفسهم في الدفاع عن حقوق الإسلاميين والانتهاكات الموجهة لهم، دون الرغبة في أن يكون لهم دور داخل المنظمة. ويدخل في إطار التعويض غير الملان، العمل على تصحيم العضوية في المنظمة مخافة هيمنة الإسلاميين بشكل خاص (١١٣)، وأية تيارات أخرى غير مرغوب فيها بشكل عام، وهو ما يمثل أهم الفروق بين الاتحة الأولى (أكتوبر ١٩٨٩) والاتحة الثانية (مايو ١٩٩١). فتتضمن المادة (١٢) من الاتحة الأولى على أن "يعد عضوا عاملا في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كل عضو عامل في المنظمة العربية لحقوق

الإيمان من المصريين ، أو من توفرت فيه الشروط التالية:

١- أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية.

٢- أن يكون بالغا ١٨ سنة على الأقل وحسن السمعة.

٣- أن يقدم طلبا للانضمام إلى المنظمة المصرية وفق النموذج المعد لذلك يتضمن موافقته على أهداف المنظمة، وتعمده بالعمل من أجلها ، وأن يركز الطلب عضو بالمنظمة مضت على عضويته ستة شهور على الأقل ويعرض طلب العضوية على لجنة العضوية. وفي حالة القبول يخطر طالب العضوية بخطاب من الأمين العام، أو رئيس لجنة العضوية يفيد بقبوله".

هذا بينما نجد أن اللائحة الثانية (مايو ١٩٩١) تقسم العضوية إلى ثلاثة أنواع: عضوية عاملة، وعضوية منتسبة، وعضوية مؤسسية . وبالإضافة إلى الشرطين الأول والثاني المذكورين في اللائحة الأولى، تشترط هذه اللائحة تركية الطلب بمصر من الأعضاء العاملين بالمنظمة ، على ألا يزكى العضو العامل أكثر من خمسة أعضاء جدد كل سنة، كما تؤكد في شرط أخير على قبول طالب العضوية بالمنظمة - حال قبوله - عضوا منتسبا لمدة عام. ثم ترى اللائحة بعد ذلك فتح العضو المنتسب بكافة حقوق العضو العامل باسئناء حقوق الانتخاب والترشيح والاقتراع . أما مشروع اللائحة الثالثة (مارس ١٩٩٣) والذي لم يقر بعد من قبل الجمعية العمومية، فيضيف لعام العضوية المنتسبة عاما آخر من العضوية العاملة قبل أن يحق للعضو المنتسب بحق الترشيح لعضوية مجلس الأمناء.

وتعتقد الجمعية العمومية في اللائحة القديمة، مرة كل عامين بناء على دعوة رئيس المنظمة ويقرر من مجلس الأمناء ، بينما تنقذ في مشروع اللائحة الجديدة مرة كل ثلاثة أعوام بقرار من مجلس الأمناء.

وتنتخب الجمعية العمومية في اللائحة القديمة، في دور انعقادها العادي، مجلس أمناء المنظمة من خمسة عشر عضوا من بين أعضائها عن طريق الاقتراع السري، بينما تنتخب الجمعية العمومية في مشروع اللائحة الجديدة ، في دور انعقادها العادي - بطريقة الاقتراع السري - ٨ أعضاء من بين أعضائها لعضوية مجلس الأمناء المتكون من ١٥ عضوا "نظام التجديد النصفى"، حيث يراعى في المرشح (أو المدين) لعضوية مجلس الأمناء:

أ- أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة سنة واحدة على الأقل.

ب- ألا يشغل منصبا وزاريا أو أى منصب آخر يتعارض مع نشاط العضوية في حقوق الإنسان.

ج- ألا يشغل موقعا قياديا في أى حزب سياسى (مستوى الأمانة العامة - وما يماثلها على الأقل) مالم يحدد عضويته في الحزب.

ويقول "بهي الدين حسن" الأمين العام الحالي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حول أسباب وضع الشرط الأخير بالأعلى يشغل المرشح موقعا قياديا في أى حزب سياسى في مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة : "على خلاف الوضع في أوروبا أو دول الشمال عموما ، فإن منظمات حقوق الإنسان في دول العالم الثالث لا تنشأ بشكل أسيل من بين أناس تقتصر منطلقاتهم على حقوق الإنسان، بل العمل السياسى المنظم في معظم بلدان العالم الثالث، مما يدفع كثير من النشطاء

السياسيين للنظر لمنظمات حقوق الإنسان باعتبارها متنفساً للعمل السياسي ، أو لتصورات خاصة عن العمل السياسي لا تجد فرصة للتعبير المستقل عنها سواء في إطار حزبي أو في إطار نفس الحزب الذي ينتمي إليه هذا المضمر أو ذاك. ولذا فإن منظمات حقوق الإنسان تصبح عاجلاً أم آجلاً بيئة قارس فيها الضغوط السياسية المتعارضة التي قد لا تكون دوافعها في كل الأحوال وثيقة الصلة باحتياجات تطوير حركة حقوق الإنسان أكثر منها محاولة الانحصار لتصورات سياسية معينة، أو تعزيز نفوذها بشكل أو بآخر، لقد عرفت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلابرين مختلفة من هذه الضغوط والممارسات خاصة خلال حرب الخليج، واجتماعات جمعياتها العمومية^(١٤).

وعلى الرغم من وجاهة كلمات "بهي الدين حسن" إلا أنها تمكس أيضاً توجهها فردياً في إدارة المنظمة ، والمصادرة على الاتجاهات الأخرى بكافة أشكالها، والتي بدأت باكتساح تيار سياسي واحد لانتخاب مجلس أمناء المنظمة عام ١٩٩١، والاكساح على حد قول أحمد عبد الله " فكرة سخيفة من الأصل لأنها لا تعبر عن التنوع الأصلي في الجمهور"^(١٥).

ويرى "نادر فرجاني" في مذكرة لمجلس الأمناء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ أن "المنظمة تزداد عزلة في مصر منذ انتخابات مجلس الأمناء الأخيرة وابتعاد قطاعات واسعة من المجتمع عنها، والفشل في التغلب على هذه الأزمة عن طريق تعيين ممثلين حقيقيين للتيارات المهمة في الساحة والقيام بحوار جاد مع هذه التيارات ، ولا يخفى والحال كذلك، أن تتوسع العلاقات الخارجية للمنظمة، وهو هم الأمين الحالي"^(١٦). ويختتم "نادر فرجاني" كلامه قائلًا أنه "نتيجة لذلك فقد تلبورت في المنظمة سؤة الحكومات والمنظمات العربية من سيطرة فرد على مقدراتها".

ويؤكد "حملي شعراوي" عزلة المنظمات القطرية من خلال "رقيتها في الاتساق مع قرنائها في الخارج"، وهو ما يؤدي في النهاية إلى أن "يعزلها عن مبدأ ضرورة الاتساق مع الداخل أيضاً وحركته الاجتماعية وتنمية إمكانات المجتمع المدني فيه"^(١٧). وبالإضافة إلى التوجه نحو الخارج من جانب المنظمات القطرية، والذي ينطبق إلى حد كبير مع التوجهات الأكيدة للقائمين على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يرى "نادر فرجاني" أن "العمل في مضمار حقوق الإنسان في البلدان العربية هو نصيب قلة محدودة من النخبة المثقفة النشطة في العمل العام"^(١٨). كما يرى أن "الانضمام إلى الحركة العالمية لحقوق الإنسان يعنى بالضرورة إنشاء جسور تتحمل من المخاطر ، خاصة في ضوء أوجه قصور في حركة حقوق الإنسان في البلدان العربية، ما يؤدي إلى تغليب العمل على الساحة الدولية والتخديم على مراكز حقوق الإنسان الدولية، الرسمية وغير الرسمية، على حساب بناء حركة حقوق الإنسان في الداخل"^(١٩).

ويمكننا القول - في ضوء ما سبق - بضرورة إعادة النظر في اللاتاحة الحالية للمنظمة بحيث يمكن توسيع دائرة العضوية بها، والعمل على اجتذاب مختلف التيارات للمنظمة، في إطار مناخ صحي وديمقراطي يعبر عن تنوع المنظمة بين اهتمامها بالخارج والداخل ، بعيداً عن الاستغراق في التوجه نحو الخارج، والاعتماد بعضوية المؤسسات الدولية والتهاوى المستمر بذلك، ويتم ذلك بالتوجه المستمر للذوب نحو العمل مع كافة المؤسسات الأخرى المهمة بحقوق الإنسان في مصر، وأيضاً العمل على نشر نشاط المنظمة في مختلف محافظات مصر، والإعلام المستمر بجهود المنظمة

التي يكاد لا يعلم عنها شيئا أحد من عامة المواطنين. إن المحاولات المستمرة داخل المنظمة لتعجيم العضوية من جانب، والاعتماد بالبعد الخارجى من جانب آخر، لن يفيد المنظمة سوى الانفلاق والتفوق ضمن مجموعة ضيقة جدا من الأعضاء الذين يتفق استمرار المنظمة - على هذا النحو - ومصالحهم الشخصية. وأخيرا فلنأثر ضرورة الاهتمام بلجان المنظمة والتي تم اختيارها بشكل فجع فى مشروع اللائحة الجديدة إلى ثلاث فقط. فهذه اللجان - والتي كانت تشمل العلاقات الدولية، والنشاط البحثى والتثقيفى، والإعلام، والقانون، والعلاقات الداخلية، والمرأة، والصحة والأدباء والفنانين، والعضوية - من الممكن أن تلعب دورها الهام فى المزيد من التعرف بالمنظمة وتغلغلها فى قطاعات أوسع داخل المجتمع، من خلال أنشطتها المختلفة، وذلك عبر نهج جماعى يأخذ بجماعية القرار والسعى الجهاد والدؤوب لتنقيته من أجل صالحي حقوق الإنسان فى مصر.

المشكلات البحثية:

ثمة عديد من المشكلات البحثية التي تواجه الباحث فى مصر، حيث لا يمكن أن تفصل بوضوح بين المشكلات الخاصة والعامة. فمشكلات المجتمع المصرى بشكل عام، ومشكلات البحث العلمى بشكل خاص، لابد وأن يتراكبا آثارهما بأشكال متفاوتة ومختلفة على جيل شباب الباحثين المعاصرين.

وهنا سوف نقفز المشكلة الاقتصادية متصدرة المشكلات الأخرى التي يراجهها الباحث، فالانتمكاسات الناتجة من هذه المشكلة، لابد وأن تؤثر على كافة الجوانب الأخرى للباحث، فالدخل الجامعى للباحث لا يتناسب مع إمكانية الإشباعات الحياتية الأولية له من ناحية، كما لا يتناسب مع أسعار مصادر الاطلاع العلمى اللازمة له من ناحية أخرى.

وهذا الاختناق المادى سوف يطرح نفسه فى عدم إمكانية دراسة اللغات الأجنبية فى المعاهد المتخصصة ذات المصروفات التي لا تتناسب مع ضعف الدخل الجامعى.

وبعيدا عن المشكلة الاقتصادية وتأثيراتها الحارقة، يعاني الباحث من عدم الأخذ بنتائج بحورمه والاستفادة منها، فالبحث العلمى بشكل عام يسير فى اتجاه، والأجهزة المعنية بالاستفادة من نتائج هذه البحوث تسمى فى اتجاه آخر. ولعل ما سبق يرتبط أيضا بالمشكلات التي يراجهها الباحث فى أبحاثه الميدانية المختلفة، حيث تلعب معدلات الأمية المرتفعة دورها الكبير فى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية من المبحوثين بشكل سلس وصادق وهو ما ينعكس بالتالى على نتائج البحوث ومدى مصداقيتها.

وهناك مشكلة أخيرة، لعلها من أخطر المشكلات التي يمكن أن يراجهها باحث يتعلق عمله بالبحث العلمى بكافة أشكاله وتوجهاته. وهى المتعلقة بالإرهاب الفكرى الذى تقارسه بعض الاتجاهات على ساحة المجتمع بشكل عام، وفى محراب الجامعة بشكل خاص، وهو ما يشكل تعارضا مع أبسط حقوق الباحث، الخاصة بحريته فى إعلان آرائه وأفكاره، وإنتاج بحورمه المختلفة، بقية إعلاء أسهم الحقيقة ولا شئ سوى الحقيقة، التي تساهم فى إزالة حجابات الجهل والتخلف نحو المزيد من المعرفة والتقدم.

المواضع

- (١) أحمد عبد الله ، حقوق الإنسان بين الديوراطية المراهقة والاضطراب الإنفلسى، فى الكتاب المعنون "حقوق الإنسان وتأخر مصر"، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٩.
- (٢) محمد نور فرحات، التعددية السياسية فى العالم العربى، الواقع والتحديات، الوحدة، العدد أبريل ١٩٩٢، ص ص ١١-١٠.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٨.
- (٤) من بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ بعنوان "بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن حل جمعية تضامن المرأة العربية".
- وحرل قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، انظر:
- أمير سالم، حقوق الإنسان وتأخر مصر، مصدر سابق، ص ص ٢٢-٢٣ وانظر أيضا فى المصدر نفسه، نوال السمعدوى، وقانون الجمعيات فى مصر حجرة من الواقع، ص ص ٤٧-٦٥، وفيه تعرض الكاتبة للمشكلات التى واجهتها بخصوص إشهار جمعية تضامن المرأة العربية، وفى سجلت بوزارة الشؤون الاجتماعية فى يناير ١٩٨٥ تحت ٢٢٨٢، وظلت تعمل لمدة تتجاوزت الست سنوات حتى أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ الذى يقضى بحل جمعية تضامن المرأة العربية، وأبولة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام، وانظر أخيرا، أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١.
- (٥) مشروع قرار صادر بشأن تعديلات النظام الداخلى، عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩١/٥/٢٠.
- (٦) بيان صحفى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول "حالة حقوق الإنسان فى مصر خلال عام ١٩٩١"، التقرير السنوى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٢/٥/٢٠.
- (٧) موجه تقرير مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الجمعية العمومية (التأسيسية) الرابعة" ١٩٩٢/٥/٣١ - نقابة الصحفيين.
- (٨) بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى مؤقراها الصحفى بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١ بعنوان "د. مندوز دلول جديد على مدى استشارة التصليب فى مصر".
- (٩) من البيان الصحفى الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/١٢/٥. تحت عنوان "أوقلوا التصليب من اليوم... وليس غدا".
- (١٠) أحمد عبد الله، حقوق الإنسان : الأصول والفرع، منتدى حقوق الإنسان، نشرة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، العدد الأول، أبريل ١٩٩٣ ص ١.
- (١١) المصدر نفسه، ص ص ١-٧.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(١٣) من خلال قراءتنا لمتشورات الحملة الانتخابية للتيار الإسلامي خلال الانتخابات مجلس أمتاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مايو ١٩٩١ ، لاحظنا ما يلي :

(أ) رغبة مرشحي هذا التيار في العمل ضمن إطار تعاضلي يشمل كافة التيارات الأخرى ولا يهدف إلى السيطرة على مقدرات المنظمة مثلما ادعى التيار المعارض الذي اكتسب الانتخابات.

(ب) احساس مرشحي التيار الإسلامي بندي تدهور وأنتهاك حقوق الإنسان في مصر ورفضهم في الانضمام تحت مظلة المنظمة حيث يمكنهم أن يمارسوا من خلالها حملتهم ضد التعذيب الذي قارسه السلطة السياسية ضد التيار الإسلامي في مصر. وربما يكون هذا الجانب المحل من الخطاب الإسلامي الانتخابي لفرض تكتيكي يخفى أهدافا استراتيجية أخرى. وربما يؤيد ذلك ما حدث في انتخابات بعض الثقات لكن هذا لا ينفي ما توصلنا إليه أننا من قراء منشورات التيار الإسلامي.

(١٤) يرى الدين حسن، حول النظام الأساسي للاتمة ، ورقة خاصة بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

(١٥) أحمد عبد الله ، مقترحات الاستدراك للحفاظ على كيان ورعاية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - حول ما حدث في انتخابات مجلس أمتاء للمنظمة لعام ١٩٩١ ، ورقة غير منشورة.

(١٦) لم نشأ تعرض لنا للمساكنات الشخصية لهذه الخلافات بين قادة المنظمة، والتي صارت معروفة بعد استقالة الدكتور نادر فرجاني من عضوية مجلس أمتاء المنظمة وكان من بين الاقتراحات التي قدمها "نادر فرجاني" في مذكرته لمجلس أمتاء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤. تشكيل مكتب تنفيذي جديد لا يضم الأمين العام وأمين الصندوق الحاليين، وهو اقتراح لا يقصد من وراءه سوى استبعادهما وانتخاب غيرهما لمصبيهما، أظن في الاعتبار أن أي مكتب تنفيذي لابد وأن يشمل كلا من مناصبي الأمين العام وأمين الصندوق. (رؤيا) أيضاً أن حلي شعراوي وأحمد عبد الله قد استقالا من عضوية مجلس أمتاء في مايو ١٩٩٣ لم شكهما حالي شكر الله الذي استقال في يناير ١٩٩٤ - الأخير).

(١٧) حلي شعراوي ، ملاحظات حول حقوق الإنسان الإنسانية والاجتماعية، من كتاب "حقوق الإنسان وتأخر مصر" مصدر سابق، ص ٢١٩.

(١٨) في تقرير للمنظمة المصرية عن الحاضرين بصحبتها الصومالية مايو ١٩٩١، ما يؤكد نظرية العمل في مجال حقوق الإنسان ، فمن بين ٤٢٨ مشتركاً، هناك ٩٢ محامياً و٦٦ صحفياً و٣٨ باحثاً و ٣١ أستاذاً و٢٥ طالباً بالتعليم العالي و٢١ محاسباً و١٩ مهندساً و١٨ طبيباً و١٨ موظفاً واثنين عمالاً

انظر، بيان صحفي للمنظمة بهتارن "محمد إبراهيم كامل رئيسا للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان" بتاريخ ١٩٩١/٦/٨ .

وانظر أيضاً، حلي شعراوي ، مصدر سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(١٩) نادر فرجاني، حول معوقات وانتشار مبادئ حقوق الإنسان وصيانتها في الوطن العربي . من كتاب "حقوق الإنسان وتأخر مصر" مصدر سابق، ص ١٤٩ .

تعقيب د. مصطفى كاهل السيد على ورقتي "الجمعيات الأهلية" و"منظمة حقوق الإنسان"

سوف أقسم ملاحظاتي إلى ملاحظات خاصة بالمنهج وأسلوب البحث، وملاحظاتي خاصة بالمفاهيم المستخدمة، ثم ملاحظات تنطبق على كل ورقة على حدة ، وأخيرا أعرض للقضايا المتصلة بمشاكل الباحثين كما تصورها كل من مقدمي البحثين . المسألة الأولى هي مسألة المنهج. من الواضح أن البحثين اقتصرا على ما يمكن وصفه برصد الواقع. محاولة توصيف الواقع القائم سواء فيما يتعلق بالمعوقات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية أو الواقع القائم بالنسبة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. مهمة البحث الاجتماعي ليست فقط في توصيف الواقع، لكن البحث الاجتماعي مهمته تتجاوز ذلك، فعلى الأقل لتفسير الواقع . ولئن أدخل هنا في مسألة تغيير الواقع. ولكن يفترض أن تغيير الواقع يقتضي أولا فهمه ، هذا شرط ضروري لتغيير الواقع . ومن الواضح أن مقدمي البحثين لهما رؤية شديدة في تغيير هذا الواقع ، والمخطوطة الأولى هي ليست فقط أن ترصده ولكن تحاول أيضا أن تفسره ، وتفسير الواقع لا يتأتى إلا من خلال الاستعانة بإطار نظري، وهذا هو ما يفرق بين تناول الصحفي وتناول عالم الاجتماع أو الباحث القانوني. ويلاحظ في هذين البحثين غياب الإطار النظري، ينطبق هذا على البحث الأول كما ينطبق على البحث الثاني. ولا شك أنه في إطار الثقافة القانونية هناك العديد من النظريات وهناك عدد من المداخل التي كان من الممكن أن تفيد في تحليل أسباب ظهور هذه المعوقات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية في مصر. ولا شك أن في أدبيات علم الاجتماع الكثير مما يمكن استخدامه في فهم الواقع وتفسير الواقع المحيط بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. هن طريق مثلا دراسة الخلفية الاجتماعية لأعضاء هذه المنظمة أو عن طريق دراسة القيم الثقافية التي تحكمهم وإلى أي حد قد تختلف هذه القيم عن القيم السائدة في المجتمع، وربما بتحليل غط القيادة وسطهم ، المهم أن وجود الإطار النظري في أي بحث هو الوسيلة الوحيدة لكي يقدم مثل هذا البحث تفسيراً للواقع ولا يكتفى برصده .

والمسألة الثانية هي مسألة الدقة في استخدام المفاهيم . في البحث الأول يشار إلى مفهوم "المجتمع المدني" . في البحث الثاني يشار إلى مفهوم "الفردية" . في البحث الأول أشير إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره هو المجتمع الذي توجد فيه منظمات متعددة ، وهذا بعد واحد من أبعاد وجود المجتمع المدني، ووجود المنظمات الثانوية . ولكن لا يستقيم وجود المجتمع المدني إلا إذا تجتمعت هذه المنظمات بالاستقلال في مواجهة الدولة، وإلا إذا كانت هناك ضوابط في مواجهة الدولة لعمل هذه المنظمات، وإلا إذا تجتمع الأعضاء الذين يدخلون هذه المنظمات بنوع من السخاء ومن

التسامح أو نوع من اتساع الصدر داخل هذه المنظمة ، أى إذا تميزت هذه المنظمات بقانون الحق فى الاختلاف ، لقانون الحق فى الاختلاف هو شرط أساسى فى ظهور المجتمع المدنى. كيف يمكن أن نصف مجتمعاً بأنه مجتمع مدنى إذا كان أعضاؤه لا يقبلون حق الأقلية فى أن تختلف معهم ، وإذا كان مثل هذا المجتمع يخضع طول الوقت لضوابط تحكمية من جانب الدولة . ونظراً لأن مفهوم المجتمع المدنى يشيع فى الكتابات العربية لمجرد وجود عدد من المنظمات المهنية والنقابية لذلك من المهم توضيح أن المجتمع المدنى لا يقوم إلا إذا توافر هذان الشرطان الآخريان .

وفيما يتعلق بمفهوم الفردية ، أ تصور أن الأستاذ صالح سليمان ربما يقصد "الحلقية" أكثر من الفردية ، والفردية تشير إلى بعض الأشخاص بالتركيز على ذواتهم. وربما الفردية بهذا المعنى ليست غائبة فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولكن الشرح الذى تبع وصف الفردية ربما كان أقرب إلى الحلقية أو عدم قبول التعاون مع منظمات أخرى.

وفيما يتعلق بالقضايا التى تثيرها كل ورقة، الورقة الأولى عن أسباب ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية هو أن الدولة تبنت منذ منتصف السبعينات الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية لذلك فالمطالبة بإفساح المجال أمام الجمعيات الأهلية كانت مطالبة للدولة أن تكون متسقة مع الشعارات التى ترلمها هى ذاتها. ومن الأسباب التى دعت إلى ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية أن هناك تغيراً فى السياسات التى تتبعها الدول الغربية قديماً، إنها انتقلت الآن إلى محاولة التشكيل الفاعل لمجتمعات العالم الثالث عن طريق ما تقدمه من معونات من ناحية الشروط التى تطرحها سواء فى تقديم المعونات أو من خلال المؤسسات المالية الدولية ، ومن ناحية أخرى عن طريق تشجيعها لجمعيات أهلية ذات توجه معين. فمن المعروف أن هناك أمراً لا هائلة متاحة للنشاط الأهلى فى مصر تقدمها هيئات المعونة المختلفة . هذه الأموال ليست نوباً من السخاء وليست حبا فى عيون المصريين ، ولكنها محاولة فاعلة لتشكيل المجتمع المصرى فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وهذا قد يفسر لنا لماذا تغطي أنواع معينة من الجمعيات خاصة تلك الجمعيات التى تدعو إلى الليبرالية الاقتصادية بقدر هائل من المعونات الدولية. ومن ناحية ثالثة هناك رغبة قوية فى المشاركة داخل بعض قطاعات الطبقة المتوسطة فى مصر، وهذا يؤدى إلى ضغوط على الدولة حتى تفسح قدراً أكبر من الحرية لهذه المنظمات. بالإضافة إلى هذه الأسباب كنت أود فى إشارة الأستاذ أشرف حسين إلى التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية فى مصر أن يشير إلى التنظيم الذى كان موجوداً قبل عام ١٩٥٢ ، وهو التنظيم الذى كان يميز بين نوعيات الجمعيات الأهلية بالنسبة لكل الجمعيات ، فالجمعيات التى كانت تحرص على استخدام السلاح كانت محظورة والجمعيات الخيرية كان هناك قانون خاصاً بها.

أما سائر الجمعيات فكانت تخضع لأحكام القانون المدنى باعتبارها ذات شخصية اعتبارية. والمواد الخاصة بتنظيم الجمعيات فى القانون المدنى أسقطت من التشريع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ ، فالقانون المدنى فى مصر فى الوقت الحاضر يخلو من المواد ٥٤ إلى ٨٠ والتى كانت تنظم وضع الجمعيات الأهلية قبل ١٩٥٢ .

هناك قضايا أ طرحها للتقاش مستمدة من الورقة : هل يجب أن يكون هناك قانون واحد أم عدة قوانين لتنظيم

أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر؟ ما هي معوقات العمل التي تعوق عمل الجمعيات الآن؟ وأطرح في هذا الصدد أن هناك نوعاً من غياب الثقة بأعضاء الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية في مصر. وهذه عقبة كبيرة أمام تطور العمل الأهلي في مصر. ولست بحاجة إلى أن أطلعكم على العديد من الصراعات التي دارت في إطار نقابات مهنية وأحزاب سياسية بين فرقاء لا يختلفون في رؤاهم السياسية وإنما تمزقهم المصالح والطموحات الشخصية. وهناك مسألة مهمة جاءت في بحث الأستاذ صالح سليمان، وهي أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتضمن شرطاً بعدم تولي أي من القيادات الحزبية عضوية مجلس أمناء المنظمة، أي أن المرشحين لعضوية مجلس أمناء المنظمة لا يجب أن يكونوا من ضمن القيادات الحزبية السياسية. وأذكركم أن هذه القضية كانت موضع الخلاف بين أعضاء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والحكومة التونسية. الحكومة التونسية اشترطت ألا يتولى أي منصب في الرابطة أي قيادة حزبية سياسية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تماطفت مع الرابطة التونسية في هذه المسألة. ومع ذلك نجد أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يدعو إلى عدم تولي عضوية مجلس الأمناء شخص كان له منصب قيادي في الأحزاب السياسية المصرية!

المناقشة

-- الأستاذ / سعيد عبد المسبح :

الملاحظة الأولى.. يغلب على الطابع البحثي في مصر والعالم الثالث تناول المشكلات أكثر بالتركيز على الوصف دون التحليل. فنادما نركز على المشكلة وأبعادها وكيف تكون. وهذا كلام اعتقد قد عفى عليه الزمان. وعلينا أن نهتدى إلى الحلول العملية للمشكلات، فيركز البحث الاتهامات والأفكار حول الحلول وليس حول المشكلات . والنقطة الثانية تتعلق ببرقة الأستاذ أشرف الذي تحدث عن العلاقات والمعوقات بين الجمعيات الأهلية والدولة، ولكنه يتجاهل المجتمع وعلاكة الجمعيات ببعضها البعض، فعلاكة الجمعيات ببعضها البعض قد تكون ميسرة في القضاء على المعوقات بين المجتمع والدولة وقد تكون معوقة. ولذا فإن توثيق ودراسة العلاقة بين الجمعيات المختلفة قد تكون نقطة جذيرة بالبحث. والنقطة الثالثة حول التحويل كثيرا على القيود القانونية. وكثيرا جدا القيود القانونية ، ولكن على الرغم من ذلك وفي إطار القيود القانونية هذه يستطيع الكثير أن يفعل . لمنظمة حقوق الإنسان نذلت العديد من الأنشطة رغم القيود القانونية المبدئية، وقامت بإعداد تقارير عن التعليم وبأشياء كثيرة أخرى وموضوعات مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، رغم القيود القانونية. فنعلمنا تقول أن القيود القانونية تعوق العمل والجمعيات الأهلية ، هذا قول فيه مبالغة كبيرة. فهناك بعض الساحة أو بعض التشريعات التي يمكن أن تستغلها في الضغط على المعوقات الأخرى في الإطار القانوني العام. في النقطة الرابعة أضم صوتي للأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد حول تركيز فكرة المجتمع المدني على الساحة. وكثيرا ما يتركز الأمر على وجود المنظمات ، وهذا بالطبع خطأ كبير. فالمجتمع المدني له جانبان، جانب القيم وجانب المنظمات. فالتركيز على جانب المنظمات يسلم بأن قيم المجتمع المدني من حرية الرأي والتسامح موجودة ، وهذا خطأ لأن القيم يجب أن تتماشى مع المنظمات، فكلاهما يسيران معاً في إطار فكرة المجتمع المدني.

--الدكتور عماد صهام:

إن القانون ٣٢ رغم ما به من قيود ورغم ما به من موانع تحول دون أن تنشط الجمعيات في الأنشطة المخصصة لها إلا أن القانون لا ينفذ دائما. وأنا أقول هذا الكلام في إطار خبرة شخصية تمتد أكثر من ٢٠ سنة عمل نشط وسط الجمعيات الأهلية، القانون لا يستخدم إلا في لحظة واحدة فقط حيثما تبدأ مثل هذه الجمعيات بالعمل في السياسة بشكل مباشر، في خطتها فقط يستخدم القانون. غير ذلك لا يستخدم. أنا عضو في جمعية ، أنا أقبل منحاً رغم أن القانون يمنع ، وأتعامل مع مؤسسات مباشرة بدون علم وزارة الشؤون الاجتماعية، ودون الرجوع إليها . ولا أحد يتحدث

معنا ولا يقول أحد ماذا تفعلون. فالتعويل كثيرا جدا على القانون والقيود خطأ، وعندما يتخذ القانون شكل الجمعيات سوف تلتفت. وسألت هل الجمعيات الأهلية بالفعل يمكن أن تلعب دورا كمؤسسات في بناء المجتمع المدني، رأيي أن هذه الفكرة هناك شكوك حولها. لأن القضية هنا ليست مرتبطة بالتشريع بقدر ما هي مرتبطة بنسق القيم الأساسية التي نشأ عليها الشعب المصري. هل بالفعل نحن كشعب مصري أو كخليفة أو كمثقفين وجداننا وقيمنا نشأت على قيم الديمقراطية التي تؤمن بالتمدية التي تؤمن بتداول السلطة التي تؤمن بالاختلاف التي تؤمن بتنظيم الجماهير لتمثيلها؟ هذه هي المشكلة، يمكننا أن نقوم بعمل تشريع عظيم جدا ولا يتخذ. وسوف أضرب مثلا من الجمعيات الموجودة وهي فودج وإفراز لما هو موجود في المجتمع، حتى إذا كانت هذه الجمعيات جمعيات دقن موتى أو جمعيات نخبة مثل جمعيات حقوق الإنسان، هناك غياب لفكرة لتداول السلطة، رئيس مجلس الإدارة لا يتغير منذ نشأة الجمعية إلى أن يتوفاه الله بصرف النظر إذا كان هذا الرئيس يصلح أو لا يصلح. كما هو موجود في الأحزاب، كما هو موجود في النقابات. القضية هنا هي أي نسق من القيم نحن نشأنا عليه ونعمله. إذا كنا نستهدف بناء منظمات المجتمع المدني أو خلق المجتمع المدني، علينا أن نركز بالفعل على مسألة إعادة تربية وجدان هذا الشعب على قيم الديمقراطية الحقيقية، بحيث تكون جزءا من بنائنا الثقافي والذي يستطيع في النهاية أن يخلق جماعات ضغط حقيقية هي التي تقوم بعمل التشريع الصحيح. لأنه بالفعل هذا التشريع سوف يبقى تمييزا عن واقع اجتماعي وثقافي موجود في الحقيقة، وقد تعكس منظمة حقوق الإنسان هذا بشكل واضح. فربما أن لائحة المنظمة تقول أنه لا يوجد تمييز بين الدين والفكر وما إلى ذلك، نجد أن المنظمة رغم أنهم نخبة ودعونا إلى المجتمع المدني والديمقراطية تحول دون دخول الإسلاميين، وهذا تناقض شديد جدا. ليس ذلك وحسب، بل أيضا لا أعتقد أن المراكز الرئيسية في مجلس الأمناء سوف تتغير إلا في إطار تكتيكات ليس لها علاقة بحركة أو بجمهور أو خلافة. هنا المسألة الأساسية حتى بخصوص حقوق الإنسان. هل نحن في حاجة "لنظمة" للدفاع عن حقوق الإنسان أم في حاجة إلى "حركة" للدفاع عن حقوق الإنسان؟

- الأستاذ / كمال مغيث:

إن المعوقات القانونية فيما أظن قد لا تهم المرأة بوجه عام، والمشكلات القانونية تهم شريحة محددة من السيدات هي تلك التي تعتقد أن القيود السياسية قيود على حركتها، ولكن نسبة كم من السيدات تكون هذه المعوقات القانونية متجاوزة لواقعهن؟

الملاحظة الثانية تتصل بكلام د. د. عماد صيام. فحضرته تناولت القانون بالمعنى العام أو المعنى المجرد، إن القانون يضع قيودا على ممارسة النشاط السياسي، وكان من الأفضل كثيرا لورجعت إلى المحاضر والقضايا المرفوعة من الجمعيات التي صدر قرار بحلها. وعلى سبيل المثال جمعية كانت ذاتمة الصيت وهي جمعية "تضامن المرأة العربية"

والتي كانت ترأسها د. نوال السعداوي، كان لها حجة وقيل عليها كلام كثير، أنا أظن أنك لو رجعت لهذه القضية كنت سوف توضح لنا بالتفصيل متى كان القانون عائقا؟ ومتى لم يكن عائقا؟ ومتى استخدم هذا النص وكيف فسره؟ هنا ندخل في المجال السياسي والنظام الاجتماعي أفضل من أن نتحدث عن القانون بالمعنى العام.

- الأساتذة / نهيل هيد الفتاح:

فيما يتعلق بنهج التعامل مع النصوص القانونية، الباحث تعامل مع القانون والمجتمع والدولة في بلد كمصر مستخدما منهجا شكليا محضا يقدم على مجرد تفسير القواعد القانونية التي وردت في التشريع . وفي تقديري أن هذا ربما لا ينقلنا بعيدا عن الدراسات القانونية التقليدية ، وأيضا فيما يتعلق بخصوصية الأنماط القانونية في مصر لاشك أن بناء القوة في المجتمع المصري وطبيعة وضعية المخاطبين بأحكام قاعدة قانونية ما ووزنهم السياسي الاجتماعي مؤثر جدا في مدى حضورهم لقاعدة القانون أو في مدى فرضهم لمجموعة مصالحهم الأساسية في المجتمع المصري. الواقع أن القانون المصري يشير إلى أن هناك أنساقا قانونية ترجع إلى عقود عديدة ولثة فجوة عميقة بين البنية القانونية وبين المخاطبين بأحكامها، ومن ثم لاتصلح منهجية شرح المتن، أو مناهج الوضعية والوظيفية القانونية بإطارها الشكلي في تحليل هذه الأبنية القانونية في علاقتها بالواقع . يلزم درس هذه البنية القانونية وطبيعة المصالح المتصارعة التي تأتي قاعدة القانون تعبيراً عنها أو عن كيفية حسنها أو عن كيفية موازنتها بين مصلحة أو أخرى والامتياز لمصلحة باعتبارها المصلحة الأجدى بالرعاية. وسوف أضرب مثلين واقعيين بالي الأهمية للدلالة على هذه الفكرة: المثل الأول يتعلق بكيفية تأثير هيكل القوى على القانون، وهو موقع نادي القضاة من قانون الجمعيات ، فوفقا للتشريع يفترض أن النادى يخضع لهذا القانون ومن ثم يخضع لإشراف وهيمنة الجهة الإدارية في إدارة شؤونه وانتخاباته والرقابة على أعماله. ومع ذلك بعد أزمتهادى القضاة سنة ١٩٦٨ ، ثم التغيير الذى حدث في قمة السلطة في مصر وبداية المصالحة التي أراد السادات أن يجعلها بداية لمرحلة حكمه الجديدة وخاصة بعد حرب ١٩٧٣، حيث رفض نادى القضاة هذا الإشراف ، ومعنى ذلك أن نادى القضاة وهو يمثل واحدا أو مصدرا من أهم مصادر الجماعة القانونية المصرية بكل قوتها وكل هيمنتها في كل الصور، يرفض تطبيق قاعدة قانونية مقترضة أنه هو منسبط أحكامها أو أعد المخططين لأحكامها. إذن هنا قوة الواقع. واستمر ذلك إلى الآن. ويطالب في قانون السلطة القضائية الجديد بأن نادى القضاة يمثل شأنا من شؤون القضاة والسلطة القضائية ومن ثم لا يخضع لإشراف الجهة الإدارية، وذلك ترتيبا على المفهوم التقليدى لفكرة استقلال السلطات وممايزاها في الدولة الحديثة. المثال الثانى يتعلق أيضا بحالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. رغم رفض الدولة لمنحها الترخيص القانونى، لكن الظروف الدولية وموجة حقوق الإنسان العالمية هي التي مازالت تعطى غطا من الشرعية يمكن أن نسميه شرعية الواقع - إذا جاز التعبير - في استمراره هذه الجماعة على الرغم من عدم تمتعها بالشرعية القانونية . وبالطبع إذا تغيرت الظروف ربما يتم المرافقة على هذا الكيان الواقعي الذى اكتسب شرعيته من الواقع بإضفاء الصفة القانونية عليه أو جعده تماما وتعامل الدولة

معه باعتباره كياناً غير شرعي.

النقطة الثانية تتعلق بالخطاب السائد حول حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ومن داخل تفصيلاته الحديث عن المجتمع المدني في مصر. تقديري أن هذا الخطاب هو تعبير في الأصل عن مجموعة مصالح - وأقولها ينتهي الصراحة - مرتبطة بتيارات التمويل الأجنبية الآن وقائمة الأعمال الأساسية للجمعيات والمؤسسات البحثية الغربية . وأنا لا أنعت ذلك بالصراب أو بالخطأ، إنما لا بد من ربط هذه الظواهر ، ليس انطلاقاً من الخطاب العام أو الخطاب الظاهري إنما ربطه بالفعل بين الذي يقول هذا الخطاب، وماهى طبيعته؟ ماهى علاقاته ؟ ... إلخ والذي قرض هذا الصخب في المجتمع المصري في تقديري هو أن ترويج هذا المصطلح في الحالة المصرية غير دقيق على الإطلاق ، لأن مصر تفتقد تاريخياً إلى ذات التطورات التاريخية التي تمت في بنيات المجتمعات الغربية التي أنتجت هذا المجتمع الموسم بأنه مجتمع مدنى . وهذه التجربة الغربية هى التي وضعت الهوامش بين الدولة وبين المجتمع أو بين الدولة وتلك المؤسسات الطوعية الوسيطة والمتصلة، والحدود الفاصلة بين كلا المدارين، مدار الدولة، ومدار المجتمع المدني.

لا يمكن الحديث أيضاً عن المجتمع المدني دون ميلاد للفرد كمفهوم فلسفى واجتماعى وقيمى وكفاعلية اجتماعية، وبدون حل إشكالية العلاقة بين المرئى واللامرئى. بدون ذلك لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني ، بدون الحديث عن ميلاد الفرد وميلاد المجتمع.

أيضاً جزء من أزمة مفهوم حقوق الإنسان في مصر في إطار مجتمع إسلامى تقليدى داخل في مكوناته أنساق دينية مختلفة غير الدين الإسلامى، أن تراث هذه الإشكالية- إشكالية نظام حقوق الإنسان - يبين أن هذا النظام الإنسانى الذى هو وليد التجربة الغربية فى النهاية هو انعكاس للتصور الغربى لفكرة حقوق الإنسان فى مجتمع مختلف ، ومن ذلك للأسف أن حركة حقوق الإنسان فى مصر، أيضاً هى حركة لجرى الحركة اليسارية المصرية.

-الأسفاة/ تورا هيد الله:

لدى ملاحظة صغيرة حول تحديد المصطلحات . مصطلح "المجتمع المدني"،،. وجدنا أن هذا المصطلح يستخدم كثيراً فى الفترة الأخيرة، فكلمة "المدنى" ماذا تقابل ؟ هل هى تقابل عسكري؟ أم تقابل دينى؟ ودائماً تقول أن المجتمع المدني مجتمع علمانى أى يضعف القيم الدينية ، وهذا عرف من المؤكد أنه غير سليم. أم أن كلمة المجتمع المدني مقصود بها ترجمة لمفهوم غربى يبعد عن واقعنا المصرى وواقعنا العربى بصفة عامة؟ فأرجو تحديد المصطلح بدقة، بالطريقة التى يمكن أن نستخدمها ، أو ننفى عنه أنه مجتمع علمانى.

-د. مصطفى كامل السيد:

أطمن الأستاذة تورا أن كلمة المجتمع المدني لا تعنى مجتمعا لا دينى ولكنه مجتمع ينص على حرية العقيدة ، أى يتيح لكل أفرادها أن يعتقدوا كما يشاؤون ، وممارسة العقائد بهذا المعنى مسموح بها لكل أصحاب العقائد الدينية.

- الأسقاء / سعيد المصري:

فيما يتعلق بمسألة الوصف الذي يمكن أن يدخل بالورقتين، في تقديري أن الوصف دال جدا في الورقة الأولى والثانية، كلاهما يرد على الآخر، الأستاذ أشرف مطرح المعوقات القانونية، والأستاذ صانع يرد بالمعوقات غير القانونية، المعوقات التي تنفص عن هوية الأفراد داخل المؤسسات الأهلية. إن الكلام هنا عن المؤسسات في المجتمع المدني أو الأهلي كضرورة لتحقيق الديمقراطية بعدما عجزت مؤسسات الدولة عن تحقيق هذا الهدف. وقضية المجتمع المدني مطروحة على مستويين، مستوى الدولة ومستوى بعض المثقفين أو القلة القليلة من المثقفين، الذين يشعرون أن مؤسسات الدولة عجزت عن استيعاب أفكارهم وطموحاتهم. والذي ألاحظه هو أن الدول تدعى أن لاشئ ير إلا بإرادتها ويعملها في مؤسساتها، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن هذه المؤسسات تستخدم استخدمات أخرى مغايرة للأهداف التي حددت من أجلها، ويمكن أن نتكلم على أصعدة متعددة أبسطها الجامعات والتي هي كمؤسسة حكومية تدار في إطار تقليدي لا علاقة له بأهداف العلمانية أو التحديثية التي أنشأت من أجلها الجامعات. وبالتالي فالمطالبة بمؤسسات غير حكومية من خلال المجتمع المدني لا يسلم من هذه المشكلة أيضا، لأن المعوقات القانونية بها إغفال لشيء هام أن قضايا المجتمع المدني فيها نوع من أنواع إعادة رسم الحدود بين الدولة والمجتمع. الدولة حقيقة هناك أشياء لا تعلم عنها أي شيء في المجتمع، والحرص الشديد على أنه لا يذ من تكريس هذا الإطار هو محاولة من أجل استيعاب كافة الحركات الأصولية والأنشطة الاقتصادية التي لا تعلم عنها الدولة، عبر أجهزتها الضخمة والمعمرة جدا في المجتمع المصري. وبالتالي فناتسا الحدود المراوغة بين الدولة والمجتمع ترسم بطريقة قانونية. هذه الحدود معناها أن تعرف الدولة فقط ماذا يحدث خارج إطار مؤسساتها وهذا هو توصيفي للمعينة القانونية. ولذلك فالملاحظة التي ألاحظها هي أن المؤسسات غير الحكومية إما أنها تدار بجمرفة الدولة أو تدار حسب انتماءات الأفراد ومصالحهم الاجتماعية والعائلية. من هذين النموذجين عدد كبير جدا موجود بلا أي فعالية. ويجانب المعوقات القانونية التي أفصحت عنها الورقة الأولى هناك المعوقات غير القانونية التي تتبدى في هويات وانتماءات الأفراد أنفسهم والتي لا تقلل لا بالتعددية ولا بالعلمانية ولا بأي شيء من هذا القبيل، وهي تحول دون فاعلية الجمعيات الأهلية، وعلى هذا الأساس تعتبر المؤسسات الحكومية في هذه الظروف مؤسسات شكلية، وتظل القوى الاجتماعية بعيدة عن هذا وذاك.

- محمد ليمان:

عندما نتكلم عن مجتمع ديمقراطي لا نتكلم فقط عن وجود أحزاب داخل هذا المجتمع، ولكن لابد من الجانب الأصغر من النشاط الاجتماعي في المجتمع الديمقراطي وهو الجمعيات الأهلية داخل هذا المجتمع. ونحن نستطيع أن نقول أنه عندما ألفت حركة ١٩٥٢ وجود الأحزاب في مصر كان التصرف الثاني والملازم للأول هو تخريب الجمعيات الأهلية، وهذا عن طريق إعلان قانون الجمعيات. واعتقد أن ذلك كان سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤. وعندما ننظر في بنود القانون سنجد أن القانون يركز على إفساد هذه الجمعيات، إفساد دمة القائمين على هذه الجمعيات، وبالتالي

عندما نجد أن عصا القانون تتحرك لإقالة مجلس إدارة جمعية أو الإبقاء عليه، أو إلغائها وما إلى ذلك بتهم مالية، فهذه تكون مسائل خاصة بالاستخدام السياسي . وبالتالي حينما نتكلم اليوم عن المؤسسات الديمقراطية في المجتمع المصري، ونقول أن الأحزاب تكونها الداخلي غير ديمقراطي ، لابد وأن نتصرف عيوننا بالنظر إلى الجمعيات الأهلية ولا نتدهش . ويمكن أن نتصور أن خلافا في وجهات النظر داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتحول إلى عراك ويكون هناك مظاهرا ديمقراطية للصراع، لأن الديمقراطية أيضا ليست كلمة سحرية، أنه مجرد أن يعرف المجتمع أنه سيكون مجتمعا ديمقراطيا أو يريد أن يكون كذلك سيتحول بين يوم وليلة إلى مجتمع ديمقراطي. الديمقراطية أيضا ممارسة وأن تصور أن أهم الأدوات في الممارسة الديمقراطية هي حركة الجمعيات الأهلية ، وهي للأسف حتى الآن غير خاضعة لدراسات واقعية في الموضوع.

أخيرا، الأستاذ أشرف قال إن الجمعيات الأهلية غير مسموح لها بجمع الأموال، وأشار إلى أن الجمعيات التي في المساجد مصرح لها بجمع الأموال دون قيود . واعتقد أن هناك قيودا على الجمعيات وعلى أصحاب دقاتر جمع الأموال، ولكن بين قوسين القانون يعطى ٢٠٪ من الإيرادات التي يجمع لهاجمع التبرعات. وهذا قد يكون مصدر ثراء جديدا لجامعى تبرعات بناء المساجد وهذا يفسر الظاهرة في شوارع القاهرة.

-الأستاذ / هادى شحمان:

كان من المهم أن يناقش الباحث قضية خاصة بتوجه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شغل المنظمة موجه إلى من ؟ أنا أنهم أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان منظمة معنية بالانتهاكات القانونية، كل أشكال الانتهاكات التي تحدث، لكن شغل المنظمة في الفترة السابقة كان كله موجه إلى الخارج وليس إلى الداخل . بمعنى أن هناك داخل المنظمة ولعبنا لإنشاء مكاتب للمنظمة في المحافظات مثلا . ومن المهم أن حركة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تكون في المجتمع المصرى ككل وأن يكون هناك وحدة، إنما ما حدث أن المنظمة ترفض التعامل مع الداخل وأن الخارج هو الأفضل في التعامل، وفي تصوري أن هذا خطأ بالنسبة لأداء المنظمة.

الدكتور / أحمد عبد الله:

ثلاثة عناوين : العنوان الأول يتعلق بالمجتمع المدني، والثاني بالقانون ٣٢، والثالث بمنظمة حقوق الإنسان. مصطلح "المجتمع المدني" مصطلح مستورد - غير محلى - وله "لوى" في القاهرة يضبط في سبيل تسديد هذا المصطلح ، وزعيم اللوى كان مشاركا مشاركة نشطة معنا في هذه الندوة ولم يأت اليوم. ومع ذلك أنا شخصيا من أنصار استخدام هذا المصطلح، فلست معاديا للأجانب أو حتى للمصطلحات الأجنبية - ولكن بشرط أن نتخذ المصطلح في ظل فهمنا الأصيل لواقعنا الخاص. أن يكون واضحا جدا أنه لا يقصد بالمجتمع المدني العدااء للدولة أوحتى إضعاف كيان الدولة ، لأن بلادنا لن تتطلق في طريق التنمية إلا بإصلاح جهاز الدولة وتحديثه أيضا. البند الثاني أن يكون

واضحاً أن المقصود بالمدنى ليس طرماً رومانياً ، لأن المجتمع المدنى أيضاً يمكن أن يكون مجتمعاً فاسداً فيه عيوب الدولة، فيه العصبوية، والشللية والانتفاعية وما إلى ذلك من صفات ذميمة. ويكون واضحاً ثالثاً أنه لا يقصد بالمدنى استبعاد الدين، أى أن الجمعيات الدينية النشطة التى تدافع عن أبنائها ملتها لا نستبعدنا من المجتمع المدنى. وبالتالي علينا أن نتصالح بأن النشاط العام للتيار الإسلامى يصبح أحد تطلعات نشاط المجتمع المدنى شيئاً أم أبنائها، وليس كما يضر البعض منا أن نشاط التيار الإسلامى ضد المجتمع المدنى. فهو أحد تعبيرات المجتمع المدنى وإن اختلفنا مع الأداء والأطروحات. هنا بخصوص تعبير "المجتمع المدنى"، نتيناه لكن بتحفظات.

فيما يخص القانون ٣٢، أننا مع الزملاء الذين تفضلوا فقالوا أن الفصل ليس الصياغات القانونية فقط وإنما أيضاً الممارسات الواقعية. وأذكر أننا فى الأسبوع الماضى كنا فى لقاء مع د. محمود الشريف وزير الإدارة المحلية وقلنا له الكثير بخصوص القانون ٣٢ وتلقناه تلقاً شديداً ، فكان رده أننا مجموعة مثقفين مزروعين فى الواقع وأنه هو شخصياً كوزير ارتباطه بالجمعيات أكثر منا، وأنه لم ير أحداً على مستوى القاعدة فى هذه الجمعيات يشكو من القانون ٣٢، وكأنه يقول : أيها الأتقنيات القاهرةيين لماذا أتم غضبون من القانون ٣٢ إذا كان الجميع راضين بذلك؟ بالطبع كان لى ردى على الدكتور محمود الشريف وهو أن المشكلة فى مصر أن المواطن لا يطرح رأياً فى القانون ، يترك القانون لصاحبه ثم يلفت حول القانون فى عمارته حياته العادية . لا يعبأ المواطن المصرى بما يدور فى البرلمان من صياغات قانونية ، ينتظر حتى تصاغ القوانين فإذا لم تعجبه التفت حولها لتحقيق مصالحه . وقد تتفاوض الدولة عن ذلك ، لكنها تحتفظ لنفسها بخط الرجعة فتستحضر القوانين لتفيلها حينما يتأزم الوضع وتحتاجها . ومجمل التجربة الديمقراطية فى مصر - وليس فقط نشاط الجمعيات - يستطيع إيقافها ليس وزير الداخلية بل وكيل وزارة الداخلية . يستطيع إيقاف التجربة الديمقراطية فى مصر، يترك بند التمدنية المحشور حفر فى الدستور ويطبق بقية القوانين التى تضيق على الأحزاب. والدولة هنا عندها نوع من التخوف الحقيقى من النشاط المستقل للمجتمع المدنى، فتعطى لنفسها خط الرجعة ، سواء بقانون طوارئ إزاء الحياة السياسية أو قانون مثل ٣٢ إزاء الجمعيات الأهلية.

ال نقطة الأخيرة بخصوص منظمة حقوق الإنسان، وهى بالفعل تعبير عن المشاكل التى استعشرت داخل المجتمع المدنى وأنها تبين أن المجتمع المدنى ومنظماته لا يبرأون من عيوب الدولة، بل ربما كان أسوأ فى بعض الحالات. فى منظمة حقوق الإنسان البعض منا يستحث استبعاد التيار الإسلامى باعتبار أنه تهاجم مبادئ حقوق الإنسان. هناك انقسام بخصوص هذه النقطة. وهناك انقسام آخر فى مسألة النشاط هل يكون نشاطاً محلياً مرتبطاً بالأحزاب السياسية والقوى النشطة فى المجتمع السياسى أم يكون نشاطاً دولياً يخطب العالم الخارجى، فتصبح منظمة "جهاز فاكس" أكثر من أن تكون "جساعة ضغط محلى" لاحترام حقوق الإنسان . ودأخل بنية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أيضاً ترويج ممارسات طغيان واستبداد، هناك ديكتاتورية من الطراز الرفيع داخل المنظمة، توجد أقلية مستبدة إذا طرح رأى آخر أمامها تقول "الأصوات" لدى أكثر منك، حتى إذا قلنا أنها منظمة "تراضى" Consensus وليس كل شئ بالأصوات. وهناك أيضاً اللعب السياسى الصغير بل وأكاد أقول الألعاب القذرة dirty work. فالمرجوع فى

منظمات الدولة ومنظمات المجتمع السياسي كالأحزاب ، موجود أيضا في منظمات المجتمع المدني مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وهذا يؤكد أطروحتي الأولى وهي أن لا تكون رومانسيين حين تبحث عن البدائل، فقد تكون البدائل أسوأ . وليست هذه دعوة لإيقاف النضال من أجل البدائل، وإنما للاستشارة وفهم حجم التحديات المطروحة علينا بينما نحاول تغيير الأوضاع.

د. مصطفى كامل السيد:

مصطلح "المجتمع المدني" لا يستخدمه في مصر فقط مركز ابن خلدون، وإنما يستخدمه الأستاذ فهمي هويدي، وأيضا مركز دراسات الوحدة العربية وله مجلد من ألف صفحة يتضمن مساهمات عن المجتمع المدني، بجانب عديد من التيارات السياسية والفكرية في المجتمع العربي.

الملاحظة الثانية، نظم في القاهرة مؤقرا مؤقرا المنظمات غير الحكومية وكل الذين اشتركوا في هذا المؤقرا من ممثلي المنظمات غير الحكومية في مصر اشكروا مر الشكرى من القانون ٣٢ لسنة ١٩٩٤.

-الأستاذ / أحمد عمار:

كان من المفروض أن تركز ورقة الأستاذ صالح على الصراعات داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هذه هي الدراسة الاجتماعية الحقيقية ، صراع التيارات داخل المنظمة هو الذى سوف يعكس قاعلية المنظمة بعد ذلك. والنسبة للأستاذ أشرف ، الحقيقة أن الدولة عندما تتصلت من مسئوليتها الاجتماعية تقدمت الجمعيات الأهلية. ولكن في الورقة كان اهتمامك بالجوانب السياسية والقانونية على حساب الجوانب الاجتماعية. الجوانب الاجتماعية بالغة الأهمية في هذه الجمعيات، ونحن في قسم الاجتماع في الجامعات ننزل لهذه الجمعيات ونجد أن إدارة البعض منها مكون من لواءات شرطة سابقين، لواءات جيش سابقين ، وزوجات سفراء، والتحويل يأتي منهم أيضا. هؤلاء ليس لهم علاقات صناعية مع الدولة، فالدولة تساعدهم وتسهل لهم الإجراءات، ويحصر عمل هذه الجمعيات في أنها تكون ديكورا و أداة في يد طبقة معينة لكي تمارس تزيف وعي الناس وتوهمهم بأنها تعمل من أجلهم أو من أجل مصالحهم . هذا فقط ينحصر في بعض الجمعيات وليس في كل الجمعيات، وهذه نقطة هامة لابد أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة هذه الجمعيات.

-الأستاذ / أشرف حسين:

مسألة تأثير هيكل القوى على القانون ، هذه ملاحظة أساسية الكل تناولها . بالتقطع أنا لا أتناول القانون بمنزلة عن سياق الاجتماعي، أنا أشير إلى إنه في ظل هذا القانون نشأت جمعيات أهلية شديدة القوة وأعتقد أنها شكلت تمهيدا للنظام السياسي ذاته، فمسألة الخطر القانوني لوجود الجمعيات لا يعنى بالضرورة انقضاء دور هذه الجمعيات.

لكن عندما أتحدث عن البناء القانوني أرى أن هناك سمة قوية جدا غير الاستبداد وهي سمة التفسير الواسع أو "المطاطية" . هذه المطاطية التي تتيح في التفسير الواسع جدا لكل نص من نصوص القانون، والتي تتيح لهذا القانون الذي شرع في الستينيات لفرض أن يطبق في السبعينيات لفرض آخر ويشجع في الثمانينات جمعيات أخرى. أي أن القانون الذي شجع في السبعينيات الجمعيات الدينية هو الذي يشجع اليوم الجمعيات الليبرالية. هناك سمة أساسية في فلسفة القانون المصري ولها صلة وثيقة بالتيار الاجتماعي للدولة في مصر . وهي القدرة على التفسير الواسع للقانون، وتعني ببساطة شديدة قدرة الكيانات البيروقراطية المنفصلة والمهيمنة على تنفيذ القانون، والتي تأخذ الواقع الاجتماعي في حسابها أثناء تنفيذ القانون. وهناك مقارنة لم أذكرها في الورقة ولكن أدهمكم للاحتفاظها ، المقارنة بين ملاحظات تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية لحل جمعية تضامن المرأة العربية والملاحظات التي على جمعية رجال الأعمال المصرية التي تتناول موضوع التبرعات ، والسفر بدون إذن الوزارة..... إلخ . وهذه المخالفات لاحظتها الوزارة في سنة ١٩٨٦ وفي السنة التالية المسائل مرت، فأنا لا أتكلم عن قانون يطبق في كل الأحوال ، لكن على الوجه الآخر لا أستطيع أن أتفق مع الدكتور عماد في أنه لا يطبق. فالقانون يحدث أثره، ليس في حالة تطبيقه فقط ولكن في الأثر النفسي الذي تتركه تصوره حتى تلك النصوص الهائلة والتي لا يتم تنفيذها . وهي تنتج واقعا اجتماعيا محددا . على سبيل المثال حق الوزير في حل مجلس الإدارة، ماذا يعني ذلك؟ ليس بإحصاء كم مرة حل مجلس إدارة الجمعية، ولكن هذا يترتب عليه أشياء كثيرة جدا مثل الضبط اللامتي الذي يمارسه أعضاء مجلس الإدارة على أنفسهم وعلى تصرفاتهم لكي لا يتعرضوا للحل، هذا الضبط الذاتي يجعل عملية انتخاب مجلس الإدارة عملية شكلية جدا لأن الناخبين أنفسهم عليهم أن يراعوا موازنات القرى التي لا تجعلهم يدخلون في صدام واسع مع الإدارة. تأثيرات القانون ليست في مجال تطبيقه فقط، ولكن في تفسيرات القانون التي تطبق والواقع النفسي الذي يخلقه. المسألة الثانية أن عمر هذا القانون اليوم حوالي ٣٠ سنة ، وهذه فترة تاريخية طويلة جدا ، لو أضفنا إليها الفترة منذ قانون سنة ١٩٥٦ والذي كان بالفعل قانونا سينا جدا بالنسبة للجمعيات، أيضا سيتضح أن هناك تراثا تاريخيا يظهر فيه أن الدولة لها اليد الطولى في علاقاتها بالجمعيات الأهلية. هذا الواقع يتحول إلى تراث ، وعندما ركزت على الواقع القانوني لم أهمل وجود معوقات أخرى تمتد من الموروث الثقافي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام وطبيعة المشاكل الاجتماعية. ولكن حاولت أن أركز على القانون، لسبب بسيط هو أن القانون قد لا يكون له التأثير الوحيد على معوقات العمل الأهلي، ولكن هو الشيء الأقرب إلى إمكانية التغيير. وهذا لا يعني بالضرورة أنه الفاعل الرئيسي في بناء المجتمع المدني.

وبالنسبة لمفهوم المجتمع المدني، عندما ذكرت السياقات التي برز فيها دور المنظمات الأهلية، أنا أعرض هنا بشكل حيادي لماذا المنظمات الأهلية اليوم تطرح نفسها على الخطاب السياسي؟ لا يتضمن ذلك مراقبة على مفهوم المجتمع المدني أو عدم مراقبة . فقط كنت أريد البرهنة على أن الجمعيات الأهلية هي قلب هذا المجتمع المدني أيا كان توصيف المدارس الفكرية المختلفة لما هيبة هذا المجتمع المدني.

ملاحظة أخيرة، للدكتور محمد نعمان حقيقة أنا لم أوضع مسألة جمع التبرعات، وبالقطع الجمعيات الأهلية تأخذ تريخيا من وزارة الشؤون الاجتماعية. ولكنني أحيى نوعا آخر من التبرعات وقد نص عليها القانون، التبرعات التي تتم في ساحة الجامع، في صندوق معلق في صلاة الجمعة، وهذه لا يوجد أى شكل من أشكال الرقابة عليها وهي مصدر هام جدا للتبرعات ، وقد أدى هذا إلى أن بعض الجوامع أصبحت تمتلك مستشفيات تناقص المستشفيات الحكومية . وهذه ظاهرة إيجابية لا أحد يعترض عليها، ولكن هي تبين بشكل واضح طبيعة الواقع المجتمعي وتأثيره على بناء القوة داخل الجمعيات. فأنا لم أقل أن القانون إطلاقا يقضى على علاقات القوى هذه، ولكن بالعكس علاقات القوة تؤثر في القانون باستمرار.

-الأستاذ/ صالح سليمان:

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، في خلال الفترة الماضية ثمانى سنوات قامت بنشاط لا تستطيع التقليل من شأنه، وأن تقدم المنظمة داخل مجتمع متخلف وداخل سلطات قائمة على التهر وتدعيمه وكترسه ، هذا أمر لا يجب بالنسبة لنا أن نلقل من شأنه على الإطلاق . وحتى بخصوص قيام الورقة بنقد بعض السلوك لبعض الأفراد داخل المنظمة، هذا لا يجب من ناحية أخرى أن يقلل من وجود بعض الأفراد داخل المنظمة مهتمين بشكل بالغ الأهمية بحقوق الإنسان في مصر ومستمرين حتى آخر لحظة في الدفاع عنها.

النقطة الثانية خاصة بمفهوم حقوق الإنسان، لا أعرف لماذا الحساسية من المفاهيم الغربية حتى هذه اللحظة؟ نحن نستخدم كل شئ غربي، وما يتبق لنا بالنسبة للتعامل مع الغرب هو أن نستوره أشخاصا يديرون حركات حقوق الإنسان في مصر أو يقومون بحركات اجتماعية، هذا هو الشئ الوحيد المتبقى في المجتمع . المفهوم غربي وليكن ، لا توجد مشكلة وأنا لا أعيب على المنظمة تعاملها مع الغرب ، لكن كان العيب الرئيسي تكريس المنظمة لهذا السلوك من بعض أفرادها ، أيضا في محاولة منها للاعتماد على الخارج أكثر من الاعتماد على الداخل . وبالنسبة للاعتماد على الخارج من جانب المنظمة من خلال بعض الحملات الدولية لعب دورا كبيرا جدا في الإفراج عن بعض السجناء المصريين ، ونحن نعرف حساسية الحكومة المصرية تجاه كل ما يغضب الغرب أو الآخرين. يمكن أيضا الاستعانة بفعل هذه التجمعات للدفاع عن بعض الأشخاص. المنظمة لعبت أيضا دورا في الداخل ، نعم يوجد تكريس للخارج ولكن هناك نشاط في الداخل أيضا. آخر منشور على ما أذكره كان عن حادث مقهى التحرير، إيدانته وفي نفس الوقت إدانة القانون الخاص بالمقابلات. لكن هي في الآونة الأخيرة التجهت أكثر للخارج على حساب الداخل، وأنا أعتقد أن هذا سلوك يكاد يكون متفلا في صورة فرد واحد أكثر من مجموعة من الأفراد ولم أفسأ الاعتماد في الورقة بالصراع بين الأفراد بحيث أن تتحول الورقة إلى عرض لمشاجرة ، وفي النصف الأخير منها أثرت التركيز على بعض صراعات التجمعات أكثر من الإشارة إلى صراعات الأفراد وتوجهاتهم.

سابعاً:

الظاهرة الإسلامية

الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية

إبراهيم الهيمومي غانم

باحث في العلوم السياسية
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

تقديم :

يشكل «الغرب» - بكل أبعاد - إشكالية كبرى تواجه الحركة الإسلامية المعاصرة أينما وجدت وأسباب ذلك كثيرة ومتشعبة ، وأغلبها له طابع ثنائي يجعل كلاً من «الغرب» والحركة الإسلامية» متدين لا يستعصمان «والغرب» إشكالية بالنسبة للحركة الإسلامية ، وهي إشكالية - في اتجاه مضاد - بالنسبة له ، وكل منهما لا يمكنه أن يكون الآخر ، له «الشرق شرق والغرب غرب وجهات أن يلتقيا » ، على حد قول كبلنتج .

والإشكالية - في جوهرها - بين الطرفين ليست جديدة ، بل هي امتداد لترات العلاقة التناقضية بين كل من الحضارة الإسلامية ، والحضارة الغربية ، وهذا التناقض سنة من سن الله في خلقه ، لكي تستمر الحياة وتتجدد قال تعالى : { ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ، ولكن الله ذو فضل على العالمين } (البقرة - من الآية ٢٥١) .

ومن منظور علاقة «الأنا» بـ «الآخر» فإن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة - وبكبرهم «الآخر الغربي» بصفة خاصة - تشهد اهتماماً مطرداً في طرحها مختلف أبعادها الفلسفية والفكرية ، والثقافية والسياسية ، ويمكن القول : إنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جُلُوه التاريخي ، ومعطياته الواقعية ، وإحتمالاته المستقبلية .

ولكن التصور السائد لدى جبهة الكتاب والباحثين - المحليين والأجانب - فيما يتعلق برؤية «الحركة الإسلامية» للغرب ، وإدراكها له بصفة عامة ، هو تصور يميل إلى «الاختزال» و«التجزئة» و«التشويه» وذلك من خلال تأكيد

أحكام مسبقة ، وانطباعات ذاتية ، يتم إضفاء الصفة العلمية عليها . كما أن هذا التصور السائد يميل إلى «الانتقاء» والالتزام أكثر من ميله إلى التحقيق والتقصي ، والاستقامة والقصد في إطلاق الأحكام ، وتصميم النتائج .

فالشائع لدى دارسي الحركة من زاوية علاقتها بالغرب : هو أن رؤيتها له «ساذجة» و«جزئية» و«ظاهرة» و«غير فاعلة للمسألة الغربية» ، وأنها تدور في فراغ الرقض ، والعداء ، والرغبة المحصورة في الصدام مع «الغرب» بهدف نفيه ، أو الانتقام منه والقضاء عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلاً .

ونحن نرى غير هذا ، ونذهب إلى أن الحركة الإسلامية لها رؤية مركبة وشاملة للغرب ، وإن لم تكن مصاغة صياغة نظرية كاملة أو محكمة . كما أن لها إزاء «مواقف متعددة المستويات ، ومتطورة بتطور الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية ، والدولية بصفة عامة . ونرى أيضاً أن الحركة الإسلامية نفسها قد أسهمت بتصويب في سيادة التصور المختزل عن رؤيتها للغرب ، وذلك بتصويرها في القيام بتأصيل نظرتها للعالم المحيط بها ، بما فيه «الآخر» الغربي . ولكن النصب الأكبر قد أسهم به المفكرون والباحثون والكتاب الذين هم علي خلاف مع الحركة الإسلامية ، أيها كان نوع هذا الخلاف .

والهدف الأساسي من هذا البحث هو الوقوف على مدلول مصطلح «الغرب» بأبعاده المختلفة ، وتحليل مكوناته التي تدرجها والحركة الإسلامية المصرية وعلى ذلك فإن تناول «الرؤية الغربية» للحركة يفرج عن حدود هذا الهدف الأساسي للبحث . وإن كان من العسير فصل الرؤيتين عن بعضهما البعض فصلاً تاماً ، إذ أن تصور كل طرف عن الطرف الآخر لابد أن يعكس التصور المقابل لدى هذا «الطرف الآخر» عن الطرف الأول . وكل ما نود قوله بهذا الخصوص هو أن «الرؤية الغربية» للحركة الإسلامية تشكل موضوع بحث قائم بذاته ، وليس بوسعنا أن نتناوله ضمن حدود موضوع هذا البحث أو الهدف منه .

إن موضوع هذا البحث يتدرج في مجال علمي لا يزال يكرأ في الوسط الأكاديمي العربي والإسلامي وهو رؤية «الغرب» من منظور «اللاغرب» أو رؤية «الآخر» من منظور «الأنا» الحضاري المستقل الذي يحتكم إلى المرجعية الإسلامية العليا ، ويرفض الزبابة من سلفه ، كما يرفض الإزوار عن تراث أمته ، وذلك بغض النظر عن رؤية الآخر لذاته ، أو ما يشيعه هو عن نفسه أو عن غيره .

إن الحركة الإسلامية - في حدود التعريف بها كما سيأتي ضمن هذا البحث ، والتي سنتناول رؤية ثلاث جصاصات منها في مصر هي : الإخوان ، وجماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية - تمثل نموذج «الأنا» المتوحد مع التراث الحضاري الإسلامي بمعناه الشامل^(١) ، في علاقته التنافسية مع الغرب بماله من تراث حضاري آخر . هو في محصلته النهائية حصيلة لتجربة مجتمعاته في تاريخها القديم ، والوسيط ، والحديث ، والمعاصر .

وإذا كانت الحركة الإسلامية بصفة عامة تتفق موقف النقد من الآخر الغربي ، وتتخفظ في الأخذ منه ، ولا تنتردد في رفضه أو السعي لدحضه في بعض جوانبه ، فإنها بذلك تقدم مادة أولية لا غنى عنها للإسهام في تأسيس «علم

الاستغراب» ، على حد تعبير حسن حنفي الذي يدعو إلى تأسيس هذا العلم ، ويرى بحق - أنه يجب أن تكون مادة الاستغراب محلية صرفة من صنع الأثنا وتنظيرها ، وتجهيزها لملائقتها بالآخر وجعلها معه . وليست من نقد الآخر لنفسه ثم تقلده الأثنا وتستعير نقده لنفسه باختياره نقدها ، وبالتالي تقلد الأثنا حتى وهي ترغب في التحرر» (٢) .

وفي تقديرنا : أن البحث في رؤية «الحركة الإسلامية» للغرب - في مصر وفي غيرها - من شأنه أن يسهم في تعميق الوعي بالذات في مواجهة الآخر . ذلك لأن هذه الحركة من حيث خلفيات نشأتها . وتطورها ، ومجالات النشاط اللكري والعملي لها ، إنما تعبر عن روح الموقف النقدي ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر الغربي ، أو الانبهار به في أي ناحية من نواحي الحياة السياسية والعسكرية والثقافية .

ومن الملاحظ أن تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» المعاصر ، يشير كثيراً من الجدل والحلق في الوسط الأكاديمي المتخصص في دراسة شئون هذا «الإحياء» (٣) ولذلك فسوف نقوم في البند أولاً بضبط وتحديد مفهوم «الحركة الإسلامية» المستخدم في هذا البحث وذلك بوضعه في بناء متكامل من المفردات والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة للدلالة على جانب أو آخر من جوانب الإحياء الإسلامي المعاصر ، ثم نعرض بإيجاز لأصول رؤية الحركة للغرب ، لكي نستبين لنا الدوافع العقيدية والحلقات التاريخية التي تلف خلف هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الحركة للغرب ، ولتتضح أيضاً أسباب تغلغله في وعيها على النحو الذي يعبر عنه خطابها الفكري والسياسي . وهذا ما سيتم تناوله في البند «ثانياً» . ثم نتناول في البند «ثالثاً» أبعاد الغرب في رؤية الحركة ، سواء من حيث دلالات مفهوم «الغرب» أو من حيث القضايا التي يثيرها لديها . أما البند «رابعاً» فسوف نخصه لاستشراف مستقبل الغرب في رؤية الحركة وذلك ضمن رؤيتها لمستقبل العالم في ظل الإسلام ، ثم نختم البحث بهذه من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوعه .

أولاً : تعريف «الحركة الإسلامية»

تمة عدد كبير من المصطلحات التي يستخدمها الكتاب - والباحثون والإعلاميون - للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» الذي تشهد المجتمعات الإسلامية المختلفة - ومصر في مقدمتها - ومن تلك المصطلحات على سبيل المثال «الصاعدة الإسلامية» و«السلفية الإسلامية» و«الأصولية الإسلامية» . و«الاحتجاج الديني» و«الإسلام السياسي» و«الإسلام المسلح» ... الخ .

ولنا أن تصال عن السبب أو الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا العدد الكبير نسبياً - من المصطلحات . وماهي المصادر التي تقوم بسبكها ؟ وما هو مضن كل مصطلح ودلالته ؟ ثم لنا أن تصال عن الإطار المرجعي - للمصطلح - الذي يتحد من صلبه ويتنسب إليه ؟ .

وتقبل الإجابة التفصيلية على تلك التساؤلات موضوع بحث مستقل ، لا موضع له هنا . وتكفي الإشارة إلى

خلاصته في هذا السياق ، وهي أن ثمة أسبأباً داخلية نابعة من صميم نشاط «الإحياء الإسلامي» أدت إلى ظهور وتعدد مصطلحات محددة للتعبير عنه مثل : «السلفية» و«الصحة» و«التجديد» و«الإصلاح» . وكلها مقرونة بصفة الإسلامية . وأن هناك أسبأباً أخرى خارجية وغريبة عن المنطق الداخلي للإحياء وآليات عمله ، أدت بدورها إلى ظهور مجموعة من المصطلحات للتعبير عن شئونه المتعددة مثل «الأصولية» و«التقليدية» و«التطرف» و«العنف» وغالباً ما يفتقر كل مصطلح بصفة «الإسلامية» أيضاً .

رتوخياً للذقة ، فإنه يجب أن يُبحث كل مصطلح في ضوء السياق الاجتماعي والتاريخي الذي ظهر فيه ، وفي ضوء نسبته إلى مصدره الذي سكه ، وانتصاته إلى إطار مرجعي محدد وذلك يتمسق كل مصطلح مع مفهومه ، وينكشف الغرض منه .

وفي ضوء ما سبق لا يصير - تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» قريناً للفوضى المفاهيمية ، أو دليلاً عليها ، أو شكلاً من أشكالها^(٤) ، ولكنه - فيما نرى - تعبير عن واقع التنوع والتعدد في مجالات نشاط «الإحياء» من ناحية . واختلاف منطلقات وزوايا النظر إليه من ناحية أخرى .

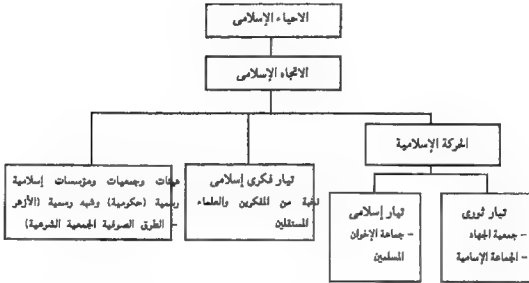
وبهنا في هذا السياق أن نقرم ببناء نسق مصطلحي متكامل من تلك المفردات والمفاهيم المتعددة ، بحيث يكون هذا النسق أكثر قدرة على رصد وتحليل وتفسير مختلف جوانب ونشاطات «الإحياء الإسلامي» . وسوف يتم تنسيقها طبقاً لمضمون كل منها ، وبطريقة تدريجية تنتقل بنا من العام إلى الخاص ، ومن الأصلي إلى الفرعي - مع إعطاء أمثلة من الواقع المصري - وننتهي إلى تصنيف أهم المصطلحات «الوصفية» التي غالباً ما تستخدم - خطأً - للتعبير عن الإحياء باعتباره «كتلة صماء» واحدة .

يبدأ هذا النسق بالمصطلح المركزي ، وهو «الإحياء الإسلامي» الذي يشير إلى مختلف الأنشطة ، والمجهود والأعمال ، والسلوكيات ، والأفكار التي تهدف إلى إعادة بث الحيوية في القيم والمبادئ ، والمعايير الإسلامية - التي ابتعد عنها المسلمون أو أهملوا عنها - وذلك من خلال استيعاب معانيها ، وتجسيدها في سلوكيات وممارسات يومية ، وفي نظم حياتية اجتماعية واقتصادية وقانونية ، ضمن ظروف الواقع الراهن . ويرتبط الاتجاه إلى الإحياء الإسلامي بعملية إعادة اكتشاف المسلمين لهويتهم . وتأكيدتها في مواجهة التحديات المعاصرة . وعلى رأسها التحدي الغربي . ومن ثم فإن «الإحياء» يشمل جميع مظاهر النهضة على أسس إسلامية سواء في مجال العلم أو الفقه أو الثقافة أو السياسة وأنماط الحياة الاجتماعية وسلوكياتها اليومية ، على المستوى الفردي والجماعي في آن واحد .

ويشكل القانونون بعمليات «الإحياء» - على مختلف المستويات - اتجاهات يتسع ويضيق طبقاً لظروف كل مجتمع . وهنا يظهر مصطلح «الاتجاه الإسلامي» الذي يضم بدوره عدداً من «التيارات» و«الجماعات» التي تشكل في مجمرعها الجسد الاجتماعي لاتجاه الإحياء الإسلامي . وهندما تنشط فعاليات وتيارات وهيئات «الاتجاه الإسلامي» ، كل في مجاله فإن المحصلة العامة لهذا النشاط هي التي توصف بأوصاف «الصحة الإسلامية» و «الهدى

الإسلامي» و«الإحياء الإسلامي» كتوزيع شامل لها .

ويكن تلخيص هذا التسق - بالتطبيق على مصر - في الشكل التالي :



وفي رأينا أن لكل جماعة أو هيئة أو مؤسسة ، أو حزب ، مهمة أو أكثر من مهمات «الإحياء الإسلامي» في مجالات ومستوياته المتعددة بالمعنى السابق ذكره . وينظر عالم الاجتماع إلى تيارات وجماعات الاتجاه الإسلامي على أنها تشكل «حركة اجتماعية دينية» ، أو بيروقراطية «تطهرية» بينما يسميها خبير السلطة السياسية ورجل الأمن «حركة متطرفة» أما الكتاب والباحثون الغربيون - والعلمانيون في المجتمعات الإسلامية - فيصفونها بأنها «أصولية إسلامية» ونحن نسميها حركة إسلامية عاملة في ميدان «الإحياء الإسلامي» .

ولكن بم تصف «الحركة الإسلامية» المصرية نفسها ؟ أو ما هو تعريفها للماتها ؟ إن الإجابة على هذا المستوى لابد أن تكون على لسان «أنا» «الحركة» ومن داخلها ، وهو ما سنتجته هنا من كتابات ووثائق كل من الجماعات الثلاث التي يتناول البحث رؤيتها للغرب : وهي كما أسلفنا «جماعة الإخوان المسلمين» و«جماعة الجهاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» .

١ - جماعة الإخوان المسلمين :

تؤكد وثائق الجماعة ، وكتابات قادتها ومفكرها ، على أنها جماعة «إسلامية» شاملة لكل المعاني

و«الإصلاحية» انطلاقاً من الفهم الشامل للإسلام كنظام يتناول مظاهر الحياة كلها. وقد عرفها مؤسسها الإمام حسن البنا فقال: «إن الإخوان المسلمين دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وحيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثنائية، وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية»^(٥) ووصف الإخوان بأنهم «روح جديد يسري في قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن»^(٦).

وقد حرص الإخوان «وماً على التأكيد على أنهم «جماعة من المسلمين» وليسوا «جماعة المسلمين» والفاقر كبير وواضح. ومن أحدث التعريفات الصادرة عن الجماعة ذلك التعريف الذي قاله أحد قادتها بمناسبة انتخابات مجلس الشعب التي خاضها الإخوان سنة ١٩٨٧ فقد عرف الأستاذ مصطفى مشهور - نائب المرشد العام للإخوان - «التيار الإسلامي» بقوله: «إن التيار الإسلامي الذي نعنيه ليس قاصراً على الإخوان، ولكن يتسع لكل مسلم ذكراً كان أو أنثى، عرف معنى اتصاله للإسلام، وتعرف على ما يطلبه منه إسلامه من واجبات، فدخله ذلك إلى الحركة والعمل مع العاملين الصادقين لتحقيق مبادئ الإسلام، أياً كان موقع هذا الفرد»^(٧).

وجماعة الإخوان المسلمين قتل أكبر الجماعات التي تشكل خريطة الحركة الإسلامية في مصر الآن. وهي تعتبر أقدمها من حيث النشأة، وأوسعها انتشاراً، وتتملك خبرة طويلة في العمل التربوي، والنشاط الاجتماعي، والفقائي، والإصلاحية والسياسي (أكثر من نصف قرن)، ولديها رؤية إسلامية شاملة، ومشروع للنهضة تتسع آفاقه التفسيرية لتشمل العالم كله، ضمن منهج يتسم بالشمول والتدرج والوسطية والاعتدال. وما يجدر التنويه به هنا أن نشأة الجماعة كانت في جانب أساسي منها رد فعل على التحدي الغربي الذي تعرضت له المجتمعات الإسلامية - وفي مقدمتها المجتمع المصري - وخاصة بعد إلغاء الخلافة العثمانية واكتمال السيطرة الأوروبية على العالم الإسلامي. ولذلك فإن تراث الجماعة، فيما يتعلق برويتها للغرب، يمتد إلى أكثر من ستة عقود خلت، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة، ولم يمارسها أي من جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية إلا في العقدين الأخيرين فقط. ويجب أخذ هذا البعد الزمني في الحسبان إذا حاولنا تقييم إسهام كل جماعة بخصوص هذا الموضوع، وبخصوص شهره من الموضوعات والقضايا الأخرى.

٢ - جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية :

نشأت خلال السبعينيات^(٨) في ظرف تاريخي واجتماعي مختلف عن الطرف الذي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين في أواخر العشرينيات. وقد تميزت كل من «جماعة الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» عن بعضهما بشكل واضح بعد اغتيال الرئيس السادات سنة ١٩٨١م. وأصبح الفارق بينهما أكثر وضوحاً في منتصف الثمانينيات، وهذا الفارق تنظيمي ومنهجي «أسلوبي» أكثر منه فكري أو مرجعي أو غائي.

وهما يلتقيان معاً في نقد جماعة الإخوان إلى حد تسفيه آرائها، وإدانة مراقبتها وسياساتها المختلفة، وخاصة

إزاء السلطة والنظام القائم . أما موقفهما من تلك السلطة والأوضاع القائمة فيجأ رجع بين المنهج الانقلابي - أي التغيير من أعلى - والمنهج الثوري - أي التغيير عن طريق تشوير الجماهير . والسمة الأساسية لنشاطهما هي « السرية » ، إذ لا يشعر المجتمع بأى منهما إلا في مناسبة الإعلان عن وقوع حادث عتف مسلح « اغتيال مسئول حكومي - اشتباك مع قوات الأمن - هجوم على السياح الأجانب - حرق أندية اللهو ... » وعادة ما تصفهم وسائل الإعلام بأنهم « متطرفون ».

وتعرف جماعة الجهاد نفسها فتؤكد على أنها قامت على أساس فكري «السلفية» و«الجهاد»^(٩) . وتذكر أن تنظيمها الحالي قائم على ثلاث أركان هي «الفكرة» وقد يلوهها محمد عبد السلام فرج في كتابه «الفرصة الفائقة» . و«الخطة» التي وضعها عمود الزمر ، و«الفتاوى» التي أصدرها الشيخ عمر عبد الرحمن لإهطاء المشروعية الإسلامية^(١٠) .

وتؤكد الجماعة على أن خصائص حركتها هي أنها حركة عقائدية و«رمانية» و«سلفية» و«انقلابية» و«علمية» و«عالمية»^(١١) . وتعرف حركة «الإسلام» نفسها بأنها «حركة تصحيحية لمسار البشرية ، لأنها امتداد لحركة الأنبياء والرسل على وجه الأرض ، من لدن آدم ، وحتى خاتم الأنبياء ص»^(١٢) .

أما «الجماعة الإسلامية» فتعرف نفسها بالآتي : «هي ذلك التيار الإسلامي الناضج ، الذي ظهر بمصر في أوائل السبعينيات ، وكان له الدور الرائد في نشر المفاهيم الإسلامية الصحيحة ، حتي صارت أكبر معارض حقوقي لنظام السادات وكامب ديفيد»^(١٣) . وتقول الجماعة إنها « تفهم الإسلام بشموله » وأن هذا الفهم يلى عليها المشاركة في جميع الأنشطة والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية كخدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام»^(١٤) . ولكن تلك المشاركة التي تشير إليها الجماعة لا أثر لها ، ولا منظر يدل عليها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري ، وذلك على عكس ما تقوم به أو ينسب إليها في ميدان العنف السياسي وحوادثه المتلاحقة.

وللجماعة كتاب مستقل بعنوان « ميثاق العمل الإسلامي » وضعت فيه معالم منهجها وفكرها في تسع محاور هي حسب ما ورد في الميثاق « شايئا - فهمنا - هدفنا - طريقنا - زادنا - ولاؤنا - صداؤنا - اجتماعنا »^(١٥) .

ولم تنجح حتى الآن «جماعة الجهاد» ولا «الجماعة الإسلامية» في التخلص من طابعها السري والتحول إلى حركة شعبية تجتذب الجماهير من مختلف طبقات المجتمع المصري ، كما هو الحال بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين التي تشارك في الحياة العامة بمقابلة تظهر في نشاطها السياسي « التحالف مع الأحزاب - دخول الانتخابات .. إلخ » والقبائي ، وفي الاتحادات الطلابية ، وتوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والخدمية المختلفة .

ثانياً: في أصول رؤية الحركة الإسلامية للغرب

تؤسس الحركة الإسلامية رؤيتها للغرب على أساس عقيدتي «ديني» ، وذلك في إطار فهمها للإسلام كمنهج

كامل ، تتيق منه رؤية شاملة للكون ، والحياة ، والإنسان ، والعالم . والغرب ضمن هذه الرؤية الشاملة المتبينة من الإسلام ليس إلا جزءاً من كل هو «العالم» ، ومن ثم فإنها عندما تنظر إليه تخضعه - شأنه شأن غيره - للمبادئ والمعايير والأحكام المستمدة من التصور الإسلامي . وتتخذ من وقائع التاريخ ، ومن سجل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب ، مصدراً لاستحضار الأدلة والشواهد التي تثبت بها صدق رؤيتها ، وسلامة مرفقها من مختلف وجوه الغرب وجوانبه .

وينطبق هذا الكلام على الجماعات الثلاث «الإخوان»^(١٦) ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية^{١٧} فهي تؤسس رؤيتها للغرب على أصول عقيدية ، وتعتمد في شرحها وبيانها لتلك الرؤية على «سجل التاريخ» ، كما أن أحداث الواقع المعاصر ومعطياته تضطرها إلى الاحتصام الشديد «بالغرب» في مختلف أبعادها .

إن «العقيدة» و «التاريخ» و «الواقع» ، لا يغيب أي منها عن وهي الجماعات الثلاث ، وهي تصوغ رؤيتها حول الغرب ، وإن كانت كل جماعة تختلف عن الأخرى في الفهم ، والاجتهاد ، والاستنباط ، وفي اتخاذ المواقف العملية . وفيما يلي سوف نتناول بقليل من التفصيل «الأصل العقيدي» ، أما شواهد التاريخ ، وضغوط الواقع لسوف يتم تناولها في سياق تحليلنا لأبعاد الغرب في رؤية الحركة . كما سيأتي في البند ثالثاً .

الأصل العقيدي :

قلنا إن الحركة الإسلامية تؤسس رؤيتها للعالم - والغرب جزء منه - على أصل عقيدي ديني . وثمة أربعة مفاهيم أساسية تقوم بالدور الأكبر في صياغة تلك الرؤية ، وهذه المفاهيم هي :

أ - «العالمية» : وهي صفة من صفات الرسالة الإسلامية ، فالإسلام هو دين للبشرية كلها ، ولناس أجمعين قال تعالى : (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) (الأعراف - من الآية ١٥٨) . وهذه العالمية تفرض على المسلمين القيام بواجب تبليغها ، وتبليغها يجب أن يصل لكل إنسي يعيش على ظهر المعمورة .

ب - «وحدة الإنسانية» : ولهذه الوحدة أصلان هما الأدمية التي تنسب البشر جميعاً إلى أب واحد وأم واحدة . و«العبودية» التي تجعلهم جميعاً عباداً لله الواحد سبحانه وتعالى .

ج - «الجهاد» : وهو مفهوم واسع ، والقتال من معانيه ، وهو رديف لنشر الدعوة بالحجة والبرهان حتى تبلغ الناس جميعاً ، وليس لإكراههم على الدخول فيها ، أو اعتناقها إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» (سورة البقرة ، من الآية ٢٥٦) .

د - «أستازية العالم في ظل السلام الإسلامي» : ويعني ذلك أن تكون ريادة البشرية وقيادتها في يد الأمة الإسلامية ، وساعتئذ سينعم العالم بالسلام الإسلامي ، وسيعيش الجميع في ظله آمينين مطمئنين بحرياتهم المختلفة وفي مقدمتها حرياتهم الدينية ، ما لم يفسدوا في الأرض ، أو يعدلوا على الضعفاء .

إن تحليل تلك المفاهيم الأربعة في وثائق وكتابات الحركة الإسلامية المصرية - موضع اهتمام هذا البحث - يؤكد

لنا أن الغرب في رؤيتها مرشح لأن يكون موضوع فعل ، وساحة عمل ، وميداناً لنشر الدعوة والجهاد «الإخلاء العالم من الفساد» ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله .

وللإخوان المسلمين السبق في إعادة إحياء تلك المفاهيم والمبادئ بها والتأكيد عليها ، وذلك منذ تأسيسها في أواخر العشرينيات . يقول الإمام حسن البنا : «إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة هذه الوصاية النبيلة ، وإذن فذلك من شأننا لا من شأن الغرب ، وللدنية الإسلام لا لدنية المادة» (١٧) ويقول : «أما العالمية ، أو الإنسانية فهي هدفنا الأعلى ، وغايتنا العظمى ، وختام الحلقات في سلسلة الإصلاح» (١٨) .

ولكل من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» أقوال متشابهة حول هذا المعنى . فجماعة الجهاد تجعل أول خصائصها «أنها حركة عقائدية تؤمن بالله ، وتكفر بالطاغوت ، وتسمى إلى تحقيق ذلك في الواقع بكل الوسائل المشروعة ، بما في ذلك جهاد طواغيت الأرض حتى تسلم أو تزول» وأنها «حركة عالمية تدعو إلى تهكيم الإسلام في العالمين» (١٩) . وتقول «الجماعة الإسلامية» : «إننا كمسلمين مأمورين بتحقيق سيادة شرع الله على أرض الله ، وعلى خلق الله ، وأن لا ندع أي طائفة على وجه الأرض تهكم الناس بغير شرع الله ، فمن أبى ذلك ورفض الإذعان قاتلناه، يقرنون هذه وصاية منكم على البشرية ، تقول : هذه وصاية شرع الله ودينه على أرضه وخلقته ، ونحن مأمورون بتحقيقها لصالح البشرية ، بوصفنا خير أمة أخرجت للناس» (٢٠) .

وأقل ما تضمنته الاقتباسات السابق ذكرها - ولها أشتباة كثيرة في وثائق الحركة - هو رفض زعامة الغرب للعالم، ومنازعتها عليها حتى تعود إلى الأمة الإسلامية . ويمكننا أن نقرر بأطمئنان ، أن كتابات الحركة الإسلامية المصرية - بمختلف فصولها - لم تضاف جديداً إلى ما كتبه حسن البنا بخصوص التبشير بالتهجير حضارة الغرب ، وحتمية صعود الحضارة الإسلامية وقيادتها للعالم ، فقد تضمنت رسائله التأكيد على ذلك ، مرات عديدة ، وساق في مقالة كتبها سنة ١٩٤٨ أربعة أدلة لدعم هذا الاعتقاد وهي :

١ - «الدليل السمعي فنحن نقرأ قول الله تعالى : [والله مع نوره ولو كره الكافرون] (سورة الصف : من الآية ٨) وقوله تعالى [كتب الله لأغلبن أنا ورسلي] (سورة المجادلة : من الآية ٢١) وقوله تعالى [وعد الله الذين آمنوا منكم وصالحوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم] (سورة النور : من الآية ٥٥) ونحن لاثق في هذه الآيات أبداً ، ونؤمن تمام الإيمان بأنها حق» .

٢ - «الدليل التاريخي : فأطوار التاريخ كلها منذ جاء الإسلام تدلنا على أنه أقوى ما يكون عوداً ، وأنشط ما يكون مقاومة إذا أحدثت به الأخطار» .

٣ - «الدليل الحسبي فالقوم لنا لا علينا ، وإذا كانت الدورة الحالية قد سلمت مقاليدها للغرب الذي أحكم القيود وضيق الأغلال ، وضرب الدنيا بأساليب المطامع والمكايد والأهواء ، فاستخدم العلم في الهلاك والدمار ليعظمي

العالم نار حزين قاسيتين وظهر جلياً إفلاس هذه القيادة الغربية ، فلم يبق إلا أن تقلت عجلة القيادة فيقبض عليها خلفاء الله في أرضه من المؤمنين في هذا الشرق النضر .

٤ - والدليل الكوني : فحسب الله التي لا تتخلف هي حسب ما ينص عليه قوله تعالى : [كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزيد فلهبط جنفاً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض] (سورة الرعد : من الآية ١٧)
وعندنا محمد الله ما ينفع الناس ، ولهذا فنحن مطمئنون«(٢١) .

وبعد مرور أربعة عقود - تقريباً - على ما قاله البنا ، هتف الشيخ عمر عبد الرحمن - أمير الجماعة الإسلامية - في شباب الجامعة ، في رسالة وجهها إليهم فقال : «أنا أبشركم بقيادة الأمة بأسرها ، وريادة الخلق بأكمله»(٢٢) .

والملحظة الجديرة بالتسجيل هنا هي أنه فيما عدا كتابات الشهيد سيد قطب في نقد الغرب وحضارته الحديثة ، والتبشير بأن «المستقبل لهذا الدين» - أي للإسلام - على الصعيد العالمي ؛ فإن قادة ومفكري الحركة الإسلامية المصرية لم ينفذوا الغرب وحضارته نقداً علمياً جاداً يقوم على أسس معرفية واضحة ، ويستند إلى دراسة كافية بالجرأوب المختلفة لهذه الحضارة المتقدمة ومكان الضعف أو الخلل في بنائها الاجتماعي والسياسي والعلمي . وغالباً ما تأتي مثل هذه الدراسات النقدية من قبل أعضاء «الثغية الإسلامية الجديدة» وهم الذين تحولوا من العلمانية إلى الإسلام ، بعد أن أمضوا سنوات طويلة في دراسة الغرب والأخذ عنه ، والنموذج البارز في هذا المجال هو الدكتور عبد الوهاب المسيري(٢٣) .

إن معظم نقد الحركة الإسلامية المصرية للغرب وحضارته عبارة عن ترجيع أحكام عامة بإدانة هذا الجانب أو ذاك من تلك الحضارة ، دون التحقق في ممارسة النقد من خلال البحث والتحليل والمقارنة المنهجية . ومن ثم فقد لاحظنا غلبة الطابع احساسى - المعتمد بروح إيمانية قوية - على الخطاب النقدي الذي تمارسه فصائل الحركة الإسلامية في نقدها للغرب ، وهذه مسألة في حاجة إلى تحليل ليس هنا مجاله . ولكن إذا كانت تلك المعنويات الإيمانية الغالبة هي التي تمجهاها الحركة بصفة عامة ، وتؤثر عليها في نظرتها للغرب بصفة خاصة ، فإن السؤال الآن هو : ما هي الأبعاد المختلفة للغرب في رؤية الحركة الإسلامية ؟ إن البند التالي هو محاولة للإجابة على هذا السؤال .

ثالثاً ، الأبعاد الغرب في رؤية الحركة

لا تهتم الحركة الإسلامية كثيراً بتحديد ما هو «الغرب» جغرافياً ، وإن كان لا يغيب عنها أن أوروبا هي الوطن الأصلي لهذا الغرب ، وأن أمريكا امتداد له . وأن الشرق الشيعي (سابقاً) والغرب الرأسمالي هما وجهان لعملة واحدة . فكلاهما «غرب» في التحليل الأخير .

وتكشف لنا وثائق الجماعات الثلاث «الإخوان - والجهاد - والجماعة الإسلامية» عن تغفل «الغرب» في وعيها باعتبارها مجموعة مركبة ومعقدة من الخصائص والمقومات والأبعاد الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية

والاقتصادية والعسكرية والدينية . ولكن أبرز أبعاد مفهوم الغرب حضوراً وظهوراً في رؤية الحركة هي الأبعاد المرتبطة به : أولاً باعتباره استعماراً مارس الاستغلال والقمع - ولا يزال - في حق الشعوب المستضعفة ، وخاصة الشعوب الإسلامية . وثانياً باعتباره صاحب التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديث والمتطور . وثالثاً باعتباره فظاً خاصاً في الحياة له قيمه وعاداته وتقاليده وبنائه الاجتماعي الخاص به . وإلى جانب ذلك فتمثل العلاقة بين «الغرب» والنظم الحاكمة في بلدان العالم الإسلامي أهمية كبيرة في رؤية الحركة . وتكتب الجماعتان «الجهاد والجماعة الإسلامية» كثيراً حولها ، وخاصة حول علاقة مصر بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفيما يلي نتناول أهم تلك الأبعاد التي تشكل في مجموعها «مفهوم الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية من واقع وثائقها وكتاباتنا المختلفة مع ملاحظة أهمية التمييز بين رؤية الحركة لهذا البعد أو ذاك من ناحية ، وموقفها منه ورأيها فيه من ناحية أخرى . ولنبداً باستعراض أهم المصطلحات والنعمت التي تصف بها الغرب وتقرنها بذكره .

١ - وصف الغرب :

تأتي كلمة «الغرب» في كتابات الحركة الإسلامية موصوفة بمجموعة كبيرة من الصفات والنعمت التي ينصبُّ بعضها على سياسات الدول الغربية ومواقفها وعلاقاتها مع العالم الإسلامي ، وينصبُّ بعضها الآخر على جوانب مختلفة من الحضارة الغربية الحديثة يعنها الواسع . ولم نلاحظ اختلافاً بين الجماعات الثلاث «الإخوان - الجهاد - الجماعة الإسلامية» في هذا الصدد .

فقالوا ما توصف سياسات الدول الغربية لدى كل جماعة بأنها «استعمارية» ، «مدمرة» . «حادثة» ، «عنصرية» ، «صليبية شرسة» ، «صليبية غربية» ، «صليبية جديدة» ، «تأمرية» ، أو أنها سياسات «نهب» و«عدوان» ، و«ظلم» ، و«استكبار» تقوم بها «دول الكفر والإفكاد» أو «دول العالم النصراني» . وأحياناً ينصرف الرصف إلى «الغرب» ككل فهو «الغرب البغيض» ، «الملحد» ، «الصليبي» ، «الحاقدة» ، «العدو الحضاري» . وإذا كان سياق الحديث متعلقاً بالأبعاد السياسية فغالباً ما يكون المقصود «بالغرب» هو «محالف صليبي صهيوني استعماري» إذ لا تنفك «إسرائيل والصهيونية» عن مفهوم الغرب لدى الحركة الإسلامية .

ويؤكد الإخوان منذ الأربعينيات على وجود هذا التحالف المعادي للأمة^(٢٤) وقد أسهب سيد قطب في بيان أبعاده وخطراته وأهدافه وحزرها على حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية وشعرها قاطبة . وهو ما تدركه وتحذر منه أيضاً كل من جماعة الجهاد^(٢٥) والجماعة الإسلامية^(٢٦) .

أما الحضارة الغربية «فهي في نظر جماعة الإخوان «حضارة مادية» وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم^(٢٧) وذلك لافتقارها إلى الجانب الروحي والأخلاقي . وتستخدم جماعة الجهاد مصطلحاً آخر لاستخدامه جماعة الإخوان في وصف حضارة الغرب ، وهو أنها «جاهلية حديثة»^(٢٨) ذلك - حسب رأي الجهاد - لأنها «جنت على الفطرة ،

وعندت المعايير الإنسانية ، وعاش الإنسان في ظلها مسخاً مشوهاً بعد أن فقد مقومات وجوده الأساسية ، إنها المحضرة المادية التي أفرزت الإلحاد وروجت للإباحية^(٢٩) . ولا تختلف الأوصاف التي تصف بها الجماعة الإسلامية «الفرب» عن تلك التي يصفه بها «الجهاد» ، وإن كانت الجماعة الإسلامية تستخدم إلى جانبها مصطلح «الكفر» . والخلاصة هي أن «الفرب» لا يحظى بأي وصف إيجابي ، كما أن حضارته الحديثة لا تحظى بأي احترام فيما عدا جانبها العلمي وتحفظات كما سترى بعد قليل .

٢ - الاستعمار :

هو أول وجود «الفرب» حضوراً في رؤية الحركة الإسلامية ، إذ لا يغيب عنها تاريخه الطويل في استعمار البلدان الإسلامية ، ونهب ثرواتها ، وتزيق وحدتها ، والتآمر عليها باستمرار . كما لا تغيب عنها أشكال وأساليب الاستعمار الجديد . وأهمها التبعية السياسية والاقتصادية ، والشركات متعددة الجنسية التي تشد وثاق دول العالم الإسلامي ومجتمعاته بالفرب ومراكزه الصناعية والرأسمالية الطالقة.

ومن أكثر جرائم الاستعمار الغربي ذكراً ، وتندبداً بها في كتابات الحركة ووثائقها^(٣٠) : استغلال القوات ونهبها منذ ما يقرب من قرنين ، والتآمر على الخلافة العثمانية حتى إسقاطها وتقسيم أملاكها بعد الحرب الأولى ، وجزء العالم الإسلامي ، وغرس إسرائيل في قلبه وإسنادها بأسباب الحياة ، والانعياز الدائم إلى جانبها ، وتسخير الهيئات الدولية (الأمم المتحدة) لخدمة أغراضها ، والدفاع عنها وهي تقارس العدوان وتغتصب الأرض . وآخر وليس أخيراً ، القيام بالعدوان العسكري المباشر على الشعوب العربية والإسلامية ، في العراق ولبنان وليبيا واليوستة والهرسك .

إذن فالاستعمار لم ينته بالمحصل على الاستقلال السياسي ، وأطماع «التحالف الصليبي» ، الصهيوني الاستعماري ومؤامراته - التي تسهب كتابات الحركة في الحديث عنها ، ويؤكد عليها قادتها وكبار مفكرها مراراً وتكراراً - لا تزال مستمرة ، ويغدح «الواقع» المأساوي بالكثير من الأدلة والشواهد الدامغة.

وبالرغم من أن ضحايا الاستعمار الغربي يشكلون أكثر من نصف شعوب الكرة الأرضية - بما في ذلك الشعوب الإسلامية - إلا أن الحركة الإسلامية في إدراكها وتقدها للاستعمار الغربي ومساوئه لا تركز إلا على الشعوب والمجتمعات الإسلامية ، ولا تكاد قد بصرها إلى أبعد من ذلك ، ومن ثم لا نجد في كتابات قادة الحركة وكتابها ومفكرها حديثاً عن الشعوب والمجتمعات غير الإسلامية التي عانت معاناة الشعوب الإسلامية من سطوة الفرب وسياساته الاستعمارية ؛ في أفريقيا ، وأمريكا الجنوبية ، وجنوب شرق آسيا . وفي وأبنا أن مبدأ عالمية الرسالة الإسلامية - التي تؤمن بها الحركة وتدعو إليها وتبشر بها - يفرض عليها الصحي لمناصرة كافة الشعوب المتهورة والمستضعفة في كل مكان ، وأبنا كان مصدر قهرها أو استضعافها ، وذلك حتى تمنحها علي ليل حريتها ولقد الطريق

لتبليغ رسالة الإسلام إليها ، بكل ما فيها من رحمة وعدالة ودعوة للأخوة الإنسانية . والواقع أن الحركة يختلف فصائلها مقصرة في هذا المجال تقصيراً واضحاً .

ومن جهة أخرى ؛ تنال الولايات المتحدة الأمريكية - بصفتها زعيمة الغرب - وحليفها الصهيونية ؛ النصيب الأكبر من سخط وتبذد الحركة الإسلامية بالاستعمار ، باعتبارها وريثة الاستعمار القديم (وخاصة البريطاني والفرنسي) . يقول الإخوان المسلمون «إن عدونا الأكبر المتربص بنا دائماً هو الصهيونية العنصرية الحاكمة على الإسلام والمسلمين عامة ، والغرب خاصة ، وحليفها الولايات المتحدة الأمريكية التي هي قمة الاستعمار الوحشي في العصر الحديث ، والتي تفضل العدو الصهيوني المتسلط على ما عداه ..» (٣١) وترى جماعة الجهاد «أن أمريكا وإسرائيل لازالتا تتعاملان مع عالمنا الإسلامي بهสล وغرور فاق كل الحدود» (٣٢) وتندد - «دوماً» - «بالتهمية المهينة للغرب الصليبي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية» (٣٣) أما «الجماعة الإسلامية» فتري أن «أمريكا تريد أن تخضع منطقتنا وأكمتها عند أقدام المجالس في البيت الأبيض» (٣٤) . ولتشكّل الحركة الإسلامية لحظة واحدة في تفاق الغرب التابع من عقلية الاستعمارية ، والمتجسد في ازدواجية مواقفه تجاه دعاوى حقوق الإنسان وحق تقرير المصير ، والحرية ، والشرعية الدولية . والأدلة على ذلك كثيرة ومتكررة في فلسطين ، والخليج ، واليونان والهرسك ، والجزائر .. إلخ .

وتؤكد الحركة - بصفة عامة - على أن الاستعمار الثقافي والفكرية هما أخطر جوانب العلاقة الاستعمارية التي يربطنا الغرب بها ، كما لا تغفل تحليلاتها عن البعد المحلي الكامن في مجتمعاتنا وهو المتمثل في «القالبة للاستعمار» حسب تعبير مالك بن نبي . وإذا أردنا التعبير بإيجاز عن وهي الحركة بهذا الجانب الاستعماري (الثقافي والفكرية) بصيغة مفاهيمية مجردة ، فإن أدق مفهوم يعبر عن ذلك هو مفهوم «الرافد» كتنقيض لمفهوم «الموروث» فثقافة الغرب وآدابه وفنونه المجلوبة إلى مجتمعاتنا ، هي هذا «الرافد» أما «الموروث» فهو عبارة عن كل ما تمخضت عنه تجارب مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية الماضية . وترفض الحركة قبول الرافد جملة وتفصيلاً على نحو أعمى ، كما ترفض رفض الموروث جملة وتفصيلاً على نحو أعمى ، وتدهو بدلاً من هذا أو ذاك إلى موقف وسط يميز بين الصالح فتأخذ به أيما كان مصدره ، وتسمى إلى تسميته وتطويره ، والفاقد فتتجاهله أيما كان مصدره وتسعى للقضاء عليه والتخلص من سلبياته أيما كان مصدره كذلك .

٣- التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي :

بالرغم من أن «الحركة الإسلامية» لا تبهى انبهاراً بالتقدم العلمي أو التكنولوجية الغربية الحديثة إلا أنها تسلّم بأن هذا الجانب هو من حسنات المدنية الغربية المعاصرة ، وهي لا تنكر أهمية هذا التقدم وضرورة أن يأخذ المسلمون بأسبابه حتى تتوفر لهم عناصر القوة والإمكانات المادية للترقي .

ولكن الحركة تدعو إلى الحذر ، والحيطه في التعامل مع منتجات هذا التقدم ، ولا ترى - من حيث المبدأ - أن كل تلك المنتجات جديرة بالنقل والاقتباس .

«الإخوان المسلمون» يرون أن المجتمعات الغربية قد وصلت من حيث العلم والمعرفة واستخدام قوى الطبيعة إلى درجة سامية . وأنها قد عثت بالتنظيم والترتيب وتنسيق شئون الحياة العامة تنسيقاً بدعياً يجب أن يؤخذ عنها . وفي ذلك بقول الإمام حسن البنا - مؤسس الجماعة - «إن الإخوان المسلمين يسلّمون بأن تقتبس من غيرنا ما في نظمهم من معارف صالحة ، وشكليات نافعة ، ولكنهم يرون إلى جانب هذا أن تلبس هذه المعارف وتلك الأوضاع الشوب الإسلامي . وأن تشيع فيها روح العقل الإسلامية ، من مراقبة الله ، والأخوة الإنسانية ، والابتعاد عن الآثمة» (٣٥) ويتضح من ذلك أنهم يدركون خطورة بعض القيم اللصيقة ببعض منجزات التقدم التقني ، ومن ثم فهم يؤكدون على ضرورة تكيف تلك المنجزات بما لا يتعارض مع الأخلاقيات والقيم والمقاصد الإسلامية .

ويوجه الإخوان - دوماً - تقدمهم إلى التقدم العلمي الغربي من زوايتين : الأولى هي انتقاد التقدم إلى الإيمان بالله ، وحسن معرفته ورواه الاتصال به وانتظار الجزاء منه . والثانية هي سوء استخدام الغرب لتقدمه في استعباد الشعوب وقهر المجتمعات الأخرى ونهب خيراتها وإنتاج أسلحة الدمار والبطش والفتك التي تتنافى مع إحترام كرامة الإنسان وأدميته . إن البشرية - في نظر الإخوان - لاقت في ظل التقدم الحديث من العنت والشقاء والدمار أكثر مما سعدت بالراحة والتعميم والسبب هو في انتقاد هذا التقدم إلى الضوابط الأخلاقية والقيم الروحية والإيمان بالله» (٣٦) . أما جماعة الجهاد فهي تدعو أيضاً إلى «الحل» في التعامل مع معطيات الغرب التقنية لأنها لم تعد تعبر عن التعامل مع مادة صماء ، بل أصبحت تركز أنماط الحياة» (٣٧) الغربية ذاتها . وتري الجماعة أيضاً «أن الغرب لم ينجح في توظيف ما توصل إليه من تقدم علمي وتكنولوجي لصالح البشرية فلقد اهتم بسباق التسليح ليمتلك قدرات تدميرية كافية لتدمير الكرة الأرضية عشرات المرات ، وأنفق على ذلك أموالاً طائلة في الوقت الذي يمرت فيه كل يوم مئات الجيوعى والمحرومين من الدول الفقيرة في العالم» (٣٨) .

ويمكن القول بصفة عامة أن رؤية «جماعة الجهاد» للتقدم العلمي والتقني في الغرب تقبل إلى الحد منه والتقليل من شأنه بدرجة أكبر من ميل رؤية الإخوان المسلمين إلى ذلك ، بل إن بعض كتابات «الجهاد» تبالغ في التقليل من شأن التفوق المادي للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم . فهنا - في رأي كاتب الجهاد - «ليس إلا تكن غواية لا يلبث أن يزول» (٣٩) . ومثل هذا الرأي ينطوي على كثير من التحقير المتعمد للتفوق المادي والعلمي والتكنولوجي الغربي . وتأخذ هذه المسألة لدى «الجماعة الإسلامية» منحى آخر . فهي لا تهفل كثيراً بتقدّم الغرب في العلم والتكنولوجيا - مقارنة برأي الإخوان والجهاد - كما لا تندي أي إعجاب بهذا التقدم ، وتركز - بدلاً من هذا وذاك - على ما تراه «المشكلة الأساسية» التي تعاني منها البشرية ، وهذه المشكلة - في نظر الجماعة - ليست في نقص الموارد ، ولا في التخلف أو التقدم العلمي ، وليست في اختلال صور توزيع الثروات ، أو في غياب الديمقراطية «إن مشكلة الناس الأساسية أنهم يرفضون أن يكونوا عبيداً لله ، أو يجهلون هذه القضية» (٤٠) طبقاً لتعبير الجماعة في أهم وثائقها .

وإذا كانت الحركة الإسلامية - بصفة عامة - لها رؤيتها ورأيها بخصوص التقدم الغربي - كأحد أبرز وجود تفرق الغرب وسيطرته - إلا أن رؤيتها لا تزال تعاني من قصور شديد في إدراك خطورة وأهمية «العلوم الاجتماعية» الغربية، سواء بالنسبة لدورها في حياة المجتمعات الغربية نفسها ، أو من حيث صلتها بحلقة الهيمنة والسيطرة التي يمارسها الغرب علي بقية شعوب العالم ، وفي مقدمتها الشعوب الإسلامية . إن تلك العلوم هي التي نظرت وأصّلت «المركزية الغربية» وعالميتها ، وهذه المركزية وتلك «العالمية» لا ترضاهما الحركة الإسلامية ، ولا تقر بشرعيتها أو بنفعها للبشرية .

ويرجع قصور إدراك الحركة لأهمية وخطورة العلوم الاجتماعية الغربية إلى أسباب متعددة أهمها : - أنه قلة المتخصصين من أبناء الحركة في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهذه ظاهرة عامة في معظم الجامعات الإسلامية داخل مصر وخارجها ، حيث نجد أن معظم الكوادر العلمية والفنية والفكرية هم من ذوي التخصصات العلمية (الطب والهندسة والكيمياء والرياضيات ..) ب - التأخر الشديد في العلوم الاجتماعية الإسلامية وجمودها علي مقولات ومناهج قديمة فأت عصرها ، وقد أدت هذه الحالة إلي سيادة العلوم الاجتماعية الغربية ومناهجها ونظرياتها ، حتي غلب علي ظن الكثيرين - والإسلاميون منهم - أنها علوم عالمية ، وصالحة لكل المجتمعات ، دون أن يدركوا ما فيها من خصوصيات وتميزات منهجية ومعرفية^(٤١) .

٤- نمط الحياة الاجتماعية الغربية :

والمقصود بهذا النمط هو أسلوب حياة المجتمعات الغربية بما يقوم عليه ويحتويه من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات ، وعلاقات اجتماعية تطبع تصرفات الأفراد وتحدد «رؤيتهم للعالم» بصفة عامة - بما في ذلك علاقتهم مع الآخر .

وتركز الحركة الإسلامية في رؤيتها لنمط الحياة الغربية علي نقد الجوانب الأخلاقية ، والسلوكية ، والقيمية ، وتعتبرها من أكبر الأدلة علي خواء الحضارة الغربية من داخلها ، وأكبر شاهد علي فشلها في احترام الكرامة الإنسانية وحفظها بعيداً عن الرذائل والماسد والمنكرات والشذو .

إن هذا الجانب الاجتماعي للغرب يجسد - في نظر الحركة الإسلامية - أمراض الحضارة الغربية ويكشف عن سينات أعمالها . ولعل أكثر الأمور إثارة لاتزجاج الحركة في هذا الصدد هو أن مخاطر تلك الأمراض الاجتماعية - بمعناها الواسع - لا تقتصر فقط علي حياة مجتمعات الغرب ، بل إنها تحتاج المجتمعات كلها وفي مقدمتها المجتمعات الإسلامية من خلال وسائط وأفكار كثيرة ومتنوعة مثل: «التقليد» و«التبعية» ، و«التقريب» و«العلمنة» و«النعرة» لتحرير المرأة» و«فصل الدين عن الدولة» و«الغزو الثقافي والفكري» الذي يساعد عليه هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات والأفكار والأنماط السلوكية (الآثار الصناعية - البث المباشر ..) . ولا تفتقر

الحركة المصرية - بجماعاتها الثلاث محل اهتمامنا - عن التنديد «بالتقليد» و «التبعية» للغرب ، وإدانة كافة عمليات التغريب ، ومؤسساته التي تقوم به وترعاه في مجتمعاتنا (التعليم ، والإعلام ، والفن ، والأدب ... الخ) . وتذكر الحركة أن لقط الحياة الاجتماعية الغربية له تأثير قوي ومدمر علي الهوية الذاتية لمجتمعاتنا ولقط حياتها ، ولا يأتي هذا التأثير المدمر من الخارج فقط ، بل يأتي أيضاً من الداخل عن طريق «المغربين» . والخلاصة - حسب رأي جماعة الجهاد - هي «أننا نعيش داخل حيز مغلق من الغربيين والمستقرين» (٤٧) .

ويرتبط تقدير الحركة للحضارة الغربية - بوجه عام - برؤيتها لمنطق حياتها الاجتماعية ورأيها في هذا النمط ، وموقفها منه . فالإخوان المسلمون يرون أن الحياة الاجتماعية الغربية قامت علي أسس مادية بحتة ، وأن هذه الأسس «تهدم ما جاءت به الأديان السماوية» وأن «الإلحاد ، والإباحية ، والتهافت علي اللذة ، والأثرة ، والأنانية والاستغلال المقتن في المعاملات الربوية ، كلها مظاهر مادية أنتجت في المجتمع الأوربي فساد النفوس وضعف الأخلاق والتراخي في محاربة الجرائم (...) وأثبتت هذه المدنية الحديثة عجزها عن تأمين المجتمع الإنساني ، وثقلت في إسعاد الناس» (٤٨) علي حد تعبير مؤسس الجماعة . وهو ما عبر عنه مرشدنا الحالي بقوله وإن الغرب يرضخ تحت وطأة الإباحية وسعار المادية ، ورياء المخدرات التي فشلوا في حربها (٤٩) .

أما «جماعة الجهاد» فتري - علي لسان قائدها عبود الزمر - «أن الغرب لم يقدم للبشرية سوى عوامل دمارها علي المستويين العلمي والأخلاقي ، لقد قدم الغرب صورة قاتمة بالتحلل الأخلاقي ، وفقدان القيم السامية ، وانتشار الإيدز ، والإدمان ، والمخدرات علي نطاق واسع ، وهكذا شوهدت الحضارة الغربية أخلاقيات الإنسان ، وانتكست بفطرته» (٥٠) .

وفي إحدى المراجعات التي قامت بها جماعة الجهاد لتقييم أساليبها في إحداث التغيير الاجتماعي والتصدي لعمليات التغريب والعلمنة في مصر توصلت إلي أن الأنماط التي اتبعتها في التغيير حتي أواخر الثمانينيات دارت كلها حول مواجهة المنكرات المرتبطة بالمعاصي الظاهرة (مثل : شرب الخمر ، وأندية اللهو والإباحية ...) وتنبهت الجماعة من وقتها هذه إلي أن التحدي القائم يدعو إلي تخطي تلك المنكرات إلي ما هو أعم وأشمل - وليس معنى ذلك ترك المنكرات بل وضعها في إطارها الصحيح من عملية التغيير - وأن الأولي بالاهتمام والمواجهة هي «تلك الأنشطة التضييعة الغربية والصهيونية بكافة صورها الثقافية والسياحية والعلمية ، وكذلك التصدي لكافة مراكز الإقتصاد المحلي ومنابعه» (٥١) . ويرى الجهاد - بهذا الصدد - أن الإعلام والسياحة ، هما أهم جهازين لنشر وإشاعة القيم السائلة المستمدة من الحياة الغربية لمحاربة الإسلام في عقار داره ، ويضربون علي ذلك مثلاً بما ييشه التلفزيون والمحاولات الجارية لربطه بالإرسال الغربي عن طريق البث المباشر . أما السياحة فهي حسب رأيهم «رأس حرية الاختراق الغربي لمجتمعاتنا» بما في ذلك «الاختراق الإسرائيلي الذي بلغ حداً لا يمكن السكوت عليه وذلك تحت مسمى السياحة» (٥٢) .

ولا يختلف تقدير «الجماعة الإسلامية» ورويتها للحياة الاجتماعية الغربية ، عن رؤية الجهاد ، وإن كانت «الجماعة الإسلامية» تركز على نقد هذا الجانب الاجتماعي للغرب من خلال آثاره وتأثيراته في حياة المجتمعات الإسلامية ، وخاصة في حياة المجتمع المصري (٤٨).

والخلاصة هي أن رؤية الحركة الإسلامية لنمط الحياة الغربية تؤكد على فساد هذا النمط ، وتفضع علله وأمرأته ، وتبين أن مادية هذا النمط مصادمة للفطرة الإنسانية ، ومناقضة للأصول الاجتماعية التي قروها الإسلام ، وهي الأصول التي تجمع بين الروحية والمادية على أساس من الوسطية والتوازن والاعتدال بحيث لا يغطي جانب على الجانب الآخر .

٥- علاقة الغرب مع النظم الحاكمة في العالم الإسلامي :

ليس الغرب متحالفًا فقط مع «السيهيونية» ضد العرب والمسلمين ، بل - وربما كان هذا هو الأكثر إثارة للاهتمام من وجهة نظر الحركة الإسلامية - إنه يدعم أنظمة الحكم العربية والإسلامية القائمة ، ويسك بحشاشة روحها في يده : إن شاء قبضها ، وإن شاء أطلقها . ويري الحركة - بصفة عامة - أن أهداف الغرب من ذلك متعددة ، وأن أدناها : هو تحقيق مصالحه الاقتصادية وضمان سيطرته على ثروات المسلمين وأهمها هو «البترول» . وأعظمها : هو إعاقة نمو الصحوة الإسلامية ، ومقاومتها بكل السبل ، والقضاء عليها إن أمكن ذلك .

وتسهب الحركة - في كتاباتها ووثائقها - في الحديث عن «الغرب» من زاوية علاقته «بالنظم الحاكمة» في العالم الإسلامي ، وفي العالم العربي على وجه التحديد . كما تسهب في رصد وتحليل روابط التبعية ، وآليات التحالف المتبادل بين الجانبين . وهنا يبدو الفارق كبيراً بين رؤية الإخوان المسلمين من ناحية ، ورؤية كل من «جماعة الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» من ناحية أخرى .

فالإخوان المسلمون يرون أن «الغرب» له اليد الطولي في إيجاد وتثبيت النظم الحاكمة في معظم بلدان العالم الإسلامي ، وأن دمه لهذه النظم هو آلية من آليات ربطها به ، وتبعيةها وولائها له ، وذلك في إطار مخططاته ، ومؤمراته - التي لا تنتهي - على الإسلام والمسلمين لضمان إخضاعهم ونهب ثرواتهم .

ورؤية الإخوان في هذه المسألة معروفة وذائعة ، وعادة ما يصوغها كتاب الجماعة وقادتها في صياغات شاملة تنطبق على أوضاع ونظم الحكم في العالم الإسلامي - باستثناء عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة - دون تخصيص لأي منها بالتبعية للغرب ، فالكمل سواء . وكمثال على ذلك قول الأستاذ مصطفى مشهور - نائب المرشد العام للإخوان - في مقالته : فيبعد أن يذكر ما كان للأمة الإسلامية من حضارة لا مثيل لها ، ثم ما طرأ عليها من ضعف ، وقمع الأعداء فيها ، وغزوها لبلادنا - والمقصود هم الغربيون ودولهم - يقول : «وخطراً لإبعادها (أي بلادنا) عن جوهر الإسلام ، ونشروا فيها الفساد والتكرات ، كالحمر والميسر والربا والفسخ وأسطقوا الخلافة ،

وأثاروا الفركة والنزاع بين المسلمين ، بل الحروب ، حول قضايا جزئية كالتحالف علي الحدود ، وأقاموا نظم حكم شملي متسلط في معظم إن لم يكن كل أقطارنا الإسلامية، لتنفذ مخططاتهم التي تهدف إلى إبقاء بلادنا ضعيفة، متنازعة، يستقلون ثرواتها وخصبها ، ويوردونها مصنعة غالية ، وهكذا لتبقى أقطارنا في تبعية ذليلة لهم بسبب عدم الاكتفاء الذاتي ، خاصة في الغذاء والسلاح ، فيخضع الحكام الصلا - مختارين أو مضطرين للسياسة التي يملونها عليهم ، وفي ظل هذا الضعف والثباتية ساعد الأعداء علي غرس هذا الكيان الصهيوني الغريب في قلب الأمة الإسلامية كالقذرة السرطانية ليزيد من ضعفها وليتوسع ويتمكن ويعيث في الأرض فساداً» (٤٩) .

ذلك هو وضع «أنظمة الحكم» وعلاقة الغرب بها . وعلاقتها به ويخططاته وآمره في بلادنا ، كما يراها الإختران المسلمون . ورغم ذلك فإنهم لم يفقدوا الأمل في إمكانية صلاح أحوال الحكام ، وتغيير النظم القائمة بطريقة سلمية متدرجة لتستقيم علي منهج الإسلام . ويظهر هذا من خلال مناقشاتهم المتوالية للحكام وولاة الأمور بالعودة إلي الإسلام وتعاليمه وأحكامه والعمل بها (٥٠) وهو ما يعني ضمناً ضرورة التحرر من وصاية الغرب وسياسات حكمائه المعادية لاستقلالنا ولنهضتنا .

أما «جماعة الجهاد» فهي لا تعترف - بأي - بشرعية حكام العالم الإسلامي كله ، ولا بأهلتيهم للحكم، وتندد بتبعيةهم الشديدة للغرب ، وتصفهم بأنهم «دمي نصبها الاستعمار ليحكم بها الأمة الإسلامية» (٥١) و «أن هذه النعي عبيد لأسيادها في واشنطن ، وباريس ، ولندن ، وروما ، وبيون ، وموسكو» (٥٢) . وثمة علاقة وثيقة بين هذا التوصيف ، وبين عدم اعتراف جماعة الجهاد بشرعية أولئك الحكام ، فهم في رأيها «لا يدينون بنشأتهم إلي الوجود الغربي فحسب ، بل إن استمرارهم في حد ذاته وعن بإرادة الغرب المباشرة» (٥٣) .

وتولي الجماعة اهتماماً كبيراً بالعلاقة المتبادلة بين «الغرب» وخاصة أمريكا من ناحية ، و «نظام الحكم» في مصر من ناحية أخرى . وتتناول هذه العلاقة من خلال مفهوم «التهيئة» أو «الموازية» وتري أن مصر مرت بمراحل مختلفة في مسيرتها نحو التهيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن «العلمانية» (٥٤) قامت بدور كبير في توثيق عري هذه التبعية علي كافة المستويات . وآخر مرحلة من مراحل تلك التهيئة . وهي المرحلة الراحنة التي تصفها الجماعة بأنها : «مرحلة التهيئة المهنية للغرب الصليبي ، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية» (٥٥) وتعتقد بجماعة الجهاد أن جدلية العلاقة بين الحكم في مصر من ناحية ، والغرب وخاصة أمريكا من ناحية ثانية ، تؤكد أن لهما هدفاً مشتركاً هو «القضاء علي الحركة الإسلامية» (٥٦) . فتارة تنظر الجماعة إلي الغرب علي أنه ركن أساسي من أركان سياسة النظام المصري في مواجهة الحركة الإسلامية ، وتارة أخرى تنظر إليه نظرة عكسية ، فترى «أن استراتيجية النظام المصري في محاربة الإسلام (كذلك) مستمدة من رؤية الغرب في ذلك» (٥٧) . وتقول في وثيقة هامة من وثائقها «إن النظام المصري هو رأس حربة الجاهلية الغربية في مواجهة الحركة الإسلامية» (٥٨) وتري أن الهدف هو «تصفية المد الإسلامي في مصر لأنهم كما يظنون لو نجحوا في ذلك فسيكونون قد قضوا علي حركات

إسلامية كثيرة منتشرة في المنطقة» (٥٩) ويرى البعض أن جماعة الجهاد تبالغ اعتقادها بأن للنظام المصري واستراتيجية في محاربة الإسلام، وأنه إذا صحت له مثل هذه الاستراتيجية فإنها هي لمحاربة بعض "الجماعات الإسلامية" ومنها جماعة الجهاد علي سبيل المثال وليس "الإسلام" نفسه بأي حال ، والفارق كبير بين الحالتين ونظن أنه واضح أيضاً . ولكن كيف تبرهن الجماعة علي دعواها بأن هذه الاستراتيجية " مستمدة من رؤية الغرب في ذلك " ؟

إن الجماعة تؤسس دعواها وفقاً لحكمها بالكفر علي الحكام الخارجين علي حكم الإسلام : ففي ردها علي ماذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألباني من وجوب صبر المسلمين علي حكامهم الخارجين علي حكم الإسلام قالت: ولا فرق بين أن يكون الكافر المتسلط علي المسلمين أجنبياً أو محلياً ، إذ أن علة وجوب جهاده قائمة في الحالتين وهي وصف الكفر، كما أن الكافر المحلي صار بكفره أجنبياً عن المسلمين لقوله تعالى : (قال يا توح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح) (٦٠) وإذا صح هذا القول زالت عقبة أساسية من طريق التعاون بين الحكام وأعداء الأعداء وعلي رأسهم الغرب، فالكفر قد سرى بين الجميع ، ومن ثم أوجد أساساً موضوعياً للتعاون بينهم علي الإثم والعدوان . وتستنتج جماعة الجهاد من ذلك أن الاعتماد علي الغرب " عنصر حاسم في مواجهة الحركة الإسلامية ، استناداً إلي "التناقض " بين الإسلام والغرب ، والرصيد العدواني الهائل الذي يكتنه الغرب للإسلام كنتيجة طبيعية لصراعهما علي مدى فترات طويلة من التاريخ " (٦١) وتتقبل الجماعة من هذا التصور العام لتطبيقه علي علاقة مصر بالغرب في مواجهة الحركة الإسلامية ، فتري أن الغرب هو أحد أركان استراتيجية " النظام المصري " في مواجهة الحركة الإسلامية كما أن النظام المصري - وينطبق هذا علي غيره من النظم العربية في رأي جماعة الجهاد - هو بدوره أحد أركان استراتيجية الغرب في القضاء علي المد الإسلامي بصفة عامة

فمن ناحية " النظام المصري " تري الجماعة أن علاقته بالغرب تحتل مكانة بارزة في تصوره لمواجهة التحول الإسلامي ويظهر هذا من خلال : أ- " من حرص النظام الشديد علي التعلق بأهذاب التحولات العالمية بالشكل الذي يعطيه قدرة أكبر علي التخلص من الحركات الإسلامية في سبيل الارتباط الكامل بالغرب ومشروعه العالمي . ب - المساعدات والمنع التكنولوجية التي تساهم في تطوير جهاز الأمن وألياته ج - تدعيم وتنشيط السياحة الغربية التي تحصل قدرأ ليس هيناً من قيم الغرب وتقاليده التي تساهم إلي حد كبير في تدمير مجتمعاتنا » (٦٢)

أما من ناحية الغرب ، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الصهيونية ، فتري الجماعة أنه يعتبر مصر " حجر الزاوية " لنفوذ في المنطقة وذلك بما لها من أهمية استراتيجية كبيرة ، ولذلك فهو يقوم بتدعيم الأنظمة العلمانية ورخاصة مصر - اقتصادياً وسياسياً ، حتي يتم تحقيق هدفين : الأول هو القضاء علي ظاهرة التطرف الإسلامي ، والثاني هو تدعيم الأنظمة التي قتل خط الدفاع الأول للغرب ضد الإرهاب القادم من العالم الإسلامي» (٦٣).

ولاتخاذ رؤية " الجماعة الإسلامية " تختلف عن رؤية جماعة الجهاد بهذا الصدد ، وذلك من حيث استخدام

مفهوم التبعية (وموالات أعداد الأمة) لوصف وتحليل علاقة الأنظمة الحاكمة بالغرب، وتأكيدها علي دور العلمانية " في توثيق أواصر التبعية و التمكين للغرب وتحقيق أهدافه (٦٤). كما تركز «الجماعة الإسلامية» علي علاقة الغرب مع النظام المصري " بنفس الطريقة تقريباً - التي تتبعها جماعة الجهاد، وتضيف الجماعة الإسلامية علي ذلك تفسيرها لمعظم السياسات المصرية باعتبارها محاولات من السلطة الحاكمة للتكيف مع رغبات الغرب ولتحقيق أهدافه - بالدرجة الأولى - وخاصة في مواجهة الحركة الإسلامية ولاستبعاد الجماعة أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لمنع قيام نظام حكم إسلامي في مصر. وتبرهن الجماعة علي ذلك بقولها «إن أمريكا تنظر لمصر بمقرها الحيوي وثقلها الاستراتيجي كمركز لحماية مصالحها في المنطقة، وأن ظهور نظام إسلامي حقيقي يهدد - لاشك - تلك المصالح بما يثقله من استقلالية وعلم تبعية، وبما يلزم به الحكام من حماية مصالح الشعب المسلم ولو تعارضت مع مصالح الآخرين (...). وهذا ولاشك سيجعل أمريكا تتدخل وبكل عنف لمنع قيام هذا النظام» (٦٥) وتدعم الجماعة الإسلامية وجهة نظرها تلك بخلاصة استخلصتها من استقرائها لتاريخ التدخل الأجنبي في السياسة المصرية منذ الحملة الفرنسية إلي الآن. وهذه الخلاصة هي: أن القوي العظمي في عالمنا تولي اهتمامها بمصر ولا تسمح فيها إلا بالأنظمة التابعة التي تخضع لمصالحها، وأن هذا هو الذي " يفسر بوضوح الحرب الصريحة والمستمرة ضد التيار الإسلامي الذي يهدد بوجوده مصالح كل من الشرق والغرب، و يفسر الموقف البريطاني من الحركة الإسلامية في الأميريات عن طريق حكومات الأحزاب المتتابة، والموقف الأمريكي ثم الروسي ثم الأمريكي من الحركة فيما بعد ذلك عن طريق حكومات ثورة يوليو» (٦٦) وتعتقد الجماعة أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف خلف التوجهات الأخيرة بالتعامل العنيف مع الحركة الإسلامية وخاصة في مصر وفلسطين، وذلك - حسب رأي الجماعة - لتحقيق أربعة أهداف هي:

- ١ - حرمان الحركة الإسلامية من بعض أبنائها الذين يحصلون الرصاص
- ٢ - إصابة البقية الباقية من أبناء الحركة بالرهق والضعف
- ٣ - الإبقاء علي الحركة في موقع المنافع دائماً وشغلها بتضديد جراحها
- ٤ - إرهاب هوام المسلمين للحيلولة دون انضمامهم للحركة الإسلامية (٦٧)

والخلاصة التي تهمننا هنا - في حدود الهدف من هذا البحث - هي أن رؤية كل من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية لعداء الغرب وأطماعه الاقتصادية والسياسية في بلادنا، لا تقتصر علي حكومات الغرب والهيئات الدولية التي تسيطر عليها فقط، وإنما تشمل أيضاً - الحكومات والأنظمة القائمة في مجتمعاتنا نفسها. والجماعتان تختلفان في ذلك مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تري إمكانية إصلاح تلك الحكومات والأنظمة، ومن ثم فهي لا تضعها في كفة واحدة مع الغرب وحكوماته. وعؤدي تصورها للجهاد والجماعة الإسلامية بهذا الصدد إلي نتائج متعددة علي صعيد استراتيجية المواجهة، كما تنصورها هاتان الجماعتان. وهذه قضية أخرى ليس هنا مجال مناقشتها.

وأخيراً : مستقبل العلاقة مع الغرب في رؤية الحركة الإسلامية

إن محاولة استشراف مستقبل العلاقات مع الغرب من منظور رؤية الحركة الإسلامية له ، لابد أن تتطوي على افتراض أساسي هو عدم رضاها عن واقع هذه العلاقة في ظل الأوضاع والنظم القائمة . وإلى هنا ينتهي الاتفاق في وجهات النظر بين الإخوان من جهة ، وجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية من جهة أخرى ، ويبدأ في الوقت نفسه - التميز والاختلاف في رؤية كل من الطرفين حول الأصل العام الذي يحكم هذه العلاقة . وأنماطها المتصورة ، وأدوات التعامل المستخدمة في تنظيمها للوصول إلى الصيغة المثلى لها ، وتحقيق الأهداف النهائية للدعوة الإسلامية . وسوف نقدم فيما يلي خلاصة رؤية جماعة الإخوان وجماعتي " الجهاد والجماعة الإسلامية " معاً - لعلم وجود فروق جوهرية بينهما - حول مستقبل العلاقة مع الغرب ، وذلك في ضوء الخطاب السياسي لتلك الجماعات ، ومقولاتها النظرية المتعلقة بالغرب وحضارته الحديثة ، وبراقع النظام الدولي الراهن .

أ- الإخوان المسلمون : "الدعوة والجدال بالتي هي أحسن"

يري الإخوان أن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب - ومع غيره من المجتمعات والدول غير الإسلامية - هو الدعوة والجدال بالتي هي أحسن ومن ثم فإن " السلم " هو الأصل ، مالم يقع العدوان . أما وقد وقع هذا العدوان من جانب الغرب ودوله بطريقة منظمة ومتكررة على شعوب العالم الإسلامي منذ ما يقرب من قرنين - لقد وجب " الجهاد " لرد العدوان . وأصبح الغرب ضمن هذا السياق هو العدو الأكبر " وعلي رأسه الولايات المتحدة وإسرائيل (٦٨) كما أصبح النظام الدولي بأوضاعه القائمة ومؤسساته وهيئاته المختلفة ، محلاً للرفض والإدانة (٦٩) لأنه ليس إلا تكرساً للظلم وتقيئاً للعدوان الذي يمارسه الغرب في حق الشعوب العربية والإسلامية (فلسطين - العراق - البوسنة والهرسك - ليبيا - الصومال ..) ويرى الإخوان أنه مالم تنته عداءات الغرب لنا ، فليس بالوسع إلا الجهاد رداً للعدوان ودفاعاً عن النفس ، وتأميناً لحرية الدين والاعتقاد ، وللمؤمنين الذين يحاول الكافرون أن يفتنهم عن دينهم ، وحماية للدعوة حتى تبلغ الناس جميعاً وإغاثة المظلومين من المؤمنين أينما كانوا والانتصار لهم من الظالمين (٧٠) .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب - في نظر الإخوان - هو الدعوة والبالغ حتى تصل الرسالة الإسلامية إلى الغرب في عقر داره . وهم يرون أن هذا - فضلاً عن كونه واجباً بفرضه الإسلام - ، هو أيضاً أمر ضروري لإنقاذ الغرب من نفسه ، وإنقاذ البشرية كلها من شروعه ، وإعادة بناء العلاقة معه على أسس جديدة قوامها العدالة ، والأخوة والرحمة ، والتعاون «والمشاركة في بناء السلم العالمي على قواعد الأخوة الإنسانية، ليقوم النظام العالمي على أساس جديد من تأزير المادة والروح (٧١) والإخوان يتأدون بذلك منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية ، وحتى الآن . وغلاصة رأيهم بهذا الصدد هو أنهم يرون إمكانية قيام علاقة تعاون وتعايش مع الغرب ، إذا كف ظلمه ومنع عنوانه .

ب - الجهاد " والجماعة الإسلامية " : " المواجهة والصدام الشامل "

على النقيض من الإخوان نجد أن جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، تذهبان إلى أن الأصل العام الذي يحكم العلاقة مع الغرب هو " الصراع " وذلك كجزء من الصراع الدائم إلى يوم القيامة بين الخير والشر (٧٧) ويتجسد الشرسياً - كما ترى جماعة الجهاد - في محور أساسي هو تحالف "النجمة والصليب" أي الصهيونية ، ودول الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة (٧٣)

وترى الجماعتان أن آثار الغرب على الأثام أصبحت شديدة الوطأة ، وأن بلادنا في مسيس الحاجة لإزالة «رجس الجاهلية الغربية» وبهجتها (٧٤) وأن هذه الجاهلية لم تتمكن إلا بعد أن ألحقت الهزيمة بالأمّة الإسلامية وتخطت حضارتها ، وأن الغرب الذي دأب على " معارضة الإسلام " صار يؤيد النظم العلمانية في العالم الإسلامي لأنه يخشى التحول الإسلامي الذي تتطلع إليه الحركة الإسلامية ، كما أنه يخشى يوم الثأر . (٧٥) ومعنى ذلك أن العلاقة مع الغرب - في نظر الجماعتين - تسير في طريق المواجهة والصدام الشامل في المستقبل . وتسهب جماعة الجهاد - بصفة خاصة - في الحديث عن " فلسفة المواجهة " و"حمية الصراع" كما تهتم بتأسيس «الصدام الشامل» ووضع أسس معركة الغد» وهي ترى أن الهدف الأساسي للتحولات الجارية على الصعيد العالمي وقيام أوروبا الموحدة ، وهجمة الولايات المتحدة على ما يسمونه " النظام العالمي الجديد " هو مواجهة الأمّة الإسلامية والقضاء عليها ، ولذلك فإن الصراع الإسلامي - الغربي له أولوية خاصة ضمن خطة صراع الإسلام مع الجاهلية (٧٦) حسب تصور جماعة الجهاد . إذن فالمستقبل لا يحمل إمكانية بناء علاقة تعايش أو تعاون مع الغرب ، والمطلوب - طبقاً لرأى الجهاد - هو " الاستعداد لملاقاة صراعية مصيرية ، تقلبها التناقضات الجبلية ، والحلقات العنقودية والسياسية (٧٧) وتتضمن الكتابات والوثائق الصادرة عن الجماعة اقتراحات لحطة التصدي للغرب ، والتجهيد للمعركة الفاصلة أو الصدام الشامل ، وأهم تلك الاقتراحات مايلي :

- ١ - والتصدي لكافة أشكال الهيمنة الغربية التي تهدف إلى إخضاع الشعوب ونهب الثروات
- ٢ - «شن حرب فكرية على الإنكار الضالة في عقار دارها ، وتكتيف حركة الدعوة للإسلام في كافة دول العالم الأخرى
- ٣ - لتنتقل المعركة إلى أراضي العدو وتوسيع دائرة الصراع تحقيقاً لاحتصاره إلى الداخل وتحويله إلى موقع الدفاع»
- ٤ - والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي وقيام سوق إسلامية مشتركة بين كافة الدول الإسلامية لتتمكن من الصمود أمام التجمعات الاقتصادية التي تسعى إلى السيطرة على مفاليد الأمور في العالم من خلال القوة الاقتصادية»
- ٥ - وترعية الأمّة نحر المقاطعة الاقتصادية لكافة الهضائع والمهمات والأدوات الواردة من الغرب وإسرائيل ، والتي

تهدف إلى امتصاص أموال المسلمين والسيطرة على الأسواق»

٥ - «التصدي لمحاولات الغرب لتقييد المشروعات الإسلامية بالتوافق مع الأنظمة الحاكمة»

٦ - «استعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية والتي يمارسها الغرب بأرباحها وذلك لاستثمارها داخل الإطار الإسلامي تحقيقاً للتنمية ، وامتلاكاً لأسباب القوة»

٧ - «كسر الطرق الخلفي الذي يفرضه الغرب الأوروبي بالتفافه حول الجسد الإسلامي في دول القارة الإفريقية»
٨ - «امتلاك الرادع النووي» (٧٨)

وترى جماعة الجهاد أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد في ضوء سلسلة من الممارك الفاصلة . ومن خلال النتائج التي تستمر عنها وهذه الممارك هي :

المركة الأولى : وهي ضد الغزو الأجنبي للمنطقة الإسلامية (...) ولما كانت المواجهة المنظمة من خلال أجهزة الدول الحاكمة غير واردة لتيمية معظم الحكام العرب للغرب (...) فإنه يصير تجاوز هؤلاء الحكام شعبياً بالتصدي القوي : فرادي وجاعات ، عسكريين أو مدنيين لهذا التواجد على نطاق واسع
- «المركة الثانية : وهي معركة تحرير الشعوب المسلمة ، وذلك من قبضة الحكام العلمانيين الذين لا يقيمون للإسلام وزناً ، ولا يحترمون لشرع الله ميثاقاً ، وهي معركة العدو القريب ، وهي لا تقل أهمية عن المركة الأولى . بل تسير معها جنباً إلى جنب» .

- «المركة الفاصلة : وهي معركة تحرير مقدسات الإسلام في فلسطين كمهمة مباشرة لدول المواجهة ، والتي ستكون وقفاً تحت راية إسلامية ، فلا ينتظرن أحد أن يتحقق استخلاص فلسطين المحتلة على أيدي حكومات علمانية ارتقت في أحضان الولايات المتحدة ، الحليف الأول لإسرائيل ؛ بل إن تحقيق ذلك مرتين بالإطاحة بهؤلاء الحكام وأهوانهم . ثم تأتي بعد ذلك المهمة النهائية لهذه المركة حيث تتم ملاحقة الباطل في شتى بقاع الأرض ، ومحطهم الطواغيت التي تقف عقبة في سبيل وصول الإسلام لعامة البشرية» (٧٩) .

والخلاصة هنا هي أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد من خلال «الصراع» وليس «التعايش» في رأي جماعتي «الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» وأن هذا الصراع سوف يظل هو العامل الحاسم في صوغ تلك العلاقة ، وتنظيمها وضبطها . ولعل هذا التوجه : هو الذي يفسر لنا اهتمام الجماعتين - علي نحو مكثف - بالحديث عن «الجهاد» والحض عليه ، والاستعداد له (٨٠) ؛ ففي رأيهما أن «عقيدة الجهاد» هي الركيزة الأساسية لبناء القوة الروحية والمادية لغرض كل تلك الممارك التي يفرضها التحدي الغربي ، و «الإخلاء العالم من الفساد» (٨١) وانتزاع قبادته من الغرب وإعادةتها إلى الإسلام ، في ظل خلافة جلمعة تنشر العدل ومحبه ، كيدل للنظام الدولي القائم ، ولؤيساته الطامعة (٨٢) .

للك إذن هي خلاصة تصور الجماعتين لمستقبل العلاقة مع الغرب . وهو تصور يختلف مع ما ذكرناه آنفاً عن تصور جماعة الإخوان التي تتطلع إلى الإخاء الإنساني ، ودعوة الغرب إلى الإسلام ، وبناء السلام العالمي ، والتعاون

بين بني البشر ، ونبدأ أسباب الفقرة والصراع . ورغم أن من أهداف جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية تبليغ الرسالة الإسلامية إلى العالم كله بما فيه الغرب ، إلا أنهما يتحدثان عن «الحرب» و «المباركة» و «الصلام» أكثر مما يتحدثان عن الدعوة ، والتبليغ ، والبيان .

ومن المؤكد أن الأفكار والتصورات التي تطرحها الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب ، تحتاج إلى الكثير من المناقشة والجدل ، وإلى المزيد من التحليل والنقد والاثبات والدحض ، وبيان عناصر الاتساق ، وكشف مواطن الخلل والتناقض - وهي غير قليلة - ولكننا سوف نقتصر هنا - فقط - على تسجيل ملاحظة نقدية عامة حول هذه المسألة ، وهي أن خطاب الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب وأساليب التعامل معه يظل عليه التعميم أكثر من التخصص ، والإطلاق أكثر من التقييد والضيظ ، وهو لا يوضح - على سبيل المثال - ما إذا كانت هذه الرؤية ، أو الرأي المستقبلية للعلاقة مع الغرب ، صالحة لمرحلة ما قبل قيام الدولة الإسلامية ؟ أم أن قيامها شرط مسبق لإعمال وتحقيق تلك الرؤية ؟ أم أنها تصلح لما قبل قيام الدولة ولما بعده أيضاً ؟ وما هي الحدود الفاصلة بين ما يعتبر خاصاً بالمرحلة السابقة على قيام الدولة التي تسعى الحركة الإسلامية لتأسيسها ، وما يعتبر خاصاً بالمرحلة التي تلي ذلك ؟

خاتمة : ملاحظات عامة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نستجمع «صورة الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية وذلك من واقع كتاباتها ووثائقها الفكرية ، وسمينا لبيان مكونات هذا المفهوم وتحليل أبعاد المختلفة التي تتركها الحركة ، كما حاولنا استشراف مستقبل العلاقة مع الغرب من منظور الجماعات المصرية الثلاث (الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية) . ويمكننا الآن أن نستخلص الخلاصات الخمس التالية:

أولاً : أن ثمة دوافع متعددة لاهتمام الحركة الإسلامية بالغرب ؛ فهو هدف حضاري وسبب أصيل في تأخير المجتمعات الإسلامية ، وعلية كزود في طريق الإحياء الإسلامي وسيادة الأمة الإسلامية . ومصدر خطر على البشرية كلها بل وعلى شعوبها ذاتها ، كما أنه ميدان للدعوة والجهاد من أجل كبح جماحه حتى لا يقضي على الإنسانية .

ثانياً : أن رؤي وأفكار جماعة الإخوان المسلمين تجاه الغرب قبل إلى الاعتدال سواء في قبول بعض إيجابياته أو رفض سلبياته ، وهي تعتمد في ذلك على تراث رواد الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث من أمثال الأفغاني ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وحسن البنا . أما جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية فتتميلان إلى التشدد ، وتدعوإلى إلى تمديد الموقف من الغرب في ضوء حتمية الصراع معه ومع الأنظمة الحاكمة التابعة له . وأما بالنسبة لكتسبات التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي ، فالجميع يدعون إلى الاستفادة بمكوناته الصالحة ، وتوظيف مكاسب الحضارة الإنسانية في تمجيد بناء المجتمع الإسلامي . والجنول التالي يلخص رؤية كل جماعة بالنسبة لأهم القضايا الواردة في سياق العلاقة مع الغرب وتمديد الموقف منه:

الجماعة	جماعة الإخوان	جماعة الجهاد	الجماعة الإسلامية
- أصل العلاقة مع الغرب	السلم والتعاون والتعايش والدعوة والجدال بالتي هي أحسن	الصراع والحرب والجهاد	الصراع والحرب والجهاد
- العدو الأكبر	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)
- المواقف من حكومات العالم الإسلامي في علاقاتها بالغرب	دعوتها للإصلاح والعمل بأحكام الإسلام في مختلف المجالات	تكفيرها لخروجها عن شريعة الله، والسعي للإطاحة بها	تكفيرها لخروجها عن شرائع الإسلام، والسعي للإطاحة بها
الموقف من النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب	رفضه، والدعوة لإعادة بنائه على أسس جديدة مستمدة من الإسلام وتقوية الأمة وحياتها العامة مثل الخلافة الإسلامية	رفضه، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية، لتكون هي الكيان السياسي للأمة على الصعيد الدولي	رفضه، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية، وتوحيد أقطار العالم الإسلامي
- وظيفة الجهاد	رد العدوان، واستقلال أراضي المسلمين المقتضية	رد العدوان، وتأييد المعتدين واستئناف الفتح في بلاد الكفار ولإخلاء العالم من الفساد	الإطاحة بالنظم الحاكمة، ورد العدوان، ومجاهدة الكفار، واستعادة قيادة العالم
- أهم خصائص منهج التكفير والإصلاح	الرحلية والتدرج والاعتدال وإتباع الأساليب السلمية والبدء بالفرد ثم المجتمع ثم الدولة فالخلافة فاستئذان العالم	الفورية والثورية والجزرية وعدم الاعتراض بشرعية الأوضاع القائمة، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولاً إلى الخلافة ومسيادة العالم	الفورية والجزرية، واستخدام القوة، وعدم الاعتراض بشرعية النظم القائمة، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولاً إلى الخلافة ومسيادة العالم

ثالثاً : بالرغم من وجود تشابه كبير في رؤى الجماعات الثلاث تجاه الغرب ، إلا أنه لا يصل إلني حد التقاطق . وهذا التماثل الكبير في رؤيتهم له ، لا يعني بأي حال تماثل رؤيتهم في غير ذلك من الأوضاع والقضايا والمواقف المختلفة ، وخاصة علي الصعيد الداخلي في ساحة المجتمع المصري ، فلكل جماعة رؤيتها الخاصة ، وأسلوبها المميز في فهم الواقع وكيفية التعامل معه من أجل إصلاحه (الإخوان) أو تغييره كلياً (الجهاد والجماعة الإسلامية) ، ولا يعد التشابه الكبير في رؤيتهم للغرب أن يكون من قبيل وحدة الرأي حول شأن من شئون السياسة الخارجية ، التي عادة ما لا توجد خلافات جذرية حولها فيما بين الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة داخل الوطن . ويؤكد هذه الملاحظة أن رؤية بعض الاتجاهات والأحزاب السياسية ذات النزعة القومية أو الوطنية - بل وحتى اليسارية - لا تختلف في عمومها عن رؤية جماعات الحركة الإسلامية تجاه الغرب من الناحية السياسية على الأقل.

رابعاً : أن الحركة الإسلامية المصرية في وضعها الراهن تتخذ موقفاً نقدياً صارماً تجاه الغرب ، وخاصة علي المستوي السياسي المباشر ، ولا تتصور مستقبلاً أفضل للعالم الإسلامي لا في ظل سيطرة الغرب علي السياسة العالمية ، ولا في ظل أنظمة الحكم العلمانية والديكتاتورية والتابعة للغرب . ومع ذلك فإن كتابات ووثائق الحركة لا تتضمن نقداً علمياً رصيناً للأبعاد والخلفيات الفلسفية والمعرفية - التي تقدمها العلوم الاجتماعية الغربية - والتي تكمن خلف سياسات الغرب ، ومخططاته الحضارية ، وتوجهاته العدوانية ؛ وإنما تتضمن تلك الكتابات والوثائق فقط ، دعوة لممارسة هذا النقد ، وهي دعوة جديرة بالاهتمام .

خامساً : إن ما لم ندركه الحركة الإسلامية المصرية حتى الآن بشكل كاف في رؤيتها للغرب هو خطر تقدمه العلمي على حاضر ومستقبل البشرية قاطبة ، فهذا التقدم هديم الضوابط الإنسانية أو الأخلاقية ، وقد أضحت سلبياته كبيرة ، وهي تتزايد بمعدلات سريعة ومن ذلك على سبيل المثال : زيادة معدلات التلوث البيئي ، وزيادة نسبة البطالة وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع ، وسرعة تضرير الموارد الطبيعية ؛ تلجئة لمطالب لقط الانتاج الرأسمالي الذي يحجم دوماً نمو التوسع والانتشار ولو على حساب الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالبيئة والبشر وحاضرهم ومستقبل الأجيال المقبلة .

إن معظم إدراك الحركة الإسلامية للغرب مركّز حول الأبعاد السياسية بدرجة كبيرة ، والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدرجة أقل ، ولكنه في غفلة عن مخاطر التقدم العلمي الذي يفرضه الغرب . والحركة مقصرة بصفة عامة ، في نقد هذا الترجمة ، والتحذير من تداعياته السلبية ، ولم تنشر على رؤية لها بهذا الصدد في كتاباتها ووثائقها المختلفة . وبينما نراها تهتم بتحويلات النظام العالمي ، والتطورات السياسية في أوروبا ، وقمة ماستريخت ؛ فإنها لم تعلق - مجرد تعليق - على مؤتمر «قمة الأرض» الذي عقد في العام الماضي ، ولا انتقدت موقف الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الغرب من قرارات هذا المؤتمر.

ملحق

مشكلات بحثية

تعرض عملية البحث العلمي - بصفة عامة - مجموعة من المشكلات الإجرائية والموضوعية . ويتوقف نجاح الباحث في تحقيق هدفه العلمي ، علي قدراته علي حل كلا النوعين من المشكلات.

ونقصد بالمشكلات الإجرائية : تلك المشكلات المتعلقة بمسألتين أساسيتين هما : أ - مسألة جمع مادة البحث من مصادرها الأصلية . وهذه المسألة تتضمن عملية تهويب المادة المجموعة ، وتصنيفها وحفظها أو تخزينها بنظام معين إلى حين استحداثها واستخدامها في بناء البحث وصياغته النهائية . ب - مسألة «الوقت» المخصص لإتمام البحث بصفة نهائية من ناحية ، وكيفية توزيع هذا الوقت على مراحل عملية البحث المختلفة من ناحية أخرى . وهذه المسألة تفرض - أيضاً - القدرة علي التنظيم ، والالتزام ، والمراعاة السليمة بين اعتبارات الإلتزام والإنجاز وما يتطلبه هذا وذلك من ضبط ، والالتزام وتقسيم العمل .

أما المشكلات الموضوعية فتقصد بها تلك المشكلات المتعلقة بموضوع البحث نفسه ، أو قضيته الأساسية التي يتصدى لها ، وذلك من حيث تحديدها ، وصياغتها صياغة واضحة تتيح للقارئ معرفة ما يدخل في البحث وما لا يدخل فيه . ويرتبط بذلك - أيضاً - عدد آخر من المشكلات : مثل تحديد هدف البحث أو أهدافه ، وتنسيبه إلى الفرع العلمي الذي ينتمي إليه ، واختصار المصطلح الملائم له ، وضبط وتحديد المفاهيم أو المصطلحات المستخدمة فيه ، ثم ممارسة التحليل والشرح والتفسير والتحليل والمقارنة والتلخيص والتلخيص وغير ذلك من آليات العمل العلمي في موضوع البحث .

وقد أدى التقدم التكنولوجي في مجال نظم المعلومات ونقلها إلى تيسير حل معظم المشكلات البحثية الإجرائية التي تواجه الباحثين ، وإن كنا نلاحظ - في مصر على سبيل المثال - اختلاف حظوظ الباحثين من هذا التقدم ؛ فمنهم الباحث "الفقير" الذي لم يعرف طريقاً - حتى الآن - إلى الكمبيوتر أو "مراكز المعلومات" ومنهم الباحث الفني الذي يعرف الكمبيوتر ، ومراكز المعلومات المحلية والأجنبية بل وتعرفه هي أيضاً . ومنهم "الباحث الفرد" الذي ينوء بحمل أعباء عملية البحث بمجهوده الذاتي دون مساعدة من أحد . ومنهم "الباحث الجماعي" الذي يعمل في مؤسسة علمية ، أو مع فريق بحثي وهو - في أغلب الأحوال - أسعد حظاً من صاحبه الباحث الفرد في حل تلك المشكلات الإجرائية وتداعياتها .

وإذا كان التقدم التكنولوجي قد أسهم في حل معظم المشكلات الإجرائية للبحث العلمي إلا أن الإسهام له درجات تزيد وتقلص من مجال إلى آخر ، والأهم من ذلك هو أن المشكلات الموضوعية ظلت - إلى حد كبير ورغم هذا التقدم - رهينة المقدرة الخاصة للباحث وما يتمتع به من مهارة وخبرة وكفاءة في مجال تخصصه . وتجدر الإشارة هنا

إلى التأثير الإيجابي للعمل العلمي الجماعي ، وللمشورة العلمية في حل كثير من المشكلات الموضوعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأغلب ألا يؤثر غني الباحث أو فقره في حل تلك المشكلات ، أو على الأقل فإنه لا يؤثر بالدرجة نفسها التي يؤثر بها علي حل المشكلات الإجرائية .

وقد واجهتني تلك المشاكل الحثيثة بنوعيهما «الإجرائي» و«الموضوعي» أثناء قيامي بإعداد رسالة الماجستير وذلك في الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ . وكانت بعنوان «الفكر السياسي للإمام حسن البنا» مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

أما المشاكل الإجرائية فقد اضطرتني أن أنفق مدة عامين ونصف العام لجمع مادة البحث من مصادرها الأصلية (صحف ومجلات ومطبوعات صدرت في مصر من أواخر العشرينيات حتى نهاية الأربعينيات من هذا القرن) ، ثم ترميمها وتصنيفها في ضوء خطة البحث . وقادتني هذه المشاكل الإجرائية إلى الدخول في سلسلة من المشاكل ذات الطابع الإداري أو البيروقراطي أو الروتيني . بما لهذا الطابع من متانة وعراقة في مصر كمجتمع له دولة ذات تقاليد راسخة منذ عهد الفراعنة . وعانيت من هذه المشاكل بنسب متفاوتة في الدور الثلاث التي كان لابد من دخولها لكي أصل إلى مادة بحثي وهي : «دار الكتب المصرية» و «دار الإخوان المسلمين بالتفريبية» و «دار - منزل - الأستاذ سيف الإسلام حسن البنا» ولكل دار قصتها ومشاكلها التي لم يخل بعضها من الطرافة .

إذن فقد كان من سوء حظي أن وسائل التقدم التكنولوجي في مجال جمع وتصنيف المعلومات لم تصل إلى مادة البحث الذي اخترته ، وكانت من نصيبي تلك المشاكل الإجرائية التي أومأت إليها هنا . وثمة مشكلة «إجرائية» أخرى أقل حجماً من تلك المشار إليها ، ولكنها أعمق مغزى وأثراً ، وهي ما يمكن أن أسميها «مشكلة أمن الدولة في البحث العلمي» وقد واجهتني مرتين : المرة الأولى في أرشيف وزارة التربية والتعليم ، حيث ذهبت للاطلاع على ملف خدمة الشيخ حسن البنا كمعلم بالمدارس الأميرية في الفترة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٦ ، ومع العلم بأن هذا الأرشيف يضم - بصفة خاصة - ملفات رجال التربية والتعليم الذين كان لهم دور وأثر في الحياة المصرية بصفة عامة ، إلا أن موظف الأرشيف أخبرني - بعد تفتيش طويل - أن ملف الشيخ حسن البنا قد تم إعدامه . وكانت المرة الثانية في المقر الرئيسي لهيئة التأمين والمعاشات - بجاردن سيتي - حيث ذهبت للبحث عن ملف الشيخ والاطلاع عليه ، فأخبرتني الموظف إلى وزارة الداخلية للحصول على « تصريح رسمي » ولكنه إزاء استعطائي بإياه أن يحفظني من ذلك قبل أن يطلقني على الملف ، فبحث عنه فلم يجده ، ووجد في السجلات أنه قد « تم إعدامه » هو الآخر . وأصل الحكاية في المرتين مفهوم «وكفي الله المؤمنين القتال» .

وأما بالنسبة للمشاكل الموضوعية فقد حاولت التغلب عليها بهذا ما وسعني من جهد ، ويسؤال أهل الذكر في هذا الموضوع ، وإجراء مشاورات علمية عديدة مع عدد كبير من أساتذتي وزملائي وإخواني ، ولم تسلم محاولاتي لحل هذه المشاكل الموضوعية من التأثير السلبي للمشاكل الإجرائية سالفة الذكر وقد تغل هذا التأثير في أمر أساسي وهو

عدم تكتيكي من ترغيف المقارنة المنهجية أو ممارسة النقد العلمي بالقدر الذي كنت أفتناه ، والسبب هو أن ذلك كان متعذراً قبل استجماع البناء الفكري السياسي للإمام البنا . ولكنني عندما غلب على ظني أنني قد استجمعت بالقدر الكافي الذي يسمح بالمقارنة والنقد؛ كان الوقت المخصص لإنجاز الرسالة قد فات وانقضت بعده عدة شهور أخرى فحدثت الله علي ما رزق.

مشكلاتي مع هذا البحث :

فكرت في عمل بحث عن «الفرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية» منذ ما يقرب من ستة مضت وذلك كجزء من سلسلة بحوث أحاول القيام بها حول الجوانب المختلفة للحركة الإسلامية ، في وضعها الراهن . وقد واجهت عدداً من المشاكل الإجرائية و «الموضوعية» بالمعنى السالف ذكره ، ولكن بأشكال وصيغ مختلفة بما يتناسب مع مغل هذا البحث والمسألة التي يتناولها .

أما المشاكل الإجرائية فأمهمها هو الآتي :

أ- مشكلة الحصول على المصادر التي اعتمدت عليها في البحث . وأمهمها طراً هي تلك الوثائق والنشرات والكتابات والبيانات التي أصدرتها الجماعات الثلاث موضع اهتمامنا : وهي الإخوان ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية.

ورغم أن الحصول على الكتابات والوثائق الصادرة عن «الإخوان» أكثر سهولة وبسراً (إذ هي علنية وهاهنا) مقارنة بمحاولة الحصول على تلك الصادرة عن كل من جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية (إذ هي سرية وخفية) إلا أن السعي للحصول عليها جميعاً يعد مشكلة حسيرة تحتاج إلى جهد كبير بدنياً ومادياً .

والمثلث للنظر أن ظاهرة في أهمية وضخامة «الحركة الإسلامية» . بما لها من أفكار ومناهج وتصورات وتنظيمات وهيئات ومشاريع وتاريخ - لم تحظ إصداراتها من الوثائق والنشرات والبيانات باهتمام أي جهة أو مؤسسة علمية - عامة أو خاصة في مصر بحيث تقوم بجمع تلك الإصدارات وتصنيفها أو أرشفتها وحفظها بأي صورة من صور حفظ الوثائق والمعلومات ؛ لتكون في متناول يد الباحثين والمختصين ، أو لتكون - على الأقل - متاحة لهم ليطلعوا عليها عند الحاجة إليها .

ب - مشكلة توثيق المصادر وتسبعتها إلى الجماعة التي أصدرتها . وقد ثارت هذه المشكلة في حالة جماعتي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» ، أما بالنسبة للإخوان فلم تثر مشكلة من هذا النوع أثناء إعدادي هذا البحث . إن معظم وثائق جماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية ومعظم إصداراتها تتسم بنقصان بيانات التوثيق الخاصة بكل منها فهي غالباً - بدون تاريخ إصدار ولون ناشر وإذا كانت في صورة كتاب أو بحث ، فنادرًا جداً ما يسجل عليه اسم

مؤلفه . وهذا النقص في البيانات التوثيقية سبب لي مشكلة صعبة ، وخاصةً لأنها كانت هناك حاجة إلى معرفة أثر الملاحظات المحيطة بكتابة تلك الإصدارات ومدى صلتها هي بتلك الملاحظات والظروف .

وفي بعض الحالات كانت المشكلة الناجمة عن نقص بيانات التوثيق أشدّ عسراً مما سبق ذكره . وقد حدث ذلك - على سبيل المثال - بخصوص الوثائق المصوّرة عن أصل مخطوط باليد ، ولاتوجد به أية بيانات توثيقية مثل تاريخ الكتابة ، واسم المؤلف أو الجماعة صاحبة هذا المخطوط . وكان الاعتماد علي مثل هذه المخطوطات - والحالة هذه - مجازفة كبرى ، ومن ثم فقد استبعدت الكثير منها ، ولم أجد إلا إلى ما استكملت بياناته التوثيقية ، وقد اقتضى ذلك القيام بمزيد من الإجراءات والجهد الإضافية . ولم يكن من ذلك بد ؛ فجامع وثائق وإصدارات جماعتين يغلب عليهما طابع السرعة مثله مثل حاطب الليل لا يأمن أن يجمع الأنعامي مع أعواد الحطب .

وإضافة إلى ما سبق ، فقد كان لمشكلة التوثيق وجه آخر قتل في كثرة الإشارة إلى الوثائق والبيانات والإصدارات المختلفة ، وذلك في هرامش البحث ، ومن ثم كثرة اقتباس ونقل النصوص منها في معناه ، حلأً لمشكلة أخرى هي ندرة هذه الوثائق والإصدارات وصعوبة رجوع قارئ البحث إليها . ولما كان إتيان المصادر في الهوامش أمراً لاغني عنه ، وكان هذا الأمر قائماً على افتراض وجود نسخ متاحة للقراء من تلك المصادر ، فقد وجب اللجوء إلى الحل المذكور آنفاً - وهو كثرة الاقتباس ونقل النصوص - وذلك لعلم محقق افتراض وجود نسخ متوفرة من تلك المصادر بالتقدير الكافي .

ومن الطريف أن مثل هذه المشكلة ، وطريقة التغلب عليها ، ترجمنا إلى عصر "ما قبل الطباعة" حيث كان العلماء والنارسيون يضطرون إلى نقل معظم النص الذي يستعينون به ، أو اختصاره في مكان كتبه اختصاراً واقعياً ؛ إذ لم يكن لديهم وسيلة أخرى مرضية لإطلاع القارئ على المصدر الذي أخذوا عنه .

جـ - مشكلة الوقت : وهي مشكلة تكاد تكون عامة لدى الباحثين والمشتغلين بالعلم . وغالباً ما تختل لديهم ميزانية الوقت المخصص للبحث نتيجة لاعتبارات كثيرة ؛ منها ما يتعلق بمفاجآت العملية البحثية ذاتها وما قد تستلزمه من السعي للحصول على مصادر أو مراجع إضافية ، أو للتفتيش من صفة بعض المعلومات والتواريخ ومنها ما ينجم عن كثرة التزامات الباحث ، وحمومه الأخرى التي تقلل حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية ، ومنها ما يتصل بصعوبة المواصلات واختلال منظومتها في المجتمع بصفة عامة ، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة الباحث على إنجاز مهماته في مواقيتها . وكل هذه العوامل - وأمثالها - تجور على الوقت المخصص للبحث ، وتكون المحصلة - هي فشانه ولما يكتمل بعد . والطريقة المصرية المألوفة للتغلب على هذه المشكلة هي التسويف ، والتساقط الأملل والراذ بسمينة الله تعالى وبما يكتمل البحث .

وأما بالنسبة للمشاكل «الموضوعية» التي واجهتني في هذا البحث فيمكن إيجازها في الآتي :

أ- مشكلة «جدة الموضوع» كسالة البحث العلمي وذلك بالرغم من قدم قضيتيه - وهي قضية العلاقة بيننا وبين الغرب . وإذا كانت البحوث والدراسات كثيرة جداً حول رؤية الغرب للحركة الإسلامية - بل ولجتمعاتنا كلها بشكل

عام - إلا أنها نادرة جداً حول رؤية الحركة له . ومن ثم فإن الإسهامات النظرية السابقة ، أو التي نقيدنا في هذا البحث كانت قليلة للغاية . وقد فتحت عنها فوجدت أن أهمها على الإطلاق هي تلك الإسهامات التي قدمها الرخالين العرب والمسلمون - من طلبة العلم والباحثين والعلماء - والكتاب - الذين زاروا أوروبا والغرب عامة ، منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وحتى منتصف هذا القرن تقريباً . ولكن طوله المدة التي صارت تفصل بيننا وبينهم والاختلاف الكبير بين ظروفهم وظروف واقعنا المعاصر من ناحية ، وبينهم وبين جماعات الحركة الإسلامية الآن من ناحية أخرى ؛ كل ذلك أدى إلى صعوبة الاستفادة من تلك الإسهامات أو البحوث والدراسات التي جرت حولها .

ب - مشكلة التحيز ، وهي من أعقد المشاكل «الموضوعية» التي تواجه الباحث ، وأكثرها خفاءً عليه . ولكن الانتهاء إليها أمر واجب ، وهو أشد وجوباً في مثل هذا البحث عن «الغرب في رؤية الحركة الإسلامية» . وفي يعني أن التحيز لا محالة واقع ، وأن الإعلان عنه وأمانته قبل أن يكون شجاعة ، وأن الاستعانة العلمية في اختيار «التحيز المحمود» ، وهو التحيز لمرجعيتنا العليا ، ولعقيدتنا وأمتنا ، ومآلنا من مفاهيم ومصطلحات أصيلة وخاصة ؛ إذا تعارضت معها نظائرها الغربية . وبهذه الطريقة حاولت حل «مشكلة التحيز» في هذا البحث وعلى الله قصد السبيل .

ج - مشكلة تعميم الحاصل ، وتوحيد المختلف ، وهي مشكلة لها سبلها متعددة ، وكثيراً ما تقع وبخاصة عند بحث شأن من الشؤون لدى جماعات «الحركة الإسلامية» المختلفة ؛ فيؤخذ ماهر «جزئي» وخاص عند جماعة محدودة أو هامشية في الحركة ، ويقدم على أنه «كلي» و «عام» . فيقال مثلاً ؛ إن الحركة الإسلامية ترفض الغرب بحلة وتفصيلاً ، ولا تقبل التعامل معه إلا بمنطق النفي والاستبعاد والحرب . وقد يكون مثل هذا التعميم الجارف صادقاً ، ولكن بنسبته فقط إلى جماعة «مجهرة» في ساحة الحركة الإسلامية . هنالك يتبين مدى الخطأ والشطط في التعميم . وتتعمد مشكلة تعميم «الحاصل» عندما يؤخذ هذا التعميم - من نطاق مسألة واحدة - كدليل على وحدة مختلف جماعات الحركة الإسلامية في مواقفها ورؤاها بخصوص كل المسائل ؛ كأن يؤخذ تشابه رؤية جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية للغرب ، مع رؤية الإخوان المسلمين له كدليل على أن الجماعات الثلاث لا تخارق بينها ، أو أنها شيء واحد بثلاثة وجوه . وهذا خطأ وخطل . وقد ترجست خيفة من وقوع سبلها هذه المشكلة في ذهن قارئ هذا البحث ، ودفعني هذا إلى التفكير في لغائه كلية . ولكني بعد أن روأت* وجدت أن الأفضل هو النص على هذه المشكلة ، والتحليل منها ، عسى أن يسهم ذلك في أن تستبين الرشد قبل ضياع الغد .

ولله الحمد والمنة

* رَأَى فِي الْأَمْرِ ثَرِيَّةً وَتَوَرَّاتاً تَهْرُفُ بِهِ وَتَمْتَعُ بِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ بِجَوَابِ . وَرَوَاتُ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ . كَلَّمَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» لابن منظور . مادة «رَأَى»

المواش

- (١٥) المقصود به «التراث» هنا هو كل ما ورثناه عن آباءنا من عقيدة وثقافة وقيم وأداب وقنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية ، أما المقصود بقولنا أن الحركة الإسلامية ومترجمة مع التراث .. « فهي أنها معتمدة به اعتزاز الأورث وحيات سلفه ، ولا تنبراً منه بحجة التجديد أو المعاصرة ، وإنما تستمد منه عناصرها الصالح المفيد ، وتتركه للتاسد الضار . وذلك وفقاً لمبدأ القرآن والسنة الصحيحة (الروحي) . ويظل «الروحي» مستقلاً ومتعاليًا وحاكماً على «التراث» بالمعنى المذكور ولا يرى أنه يدخل ضمن مفهوم التراث والمشاركة بوجهة نظر أخرى انظر : أكرم حياء الدين المصري : التراث والمعاصرة (الدوحة ، قطر : سلسلة كتاب «الأمة» رقم (١٠) ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ) ص ٢٥ - ص ٢٨ ، وانظر أيضاً تقديراً لمفهوم التراث عند جلال أمين حيث يخلط بين الدين (الروحي) والاعطاء الإنساني في مفهوم واحد هو «التراث» في : إبراهيم البيهقي شائم : التمايزات إدراك التحيز في الفكر المصري الحديث : لمواج إلتحول من العثمانية إلى الإسلام (بحث قدم إلى ندوة : إشكالية التصور ، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ، نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن مع نقابة المهندسين المصرية وعملت بالقاهرة في الفترة من ١٥ - ١٧ شعبان ١٤١٢ هـ = ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢) .
- (٢) حسن حنفي : مقدمة في علم الاستغراب (القاهرة : دار الفنية ١٤١١ = ١٩٩١) ص ٢٦ ، ص ٢٧ .
- (٣) للمباحث محاولة سابقة لرصد وتحليل الجدل وأسباب الخلط في مصطلحات التصوير عن «الإحياء الإسلامي» في عدد من الدراسات العربية والمحاولة بحثان : والوضع الراهن للإحياء الإسلامي في مصر : انشأها فكرية وعربية وداسة في أربعة أجزاء - الجزء الأول ١٤٠٨=١٩٨٧ (غيرمنشور) . وانظر دراسة نقدية لهذا الخلط أيضاً في الدراسات الغربية ، حينئذ توفيق إبراهيم وأمان مسعود : ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية : رؤية تحليلية نقدية . (مجلة أخبار - فصلية - العدد ٢٥ صيف ١٩٩٧) (ص ١٦ - ص ٤٤) .
- (٤) هذا الرأي للمفكرين حينئذ توفيق م ص ٢٤ ، ص ٢٧ . وهو ما يختلف معه بشأنه .
- (٥) حسن البنا : مصورة رسائل الإمام الشهيد : (رسالة المؤتمر الخامس) (الإسكندرية : دار النهضة ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٦) حسن البنا : المصدر نفسه ، (رسالة بين الأسي واليوم) ، ص ١٦٣ .
- (٧) مصطفى مشهور : من التيارات الإسلامية إلى شعب مصر (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ط ١) ، ص ١٦ .
- (٨) يراجع في ذلك كتاب : صالح الورداني : الحركة الإسلامية في مصر : رؤية واقعية لمرحلة السبعينيات (القاهرة : البداية للنشر والإعلام والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦) من ص ١٢٥ إلى ص ١٤٠ عن الجماعة الإسلامية ، ومن ص ١٦٥ إلى ١٧٧ عن جماعة الجهاد . ومن الجدير بالذكر أن المجلد الأول لنشأة جماعة الجهاد ترجع إلى سنة ١٩٥٨ ، وليكنها لم تتوسع وتنتشر إلا في السبعينيات وما بعدها ، انظر ، ولعل سيد أحمد : القبي المسلح : الثائرون (لندن : رياض الريس للكتاب والنشر ، ط ١ ، ١٩٩١) ص ٨٠ .
- (٩) (اسم المؤلف غير مكتوب) : مفهوم الاختيال في الإسلام (إصدار جماعة الجهاد مصر - ط ١) ، ص ٩ .

- (١٠) (أبر الفداء) : تطور الحركة الإسلامية من خلال قناعاتها البارزين (إصدار جماعة الجهاد بمصر - ب ت) ص ٤١ - ص ٤٦ .
- (١١) (اسم المؤلف غير مكتوب) : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري (إصدار جماعة الجهاد بمصر - يناير ١٩٨٨) ص ١٨ .
- (١٢) مفهوم الاختيالات ، م ص ٣ ، ص ٢ .
- (١٣) ، (٤) كتيب بعنوان : « تقرير خطير حول الموقف الراهن بين الجماعة الإسلامية والنظام المصري (إصدار الجماعة الإسلامية بمصر - جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ) ص ٩ ، ص ٢ .
- (١٥) انظر التفاصيل : حاسم عبد المجيد ومصطفى الدين دريالة ، وتلخيص إبراهيم عبد الله ، ميثاق العمل الإسلامي (إصدار الجماعة الإسلامية - ب ت)
- (١٦) سبق أن أشرنا إلى أن جماعة الإخوان المسلمين الزعيد الأكبر بحكم صالها من تاريخ أطول ، ومالديها من مبادرات وشبكات أفضل مقارنة بغيرها من الجماعات .
- (١٧) حسن البنا : مجموعة الرسائل .. (إلى أي شيء نذهب الناس ؟) (م ص ٣) ص ٣ .
- (١٨) المصطفى نفسه (دعوتنا في طور جديد) ، ص ١٣١ .
- (١٩) وثيقة الجهاد .. م ص ٣ ، ص ١٨ .
- (٢٠) حاسم عبد المجيد ، ميثاق العمل ، م ص ٣ ، ص ٨٦ .
- (٢١) حسن البنا : أربعة أدلة ، جريدة الإخوان المسلمين اليومية ، العدد ٥١٣ السنة الثانية ٢٠ صفر ١٣٩٧ هـ - ٢ يناير ١٩٤٨ .
- (٢٢) عمر عبد الرحمن : رسالة مفتوحة إلى شباب الجماعة (رُفعت خلال العام الجامعي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩)
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الملاحظة انظر : إبراهيم البيهومي ، حاتم ، اتهامات إدارات التحريز .. م ص ٣ .
- (٢٤) انظر : إبراهيم البيهومي ، حاتم ، الفكر السياسي للإمام حسن البنا (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ط ١ ، ١٩٩٢) ص ٤٧٩ .
- ٤٨٤ .
- (٢٥) انظر على سبيل المثال : من لخصات الإسلام السلبية ١ مقال بمجلة الفتح - دورية تصدرها من باريس جماعة الجهاد بمصر - العددان ١٥ ، ١٦ - ذو القعدة ١٤١٢ هـ .
- (٢٦) انظر : حكم قسالة الطائفة المنتهية عن شريعة من شرائع الإسلام (إصدار الجماعة الإسلامية بمصر - صورة بخط اليد - ب ت) ص ٣ .
- (٢٧) حسن البنا : أصول الإسلام كنظام اجتماعي (مجلة الشهاب - العدد الثاني - صفر ١٣٩٧ = ١٤ ديسمبر ١٩٤٧) .
- (٢٨) انظر : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري ، م ص ٣ ، ص ٨٠ .
- (٢٩) طارق أكرم : معركة الإسلام والعلمانية في مصر (إصدار جماعة الجهاد بمصر - أكتوبر ١٩٩٠) ص ١١٤ .
- (٣٠) انظر علي سبيل المثال : « من نحن وماذا نريد » بطاقة تعريف بالجماعة الإسلامية (صادرة بتاريخ ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ١٥ . وميثاق العمل الإسلامي م ص ٣ ، ص ٦ ، ص ٥٢ ، و«السلام الشامل» (إصدار جماعة الجهاد - ب ت) ص ٩ . وانظر كذلك رسالة المرشد العام للإخوان المسلمين إلى الرئيس مبارك بمناسبة انتخابات سنة ١٩٨٧ (منشورة بصحيفة الشعب ١٧/١٠/١٩٨٧) .

- (٣١) بيان جماعة الإخوان حول منبهة الأقصى (القاخرة ١٩ ربيع أول ١٤١١هـ = ١٠/٩/١٩٩٠). وانظر أيضاً بيان المرشد العام للإخوان بعنوان «خلفنا الأئمة في وجه العدوان الأمريكي على ليبيا» (القاخرة في ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٢هـ = ٣٠ نوفمبر ١٩٩١).
- (٣٢) معركة الإسلام والعلمانية، ٥ ص ٣، ١٥٠.
- (٣٣) مرحلة جديدة من التجمية (مقال بجريدة الفتح - تصدرها جماعة الجهاد المصرية من باريس) العدد ٨ (ب) ص ٣، ٤.
- (٣٤) الفتاحية مجلة (كلمة حق) (تصدرها الجماعة الإسلامية بمصر) العدد ٧ - للحرص ١٤١٣.
- (٣٥) حسن البنا : المتصدر الملقب (مقال بجريدة الإخوان المسلمين للصف شهرية العدد ٥ السنة الثانية ١٩٤٤/٢/٣٩).
- (٣٦) مزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيهقي شاتم : الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، ص ٥ ، ص ٢٣٨.
- (٣٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية .. ، ص ٣ ، ص ٥ ، ص ١٦.
- (٣٨) انظر : عبود الزمر : رسالة حول حشارة الغرب (غير منشورة) ص ٢.
- (٣٩) معركة الإسلام والعلمانية ... ، ص ٥ ، ص ٥ ، ص ١١٦.
- (٤٠) ميثاق العمل الإسلامي .. ، ص ٥ ، ص ٥.
- (٤١) مزيد من التفاصيل حول قضية التحريض في العلوم الاجتماعية الشريعة انظر أعمال ندوة «إشكالية التحريض رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد» (القاخرة : فبراير ١٩٩٢) وقد سبقت الإشارة إليها في هامش بالصفحة الثانية من هذا البحث.
- (٤٢) الحركة الإسلامية والتحولات الدولية ايجازية . مقال بجريدة الفتح - دورية تصدرها من باريس جماعة الجهاد بمصر - العددان ١٥ ، ١٦ ، ص ٣ ، ص ٢٤ - ص ٢٦.
- (٤٣) حسن البنا : مجموعة الرسائل (م ص ٥) رسالة بين الأئمة والبرص ص ١٥٦.
- (٤٤) من رسالة خاصة بعلمها المرشد العام للإخوان / محمد حامد أبو النصر إلى المؤتمر السادس والثلاثين لجمعية الطلبة المسلمين بباكستان . ص ٢٥ = ١٤١٠/٩/٢٥ ١٩٨٩.
- (٤٥) عبود الزمر^٦ رسالة حول حشارة الغرب . ص ٣ ، ص ٣ وانظر أيضاً : عبود الزمر : رسالة عاجلة لولي الإلهام ، منشورة بجريدة الفتح (م ص ٥) ص ١٣ ، ص ١٤.
- (٤٦) طارق الزمر : معركة الإسلام ... ، ص ٥ ، ص ١٤٦.
- (٤٧) المصدر السابق ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ وانظر أيضاً وثيقة الجهاد ... ، ص ٥ ، ص ١٥.
- (٤٨) انظر : ميثاق العمل الإسلامي ، ص ٥ ، ص ٥٢.
- (٤٩) مصطفى مشهور : أزمة امتنا بين الحبل النائم والخل السريع (مقال بصحيفة الشعب ١/٨/١٩٩١). وانظر مقاله أيضاً «رؤية إسلامية لأزمة الخليج» (صحيفة الشعب ١/٢٩/١٩٩١). وكذلك : عبد المنعم سليم جبار : الإخوان المسلمون وأزمة الخليج (القاخرة دار النشر والتوزيع ١٩٩٧) ص ٢٠.
- (٥٠) تتضمن معظم المظاهرات الصادرة عن جماعة الإخوان المسلمين مناهضة الحكام وفضلاء الأمور والشعوب الإسلامية بالعودة إلى الإسلام

والعمل بتعاليمه وأحكامه انظر على سبيل المثال : نداء من عصر التمساني إلى حكام الدول العربية والإسلامية وزعمائها وعلماء الإسلام . (القاهرة - ب ت) وانظر أيضاً : نداء من الإخوان المسلمين (القاهرة : ١٩٩١/١/٢٢) وراجع كذلك معنى هذه المناشدة التي تضمنتها «رسالة من الإخوان المسلمين إلى الرئيس حسني مبارك» بمناسبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ (مفتوحة بجرادة الشعب لسان حال حزب العمل . ١٩٨٧/٢/١٧) .

- (٥١) . (٥٢) البهوية وعبيدهم (مقال بجلة اللتج - تصدرها جماعة الجهاد من باريس - العدد ٦١ - وجب ١٤١٢هـ) .
(٥٣) الحركة الإسلامية والتغيرات الدولية الجارية (مجلة الفتح ، م س ٣ ، العددان ١٥ ، ١٦ ذو القعدة ١٤١٢) ص ٢٤ ، ص ٢٦ .
(٥٤) انظر على سبيل المثال : معركة الإسلام ، م س ٣ ، ص ١١٤ ، وانظر : عبود الزمر ، رسالة عاجلة ... م س ٣ ، ص ١٤ .
(٥٥) مصر ومرحلة جديدة من التجهية (مقال بجلة الفتح ، م س ٣ ، العدد ٨ ص ٢٣ ، ص ٤ ، و «معركة الإسلام .. م س ٣ ، ص ٣٢ و ص ٢٨ .

- (٥٦) فلسفة المواجهة ، م س ٣ ، ص ٧٨ .
(٥٧) وثيقة الجهاد ومقال العمل الفوري ، م س ٣ ، ص ١٣ .
(٥٨) المصدر السابق ، ص ١٦ .
(٥٩) المصدر السابق ، ص ١٨ .
(٦٠) (اسم المؤلف غير مكتوب) ، الرد على شبهة خطيرة للشيخ الألباني بشأن السكوت على الحكام المرددين (إصدار جماعة الجهاد بصر ، ب ت) ص ١٨ .

- (٦١) فلسفة المواجهة ... ، م س ٣ ، ص ٢٣ .
(٦٢) طارق الزمر ، معركة الإسلام .. م س ٣ ، ص ٢٦ ، ص ٢٧ .
(٦٣) فلسفة المواجهة .. م س ٣ ، ص ١٩ و ص ٧٤ . ولزيد من التفاصيل انظر : الترتيبات الأمنية في المنطقة (مقال بجلة الفتح ، م س ٣ ، العدد ٨ - ب ت) .

- (٦٤) لزيد من التفاصيل انظر : موافق العمل الإسلامي ، م س ٣ ، ص ٧٤ .
(٦٥) لكل هذا لن يطبق مبارك الشريعة (مقال بجلة : كلمة حق ، تصدرها الجماعة الإسلامية بصر - العدد ٦ ب ت ص ٣١) .
(٦٦) (غير مكتوب اسم المؤلف) : الحركة الإسلامية والعمل الحزبي (إصدار الجماعة الإسلامية بصر ، ب ت) ص ٨١ ، ص ٨٧ .
(٦٧) غدا سينهزم الرصاص (مقال بجلة «كلمة حق» م س ٣ ، العدد ٦ - ب ت ص ٧) .
(٦٨) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بعنوان «ملحة جديدة في رحاب المسجد الأقصى المبارك» القاهرة : ١٩٩٠/١٠/٩ .
(٦٩) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بمناسبة إعلان دولة فلسطين عقب اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة ١٩٨٨/١١/٢) وانظر أيضاً : بيان الإخوان حول ملابح الوبئة والهرسك (القاهرة ١٩٩٢/٥/١٨) .
(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البهومي ، غاتم - الفكر السياسي .. م س ٣ ، ص ٢٧٩ .

- (٧١) من قرارات الجمعية العمومية للإخوان المسلمين ، التي عقدت في ٢ شوال ١٣٦٤ = ٨ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٧٢) انظر الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٢ .
- (٧٣) المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٧٤) انظر فلسفة المجاهدة .. م ص ٥ ، ٣ ، وانظر أيضاً عبود الزمر : رسالة حول حضارة الغرب ، م ص ٥ .
- (٧٥) معركة الإسلام والعلمانية ، م ص ٥ ، ص ١١٣ .
- (٧٦) يزيد من التفاصيل انظر : وثيقة الجهاد .. م ص ٥ ، ص ٧٢ ، ص ٢٣ .
- (٧٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية ، م ص ٥ ، ص ١١٧ .
- (٧٨) تم استخلاص العناصر الثمانية المذكورة بتوصيفها الموضوعية بين الأقواس الصغيرة ، من المصادر التالية :
- الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٩٠ و ص ٩٣ و ص ٩٤ .
 - عبود الزمر : المأثقة العربي والمخرج الإسلامي (جريدة القود ١٩٩١/٧/٣)
 - عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية (إصدار جماعة الجهاد مصر ، ب ت) .
- (٧٩) انظر : الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٩١ و ص ٩٢ ، ويزيد من التفاصيل حول الجهاد كل معركة من تلك الممارك وظلالها انظر عبود الزمر : أسس معركة الرد (إصدار جماعة الجهاد مصر ب ت) .
- (٨٠) انظر على سبيل المثال للجماعة الإسلامية : من نحن وماذا نريد (بطاقة تعارف إصدار الجماعة الإسلامية مصر ، ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ٢٦ أيضاً : ميثاق العمل الإسلامي .. م ص ٥ ، ص ٣٩ ، ص ٤٥ و ص ٥٠ و ص ٩٢ .. وانظر على سبيل المثال لجماعة الجهاد : فلسفة المجاهدة .. م ص ٥ ، ص ٧ ، ص ٣ ، أيضاً : سيف الله المختار (اسم مستعار) : حمية الصراخ في الإسلام (اللاستكترية : دار البراءة ، ب ت) ص ١٣ .
- (٨١) نقلاً عن صاحب شرح فتح القدير في تعريفه للمقصود بالجهاد ، وكثيراً ما تمتعدهد به جماعة الجهاد في كتاباتها كما تمتعدهد بقول ابن تيمية وفالشافع واجب على يكون الدين كله لله ، وحتى لا تكون فتنة ، ومنى كان الدين لغير الله فالقتال واجب ، انظر : الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٨ .
- (٨٢) انظر بعض التفاصيل في : عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية ، م ص ٥ ، والصلح الشامل ، م ص ٥ ، ص ٢١٩ ، ص ٢٠ .

تعقيب نبيل عبد الفتاح على ورقة "الغرب فى رؤية الحركة الإسلامية المصرية"

الصراع بين الموضوعية والتحيز

مقدمة فى لزوم ما يلزم أحيانا:

العمل البحثى ، هو ممارسة بحثية، وتوظيف لأطر منهجية، ونية من المفاهيم ونظام للغة، والدلالات، وما وراء ذلك موازنات واختيارات وتفصيلات، وتحيزات ، وتدخل بين الموضوعية ، والذاتية تصدح بها مفرداته، وصياغاته، ونظام البرهنة، ومساراتها، أو تختفى وراء عبارات فضفاضة، أو مجموعة من الصعوبات الهدل منها إثبات الموضوعية فى هيكل البحث، وإشكالياته وفروعه، وأساليب تحليله حيث تبرح فى ثناياه ، أو تختفى موضوعيته، أو اختياراته المتحيزة، وراء لغة وظيفية أو راديكالية ، أو نارية.

وثمة نصوص بحثية، تبدو فيها معاناة عميقة، وتتجلى فيها خروج فارسية وأنشطار الذات الباحثة، وعقلها بين موضوع بحثها ، وانتماءاتها وأهواها. وحين تكون الذات الباحثة فى موضوع البحث، تتزايد مشاق الممارسة البحثية، وآلامها الصعبة. لا سيما إذا كان الباحث يتسم بالجدية والرغبة فى ارتداد الأساليب الصعبة بحثا عن المعنى، والموضوعى فى إشكالية البحث.

إن حالة الباحث ربما لا تقل عن حالة ناقد، أو المقلب على عسله. وليس التعقيب جريا وراء النقائص فى العمل البحثى، أو اصطياد لهفات الباحث، فما يسرى فى شأن الباحث يمتد إلى نقاده. أن العمل النقدي يمثل محاولة فى تجلية النص البحثى، ورويا لإنارته، أو تفكيكه، وفحصه، أو قرأته نقديا سعيًا وراء استكمال عملية استكشاف موضوعه ، وخصائصه من منظور نسبي، وغالبًا ما يأتى مشربًا بمثالب محاولته التقييمية ذاتها.

وبحثنا موضوع التعقيب، هو تمبير عن تلك الحالة التى قدمنا بعض ملامحها فى مقتتح هذا الخطاب حول النص موضوع التعقيب.

فكلا الطرفين - الباحث والمقلب - مهجوس بموضوع البحث، وكليهما يسميان لاسجلاء بعض مكوناته ودوره الشائكة. وكليهما يحاول قراءة تصورمه وتضمنياته وتناصاته، ويتنزع بعضها من سياقاته ، ويحاول قرأتها، ويبدى

قدراً هائلاً من الانضباط في عملية القراءة. ولكن كليهما من مواقعهما المتباينة ينزع نحو التأويل، والتفسير. ولكن عيشاً. فكل تأويل خيانة للنص ذاته، حتى ولو كان نصاً بشرياً يستهلكه الناس، وينمونه، أو يؤمنون به، وحتى لو وصل الإيمان نحو إضفاء صفات من التقديس، والمهابة على النص ومنتجيه. إذن محاورتنا في القراءة المطلوبة بالتحيز، أو القراءة المبتصرة أو على الأقل موشومة بالخيانة، أو بعضاً من أشكالها.

ويسرى هذا في شأن تأويل الباحث لنصوص بحته، وفرقتها، وتحليلها ومنتجيتها وقراءة المعقب لقراءة الباحث، وبحته.

هذا بيان حالة لعملية التعقيب، وخطاب المعقب، ندلى به ابتداء خشية من مظنة التصنيف، كأنه تسرى في الوسط الأكاديمي، والافتقار فما بالنا وموضوع البحث والتعقيب، يتناولون موضوعاً شاكاً ورائاً، وتبدو على ساحته هموم أمة، وتبران أزمات معقدة وطاحنة بل والأخطر انقسامات، وتجهيزات سياسية ودينية وفكرية. وهذه الحالة جد خطيرة، لأنها تعصف بتقاليد البحث العلمي وشروطه وقواعده، واخوار بوضعه تعبيراً عن عقل مفتوح قادر على استيعاب نسبة الحقيقة في العلم، كما في ظواهر الحياة الاجتماعية، وقابل لإمكانية تكيف الرأي، أو تغييره أو تعديلها.

إن بحث الباحث، وموضوعه طرح على المعقب، هذه الهواجس جميعها، ولولا جدية الباحث، ومعاناته التي ينطق بها بحته، لاعتذر تأقده أو رايغ، أو جامل، أو على الأقل تعامل مع بحته، تعامل مدرساً جرياً على سنة المدرسين في هذا الشأن، ولكن الجدية والمعاناة جديران بما ياتلها قاصداً.

وبدأه يكفي الباحث أن موضوعه وأن كان تقليدياً في الخطاب الإسلامي السياسي ورائجا في المنازعات السياسية، والفكرية - إلا أنه حاول ضبطه وتجهلته جرائبه الرائنة، ومنه إلى مساحة غير مدروسة حتى هذه اللحظة، أي شموله لموقف الجماعات الإسلامية الإرادي كالجهد، والجماعة الإسلامية، واللجوء إلى مصادر غير متعارفة، تناولاً هائلاً، ومعصاً، أي للنصوص ليست موضوعاً للاستهلاك الأكاديمي والسياسي والفكري لدوائر واسعة نسبياً من دائرة المؤمنين والمريدين بهذا الخطاب الجهادي الإرادي كالي. ولذلك حسنته ولكن في ذات الوقت مشالبه، فما هو موضوع لاستهلاك الخاصة من المريدين والكراد والهاديين على الجماعتين، يعني أن النص ومنتجيه معقد سلفاً، ومستهدف لأهداف، زياً تتجاوز موضوع النص كما هو في علاقته بالواقع، وتوازنته وتعقيداته، وشروطه. أي أهداف تتجاوز إمكانية النص كمنتج فكري، أو عقيدتي، أو مشروع للتطبيق المجتمعي أو السياسي، إذا ما اتبعت الظروف لتكوين النص جزءاً من عناصر متكاملة لمشروع سياسي اجتماعي يطبق فعلاً في عالم يمر بتمقيداته، ومتغيراته. وهو ما سوف نشير إليه في ثانياً هذا التعقيب تفصيلاً.

والبحث، بموضوعيته وتجهيزاته يفتح الباب واسعاً للجدل معه في بنيته وربما مصطلحاته، بل وأسلوب تحليله، ومهما نأى رأى المعقب عن مذهب الباحث فتلك دلالة على خسرية محاولته وجديتها، وأحقيتها بالتقدير.

أولاً : نظام اللغة والدلالة . وتوظيفاته تحولات الموضوعية . والتبشيرية . والتحيز

تبدو نقطة خلاف الأولى مع الباحث فى نظامه اللغوى ، وأسلوبه فى البيان والدلالة . وقد يقال أن الباحث أو الكاتب حر فى اختياراته ، وتفضيلاته لنسق مفرداته ودلالاته . وبيان . فاللفة هى سر الكاتب ، وروعته - كما يقول بارت - بل شخصيته . ولكن اللفة أخطر من أن تترك للباحث ، وأن يفض النظر عن توظيفاته لنسقه ، أو تناقضاته ، أو حتى نفى مسئوليته عنها بدعى موت الكاتب أصلاً كما يلهب النقد الجديد ، وثورة الستينيات . اللغة بحسبانها نسقا من الدلالات ، والمفاهيم والمصطلحات ، تؤثر عميقا فى كتابة الباحث ، وموضوعيته ، أو تحيزه . وقد تشكل منطقاً يعينه على الموضوعية ، وعلى اكتشاف أغوار عميقة فى عمله البحثى . وموضوعه ، وقد تعمل أيضاً على تسطيح موضوعه ، وإعادة إنتاج عقل من تيارات التجديد وتفتح الباب أمام الاجتهادات غير المألوفة ، أو تغفل قبيحا حديداً على عقل الباحث ، ومنهجه ، ومفاهيمه . والباحث حاول ما أمكنه أن يخرج عن نظام اللغة التقليدى واليهانى بكل مبرراته ، وثقله السائد ، والذي يحفل به موضوع بحثه ، حيث تسيطر عليه لغة دينية هى مزيج من لغة القداسة المستمدة من النصوص المقدسة ، أو من لغة الشروح ، والتفسيرات البشرية للمقدس ، والتي يحاول دوماً متتبعوها أن ينفروا عليها حالات القداسة ، وأجرامها . ولكن يبدو لى أن ظلالا من نظام اللغة البحثية والتبشيرية ، والدعاوية ظلل بعض فضاء أو مجال نصه البحثى . ولا يختلف هذا التوظيف فى النص البحثى حول الدين ، وعركاته السياسية عن غيره من نصوص إيديولوجية طاغية محمله مطلقات فى القيم ، والمبادئ ، والأحكام والمعايير تظلل النصوص العلمانية بكل ابتساراتها وغموضها ونقص معرفتها ، ومعلوماتها ، وضعف منهجياتها كما لاحظنا فى أوراق بحثية عديدة طرحت علينا فى الندوة وفى نظام الكتابة وإنتاجها المسيطر فى الوسط الفكرى والأكاديمى . إذن نحن إزاء حالة عامة ترسم بها النصوص ، والخطابات السائدة . ما معالم هذا النظام اللغوى المستخدم بحثيا ، وماهى توظيفاته المختلفة ، وما الذى يقود إليه فى الممارسة البحثية؟ وماهى تطبيقاته على حالة بحثنا موضوع التعليقات؟

١- نظام اللغة السائدة ، ونتائج البحثية:

أ- ينزع هذا النظام نحو الميل إلى الإحالة إلى التفسيرات الشمولية والمعمنة وذلك تحت تأثير خضوع الباحث ، وتأثره إما بالإيديولوجيا الشمولية ، أو بالانتماء لها أو عبر الإيمان بأفكار كلية ، أو من خلال الانتماء الدينى أيا كان هذا الدين سماويا أو وضعيا . ويتداخل هذا الإيمان العقيدى أو الوضعى أو السياسى فى تسبيح النظام اللغوى الذى يوظفه الباحث ، فى خطابه البحثى . ويترتب على ذلك سهولة خضوع الباحث لجمل الروى والأفكار الميشوطة فى نسق المفردات ، والمفاهيم الذى تحصله هذه اللغة المستخدمة والمعاد إنتاجها فى نص الباحث . وعادة إذا ما كانت هذه اللغة شائعة وتقليدية فغالبا ما تميل إلى ذات الدلالات التى يفترض أن البحث يمثل محاولة لتفكيكها ، أو تحليلها ، أو

دحضها. فهذا النسق غالباً ما يميل - بهجمل مفرداته ومفاهيمه ودلالته - إلى تأكيد ما هو شائع. وتزداد هذه الملاحظة تأكيداً في الفكر الديني ، والفكر العلماني الإيديولوجي - الماركسي والناصري والقومي والليبرالي بالمعنى ' السوقى الذى يسود حالياً في مصر - ولاسيما في لحظات السجالات السياسية.

ب- الميل إلى المفردات الكلية، بقصد التحوط العلمى، أو النزعة الدفاعية التى ترمى إلى إثبات أن الباحث يدرك الأبعاد المختلفة في موضوعه، على الرغم من تناقض مثل هذه الإحالة إلى الإنكار والمفردات الشمولية، مع فكرة تخصيص الإشكاليات موضوع البحث ذاته.

ويمكن أن نلاحظ ذلك من هنا السيل المتهمر من المصطلحات والمفردات الوظيفية، والماركسية ، والإسلامية ، وغيرها.

ج- التناس ، بمعنى تجميع لتنظيم نص معطى بالتعبير المتضمن فيه أو الذى يحيل إليه ومن ثم يكون التناس - كما عبرت عنه الباحثة Julia Kristeva جاليا كريستيفا هو التقاطع داخل نص لتعبير مأخوذ من نصصر أخرى، أو أنه الثقل لتعبيرات سابقة أو متزامنة. وكثير من الأعمال تنتمى إلى نظام اللغة والكتابة البحثية السائدة، وهو تعبير صاخر عن التناس كنظام لغوى ودلالى وكتائى إذا جاز التعبير. وإذا سيطر التناس على نسق اللغة المستخدم في بحث ما ، غالباً ما يؤدي ذلك إلى موت البحث ذاته إن لم نقل موت الكاتب جرياً على ما هو شائع. وها هو التناس يطارده الناقد ذاته.

د- التعامل التحليلي، والرصفي الظاهري للتصريح المحوثة، أى التعامل مع البيانات الظاهرة من المفاهيم والدلالات ، ومنه القوس فيما وراءها، وفي تداخلاتها، وسيئاتها، بما يسمح بالكشف عن المفاهيم والدلالات المستورة أو المسكوت عنها. ويؤدي ذلك إلى بساطة التحليل ، أو تأكيد المقولات والأفكار الشائعة موضوع الاستهلاك العام في الوسط الأكاديمي، أو الجماعات الثقافية السائدة. بل ثمة ما هو أخطر ، ألا وهو تضييق النصوص موضوع التحليل، وتكوين صور شائعة، ومغلوبة عنها، وبالتكرار وإعادة الإنتاج لهذه الصور يبدو لدينا نظاماً جاهزاً للناقد والمتقود يتم استدعاؤه ذهنياً ونفسياً في حالة البحث كما في حالة السجلات الفكرية.

كل هذه المكونات ، وغيرها - ولسنا هنا في موضع درس شامل لهذا النظام - تؤدي إلى إعاقه عملية الممارسة البحثية ، وتحد من انطلاقها أو التجديد والابداع فيها، وتجعل دون تراكم وانتقالات وانقطاعات معرفية، ويعيقه تسهيل الإنتاج البحثي بالتطور، بل وتؤدي إلى تحول الإنتاج البحثي إلى شطايا متناثرة.

ب- تدخلات النظام اللغوي السائد في لغة البحث:

أشرنا في مستهل التعليق، أن الباحث لم يخضع كلياً لمرجعته الفكرية والإيمانية ، وفي ذات الوقت حاول الخروج من إطارها الصارم، وهو ما أدى إلى خروجه عن تلك النتائج التي كان يمكن أن يصل إليها في حالة خضوعه لهذا النسق. ومع ذلك حدثت تدخلات أثرت على محاولته الجسورة. ويمكننا أن نرصد مايلي في بعض من ملاحظات:

١- الإحالة إلى المطلقات الوظيفية، وبعضها ينتمى إلى الشمولية الراديكالية كالقول مثلاً:

"إن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة - وبكبيرهم "الآخر الغربي" - بصفة خاصة تشهد اهتماماً مطرداً في طرحها بمختلف أبعادها الفلسفية والفكرية، والثقافية والسياسية، ويمكن القول أنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جذوره التاريخية، ومعطياته الواقعية واحتمالاته المستقبلية" وذلك دوناً رصد أو توثيق لهذا الاهتمام، وماهى حصيلته لموضوع بحثه، أو القول أن ثمة تصوراً سائداً لدى جبهة الكتاب والباحثين - المحليين والأجانب- فيما يتعلق برؤية الحركة الإسلامية للغرب، وإدراكها له بصفة عامة، هو تصور يميل إلى "الاحتزال" و"التجزئة" و"التشويه" وذلك من خلال تأكيد أحكام مسبقة، وانطباعات ذاتية، يتم إضفاء الصفة العلمية عليها، كما أن هذا التصور يميل إلى الانتقاع و"الانتهام" أكثر من ميله إلى التحقيق والتقصي والاستقامة والتقصي إلى إطلاق الأحكام، وتعميم النتائج". أو قوله في الفقرة التي تلى ذلك مباشرة "فالشائع لدى دارس الحركة من زاوية علاقتها بالغرب : هو أن رؤيتها له "ساذجة" و"جزئية" و"ظاهرة" وغير فاضحة للمسألة الغربية وأنها تدور في فراغ الرفض ، والعداء ، والرغبة المحمومة في الصدام مع "الغرب" بهدف نفيه، أو الانتقام منه والفضاضة عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلاً".

إن عدم التوثيق والإسناد، وإحالة ذلك كله إلى دارس الحركة يوصله أسراً وأحكاماً شائعة وسائدة أمر يفترض إسناداً مدققاً، وههنا لهذا الشروع ولاسيما وأن بعض تحليلاته لنصوص الحركة ، فيه ما يؤكد على هذه الأحكام المقول من الباحث أنها شائعة، ورغم ذلك فإن مسعى الباحث ونهجه في إطلاق الأحكام المطلقة، هو تعبير عن هجائية ، تستهدف الدفاع المسبق عن الذات ، والرغبة في إثبات التمايز والخروج من تلك الدائرة الموصومة بالنعوت السلبية التي أطلقها عليها. وبحيثا ذلك لن يأتى إلا بالتدقيق والتوثيق ، ونفى أو إثبات ذلك دين اللجوء إلى هذا النمط من إطلاق الأحكام الكبري في افتتاحية بحثه.

٢- ويتجلى التنافس في ثنايا بحثه عن المرجعية الإسلامية العليا على سبيل المثال دين إسناد وهو مصطلح صاغه في السبعينيات د. توفيق الشاوي في دراسته للمشروعية الإسلامية العليا في دراسته للقانون الجنائي الإسلامي مع التعمق، وجاراه في ذلك د. علي جريشه في رسالته للدكتوراه..... إلخ.

ويؤدى النزوع إلى الإطلاقات الشمولية في النظام اللغوي للبحث إلى نتائج إيمانية أكثر منها بحثية مدققة كالقول "إن الحركة الإسلامية - في حدود التعريف بها كما سيأتى ضمن هذا البحث، والتي تستلزم رؤية ثلاث جماعات منها في مصر هي : الإخوان، وجماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية - تقبل نموذج "الأئمة" المتوحد مع التراث الحضاري الإسلامي بمعناه الشامل، ولا يكاد يعرف المرء من أين توصل الباحث وكيف إلى هذا الاتحاد بين أنا متوحدة مع التراث وأى مكون من مكوناته. فالشاهد على الرغم من أن المرجعية الإسلامية هي الإطار الذي تستند إليه الفكرية الإسلامية والحركة السائدة في مصر على وجه العموم إلا أن تحليل مرجعيات وشجرة أنساب الجماعات الإسلامية السياسية تكشف عن اختلافات عديدة في الإطار المرجعي لكل جماعة، وشجرة أنسابها الخاصة . (مثال : جماعة

"المسلمون"، إذن لا يوجد ثمة توحيد على نحو إطلاقي - كما ذهب الباحث - في التوحيد مع التراث . إلا من زاوية الإحالة إلى مفهوم يشوبه عدم الضبط، والقموض ، والتعبير عن مفهوم سكنوني لتراث أمة من الأمم أو بقبول الباحث لفهم أنثروبولوجي استراتيجي، لا يعتره تغير الزمان والمكان وتطورات النظم والبيئات أى إلى شيء سرمدى ولا نهائى ، ومن ثم لا تاريخي . وإذا رجعنا إلى حاشية النص رقمية (١) فسوف يواجهنا هذا المفهوم الأنثروبولوجي، وهو بحسب تعريفه ذاته ، ضد اللازمية واللاتاريخية . حيث يذهب الباحث إلى أن التراث هنا هو كل ما ورثناه عن أبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب - وفنون وصناعات وسائر المنجزات المعنوية والمادية . وهذا المفهوم الأنثروبولوجي إذا طبقناه على المرجعيات الإسلامية، فأى الصناعات والقيم والآداب والفنون والثقافة ولهم العقيدة الذى سنأخذ به ونحول إليه مرجعية لنا فى الفكر والحياة وتنظيم المعاش، والسياسة؟ فضلا عن كون هذا التعريف مستملا من العلوم الغربية التى ترفضها الذات كما عرفها الباحث.

وتفسير الباحث لقوله إن الحركة الإسلامية متوحدة مع التراث هو أنها معتزة به باعتزاز الوارث بمراث سلفه ولا تتبرأ منه بحجة التجديد أو المعاصرة، ولذا تستمد منه لحاظرها الصالح المفيد، وتترك الفاسد.... إلخ. وهو تفسير نفسى وانطباعي لمفهوم الاتحاد . ناهيك عن أن الاستفادة الانتقائية منه لا توجد إحالات تحمل هذا الرأى ونتائجها وتسوخ له. إن هذا الانجذاب يمثل النزعة التهجيلية، والتزويرية التى تخالفتنا وتظهر لنا فى بعض جرائب البحث.

يميل الباحث أيضا إلى توظيف بيانى لبعض المصطلحات مثلا أن الحركة الإسلامية "من حيث خلفيات نشأتها ، وتطورها ، ومجالات النشاط الفكرى والعملى لها، إذا تعبر عن روح "الموقف النقدي ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر القريب، أو الانبهارية فى أى ناحية من نواحي الحياة السياسية والمسكرية والثقافية". إن الموقف النقدي يشير إلى مجمل معارضة بحثية مدققة تفكك منظومة من الأفكار، والمفاهيم فى حقل ثقافة أخرى ، بعدها يمكن القول أننا إذا عرقلنا موقف نقدي إزاء الغرب ، أو قطاع منه، أو مجمرة ، أو نظام. وهو الأمر الذى يميز بين الموقف الهجائى، الهجومي، الإيديولوجي الذى تفرضه مقتضيات السجال الإيديولوجي ، أو الممارك السياسية ، أو وضعيات الاختلاف.

وإذا حاولنا أن نجد البصر إلى الحقل البحثي فى مجال العلوم الاجتماعية فسوف نكتشف شباب دراسة نقدية ، تكشف عن موقف نقدي للغرب فى النص الإسلامى، أو حتى لدى أصفاد الغرب وسلبه.

ويتجلى الاستخدام المتأقوى والتهجيلي للغة فى توصيفه حركة الإخوان على أنها جماعة "إسلامية" شاملة لكل المعانى "الإصلاحية". والإصلاح ليس نعمتا للجماعة من داخلها، وإنما التعت بكون من خارجها، وأنطلاقا من درس وتحليل مشروعية وأدائها الفقهى، والاجتهادى والمركى. والتعت ذاته يختلف إذا ما كان مستخدما من داخلها فيعتد بغدو تعبيراً عن مدح لذاتها ، وموقفا إيديولوجيا فى حين أنه من خارجها يغدو توصيفا لحالة مشروع.

وقمة مثال آخر كالتقول "إن الحركة لديها رؤية إسلامية شاملة ، ومشروع للنهضة تتسع آفاقه التغييرية لتشمل المسالم كله، ضمن منهج يتسم بالشمول والتعديج والاعتدال". إنها لغة

أقرب إلى الصياغات الإيديولوجية المضادة الموجهة لأتباع أى لغة للاستهلاك النفسى لمشاعر الاستعلاء والإحساس بالقبح. وذلك أمر لا جناح على الدعاة أن يكتبوه ، أو يروجوه. ولكن الباحث عليه أن يتجاوز هذه الأساليب الكتابية، لأنها تصده عن تطوير بحثه ، وتعميق تحليله.

وإذا أراد الباحث أن يجعل من هذه المفردات ، والصفات جزءا من لغته وتحليله فعليه أن يثبت لنا ، أو يحيل إلى ما يؤكد على دقة هذه الأوصاف التفاحيرية فى متنه أو حواشى بحثه ، عن هذا المشروع ، وعناصره، وصنّاعه، وهل هو شامل فعلا، وهل هو مشروع ينطوى على أفاق تفسيرية كما جا - بلغة الباحث أم لا؟

وفى دراسة الباحث لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، جاء العرض مجسلا فى حين أن قلة محدودة جدا من صفوف المتخصصين هى التى تعرف الفوارق بين الحركتين ، وظروف نشأتها ومتى يتداخل ، ومتى يتخارجا ، وأين مواقع انتشارهما، وفعاليتهما. وكان يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك بالنظر إلى الغرض السائد حول الجماعتين. خاصة وأن الباحث فى صياغته الإجمالية أشار إلى أن الفارق بينهما أصبح أكثر وضوحا فى منتصف الثمانينيات وذلك حق، ولكن السؤال كيف؟ ولا سيما وأنه قرر أن هذا الفارق تنظمى ومنهجهى "أسلوبى" أكثر منه فكرى أو مرجعى أو غائى. والواقع أن الفارق التنظيمى، أو المنهجى الأسلوبى، هو تعبير أيضا عن شكل من أشكال التمايز الفكرى. ويحيل الباحث إلى استخدام نموت مستمدة من التراث السياسى السائد كالقول إن موقف الجماعتين من السلطة، والأوضاع القائمة يتأرجع بين المنهج الانقلابى أى التغيير من أعلى والمنهج الثورى أى التغيير عن طريق شعور الجماهير.

وهذه اللغة الراديكالية الماركسية - والشعبوية، قد لا تكون دقيقة فى التعبير وتحيل إلى شعور، فالفرقة ليست عملية استيلاء على السلطة تحت أى قناع وإذا هى التغيير فى نظام التملك - على ما ينهب أن ماتيز - ومن ثم التغيير فى بنية السلطة السياسية، ونظام التوزيع - وبشكل عام يمكن القول إن منهج التغيير لدى كلا الجماعتين أميل إلى الشعبوية فى العمل السياسى العنيف حيث الهدف هو السلطة السياسية، ومن ثم يمكننا تفسير السلوك السياسى العنيف إزاء رموز السلطة ، وجهازها الأمنى مثلا. ويكاد يكون الاختلاف بين الإسلام السياسى الجهادى فى مصر، وبين الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة يتجلى فى تكييف كليهما ومنهجه فى التعامل مع الواقع الاجتماعى - السياسى، فالجماعتان على خلاف تاريخ الحركات الإسلامية السياسية لا تحاولان التركيز على العمل التدريجى والتورى فى وسط الفئات الاجتماعية المستهدفة وإنما بالمواجهة مع السلطة السياسية ورموز النخبة السياسية الحاكمة. ولا يدخل فى صلب اهتماماتها العمل التدريجى الدعى، الهادئ وسط القطاعات الاجتماعية الواسعة. على خلاف منهج حركة الإخوان المسلمين مثلا.

وثمة نزعة انتقائية هجائية - نقدية تتداخلت أراتها فيما بينهما عندما يتصدى الباحث بالعرض للحركة الإسلامية الجهادية كقولهم إن الجماعة تقول إنها "مفهم الإسلام بشموله" وأن هذا المفهم على عليها المشاركة فى جميع الأنشطة

والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية لخدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام. ويعقب الباحث على هذا الاقتباس بقوله إن المشاركة التي تشير إليها الجماعة لا أثر لها، ولا مظهر يدل عليها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري.

وعكلا الكلام يحتاج إلى ضبط وتدقيق، فأين نضع الموقف المتذبذب للجماعة الإسلامية، والجهد في انتخابات ١٩٨٧، وجسمها للأمر بعد خلافات فقهية وسياسية، حيث أبدت كوادرها مرشحي التيار الإسلامي آنذاك.

ليس هذا فحسب، بل أين نضع تلك الصياغة لبنية السلطة الفرعية داخل الصميد وبعض القرى بالمحافظات المختلفة ، بل وأعرض بعض أقطاب من الطقوس في الزى والتعامل في أماكن متعددة، بل والتدخل في عرض نظام لمعايير الحياة الاجتماعية وعلاقاتها في أماكن متعددة ، وعلى سبيل المثال ما تم فرضه في صنع قبل اندلاع أعمال العنف الطائفي، وفي منطقة عين شمس، وفي النيرة الغربية بامهابة وأين نضع مشاركتها في الانتخابات الطلابية بالجامعات.

إن موقف الباحث داخله التحيز بين الجماعات الثلاثة، علي الرغم من محاولته الجادة في درس وتقديم تصورها في هذا الإطار.

ثانياً: رأي النص وإشكالية التحليل

يراجع الباحث للنص الديني الموضوعي مأزقا ذا طبيعة خاص ويمثل في طبيعة هذا النص البشري حول الدين ، ولغته الخاصة. ومفارقة للواقع الموضوعي بكل تعقيداته المعصية على الإمساك بكل دقائقها. هل يتعامل الباحث مع ظاهر النص؟ أم علاقاته الداخلية ودلالاته؟ إن ظاهريات النص قد تؤدي إلى نتائج مجترة ، وتعكس سطح النص لا أغواره الدلجية.

والواقع أن خطاب الحركة الإسلامية بكل فصائلها إزاء الغرب ، وأمر آخر يشير ظاهرياً إلى نتائج معروفة سلفاً. إن علاقة الفكر والحركة السياسية المصرية بالغرب علاقة معقدة، ومتغيرة ، وربما لا تشير إليها ظاهريات النصوص. إن الاقتباسات ، والتضمينات النصية التي عرض الباحث لها تطرح علينا إشكالية صلاحية منهج التحليل ذاته، حيث يميل إلى الشرح على المتن والتحليل الكيفي لمضمون النص. وكلاهما ربما لا يقدوران إلى نتائج تعكس طبيعة موقف الحركة الإسلامية من الغرب أو غيره من الأمور.

في البداية لابد من أن يدرك الباحث في الحركات الإسلامية أو غيرها من الحركات الراديكالية، أن هناك فارقاً كبيراً بين نص جماعة أو حركة سياسية في السلطة وتواجه تعقيدات الواقع الداخلي والإقليمي والدولي، وبين حركة مجبرة عن الشرعية. فالنص المحجوب عن الشرعية، والذي يتداوله خلسة بين الناس عليه قيود ، وتعبر عن نسق في التفكير يستهدف التحريض، والتعبئة، ويميل إلى الهجاء ، وكلها أمور أنتجتها نظام تفكير قادة الحركة ، أو ضغوط

وضرويات الحصار . أما مناخ الشرعية فيفترض حريات ، وحرارا وبنافلا . ومن ثم إنتاجا مختلفا فكريا وسياسيا ، براعى متغيرات عديدة .

إن الرجوع إلى الخطاب السياسى الإسلامى - الجهاد والجماعة الإسلامية والإخوان - إزاء الغرب يمثل نصا من النصوص التصويية التى تلجأ إليها الجماعات السياسية المحاصرة ، أو التى تصل إلى سدة الحكم ، حيث تقبل خصائص هذا النص إلى إعلان القيم المطلقة ، والنزعة للتحريض ، واللغة العاطفية الحماسية ، والرؤية الحذية للعالم والواقع ، حيث التقسيم المانوى للعالم وهذا ليس شأن النص الدينى الوضعى لحركة من الحركات السياسية فقط وإنما هو تعبير عن حالة نصوص الشبهوات السياسية الأخرى أيا كانت الإيديولوجية والفكرية . ومثل هذه النصوص قد تكون لها مبرراتها ، ولكن ثمة شكوكا حول مدى صلاحيتها للتعبير عن موقف هذه القوى إذا كانت متعصبة بالشرعية السياسية والقانونية . فمثل هذه النصوص تنطوى على تسميمات بشرية فى المبتدأ والمتهى ولا عصمة لا شأن أى نص بشرى . تفسيرى تدر عليه تناقضات مع عالم بالغ التعقيد ويستعصى على الوضوح الوارد بهذه النصوص التصويية - التبشيرية التى تبجل الذات وتحتقر من شأن الآخر إزاء مستهلكى هذه النصوص من مرئى الحركة والحاديين عليها .

إننا نستهدف فى تحليل النص والرؤى التى تنطلق منه ، الضرر والمستود بين تضاهيقه وثناياه ، أو البنيات التى تتداخل فى البنيات الظاهرة ، أو التى تتحرك وراعا - بتعبير اميرتوايكو - وبمحاولة ربط النص بواقع متعصب وسلوكهم . فمثلا هذا الموقف من الغرب كيف يمكن تفسير تناقضه مع سلوك قادة الحركة الإسلامية ، وعلى سبيل المثال تعامل حسن البنا مع الإنجليز ، وإشارات عمر عبد الرحمن إلى المنظمات الدولية غير الحكومية التى تدافع عن حقوق الإنسان وتقاربرها عن الحالة فى مصر ، بل وإلى نظام حقوق الإنسان بأجياله الثلاثة . أو رسائل بعض قادة الجماعة الإسلامية إلى الولايات المتحدة كتصريحات صفوت عبد الفتى من قلص الاتهام .

إن هذا الفارق بين جماعة فى المعارضة فى مرحلة التكوين والانتشار وطلب الكوادر وتجهيدها وبين جماعة تعمل تحت ظلال الشرعية هام . فى حالة المطاردة والمراجعة المتعينة لا يحتاج إلى الدرس الموضوعى والخطاب السياسى الذى يمزج بين التبشير ووضع مبادئ السياسات والأعمال . فلكل صيغة ومرحلة وظرف مترتباته . فى مرحلة الخضوع للمطاردة تواجه بالنظرة التحقيرية والنعموت السلبية للأخر داخليا كان أم خارجيا . وعندما يكون النص تعبيراً عن حركة شرعية أو فى الحكم يختلف الأمر . وتجد التميزات تتجلى فى ثنائى النص ، كالتمييز داخل الغرب ذاته والتعامل معه ، وعلى سبيل المثال الثورة الإيرانية . سوف نجد هذه التمايزات فى مرحلة الثورة ومرحلة انتصارها ، حتى تحورها إلى نظام واخفاء الثورة . ثم دخولها فى شبكات العلاقة المعقدة مع الغرب وغيره من الآخرين . وحتى أثناء الدخول فى علاقات معقدة مع بعض الشياطين أو المستكبرين الكبار باللغة الإيرانية ، فلابد من التفرقة بين هذه اللهجة والنعموت الذاتية ، والهجائية ، وبين لغة الكواليس ، والديبلوماسية والمصالح . حيث تغلب على اللغة الأخيرة لغة الدولة والمسئولية السياسية وبين لغة موجهة للاستهلاك الرمضى الداخلى .

وخل مثل لغة الجبهة الإسلامية للإتقاء في الجزائر، قبل الانتخابات وأثناءها ، وبعدها . بين لغة الشيخين (مدني ، ويلجاج) ، وآخرين مثل محمد سعيد، ولغة عبد القادر حشاني إزاء الغرب ، والسلطة الجزائرية - بتحالف رجال سوتراك، والجيش - طيوف ، وتنويعات، وقوارق ، وقنايات .

وهناك ظاهرة أخرى يكشف عنها الخطاب الإسلامي من الغرب ألا وهي صناعة صور فطية وانتقائية للغرب ثم تثبيتها في الخطاب وترويجها ونقلها. وهذا المنحى في جانبيه سابق التصويب - إذا جاز التعبير- في تصويره للغرب ، ونقده معا .

فلا نعد نرى الغرب غربا ، إنه غربنا نحن، أي متخيلات الذات عن كوابيسها. بل أن مفهوم الغرب ، وأبعادها في رؤية الحركة الذي درسه الباحث ليس مفهوما جغرافيا ، أو دينيا إلخ، وإنما هو حالة مجسدة نظم سياسية، واجتماعية، واقتصادية تطورت تاريخيا في بني الأفكار والسلطة ، والعلاقة مع اللامرئي. بل أن الغرب ذاته هو وراث حضارات وإنجازات إنسانية وبعضها شرقى كإنجازات العلوم التي استحدثت عبر تجربة الأندلس. ولا ينبغي عن الهال أن هذه العلاقة المعقدة تداخلها الإدراكات المتبسة ، فالغرب ذاته في ظل تجربته الوحشية معناه كمشغل ، صنع عبر جهازه الاستشراقى والمعرفى بعضا من هواجسه ومتخيلاته، صورا فطية عنا كشرق، أو كإسلام . أى ينطوى جهازه المعرفى وإنتاجه على بعض الصور النمطية عنا، ويعيد إنتاجها. إنها الذات كموضوع لإعادة الإنتاج في نص المستشرق ، أو نص الوطنى. ولا نقول ذلك موصوفا بالإطلاقية، وإنما نقول بعض إنتاج هذه الأطراف ، إن لم نقل نمل غاليله.

ثالثة في وصف صورة الغرب

إن هذه الصورة المائنة الأكثر حضورا للغرب في النص الإسلامى تقابلها صور غربية معكوسة عنا حيث يظهر في نصوصه عالم الذكور وسلطاته والحرم والسيف.... إلخ . كلا الطرفين يسميان إلى نيل ما يبايره ويحده . وكلها صور لا تاريخية. ولكن يستوقف الباحث تلك النظرة السائدة ، عن ثنائيات الأخلاق / اللأخلاق، والمادى / الروحى حيث يوصف الغرب في نصوصنا بالمادية معزولة عن الروحانية، والأخلاقية. الإسلامية في مواجهة الإباحية والأخلاقية الغربية. وكأن هناك أخلاقا واحدة سرمدية، وأبدية. قد يكون ذلك صحيحا في الموقف الإسلامى إزاء هوافر غربية عديدة ولكن الأخلاق ليست مطلقة ولا أبدية ولا سرمدية في تجربة إنسانية ما . فداخل كل تجربة هناك تحولات في النسق الأخلاقى وتفراعات يجب وصفها عبر الزمن ، ووسطها بالاختلافات في البنية الاجتماعية. ومع ذلك فلكل موقف مولى ماضى أخلاقياته الخاصة الزمنية والتاريخية والمتغيرة التي يفرضها الاجتماع الإنسانى ذاته قاعدة تحكم السلوك، أو تضبطه أو تسوغه أو تعطيه تبريراته للفرد. أما مفهوم الإنهاد والإباحية فموجود قبل وجود الغرب ذاته.

وفى وصف المضطرة الغربية في فكر الإخوان المسلمين أنها "حضارة مادية" وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم. ولكنها تقود العالم منذ مرحلة تاريخية طويلة جدا، فهل المعجز كصفة، هو تعبير عن إدراك للواقع التاريخى أم أنه تعبير عن هدف ، وأمل وباير الباحث بين هذا الموقف وموقف الجهاد فى وصف حضارة الغرب، بأنها "عاجلية حديثة".

الا يشكل هذا الوصف تعبيراً عن موقف سيد قطب، ومحمد قطب، وصالح سرية، في رسالة الإيمان... إن الإخوان مرجعيتان مرجعية البنا والهادي، وغيرهما من المرشدين، ومرجعية الأستاذ سيد قطب.

والواقع أن الفصل في البحث بين الواقد كنفويض للموروث، يحتاج إلى مناقشة، لاسيما القول أن الموروث هو عبارة عن كل ما تحضنت عنه مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية الماضية. وهو استخلاص غير سائق، لأن تجربة مجتمعاتنا لم تكن مفصلة قط عن تفاعلات الواقد والموروث. بل أن مجارب الفتح الإسلامي ذاته، كانت تعبيراً عن تفاعل بين هذه التجربة الإنسانية المظلمة، وبين موروث البلدان المفتوحة، بل أن القائمين قبلوا ببعض هذا الموروث فيما لا يخالف قواعد النظام الإسلامي وأكبر مثال على ذلك الموروث من التجربة القانونية المصرية - التاريخية المتطورة واعتبارها عرفاً من الأعراف، وتعد مصدراً من مصادر النظام القانوني الجديد. وأيضاً الواقد باعتبارها ثقافة الغرب وآدابها وفنونه المجلوبة، وهذا أمر يحتاج إلى التمييز والضبط، فعلى سبيل المثال ما الضير في التبول بالموسيقى الكلاسيك، والفنون التشكيلية، والباله، والرواية وفنون القص، والإبداع، وأشكال المعماري هل هي أمور شيطانية نرفضها باعتبارها فساداً شريعياً.

وهل صحيح يمكن الفصل بين التكنولوجيا، وبين العقل الذي أنتجها؟ وهل صحيح يمكن الفصل بين المادى في حضارة الغرب دون أسسه العرفية والفلسفية والقيمية. إن التقدم كمفهوم، ولید للفكر الاجتماعي هناك، وهو تعبير عن تطور مفاهيمي وسياسي واجتماعي، وليس مفهوماً خارج هذه التجربة.

ويبدو صحيحاً ما وصف به الباحث "موقف بعض كتابات الجهاد التي تتألف في التقليل من شأن التفريق المادى للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم، وأنه ليس إلا تمكن شرابة لا يلبث أن يزول" من أنه تحقير للتفريق المادى والعلمى والتكنولوجى الغربى. وعند تحديد موقف الجماعة الإسلامية، وتركيزها على "أن مشكلة الناس الأساسية، أنهم يفترضون أن يكرسوا عبيد الله، أو يجهلون هذه القضية" وعدم اهتمامها بالتقدم التكنولوجى، أو الديمقراطية... إلخ والواقع أن المسألة فيما يبدو على مختلف، فهذا الاقتباس وغيره هو جزء من رؤية الجماعة في نقد الدولة السلطوية المستبدة، وفي ذلك محارل الوصول إلى ذلك من خلال نفى عبودية البشر لها وطاعتها.

وفي تحليل لمط الحياة الغربية، يتم تقدها من خلال بنیه مصطلحية، ومفاهيمية غربية. وعلى سبيل المثال: التقليد، والتعبية، والتغريب، والعلمنة". فالواقع أن النص الإسلامى السياسى يغطى على مجسرة مصطلحات ومفاهيم غربية تماماً، كاستخدام مفاهيم وظرفية في نص الجماعة الإسلامية السرى "محاكمة النظام السياسى المصرى" مثلاً*.

* استكمل المحقق هذا التحليل ونشره كاملاً في كتاب منقول. انظر: نبيل عبد الفتاح. عقل الأزمة- تأملات نقدية في ثقافة العنف والفراغ والخيال المسحور، دار سيات، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٨٠-٩٢.

المناقشة

~ حماد صيام :

تؤكد الورقة المقدمة لكافة أبناء جيلنا من كافة التيارات الفكرية والسياسية أن هناك مباحا جديدة في النهر، وعلينا أن نرصد ماذا يجري من تغيرات على الضفة الأخرى لهذا النهر إن كنا بالفعل مهتمين بإصلاح شؤون هذا الوطن ونحن لنا حوار طويل سوف يمتد إلى أن تصلح الأمور في هذا الوطن. في العرض الذي قدمته أكدت على مسألة موقف الغرب المعادي للمسلمين، وأن هناك موقفا متحتما وقصديا ضد المسلمين . لكن الغرب إن كان أوروبا أو أمريكا يقهر الفقراء بكافة دياناتهم ، واعتقد أن الأمريكان أبادوا الهنود الحمر في أمريكا ولم يكن الهنود مسلمين، وأمريكا أبادت فيتنام في العصر الحديث والفييتاميون لم يكونوا مسلمين، فالجمع والنهب والإبادة موجهة لجميع قراء هذا العالم وليس المسلمين فقط. وما يتم اليوم في البوسنة والهرسك - رغم أن المشكلة لها جذور تاريخية مرتبطة بالاستعمار العثماني وما زالت - يستفز الإنسان ، وليس المسلم فقط .

القضية الثانية، على الرغم من أنك ركزت على مسألة العداء للغرب في الخطاب الإسلامي والممارسات الإسلامية، ولكن هناك في الحقيقة مسألة لا أستطيع فهمها، ورغم هذه الحدة في العداء الإسلامي للغرب إلا أننا في رصدها الحركة الإسلامية نكتشف أن المديمن رموز الحركة الإسلامية يعيش في الغرب ويتعامل وفق آليات وقيم هذا المجتمع الغربي. ليس ذلك فقط بل أن العديد من المراكز النشطة التي تدعم الحركة الإسلامية موجودة في الغرب، هم ليسوا في المربخ، إنهم في مجتمع غربي توجد درجة من التفاعل معه.

السؤال الثالث ، أنا اسمي حماد ياسين صيام، مصري الجنسية ، مسلم الديانة ، اشتراكي في معتقداتي السياسي، أرى العلمنة في إطار قول الرسول الكريم (ص) : "أنتم أعلم بشؤون دنياكم". هذا هو الذي ألهمه من العلمنة ، وأنت في كلامك عن العلمنة قلت كلاما يبدو مسيحا جدا ، أن الغرب يارس إفسادا علينا بالعلمنة ، فأنا أريدك أن تقول كيف ترون موضوع العلمنة بالضيء في الإطار الإسلامي؟

أخيرا ، أنا متفق تماما أن هناك انفصالا تنظيميا وسياسيا كاملا ما بين فصائل الحركة الإسلامية، بل هناك خطوات صراع والصراع يصل إلى الصدام في كثير من الأحيان بين فصائل الحركة الإسلامية . ولكن الورقة العامة ليعمل فصائل الحركة الإسلامية بمختلف توجهاتها وبمختلف أشكال تبنيتها لقضية العنف من عدمه ، يشير إلى أن هناك نوعا من التكامل والتساند الوظيفي في الأدوار.

~ الأمتاف / فائق هادي :

التقاط التي أتفق فيها مع الباحث في آليات الاستعمار الجديد وكذلك إشارته عن التهمية التعليمية بشكل خاص . ولكن هل الحركة الإسلامية بالفعل على المستهدفة بالضرب؟ أم هناك مشروع قومي أو مشروع للتنمية بالاعتماد على الذات يقف الغرب ضده حتى في أمريكا اللاتينية . حيث نرى نزعة الولايات المتحدة للسيطرة والهيمنة من خلال المؤسسات الدولية من منظمة اليونسكو إلى منظمة الصحة العالمية.

ثانيا : أليس هناك ضرب للحركة الإسلامية من الإسلاميين أنفسهم؟ هل التناحر بين الطوائف الإسلامية، الجهاد والسنة وغلاهم ، أليس هذا ضربا للإسلام؟ هناك طوائف كل منها له مذهب الخاص.

- الأسفاذ / أهرف حصينة:

الغفوان هو الغرب والإسلام ، وأعتقد أن في اختيار العلاقة بين هذين الجوهرين المطلقين اللاتاريخيين توجد صعوبة شديدة جدا . والباحث لم يحدد لنا ماهو الغرب من وجهة نظر الحركة الإسلامية؟ ماهو الغرب محديدا؟ الباحث أشار سريعا إلى أن هناك أيضا جماعات في الغرب مثل جماعات البيعة تنقد الحضارة الغربية والكثير من النقد الذي وجهه الباحث إلى الغرب يشترك معه فيه جماعات وطبقات اجتماعية وأحزاب وحركات اجتماعية، فنقد الطابع للمادى للحضارة الغربية، ليس ونقلا على الحركة الإسلامية. فما هي أشكال التفاعل الممكنة بين حركات الإسلام السياسي وتلك الحركات سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الفكري؟

ثم هناك مسألة أخذ الإسلام والمسلمين كمركز للعالم. وهذه نقطة أولية تمهيدية بهذا الشكل هو تمهيد إيماني عتيدي، والاعتداء على الإسلام جزء من الاعتداء على العالم الثالث. إن الظاهرة الاستقطابية غرب / إسلام هي اختيار مجتزئ لموضوع أكبر.

- الأسفاذ / نيهل هيد الفتحاء:

أي إشكالية ما ، أي أزمة ما ، طالما عبر عنها تيار موجود في واقع سياسي سواء كان إسلاميا ، سواء كان برديا ، سواء كان ماركسيا ، سواء كان هنديا ، في النهاية إدراكه أنه إزاء مشكلة أو إزاء حاجس. الكلام عن مشكلة الهوية ، طالما أن حركة ما تشعر أن هويتها مأزومة فهذه تستحق البحث كاتمة ما كانت . المسألة ليست علم شعور فئات أخرى بأن هناك أزمة في الهوية . لكن إذا وجد في النص الإسلامي، في الجهاد أو في الجماعات الإسلامية أو قديما في جماعة المسلمين أوفى حزب التحرير الإسلامي ، أن هناك حاجسا حقيقيا إسمه "الهوية" فسوف يكون هذا بمثابة فرض مشكلة بحثية تستدعي التعامل معها .

- الأسفاذ / كمال مفهيت:

الزميل وهو يتحدث عن الغرب يريد إلى حد كبير أن ينزل من ذهننا الصورة الراضية، الصورة التي نعتقد أن

الجماعات الإسلامية ترى الغرب فيها إنه مفروض تماما . فيتكلم عن أن هذه الجماعات لا ترفض الغرب على الإطلاق ولا تقبله على إطلاقه . وأظن أن هذا الأمر لا يخص الجماعات الثلاثة الذين تحدث عنهم، ومستحيل أن نجد مفكرا مصرية من عهد العزيز فهمي الذي يتحدث عن استبدال اللغة اللاتينية باللغة العربية، إلى طه حسين إلى سيد قطب، وكذلك أي جماعة سياسية ثقافية مصرية من الماركسيين إلى التكفير والهجرة، لا يمكن أن نجد من يقول أننا نقبل الغرب على إطلاقه أو نرفض الغرب على إطلاقه، المشكلة أن سيادتك لكي توضح لنا ذلك اخترت أسهل ما يمكن اختياره، الغرب فكريا . لأن ذلك سهل والتبرير سهل أيضا، سوف آخذ الطائرة ولن آخذ الصاروخ، استطيع الاختيار بوضع هذه مكان تلك، ببساطة شديدة لأنه يمكن تبريره ! ولكن المشكلة أنه كان من الممكن أن توضح لنا الصورة بالقول كيف يمكن أن تتفاعل هذه الجماعات مع الغرب ، بأن تشرح لنا تصورها الاقتصادي مثلا فهذه الجماعات تعتقد أن تسعة أ هشاش الرزق في التجارة . وبالطبع يتضح ذلك في الأدبيات الاقتصادية إلى حد كبير في هذه الحالة كان سيتضح جيدا عل سوف يستطيعون تطبيق مقولاتهم عن الغرب على الاقتصاد، أو على تصورهم الاقتصادي الذي يرونه، وعلاقتهم بالنولك، وعلاقتهم بالربا، وهكذا . والنقطة الأخرى إنك اخترت أيضا الغرب التكنولوجي ونسيت الغرب المرتبط بالخرعة الأكاديمية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، لأن هذه مسائل شائكة وسوف تضع هذه الجماعات في مشكلة وكذلك الباحث أيضا .

آخر نقطة لكي تتضح الصورة المنفرة للغرب نتحدث عنه كميكانيزم ثابت ، فتقدم فقط الحماية الغربية وهرج صورته التي يتضح فيها الدعارة والشلوة والمخدرات وأنا أظن أن الغرب ليس مستولا عن هذه المشاكل، وكل ما في الموضوع أن هذه الأشياء ظاهرة في الغرب لأن هناك كل من يريد أن يفعل شيئا بفعله . لكن هل تعتقد أن هناك نظاما لا يدين في أي مكان في العالم هذه المساوي حتى في الغرب نفسه ؟ !

-الأسفاد / سعيد المصري-

رغم ما قد ترمى إليه الورقة من إيجابيات ولغة منمقة، وهذا عالم نعوده في الكتابات السوسولوجية وأوراق البحث الاجتماعي حول الظاهرة الإسلامية ، إنما استولفنى الكلام عن استيراد المفاهيم والكلام عن القطيعة المعرفية في البحث الاجتماعي والكلام عن الحالة النفسية . الحقيقة ليس عندنا نقل في المفاهيم بالمعنى الذي تحدثت عنه ولبت ذلك كان موجودا، نحن لدينا إساءة استخدام للحقائق من أساسه، وإنه لو كان هناك نقل في المفاهيم خلق تراكما على هذا المستوى . وأحد أشكال تشوه نقل هذه المفاهيم أو إساءة استخدامها هو أن التحليل السوسولوجي للظاهرة الإسلامية يمكن أن يتأثر بما هو شائع، مثلا وسائل الإعلام تقول عن ذلك تطرف و هذا إرهاب ... إلخ . وهي الأفكار الشائعة ، وأخشى أن تكون هذه الأفكار هي المنطلقات الفعلية للباحث . وأنا اعتقد أنه بهذا المنهج، البحث الاجتماعي يصبح واقفا في خندق لا يستطيع أن يحمل هذه الأمور لأنه لم يستطيع أن يحلل ويكون موضوعيا في رؤية مستقلة عن

الرؤية الإعلامية. إننا الشيء الذي أغشاه من خلال درس جاد للظاهرة الإسلامية هو أن تحدث عملية تقوقع لهم هذه الظاهرة، طبعاً الزمن المعاصر مقروض علينا أى مسيرة التاريخ وهذه مسألة لا يوجد فيها نقاش . لكن هنا لا نفهم العلوم الاجتماعية الغربية جيداً، وأنه إذا تم ذلك الفهم سوف يجعلنا فى موقف أفضل فى التعامل مع الغرب. والحقيقة أن الكلام بهذا الشكل يوحى بأن التحايل الذي يمكن أن يكون مقبولا على مستوى من المستويات فى فهم الظاهرة الإسلامية يؤدي إلى رفض المفاهيم الغربية. وقد حاولت ألا تذكر ماهو منهجك فى التعامل مع هذه الظاهرة، أى أننى لا أفهم هل أنت اشتغلت كباحث تحليل مضمون أم تحليل خطاب أم قمت برصد وتحليل الاتجاهات؟ أنا لا أفهم ماذا فعلت بالضبط ورغم هذا أقول لك عقلك لن يستطيع أن يتحرر من المناهج الغربية التي ترفضها ، فمنعنى فى موقف تفرض علينا فيه المعاصرة فى التعامل مع هذا الإجهاز الغربى.

— الأستاذ / سعيد عبد المسبح:

النتيجة الأولى هي أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب هي رؤية سوداوية لسببين ، السبب الأول قابلية الدول الإسلامية أو قابلية دول العالم الثالث عامة التي استغلت من الغرب للاقتراب، وهو السبب الرئيسى لهذه العملية التي تقلل من حدة العداء للغرب وللفكر الغربى. والشيء الثانى أن هناك دولاً استعصمت من الدول الأوروبية، والدول الغربية فى الوقت الحالي استفادت منها وتستطيع أن تستغلها أيضاً. نحن نفكر بالمنهج البراجماتى كيف نتعامل مع الغرب الذي استغلنا لكي نتخلص من التجربة السوداوية التي عشنا فيها ، لكن نتخلص منها ونجعلها أكثر بياضاً. النتيجة الثانية : هي عدم ميل الحركة الإسلامية لطرح مفاهيم وأفكار تقابل الأفكار الغربية التي ترفضها ، فأنا أرفض شيئاً إذن لاند أن أضع البديل. مثلاً فكرة الشورى هل هي ملزمة أم غير ملزمة فى منهجهم وماهو منهج الحركة الإسلامية فى التعامل مع الظواهر المختلفة لإيجاد مفاهيم تناهض أو تقف بالمحصار للمفاهيم الغربية .

— د. عصام العريان:

الأمة العربية والإسلامية تعيش منذ قرن من الزمان أو يزيد صراعاً بين مشروعين، مشروع ينبع منها ومن يبتسها ومن قيسها وتاريخها وتراثها، ومشروع واقد يريد أن يفرض مناهجه وأساليبه وطرقه ونظمه فى كل الوسائل الحياتية وبالذات فى النظم الاجتماعية. الاندهاش الذى حدث عند مجموعة باحثين شباب هو أنه خلال عقدين من الزمن تقريباً شوهت صورة الحركة الإسلامية تماماً وموقفها من الغرب رغم أن الموقف واضح من قديم ومن زمن بعيد، وبالمئات منذ نشأة الحركة الأم وهي الإخوان المسلمين . أنا أشعر أن النظرة التي يجب أن نركز عليها الآن هي نظرة إلى المستقبل ، هل الغرب يقبل التعددية التي يريد أن يفرض التزام الجميع بها ؟ معنى أنه يقبل على المستوى الكرنى أنه يكون هناك تعددية ثقافية وحيضارية وفكرية ، ويكون هناك أنا والآخر، ويكون هناك تعايش بينهما، ويكون هناك أمة إسلامية لها

قيم ولها حضارة ولها أسلوب في الحياة، وهناك غرب له كما يريد ويكون هنا ك بينهما تمايز. إننا نعتقد أنه إذا حل القرب هذه الإشكالية لديه سيكون هناك مستقبل لتعاون كبير جداً بين هاتين الأمتين. النقطة الثانية والخطيرة جداً أنا أرى أنه بغض النظر عن موقف الحركة الإسلامية من الغرب، هل المسلمون الآن، وأنا أعتقد أن الموقف ليس موقف حركة إسلامية وليس موقف المسلمين أو المجتمع الإسلامي ولكن الشرق كله مسلميه ومسيحييه لأن أيضاً الكنيسة المسيحية والقطبية لها موقف واضح من الكنيسة الغربية ولا داعي لأن ندخل في هذا الموضوع، ولكن أقول أن المشكلة التي نخشها كمسلمين أو كشرقيين هي كيف نستطيع أن نحقق الدورة الحضارية القادمة بأقل تكلفة ممكنة وبأقل جهد ممكن. إن السؤال الذي طرح كيف نتجاوز البعد الإيماني الأخلاقي والبعد المعرفي التقني التكنولوجي في نموذج جديد يحقق للعالم كله السلام والسعادة والأمن والأمان.

-الأستاذ/ محمد حاكم:

أنا سعيد جداً بالقرعة اللغوية التي بدأ بها الأستاذ إبراهيم في نقد المفاهيم وصفية استيراد المفاهيم، لكن بقدر السعادة بقدر الأسف أن هذه القدرة التفسيرية والاحتجاجية على المفاهيم العلمية السابقة لا تنعكس بقدر كاف في العرض الذي قدمه. وسوف أدلل على ذلك بالمفهوم المركزي الذي اعتمد عليه وهو مفهوم الأنا والآخر. وهو مفهوم مستورد مثل بقية المفاهيم المستوردة، لكن أيضاً مثل باقي المفاهيم لم يكن معه كالتأرجح يوضح كيف يستخدمه، المشكلة أنه لم يقدم الأنا والآخر أيضاً باعتبار كل منهما وحدة متجانسة. لكن الحقيقة أن الأنا منقسم ومتعدد زمنياً، ومكاني، وسوسيولوجياً، بمعنى أنني أقبل تقسيم الأنا باعتباره جماعات الجهاد والإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، لكن هذا الكلام يقال عادة دون تحديد سوسيولوجي لما تقفله الجماعة الإسلامية وما تقفله جماعة الإخوان المسلمين وما تقفله جماعة الجهاد. وفي المقابل يقدم الغرب باعتباره وحدة متجانسة، لا طبقات ولا آراء مختلفة ولا اتجاهات مختلفة.

النقطة الثانية هي دور الآخر في تحديد رؤية الذات له، أي هل للغرب دور في تكوين وتقديم مصادر لرؤية الجماعات الإسلامية عن الغرب؟

والنقطة الأخيرة عن حكاية توحيد الجماعة (الجماعات الإسلامية) مع التراث. وأدهى أن ثمة توجهاً للجماعات الإسلامية مع التراث الغربي أيضاً واستيراده من خلال ما وصل الجماعات الإسلامية من التراث الإسلامي والحضاري العربي عن طريق الغرب.

-محدث:

المفاهيم السوسيولوجية والحيثية في العلوم الاجتماعية عموماً ناهية من خصوصيات مختلفة، خصوصيات ناهية

من مجتمعات غربية للتعدد وليس المفرد ، ونحن نحاول أن نطرح عليها واقعنا بقدر الإمكان ونخلف ذلك التصور الإيديولوجي السائد في الغرب والذي ننتقله علي المستوى المعرفي الإستعماري والذي وصلوا به إلى أعلى درجات التقدم . ولكي نكون أفضل علينا بعمل البديل، هذا هو التصور الموجود عند لويس عوض ، وعند حسين فوزي وعند عدد كبير جدا من الذين يدرسون في الأبحاث الاجتماعية. إننا الخطاب الديني هل يفعل عكس هذا ؟ الخطاب الديني أصلا يقض النظر عن قدسيته نبع من مجتمع أحادي وفي ظروف تاريخية محددة، وبعد ذلك أصبح يريد أن يكون صالحا لكل زمان ومكان يقض النظر عن خصوصية الموقع الذي يريد أن يتعامل معه، هنا يحدث أيضا نفس الشيء الذي يحدث في التبعية للمنهجية الغربية، أعتقد في تناقضات الخطاب الديني مع خصوصية المرحلة والمكان الذي يتعامل معه. وهنا التنافس بين العالمية الدينية من ناحية والعالمية المفروضة من الغرب من ناحية أخرى. أي ما يستند أساسا على المعيارية الدينية في مقابل اللامعيارية الغربية باعتبار أزمة الهوية الغربية أو أزمة المجتمع الغربي في العصر الحديث. لكن هذه المعيارية أو النسق القيمي الذي تدعير إليه المخططات المعرفية الدينية الرفيعة مختلف عن المعيارية الغربية.

- د. مصطفى عبد العال:

عندما سمعت بعض الأبحاث في بعض الجلسات الأخرى كان فيها أيضا شيء من القطيعة المرجدة عند الأستاذ إبراهيم، لكن العذر الذي التمس به الأستاذ إبراهيم أنه ينطلق من نص مقدس ، وبالتالي هناك شيء من العذر قياسا بالآخرين الذي قامت لديهم قطيعة ورغم استنادهم على نصوص غير مقدسة. أنت تفضلت وقلت بأن التيارات الإسلامية حسمت قضية ماذا نأخذ من الغرب وماذا لا تأخذ. وأنا أتصور أن ذلك إذا كان قد حدث فهذا شيء خطير لا نعلم به كيف ؟ كيف نخرج منتجا من السياق الثقافي له، كيف تأخذ منتجا غربيا تم إنتاجه في إطار سياق ثقافي معين؟ نعمله ونأخذ بفرد ؟ لو هذا حدث ستكون سعداء جدا . القضية الثانية التي أأسألكم عنها فيها أيضا هو الفرق بين الرفض لهذا الغرب المحيز الفاسد - أيا كانت تسميتها له - وقد رتنا على التعامل معه. لا يكفي أن نرفضه في ذاته ، نحن مجبرون أن نتعامل معه سواء أكان تعاملنا بالسلب أو بالإيجاب.

النقطة الثانية، هي مسألة التأكيد علي قرب نهاية الغرب ، وقد يكون هذا صحيحا نظريا، لكن هل تعتقد أنه من الممكن لأمة في حجم الأمة العربية الإسلامية أن تظل مكتوفة الأيدي انتظارا لأن يتم تحقيق هذه النظرية؟ والنقطة الأخيرة ... أنا متفق معك أن المشاعر والتحليلات الإسلامية ناتجة عن تناخل الحكام والأنظمة في العالم العربي والإسلامي تجاه الغرب، أي أنك استعملت علاقة الحكام العرب بالغرب خاصة في جانب الكرامة الوطنية. فليترك تفسير لنا كيف يرى الإسلاميون الوطنية بدون جانبها الديني.

-د. محمد نعمان:

أحاول أن أصل إلى تشخيص الحركة الإسلامية : هل هي بالفعل تعبر عن الصحة الإسلامية؟ نرى أن الباحث يتحدث عن أثر الاستعمار الغربي وينصر أثر الاستعمار بأنه مجرد عدوان على الدين الإسلامي، ويراى في هذه الحدود فقط. والنظم الاستعمارية بالتالى هو سلوك عدوانى على هذه الأمة، وهذا النهج أو هذا العدوان يخلق تقيضه العدوانى أيضا. ولكنه لا يكون خطوة ضد الاستعمار، يكون ضد الخدانة بشكل عام على اعتبار أنها غريبة، أو نفى إغجازات الآخرين. هذه سمة مهمة على أساس أن كل إغجازات الغرب لم تأت من المؤمنين بالله. وهذا يطرح سؤال القبول بالآخر والدخول معه في جدلية من أجل صنع خطوة جديدة في طريق التطور الإنسانى. القبول بالآخر هنا عليه علامة استفهام كبيرة جدا. حيث نلاحظ أن الحركة الإسلامية تنطلق على نفسها وتضع عددا من الحواجز والتقيود الدينية أمام التعاون مع الآخر الدينى على الرغم من إصرار على التيارات الإسلامى على الاعتراف اللفظى بالإيمان بكل الأنبياء والرسل، ولكنهم يشعرون ذلك أخيرا بشرط الإيمان بالإسلام. وهذا ممكن أن يكون صحيحا فيما يتعلق بالمعينة الإسلامية ولكنه ليس صحيحا في قياس عقائد الآخرين.

آخر جزئية استنتاج أنه من خلال قتل خيرة ١٠٠ سنة من تاريخ الحركة الشعبية، نحن أمام حركة عنصرية إسلامية وليس أمام صحة إسلامية.

-الأستاذ/صاه إبراهيم:

الغرب هم أساسى للعالم العربى والإسلامى. وقد اهتم الأستاذ إبراهيم بهذه القضية وهذا أمر يدعو إلى التقدير، واجتهاد في معالجتها وهذا أمر يدعو إلى تقدير أكثر. لكن النقطة الأولية التى أعتقد أنها لم تأخذ حقها من الاهتمام هي ما إذا كانت إسرائيل محورية في التصور الإسلامى للغرب. هذه النقطة علي وجه التحديد جرى فيها طبقا لكلام الأخ إبراهيم نوع من التمييز بين نظم الحكم الغربية والشعوب الغربية. ومن المفارقة أن هذه النقطة الأساسية في فكرة الحركات الإسلامية تلتقى مع نفس المقولات التى صيغت في الصحافة المصرية اليومية في الستينيات بسائر تصنيفاتها، نفس المقولة في مجلة الدعوة، نفس المقولة في مجلة الكاتب، نفس المقولة في مجلة روز ليوسف، نفس المقولة على لسان كتاب مثلين لسائر فصائل الحركة الوطنية المصرية، ومع ذلك لم يجر التنسيق في صياغة رؤية موحدة، لماذا؟

النقطة الثانية خاصة بتصور الحركة الإسلامية للغرب، كيف لا يكون تصورا تخويفا؟ بهارة أخرى أين موقع هذا التصور من رأى العام المصري؟ هو تصور الحركة الإسلامية، ولكن كيف يمكن أن تقول أنه تصور للرأى العام المصري؟ لابد وأن نهتم بأدوات نقل التصور في إطار مقاومة الغرب، نتحدث عن مجلة الدعوة ونتحدث عن مجلة الاعتصام والمختار الإسلامى، ولكن هذه الصحف انتعشت في فترات وظيفتها في فترات أخرى، سواء يحكم

المطاردة الأمنية أو يحكم نصوص قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، الذي حرم التيار الإسلامي من إحدى مجلاته بنص المادة ٤٩ من هذا القانون بمجرد موت الشيخ صالح عشاوي لأنه صاحب الترخيص.

النقطة الثالثة ، هو الظرف السياسي الذي يسمح بصعود التصور أو هبوطه . على سبيل المثال فيما قبل العام ١٩٧٧ كنا نرى بين الغرب المؤمن والغرب الشيوعي خصوصا في صحافة الإخوان الدعوة والاعتصام لسان حال أهل السنة، واشتق التصور في ظل ظرف سياسي اصطلم فيه الإخوان بالسلطة السياسية بعد أن بدأ أن طريقها مختلف تماما. ثم بعد ذلك اختلف الأمر وأصبح الحديث عن غرب واحد.

ـــحديثـــ

أضمر صوتي إلى الذين قالوا أن الغرب ليس كتلة واحدة، والحروب العالمية الكبرى نشأت بين الدول الغربية ، والنمار الذي خلق بالبشرية حدث بين الدول الغربية. وأريد أن أضع الصورة الإسلامية في شكل مقارن مع الصورة الدينية في العالم ككل. المقارنة بين ما يحدث في أوروبا الشرقية وما يحدث في أمريكا اللاتينية وما يحدث في الشرق الأوسط من محيط الصورة الدينية. اعتقد أن من المهم أن نعرف الفارق بين الصورة الدينية الإسلامية وموقف الغرب عنها وموقفه من الصورة الدينية في أوروبا ، حيث لعبت الكنيسة دوراً مهماً في عملية الصورة.

ـــالأستاذ / أحمد أنور:ـــ

ـــحضرتك بدأت بكلمة "مأساة المنهج العلمي" ، وأنا أرى أن هنا يحتاج إلى إعادة نظر، لأنك فعلت العكس. فقد بدأت برفض الغرب وبعد ذلك انتهيته برفض المنهج العلمي. فبالعكس هو الذي يجب أن يحدث، أن تبدأ بالمنهج العلمي وتنتهي برفض الغرب. وبعد ذلك اتهمت اليهود في الجاسعات المصرية بأنها بحوث أسيرة للسلطات والأفكار المستوردة. أود أن أوجه نظر حضرتك إلى أن البحوث الموجودة ومتابعة المنهج المادي أو نظرية المادية التاريخية تتفق معك حول صورة الغرب في كثير مما قلت، في الاستغلال ، استغلال الغرب وقناتس القنبلة التاريخية والماركسية تنظر إلى الغرب بهذه الصورة . لكن حضرتك تكاد تدين النظرات الأخرى حتى تلك التي تتقارب معك في نفس الصورة.

ـــالأستاذ / عادل شهبان:ـــ

أعتقد أن أدبيات اليسار درجت في الفترة الماضية على اتخاذ موقف مشابه ولكن فقط الخطاب مختلف : كلمة الإمبريالية... إلخ . فانت في الحقيقة تضع أرضية للحوار والاتفاق حيث وصلت إلى أنه فعلا أصبح يوجد أوجه اتفاق ولكن المصطلح متغير، فقد وصلت في النهاية إلى أن الحركة الإسلامية وموقفها من الغرب إلى حد كبير هو تتقارب من مواقف اليسار.

- الأستاذ / أحمد عبد الرازق:

هناك جهد من الأخ إبراهيم يشكر عليه، ولكن هناك أيضا بعض التزويق لوجهة نظر الحركة الإسلامية . الحركة الإسلامية عموما ما نظرت للغرب كاستعمار اقتصادي، وكل ما يهمها هو الاستعمار الثقافي. وهي تقوم بجهد مشكور في مواجهة الغزو الثقافي ، ولكننا نعيش أبعاد الظاهرة الاستعمارية، ولم ننظر الحركة الإسلامية على مدى تاريخها للاستعمار باعتباره امبرياليا وسارقا للشعوب. كذلك في مواجهة قط الحياة الغربية، الحركة الإسلامية تريد فوجعا رأسماليا بلا شروط ، فهي ليست ضد التخصصية وليست مع تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وهي مع ألبيات السوق ومع السوق الحرة. ولكنها ضد شروط الرأسمالية، وهي تحديدا للشروط الأخلاقية . ولكنها في النهاية متفقة مع غلط الحياة الغربية، فهي ليست ضد هذا النمط ولا تطرح شيئا موازيا لنمط الحياة الغربية، أى أنها في النهاية مع غلط الإنتاج الغربي في علاقاته وتجلياته الاقتصادية. وجريدة الإخوان تقول أن الحكومة كافرة ، الحكومة غير شرعية ، لأنها تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .

ثاني شيء في مواجهة الغرب وتفوق الغرب أن الحركة الإسلامية صوتها عالى منذ ١٠ سنوات ، ولكن في سلوكها العملي ضمن الفضالات المحدودة التي خاضتها الحركة السياسية في مصر لم تؤثر على النفوذ والتواجد الغربي. فالحركة الإسلامية تقوم بعمل ضجيج على حجاب المرأة ، وتفصل الأولاد عن البنات في جامعة مثل جامعة أسبوط، ولكنها ليست على استعداد أن تقوم بعمل أى شكل احتجاجي في مواجهة النفوذ الغربي أيا كان نفوذا ثقافيا أو خلافا.

وأخر شيء في الموضوع فكرة "الإخاء"، والأستاذ إبراهيم حاول بقدر الإمكان أن يقدم لنا إضفاء وصانة عصرية على مواقف الحركة الإسلامية. من قال أن هناك إخاء عالميا؟ على العكس، الإسلاميون الأصليون يرددون أن الدين عند الله الإسلام ولا يمتنع أى أحد إلا الإسلام، وغير المسلم أمامه شيطان : إما أن يسلم أو القتل أو الجزية. ففكرة الإخاء الإسلامى أو حسن التعامل مع الغير أو الآخر غير واردة. طبعاً الحضارة الإسلامية والعربية في لحظة صعودها كانت حضارة تتعامل بشكل آخر غير هذا الشكل، أما الحركة الإسلامية الحالية الآن لأساسها الفكرى والتقى من فقهاء عصر المماليك والعثمانيين، إبن تيمية وأمثاله ، وهو عصر انحطاط هذه الحضارة العربية وتدهورها وعدم قدرتها على العمل مع الغير.

- د. هدى زكريا:

الأخ إبراهيم طرح نفسه منذ البداية كباحث سوسيولوجى وبالتالى سأتحدث معه كباحث سوسيولوجى وليس كمكتدين إسلامى. صحيح أننا مقلبون على دراسة الثقافة الغربية ومناهجها ، وتراثنا لا ندرسه وهو يتعرض للفترا لكتنى الألفظ خلطا بين دراسة التراث بمعناه الدينى ومعناه الثقافى. لأن الثقافة الإسلامية فقط حياة وفكر، إنما الدين

الإسلامي هو موضوع آخر ويجب الفصل بينهما .

ومسألة الصراع الكامن أو الظاهر بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، هذا صراع توجد فيه فترات لابد أن تنتبه إليها . إن الإسلام عندما ظهر ظهر كإبداع فكري قدم حلولاً وتفسيرات وغط حياة أقبل عليه الناس، ليس لأنه ضرب بالسيف . لكن لأن هذا الإبداع كان قويا وفي فترة من الفترات استفاد منه الغرب وبدايات عصر النهضة قامت على دعاوى وأفكار قدمها علماء مسلمون أيضاً وهذه عملية يمكن أن نطلق عليها سويًا كلمة "التشاقف" ما بين الثقافات، وفي الوقت الراهن يمكن أن نقول أن وضع الغرب في عملية التشاقف أصبح له اليد العليا، وأنت حين تناقش فكرة اليد العليا يجب أن تتطرق من مقولات غير متعسفة.

- الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

بخصوص مسألة النعوت الأخلاقية على الحضارة سواء كانت الغربية أو غيرها، فنمت الحضارة الغربية بالإخلاء هو تعميم غير موفق لأن هناك ملحدين وغير ملحدين، والإخلاء والمجون كان موجوداً قبلها . أيضاً الفصل بين التكنولوجيا وبين الإضرار المعرفي لهذه التكنولوجيا . من قال بإمكانية هذا؟ كلاهما متداخل في الآخر. وهذا يطرح أيضاً تعقيدا للمشكلة وما إذا كانت هناك اجتهدات لمواجهةها لأن بعض الإيديولوجيات الشبهوية الأخرى حاولت أيضاً إقلمة للتكنولوجيا وتزعمها من إظهارها المعرفي الذي خرجت منه.

- هـ. أسامة الغفاري:

وأضح في التعقيدات أن هناك خلطاً ما بين مستويين، المستوى المعرفي والمستوى السياسي. قلنا أن هناك تغيّراً في الخطاب الإسلامي في الفترة ما قبل ١٩٧٧ وما بعدها . فهذا مستوى سياسي، لأن الخطاب الإسلامي الذي كان يستخدم في هذه الفترة قبل ١٩٧٧ كانت تصيغته متغيرات، وبعد ١٩٧٧ تصيغته متغيرات أخرى. أما عن المستوى المعرفي فإن التكنولوجيا أو التقنيات أو الحضارة المادية هي نتاج رؤية معرفية محددة جداً . والأخ إبراهيم لم يرضح لنا في ورقته هذه الرؤية المعرفية . بشكل عام هو لجأ إلى محاولة تقديم فكرة "التركيبة" في نظرية التيار الإسلامي للغرب. لجأ إلي أسهل شيء أن يقول "تكنولوجيا" والخطاب الإسلامي كيف ينظر إلى هذه التكنولوجيا . في الحقيقة التكنولوجيا نتاج رؤية معرفية، وهذه الرؤية المعرفية يمكن أن نتحدث عنها من بداية الصدام بين الرؤى.

والأستاذ نبيل وقع في خطأ بسيط جداً، وهو أنه ترصد مع موضوع التحليل في رؤيته لمنظومة الجهاد . حيث قال أن الجهاد والإخوان والجماعة الإسلامية، وآخرين في التيار الإسلامي رؤية التاريخ لديهم نظرية، فوقع في الغلطة التي أخطأها على الأخ إبراهيم. وهذا يردني للفارق بين الجهاد والإخوان المسلمين حيث يردني إلى المقولة الأساسية، أو الفكرة الأساسية التي تكلمنا عليها بالأمس مع الأخ الدكتور أحمد عبد الله ، وهي منظومة "الأجيال" . فواضح أن الفكر

الجهادى ينطلق من منظومة أجيال أكثر شبابية من الإخوان المسلمين، وبالتالي فكرة تصفية الحسابات والعلاقة بالماضى أقل عندهم بكثير. والأهم أيضا أن الفكر الجهادى ورويته المعرفية لم تعد مرتبطة بالتكوين المعرفى لجماعة الإخوان المسلمين الذين ههنا فى الثلاثينيات وكان الغرب فى صعود ، الآن بالعكس الأخوة فى الجهاد وفى بناء الجماعة الإسلامية يتحدثون عن أشياء أخرى فى وقت تحدث فيه فى الغرب تطورات تكنولوجية أخرى كما تتواجد حركات جماهيرية ومحلية فى الغرب أيضا، تقول كلاما قريبا جدا من كلامهم. وبالتالي أعتقد أنه لسلامة التفرقة بين الجهاد والإخوان المسلمين يمكن التفرقة بينهما أيضا على المستوى الجلبى، وهنا سوف يثبت لنا رؤية جديدة.

-الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

النقطة التى قالها د. أسامة القفاش نقطة هامة جدا، فقد أتيج لى فى الفترة الأخيرة أن أتابع مع بعض الزملاء المحامين بحكم المهنة القديمة كمحامى - بعض جلسات القضايا الأخيرة المنظورة أمام المحاكم . وفى الحقيقة تؤكد على مسألة الجيل الرابع فى الحركة الإسلامية المصرية ، الجيل الراديكالى بالتحديد، والذى تبلغ متوسطات أعمارها فى حدود العشرين سنة. فالمسألة من الأهمية بكان أن الحركة الإسلامية الراديكالية تعطى الفرص للأجيال الجديدة وللطاقة الاجتماعية غير الموقوفة على الساحة السياسية والاجتماعية فى مصر، فتصبح فى مصر موقوفة داخل الحركة الإسلامية الراديكالية. فالحقوا الشباب لجماعة الجهاد وللجماعة الإسلامية يشير فى واقع الأمر إلى عقل منظمى الحركتين أو الجماعيتين وقدرتهم على توليف طاقة اجتماعية مهندرة وغير موقوفة على الساحة الاجتماعية فى داخل البيت التنظيمى للجهاد وللجماعة الإسلامية. وفى نفس الوقت تشير إلى الخطأ فى الجانب الآخر . إننا لو نظرنا إلى القوام التنظيمى للأحزاب السياسية سواء من الحكم أو المعارضة سنكتشف جمود هذه البنى التنظيمية وسيطرة جيل يصل عمر قيادته الآن إلى ٦٠ و ٧٠ سنة . و ٦٠ سنة يعتبر شايها . فإذا استخدمنا المفردات السوفيتية القديمة سوف نعتبر خالد محي الدين شايها من شباب الحركة اليسارية المصرية . فمشكلة الأجيال مشكلة حقيقية ، لكن لا يتمين أن نأخذ قضية الأجيال بمعناها العمرى أو المسألة الجيلية بمعناها العمرى فقط، وإلا فمستقبل بلادنا فى مقبل السنوات سيكون مستقبلا مظلما إذا قارنا إنتاج مختلف الأجيال على الساحة السياسية المصرية.

-الأستاذ / إبراهيم البهوى هانم:

أعتقد أنكم ملتصقون لى سبعين علنا إذا لم أجب على كل هذه الأسئلة المثيرة التى تلقىتها ، وقد سعدت بها كثيرا وأعتقد أنها فى نهاية الأهمية وأضالفت لى أبعادا وزوايا هامة، وهذا بالضبط ما كنت أطلع إليه عما أشرت إليه فى البداية من أننا نعيد طرح صورة علمية حية لهذا الموضوع وغيره من الموضوعات، وأرجو أن يكون هذا سمة من سمات العملية البحثية العلمية.

أوتوف وقفات خائفة أمام الكلمات والتي سوف أحزن كثيراً لو مرت هذه الجلسة ولم أعلق عليها. وسوف أبدأ بالتعقيب الذي قدمه الأخ العزيز نبيل عبد الفتاح حيث قدم لنا أطروحة نظرية مهمة جداً، وكلامه عن تحليل الخطاب فيه استدعاء لموضوع أخطئ يحتاج إلى بحوث مستقلة.

أريد أن أذكر حضراتكم بأنني كنت أحاول أن استجمع صورة الغرب في رؤية الحركة الإسلامية، وهدفى كان واضحاً جداً. ولكن يبدو وأنكم تصورتوني بصورة المعالج للكثير من المشاكل البحثية ، وهذا يقترح ، وهذا يقول... إلخ.

كل واحد من حضراتكم اقترح شيئاً أكون سعيداً لو كتب فيه وأنا مستعد أن أقرأ أى شيء بخصوص الأمور التي اقترحتها وسوف أورد قول شاعر عربي قديم يقول:

ما أسهل الفعل على المطالب وما أصعب الفعل على من راعه

بالنسبة لبعض التساؤلات حول أنني لم أوضح رؤية الغرب عند الحركة الإسلامية ، فأنا ومنهجها كما تطرح ، أما تفهيمها فهي مسألة تحتاج إلى بحوث أخرى.

أيضا التفرقة ما بين الجماعات الإسلامية والإخوان والجهاد ، هذا موضوع آخر تماماً . أنا لا أبحث هذه المسألة، هذا موضوع يمكن أن يبحث تحت عنوان آخر هو خريطة الحركة الإسلامية.

وأنا مسرور جداً بما قال الأخ سعيد عبد المسيح بخصوص مسألة القابلية للانتهاك الغربي، هذه موجودة فعلاً في قانون المجتمعات العربية والإسلامية ، والأخ العزيز يقول إنني لم أستطع الفكاهة من تلك المفاهيم ، لكن نحن نحاول الفكاهة كل منا "على قدر مجهوده"، وهناك أشياء طرحها الأخوة المعقبون أنا لم أذكرها على الإطلاق، على سبيل المثال أنا لم أتناول موقف الغرب من الإسلام. هذا ليس الموضوع وأنا مدرك تماماً أن المسألة هي بين الحركة الإسلامية والغرب، الحركة الإسلامية كمحركة اجتماعية وأدبيكالية أياً كان الوصف، مكتوب في الورقة. فأنا لم أقل "الإسلام" ولكني قلت "الحركة الإسلامية" وهناك من قال أنني قلت أن الغرب مجرد عدوان على الدين الإسلامي. هذا كلام محض اختلاق فأنا لم أقل أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب أنه مجرد عدوان على الدين الإسلامي.

وأخر نقطة تتعلق بالأخ العزيز أحمد عبد الرزاق ، فإنه يقدم فكرة مثالباً للباحث الذي يتناول الحركة الإسلامية من خلال أسلوب "الخواص" وهذا الأسلوب لا يصلح على الإطلاق للكلام عن الحركة الإسلامية، فهو يقول مثلاً أن الإخوان المسلمين يقولون أن الحكومة كافرة لسبب معين.. وأطال به بنص واحد مكتوب يدل على ذلك. هذه مخالفة.

ثامناً:

التعليم

الأزدواجية التعليمية في مصر وأثرها علي التماسك الوطني

كمال حامد مغيث

باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية

أولاً : مقدمة :

بعد التماسك الوطني الركيزة الأساسية للأمن القومي ، بجميع جوانبه ، ومهما تعددت تعريفاته ومداخله ، فهذا التماسك الوطني شرط أولي لوجود الشعب واستمراره في مواجهة جميع تحدياته الخارجية والداخلية علي السواء . ولاشك أن الشعب المصري تميز علي طول تاريخه بدرجة كبيرة من درجات التماسك الوطني الذي تبلور حول هوية وطنية تناقلتها الأجيال ، وطورها المفكرون والمبدعون ، وحاربت من أجلها الجيوش ، وهي التي حفظت للإنسان المصري كينونته في الحياة.

ولقد تعرضت هذه الهوية الوطنية عبر التاريخ لكثير من مراحل التطور وتأثرت بما ساد المجتمع من تغيرات ثقافية واجتماعية ، ولقد قاومت هذه الهوية الوطنية عوامل التفتت والتجزئة في أحيان كثيرة ، وتمكنت من الصمود في فترات الصراع الثقافي مع الدخيل من الثقافات حتي تمكنت من أن يكون لها وجود حي نابض بالأمل (١) .

وتعد التربية والتعليم أهم عوامل الحفاظ علي الهوية الوطنية والتماسك الوطني . فمن الطبيعي أن تنتزع وتعاين البيئات التي ينتمي إليها الأطفال تنوعاً شديداً ، فمنهم من ينتمي إلي طبقات الرأسمالية ، والفلاحين ، والعمال وغيرها ، وعلي المستوي المادي منهم من ينتمي إلي أسر شديدة الثراء ، ومنهم من ينتمي إلي أسر شديدة الفقر ومنهم من ينتمي إلي بيئات حضرية ومدنية أو إلي بيئات ريفية وفلاحية ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط متعلمة ومثقلة ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط أمية ، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدين بالإسلام ، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدين بالمسيحية . وغير ذلك من ألوان التمايز المتعددة .

ومن هنا فإن التعليم يهدف إلي أمرين أساسيين ، أحدهما : تزويد التلاميذ بالمهارات والمعارف المختلفة ، والثاني تحقيق التماسك الوطني لبتحول التلميذ من مواطن علي الورق إلي مواطن بالفعل .

ولقد أدرك العديد من المفكرين المصريين أهمية التعليم . والتعليم الابتدائي بوجه خاص - في تحقيق ذلك التماسك . فيري طه حسين ، أن " التعليم الأولي أسير وسيلة يجب أن تكون في يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية" . كما أدرك خطورة التفتت في أنواع التعليم وأهمية الوحدة الفكرية فيه ، فيري أن " القلة المتعلمة قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم ونظم متباينة ومناهج ينكر بعضها بعضا ، ويصدم بعضها بعضا ، ونشأ عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة في حياتنا المصرية علي اختلاف فروعها وألوانها" (٢) .

وقد حرصت السياسة التعليمية في ظل النهضة القومية التي أعقبت ثورة ١٩١٩ على الحد من الازدواجية التعليمية وأخذ من آثارها الثقافية . تلك الازدواجية التي بدأت في عصر محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) بإنشائه التعليم المدني إلى جانب الكتابات والتعليم الأزهري التقليدي . ثم زادت حدتها بدارس الإرساليات والتعليم الأجنبي في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) . وبعد ثورة ١٩١٩م بدأت محاولات إنهاء الازدواجية بالتوسع في بناء المدارس الابتدائية المدنية لتحل محل نظام الكتابات القنعية ، وفرض الإلزام في التعليم في المرحلة الابتدائية ، وتقييد حق المدارس الأجنبية في اختيار مناهجها . وغير ذلك من السياسات التي استهدفت جعل " التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع أبنائها ، شأن التعليم في ذلك شأن الجيش ، فكلهما منظومتان يأتي إليهما جميع أبناء الأمة ، يستوي في ذلك من بناء من الصحراء أو الريف ، من أرقى مناطق الحضرة أو أفقرها ، من الصعيد أو الوجه البحري ، مسلما كان أو قبطيا ، غنيا أو فقيرا ، ففي هاتين المنظومتين يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر ، بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم وتعلموا السماع واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية . وبالاختصار فإن الهدف الأول لمنظومة التعليم هو بناء الأمة المتناسكة" (٣) .

وقد أدركت الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أهمية تأكيد سيادتها علي التعليم بمختلف أنوعه بصدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ، الذي أكد حق الدولة في الإشراف الكامل علي التعليم الأجنبي والتعليم الخاص ، كما صدر قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي عمل علي تنسيق الفجوة بين التعليم الديني بمختلف مراحله والتعليم المدني (٤) .

وقد كان للتطورات التي شهدتها مصر في ظل ثورة يوليو آثار بعيدة المدى علي التماسك الوطني في التعليم بوجه خاص والمجتمع كله بوجه عام . فقد سمحت الدولة في تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحله ، واتبعت سياسة التخطيط القومي ، وفي ظلها تضيح المشروع الوطني الذي حقق إنجازات هائلة علي مختلف المستويات الداخلية والخارجية.

واليوم يلاحظ الباحث أن الشباب المصري قد أصبح جماعات متباينة ، من الناحية الثقافية والفكرية ، بعضهم قد أدار وجهه ناحية الغرب ، فراح يشمل ثقافته ، ومظاهر سلوكه ، وأنماط حياته ، وأزياءه ، وبغادج من فنه وموسيقاه . وبعض هذه الجماعات قد يمد وجهه شطر الماضي مستلهما سيرة السلف الصالح ، في أفكاره ، وخطابه الأيديولوجي ، وأنماط سلوكه ، ومثله العليا ، فكانت القطيعة بينهم وبين معظم منتجات العصر الحديث من فكر وثقافة وعلوم .

وهناك إلى جانب ذلك جماعات انتكفات على ذاتها إشارا للسلامة، واكتفاء بدور المتفرج في هذا الصراع الحضاري المرير ، وجماعات أخرى أصبح لا يهوسها إلا البحث عن نقمة العيش بأي مهنة وفي أي وطن . وأصبحت المشاركة السياسية لشبابنا في الحدود الدنيا . طالما أن تلك المشاركة تتعلق بريقتنا لمستقبل هذا الوطن والجماعة التي نحيا فيه . كل هذا فضلا عن عمليات الإرهاب والعنف الموجه ضد الاقتصاد الوطني ، وضد الدولة من شباب كانوا في المدارس الابتدائية منذ عشر سنوات .

ومن هنا فإن هناك أزمة حقيقية في التماسك الوطني يؤكدتها هذا الانقسام الواضح بين الشباب ، وتلك الممارسات العنيفة . ولاشك أن لهذا كله أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية . ليس هنا مجال دراستها . وله أيضا أسبابه التعليمية والتربوية والتي تؤكد أن هناك خلافا كبيرا في تربية هؤلاء الشباب ، وأن التعليم قد لعب دورا كبيرا في تأكيد هذا الانقسام .

ونعني بذلك الازدواجية التعليمية الصارخة التي يعاني منها نظامنا التعليمي في جميع مراحله وفي مراحلها الأولى علي وجه الخصوص . والذي أصبح بذلك يعد جماعات من المواطنين مختلفة ومغايرة، بل ومتناقضة في نفس الوقت .

ويتناول هذا البحث ظاهرة الازدواجية ، ثم أنواع الازدواجيات التعليمية ، ثم مجالات الازدواجية وأخيرا أثر الازدواجية علي التماسك الوطني .

ثانيا ، الظروف التي تساعد علي تكريس الازدواجية :

ارتبطت سنوات السبعينيات بانهيار المشروع القومي لا علي المستوي السياسي فتخشب بل علي المستوي الفكري كذلك . ولم تعد الاشتراكية والوحدة العربية أهدافا استراتيجية لمشروع قومي ، ولم ينتج النظام ولا القوي السياسية في صياغة مشروع قومي يبدل تلتف حوله جماهير الشعب . وارتبط بانهيار المشروع القومي انهيار فكرة التخطيط القومي الشامل كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمت مشكلة البطالة بين خريجي التعليم العالي والمتوسط علي السواء . مما انعكس علي تنهوض قيمة التعليم ذاته .

كما شهدت تلك الفترة - السبعينيات - سياسة الانفتاح الاقتصادي بما ترتب عليها من ربط وثيق للاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي . حيث ظهر العديد من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية المرتبطة بالانفتاح مثل عمليات التصدير والاستيراد وبجارة النقد الأجنبي ، وبجارة السوق السوداء ، والمضاربة علي أراضي البناء والعقارات ، وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة ، وأعمال الوكالة والسمسة وغيرها (٥) ، وترتب علي هذه الأنشطة ظهور فئات طفيلية من رجال الأعمال تكنت من جمع ثروات هائلة في فترة قصيرة ، وأصبحت بما تملك قوة من قوي الضغط التي تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة (٦) .

ومع تزايد الدين وتزايد أعبائها وارتفاع معدلات التضخم عاما بعد عام ، تدهورت الظروف المعيشية للطبقة الوسطى ، والطبقات الكادحة والفقيرة . وتناقصت قدرتها علي الإتفاق علي تعليم أبنائها. في نفس الوقت الذي شهدت فيه أعيام الثمانينات عودة أعداد كبيرة من المصريين الذين خرجوا للعمل في البلاد العربية المنتجة للنفط . ومع عودة هذه الأعداد الكبيرة بما تحمله من ثروة مالية نتيجة للمائد المادي المرتفع من العمل في البلاد العربية ، وما تحمله من أغط معيشية استهلاكية اكتسبتها من البلاد التي عملت فيها ، فقد عملت علي تدعيم الأنماط الاستهلاكية في مجال التعليم من حيث التناقص علي دفع مبالغ مالية كبيرة في الدروس الخصوصية ، أو تشجيع المدارس الخاصة والتي تنقاضي مصروفات باهظة .

كما كان لزيادة الدين وأعبائها أن واجهت مصر صعوبات شديدة في الرقاء بالتزاماتها الدورية تجاه هيئات الإقراض المختلفة ، مما جعل هذه الهيئات وعلي رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين تهدد بوقف منح مصر المزيد من القروض إلا إذا رضخت لشروطهم . وهذه الشروط في تحليلها الأخير تعني رفع الدعم عن السلع الغذائية ورفع أسعار مختلف الخدمات ، وتسيير الخدمة التعليمية برفع الدعم عن التعليم وتحويله إلي سلعة في السوق يتطلع منها من يستطيع أن يتحمل تكلفتها المادية (٧) .

ومع هذه الظروف ، وبطالة الخريجين ، وعدم استفادة الدولة بشكل مباشر من نفقات تعليمهم ، وارتفاع أسعار تكاليف التعليم بمرح عام ، وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بضرورة رفع الدعم عن الخدمات ، أصبحت الدولة تشعر بأن تكاليف التعليم تشكل بالنسبة لها عبئا كبيرا . وهكذا راحت تعمل علي أن يتحمل القطاع الخاص أكبر قدر ممكن من هذا العبء ، وترحب بإنشاء المدارس الخاصة ، وتفتحها أقصى ما يمكن من تسهيلات ، وتترك لها قدرا كبيرا من الحرية في المناهج وسياسة التوظيف وموازنة الأنشطة وغيرها.

وقد لظن المستثمرون بحسبهم التجاري إلي أهمية ذلك الميدان ، فتسابقوا في إنشاء المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، ومجمرت التربية والتعليم إلي سوق كبير تبايع فيه المناهج والشعارات والأنشطة والشهادات عبر مزادات ومناقصات تتم علي صفحات الصحف . وركزت الأنشطة التجارية التي كثيرا ما تجتذب بعض النصابين والمحتالين ، كثيرا ما تطالعا الصحف بأخبار القبض علي أصحاب مدارس خاصة تصل منذ سنوات وتقوم بالتربية والتعليم دون أن تحصل أصلا علي ترخيص من وزارة التربية والتعليم . أو وضع بعض المدارس تحت الحراسة نتيجة للمخالفات المالية الجسيمة .

ثالثا : الإزدواجيات التعليمية :

١- ازدواجية الأميين والمتعلمين :

تعد الإزدواجية بين الأميين والمتعلمين أبرز إزدواجيات النظام التعليمي في مصر ، فهي تنقسم المجتمع إلي جماعتين متباينتين تباينا كبيرا ، إحداها هي جماعة المتعلمين والتي تستطيع أن تحصل بشكل أو بآخر بمصادر الثقافة

المتجددة والمكتوبة ، والتي تستطيع متابعة الأحداث عبر الصحف والمجلات وغيرها ، أما الأخرى وهي جماعة الأميين فتكتفي بالتراث الشفاهي كمصدر للمعرفة والثقافة .

ولا ينحصر التأثير السلبي للأمية على الجانب الإدراكي والمعرفي للفرد في حد ذاته ، ولكن هذا التأثير السلبي يمتد ليشمل جوانب السلوك المتبادلة بين الفرد وباقي مكونات المجتمع الذي يعيش فيه ، فهذه السلوك الفردي لا يقتصر على السلوكيات الاجتماعية بل يتعداها إلى جوانب السلوك الأخرى مثل السلوك الاقتصادي والسلوك السياسي (٨) ، مما ينكمس على أداء مجتمع يغفل الأميون نسبة كبيرة فيه - في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

وقد بدأ التعليم الحديث في مصر ، في عصر محمد علي ، متميزا بالارتباط بالسلطة ومشروعاتها من ناحية ، وغياب الشعب غيابا يكاد يكون كاملا من ناحية أخرى من صياغة ذلك التعليم . وهكذا كانت نشأة التعليم يمتلك الصورة عاملا أساسيا في خلق الثنائية بين المتعلمين من ناحية والشعب من ناحية أخرى. وأصبح المتعلم كما استقر في وجدان الشعب ذلك الأرستقراطي المتفطرس المتعالي ، صاحب السلطة - أو علي الأقل المرتبط بها والذي تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب ، تبعا لتناقض السلطة مع الشعب ، وقد أصبح الشعب كما استقر في وجدان المتعلمين هم هؤلاء الجهلة التخلفين والمسؤولين من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي أعداء التقدم أو السوقة والديهاء والرعاع أو باختصار " الأميين" (٩) .

وعلى الرغم من جهود محو الأمية والتي استمرت منذ سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ أول قانون صدر لمحور الأمية ، وانخفاض نسبة الأمية عاما بعد عام ، إلا أن أعداد الأميين المطلقة مازالت في تزايد مستمر مما يحس أن هناك قصورا كبيرا في سد منابع الأمية . ففي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الأميين ١١٦٩٣٨٧٢ مواطن * بنسبة ٧٦٪ من عدد السكان . وفي سنة ١٩٧٦ بلغ عدد الأميين ١١٦٧١٥٦٦١ مواطن بنسبة ٥٦٫٣٪ (١٠) ، وفي سنة ١٩٩١ بلغت جملة أعداد الأميين ٩٢٢.١٨٣٣٦ مواطن بنسبة تزيد عن ٤٤٪ من عدد السكان (انظر جدول رقم ١) .

وبأني هذه الأعداد المتزايدة من الأميين من مصدري أساسيين أولهما عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال الذين في سن الإلزام . وقد أهدرت وزارة التعليم أخيرا بأن نسبة الاستيعاب لا تتجاوز ٨٠٪ من الأطفال ، مما يعني أن هناك حوالي ٢٥٠ ألف طفل يتضمون تلقائيا إلى جيش الأمية . أما المصدر الثاني للأمية فيأتي من التسرب ، حيث يتسرب سنويا ما يقرب من ١٥٠ ألف تلميذ من المدرسة الابتدائية ، إما نتيجة تروك الإحساس لدى الأسرة أو لدى التلميذ نفسه بعدم جدوي الاستمرار في التعليم (١١) ، أو نتيجة لعدم قدرة الأسرة

* نظراً لفرادة الإحصاءات الضرورية لهذا البحث، ونظراً لتفرقتنا من أن نبشت ذهن القارئ بين متابعة الإحصاءات وتطورها، فقد أثرنا أن نكتفي هنا بالإحصاءات اللازمة لإبراز الفكرة على أن تأتي بالإحصاءات التفصيلية كملحق في نهاية البحث، فليرجع إليها القارئ ثمة.

علي، فصل فترة " انعدام الريح " *

٢- ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين :

علي الرغم من إقرار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأولي منذ سنة ١٩٧٣ ، وفي التعليم الثانوي منذ سنة ١٩٥٠ ، وفي التعليم العالي منذ سنة ١٩٦٧ ، إلا أن أعداد البنات في جميع مراحل التعليم وفي جميع أنواعه تنخفض بنسب متفاوتة عن أعداد البنين . ولعل السبب الرئيسي لذلك التفاوت يأتي من تلك الأفكار متروكة المصادر والتي تحيط من قدر المرأة وتسمي لحصارها داخل أدوارها التقليدية فقط ، وما توشع من مادة اتصالية تدور في ذلك واحد هو تصميم الصورة التقليدية للمرأة في أدوارها التي قصرت عليها لفترات طويلة أي دورها كأم وزوجة وربة بيت ، وإبعادها عن أدوار عدة تقوم بها اليوم كدور المرأة العاملة أو النارسة أو المشاركة في تنمية مجتمعها أو المساهمة في صنع القرار السياسي أو المهني بقضايا مجتمعها علي وجه العموم .

وما يثير الدهشة أن الدعوة لعودة المرأة للمنتزل وتخليها عن الدور المفروض أن تقوم به هي عملية التنمية ، لا تقتصر علي بعض الجماعات السلفية ، وإنما تمتد لتشمل مجلس الشعب نفسه الذي كثيراً ما ناقش أفكاراً تري عودة المرأة للمنتزل ومنحها نصف مربيها ، والأكثر مرارة هو أن يطالب بعض أعضاء المجلس بإصدار قانون يلزم المرأة بإجبارياً بترك العمل (١٢) .

وعلي الرغم من أن الدعوة لعودة المرأة إلي المنزل وتركها العمل ، لا يواكبها نفس الحماس الدعوة لترك الفتاة للمدرسة ، إلا أنها تلقى بظلالها علي تعليم الفتاة ، فما جدوي تعليم بلا عمل ، وما جدوي أن تتحمل ملايين الأسر المتوسطة والفقيرة نفقات تعليم فتاة ، دون أن يكون هناك عائد من هذا التعليم . وهجوماً فإن الظروف الثقافية والاجتماعية تتكفل بإجبار الفتاة علي ترك المدرسة أو عدم اللعاب إليها أصلاً ، وخاصة إذا كان يتنافسها في ذلك بعض أبناء الأسرة من الذكور .

وقد بلغت نسبة أمية الإناث - ١٠ سنوات فأكثر - سنة ١٩٩١ ، ما يزيد علي ٦١٪ من جملة عدد الأميين البالغ ٩٧٧.١٨٣٦٠ مواطن (جدول رقم ١) .

أما في التعليم الأساسي بحلقته الابتدائية والإعدادية ، ففي العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ بلغت نسبة البنات ٤٤.٣٨٪ من جملة عدد التلاميذ البالغ ٩٦٧.٩٦٧ تلميذ (جدول رقم ٢) .

وفي التعليم الثانوي بتوسيعه الفني والعام بلغت نسبة البنات ٤١.٦٤٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ٧٧.٥٢٧ طالبا (جدول رقم ٣) .

*فترة انعدام الريح: هي الفترة التي تستطیع الأسرة فيها تحمل الإلتفاق علی أبنائها في مؤسسات التعليم المختلفة، دون انتظار عائد مادی مباشر من هذا الإلتفاق، ومن البديهي أن قدرة الأسرة علی تحمل هذا الإلتفاق تتناسب تناسباً طردياً مع مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي التعليم الجامعي والعالي بلغت نسبة البنات ٥٢,٣٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ٦٧٢,٢٧٩ طالباً من طلاب الجامعة والمعاهد العليا (جدول رقم ٣) .

٣- ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني :

نقصد بالتعليم الديني هنا ، التعليم الذي يتم في معاهد الأضرحة الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة إلى الجامعة الأزهرية . ويعتبر هذا التعليم أقدم أنواع التعليم في مصر ، وقد استطاع لأسباب متعددة أن يحافظ على وجوده إلى جانب التعليم المدني الحديث . وقد سهقت الإشارة إلى قانون إصلاح الأضرحة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذي يعمل على تضييق الهوة بين التعليم الديني والتعليم المدني بالسماح بحرية الحركة ذهاباً وإياباً بين التعليم الديني والتعليم المدني ، كما أنشأت كليات حديثة في جامعة الأضرحة كالكليات والهندسة والعلوم والشريعة ، بعد أن كان قاصراً على كليات تقليدية كالشريعة وأصول الدين وكلية اللغة العربية . وفرضت تدرّس المناهج التي لم تكن تدرّس بالمعاهد الأزهرية كاللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم .

ولقد شهدت السنوات السابقة هجوماً كبيراً على قانون إصلاح الأضرحة ، من الأزهريين أنفسهم ، الأمر الذي ترتب عليه منع دخول طلاب الثانوية العامة لجامعة الأضرحة وقصرها على طلاب المعاهد الثانوية الأزهرية ، ثم بعد ذلك صدر قرار من شيخ الأضرحة بمنع طلاب الإعدادية العامة من دخول المعاهد الثانوية الأزهرية ، وقصرها على طلاب المعاهد الإعدادية الأزهرية ، وهكذا أصبح التعليم الأضرحي نظاماً مستقلاً ، وقائماً بذاته يملك سلماً تعليمياً موازياً لسلّم التعليم العام .

وهناك العديد من العوامل التي تشجع الطلاب على الالتحاق بالتعليم الديني الأضرحي منها : رخص تكاليفه ، فمصرفات التلميذ في المرحلة الابتدائية تبلغ ٧١٠ قرشاً بينما تبلغ المصروفات في الجامعة نحو خمسة جنيهات ، ومنها قلة عدد وحجم المواد الصعبة مثل اللغة الأجنبية والرياضيات . ومنها سهولة الفنية والتنظيمية ، فطلاب الثانوية الأزهرية الحق في دخول دور ثان لامتحان الشهادة الثانوية في أربع مواد بالإضافة إلى مادة القرآن الكريم ، هذا فضلاً عن وجود جامعة كبيرة وممتدة ، قاصرة على طلاب الثانوية الأزهرية ، تستوعب جميع الناجحين منها كانت درجاتهم هي الحد الأدنى للنجاح ، مما يخفف من وطأة المنافسة في التعليم الأضرحي بشكل لا يقارن بالثانوية العامة .

وقد بلغت جملة تلاميذ التعليم الديني الأضرحي قبل الجامعي سنة ٨٩/١٩٩٠ م ، ١٨٧,٧٥٦ تلميذاً (جدول رقم ٤) . بينما بلغت جملة تلاميذ التعليم العام قبل الجامعي ٩٠٦,١٣٧,١٠٠ تلميذاً ، بعد استبعاد تلاميذ التعليم الفني (جدول رقم ٥) حيث أن التعليم الأضرحي لا يضم معاهد ثانوية فنية صناعية أو زراعية أو تجارية ، ولذلك تبلغ نسبة طلاب التعليم الديني قبل الجامعي ٧,٤٥٪ من عدد طلاب التعليم العام . وقد زادت هذه النسبة لتبلغ ٨,٨١٪ بعد سنتين في العام الدراسي ٩١/١٩٩٢ م وذلك بمقارنة جدول رقم (٤) بالجدول رقم (٥) . مما يؤكد زيادة حدة ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني .

٤. ازدواجية التعليم الحكومي والتعليم الخاص :

يعتبر التعليم الحكومي هو الجسم الرئيسي للتعليم في مصر ، فإن ضخامة حجم الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة والتي تصبغ أساسا إلى هذا النوع من التعليم المحتمل التكاليف ، ينعكس على ضخامة حجم التعليم الحكومي . ولكن الكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، التي سبقت الإشارة إليها كالذين قد جعلت الدولة تهمل الكثير من شؤون هذا التعليم ، كبناء المدارس وإصلاحها وتزويدها بالمرافق ، مما أدى إلى تدهور أحوال التعليم الحكومي من مختلف النواحي .

ففي التعليم الابتدائي بلغ عدد المدارس غير الصالحة أصلا ، والتي تحتاج إلى إصلاح حوالي ٤١٪ من جملة عدد المدارس الابتدائية . فضلا عن أعداد المدارس غير المزودة بالكهرباء ومياه الشرب والمرافق الصحية. وكتيجة لعدم بناء مدارس ابتدائية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المزمين فقد ارتفعت كثافة الفصول لتصل إلى ٧٠ و٥٠ تلميذا ، كما تعددت الفترات الدراسية لتصل إلى ثلاث فترات يوميا في بعض المدارس (١٣) ، مما يعني تقلص اليوم الدراسي إلى ثلاث ساعات تقريبا . ولذلك فقد انخفضت قدرة التعليم الابتدائي الحكومي على استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام ، حيث لا تزيد نسبة استيعابه عن ٨٠٪ من الأطفال المزمين في أخص الفروض . وقد انخفض متوسط الإيفاق على التلميذ من ١٧٣٦ جنهيا في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ إلى ١١٢٧ جنهيا في العام ١٩٨٩/٨٨ ، رغم التضخم والإرتفاع المستمر في الأسعار (١٤) .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لجأت الدولة إلى تخفيض عام بأكمله من المرحلة الابتدائية لتصبح خمس سنوات بدلا من ست ، بحجة أن التحصيل لا يرتبط بطول الوقت الذي يقضيه التلميذ في الدراسة ، رغم الكثير من العوامل التي تؤثر سلبا في كفاءة التعليم الابتدائي بوضعها الحالي .

ومع انخفاض كفاءة العملية التعليمية في التعليم الحكومي يختلف مراحله ، فإن الكثير من الأسر أصبحت تسعى نحو إيجاد مكان لأبنائها في التعليم الخاص ذي الكثافة التعليمية المرتفعة والتي تضمن استمرار التلميذ في التعليم حتى الجامعة .

ولذلك فقد زادت نسبة تلاصق التعليم الخاص إلى التعليم الحكومي في المرحلة الابتدائية من ٢٦٪ سنة ٨٧/١٩٨٨ لتصل إلى ٧٠٪ سنة ٩١/١٩٩٢ (١٥) . وفي التعليم الإعدادي بلغت ١٨٧٪ سنة ٨٧/١٩٨٨ ، وزادت إلى ٢٩٩٪ سنة ٩١/١٩٩٢ . كما بلغت تلك النسبة في التعليم الثانوي ١١٣٣٪ سنة ٩١/١٩٩٢ (انظر جدول ٥) . وقد رقت تلك المدارس شعرا الاهتمام باللغات الأجنبية* ، وتدرسها عبر منح أجنبي .

* يرجع الأصول التاريخية لمدارس اللغات إلى مدارس التعليم الأجنبي التي أنشأتها الجاليات والإرساليات والحكومات الأجنبية وخاصة منذ فترة الامتيازات الأجنبية ثم الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م . ولقيت تلك المدارس تشجيعا كبيرا من كبار الملوك والرؤساء حين كانت مصروفاتها لا تسمح إلا بدخول أبناء الطبقات العليا إليها . وقد أرسيت الثقافة الاستعمارية المتصلة في المدارس الأجنبية أهمية اللغة الأجنبية في الحصول على المراكز الاجتماعية المرموقة وفرص العمل الجيد وإلى الانضمام إلى النخبة الحاكمة ذات الثقافة الرفيعة . وظل هذا التوجه قائما حتى قاومت حركة الثقافة الوطنية منذ سنة ١٩٥٢ ولكنه عاد يزعم كبير رموز جديدة مع انفتاح السبعينيات. (١٦)

وهو الأمر الذي يتفق مع توجهات الفئات التي تري ضرورة الإرتباط بمصدر من مصادر الثقافة الأجنبية المتقدمة والتي تري في اللغات الأجنبية أحد مصادر تميزها الثقافي والاجتماعي عن الجمهور العريض من الشعب ، كما يتفق هذا الاتحاف مع توجهات فئات عديدة من رجال الأعمال الذين ترتبط مصالحهم مع الدول الأوربية والتي تدرك أهمية اللغات الأجنبية في مجالات التعامل المالي والاقتصادي ، وهو أيضا ما يداعب خيال الفئات الطبقية التي تسمى إني لغة للتفاهم مع المستثمرين الأجانب . مما يفتح أمامهم أبواب العمل في مجالات الاستثمار الأجنبي في المستقبل .

٥ - ازدواجية التعليم الفني والتعليم العام :

بعد التفرع في التعليم وخاصة ما بعد مرحلة التعليم الأساسي أمرا طبيعيا ومنطقيا ، خاصة وأن قدرات وميول وإمكانيات الطلاب تكون قد بدأت في الوضوح والتطور، تلك القدرات التي تحتم أن يتوجه بعضهم وجهة فنية مهنية ، بينما يتجه الآخرون وجهة أكاديمية . ومن هنا غلم يكن هناك مبرر كبير لاعتبار أن تقسيم الطلاب بين التعليم الفني والعام إحدى ازدواجيات التعليم في مصر.

غير أن الواقع يؤكد أن الشرائح الإجتماعية التي تتجه نحو التعليم الفني هي الشرائح الأكثر فقرا ، فتكاليف التعليم الفني بالنسبة لأسر الطلاب تكاليف محدودة، فلا تتنافس في مجال الدروس الخصوصية ، أو الكتب الخارجية، أو المدارس باهظة المصروفات . بالإضافة إلي أن التعليم الفني تعلم مفتق ، يعني أنه لا يؤدي إلي المرحلة الجامعية التي تليه ، إلا في ظل شروط تكاد تكون مستحيلة .

ونظرا لعدم التزام الحكومة بتوفير أماكن في الجامعة لخريجي التعليم الفني ، فهي تعمل علي زيادة نسبة طلاب التعليم الفني علي حساب نسبة طلاب التعليم العام- وتعتبر الحكومة أن التوسع في التعليم الفني علي حساب التعليم الأكاديمي هو البساط السحري القادر علي حل مشكلة التعليم . فتصحيح الخلل بين مطالب التنمية ومخرجات التعليم سرعان ما تنتهي إلي السياسات التي تعمل علي التوسع في التعليم الفني وتوجيه أكبر قدر من الطلاب إليه باعتبارهم مؤهلين لدخول سوق العمل ، بينما الواقع يؤكد عكس ذلك . وقد وصلت نسبة طلاب التعليم الفني إلي التعليم العام ٦٢٪ سنة ١٩٨٧/٨٦ (١٧) . وقد زادت تلك النسبة لتصل إلي ٩٩٪ سنة ١٩٩٢/٩١ (انظر جدول رقم ٥ ورقم ٦) . هذا علي الرغم من أن خريجي هذا النوع من التعليم يستمرون بلا عمل لفترة تصل إلي لمان سنوات. مما يكشف زيف الفكرة التي تزعم الربط بين التعليم الفني وسوق العمل .

٦ - ازدواجيات متنوعة :

وإلي جانب تلك الازدواجيات المحددة ، هناك ازدواجيات أخرى لم نقردها لها فقرات خاصة ، لأنها متضمنة بطبيعة الحال فيما أوردنا من الازدواجيات ونشير هنا إلي ازدواجيتين منها وهما :

- ازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر ، ويلاحظ الباحث أن الإحصاءات التعليمية في جميع مراحل التعليم وأنواعه،

والمميز منها علي وجه اختصاص ينحاز إلي الحضرة علي حساب الريف . انظر علي سبيل المثال (جدول رقم ١)
ولاحظ زيادة أعداد الأميين في الريف في جميع فئات العمر عن مقيلتها في الحضرة .

- ازديادية تعليم الأختناء - وتعليم الفقراء - والتي تتخلل مختلف الأزدياديات حيث تتميز الأسر الغنية بقدرتها علي تعليم أبنائها تعليما عيضا ، ولقترات طويلة ، بينما يعجز الفقراء عن المنافسة في ذلك المجال فيتركون التعليم أو يكتفون بأنواع التعليم الأرخص .

وفي دراسة تناولت " الفرصة التعليمية وعلاقتها بالأصل الاجتماعي والطبقي في الريف المصري " أوضحت أن الأسر المدممة والتي لا تملك أية حيازات زراعية وتصل بالصلح للمأجور . بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٢٨% والأعدادية ١٦% والثانوي العام ١٦% والثانوي الفني ٦% والتعليم الجامعي ٠% . أما الأسر الفقيرة والتي تقل ملكيتها عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٣٣% والمرحلة الإعدادية ٢٠% والثانوي العام ٢٦% والثانوي الفني ٥% والتعليم الجامعي والعالي ٠% . وبالنسبة للأسر غير الفقيرة والتي تزيد ملكيتها الزراعية عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٩٤% والإعدادية ٨٠% والثانوي العام ٦٣% والثانوي الفني ٢٠% والتعليم العالي والجامعي ٢٨% (١٨) . وبقراءة الأرقام السابقة يتضح أن الفرص التعليمية المتاحة للطلاب ليست متكافئة ولا متساوية بل هي مبرت عن انحيازها لصالح من يملكون ضد من لا يملكون .

وتوصل بما سبق حول التعليم والأوضاع الاجتماعية والطبقية الدهوية إلي إنشاء الجامعة الأهلية وغيرها من الجامعات الخاصة كجامعة الشرق الأوسط للعلوم والتكنولوجيا ، تلك الدعوات التي توجت بصدر القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة . وهذا تضاف للجامعة الأمريكية بالقاهرة صروح جديدة للتمييز الاجتماعي في مجال التعليم العالي .

١٤١- مجالات الإزديادية :

تتعدد وتتنوع وتباين مجالات الإزدياد بين مختلف أنواع المدارس التي سبقت الإشارة إليها بحسب الأسس التي تقوم عليها تلك المدارس وأصولها الاجتماعية ، والأيدولوجية وغيرها . ولا يمكن حصر تلك المجالات ، وسوف نحاول هنا الإشارة إلي أهمها :

١- الشعارات :

في إطار مسايرة الاتجاهات السلفية التي انتشرت في المجتمع في الفترة الماضية راحت كثير من المدارس ترفع الشعارات الإسلامية ، وتسمي بأسماء كبار صحابة رسول الله (صلي الله عليه وسلم) أو بأسماء الأحداث

التاريخية الإسلامية الكبرى ، وراحت تعلن رفضها تعيين مدرسات غير محجبات ، بل وصل الأمر إلى حد أن بعض تلك المدارس لا تقبل بين تلاميذها أبناء الأمهات غير المحجبات (وذلك من خلال خبرة شخصية للباحث) . وفي المقابل فهناك مدارس ترفع الشعارات القبطية وتسمي بأسماء الشهداء والقديسين المسيحيين الأوائل . وإلى جانب المدارس التي ترفع الشعارات الإسلامية والقبطية ، فهناك المدارس التي ترفع الشعارات الغربية وتسمي بأسماء غربية تماما ، مثل مدارس "بمبي هوم" و "نشايد هوم" وغيرها (١٩) . واختلاف الشعارات يعكس اختلافا كبيرا في مضامين العملية التعليمية والتكوين الثقافي للتلاميذ .

٢- المصروفات :

تتراوح المصروفات والرسوم الدراسية بين جنيتين وعشرة قروش لتعليم المدرسة الابتدائية الأزهرية إلى عدة آلاف من الجنيهات قد تصل إلى عشرين ألف جنيه ، بالعملة الأجنبية كالأسترليني أو الدولار (٧٠) في بعض المدارس الأجنبية والتي تقبل بين صفوفها الطلبة المصريين . والمصروفات هنا تعني مدرسة مجهزة وفصول نظيفة ، ووسائل إيضاح حديثة ، وملابس أنيقة تحمل شعار المدرسة واسمها وأتوبيس مكيف ، وهي تعني في آخر الأمر إحساس بالتمايز الاجتماعي .

٣- المناهج :

من المعروف أن وزارة التربية والتعليم تشرف علي مناهج جميع المدارس في مصر ، وعلي الرغم من ذلك فمدارس الأزهر تعتبر مدارس مستقلة استقلالاً كاملاً عن وزارة التعليم ، وهي منذ السنوات الأولى في المدرسة الابتدائية تتميز بزيادة المواد الدينية ، كحفظ القرآن الكريم ، والفقه ، والعقيدة إلى جانب المواد التي تدرس في التعليم العام (وفي الأزهر يطلق علي المواد السابقة اسم المواد الشرعية ، ويطلق علي العلوم والرياضيات ، والتاريخ المواد الثقافية) . أما الأمسيون والذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً أو تسربوا منها ، فإنهم يتعرضون في تكوين أفكارهم وثقافتاتهم ومعارفهم إلي مؤثرات شتى تتصل ببيئاتهم ، والأعمال التي يزاوونها وهي بلا شك مختلفة ، ومبشرة ، لا تخضع لنظام أو نسق محدد .

وتأتي اللغات الأجنبية في مقدمة مناهج التعليم التي تتنافس فيها المدارس الخاصة فهناك مدارس تدرس اللغة الأجنبية كإحدى المواد الدراسية ، وهناك مدارس تدرس بعض المواد كالعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس تدرس المنهج كله باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس إلي جانب تدريس المنهج كله باللغة الأجنبية ، يدرس التلميذ لغتين أجنبيتين أخريين . وهذا التناقص المحسوم في مجال تدريس اللغات الأجنبية ينطلق من أن التجهة الاجتماعية ترى في اللغات الأجنبية فرصة للتمايز الاجتماعي ، فهي تكن من الحصول علي مكانة اجتماعية ممتازة داخل المؤسسات التي ترتبط بالعلاقات والاستثمارات الأجنبية ، والتي تدار باللغة الأجنبية (٢١) .

وعلي الرغم من أن العديد من الدراسات قد أكدت علي الأثر السلمي لتدريس اللغة الأجنبية علي نفس مستوي

اللغة القومية عند التلاميذ ، وخاصة في المراحل الأولى من التعليم قبل أن يمتلك التلاميذ لغتهم القومية ويتمكنوا من إتقانها ، إلا أن وزارة التعليم راحت تنافس المدارس الخاصة ، بإنشاء مدارس خاصة بمصروفات تتبع وزارة التربية والتعليم تحت اسم " المدارس التجريبية " .

٤- المعلمون :

تتباين نوعيات المعلمين بين مختلف أنواع المدارس تباينا كبيرا . فمدارس الأثر لها معلموها الذين أعدوا داخل الجامعة الأزهرية وفي كلياتها المختلفة . أما مدارس التعليم العام ، فإنها في المرحلة الإعدادية والثانوية تقبل معظم خريجي كليات الجامعة ، كالعلوم والآداب والزراعة ، حتي ولو لم يكونوا قد تلقوا أي إعداد تربوي أو نفسي . أما المرحلة الابتدائية فإنها تقبل معظم خريجي الشهادات المتوسطة . أما المدارس الخاصة ، ومدارس اللغات ، فنظرا لما تستمتع به من حرية كاملة فيما يتصل بسياسة التوظيف فيها ، ونظرا للمنافسة الشديدة من جانب الخريجين علي العمل بوظائف التدريس بها . فإن بإمكانها أن تشترط الحصول علي مؤهل تربوي ، أو تشترط أن يكون المتقدم إليها من خريجي مدارس اللغات ، كما أن بعض تلك المدارس تعتمد علي المعلمين الأجانب ، وتجد في ذلك إحدى وسائل التمايز علي غيرها من المدارس . إن هذا التباين في نوعيات المعلمين ينعكس مباشرة علي التلاميذ . فعلي الرغم من أن المعلم يقوم بتدريس منهج محدد سلفا ، إلا أن المعلم سيظل هو المصدر الأساسي للكثير من السلوكيات والمشاعر ، بما أن له بصفة شخصية دور كبير في تكوين قيم التلميذ وتوجيه مشاعره واتجاهاته .

٥- المناخ المدرسي :

بينما تتسم العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الحكومية بالفتور وعدم التعاون ، وتعتبر مجالس الآباء في تلك المدارس مجالس شكلية ، فإن العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الخاصة ومدارس اللغات تتسم بالجدية ، واحترام المدرسة لأولياء الأمور الذين يحتلون مراكز مرموقة سواء في مجال العمل الخاص أو الحكومي . كما تتسم العلاقة بين هيئة التدريس والتلاميذ في المدارس الخاصة بالاحترام والابتعاد عن الأساليب القمعية ، ويعد ذلك في الأساس إلي نوعية المعلمين المختارين بعناية وإلي نوعية التلاميذ الذين يتمتعون إلي أسر ترفض استخدام أساليب القمع في التعامل مع أبنائها . أما في المدارس الحكومية والأزهرية ، ومع الاختيار العشوائي للمعلمين ، وتكدس الفصول ، فإن المعلمين يلجأون إلي القمع والإيذاء البدني كوسيلة للسيطرة علي التلاميذ . وكثيرا ما تصفحتنا الصحف اليومية بأنها الإذاء البدني الذي قد يصل إلي إحداث عاهات مستديية بالتلاميذ .

٦- الأنشطة المدرسية :

تعتبر الأنشطة المدرسية أحد أهم وسائل الإعداد المعرفي والثقافي للتلميذ ، كما تعد أحد أهم مجالات التباين بين مختلف أنواع المدارس . ففي المدارس الحكومية ، ونظرا لانتهاض ميزانية الأنشطة ، تكاد تقتصر تلك الأنشطة

علي رحلة واحدة أو رحلتين في العام، كما اختفت المكتبة المدرسية تقريبا من معظم المدارس الحكومية . أما في المدارس الخاصة ومدارس الفغات فالرحلات تتعدد سواء كانت رحلات علمية أو ترفيهية ، كما تهتم الكثير من المدارس بالمكتبة ، وتعلن الكثير منها عن تدريس الكمبيوتر ضمن مناهجها ، وقد يصل الأمر إلى حد تعلم السباحة وأصول " البليجيت " بل والفروسية .

لقد سبق أن أشرنا إلى أن وزارة التعليم تشرف علي المناهج الدراسية في مختلف المدارس في مصر. ولكن بعد ما قدمناه من مجالات مختلفة للتمايز بين المدارس المنوعة ، نل إلي اعتبار أن ذلك الإشراف لوزارة التعليم يعد إشراقا شكلها . فالوزارة لا تقل من الإمكانيات مايمكنها من الرقابة الدقيقة علي تلك المدارس في أدائها القومي ، في نفس الوقت الذي تلعب فيه الأنشطة ، والمناهج المدرسي دورا في توجيه التلاميذ لا يقل عن المنهج المدرسي إن لم يقله تأثيرا .

خامسا : أثر الازدواجية التعليمية علي التماسك الوطني ،

يعتبر وجود أنواع من التعليم متميزة بارتفاع قيمة مصروفاتها ارتفاعا هائلا ، أخراقا لديقراطية التعليم وتكوين ثقافة قومية مشتركة (٢٢) . ذلك الهدف الذي كلف الشعب طويلا في سبيل تحقيقه . فعلي امتداد الحركة الوطنية المصرية منذ أواخر القرن الماضي ، تلازمت المطالبة بالاستقلال السياسي ، مع المطالبة بفتح آفاق التعليم ، وزيادة الفرص التعليمية ، أمام أبناء الشعب . ثم عملت الحركة الوطنية بعد ذلك علي صياغة مشروع قومي للتعليم . ومن ناحية أخرى نلن تعليما كالتعليم المصري ، تتبرع علي قمته أنواع من التعليم المميز والخاص بأبناء الصلوة ، إلما يلعب دورا رئيسيا في اختيار وتدريب القيادات المرتبطة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وإذا لم يحظ المواطنون في مجتمع من المجتمعات ، بالحصول علي الشهادات المناسبة ، بغض النظر عما يعرفونه بالفعل أو عن محتوى البرنامج التعليمي الذي قاموا بدراسته ، فلن تتاح لهم فرص التنافس علي المواقع الرئيسية في المؤسسات الحكومية وفي مجال الخدمات . وعين تسيطر صفة حاكمة بعينها علي المدارس فزاتها قبل في الغالب الي استغلال معايير وأسس للقبول ، من شأنها الإبقاء علي العناصر غير المرغوب فيها خارج النظام التعليمي . وعلي النقيض من ذلك فصفة ميل طبيعي لهذه المدارس لصجند الفغات المساندة للحكومة والمحافظة معها ، أي أبناء أصحاب المواقع المرموقة في النظام الاجتماعي . ولذا يتجه النظام التعليمي إلي ايجاد شقة بين الصلوة والجماهير وإبراز حجم الفوارت الواسع بين الفريقين (٢٣) .

إن تعليما كالتعليم المصري بحالته التي أشرنا إليها يعد أثرا من آثار العصور الوسطي ، حيث لم يكن المجتمع يتكون في نظامه السياسي من مواطنين ، ولكن من طوائف ، لكل طائفة منها حقوقها وواجباتها ونظامها الخاص ، ومنهنا التي تنبعش عليها . ومن هنا فقد كان من المنطقي أن يكون لكل طائفة نظامها التعليمي الخاص ، الذي قد

يتشابه أو يختلف مع غيره من النظم التعليمية للطوائف الأخرى ، ولكنه يسعى أولاً إلى سد حاجة الطائفة التي أنشأته . ولكن مع ظهور فكرة القومية أخذت المجتمعات تسعى إلى وجود نظام تعليمي قومي يهتم أساساً بتربية المواطنين على الانتماء إلى الوطن انتماءً يتجاوز الانتماء إلى الطائفة أو الطبقة التي خرج منها التلاميذ . وما يعانيه التعليم المصري من مختلف أنواع الازدواجية إنما يعكس ويركس جميع ألوان الاختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد . فهو يعكس اختلافات بين الأغنياء والفقراء ، والمسلمين والأقباط ، والبنين والبنات ، وسكان الريف وسكان المدينة . ولاشك أن ذلك كله في النهاية سوف يؤدي إلى اختلاف هوية التلاميذ ، وأهدافهم ، ومثلهم العليا ، وقيمهم ، وتنافر رؤاهم للعالم المحيط بهم ، كما سيؤدي إلى اختلاف معاييرهم وسلوكياتهم التي تنطلق من تلك المعايير . وهكذا لا يسعى التعليم لتكوين صيغة عصرية وإنسانية وحضارية للمواطنة ، تلك الصيغة التي نراها ضرورية في ظل التحديات المعاصرة ، والتي تعتمد أساساً على لغة مشتركة تقصد بها لا مجرد لغة للعديد ولكن نسقاً كاملاً من المعارف والمعايير والقيم - فيها يندخر كل أبناء وبنات الأمة لكي يوصل عندهم تصور واحد ومتقارب للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوي (٢٤) .

بدلاً من ذلك يصبح التعليم أداة لحلق سوء الفهم الكامل بين المواطنين ولعله من المؤلم هنا أن نشير إلى سهولة حمل السلاح ضد بعض أبناء الوطن ، وإلى سهولة تلقى الفتاوى الدينية التي تكفر المجتمع ، ثم السلوك على أساس تلك الفتاوى . وقد أصبح حلم الخروج من الوطن والهروب منه مطمحاً للكثير من الشباب ، وتراجع الاهتمام بقضايا الوطن وقضايا مستقبله ، وتراجع الإيمان بالعلم والمنهج العلمي كأداة لحل الكثير من مشكلات المجتمع . وفي النهاية فإننا نعلم أن الصورة التي قدمناها عن علاقة الازدواجية التعليمية بالتمسك الوطني ، هي صورة قاتمة . ونرجو ألا تكون كذلك بل نرجو أن تنجح حضارة تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة فيما فشلت فيه نظام التعليم من الحفاظ على الهوية الوطنية متمسكة أمام التحديات الخارجية والداخلية والفاطية على السواء .

سادساً: صعوبات بحثية

يراجع الباحث في مصر العديد من المشكلات ، يتصل بعضها بالظروف المادية التي يعيشها الباحث ، ويتصل بعضها بتحويل البحث ، ويتصل بعضها الثالث بالمائد من البحث سواء كان عائداً مادياً أو أدبياً . ومن المشكلات ما يتصل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، والتي ترتب عليها تدهور مكانة شريحة كبيرة من الباحثين تصر على تطبيق معايير المنهج العلمي بصرف النظر عن تحقيق مصلحة لهذه الشريحة أو تلك من قربي المجتمع . ونظراً لتشابه الهموم البحثية وتشعبها ، فسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى خمس مشكلات أساسية يعاني منها الباحث في مثل الموضوع الذي بين يديكم الآن :

١- حساسيات الموضوع :

مازال الكثير من الموضوعات البحثية يثير العديد من الحساسيات عند محاولة دراستها ، وربما يتصل ذلك بالمحظورات الثلاث : السياسة ، الدين ، الجنس . وبالنسبة فإن الوضع يختلف عاما بعد عام . وعلى الرغم من ذلك ، فما زالت بعض موضوعات المحظورات الثلاث السابقة يجد من يتصدي لها الكثير من العقبات . وعلى الرغم من أن مشكلة الإرهاب والتطرف من المشكلات الكبرى المعاصرة في مصر ، والتي تدور حولها المساجلات اليومية على صفحات الصحف والدوريات ، إلا أن مثل هذه الموضوعات لا يجد تشجيعا للدراسة في الكثير من الجامعات ومراكز البحوث . وموضوع الازدواجية التعليمية وأثرها على التماسك الوطني من الموضوعات التي لا يجد تشجيعا كبيرا لبحثها على مستوى الجامعات وكليات التربية * على وجه الخصوص ، وعلى مستوى مراكز البحوث المختلفة لمعالقتها بالسياسة من ناحية ، وبالدين من ناحية ثانية.

وفي الحقيقة فليس هناك من الناحية القانونية ، ما يمنع إجراء مثل تلك الأبحاث . ولكن في الواقع الباحث يواجه عندما يتجني مثل تلك القضايا ، إما بالرفض الصريح للموافقة عليها وتحويلها ، أو يواجه بعدم التعاون ، وعدم توافر المادة العلمية التي تمكن من الاستمرار في البحث.

٢- حساسيات المنهج :

يواجه أصحاب المنهج الماركسي والمناهج النقدية المختلفة الكثير من العقبات حيث يسود الاتجاه الذي يجعل من الأبحاث مجرد تراكم كمي . وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأساتذة الباحثين أصحاب المناهج النقدية يتبرهنون في العديد من كليات التربية ومراكز البحوث ، إلا أنه من الصعب الحديث عن مدرسة نقدية أو اتجاه نقدي محدد المعالم ، وإنما هي جهود فردية هنا وهناك .

٣- صعوبات إحصائية ومعلوماتية :

يعتبر الحصول على معلومات دقيقة أحد أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم التربوية . ومن المفترض أن تكون وزارة التعليم هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الخاصة بأوضاع التعليم في مصر. ولكن الواقع أن الإحصاءات التي كانت تملتها وزارة التعليم من استجابات المزمين في ظل وزير سابق كانت دائما تزيد على ٩٥٪ من أعداد المزمين . وفي ظل وزير تال ، أعلن بصراحة أن نسبة الاستجابة لم تزيد في أي سنة من السنين عن ٨٠٪ وإن كانت قد انخفضت عنها بكثير في بعض المحافظات. وعلى الرغم من تعدد مصادر الحصول على الإحصائيات إلا أنه

* يصل عدد كليات التربية إلى خمس وعشرين كلية. تتوزع في جميع العواصم الإقليمية المصرية وهي بذلك أكثر الكليات انتشارا.

من المؤكد أن تلك الإحصائيات تختلف تبعاً لاختلاف المصادر التي صاغتها وحصلت عليها .
ويرتبط بالصعوبة السابقة صعوبة الحصول على المعلومات بوجه عام ، فحازت بعض مكنتات الكليات
تشرط شرطاً غاية في الغرابة للاطلاع على رسالة للماجستير أو الدكتوراه . حيث تشرط الحصول على موافقة كتابية
من صاحب الرسالة شخصياً ، وعلى الباحث في هذه الحالة مطاردة صاحب الرسالة بين مسكنه وعمله .

٤- تشابهك العلاقات والمصالح بين صناع البحوث وصناع القرار :

فالعديد من صناع الأبحاث سواء في الكليات أو مراكز البحوث تشابهك علاقاتهم ومصالحهم مع متخذي
القرار ، حيث يحملون كرسيًا - لجان أو مستشاري لجان لوزارة التربية والتعليم . ومن ثم فإن وجود أبحاث توجده
انتقادات للقرارات التربوية التي يساهمون في صياغتها يصبح أمراً غير متطلي .

٥- أثر جامعات الخليج :

بعد العمل في جامعات الخليج العربي أحد الأهداف الرئيسية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعة ومراكز
البحوث . ونظراً لموقف معظم جامعات الخليج الراض للأبحاث الراديكالية أو التي تتبنى منهجاً راديكالياً ، فإن
أعضاء هيئات التدريس يعزفون عن حمل تلك الأبحاث ، كما يعزفون عن تشجيع تلاميذهم عن القيام بها .

مراجع وهوامش

- ١) إسماعيل حسن عبد الباري : " إنساق الهوية عند الطفل في مجتمع متغير " ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري تحت عنوان " الطفل المصري وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مركز دراسات الطفولة ، ٢٧ / ٣٠ إبريل ١٩٩١ ، ص ١.
- ٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة : دار المعارف سنة ١٩٨٣) ، ص ٨٣.
- ٣) رشدي سعيد ، " دور التعليم الابتدائي في بناء الأمة " ، مجلة الهلال (شهرية) عدد إبريل سنة ١٩٩٣ ، ص ٥٩.
- ٤) كمال حامد مغيث " الفكر التربوي عند طه حسين " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر سنة ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤.
- ٥) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لتخية الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤ - ١٩٨٠ ، القاهرة : دار المستقبل العربي سنة ١٩٨٠) ص ١٢٦.
- ٦) أماني كنديل " عملية صنع سياسة التعليم الجامعي - الأبعاد السياسية والاقتصادية . مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٤ - ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص ٣٢.
- ٧) شبل بدران " ديمقراطية التعليم والثقافة المجانية وتكافؤ الفرص " مجلة التربية المعاصرة ، العدد ١٩ ، السنة الثامنة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٢٣ - ٣١.
- ٨) أحمد زلط ، الطفولة والأمة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢) ، ص ٦٥.
- ٩) كمال حامد مغيث " رؤية نقدية لمفهوم الأمة في الفكر التربوي في مصر " ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمة في الوطن العربي التحدي والمراجعة ، كلية الخدمة الاجتماعية - القاهرة ، ٢ - ٣ فبراير ١٩٩١ ، ص ٥.
- ١٠) أنثوني حسن منصور : قضية محور الأمة (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٠) ص ٧٠.
- ١١) أحمد زلط ، الطفولة والأمة ، مرجع سابق ، ص ٧٢.
- ١٢) الهام عبد الحميد نرج وكمال حامد مغيث ، " تمهيش المرأة ومآق الأندولرجيا التنويرية " ، مجلة الفكر العربي ، بيروت ، العدد ٦٨ ، السنة ١٣ إبريل - يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٥٢ - ١٧٠.
- ١٣) حامد حسار ، في تطوير القيم التربوية - رأي آخر (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٢) ص ٦٨.
- ١٤) وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للاقتصاد والحاسب الآلي.
- ١٥) أحمد فحي سرور ، تطوير التعليم في مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (القاهرة : الجهاز المركزي للكتاب الجامعية ، ١٩٨٩) ص ١٠٥.

- ١٦) حامد عمار ، في تطوير القيم للتربية ، مرجع سابق ، ص ٨٦.
- ١٧) المرجع السابق ، ص ٧٩.
- ١٨) شبل بلران : " التعليم في التربة المصرية - دراسة استطلاعية حول نوعية التعليم والفرصة التعليمية والأصل الاجتماعي " (مجلة التربية المعاصرة ، العدد السابع ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧) ص ٧-١٠.
- ١٩) انظر في أسماء المدارس الخاصة ، مجلة التعليم الخاص (القاهرة ، جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩٩).
- ٢٠) جريدة الأهرام ، وجهة نظر ، ١٩٩٢/٢/٢٥.
- ٢١) Philip, G. Altbach & Gail, P. Kelly, Education and Colonialism longman. New York and London, 1990. P. 36.
- ٢٢) حامد عمار، في تطوير القيم التربوية ، مرجع سابق ، ص ٦٤.
- ٢٣) كمال نجيب ، المفردة والرأي السياسي (القاهرة : كتاب التربية المعاصرة ، ١٩٩٢) ص ٩.
- ٢٤) رشدي سعيد ، دور التعليم الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

جدول (١)

بيان بأعداد الأميين في فئات السن المختلفة لعام ١٩٩١

الفترة	النوع	حضر	ريف	جملة	%
١٥ - ٣٥ سنة	ذكور	٨٩٨٥٤٦	١٩٨٢٩٠٨	٢٨٨١٤٥٤	٣٩.١٥
	إناث	١٣٦٩٤٢١	٣١٠٩٦٨٨	٤٤٧٩١٠٩	٦٠.٣٥
	جملة	٢٢٦٧٩٦٧	٥٠٩٢٥٩٦	٧٣٦٠٥٦٣	
١٥ - ٤٥	ذكور	١٣٢٤٩٤٦	٢٨٤٨٩٤٩	٤١٧٣٨٩٥	٣٨.٦٥
	إناث	٢١٣٨٣٧٢	٤٤٨٦٨٤٠	٦٦٢٥٢١٢	٦١.٣٥
	جملة	٣٤٦٣٣١٨	٧٣٣٥٧٨٩	١٠٧٩٩١٠٧	
جملة الأميين ١٠ سنوات فأكثر	ذكور	٢٢٧٨٨٥٤	٤٨٧٤٨٨٧	٧١٥٣٧٤١	٣٨.٩٦
	إناث	٣٦٥١٥١٧	٧٥٥٥٦٦٤	١١٢٠٧١٨١	٦١.١٠
	جملة	٥٩٣٠٣٧١	١٢٤٣٠٥٥١	١٨٣٦٠٩٢٢	

المصدر : الأمانة الإحصائية لمركز أبحاث ودراسات التعليم العالي بالقاهرة
(وكلاً بالنسبة لجميع الجداول التالية ما عدا إحصائية التعليم الأزهرى)

جدول (٢)

توزيع أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم ما قبل العالي في عام ١٩٩٠ / ٨٩

بيان	بنين	بنات	الاجمالي
الابتدائي	٣٤٠٤٠٧٨ (٪٥٤,٨٣١)	٢٧٥١٠٢٢ (٪٥٦,٣٧٨)	٦١٥٥١٠٠ (٪٥٥,٥١٢)
الإعدادي العام	١٩١٧٤٥٦ (٪٣٠,٨٨٥)	١٤٩٥٤١١ (٪٣٠,٦٤٦)	٣٤١٢٨٦٧ (٪٣٠,٧٨٠)
إجمالي التعليم الأساسي	٥٣٢١٥٣٤	٤٢٤٦٤٣٣	٩٥٦٧٩٦٧
الثانوي العام	٣٣١٢٧٤ (٪٥,٣٣٦)	٢٣٨٦٦٥ (٪٤,٨٩١)	٥٦٩٩٣٩ (٪٥,١٤١)
الثانوي الفني	٥٥٥٥٩٧ (٪٨,٩٥٠)	٣٩٤٥٣٦ (٪٨,٠٨٦)	٩٥٠١٣٣ (٪٨,٥٦٩)
إجمالي التعليم الثانوي والفني والعام	٨٨٦٨٧١	٦٣٣٢٠١	١٥٢٠٠٧٢
الاجمالي العام للتعليم ما قبل الجامعي	٦٢٠٨٤٠٥ (٪١٠٠)	٤٨٧٩٦٣٤ (٪١٠٠)	١١٠٨٨٠٣٩ (٪١٠٠)

جدول (٣)

توزيع الطلاب في التعليم الجامعي والعالي في مصر عام ١٩٩٠/٨٩

البيان	بنين	بنات	اجمالي
التعليم الجامعي	٣٧٠.٤١٤ (٪٨٤.٢٩٨)	١٩٨٧١٢ (٪٨٥.٣٣٤)	٥٦٩١٢٦ (٪٨٤.٦٥٧)
التعليم العالي	٦٩.٠٠٠ (٪١٥.٧٠٣)	٣٤١٥٣ (٪١٤.٦٦٧)	١٠٣١٥٣ (٪١٥.٣٤٤)
اجمالي التعليم العالي والجامعي	٤٣٩٤١٤ (٪١٠٠)	٢٣٢٨٦٥ (٪١٠٠)	٦٧٢٢٧٩ (٪١٠٠)

جدول رقم (٤)

بيان مقارن لعدد المعاهد والفصول والطلاب بالتعليم الأزهرى قبل الجامعى
ابتدائى - إعدادى - ثانوى

المرحلة	العام الدراسى	معاهد	فصول	بنون	بنات	جملة
	٨٨-٨٧	١٠٢٣	٧٤٠٧	١٨٩٧٦٤	١٢٠٤٧٠	٣١٠٢٣٤
	٨٩-٨٨	١١٤٧	٨٨٧٧	٢٣٥٨٥٠	١٥٢٤١١	٣٨٨٢٦١
	٩٠-٨٩	١٢٨٧	١٠٦٥٠	٢٨٥٤٧٦	١٨٣٥٥٠	٤٦٨٠٢٦
	٩١-٩٠	١٣٩٩	١٣٠٢٢	٣٤٣٣٢٢	٢١٨٥١٢	٥٦١٨٣٤
	٩٢-٩١	١٥٩٩	١٥٦٦٥	٣٧٢٠٨٥	٢٣٢٨٣٧	٦٠٤٩٢٢
	٨٨-٨٧	٦٢٣	٣٣٦٨	٩٢٧٤٩	٣٢٨٦٤	١٢٥٦١٣
	٨٩-٨٨	٦٨٩	٤٠٣٢	١١١١١٤	٤٢٠٥٨	٣٥٣١٢٢
	٩٠-٨٩	٧٥٥	٤٨٣٥	١٤٢٥٨٠	٥٣٧٠٢	١٩٦٢٨٢
	٩١-٩٠	٨٠٦	٤٩٠٧	١٤٢٨٧٠	٥٦١٩٤	١٩٩٠٦٤
	٩٢-٩١	٨٦٦	٤٨٥٩	١١٠٧٠٧	٤٩٤٤٢	١٦٠١٤٩
	٨٨-٨٧	٣٤٤	٢٤٦	٥٤٦٥٦	١٧٨١٣	٧٢٤٩٩
	٨٩-٨٨	٣٦٨	٢٧١٢	٦٠٨٣٣	٢١٠٩٣	٨١٩٢٦
	٩٠-٨٩	٤٣٧	٢٩٩٥	٦٧٨١٩	٢٤٠٦٠	٩١٨٧٩
	٩١-٩٠	٤٨٤	٣٥٤٤	٧٩٧٨٣	٢٩٤٩٨	١٠٩٢٨١
	٩٢-٩١	٥٢٤	٤٢٠٩	٩٠٩٢٣	٣٧٥٠٦	١٢٨٤٢٩
	جملة التعليم قبل الجامعى ١٩٩٢-٩١	٢٩٨٩	٢٤٧٣٣	٥٧٣٧١٥	٣١٩٧٨٥	٨٩٣٥٠٠

المصدر : الأزهر، الإدارة العامة للإحصاء - النشرة الإحصائية السنوية عام ١٩٩٢

جدول (٥)
بيان بأعداد طلاب التعليم العام

التعليم الأساسي

الحلقة الأولى (الابتدائي)

تلميذ	فصول	مدارس وأقسام	تسمية التعليم
٦١١٧٤١٢	١٣٩٩٥٥	١٤٤٤٠	رسمي
٤٢٤٣١٣	١٠٥١٢	٩٢١	خاص
٦٥٤١٧٢٥	١٥٠٦٧	١٥٣٦١	جملة

الثانوي العام

تلميذ	فصول	مدارس وأقسام	تسمية التعليم
٤٩٨٧٥٧	١٣٨٣٢	٨٣٦	رسمي
٥٦٥٣٣	١٥٩٨	٢٥٨	خاص
٥٥٥٢٩٠	١٥٤٣٠	١٠٩٤	جملة
١٦١٥٨	٥٨٢	٧٩	تجربوي
٥٧٨	٢١	١٣	تخصصي
٥٧٢٠٢٦	١٦٠٣٣	١١٨٦	الجملة

الحلقة الثانية (الإعدادي)

تلميذ	فصول	مدارس وأقسام	تسمية التعليم
٣٤٠٩٢١٨	٨٠٢٦٥	٥٢٣٥	رسمي
٩٩٢٩٦	٢٧٣٦	٤٠٥	خاص
٣٥٠٨٥١٤	٨٣٠٠١	٥٦٤٠	جملة
٨٣٠٥٠	١٨٤٨	١٩٨	مهن
١٨٠١	٦٨	١٥	تربية رياضية
٣٥٩٣٣٦٥	٨٤٩١٧	٥٨٥٣	جملة الحلقة الثانية
١٠١٣٥٠٩٠	٢٣٥٣٨٤	٢١٢١٤	جملة التعليم الأساسي

جدول (٦)
بيان بأعداد طلاب التعليم الفني
(صناعي وزراعي وتجاري)
جملة الفني

تلميذ	فصول	مدارس وأقسام	تسمية التعليم
١١١٠١٨٤	٣١٣٠٥	١٣٢٧	جميع التسميات

تعقيب د. محمد نعمان نوفل على ورقة الازدواجية التعليمية في مصر وإثرها على التماسك الوطني

العنوان في حد ذاته يعكس مدى شجاعة الباحث في مواجهة واحدة من أخطر مشكلات نظام التعليم، وهي ازدواجيته، كما حدد الباحث في العنوان، أيضاً طبيعة اقتراحه الراديكالي للمرضع حيث ربط بين الازدواجية وبين أثرها على التماسك الوطني.

ربما لا نكون مهالفين إذا قلنا أن كتاب د. طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر" لا يزال ملهماً وممبهاً من مشكلات الثقافة والتعليم في مصر إلى الآن، حيث الباحث بهذه المباشرة من الكتاب: "الثقافة المتعلمة قد خضعت لأمران مختلفان من التعليم، ونظم معيانية ومناهج يكر بعضها بعضاً، ويصمم بعضها بعضاً، ولشأ عن ذلك اضطراب". ومن هنا يجر الباحث مشكلته البحثية التي تتعدد في وجود عدد من الثنائيات في نظام التعليم.

لكنه فات الباحث أن هناك ازدواجية هيكلية تقسم كل هذه الازدواجيات إلى ازدواجية تؤدي إلى خلق نظام تعليمي مواز لنظام التعليم القائم بكل متناقضاته، إنها حقيقة وجود تعليم نظامي بصوره المختلفة والتعليم من خلال الدروس الخصوصية والمختصات، وهي حالة خطيرة تسلب المدرسة دورها التربوي وتفقد المدرس فعاليته ودوره وتحول عن طريقها العملية التعليمية إلى عملية تزويد ميكانيكى بالمعلومات يفرض اجتياز الامتحانات آخر العام. ومن نافلة القول، ذكر غياب العملية التربوية، فضلاً عن فقد أى إمكانية لتطوير أساليب التدريس وتنمية مهارات ومواهب الطلاب.

إن هذه الازدواجية التي نسميها بظاهرة وجود نظام تعليم موازى تزرع في نشأ هذا المجتمع البذور الأولى للتعامل المبني مع مؤسسات المجتمع، حيث يذهب التلميذ أو الطالب إلى المدرسة لا لشئ إلا لكي يكون طالباً منتظماً ولكنه ليسا بعد مواعيد الدراسة أو قبلها يذهب ليتعلم ما هو ضرورى لاجتياز الإمتحان، حيث تتحول العملية التعليمية في يد المدرس الخاص إلى مجموعة من التكتيكات والحيل للحصول على أعلى درجات الامتحان وليس لتحصيل المعرفة، هنا إذا كنا حنسى الظن، ولكن الجانب القاسد في هذه الصورة، أن هذه الدروس الخاصة لا تكون في الأغلب غير مقابل اجتياز الامتحان ودرجات أعمال السنة فتتحول إلى نوع من العبث القاسد بدمر القيم في نفوس النشأ.

ويرى الباحث أن الظروف التي تساعد على تكريس الازدواجية تتلخص في ظهور ذات طفيلية من رجال الأعمال تمكنت من جمع ثروات هائلة في فترة وجيزة، وأصبحت بما تلقى قرة من قوى الضغط التي تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة ويضيف أيضا تتدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة وارتباط ذلك بتناقص القدرة على الإنفاق على تعليم الأبناء، فضلا عن أثر غزو الأنماط الاستهلاكية بسبب العمل في بلدان النفط وانعكاس ذلك في مجال التعليم مما شكل مورداً هاماً للدروس المحسوسة.

ربما كانت هذه الأسباب أو العوامل صحيحة في حالة ازدواجية التعليم الحكومي والتعليم الخاص، وفي حالة ازدواجية التعليم الفني والتعليم العام، ولكنها صحيحة جزئياً فقط في حالة ازدواجية الأسيين والتعليمين، وكذلك ازدواجية التعليم الديني والمدني. ذلك أن الأمية ليست وارداً طارئاً على المجتمع المصري بل هي مرض مرتبط بعوامل أعقق في تسبب علاقات التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يعانيها المجتمع، وهي ليست وليدة سياسة الانفتاح بالقطع. كما أن الاتجاه نحو التعليم الديني لا يخضع في مجمله إلى الأوضاع الاقتصادية، وإن كان الاتجاه الآن يتأثر بارتفاع نفقات التعليم العام مقابل استمرار انخفاض نفقات التعليم الأخرى مما يدفع الفقراء إلى تفضيل تعليم أبنائهم في مدارس الأضر، ولكنه على الرغم من ذلك لا يعتبر العامل الوحيد حيث أن هناك مدارس دينية أخرى أشد رعية وسلمية من التعليم الأخرى وذات مصروفات باهظة وتقبل عليها أسر الطبقة الوسطى التي حققت ثراء في بلاد النفط، وهي الآن تفوسل بالدين وبالله وبالرسول لا يذهب عنها هذا الثراء. إنها الفئات الاجتماعية المناصرة في الغالب لشعار الإسلام هو الحل. ولكن الاتجاه نحو التعليم الأخرى في بعض الأسر المصرية يمثل أحيانا تقاليد عائلية خاصة بين بعض الأسر الرفيعة.

أما ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين فإنها ولاشك تخضع لمعايير اجتماعية محضة، والتفسير الاقتصادي لها يوقع في الميكانيكية الاقتصادية في التحليل.

وهنا أضاف الباحث مزيداً من الثراء لدراسته القيمة لو أفرد جزءاً أوسع لازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر، فهي ازدواجية شديدة الثراء - تعكس اختلاف الاهتمام المؤسسي على الصعيد الرسمي ما بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر كما تعكس اختلاف المفاهيم الاجتماعية نحو التعليم ومدى ارتباطه بالبنات المختلفة، وروية يمتد الريف والحضر للتعليم كدور وكتفاهم، وكنا رأينا بوضوح شديد مدى قصور التفسير الاقتصادي للظروف التي تساعد على تكريس الازدواجية.

لقد طرق الباحث واحدة من أشد المشكلات خطورة وأهمية في نظامنا التعليمي، ولكن للأسف الشديد لم يلى التفسير نفس الأهمية التي أولاه لعملية الرصد، ولم يكن رصد هذه الازدواجيات من الأمور الهينة دون شك، خاصة وأن الباحث يقوم بذلك في وقت ربما لا يتميز فيه نظامنا التعليمي بشئ قدر تميزه بالفوضى. وهذا لم يمت الباحث وعرضه تحت عنوان "مجالات الازدواجية" حيث عرض لاختلاط الشعارات التي ترفعها المدارس واختلافات المناخ

المدرسي وتباعد الشقة بين الأنشطة المدرسية. هذه هي الفوضى بمعنىها ، خاصة إذا أضفنا أن المدارس التي ترفع الشعارات الثورية ، رأت لأسباب مالية صرفة ضرورة أن يكون هناك نصيب لتحفيظ القرآن إلى جوار التدريس باللغة الإنجليزية، ونظراً للطلب على تعليم الأبناء لغة أجنبية فقد رأت المدارس التي قبولها الجماعات الإسلامية تدريس العلوم والحساب بالإنجليزية حتى تفرز بين أكبر توليفة من الأوراق ، فإذا كانت الازدواجية تتضمن على الأقل وجود أقطاب في التعليم فإن النمط نفسه قد تشوه بحثاً عن المال أو عن التلاميذ.

إن الباحث يؤكد في أكثر من موضع على أن المدارس ذات المصروفات العالية تقدم خدمة تعليمية وتربوية أفضل وتحصل على المدرسين الأكفأ أو المبدعين إعداداً علمياً أعلى، كما أن العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور أكثر احتراماً ودية وكذلك الأنشطة المدرسية أكثر ثراء وتنوعاً. وأتفق مع الباحث في رصده للجوانب السالبة لهذه التغييرات بالمدارس الحكومية، ولكني لا أضاطره الرأي فيما يتعلق بالمدارس الخاصة أو ذات المصروفات العالية، حيث لم يتم دليل حتى الآن على صحة هذه الأحكام على إطلاقها، لأن عدداً ليس بالقليل من هذه المدارس باهظة المصروفات هي مشروعات استثمارية بالأساس قد لاهتمت بالعملية التعليمية اهتماماً جاداً لأنها ستكون بالقطع مكلفة، ولكنها تهتم ببعض المظاهر التي تروم بوجود تعليم جيد في حالات كثيرة. وليس بالضرورة أن يكون المعلمون تربويين فأغلب هذه المدارس مثلاً تستخدم بعض الأجانب المتقنين ذوي الثقافة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية لتدريس اللغات دون أن يكون لديهم أي دراسات تربوية. فضلاً عن أن ذهنية صاحب رأس المال لن تسمى لإغضاب "القبول" وهو ولي الأمر، ولهذا قد لا نرى إحصائياً له ولكن تلقائياً وفي النهاية علاقة غير جادة ، خاصة وإن الباحث قد سبق أن شخص ملامح لغة الأثرياء المهنه واصفاً إياهم برجال الأعمال الطفيليين. ولكني في نفس الوقت أقول ليس تحت أيدينا دراسات محددة لنا مستوى الإقبال والجدي في المدارس ذات المصروفات العالية، وما إذا كانت هذه المصروفات في مقابل خدمة تعليمية وتربوية تقابل ضخامة المصروفات أم لا؟ هذا مالا نعرفه حتى الآن.

يفضل الباحث إلى أن التعليم بما يعانيه من مختلف أنواع الازدواجية إما يعمق ويكرس جميع ألوان الاختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد. أتصور أننا لا نملك إلا الاتفاق مع هذه الكلمات، ومن المؤلم حقاً أنها كلمات تلخص نتيجة واحدة لمظهر واحد من مظاهر أزمة نظامنا التعليمي.

أعتقد أن الباحث على الرغم من الملاحظات التي أوردناها قد أوفى مهمته البحثية وأوفى الوعد الذي وعدنا به في عنوان دراسته وهو المواجهة الراديكالية لمشكلة يراها الكثيرون ويعرفونها ولا يتحدثون عنها. وكما يقولون لقد أسك الأستاذ كمال مقيث بالقول من قربه وهذه سمه الباحث الشجاع الواعد، إذا شاهد دلائل الحقيقة لا يتحرج عن الإنسكاب بها رغم المعادير.

المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية في مصر

فاتن محمد عدلى

باحثة في العلوم التربوية

١- مقدمة :

تعد قضية المعونات الخارجية إحدى أهم القضايا المثيرة للجدل والخلاف بل والصراع في مجال العلاقات الدولية، وذلك لأن تلك المعونات ترتبط بقضية الاستقلال الوطنى، وقضية التنمية وطبيعة النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة وكلها قضايا مصيرية وأساسية في حياة جميع الشعوب.

والمتتبع للصراع الدائر على المستوى الفكرى والسياسى حول مسألة المعونات الخارجية يلاحظ انقسام وجهات النظر حولها إلى اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول : يرى أن مسألة المعونات الخارجية هي أمر لا غنى عنه للدول النامية والتي في طريق النمو. فهذه المعونات مصدر أساسي للتعمول والخبرة والتكنولوجيا التي تفتقر إليها الدول النامية . كما يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العالم قد تجاوز مراحل الصراع الدموى والتناقضات العسكرية إلى مرحلة جديدة لا بدل فيها عن التعاون بين الدول الغنية والدول الفقيرة من أجل السلام والرخاء الدوليين. ويؤكدون في هذا المجال على أهمية المعونات الخارجية بالنسبة للعديد من الدول التي تعد اليوم في عداد الدول المتقدمة والغنية كاليابان والمانيا والتي خرجت منهكة ومنهارة تماما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولم تنجح في تجاوز تلك المحنة إلا بفضل المعونة الخارجية كما يشيرون هنا إلى معدلات التنمية الكبيرة والمتسارعة التي تحققتها دول آسيا مثل كوريا وسنغافورة وتايوان اعتماداً على العون الخارجى نفسه.

أما أصحاب الاتجاه الثاني : فيرون أن العالم لم يتجاوز مراحل الصراع والتناقض وأن الأمر لا يصدر استبدال الأساليب العسكرية السافرة في السيطرة والهيمنة إلى أساليب أكثر هدوءاً وأكثر قبولاً لدى كثير من الشعوب الفقيرة. كما يؤكدون على دور المعونات الخارجية في تشكيل الدول وتوجيهها وجهة تتفق مع مصالح الدول الكبرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويشيرون هنا إلى تجربة شيلي التي حاولت تجاوز ظروف الهيمنة والإحتكارات

الأمريكية سنة ١٩٧٧، فكان جزاؤها انقلاب عسكري أطاح بحكومتها الشرعية المنتخبة. كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على مساوئ الاعتماد على المعونات الخارجية حيث يرتبط بها كثير من المشاكل كالبطالة وارتفاع الأسعار، وتدهور مستوى حياة فئات اجتماعية عديدة، الأمر الذي يعد مدخلا لكثير من الاضطرابات السياسية والاجتماعية كما تشهد على ذلك قهارب العديد من دول العالم الثالث.

وهذا البحث يتناول الأهداف السياسية والاقتصادية للمعونة الأمريكية، ثم يتناول أثر المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية وخاصة دورها في ترشيد الإنفاق على التعليم وخصخصة التعليم ودورها في خفض السلم التعليمي ودورها في الازدواجية المؤسسية وأخيراً أثرها على بعض مقررات التعليم... وينتهي البحث بالإشارة إلى بعض الصعوبات التي ترتبط بموضوع البحث.

٢- المعونة الأمريكية والأهداف السياسية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت تمهيداً للصراع العنصري والنزعي بين قوى الاستعمار التقليدي تعاضلت حركات التحرر الوطني التي ساعدت على تدمير نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات للحصول على الاستقلال السياسي والانفصال عن النظام السياسي الاستعماري، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى أساليب جديدة لتطويع البلاد المختلفة المستقلة حديثاً وتكييفها في ضوء المعطيات التي طرأت على خريطة العالم سياسياً واقتصادياً. وقد أدركت الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن إعادة الهيمنة عن طريق إدماع السوق يمكن من محاربة حركات التحرر الوطني وأقهرها من مضمونها الاجتماعي، وضرب أي بناء تنموي مستقل وذلك لضمان موقعها اللامعكافئ في النظام الرأسمالي العالمي^(١).

وقد شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية في فترة بين الخمسينيات إلى الآن الكثير من التناقضات والتفاعلات التي أخرجت بين الرضى المقترن بالثراب وعمم الرضى المقترن بالعقاب والتي تهلوت وتشكلت ملامحه من خلال قطع المعونة تارة، ومنحها تارة أخرى، وتخفيض المديونية أو الإعفاء منها تارة ثالثة، واستخدامها كوسيلة ضغط تارة رابعة.

فإزاء موقف عبد الناصر من الحلف الإسلامي حددت الولايات المتحدة بقطع كل المعونات التي تتلقاها مصر، الأمر الذي تصدى له عبد الناصر باعتباره تدخلاً سافراً في السياسة المصرية، وفي سنة ١٩٥٥ سحب الولايات المتحدة وبمطابقتها والبنك الدولي المساعدة في بناء السد العالي كرد فعل لصفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، والتي حاولت الولايات المتحدة إلغاؤها ، الأمر الذي انتصح من رسالة روزفلت لعبد الناصر بأن دالاس يريد من عبد الناصر أن يلقى الصفقة، فإذا لم يفعل ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير الآتية :

(١) إيقاف كل المساعدات الأمريكية لمصر .

(٢) إيقاف أي نشاط تجارى بين البلدين.

(٣) معاصرة مصر ومنع أي سفينة تحمل سلاحاً من الوصول إليها (٢).

وقد استمر تصاعد حدة التوتر بين مصر والولايات المتحدة إلى أن انتهى بضرب المشروع الناصرى فى التنمية بحرب ١٩٦٧. ومع بداية السبعينيات عاصرت مصر تغييرات سياسية أدت إلى فتح آفاق جديدة للتعامل مع الولايات المتحدة مرة أخرى، ومع عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما تمت الموافقة فى ٢٨ فبراير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب البترول فى الهلال (٢)، وباتجاه مصر نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى والذى فتح مجال الاستثمار على مصر اعيد أمام الرأسمالية الخاصة والأجنبية، والاتجاه نحو الصلح مع إسرائيل، واعتبار أمريكا الشريك الكامل فى حل مشكلة الشرق الأوسط، أخذت نسب المونة فى الزيادة المستمرة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية كما يتضح من جدول (١).

جدول (١)

حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨٤

بالمليون دولار

السنة	المساعدات الاقتصادية	السنة
٧٠	٠	١٩٧٠
٧٠	٠	١٩٧١
٧٠	١٥٠	١٩٧٢
٧٠	٠	١٩٧٣
٧٠	٨٠-٥٠	١٩٧٤
٧٠	٢٥٢٨٠	١٩٧٥
٧٠	٧٩٥٠٠	١٩٧٦
٧٠	٦٩٩٢٥	١٩٧٧
٧٩	٧٥٠٨٠	١٩٧٨
٨٠-١٥٠	٨٣٥٠٠	١٩٧٩
٨١	٨٦٥٠٠	١٩٨٠
٨١-٥٥٠	٨٢٩٠٠	١٩٨١
٨١-٩٠٢٢٦	٧٧١٠٠	١٩٨٢
٨١-١٣٢٦٩١	٧٥٠٠٠	١٩٨٣
٨١-١٢٦٧٠٠	٨٦٨٠٠	١٩٨٤

المصدر : بيانات إدارة الأبحاث بالكونجرس الأمريكى وفقاً لتصنيف الأستاذة / مارجى انسين (٤)

ويتضح من الجدول السابق أن توقيع معاهدة السلام في ١٩٧٩ لم يقترن بتخفيض الإنفاق العسكري، بل تزايد الإنفاق بشدة في أعقابها. وتزايد الصورة وضوحاً في أزمة الخليج (الغزو العراقي للكويت)، حيث تم إعلاء مصر من ديونها العسكرية وتقديم مساعدات من الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص مع موقف مصر إزاء الأزمة. فقد أفرجت الولايات المتحدة عن مبلغ ١٦٣ مليون دولار تقديراً من المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر من ميزانية العام السابق، كما قرر الرئيس برني إلفاء مصر من ديونها العسكرية والتي بلغت ٧ر١ مليارات دولار وفوائدها التي تبلغ ٨٠٠ مليون، وذلك تقديراً لدور مصر في استقرار المنطقة^(٥).

٣- المعونة الأمريكية والأهداف الاقتصادية :

إن المعونات الأمريكية تعتبر من أوسع الأدوات السياسية انتشاراً^(٦)، والمؤثرة على الخطط التنموية التي تحددها الدول النامية. فعلى الرغم من شعارات التنمية المعتمدة على الذات إلا أن قياداتها تعي جيداً أن الحصول على رؤوس الأموال والمعونات الفنية والخبرات المؤهلة تمثل أحد الأسباب الضرورية لتحديث الاقتصاد^(٧). من خلال ما تقدمه لها الدول المتقدمة من عون إما على المدى الطويل أو المدى القصير. إلا أن هذه المساعدات لا تستهدف أغراضاً إنسانية^(٨)، فما هي إلا آلية من ضمن العديد من آليات الدول الامبريالية لإحكام الطوق على البلدان النامية^(٩) لضمان تبعيتها للنظام الرأسمالي من جهة، وتكريس التبعية السياسية من جهة أخرى^(١٠).

هذا بالإضافة إلى أن هذه المعونات تقدم لأسباب أخرى (سياسية وإستراتيجية وهجارية)، ويعتبر الإقلال من الفقر والذي تعالنه الولايات المتحدة شالهاً ما يكون مجرد عامل من العوامل السابقة. ولهذا الوضع نتائج خطيرة منها :

(١) التفاوت الكبير في نصيب الفرد من مخصصات المعونة حيث أنها لا تنتج بالضرورة إلى البلدان الأكثر فقراً فنجد أن ما تلقتة إسرائيل وهي من الدول مرتفعة الدخل ومصر وهي من الدول النامية المتوسطة الدخل أكثر مما تلقتة الصين والهند برغم ما تعانيانه من فقر، انظر جدول (٢).

جدول (٢)

نصيب الفرد من مخصصات المعونة وعلاقته بنصيبه من الناتج القومي
(بالدولار)

النظر	نصيب الفرد من إيرادات المعونة	نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي
إسرائيل	٢٨٢,٧٠	٨٦٥٠
مصر	٢٩,٩١	٦٦٠
الهند	٢,٥٨	٣٤٠
الصين	١,٨٤	٣٣٠

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية الدولية، ١٩٩٠ ص ١٥٨ (١١)

(٢) إن ما تنطيه المعونة من الأنشطة غالباً ما لا يكون له صلة بالتنمية فقد كان نحو ما يقرب من ٨٪ فقط من برامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٦ يتدرج تحت ما يمكن تعريفه بأنه "مساعدة إغاثية مكرسة للبلدان منخفضة الدخل". (١٢) ، فعلى سبيل المثال أن وكالة التنمية الأمريكية أعلنت أنه إذا براد لمصر أن تدخل العالم الجديد فعلها أن تتبع الأساليب الرأسمالية في الزراعة، ومنها التحول لإنتاج اللحوم وفقاً لما يسمى "التحول النوعي للزراعة المصرية" ، وكذلك أيضاً اتباع الأساليب الحديثة في الري وتحسين أنواع البلور ، والتحول إلى إنتاج المحاصيل التصديرية كالتحمرات والفاكهة وزهور الزينة والميكنت، وبالطبع إن كل هذا يستلزم الحصول على النقد الأجنبي لتمويل التكنولوجيا المطلوبة لهذا التحول (١٣).

(٣) إن قدرنا كبيراً من المونات مشروط، إذ أنه يتطلب شراء السلع والخدمات من الولايات المتحدة، ويقع ثلثا المونات تقريباً والتي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإغاثية في هذه الفئة.

(٤) تفضل الولايات المتحدة تمويل التجهيزات الرأسمالية التي تنفع منتجاتها ومصدرها وشركائها في دعم تكاليف التشغيل التي تولها المعونة (١٤).

بالإضافة إلى أنه عند التعاقد معه الاعتبارات الآتية:

أ- المنحة:

بالرغم من طبيعتها كمبلغ من المال يستخدم لأغراض معينة لصالح الدول المتلقية دون التزام من جانبها بالسداد في وقت لاحق إلا أنها مطالبة بالآتي :

(١) توافر جميع المبالغ والموارد الأخرى المطلوبة للتنفيذ بجانب المنحة .

(٢) لا تستخدم السلع والخدمات الممولة من المنحة دون موافقة الولايات المتحدة.

(٣) قبول الشركات الاستثمارية التي يستعين بها الطرف المانع من أجل المشروع (الأمر الذي تم في مشروع التعليم الأساسي) ، وكذلك المتعاقدين على الأعمال الإنشائية بشرط ألا يكون تمويل تلك الخدمات من ميزانية المنحة (١٥).

ب- القروض:

كما يتم دفع فوائد مرتفعة - بأسعار السوق على كل من الدين المدني والعسكري. و دفع نسبة يطلق عليها التحويلات النقدية المستخدمة لمواصلة المدفوعات من دين مصر العسكري، والذي يدفع مباشرة من ميزانية المعونة.

وقد قدر إجمالي المونات الأمريكية حتى عام ١٩٨٩ بحوالي ٨.٦ بليون دولار، وأن نسبة ٥٨٪ من جميع المساعدات قد أنفقت في الولايات المتحدة بدلاً من أن تنفق في مصر، أما نسبة ٤٢٪ الباقية ومجملها ٣.٦ بليون دولار فقد خصصت لمشاريع إغاثية داخل مصر أو على المتعاقدين الأمريكيين في مصر (١٦).

٤- المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية:

يتم صنع السياسة التعليمية في مجموعة من الأطر المتداخلة والتي تتفاعل فيما بينها، وهذه الأطر إما رسمية "كالدستور والقانون"، أو غير رسمية مثل الرأي العام وصحافات المصالح، أو بعض القوى الخارجية والتي تسهم في صياغة السياسة التعليمية، مثل البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر هذه القوى الخارجية أحد الأبعاد الهامة في تشكيل وصياغة السياسة التعليمية والتي تتمثل في مصدرين: أ- دول كبرى تقدم متحداً وقروضاً ومن أهمها الولايات المتحدة.

ب- مؤسسات قومية دولية تقدم هذه المنح بشروط أو تقوم بتحويل مشروعات بمينها.

واحتياج مصر للمعونات الخارجية هو أمر تفرضه المشكلات الاقتصادية للنظام المصري في السنوات الأخيرة، وارتباطات معاولات حلها بسياسة الائتلاف الاقتصادي من جهة ويقدر من الضغط الذي مارسه القوى الكبرى لتدفع بمصر نحو اتخاذ سياسات يمحيتها تحت ضغط الأزمة الاقتصادية بشكل عام، ولدى التعليم بشكل خاص من جهة أخرى. ومن مراجعة خطة التعليم (١٩٨٧-١٩٩٢) يتضح مدى تهمية النظام التعليمي في مصر على مصادر تمويل من الجهات الأجنبية والهيئات الدولية من جانب، والتقطاع الخاص والأهلى من جانب آخر^(١٧). وبالرغم من ضائكة نسبة المعونات الأمريكية للمرجحة للتعليم إلا إنها أحد المؤثرات الهامة على السياسات التعليمية الداخلية. سواء في صنع هذه السياسات أو في نتائجها، مثل ترشيده الإنفاق وتغيير الهياكل التعليمية وتطوير المناهج الدراسية. كما سيتضح في المجالات الآتية.

أولاً: المعونة ودورها في تخفيض الإنفاق على التعليم :

أشار خطاب النوايا المتبادل بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي * لعام ١٩٨٨ بأن الحكومة المصرية تعزم خفض الإنفاق العام وفي المقابل سوف تحصل رسوماً من أجل تقديم عدد من الخدمات التي كانت تقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية، الأمر الذي يوفر ٥٠ مليون جنيهاً مصرياً لكل منهما. وبالرغم من أن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم إلا أنه قد تم فرض رسوم وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي كالآتي :

* تفترض الحاجة هيمنة الولايات الأمريكية على سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما تتصعق به من أسهم حيث يبلغ نصيبها من عدد الأصوات ٦ و١٤٤ ونسبة ١٩٠٤٢٪.

(١) فرض رسوم على القادرين من الطلاب في مجال الأنشطة والخدمات غير التعليمية والتي تؤدي للطلبة في مراحل التعليم المختلفة مثل التغذية والرعاية الصحية والرحلات.

(٢) رسم خمسة جنيهات عند طلب استخراج البيانات الدالة على النجاح في المدارس العامة والفنية ودور المعلمين.

(٣) رسم خمسة جنيهات لتقديم لشهادات الامتحانات العامة.

(٤) حصة رسم إضافي مقداره جنيهان عند طلب استخراج أية بيانات أخرى بحالة الطالب الدراسية في المدارس العامة.

(٥) حصة رسم إضافي مقداره خمسة جنيهات على إعادة القيد في مدارس التعليم الثانوي العام والمدارس الفنية ودور المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى رسم مقداره جنيه واحد على كل الشهادات السابقة لدعم الأبنية التعليمية (١٩).

هذا مع الأخذ في الاعتبار ما يتحمله أولياء الأمور من تكلفة فعلية (مصاريف، أدوات مدرسية، مصروفات خاصة) لتنام تعليم أبنائهم. ووفقاً لدراسة قام بها المركز القومي للبحوث التربوية فإن ما تتحمله الأسرة من نفقات على الطالب في المرحلة الثانوية يبلغ حوالي ٤٧١٦ جنيهاً بنسبة ١٨٠٪ من دخلها السنوي، وهي نسبة ليست بصفيرة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الأسرة المصرية لديها في المتوسط ثلاثة من الأبناء والبنات في مراحل التعليم المختلفة (٢٠).

وبالمقارنة بين فترتين : الفترة الأولى ، والتي تعتبر من أخرج فترات مصر التاريخية ونحت وطأة ما يسمى بالتقصاد حرب، والفترة الثانية ، وهي فترة الخمس سنوات الأخيرة - نجد أن نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى ميزانية الدولة أخذت في الارتفاع من ١٣ و ١٪ لعام ١٩٦٧/٦٦ إلى أن وصلت إلى ١٦ ٪ عام ١٩٧٤ ، بينما أخذت هذه النسبة في الانخفاض من ١٥ ٪ عام ١٩٧٥ حتى وصلت إلى ١٠ ٪ عام ١٩٩٣ (٢١) ، وهي الفترة التي ركزت فيها الدولة على الجهود الذاتية، والقطاع الخاص، والتمويل الأجنبي في خططها الخمسية ١٩٩٢/٨٦ (٢٢) . وإذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم الحالية، نجد أن فارق التغير ليس بالفارق البسيط، والذي يعكس بدوره تقليص دور الدولة في الإنفاق على التعليم.

ثانياً، الموعية ومخصصة التعليم :

في مقابل تخفيض حصة الميزانية وتقليص دور الدولة في الإنفاق على الخدمات التعليمية طبقاً لرغبات الهيئات المانعة للمعونة نجد تشجيعاً للقطاع الخاص كبديل لذلك والذي تمثل دوره في المدارس الخاصة والجمعيات التعاونية. وبالرغم من أن هذا الأمر قد طرأت منه دراسة قام بها المركز القومي للبحوث التربوية حيث أفاد بأن هذه المدارس بدلا من أن تقدم لأبنائنا خدمة متميزة سعى أصحابها في معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادي ولو على حساب العملية التعليمية (٢٣).

إلا أن الدولة قد قدمت تسهيلات مختلفة لثل هذه النوعية من المدارس، وذلك طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن المدارس الخاصة، وبموجب القانون رقم ١٤ أسست بعض المدارس بواسطة مجموعة المساهمين شأنها في ذلك شأن أي شركة استثمارية (٢٤). أما القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وقت العمل بهذا القرار من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ إنتهاء خدمتهم من التعليم الخاص. كما استثنى مثل الشخص الاعتباري (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعي بالنسبة للتعليم الأساسي طوال فترة شغله لهذه الوظيفة (٢٥). الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة المدارس الخاصة.

فتجد هناك مدارس خاصة إسلامية ومدارس خاصة تدرس الفروسية ومدارس لغات أجنبية ومدارس لغات حكرمية.... إلخ. وهي تخلف وتحقق بدورها التناقضات داخل المجتمع لأنها توجد العديد من الثقافات المتباينة. فتوجد الثقافة العليا المستغنية والثقافة الشعبية حيث يجعل النخب المحلية الحاكمة من الثقافات الغربية والقيم المرتبطة بها مصدر التفكير والتصور الشامل والتنظيم الإداري والعلمي والسياسي. مما يؤدي إلى تطور الفجوة بين الثقافات المختلفة، ويساعد على فقدان الثقافة القومية إمكانية نموها الذاتي وتضطر أكثر إلى الاعتماد على الخارج في تأمين ما تحتاجه من معارف وفتحات ضرورية لتسيير المجتمع والدولة. الأمر الذي تدعي معه بأن ما يعانيه المجتمع المصري من تناقضات علمانية وسلفية وأصولية يرجع في الأساس إلى هذه التعددية التي يخلقها النظام التعليمي (٢٦).

ثالثاً: المعضلة الديموقراطية والتعليم،

تقدم البنك الدولي في أغسطس ١٩٧٧ باقتراح إجراء بحث علمي تطبيقي حول المهارات الأساسية (القراءة والكتابة، والحساب)، ومدى احتفاظ من يتكون الدراسة بها فيما بين الصفين الرابع الابتدائي والأول الإعدادي، كما تضمن الاقتراح أن قبول البحث يتحمله البنك الدولي كمنحة وليس قرضاً، على أن تكون الدراسة مدخلا للتعليم الأساسي*. وتحدد أهداف المشروع في الوصول إلى توصيات مركزة على أسس علمية في الميادين الآتية :

(١) نظام الانتقال إلى نظام الإعداد وتطبيقهما.

(٢) فترة الدراسة المطلوبة للتعليم الأساسي وبالتالي الحد الأدنى للتعليم الإيجابي.

(٣) نوعية التعليم الأساسي المطلوب من حيث المحتوى وطرق التدريس (٢٧).

والفعل تم تطبيق نظام التعليم الأساسي في التسع سنوات في العام الدراسي ١٩٧٩، وكان لقرار مد من الإلزام آثاره السبئية حيث أدى إلى زيادة عدد المدارس التي تصل فترتين أو ثلاث فترات في ١٩٨٢/٨١ حتى وصل عام

* بدأت فكرة دعم التعليم الأساسي كفكرة مقدمة من البنك الدولي ، إلا أن تنفيذ المشروع قامت به وكالة التنمية الأمريكية.

١٩٨٧/٧٨ إلى ١٩٩٢/٧٨ مدرسة (٢٨). الأمر الذي عمل بدوره على ضرورة تحقيق وقر عاجل من المهاتى المدرسية وتجهيزاتها. هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المهاتى التعليمية على استيعاب جميع الأطفال المزمين بالتعليم الابتدائى. ومع زيادة كثافة الفصول وعجز المدرسين اقترحت مرة أخرى بعض الهيئات الأجنبية مثل المركز الدولى للتخطيط التربوى بجامعة هارفارد واليونيسكو ضرورة خفض السلم التعليمى بمقدار سنة، بحيث يصبح التعليم الأساسى مدته ثمان سنوات مع إطالة العام الدراسى وتنقية المناهج وأن هذا الحل هو الحل الوحيد لإنقاذ التعليم الأساسى فى مصر (٢٩).

الأمر الذى يتناهى مع حاجة فى تقارير التنمية الدولية حيث إنها أشارت إلى أن للتعليم أثره على الناتج والإنتاجية ، وأنه يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة فى الناتج الإجمالى. فكلما كان مستوى التعليم مرتفعاً فى البداية تضاعفت المنافع منه وإن البلدان التى كرست مخصصات كافية فى ميزانيتها لهذا الغرض قد لمست بوضوح أثر تلك الزيادة سواء فى ميزانية التعليم أو الزيادة فى عدد سنواته على ارتفاع معدلات الناتج القومى ، كما يبدو فى مجموعة دول شرق آسيا (٣٠) هذا عند العائد المعنوى والثقافى والنفسى والذى يبدو من العسير حسابه اقتصادياً حتى الآن.

وقد أدى خفض السلم التعليمى إلى العديد من المشكلات منها :

(١) مشكلة الفجح المزدوج الذى نتج عن ضم الصفين الخامس والسادس فى عام ٨٨-١٩٨٩ والذى تسبب فى تكسب التلاميذ فى الفصول وقيام كثير من المهاتى المدرسية بالعمل فترتين وثلاث فترات ، الأمر الذى تناقض مع هدف القرار (٣١).

(٢) هبوط مستوى التعليم والاستيعاب خصوصاً فى برامج اللغات العربية والأجنبية على السراء والذى من الصعوبة اختصارها نظراً لطبيعتها (٣٢).

(٣) إن مهمة ترشيد الإنفاق وتحرير التعليم ستكون عسيرة فى ضوء المناهج المضغوطة.

(٤) محاولة تعويض هذا الخفض الطارئ فى مرحلة رياض الأطفال بالنسبة لتلاميذ الحضر ومضاعفة الجهد لإنشاء فصول تحفيظ القرآن فى الريف سيخلق ازدواجية بين الريف والحضر من جهة أو داخل كل منهما ، وهو ما يوقع الضرر على ملايين الفقراء والريفيين فى مطلع حياتهم التعليمية من جهة أخرى.

وقد أدركت المجالس القومية المتخصصة خطورة الموقف، إلا أنها أعربت من قلقها على استحياء نحو إعادة نظام التعليم الأساسى ذى التسع سنوات (٣٣).

رابعاً، المهونة الأمريكية والازدواجية المؤسسية :

بناء على ما أرتأته وكالة التنمية الأمريكية لتطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر من :

(١) تقدير المصريين للمشروع.

(٢) الدعم القومى من الحكومة المصرية.

(٣) التنفيذ الجيد للمشروع.

(٤) الحاجة إلى زيادة المستشارين الأمريكيين للمشروع.

(٥) الحاجة إلى بناء مدارس جديدة في كل محافظات مصر.

فقد تم تعديل الاتفاق في يوليو ١٩٨٦، والذي تم بمقتضاه مد أجل المشروع إلى ٣٠ يونيو ١٩٩١ بصل إلى ١٩٠ مليون دولار، وبناء عليه قد حددت الوكالة ثلاثة مكونات كهدف لتحسين التعليم الأساسي وكفائه وهي :

(١) تشييد مدارس جديدة بمحركات ومستويات حددتها الوكالة.

(٢) إنشاء وحدة لتخطيط المهاني المدرسية في إطار مشروع التعليم الأساسي.

(٣) إنشاء مراكز إدارية وبعثة لتحسين التعليم.

وبناء عليه فقد تمت الموافقة في مايو ١٩٨٨ علي مشروعات الخطة المقدمة لسنة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ والتي نصت على :

(١) مشروع إنشاء الجهاز الفني للتخطيط التربوي.

(٢) المشروع القومي لتطوير المهاني التعليمية.

(٣) إنشاء مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية.

(٤) إنشاء مركز معلومات تربوي لكل مديرية.

(٥) تطوير نظام التقييم التربوي والامتحانات (٣٤).

ومن الجدير بالذكر أن كل المؤسسات التي أقرتها الخطة ليست بمؤسسات جديدة حيث أنه بالفعل هناك مؤسسات تقوم بتنفيذ الأعمال التي استحدثتها الخطة، والمثال الحي الذي أثار جدل الرأي العام والأحزاب والذي تناولته كثير من الصحف القومية والحزبية والتي كانت قوة ضغط لإعادة النظر في مخصصات المعونة وإعادة النظر في إنجازاته، هو "مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية" والذي مازال يشير جدلاً واسعاً حتى كتابة هذه السطور.

وبالمقارنة لتوضيح الرؤية حول هذه الازدواجية نجد أن "المركز القومي للبحوث التربوية" قد أصدر القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشائه وتم تعديل اللائحة التنفيذية "للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية" (أضيفت كلمة التنمية وفقاً للتعديل الجديد) بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٣، ويتكون المركز من ثلاث شعب وهي:

(١) شعبة بحوث السياسات.

(٢) شعبة بحوث تطوير المناهج.

(٣) شعبة التخطيط التربوي.

وصدر قرار لوزير التعليم يلغي فيه قراره السابق رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء وتنظيم "مركز تطوير المناهج"، على أن تؤدي شعبة المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية اختصاصاتها بصفتها مركزاً لتطوير المناهج في جمهورية مصر العربية (٣٥).

وفي يونيو سنة ١٩٩٠ صدر قرار آخر لوزير التعليم نص في نهاية ديباجته "أنه بناء على الاتفاق المبرم بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم مركز تطوير المناهج في جمهورية مصر العربية " قرر في مادته الأولى : إنشاء مركز لتطوير المناهج والمواد التعليمية يكتب وزير التعليم ويخضع للإشراف المباشر له. وبمقارنة أخرى أكثر إيضاحاً حول أقسام هذا المركز وبين شعبة بحوث المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية نجد :

مركز تطوير المناهج

- ١- قسم بناء وتصميم المناهج.
- ٢- قسم إعداد المواد التعليمية.
- ٣- قسم التجريب الميداني والتقييم.
- ٤- قسم المتابعة الميدانية.
- ٥- قسم تكنولوجيا التعليم.
- ٦- قسم تدريب مدربي المعلم (٣٩).

المركز القومي للبحوث التربوية

(شعبة بحوث المناهج)

- ١- قسم بناء وتصميم المناهج.
- ٢- قسم إعداد المواد التعليمية.
- ٣- قسم التجريب الميداني والتقييم.
- ٤- قسم المتابعة الميدانية .
- ٥- قسم تكنولوجيا التعليم.

ومن الأمور الملفتة أنه صدر قرار وزاري رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢ بشأن تفرغ عدد أربعة وعشرين باحثاً من العاملين بالمركز القومي للبحوث التربوية تفرغاً كاملاً خلال مواعيد العمل الرسمية للعمل في عمليات وبحوث تطوير المناهج، ولحين انتهاء العمليات والبحوث الخاصة بذلك. كما نص القرار في مادته الثانية على استمرار صرف مرتبات الباحثين وبدلاتهم ومكافآتهم وحوافزهم من المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مع أحقيتهم في استكمال ما سبق إحالته إليهم من بحوث في غير مواعيد العمل الرسمية، كذلك صرف مكافأة تعادل ١٠٠٪ من راتبهم الشامل من ميزانية مشروع مركز تطوير المناهج (٣٧).

هذا في الوقت الذي تم فيه انتقال الخبرة الأمريكية من شعبة التخطيط بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية إلى ديوان عام الوزارة بإدارات التخطيط والمعلومات والمتابعة في ديوان الوزارة وفي تنظيم إداري يتصل بتخذ القرار بشكل مباشر لوضمان تواجد الخبرة الأمريكية بصورة أكثر دوماً مما يساهم ويؤثر في صياغة السياسة التعليمية. ويوضح الجدول التالي حجم العون الفني ممثلاً في عدد الخبراء المستخدمين بالإدارة المركزية للتخطيط في وزارة التربية والتعليم:

جدول (٣)
عدد الخبراء الأمريكيين إلى عدد الخبراء المصريين
الذين يقدمون المساعدات التقنية في قطاع التخطيط التربوي
وتنظيم المعلومات العربية

المجالات	أمريكيون	مصريون
المساعدات التقنية طويلة الأجل		
١- رؤساء مجموعات ومحللو سياسات	٢٤	-
٢- أخصائيو نظم المعلومات (هارفارد)	٢٤	-
٣- مخططو تعليم من معهد البحث المثلث	٢٤	-
٤- أخصائيو تدريب من أكاديمية التعليم في واشنطن	٢٤	-
المساعدات التقنية قصيرة الأجل		
١- البحث والتقييم	٧	٦
٢- دراسات بحثية - دراسات السياسة التعليمية	١٢	١٢
٣- التنبؤات التعليمية والمتعدجة بالحاسب الآلي	٦	-
إدارة الموارد وتمويل التعليم	٨	-
حلقات بحث بإشراف التعليم	٧	٥
حلقات بحث للمديرين التعليمية	-	٥
حلقات بحث بالمديرين	٢	٢
تطوير إدارة المعلومات	٨	٤
حلقات البحث بوجدة التخطيط	٧	٣

المصدر : أحمد أسماعيل حجي، المونة الأمريكية للتعليم في مصر (١٩٨٠).

يتضح من الجدول السابق مايلي :

(١) فيما يتصل بالمساعدات التقنية طويلة الأجل التي قوتها الوكالة الأمريكية يقوم بها أمريكيون في مصر، ويشلون ثلاث هيئات أمريكية هي معهد البحث المثلث ومعهد هارفارد للتقنية الدولية وأكاديمية تطوير التعليم، بينما ليس هناك أي خبير مصري.

(٢) فيما يتصل بالمساعدات التقنية قصيرة الأجل هناك مبادئ متنوعة يعمل بها خبراء أمريكيون لبعض الوقت. وهذه المساعدات تقدم في صورة تعالقات مع هيئات أمريكية لتقوم بتنفيذ مشروعات بعينها، أمثال مركز الإنماء التربوي والذي تعاقد مع الوكالة تحت اسم مشروع المركز القومي لتطوير المناهج (إذن عمل رقم ٠٠-٩٠٥٩-٠٠-١٣٩-٠٠-٢٣٩) (٣٩).

خامسة: الجودة وبعض المقررات الدراسية

تم وفقاً للتعاقد السابق وضع تصورات لمقررات الدراسات البهنية للصوف: الأول، والثاني، والثالث للتعليم الأساسي بإشراف اثنين من الخبراء الأمريكيين في أبريل ١٩٩٠ وهما "إيفرت كينتس" و"ديفيد بورتس"، وقام التصور على أن الهدف الرئيسي لمناهج الدراسات البهنية المحلية هو تعرف التلميذ على بيئته المحلية، وهو ما يتطلب منه تعلم القيام باختيارات وقرارات حكيمة عن موارد هذه البيئة، ولتحقيق هذا الهدف فإن المنهج يساعد التلميذ على القيام بأدوارهم كمواطنين في مجتمع عالمي يتميز بالاعتماد المتبادل وسرعة التغيير (٤٠).

وتترجم هذه الأهداف حدد العصور اثني عشر موضوعاً للصف الأول تناولت وبالتفصيل أهداف كل موضوع ونشاط التلاميذ ودور المعلم وإلحاحات المطلوبة وعملية التقويم (٤١). وبالفعل فقد صدرت الكتب المقررة حديثاً للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١، والذي ألغيت على أساسه الكتب التي كانت مقررة في عام ١٩٩١/٩٠ وهي مقرر العلوم والأنشطة التربوية.

أما الكتاب المقرر على الصف الثالث من التعليم الأساسي وعنوانه "مناخلة على الحياة" فقد بدأ يغلط لمجموعة من الأطفال يتضح أنهم ليسوا مصريين أو عرب.

ويتضمن الكتاب العديد من الموضوعات التي اشتركت في المقارنات غير الموضوعية، سواء كانت هذه المقارنة بين القديم والحديث، أو الشرق والغرب، من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية التي يتمتع بها الغرب والتي يعتمد عليها الشرق، والحجاب وخلعة. الأمر الذي أدى إلى الاستهجان والذي صعد من موقف جماعات النضال لإلغاء هذه المناهج، والتي تتضح من الاستعراض الآتي لبعض النماذج:

١- كتاب لاهوت وتعليم:

الاختلاف والحجاب : تحت عنوان مدرسة جدي عقدت مقارنة بين صورتين تضم إحداها مدرسة مبسوطة أتيق ذات

شعر جميل يلتف حولها الأطفال، الأمر الذي يعطى انطباعاً بأن هذه الصورة لفصل لا يت لصر بصلة (نظراً لاكتظاظ الفصول) والصورة الثانية للمدرسة ترتدى حجاباً قائماً وعابساً وجلس خلفها مجموعة من الأطفال غير منتبهين وعدمهم أكبر من الأعداد في الصورة الأولى، والمطلوب من الطفل أن يفاضل بين كل من الصورتين مع إيداء أسباب التفضيل.

٢- كتاب الصف الثاني:

وتحت عنوان "بيتنا في الحاضر والماضي" يقدم للتلميذ صورتان للمقارنة بين القديم والحديث ففي الصورة الأولى ميدان نظيف ومنظم به عمارات شاهقة وكلها جديدة، وفي المقابل صورة لشوارع ضيق به مياه "مجارى" ومسجد صغير ومنازل بشرجات" ومارة تبدو عليهم الكآبة والمرضى (٤٢). والمطلوب مرة ثانية من التلاميذ المفاضلة بين الصورتين.

٣- كتاب الصف الثالث "ناقلة على الحياة":

وتضمن هذا الكتاب مفاهيم أكثر وضوحاً حول الدول النامية والتي تعتمد على الغرب المتقدم في العلم والتكنولوجيا واحتفاظها بتصدير المواد الخام، فتجد في الوحدة الرابعة - الدرس الثاني وتحت عنوان "مصر تتعاون مع دول أخرى" والمطلوب هو التعرف على بعض عمليات التبادل بين مصر وبعض الدول الأخرى والتي لم تشمل أى دولة عربية. تصدّر الولايات المتحدة إلى مصر الكثير من المنتجات بدءاً من القمح الأجهزة العملية والآلات وما تصدره مصر لها مواد خام ومنسوجات فقط. أما الدول الغربية فتستورد منها مصر الصناعات الثقيلة (طائرات، وسيارات وأجهزة كهربائية).

وتتضمن نفس الوحدة في درس آخر تصديق لفنص الفكرة فتجد صورة لسيارة محلق عليها أماكن صناعة هذه السيارات وهي (إيطاليا وألمانيا وفرنسا واليابان)، وتطرح على التلميذ بعض الأسئلة ومنها: هل توجد في مصر صناعة سيارات؟ كيف تسد حاجتها من السيارات؟ الأمر الذي يخرج منه التلميذ بأن مصر تعتمد على الدول الغربية في الصناعات الثقيلة، واقتصاد حركة نشاطها التجاري على تصدير المواد الخام.

وتتضمن الدرس الثاني من نفس الوحدة وتحت عنوان "أشكال الملابس عند بعض الشعوب" تجد صورتين لمسيدين بأحجام تسترعى التأمل، فتجد الصورة الأولى سيدة ريفية تحمل على رأسها "بلاص" وترتدى جلبابها وطرحه وفي المقابل سيدة بحجم كبير ترتدى ملابس أنيقة وتضع على رأسها قبعة حيث تعطى انطباعاً غريباً، ويطلب الدرس سؤالين وهما:

- أين يعيش الأفراد في كل صورة؟

- صف ملابس الأفراد في كل صورة؟

ومن هنا يتضح أن تأثير المعزونات الأمريكية قد تجاوز المجال السياسي والاقتصادي إلى المجال التعليمي، ولم يقف هذا التأثير عند حدود السياسات التعليمية، بل تعداها إلى صنع القرار التعليمي وتحديد سنوات السلم التعليمي، بل وتحديد القيم والأفكار التي تعطى للتلميذ في سنواته الأولى سنوات التكوين.

٥- صعوبات بحثية :

أشرنا في مقدمة البحث إلى الصراع السياسى والفكرى حول المعونات الخارجية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلتسام المختلفين من حولها إلى فريقين رئيسيين، وتعتبر هذ أول الصعوبات التى تواجه الباحث فى مجال المعونات الخارجية، فكل فريق يقدم من البيانات والتقارير والإحصاءات ما يحاول به إثبات وجهة نظره. كما أن ارتباط مصالح العديد من الفئات بتدلق المعونات الخارجية، أمر يجعل الدراسات والأبحاث التى تتناول المعونات على درجة كبيرة من التضارب والاختلاف، ومن الطبيعى فى هذا المناخ أن تكثر الدراسات المفرضة، والدياجوجية وغير الموضوعية، وهذا ما يلقى على الباحث أهواء كبيرة.

أما **الصعوبة الثانية**، فتربط بطبيعة البيانات والأرقام المعلنة عن المعونات الخارجية . فالباحث يلاحظ التضارب الشديد بين البيانات والأرقام التى تعلنها الجهات الدولية كاليونك الدولى وصندوق النقد الدولى، وبين البيانات التى تعلنها جهات محلية كوزارة التخطيط أو غيرها من الجهات المحلية، وقد يعود هذا التضارب إلى محاولة إخفاء بعض الجهات لبعض البيانات عمداً فى محاولة لتضليل الباحثين والرأى العام، وقد يعود هذا الاختلاف إلى إغفال المنع والديون قصيرة الأجل أو إضافتها.

أما **الصعوبة الثالثة**، فتربط بطبيعة العلاقة بين وزارة التعليم والمعونات الخارجية، وخاصة وأن تلك المعونات قد تأتى فى صورة مالية مباشرة وقد تأتى فى صورة أدوات وأجهزة ومعامل، أو قد تأتى فى صورة مساعدات فنية مختلفة، وهنا فإنه من الصعب الاتفاق على تقديرات نهائية لحجم تلك المعونات.

وتأتى **الصعوبة الأخيرة** فى مثل هذا البحث من دراسة العائد المباشر من المعونات الخارجية على العملية التعليمية، فمن المنطقي أن تضاف قيمة المعونات الخارجية فى التعليم إلى جملة تكاليف التعليم فى مصر. على الرغم من أن بعض تلك المعونات لم يستخدم أصلاً، أو أن بعضها الآخر فى صورة آلات ومجهيزات لا حاجة لنا بها، أو أن بعضها الثالث ينفق على أبحاث ودراسات ولجان ومكافآت وحوافز ربما لا تعود بالنفع على العملية التعليمية بصورة مباشرة.

المراجع والمواش

- (١) رمزي زكي، الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وشرارة الواقع والشروط الموضوعية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الخلفة (١٩٨٦/٨٥)، ص ٥٢.
- (٢) عبد الرؤف أحمد عمر، تاريخ العلاقات المصرية، الأمريكية للتجارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ١٠٠.
- (٣) دينا جلال، المعركة الأمريكية لن: مصر أم أمريكا؟ رسالة ماجستير منشورة، الأهرام الاقتصادي، ع. ١٠١، د ديسمبر ١٩٨٨م.
- (٤) بيانات إدارة الأبحاث بالكونجرس الأمريكي ولغا لتصنيف مارجي انسين نقلًا عن حالة سمري، المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية للمصرية ١٩٧٠-١٩٨٤، ص ٧.
- (٥) جلال أمين، قصة الديمون الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، القاهرة، دار سينما للنشر، ١٩٨٧، ص ٨٩، و الأهرام الاقتصادي، زوال الخليج من الفؤد العراقي إلى المجهول، القاهرة، ع ٣٧، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٢٤١-٣٥١.
- (٦) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠.
- (٧) السيد الحسني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ١٤٧.
- (٨) ميرل، مارسيل، ديسوبولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٣٦٠.
- (٩) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، مرجع سابق، ص ٦١.
- (١٠) ناصح الصبيدي، عقد الثمانينات ومشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، في دورية النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ع ٦، عام ١٩٨٧، ص ١٤٠-١٦٠.
- (١١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص ١٥٨.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٥٨.
- (١٣) ميشيل، تيمولي، مصر في الخطاب الأمريكي، ترجمة بشير السيامي، دمشق، دار كتلمان للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص ٧٧.
- (١٤) البنك الدولي، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- (١٥) دينا جلال، المعركة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- (١٦) جردة عبد الحائق (محرر)، الانفتاح الاقتصادي: الجلود والحصاد والمستقبل، القاهرة للركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٣٤.
- (١٧) أماني فتنبلي، تحليل السياسات التعليمية في مصر ووأدى التوبل وديبوتي، عمان: منتدى الفكر العربي، ص ٣٥.
- (١٨) ميشيل، تيمولي، مصر في الخطاب الأمريكي، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- (١٩) ج.م.ج، وزارة التربية والتعليم، وثائق تطوير التعليم الهامعي، ص ١٥٦-١٧٧ سلسلة كتب مسورة تطوير التعليم.
- (٢٠) ج.م.ج، مركز البحوث التربوية، تكلفة التعليم في الثانوي العام وأنواع التعليم قبل الهامعي، إعداد سمير لوس، دراسة إحصائية،

- التأهية ، ١٩٨٩ ، ص ١٨١ .
- (٢١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل ١٩٨٠-١٩٨١ (مج ٩ التعليم) ، ص ١٣٧ .
- (٢٢) البنك الدولي، مرجع سابق.
- (٢٣) أماني فتندل، تحليل السياسات العامة في مصر ووادي النيل وديريته، مرجع سابق، ص ٣٥ .
- (٢٤) ج.م.ع، وزارة التربية ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .
- (٢٥) لؤيد من التفاصيل، انظر قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ ، والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ .
- (٢٦) ج.م.ع، وزارة التعليم، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٣٧ .
- (٢٧) برهان غليون، الخيال العقل، مجلة الثقافة العربية بين السلفية والتجديد، ط٣، القاهرة مكتبة مدبولي، عام ١٩٩٠ ، ص ١٣٧ .
- (٢٨) ج.م.ع، المركز القومي للبحوث التربوية ، البنك الدولي، مذكرة بشأن المشروع المقدم إلى البنك الدولي حول دراسة احتفاظ من يحررون الدراسة بالمهارات الأساسية ، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٧م .
- (٢٩) ج.م.ع، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٣٣ .
- (٣٠) ج.م.ع، وثائق تطوير التعليم، نفس المرجع، ص ١٣٥ .
- (٣١) البنك الدولي، تقرير التنمية ١٩٩٠ ، مرجع سابق، ص ١٢٠٠ .
- (٣٢) كمال مغيث، فائق عدلي، السلام التعليمي، ورقة بحثية من بحث السياسة التعليمية في مصر، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص ٣ .
- (٣٣) ج.م.ع، المجلس القومي للتخصصات، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا دورة ١٨ ، القاهرة، ١٩٩١/٩٠ ، ص ٥١، ٥٠ .
- (٣٤) أحمد إسماعيل جوي، الحركة الأمريكية للتعليم في مصر، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٨ : ١٦٠ .
- (٣٥) ج.م.ع، قرار وزاري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء وتنظيم مركز تطوير المناهج .
- (٣٦) أحمد إسماعيل جوي، مرجع سابق، ص ١٥٦ .
- (٣٧) ج.م.ع، قرار وزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١م .
- (٣٨) أحمد إسماعيل جوي، مرجع سابق ، ص ١٦١ - ١٦٣ .
- (٣٩) المرجع السابق .
- (٤٠) Educational Development Center, INC, Washington, D.C. Egypt, National Curriculum Development Center Project (USAID) Cairo Contract no. 263-013-c009059-00 April 25, 90.
- (٤١) أحمد إسماعيل جوي، مرجع سابق، ص ١٧٠ .
- (٤٢) مائة عبد الرحمن، جريدة الأهرام، ١٩٩٣/٣/٢١ ، ص ١٣ .

تعقيب د. محمد نعمان نوقل على ورقة "المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية في مصر"

ربما كان بحث الأستاذة الباحثة فائق محمد عدلى من أكثر البحوث اتصالا بالمماركة الدائرة الآن حول عمليات تطوير المناهج ما بين وزارة التربية والتعليم من ناحية وبعض رموز الاتجاهات الإسلامية السياسية من ناحية أخرى. وبعد البحث المقدم من الأستاذة فائق عدلى ورقة جديدة فى هذا المراكه لكنها تحصل وجهة نظر ثالثة وهى الرؤية الراديكالية التى أرادت "الرابط بين المعونة الأمريكية والتنمية الثقافية والمعرفية". وفى هذا الإطار سوف نعاول متابعة الملى الذى وصلت إليه الباحثة فى تحقيق هذا الهدف، وأعترف أن هذا الهدف لم يظهر بهذه الدرجة من الوضوح على صفحات الدراسة. ولكنى حاولت الوصول إلى هذا الاستخلاص من خلال البحث نفسه، مع منطقة الأثر الأمريكى المحتمل على التعليم، ماذا يمكن أن يكون غير فرض تنمية ثقافية ومعرفية. لكن ماضاغت الباحثة فى عبارات قاطعة هن هدفها من البحث لا أعتقد أنه يمكن إنجازها فى صفحات قليلة بأى حال وإن كانت الباحثة قد حاولت بإصرار إنجازها.

والملاحظة الأولى على البحث كله أن الباحثة قد خلطت كثيراً ما بين المساعدات الأمريكية ومساعدات البنك الدولى ومساعدات صندوق النقد الدولى. لتتظر مثلاً تحت عنوان "المعونة ودورها فى ترهيد الإتفاق على التعليم" (وهى تقصد طبعاً المعونة الأمريكية) نجد أن أول جملة فى أول سطر تقول "أشار خطاب التتاريا لعام ١٩٨٨". وخطاب التتاريا عباره عن تهديدات الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولى. وهذا الخلط نفسه تؤكد الباحثة بعد ذلك حيث تصرح باسم صندوق النقد الدولى صراحة محددة مسئوليته عن "تخفيض" الإتفاق على التعليم. وأعتقد أنه من الأنسب أن "تقول تخفيض الإتفاق وليس ترهيد الإتفاق" كما ذكرت الباحثة. وتحت عنوان "المعونة الأمريكية والسلم التعليمى" يبدأ السطر الأول تحت العنوان بما يلى: "تقدم البنك الدولى فى أغسطس ١٩٧٧". وتستمر الباحثة فى عرض آراء البنك الدولى فى موضوع "السلم التعليمى".

وهناك أمثلة أخرى عديدة ما يوضح أن الباحثة لم تر فرقاً كبيراً بين المعونة الأمريكية ومساعدات كلا من الصندوق والبنك الدولى. وكان من الأولى أن يكون عنوان البحث بناءً على ذلك "المساعدات الخارجية وأثرها على السياسة التعليمية فى مصر". ولكن إذا كانت الباحثة معنية بالأثر على السياسة التعليمية، إذن ما هو مرور الحديث عن الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه المعونات، والتطويع بتقديم تعريفات للمنع والقروض أيضاً، والتحدث عن تاريخ

العلاقة بين حكم ٢٣ يوليو والولايات المتحدة الأمريكية، وعن تطور المساعدات العسكرية، وعن إلغاء جزء من الدين العسكرية والمدينة بعد حرب الخليج الثانية، وعن سياسات تخصيص المساعدات الاقتصادية وتصدير التكنولوجيا، فضلا عن قسمة العالم بين فريقين: فريق يرى أن المساعدات الاقتصادية الخارجية كلها خير وفريق آخر يرى أن كلها شر. ومن يقلق ما بين هذين الفريقين لابد وأن يكون مآله جهنم ويش المصير.

نقول كان طموح الباحثة كبيرا جداً فأثقلت علينا وعلى نفسها ولا يمكن بأي حال في هذا الحيز الصغير أن تكون مناقشة هذا الحشد من القضايا مناقشة جيدة. وقد ظهر ذلك في العبارات شديدة العمومية التي وردت في البحث مثل: "إحكام الطرق على البلدان النامية"، وأن "هذه المساعدات لا تستهدف أغراضاً إنسانية". ليس هذا ما نتظره من معالجة علمية لموضوع المساعدات الخارجية حتى وإن كانت هذه الأحكام العامة منقولة عن مراجع جادة ومحترمة ولها سمعتها العلمية الراقية في مناقشة مشكلات الدين، لأن الكتاب اللذين كتبوا هذه الأحكام في مؤلفاتهم لم يكتبوها هكذا منذ السطر الأول ولكنها جاءت بعد عشرات البراهين والأدلة فجاءت بحق في موضوعها.

أما موضوع الدراسة الأساسي وهو آثار المعونة على السياسة التعليمية وإن كان قد تم قليلا في المعالجة إلا أنه جاء متعجلاً وتفرغاً ولم يشف غليل القارئ إلى معرفة حقيقة هذه الآثار. ما أتصوره أن الباحثة كان عليها أن تتحد لنا المؤثرات الخارجية على صنع السياسة التعليمية سواء كانت شروط الدول المانعة للقروض أو مؤسسات التمويل الدولية، وأن تتابع هذه الشروط في رسم السياسة التعليمية خاصة وأن الباحثة تقر: "بالرغم من ضآلة نسبة المعونات الأمريكية (وهي بالطبع تقصد المساعدات الخارجية) الموجهة للتعليم إلا أنها أحد المؤثرات الهامة على السياسات التعليمية". في الحقيقة ليست الأموال الموجهة للتعليم في صورة قروض أو مساعدات أو حتى منح هي المسؤلة عن إعادة رسم السياسة، ولكنها الشروط العامة للإعراض والتي تدعو إلى تصحيح دور الدولة في التعليم والصحة والخدمات بعيدة كل البعد عن التمويل المباشر لهذه المجالات. من هنا نتصور أن الباحثة كانت سوف تتابع تناقص الدعم الحكومي الموجه لهذه الأنشطة والسياسات العامة الملته في هذا الإطار مثل الدعوة لتخفيض عدد المقبولين في التعليم العالي والجامعي ثم انتزاع عن ذلك والتوسع في أعداد المقبولين دون أي التزام بإيجاد فرص العمل، كذلك اتباع سياسة متدرجة لإلغاء مجانية التعليم، ثم قبول تدخل أطراف خارجية في خلق نظم تعليم خاصة بها مؤكدة التراجع الحكومي عن مساحة من النظام التعليمي، ونقص بذلك إتفاقية مبارك- كوك للتعليم الفني، ويربط بذلك توسع دور القطاع الخاص في المشاركة في التعليم فأرضاً شروطه الخاصة التي ثقلت حتى الآن في مطاردة الإشراف الحكومي على المناهج الدراسية، ومحويله شيئاً فشيئاً إلى إشراف شكلي. كنا نتصور أن الباحثة سوف تضع السياسات نصب عينها وتتابع أثر المساعدات الخارجية في خلفية هذه السياسات، فكانت تقدم لنا بذلك عرضاً بانورامياً لواقع سياسة التعليم الحالية مظهرة الأثر الخارجى فيها. ولكن الباحثة اختارت أن توفقنا في عدد من التفاصيل التي لا ترسم صورة ولا تقيم بناء، مثلما ورد عن فرض خمسة أنواع من الرسوم تتراوح ما بين جنيه واحد وخمسة جنيهات.

تعرضت الباحثة بعد ذلك للازدواجية المؤسسية في التعليم، وفي تقديري أن جزيئة تأسيس مركز تطوير المناهج في إطار طرح متغير الازدواجية المؤسسية ربما كانت هي المسألة الأجدر بالتناول، ولو كان قد دار البحث كله حولها لاستطاعت الباحثة إعطاء ورقة جيدة، خاصة وأنها بالفعل قلقت معلومات وافية حول هذا الموضوع موثقة بقرارات وزارة وعدد من وثائق وكالة المعونة الأمريكية. ولكن الأمر المؤلم حقاً أن الباحثة عندما أرادت أن تعالج المناهج لم تعتمد على مصادرها الخاصة -والتي هي أكثر صدقاً من كثير من المصادر الأخرى- ولكنها اختارت أن تعتمد على مقال لمحرة بحريّة الأهرام أظهرت المعالجات الصعوبة لقضية تعديل المناهج في الشهر الماضي أن ما ذكرته المحررة لم يكن دقيقاً في مجموعه. وهذا يدفع إلى التساؤل لماذا يختار الباحث بكامل إرادته مصادر مشكوكاً في دقتها في حين أنه يملك الاطلاع على المصادر الأصلية.

من ناحية أخرى كان تناول الأثر السلبي للمساعدات الخارجية على السياسة التعليمية تناولاً أحادي الجانب لأن الباحثة ألفت بالمستغنية في كل ما حدث من اختلال أو انحراف للسياسة التعليمية على الأثر الممارس للأطراف الخارجية المانحة للقرض أو المساعدات، وهذا ليس دقيقاً لأن التصريب الذي يقوم به الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي يفوق كثيراً أثر أي قوى خارجية لإفساد سياسة التعليم في مصر. وثلاً فساد هذه الأجهزة الإدارية واستغلالها لمؤازرة المزيد من الفساد لما نهجت أي تأثيرات خارجية في فرض اختياراتها على السياسة التعليمية، وهذا الكلام يمكن تعميمه على كافة الاختيارات المنحرفة التي حدثت في السياسة العامة للبلاد.

وأستطيع تقديم الدليل على ذلك فيما أوردته الباحثة عن أنواع الرسوم الجديدة المفروضة. حصيلته كل هذه الرسوم تذهب إلى الصناديق الخاصة بوزارة التربية والتعليم ولا تدخل في الموازنة العامة للدولة ولا موازنة وزارة التربية والتعليم ولا يخضع الإتفاق منها لمراقبة أي جهاز رقابي سواء مراقبة وزارة المالية أو رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو جهاز الرقابة الإدارية نفسه. وهناك محاولات الآن لإخضاع هذه الصناديق للرقابة مقابلها مقاومة عنيفة.

لقد استقرقتني لدى مناقشة الباحثة لموضوع خصخصة التعليم. فقرات واضحة عن الانقسام الحاد بين الفئات الشعبية والثقافة الأجنبية بدءاً من مؤسسات التعليم. في هذه العبارات الواضحة استطاعت الباحثة أن تستشرف أثر خصخصة التعليم وتضارب الثقافات في النظام التعليمي على تماسك المجتمع. إن هذا الطراز من الموضوع المنهجى هو ما افتقدناه في الورقة المقدمة من الباحثة عموماً. وإن كان يحسب لها الجرأة في تناول موضوع هو من أدق الموضوعات وأكثرها حساسية بالنسبة لنظامنا التعليمي. إن تناولها في حد ذاته يندق ناقوس الخطر لالتهب عن خطر قادم ولكنه يعلن عن خطر قائم بالفعل. وعلى الرغم من فقدان الباحثة لبرسلة المنهج في صلبها إلا أنها قدمت معلومات هامة ووفيرة، وإن كان يعوزها التدقيق والتحديث ولكنها بحسب لها تجسم مشاق الحصول على هذه المعلومات لأن الوصول إليها ليس بالأمر اليسير، وهذا يعني أننا أمام طراز عتيد من الباحثين أرجو أن يكون وضوح المنهج البحثي لديهم على نفس مستوى العتاد.

المناقشة

-الأستاذة / إبراهيم البيومي غانم :

موضوع هذه الجلسة في غاية الأهمية ، وهو بعبارة موجزة قضية القضاء ومشكلة المشاكل ، وأهم الكيانات التي ترتكب في حق هذا الوطن . هذه القضية أيضا في إشارة سريعة لا تقتصر فقط على مصر ولكنها تمتد من المغرب إلى الإمارات ، أي من المحيط الهادئ إلى الخليج الشاكر تتم هذه العملية ، الأستاذ كمال مغيث لمسر وجود الازدواجيات التعليمية تفسيرا جيدا ولكنه تفسير يقتصر على الجانب الشكلاني فقط، ولم يتطرق إلى الجانب الموضوعي المهني الأصيل الكامن خلف هذه الازدواجيات، في رأيي أن هذه الازدواجية تستند بصفة أساسية على وجود توجهين أساسين في المجتمع المصري منذ مايقرب من قرن ونصف على الأقل من الزمان. الاتجاه الأول هو اتجاه محاولات اللحاق بالغرب، والاتجاه الثاني هو التمسك بالأسالة وهوية هذا الوطن، اللحاق بالغرب يتم تحت عناوين التقريب، العليانة، التحديث، التنمية، الانتماء في الغرب كلية. الاتجاه الآخر الأصالة ، الهوية ، الإسلام إلخ.

النقطة الثانية ، إنني أعتقد أن الأخ كمال من الأخوة اليساريين المستنيرين غير الطلابيين في نظرهم إلى قضايا الوطن ، وهو يتحدث عن موقف وزارة التربية والتعليم من قضية تعليم اللغات الأجنبية وقتل حضرتك أنها لم تصل إلى جواب. وأنا بالطبع لم أطرح جواب ولكن فقط سوف اقترح على حضرتك عدة مصادر يجوز في رأيي المتواضع الرجوع إليها ، هذه المصادر قديمة لأن هذه القضية ليست حديثة ولكنها نوقشت في أيام العهد الملكي وكان هناك أقطاب الفكر في السياسة والعلم ناقشوا هذه القضية ، وتوصلوا إلى آراء في غاية الروعة وغاية الجدية والأهمية ، وأنا أذكر حضرتك فقط كتاب الدكتور طه حسين وموقفه من قضية تعليم اللغات الأجنبية، والأستاذ // اسماعيل القهاني وموقفه من هذه القضية، والشيخ حسن البنا وموقفه من تعليم اللغات الأجنبية. والمفاجأة أن آراء الثلاثة الكبار هؤلاء كانت تقريبا واحدة، وهي تخليية وحفظ مرحلة التعليم الأساسي من مسألة تعليم اللغات الأجنبية والاقصا على تعليم اللغة الوطنية فقط ، أي تعليم اللغة العربية وملاحظة أخرى خاصة بكلام الباحث الذي أشار إلى مسألة العنف ووطنيا بشكل أو بآخر بصلية فوضى النظام التعليمي، سأقول لك رأي وأطلب من حضرتك أن توافقني أو تختلف معي في ذلك الرأي، إن جرعات العنف والجبل إلى استخدام القوة المسلحة والعصيات التي تنكرها جميعا سوف تزداد بشراسة عندما يتم إلغاء الأجزاء التي تضمن في رأيي الحد الأدنى من الاعتدال لدى الشباب المصري، والتي تلفي من مناهج التاريخ ومن مناهج الدين ومن مناهج الفلسفة والمواد الأخرى.

الملاحظة الأخيرة بالنسبة للأستاذة فاتن ، وأنا أحبيها بصدق على إثارتها لهذا الموضوع، لكن فقط أريد أن أقول لها أن مسألة تطوير المناهج هي لم تلمسها بدقة جيدة. وأريد رأي حضراتكم فقط ولن أصدر أي حكم أو تقييم : هذا كتاب مقرر على صفوف من المدارس الثانوية كتاب تعليم اللغة الإنجليزية - فيه فقرة تقول:

من ص ٤٦ من الكتاب "القانى على الفراش وقبلتي هذه المرة أكثر توجها . وعندما سمع شخصا يتجه نحو الطابق الثانى نهض من على الفراش وأنهضنى واعترف بحبه الشديد توقف نفسى بقبلائه . ألقانى على الفراش مرة أخرى ، كل منا متوجه ، فعل بى أكثر...." هذه هى الفقرة ولا تعليق!

- الأستاذة / هويدا عدلى :

وسأولى موجه إلى الأستاذة كمال فى أسباب تحليل الازدواجية، وقد اسماها تكريس الازدواجية للألف أنا أرى أننا نعلق كل مشاكلنا على فترة الانفتاح الاقتصادى كنت أود أسمع شيئا عن بلور هذه الإزدواجية . هل لم يكن هناك ازدواجية فى التعليم قبل فترة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٥٢ وقبل ذلك! أكيد كان هناك، وكنت أود أن أسمع تحليلا متعمقا عن جلور هذه الإزدواجية . وبالنسبة للنتائج المترتبة على الإزدواجية أشعر أنه يقلب عليها الطابع الإنسانى، وكنت أود أيضا سماع تحليل متعمق وبحرى بيانات مؤكدة.

- د. سلوى شعراوي-جمعه:

موضوع الازدواجية هذا فى غاية من الأهمية وتفسيره مهم للغاية . وكنت أتمنى أن أسمع منك مالمعل! كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ وزارة التربية والتعليم ماذا تفعل؟ لأننا فى الحقيقة نظل نتكلم فى الندوات ونقول ونضع أيدينا على الجرح ، ولكن اعتقد أننا محتاجون لتغطية هذا الموضوع بحيث أن نقول ما هو العمل؟ كيف يمكن التغلب على المشكلة؟ والأخت فاتن أنا سعيدة جدا بموضوعك وكان لى شرف الإشراف على رسالة ماجستير هنا فى الجامعة الأمريكية عن نفس موضوعك، تأثير المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية فى مصر. وقلت أنها فرصة جيدة ، سوف نستطيع مهاجمة السياسة الأمريكية والمعونة الأمريكية فى مصر وتدعيم الجدل الموجود فى جرائد المعارضة على تأثير المعونة السيئة فى السياسة التعليمية، وكان موضوع البحث هو مركز تطوير المناهج التعليمية، والطالبة التى كانت تقوم بهذا المشروع قامت بعمل تحليل مضمون للكتب المدرسية لمرحلة الابتدائية وللأسف الشديد الكتب أثبتت أن هناك تطورا بالفعل، والحقيقة أن الكتب الجديدة الخارجية من مركز تطوير المناهج أحسن كثيرا من الكتب السابقة عليها . وتعلم الطالب التفكير والانتقاد والإبداع أكيد هناك فساد، وأنا لا أقول أن المعونة الأمريكية ١٠٠٪ جيدة، ولكن الحقيقة من ناحية التأثير على القيم ومن ناحية تطوير المناهج كانت نتائج الرسالة إيجابية.

- الأستاذة / أشرف-حسين:

هناك سؤال حول خصائص الازدواجية التعليمية قبل ١٩٥٢ واليوم وماهى أشكال الاختلاف بينهم؟ ، خاصة فى ظل تحولات هجينة جدا عبر القرون. وبالتالى نتائج هذه الازدواجية يمكن تكون مختلفة فما هو الجنبه فيها ؟ المسألة الشائنة أن هذا النمط من الازدواجيات هو نفسه يمكن يتم تركيبه بطريقة أخرى. أنت تتكلم عن ازدواجية التعليم

الحكومي والتعليم الخاص، وداخل التعليم الخاص لدينا ازدواجيات: ازدواجية التعليم الديني والتعليم الأجنبي، وازدواجية التعليم الخاص الذي يتماشى مع رغبات زبائنه، وهناك شعار كمبيوتر وقرآن وإنجليزي، الثلاثية العجيبة هذه مهمة جدا لأنه بالفعل الزبون يريد ذلك، يريد كمبيوتر لكي يدخل العصر ويريد قرآناً لأن الميل الديني في المجتمع أصبح قوياً جداً - وعادة الطفل ما يكون ابن أسرة عائدة من بلاد النبط تنقل ثقافة هذه المنطقة - وموضع الإنجليز يهبط لهذه العملية، في عملية الازدواجية هناك خليط كنت أود أن نتناوله بقدر من التدقيق، لأنه نشأ في المجتمع اليوم، وهي مسألة الأصالة والمعاصرة، أنا ألاحظ ظاهرة غريبة جداً في بعض المدارس، أن هناك نوعاً من الخلط ما بين التعليم الديني والميل إلى التغيير، هذا التقريب الديني يمكن أن يحوير عن نفسه في أشكال من المحابب الخاص بالسلام شونج ستر مثلاً.

- الأسعاذ / أحمد أنور:

هل الازدواجية التعليمية تتمكس في ازدواجية فكرية؟ موضوع أكثر هل النظام التعليمي في مجتمعنا يخلق ازدواجية فكرية. في الحقيقة أنا قمت بتدريس مادة علم الاجتماع في النصف الثاني الثانوي وكنت أدرس الماركسية، والماركسية أعرفها بأمانة كما هي موجودة. فوجدت من إدارة المدرسة وأولياء الأمور بهجوم شديد لدرجة كانوا سوف يفسلونني من التدريس. أقصد أن النظام التعليمي ليس المشكلة في ازدواجية تعليم حضري، تعليم فني..... إلخ. المشكلة أن هناك نسفاً فكرياً يجمع كل المجتمع المصري نسق واحد بذليل أن جماعات التطرف تجد منها خريج الأزهر، وخريج الطب وخريج الآداب وخريج هندسة، يجمعهم كلهم هذا النسق الفكري.

- الأسعاذ / عادل شعبان:

لاشك أن حال التعليم في مصر هو نتاج للتدهور الحادث في بنية المجتمع المصري ككل، وأنا منذ شهر مضى كنت أحصل بدراسة حول تطوير التعليم، وقد ذهبت إلى مدرسة إسلامية عملت فيها لمدة أسبوع وقمت بعمل ملاحظة مشاركة، وتسألنا ماذا يجري دخلت حجرة بها حوالي ١٤ كمبيوتر، وبنيت حاصلة على دبلوم تجارة هي التي تدرس الكمبيوتر وهي حاصلة على كورس وتدرس، وترتدي الحصار. أول ملاحظة لاحظتها أنها ترتب التلاميذ أمام الأجهزة، الأولاد في الأمام والبنات في الخلف على مستوى الفصل كله، وقد سألتها سؤلاً عقوباً لماذا تجلس الأولاد في الأمام، فقالت لأن الرجال قوامون على النساء.

وسوف أضيف أن بنتي ثلاث سنوات - وأدعتها حضانة وما زالت تتعلم لغة وما زالت طفلة بالطبع وجنتها تقول لي: بابا يا "ميناً" (زيميلها) سيئ. وحينما سألتها لماذا؟ قالت: لأنه مسيحي فواضح أن التعليم في مصر يسير في اتجاه غير صحيح، ولابد من وجود إطار عام يحكم الأمور، لأنه بهذا الشكل لن نصل إلى مستوى حوار يعطينا قوة

على تطوير هذا البلد.

-الأستاذة / منى صادق:

أريد أن أهاجم الفكرة الرئيسية لمسألة الازدواجية ، لأخفى أعتقد أنه لا بد أن نسأل أنفسنا سؤال ، لماذا طه حسين أثار الازدواجية واليوم نحن نشير الازدواجية ونرى أنه لا توجد مشكلة في تناول مشكلة قديمة بنفس التأكيد ونفس الاصرار بعد مضي ثلاثين عاما أو أربعين عاما . فأنا أعتقد أن مسألة الازدواجية في ارتباطها بموضوع التماسك الوطني نشأت في أيام الثورة الفرنسية ، وفي أيام أى نهضة وطنية صاحبت الثورات البرجوازية ، وبالتالي كان مفهوم التماسك الوطني مواكبا لهذه المرحلة . مصر عكفت على أنها تستكمل مهام الثورة البرجوازية أو الوطنية وبالتالي ظل هذا المفهوم . أوروبا اليوم تتجه إلى فكرة تقيضة تماما لفكرة التماسك الوطني وفكرة المفهوم الواحد ، فهي على العكس تحاول أن تتجه إلى فكرة التعدديات المتجانسة . لماذا لا نستطيع تحديد الخطأ في الازدواجية ؟ أنا وأبى أن أخطأ في الازدواجية هو غياب الفكرة الرائدة التي يتجمع حولها الناس ، وهذه الفكرة الرائدة معناها غياب الاتصال الثقافي والحوار والقدرة على أن تكون هناك مجموعة تقوم بتطوير باقي المجموعات ، فيقبل المجتمع متخلفا . إذن لا بد أن نخرج من إطار الفكرة التقليدية . وفي مسألة الازدواجية الثقافية ، المشكلة الرئيسية أمام الدول الأوربية أنها تحاول من خلال التعدد الثقافي أن تعمل إلى التطوير . أما نحن إزاء التعدديات فلا بد أن نصل إلى التماسك ، ولكن ليس التماسك الثقافي بل مفهوم أن جميع الأفكار سوف تكون متعايشة وسريته . أعتقد أن المسألة تحتاج إلى إعادة تفكير جدي في المفاهيم .

أما بالنسبة للأخت فاتن فهناك مدخلان لدراسة الموضوع ، هي أخذت المدخل العام وأنا أعتقد أنه أهم من دراسة جزئية . لأن بالفعل المدخل العام يوضح أن هناك حركة للموضوع إما لم يظهر فعلا الجانب الداخلي أو العوامل الداخلية . وأنا لا أعتقد أنها الجهاز البيروقراطي فقط ، إنما هناك توازنات . على سبيل المثال ، أول معونة جاءت إلى التعليم ، جاءت إلى التعليم الفني نظام الخمس سنوات ، فأى مصلحة تخدم التعليم الفني تخدم القطاع الخاص الكبير ، وليس حتى القطاع العام أو القطاعات الحرفية . إذن هنا توجد توازنات طبقية تهيئها الدولة . اتفاقية كول - مبارك موجهة إلى مصانع العاشر من رمضان ، هل هي النموذج الذي بدلا على أن مصر دخلت مرحلة التصنيع - لا أعتقد .

- د . أحمد عبد الله :

النظام التعليمي في مصر يتسم بالفساد المؤسسي من ناحية ، ومن ناحية أخرى بالتهمة المؤسسية (اعتماد على المعونة الأمريكية) . لكن أيضا هناك الבלادة الثقافية ، وهي مؤثرة في العملية التعليمية . وما أقصده بالبلادة الثقافية هو فقدان في تحديد دور النظام التعليمي في تكوين ثقافة الأمة . فهناك هذا الانقسام الثقافي الحاد في المجتمع

المعزى المنعكس في العملية التعليمية والمتولد أيضا من خلال العملية التعليمية، فهذه العملية تنتج لنا فريدين من الناس، فريق الخواجات وفريق الدراويش. الخواجات المحبون للغرب في انهيار شديد دين موقف تقدي، والدراويش الذين يتبنون الثقافة الإسلامية في أشد صورها محافظة، وأقربها إلى الثقافة البدوية لشبه الجزيرة العربية أكثر منها صورة عصرية من الثقافة الإسلامية تلاكم مجتمعا معقدا مثل المجتمع المصري، عريق في حضارته وفيه زراعة وصناعة وسواحل... إلخ، وأنا بالطبع من أنصار الحوار الوطني ومد الجسور بين التيارات لمناقشة كافة القضايا، لكن عندما أرى الجدال الدائر حاليا حول مسألة المتاهة التعليمية فأفهم بالطبع الخطاب الرسمي وتأثره بالتبعية الشديدة للغرب لكونه متقلبا للمعونة وعليه أن يهذي اللعب مع المانحين أي الذين يدفعون، لكنني أيضا أرى الخطاب الإسلامي محافظ بشكل مفرج، وقد قرأت على سبيل المثال كلاما لشخصي يدعى الأستاذ/ محمد بدوي في "الشعب"، واعتقد أنه من خبراء وزارة التربية والتعليم ويعبر عن وجهة النظر الإسلامية، وكلامه مفرج للغاية، وأخشى أن الأستاذ بدوي يصل إلى السلطة، لأنه سيضطرني بالغ الضرر أنا وأولادي في العملية التعليمية سيفرض علينا ثقافة لن نتنفس فيها وسيفعل ذلك باسم الإسلام. وقرأت منذ فترة مقالة أخرى للشيخ الغزالي -وهو أستاذنا بالطبع وأحد رموز هذه الأمة- أيضا عن التعليم، وفيها يقدم اقتراحات تؤدي بالأطفال الصغار أن يتحولوا إلى دراويش صفار، مثلا الطفلة ترتدي الحجاب وهي صغيرة جدا، ويواطىء التلاميذ على مواعيد الصلاة ويتركوا الحصص، ويقتصرها الدراسة بالقرآن الكريم..... إلخ الصورة أكثر مما يحتمل الفرد بصراحة شديدة أنا من أنصار التعددية الثقافية، كل فرد وثقافته، لكن يكون هناك ثقافة وطنية جامعة، هذه الثقافة الوطنية الجامعة لن تتشكل إلا من خلال حوار. والأطروحات المطروحة حاليا فيها طابع المساجلة السياسية، فيها طابع تسجيل فقط. الهجوم على وزير التعليم مثلا. اعتقد أن الأخيرة في الحركة الإسلامية يحاولون تسجيل نقاط سيانية، أكثر من طرحها البرنامج للحوار حول الثقافة الوطنية المشتركة، بل بالعكس أنا أشك أن الكثير من الإسلاميين عندهم رؤية لما هو وطني مشترك، أين موضع المصري القبطي مثلا في الثقافة الإسلامية المقترحة أراه مستبعدا تمام، أراه ليس مدعوا للحوار أصلا.

ما أريد أن أنهى به أنه سواء في الحراك الثقافي العام أو داخل العملية التعليمية للمواجهة السياسية تفرض نفسها ولا يوجد برنامج أصمعي رصيني يدعو كل الأفراد للحوار حول المسألة التعليمية بما فيها مسألة المناهج، بشكل ينتد هذه الأمة من الفرق لأنها على حافة الهاوية من حيث الصدام الثقافي بين أطرافها. وبالتالي كلام الأخ كمال حول التماسك الثقافي ليس دعوة للتوحيد الثقافي، وإنما دعوة على الأقل لنجد أدنى من التفاهم في إطار الأمة الواحدة.

- الأستاذ / كمال مغيث:

الأستاذ إبراهيم البسوى أشكره، وأنا متفق معك في كل ماقلته حول أن هناك هرتان تاريخيتان وأن الموضوع يرجع إلى فترة طويلة. وفكرة تدريس اللغات الأجنبية وموقف طه حسين والقباني منها.. وهذا صحيح، وأنا موافقك تماما على ذلك.

وللأساتذة هويدا عدلى أقول أنه بالطبع كانت هناك ازدواجية من قبل، ولاشك أنها بدأت في عصر محمد على بين التعليم المدني والدين، وكسرت مع الحديدي إسماعيل والنفوس الأجنبية . ولكن الملاحظ أنه في حالة المد الوطني والقومي توجد محاولة لحصار هذه الازدواجية . والدكتورة سلوى شعراوى تتكلم عن ما العمل؟ وزارة التعليم ماذا تفعل؟ هناك أدبيات كثيرة غرل فكرة التماسك الوطني ، لابد أن هناك حدا أدنى من اللغة القومية ومن التاريخ القومى ومن الجغرافيا القومية، حدا أدنى لابد أن يشترك فيه الجميع . حدا أدنى من التقارب فى المصروفات ، فى إعداد المعلمين، فى النظام المدرسى، هذا الحد الأدنى لابد أن يتوفر للجميع بصرف النظر عن ماذا إذا كان مسيحيا ، أم مسلما ، ريفيا أم حضريا، غنيا أم فقيرا.....هكذا.

الأستاذ أشرف حسين أشار إلى خصائص ازدواجية ما قبل ١٩٥٢. بالطبع كل فترة فيها ازدواجية لها خصائص ، فالمرآح لها إطارها الثقافي ولها الإيديولوجية، وكل مرحلة تاريخية كل تفصيلاتها مرتبطة بها ، وبالتالي هناك فرق بين الازدواجيات.

الأستاذ أحمد أنور يقول أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع ، وأنا ضد فكرة أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع. فكيف نفسر الاختلاف والتباين، هناك من لا يعرف من هو عبد الحليم حافظ وآخر يسمع هذا ولا يعرف غيره. الأستاذة منى صادق تقول أن ما يطرحه هو فكرة قديمة بعد أربعين عاما نتحدث عنها هذا هو قدرنا ، أنت مضطرة اليوم أن تتحدثي حول حق المرأة فى التعليم ونحن متصورون أن هذا الموضوع قد حسم منذ مائة عاما ، قدرنا أن نتحدث عن أن التعليم عملية استثمارية وإنتاجية فى الأساس ، غير أنه مسألة إنسانية. قدرنا أن تقول هذا الكلام اليوم، قدرنا أن تقول أن حق الناس أن تتعلم على قدر ما تسمح موهبتهم. قدرنا أن تقول أن المسألة ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بالموضوع المادى، هذا هو قدر الأمة ، ولقدئنا عن أن أوروبا ترتبط بالتعددية، هذا صحيح . وأنا أعلم أن هناك دعوة إلى مجتمع بلا مدارس وهذا فكرة التمييز يقلل اعتبار أن التمييز يقلل الإبداع. ولكن أيضا لا ننكر الفرق بين هروغنا وهروب أوروبا ، أوروبا على مدى ٥٠٠ سنة مستغربة فى مشروعها وأصبح هناك نسق صارم، اقتصادى، وإعلامى، وثقافى واجتماعى صارم، وهناك قيم استقر عليها المجتمع ، من يريد أن يتعلم يستطيع أن يفعل. هذا تم الاستقرار عليه . وبالتالي عندما يدعونى إلى مجتمع بلا مدارس ستكون دعوة مقبولة وفى إطار العصر، فهناك حرية أن أتعلم تاريخ ، أتعلم كمبيوتر أى شئ ، وعندما أذهب للعمل لن يقول لى أحد ماى شهادة لك؟ سوف يقول ماذا تعرف؟ وبالتالي هناك فرق بيننا وبينهم .

-الأستاذة / فانتى عدلى :

أنا أوضحت فى البداية لماذا المهونة الأمريكية ، وأوضحت أيضا لماذا البنك الدولى، وأنا متطلعة من أن السياسة المصنوعة داخل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى هى سياسة أمريكية واستشهدت لذلك بعدد أصوات، سنجد أن

عدد أصوات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٩٤٧٪ في مقابل اليابان التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٥٤٪. هذا يعني مدى الوزن النسبي في وجود السياسة الأمريكية داخل البنك الدولي. ثانيا بالنسبة للمراجع ، اعتقد أن الدكتور نعمان لو تفضل مشكوراً سوف يجد أنها مذكورة في النهاية، وأذكر أن الجدول رقم (١) هو وفقاً لتعميم تشريعات الكونغرس نقلاً عن هالة سعودي .

- د. محمد نعمان:

سوف أعلق تعليقاً بسيطاً جداً ، الحكم القاطع بأن السياسة الأمريكية لها الدور الكبير في البنك الدولي هو كلام قديم انقضى من السبعينيات لأننا لو كنا تابعين ما حدث في ريودي جانيرو السنة الماضية كنا سنعرف أن هذه الأشياء قد تغيرت تماماً .

تاسعا الإعلام

أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة

١٩٧١ - ١٩٨١

حماد إبراهيم

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

إلى أي مدى يمكن ملاحظة تورط ملاح الأزمات وأبعادها في النظام الصحفى المصرى فى ضوء الخبرة الصحفية المصرية للصحف المسماة "بالقومية" التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى وفق قانون تنظيم الصحافة ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، ثم أحييت ملكيتها إلى مجلس الشورى وفق قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وذلك فى الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ٢٠١٩.

تبنى الدراسة مفهومًا محددًا لأزمة المعارضة فى الصحافة المصرية "القومية" فهى:

مجموعة القيود والإجراءات، والتصورات (أنماط التفكير) المائدة التى قفلت مشكلات حادة ومتفاقمة تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وتعمل دون مجازية الصحفيين والكتاب وعصرهم من ثقافة الرأى، ورموز العادات الفكرية والسياسية تخضع فى التعبير الصحفى والإعلامى عن أفكار تنطوى على اختلال مباشر أو غير مباشر مع الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسلطة السياسية، وتنعهم أو تحجب عن قدرتهم على ملكية وسائل الاتصال، وتضمن بقاها تحت سيطرة النخبة السياسية الحاكمة، وتسلم فى فرض حصار، حول رموز الفكر المعارض، يضاف من يوصتهم فى الاتصال بالرأى العام أو التأثير فى اتجاهاته.

وترتبط هذه الدراسة بتعقب ملاح أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية القومية الأهرام، أخبار اليوم، دار التحرير، دار الهلال، دار المعارف. وقد تلمس فكرة هذه الدراسة غريبة، وربما قد تثير الدهشة. فقد جرت العادة لدى معظم الباحثين على إدانة المؤسسات الصحفية القومية وما يصدر عنها من صحف، وقد امتدت هذه الإدانة لتغطى الصحفيين الذين يعملون بتلك المؤسسات، إذ تعرض - وتعرض - هؤلاء الصحفيين حملات اتهام مكثفة، فهم ككتاب كل سلطة تتولى الحكم فى مصر، وهم كتبة تقارير، يدينون بالولاء للحاكم، ويكتبون له، ومن أجله شخصيا، يسعون

إليه ويلتزمون بكل ما يصدر عنه ودائما يسبقون إلى تأييد ما يصدره من قرارات دون أن يناقشوها، أو يحاولوا فهم دلائلها وأبعادها السلبية على مصالح الوطن و... و... الخ.

ولا يستطيع الباحث أن يتبنى موقف الدفاع عن هذا النوع من الصحفيين، فهم بالفعل "مرض سرطاني" في بناء المؤسسة الصحفية المصرية، ينتشر يوما بعد اليوم ليصيب "الخلايا الحية من الصحفيين الشبان" بهبط وشلل يعدهم عن أية محاولة للتفكير في تقديم (مأوضة بديلة) بسبب وقوعهم في (أسر التقليد) و (المحاكاة) لجبل من (الكبار) الذين بنوا مجدهم الصحفي بالمداومة في تلبق السلطة والحرص على كسب ودها على حساب مصالح الجماهير، إما جهنا، وإما نفاقا، وإما عجزا عن دفع ثمن الالتزام بالتعبير عن الواقع ومقتضيات الدور الطبيعي للصحفيين باعتبارهم أحد فروع النخبة التي يتعين عليها قيادة الرأي العام في الاتجاه الذي يحقق المصلحة الوطنية ويصون الذاتية الثقافية للمجتمع.

مع الإقرار بهذا كله، فأنى أريد أن أؤسس لتيار بديل يكف عن الاستمرار في "الإدانة المطلقة" وينهى منحنى يقوم على البحث عن الظاهر الإيجابية التي تكشف عنها أزمة المعارضة في "الصحافة القومية"، ويحرص على تجنب الإسراع في أحكام تنطوي على التعميم في توصيف أوضاع الصحفيين المصريين، وتسارى بينهم جميعا، وتتجاهل "مواقف بعضهم" في مراجعة السلطة السياسية، وما تنطوي عليه من دلالات بالغة الأهمية في ظل الظروف السياسية التي سادت في السبعينيات.

وتقل المؤسسات الصحفية القومية المجال الرئيسي لهذه الدراسة، وهذا يعني استبعاد أزمة المعارضة في صحافة الأحزاب التي نشأت في ظل تجربة التعددية الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات. فقد أجريت دراسات عديدة حول مشكلات الصحف الحزبية المعارضة وكذلك صحف التيار الإسلامي غير الرسمي مجسدا في: مجلة (الدعوة) لسان حال الإخوان المسلمين ومجلة "الاعتصام" لسان حال أهل السنة (الجمعية الشرعية) (١).

غير أن الاهتمام بدراسة أزمة المعارضة في الصحف "القومية" يرتبط بالنفوذ الجماهيري لهذه الصحف، فهي أكثر الصحف المصرية توتيزما، وأكثرها رواجاً بين فئات جماهيرية تتباين في مستوياتها التعليمية وتباين في بيئاتها الجغرافية، وتشكل الصحف القومية بالنسبة لها "مصدرا ثقافيا" لا يمكن التهور من شأنه في ظل ارتفاع سعر الكتاب. ومن ثم فإن أى محاولة للمراخنة على رأى عام، أكثر وعيا، وأكثر إدراكاً لأحداث البلاد وقضاياها، تكتسب جدية أكثر، بدراسة أزمة المعارضة في الصحف القومية.

وفى هذا الإطار فإن "سياسات" الحكومة بأزاء وسائل الإعلام بصفة عامة، والصحافة "خاصة" تمثّل محددا رئيسيا للكشف عن ملامح أزمة المعارضين في الصحافة المصرية، فثمة سياسات تعزز من القيم الديمقراطية، وأخرى تناصب تلك القيم العداء وتعمل ضدها.

وتعالم هذه الدراسة أزمة المعارضة في الصحافة المصرية القومية في ضوء مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى. ١٩٧١ - ١٩٧٣:

في هذه الفترة تركز اهتمام الرئيس، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، ووزارة الإعلام على عقد سلسلة من الاجتماعات مع رجال الصحافة والإعلام لبحث دور الإعلام وأجبات الصحفيين في الإعداد للمعركة. وكان هذا الدور وتلك الواجبات هما الهدف الرئيسي والوحيد لتلك الاجتماعات، فلم تكن تعني بتناول "حقوق الصحفيين" وتطلعاتهم إلى ممارسة دورهم الطبيعي في الرقابة على أجهزة الدولة، باعتبار أن ذلك ما يدخل في عداد الخروج عن الخط السياسي العام للدولة ويعرض الجبهة الداخلية للخطر ويتناقض مع "الحساسية الصحفية التي ينبغي أن تتوفر للصحفي أو رئيس التحرير، حتى يمنع الأخبار التي يرى فيها مسئولو الدولة وصناع القرار السياسي أنها تضر بالمصلحة العليا وتسيء إليها" (٧). كان الإعداد للمعركة هو "المهمة المقدسة" للصحافة وأجهزة الإعلام، ولم يكن أمام أي فرد أو هيئة أو مؤسسة في مصر أن يجادل في هذه المسئولية الوطنية، واستثمر الرئيس السادات ذلك (٨).

وتقبل أحداث مايو ١٩٧١ "نقطة تحول" في تاريخ العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، في السبعينيات، فقد تزايدت الضغوط على الصحفيين المصريين الذين ارتبطوا بالبهادي، الأساسية لثورة يوليو، وصارت علاقاتهم - التي أسسوها بحكم أدوارهم المهنية - مع خصوم السادات على صبري وزملائه "عينا تقبلا" على مراقبهم وأدوارهم المهنية والسياسية، وحظيت تلك العلاقات برصد واهتمام سلطوي بارز، وسرعان ما أصبحت "تهاما" (٩).

ولا شك في أن انتهازية الصحفيين الذين قدموا أنفسهم على أنهم "حماة مبادئ ثورة ١٥ مايو"، دفعت إلى طلق مناخ من الإرهاب الفكري لبعض زملائهم بتهمة "التبعية لمراكز القوى" (١٠). وإجبارهم على أن يلزموا موقع الدفاع، أملا في إثبات "البراءة" والفرز برضا السلطة السياسية والرئيس الجديد.

وقد أعار الرئيس السادات اهتماما خاصا لانتخابات نقابة الصحفيين، إذ كانت أول انتخابات قهرية بعد ١٥ مايو، وتمثل تحديا "مؤشرا" لواقع الصحفيين المصريين إزاء ما جرى من أحداث، ومدى الثقة التي يحظى به الرئيس في المؤسسات الصحفية، ويقدم موسى صبري للترشيح لمنصب النقيب بعد أن استأذن السادات أن يدخل الانتخابات، وحصل على موافقته (١١)، ليناقس أربعة آخرين على حدى الجمال وحافظ محمود وعبد المنعم الصادى وخليل طاهر.

ولقد أظهر الرئيس السادات "وعيا كاملا" بحقيقة الدور الصحفي والسياسي الذي قام به موسى صبري في أحداث مايو ١٩٧١، إذ كان يردد دائما: "إن موسى صبري وضع وقبته على كفه معي في ١٥ مايو" (١٢)، واعتمد عليه في تحديد ملامح التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية، التي صدرت في ١٨ مايو (١٣)، ومتعده ثقة جعلت من صحيفة (الأخبار) مؤسسة للتعبير الإعلامي والفكري عن الخط السياسي العام للدولة، حتى "راج في الوسط الصحفي وبين الحللين الأجانب أن موسى صبري سيكون "هيكل السادات" (١٤). إشارة إلى بداية تراجع المكانة الإعلامية والسياسية لمحمد حسنين هيكل، ورئيس تحرير الأهرام، في العهد الجديد.

وبعد معركة "كانت أربح الماركز وأعنتها في تاريخ نقابة الصحفيين" (١٥)، فاز على حدى الجمال "نقيا"

للصحفيين المصريين، بعد أن حصل في انتخابات الإعادة^(١١) التي جرت بينه وبين موسى صبري "مساء الجمعة ١١ يونيو ١٩٧١" على ٤٧٥ مقابل ٢٩٦ صوتا، بفارق ١٧٩ صوتا. ومن بين ٦٦ مرشحا لمجلس نقابة فاز ١٢ صحفيا بعضوية المجلس^(١٢)، يمثلون - في غالبيتهم - اليسار الديمقراطي بمختلف تياراته^(١٣).

انشغل المجلس الجديد بالمسألة الديمقراطية، فسعى إلى تحديد شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية، وبين الصحافة والتنظيم السياسي. وبدأ أعضاؤه يلحون في المطالبة بحرية الصحافة، وطالبوا بعودة الصحفيين المنقرئين إلى أعمال غير صحفية منذ العام ١٩٦٤^(١٥).

واسهمت جهودهم في إلغاء "القوائم السوداء" للصحفيين المنوعين من السفر، وتسهيل إجراءات السفر إلى الخارج^(١٦)، وإزالة الدور النشط للمجلس، اتجه محور السلطة التنفيذية إلى التنسيق مع مجلس نقابة، فاستقبل الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء النقيب وأعضاء مجلس النقابة، وقال: "الأساس في الصحافة هو الحرية مع تأكيد الحيوية وضرورة قيام حوار حقيقي بين الشعب وبين مؤسسات السلطة"^(١٧). وكذلك: "إن على الصحافة مسئولية كبيرة، وهي أن تقوم بدور المحتسب، الذي يقوم بالمحاسبة الدقيقة، لأننا نريد ممارسة الحرية وأن يفهم الناس حريتهم وكرامتهم"^(١٨). كما أضاف: إن الحكومة مستعدة لحل المشاكل التي تعترض الصحافة والصحفيين وتعد بزيادة الإحانة لصندوق معاشات الصحفيين^(١٩) وأصبح الحديث عن الدعم ممارسة عملية، بعد أن أصدر الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام والثقافة قرارا برفع الإحانة المخصصة لنقابة الصحفيين إلى "٢٠ ألف جنيه سنويا بعد أن كانت ٩ آلاف جنيه"^(٢٠).

غير أن الانحياز لاحتواء مجلس نقابة لم يؤثر كثيرا على قدراته في مناقشة القضايا العامة التي شغلت المواطنين في فترة "الإعداد للمعركة". وكان تفاعل التشكيلات النقابية المختلفة مع قضايا المجتمع ونجاح المهنيين في تجاوز المطالب المهنية والخدمية التي تتوزعهم عادة، ظاهرة واضحة.

أيدت النقابات المهنية انتفاضة الطلاب في يناير ١٩٧٢، في نفس اليوم الذي تظاهر فيه الطلاب في القاهرة، حيث أصدرت أربع من أقوى هذه النقابات نقودا - نقابات المعلمين والمحامين والمهندسين والصحفيين - بيانات نشرت في الصحف، تشيد بوطنية الطلاب وتدعيتهم بالاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاربت بعض هذه البيانات (مثل بيان المعلمين والصحفيين) الترتيب بين موقفي الطلاب والحكومة أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب بتأييد كاملا فضلا عن أنها جميعا انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف^(٢١).

ومثلما كان الاحلال الإسرائيلي للأراضي العربية وانتظار الحسم الذي لا يبيح^(٢٢)، مطلب الانتفاضة الطلابية البارز. كانت قضية الديمقراطية وحرية الصحافة مطلبًا آخر، وقد شكلت الحركة الطلابية مظاهراتها وضغوطها الملحة على مسئولى الدولة مصدر دعم للصحفيين في سحبهم إلى حرية الصحافة. وبدأ مجلس النقابة يكتب ثلة أكثر في مطالبه، عندما تقدم الدكتور محمود القاضي ومعه أكثر من "٤٠" عضوا بطلب لمناقشة قضية حرية الصحافة، في

مجلس الشعب، وشهدت جلسة المجلس في ٢٤ يونيو ١٩٧١ مناقشات موسعة حول الدعوة إلى حرية الصحافة، وبينما حذر الأعضاء من خطر الرقابة وآثارها السلبية على حق المواطن المصري في المعرفة، اتهم الدكتور عبد القادر حاتم إلى التفتية إلى متطلبات الأمن القومي في مواجهة إسرائيل والحاجة إلى الالتزام بحدود في الممارسة الصحفية (٤٣).

في هذا المناخ أصبحت حرية الصحافة قضية "رأى عام" ولم تعد مجرد مسألة مهنية تخص الصحفيين والكتاب في المؤسسات الصحفية المعروفة بـ "القومية". وقد عزز ذلك من موقف الصحفيين، فدعا مجلس النقابة إلى اجتماع طارىء للجمعية العمومية للنقابة في ديسمبر ١٩٧٢، وكانت المطالبة برفع الرقابة وتحرير الصحافة المصرية من سيطرة السلطة التنفيذية، المطلب الرئيسي للصحفيين، وأرسلوا إلى رئيس الجمهورية، وغيره من مسؤولي الدولة والتنظيم السياسي بطلبات تدعوهم إلى الوفاء بوعودهم حول رفع الرقابة وحرية الصحافة. وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية اتخذت قرارها بأن تظل في حالة انعقاد دائم، فإن جهردها لم تفلح في تغيير موقف السلطة وإصرارها على رفض الاستجابة لمطالب الصحفيين تلدج بالخوف من التأثيرات السلبية لحرية الصحافة على الأمن القومي ومقتضيات المعركة مع إسرائيل ومتطلباتها (٢٤).

كانت تلك من الأحداث التي أزعجت الرئيس السادات. فاجهه السادات إلى الفرز بين نوعين من الصحفيين: الأول يطمئن إلى ولائه، والثاني يضم هؤلاء الذين اعتاد السادات أن يحسبهم على مجمعة على صبري.

ورأى النوع الثاني من الصحفيين اتهمته السلطة إلى المبادرة بالحد من نفوذهم في المؤسسات الصحفية والاتجاه نحو حرمانهم من العمل الصحفي. ولقد كانت السلطة تنتظر التوقيت المناسب "لكي تحول هذه التوايح إلى سياسة عملية". وجاء نشر صحيفة "الأخبار" اللبنانية للنص الكامل لبيان الكتاب والأدباء المصريين في صباح ٩ يناير ١٩٧٣ ليمثل فرصة كبرى ساهمت في خلق أجواء ملائمة لتحريك أجهزة السلطة المختلفة ضد بعض الصحفيين المصريين. فقد تضمن البيان انتقادات واضحة لخموض موقف القيادة السياسية من قضية المعركة مع إسرائيل وتحرير الأرض المحتلة، ورأى في ذلك مصدرا للحرية والقلق الذي استشرى بين المواطنين، ولا سيما الشباب منهم (٢٥).

لم تنتظر السلطة كثيرا على مثل هذا النوع من المواقف، ففي ٤ فبراير ١٩٧٣، نشرت الصحف بياناً صدر عن هيئة النظام بالانحياز الاشتراكي يتضمن قرارها بفصل ٦٤ من المهنيين من أعضاء التنظيم السياسي من مختلف الاتجاهات - الناصرية والماركسية والديمقراطية المسخلة - من الذين يعملون في مواقع إعلامية مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة أو التلفزيون أو وكالة أنباء الشرق الأوسط. وفي ٧ فبراير ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التي ضمت أسماء ١٦ كاتباً وكاتبة وصحفيين وصحفية وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التي لم تفلح - كتابتها - إلى إحالة الصحفيين إلى التقاعد، وإنما حولتهم شكلاً إلى "مصلحة الاستعلامات" ولعلا إلى بروتهم. وبلغ مجموع القوائم الثلاثة ١١ كاتباً ومحرراً هم صفوة العمل الفكري والأدبي والفني والصحفي في مصر ابتداءً من أحمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفى الحلو وميشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة إلى أحدث الأجيال من الشباب (٢٦).

كانت قرارات هيئة النظام إحدى الحلقات ضمن التخطيط لتصفية كافة العناصر التي يعرف عنها الولاء لثروات التجربة الناصرية ولا سيما مواجهة المشروع الصهيوني في الوطن العربي والإعداد لإزالة آثار العنوان، وإبعادها عن مراكز التأثير الإعلامي. وإذا كانت تلك القرارات في أفضت إلى إبعاد عدد من رؤساء التحرير من أمثال أحمد بهاء الدين "دار الهلال" ولفي الحزلي "الطليلة" وأحمد حمروش "الذي كان رئيسا لتحرير روز اليوسف" ونقلهم إلى مصلحة الاستعلامات، فإنها كانت امتدادا لاهتمام السلطة بنحر التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية، الذي بدأته بالفعل في يناير ١٩٧٢، عندما أهدت أحمد حمروش عن رئاسة تحرير "روز اليوسف" وطال الإبعاد صلاح حافظ "نائب رئيس التحرير" وفتحى خليل "مدير التحرير". ولم يبق الأمر عند حدود المؤسسة الصحفية، فقد امتدت عمليات الإبعاد لتشمل المؤسسة الإذاعية المصرية، وأصدر عبد القادر حاتم وزير الإعلام قرارا بالتخلص من بعض رموز الإذاعة المصرية عن يتميزون بالخبرة المهنية والوعي السياسي مثل سعد لبيب وصلاح زكي وسميرة الكيلاني وطار أبو زيد وعبد الوهاب تغاية وإبراهيم عبد المجليل وغيرهم. وكان ذلك في فبراير ١٩٧٣^(٧٧).

إن مطاردة المعارضين لم تتوقف عند حدود إبعادهم عن مواقعهم الإعلامية في الصحافة والراديو والتلفزيون، أو خلق مناخ عام من الإرهاب الفكري لهم، يدفعهم إلى الهجرة ويربح السلطة من أنكارهم "الموضة"، أو إغلاق المجالات التي كانت منابر للثقافة الجادة وحرمانهم من قرص العمل فيها، امتد ليشمل إجراء سلسلة من التغييرات في قيادات المؤسسات الصحفية، أفضت إلى إبعاد الصحفيين الذين لا تطمئن السلطة إلى ولايتهم. ولقد ساهمت هذه التغييرات - مجتمعة - في تشكيل الهيئة السياسية، التي دفعت بالكتاب والصحفيين والمثقفين المصريين المعارضين إلى الهجرة إلى خارج مصر قبل حرب أكتوبر.

المرحلة الثانية: ١٩٧٤-١٩٧٦

كان انتصار أكتوبر ١٩٧٣، نقطة انطلاق لشرعية جديدة استند إليها الرئيس السادات. وفي ظل شرعية القائد المنتصر سعى السادات للتأسيس لمجموعة من التحولات في النظام السياسي المصري^(٧٨). وقد تبلورت هذه التحولات في أربع سياسات مترابطة ومتكاملة هي: الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية التعددية داخليا، والتصالح مع إسرائيل إقليميا، والوفاق مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة عالميا.^(٧٩)

ولقد شعر الرئيس السادات بالفجوة بين ما يدعو إليه من ديمقراطية وواقع المؤسسات الصحفية التي تخضع لرقابة تلك الحق المطلق في تقرير ما ينشر وما لا ينشر، وكان رفع الرقابة مطلباً صحفياً ملحا يعبر عنه الصحفيون صراحة، في كثير من كتاباتهم، وتتطلع إليه نقابة الصحفيين، منذ أن اجتمعت جميعتها العمومية في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ "ووافقت على إصدار قرار بدعوة السلطة التنفيذية إلى رفع الرقابة فوراً عن الصحف إلا فيما يتعلق بالشئون العسكرية"^(٨٠).

فى فبراير ١٩٧٤ استجاب الرئيس لمطلب الصحفيين، فأصدر قراره برفع الرقابة عن الصحافة وغول رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ما تنشره الصحف، على أن تخضع الأخبار التى تقس النواحي العسكرية للرقابة. واجتمع الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء بوقساء تحرير الصحف لإبلاغهم بقرار الرئيس فى ٩ فبراير (٣١). ولقد أعقب ذلك إلغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب عدا الأخبار العسكرية (فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٤) وإلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية عدا كتب الجنس ومجلات الكتب والنشرات التى تدعو إلى الإلحاد وتطعن فى الأتتيا أو تهاجم الأهداف القومية للبلاد (١٨ مارس ١٩٧٤) (٣٢).

ولكن كانت الصحف فى صيف ١٩٧٤ ميدانا لصراع أفكار تتطاحن فيما بينها حول الماضى. كانت حقيقة تريد أن تملك لذاتها عملية صياغة المستقبل، ومن هنا كان الصراع حادا. ولاشك فى أن الرئيس السادات أتاح فرصة كبيرة لهذا الصراع حتى يخرج من حيز الاجتماعات أو المؤتمرات، التى يدير النقد فيها - غالبا - همسا للسلطة السياسية، إلى صفحات الجرائد، وقد أسهم ذلك إلى حد كبير فى الكشف عن رموز العداة للتحولات السياسية الجديدة ومواقفهم فى التنظيم السياسى، والتقايات، والجماعات، ودور الصحف وغيرها من المؤسسات المؤثرة فى الحركة السياسية للمجتمع، ولا سيما بعد أن لجأ بعض مثلى هذه المؤسسات (٣٣)، إلى الاتهام العلنى للرئيس السادات بأنه المسئول عن دعم نفوذ مثلى تيار الهجوم على الثورة والتحالف مع الولايات المتحدة فى المؤسسات الصحفية المصرية. وهندئذ كانت "الديمقراطية وحرية التعبير التى شهدتها الصحف المصرية" قد أدت وظيقتها فى الكشف عن الأعداء الفلسطينيين والمحتملين لتوجهات الرئيس، بمن يكتهم أن يمولوا مسار التحولات الجديدة.

وهبات مناقشات لجنة الاستماع البرلمانية فى صيف ١٩٧٤، وأصدؤها فى الصحافة المصرية فرصة كبرى لتحية السينيات إذ ساعدتها فى تحديد اتهامات المعارضة ورموزها ونفوذهم السياسى والإعلامى. ولقد كان ذلك هو الهدف الرئيسى لشعارات الديمقراطية والحرية التى وقعتها حينئذ (٣٤).

بعد أن أدى الشعار الديمقراطى وظيفته فى الكشف عن المعارضين فى أمانات التنظيم السياسى وجهاز الدولة والمؤسسات الصحفية والإعلامية تحرك الرئيس السادات فى اتهامين: أولهما يقوم على توطيد سلطة المؤيدين لتوجهاته السياسية والاقتصادية، والثانى يتجه إلى الحد من نفوذ المعارضين فى المؤسسات الصحفية والإعداد للتخلص منهم. وفى الحالتين فقد كان الهدف الرئيسى: إحكام القبضة على المؤسسات الصحفية، وضبط مسارها فى اتجاه دعم المشروع السياسى والاقتصادى والثقافى لتحية الانتعاش وتحسينها عند أية محاولة لتوظيفها فى اتقاء، يعادى هذا المشروع.

فى هذا الإطار اعتمد الرئيس عددا من "آليات" السيطرة على المؤسسات الصحفية فى مصر، نحددأ فيما يلى:

١- المحرص على توجيه تعاليمات إلى قادة المؤسسات الصحفية، من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وكذلك قادة المؤسسات الإعلامية الأخرى فى الراديو والتلفزيون والهيئة العامة للاستعلامات، وكانت الاجتماعات

الدورية التي يعقدها الرئيس السادات معهم هي قناته الأساسية لتلك التعليقات. وقد جرت العادة على أن يستدعيهم كلهم، أحيانا، أو يستدعي رؤساء التحرير بصفة خاصة، لكي "يضمهم في الصورة" حسبما اعتاد أن يبلغهم، وأن يفتقروا على الخط السياسي العام للدولة ومتطلبات التعبير الصحفي عنه، سواء من حيث القضايا التي تتطلب المعالجة الصحفية المكثفة، أو القضايا التي ينبغي إهمالها، وأولويات الاهتمام في معالجة القضايا الداخلية والخارجية، وتوعية "الأفكار" التي يعمد الاهتمام بها في كل مرحلة، والشخصيات التي ينبغي إلقاء الضوء عليها، وتلك التي ينبغي أن تظل مهجلة ولا تظهر "مصدرا" لأية مادة صحفية أو إذاعية.

في مواجهة الانتقادات الحادة التي تعرضت لها سياسة الانفتاح على الغرب، والاتجاه نحو الاعتماد على الولايات المتحدة، استدعى الرئيس السادات رجال الصحافة والإعلام إلى استراحته بالقنطرة الخيرية، وكان عليهم أن يذهبوا إلى هناك في كل اجتماع. وفي اجتماع ضمهم جميعا (٢٨ أغسطس ١٩٧٤)، شدد الرئيس على "أنني أريد أن أوضع أننا نعيد صياغة حياتنا من جديد لنقيم دولة المؤسسات كاملة ونتجه إلى هذا كله في وقت واحد. أقول هذا لكم لأنني أحرص أن هناك نعمة مقلودة في الصحافة، وعليها جميعا البحث عنها" (٣٥). وبينما سعى الرئيس في هذا الاجتماع إلى أن يشرك الصحفيين في مناقشات حول "النعمة الصحفية" التي ينبغي عليهم أن يشاركوا في عزوها جميعا، فإنه غير من مرقفه في اجتماعه برجال الصحافة والإعلام في ٢ فبراير ١٩٧٥، وأثر أن يحدد بنفسه تلك النعمة: "هناك خط اسمه مصر أطالب جميع العاملين في الإعلام به، حتى يكون الحساب على أساسه. هناك سياسة قومية واضحة يجب ألا تكون فيها اجتهادات وهناك خط وطني نسير فيه، ومن غير الصالح أن نجتهد في مسائل قتل سياسة قومية. يجب ألا نترك لأقلامنا. العنوان أو الانفعال حتى لا يصيب محررنا أي ضرر لأن المسائل تفسر لدى البعض تفسيرات مختلفة" (٣٦). وقد أصبح هذا التنبيه خطا أساسيا في رؤية الرئيس السادات وتصوراتة لوظيفة المؤسسة الصحفية ودور الصحفيين طوال النصف الثاني من السبعينيات.

٢- إحالة مسئولي متابعة التزام الصحفيين بهذه التعليمات إلى "مكتب الصحافة" (٣٧) التابع لوزارة الإعلام. والواقع أن هذا "المكتب" يعد بديلا للرقيب الذي انتهى دوره "شكلا أو اسما" بعد قرار رفع الرقابة عن الصحافة في ٩ فبراير ١٩٧٤. ويبدو ذلك واضحا من وهائفه، فدوره لا يتوقف عند حد متابعة مدى التزام المؤسسات الصحفية بالسياسة العامة للدولة، بل أنه يتابع مسئولى التحرير عادة بتعليمات، تصدر منه، حول الموضوعات التي ينبغي تغطيتها أو التركيز عليها، ولاسيما موضوعات الصفحة الأولى وعنوانها الرئيسي: "المانشيت". وقد جرت العادة على أن يلزم هذا المكتب الصحف اليومية الثلاث، غالبا، بموضوع موحد في الصفحة الأولى، وأحيانا يكون العنوان واحدا (المانشيت) في الصفحة الأولى للصحف الثلاث، كما أنه يحدد لتلك الصحف الصورة الرئيسية الرئيسية التي تصاحب المانشيت. وتصل درجة متابعة المكتب للممارسة الصحفية في الصحف الثلاث إلى مطالبة "المحرر السهران" بأن يشير في المادة الصحفية للصفحة الأولى أو غيرها بعد صدور الطبعة الأولى،

سواء بالخلف أو بالإضافة . ويلتزم المحررون بتنفيذ تلك " التعليمات " ، لأنها المعبر عن الخط السياسى العام للدولة ، ولأنهم مسئولون عن هذا التنفيذ أمام رؤساء التحرير . ولأنهم عادة ما يختارون من التفرع الذى يحسن استقبال هذه التعليمات ويبدى إخلاصا شديدا فى الاستجابة القوية لها .

٣- فى ظل الحرص على التزام الصحافة المصرية بـ " السياسة القومية للدولة التى لايصح الاجتهاد فيها " شعر الرئيس بالحاجة إلى مؤسسة تواصل بالنيابة عنه مهمة الإشراف على المؤسسات الصحفية ، فدعا إلى إعادة تنظيم الصحافة لتكون مؤسسة من مؤسسات الدولة . وأصدر قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة (١١ مارس ١٩٧٥) وحده الرئيس مهمة المجلس فى وضع ميثاق الشرف الصحفى وصيانة قدسية الكلمة مؤكدا " أن لكل شئ فى الدنيا - حتى الحرية - ضابط ، والكلمة ليست استثناء ، من هذا الأصل " (٣٨) .

وخلالها لكل التصورات حول وظائف مجالس الصحافة وأدوارها فى التجربة الصحفية الأوربية ، قام المجلس الأعلى للصحافة فى مصر على قواعد ترتبط بالتصورات الشخصية للرئيس السادات (٣٩) . وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى ميثاق الشرف الصحفى ، وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة ، وتقاليدهم للتعامل المهني داخل المؤسسات الصحفية . والواقع أن قرارات المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى والإيديولوجى للسلطة (٤٠) .

٤- الاستمرار فى إجراء سلسلة من التغييرات فى قيادات المؤسسات الصحفية ، بما يضمن الاطمئنان إلى وضع العناصر الموالية فى المراكز المؤثرة فى صنع القرار الصحفى ، وصلة خاصة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير ، ويساعد على التخلص من العناصر التى تشوّر شبهات حول إخلاصها لرئيس الجمهورية ، أو التى فشلت فى أن تقود مؤسساتها فى " المسار " الذى حدده الرئيس . ولقد غطت حركة التغيير فى قيادات المؤسسات الصحفية الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

فى أول فبراير ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات قرارا بإعفاء محمد حسنين هيكل رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام ، وفى ٢ فبراير غادر هيكل مكتبه بالأهرام . ليودعها بعد سبعة عشر عاما (١٩٥٧ - ١٩٧٤) صنع فيها للأهرام مكانة كبرى فى النظام السياسى المصرى ، مثلما صنع لنفسه مكانة إعلامية وسياسية توطدت دعائمها فى ظل اجتهاده وجديته وعلاقاته القوية فى الداخل والخارج ونجاحه فى أن يكون المعبر عن الفكر السياسى لمعبد الناصر عبر مقاله الأسبوعى الشهير: " بصراحة " .

وقد اقترح قرار إعفاء هيكل عن الأهرام ، بقرار آخر يقوم على تعيين الدكتور عبد القادر حاتم رئيسا لمجلس الإدارة ، وتعيين على أمين مديرا للتحرير . وكان وصول على أمين لهذا الموقع يعنى توليه المسئوليات التحريرية فى

الصحيحة ، وأنه البديل الأساسي لهيكل . ويقدر مكان القرار محاولة للكيد بوضع واحد من ألد خصومه في موقعه ، فإنه كان إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بأن واحدا من المعروفين ببوليهم الغربية والأمريكية قد اعتلى المركز الرئيسي في أكبر المؤسسات الصحفية في مصر .

ففى أجواء التقارب المصرى الأمريكى ، وتنامى دور هنرى كيسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة فى الإعداد للتفاوض حول الحل السياسى لقضية استرداد الأراض المحتلة ، تفجرت الخلافات بين الرئيس السادات ومحمد حسين هيكل رئيس تحرير الأهرام .

وتعود هذه الخلافات فى جذورها إلى اعتقاد هيكل بحق الصحفي فى مناقشة القرار السياسى والقيام بدور الرقابة على أداء جهاز الدولة ، بما يسمح بالكشف عن الأخطاء والتعصية إلى ما يمكن أن يترتب عليها من إضرار بالمصلحة القومية . ولم تكن تلك الرؤية مما يرضى السادات. وإعمالا لرأيه حول حق الصحفي فى مناقشة القرار السياسى عمد هيكل إلى توجيه انتقادات خفية إلى الاعتماد على الولايات المتحدة وإبعاد الاتحاد السوفيتى عن المفاوضات والمراعاة الكاملة على الدور المحورى لهنرى كيسينجر وزير الخارجية الأمريكى. والواقع أنه لم يكن فى مقدرة السادات أن يتحمل صوتا معارضا مثل هيكل ، تخرج آراؤه من الأهرام ، بكل ماقلته هذه المؤسسة من مكانة محلية وعربية ودولية ، ولم يكن فى مقدرة أيضا أن يتحمل نقدا للسياسة الأمريكية وتقرراتها على مصر والوطن العربى ، يخرج من صحيفة يعرف عنها الارتباط القوى بجهاز الدولة والتعبير عن سياساته ، ويحسب ماتشره على هذا الجهاز مجسدا لى شخصية رئيس الجمهورية ، ولهذا صارت المبادرة إلى التدخل من هيكل ضرورة ، حتى تطمئن الولايات المتحدة إلى أن السادات يأخذ الأمور بجدية ، وأنه صادق فيما يؤكد عليه من سياسات جديدة تأخذ باعتبارها موقع الولايات المتحدة ودورها كطرف وسيط ، يملك إمكانيات الضغط والتأثير على مواقف إسرائيل ، ويكنه أن يسهم فى تميز سياساته الاقتصادية ، دون أن يحتاج إلى المساعدات العربية .

وفى ٢٣ مايو ١٩٧٤ ، و ١١ مارس ١٩٧٥ ، و ٢٨ مارس ١٩٧٦ صدرت ثلاثة قرارات بتشكيل مجالس إدارات الصحف . ووفقا لهذه القرارات أصبح على أمين رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ، بعد أن فشل فى السيطرة على الأوضاع داخل الأهرام ، ونائبه المعروفون العداء ، وأثار استهياء العمال وبعضهم مما كتبه هجوما على المحلات التجارية لشركات القطاع العام . كما أصبح مصطفى أمين رئيسا لتحرير أخبار اليوم ، وصعد موسى صبرى من موقع رئيس تحرير الأخبار المسئول إلى موقع نائب رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ، فريضا لمجلس الإدارة وأصبح جلال الدين انعامى رئيسا لتحرير (الأخبار) ، وتولى محسن محمد منصب رئيس تحرير (الجمهورية) ، وأصبح يوسف السباعى رئيسا لمجلس إدارة (الأهرام) ، وتولت أمينة السعيد رئاسة مجلس إدارة (دار الهلال) ، واستمر عبد الرحمن الشرقاوى فى موقعه رئيسا لمجلس إدارة (روزاليوسف) مكافأة له على موقفه فى مؤازرة السادات فى أحداث مايو ١٩٧١ ، وبرز نجم أنيس منصور ، لا ليكون رئيسا لمجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر فحسب ، وإنما ليكون رمزا لعصر السلام والتطبيع مع إسرائيل (٤١) .

وفى إطار هذه التغييرات أبعد أحد بهاء الدين عن موقعه فى رئاسة تحرير الأهرام ، ولقى مصطفى بهجت بدرى رئيس مجلس إدارة مؤسسة التحرير ورئيس تحرير الجمهورية المصير نفسه ، بعد سلسلة من المضايقات والتعاب التى غذتها أجنحة فى الحكم ضد قيادته للجمهورية (٤٧) . كما فصل صلاح عيسى من الجمهورية ، ونقل محمد عودة وعبد الحميد عبد النبى من "الجمهورية" إلى "روزاليوسف" وشاركهما حسين عبد الرازق وفريدة النفاش حيث نقل من "الجمهورية" إلى "الأخبار" ونقل منهما محمود رضا وعبد السلام وفا وميشيل جرجس إلى هيئة التحرير بدار الهلال. وما يهمنى فى هذه التغييرات هو أنها كانت تعبيراً عن الحرية المطلقة لرئيس الجمهورية فى أن يعين ، ويختلص ، وينقل ، من شاء ، حسبما يريد . وفى أى وقت . وفى كل الحالات فإن مدى الإخلاص والولاء للتوجهات الأساسية للسلطة ، كان هو المعيار الذى يتحكم فى صعود الصحفيين وهبوطهم فى نظر الرئيس .

٥- المحاربة إلى إغلاق الصحف التى حاولت نقد الفكر السياسى للسلطة وسعت الى ممارسة دورها الرقابى على الأداء السياسى والاقتصادى والثقافى لجهات الدولة فى مصر . ولم تعبأ السلطة السياسية بما كان يشكله ذلك من تناقض مع عمر الانهيار نحو التعددية والدعوة لتأسيس المنابر داخل التنظيم السياسى .

فى صيف العام ١٩٧٤ وفى أجواء الدعوة إلى التعددية السياسية ، بدأ الصدام بين هيئة تحرير مجلة الكاتب ووزير الثقافة يوسف السباعى . فقد سعى يوسف السباعى إلى تغيير الهيكل التحريرى للمجلة ، بإعادة النظر فى تشكيل مجلس التحرير ، وتعيين مايراء من اشخاص يطمئن إلى قدرتهم على المساهمة فى تشكيل السياسة التحريرية لمجلة الكاتب وفق الأفكار التى تتفق مع أهداف وزارة الثقافة . واعتاد يوسف السباعى أن يهرس موقفه بالتأكيد الدائم على " أن مجلة الكاتب تصدر عن وزارة الثقافة ، وأنه لا يستطيع أن يحصى نفسه من تحمل مسئوليتها ، ومسئولية التزامها بالخط الوطنى أمام الشعب ، وأمام مجلس الوزراء وأمام رئيس الدولة " (٤٣) .

فى مواجهة موقف السباعى عرض مجلس تحرير "الكاتب" (٤٤) رؤية تقوم على ثلاث نقاط أساسية (٤٥) :

١- أن وزارة الثقافة ليست طرفاً فى الصراع بين تيارات الأدب والفن والثقافة والفكر وينهى ألا تنتمى لأحد التيارات وإلا تعطيه فرصة على حساب آخر .

٢- أن الكاتب مجلة يسارية . وهى تعبر عن رؤية أقسام من اليسار المصرى والعربى فى طواهر الفكر والفن والأدب والثقافة ،وأنها مارست هذا الدور منذ أكثر من عشرة أعوام . وينهى أن تبقى لصاروسه .

٣- أن صدور مجلة ما عن وزارة الثقافة لايعنى أنها متبر مخصص للندعاية لسياسات الوزارة ، وأنها من حقها أن تنقد هذه السياسات مادام النقد موضوعياً وهادئاً يلتزم أدب الحوار وتقاليد.

ويبدو أن مجلس التحرير بكل مافيه من كفاءات فكرية كان يتصور أنه يحارب معركة من أجل ديمقراطية الفكر والثقافة ، وأنه حماسيكسبها ، مادامت السلطة تؤكد فى كل مناقشة جرت فى صيف العام ١٩٧٤ على الإيمان الكامل بحرية الفكر وضرورة تعدد الاتجاهات . بيد أنها كانت مراهنه خاسرة.

ولقد سارع يوسف السباعي إلى اتهام مجلة الكاتب بـ "الانحراف عن الخط الوطني" (٤٦)، مستعديا السلطة والشعب والجيش ضد جهازها التحريري ، ولم تفلح كافة المحاولات التي سعت إلى تنبيهه بأنه "ينبغي أن يحافظ على تاريخه ككاتب وأديب ، حتى لا يقال عنه أنه الكاتب والوزير الذي سجل رقما قياسيا في إغلاق المجلات " (٤٧) والعداء لحرية الفكر . ولكنه لم يستمع للنصيحة، وأصر على موقفه بضرورة التغيير في مجلس التحرير ، وإزاء إصراره على تعيين عبد العزيز صادق مديرا لتحرير " الكاتب " ، أعلن مجلس التحرير رفضه ، وكتب الدكتور محمد أنيس مبعرا عنأساسة " الكاتب " :

" إذا كان الأمر فيما يبدو ينتهي بإغلاق المجلات اليسارية واحدة وراء الأخرى ، وإذا كان الموقف على جبهة المسرح والموقف في مجال النشر يدعو للثراء - إذا كانت كافة هذه التناير الفكرية قد تدهورت إلى هذا الحد ، فإن هيئة تحرير الكاتب لها الحق كل الحق في أن تعترض لا على عبد العزيز صادق مديرا للتحرير بل على سياسة وزارة الثقافة كلها وأبسط حقوق هيئة تحرير الكاتب إزاء هذا الموقف أن تطلب اعفاها من حمل المسؤولية التاريخية التي سيكون حسابها على يد الأجيال القادمة (٤٨) .

قدم مجلس تحرير " الكاتب " استمعاء إلى وزير الثقافة ، وبينما كان مجلس التحرير يتجهى للرحيل ، كان الوزير يبحث عن طاقم جديد من الكتاب يواصلون إصدار " الكاتب " ، في محاولة للادعاء بأنه ليس جادا في إغلاق " الكاتب " ، وقد وجد أن صلاح عبد الصبور يمكن أن يساعده في تثبيت هذه الفكرة ، لمرحلة مؤقتة ، تفلق المجلة بعدها . وهذا ماحدث .

وتكتشف الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ كذلك عن ظاهرة أساسية في تاريخ العلاقة بين السلطة السياسية ورموز المعارضة في الصحافة المصرية المعروفة بـ " القومية " . إذ يلاحظ بروز أثر المتغيرات الخارجية في الحد من حرية رموز المعارضة ودفع السلطة إلى إصدار قرارات واللجوء إلى إجراءات تهدف إلى المزيد من الضبط والتحكم في الممارسة الصحفية في مصر .

ومن المثير للتأمل هنا أن تطالع نص تصريح لديفيد روكفلر ، رئيس بنك تشيز مانها تهن ، أدلى به في أعقاب جولة بمنطقة الشرق الأوسط في يناير - فبراير ١٩٧٤ ، وجاء فيه :

" أعتقد أن مصر قد أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية لم تحسن حالة سكان مصر البالغ عددهم ٣٧ مليوناً . وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فعليه أن يولي وجهه شطر المشروع الخاص والمساعدات .. ولقد ناقشت هذا الأمر إلى حد كبير مع بعض الاسرائيليين ، وهم يتفقون معنا . وهم يشعرون أن هناك فرصا أفضل لإنهاء الحروب إذا ما أعطيت المساعدات لبناء بلدن بطريقة اقتصادية سليمة" (٤٩) . وديفيد روكفلر رجل له ما يؤمله للحديث باسم رأس المال الاجنبي (٥٠) .

المرحلة الثالثة : (١٩٧٧ - ١٩٨١) :

فى يوليو العام ١٩٧٧ صدر القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، ليكون بمثابة الإطار القانونى للحياة الحزبية ، واتجه القانون إلى التأكيد بأن " لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة (٥١) .

ولقد أدخل هذا الاعتراف القانونى الصحافة المصرية مرحلة مختلفة عما كان عليه حالها منذ صدور قانون تنظيم الصحافة (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ . ففى مواجهة المؤسسات الصحفية المعروفة بالقومية : (دار التحرير ، أخبار اليوم ، الأهرام ، دار الهلال ، روزاليوسف ، دار المعارف ، دار التعاون) ، سارعت أحزاب المعارضة إلى استثمار حقها القانونى ، وإصدار صحف جديدة .

وخلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية ، ففى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ ، صدرت صحيفة " مصر " عن حزب مصر العربى الاشتراكى " الحزب الحاكم " وفى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة " الأحرار " عن حزب الأحرار الاشتراكيين ، وفى أول فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة " الأمانى " عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ، وفى أول مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة " الشعب " عن حزب العمل الاشتراكى .

ولاشك فى أن صدور الصحافة الحزبية " المعارضة " أسهم فى تغيير بعض ملامح الصورة فى أوضاع الصحافة المصرية المعاصرة ، فلم تعد الصحف " القومية " تحتكر لذاتها حق ممارسة النشاط الصحفى والاتصال بالجمهور فى مصر . وبدلاً من وجود صحف تدّين بالولاء " غير المباشر " للسلطة السياسية ، مجسدة فى صانع القرار المركزى رئيس الجمهورية ، وترتبط بأفكاره ومفاهيمه وتروج لسياساته ، وتلتزم غالباً بسياسة تحريرية تقوم على تأييد كل ما يصدر عنه ، صدرت صحف أخرى ، تتوزع ولائها بين أحزاب وقوى سياسية ، مغيرة ، أو تبدو مغيرة ، وتتطلع إلى ممارسة دورها الرقابى فى رصد ما قد تراه من أخطاء أو سلبيات ، والتحذير من آثارها ، والدعوة للتغيير ، والتشكيك فى سياسات السلطة التى هيأت فرصاً لهذه الأخطاء والسلبيات ، فى إطار من ممارسة حقها فى السعى للوصول إلى السلطة وتناولها بالوسائل الديمقراطية .

وفى هذه المرحلة يمكن رصد أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية على محورين :

المحور الأول : أزمة المعارضة فى المؤسسات " ~ " الحزبية " القومية " .

المحور الثانى : أزمة الصحافة الحزبية " المعارضة

وتعالج هذه الدراسة المحور الأول فقط :

أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية المعروفة بـ " القومية " (١٩٧٧ - ١٩٨١)

يمكن القول إن أزمة المعارضة فى الصحف القومية ، فى هذه الفترة ، كانت جزءاً من أزمة السلطة ، الداخلية وإقليمية . وفى ظل هذا الوضع ازدادت درجة لجوء السلطة السياسية إلى إعمال آليات السيطرة والضغط والتحكم

من ممارسات الصحف القومية . ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي :

١- التدخل في تشكيل مجالس إدارات الصحف ، وإبعاد القيادات الصحفية التي لم تعد قادرة على إدارة العمل الصحفي بطريقة تضمن مساندة سياسات الرئيس وتوجيهاته الداخلية والخارجية . ازداد التدخل حدة إبان مظاهرات الطعام التي عصت مدن مصر وأقاليمها في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وشكلت أحداثها تهديدا قويا لسلطة السادات ونفوذها ، بعد أن كان قد اطمأن إلى سيطرته على مقاليد الأمور منذ انتصار أكتوبر ١٩٧٣ .

لجأ السادات إلى الهجوم على الصحف المصرية " القومية " وحملها مسئولية المظاهرات ، لأنها - في رأيه - أثارت الناس بنشر قصص محاكمات الفساد في أماكن بارزة ، وقد ساد هذا الرأي اجتماعات مجلس الأمن القومي ، في يومي ٢٠ و ٢١ يناير ١٩٧٧ واتجه النقد إلى صحيفة " الأخبار " ، التي بدت صاحبة المسترلية الكبرى في التعتبة ضد الفساد (٥٢) .

ولقد برزت مجلة " روزاليوسف " في تبني مواقف مخالفة لرؤية السلطة السياسية ومعالجتها لتلك الأحداث . ففي الوقت الذي اتجهت فيه الحكومة إلى وصف هذه الأحداث بأنها " مؤامرة سافرة استهدفت وتوب للتأميرين إلى الحكم عن طريق العنف وإنهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة " (٥٣) واتهمت " العناصر الشيوعية المنظمة وبعض قيادات حزب التجمع وبعض العناصر من مذهب الناصرية بالسمي لانتفاض على المساحة الجماهيرية والسيطرة عليها (٥٤) . اتخذ مجلس تحرير روزاليوسف برئاسة عبد الرحمن الشرقاوي ، موقفا مختلفا ، وهو أن ماحداث " انتفاضة شعبية " ، وأن وزارة ممدوح سالم المشسولة أولا وأخيرا هن هذه الأحداث التي لم تخرج عن كونها تعبيراً شعبيا ، ولادخل له بأية تيارات سياسية ، وكتب في هذا المعنى عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ وفتحى غانم وغيرهم .

وهذه الرؤية ، وتلك المعالجة كان من الضروري أن تصطم " روزاليوسف " بالرئيس نفسه ، وأن ينتهى مامجم بين السادات والشرقاوي من وفاق ، منذ أن تبني عبد الرحمن الشرقاوي موقفا مؤيدا للسادات في صراعه ضد منافسيه وعصومته السياسيين في مايو ١٩٧١ . واعتبره السادات رمزاً للميسار الوطنى في مصر . إذ بدأ الرئيس يردد أن ماحجرى في ١٨ و ١٩ يناير هو في حقيقته " انتفاضة حرامية " سعى اليسار إلى تفجيرها ، وتورط فيها حزب التجمع ، الذى بدأ ناكرا لجميع السادات عليه ، في السماح له بالعمل السياسى الشرعى .

بدأ التناقض واضحا بين رؤية السادات وتكييفه لأحداث يناير من ناحية ، ومعالجة " روزاليوسف " لتلك الاحداث من ناحية أخرى . وسعى لإبعاد روزاليوسف عن الاستمرار في نشر " وجهة نظرها " ، " فأبلغ عبد الرحمن الشرقاوي بأنه لايلزمه الدفاع عن الحكومة احتراماً لموقف كتابها ، ولكنه يطالبه بالألا تتعرض المجلة للموضوع . وعندما عرض الشرقاوى الأمر على هيئة تحرير المجلة ، رفضت تنفيذ ماطلبه الرئيس ، وقررت كتابة تحقيق صحفى عن المظاهرات حملت فيه الحكومة مسئولية ماحداث ووصفت تحرك الجماهير بأنه هبة تلقائية(٥٥) .

أثار هذا الموقف غضب الرئيس السادات ، وفي اجتماع دعا إليه رؤساء تحرير الصحف ، وحضره صلاح حافظ

يوسف رئيسا لتحرير روزاليوسف سألته السادات : مارأيك بإصلاح في ١٨ و ١٩ يناير . . انتفاضة شعبية أو انتفاضة حرامية ؟ فأعلن صلاح حافظ أنه لا يوافق رئيس الجمهورية على وصفه للأحداث بأنها " انتفاضة حرامية " . . وقال أنه على مصر أن هناك أسبابا حقيقية دفعت الناس للخروج والشغب (٥٦) ، غير أن الرئيس لم يستوعب مقاله صلاح حافظ ،

ولذلك فقد طلب السادات من عبد الرحمن الشرقاوي إقالة صلاح حافظ من رئاسة تحرير روزاليوسف ، وأبلغه : الشيوعيين ضحكوا عليك وأيضا صلاح حافظ ضحك عليك (٥٧) . ولم يقادر صلاح حافظ موقعه وحيدا ، إذ قام عبد الرحمن الشرقاوي بوضع استقالته تحت تصرف الرئيس ، الذي قبلها وقام بتعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للأدب والفنون بدرجة وزير ، وكاتب غير متفرغ بالأهرام ، ثم قام السادات بتعيين هيئة تحرير جديدة للمجلة ، فتولى مرسى الشافعي رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة تحرير روزاليوسف ، وأصبح عبد العزيز خميس مديرا للتحرير ، ليقتودا روزاليوسف المؤسسة والمجلة في الاتجاه الذي يريده الرئيس ، وقد أظهر كل منهما إخلاصا في التمييز عن أهداف الرئيس ، وتأييد سياساته والهجوم على خصومه ، ونجحا في استقطاب عدد من الكتاب واستكتابهم في إطار الدعوة لأنكار الرئيس حول السلام مع إسرائيل وتعبئة الرأي العام المصري ضد الدول العربية التي عارضت سياساته في الصلح المنفرد ، وكان في مقدمة هؤلاء الكتاب الدكتور عبد العظيم رمضان .

٧- مواصلة سياسة إغلاق المناير الثقافية والفكرية التي قامت على نقد الأسس الفكرية للنظام السياسي المصري منذ الستينيات. كان السادات يتمتع بحساسية شديدة إزاء المجالات التي ارتبطت بالفكر الاشتراكي ونهاريه، فكان إغلاق مجلة " الكاتب " في العام ١٩٧٤.

وفي أعقاب مظاهرات الطعام في يناير ١٩٧٧ أصبح موقف مجلة " الطلبة " إزاء هذه الأحداث موضوعا لصدام بين السلطة وهيئة تحرير الطلبة. وكان موقف المجلة حجة لتحقيق هدف قديم تطلع إليه الرئيس السادات وسعى إلى تنفيذه بشكل جدي في العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، عندما كان أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير الأهرام ، إذ حاول أن يبلع به لكي يغلط مجلة الطلبة إصعالا لستوليتة في الإشراف على كل ما يصدر عن الأهرام من مطبوعات ، معلنا أنه يستاء من عظمها الماركسي الصريح ، ولكن أحمد بهاء الدين دعا السادات إلى أن يتحمل هو شخصيا مسئولية الإغلاق ، ورفض أن يقوم بهذا الدور . وكما لم تفلح محاولات السادات مع أحمد بهاء الدين ، نجح أيضا إحسان عبد القدوس في حماية حق كتاب الطلبة في التعبير الحر ، وأقلت من سعى السادات المحموم لتوظيفه في إغلاق الطلبة (٥٨).

وعندما وصل يوسف السباعي إلى منصب رئيس مجلس إدارة الأهرام ، وفقا لتشكيلات مارس ١٩٧٦ ، صار من الواضح أن كتاب " الطلبة " قد دخلوا " الزمن الصعب " فتاريخ يوسف السباعي في مجال الحريات الصحفية ، لا يشير إلى ثقته بإمكانية تفهم القيمة الكبرى لوجود " رأى آخر " يتحمل مسئولية المراقبة والنقد والتصحيح للنساسة العامة للدولة.

" بدأ الصدام بين يوسف السباعي ، و " الطليعة " ، إثر صدور عدد فبراير ١٩٧٧ ، ففي افتتاحية العدد : " جماهير يتأير بين الحكومة واليسار " كتب لطفي الحولي مدافعا عن " انتفاضة يتأير " من العام نفسه ، واتهم الحكومة بالتورط في رفع أسعار السلع الأساسية . . كما كان من يوسف السباعي إلا أن طالب بحقه في الإشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . وكان هذا التدخل من جانب السباعي مناقيا لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام ١٩٦٥ متبورا متميزا للمسار الماركسي . كما أن هذا التدخل من جانب السباعي جاء مناقيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسئولية السياسية عن مطبوعاتهم أمام القضاء ، ويلقى دور " القانون " و " نقابة الصحفيين " و " ميثاق الشرف الصحفي " وهي المؤسسات المادية والمعنوية التي يلتزم تجاهها الصحفيون " (٥٩) .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن السباعي أصر على التدخل ، وعندما طلب لطفي الحولي رئيس تحرير الطليعة - شغوبا - رفع اسمه عن العدد الذي يزمع تغيير مواده ، اعتبر يوسف السباعي ذلك استقالة وأسرع في تعيين صلاح جلال المحرر العلمي للأهرام (تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما إليها) رئيسا للتحرير ، وتم التخلص نهائيا من اسم المجلة ، فاستبدل شعار " الطليعة " التقليدي " طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر " ، بشعار يقول " مجلة الإنسان وعلوم المستقبل " وتغير العنوان في مرحلة أخرى ليصبح مجلة " الشباب وعلوم المستقبل " (٦٠) إلى أن انتهت حالها لتصبح مجلة لـ " الشباب " تخاطب المراهقين من الجنسين وتقلهم إلى عوالم من الحلم بذيها المشاهير من نجوم الفن والرياضة ، وتدغدغ مشاعرهم وأحاسيسهم ومحاول أن توفر لهم الاطمئنان والسكينة بأصطناع الأمل في " غد أفضل " بعيدا عن أية نظرة أو معالجة نقدية لما إذا كان " الواقع " يسمح بذلك أم لا .

٣- بروز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب المعارضين من الكتابة في " الصحف اليومية " . ولم تكن هذه الظاهرة حديثة على الممارسة الصحفية في تلك المرحلة ، إذ أن الصحفيين المعارضين عانوا من آثارها أثناء اتفاقية فض الاشتباك الأولى والثانية ، ولقد جاءت مبادرة السلام لتضيف أعباء وحسرة جديدة على الصحفيين المعارضين بسائر اتصالاتهم ، ولم يكن مسموحا لأحد منهم بأقل من التأييد لمبادرة السادات التي صارت " تاريخية " ، وإزاء هذا العزل " التاريخي " جرى الفرز بين الصحفيين المصريين ، فبدا المجال واسعا للكتابة أمام " المؤيدين " ، أما المعارضة فلم تتبع لهم فرص مناقشة آراء السادات في الصلح مع إسرائيل .

لدى موسى صبرى نجد تفسيراً لذلك ، وهو " أن الرئيس السادات كان حريصا في هذه المرحلة على وضع مزيد من " الضوابط " للحريات السياسية ، حتى يتمكن من إنجاز معاهدة السلام ، وتحقيق الانسحاب الكامل من سيناء (٦١) . كان المنع من الكتابة ضرورة لضمان سيطرة الاتجاهات المؤيدة لسياسات السادات مع إسرائيل (٦٢) . ولقد بدأ الرئيس أن هذا لا يكفي فعسى " لإجبار بعض الصحفيين على إعلان تأييدهم لكاتب ديفيد ، أو منعهم من الكتابة إذا لم يفعلوا تأييدهم لها ، كما حدث مع أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى . فقد لجأ أحمد بهاء الدين إلى الكتابة عن الشكافة ، ولجأ كامل زهيرى إلى تناول موضوع الصراع العربى الاسرائيلى في عمره من قنب الهباب من خلال منظور

تاريخي يوضح هذا الصراح ، ونتيجة لذلك فقد غضب السادات وقال : " إن أحمد بهاء الدين يهرب ويتحدث عن الثقافة ، وكامل زهيرى إما مع كامب ديفيد أو ضدها ، فإذا كان ضدها فليس له مكان عندنا" ، وقبور الاجتماع الذى قال فيه السادات ذلك أبلغ محمد الحويان (٦٣) كامل زهيرى الذى رد أنه لا يستطيع تغيير موقفه. وقد اضطرت السلطة كامل زهيرى إلى التوقف عن الكتابة نتيجة قيام محسن محمد " رئيس تحرير الجمهورية " بحذف أجزاء من عموده ، مما أدى إلى تجسير المعنى ، فاحتج كامل زهيرى على ذلك وطلب نشر تصحيح لكن محسن محمد رفض ذلك (٦٤) . وكان محسن محمد يتنقذ ما سبق وأن شدد عليه الرئيس فى اجتماعه بالصحفيين : "هناك كتاب يجب أن يؤلفوا كامب ديفيد ، وإما أن يتوقفوا عن الكتابة" (٦٥).

٤- مطاردة الصحفيين المصريين المهاجرين إلى الدول العربية وأوروبا :

لم تتوقف المطاردة للذى الاتهامات المعارضة عند حدود الصحفيين المصريين الذين يعملون فى المؤسسات الصحفية المصرية ، ولكنها اتجهت نحو الصحفيين المصريين الذين هاجروا بسبب ملاحقته من اضطهاد فكرى وملاحقة أمنية وحرمان من ممارسة العمل الصحفى فى مؤسساتهم ، وتقل إلى مؤسسات إعلامية بعد قرارات لجنة النظام بالانحداد الاشتراكى فى فبراير ومارس ١٩٧٣ (٦٦) .

وقد تعرضت السلطة السياسية فى مصر لانتقادات حادة من جانب الصحفيين المصريين الذين يعملون بالصحف العربية فى الدول العربية وأوروبا . ولقد أزعجت الإسهامات الصحفية للصحفيين المصريين المهاجرين الرئيس السادات ، فخصص جانباً من خطابه السياسى فى تلك المرحلة لهجوم عنيف عليهم خصم فيه بتهمة عديدة ، فهم : عملاء لموسكو ، ماركسيون ، شيوعيون ، يشجعون على نشر الالحاد ، يسيئون إلى سمعة مصر فى الخارج ، يكتنون ليقبضوا الثمن من الدول العربية الرافضة لمسيرة السلام.

وبدأ الرئيس يتجه إلى تقاية الصحفيين طالباً منها التحرك لـ " تتخذ الإجراءات الواضحة فى مواجهة هؤلاء الذين أساءوا إلى سمعة مصر فى الخارج " (٦٧) . ولما لم تتحرك النقابة فى الاتهام الذى قصده الرئيس ، صار موضوع الصحفيين المصريين المهاجرين قضية أمام المدعى العام الاشتراكى ، ونشرت الصحف المصرية اليومية الثلاث فى ٢٧ مايو ١٩٧٨ قوائم لثلاث مجموعات تضم ٣٤ صحفياً مصرية يعملون فى أوروبا والعراق ولبنان وليبيا ، تقرر إحانتهم إلى التحقيق أمام المدعى العام الاشتراكى . وكان ذلك يدل على اتجاه السلطة الى محاكمة هؤلاء الصحفيين "محاكمة سياسية" (٦٨) بعيداً عن " القضاء الطبيعى " ، مما شكل نفرة واضحة فى معاملة قضية الصحفيين المصريين . ولقد اجتهد الخبراء القانونيون فى البحث عن مخرج قانونى لذلك فأعلن المستشار أنور أبو سحلى وزير العدل وقتها فى اجتماع بلجتي الشئون التشريعية والإعلام بمجلس الشعب أن الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين فى الخارج لطائفة قانون العقوبات واتخاذ الوسائل لتجريم أعمالهم (٦٩) .

وقد أحس السادات بعجز الحكومة في إعادة الصحفيين إلى مصر ، فسعى إلى استثمار احتفال نقابة الصحفيين بـ ٤٠ عاما على إنشائها - في ٣١ مارس ١٩٨١ - في كسب ود الصحفيين المصريين وأعلن أنه سيعتذر عن يعود من الصحفيين المصريين المهاجرين ، وأن أمامهم مهلة حتى ١٥ مايو ١٩٨١ ، وبعد ذلك ستتخذ إجراءات في مواجهة الذين يواصلون حملاتهم ضد مصر . وقام صلاح جلال نقيب الصحفيين بعدة رحلات عمل لبعض الدول التي يعمل بها هؤلاء الصحفيون في محاولة لإقناعهم بالعودة إلى مصر (٧٠) . ومن اللافت للنظر أن هذا العفو كان قضا نصب لهؤلاء الصحفيين ، فبعد توجيه نداءات من السادات والمجلس الأعلى للصحافة والنقابة والتعقيب للصحفيين المصريين العاملين بالخارج يتأشرونهم العودة والعمل في مصر ، فإن من عاد منهم إما اعتقل بمجرد وصوله مثل فهمي حسين مدير تحرير مجلة زوراليوسف الأسبق ، وإما رفضت السلطة إعادته إلى عمله مثل سعد التائه (٧١) .

غير أن التطلع إلى أعمال التحقيق السياسي في محاكمة الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسات نظام الحكم في الصحافة العربية ، سرعان ما امتد ليغطي الصحفيين المعارضين بالداخل ، ففي ٢٧ مايو ١٩٧٨ أرسل نوري إسماعيل وزير الداخلية قائمة أولى بأسماء خمسة صحفيين مصريين يقعون داخل مصر ، إلى المدعي الاشتراكي ، وقال نوري إسماعيل إن الصحفيين الخمسة : محمد حسين هيكل ، ومحمد سيد أحمد ، وأحمد حمروش ، وصلاح عيسى وأحمد فؤاد نجم ، قد دأبوا على إرسال أخبار ومقالات إلى الخارج تشهر بمصر وتهدد سلامة الجبهة الداخلية . وصدر قرار المدعي العام الاشتراكي بمنع سفرهم إلى الخارج (٧٢) . وفي ٢٨ يونيو ١٩٧٨ صدر قرار جديد بمنع حسين فهمي ولجنة النقاش من السفر ، واستدعي كل منهما للتحقيق أمام المدعي الاشتراكي (٧٣) .

و لم تزج ردود الفعل الغربية التي رفعت لافتة الدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير في مصر الرئيس السادات ، لأنه في الأصل كان يدرك أن الغرب لا يقضيه بشكل جدي من أجل حقوق الإنسان في مصر إلا إذا كان في هذا الغضب ما يحقق مصلحة له (٧٤) .

٥- محاصرة النور السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها إلى ناد اجتماعي :

بعيدا عن الرئيس ، أتيح للدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يسرب تصريحاً إلى صحيفة الأهرام في ٣ يوليو ١٩٧٩ أكد فيه الاتجاه إلى تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد اجتماعي هلى أن تحال مستورياتها في القيد والتأديب إلى المجلس الأعلى للصحافة ، واستند في ذلك إلى أن الصحفيين مثل القضاة ، ولا توجد نقابة للقضاة ، وإنما يجمعهم ناد ويرعى مصالحهم . ولقد نجحت النقابة في تعبئة الصحفيين المصريين بسائر مواقعهم المهنية والفكرية ، وكان رد الصحفيين عنيفا على رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد مقرا من إعلان التراجع بعد ثلاثة أيام من تصريحه (٧٥) . بل أنه دعا الصحفيين إلى المشاركة في مناقشة التعديلات الدستورية حول قانون سلطة الصحافة (٧٦) ، وسبقه منصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية إلى تهينة الصحفيين بتصريح أكد فيه أن الصغ المطروحة للحوار ليست سوى تصور مبدئي وللصحفيين وكل المهتمين بالقضية أن يقولوا رأيهم بوضوح (٧٧) .

غير أن السادات لم يتمكن من إخفاء دوره المركزي وراء هذا الاتجاه ، فقد لاحظ أن جهود رئيس مجلس الشعب لم تلح في عرض الفكرة بطريقة تقنع الصحفيين المصريين ، وعندئذ أثر أن يواجه بنفسه الصحفيين في اجتماع عاصف بالاسكندرية في ٦ اغسطس ١٩٧٩ . قال السادات أنه في ظل حوصه على أن تتحول الصحافة إلى سلطة رابعة شأنها شأن بقية السلطات تفقد النقابة قيمتها ، ولا يكون لها أى اعتبار : " إذا كان مجلس الوزراء يصرح له بنقابة ، أو السلطة التشريعية (البرلمان) يصرح له بنقابة ، أو السلطة القضائية (القضاء) أصرح له بنقابة . . يبقى نصرح لنقابة الصحفيين . . احنا بنقول سلطة . . ده النقابة مفهوم أقل . . مش أقل . . لا يذكر جنب سلطة " (٧٨) ولقد بدا الرئيس متمسكا بفكرته حول تحويل النقابة إلى ناد ، مما دعا الصحفيين إلى الدفاع عن نقابتهم بحماس (٧٩) .

في مواجهة هذا الدفاع ، كشف الرئيس عن نواياه وموقفه الحقيقي من النقابة فانهم النقابة بالتخاذل في معاقبة " الكونة " الذين يهاجمون مصر في الخارج ، والاستمرار في الإبقاء على أسماهم في جدارل القيد ، والاستغلال بالعمل السياسى : " طبعاً كلهم عارفين انها اشتغلت بالسياسة . . دى بعثت لى ائتلاف فى يوم من الأيام (٨٠) . . وأنا رئيس الجمهورية ، وهم على خطأ ، وكان ممكن أشيلهم كلهم ، وأحطهم فى المعتقل لغاية ما أحمل المعركة . وبعد ما أحمل المعركة ، أطلعهم كلهم ، وأقول لهم جاكم كلابى . لكن أنا ما عملتهاش " (٨١) .

ولكن بقيت النقابة مركزاً يورق فكر الرئيس ، ففى العام ١٩٧٩ فتح كامل زهيرى فى الفوز بمنصب نقيب الصحفيين المصريين ، واستطاع كامل زهيرى أن يحى جهود أعضاء مجلس النقابة فى التماجين وتسييس . أحدهما يعنى قضايا المهنة ، والأخر يهوى للنقابة فرصتها فى التفاعل مع قضايا المجتمع المصرى الداخلية والخارجية ويحفظ لها مكانتها باعتبارها " نقابة رأى " تعين عليها أن تشارك فى النقاش العام حول قضايا المجتمع ، وأن تبنى رأياها فى كثير من التوجهات العامة لسياسة الدولة .

ولقد واجه مجلس النقابة فى تلك الفترة مشكلات حادة فى التعامل مع الرئيس السادات، فقد دأب الرئيس فى كثير من لقاءاته مع ممثلى المهن والطوائف المختلفة ،الذين جمعهم فى أجواء الإعداد لتوقيع معاهدة السلام على أن يوجه نداءاته إلى نقابة الصحفيين ، طالبا منها التحرك لمعاينة الصحفيين المصريين المهاجرين بشطب أسماهم من جدارل القيد بنقابة الصحفيين . ولم تلجج نداءاته العديدة فى إقناع مجلس النقابة بموقفه ، فتبنى المجلس موقفا رافضا ، بل أن كامل زهيرى " التقيب " ذهب فى تحديه للرئيس إلى التاكيد على أن عضوية الصحفى فى نقابة الصحفيين المصريين لا يمكن أن تس ، وأن قيد الاسم فى جدارل النقابة ، كقيد الاسم فى شهادة الميلاد ، يبقى مع المرء فى حياته ، ولا ينتهى إلا بعد وفاته.

أما فى مجال الدفاع عن القضايا العامة ، فإن نشاط مجلس النقابة ، عبر لجانه المختلفة ، أصبح يثير حساسية السلطة ويقلقها . فلقد عقد مجلس النقابة عددا من الدورات التى تضمنت معالجة تقديرة لقضايا " عضبة الهرم " و " تحويل مياه النيل إلى إسرائيل " و " التطبيع مع العدو الصهيونى " و " سياسات التفاوض مع إسرائيل فى ظل

انتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، وغزو الجنوب اللبناني " - وبذلك فقد دخلت النقابة في دائرة المؤسسات " المتصرة على سياسات الرئيس ، شأنها في ذلك شأن نقابة المحامين التي قامت بدرع طليعي في المعارضة الواضحة لسياسات الرئيس.

إزاء ذلك اتجه الرئيس للإعداد للسيطرة على نقابة الصحفيين ، وكانت انتخابات النقابة في مارس ١٩٨١ متناهية لتنفيذ أفكاره في احتواء مجلس النقابة ، فجمع قيادات المؤسسات الصحفية ، وأصدر إليهم تعليمات واضحة بضرورة العمل على إسقاط كامل زهيرى ، وضمان نجاح المرشحين الذين ينتمون إلى الحزب الوطنى فى انتخابات المجلس ، وفى مقدمتهم المحرر العلى للأهرام : صلاح جلال المرشح لنصب النقيب . وكان من الواضح أن الرئيس حسم أمره بضرورة نجاح صلاح جلال ، إذ اعتاد صلاح جلال أن يظهر قبل موعد الانتخابات فى لقاءات مع الرئيس والوزراء ، وطلبت تلك اللقاءات باهتمام إعلامى وصحفى بارز ، حتى بدأ أنه " مرشح السلطة " . وحرص صلاح جلال على أن ينيه الصحفيين فى مؤتمرات الانتخابية بأنه " رجل الجسور والكبارى " القادر على أن يقيم علاقة قوية بين أجهزة الدولة والصحفيين ، وبدأ صلاح جلال على التعرض للمجلس القديم ، لأنه - فى نظره - ساهم فى تمزيق أو أضرار العلاقة بين الرئيس والنقابة ، ويسعى إلى أن يكسب كلامه حول " الجسور والكبارى " مصداقية ، فلوح بتدريته فى الحصول على دعم مالى ضخم تقدمه الدولة للنقابة ، وراح يغازل الصحفيين الشبان الذين كانت تؤرقهم فرصة الحصول على مسكن يقيمون فيه ، فقدم وعودا بتدريته على تلبية كل هذه الطلبات بالاتفاق مع وزير الإسكان ، لم يكن أقل أهمية مما تقدمه فى مجال التليفونات والمحاصلات والخدمات الطبية ، وفى ظل مساندة حكومية ملموسة من وزراء المواصلات والصحة وغيرهما من مستولى أجهزة الدولة . ومع فوز صلاح جلال تحقق هدف الرئيس فى ضمان نقابة موالية . وبدأ الانحياز واضحا داخل مجلس النقابة الجديد - الذى ضم أغلبية من صحفيين دخلوا على قائمة الحزب الوطنى - إلى الاهتمام بالردود الحماسية للنقابة ، وفى ظل هذا الاهتمام تراجعت مكانة النقابة ، ولم تعد مركزا من مراكز " النقائش العام " حول سياسات الرئيس وتوجهاته .

٩- إصدار سلسلة من القوانين التى تحول دون التغيير

وتحدد النشاط المعارض وتقلعه إلى التجميد .

كان أول هذه التشريعات هو قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ٧٩ بتعديل المادة ١١ من قانون مجلس الشعب . وقد صدر فى ٣ مايو ١٩٧٩ أثناء المرحلة الانتخابية التى أعقبت حل مجلس الشعب السابق . وبنا على هذا التعديل أصبح مجرد نقد معاهدة السلام أو إبداء رأى معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبتين هما الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبالغرامة التى لا تقل عن ٣٠٠ جنيه وقد تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى عقوبة ترمية هى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية (٨٢) . ولقد اكتسبت تلك العقوبة

شرعيتها القانونية وفقا لأحكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

كذلك صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المعروف باسم "قانون المصير" ويحوى من القيود على الحرية الفردية ، وعلى الممارسة السياسية ما هو أشد وطأة من تلك الواردة فى قانون الطوارئ، الذى رفع فى نفس الوقت. ويص هذا القانون الشاذ فى المادة الثالثة على المسألة السياسية ، ومن بينها بطبيعة الحال الدعاية والترويج لمبادئ تتعارض مع معاهدة السلام . أما الجزاءات التى يتعرض لها من ثبتت مسؤليته - وفقا لهذا القانون - فإنه فضلا عن المسؤولية الجنائية يحكم عليه بتدبير أو أكثر من بينها الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس التشريعية المحلية أو رئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات العامة ، أو التنظيمات النقابية والاتحادات ، أو اللدنية ، أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط - أو الاستمرار فيها . وكذلك الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى إدارتها أو عضويتها . أو شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير على رأى أو تربية النشء والشباب . . مع قتل المحكوم عليهم إلى وطيفة أو عمل آخر (٨٣) .

ثم أصدرت الدولة القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ (٨٤) بشأن سلطة الصحافة فى ١٤ يوليو ١٩٨٠ . وتقضى المادة ١٨ منه بأن يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أو ملكيتها بأى صورة من الصور للفئات التالية:

- (١) المتورعون من مزاولة الحقوق السياسية .
- (٢) المتورعون من تشكيل الأحزاب السياسية .
- (٣) الذين يتأهون بمبادئ تنطوى على إنكار الشرائع السماوية .
- (٤) المحكوم عليهم من محكمة التقيم .

ولا شك أن الرئيس السادات قد توسع فى هذه المرحلة فى اللجوء إلى مطاردة قوى الاتجاهات المعارضة ، واجتهد كثيرا فى التفكير فى أساليب لضبط مسار المؤسسات الإعلامية فى الاتجاه الذى حدده بالصلح والحل المنفرد مع إسرائيل ، مما دفعه إلى إجراءات تنطوى على اعتداءات صارخة تنال من حرية التعبير فى المؤسسات الصحفية ، " القومية " أو المعارضة .

وقد بلغت هذه الإجراءات قممتها فى سبتمبر من العام ١٩٨١ فى أجواء - مخاض من الصدام بين الرئيس السادات وسائر فصائل المعارضة المصرية ورموزها الكبار من الساسة والصحفيين وأساتذة الجامعات وعلماء الدين . ففى ذلك المناخ أصدر السادات قراره باعتقال ١٥٣٦ من رموز المعارضة فى مصر ، واستقبلت الصحف القومية هذا القرار بالترحيب ، واعتبرته " ثورة فى العمل الداخلى " وكان موسى صبرى ومحمد محمد أول من تبنى هذا التكليف لاعتقال قادة المعارضة فى مصر .

وفى إطار من الادعاء بممارسة الرئيس لحقه الدستورى طبقا للمواد ١٤٧ و ٧٣ و ٧٤ من الدستور ، صدرت ثمان قرارات أطلقت عليها الصحف قرارات حماية الوحدة الوطنية . ومن أهم هذه القرارات رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ ويقضى

بـ " نقل الصحفيين وغيرهم من العاملين في المؤسسات الصحفية القومية والعاملين بالتحاد الإذاعة والتلفزيون - الذين قامت دلائل جديده على أنهم مارسوا نشاطاً له تأثير ضار في تكوين الرأي العام أو هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التى يحددها رئيس مجلس الوزراء " (٨٥) . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ ويقضى بـ " إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات التالية : الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامى وبريدة وطنى ومجلة الكرازة وجريدة الشعب ومجلة الموقف العربى " (٨٦). وكما أن هذا القرار حرم المعارضة من أدواتها الإعلامية ، فإن القرار السابق اتجه إلى النيل من صحفيين تترزع مواقفهم بين مؤسسات صحفية وإذاعية تخضع أصلاً للسيطرة ، ولم تعد السلطة تلك القدرة على تحمل وجودهم فى تلك المؤسسات. وبذلك كان إغلاق الصحف وطرد الصحفيين تعبيراً عن ذروة الأزمة التى بلغتها النظام السياسى فى تلك المرحلة والتى انتهت باغتيال الرئيس السادات.

وأخيراً فإنه لا بد من الاعتراف بأنه على الرغم من خطورة القيود التى فرضت على حرية المعارضين والمخملات الهجرية التى تعرضوا لها ، فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة ما بين العام ١٩٧١ و ١٩٨١ لم تخل من رموز الصحفيين الذين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحافة ، وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطي- الذى كان يتسع ويضيق تبعاً لموقف السلطة وطروفيها - فى ممارسة دورهم الرقابى ومواصلة سياسة نقد سلبيات السلطة السياسية الداخلية والخارجية. ولم تعد المؤسسة الصحفية هذا النوع من الصحفيين فى أسوأ الفترات التى عاشتها الصحافة المصرية فى تلك الحقبة.

الهوامش

- (١) راجع معالجته تقديمه لعضايا الصحافة الحزبية المناهضة وصحافة الجبهة الإسلامية لغير الرسمي ومعالجتها في :
 - كمال قاهيل ، " فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
 - سليمان صالح ، " مفهوم حرية الصحافة - دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩٢ .
 - عبد الفتاح عبد النبي ، " دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
 - محمد منصور وهيب ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عهدى عبد الناصر والسادات من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، دار القراء ، ١٩٩١ .
 - حماد إبراهيم ، " الصحافة الدينية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ " في : خلول صحايات ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مجلد الإعلام (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥) .
 (٢) من كلمة سيد مرعى سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في مجلس الشعب يونيو ١٩٧٢ في : حرية الصحافة - النص الكامل لنداشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة ، ملحق مع مجلة " الشباب " ٥ ديسمبر ١٩٧٢ (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٢) ص ٤٦ .
 (٣) انظر : خطاب الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي من دور الاعتقاد الخاص ١٦ فبراير ١٩٧٢ ، في خطاب وأحداث الرئيس أنور السادات من يناير ١٩٧٢ إلى يونيو ١٩٧٢ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٧٢) ص ١٢٠ .
 وأيضا : خطاب السادات أمام مجلس الأمة ، ٤ فبراير ١٩٧١ في : مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٧٨) ص ١٤ .
 (٤) كان هذا الاتهام " أساسا " استند إليه الرئيس السادات وهيئة النظام التي أصدرت قراراتها بمصل الصحفيين في ٤ فبراير ١٩٧٣ . في تقرير فصل كاتب ومفكر مبدع مثل أحمد بهاء الدين ونقله إلى هيئة الاستعلامات . واضطر أحمد بهاء الدين أن يكتب خطابا إلى الرئيس السادات في ٥ أبريل ١٩٧٣ ، تلقى فيه " معلومات " تضمنتها " تقرير " وصل هيئة النظام ، وأشار إلى أنه كان مستشارا لملي صبرى أ . ويحل خطاب أحمد بهاء الدين " رتيقة " للمواقف الصعبة والظروف السياسية والاقتصادية المؤجلة " التي تضع فيها السلطة كتابا من هؤلاء الذين يتميزون بخصوبة الفكر واستقلالية الموقف واحترام الذات والقيادى . وفى هذا الإطار فإن حالة الخطاب تنطق بمان بالغة الدلالة :
 " الواقع أننى مضطر أن أعود إلى القرء بالنفى عاجز عن الكتابة ، لأننى حقيقة لا أعرف قايما ماذا على أن أوضحه وأننى قاهيل قايما أن يتألمنى أى مسئول تفكر فى تجرده ويواجهنى بأى شيء ، وسوف أعترف بأى خطأ لا أدريه وأرطيع أى قضية تحتاج إلى إيضاح ، ولا أعنى نفسى من مسئولية هذا أى ذاك وأنا لا أطلب شيئا ، وإذا كانت هناك أسباب لتخصي إنهاء على الصحفي فليس لي طلب أكثر من صيغة تحفظ لي كرامتى من أن أجد فى الوقت المناسب عملا مناسبيا يجعلنى قادرا على تحمل مسئولية حياتي وحياة الذين يعتمدون على حياتهم . ولساداتكم أطيب التحية وأخلص الشكر . انظر النص الكامل لخطاب أحمد بهاء الدين للسادات في :

- السبأ - ٤٠ ديسمبر ١٩٨٥ .

- مرسى صبرى ، السادات - الحقيقة والأستطورة ، ط ١ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥) ص ٣٢٥ - ٣٢٧ .

(٥) هذا بالضبط ما تعرض له الكاتب الكبير مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة دار التحرير ، ورئيس تحرير صحيفة " الجمهورية " ثنا جبرائيل فى مواجهة " الاتهامات بالهدد " فى مؤسسته الصحفية ، الذين سمعوا إلى التستر وراء شعارات وبيداتى ماير واتهامه بالعمل مع " مراكز القوى " وخلافا لشرعية " . وقد أرسلت هذه الاتهامات فى خطاب رسمى إلى المدعى العام الاشتراكى فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، أى بعد اسبوعين من القوائم الأولى التى استقطبت فيها العضوية من الاتحاد الاشتراكى عن عدد من الصحفيين وأبعدوا ، وجاء فى الخطاب :

" إن بقايا مراكز القوى فى دار التحرير تتمثل فى المدنيين الذين يشكلون شبه تنظيم خاص إنه قد حدث مع الأسف الشديد استغلال للرجل اللطيف الذى يلقى براءه الرئيس أنور السادات فى دار التحرير بالذات . فقد أثبتت هذه الأحداث الأخيرة أن اليسار المنحرف تركز بدار التحرير بالذات . . وأن الاجتماعات تعقد علنا بجمعية الجمهورية يعلم وأثبتت بصر رئيس المؤسسة الحالى إلى الحد الذى دفع لجنة النظام بالاجماع الاشتراكى إلى إصدار قرارها باستاقط عضوية بعضهم من الاتحاد الاشتراكى ، الأمر الذى ترتب عليه إبعادهم عن حقل الإعلام . ولكن هذا الإجراء نراه مع الأسف الشديد إجراء ، ناقصا لأن رئيس اللجنة مازالت باقية فى مراكزها . . وهو مالا ينهى السكوت عليه بآى حال من الأحوال . إن الحقيقة المؤلمة هى أن دار التحرير مازالت تسيطر عليها بقايا القوى السابقة وعناصر مختلفة من اليسار المنحرف التى تضرب كل القوى الوطنية . ونحن فى انتظار إجراءاتكم الحاسمة " .

وقد أرسل المدعى الاشتراكى نص الخطاب إلى الكاتب لإبداء رأى . ويقول مصطفى بهجت بدوى : إن المدعى الاشتراكى إذا كان قد تصرف فى هذه التصاكنة - والفتنة الزعومة التى جعلت منى رأس لفنة مطلوب قطعه ونشره - على هذا الوجه وطوى صفحاتها . فإن ثمة جهات أخرى كانت تفتح صخورها وتهتضن أمثال هؤلاء وتتأثر بهم وربما ترتاح إلى حساساتهم وتقاربههم ثم تحاول بدورها أن تستجيب وأن تؤثر وأن " تجر " مكلنا جزائيا " انظر :

مصطفى بهجت بدوى ، وجاء العديد بعد المناشر من رمضان . كتاب الجمهورية (القاهرة : شركة الإعلانات الشرقية ، ١٩٧٤) صص ٢٢٨ - ٢٤٠ . والواقع أن محاولات الألس كادت تحقق أهدافها ، فقد وضع اسم مصطفى بهجت بدوى ضمن قائمة التفتون إلى هيئة الاستعلامات ، وتقبل إعلانيها فى ٤ مارس ١٩٧٤ ، تدخلت جيهان السادات لرفع اسمه من القائمة ، ودعت الرئيس إلى أن يقرأ مقالا له نال إعجابها ونشر بالعدد الأسبوعى من الجمهورية فى أول مارس ١٩٧٣ تحت عنوان "هالدا يحدثنا ضمير مصر " استعان فيه بلفترات من خطاب للسادات إلى عدد من الصحفيين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٣ " راجع نص رواية أحمد بهاء الدين " المتعلق إلى هيئة الاستعلامات " وكذلك محمد حسين هيكى لتلك الواقعة فى :

- مصطفى بهجت بدوى ، حكايات سبتمبر ٤٧ ، على هامش عهد فاروق وعبد الناصر والسادات (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، صص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٦) مرسى صبرى ، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ط١ (القاهرة : دار الشروق - ١٩٩٢) ص ٥٧٦ .

(٧) مرسى صبرى ، السادات : الحقيقة والأستطورة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٨) مرسى صبرى - ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ، مصدر سابق ، صص ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ٥٧١

(١٠) هذا هو الوصف الذي استخدمه موسى صبرى لتلك الانتخابات - انظر :

- موسى صبرى، القصة الكاملة للانتخابات الصحفية، الحلقة الأولى، الأخبار ، ١٥ يونيو ١٩٧١.

(١١) في الانتخابات الأولى حصل على إحدى الجسائل على (٣٢٦) صوتا ، وحصل موسى صبرى على (٢٥٦) صوتا وحصل حافظ محمود على (٢٥١) صوتا ، وحصل عبد النعم الصاوي على ١١٠ صوتا ، وحصل خليل طاهر على (٤) أصوات وتم رصد (١٥) صوتا باطلا ، ليبلغ مجموع الأصوات (٩٦٢).

(١٢) فاز بمجموعة مجلس نقابة الصحفيين في انتخابات يونيو ١٩٧١: يوسف إدريس- الأهرام (٤٦٤صوتا) ومحمود المراهي-روزنا ليويف (٤٣٦ صوتا) وسعد وشلول فؤاد-دار الهلال- (٧٨٩ صوتا) وصالح الدين جلال-الأهرام-(٣٤٥ صوتا) ومحمود سعيد النعم رضا-الأخبار-(٣٢٢ صوتا) ومصطفى نجيب-دار الهلال-(٣٢١ صوتا) ومكرم محمد أحمد-الأهرام-(٣١٧ صوتا) وأسامة شافق-الأهرام-(٣١٦) وعبد العزيز عبد الله - الجمهورية-(٣١٠ صوتا) وعثمان لطفي-الأخبار-(٢٧٣صوتا) ومحمود سليمة - الجمهورية - (٢٦٣ صوتا) وكمال سعد - دار الهلال - (٢٦٢صوتا) ؛ انظر - الأهرام ١٣ يونيو ١٩٧١ .

(١٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة في مصر ، كتاب الأهالي رقم ١٥ (القاهرة : حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ١٩٨٧) ص ٤٠٠ .

(١٤) " الأهرام " ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ . وقد أصدر الرئيس السادات قرارا بعودة جميع الصحفيين المنقرضين منذ عام ١٩٦٤ إلى أعمال غير صحفية في ١٨ أبريل ١٩٧٢ . انظر الأهرام ١٩ أبريل ١٩٧٢ .

(١٥) انظر : برقية الشكر التي أرسلها مجلس النقابة إلى الدكتور عبد القادر حاتم ووزير الداخلية في :

- الأهرام ، ٣٠ يونيو ١٩٧١ .

(١٦) انظر : الأهرام ، ٧ يوليو ١٩٧١ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) الأهرام ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ .

(٢٠) الأهرام ، ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٧٢ .

(٢١) أحمد عبد الله ، الظلمة والسياسة في مصر ، ترجمة إبراهيم يوسف ، ط ١ (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١) ص ٢٢١ . وبحول مولف السلطة من الحركة انقلابية في ١٩٧٢ راجع -- إيناس أبو يوسف ، صحافة الشباب في مصر ١٩٥٢-١٩٨٥ ، رسالة ماجستير ، هير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٧) ص ص ١٨٦ - ١٩٢ .

(٢٢) ازدهرت صحافة الحناطة الطلابية في تلك الفترة ، وكان بعض هذه الصحف يصدر بانتظام في قالب فني معصم . وقد أصدر " أحمد عبد الله " الذي اختير رئيسا للجنة الوطنية العليا للطلاب مجلة اختار لها عنوانا دالا " - المسودة " . وكان أول مقال له في ديسمبر ١٩٧١ بعنوان " يارب . . يا حاسم " في إشارة إلى حيز السادات عن الولاء بوعده أن يكون عام ١٩٧١ " عام الحسم " في استعادة

- (٢٤٣) الأراضي المحتلة. راجع الأساس الفلسفي للتسمية التي إحتارها أحمد عبد الله لجلسته في : أحمد عبد الله، المرجع السابق ، ص ٢٤٣.
- (٢٤٣) انظر : مناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة في : " الأهرام " ، ٢٥ و ٢٦ يونيو ١٩٧٢ .
- وأينما : جمال الدين العطفي ، آراء في الشرعية وفي أخيرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٥٣٩ .
- (٢٤٤) ترى صحفيون من أعضاء مجلس النقابة تنقيد هذه الحقبة، وفي هذا الصدد تبرز إسهامات كل من جمعية المرافى ومكرم محمد أحمد . انظر :
- مكرم محمد أحمد ، " الصحفيون ومستولية الكلمة " ، " الأهرام " ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- جمعية المرافى ، " ماذا يريد الصحفيون " ، " روزاليوسف " ، أول يناير ١٩٧٣
- غير أن " محمد سيد أحمد " ينادى إلى استئثار منظمات مجلس الشعب في صياغة تنفيذ متكامل للمبالغة في تبرير القهود على الصحافة بهجة الانزواء بالأمم القومى ، كتب محمد سيد أحمد : " إن هناك أثبات ، ذات علاقة مباشرة بالجهد العسكرى وبالأسماء العسكرية ويعتبر التعرض لكل هذه الأخطاء في ظروف المراجعة الراضية جرية ، ليس في ذلك شك . ولكن لا يجوز أن تكون هذه الأخطاء تكافؤاً للتوسع في تضمين أثبات داخل إطار ما يعتبر خاطئاً للخطر العسكرى على نحو يحدد الصحافة من وظائفها أو يعرضها لأزمة أخلاقية التي كانت مناقشات مجلس الشعب تعبيراً من تعبيراتها " . ويكشف مصطفى بهجت بدوى ، في المقال الاتصافى للجمهورنة نغزاته هذه الحقبة قائلا : "إن الطريق لحماية الأمن القومى لا يمر بالضرورة عبر صحافة مستخففة بالقهود والتعليقات الإدارية ، بل على العكس ، فالصحافة أخيرة صحافة قوية، وهي تقترى أقدر على حماية الأمن القومى والحفاظ عليه ، خاصة إذا كان مصدر التهديد للأمن القومى لا يأتى فقط من وراء الحدود حيث يلق العدو الاسرائيلى ، وإنما هو يشمل أحيانا فيما نواجهه من أخطاء حياتنا اليومية ونغضاها ، تلك التي يجب أن تتصدى لها صحافة حرة قوية متحررة من أية مصالح شخصية أو جزئية عادية لصالح العام رده " . انظر :
- محمد سيد أحمد ، " حرية الصحافة .. وظروف المراجعة " ، الأهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٧٢
- مصطفى بهجت بدوى ، " ميثاق الشرف الصحفى خطرة على الطريق " ، الجمهورية ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- (٢٥) انظر: "الأخبار" ، ٩ يناير ١٩٧٣ في : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .
- (٢٦) راجع : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، ١٥١ . راجع نص بيان هيئة النظام في : " الأهرام " و " الاخبار " و " الجمهورية " ٤ فبراير ١٩٧٣ .
- (٢٧) أحمد حمروش مرجع سابق ، ص ١٤٦
- (٢٨) حول حدود تأثير " شرعية القائد المنتصر " على التحولات الإعلامية والسياسية في مصر بعد حرب أكتوبر انظر :
- عادل حسين ، " الانهيار بعد عبد الناصر " لماذا ؟ (جواب جديد لسؤال قديم) ، المستقبل القومى ، العدد (٢٠) أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١١٤ .
- (٢٩) سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٢) ص ١٠٢ .
- (٣٠) انظر : "قرارات الصحفيين وزيارات من جمعياتهم العمومية " ، الأهرام ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- (٣١) الأهرام ، ٩ فبراير ١٩٧٤ .
- (٣٢) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١ (القاهرة : دار العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) ص ٦٣ .

(٣٣) منح الرئيس السادات محمود ابو واقبه ، عدليه وعضو مجلس الشعب ، سلطات كاملة في الإشراف على ماسى بجان الاستماع لمناقشة تطوير التنظيم السياسى فى مصر . وفى لجنة الاستماع التى خصصت للقيادات الصحفية ، اتهم العمال أبو واقبه بأنه مجرد أداة يستخدمها السادات للترويج لأفكاره فى صناعة سياسة قفل انتقلا على التوجهات الأساسية للفقرة . ولقد ردد هذه الفكرة أكثر من عامل ، ولكن كلمة " عادل والى " أمين العمال بالقاهرة تعبر بشكل بارز وصريح عن هذا الاتهام . ونظرا لهذه الشكوك فقد طالب العمال بالفصل بين منصبه رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى . وأجابه كلمة " شوقى محمد " ممثل نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية فى . جلال السيد ، " حراز سياسى ساذج للقيادات الصحفية فى جلسة الاستماع " ، الأخبار ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤ .

وفى لقاء ناصر الفكرى الرابع الذى عقد بجامعة عين شمس (٢٣ سبتمبر ١٩٧٤) قال رفعت بيومى الطالب بهنلعة عين شمس : " أشعر بحزن عميق حين أرى ما يحدث الآن من عملية سرقة أو بيع للفقرة . إن استعمار عقائد الناصر الآن لم يعد للجماهير الكادحة وإنما اصبح للرجعية " . وأجابه رفعت بيومى إلى إثارة الشك فى موقف الرئيس السادات قائلا : إن السلطة لابد أن تصب دورها ولا يمكن أن تتصل من الطبقات الاجتماعية ويجب أن تهدد موقفيها من الآن . ولقد فطن الدكتور فؤاد محبى الدين - الذى كان وزيرا للحكم المحلى حينئذ - إلى مقاصد الطالب فبادر إلى الرد : " إتنى لأرى أى انقضاخ حكومى روسى من السلطة على أى مكسب للشعب ، فلا ارتداد من الإصلاح الزراعى ولا القطاع العام ولا تسبب فى العلاقة بين المالك والمستأجر ولا تخلف من جانب الحكومة على تحمل أعباء المعيشة (. .) إن الأساس واحد لم يغيره وعملية الله الاجتماعى ومتطلباته مستمرة وليس فيها من شك " . وفى الانهاء نفسه ، خاطب الدكتور عبد الحميد حسن وزير الشباب طلاب المؤخر : " إتنا نعلن من هذا المكان لناصرى للخلص ، إذا أردتم أن تنصروا أنكم أكثر إهانا بالناصرية ، أقول لكم إنكم مثقفون ، لأن السادات بدأ مع القائد وفاراك القائد ، حتى بعد اكثير العظم قال الرئيس لهم إلى مشاركة . انظر غالبة السيد ، لقاء ناصر الفكرى ، الأخبار ، ٧٤ و ٧٥ سبتمبر ١٩٧٤ .

(٣٤) يتفق هذا مع نتيجة مهمة فى دراسة الباحثة أمانى عبد الرحمن صالغ تؤكد " أن قضية الديمقراطية والحرية السياسية لم تقل أبدا هدفا محورا أو أصيلا فى قائمة أهداف اللجنة الحاكمة وتطلعاتها فى السبعينيات أو لدى قواعدها الاجتماعية " انظر : أمانى عبد الرحمن صالغ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٣٥) انظر لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام فى : الأهرام ، ٢٩ أغسطس ١٩٧٤ .

(٣٦) الأهرام ، ٣ فبراير ١٩٧٥ .

(٣٧) كان هذا المكتب يفتتح لإشراف طلعت خالد وكهيل وزارة الإعلام ، فى منتصف السبعينيات . ومن اللافت للنظر أن أدواره وعلاقته بالمؤسسات الصحفية تعرضا لتعدد شديد من الصحفيين المصريين ، الذين شعروا - من حق - أن الرقابة انتقلت من المؤسسات الصحفية لتتسار على عملها بالتليفزيون من هذا المكتب بوزارة الإعلام ، وهو ما يتعارض مع شعار حرية الصحافة الذى كان الرئيس يردد دائما . ومن الطريف أن الصحفيين أطلقوا على هذا المكتب ، مغربة وتندرا ، اسم " مكتب حرية الصحافة " ، ولاتزال أسماء هذه التسمية تسمع فى المؤسسات الصحفية المصرية .

(٣٨) اجتماع الرئيس بأعضاء المجلس الأعلى للصحافة (٣٦ مايو ١٩٧٥) فى : الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٥ .

(٣٩) انظر دراسة مقارنة بين مجلس الصحافة فى مصر والقاهرة البريطانية فى المجال نفسه فى : - سليمان صالغ ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ - ٢١٣ .

- سامي عزيز، الصحافة مصغرية وسلطة (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١) ص ١١٦-١٣٢.
- (٤٠) عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥) ص ٧٧.
- (٤١) راجع التفاصيل الكاملة لدور مجلة الكبرياء وأليس منصور في دراستين على درجة عالية من الأهمية:
- محسن عوض، مصر واسرائيل - خمس سنوات من التطبيع دار المستقبل العربي، (١٩٨٤) وحازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلية المتعلل المصري، ط ١ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦) ص ٣٦٠ - ٣٦٧.
- (٤٢) حول انتعاش والمضايقات التي واجهها مصطفى بهجت بدوي راجع:
- مصطفى بهجت بدوي، من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٦)
- صلاح عيسى، مثقفون وعسكر، مرجع سابق، ص ٤٠٤ - ٤٠٨.
- (٤٣) يوسف السباعي، الحقيقة في موضوع مجلة الكاتب، الجمهورية، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤.
- (٤٤) كان مجلس تحرير (الكاتب) يقدم في ذلك الوقت أحمد عباس صالح (رئيس التحرير) ولطفى واكد، ومحمد انيس وجدا، النقاش وصلاح عيسى وأحمد القصير وحسن كرم
- (٤٥) صلاح عيسى، "أزمة مجلة .. وأزمة وزارة"، الجمهورية، ٢٩ أغسطس ١٩٧٤.
- (٤٦) يوسف السباعي، المصدر السابق.
- (٤٧) كامل زهيري، "عصا الوزير"، الجمهورية، ١٧ سبتمبر ١٩٧٤.
- (٤٨) محمد انيس، "عندما يظلم، الوزير .. ينتهم"، الجمهورية، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.
- ويمكن مراجعة نص استعفاء مجلس التحرير في: المصدر نفسه.
- كما يجدر التنويه إلى أن صلاح عيسى قد خصص جانباً من كتابه "مثقفون وعسكر" عرض فيه لروايات تتصل بأزمة "الكاتب" راجع:
- صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ٣٦٣ - ٣٧٨.
- (٤٩) نشر هذا التصريح بمسجلة التلفزيونك تايز في فبراير ١٩٧٤. أحمد الباحث هنا على:
- جريدة عبد الحافظ، "التصريح بالانتعاش وتطوره" في: جريدة عبد الحافظ (محرر) الانتعاش، الجلد ٠٠، الحصاد ٠٠، والمستقبل (القاهرة) المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص ٣٤.
- (٥٠) المرجع نفسه، ص ٣٤.
- (٥١) المادة ١ من القانون.
- (٥٢) موسى صبري، الساعات: الحقيقية والأسطورة، مرجع سابق، ص ٣٨٦.
- (٥٣) من بيان نموذج سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في:
- حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و ١٩ يناير: دراسة سياسية وثلاثية، ط ٣ (القاهرة مؤسسة شهيد، ١٩٨٥) ص ١٣.
- (٥٤) المرجع نفسه، ص ١٣.
- (٥٥) عبد الستار الطويلة، أنور السادات الذي عرفته (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١) ص ٢١٤ - ٢١٦.
- (٥٦) محمود المراسي: "الامتحان الأخير"، روزاليوسف، ٩ مارس ١٩٩٢.

- (٥٧) نيبيل زكي ، " صلاح حافظ : القلم الساحر والكلمات القاتلة " ، الأهالي ، ١١ مارس ١٩٩٢ .
- (٥٨) المزيد من التفاصيل راجع : أحمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .
- (٥٩) غالي شكري ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٤٠٣ .
- (٦٠) المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .
- (٦١) موسى صبري ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .
- (٦٢) ساهم ذلك بشكل مؤثر في تنهى الصحف المصرية لسياسة تهريبية تقوم على إعادة صياغة الصورة التي ترسمت في الوجدان الجمعي للمواطنين في مصر حول إسرائيل ، في هذا الصدد ترصد دراسة علمية مهمة، التفير الذي طرأ على ملامح التصور الصحفي لإسرائيل في الأهرام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ . وقد سجلت الباحثة " أن التصور الصحفي المصري ، في كل من الأهرام وروزاليوسف ، قد تعرض للتغير في عام ١٩٧٨ ، واختلفت منه جوانب سلبية تتصل بـ (أ) طبيعة إسرائيل وأهدافها (ب) أساليب لتحقيق الاهداف (ج) دورها الإقليمي والعالمي و (د) الأوضاع والمشاكل الداخلية في إسرائيل " . مزيد من التفاصيل راجع :
- راجية احمد قنديل ، صورة إسرائيل في الصحافة المصرية - أهرام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة القاهرة - كلية الاعلام ، ١٩٨١) ص ٤٠ - ٢٠٨ .
- (٦٣) مدير تحرير صحيفة الجمهورية .
- (٦٤) سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ - ٦٢٨ .
- (٦٦) هناك نوع آخر من الصحفيين المصريين ، الذين قادروا مؤسستهم في النصف الثاني من السبعينيات بحثا عن " فرصة عمل " و " دخل مالي مناسب " بهمى . لهم إسمائية العيش الكريم . وكانوا جزءا من " ظاهرة عامة " ، سافر فيها المصريون إلى بلاد اليهود ولاز في الخليج العربي وغيره ، لأسباب اقتصادية بحتة . وظلت النظر في هذه الظاهرة أنها اكتسبت عمقا وكثافة في الوقت نفسه الذي ازداد فيه التناقض بين النظام المصري والدول العربية التي عارضت سياساته في الحل المنفرد . فلقد خلقت الهجرة الكثير من الأعباء التي كان يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكثير عما كان يتطلع إليه الرئيس السادات .
- (٦٧) راجع ، اجتماع الرئيس بقيادة الصحافة والإعلام ، الأهرام ، ٢٤ مايو ١٩٨٧ .
- (٦٨) حول خطوة " المحاكمات السياسية " للصحفيين وغيرهم ، والانتقادات التي تعرض لها جهاز المدعي الاشتراكي ودوره في الحياة السياسية المصرية ، انظر خيرة هيكل في سلسلة من المحاورات جرت بينه وبين المدعي الاشتراكي الوزير أمرو حبيب في إطار التحقيق معه واستغرقت صلب العام ١٩٧٨ وامتدت لمقر جلسات بدأ في ١٤ يوليو وانتهت في أول أغسطس ١٩٧٨ .
- محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي ، ط ١ (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢) ص ٨٠ ، ص ١٩ - ٢٢ .
- (٦٩) نيلي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .
- (٧٠) نادية سالم (مشرف) تدفق الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية و - ت) ص ٤٢ .
- (٧١) الأهالي ٢ فبراير ١٩٨٣ في : سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٩ .

(٧٢) راجع لزيد من التفاصيل : الأهرام ، ٢٨ مايو ١٩٨٧ .

(٧٣) انظر : " الصحفيون والكتاب والشعراء أمام المصحف الاشتراكي " ، الأحرار ، ١٢ يوليو ١٩٨٧ .

(٧٤) يرى سعد الدين إبراهيم موقفاً دالاً يؤكد صحة هذا التفسير . ففي إحدى المحاورات بينه وبين الرئيس السادات أبلغه الرئيس بالمجاهة إلى اعتقالات زعماء المعارضة في مصر ، وقال له سعد الدين إبراهيم أن هذا مما قد يثير حرج أسدلاته في الغرب خاصة وأن الرئيس كادتر قد جعل من قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية أحد محكمات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الدول الأخرى . وعتنذ خاطبه السادات : " أما حديثك من الغرب فإني اتصجب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لمدة سنوات . . ألا تعرف أن ما يفهم الغرب هو مصالحه في الشام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإخراج الاتحاد السوفيتي والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لاتعرف ذلك فكيف تبرز سكوت الغرب عما كان يحدث في إيران أيام الشاه ، وفي كوريا ، وفي باكستان ، والفلبين ؟ ألا تنتهك حقوق الإنسان هناك ، دون أن تسمح احتجاجاً غربياً ؟ إن هذا السكوت هو لأن الغرب له مصالح في هذه البلدان الصديقة له . . " (انظر : - سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٧٥) انظر : الأهرام ، ٦ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٦) الأهرام ، ١٨ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٧) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٨) راجع : لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام في : الأحرار ، ٨ أغسطس ١٩٧٩ .

(٧٩) انظر : كلمة جمال حمدي " الصحفي بروز الويف " وعضو مجلس الشابة ، أمام الرئيس في المصدر السابق نفسه .

(٨٠) إشارة إلى براءة المجلس في ١٥/١٢/١٩٧٢ إلى الرئيس حول ضرورة إلغاء الرقابة .

(٨١) المصدر نفسه .

(٨٢) عادل حميد ، " تطبيع العلاقات وأثره في التشريع المصري " ، مجلة المصرة ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٢٨ ، ٢٩ - في :

مصحن عوض ، مصر وأسرائيل - خمس سنوات من التطبيع (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) ص ٥١ - ٥٢ .

(٨٣) مصحن عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٨٤) انظر معالجة لندية خضبة للقيود التي تحد من حرية التعبير وتحرّم التمرى المختلفة من حق ملكية الصحف الواردة في نصّ هذا القانون في :

- سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٥٧٥ ، ٦٠٣ .

(٨٥) نصوص القرارات بقوانين ، والقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية استناداً إلى حق الدستوري (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات

، ١٩٨١) ، ص ٦ ، ص ١٧ ، ١٣ .

(٨٦) المصدر نفسه .

تعقيب الدكتور عبد العليم محمد عبد العليم على ورقة "أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة"

الواقع أن موضوع هذه المداخلة، هو في اعتقادي مفتاح قضية التطور الديمقراطي وقضية التطور السلمي للمجتمع المصري، ويكاد يكون الآن هو أيضا مفتاح تطور النظام العالمي ككل. أي قضية الصحافة والإعلام على ضوء التطور المعاصر في تكنولوجيا الإعلام، وفي أداء الإعلام عبر الأتمار الصناعية وعبء الكثافة الشديدة لأجهزة الإرسال التلفزيونية والإعلامية ووكالات الأنباء. وكل المنظومات التي تعمل في مجال المعلومات تؤكد على النظر إلى العالم ككل. رأينا عديدا من الأمثلة تبين خطورة الدور الذي يقوم به الإعلام، في أحداث رومانيا كان قد مثل في رأي بداية انتقال من نقل الخبر إلى صناعة الخبر ذاته. مع الانقلابات في الستينيات والخمسينيات والأربعينيات، كانت تتوجه الدبابات الأولى إلى مقر الإذاعة. وفي أواخر الثمانينيات كما شهدنا ذلك في رومانيا، تتوجه إلى مقر التلفزيون، وتحول مقر التلفزيون إلى مجلس قيادة الثورة، وجهت النداءات وبقت الاتصالات بكافة الناس وبالمراسلين والجيش والأمن من خلال جهاز التلفزيون، هنا ملمح خطير في أداء الإعلام، والتلفزيون بوجه خاص.

بالطبع دور الصحافة التقى في المجتمع الديمقراطي وفي البلدان المتقدمة على درجة عالية من الأهمية لأنه يخلق مشاكل للحكومات وللدول، من ناحية أنه غير طهيعة السيطرة الإيديولوجية للدولة، فلم تعد السيطرة الإيديولوجية للدولة تقوم على القمع المباشر أو استخدام القوة المادية الفاشمة ممثلة في الأجهزة التقليدية سواء الجيش أو البوليس أو خلاله، ولكن أخذت السيطرة الإيديولوجية شكلا مقنعا معقدا يقوم على وهم الإقناع. والاقناع الإعلامي يؤدي هنا دورا بالغ الخطورة لأنه يخطط الأدوار، ويقترب المسافات، وينقل الأخبار ويصنعها في نفس الوقت.

رأينا في حرب الخليج فرجة آخر لأداء الإعلام وبالذات التلفزيون. فنقل أخبار سير المعارك فرغها من محتواها الإنساني، بمعنى أننا نرى صاروخا ينطلق من مدمرة أمريكية أو غواصة أمريكية لكي يمر عبر دائرة ما ويسقط الصاروخ ولا نرى ماذا يحدث بعد ذلك، لن نرى كم من الأطفال وكم من النساء وكم من الرجال وكم من البيوت تهدمت على الإطلاق. بمعنى أن الإعلام هنا أخفى الطهيعة الحية للصراعات وبالذات في حرب الخليج. والإعلام العالمي يخضع بالقطع لاحتمالات عالمية تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بنصيب الأسد، عدد الشركات الدولية التي تسيطر على الإعلام والمعلومات أكبر في الولايات المتحدة.

هناك تفاوت في ذلك بين الشمال والجنوب، فنصيب الجنوب من المعلومات ومن أجهزة إرسال نصيب ضعيف ، بينما نصيب البلدان المتقدمة والعالم الغربي نصيب متفوق، لكن حتى في الجنوب أصبح هناك تفاوت بين بعض البلدان الصناعية الجديدة وغيرها مثل البرازيل التي لها موقع متميز داخل خريطة توزيع المعلومات. واقتصاد المعلومات في الوقت الراهن يمثل نسبة كبيرة جداً من التجارة العالمية ما يوازي ١٥٪ من حجم التجارة العالمية ، والمعلومات المتعلقة بالبنوك وغيرها والشركات متعددة الجنسية ومراكز المعلومات تقل ٥٪.

لكن انتشار الإعلام وتأثيره لا يقف عند هذه الحدود، لأنه هناك علاقة بين المجال الخاص والمجال العام. بمعنى أنه قبل التطور المذهل للتلفزيون والإعلام كان المواطن يحتفظ بالمجال الخاص، وكان لكي يدخل المجال العام كان لابد له أن ينتقل من منزله حيث يقيم وأسرته إلى مكان آخر، إلى قاعة اجتماعات أو إلى ميدان هام أو إلى دار عرض أو إلى..... إلخ. الآن التلفزيون على وجه التحديد ينتقل إلى المنزل ويقدم على المواطن خلوته أو وحدته لكي يوفر له المجال العام ، وهذا يتضمن بالطبع تقليلاً من الحريات وتضييقاً للمجال الخاص للمواطن.

ثمة مشاكل عديدة في البلدان المتقدمة تختلف عن مشاكل الإعلام لدينا. هناك مشكلة زيادة المعلومات ، فالمواطن يعاني من كثرة وتنوع المعلومات إلى الدرجة التي يفقد قدرته على التحليل وقدرته على تأمل الواقع والوقائع وعلى تطوير قدراته الذهنية وقدرته الفكرية في دراسة الوقائع وتأملها، لأنه أمام معلومات مفرقة بينما هنئنا في بلداننا - وبالذات في بلد كمصر - يحرم المواطن من حقه في المعلومات ، وأحداث جسيمة تجري أمام أعيننا ونحن لا ندري عنها شيئاً. هناك رقابة على المعلومات ، والسلطة تحتفظ بهامش كبير من السرية تحتفظ فيه بالمعلومات وتحرم المواطن من المعلومات. وهذه سمة خاصة بأي سلطة ذات طابع شمولي، ولا تعترف بواقع التعدد الفكري والسياسي والثقافي في المجتمع ككل.

وبالنسبة للموضوع الذي أثاره الأستاذ حماد إبراهيم والتي يتعلق بالفترة ٧٩-١٩٨١ لدى بعض الملاحظات وبعض الانطباعات التي أريد أن أستوضحه فيها ، الملاحظة الأولى هي ملاحظة منهجية عن التدخل الذي عالج به هذه الفترة، فقد تحدث عن مدخل تقسي وسياسي ومدخل قانوني ومدخل اجتماعي، وهذا إجراء منهجي مشروع، لأن الظواهر الاجتماعية والسياسية تتميز بأنها كلية بمعنى أنه يصعب عزل أحد العناصر عن العناصر الأخرى وبصعب حجب تأثير السياسي عن الاقتصادي أو العكس، القانوني عن السياسي أو الاقتصادي، هناك كلية اجتماعية متواصلة ويؤثر كل طرف فيها في الآخر، فهذا إجراء منهجي مشروع لا غبار عليه. لكن من خلال العرض تشكل لدى انطباع بأن ثمة "شخصية" في الموضوع ، أي وودت أسماء عديد من الصحفيين وعديد من رموز الجهاز الإعلامي وعلاقتهم بالسلطات وعلاقتهم بالنظام، حتى يخيل للمرء أن هذا الجانب الشخصي أو الشخصاني في علاقة السلطة والحكم يرمز الإعلام في هذه الفترة طغى على ما دون ذلك من قضايا ، ربما لأنه لم يأخذ الوقت الكافي لكي يعرض ليوهر الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما كان يطرح نفسه آنذاك ، خاصة وأنها كانت مرحلة انتقالية

ومرحلة تأسيس شرعية جديدة لنظام الحكم بعد الصراع الذى نتج فيه السادات مع ما أطلق عليه آنذاك "مراكز القوى". كانت السلطة يعرض تأسيس شرعية جديدة بناء على شعارات تتخذ طابعاً ليبرالياً مثل دولة المؤسسات ، ودولة القانون، وسقوط دولة المخابرات، وكلها شعارات بالقطع كان لها مردود نفسى إيجابى لدى العديد من قطاعات المواطنين، على اعتبار أن الفترة السابقة تميزت بسيطرة لأجهزة الدولة بالذات البوليسية والأمنية .

وملاحظة تتعلق بمفهوم المعارضة، والأساذ حماد طرح مفهوما للمعارضة والقوانين والممارسات التى تحول دون تبلور معارضة ودون تطوير معارضة داخل المؤسسات الصحفية القومية. وهذا مفهوم اعتقادى أنه بالسلب وفى نفس الوقت يضمن حسنا مفهوما آخر للمعارضة، وهو أن المعارضة لا تنتزع ولكن يسمح بها. أى سلطة شمولية أو أى سلطة استبدادية بالقطع طالما لم تهدم معارضة أو مطالبية مستمرة بالتدخل من بعض فئكتها، وإفساح المجال للتعبير الفكرى والسياسى والرمزى لقوى أخرى تعيش فى جسد المجتمع وفى أحشائه ، بالقطع لن تفرط بمساحة فى الامتيازات التى تكفلها السيطرة الكلية على جهاز الدولة والمجتمع. فى نفس الوقت فى الفترة الحالية التى نعيشها، رغم سيطرة جهاز التلفزيون أو سيطرة الحكومة والحزب الوطنى على جهاز التلفزيون باعتباره أهم أداة إيديولوجية ، لكن ثمة معارضة قوية نشأت من خلال تطوير أدوات أخرى أتاحها التقدم العلمى والتكنولوجى فى الوقت الراهن. مثلاً جهاز الكاسيت الصغير أو جهاز الفيديو كاسيت، هذه أجهزة تعتبر أجهزة إعلامية صغيرة منتقلة من خلالها بث الخطاب والأراء السياسية فى المساجد وغيرها من التجمعات، ويتم تداولها. وكان الإمام الخمينى فى باريس يطبع من خطبته ٢ مليون نسخة توزع فى إيران. بالتالى عندما تكون هناك قوة حية فى المجتمع تستطيع أن تنتزع وأن تتنكر وأن تهدم فى أساليب المعارضة ، وليس بالضرورة أن تدخل فى إطار المؤسسات القومية أو أن السلطة تسمح لها بممارسة هذه المعارضة.

أشعر أن هذا البحث من الأساذ حماد محاولة لرد الاعتبار لبعض رموز الصحافة المصرية وليس دراسة فى المعارضة بالمعنى السياسى. فالبحث فيه كثير من الشخصية لرموز المعارضة وذكر أسماء معينة، شعرت بالفعل أن الأساذ حماد يريد أن يرد الاعتبار لهذه الشخصيات.

من ناحية المنهج الأساذ حماد تكلم عن المدخل النفسى، وأعتقد أنت تقصد الإدراك ، فالمدخل النفسى مختلف تقاسم عن الإدراك ، الإدراك جزء من المدخل النفسى، وليس كل المدخل النفسى، الذى له أبعاد أخرى أعتقد تحليل الإدراك هو جزء منها. أن فهمت الكلام بشكل سليم، أعتقد أن جزءاً من الدراسة كان يجب أن يكون تحليلاً لرؤية الرئيس السادات لدور الصحافة فى النظام والسياسة المصرية. والرئيس السادات كان من الناس المهتمين بالفعل بدور الصحافة ، لأنه كان بالفعل فى حياته صحفياً وكان رئيس مجلس إدارة إحدى الصحف .

الموضوع الثانى هو التفرقة بين "الأزمة" و"المشكلة"، وفقاً لتعريفك أنت للأزمة والمشكلة فى البحث أعتقد أن عنوان البحث يجب أن يكون "مشكلة المعارضة وليس أزمة المعارضة". لأن الأزمة شئ طارئ فيه قدر كبير من عدم

البقيين في المعلومات من هيكل الموقف ، لكن ما تحدث عنه وفقا لتعريفك أنت هو مشكلة المعارضة لا :يا بعيدة المدى وليست مشكلة مؤقتة . من ضمن الأشياء أيضا في المضمون ، الصحافة والمعارضة ، أعتقد أنه في دولة من دول العالم الثالث يرتفع فيها نسبة الأمية والجهل من الطبيعي أن تقتلك الدولة وسائل الإعلام ، ومن الطبيعي أن يتم توجيه دور الصحافة نحو المجتمع ، وأعتقد من الطبيعي ذلك أيضا في ضوء النية العلمية والاجتماعية للصحفيين أنفسهم ، وعندما نحلل حضرتك مسار حياة هؤلاء الذين ذكرت أسماءهم من الناحية العلمية أي من التعليم ماذا كان؟ مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ماذا كان؟ ستصل لحل.

الشيء الأخير متعلق بالمعارضة ، أنا أفهم "المعارضة" بمعنى تقديم بديل ، المعارضة في بريطانيا هي حكومة الظل، هل هذا كان موجودا في ظل نظام ثورة يوليو منذ أن نشأت حتى الآن؟ حتى في داخل المؤسسة الصحفية أنا لا أعتقد .هنا . أنت تتحدث عن "تحالف" السياسى داخل جناح من الأجنحة في النظام السياسى الذى كان موجودا بالفعل ... انظر سيادتكم إلى موقف الصحفيين الذين ذكرت أسماءهم من النظام السياسى المصرى الآن، نجد أنه لا يوجد خلاف كبير.

المناقشة

٥- محمد نيمان:

الأخ حماد من الكتاب القادرين على كتابة الحوليات ولديه قدر كبير جدا من المعلومات، ومقدرة فائقة على ترتيب عدد كبير من الجزئيات والمعلومات المتناثرة والمتفرقة، ويستطيع أن يخلق منها سياقاً ، وهذا النوع من الكتاب في الحقيقة يكون مفيداً كأساس للبحث العلمى بنفسه ويمكن الرجوع إليه والتأكد من بعض المعلومات لديه والاستفادة منها ، ولكن من الصعوبة يمكن أن يجمع هذا الكم الزاخر من المعلومات وهذا المنهج القصصى فى السرد فى ورقة بحثية. هذه هى قضية المنهج التى يقع فيها هؤلاء الكتاب الحوليون. هو يضع كمية كبيرة جدا من المعلومات ومن التفاصيل ، مع أن الورقة البحثية المطلوب منها أن تحاكم استخلاصات يمينها وتقدم مجموعة من البراهين لكى أصل بسرعة إلى استخلاص يمينه، وكان يمكن للباحث عرض نفس الأفكار الرئيسية فى عدد أقل كثيرا من الصفحات . لكن الأستاذ حماد أرى أنه محترف فى هذا السرد القصصى، فليديه متغيرات كثيرة جدا لا تستطيع الحديث فيها، وهو قد حدثنا عن الجانب الأكثر شغفا لمستعبيه، حدثنا عن وقائع لأشخاص نعرفهم وقرأنا لهم وقد نكون رأيناهم وبالتالي يكون العرض حول شخصيات ترتبط بها، والناس تتابع حديثا فيه جاذبية. ولكن القضايا التى فى الخلفية والتى من الممكن أن تكون الأثر الحميمة بالنسبة للمستمعين تتوارى. فهناك أسئلة حول الخلفية السياسية للأحداث التى تحدثت عنها، وأنا لا أشاركك الرأى فى أنك لا تستطيع هزيمة أفكارك، وأقول أن هناك خلافا فى الرؤية بين أن تكتب مجلدا وبين أن تكتب ورقة بحثية.

٥- مصطفى عبد العال:

مسألة معلوماتية بخصوص الأستاذ هيكل، ويبدو أن حضرتك تحبه كثيرا. هو الأستاذ هيكل أكثر حصافة مما أنت تتصور ، لأنه عندما قال للرئيس السادات أن يقول أن الديمقراطية هى نقطة الخلاف مع المجموعة المناوئة له فى الحكم، لم يقبل له أن يقول أنه صراع على السلطة ، لأن كلا من هيكل والسادات أكثر حصافة من ذلك . قال له لا تتحدث فى أنه هناك خلاف فى تعجيل أو تأخير الوحدة مع ليبيا لأنها كانت قضية مطروحة.

النقطة الثانية.. هى مسألة "الشخصية". أنا مقيد جدا أنك تشخص المسائل، فنحن فى زمن نحتاج فيه أن نقول بالأسماء هذا حرامى، وهذا يسكرى ، وهكذا لأنه هناك حالة من القدسية الغربية تجاه الأشخاص ، نحن فى احتياج أن يفهم الناس أن فلانا هذا يذاته حرامى.

نقطة ثانية هى حديثك عن أن الصحافة المصرية عمولة للشعب. أتصور أن جملة مثل هذه كأن تقول أن قصر رئيس الجمهورية عمولة للشعب أيضا. هذا غير صحيح إلا نظريا.

النقطة الأخيرة.. كنت أفتنى وانا أعرف أنك ملم بما حدث فى المجال الصحفى أن تحدثنا عن الشئ الذى يدهشنى تماما، وهو أن الصحفيين أغلبهم يعملون فى صحف اليمين واليسار- ومثال لذلك رجل مثل صلاح عيسى أسمع أنه يسارى شيوعى ماركسى أيا كان لا أعرف كيف أسمى يكتب فى الأهلوى والوفد والوطن الكويتية- ولأننى قضيت فترة فى الغرب لاحظت أن هناك مستحيل أن يكون رجل يكتب فى جريدة الحزب الشيوعى الفرنسى ويذهب ليكتب فى جريدة اليمين .. هذا شئ غير مطروح. فلعلك تشرح لنا كيف يبررون لأنفسهم هذا الموضع وكيف يبررونه للناس .

-- هدى زكريا :

منهجيا ، وفى المناهج الأمريكية بالتحديد عندما تطبقها على نوع الدراسات التى قمت بها تقول لنا دائما أن نذهب إلى المنطقة الملوحة والقابلة للقياس والثابتة والظاهرة. لكنى لا نوجه إليه الانتقادات ، أننا لاحظت الآن والناس يتحدثون ملك فى مجال النقد، أن المنطقة الكامنة التى لا يلمسها أحد، والتى هى دائما قاع جبل الجليد التى يخشاها الباحثون -يخشون هذه المفارقة- فى العادة لا يستطيع الذهاب إليها إلا من هو أهل لذلك، وعندما قمت أنا بعمل دراستى وجدت قصديرا منهجيا يقول : لا تذهب إلى المنطقة التى لا يمكن أن تكون مكتشفة. وبالتالى وأنا أسمع الورقة كنت سعيدة جدا أنك تجرؤ على دخول المنطقة المغطاة الكامنة، والتى لا يلمسها الباحثون لكنى لا يوجه لهم الانتقاد بأن عليهم أن يخشوا باستمرار كيف عرفوا هذه الأشياء. هناك مسألة ثانية، وهو أن طابع السلطة المصرية تاريخيا من أيام ميتنا موعود القطرين هى فكرة المركزية. وهى لم تكن فقط مركزية سياسية، إنما كانت مركزية معلوماتية، بمعنى أنه لا توجد معلومات خارج منطقة السلطة، الملك والكاهن هما فقط اللذان يعرفان ، وليس مدعشا وليس غريبا أن لا أحد يصل إلى سر التخصيص لأنه كان فى أيدي الملك والكاهن، مع أنه سر علمى. لا توجد معلومات تخرج عن دائرة المركزية المعلوماتية كما هى المركزية السياسية، وبالتالى هناك فعل عملى فى تجميد الغالبية من الشعب بما يدور من أسرار فى قلب الحكومة. وبالتالى الدور الذى لعبه السادات فى مرحلة ، كان يؤكد أن المركزية المعلوماتية تقول دهنى أ تدخل فيما يصل من معلومات للناس لكنى أحكم السيطرة على حياتهم اليومية، ليس فقط إحكام السيطرة على أشهر من أجل الرى، وإنما أحكم السيطرة على المعلومات حتى يمكننى أن أصبح فكر الناس. إنما هناك مرحلتين ، فترة عهد الناصر ومرحلة السادات أيا كان ما يقال عنها فى المسألة المعلوماتية. وهناك كلام طريف جدا يقول أقنعت ممارسات القوة هى تلك التى لا تستدعى منك عنفا ، وهذا يجعلنى أتذكر كيف كان جمال عبد الناصر عندما يمارس السيطرة المعلوماتية لا يبدل جهدا، لأن الناس فى منطقته ، لأنه ليس فى حاجة أن يطلب من ثروت أباطة كما يكتب لأن مذكراته وبقيا شديدا يقول استدعائى الرئيس فى المساء وقال لى : اكتب باثروت فى الصباح مقالا مثل الذى كتبتة أمس، فقلت له حاضر باريس. يكتب ذلك وهو يشعر بشرف كبير أنه استلم أمرا فى المساء فغير ما كان مفروضا أن يفعل. فى هذه المسألة يجوز أن يكون السادات هو أكثر الحكام ممارسة للقوة الظاهر-

فى اللقاء ، والكلمة وبالأمر لضعف إمكانياته فى المقارنة بعد عبد الناصر ، أعنى أن ممارسة القوة من جمال عبد الناصر لم تكن محتاج هذا ، وكما يقول : حلما يسبق تفسيره ، إفا بالنسبة للسادات مشكلته أنه كان قادما بقوة تستدعى عتفا فى معظم الأمور مع هؤلاء الناس لأنهم فى المنطقة المعلوماتية ، زائد أنه مضطر أن يمارس هذا النوع من القوة لى أتبنى أنا وأنت نفس الأفكار.

- الأستاذة / منى صادق:

الباحث يحاول أن يظن أكثر ما يمكن من إطار مفاهيمى ، لأنه حاول أن يعكس هذا الإطار فى فترات تاريخية معينة ، وفتره التحول ودور الرئيس فى الأزمة وأشياء مشابهة لذلك ، وأنه يعكس الإطار المفاهيمى على محاور الدراسة ، وإن كانت ليست كل المحاور تدل على الأساليب المنهجية التى قال بها ، مثلا دور الرئيس فى الأزمة ليس له علاقة بالبعد المنهجى النفسى ، فهذا قد يكون مسألة سياسية بمعنى فكرة الدور أو مفهوم الدور . وفى ظل هذه المفاهيم جاء عند الباحث مفهوم "الألية" ، وأرى أنه مفهوم خاطئ لأن مفهوم الألية انتقل إلى الكتابات الثقافية من كتابات الاقتصاد السياسى . بمعنى أنها شئ متجدد بشكل تلقائى ولا يحتاج إلى قرار واعى ، الأليات فى السوق آلية معجدة بصرف النظر عن الرضى بأشياء محددة ، كالوعى مثلا بالمصالح . سنأخذ على سبيل المثال دور الرئيس فى الأزمة ، هل هى آلية؟ أنا لاأعتقد أنها آلية ، إلغاء الرقابة أو فرض الرقابة ، وأن يكون هناك قوانين ، هذه ليست آليات وإنما دور واعى ويحتاج إلى إعادة نظر فى فكرة الأليات .

- همام صهيام:

الأستاذ حماد تناول العديد من العوامل أو الظروف التى ساهمت فى تحجيم ظهور معارضة حقيقية ، - - - الصحافة ، مثل دور رئيس الجمهورية ، والتشريعات المتتالية ، وبعض الصحفيين ، ودور العامل الخارجى للأمرىكان . وفى تقديرى أنه رغم أهمية هذه العوامل إلا أنه أغفل أهم عامل لعب دورا حقيقيا فى إفساد الصحافة والصحفيين المصريين ، وهو النفط العربى ، هذا النفط الذى أخذ الصحفيين على أكثر من مستوى من اليمين إلى اليسار ، سواء بفتح مجلات النفط لى يكتبوا فيها أو سواء بالإرشاء المباشر ، فنسمع عن صحفى دخل إلى صدام حسين أخذ مليون ذهب لعمل مجلة . أنت أغفلت تماما هذه النقطة التى لميت ومازالت تلعب دورا فى إفساد الصحافة حتى الحزبية ، نحن نسمع كلاما كثيرا يتردد عن أحزاب تأخذ أموالا من بلدان أجنبية أو بلدان عربية لدعم صحيفتها ، هذا يعمل مع القذافى ، وهذا مع صدام ، وهذا السمردية ، وهناك صحفيون يكتبون عن القضايا المصرية ويدخل فى اعتباره السمردية أو الكويت ، وذلك لعب دورا كبيرا فى إفساد الصحافة المصرية .

النقطة الثانية ، إن لك تحفظا على مسألة الأجيال أو مسألة الشباب . هل هذا له علاقة بأنك منتسب إلى مؤسسة

علمية وأنها على مشارف أن تحقق مكانة مافى الهيكل الأكاديمي البيروقراطي البطوريكي المستبد؟ هل لهذا تأثيره على موقفك من الباحثين الشبان؟

د. أحمد عبد الله:

إننا لم نتناقش موضوع التلفزيون في الورقة المقدمة في هذه الجلسة، ومن الصعب جداً الحديث عن مجتمع ديمقراطي دون وجود جهاز تلفزيون ديمقراطي، فاللعبة كلها تظل ضيقة وديكورية حتى تصبح وسائل الإعلام المرئية ديمقراطية، سواء بأن القنوات التلفزيونية المحدودة تكون تعددية في الرأي، أو أن يكون هناك تصددة في ملكية قنوات التلفزيون للتعبير عن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. فهناك نقطتان هامتان للانطلاق في الطريق الديمقراطي أن التلفزيون بالفعل يقطع مرحلة في طريق الديمقراطية، وأن الصحافة القومية يصبح فيها خط معارض. وهذا أمل عزيز إذا حدث سوف يكون خيراً. ولكنني أشك أنه يحدث في ظل بنیان الدولة المصرية، فلا يمكن أن نعلق الأمل على جناح إصلاحى مستتير في السلطة سوف يفهم اللعبة الدولية ويفهم أنه لابد أن يقطع خطوات في الطريق الديمقراطي فيحول "الأهرام" إلى صحيفة شبه معارضة. وأشك أن هذا الجناح موجود أصلاً في السلطة المصرية، هناك ثلاثة أو أربعة مثقفين ليقين مخصصين للندوات ليتحدثوا عن ديمقراطية الحكم، لكن في الحقيقة لا يوجد جناح قوى يقدر أن يفرض على القرار السياسي مثل هذه الرؤية.

وأنا أرى أن الإشكالية الكبرى أو الكارثة، هي أن سوء أوضاع الصحافة المصرية وغياب التعبيرات الديمقراطية فيها يهدد الدور الإقليمى لمصر ككل. فالدور الإقليمى لمصر أصبح ضعيفاً، لأسباب عسكرية واقتصادية واستراتيجية... الخ، لكن جزءاً من هذه الأسباب يرتبط بالمؤسسة الإعلامية المصرية، والمفترض أن تكون كبرى المؤسسات الإعلامية في الوطن العربى. بالفعل مثلما تفضل الأخ عماد وقال أن جزءاً من الصفوة الصحفية مرتعش ومرتبش من المال النفطى وبالتالي لا يكتب من عندياته، يكتب حسبما يرغب أصحاب المال على النطاق الإقليمى. وهذا يجعل الصفوة المصرية مهترئة للغاية، ولا لها في الحقيقة خارج الحدود، ولا لها لحسابات البنوك خارج البلاد.

طبعاً ليس هذا كلاماً مختلفاً، وإنما واقع يؤثر في الفكر المطروح. وأنت عندما ترى أنه في "الأهرام" لا تستطيع أن تنتقد الملكية العربية السعودية بينما تستطيع انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية التي تعطيك معونة سنوية، وتستطيع أن تنتقد أحيانا رئيس الجمهورية المصري، لكن لا تستطيع أن تمس عاهل السعودية... مستحيل..... مقدس..... لماذا؟ لأن كلمة واحدة منه تساوى خسارة بضعة عشرات الملايين من أموال الإعلانات. وهنا الدور الإقليمى لمصر مهدد من ضعف مؤسساتها الإعلامية وارتهاؤها على هذا النحو.

شيء آخر وهو إشكال حقيقى، مامعنى أن جريدة مثل "الحياة" تتفوق على "الأهرام" في عقر داره في القاهرة، يلعب الناس لشراء "الحياة" ٥٠ قرشا ولو أصبحت ٢٥ قرشا لن يشتروا "الأهرام". ليس لأن "الحياة" بها حرية أكثر،

فالحياة أيضا لا يجوز فيها نقد آل سعود، منحوس ، ليس فيها حرية أكثر ، لكن فيها قنا صحفيا أفضل، فيها خدمة صحفية أفضل، فمقروعة ، ومكتسحة الأهرام في عقر داره. وهذا أيضا تهديد للدور الإقليمي لمصر، وإذا أردت المزيد، فإنه عندما تنشأ قناة تليفزيونية فضائية مصرية، يقوم رجال الأعمال السعوديين بعمل واحدة ويأخذون منك السوق العربي، إذن الخطورة هنا لا تقتصر على أوضاعنا الداخلية فقط، وإنما تؤثر على مجمل وزننا في المنطقة .

أخيرا هناك نقطة إضافية ، الأخ حماد مولع بالتفصيل وأنا سوف أحكى لك قصة صغيرة. سنة ١٩٧١ كنت عضوا في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، كنت أصغر عضو، وكان الرئيس السادات رئيس الجلسة وطلب قفل الأبواب لعمل جلسة سرية، وأخذ يحكى حكاية مايو وكيف انتصر على العصاةة الثانية، وبعد ذلك أخرج ثلاثة أشخاص على المسرح وقال هؤلاء الأبطال الذين واجهوا الشرذمة... إلخ ، صفقوا لهم. من هؤلاء الثلاثة؟ الفريق محمد أحمد صادق، قائد الأركان، والفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، وممدوح سالم وزير الداخلية أى قائد البوليس والتي أخذ مكان شعراوى جمعة. هؤلاء الثلاثة هم المؤسسة الأمنية للدولة. كنت شابا صغيرا ، ولكنى اندشت لماذا لم يلق محمد حسين هيكى على المسرح نصف لى، لأنه لعب دورا ، وكانت الحكاية فى البلد تقول أن هيكى لعب دورا هاما فى هذا الموضوع. لكن مهنا نتصور نحن بأوامرنا الخاصة أن الأداة الإعلامية تلعب دورا كبيرا فى تفكير العناصر المسككة بزمام الدولة -وربما يكون هذا تفكير جنيد مازالوا يفكرون فيه ولم يستقر فى أذهانهم- لكن حتى عهد قريب على الأقل كان التفكير هو أن الأداة الوحيدة المضمون ولأوها هى المؤسسة الأمنية ولم تكن هى الأداة الإعلامية ، الأداة الإعلامية على مدى تاريخها كانت "مجرد أداة". أيام عبد الناصر كان يقال لكى تهدئ البلد هيكى يكتب مقالة، ولكى تشعلها هيكى يكتب مقالة أيضا ، حسب الجهر المطلوب. فكرة الأداة فى أيام السادات نفس الشئ. كل الحكايات الشخصية التى رواها الباحث، كيف استخدم موسى صبرى وغيره، كل هؤلاء أداة ، وهذا هو المنطق الأساسى فى تفكير جهاز الدولة فى مصر، أنه يأخذ الإعلاميين تحما ويرمئهم عظاما (حسب المثل الشائع) . وحتى الآن لم يتغير الوضع كثيرا يدلل أن شخصا مثل صفوت الشريف (وهو رجل أمن أصلا) بقى خمسة عشر عاما وزيرا للإعلام. وهذا فى حد ذاته يقصع عن أشياء كثيرة فى جوهر تفكير التحكيمات بأداة الدولة فى مصر، وهو ما لم يتغير جوهرها حتى الآن. ولذا سوف نعيش فى هذه الديمقراطية الديكتورية المحدودة سنوات طويلة.

- الاستعانة / ماجدة عدلى :

إن أى موضوع قبل الدخول فى تقسيمه وتشريحه لازم أقول أن إطاره هو كذا، وأنا رأى أن إطار الصحافة صعب جدا أن أرفعه من قلب مجتمع على بعضه، أى لابد أن تكون هناك إشارة إلى أن هناك شيئا يدعى أزمة ديمقراطية عامة فى المجتمع لها مظاهرها، وسوف نجد على رأسها أزمة صحافة . هناك شئ اسمه أحزاب مصادرة من ١٩٥٢ إلى الفترة التى أطلق عليها الأستاذ حماد فترة اختبار فى علاقتها بالصحافة. لماذا النقابات مصادرة وحتى تاريخه،

تكون أول فقرة في قانون النقابات أنها تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي ولم يتغير قانون النقابة هذا إلا بعد الأزمة الخاصة بالنقابات الجديدة. أو القانون الذي كان مطروحاً للتنفيذ. وفي نفس الوقت لا يوجد تشميل حقيقي لأي قوة معارضة كقوة سياسية تعبر عن معضون طبق داخل المجتمع، فهي محرومة من أي قشيل لا بكلمة أو منشور أو ورقة دورية أو تليفزيونية لا تستطيع عزل ذلك، وأشهر أن ذلك ألقى بظلاله على التفصيل من زاوية إنني عندما أتحدث لابد أن أعطى هذه الخلفية من ١٩٥٢ لاكون مدركة أن هناك مصادرة كاملة من ١٩٥٢ في مصر، وهذه المصادرة كان لها علاقة بتأميم الحريات وراة الناصرية. كان يخدمها بناء اقتصادي ووطني واستقلالي سياسي نسمى وحركة تحرر... إلخ كانت تلقى بظلالها على بنية المجتمع. بعد ذلك ١٩٦٧ هزيمة وانحسار وتفتيت للجماهير المتلفة حول عبد الناصر، وهذا شيء منطقي. فتبدأ الديمقراطية تأخذ بعداً مختلفاً، يعني يبدأ تحدى الذي يصادر على أن الناس تصطف ليس فقط بقص ولكن بديناميكية انتصارات حقيقية وحركة تحرر. هذه القاعدة تهتز، والجماهير تصدم في هذا الحلم الوطني. هذا هو الذى يهدد الطريق لفكرة انتزاع أحزاب وفكرة انتزاع جرائد. أصبح الموضوع لا يحتمل التأجيل، ليس كما يريد أو تجرئة يجرمها ولكن الجماهير بدأت تهمد عن النظام بعد ١٩٦٧ قبدأ يارس عليها، أشد القمع فى الشارع والجامعة... إلخ ومبرر الوحدة الوطنية سنة ١٩٧١ يسقط ١٩٧٣. النظام اضطر اضطراراً أن يخطى هذا الهامش. كان هناك حراك اجتماعي يحدث فى المجتمع ويؤزله بالفعل فى العمال والطلبة وفى كل مكان وفى الصحافة يجعل أن الوضع الجديد اضطرارى.

من هذه الرؤية يستطيع الباحث أن يقول لنا لماذا الصحافة تطورت فى هذا الاتجاه. وهذا نفسه بالنسبة للإشارة التى أشارها الأستاذ حماد حول أن بيوت المال أو الطقيليين الجدد لم يكتفوا بذلك ولكنهم يبحثون من تعبيرهم فى الصحافة وهكذا. هذا هو الشيء المنطقي لأن المجتمع كله ينهض، يكون هناك إعادة هيكلة كاملة للواقع الاجتماعى اقتصادياً وسياسياً، ولابد أن يتمكس فى توجهات الراى العام فى التليفزيون وفى الإذاعة... إلخ.

ملحوظة أخيرة وهى أن الأستاذ حماد ركز جداً على المعارضة داخل الصحافة القومية، والننى قال بعض الزملاء أنها ليست الشيء الأساسى ولكن هناك صحف معارضة كتت أقتنى أن يتناولها بالإشارة، ما رأيه فى معارضة "الأهالى" بالهامش المطروح لها، استطاعت أن تستفيد منه أم لا؟ ما رأيه فى معارضة الوفد - الشعب.... إلخ ما رأيه فى حرمان قوى سياسية حقيقية داخل مصر من التعبير الصحفى لها أيا كان شكله وحركة تحرير الصحافة هل يمكن أن تتم وأن تكون حرية حقيقية؟

- الأستاذ / جمال عبد العظيم:

فى البداية أود أن أنوه أن مفهوم المعارضة بالطبع هو قضية من أخطر القضايا التى يمكن تناولها فى الصحافة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بمسألة الصحافة والسلطة. وهذه المنطقة تكاد تكون من المحرمات بالنسبة للعديد من

الصحفيين نظراً للمجازاة التي يمكن أن يحققها الصحفي المعارض، سواء أكان هذا الجراء يبدأ بالمتن من الكتابة أو الاعتقال أو بالسجن أو القتل لبعض الصحفيين أو ينتهي بانتهاك الحقيقة نفسها، كما حدث لبعض الصحف الحزبية التي أشير إليها بالقرار ٤٩٤ الذي صدر من الرئيس السادات. هذا المفهوم الخطر بالنسبة لقضية المعارضة أدى إلى وجود ما يسمى بالمعارضة الهامشية أو المعارضة الشكلية في الصحافة القومية. قد يبدو للقارئ العادي في بداية نشر بعض القضايا أنها معارضة بالفعل مثل التمهيد لمسائل الانفتاح في بداية السبعينيات كنوع من التمهيد لاتخاذ قرارات سنة ١٩٧٤. أيضاً بالنسبة لمسألة التعددية لو نظرنا إليها سنجد أنها بدأت مثلاً من سنة ١٩٧٤ لـ ٧٥ لـ ٧٦ وهذا كان نوعاً من التمهيد لاتخاذ القرار السياسي الخاص بالأحزاب بعد ذلك، أيضاً قضية السلام بدأت بالتمهيد بالتركيز على المعاناة التي تعانيها مصر بعد أن خاضت مجموعة من الحروب والنظام الاقتصادي أصبح مثقلاً بمجموعة من الهمم.

ولا توجد بالفعل معارضة حقيقية في الصحافة المسماة بالقومية. وهذه أيضاً لا تقتصر على مصر، ولكنها موجودة في بلدان العالم العربي وبلدان العالم الثالث وقد توجد أيضاً في بعض الدول الغربية. ولكن بأساليب أخرى، إن كان مثلاً هنا يؤثر في قرار سياسي، الآخر يؤثر في قرار اقتصادي بأنه يمنع عنها مجسرة من الإعلانات أو مجسرة من المساهمين بالنسبة لمشروع رأس المال الخاص.

وفي الأسبوع الماضي تم إغلاق جريدة "السفير"، فسألوا رئيس التحرير هل سبب إغلاقها بالفعل هو نشرها لوثيقة خاصة بالمفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التي تمهري في واشنطن. أجاب بالنفي وقال إن المسألة ليس لها علاقة بالوثيقة التي نشرت، وأن النائب العام اللبناني جميع بها لإغلاق الصحيفة. إذا المسألة مرتبطة بأنها تتخذ موقفا معارضا بالنسبة لنظام عربي هو على وجه الخصوص النظام السعودي، لك أن تتخيل أن قضية المعارضة وصلت في النهاية إلى إغلاق جريدة مثل "السفير" في مجتمع مثل المجتمع اللبناني الذي له باع طويل في الديمقراطية والحرية في مجال الصحافة.

- الأساطير / حصاد إرهابهم -

الملاحظة الأولى للدكتور عبد المليم كانت خاصة بمسألة الشخصية، وورد أسماء بعض الشخصيات. وأنا اعتقد أن هذا تمبير قائلة الدكتور هدى زكريا حول دخول مناطق محرمة في منطقة البحث العلمي، فأنا قصت عملية الشخصية من جانبى لسبب بسيط هو أنني لا أخشى تحديد الأسماء. جرت العادة بالنسبة للباحثين على أن يكتبوا هناك تيارات، وعندها تبحث عن رموز لهذه التيارات فإنك لا تجدتها. لكن قصت أن أقول أن هناك تيارات وأن معنى هذه التيارات هم فلاّن، وفلان، على وجه التحديد. وأنا أعرف أنهم يحتلون مناصب مؤثرة في صنع القرار الصحفي وأنا لا أملك أداة للرد على ذلك، ولكن لا بأس، فإذا خشي الباحث من أن يدخل المناطق المحرمة قبل يكن هناك جند على الإطلاق في دراسة أوضاع الصحافة المصرية.

المسألة الثانية خاصة بمفهوم المعارضة، المفهوم متخذاً بالشكل السلبي وأنه لم يؤخذ فيما يتعلق بالجزء الآخر ، المعارضات الجديدة في مصر . أنا بصراحة كنت أفتنى أن تتاح لى فرصة لمعالجة هذا الموضوع لكن هذا موضوع آخر . الجزء الثالث هو أن الباحث يحاسب على ماكتبه ولا يحاسب عن مالم يعالجه وكان يتعمده الآخرون. كنت أفتنى يادكتور عماد أن أتناول قضية التفتت ولكن هذا ليس موضوعي، اختراق المؤسسة الصحفية والمتغيرات الخارجية والاختراق العربي من جانب التفتت هذا موضوع درس في الثمانينيات بشكل ملح . كل ما حدث في السبعينيات المنة التي أبحث فيها على وجه التحديد هو هجرة عدد من الصحفيين المصريين بعد إجراءات لجنة النظام في فبراير ١٩٧٣ ، بعد نقل ١٢٠ صحفياً إلى الهيئة العامة للاستعلامات ، هاجرت أفواج كاملة إلى الكويت ولبنان والعراق ولندن وباريس وأسبانيا بعض الصحف وكتبوا هناك . هذا هو ماحدث ، هجرة الصحفيين المصريين إلى العالم العربي وإلى أوروبا . وهؤلاء تعرضوا للمحاكمة في عام ١٩٧٨ . بموجب تحقيقات المدعى العام الاشتراكي.

الملاحظة الأخرى خاصة بالتفصيل ، لماذا بعض التفصيل حول الحوادث؟ أنا بالفعل لجأت إلى هذا الأسلوب القصصي لسبب بسيط هو أنني وددت أن أكون مؤثماً في كل ما أكتب عندما أغير بوقف أو بفكرة أو بتحليل حول خط فكري معين فإنني أدلل عليه، ولا تخبرني بأنتي ذاتي.

الجزء الآخر حول الملاحظة عن التدخل النفسي، أنا أقصد الهيئة النفسية، مجموعة التصورات والأفكار التي تفل رؤية الرئيس السادات ليدور الصحافة ككل وحرية الصحافة، ثم حق المعارضين في التعبير. هذا ما قصدته. والدكتور مصطفى يتحدث عن الوحدة مع ليبيا ، وأنا بالفعل أشرت إلى دور الوحدة مع ليبيا في الولاية ، أشرت اليه بتفصيل كبير جداً وذكرت موقف هيكل في هذه المسألة. وأنا أيضاً لم أتكلم عن ملكية الشعب كأممية ، أنا تحدثت عن الملكية القانونية للشعب ، ملكية الشعب بشكل قانوني . وطبيعة الحال أنا أميز بين الملكية بواقعها القانوني والملكية بواقعها الفعلي لصالح من قارس . وهذا هو السبب الأساسي الذي دعاني إلى التركيز على الصحافة القومية.

الملاحظة الأخيرة كانت سؤالاً وجهها حول نموذج صلاح عيسى. وفي هذه الندوة تسألت الدكتورة هدى زكريا : هل كان محبب محفوظ ثورياً؟ أقول أن هناك كتاباً وأدباً يسجلون في إطار عصالقة الفكر هم ثوريون في أدبهم ومحاظرون في مواقفهم، التقدم والثورة في الكتابة والأدب والمحافظة في مجال النقد، ألا تستطيع أن تضع محبب محفوظ في هذا الإطار كما تستطيع أن تضع مجموعة أخرى من الكتاب في مقدمتهم صلاح عيسى في هذا الإطار؟ في العام ١٩٧٤ لم يختلف موقف صلاح عيسى وميلاد حنا على وجه التحديد في مناقشات لجنة الاستماع التي قادها محمود أبو واقية، في قاعة مجلس الشيوخ في مجلس الشعب حول الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو وضرورة التأسيس لتحول جديد يؤدي إلى التصحيح على الخارج في قضية التنمية الوطنية وحل المشكلة الأساسية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. صلاح عيسى كان حاضراً في قاعة مجلس الشيوخ هو والدكتور ميلاد حنا ، ثوريون في كتاباتهم من وجهة نظري، ريموني في مواقفهم. هذا هو تفسيرى الوحيد.

ولى تعقيب على الأستاذة منى صادق بخصوص الآليات، لقد ذكرت دور الرئيس السادات وتوسعت فيه ، دوره كشخص وهو دور فاعل أساسى للسيطرة على الصحافة المصرية . أى زعيم - وليس فقط الرئيس السادات - يريد أن يؤسس لنفسه صورة دولية ، لا يمكن أن يعتدى على حرية الصحافة بشكل مباشر شخصه ، وإنما يتفقد ذهنه عن مجموعة من الأساليب والآليات التى تتاح فرصة التحرك فيها لمؤسسات وأجهزة وشخصيات أخرى تتحمل هى بذاتها عبء الاعتداء على حرية الصحافة ويبقى الرئيس بمنأى عما يجرى. على سبيل المثال حتى يكون الأمر واضحا عندما تولى الأستاذ أحمد بهاء الدين رئاسة تحرير ورئاسة مجلس إدارة الأهرام فى مارس عام ١٩٧٥ ، ولعلك قرأت كتاب بها "المتع" محاوراتى" طلب منه أن يخلق مجلة "الطلحة" على أساس أن لوئها ماركسى فج، أحمد بهاء الدين قال له يا سيادة الرئيس أنا اعتقد أن هذه المجلة ساهم الاتحاد الاشتراكي فى إصدارها لكن تكون صوتا مغللا للتعبير الماركسى، وهو تبار عريض بين المثقفين المصريين يمارس دوره فى الرقابة على الخط الفكرى والسياسى للمنولة، ولا يمكن أن أمارس هذا ، إذا كنت تريد أنت كترتس للاتحاد الاشتراكي تفضل بإغلاقها ، عندئذ رفض السادات أن يمارس الدور نيابة عن أحمد بهاء الدين أحمد بهاء الدين، يقول "وكان من المادات المفضلة للرئيس السادات ألا يتحمل المسئولية بنفسه". ولذلك يفشل مع بعض الصحفيين كما هو الحال مع أحمد بهاء الدين وكذلك إحسان عبد القدوس، ولكن عندما جاء يوسف السباعى استعدها من وزارة الثقافة ليترولى رئاسة تحرير "الأهرام" حتى يتولى هذا الأمر من واقع مسئوليته القانونية.

عاشرا:

مقوم الباحثين الشبان

ملاحظات أولية: للدكتور محمد الجوهري نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا ورئيس جامعة حلوان حاليا

عندما تحققت من النص الإنجليزي لعنوان الندوة وجدت أن كلمة Concerns ليست بمعنى الهموم وإنما هي الاهتمامات أو موضوعات البحث. الهموم لها معنى آخر Problems. وهذه نقطة لابد أن نضعها في الاعتبار، فالموضوع هام للغاية للوصول بالندوة إلى نتيجة، وسنعرض حسن النية بطبيعة الحال ، ولكن لابد أن نتوه أنها ليست خطأ في الترجمة .

النقطة الثانية حول تنظيم الندوة. هي في مسألة هموم الباحثين الشباب. لكن ليس بالضرورة أن يتكلم فيها الباحثون الشباب فقط فالمحاضرون أيضا يستطيعون التحدث في هذا الموضوع. وأحيانا من هم خارج الغاية بعيدا عن كثافة الأشجار وتداخلها يستطيعون الوصف والتحليل بشكل أوضح من هم داخلها. ونحن لا نقول أننا نعرف أكثر منهم - لأن السيد يسين يقول لي هل ستسلط على الشباب في التعبير عن همومهم ؟ بالطبع ليس هذا هو الموضوع. لكنه من خلال الأوراق التي قرأتها يتضح لي أن هناك بعض المشكلات الراهية أو المؤيكة، وهي تحتاج إلى مناقشة . وهناك مشكلات في رأيي جسيمة جدا الباحث الشاب لم يراها ، فلا يوجد أحد أشار أن البحث الاجتماعي في مصر ليس مهنة ويشكل أدق هو مهنة قليل من الناس هم أعضاء هيئة التدريس في أقسام الاجتماع والعاملون في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. كيف يفسح المجتمع المجال لبعض هؤلاء الآحاد وهو لديه ملايين أو آلاف في مهن أخرى أو مجالات أخرى ؟ هذه مشكلة تدعونا لأن نناقش في مثل هذا المؤتمر تأسيس مهنة البحث الاجتماعي في مصر ، كيف تقوم ببعض الإجراءات التنظيمية التأسيسية التشريعية الأهلية لكي نجعل من البحث الاجتماعي مهنة لها وجود ولها كيان ولها من يدافع عنها مثل جمعيات البحث العلمي في مصر .

لكن المدخل الخاطيء الذي اتخذ في تنظيم هذه الندوة هو قصر الحديث على الباحثين الشباب، رغم أنني أرى من مكاني على المنصة وجود باحثين شباب وباحثين مثلي غير شباب. والملاحظة التي وردت في كلمة أحمد عبد الله أن هناك أجيالا وغلاف أجيال وتسلط جيل على جيل، بالطبع أنا أرفضها أو أعتبرها خطأ بدرجة ١٠٠٪ . لأن هذا ضد التحليل الاجتماعي الذي يقول تسلط فئة على فئة- ولاريد أن تقول طبقة - وهذه الفئة يوجد بداخلها الفنى والفقر ، الصغير والكبير، وهذه الفئة تتسلط على فئة ثانية. فاختزال الخلاف إلى جيل ضد جيل هو اختزال مغل للشككة لأنه يوجد لدينا باحثون كبار من أجيال سابقة ليسوا متسلطين . كل المشكلة لديهم وهو ما يميزهم عليهم أنهم لا يعلمون

أبناءهم ، لا يتواجدون معهم ، ويسعون وراء النفط ودولارات النفط ولا يجلسون ليعلموا الأولاد ، لكنهم ليسوا متسلطين ولا يريدون منصبا أو خلافة. ما أود أن أقوله أن التسلط فئة أو طبقة / أو مجموعة على مجموعة أخرى. والتنظيم العلمى للمهنة موجود للأسف فى مجالات كثيرة فى مصر، فى مجالات مثل القانون ، والطب، والهندسة، هناك جمعيات علمية هى التى تنهض بالبحث العلمى ، وتقيم المؤتمرات، وتصنف الباحثين، وتقوم بعمل تقويم لمستوى هؤلاء الباحثين، فالمسألة ليست أن البحث الاجتماعى مهنة من لا مهنة له، وأنه لابد أن يكون لهذه المهنة أصحاب فيقومون عليها. وهنا أقول أن وجود دوريات قومية مصرية عامة لها مصداقية قوية ، ووجود تنظيم لمؤتمرات وعلقات دراسية قد فرض مؤسسية للقاء الباحثين . لأن كل هذه الأشياء التى تتم قارس نوعا من الضبط ، فبدلا من أن أنشر ورقة مفردى أو كتاب مثلا يصبح هذا الكتاب أو هذا البحث منشورا فى مجلة محكمة وعرض على الناس ويخضع لتحكيم ولتقدير مجموعة من الباحثين ، وهذه مسائل فى غاية الأهمية.

والمشكلة المهمة الأخرى هى مشكلة قول البحث الاجتماعى، ولعلها تكون مفاجأة للسادة الضيوف - الأساتذة القادمين من الخارج ، أنه ليس لدينا مشكلة قول البحث الاجتماعى فى مصر. ومصر كلها لا يوجد بها مشكلة "قول". وإنا لديها مشكلة "إدارة موارد". وعندنا فى جامعة القاهرة يوجد كتيب صغير عن البحوث الاجتماعية الممولة من خارج الجامعة ، وهذا خلال أموال الجامعة . فى آخر عامين أنفق على هذه البحوث ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه. وعندى نسخ وسوف أرسل لحضرات الضيوف نسخا لكى يأخذوا فكرة عن موضوعات هذه البحوث وبعدهم قولها ونتائجها ، وهى حوالى ٢٠٠ بحثا. ما أريد أن أقوله أن قلة التمويل ليست هى المشكلة وإنا المشكلة أين يذهب هذا التمويل ؟ وكيف يتم التصرف فيه ؟ لأنه لدينا مجموعة من "القناصة" هؤلاء يفتنون ليرصدوا منابع النقود الآتية ويستولوا عليها فيحرمون هؤلاء الشباب "الغلبة" الذين يتحدثون إليكم.

وقد لاحظت فى فترة عملى كمسؤول عن الدراسات العليا والبحوث فى جامعة القاهرة ، لاحظت تردد نفس الأشخاص على مشروع الترابط بين الجامعة الأمريكية والمشروعات الأكاديمية . مجموعة من الوجوه المعروفة التى تتردد لتستفيد من هذه البحوث، وأطمح من الباحثين أضيف إليها فى السنوات الأخيرة الجهات المانحة الممثلة وتستطيع أن تحصل على هذا المنح، كيف نجعل هذا التمويل أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة فى التوزيع ؟ كيف يكون ذلك بحسب إغناخ المشكلات القومية وليس بحسب العلاقات الشخصية ؟

وأنا أزعم أنه بالنسبة للبحث داخل الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المركز القومى للبحوث ، لا أعتقد أن هناك مشكلة أساسية. على الأقل لأن الباحث هناك يعمل طوال الوقت ، أى مهمته الأساسية، ولو ظهرت بعض المشكلات يوجد هناك سبل تصليها ودعمها. وملاحظة ثانية أن قول بحث أعضاء هيئة التدريس فى مجالات الطب والعلوم والهندسة ، الجامعة تقدم له دعما أكثر عما تقدمه لطالب بحث فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع. لأنها تعتبر أن هؤلاء يقرأون كتبنا فيلهمون للسكتية، أما الآخرون فلا بد من توفير أجهزة وكيماديات ، والجامعة هى التى

توزر . وأزعم أن هناك ترقفاً في ذلك، بل وتبيديداً أيضاً كما هو معروف في المجتمعات المتخلفة . هذا النوع من الدعم غير موجود بالنسبة للبحوث الاجتماعية.

والنقطة المهمة أنه إذا لم يكن البحث الاجتماعي مهنة فلن يوجد اعتراف كبير به في المجتمع، وبالتالي النتيجة الختامية التي أسجلها أن دور البحث الاجتماعي لترشيد القرار السياسي أو لرسم السياسة الاجتماعية متهاافت ، ضعيف جداً جداً ، والأخ العزيز الأستاذ السيد ياسين يقول كيف ذلك؟ والمثال أنهم بدأوا الاهتمام بالأحياء العشوائية وبدأوا الاهتمام بالدراسات الخاصة بهذه المناطق لكي يدعموها ، وتقديرى أن هذا الاهتمام مازال اهتماماً صورياً وليس اهتماماً حقيقياً . والدكتورة هدى كان لها دراسة عن دينامية اتخاذ القرار وتستطيع هي أن تتحدث أيضاً عن دور البحث العلمي في تشكيل السياسة الاجتماعية. هناك مشكلة هامة في رؤية النظام الحاكم للمشكلات الاجتماعية. هناك كثير من الظواهر يعتبرها مشكلات أو يعرفها بشكل آخر، مثل الاختلاف في تعريف التطرف ، وكذلك الاختلاف في تفسير وقائع ضخمه مثل تفسير حادثة قرد الأمن المركزى بأنها إشاعة بتطويل مدة الخدمة . طبعاً كل هذه أسباب خاطئة وبالتالي يهوى هذا بشكل أو بآخر أن يلغى دور البحث الاجتماعي للكشف عن طبيعة هذه المشكلة. وهناك بعض النظم التي لا تعترف أصلاً بوجود مشكلات!

أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي

السعيد صابر المصري
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة

مضى على البحث الاجتماعي في مصر أكثر من نصف قرن^(١)، ومع ذلك فإن ما تحقق من نتائج على الصعيد المعرفي أو التطبيقي يعد هزيعا للغاية، ولا سيما إذا قورن ذلك بما تم إنجازه في بلدان نامية أخرى كالهند مثلا^(٢). فلأتزال دراسة المجتمع المصري متخلفة عن ركب التطور العلمي في الغرب ومتخلفة أيضا عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة والحادة. ولأتزال الأسئلة التقليدية التي تتسم بالوضعية منذ أوائل هذا القرن هي ذاتها نفس الأسئلة التي تشغل المهتمين بدراسة المجتمع وتلعب دوراً في التقييم العلمي للأبحاث وعلى أساسها تقام الحدود والقيود المنهجية الصارمة. مثال ذلك السؤال حول مصداقية البحث، فيما إذا كان موضوعها أم لا؟ وفيما إذا كان مرجعها بنظرية محددة أم لا؟ وفيما إذا كان معتمداً على بيانات وإحصاءات واسعة أم لا؟^(٣). ورغم ارتباط البحث الاجتماعي في مصر منذ نشأته بإطار مؤسسي خاضع للدولة بصورة مباشرة، فإن حصيلة هذه السنوات الطوال لم تحقق تطوراً كبيراً يتناسب وحجم هذه المؤسسات وطبيعتها وعمرها. ولم يكن دعم الدولة واقفاً ولا مستقراً بما يلبي تطلعات الباحثين النظرية والمنهجية. وبالتالي، فإن واقع الحال يشير إلى ضعف إمكانيات البحث الاجتماعي بصورة متزايدة. ولا أغالي إذا قلت أن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعي في مصر تفقد يوماً بعد يوم الدعم والاحترام Re-spectability ومن المتوقع أن يتجلى ذلك في عدد من المشكلات كما يترتب عليه أيضاً عدد من النتائج في المستقبل. ومحاول هذه الورقة أن تناقش جوهر أزمة البحث الاجتماعي في مصر والمشكلات التي يعانيها من خلال ارتباطه بالإطار المؤسسي. وكذلك مدى انعكاس هذه المشكلات على مستقبل البحث الاجتماعي عملاً في وضعية وإمكانية الباحثين الشبان.

أولا، جوهر الأزمة

لا يمكن إنكار الأهمية القصوى للبحث الاجتماعي في مصر ودوره المفترض في حل كثير من المشكلات، بل أنه يمكن أن يلعب دورا فعالا في نجاح سياسات التنمية والتخطيط، ومواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية، وكذلك إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتقنينها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة السياسية. غير أن هذه الأهمية غير متحققة في الواقع بفعل عاملين: أولهما عدم اكتراث النظام السياسي بأهمية العلاقة العضوية التي يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمي بصفة عامة. (٤) فليس هناك اعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه البحث الاجتماعي والمؤسسات الرابطة له في أن تصبح المعرفة العلمية جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسي. وإذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على أغلب العلوم بصفة عامة، فإنها تنطبق بصورة قصوى على العلوم الاجتماعية التي يجيء ذكرها دائما في ذيل الاهتمامات (٥). وبعد الخطاب السياسي حول البحث الاجتماعي بمقابلة خطاب دعائي يطرح في المناسبات ويعتمد على العبارات الإنشائية والصيغ العامة التي تستعصى ترجمتها إلى برامج محددة وتحتل كثيرا من التأويل (٦).

أما العامل الثاني فهو أن أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي لا يبدلون قصارى جهدهم في النضال دفاعا عن معرفتهم باعتبارها رأس مال يجب تقويته وتوسيعه لإقناع مشغل القرار بأهميته. ولا يكثرث الباحثون أيضا بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم (٧) ولا يسعون إلى تحديد أهداف اجتماعية لما يقومون به من أبحاث. وبذلك فهم لا يتحسسون أنفسهم في صراعات فكرية أو إيديولوجية خارج نطاق الحجرات التي يرقدون فيها وعارسون البحث والدراس. ولا أبلغ إذا قلت أن تلك الحجرات تغلو أيضا من أي تفاعل ديناميكي بين الآراء ومن أي حوار نقدي بين مدارس وأجيال ومن ثم تظل مؤسسات البحث الاجتماعي كالجثة الهامدة. فهي لا تعد طرفا في أي نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومي. ولا تذهب ببضاعها إلى أهداف أكثر إنسانية ولا إلى الارتباط بمشكلات ملحة ولا لمساندة أولئك الذين يلتفتون القدرة على المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية. وبهذا يسير البحث الاجتماعي طليقا بعيدا عن إرادة الدولة ولا تحركة إرادة سياسية محددة وبذلك يمكن أن يتوجه نحوها الباحثون.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكيف تفسر سيطرة الدولة على كل مؤسسات البحث الاجتماعي في مصر من جامعات ومراكز بحوث؟ وكيف تفسر حركة البحث الاجتماعي بتياراته وتجاريه الطويلة نسبيا في فهم المجتمع المصري؟ يبدو أن هذا النوع من الأسئلة يقودنا إلى ضرورة النظر في جذليات حضور الدولة وشرابها داخل مؤسسات البحث الاجتماعي ومدى ارتباط ذلك بسلوك المشتغلين بالبحث الاجتماعي.

وقبل الدخول في صلب هذه القضية ينبغي استعراض صور الفهم السائدة حول علاقة الدولة بالمؤسسة العلمية. في الواقع، هناك قدر من الازدواج والتبسيط لا بأس به فيما يتعلق بفهم حدود العلاقة بين الدولة ومؤسسات البحث العلمي بصفة عامة (٨). وهناك عددمن الأمثلة الدالة على ذلك. حيث يذهب بعض المشتغلين بالبحث العلمي إلى المطالبة بإصلاحات ديمقراطية داخل المؤسسات التي يعملون بها وهو ما يعني إدارة شئون البحث العلمي والتعليم

بطريقة ديمقراطية وفي نذ. الوقت يطالبون بزيادة من الامتيازات في الأجور والحرايز والدعم المالي لعملهم. وبطبيعة الحال فإن مطلب الديمقراطية يتعارض مع المبدأ القائل بتدخل الدولة في تحسين الأجور والدعم المالي. فإذا ما تحققت الإصلاحات الديمقراطية، فإنها تتيح عبر قنوات أخرى عمليات أخرى مستقلة في تحقيق إصلاحات مالية بعيدة عن مبدأ تدخل الدولة. ومن الأشياء اللائقة أن أكثر الباحثين رفضا لتدخل الدولة والذين يطالبون باستقلال المؤسسات العلمية كالجامة هم أكثر الذين بالغوا في المطالبة بتدخل الدولة لحماية سوق العمل العلمي والأمن القومي من الاختراق الأمريكي المتمثل في البحوث المشتركة^(٩). وعلى الجانب الحكومي، فلا تخلو التقارير الرسمية أيضا من الازدواج حول قضية الدولة ومؤسسات البحث العلمي. فقد ورد في تقرير المجلس القومي للتعليم النص على أن "استقلال الجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع... ومن ثم فإن توجيه الدولة لشئون الجامعات... أمر وارد ومسلم به، ولكن على ألا يشكل ذلك عبئا إضافيا على حرية الجامعة وتصرفاتها، أو يؤدي إلى الإبطاء من فعاليتها إنجازها" (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). وهناك بعض التوضيحات للمعوقات التي تعوق الجامعة عن استقلالها. وقد ورد ذلك في تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عام ١٩٨٥. حيث أن تدخل أجهزة عديدة ووزارات مختلفة في شئون الجامعات مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط وأجهزة الرقابة والجهاز المركزي للتخطيط والإدارة، يمكن أن يؤدي إلى معوقات في سبيل استقلال الجامعة (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). والجدير بالذكر أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣، قد أشار في مادته الأولى إلى استقلال الجامعة ولكن دون أن تنص كافة مواد القانون المفيدة مع هذا الهدف^(١٠).

وعلى أية حال، فإن هذه التفسيرات لا تستطيع أن تحدد مدى استقلال المؤسسات البحثية أو خضوعها للدولة في إطار الفهم الأوسع لملاكمة المعرفة بالسلطة. ومع ذلك لا يمكن القول أن لجهة البحث الاجتماعي في مصر تنطوي على وجود معرفة تشكل أساسا لممارسة سلطة ولا وجود لسلطة تدعو إلى ممارسة إنتاج المعرفة. فهذه خاصية تميز علاقة العلم بالدولة في أوروبا والولايات المتحدة^(١١). وفي هذا الصدد عبر ميشيل فوكو عن هذه الخاصية بقوله "أن السلطة يمكن أن تساعد على خلق موضوعات جديدة للمعرفة والمقابل قد تحفز المعرفة على ممارسة السلطة" (فوكو - M. Foucault، ١٩٨٠: ص ٥١). وهكذا فقد شهدت المجتمعات الغربية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مزينا من ارتباط العلم بالدولة. فلم يعد العلم منفصلا عن الحظوة السياسية التي تتيح له النمو والتي ساهم العلم نفسه في تحقيقها باستمرار. فالجوانب السياسية أو الاستراتيجية لبعض أعمال البحث أصبحت غير منفصلة عن الجوانب التقنية. والعلم يقدم خدماته للسلطة ويصبح خائفا على قراراتها. والسلطة تستخدم العلم وتصبح خائفة في تطوره (المصري، ١٩٩٢: ص ٣٦). أما حركة العلم في بلادنا فهي تتسم بالعشوائية وعدم الانتظام رغم دوام سيطرة الدولة على مؤسسات البحث العلمي عموما. ولكن حدود هذه السيطرة لا يمكن فهمها دون التصريح بين نوعين من سلوك الدولة بشكل عام، أحدهما هو السلوك التنظيمي والثاني هو السلوك السياسي^(١٢). ورغم ما قد يبدو من تعسف في

استخدام هذا التمييز، فإن أهميته تتمثل في إمكانية فهم القوة بمعناها البيروقراطي والتي تتمثل في اللزج والموظفين، وكذلك القوة بمعناها الإيديولوجي. فقد تدعى الدولة عبر تصريحاتها الرسمية أنها تسيطر على كل شيء، ومن ثم فإن "ماترحه الدولة يقترض في الغالب أن لا شيء يجري في المجتمع إلا بمبادرتها وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة" (هو بكنز، ١٩٨٨: ١٥).

وعلى ذلك فهناك حضور بيروقراطي للدولة داخل مؤسسات البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك عبر كثير من القواعد واللوائح المنظمة للعمل، دون أن يكون للدولة حضور سياسي صراخ في برامج البحث. هذا يعني أن حركة البحث الاجتماعي في مصر لا تسير "وفق خطة أو استراتيجية محددة، ولا توجد خريطة للموضوعات والنضاي والمشكلات التي يمكن أن يتوجه إليها الباحثون. بل يترك للمبادرات الفردية، المتفاوتة في قوتها وتأثيرها المؤسسي، حرية رسم سياسات البحث.. ويتربط على ذلك أن هذه السياسات تظل باقية في المؤسسات العلمية طالما ظل أصحابها في موقع المسؤولية. وقد يرى البعض أن لهذه الظاهرة بعض الإيجابيات (١٣) إلا أن عواقبها الرخيمة تتبدى في الإهمال الشديد للطاقت العلمية لأجيال من الباحثين تذهب جهودهم أدرج الرياح مع تغير السياسات البحثية وتضاربها. كما ينتج عن ذلك عدم تراكم في الخبرات العلمية المنظمة والتي يمكن أن تتخذ طابع المدارس النظرية والمنهجية" (المصري، ١٩٩٢، ص ١٩٧).

ونلاحظ أن الدور الفردي للباحثين يظل مرهونا بمدى ماتيحه التسهيلات المؤسسية البيروقراطية أو مواقع هؤلاء الأفراد في توزيع القوة عبر التسلسل الإداري البيروقراطي. وعلى ذلك، فالتقاليد المؤسسية تسمح بانتفاقة نسبية للجهود الفردية وفقا للتأرجح المستمر بين الولاء للإلهاز العلمي والولاء المؤسسي الذي قد لا يخلو من أبعاد سياسية في بعض الأحيان. هذا الوضع المزودج هو الذي قد يغلب المصيار العلمي في رسم سياسات البحث على أي معايير أخرى في أحيان. وهذا الوضع المزودج أيضا هو الذي يسمح بإمكانية وجود مساحة واسعة من تأثير المجالس الجامعية بحركة القوى الاجتماعية وتوجهاتها الفكرية. وفي ظل هذا الوضع يمكن أن تتأثر القرارات والمخطط بطبيعة اختيارات الأفراد التي تعكس أوضاعا قائمة في المجتمع (١٤). وبما أن حضور الدولة يتيح إمكانات متفاوتة في تخصيص مرار مؤسسية (مرتبات - مدلات - مكافآت - درجات وظيفية- طلاب... إلخ)، فإن توظيف هذا الحضور من جانب الباحثين يتحقق بدرجة تقوى داخل فضاء الغياب، أي تلك المساحات التي تعجز الدولة عن تقيير مصيرها (مثل برامج ومشروعات البحوث وخريطة التخصصات الدقيقة) وبالتالي، فبما مع غياب الدولة داخل رسم السياسات البحثية، يمكن للأفراد بوصفهم باحثين القيام بتحرير أفكار وتوجهات لا تخر من مصالح اجتماعية. وتصور هذه الأفكار عددا من القرارات غير المستقرة بطبيعتها. كما تستند هذه القرارات إلى شرعية وتعتمد في نفس الوقت على استغلال ماتيحه للإمكانات المؤسسية من نفوذ وموارد وتسهيلات. ولهذا السبب تنسم اللوائح الجامعية عبر تاريخها الطويل بمرونة فائقة وتناقضات مذهلة (١٥).

ويحكم انتماء أغلب المشتغلين في البحث الاجتماعي إلى الطبقة المتوسطة، فقد انعكس ذلك على طبيعة سلوكهم المؤسسي. وبطبيعة الحال، فإن ارتباط التعليم العالي بالحراك الاجتماعي قد شكل كتلة بشرية من الباحثين الذين يتطلعون إلى فرص أفضل في الحراك الاجتماعي بحكم وظائفهم (١٦) وبالتالي يبدلون قصارى جهدهم في نقل مقتضيات هذه الوظائف واحتكارها باعتبارها مورداً يجب إضفاء طابع الملكية عليه. وربما يعد العمل العلمي، ولاسيما الجامعي، بالنسبة للطبقة المتوسطة، وفي ظل ندرة رأس المال الخاص، بمثابة الملكية الخاصة. وإذا جاز لي أن استعير عبارة ميتشل Timothy Mitchell، فإنه يمكن القول أن العمل العلمي يمثل "شكلاً من أشكال رأس المال الذي يمكن تميمته وجعله مصدر الربح الفردي بذات الأسلوب الذي يمكن به استغلال رأس المال الاقتصادي" (ميشيل . Mitchell، ١٩٩١: ص ١٦٦). من هنا تصبح الدرجة الجامعية جزءاً أساسياً من مقتضيات توسيع النفوذ واحتكار القوة داخل ممارسة الوظيفة الجامعية.

وبهذا يتضح، أن أزمة البحث الاجتماعي تتمثل في تفصل حضور الدولة وغيرها داخل المؤسسات العلمية مع الدور المزدوج الذي يقوم به المشتغلون بالبحث الاجتماعي. حيث أن حضور الدولة يتوقف عند حدود الشرعية في مستوياتها الأولية وهي الحفاظ على الوجود الإداري والقانوني والتتطيم لهيئة الدولة داخل المؤسسة العلمية دون أن يمتد هذا الوجود إلى المستوى السياسي والأيديولوجي في توجيه البحوث. وبالتالي فإن الباحثين داخل المؤسسة يقومون باستغلال حضور الدولة في المزاوجة بين تلبية مبدأ الشرعية وترسيخه وكذلك توظيف هذه الشرعية في تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة. وفي هذا الإطار تتجلى أزمة البحث الاجتماعي في عدد من المشكلات يمكن رصدتها فيما يلي:

ثانياً: تجليات الأزمة

تواجه مؤسسات البحث الاجتماعي أربعة أقطار من المشكلات تتجلى فيها الأزمة وذلك على النحو التالي:

١- الموارد

يعتمد البحث العلمي بصفة عامة على موارد مالية وبشرية وفنية لإجراء البحوث. غير أن ما يخصص من تلك الموارد لا يبدو متوازناً بين مختلف التخصصات العلمية. ومن أبرز مظاهر عدم التوازن هو نسبة ما يخصص للعلوم الاجتماعية في مقابل نصيب العلوم الطبيعية من أموال وباحثين وهيكل تنظيمي وقهيزات فنية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة إنفاق الحكومة المصرية على مجمل البحث العلمي يصل إلى ٠.٢٪ من الدخل القومي (زهران ، ١٩٩٢ ، ص ٩). ونظراً لعدم توفر بيانات دقيقة بشأن حجم الإنفاق على العلوم الاجتماعية فإنه يمكن استنتاج ذلك من واقع حجم القوى البشرية في العلوم الاجتماعية والتي تبلغ ٢٣.٧٪ (زهران، ١٩٩٢، ٢٤) فقط من حجم القوى البشرية

العامة في البحث العلمي بصفة عامة. وبالتالي فإن ما يخص لهؤلاء من موارد يعد هزئاً للغاية.

وفيما يتعلق بإنفاق الدولة على البعثات والمنح والأجازات الدراسية، يلاحظ أيضاً عدم وجود تناسب بين الإطار المؤسسي والقوى البشرية العاملة في مجال البحث العلمي من ناحية، وما يخص من بعثات ومنح وأجازات، من ناحية أخرى. حيث تشير الوثائق الرسمية إلى أن عدد المؤسسات العلمية العاملة في البحث العلمي بصفة عامة يصل إلى ٣٠٠ مؤسسة بحثية رسمية موزعة على المعاهد والجامعات ومراكز البحوث ومعاهد البحوث بقطاع الإنتاج والخدمات - حسب تقديرات أكاديمية البحث العلمي عام ١٩٨٧ (زهران، ١٩٩٢: ص ١٩) ويبلغ حجم القوى البشرية بهذه المؤسسات نحو ٢١ ألف فرد وينتميه ٥٠٪ من عدد السكان - حسب الكتاب السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ (زهران، ١٩٩٢: ص ٧). وافتراض النشأ النسبي لهذا العدد حتى عام ١٩٩٠/٨٩، فإن حجم ما تم تخصيصه من بعثات ومنح وأجازات دراسية في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لا يتعدى ٢٣٩١ بعثة (زهران، ١٩٩١: ص ٣٤٩). وربما يخصص للعلوم الاجتماعية ربع هذا العدد تقريباً. بل وتقل هذه النسبة بصورة مستمرة فقد كانت نسبة المبعوثين في العلوم الاجتماعية ٢٧٪ في الخطة الخمسية للبعثات ١٩٦٥/٦٠. وانخفضت إلى ١٩٪ في السبعينات ثم تقلصت بصورة أكبر في الثمانينيات لتصبح ١٥٪ من إجمالي المبعوثين (زاهر، ١٩٩١: ص ٣٣٨، ٣٤٤). وقد اعتمدت خطة الثمانينيات في البعثات على تدبير مصادر مالية عن طريق دمج بعض المنح الدولية في الخطة. ومن الطبيعي أن يكون للطرف الأجنبي الحق دائماً في تقرير حجم المنحة المقدمة وطبيعتها ومذاها أيضاً ولهذا يصعب استعمار هذا الدعم أو استقراره.

ومن المدهش أن يؤثر نقص الموارد المالية واختلالها على كافة الموارد الأخرى اللازمة لممارسة البحث الاجتماعي. حيث أدى ذلك إلى مظاهر عديدة من التقصير في محاولة الوظيفة البحثية داخل المؤسسات العلمية. بالإضافة إلى عدم توافر حد مقبول مما يسمى بالبنية الأساسية للبحث الاجتماعي والتي تشمل القوة البشرية اللازمة والتجهيزات الفنية كالمكتبة والمعلومات. حيث بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدد الطلاب ١: ١١١ وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٢ وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١: ١٨٠ عام ١٩٧٥ بعد هجرة الأساتذة إلى البلدان النفطية (السقطي، ١٩٩١: ص ٥٨) والغريب أن التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية لا يراعى هذا الخلل في القوى البشرية والمادية. وبالتالي يزداد العبء على الجامعات الأم وتستنفذ طاقات الباحثين في أعمال التدريس. ويظل مستقبل هذه الجامعات محفوفاً بالمخاطر نظراً لعدم قدرتها على الاضطلاع بمهام الدراسات العليا مثل توافر المراجع والمعلومات والأساتذة المشرفين.

وبما أن القدرات المالية أصبحت تشكل محورياً رئيسياً في تقرير مصير أي سياسة بحثية، فقد أدى تعثر الدولة في تمويل البحث الاجتماعي إلى ظهور نوعين من التمويل أحدهما يمكن أن نطلق عليه التمويل الحكومي الاستثنائي أو التمويل الحكومي المشروط. وذلك تمييزاً له عن الدعم الثابت والمأخوذ من الميزانية العامة مباشرة. وفي حالة التمويل

الاستثنائي يطلب من مؤسسات البحث الاجتماعي القيام بأبحاث لصالح بعض الهيئات الحكومية مقابل تمويل البحث من جانب تلك الهيئات بشكل مباشر. (١٧) ورغم ما قد يبدو في هذا التمويل من بعض الإيجابيات، فإنه قد يشير بعض الشكوك الخاصة بتأثير بعض الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومبرراته. أما النوع الثاني فهو التمويل الأجنبي سواء من خلال مؤسسات دولية كالألم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أو بعض حكومات أو شركات الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار تجرى البحوث المشتركة من خلال تعاقدات فردية أو عن طريق مؤسسات. ولا تخلو هذه البحوث من الصعوبات.

وفيما يتعلق بالتمويل الحكومي الاستثنائي، فإنه قد يؤدي إلى أضرار مرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والخضوع لأولويات بعض المؤسسات الحكومية وبالتالي فرض إطار إيديولوجي معين على الباحث. وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن "هذا ليس عيباً ولا عاراً على الباحث، لأن خضوعه لتلك الأولويات هو توظيف كامل لعمله في خدمة عملية التغير الموجه ولخدمة القطاعات الأكبر من أبنائه مجتمعه" (الجهري، ١٩٨٨؛ ص ٤-٥). ورغم وجاهة هذه التحفظات من الناحية المنطقية، فإنه لا تغفل بعض مظاهر الوضع المريب في التمويل الحكومي والتي ليس مصدرها مشاعر الباحث وإنما سلوك الجهة الممولة بالطبع. ومن هذه المظاهر، عدم تفرقة الحكومة، ولا سيما الجهات الأمنية بين علانية البحث العلمي وسرية المعلومات التي تستخدم لأغراض أمنية في المقام الأول. وهناك جهرقان بارزتان في ذلك، هما بحث الجماعات الإسلامية المتطرفة وبحث أوضاع المجندين بالأمن المركزي الذين قاسوا بعملية ثمة واسعة. وفي الحالتين، حاول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء البحث والاستعانة بشعيرة الباحثين وتقديم النتائج التي يسهل توظيفها في مجال التطرف الديني والعصيان المسلح داخل معسكرات المجندين. ولم تكتمل محاولة المركز القيام بالبحث لاهتبارات السرية التي تفرضها الجهات الأمنية على البيانات. (المصري، ١٩٩٢؛ ص ٢٢٢-٢٢٣) (١٨) ومن الواضح أن التمويل الحكومي على هذا النحو يشكل خطراً شديداً على الباحثين ويضعهم في موقف مريب ولا سيما إذا حاولت الحكومة الاستعانة بأية معلومات يدلي بها الباحثون في مجال فهم الجماعات الإسلامية وذلك بالقضاء على هذه الجماعات عن طريق القوة البوليسية.

أما البحوث المشتركة فهي ظاهرة جديدة على البحث الاجتماعي في مصر. وهي تتاج ظروف وملاسات سياسية تحتم على الباحثين والمؤسسات البحثية ضرورة الانفتاح على العالم. لقد بدأت هذه الظاهرة في السبعينيات بوصفها أحد صور التمويل الأجنبي للبحوث. ومن الهيئات التي تقوم بتمويل البحوث المشتركة، هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية. وتجري البحوث المشتركة في صورة اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية أو في صورة اتفاقات تعاقدية فردية بين الباحثين والجهات الأجنبية.

ومن المعروف أن التعاقدات الفردية في السبعينيات قد أثارت ردود أفعال حادة من جانب بعض الباحثين والمثقفين والكتاب في عام ١٩٨٢. وقد اتسمت المناقشات والتحقيقات بالإثارة الصحفية حول نشاط المخابرات الأمريكية

والمركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر، ومخاطر البحوث المشتركة على الأمن القومي وسوق العمل العلمي. (١٩) والسمة الغالبة على معظم المناقشات هي التسطيع الشديد في فهم الآليات السياسية المرتبطة بالبحث الاجتماعي. والشئ المثير أن أغلب الكتابات كانت تعزز الاتجاه نحو درء الشبهات بزيادة العزلة، ومواجهة خطر البحوث المشتركة بمنع من تكريس الدور الحكومي في البحث الاجتماعي. ولقد أضفى ذلك على التدخل الحكومي شرعية كبيرة مما دفعها إلى اتخاذ بعض التدابير في اتجاه تعزيز حضور الدولة في البحوث المشتركة. وتشير بعض وثائق المجلس الأعلى للجامعات إلى أنه "نظراً لعدم وجود تنسيق وتوزيع منظم لهذه البحوث في الجامعات والتخصصات المختلفة، وعدم وجود رقابة مالية وإدارية منظمة بلوائح وقواعد، فقد جرت محاولات لإعادة تنظيم البحوث المشتركة على نطاق واسع. ويصدر القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم مشروعات البحوث المشتركة مع هيئات أجنبية، تم وضع ضوابط محددة لنشاط هذه البحوث" (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ١). وفي هذا الوقت أصبح مشروع ترميز الجامعات المصرية والأمريكية نموذجاً لتطبيق هذه الضوابط تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات. (٢٠) ويهدف هذا المشروع إلى إقامة روابط علمية بين الجامعات في البلدين بما يخدم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر بهدف المساهمة في علاج معوقات الإنتاج والتنمية وإعداد وتنمية الكوادر العلمية للجامعات ومعاهد البحوث. ويتقضى ذلك تم تخصيص مبلغ ٢٧٥ مليون دولار أمريكي لإتقانها في أغراض البحث العلمي في مصر على مدى خمس سنوات مددت إلى عشر سنوات لتعثر التمويل في منتصف فترة تنفيذ المشروع (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ٢).

ولاحظ أن تصنيف البحث الاجتماعي من التمويل في مشروعات الترميز يعد ضئيلاً. ولا سيما إذا قورن ذلك بما يخص البحوث العلوم الطبيعية والتطبيقية حيث يتم وضع البحوث الاجتماعية ضمن مشروعات مسحية أو مشروعات ذات روابط متخصصة وفي هذه الحالة يبلغ حجم التمويل ما بين ١٠ آلاف دولار إلى ٥٠ ألف دولار. ويبرز البحث الاجتماعي ضمن عمل لجنة تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والسكان، وهي اللجنة التي تحتل المرتبة الثامنة في التسلسل الهرمي للجان ككل. كما أن ما يخص البحوث علم الاجتماع والاثنوبولوجيا يعد ضئيلاً للغاية. ولا يتعدى حجم الأبحاث في هذين التخصصين ثلاثة بحوث على الأكثر منذ عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٨. (٢١) وهكذا يتضح أن موارد البحث الاجتماعي تفقد الدعم من جانب الدولة ويشرها التحلل والقصور الشديد فيما يخص لها من موارد حكومية أو أجنبية. وفي هذا الوضع المخرج يواجهه الباحثون اختياراً صعباً في صياغة حياتهم العلمية بين إعطاء كل الجهد لدعم المؤسسات العلمية والتضحية الكاملة ببعض التطلعات الاجتماعية. وهي معادلة صعبة وتكاد تكون مستحيلة في كثير من الأحوال. ولذلك فإنه مع كل هذا القصور تهدد الطاقات وتهدر الإمكانيات إما في مزيد من استغلال الموارد المخصصة للتعليم والتدريس والامتحانات وتوزيع المقررات أو التطلع إلى الهجرة.

٢- التواصل

يقاس نمو أي علم وتقدمه بمدى قدرته على القيام بعملیات تواصل داخل النسق العلمی وخارجه. والمقصود بالتواصل، العملية التي يتم بمقتضاها خلق حوار علمي بين الباحثين (أفقياً ورأسياً) وداخل التخصص الواحد وخارجه، وتكون قنوات علمية مثل الدوريات المتخصصة والروابط والاتحادات العلمية التي تسمح بتبادل الرأي وحرية النقد. وكذلك الانفتاح على الإنتاج العلمی فی مختلف الأقطار من خلال حلقات البحث والمؤتمرات والبحوث المشتركة. ويبدو أن حركة النمو العلمی، معرفياً ومنهجياً، تعتمد أساساً على طبيعة حركة التواصل التي تتيحها المؤسسات العلمية ونشاط الباحثين عبر المدارس الفكرية المختلفة. ومع ذلك، فإن قدرة أي تخصص علمي على التواصل تتوقف في المقام الأول على تلك المكانة التي يحتلها ذلك التخصص داخل المؤسسة العلمية وخارجها. وفي هذا الإطار يحتل البحث الاجتماعي في مصر موقعاً هامشياً في سلم الأولويات العلمية والفكرية والسياسية. وبالتالي، فإن مكانة المشتغلين بالبحث الاجتماعي، عموماً، تتأثر إلى حد كبير بتلك المكانة الدنيا (صهر، ١٩٩٢؛ ص ٢١) التي يحتلها علمهم. فهناك قايض هائل بين مجالات البحث الاجتماعي ومجالات البحث العلمی الطبقي والتطبيقي. حتى أن لفظة "علم" تأتي مرتبطة دائماً بتخصصات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء مثلاً. وكأن ما عداها من تخصصات ليس يعلم من هنا لا يشير أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة. وبالتالي فهم لا يقرن نفس الاحترام والتقدير الذي يلقاه زملاؤهم في مهن الطب والهندسة والكيمياء مثلاً. ومن المنصور أن ذلك يساهم إلى حد كبير، في إعادة إنتاج قناعاتهم ومواقفهم وكذلك مواقع الحقول المعرفية التي يعملون بها.

هذا يعني أن قيمة البحث الاجتماعي في مصر تتوقف عند حدود المشروعية المؤسسية في أدنى مستوياتها. حيث تنقلص القيمة العلمية المبتغاة إلى مجرد إنشاء قسم جديد لعلم الاجتماع في جامعة مصرية، حتى دون أي مقومات علمية يمكن أن ينهض عليها هذا القسم. ولذلك، فإن أقصى ما يمكن عمله لصالح البحث الاجتماعي في نظر الكثيرين هو خلق كيانات طوبوغرافية للتخصص. وفي إطار السعي الدلوي للمحافظة على التواجد المؤسسي، يسعى الباحثون إلى مزيد من إخفاء طابع الهيبة على علمهم عن طريق التورغل في التخصص أكثر من اللازم والاتعازل المباليغ فيه عن الاحتكاك بالمجالات المعرفية الأخرى. وعدم إتاحة اللغة التخصصية الضيقة لأن تكون في متناول من هم خارج التخصص الضيق. وبدلاً من أن يتطور البحث الاجتماعي عبر تفاعل التخصصات العملية المختلفة داخل الحقل الأوسع للعلوم الاجتماعية، فإنه ينسحب بصورة مشوهة، حيث تتراكم الأبحاث والخبرات المعرفية والمنهجية ضمن إطار حدود تخصصية لا وجود لها إلا في أذهان بعض الباحثين. ولا أغالي إذا قلت أن الطموحات الشخصية التي تضيق بها الحدود المؤسسية ربما تزود إلى خلق وظائف وأقسام جديدة تحت مزايع تخصصية (٢٢). وبدلاً من أن يتقدم العلم في تراكم معرفي ومنهجي عبر التواصل والتفاعل أفقياً ورأسياً، فإنه يعمل في إطار العزلة والتفوق المتزايد. وفيما يلي بعض مؤشرات هذه العزلة:

أ- عدم وجود حوار علمي بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي، وبالتالي عدم قدرة التحليلات العلمية على استخدام الأدوات النقدية المتشككة في الكتابة أو الحوارات المباشرة داخل حلقات البحث والمؤتمرات. (٢٣) وكذلك عدم قدرة الباحثين على الفصل بين النقد العلمي والتجريح الشخصي. وهذه سمة تميز الباحثين، سواء الداخلين في حوار ونقاش أو المستمعين والمشاركين في هذا الحوار. ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم عالم الباحثين. فهناك ما يمكن أن نطلق عليه "ازدواجية أساليب حياة الباحثين"، فهم يمارسون مهنة البحث العلمي بحكم وظائفهم، ويؤمنون بقناعات ومعتقدات ناشئة عن روابط اجتماعية محددة. وتلعب هذه الروابط دوراً في تشكيل السلوك العلمي للباحثين. ولذلك تختلط قوة الباحثين وحيثيتهم العلمية بالإطار الاجتماعي الذي يضفي عليها شرعية ومزية. ولذلك يحرص الباحثون على ممارسة أقصى درجات التعف الرمزي - إذا جاز لنا التعبير- في الحيلولة دون تعرض أعمالهم للنقد كما يحرص بعض على تعزيز مكانتهم من خلال المبالغات الإنشائية الشفاهية (٢٤). وربما يدمج هذا السلوك توقعات الآخرين له واعتماد هذه التوقعات على التقريعات الشخصية. ذلك أن أغلب الباحثين لا يقرأون أعمال بعضهم البعض ويحتفظون بتوقعات شخصية لبعضهم البعض ولا يصرحون بها. ولعل من هذه التقريعات له بعض المصادقية العلمية وكثير منها لا يتلهم بأي صلة. وفي ظل عدم وجود مناخ صحي يسمح بالحوار والتعدد في الآراء واحترام الاختلاف والترفع من الذاتية، يمارس المشتغلون بالبحث الاجتماعي عملية وهمية من الحراك في المكانة العلمية لبعضهم البعض اعتماداً على معايير شخصية في اختلاط التدرج والتقييم الشخصي الشفاهي.

ب- ومن الأشياء التي تساهم في مزيد من عزلة المشتغلين بالبحث الاجتماعي، عدم وجود نشرة متخصصة يتم تداولها بين أهل التخصص. وكذلك عدم وجود دورية علمية متخصصة تعبر عن حركة الإنتاج العلمي وتبادل الحوار والنقاش. باستثناء الفرصة التي كان يوفرها الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (٢٥). ومع افتقار مؤسسات البحث الاجتماعي (٢٦) القنوات اللازمة للحوار والاتصال، تصبح المعايير العلمية في تقويم الإنتاج العلمي معايير شكلية تعتمد المنح والمنح يوجب استيفاء الشروط المؤسسية أو عدم استيفائها. وبهذا يستطيع أي باحث، بحد أدنى من الجهد والقدرة، المرور عبر الطقوس المؤسسية والحصول على الدرجات العلمية. وفي هذه الحالة توزع الحقوق والواجبات والامتيازات في إطار سيادي يفضي النظر عن الإمكانات والقدرات الفعلية للباحثين. وما يزيد الأمر سوءاً عدم وجود قنوات تواصل حر خارج الإطار المؤسسي وهي القنوات التي يفرزها المجتمع المدني مثل الجمعيات المهنية (٢٧) والاتحادات والروابط العلمية التي تقارب نشاطاً علمياً وثقافياً وسياسياً. وتعد أهمية هذا النوع من القنوات في أنه يشكل بديلاً حقيقياً لمؤسسات البحث الاجتماعي الحكومية، تلك التي لا تمنح القدرات الفردية منتفعة بل تكبلها بالقيود عبر الدعايات البيروقراطية وأعياء التدريس وغير استخدام سلطة المنح والمنح. أما القنوات الحرة فإنها تمنح الباحث "إحساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع في هيئته الاجتماعية. كما تمنحه قدراً، ولو متواضعاً، من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتي" (إبراهيم، ١٩٩١، ص

١٦. وفي نفس الوقت يمكن لهذه القنوات أيضاً أن تقوم بعملية فرز علمي حر ومتواصل للإمكانيات العلمية الفعلية للباحثين من خلال النقد والحوار وإتاحة الإنتاج العلمي لجمهور واسع من داخل التخصص وخارجه. ومع غياب هذا النوع من القنوات لا يبقى أمام الباحثين سوى الصراع ولا يبقى أيضاً سوى إضفاء طابع الهيمنة على المواقع والوظائف والتخصصات البحثية داخل المؤسسة. ويصبح مجرد شغل موقع وليس بسلطة داخل هذه المؤسسات هدفاً في حد ذاته ودليلاً كافياً ووحيداً على أهلية الباحث وكفاءته.

جـ- ندرة التواصل بين البحث الاجتماعي ومختلف التخصصات العلمية داخل حقل العلوم الاجتماعية . ويبدو أن أسلوب بحث الفريق Team Work ، وهو تقليد نادر (٢٨) يتم في أغلب الأحوال بين أعضاء تخصص واحد وفي إطار وأسى. وربما حاول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية إتاحة الفرصة في بحوث تنمية الموارد البشرية للرجح بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في البحث الواحد كشرط من شروط قبول البحث. غير أن ما يحدث بالفعل هو هيمنة بعض الأعضاء في تخصص معين على إدارة الفريق رغم الوجود الشكلي لباحثين آخرين من تخصصات أخرى. (٢٩) وربما يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة قياس تواصل علمي بين كبار الأساتذة سواء من تخصص واحد أو من تخصصات متعددة. وبالتالي فإن نجاح كثير من البحوث يعتمد على وجود باحث رئيسي وعدد من الباحثين الصغار يتم ترتيب مهامهم وحقوقهم في تسلسل هيراركي. ومع ذلك فهناك جهازاً قليله ومشرقة في بحوث الفريق مثل البرنامج الدائم لتعاطي المخدرات وبحث المرأة في الريف والحضر ومشروع المسح الاجتماعي.

د- أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر غير منخرطين في الحياة العامة ولا يشاركون بالرأي في القضايا الفكرية والثقافية. وليس غريباً أن يجد جمهور لا بأس به من قراء العربية صعوبة في فهم ما تعنيه كلمة أنثروبولوجيا التي تقلت إلى العربية كما هي. وليس غريباً أيضاً أن يشعر كثير من المشتغلين في مصر بعدم أهمية علم الاجتماع وعدم وجود لغة مشتركة للفهم مع المشتغلين بالبحث الاجتماعي. ويزيد الموقف سوءاً تغلف البحث الاجتماعي عن مواكبة حركة التغيير الاجتماعي في المجتمع. (٣٠) وعدم جرأة قطاع لا بأس به من المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا على الدخول في مناقشة القضايا العامة التي تستلزم وعياً سياسياً محدداً وروية علمية بالغة الدقة.

هـ- ندرة التواصل العلمي بين البحث الاجتماعي في مصر وتيارات البحث الاجتماعي في العالم الغربي. فلا يجد مؤتمرات أو لقاءات علمية أو ندوات وحلقات بحث يمكن أن يتفاعل فيها الباحثون في مصر مع زملائهم في العالم . وأغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر غير منخرطين في الجهد الذي ثار حول أزمة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الغرب باستثناء اهتمام قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بالتأريخ والتنبؤ في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا عبر رسالتين في المجستير تحت إشراف محمد الجوهري (٣١). وهناك اهتمامات متفرقة في التواصل العلمي مع علم الاجتماع الغربي وذلك في إطار حركة الترجمة التي بدأت مع سلسلة علم الاجتماع المعاصر عام ١٩٧٢. وهي محاولة إيجابية وتثقل ثمرة جهد جماعي استثنائي لكنها ضعفت وتوقفت كثيراً من الإيجابيات .

وفيما عدا ذلك هناك قصور حاد في ملاحقة الانتاج العلمى الغربى. فإذا قرأنا قوائم المراجع التى يستند إليها الباحثون فى أعمالهم فسوف نجد المسافة الزمنية واسعة بين أحدث مرجع تم الرجوع إليه وتاريخ نشر هذه الأعمال. ولا بالغ إذا قلت إن هذه المسافة الزمنية تتراوح فى أغلب الأعمال العلمية ما بين ٥-٢٠ سنة على الأكثر. ويلاحظ أيضا ندرة الكتابات العلمية بلغات أجنبية من جانب الباحثين فى مصر. وكذلك ندرة الأعمال العلمية المنشورة بلغات أجنبية فى دوريات عالمية. ويعتمد كثير من الباحثين فى مصر على مجرد نشر الإنتاج العلمى بلغة عربية وفى إطار محدود. وهذا ظل البحث الاجتماعى يأتى عن الخلافات النظرية والمنهجية فى الدوائر العلمية الغربية. وأصبح مكتفيا بذاته يعمل فى إطار من التنشئة العلمية القائمة على العزلة والتفرع.

٣- الأداء

إذا كان البحث الاجتماعى يعانى ، كما سبق أن أوضحنا ، من مظاهر القصور واختلال فى الموارد العلمية وضعف قنوات الاتصال داخل الجماعة العلمية وخارجها، فإنه من المتوقع وجود بعض المظاهر السلبية فى الأداء العلمى للباحثين. وهو ما معنى السير قلما فى أقصر الطرق وأيسرها بلوغا لتحقيق أهداف أكاديمية مباشرة (كالحصول على الدرجات العلمية)، وصعوبة إتاحة الفرصة لأى تجديد أو ابتكار فى القاموس المتداول بين الباحثين. وفى هذا الإطار يمارس أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عملهم العلمى من متطلق الروح الفردية، سواء فى مجال التحصيل العلمى أو أسلوب إجراء البحوث. (٣٢) وفى الحالات التى تتطلب عملا جماعيا مثل البحوث المسحية ذات العينة كبيرة الحجم، فإن تقسيم العمل بين فريق البحث يتسم بالطابع التجزئى، بحيث توزع المهام المطلوبة فى إطار فردى ودون أن تنصهر كافة جهود الأفراد فى تقرير البحث. حيث تختلف الصياغات النظرية عن بعض الاستنتاجات الميدانية، وتختلف لغة التنظير من فترة لأخرى وهكذا. وأساسا ما يمكن أن يحدث هو كتابة تقرير البحث بصورة تبدو كما لو أن الذى كتب غير الذى جمع البيانات دون أى روابط ذهنية واضحة. (٣٣) ولهذا لا تحصل هذه البحوث من خلال روح الفريق المعنى النقيض للكلمة، وإنما تتشكل كل مجموعة بحث من باحث رئيسى يعاونه أفراد أقل فى المستوى العلمى والدرجة العلمية. وتتأرجع مهمة هؤلاء بين جمع البيانات من الميدان وتصنيفها وترتيبها. وفى داخل أغلب أقسام علم الاجتماع يعمل كل فرد بشكل منفرد. ولم تفلح الصلاحيات الاحيائية ل رئيس مجلس القسم فى خلق التناغم والرباط بين أعضاء القسم والعمل بروح الفريق البحثى. وتصل الروح الفردية إلى أقصاها فى ذلك الإصرار الشديد والمبالغ فيه على إجراء بحوث فى إطار تخصصى ضيق. وفى هذا الصدد يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من ثنائية لا مبرر لها بين ما سعى بالبحث السوسولوجى والبحث الأنثروبولوجى. وقد ترتب على هذه الثنائية تمهائى متبادل بين المشتغلين بالبحث فى كلا التخصصين. وقد اتخذ هذا التحايش مبررات إيديولوجية أو مبررات علمية مبالغ فيها.

ومن الظواهر السلبية التي يتسم بها أداء الباحثين في ممارسة البحث الاجتماعي الميل نحو الوصف والزرعة الاحيائية المفرطة. وفي هذا الصدد يتحاشى أغلب الباحثين الدخول في أي جدل نظري. وربما يرجع السبب في ذلك إلى قلة الأبحاث التي تقتضي الحوار والنقاش مع النظريات الغربية. وكذلك اكتفاء بعض هذه الأبحاث بتطبيق النظريات والفروض الغربية أو تعديل صياغة بعض الفروض بموجب اختبارها في الواقع المحلي على أفضل الأحوال. وهو ما يعني ميل المشتغلين بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، منذ مرحلة مبكرة، إلى ضرورة إتقان قواعد الصنعة العلمية، فالباحث النموذجي الذي يتقن أدوات البحث السوسيولوجي والانثروبولوجي هو الذي يستطيع الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان بنفس القواعد الكلاسيكية في البحث الاجتماعي الغربي. وهذا ما جعل البنايئة- الوظيفية تلقى قبولا واسعا بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي. وبالتالي، لم يترتب على استئناس مفاهيم وأدوات التحليل البناي - الوظيفي أي صعوبات نظرية أو منهجية أو إيديولوجية من الترخ الذي يفرض إلى رفض هذا المنهج. (المصري، ١٩٩٢؛ ص ١٩٥)

وفي مناخ لا يسمح بالابتكار والتجديد، شاع استخدام مناهج وأدوات محددة ظلت تعمل لفترات طويلة دون أن تحقق تقدما ملموساً. وعلى سبيل المثال فقد استمر العمل بأسلوب المسح الوصفي وصحيفة الاستبيان والملاحظة بالمشاركة قرابة نصف قرن ومع ذلك لم تحقق هذه الأدوات تطوراً منهجياً موازياً يتناسب وطول هذه الفترة. والملاحظ على أغلب البحوث التي تعتمد على البيانات الوصفية لتقسام البحث إلى قسمين: الأول يعالج فيه الباحث فكرته والدراسات السابقة ومعالجته المنهجية والإطار النظري الموجه للبحث. والثاني يقدم البيانات في صورتها الخام ولو بتقليل من التعديل أو في شكل جداول إحصائية دون وأن يكون هناك أي معالجة تربط القسمين. هذا يعني مدى الضمّت الشديد في الموازنة بين الجوانب النظرية والإمبريقية. والاعتماد على إطار نظري مسبق بحيث يخنق اللقائ من الصنعة الأولى يمدى التبسيط الشديد في طرح الموضوع أو بذاهة عرض المشكلة البحثية أو توقع النتائج مقدما. وتستوى في ذلك البحوث التي تنتطق من اتجاه بناي - وظيفي أو تلك التي تسترشد بالمادية التاريخية. من هنا، فالأداء العلمي يعتمد على التوجهات الفردية بدلا من العمل الجماعي واللجوء إلى الوصف بدلا من التحليلات النقدية والنظرية وتعماش بعض المفاهيم والمناهج دون أي صعوبات نظرية في تطبيقها. ويتسم الأداء العلمي في كثير من الأحوال بالخصوع الأعمى لإطار نظري مسبق واستئناس هذا الإطار دون إعمال روح النقد والتفنيد. ومن ثم، يميل الباحثون إلى تكرار المفاهيم والأدوات واجترار الشروحات في الكتابة المنهجية. (٣٤) وبذلك يصبح الأداء العلمي على هذا النحو مقيدا بروح التجديد والابتكار.

٤- الحدود

على الرغم من اتساع الحيز الذي يحتله التواجد الفردي في مؤسسات البحث الاجتماعي، فإن ذلك لا يتطوى على تأكيد استقلالية الفرد وحرته في ممارسة البحث. والمؤسسة البحثية لا تخلو من بعض الحدود وفقا لمدى اختلاف قوة

المصادر التي تنبع منها. فهناك مبادئ يسهل انتهاكها في خضم اتساع الفجوة بين الواقع والمثالي. وهناك بعض القواعد التي يصعب مجرد التفكير في الخروج عليها من جانب الباحثين. وقد تكون الحدود قوية بما لها من حضور لا تحصى وقد تستمد قوتها من حضور عقلي يملكه صدور الباحثين أنفسهم. وفي كل الأحوال، فإن تلك الحدود تلعب دوراً قوياً في اختيارات الباحثين لموضوعاتهم التي يدرسونها، وفي تقدير أنسب أساليب البحث والتظهير التي يسمح لها بفهم الظواهر الاجتماعية وصياغتها. وبهذا يمارس الباحث عمله وفقاً لما تملّيه بعض الضغوط السياسية والثقافية والأخلاقية.

على الجانب السياسي، كانت هناك ثلاثة مشاهد من الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السياسي في حق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات منذ الخمسينيات؛ وكانت لها أصداء بعيدة المدى على حرية البحث الاجتماعي. المشهد الأول حدث في ١٩٥٤ عندما قام النظام السياسي بإبعاد مجموعة من أعضاء هيئة التدريس عن وظائفهم (٣٥) لأسباب إيديولوجية (دونالد ويد Donald Reid، ١٩٩٠، ص ١٧٠). وحدث المشهد الثاني عقب انتفاضة الحركة الطلابية التي كانت تطالب بحقوق سياسية وأكاديمية. وقد أثار ذلك حرج أعضاء هيئة التدريس. "وكان للأثر الذي أحدثته انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ الطلابية على هيئة التدريس بالجامعات أهمية كبيرة، حيث أسفر عن خرق التقليد الذي كان سارياً منذ ١٩٥٤، والذي قتل في الهند السياسي العام الذي انتهجه أساتذة الجامعات، الأمر الذي أسفر بالقطع عن تحول أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسياً" (عبد الله، ١٩٩١، ص ٢٤٠). وقد وصل هذا التحرك إلى ذروته في السبعينيات مما دفع الرئيس السادات إلى تكرار حادثة ١٩٥٤ وذلك بإبعاد بعض الأساتذة عن وظائفهم واعتقال بعضهم بتهمة التخارب مع دول أجنبية في مشهد دراسي ثالث. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات لم تكن مستندة إلى شرعية قانونية وإنما كانت خرقاً للحقوق المدنية والعلمية للباحثين. مع الأخذ في الاعتبار أن قانون الجامعات قد نص في أحد مواده على أنه من حق رئيس الجامعة نقل أي عضو هيئة تدريس أو معيد أو مدرس مساعد إلى وظائف أخرى إذا ثبت عدم صلاحيته لهذه الوظيفة. وبطبيعة الحال لم تستخدم هذه المادة حتى الآن ولكن النص عليها يؤدي وظيفة سيادية. فقد أصبحت العلاقة بين مؤسسات البحث والدولة تعتمد على إعمال مبدأ الرقابة دون أن تصل الأمور إلى مستوى الصدام مع الإدارة الجامعية.

ولقد كان البحث الاجتماعي مجالاً مناسباً لتحقيق هذا المبدأ. وعلى الرغم من ظهور قوائم ضحايا الإبعاد والاعتقال من المشتغلين بالبحث الاجتماعي، فإن تلك الأحداث كان لها أثر عميق على حركة البحث الاجتماعي في مصر. فقد كانت هناك خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها في اختيار موضوعات البحث، وفي تبنى التوجهات النظرية، وهذا ما جعل كثيراً من الباحثين يعملون في أمان تحت مظلة المدرسة الدوركايمية والتوجهات الثنائية الوظيفية. وقد حاول البعض تكبيف كتاباتهم العلمية مع الخطاب الدعائي السياسي. ومن اللافت أن البحث الاجتماعي في خضم هذه الأحداث ظل متفرقاً متخفياً عن الحلق بركب الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد خلقت قائمة الإنتاج العلمي في

علم الاجتماع خلال فترة الانتهاكات السياسية من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية (٣٦).

وإذا كانت القيود السياسية شديدة على البحث الاجتماعي، فإن قسوة القيود الثقافية أشد. فهناك تراث من المعرمات التي يصعب اختراقها. مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر. فعلى الرغم من ارتباط الجماعة المصرية منذ إنشائها بالتوجه العلماني، فإن للشكل الديني ظل حاضرا في البحث والنقاش (دونالد ريد Donald M. Reid، ١٩٩٠ : ص ٢٣٣). وقد اختلفت ودور فعل المشتغلين بالبحث الاجتماعي نحو المسألة الدينية باختلاف توجهاتهم الفكرية التي أخذت ثلاثة أشكال: الأول اتجه نحو استخدام المصادر الدينية الإسلامية منذ مرحلة مبكرة في الزعم بوجود فكر اجتماعي إسلامي يميز عن الروافد الفكرية الغربية لعلم الاجتماع (٣٧) والثاني اكتفى بتحايل الدخول في مناقشة الظواهر الدينية، إما بدافع رفض العقيدة الإسلامية لأن تكون متعلقا بإيديولوجيا أو القبول التام بها (٣٨). والاتجاه الثالث، حاول الحفاظ على حركة البحث الاجتماعي بعيدا عن الدخول في معارك إيديولوجية مبكرة قد تلحق الضرر بمسيرة العلم. حيث واجهت دراسة الفولكلور في السبعينيات مشكلة تحريم المساس بالعقيدة والنزول بها إلى مستوى الأسطورة أو الخرافة، مما حال دون فهم الأبعاد الفولكلورية للمعتقد الديني باعتباره قوة مرجعية داخل المعتقد الشعبي. ولم يتسن لدراسات الفولكلور أن تجد سبيلها إلى النور دون تحديد مجال دراسة الثقافة الشعبية بصورة مناسبة. ولقد استطاع محمد الجوهري القيام بهذه المهمة ولغض الاشتباك بين دراسة المعتقد الديني ودراسة المعتقد الشعبي (٣٩).

ومع اتساع نطاق الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة، بدأت موجة من الدراسات والبحوث التي تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية متعلقا فكريا لها، في إطار الرغبة الشديدة في تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع، أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية، أو نقد المعارف السوسيولوجية والانثروبولوجية الغربية من منطلق إسلامي. وتتميز هذه المحاولات، بالرغبة في إعطاء صفة إسلامي مقرونة بعلم الاجتماع أو الانثروبولوجيا في إطار ماسمي بأسلمة المعرفة Islamization (المصري، ١٩٩٢ : ص ١٨٤ - ١٩٤). ويبدو أن ضعف قوة الحدائق في المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية.

وإذا توغلنا داخل القيم والمعايير العلمية بأبعادها المختلفة، فسوف نواجه عددا من الاعتبارات الأخلاقية التي لم تحظ بنفس القوة التي تتمتع بها الحدود السياسية والثقافية سالفة الذكر. وربما تنتهك هذه الاعتبارات بسبب ماقد يشعر به الباحثون من عدم تناسب الأعباء المادية والمعنوية الباهظة، في حالة الالتزام بها، مع العائد المتحقق من هذا الالتزام. وهذا أمر طبيعي في ظل وجود المظاهر العديدة للخلل العلمي، ووجود نسق من القيم البراجماتية قصيرة النظر في ممارسة البحث الاجتماعي، إضافة إلى عدم توفر القناعات التي تسمح بتداول القيم والمواثيق الأخلاقية، والفرز

العلمي والأخلاقي المستمر، وإعمال مبدأ المحاسبة . وبهذا يعاني البحث الاجتماعي في مصر أزمة أخلاقية تتجلم صورها في المعادلتين التاليتين:

أ- معادلة الحرية والمسئولية

هناك صعوبات تواجه تحقيق معادلة متوازنة بين حقوق الباحث وإيجاباته . وكثيرا ما تنصطم حرية الباحث بمسئوليياته نحو أطراف أخرى، كالمجتماعة العلمية ومجتمع البحث والهيئات الراعية للبحث والحكومات والجمهور. (٤٠) ومن بين الصعوبات عدم تكافؤ العلاقة بين الباحث والمحرث، وهذه مسألة لا تتعلق بالتفاوت الاجتماعي بينهما فحسب ، وإنما ترتبط أيضاً بطبيعة الأساليب التي يستخدمها الباحث. حيث ترتبط هذه الأساليب بالتواصل الحر، بالإضافة إلى أنها تعمل على الاهتمام خصوصية المحرثين ولا يترتب عليها عائد مباشر نظير البيانات التي أدلى بها المحرث (عودة ، ١٩٩٠: ص ١٨-١٩) بالإضافة إلى حالات إساءة استخدام ما توفر في يد الباحث من بيانات وتقدمها إلى هيئات عمولة يمكن أن تلحق الضرر بالمحرثين. (يورجنسن J. Jorgensen ، ١٩٨٢: ص ٥٠). وقد يسعى الباحث إلى المحرثين عندما يدلي ببعض الآراء والتعليقات في وسائل الإعلام بصد بعض حالات الفعل والاعتصاب والتطرف الديني استناداً إلى ما ينشر والذي يعتمد بدوره على تقارير الشرطة ومحاضر التحقيق التي لا تصلح لتكون رأى علمي. وربما يساهم الباحث من خلال هذه التعليقات في تشكيل رأى عام مدام نعرقت معينة لا تقلل حق الدفاع عن نفسها (عودة ، ١٩٩٠: ص ٢٠-٢١). وعندما يدلي الباحث بأرائه في وسائل الإعلام، فإنه قد يهبر بذلك سياسات الدولة نحو قضايا معينة كالتطرف الديني مثلاً. وفي هذا انحياز يعرّيب عليه خرق لبعض القواعد الأخلاقية.

هناك بعض الجوانب العلمية التي تتأثر بعدم توازن الحرية والمسئولية، مثال ذلك ما يحدث عندما يسعى الباحث استغلال حقه في خضاع المحرثين أو إخفاء هويته أو "تقديم وعده كاذبة لهم" (الجهوري، ١٩٨٧: ص ٣٧٠). وأسوأ ما يحدث هو انتشار ظاهرة السطو العلمي مظاهرها المختلفة والتي قد تعتمد على النقل غير الأمين وغير الدقيق للأفكار والمعارات من مصادر أجنبية لا يتم الإقصاح عنها. أو السطو الشفاهي الذي يعتمد على سرقة الأفكار من الآخرين أثناء الحوار أو المناقشة معهم. وهناك حالات من النقل المباشر من الرسائل العلمية غير المنشورة دون الإشارة إلى مصدرها. وهناك ظاهرة من الانحراف شاعت في السنوات الأخيرة وهي اعتماد بعض طلاب الدراسة العليا على الآخرين في كتابة الرسالة لهم، فقامت بيتنا ظاهرة استكتاب الآخرين للرسائل الجامعية في ميدان علم الاجتماع في مصر.. وهذه قمة الكارثة. وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة من الطلاب غير المصريين. ولكن الشراء الانتفاحي الأخير فتح هذا الباب أيضاً أمام بعض المصريين (الجهوري، ١٩٩٠: ص ١٠٦). وقد يكون نقص التمويل بالنسبة لكثير من الباحثين سبباً في إشاعة روح الاستسهال (٤١) والشعور بعدم الرغبة في بذل الجهد والعطاء

للبحث العلمي. ومن المتوقع في هذه الحالة ضعف الوازع الاخلاقي ببحث يجد الباحث في قلة الموارد المالية مبرراً كافياً لأي تهاون ولو بسيط في الأمانة العلمية.

ب- معادلة السرية والعلمية

الأصل في العمل العلمي علانيته، والمجتماعة العلمية لا تحقق ذاتها يزيد من الانتخايط في جهاز الدولة ولكن بضمان حرمتها وقايتها وتأكيد دورها الاجتماعي إزاء الرأي العام (هلال، ١٩٩٠، ص ٩). ولكن قد تكون السرية مطلوبة في إطار المحافظة على خصوصية المبحوثين وحمايتهم من أي أضرار يمكن أن تلحق بهم نتيجة العلانية. ولكن مشكلة السرية تكمن في حالة مشاركة الباحثين في أنشطة بحثية سرية أو المشاركة في أبحاث غير مسموح بنشر نتائجها أو إتاحة النشر في نطاق محدود. وهناك صعوبات تواجه مبدأ العلمية في البحث عندما تريد الدولة الاستعانة بشورة الباحثين في قضايا تمس الأمن القومي. (٤٢) أو قيام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتائية بأبحاث سرية تحت مبرر المصلحة الوطنية وحماية السلام الاجتماعي (٤٣). فالسرية هنا تقهر الخيط الرفيع الفاصل بين عملية التخابر والنشاط البحثي. أو ما يسمى بالمعلومات الأمنية والمعلومات العلمية (٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق مدى ارتباط أزمة البحث الاجتماعي في مصر وتتابعها في حلقات مترابطة يفضي بعضها إلى البعض الآخر. ذلك أن حذر الموارد العلمية يرتبط بانتهاب قنوات الاتصال. كما أن تدنى مستوى الأداء العلمي يغل المعصلة النهائية لهذا الخلل ويؤثر في خرق القواعد الأخلاقية ويتأثر بها. وبالتالي فالانضغاط العلمي والضعف الأخلاقي حلومان مخلصان" (الجمهوري، ١٩٩٠، ص ١٢) كل منهما يفضي إلى الآخر ويؤدي إلى مصير مجهول. ترى كيف تأثر الباحثون الشبان بهذا التحالف البغيض؟ وكيف يواجهون ذلك المصير المحتوم؟ هذا ما نلجأ إليه في الصفحات التالية:

ثالثاً: عتصاد الأزمة : هجوم الباحثين الشبان

لما كانت أزمة البحث الاجتماعي في مصر تعاجا لتفصل سلوك الدولة مع سلوك جيل من الباحثين الذين يقررون حركة البحث في المؤسسات، فإن مستقبل البحث الاجتماعي يواجه خطراً شديداً. ولا سيما أن سقنة المستقبل مثقلة بالهموم والأهواء وتدهور الإمكانيات. وأحسب أن جيلنا من الباحثين الشبان محاصر: كل الأنواع وتدفعه إلى مصير يائس. هذا لا يعني أننا نرى أنفسنا من المسؤولية وتحمل غيرنا تبعات الفرق، بل نحن جزء من الأزمة ومشاركون في السيرة ويقع علينا وحدها مسؤوليات جسام نحر أنفسنا ونحو مؤسساتنا وماتبقى من التجارب المخلص. ولهذا نتوقف عند حصاء الأزمة ممثلة في أوضاع الباحثين الشبان والتي نقل امتداداً طبيعياً لظواهر الخلل في حركة البحث الاجتماعي. وفيما يلي أربع مشكلات واجهت الباحثين الشبان:

١- التأهيل العلمي

ينقسم الباحثون الشبان إلى قسمين : الأول يمثل في أولئك الذين يرشحون لوظائف أكاديمية أو بحثية بموجب التفوق والحصول على تقدير أعلى في السنة النهائية من التعليم الجامعي. وهؤلاء يصلون في وظائف معانة مثل التدريس والتدريب والبحث. ويتجه أغلبهم نحو الالتحاق بالدراسات العليا إلى جانب الأعيان التي يكلفون بها. أما القسم الثاني فيشمل الشباب الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على التقدير الأعلى لكنهم يرغبون في استكمال الدراسات العليا إلى جانب ما يمارسونه من عمل خارج الجامعة.

والملاحظ أن هذين النوعين من الباحثين يتشابهان إلى حد كبير في خصائصهما الاجتماعية والتعليمية. فهما يتحدران من أصول اجتماعية متوسطة تنظر إلى التعليم العالي على أنه أحد القنرات الضرورية للحراك الاجتماعي. وأغلب هؤلاء من الذين أفقر تعليمهم الأساسي والثانوي في المدارس الحكومية المجانية التي تعاني تدهوراً متلاحقاً في مقومات التعليم منذ أكثر من ثلاثين عاماً. كما أنهم يعتمدون في تأهيلهم على الدراسات الأدبية والإنسانية. وبهذا لا توجد فروق جوهرية بين أغلب الباحثين الشبان سواء من يمارسون البحث إلى جانب وظائفهم في الجامعة ومركز البحوث، أو من يمارسون البحث العلمي إلى جانب وظائفهم غير العلمية. والتقديرات الجامعية قد لا تمثل مقياساً فعلياً للقدرة الحقيقية للباحثين الشبان. حيث أن مؤهلات هؤلاء الباحثين تعتمد على المقررات الجامعية التي تدرس للطلاب. كما أن مبدأ تقويم قدرات الباحثين يعتمد على نفس المقياس الذي تقاس به مقدرة الطلاب العاديين . وبالتالي فإن عنصر الصدقة وأرد يشكل عام في الحصول على التقديرات الجامعية. والدليل على ذلك وجود نسبة من الباحثين يعتمدون بمهارات علمية أفضل من زملائهم الذين أتت بهم الصدقة إلى العمل في وظيفة معيد أو باحث بالمركز القومي للبحوث. ومع هذا فالفرق، حتى على هذا المستوى، ليست حاسمة. وجميعنا يعاني تدهوراً حاداً في المستوى العلمي والافتقار إلى الشروط والمقومات الضرورية لممارسة البحث الاجتماعي.

لهذا نكسر قصور شديد في إتقان اللغات الأجنبية اللازمة للاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والتواصل مع الآخرين . ويشمل ذلك عدم القدرة على القراءة بلغة أجنبية أو ترجمتها أو التحدث والكتابة بها. وإذا كان إصلاح هذا القصور يتطلب اختيار نوعيات أفضل من الطلاب عند قبولهم في أقسام علم الاجتماع، فإن الحلول العاجلة تستلزم قيام المؤسسات البحثية بوضع اللغة الأجنبية في أولى اهتماماتها عند تأهيل الباحثين الشبان. وهو ما لا يحدث بالفعل رغم وفرة القدرات المؤسسية للقيام بهذه المهمة.(٤٥) ولهذا يتمتع كثير من الباحثين الشبان في بداية حياتهم العلمية ولا يستطيعون الاعتماد على قدراتهم المالية الهزيلة في الإتفاق على تعليم اللغات الأجنبية في المراكز المتخصصة. وهكذا تضع السنوات في محاولات فاشلة في تعلم اللغة الأجنبية اعتماداً على الجهد الذاتي للباحث.

ولاعجب في أن يعاني كثير من الباحثين "ميوطاً معيباً في التعبير باللغة العربية" (الجوهري، ١٩٩٠، ص ١٠٥) وفي هذا دلالة واضحة على مدى افتقار الحد الأدنى من مقومات العمل في البحث العلمي. حيث تعلمنا دروس

اللغويات، أن اللغة لا تنفصل عن التفكير. ولذلك فإن قصور الباحثين في إتقان اللغة العربية يرتبط بالقصور في التفكير والتكوين اللغوي. وهذه مسألة تتعلق بنظامنا التعليمي الذي لا يعتمد على بناء التفكير المنظم وبالتالي يفتقد كثيراً من مصداقيته.

يعانى الباحثون أيضاً من القصور الشديد في معرفة الرضع النظري المنهجي الراهن في مجال علم الاجتماع والممارسات التاريخية التي بلغها عالمياً ومحلياً. وتعد الكتب المدرسية المنشورة باللغة العربية المصدر الرئيس لمعرفة الكثيرين من طلاب الدراسات العليا، ولا سيما في السنوات الأولى من حياتهم. وهي كتابات مبسطة لا تصلح أساساً للتأهيل العلمي السليم. ويلاحظ أن مقررات السنة التمهيدية للماجستير في أغلب أقسام الاجتماع غير كافية لتأهيل الباحثين في إتقان المهارات النظرية والمنهجية الواجبة. مثل سعة الأفق والاستيعاب النظري لمختلف القضايا والمشكلات من واقع التحليل النقدي، وامتلاك حس تقريبي للأحتمال العلمية والأدوات المنهجية المستخدمة. هذه المهارات غير متوفرة في البرنامج الدراسي الذي يعتمد على محاضرات عامة وكتب مقررة بنفس الأسلوب الذي يتم به تدريس مقررات مرحلة الليسانس. ومع ذلك تكشف الشواهد الواقعية أن نسبة شديدة الضالة لا تزيد عن ١٥٪ في كثير من الأحوال هي التي تتجاوز السنة التمهيدية للماجستير وهو شرط التسجيل للدرجة الماجستير (الكردى، ١٩٨٩ ص: ٨). وهناك مشكلة تتعلق بالمهارات الميدانية الواجب توافرها في الباحث الشاب والتي لا تراعى عند اختيار الباحثين. فالبحث الاجتماعي يتطلب قدرات شخصية في الدخول في تفاعل مع الناس من مختلف الشرائح، والصبر والوضوح والمثابرة وسرعة البديهة في الحصول على البيانات وفهمها من الميدان. وتتطلب دراسة المجتمع المصري قدرة على التفاعل الشخصي والحوار المباشر والفرغل داخل المفارقة في حياة الناس بين الواقع والمثال. ومهما امتلأت كتب المنهج بالقواعد والإجراءات الواجب توافرها في الباحث، فإنها لن تستطيع أن تؤهل باحثاً يفتقد الحد الأدنى من القدرات الميدانية. ومن المعروف أن كل تجربة ميدانية تشكل خبرة قائمة بذاتها (انظر ماركيز - Mar-Gis G. وفيشر M. Fischer، ١٩٨٩) مما يستلزم وجود حد أدنى من القدرات الشخصية للعمل الميداني. وهو ما يفتقر إليه أغلب الباحثين الشبان.

وفي هذا الإطار يواجه الباحثون الجدد أزمات شديدة عند اجتيازهم مرحلة الماجستير. وقد يلعب الإشراف دوراً في التخفيف من حدة هذه الأزمات أو تفاقمها. فقد تعمل الجمهور المخلصة لبعض الأساتذة على تقديم العرن الصادق لتلاميذهم بمشاعر من الأبروة / الأومة الصادقة. وقد تفشل هذه الجهود مع بعض الباحثين الآخرين. وفي الحقيقة أن نجاح ما يهله الأستاذ المشرف من جهد لابد وأن يتسجم مع توفر مقومات أساسية في المؤسسة العلمية وفي إمكانيات الباحثين أنفسهم. وهذا لا يعنى بعض الأساتذة من مسئولية الإعداد العلمي للباحثين من خلال الإشراف. فهناك مظاهر من الإهمال الجسيم في الاضطلاع بهذه المهمة. وفي السنوات الأخيرة أصبحتنا نشاهد انصراف الأساتذة من طلابهم بالذهاب إلى الإعارات. والشئ الأعجب أن يحتفظ بعض الأساتذة بالإشراف النهائي على طلابهم أثناء الإعارة. ومن الواضح أن ثمة بعض المصاعب الاقتصادية تواجه الباحثين الشبان في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى الإعداد

العلمي الكامل وهي معادلة صعبة في كثير من الأحوال. ولا يستطيع الباحث الشاب الحصول بسهولة على مساعدة مالية أو تفرغ للبحث. ولهذا يتدهور المستوى العلمي بشكل مستمر، وتبدو مؤشرات هذا التدهور واضحة في ارتفاع متوسط عمر الباحث الشاب والذي يصل إلى ٣٢ عاماً. وارتفاع متوسط سنوات الحصول على الماجستير والدكتوراة إلى عشر سنوات رغم أن اللوائح الجامعية تنص صراحة على ألا تزيد هذه السنوات عن العشرة. كما أن نسبة من يسقط قيدهم نتيجة للتغثر في الإنجاز يصل إلى ٢٧٪ بالنسبة للماجستير، ٧٪ للدكتوراة. كما تقل نسبة المقبولين للدرجة الماجستير مقارنة بنسبة الذين اجتازوا السنة التمهيدية للماجستير حيث تبلغ ١٠:٩٠:٤٦) وفي هذا دلالة واضحة على الصعوبة البالغة في اختيار وتحديد موضوعات الماجستير وإعداد المخطط المقترحة للتسجيل. ومن مؤشرات ضعف القدرات العلمية قلة المعالجات النظرية والمنهجية المستحدثة في الرسائل العلمية. واتساع المسافة الزمنية بين أحدث مرجع في قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث وتاريخ إجازة الرسالة. وقد تتراوح هذه المسافة بين ٥-١٥ عاماً على الأكثر.

هذا يعني أن الباحث لا يكتسب تحديث معلوماته ومهاراته. ومع المظهر الشكلي الذي تنقسم به عمليات فحص الرسالة ومنع الدرجة (انظر الكروى، ١٩٨٩: ص ٩)، فإن أقصى ما يحلم به الباحث هو استيفاء القواعد الشكلية والحصول على الدرجة. ويعتبر الحصول على الدكتوراه يتمتع الباحث بالأمان الوظيفي الذي قد يضمن عليه الكسب وعدم الحساس والانصراف إلى استغلال هذا الأمان في جمع الأموال. ولذا أصبح له أن يدخل في عمليات إشراف مشترك على طلاب الدراسات العليا تتكرر المسألة وتلوث الدوائر ويعد إنتاج التدهور داخل المؤسسات العلمية.

٢- تدهور الوعي

يسمى كثير من الباحثين الشبان إلى تقليص المسئوليات الملقاة على عاتقهم إلى مجرد الحصول على الشريحة المؤسسية التي تميز لهم ممارسة البحث والتدريس. وبفضل هذه الشرعية يتحقق الأمن الوظيفي الذي يحلم به كل باحث. وبهذا يتحرر نسبياً من قيود وشيخ الإبعاد عن وظيفته. فالوظيفة هي أساس حياته ومن ثم يضيء بأشياء كثيرة من أجل الحفاظ عليها ولا سيما في ضوء شيخ المبرج الذي يختم على جيش العاطلين في المجتمع. وعلى هذا تتشكل حياة الباحث في إطار الحد الأدنى من الرضا الوظيفي والسعي الحثيث للحصول على الدكتوراه كهدف في حد ذاته بغض النظر عن القيمة العلمية التي تحققت. وربما يستمر هذا المنحى طوال السنوات التالية. وهو ما يعني عدم الاعتبار للإنجاز العلمي أو الوعي بأهمية العلم.

ولهذا فإن ما يحرك الإنجاز والصلب بالنسبة للباحثين الشبان هو بعض الدوافع الاجتماعية. مثل العائد المتوقع من هذا الإنجاز على صعيد الاعتبارات الاجتماعية. فغاية ما يريد الباحث أن تضفي عليه شهادته العلمية الهيبة والمكانة الاجتماعية بين الناس. وهذا أمر طبيعي في ظل وجود طموحات طبقية وسطى. قيمة المعرفة العلمية تتحدد من خارج المؤسسة العلمية في أهداف شخصية محدودة للغاية. وفي هذه الحالة، ليس من المتوقع أن يعي الباحث الحدود

الاجتماعية والسياسية للبحث الاجتماعي. ويفضل العزلة وعدم وجود رغبة ادقة في التواصل والتعاون فيما بين الباحثين ينخفض الرعى العلمى إلى أدنى مستوياته. حيث يفقد كثير من الباحثين الشبان الرغبة في المحافظة على المكتسبات العلمية. فهم لا يقرأون أعمال بعضهم البعض حتى داخل القسم الواحد أو الوحدة العلمية الواحدة . ولا يقومون حواراً نقدياً لتقويم أعمالهم. ويتجنبون الحوار النقدي خوفاً لفرز القدرات العلمية فيما بينهم. وفي هذا الإطار يكفي كل باحث ما أنجز محافظاً على صورته الذاتية المشروعة فيما يتعلق بقدراته العلمية الحقيقية. وقد يساعد على ذلك حصوله على تقدير لا يعكس حجم إنجازه الحقيقي بين زملائه. بحيث تتسع المسافة بين القيمة العلمية والقيمة المؤسسية.

ويبدو أن حركة التواصل بين الباحثين الشبان تتخذ شكل المجموعات الأشبه بالدوائر المنفصلة عن بعضها البعض وكل دائرة لها سمات خاصة ومسلّمات محددة ولغة مميزة تقتل شفرة يحتفظ بها كل فرد ويستخدمها في التواصل مع مركز الدائرة، أي الأستاذ الذى يتولى الإشراف على هؤلاء الباحثين. وقد يظل تأثير هذا الأستاذ موهباً بالحدود العلمية التى تربطه هؤلاء الباحثين الشبان. ولذلك عندما يحصل كل باحث شاب على منتهى أمله (الدكتوراه) ينفرط العقد، أي كانت قيمته العلمية، وينفض الباحثون عن أستاذهم بعد أن حققوا معه أهدافهم العلمية. والشئ الملاحظ، كثرة هذا النوع من الباحثين واحتفاظهم بازدياد مستمر في شخصياتهم بين لغة متألقة حول التقييم العلمية يتناولها عند الحاجة من ناحية، وقناعات داخلية برجمانية تتجلى في سلوك عملي انتهازى يضرب بهذه القيم عرض الحائط، من ناحية أخرى.

وعلى أية حال، فإن طبيعة الرعى بالمعلم في ذاته لابد أن تنسحب على الرعى بالوظيفة التى يمكن تحقيقها من العلم. وليس من المفارقة القول بأن كثيراً من الباحثين لا يؤمنون بالعلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين تحقيق المكتسبات العلمية وتوظيف هذه المكتسبات لأغراض صليمة. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود ضرورة تهتم هذه العلاقة على المستوى المؤسسى. وكذلك عدم توفر رعى سياسى واجتماعى في قتل المفاهيم العلمية وإجراء البحوث. كل ما هنالك أن الباحثين الشبان يدركون أنهم يختارون العمل العلمى كوسيلة من وسائل الخراك. وهذا يفسر لنا لماذا تتسع الفجوة بين هؤلاء والمجتمع المحيط بهم كلما حققوا إنجازات علمية. وتتجلى هذه الفجوة في عدم القدرة على توظيف المعرفة العلمية في فهم المجتمع حتى بالنسبة لأنفسهم كأفراد. وكذلك مظاهر التعالى التى تباعد بينهم وأصولهم الاجتماعية. والغريب في كل هذا أن كثيراً من هؤلاء الباحثين الشبان يتصورون أنهم على رعى بالمجتمع وأنهم أصحاب حق في فهمه. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

٣- مأزق الحداثة

لا يستطيع الباحثون الشبان ممارسة البحث دون الاعتماد على قدر مناسب من الحفاضة. فالزمن المعاصر مفروض علينا بكل مستحدثاته العلمية. والرجوع إلى الماضى مستحيل بحكم مسيرة التاريخ (انظر زكريا، ١٩٨٧: ص

ص ٢٥ - ٢٧ . وليس بإمكان أى باحث شاب أن يقرر اختيار موضوع للدراسة قبل بحثاً ولا اللجوء إلى أدوات أثبتت عدم جدواها. بل يتحتم عليه بحكم انتمائه إلى جيل جديد أن يحيا في إطار الاختيارات المفروضة على هذا الجيل. وهي اختيارات ترتبط بالحدثة إلى قتل أحدث ماتوصل إليه العلم الحديث من أفكار ومقاهيم وأدوات منهجية. غير أن الباحث الشاب في علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة في استيعاب هذا الزخم الهائل - والمتلاحق- من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة. والمشقة هنا ليس مصدرها فقر الموارد البحثية والعزلة وضعف الأداء العلمي والأخلاقي في المؤسسات العلمية فحسب، بل طبيعة الباحثين الشبان أيضاً والتي تحول دون تقدم الكثير منهم واستيعابهم للعلم. وهذا ما يحتاج منا إلى وقفة.

وهنا ينبغي أن نفرق بين ثلاثة مستويات من بذل الطاقة بالنسبة للباحثين الشبان: أسلوب الحياة الشخصية والعائلية، وأسلوب التفكير في مواجهة المشكلات بصفة عامة، وأسلوب ممارسة البحث العلمي في المؤسسات البحثية. وبطبيعة الحال، هناك تداخل بين هذه المستويات، غير أن التمييز بينها يمكننا من فهم الكيفية التي يتم بها إهدار طاقة الباحثين . ومن المعروف أن الباحث الشاب يواجه أعباءً بالغة القسوة في كل مستوى من هذه المستويات . فالباحث الشاب يحتاج إلى تكوين أسرة ورعاية خاصة تستلزم إمكانيات هائلة. بالإضافة إلى الأعباء التقليدية التي قد تفرضها الحدود القربية والأدوار التقليدية المفروضة على الباحث مثل رعاية الوالدين أو الإخوة إلى جانب رعاية أسرته الصغيرة. وفي ظل العادات والتقاليد لا يستطيع الباحث أن يتحرر من القيود الشديدة التي تستنفذ الوقت والجهد والإمكانيات المادية. وعلى الجانب الثاني لا يستطيع الباحث الذي تربى في ظل ثقافة غيبية أن يتحرر من بعض المحرمات أو الوازع الديني أو الأخلاقي في مواجهة المشكلات بصفة عامة. فهناك مساحة هائلة من المناسبات والمحرمات التي تعمق القدرة على التفكير. وعلى المستوى الثالث، فإن مهنة البحث الاجتماعي لا تستطيع أن تمزق الباحث عزلاً كاملاً عن المستويين الأوليين. وليس من المستبعد أن تقتل هذه المهنة بأنماط السلوك التقليدي والتفكير غير العلمي. ولهذا قد يمارس الباحث الشاب العمل بقدر من التحصيل ويقلل من العلاقات الشخصية مع أساتذته وزملائه. بحيث يتحول السلوك العلمي إلى مزيج من الحدثة والتقليد. وربما يتضاءل حجم الحدثة في مقابل طغيان الوازع التقليدي في أغلب حياة الباحث. من هنا لا يستطيع الباحث الشاب تكوين عادات في العمل العلمي يضمن لها الاستمرار والاستقرار مثل التحصيل للمراكز والإنجاز المستمر والمداومة على تخصيص الوقت الكافي للبحث العلمي. ولهذا يقل العطاء والمداومة على بذل الجهد في التراكم المعرفي.

وهناك بعض الظواهر السلبية في شخصية الباحث الشاب والتي تؤدي إلى ضعف ارتباطه بالحدثة في حياته وعمله مثل الصلاة في التفكير والاعتقاد إلى المرونة والفرود والرضى المفرط عن النفس وعدم سعة الأفق وعدم الاعتراف بالخطأ والتقدير المتحامل لجهود الآخرين وعدم التواضع . . . إلخ. وقد لا أبالغ إذا قلت أن هذه الصفات تنتشر فيما بيننا بدرجات ونسب متفاوتة. وهذا معناه أننا نمارس البحث العلمي دون أن نملك مقومات الحدثة التي ينبغي أن تتغلغل في حياتنا وسلوكنا.

٤- الانحراف الأخلاقي

تصل أزمة الباحثين الشباب إلى قمته في ذلك السلوك الذي يتصف بالانحراف الأخلاقي وانعدام المسؤولية. مثل السطر العلمي والمرونة الأخلاقية في التعامل مع قواعد النقل والاقتباس وكذلك علم الدقة في الحصول على البيانات والدروس الخصوصية. والشئ الذي يدعو للأسى ذلك الانتشار الواسع لهذه الظواهر وشدة ارتباطها بجيلنا من الباحثين الشباب. مما يضعنا جميعا في حرج شديد ولاسيما عندما نجتمع الشبهات حول البعض ممن كان يعرف عنهم حسن السيرة والسلوك أو السمعة الحميدة. وتزداد مشاعر الحزن عندما يُفصح أمر من كانوا يحرصون دائما على إضفاء طابع الالتزام على سلوكهم. وفي حالة ما من الصمت والتواطؤ بتفشي المرض في هدوء. وينهار الجسم العلمي دون أن ندري. تتأرجح أسباب هذا الانحراف بين قسوة الظروف المادية وتفقدان الروى السياسي في النضال من أجل دعم المكتسبات العلمية. فالباحثون الشباب يعانون من ظروف بالغة الصعوبة ويقعون تحت وطأة ضغوط غير مسبوقة في أجيال خلت. لكن ذلك لا يعنى تقديم الأعذار والمبررات للسلوك المريب. فطريق الانحراف لا يمشي فيه سوى من توفرت فيهم مقومات الدخول في عالم الجريمة. فقد يكون الجوع وراء السرقة ولكن ليس كل جائع لصا. وينفى أن نعتزف بوجود بعض الباحثين فيما يبتلى لا تقوى نفوسهم على تحمل الصعاب ويستطيعون بحكم تكوينهم المرن أن يتعايشوا مع الفساد. ولهذا يتظاهرون على حقوق الغير ويستبيحون لأنفسهم انتهاك حقوق الآخرين في الإنتاج العلمي. وفي ظل ضعف قنوات الاتصال العلمي وغياب مبدأ المحاسبة يسطو البعض على أعمال الغير وينتحلون أفكارهم المدونة والشافية. ويستعملون التلويح والكذب في البيانات والتوثيق.

قد يكون نقص التوصليل سببا في تفشي هذه الظواهر لكن هناك حلولاً أخرى يمكن أن يلجأ إليها الباحثون في حالة عاجزهم عن توفير قوتهم. ولكنهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم ولا ينظمون أنفسهم في روابط علمية تناضل من أجل تحسين مستوى حياتهم العلمية والشخصية. وبدلاً من ذلك فهم يمارسون الضغوط والتبذير على أضيق حلقة في سلسلة النسق التعليمي ككل وهي الطلاب. بحيث يقوم الباحثون الشباب باستغلال حاجة الطلاب للدروس الإضافية في مزيد من الابتزاز والامتحان للمكانة العلمية. ومن الطبيعي أن تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية في جامعات الأقاليم بصورة وأشكال غير إنسانية. بل ويجري تقنينها في كثير من الأحوال في شكل مجموعات تقوية تتم معرفة الإدارة الجامعية. ويكفى أن نسال عينه من بعض الطلاب في سنوات مختلفة لكي يثبت لنا بالدليل القاطع مدى انتشار هذه الظاهرة حتى بالنسبة لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين يمكن أن يكون لهم باع طويل في هذا الصدد. وقد يكون حالة الركود في سوق العمل العلمي سببا في ذلك أو قد تكون حاجة الباحثين الشباب للأموال مطلباً أساسياً في حياتهم. لكن الظاهرة تعدت مجرد الحاجة وجرت معها الكثيرين إلى أدنى مستويات الانهيار العلمي والأخلاقي.

المواش

(١) المصدر بالبحث الاجتماعي هو دراسة المجتمع. وقد يشمل ذلك عددا من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة، ولكن هذه الورقة تركز على مشكلات دراسة المجتمع من الزاوية السوسيولوجية والاثنولوجية داخل المؤسسات الحكومية كالجوامع ومراكز البحوث، وتجدر الإشارة إلى أن دراسة المجتمع بهذا المعنى قد بدأت في مصر مع أول إنشاء لتقسيم الاجتماع بكلية الآداب عام ١٩٧٥ عند تحويل الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية. وقد عمل في هذا التقسيم بعض علماء الاثنولوجيا الذين كانوا يقومون بتدريس الاثنولوجيا على أنها فرع من علم الاجتماع. من بين هؤلاء هو كارت وريستجاني وإيلانز بريشارد. ولما أُطلق قسم الاجتماع بقرار من وزير التعليم محمد حلمي عيسى عام ١٩٣٠ فقد انضمت مقررات الدراسة في علم الاجتماع إلى قسم الفلسفة والجغرافيا، ويذكر دونالد ريد Donald M. Reid في كتابه عن جامعة القاهرة (مراجع رقم ٣٤ ص ١٢٤) أن إيلانز بريشارد اعتبر هذا القرار ضارا بالنسبة للشباب المصري وذلك في رسالة موجهة إلى وزير التعليم. وقد أهدى افتتاح التقسيم عام ١٩٤٧ ومارس هيله حتى الآن. وقد تولى إنشاء أقسام الاجتماع في جامعة الإسكندرية في الأربعينيات وفي جامعة عين شمس ثم الجامعات الإقليمية على التوالي.

يمكن الرجوع إلى تصنيفات أخرى مراجع رقم ٥٤، ٧

(٢) لعبت تجربة البحث الاجتماعي في الهند بالمرس والبراء والنمو المطرد منذ ثلاثينيات هذا القرن. وكان علم الاجتماع أكثر استجابة للمطالب السياسية التي دارت في لجنة التخطيط القومي عام ١٩٣٨ بزعامة نهرو. كما ارتبط علم الاجتماع في الهند بالحوار والجدل الغربي بصدأ أزمة علم الاجتماع وتقديم مقترحات ملهمة من واقع تجربة البحث الاجتماعي الهندي. انظر مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة في مراجع رقم ٣٩، ١٢

(٣) على قلة ونزعة التردد المطروح فيما بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي، إلا أن لغة مؤتمرات عامة لتوجهات الحوار الثقافي، ويمكن الاستناد في ذلك إلى ما يحدث في حلقات البحث والمؤتمرات ومناقشة الرسائل العلمية أو العروض البيولوجرافية في مؤتمرات محددة. ومن المصنوع أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة.

(٤) تدعم الدولة بالإشراف على إدارة مؤسسات البحث العلمي. فقد تم تحويل الجامعة المصرية الأهلية ١٩٩٥ إلى جامعة حكومية (جامعة القاهرة الآن) وأنشأت الحكومة عددا من الجامعات. وأنشأت المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٧. أما بالنسبة لبحوث العلوم الطبيعية بصفة عامة، فقد أنشأت الحكومة المصرية مجلس فؤاد الأول القومي للبحوث عام ١٩٣٦ ثم مجلس العلوم عام ١٩٦٥، ووزارة البحث العلمي عام ١٩٦٥ وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عام ١٩٧١. ووزارة البحث العلمي والطاقة الذرية عام ١٩٨٥ (انظر مرجع رقم ١٩)، ولا يمكن هذا التدرج التطوري سياسات البحث العلمي بقلدر ما يمكن عدم الاستقرار في رسم سياسات البحث العلمي. ففي كل قرار جديد يتم إلغاؤه القرار السابق عليه، وهكذا تنشأ هيئة ثم تُلغى وإنشاء هيئة أخرى. وتشير سياسة الإلغاء وإنشاء هذه إلى أن القرار السياسي حول البحث العلمي يرتبط فقط بأولوية تفضل الدولة وتحكمها في التدهاليز البيولوجرافية مؤسسات البحث العلمي.

بغض النظر عما إذا كان هذا التحكم يجرى سلباً أو إيجاباً على استقرار وتطوير السياسة البحثية. إضافة إلى ذلك فإن عمل المؤسسات العلمية لا لزوم له بالنسبة لعمليات اتخاذ القرار والتي تحركها مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية معشاكسة. وقد يلعب الأفراد دوراً في تقرير قراراتهم بفعل اقتراحهم من قلة هرم القوة. مثال ذلك قرار رئيس الجمهورية بتنفيذ "نسخ الموارث المدنية في الصحارى المصرية" عام ١٩٧٨ من خلال مشورة فاروق الباز مستشار الرئيس السادات في ذلك الوقت. ولم يكن لأي مؤسسة علمية دور في اتخاذ هذا القرار (انظر مرجع رقم ١٩، ص). كل هذه الدلائل تشير إلى أن علاقة الدولة بالبحث العلمي تنعكس الأثرية التي تعانيتها ولا سيما فيما يتعلق بالشرعية. ذلك أن الحرص على تحكم الدولة في إدارة البحث العلمي من التواضع الشكلية هو من كسبل دعم الشرعية ولو تطلب ذلك الاستعانة على كل مؤسسات البحث العلمي أو إلغائها بعضها وإنشاء بعضها الآخر.

(٥) يبلغ عدد أعضاء مجلس العلوم الاجتماعية التابع للأكاديمية البحث العلمي نحو ٣٥ عضواً في لمتين في حين يبلغ عدد مجالس بحوث العلوم الطبيعية ١٣ مجلساً. ويبلغ عدد أعضاء تلك العلوم ٤٢٩ عضو وذلك وفقاً لخطة الأكاديمية عام ١٩٧٧. وهناك تحديد طفيف حدث بموجب القرار رقم ٢٣٣ الذي اعتمدته مجلس الأكاديمية في ١٩٧٧، بشأن استراتيجية النشر سنوات المقبلة حتى عام حتى عام ١٩٧٨، وفي الفترة التاسعة تنص الاستراتيجية على التنوع الأكاديمية بأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذلك تم إنشاء مجلسين جديدين أحدهما للبحث في مجال العلوم الإدارية، والآخر للبحث في مجال العلوم الاقتصادية إلى جانب مركز الدراسات الاجتماعية (انظر مرجع ١٩)

ويلاحظ أن نشاط الأكاديمية في البحث يستند إلى هيئات مثل الجامعات (معلقة في أقسام الاجتماع) ومراكز بحوث (مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) ويجدر الإشارة إلى أن مدير هذا المركز هو عضو في مجلس إدارة الأكاديمية أيضاً). وبعض الهيئات الأولية والمراكز الخاصة. ويجدر الإشارة أيضاً إلى أن أكاديمية البحث العلمي قد أسندت في الآونة الأخيرة، بعض مشروعات البحث في المدن الجديدة لجمعية الدراسات الاجتماعية، وهي جمعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتضم في أعضائها المشغولين بالخدمة الاجتماعية. ومن بين هذه البحوث، بحث لفظ الاستيطان في مدينتي السادس من أكتوبر والجناح عشر من مايو. ومازال البحث متعثراً منذ ثلاث سنوات نظراً لعدم اختصاص الجمعية وعدم أهلية أعضائها لهذه المهمة التي يشترك فيها الاخصائون الاجتماعيون من إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الباحثين في مجال الخدمة لكفئة الاجتماعية ومعهد الإحصاء.

(٦) أشار التانيون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٨ إلى أن الجامعات تعنى بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، والعمل على رقي الآداب، وتقديم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع. رويما يكون النقد من ذلك الاهتمام بالعلوم الاجتماعية إلى جانب العلوم الأخرى وذلك نقياً مع تطلعات المجتمع الاشتراكي المعاصرة (انظر مرجع رقم ٤١). وحتى إذا كان البحث الاجتماعي يستطيع أن يلمس تطلعات هذا المجتمع، فإن سياسات الدولة لم تترجم الموارد الكافية في هذا الاتجاه ولم ترسم الخطط الواجبة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك تظل العبارات مفارقة لما يحدث في الواقع وخامضة إلى حد كبير.

وشير المتروفي إلى أن العلم الاجتماعي يحتمل نسبة كبيرة في ولاتني الخطاب الناصري وأن هذه النسبة وصلت في الآونة الأخيرة إلى أدنى حد، مع أن القاسم المشترك بين خطابات عبد الناصر والسادات وسنتي مبارك هو الافتقار إلى برنامج عمل واقعي يعكس التوجهات

السياسية. انظر مزيد من التفصيل في مرجع رقم ١١

(٧) يترك للباحثين تقرير مآثره من أولويات في تحديد علمهم العلمي. وهنا قد يفتقر البعض على أصالهم قيمة علمية مبالغاً فيها بهرب الاصباح عن التزام إيديولوجي حرلي مسبق. معاً ذلك الرغبة الشديدة في تطبيق المفاهيم الماركسية على دراسة المجتمع كهدف في حد ذاته. أو الرغبة الشديدة في تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع من خلال الحرص على مجرد التسمية أي أن يصبح هناك علم اجتماع إسلامي أو أنثروبولوجيا إسلامية دون أن يعنى ذلك أساساً نظرياً وابتدعولوجياً يتطلب هذه الصلة. وقد يهمل بعض الباحثين إلى ما يسمى بالرايدياتيالية الرومانسية التي تفرص على الالتزام الإنساني.

(٨) يمكن تحليل مضمون البطاقات الخاصة بالمصاية الانتخابية في نوادي أعضاء هيئة التدريس. حيث يلعب أغلب المرشحين إلى المطالبة بإصلاحات مالية وخدمية لأعضاء هيئة التدريس والمطالبة أيضاً برفع يد الدولة من الجامعة تحت مسمى باستقلال الجامعة أو حصة عضو هيئة التدريس. ومن الواضح أن مطلب الإصلاحات الديمقراطية يأتي دائماً كرد فعل لإخفاق دعم الدولة للمؤسسات العلمية. كما أن هذه الإصلاحات تدعى بأنها الدليل لتدخل الدولة مع أنه من الممكن وجود مؤسسات علمية تتسم بالديمقراطية ورقم ونوعها تحت رعاية الدولة. وهذا ما تؤكد بعض جهارب المؤسسات القوية.

(٩) على الرغم من مشاركة باحثين وأساتذة جامعات في هذه الحملة، إلا أنها أخذت طابعاً إعلامياً كما غلب عليها الاعتراضات والتعديلات دون أساس علمية واضحة. وترجع أهمية هذه التحقيقات إلى قيمتها التاريخية فقط يرسلها جزءاً من معاداة الاستعمار الجديد في العالم الثالث. انظر مصدر رقم ٣٧.

(١٠) يمكن مراجعة القوانين المنظمة للموارد الجامعية وكذلك اللوائح المالية ومبدأ إعطاء الصلاحيات الهائلة في يد رئيس الجامعة. لكن الملاحظ أن العرف الجامعي لا يقر مبدأ استخدام هذه الصلاحيات ولهذا تطبق دائماً بعض المواد في ظروف استثنائية بالغة الندرة. انظر مصدر رقم ٤١.

(١١) وقد لاحظ آلان جاتون أن معارضة السلطة يمكن أن تساهم في خلق معارف جديدة. مثل الدور التي لعبته الحركة النسائية في الاهتمام بجال تحديد النسل، وهو حركة الشراة جنسيا في الاهتمام بهيال الأدوار الاجتماعية للجنس. انظر مرجع رقم ١٤.

(١٢) المقصود بالسلوك السياسي هو الدور السياسي للدولة بالمعنى الشامل والتي يمكننا من فهم كاتبة وظائف الدولة الاقتصادية والادبولوجية في إطار هذا الدور. وهو المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعي القائم على السيطرة السياسية الطبقية. وبهذا المعنى يمكن أن نحدد طبيعة حضور الدولة داخل مؤسسات البحث العلمي. انظر مزيداً من التفصيل حول الدولة والوظيفة السياسية مرجع رقم ١٣.

(١٣) في محاضرة الدكتور سرفيد عن "نحو مدرسة وطنية في العلوم السلوكية في العالم الثالث" (والتي ألقيت في سمنار قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٨٩، وغير منشورة) أشار إلى أن الجهود الفردية قد تحقق تطوراً ملحوظاً في العلم وتعد استمراراً لأفك وعلا من الخطأ العامة في بلادنا. كان هذا ردّاً على تعليق من جانب كاتب هذه السطور حول عدم وجود مشروع قومي للبحث العلمي في مصر.

(١٤) يكفى أن نشير في هذا الصدد إلى مثال واحد فقط يتعلق بمسألة التدريب الميداني في قسم الاجتماع جامعة القاهرة. فمن المفروض أن يتوجه التدريب إلى دورس عملية في البحث الاجتماعي يتم من خلالها توظيف جهود الطلاب والمعيدين والمدرسين الساعدين باعتبار أن مهمة علم الاجتماع هي دراسة المجتمع، ومهمة القسم تفريع باحثين في علم الاجتماع. لكن سياسة القسم اتجهت إلى تنظيم التدريب الميداني بنسب الأسلوب المعمول به في مجال الخدمة الاجتماعية. وذلك في محاولة لتأهيل الطلاب في مجال العمل الاجتماعي. لأن التقى العاملة تنظر إلى خريج قسم الاجتماع على أنه أخصائي اجتماعي.

(١٥) فهناك موارد تحصل أكثر من تأويل ومواد أخرى لا تطبق إلا في حالات نادرة. وهناك شرعية لاحتمال لبعض الإجراءات التي تتخذ استناداً إلى حالات سابقة ولا سيما منع المكافآت.

(١٦) مع الأخذ في الاعتبار التفاريت في المكانة بين أساتذة الجامعات وغيرها. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والبحوث الاستشاريين والذين لا يعملون في مؤسسة وقد لا يكون التفاريت كاتباً على أسس علمية. ولكن الطبيعة الطبقية للشعقلين للبحوث الاجتماعية تفسر لنا قيم أستاذ الجامعة. وهو التمييز الذي أصبح يهوى بمرور الوقت، حيث لا يتضمن الشهادات والدرجات الجامعية وبعض المؤلفات بعض النظر عن قيمتها الحقيقية.

(١٧) هناك بعض صور التصريح من مؤسسات حكومية (وزارات وهيئات) لإجراء بحوث في مجالات متعددة مثل الإسكان، المجتمعات العمرانية الجديدة، الصناعات الصغيرة، إلخ. وفي الحقيقة أن قبول البحوث في هذه المجالات يهدف في دعم العلاقة بين الدولة والمؤسسات المحلية. ولا يمكن أن يتساوى ذلك مع الدوريل الاستقلالي الذي يرتبط بالجهات الأمنية بشكل مباشر.

(١٨) انظر اختلاف بين سعد الدين إبراهيم وأحمد خليفة حول مبدأ السرية والعلمانية في البحث الاجتماعي، مصدر رقم ٣٧.

(١٩) بدأت المناقشات حول البحوث المشتركة عقب مقال سعد الدين إبراهيم عن دور هيئة المعرفة الأمريكية في مصر برصها حكومة ظل. وقد أثار هذا المقال جدلاً عنيفاً وجرى بذلك النقاش حول البحوث التي يجريها الأجانب في مصر بالاشتراك مع باحثين مصريين انظر مصدر رقم ٣٧.

(٢٠) في ٢٨/٩/١٩٨٠ وقعت اتفاقية الثمعة رقم ٢٦٣-١١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات في البلدين وسنر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠. وقد اتخذت الإجراءات التشريعية بعرض الاتفاقية على لجنة مشتركة من لجنتى التعليم والاقتصاد مجلس الشعب. كما عرضت بعد ذلك للاعتماد من مجلس الشعب حيث وافق عليها بجلسته بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١. وتنقسم مشروعات الترابط إلى أربعة أنواع : مشروعات شاملة (يؤمل الواحد منها مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار كحد أقصى)، ومشروعات ذات روابط متخصصة (يؤمل الواحد منها مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار لمدة عامين كحد أقصى)، ومشروعات مسحية (يؤمل الواحد منها مبلغ ١٠.٠٠٠ دولار كحد أقصى). ومشروعات ولع كفاءة بحثية (لا تتجاوز ميزانية المشروع الواحد منها مبلغ ٥.٠٠٠ دولار كحد أقصى). ويجدر الإشارة إلى أنه في ٢٠/٩/١٩٩١ تم توقيع اتفاقية متحة مشروع الترابط (المرحلة الثانية) وسنر القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٤/١/١٩٩٢ بالموافقة عليها بخلاف توجيهها اعتماد اجمالى قدره ١٥ مليون دولار أمريكى بخصص منها ٥ ملايين من الدولارات للمشروعات البحثية التي تتم بالتعاون مع الجامعات السرداء. وتهدف المرحلة الثانية إلى توجيه البحوث

نحو خطط التنمية وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في عملية التنمية ودعم صلاتها بالجامعات، والتركيز على المشكلات التنموية متعددة الأبعاد والتسيق بين المشروع والجهات المستفيدة.

وتم قبول ٦٣ مشروعا بحثيا موزعة على ثلاثة أنواع: مشروعات صغيرة بنحة قدرها ٥٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعا) ، مشروعات متوسطة بنحة قدرها ٤٠٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعا) ، ومشروعات كبيرة بنحة قدرها ١,٥ مليون دولار للمشروع (٢ مشروعا) . ويغل البحث الاجتماعي جزءاً من لجنة أولويات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. انظر مصدر رقم ٢٩ .

(٢١) تمكن أولويات البحث نفس أولويات وشروط المساعدات الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إذ تحفل الزراعة وإنتاج الغذاء المكانة الأولى في ترتيب الأولويات، ثم يليها الطاقة وتنمية الأراضي وتكنولوجيا الصحراء ثم الصحة وتأثر الصناعة في المرتبة السابعة (قتنيل، ١٩٩١، ص ٣٠٧) . ويوضع البحث الاجتماعي في المرتبة الثامنة ضمن تنمية الموارد ومن بين البحوث "تطوير منابع الدراسة لاعداد الاختصاصيين الاجتماعيين" إشراف عبد المنعم شوقي، والأدوار التقليدية للمرأة في الريف المصري، إشراف عابدة عبد اللطيف، والتنمية الريلية بمنطقة سيالوط، إشراف عبد الهادي الجوهري وغير جلال. وهناك بحث لارائت قيد الإعداد.

(٢٢) ينطبق ذلك على تجربة إنشاء قسم للأفثروولوجيا بجامعة الإسكندرية. فقد كان حلاً بديلاً للنظام القديم المخلق في شغل كرسى الاستاذية والذي يستمر مع الشخص مدى الحياة. ولذلك أصبح حائظ شيت استاذ كرسى علم الاجتماع وأحد أبرز زعماء استاذة لأول كرسى للأفثروولوجيا عام ١٩٧٠.

(٢٣) تسع المؤسسات العلمية بالبحر داخل حلقات البحث "السيمينار" وهو تقليد قائم بقسم الاجتماع جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٩ ويقتصر في أغلب الأحوال على المحارر العلمي بين الأساتذة وطلاب الدراسات العليا في مناقشة خطط الرسائل العلمية. أما في جامعة عين شمس، فقد تحول السيمينار في كثير من الأحوال إلى مناقشة القضايا العامة والمحارر مع التخصصات الأخرى في الاقتصاد والسياسة. وقد أثر ذلك على طبيعة توجيهات قسم الاجتماع في اختيار موضوعات التسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراة. وقد جاء ذلك على حساب الوزن النسبي لمختلف التخصصات الدقيقة. وفي كلية البنات، خطى السمينار نحو قضايا الأسرة والمرأة في الدراسات الأفثروولوجية والفكرية ودراسات علم الاجتماع.

ومن قنرات المحارر الأخرى، مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراة، وإن كانت تأخذ شكل الامتحان. ومع ذلك فهي من أكثر قنرات الاتصال اعتماداً على النقد من جانب كبار الأساتذة وصغار الباحثين. ولكن ما يفسد له تحول هذه الظاهرة إلى تقليدية لنوع الدرجة. ولهذا السبب تتخذ أغلب المناقشات شكل الاحتفالات والأفراح.

(٢٤) هذه سمة تميز أغلب المشغولين بالبحث الاجتماعي ولا سيما الذين يرتبطون برؤى ماركسية في أبحاثهم وسلوكهم العلمي.

(٢٥) هناك دورة علمية يصدها المركز القومي للبحر منذ الستينات. وإن كانت متقطعة في بعض الأحيان. ويلاحظ أن هذه الدورة تغطي مجالاً أوسع من مجرد البحث في علم الاجتماع أو الأفثروولوجيا. وقد تحولت هذه الدورة إلى مجرد نشرة بالأبحاث التي يصدرها المركز أو الجهر العلمية التي يقدم بها الباحثون في المركز ولذلك فقدت وظيفتها الأصلية في تعميق التواصل والمحارر بين المشغولين في البحث الاجتماعي. وربما يرجع ذلك إلى أحجام الباحثين أنفسهم عن الإسهام في تطوير هذه الدورة الهامة.

وهناك عدد آخر من الدوريات العامة مثل المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية والفكر العربي التابعة لمركز الإنجاز العربي ومجلة الرندة. لكن للمجلة الرندة التي كانت تصدر باسم علم الاجتماع هي "الكتاب السنوي لعلم الاجتماع" التي بدأ العدد الأول منه عام ١٩٧٩ وتوقف من الصدور بعد سبعة أعداد متتالية. وذلك بسبب مشكلة التمويل والتمويل.

(٣٦) لعل إختلاف مؤسسات البحث الاجتماعي في مصر كان سببا ورا - إنشاء عدة مراكز بحوث غير حكومية مثل مركز بحوث التنمية والمستقبل ومركز البحوث العربية ومركز المشكاة ومركز ابن خلدون. وتعتمد هذه المراكز على جهود فردية في تمويل أنشطتها أو إجراء بحوث لصالح بعض الهيئات والمؤسسات كبحوث غيرة. ولا تزال في طور التجربة.

(٣٧) أنشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٠ برئاسة الدكتور منصور فهمي باشا وسكرتارية الدكتور على عبدالواحد زافي. وقد أعيد تأسيسها مرتين، الأولى في أوائل السبعينيات برئاسة د. أحمد أبو زيد والثانية برئاسة د. محمد عاطف غيث. ولم تحقق الجمعية أي إنجاز ملموس على الإطلاق. (انظر عاشق رقم ٤، مرجع رقم ٤، ص ٨٨، و مرجع رقم ٩ ص ١٨). وهناك جمعية باسم الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهي متخصصة في أبحاث الخدمة الاجتماعية. وهي جمعية أهلية في الأساس ويتبعها المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بشبرا التي أنشئت عام ١٩٣٦. ولها عدد ذلك لا يوجد لأي جمعيات أوروبا مهتمة بالبحث الاجتماعي. انظر مرجع رقم ٨.

(٣٨) وإن كان شائعاً في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٣٩) مثال ذلك مشروع المسح الاجتماعي والاقتصادي والإداري لأحياء مناطق شرق الدقي، إشراف أحمد رشيد أسعد الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انظر مرجع رقم ٣٩

(٤٠) انظر القائمة التي أعدها عادل شهبان حول رسائل قسم الاجتماع في جامعات القاهرة وهين شمس والاسكندرية والفي، مرجع رقم ٢٣

(٤١) يلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القاهرة قد ألفه بدراسة الحركة النقدية في علم الاجتماع والاشتراكية وذلك عبر رسائل الماجستير التي أعدها كل من أحمد عبدالله زايد سنة ١٩٩٢ وسعيد المصري عام ١٩٨١ تحت إشراف محمد الجوهري. انظر مراجع رقم ١٠، ١٨.

(٤٢) ربما يؤدي ضعف مراد البحث الاجتماعي إلى إشاعة هذه الروح الفردية. ذلك أن ندرة التمويل وصعوبة اقتناء المراجع العلمية يجعل مجرد الاستعانة على المعلومات أو القوائم البيولوجرافية ميزة كبيرة. وفي الحالات التي يجري فيها الباحثون أبحاثهم بمفردهم، فإنهم يحيطون بعلمهم بقدر من السرعة المبالغ فيها.

(٤٣) انظر العديد من تقارير البحث المنشورة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٤٤) يلاحظ كثرة كتب الدخول التي تمسك افتقاراً وأحياناً لكتابة علمية تتجاوز إظهار المدرس. وترتبط هذه الظاهرة بمردى أوضاع الباحثين المتخصصين. كتب الدخول، هي نوع من الكتابة السهلة البسيطة المخصصة لأقراض تعليمية وتعد جزءاً من الأنشطة المدرسية للدخول. وهي لا تمسك أي حس تقني ولا تتصلح للدراسات العليا. انظر مرجع رقم ١٠، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤٥) ذكر بعض شهود هذه الواقعة أن عدد المهتمين يتراوح بين ٣٥ - ٤٠. في الوقت الذي ذكر فيه دونالد زيد أن العدد قد تراوح بين ٦٠ -

٧٠ عضو هيئة تدريس.

(٣٦) هناك دراسات عن الجماعات الهاشمية مثل دراسة قرية قرب أسوان التي قام بها محمد الجوهري في أوائل السبعينيات. لكنها لم تنطلق من ضرورة فهم ميكانيزمات التهميش. وهناك دراسة نبيل صبحي التي دال بها درجة المايجستير عن بعض المجتمعات الهاشمية في الصحراء الغربية وكذلك رسالته في الدكتوراة عن جماعات الشجر في مصر. وقد حاول تطبيق مفاهيم البنا - الاجتماعي على هذه الجماعات.

وإذ يدير بالذكر أن منطق دراسة الجماعات الهاشمية في قسم الاجتماع منذ السبعينيات يعتمد على ما أسماه أحد الشباب بالمتطور الرئسي التكاملي بهدف سياسي وهو دعم تكامل هذه الجماعات مع المجتمع الكبير. (انظر مرجع ٧ ، ص ١٦). هذا يعني إغفال الميكانيزمات المتبادلة بين المجتمع الكبير والمجتمع الهاشمي والتي من شأنها تكريس عملية التهميش. وأبسط دليل على إغفال هذا الإطار من البحوث عدم الاهتمام بقضايا الأليات والفتنة الطائفية في مصر.

وفي قسم الاجتماع الآن رسالة مسجلة للدكتوراه في التهميش السياسي، إعداد آمال طنطاوي، وهي محاولة لسد هذا الفراغ.

(٣٧) انظر كتاب أحمد الحشاش، الفكر الاجتماعي، وبعض كتابات علي عبدالرحمن زافي في الإسلاميات.

(٣٨) الرغص كان مرتبطا بالتوجهات الماركسية. أما القول فقد كان يعني قناعات شخصية لادخل للعلم بها. ارتبط ذلك بأصحاب التوجهات الوطنية.

(٣٩) انظر كتاباته في علم التولكيور ولاسيما الجزء الأول والجزء الثاني، دار المعارف ، طبعات مخططة.

(٤٠) اشارت توصية اليونسكو عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشغلين بالبحث الاجتماعي، إلى أن مسؤوليات الباحث هي التي تشكل أساس حقوقه. انظر مرجع رقم ١٥.

(٤١) الاستسهال تعبير مأخوذ من معاصرة للدكتور مصطفى سوري أنشأه في سبتمبر قسم الاجتماع عام ١٩٨٩ عن مشكلات العلوم السلوكية. معاصرة غير منشورة.

(٤٢) من المعروف أن لائحة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تتبع القيام بهذا الدور.

(٤٣) انظر الخلاف بين أحمد خليفة ونعم الدين إبراهيم في الأهرام الاقتصادية، سبق ذكره.

(٤٤) تنص لائحة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٦٠ على أنه لا يجوز إنشاء معلومات علمية لأي شخص أو جهة ما دون إذن من مدير المركز.

(٤٥) تقوم جامعة القاهرة، بالتعاون مع أقسام اللغات، بمقد دورات تأهيل للصحفيين والمترجمين المساعدین. لكنها تفتقد الجدية والمهنية في تعليم الكبار أو إيجاد اللغات لدى الباحثين. ولا تتعدى مجرد بعض الدروس المادية بحيث لا يؤهل الباحث بعدها لاجتياز امتحان التوفيل. وهو للحداد الوحيد الذي يحتاج به عقبة للغة الأجنبية.

(٤٦) تم تقديم هذه النسب من خلال حصر أجراء البحث لجامعات القاهرة والإسكندرية وهين شمس وذلك من واقع الأوراق الرسمية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- ١- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩١) المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية ، الكتاب الأول ، ديسمبر (ص ص ٨-١٩).
- ٢- الإيلى، عبد القادر (١٩٨٣) علم الاجتماع العربى، ترجمة محمد الجوهري العدد الخامس، دار المعارف (٧٩-١٣١).
- ٣- الجوهري، محمد (١٩٩٠) بعض مشكلات الرسائل الجامعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. (١٠٣-١٢٠).
- ٤- الجوهري، محمد (١٩٨٨) ملاحظات نقدية على تاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى مصر، تقديم فى كتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علياء شكرى، وحسن الخترلى، دار المعرفة الجامعية (٦-١٢).
- ٥- الجوهري، محمد (١٩٨٧) ملاحظات نقدية حول تاريخ علم الاجتماع فى مصر، مجلة جامعة القاهرة.
- ٦- الجوهري، محمد (١٩٧٨) علم الفولكلور، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف.
- ٧- إخشاب، أحمد (١٩٧٥) نحو تصور جديد لرسالة الدراسات الانثروبولوجية فى الوطن العربى، تقديم فى (دراسة لبعض مظاهر التغير فى مجتمع غرب أسوان)، محمد الجوهري، مطبوعات كلية الآداب، رقم ٣، جامعة القاهرة (ص ص ٥-٢٠).
- ٨- السلفى، منبحة (١٩٩١) ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، فى دراسة التعليم الجامعى فى مصر، تحرير أماني قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٩-١٣٢).
- ٩- الكرى، محمود (١٩٨٩): الاعتراف فى العلم رؤية نقدية لواقع علم الاجتماع فى مصر، ورقة غير منشورة.
- ١٠- المصرى، السعيد (١٩٩٢) الانثروبولوجية النقدية والتحولات النظرية والمنهجية، رسالة ماجستير مودعة بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- ١١- المنزى، كمال (١٩٩١) التعليم فى الخطاب السياسى المصرى فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أماني قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٣٣-٢٩٤).
- ١٢- بروتومور، توماس (١٩٧٩) تهيد فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف.

- ١٣- بولاتزاس، نيكوس (١٩٨٢) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- ١٤- جاتيرين، آلان (١٩٨٩) العلوم الاجتماعية والسياسة، مجلة العلوم الاجتماعية، اليونيسكو، عدد ٢٢، نوفمبر.
- ١٥- ١١- ديكتسون د. جون (١٩٨٧) العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث، ترجمة شعبية اليونيسكو، عالم المعرفة، ع ١١٢، الكويت.
- ١٦- زاهر، ضياء الدين (١٩٩١) سياسة البعثات فى مصر: دراسة تحليلية نقدية فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أماني قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص (٣١٩-٣٧٧).
- ١٧- زايد، أحمد (١٩٨٩) الدولة فى العالم الثالث، دار الثقافة للنشر.
- ١٨- زايد، أحمد (١٩٨٩) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف.
- ١٩- زحلان، أنطوان (١٩٧٩) العلم والسياسة فى الوطن العربى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢٠- زكريا، فؤاد (١٩٨٧) خطاب إلى العقل العربى، كتاب العربى، ١٧، الكويت.
- ٢١- زهران، جمال (١٩٩٢) بعض جوانب أزمة البحث العلمى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ٢٢- سالمون، جان جاك (١٩٧٩) العلم والسياسة، ترجمة هشام سعيد، دمشق.
- ٢٣- شعبان، عادل (١٩٩٢) دليل الرسائل الجامعية، نشرة مركز البحوث العربية الأعداد ١، ٢، ٣، ٤.
- ٢٤- صبور، محمد (١٩٩٢) المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى: الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢٥- عبد الله، أحمد (١٩٩١) الطفلة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف، دار سينا للنشر.
- ٢٦- عودة، معصود (١٩٩١) حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤثر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة، القاهرة (٩-٢٢).
- ٢٧- قنديل، أماني (١٩٩١) عملية صنع سياسة التعليم الجامعى، فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ٢٦٥-٣١٣).
- ٢٨- ليلة، على (١٩٩٢) المداخل الوطنى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر، فى (اقترايات البحث فى العلوم الاجتماعية) تحرير دودة بدران، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٢٧-١٦٠).
- ٢٩- ميشيل، ثيموثى (١٩٩١) مصر فى الخطاب الأمريكى، ترجمة بشير الصباغى، دمشق دار كتنام للدراسات والنشر.

- ٣٠- هلال ، على الدين (١٩٩٠) البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٣-٣٢).
- ٣١- هيككنز، نيكولاس (١٩٨٨) الطبقة والدولة فى المجتمعات العربية الريفية، المستقبل العربى، م ٣، ع ١٠٩ (ص ص ١٣-٣٠).

قائماً بالمراجع الأجنبية

- Foucault, M. (1981) Power/ Knowledge; Selected Interviews and other Writ-ings (1972-1977), ed, Colin Gordon, N.Y. Random House.
- Jorgensen, Joseph, G. (1982) On Ethics and Anthropology, in Johnetta B. Cole (ed), Anthropology for the Eighties, The Free Press-A division of Macmillan Publishing Co-inc- N.Y.
- Reid, Donald.Malcolm (1990) Cairo University and The Making of Modern Egypt, Cambridge: Cambridge University press.
- Marcus, George and Micheal Fischer (1986) Anthropology as Cultural Critique, Chicago : University of Chicago Press.
- Weaver, Thomas (1973) To See Ourselves: The Modern Social Anthropological Issues, London.

قائلاً بالمصادر والوثائق

- ٣٧- الأهرام الاقتصادى، أعداد ٨١٧ (١٩٨٢/١/١١)، ٧٢٠ (١٩٨٢/١/١)، ٧٢١ (١٩٨٢/١/٨)، ٧٢٤ (١٩٨٢/١/٢٩)، ٧٢٦ (١٩٨٢/١٢/١٣)، ٧٣٧ (١٩٨٣/١١/٢٨)، ٧١٨ (١٩٨٣/١٨/المجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٣٨- المجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٣٩- المجلس الأعلى للجامعات (وحدة تنسيق العلاقات الخارجية) (١٩٩٣) تقرير حول التعريف بالمرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٤٠- جامعة القاهرة (١٩٩٣) المؤتمر السنوى لمشروعات البحوث ، ملخصات الأبحاث ، ١٥ أبريل ١٩٩٣.
- ٤١- جامعة القاهرة (١٩٨٩) قانون الجامعات ولائحته التنفيذية مطبوعات جامعة القاهرة.
- ٤٢- مجلس الشورى (١٩٨٥) الجامعات، حاضرها، ومستقبلها، تقرير لجنة الجامعات.

تعقيب د. حسنين توفيق إبراهيم على ورقة " أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى "

إن التعقيب ثلاثة أنواع هى :-

١) التعقيب بمعنى تلخيص الأفكار الواردة فى الورقة.

٢) التعقيب بمعنى التعقب . يقوم المعقب بتعقب الباحث .

٣) التعقيب بمعنى استيعاب الأفكار الواردة فى الورقة والتعامل معها من زاوية الإضافة والتطوير والتصويب . وسوف أختار الأسلوب الثالث فى تعقيبى .

ثلاث مقدمات قصيرة :-

المقدمة الأولى :-

يبدو لى أن مفهوم الأزمة أصبح من لزومات الكتابة والحديث عن مصر . فمصر تواجه أزمة مجتمعية شاملة تكاد تشمل كل شئ . ويبدو الأمر وكأننا نعيش فى سلسلة لا نهاية لها من الأزمات . ولا يمكن فهم أزمة البحث العلمى فى مصر بمعزل عن تلك الأزمة المجتمعية الشاملة .

المقدمة الثانية :-

إن مرحلة الشباب هى فترة انتقالية فى حياة كل باحث . وشباب اليوم هم أساتذة الغد . وإذا كان لشباب الباحثين اليوم انتقادات ومصفطات على الأجيال الأكبر سنا ، فإنهم لابد وأن يستمدوا من الآن لتقديم كشف الحساب للأجيال الشابة عندما يصبحون هم فى مواقع الكبار .

المقدمة الثالثة :-

' إنه يجب النظر الى أزمة البحث الاجتماعى (أ. سعيد المصرى) وأزمة الباحثين المستقلين (أ. هشام مبارك) فى إطار السياق الأكبر ، وهى أزمة البحث العلمى فى مصر . وهى أزمة معقدة لها :

* مدخلاتها (ميزانيات البحث العلمى ، السياسة العلمية ، المتطلبات المادية ، إعداد الباحثين)

* إدارة العملية البحثية (غياب التقاليد الديمقراطية فى إدارة المؤسسات البحثية ، طغيان الأبعاد الشخصية

والشالية، غياب التنقيح، تمدد جهات الإشراف).
* مخرجات العملية البحثية (الانفصال بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة العلمية ، هجرة العلماء والباحثين ، ضعف مستوى الإنتاج العلمى).

* القسم الأول :

ملاحظات حول أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى :-

وتتغل أهم هذه الملاحظات فيما يلى :-

١) إن ورقة الأستاذ سعيد المصرى ورقة متفجرة حيث تتضمن العديد من القضايا والأمور الكثيرة للجدل والنقاش والاختلاف فى رأى . فالورقة بمثابة إعلان حرب على مؤسسات البحث الاجتماعى والمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر . حيث تضمنت نقداً لاذعاً ، تمحاذز فى كثير من الأحيان نقد اللات إلى جلد اللات . ومن يقرأ الورقة بعين بفتاه الإحساس بضرورة إغلاق مؤسسات البحث الاجتماعى وتسريح العاملين فيها . وأقتبس من بعض الجمل والفقرات على سبيل المثال.. يقول الأستاذ سعيد :-
" مضى على البحث الاجتماعى فى مصر أكثر من نصف قرن ، ومع ذلك فإن مآلحق من نتائج على الصعيد العلمى أو التطبىعى يعد هزىلاً للغاية".

" إن الرضمية المؤسسية للبحث الاجتماعى فى مصر تفقد يوماً بعد يوم الدعم والاحترام والقوة".
"تظل مؤسسات البحث الاجتماعى كالجثث الهامدة . فهى لاتمد طرفاً فى أى نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومى".

"يعانى البحث الاجتماعى من ازديادية محددة . فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تهتم ضرورة التواصل مع مميزات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت ، فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن بأغلبه بالحدثة".

" لا يهتم أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة".
" وقد خلت قائمة الإنتاج العلمى فى علم الاجتماع من أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية".

" يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من أزمة أخلاقية. إن الظاهرة- أى الانحراف الأخلاقى - تعدت مجرد الحاجة، وجرّت معها الكثيرين من الباحثين الشبان إلى أدنى مستويات الاتهيار العلمى والأخلاقى".
وفى حقيقة الأمر ، أننى لست مستعداً للتسليم بالاستنتاجات السابقة وما تتضمنه من تعميم وإطلاق ، خاصة وأن الورقة لم توضع الأسس التى بناء عليها توصلت إلى بعض هذه الاستنتاجات.

وفى هذا الإطار أورد التأكيد على أمور ثلاثة :-

أولاً : أنه لا أحد يستطيع أن ينفي أن هناك مشكلات حقيقية وكبرى يعاني منها البحث الاجتماعى فى مصر . ومن الأهمية بمكان رصدنا وتحليلها والوقوف على مدخلاتها ومسبباتها ، مع بلورة بعض الحلول العملية لمواجهتها فى إطار تحديد واضح للمستويات .

ولكن وجود هذه المشكلات والاعتراف بها لا ينفي أن هناك إسهامات جادة لعلماء الاجتماع فى مصر . بل ويستطيع المرء أن يتحدث من وجود جماعة علمية فى علم الاجتماع تضم فى داخلها العديد من الرواد واللاهجات . ولا يتسع المقام للإشارة إلى إسهامات هذه الجماعة سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى .

ويكفى أن نشير إلى سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، وما تجده من تنوع واستمرارية لاهجات البحث فى علم الاجتماع ، وذلك بقصد خلق التواصل مع اللاهجات والنظريات الغربية فى علم الاجتماع . ولذلك فمن الأهمية بمكان النظر إلى بعض الإيجابيات ومصدرها ، حتى لاتبدو الصورة قاتمة ولا تيهت أى أمل على الإطلاق .

وفانها : أن الورقة وضعت الجميع فى سلة واحدة وأخضعتهم لمئات القواعد من التحليل والنقد .

وفى هذا السياق ، يبدو لى أنه من الأهمية بمكان التمييز بين هذه مستويات عند تحليل أزمة البحث الاجتماعى

فى مصر .

المستوى الأول : مستوى أطروحات الماجستير والدكتوراه التى تجهزها أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية .

المستوى الثانى : الإنتاج العلمى للمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر من كتب وبحوث .

المستوى الثالث : مستوى البحوث المشتركة التى تتم فى إطار بعض مؤسسات البحث الاجتماعى كالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المستوى الرابع : من الأهمية بمكان التمييز بين مؤسسات البحث الاجتماعى فى الأقاليم ، وتلك الموجودة فى العاصمة ، .

وأعتقد أنه فى إطار هذا التمييز يمكن التوصل إلى فهم أفضل للسبلات والإيجابيات المرتبطة بأزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى . ويتطلب الأمر عددا من الدراسات التحليلية والتشريعية التى تخص كلا من المستويات السابقة .

وثالثها : أنه من الأهمية بمكان مقارنة مشكلات وأوضاع البحث العلمى فى مجال علم الاجتماع بمشكلات وأوضاع البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية الأخرى مثل: علم السياسة ، وعلم الاقتصاد ، وعلم النفس . فمتنقذ قد يكتشف المشتغلون بالبحث الاجتماعى بأنهم ليسوا فى أوضاع أسوأ من الآخرين . إن لم يكونوا أفضل . وهذا ليس معناه التغاضى عن المشكلات القائمة فى مجال البحث الاجتماعى أو التقليل من شأنها ، لكن النظر إليها فى إطار المشكلات التى يواجهها البحث فى أفرع العلم الاجتماعى الأخرى يفسح المجال أمام نظرة نقدية أكثر موضوعية للذات .

٢) الملاحظة الثمانية : " تتعلق بأسماء الاستاذ سعيد المصرى .. "بحر الأزمة " .

وقد حدها فى بعضين أساسيين :-

أولهما : عدم اكتراث النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى .

وثانيهما : سلبية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، وعدم أكثراتهم بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفة

وفى هذا السياق ليس هناك مشكلة . لكن المشكلة تبرز عندما تقرر الورقة أن خصوصية أزمة البحث الاجتماعى فى مصر تتمثل فى مزيج من الحداثة المتعثرة والتقليدية المتنامية . والمقصود بذلك الازدواجية التى يحانى منها البحث الاجتماعى . فهر يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تحتم التواصل مع مميزات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت فإن إدارة شؤون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالحداثة .

ولما كان مفهوم الحداثة من المفاهيم المركزية فى الورقة ، حيث اعتبر الباحث " أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية " ، كما اعتبر ما أسماه بأزرق الحداثة معرقا لقدرة الباحثين الشبان على ممارسة البحث الخلاق . نظرا لذلك كان لابد من البحث عن تصور الباحث لفهم " الحداثة " . وقد عرف الباحث الحداثة بأنها " تشل أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية " . وتؤكد الورقة على أن الباحث الشاب فى علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل والمتلاحق من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة . وهكذا فإن الحداثة فى نظر الباحث تعادل النظريات والمفاهيم والأدوات المنهجية الجديدة والمتجددة التى يفرضها الغرب ، والتى يتعين على الآخرين أن يتقبلوها ويستوعبوها إذا أرادوا أن يسلكوا طريق الحداثة .

وفى هذا الإطار أجد نفسى فى اخلال مع الورقة للأسباب التالية :-

أولا : أن قضية التقليدية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة قضية معقدة ، وهى ترتبط أساسا بهوية الجماعة السياسية والعلاقة بين الأنا والآخر . فضلا عن أنها قضية مثارة منذ قرن أو أكثر من الزمان ، ولم تحسم بعد . وبالتالي فهى قضية تتجاوز توصيفا لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر . ولكن للشروع التساؤل عن انمكاسات هذه الإشكالية على واقع البحث الاجتماعى فى مصر .

ثانيا : أن مفهوم الحداثة كما طرحه الدراسات الغربية يتجاوز التعريف الذى قدمته الورقة . بل وهناك نظريات عديدة للحداثة والتحديث ظهرت خلال العقود الثلاثة المنصرمة . ولا يمكن بحال من الأحوال اختزال الحداثة فى مجرد أحدث ما يتوصل إليه العلم الغربى من مفاهيم ونظريات ومناهج .

ثالثا : إن اختزال أزمة البحث الاجتماعى فى مصر فى الازدواجية بين حداثة متعثرة وتقليدية متنامية ، يعكس

موفقا قيميا من ا. خلدية ومن الحداثة. وتؤكد خبرات المجتمعات الإنسانية على أنه ليس كل ما هو حديث - بمعنى جديد - جيدا أو حسنا أو مقبولا بالضرورة ، وليس كل ما هو تقليدى سيء أو غير مقبول . ويتعلق الأمر فى النهاية بمعايير الملائمة والصلاحيه والقبول الاجتماعى لما هو تقليدى وما هو حديث.

وفيسا يتعلق بالمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية والحديثة فإنها نتاج خبرات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية فى الغرب . وبالتالي فهى لا تخرج من انحيازات قيمية وأيديولوجية . ولذلك لا يمكن تطبيقها اتوماتيكيا لفهم وتحليل مجتمعات أخرى لها خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

ومن هنا تبرز أهمية تطوير الوعى النقدى، وأشد على الوعى النقدى فى التعامل مع المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . فمن هذا المداخل يمكن استيعاب المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . والوقوف على إمكانات وحدود الاستفادة منها فى دراسة مجتمعتنا.. والمجتمعات المماثلة التى تشاركه بعض خصائصه .

والرؤية النقدية يجب أيضا أن تقدر لتشمل التراث ، بقصد تحليل مكوناته وتقييمها ، وتحديد إمكانات وكيفية الاستفادة من بعضها فى فهم واقعنا المعاصر .

وهكذا تبرز أهمية بلورة موقف متوازن على صعيد البحث الاجتماعى برفض التبعية المطلقة للتراث ، كما ترفض التبعية المطلقة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . ومثل هذا الموقف القائم على الجمع بين ما هو تراثى وما هو حديث لابد وأن تحكمه معايير وشروط عديدة.

وأخيرا : فى الوقت الذى تؤكد فيه الورقة على ضرورة قتل الحداثة بالمعنى الذى سبق ذكره ، كمشروط ضرورى للخروج من أزمة البحث الاجتماعى فى مصر، فإن هناك جدلا دائرا فى الغرب حول مرحلة مابعد الحداثة . وهى مرحلة ترتبط بالثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من تأثيرات وتدابير .

ولمى ضوء نظرة الأستاذ سعيد أزمة البحث الاجتماعى فى مصر فقد يرى بعد فترة من الوقت أنها تقتل " مرحلة مابعد الحداثة " وهو الشرط الضرورى لتجاوز أزمة البحث الاجتماعى فى مصر !

خاصا : الحداثة بالمعنى الشائع مصدرها الغرب وليس فى هذا شك . وفى هذا الإطار تنقد الورقة المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر مؤكدة على أن هناك " قصورا حادا من جانبهم فى ملاحظة الإنتاج العلمى الغربى " . كما أنه أخذ على أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر عدم انخراطهم فى الجدل الذى ثار حول أزمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى الغرب .

وهكذا أصبح الغرب هو المرجعية العليا . وأؤكد أنه فى ظل هذه النظرة لن يحدث تقدم حقيقى على صعيد البحث الاجتماعى فى مصر لعدة أسباب :

أولها : أن المشتغلين بالبحث الاجتماعى سيظلون فى حالة تبعية دائمة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، وعليهم أن يلاحظوا هذه النظريات وقد يتقنون فى عملية ملاحقة مستمرة ، وذلك فى ضوء السبل المائل من الكليات .

والدراسات الاجتماعية التي تظهر في الغرب كل يوم. خاصة وأن علم الاجتماع في الغرب يعيش مرحلة المابعديات إذا جاز التعبير (مابعد أخلاقية ، مابعد السلوكية ، مابعد الوظيفية ، مابعد الهيكلية....) .
ولفاتها : أن التركيز على اللحاق بالإنتاج العلمي الغربي سوف يجعل من الباحثين المصريين مجرد مستهلكين للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية، دون أن يعنى ذلك امتلاك القدرة على استخدامها وتطبيقها لفهم واقع المجتمع المصرى الراهن .

ولذلك ، فإنه مع التسليم الكامل بأهمية وضرورة الانفتاح على النظريات الاجتماعية في الغرب، فإن الأولوية يجب أن تكون لدراسة المجتمع المصرى وتشريعه من خلال الأدوات المنهجية المتاحة ، والتي هي ليست بالضرورة أحدث أدوات. ومن خلال تراكم نتائج الدراسات الميدانية يمكن صياغة بعض النظريات الجزئية أو الوسيطة التي تشكل إسهاماً ذاتياً لفهم مجتمعنا . فالعلاقة بين النظرية والواقع علاقة جدلية ومتداخلة، فالنظرية تساعد على تفسير الواقع، والواقع يساعد على تطوير النظرية .

وثالثها : أنه نظراً لأن الغرب هو المرجعية العليا من وجهة نظر الورقة . فإنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى ضروريات الانفتاح على تجارب البحث الاجتماعى التي حققت إنجازات ملموسة في بعض بلدان العالم الثالث، مثل مقارنة الحالة المصرية ببعض هذه الدول للكشف عن شروط ومقومات التقدم في مجال البحث الاجتماعى في تلك الدول أو إلى أي مدى تتوفر في مصر. خاصة وأن الباحث قد أكد في هامش رقم (٢) بأن علم الاجتماع في الهند ارتبط بالجوار والبلد الغربى بصدد أزمة علم الاجتماع، وقدم مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعى الهندى. وبكذلك فإن ثقافة التجربة الذاتية مقدمة حقيقية للتعامل مع الإسهامات الغربية بمنطق التفاعل والإثراء المتبادل ، وليس بمنطق التبعية .

٣) الملاحظة الخاتمة : دور الدولة وأزمة البحث الاجتماعى في مصر

وفي هذا الإطار تتضمن الورقة إشارات متناقضة فتؤكد على الأهمية القصوى للبحث الاجتماعى في إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتقويتها من قوة نفوذها وتدعيم السلطة . وذلك ضمن أشياء أخرى. لكنها تعتبر أن قيام بعض أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية بتقديم قول لبعض مؤسسات البحث الاجتماعى لإجراء بحوث لحساب هذه المؤسسات أمراً يسبب العديد من الأضرار المرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والمخضر لأولويات المؤسسات الحكومية وبالتالي غرض إطار أيمبولوجى معين على الباحث .

وتؤكد الورقة على أن للدولة حضوراً في مجال البحث الاجتماعى . فيما يتعلق بالتمويل والتنظيم دون أن يكون لها حضور سياسى مواز في برامج البحث . وأمر السياسات الحقيقية متروك لمؤسسات البحث الاجتماعى وللمشتغلين فيها . ثم تأتى لتتحدث عن التبريد السياسية الشديدة على البحث الاجتماعى وأن هناك خطراً حراماً لا يجوز خرقها سواء في اختيار موضوعات البحث أو في بنى التوجهات النظرية.

ومن هنا تبدو أهمية تحرير قضية دور الدولة في مجال البحث الاجتماعي والبحث الإنساني بصفة عامة. فالورقة تركز على ضرورة وجود سياسة علمية في مجال البحث الاجتماعي، وأنا أؤيد هذا وأشد عليه، لكن التحدي الحقيقي هو كيفية صنع هذه السياسة العلمية، وهنا تقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق مؤسسات البحث الاجتماعي والمشتغلين فيها. فعليهم ألا ينتظروا أن تأتيهم السياسة العليا من أعلى، من الأجهزة التنفيذية في الدولة.

وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

أولاً: أن خبرة السياسات العامة في مصر، والتي تضطلع الدولة بالدور الرئيسي فيها، خبرة مأساوية. وماحدث ويحدث في السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم والسياسة الأمنية وسياسة الإسكان ليس بعيداً عن الأذهان. وهناك حالة من الاضطراب والفوضى والتقطع وعدم الاستمرارية.

ثانياً: أن هامش الحرية الذي تتيحه الدولة لمؤسسات البحث الاجتماعي في مجال السياسات والبرامج البحثية يجب استغلاله على نحو جيد. وتقع المسؤولية هنا على المشتغلين بالبحث الاجتماعي. عليهم أن يبادروا ويطوروا سياساتهم في اقتراحات محددة، يمكن للدولة بعد ذلك أن تقبّلها في شكل سياسات عامة.

ثالثاً: أن وجود علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع، سوف تعلى المشتغلين في البحث الاجتماعي من موقف الاختيار بين تأييد سياسات الدولة أو الوقوف في صف المجتمع. لانه من المفترض أن تكون الدولة تمهيداً عن المجتمع بكل فئاته وطوائفه، ومن المفترض أيضاً أن تشكّل قوى المجتمع المختلفة القدرة والوسيلة لتوصيل المطالب والتأثير على السياسة العامة. ومن هنا يتعين على البحث الاجتماعي القيام بدور في إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

6) الملاحظة الرابعة: حول التمويل وأزمة البحث الاجتماعي

ويصدد هذه القضية أغلقت الورقة جميع التوافد. فنصيب البحث الاجتماعي من الميزانية التي تخصصها الدولة للبحث العلمي محدود، كما أن التمويل الحكومي الاستثنائي الذي يستند إلى قيام بعض الأجهزة الحكومية بتقديم تمويل لبعض المؤسسات العلمية لإجراء بحوث لحسابها يغير الشكوك الخاصة بتأثير الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومبراه، أما التمويل الأجنبي الذي تقدمه هيئات أجنبية لبعض المؤسسات العلمية المصرية أو لبعض الباحثين فمشكوك في أهدافه ومبراهه، ولم تطرح الورقة تصوراً لمعالجة هذه المعضلة. وأعتقد أن إيجاد التمويل الحكومي الاستثنائي يجب تشجيعه. لفتح الجسور وخلق قنوات الثقة مع الأجهزة التنفيذية والأجهزة الحكومية. وقد تكون هناك بعض المشكلات والأخطاء، لكن يمكن مع مرور الوقت التغلب عليها.

قضية التمويل الأجنبي فلم تعد قضية مشاركة في الوقت الراهن على الرغم من اتساع نطاقها. وذلك نظراً

للاعتبارات التالية :-

أ- أن الدولة كمؤسسة رسمية تسعى بجهدية للحصول على المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- أنه في إطار الانفتاح المكثف على الغرب خلال العقدين المنصرمين لم يعد هناك الكثير الذي يمكن الاحتفاظ به كأسرار. بل أن بعض الباحثين الأجانب عالجوا الكثير من الموضوعات الدقيقة في الواقع المصري، كما أن بعض الأجهزة تقدم لهم تسهيلات تفوق تلك التي تقدمها للباحثين المصريين.

ج- أن رفض التمويل الأجنبي والبحوث المشتركة خشية اختراق العقل المصري وتهديد الأمن القومي المصري ، أمر لا بد وأن يتبعه التسليم بضرورة إيقاف البعثات الأجنبية للخارج وإيقاف التعاون العلمي بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية . وهذه أمور لا يمكن التسليم بها .

إن الأمر يجب ألا يطرح بصفة إما أو، ولكن لابد من بحث مصادر التمويل الأجنبي ، وحدوده ، وتداعياته سواء في توجيه البحث أو في تحديد كيفية الاستفادة منه . فإذا كان الأمر يتعلق ببحوث ودراسات سوف تنشر على العلن ، سواء تمت بتمويل أجنبي أم لا ، فما دأى الحساسية من قبول التمويل الأجنبي؟

الملاحظة الخامسة : تتعلق بما أسماه الباحث " بالحدود : التزام أم اختراق " ويؤكد الباحث على أن هناك قبولاً سياسياً شديداً على البحث الاجتماعي وقبولاً ثقافياً أشد، وأكد الباحث على ذلك بأن هناك خطوط حمراء لا يجوز خرقها في اختيار موضوع البحث وفي تنبؤ التوجهات النظرية . وفي هذا السياق، خلت قائمة الإنتاج العلمي من أي اعتماد بدراسة المؤسسة السياسية.

وبخصوص القيود الثقافية أشار الباحث إلى أن هناك تراثاً من المحرمات يصعب اختراقها . مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر . ولم يقدم أمثلة .

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على الأمور التالية :

أ- ربما يكون من غير الدقيق القول بعدم وجود أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية من قبل علماء الاجتماع. ففي حدود معرفتي الضيقة هناك إسهامات متميزة لعلماء الاجتماع في دراسة قضايا التنمية ، والتمتع السياسية ، والمشاركة السياسية ، والوعي السياسي .. إلخ .

ب- إن القول بوجود قنود سياسية شديدة على البحث الاجتماعي يتضمن بعض المبالغة ، خاصة وأن الورقة لم تقدم أمثلة على الموضوعات المحرم الخوض فيها لأسباب سياسية.

وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد تقديم خبرة المشتغلين بالبحث السياسي في النظام السياسي المصري في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد وفي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. حيث تطرقوا لمعالجة أدق قضايا النظام السياسي المصري وأكثرها حساسية .

- فهناك سلسلة من البحوث عن السياسات العامة في مصر (سياسة الإسكان ، سياسة التعليم - سياسة الصحة - السياسة الثقافية...)

- هناك سلسلة بحوث ودراسات تشرح البنية الحزبية للنظام السياسي المصري .

- هناك دراسات عن مؤسسة الرئاسة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة والعنف السياسي وعدم الاستقرار.

- هناك دراسات عن تقييم أداء النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي .

- هناك دراسات عن تشريع الانتخابات البرلمانية وتقييم أداء مجلس الشعب .

ويجوز الأمر أن الهامش المتسع من الحرية الأكاديمية لا يعكس قناعة حقيقة من قبل النظام بقضية الحريات، ولكن يعكس قناعته بضعف تأثير هذا الهامش ومحدودية فاعليته. ولقد حسم النظام أمره في هذا المجال، فلا بأس من أن يكون هناك هامش متسع من الحرية للأكاديميين، فأهم كتاب في السياسة تزويجه في نهاية الأمر محدود، ولن يكون مؤثراً في ظل مناخ عام لا يساعد الإقبال على الكتب نظراً لا انتشار الأمية ، وارتفاع أسعار الكتب، وسيادة الثقافة المتلفة. وينطبق هذا القول بدرجات متفاوتة على حرية الصحافة، وعلى القرارات العلمية بدرجات متفاوتة.

جـ- أما القول بأن القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر تشكل تراثاً من المحرمات التي يصعب اختراقها، فأمر مردود عليه من أكثر من جانب:

١- أن الورقة أكدت أنه "مع اتساع نطاق الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة بدأت موجة من الدراسات والبحوث تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقاً فكرياً لها، في إطار الرغبة في تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية أو نقد المعارف السوسيولوجية القومية من منطلق إسلامي. ويبدو أن ضعف القوة الحداثية في المؤسسات البحثية قد أقسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصم والمعايير المعاصرة لصالح بحار راحة الدين والأصولية".

وأتبنا كيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ بأن هناك محرمات دينية يصعب اختراقها، وأن هناك موجة من الدراسات التي تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقاً لها؟ وكيف تتعامل هذه الدراسات مع المحرمات الدينية؟.

٢- إن عبارة الأستاذ سعيد تكتشف من مؤلف قيسى مسبق من الدراسات والبحوث التي تتخذ من الإسلام منطلقاً فكرياً لها. واعتقد أنه من الأهمية بمكان الاحتكام إلى معايير علمية لنقد وتقييم هذه الدراسات. فما الضرر من أن تكون هناك محاولات لتطبيق بعض المفاهيم الإسلامية لدراسة المجتمع؟ وما المانع من نقد المعارف السوسيولوجية الغربية من أرضية إسلامية؟.

والتجدي العلى هنا هو: هل قدمت هذه الدراسات جديداً في فهم المجتمع المصري؟ وهل قدمت أطروحات ذات شأن في نقد السوسيولوجيا الغربية على الصعيد النظري المعرفي؟

لماذا شكلت القضايا الدينية قيوداً ثقافية على المشتغلين بالبحث الاجتماعي فيما يرى الباحث في الوقت الذي

توجد فيه الثقات من الدراسات التي تعالج العديد من القضايا الدينية الحساسة والشائكة؟
وهنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز لباحثي العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد،
حيث هناك دراسات جادة عن التجديد الإسلامي، وعن دور أهل الحل والعقد، وعن التغيير الثوري في المفهوم
الإسلامي، وعن المعارضة السياسية في الإسلام، وعن التنظيمات السياسية في الإسلام، وعن النظرية السياسية في
الإسلام. وهناك دراسات عن الأمن في الإسلام، وعن مفهوم الحاكمية، فضلا عن الدراسات المرتبطة بظاهرة الإحياء
الإسلامية.

د- أصدر مركز دراسات الوحدة العربية كتابا بعنوان "الدين في المجتمع المعاصر". ويحتوي الكتاب على ٣١ دراسة
لباحثين في علم الاجتماع من عدة أقطار عربية. من بينها ٨ دراسات لعلها اجتماع مصريين. وتناولت الدراسات
قضايا دقيقة مرتبطة بالدين، مثل
الدين والطبقات الاجتماعية، الدين والوعي الاجتماعي، الدين والتغيير الاجتماعي، الدين والإبداع،
ودين الخرافة.

فهل يعد ذلك يمكن القول بأن القضايا الدينية تحمل قيودا ثقافية شديدة على البحث الاجتماعي في مصر؟
الملاحظة السادسة والأخيرة: وتتعلق ببعض القضايا والأمور الجزئية ومنها:
(١) تنتقد الورقة ولم بشكل ضمني أعضاء هيئة التدريس الذين يعرضون على الإجازات من جانب والاحتفاظ
بالوظيفة الأكاديمية على الجانب الآخر.

- وهل المطلوب من كل عضو هيئة تدريس يلحظ إلى إجازة مؤقتة لمدة ٤ أو ٥ سنوات أن يمتنع بوظيفته
الأكاديمية؟؟ وهل سيفعل الأستاذ سعيد ذلك عندما تتاح له فرصة الإجازة؟
على أي حال فإن لل قضية جوانب أخرى هي الأجر بالتناقض ومنها على سبيل المثال:
أ- تأثير سنوات الإجازة على النشاط البحثي والأكاديمي للباحث، فقد ثبت أن بعض الباحثين يصابون بحالة من
الكسل الذهني خلال سنوات الإجازة وبمعدا ، فالتخمة النفضية تفعل مفصولها. بل أن السياق التعليمي
والبحثي في بعض الدول التي يمار إليها الباحثون المصريون يؤدي إلى تآكل قدراتهم البحثية.

ب- العدالة في توزيع الإجازات وإلى أي مدى يمكن تحديث عن فئة "محتري الإجازات في الجامعات المصرية".
ج- أهمية سنوات الإجازة في تحسين الأوضاع المادية للباحثين وتكثيبتهم من تحقيق المعادلة، بين تطلعاتهم المادية
والعزائم بأفلاكيات البحث العلمي.

د- عموما ، فإن معدل الإجازات وخاصة بالنسبة لباحثي العلوم الاجتماعية بصفة عامة يتراجع بشكل واضح.
ويعتبر على الباحثين الشبان أن يكتفوا بحياتهم وظروفهم طبقا لمعطيات الواقع المصري بماله وماعليه.
(٢) يأخذ الأستاذ سعيد على المشتغلين بالبحث الاجتماعي عدم انخراطهم في الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا في الغرب. ولم يقل لنا أى شئ عن طبيعة أزمة علم الاجتماع في مصر؟. وعن خصوصية أزمة هذا العلم في بلادنا؟.

وأعتقد أن هناك اختلافا نوعيا في طبيعة الأزمة. فهناك من شرحوا مجتمعاتهم بحثا وتحليلا. ومن ثم فإن القضايا المطروحة قد تبدو بالنسبة لنا نوعا من الترف الفكري أو التبريض الذهني. فهناك مساحات متسعة لم تدرس بعد في مجتمعتنا. ومن ثم فهي الأولى بالبحث والتشريع والتحليل قبل أن يتخطى علمائنا في الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع في الغرب.

إن بناء القدرات الذاتية في مجال البحث الاجتماعي وتطويرها يعتبر مقدمة هامة للمساهمة على الصعيد العالمي من باب المشاركة والتأثير وليس من باب ترهيد ما يقال في الغرب.

(٣) أتفق مع الأستاذ سعيد في أغلب ما قاله عن مشكلات الباحثين الشبان . وأذكر أن جانبها هاما من استمرار هذه المشكلات تقع مسئوليته في المقام الأول على المؤسسات التي يعملون فيها وعلى الأساتذة الذين يشرفون عليهم.

القسم الثاني : مشكلات الباحثين الشبان مع التركيز على مشكلات الباحثين المستقلين.

ملاحظات حول هذه الدراسة القيمة تمتثل فيما يلي:

(١) أن الورقة لم تحدد حجم الظاهرة التي تتناولها والبحث والتحليل ولو بصورة تقريبية. فما هو حجم الباحثين المستقلين أى الذين لا يعملون في مؤسسات بحثية حكومية أو خاصة على الخريطة البحثية في مصر؟. أنا لا أملك إجابة محددة على هذا السؤال . ولكن أنطباعي أن عدد الباحثين المستقلين محدود . وهم يتركزون في القاهرة وفي بعض أفرع العلوم الاجتماعية وبالذات علم الاجتماع وعلم السياسة.

على أى حال ، وبغض النظر عن حجم الباحثين المستقلين، فقد حرص الأستاذ هشام مبارك مشكلتهم في كلمة "غياب":

- غياب التمويل.

- غياب الإشراف الأكاديمي.

وفي هذا السياق أود التأكيد على ملاحظتين في إطار المقارنة بين الباحثين المستقلين والباحثين الذين ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية. وجنهور الملاحظتين أنه لا توجد اختلافات جوهرية كثيرة بين الباحثين المستقلين والباحثين في إطار مؤسسات سواء من زاوية التمويل أو الإشراف الأكاديمي .

(١١) الملاحظة الأولى: مشكلة التمويل يعاني منها الباحث المستقل والباحث المؤسسي.

١- مرتبات الباحثين في إطار الجامعات المصرية متدنية .

وأنا لا أريد أن أقعد في التفاصيل لأننا في رحاب الجامعة الأمريكية أولا وبيننا باحثون أجيال ثانيا. ويكتفى

فقط أن أقول أن الراتب الشهري للمدرس في جامعة القاهرة (أى الحاصل على درجة الدكتوراه) لا يتجاوز ما يعادل ١٧٥ دولاراً أمريكياً. ولك أن تتصور مرتبات المعيشين والمدرسين المساعدين ويتعين عليهم أن يواجهوا متطلباتهم المعيشية والحياتية بهذه المرتبات الهزيلة.

- وتزداد خطورة هذه الأمور مع تفاقم الأوضاع المجتمعية المحيطة التى يعانى منها الباحثون وغيرهم مثل التضخم والغلاء وتفاقم مشكلات الإسكان والمواصلات وأسعار الكتب.....إلخ.

- وهناك أعباء إضافية يتحملها الباحثون الذين يعملون فى الجامعات الإقليمية ، والتي تعتقد فى الغالب إلى الكثير من مقومات الجامعة. حيث يضطر هؤلاء إلى استكمال دراساتهم العليا فى الجامعات الكبيرة فى القاهرة أو فى الإسكندرية، ويتحملون بذلك أعباء إضافية تتضمن نفقات السفر، وتكلفة الإقامة لبعض الوقت بعيدا عن مقر أعمالهم.

- وقد كانت النتيجة هى عدم تفرغ الباحثين الشبان للعمل البحثى بصورة كاملة، وأنخرطوا فى مسالك عديدة لتدبير موارد إضافية للخلل تكنهم من مواجهة متطلبات المعيشة والدخل. ومن هذه المسائل ما يلى :

* الانخراط فى ظاهرة الدروس الخصوصية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية سواء على العملية التعليمية أو البحثية .

* العمل لبعض الوقت فى مكاتب المحاماة (الباحثون فى الحكومة) والمكاتب الاستشارية (الباحثون فى كليات التجارة) وتدرس اللغة العربية فى المدارس (الباحثون فى دار العلوم) ، والعمل فى عيادات كبار الأطباء (الباحثون فى مجال الطب) والعمل فى مزارع الدواجن (الباحثون فى الزراعة) والعمل فى الصيدليات (الباحثون فى مجال الصيدلة) وهكذا يتعين على الباحث أن يوزع وقته بين :

- أعباء - وظيفته التى يكلف بها من القسم أو المؤسسة التى يعمل فيها (كالتدريس للطلبة، والسكاكين.....إلخ).

- العمل الإضافى الذى يمارسه حتى يحسن دخله.

- العمل البحثى.

وفى هذا لا يختلف الباحث المؤسسى كثيرا عن الباحث المستقل. فكلاهما مشتت ، وغير قادر على التركيز فى البحث.

(٧) الملاحظة الثانية: غياب الإشراف الأكاديمى

وفى هذا الإطار أيضا لا يوجد اختلاف جوهري بين الباحثين المستقلين والباحثين المؤسسيين. وهو الأمر الذى يشير قضية العلاقة بين المشرف والطلبة.

وإذا كان الباحثون المستقلون يعانون من غياب الإشراف الأكاديمى ، فإن بعض الباحثين المؤسسيين يعانون من

تضخم الإشراف، إلى الحد الذي يفقد الباحث أى إسهال ختالاية أو أى فترة على إبراز شخصيته الأكاديمية المستقلة، ويعضهم يعانى من غياب الإشراف شأنهم شأن الباحثين المستقلين.

والأصل فى علاقة المشرف بالطالب هو أن المشرف هو الأكثر خبرة والأكثر علما والأكثر معرفة بمصادر المادة العلمية، وبالتالي يتعين عليه رعاية الطالب وتوجيهه ونقل الخبرة إليه. ويتعين عليه مساعدة الطالب أو الباحث الشاب فى بناء شخصيته المستقلة. وفى هذا الإطار يجب أن تكون الرسالة الجامعية مجالا للحوار والتفاعل بين طالب مستعد للتعلم واكتساب الخبرة وأستاذ مستعد للعطاء.

لكن هذه الصورة المثالية غير محققة على أرض الواقع فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن بعض المشرفين غير مؤهل بالأصل للإشراف الأكاديمى، وبالتالي فإن فاعل الشرف لا يعطيه. وهنا تأتى مسترلية المشرف عن إنتاج الرسائل الجامعية الضعيفة.

٢- انشغال بعض المشرفين بأمور أكاديمية وغير أكاديمية إلى درجة تمنعهم من متابعة الأطروحات التى يشرفون عليها بصورة جيدة ومنظمة.

٣- هناك ما يسميه د. عبد الباسط عبد المعطى "بالمشرف المحتكر" الذى يشرف على العديد من الأطروحات فى المؤسسة التى ينتمى إليها وبالتالى ليس لديه الوقت لتابعها جميعا.

ونظرا لذلك تنتشر ظاهرة "تسليم الرسالة جاهزة" وقد يقرأها المشرف أو لا يقرأها، ويطلب بإدخال بعض التعديلات الطفيفة.

٤- أن خلاصات الأساتذة وتصريحاتهم قد تنعكس على الباحثين الشباب فيصبحون مجالا لتصنيف الحسابات بين الكبار.

٥- هناك أيضا المشرف الانتهازى الذى يستغل أبحاث الشاب بأساليب مختلفة.

لكن كل هذا أمر لا يمنع من أن هناك مشرفين على درجة عالية من الكفاءة لا يقتصرون فى توجيه طلابهم ورعايتهم. وينظرون إلى طلبتهم كامتدادات لهم. ليس معنى أن يكون الطالب نسخة مكررة من الأستاذ، ولكن يكمل الرسالة التى بدأها الأستاذ. هؤلاء هم من يطلق عليهم مصطفى سويرف بالمدارس العلمية فى مصر. ولكن عموما ، فإن هذه النوعية من المشرفين ليست هى السائدة. وإذا كان هناك مشرف مقصر ، فإن هناك أيضا طالب انتهازى. وعادة ما يلتقى قصور دور المشرف مع انتهاء الطالب لىتنجا أعمالا علمية ضعيفة وركيكة. إذن مشكلة الإشراف ليست مشكلة الباحثين المستقلين فقط، ولكنها مشكلة الباحثين الشبان عموما.

شهادة بحثية حول مشكلات الباحث المستقل

(نموذج من معضلات دراسة الحركة الإسلامية في مصر)

هشام مبارك

باحث مستقل

المقصود "بالباحث المستقل" كل من يقوم بعمل بحثي دون أن ينتمى إلى مؤسسة بحثية (جامعة - مركز أبحاث... إلخ). وعليه فإن المشكلة التي يواجهها الباحث المستقل، تتمثل في تقديرى في كلمة وحيدة هي : "غياب". لمن ناحية يعانى هذا الباحث من "غياب" التمويل والدعم المالى اللازم لإنجاز البحث، ومن ناحية ثانية "غياب" الإشراف الأكاديمى من أساتذة متخصصين. والسطور القادمة ستعنى بإيضاح آثار "غياب" كل من التمويل والإشراف الأكاديمى على عمل الباحث المستقل.

(١) غياب التمويل = "كفالة" البحث

يعانى الباحث المستقل في مصر من ندرة الموارد المالية التي تهيئه على استكمال بحثه فإذا كان الباحث المنتمى إلى مؤسسة بحثية يتلقى وأتيا شهريا لتفقاته المعيشية ودعمها مالياً لتفقات البحث، فإن الباحث المستقل مطالب طيلة الفترة ما بين بدء موضوعه البحثي وانتهائه بتوفير تفقاته المعيشية والموارد المالية اللازمة لإنجاز بحثه من مصروفات تتعلق بالعمل المبدئى أو شراء كتب ومراجع وغيرها. وإزاء هذه الإشكالية التي يواجهها الباحث المستقل، لا مفر من أن يبيع قوة عمله في سوق العمل أثناء اشتغاله بالبحث. وعليه فهو مطالب بتقسيم ساعات اليوم، بعضها ينقلها في سوق العمل لتعيته في التفقات المعيشية وما يتطلبه البحث من مصروفات ، وبعضها الآخر ينقلها في العمل البحثي. لكن في ظل أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة بطالة مستشرية في بلادنا ، فلا مفر أمام كل من يعرض قوة عمله في سوق العمل، إلا أن يبذل ساعات عمل أطول في الوظيفة التي اقتنصها بشق الأتئس. لأن آخرين - في سوق البطالة - يبدون استعدادهم دوماً لبذل سعات أطول في العمل، مدفوعين دفعاً لذلك من أجل لقمة العيش. وعليه فإن الباحث المستقل في أقل القليل مضطر لأن يتفق ثمان ساعات في عمل وظيفي قد لا تكون له علاقة ببحثه. تزداد في العادة بفعل قانون ميكانيزم البطالة خشية أن يمتنزه أحد أفراد جبرش البطالة الفرصة عند أول

بأدرة تقاس أو امتناع عن الوظيفة ببذل ساعات أطول من الثمان ساعات المقررة قانوناً، وإذا ما خصصنا ساعات العمل الوظيفي وغيرها التي يتفقهها الإنسان خلال اليوم (نوم، راحة، إلتغ) فإن ما يتبقى من ساعات - في الأغلب - لن تكون كافية لإتمام البحث الذي من المفترض أن يكتب عليه الباحث المستقل، وعليه فإن عملية البحث تتراجع على سلم أولويات الباحث، فضلاً عليها - تحت ضغط لقمة العيش - عمله المهني مصدر رزقه الوحيد.

وزيد من وطأة هذه المشكلة التقاد المجتمع لوجود مؤسسات بحثية مصرية تهتم بالباحث المستقل، فميزانية الدولة للبحث العلمي لاتوجد فيها أية بنود للصرف على أعمال الباحثين المستقلين. وإذا أراد الباحث المستقل أن يتفرغ للعمل البحثي والاعتماد عن الأعمال المهنية التي تستهلك وقته، فليس أمامه سوى التوجه إلى المؤسسات البحثية الأجنبية. ودور هذه المؤسسات كان - ولا يزال - محل اختلاف في أوساط الباحثين والمثقفين المصريين، فهناك من يؤيد العمل مع هذه المؤسسات دون أية شروط، وهناك من لا يوافق على العمل من خلال هذه المؤسسات وتتمدد أسمايه وتقتد لتشمل اتهام هذه المؤسسات الأجنبية بمساعدة أجهزة المخابرات الغربية^(١). وإذا ما رفض الباحث العمل مع المؤسسات الأجنبية، فليس أمامه سوى الاستمرار في عمله المهني بهجران اشتغاله بالبحث.

لذلك فإن مصير العمل البحثي للباحث المستقل سيكون في هذه الحالة واحداً من اثنين: أن يعوقف كلية وينتهي إلى القتل، أو يخرج إلى النور وهو ضعيف ولا يضيف شيئاً، وهو ما أسميناه "كلقة البحث". فليس متصوراً أن تكون محاسباً أو محاسباً أوموظفاً وأن تطمع في ذات الرقمت لتكون باحثاً. وهذه الثنائية (المهني/ الباحث) التي يتصف بها عمل الباحث المستقل، هي امتداد لظاهرة منتشرة في المجتمع المصري، حيث يخطر مواطنون حديدون أن يقوموا بأعمال إضافية لاعتلاقة لها بتخصصهم، مثل اشتغال بعض خريجي الجامعات بمهن حرفية كالنقاشة والميكانيكا والتجارة. وفي الواقع فإن اضطراب الباحث المستقل تحت ضغط النفقات المعيشية لأن يتولى عملاً آخر - غير العمل البحثي - يجبره أن يتحول إلى باحث "هاو" يمارس العمل البحثي في أوقات الفراغ.

(٢) غياب الإشراف الأكاديمي لدى الباحث المستقل = باحث هنيئنا لهم:

يعاني الباحثون الشباب المستقلون من غياب الإشراف الأكاديمي على أبحاثهم. فالباحث المستقل يفتقد إلى متخصص في موضوع بحثه يساعده ويضئ له المناطق الغامضة التي تصادفه أثناء عمله البحثي. فالإشراف الأكاديمي الذي توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشباب، ضرورة تفرضها قلة خبرة الباحث الشاب بالعمل البحثي. لكن الباحث الشاب المستقل يكون مضطراً أن يعمل بمفرده في اختيار موضوع البحث، وتحديد مشكلته، واختيار الأدوات والمنهج البحثية التي سيستخدم عليها. وفي هذه العملية عادة ما يكون الباحث المستقل حائراً ووحيداً، كشخص أسقط في مياه عميقة وهو لا يعرف فن العمق، وعليه أن ينقل نفسه من الفرق اعتماداً على ذاته. فالباحث المستقل عندما يشرع في عمله البحثي يشبه إلى حد كبير حالة هذا الفريق لعدم إدراكه أو فهمه لأصول البحث العلمي.

ويؤيد من تقايم هذه المشكلة، احتراء العقل النقدي لخرىجى الجامعات، بقعل النظم التعلیمیة المتبعة الی فی رأى الدكتور حسین توفیق : "لاتساعد فی الغالب على تنمية وتطوير القدرات والمهارات الضرورية لأى باحث ، كالحساسية الفكرية ، إزاء بعض المشكلات والتقدة على ممارسة النقد وتكوين رأى والتعبير عنه، والتعبد المبر على القراءة والتعامل مع المكتبة، فهذه النظم تقوم فی الغالب على أسلوب التلقین والحفظ . وإلى جانب ما سبق، فإن هناك أمراً مهماً فی إعداد الباحث يتعلق بوضعیة مادة مناهج البحث فی مقررات التعلیم الجامعی، والمفترض أن تكون هذه المادة ضمن المقررات الأساسية لأنها تتضمن تعریف الطالب إلى مناهج البحث السائدة فی مختلف فروع العلوم، وعلى الرغم من الدور المحوری الذى یكن أن تقوم به هذه المادة فی إعداد الباحث فإنها تأتى فی هامش المقررات الجامعیة" (٢) . بل إن بعض الكلیات النظرية مثل الحقوق لاتدرس فیها هذه المادة على الإطلاق . ومع افتقاد الباحث المستقل الشاب للعقل النقدي والمعرفة بمناهج البحث، تكون مهمته فی العمل البحثی صعباً من المستحیل. خاصة فی ظل غياب الإشراف الأكادیمى الذى توفره المؤسسات البحثية لباحثیها الشبان. ووضع الباحث المستقل فی هذه الحالة - غياب الإشراف الأكادیمى - یمثل وضع الطلبة "الدارسین من منازلهم" المطوق فی الثانوية العامة.

(٣) المعضلات التى واجهت البحث:

المادة المبدئية لهذا البحث "علاقة بین تیار الجهاد وجماعة الإخوان المسلمین" والتى هی قید الجمع تستلزم إجراء مقابلات معمقة مع قادة وكوادر تیار الجهاد والإخوان، وإجراء مسح میدانية على مناطق نفوذ كل من التیارین، فضلاً عن جمع الوثائق السرية لهما . . وقد شرع الباحث بالفعل فی جمع المادة المبدئية منذ عامین مضیا، وهذه الفترة - عامان - كان من المفترض أن ینتهى البحث خلالها. لكن صعوبات جمّة حالت دون ذلك. یكن تقسیمها إلى المحاور التالية:

١-الدهم المالى للبحث:

كما سبق أن أشرنا ، فإن مشكلة الباحث المستقل - خصوصاً الشاب- فی بلادنا تنبع أساساً من عدم وجود مؤسسات بحثية تدعم عمله البحثی وتوفر له النفقات اللازمة . وتتفاقم المشكلة إذا كان البحث فی مجال العلوم الاجتماعية ، وما یترتب علیه من ضرورة القيام بمسح میدانى. وهذا النوع من الأبحاث تزداد نفاذته، على العکس من الأبحاث التى تعتمد على العمل المكتبى. وطيلة الفترة الماضية عانى الباحث من عدم قدرته المالیة على الوفاء بمتطلبات المسح میدانى اللازم لإنجاز بحثه، مما عرضه مرآت عديدة للضوئف .

٢-جمع مادة البحث:

من أبرز المشاكل التى واجهها هذا البحث ، الحصول على معلومات كافية عن موضوع البحث. فقیار الجهاد على

سبيل المثال يخوض حرباً أشبه بحرب العصابات مع الدولة، وينفذ منذ فترة عمليات اغتيال لعدد من المسؤولين، والدولة من جانبها تتبع سياسة التصفية الجسدية لقادة هذا التيار ، فضلاً عن حملات الاعتقال الواسعة النطاق. وإذا ما أتينا إلى جماعة الإخوان المسلمين، سنلاحظ أيضاً صعوبة (لكن أبسر نسبياً) في معرفة أفكارها وسياساتها نظراً لاستمرار قرار حظر وجودها رسمياً. أى موضوع دراستنا - وهو الجهاد والإخوان - يتعلق بجماعات غير شرعية ، ومن الصعوبة بكان أن نحصل على وثائق الجماعتين، بل إن ظروف العمليات العسكرية المسلحة بين تيار الجهاد والدولة تجعل اللقاءات مع قادة هذا التيار مخاطرة ومغامرة غير مضمونة عواقبها. بمعنى آخر فإن موضوع البحث لا يتعلق بظاهرة تنتمي إلى الماضي ، انتهت حركتها مما يسهل دراستها والحصول على المعلومات عنها، إنما ظاهرة تنشط في الواقع وتتطور بسرعة من مرحلة لأخرى دون أن تتيح لمراقبيها فرصة التقاط الأنفاس لرصدها أو تحليلها. لذلك فإن المعضلات التي واجهها الباحث في جمع مادة دراسته، كانت عديدة ومتنوعة . ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ-الحصول على الوثائق وإجراء المقابلات:

توفّر البحث لفترات عديدة، بفعل التعميدات البالغة التي واجهها الباحث في جمع المعلومات التي اعتمد عليها من خلال وثائق تيار الجهاد والمقابلات مع قادة هذا التيار. وكان البحث يتقدم أحياناً بفضل الحصول على وثائق جديدة أو إجراء مقابلات مع قادة هذا التيار. لكن الواقع الأمني المتدهور منذ فترة ليست قصيرة جعل هذه المقابلات تتم على فترات متباعدة قنع انسجام الحوار، فضلاً عن إجرائه في حالة من القلق البالغ من الباحث والمبحوث . فالأول يخشى من بطش أجهزة الأمن التي لا تستوعب - عادة - أهمية البحث وتستعد دوماً لتطبيق الاتهامات ، والثاني - المبحوث - مطارح ومطلوب للاعتقال. هذا فضلاً عن تغير اشخاص المبحوثين ، إما لصعوبة لقائهم مرة أخرى نظراً لهروبهم، أو لتعرضهم للقتل أو الاعتقال. فضلاً عن المقابلات مع من يتولى منصب أمير محافظة أسبوط، نظراً لأن هذه المحافظة من ناحية ذات نفوذ تاريخي ومعدل لتيار الجهاد، ومن ناحية ثانية تشيخ فيها الجماعتان (تيار الجهاد والإخوان المسلمين) ويتناقصان عليها، ومن ثم كانت هذه اللقاءات بالغة الأهمية للبحث لأنها تتعلق مباشرة بموضوعه. وقد نجح الباحث في الاتصال بأمير أسبوط ، وبعد لقائه الأول اعتقل. وبعد فترة فُكّن من الاتصال بمن تولى المنصب بعده، إلا أن الاعتقال طالده قبل اللقاء . أما ثالث الأمراء الذي حاولنا الاتصال به وعقدنا معه اللقاء الأول فقد غادر البلاد إلى أفغانستان، ومن هناك يدير الصراع الجاري الآن في أسبوط وغيرها. وهذا الوضع تكرّر مع الدكتور علاء محيي الدين المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية الجهادية ومستورل الإعلام بها، وقد كان مادة غنية للبحث في اللقاءات التي تمت معه، إلا أن رصاصات الشرطة طالته في نهاية عام ١٩٩٦.

ب-تدخل أجهزة الأمن (التعديدها لاعتقال) :

الباحث الانتمى إلى مؤسسة بحثية معترف بها من قبل الدولة، تكون مهمته - في العادة - أسهل نسبياً في

الإطلاع على المعلومات التي تجوزها أجهزة الدولة، كما تمنحها هذه المؤسسة الحماية القانونية أثناء إجراء البحث. ومن ثم تغل يد - أو تحد - من تدخل الأجهزة الأمنية في عمله البحثي، بحكم شرعية المؤسسة التي تظل بالضرورة على باحثيها، إلا أن الباحث المستقل لا يفتقد فقط الحماية التي توفرها المؤسسات البحثية، بل ينظر إليه بعين ملأها الشك خلال عمله، خاصة إذا كان البحث يتعلق بموضوع الحركة الإسلامية التي تعتبرها الأجهزة الأمنية حركة ذات مخاطر استثنائية وتضعها على سلم أولويات عملها الأمني.

وللباحث تجربة في هذا الشأن مع الأجهزة الأمنية التي تنصم عادة بضيق الألق واحتقار العمل البحثي باعتباره عملاً بلا فائدة من ورائه. فمحاولات الباحث في الحصول على وثائق الحركة الإسلامية وإجراء لقاءات مع قادتها لم تكن بعيدة عن عبور أجهزة الأمن، التي بادرت باستدعائه إلى مكاتبتها في مقرها بشارع جابر بن حيان في منطقة الدقي بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٢. وكانت المناقشة - أو الأسئلة - التي دارت بين الباحث ومستوى مكتب التطرف الديني المعنى بمتابعة الحركة الإسلامية، تتمثل في المحاور التالية:

- ١- ضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية ومدها بالوثائق والمعلومات عن التقي بهم من قادة تيار الجهاد.
 - ٢- الإبلاغ عن الأشخاص الذين سوف ألقاهم مستقبلاً وأماكن اللقاءات الزمعة.
 - ٣- في حالة الرفض فإن مخاطر الاعتقال وأردة (وردت في الحديث حشمتاً) يزعم أن المقابلات التي أجراها الباحث مع تيار الجهاد كانت تستهدف حواراً بين الشيوعيين وتيار الجهاد وأنه منسق هذا الحوار.
 - ٤- في المقابل فإن الأجهزة الأمنية ستعتمد الباحث بما لديها من وثائق ومعلومات.
- ويعد انتهاء الأسئلة وتقديم الطلبات كان موقفي الرفض. وانتهت المقابلة ولم تنفذ تهديدات الاعتقال. وقد يكون السبب هو عملي في منظمة حقوق الإنسان وما سيجر عليهم اعتقالهم من صلات تضامن دولية في هذا الشأن. فمن المعروف أن هناك قواعد ترعاها هيئة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية، فحتى يروجيها هذه المؤسسات على اعتقال نشطاء حركة حقوق الإنسان في العالم.
- لكن عدم الاعتقال ورفض التعامل - يحلو للأجهزة أن تسمحهم تصاوناً - مع الأجهزة الأمنية، لم يعن الكف عن "التفويض" وإرباك البحث. فقيسا يبدو فإن أحد أفراد هذه الأجهزة قد فتحت ذهنه عن حيلة ماسحة، قتلت في إيهام عدد من قادة وكوادر تيار الجهاد بأن الباحث يتعاون مع هذه الأجهزة وذلك أثناء التحقيق معهم في مقر مباحث أمن الدولة. حيث زعم أن الباحث سرب للأجهزة بعض المعلومات. ولأن الحيلة كانت تتعم مع أفراد أثناء التحقيق الذي يلازم بالقطع التعذيب وخلافه فلم يكن أمامهم فرصة للتمسك واكتشاف سخف هذه الحيلة. فبعد عودة هذه الكوادر إلى السجن ومن خلال محامهم الذين التقوا بهم في محبسهم أثاروا شكوكاً حول الباحث وتصاونه مع الأمن، مما أوقف لفترة طويلة تصاون جماعات الجهاد مع الباحث، وقد احتاج حل هذه المشكلة وقتاً طويلاً لتوضيح الأمر، حتى تمكن الباحث في نهاية المطاف من إقناع كوادر الجهاد بحقيقة الموقف.

جـ- البحث بين السياسة والدِّم:

المهمة الأساسية للبحث العلمى هى التعرف على المشكلات المطارة فى المجتمع وغيرها من الظواهر بهدف تحليلها وتقديم الحلول المناسبة. والبحث العلمى بهذا المعنى له شروط إلتقان إنجازها، لعل أهمها تحيى المقصدى لعملية البحث بالموضوعية والتجرد عن توازع التحيز السياسى. وبهذا المعنى أيضا فالبحث كعلم يختلف عن السياسة والعمل السياسى، وبعد الخلط بينهما عملا فاضحا ويققد البحث معناه العلمى ويهدر وظيفته الأساسية.

وتتور هذه المشكلة - الخلط بين البحث العلمى والعمل السياسى - عندما تكون مشكلة البحث موضوعا سياسيا واجتماعيا يتفاعل مع الواقع. ولا يخفى على كل متابع أن الحركة الإسلامية من أنشط الحركات السياسية فى الواقع المصرى الآن. ولأسباب شتى منها اشتراكها مع الواقع وفعاليتها، تتعدد الكتابات عنها. وربما يتأثر كثير من هذه الكتابات بالمواقف السياسية لأصحابها. ومن ثم تتور صعوبة الاعتماد عليها أحيانا. وهى ظاهرة شريفة تبرز فى المجتمع المصرى، حيث أخضع عدد من الكتاب البحث كعلم للسياسة بكل ما فيها من ضيق رؤية وتحيز.

وقبما أعتقد فإن الحركة الإسلامية هى أكثر الحركات السياسية التى تأثرت بهذه الظاهرة. ومن ثم يصعب الاعتماد على كثير من الكتابات فى هذا الشأن، سواء جاءت من خصم الحركة الإسلامية أو من المتعاطفين معها. وهذه الظاهرة - الخلط بين السياسة والعلم - لا تتوقف عند تناول الحركة الإسلامية فى الحاضر، بل تقند لتشملها فى بعض الأحيان فى الماضى أيضا.

ولعل بعض كتابات الدكتور رفعت السعيد عن حركة الإخوان المسلمين، والتى انتهت عدداً من قياداتها الحالية بإدارتهم للجناح المسمى السرى الذى يتشكل من جماعات الجهاد، تقدم مغالا لهذا التحيز. فالدكتور رفعت وهو المؤرخ المعروف لم يجهد نفسه فى التدليل على هذا الإدعاء. ومن الجانب الآخر فإن كتابات الإخوان المسلمين التى تضمنت نغيا لوجود جهاز سرى فى الماضى قام بأعمال إرهابية ضد مواطنين، ولتأثير كتابات قطب على الجماعات الإسلامية الحديثة، تقدم مغالا للكتابات المتحيزة من الجانب الآخر.

د- البحث والإعلام:

وظاهرة الخلط بين السياسة والبحث كعلم، تجد مقلها فى التغطيات الصحفية والتحليلات والمقالات التى تنشرها الصحف والمجلات عن الحركة الإسلامية. حيث تلاحظ انقساماً واضحاً فى المصالفة العميقة للأحداث التى تكون الحركة الإسلامية طرفاً فيها، ما بين معارض ورافض لهذه الحركة وبين متعاطف معها، حتى يمكن القول بأن الاعتماد على الأرشيف الصحفى كمصدر من مصادر البحث بات مستحيلًا. وفى المناخ المتأزم والمتقسم، لا يقبل رأى موضوعى طالما لم يدعهم اتجاه الجريدة أو المجلة المتعاطف أو الرافض.

فمثلا عندما يادر الباحث بنشر جزء من البحث فى مجلة "المسار" القاهرة^(٣) عن الحركة الإسلامية بموضوعية - كلما أمكن ذلك رغم أنه من الناحية السياسية يعد خصما فكريا لهذه الحركة - لم يعجب ذلك أحد الصحفيين فى

مجلة "روز اليوسف" فاتهم بإجراء حوار سرى بين "الشيوعيين" ووفقا للمجلة كان الباحث أحد مثليهم - و"الجماعات المتطرفة". وقد أطلق الصحفي لذاته الخيال قائلا: "ينور الآن حوار سرى بين بعض رموز اليسار وعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة قد يؤدي لتحالف بين الشيوعيين والإسلاميين"^(٤). وقد استند المحرر لإثبات مشاركته في هذا الحوار السرى لعدة فقرات وردت في دراستي المنشورة بمجلة اليسار. وهذه الفقرات كانت تدور حول تحليل السياسة الأمنية ودورها في تعزيز عنف الإسلاميين حيث تقوم باعتقال الكوادر الحركية والمتعاطفين معها وتضمهم معاً في السجون، تتيح للمتعاطفين الفرصة خلال احتجازهم في السجون ليكتبوا خبرات ملهلة حركياً ويتطوروا فكرياً بفعل المحاضرات التي يلقىها عليهم الكوادر العليا لهذه الجماعات والموجودين معهم في نفس السجن. واختتمت كلامي في هذا الشأن بالقول بأن تحليلي لما يحدث في السجون وملاحظاتى في هذا الشأن لا يجب أن يفهم على أنه دعوة لأجهزة الأمن للتضييق على المعتقلين داخل السجون. لكن الصحفي النابذ، رأى أن مقتضيات الحوار قد جعلتنى على حد تعبيره لا أسجل ملحوظات لدعوة أجهزة الأمن للتضييق على عناصر هذه الجماعات داخل السجون. وعليه - واستناداً إلى رأى الصحفي - فليس أمام الباحث ثغرى مشاركته في حوارات سرية - مع ملاحظة أنها تقع تحت طائلة القانون - إلا أن يحول من باحث إلى مرشد للمباحث! كما وصف المحرر الباحث بأنه "معجب" بتلك "الفقرة التنظيمية الغائقة التي تنفذ بها جماعات التطرف الدينى عملياتها الإرهابية".

الإسلاميون من جانبهم رأوا في الدراسة المنشورة للباحث "تلقاً غير موضوعي وتشهيراً بهم" فأوقف بعض نوابلهم مد الباحث بالوثائق التي يصدرونها احتجاجاً على ما نشر.

وبهذا المعنى فإن شعار السائد حالياً "من ليس معنا فهو ضلتنا" يقع ويغل يد الباحث المستقل عن العمل البحثي. فجميع الأطراف سواء المبحوثين أنفسهم (الإسلاميين) أو أجهزة الأمن أو فريق من اليسار، لا تقلل سوى أن تؤيد موقفها. وفي هذا المناخ لا توجد فحسب صغريات في إنجاز البحث العلمي، بل في مجرد شهره من الأصل!

الهوامش

- ١- حسنين توفيق إبراهيم، قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم في الوطن العربي، المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٠٧.
- ٢- حسنين توفيق، م.س. ص ١٠٩.
- ٣- هشام مبارك، الإسلام المسلح إلى أين ١، الحلقة الخامسة، مجلة "المبارك"، العدد ٣٦، فبراير ١٩٩٣.
- ٤- عبد الله كمال، تحالف الشيوعيين والجماعات المتطرفة، ريز اليوسف ١٩٩٣/٢/٨.

المناقشة

- الأستاذ / قاتن عدلى :

أحدثت عن دور الدولة فى مؤسسات البحث، وأتفق مع المعقب فى الإشارة إلى التناقض الذى وقع فيه الأستاذ سعيد المصرى بين وجود الدولة وغياب الدولة. أنا أعمل فى مؤسسة بحثية ، مهمتها أن تقوم بالبحاث حول تطوير التعليم والسياسات التعليمية ، وما يحدث بالفعل هو أن السياسة التعليمية مرسومة ، وتكون الأبحاث هنا مجرد ستار أو ديكور حتى يمكن هناك مرور يمكن للدولة أن تعلق سياستها عليه، فليس صحيحا أن الدولة ترفع يدها - وليتها تفعل - عن المؤسسات البحثية القومية حتى يكون هناك مكان بحثى ورأى بحثى تزيه يضع الأمور فى نصابها . كما أن الدولة تعمل على تجسيد هذه المؤسسات ، فهى لا تعمل أبحاثا لأن الأبحاث قبل أن تتم يكون القرار تم إرضاء، وينفذ بالفعل ، بالإضافة إلى أنها تخلق ازدواجيات مؤسسية وبحثية أخرى حتى تضعف من المؤسسة البحثية القومية .

- الأستاذ / كمال مغيث:

التحديات كانت أهم شى ينهى أن تركز عليه فى هذا البحث، فى البداية أنت تتحدث عن الباحث فى الإطار المؤسسى، وأنا لم أفهم أين هو الباحث الذى ليس فى إطار مؤسسى. أستطيع أن أقوم ببحث لمجلة "قضايا فكرية"، وأنا أعرف أن هذا إطار مؤسسى مرتبط بتمويل حدد من الصفحات. البحث الذى قلعتاه اليوم للدكتور أحمد عبدالله إطار مؤسسى أيضا. قد يكون أقل تسلطية ولكنه إطار مؤسسى، أنت تقول لا توجد تقارير بحثية خارج إطار الدولة ، أى دولة؟ جغرافيا .. أم سياسة؟ أم الجامعة؟ وواضح أنك حددت قسم اجتماع فى كلية من الكليات ، ولديه الأستاذ الذى عنده خلفية دينية، والأستاذ الذى لديه خلفية ماركسية ، والأستاذ الذى لديه خلفية سلطوية، وكل شخص له سياسة وله نظام .. وهكذا، وهنا هو الذى أحدث تناقضات كثيرة. الدولة تضع قيودا سياسية على البحث، وبعد ذلك تقول تجنبد أولويات البحث والأفراد هم الذين يرسونها.. كيف ؟ فى قسمى أنا لم أحدد البحث الذى أختاره بينما زميل لى حدد وضع نفس الأستاذ .. وهكذا . هناك مشاكل كثيرة لكن ماهى الأزمة؟ هل هى العقبان البيروقراطية والقانونية؟ هل المعلومات متوفرة؟ وهل الدولة مستعدة عن توفير المعلومات للباحث المفترض أن يعرف كيف يحصل على المعلومات ؟ أم هل هى المؤسسة الأكاديمية؟

-الأستاذة / فادية مغيث:

بالنسبة لمعوقات البحث أو المشكلات التى تواجه الباحثين الشبان، فأعتقد أن التفكير النقدي لدينا يفتقد إلى

أكيانه ولم ينشأ على كيفية ممارسة النقد. هذا النقد يتطوّر أساساً على فكرة قبول الآخر، وهذه الفكرة تهيّجنا بدورها إلى مأزق هام جداً قد نلمسه في الهجاءات الإقليمية - وأنا أتحدث عن نفسي وعن مشاهداتي- فالهجمات الإقليمية تعاني كثيراً جداً جداً من "فاشستية" المشرف، لأن الإطار الفكري مختلف، واختلاف الإطار الإيديولوجي الاجتماعي، ففي عقيدة المشرف أن العلم يبدأ عنده وينتهي عنده، وأعتقد أن القضايا المثارة الآن مثل قضية نصر حامد أبو زيد فيها هذه الفكرة وهذه الفاشستية، ليس كلها تطرف أو تسيد للتيار المتطرف لكن بها غير احتكار للمعرفة. وهذا ليس فقط مراعاة للأجيال ولكنه يحتوي على جزئية هامة هي احتكار الفضيلة، واحتكار المعرفة واحتكار العلم. وهذا بالفعل أشد ما يعانيه الباحث الشاب.

٥- سميحة نصر:

هذه الرؤية تشاؤمية، إن البحث العلمي ليس جهد أفراد فقط ولكن جهد أفراد بالإضافة لتعامل مع جهات بحثية. على سبيل المثال سوف أعطيكم رؤية من خلال المركز القومي للبحوث الاجتماعية، فهو لم يتوقف في إنجازاته، ولو حاول الأستاذ سعيد المصري أن يطلع على الكتب التي تمت في الويبل الفضي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من سنة ١٩٦٠ أو من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ٨٢ أو ٨٣، كان سوف يشهد على مدى إنجاز المركز القومي للبحوث في خلال هذه الفترة. ولم يتوقف إنجاز المركز على بحوث الجرائم ولا على البغاء. فهناك مثلاً اللجنة الدائمة لبحوث تعاطي المخدرات في المركز القومي، ويتولى رئاسة هذه اللجنة أستاذنا الدكتور / مصطفى سويف وأنت تعلم من هو مصطفى سويف، يتولاها من سنة ١٩٥٧، وأخرج ليس العشرات بل المئات من التقارير الخاصة بتعاطي المخدرات وغيرها. هناك أيضاً مشروع الخريطة الاجتماعية ويقول أستاذنا الدكتور/ عزت جهازى، دراسة المؤشرات الاجتماعية في بحث الطابع القومي للشخصية المصرية، والعديد من البحوث التي مازال يجرى إنجازها. وآخر هذه البحوث هو بحث العرف في الحياة اليومية في المجتمع المصري تحت إشراف الدكتور أحمد زايد. نحن لم نتوقف على التجربة فقط.

وفيما يتعلق بجهد الأفراد سوف أعطيكم مثلاً، بحث الطابع القومي للشخصية المصرية بدأت فيه بعد تخرجي من الجامعة مباشرة، وتم نشر التقرير بعد حصولي على الدكتوراة بأربع سنوات. الجهد أساساً هو جهد أفراد، لكن لو كان جهد أفراد فقط لما كان قد تم إنجاز هذا البحث بعد إجرائه بموالي ٣ سنين أو ٤ سنين. ولكن كان أيضاً جهد مؤسسات كانت حريصة على إخراج هذا التقرير أو هذا البحث للنور.

٥- هادي صيام:

لا أرى هناك فرقاً بين المشاكل التي تواجه الباحث المستقل والمؤسسي فكلهما في الهم سواء، كلاماً لا يستطيع العمل، وتقارص عليه ضغوط، وهم يعانون من نفس المشكلة، والمشكلة الأكبر هي العلاقة بين البحث الاجتماعي

والواقع . فالمراكز البحثية مهتمة بدراسة المخدرات، وتجار المخدرات دخولوا البرلمان! نحن في وادي والعالم في وادي آخر. سافائنة مئات الدراسات إذا لم تسهم بشكل فعال في تغيير هذا الواقع والمساهمة في تطويره؟ القضية ليست قضية ورق، فنحن لا نؤمن بالميزان.

المسألة الثانية أنه لا يمكن الفصل بين مشاكل الباحثين الشبان وصراع الأجيال، هذه مسألة حاسمة. وأعتقد أن ما قاله أساتذتنا الدكتور الجوهري وتأكيد الحاسم القاطع الذي لا يقبل الشك أنه لا يوجد شيء يسمى باحث شاب وباحث عجوز وأن هذا كله كلام غير صحيح، هذا الرأي يعكس بالفعل جوهر الأزمة. أنا في تقديري وقد أكون مخطئا أن كثيرا من أساتذتنا الأفاضل في مجال العلوم الاجتماعية في علاقتهم بالشباب يارسون علاقة ذات وجهين . الوجه الأول الإفساد والوجه الآخر الاستغلال ، سواء كانوا باحثين مستقلين أو يعملون في شكل مؤسسى. وأنا حضرت العديد من مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه، مثل رسالة كان يناقشها الدكتور الجوهري- ولا أفهم أن يفهم الباحث بعدم الأمانة العلمية وفي النهاية أجد أن هذا الباحث حصل على الماجستير بتقدير امتياز، لماذا؟ وكيف؟ ونحدث أننا ننشئ، لا ننشئ ولا تكون مدارس فكرية، نحن نطلق شللا كسا في العصر الملوكي، كل شخص لديه خنداوية أى الصبيان ، منطق الصبيان هو السائد، لا منطق بناء باحث جيد يستطيع أن يساهم في بناء هذا الواقع. وهذا بالتأكيد مرتبط باستقرار المصالح الاجتماعية لكبار الأساتذة والباحثين .

- د. مصطفى عبد العال:

بخصوص الفكرة العامة وهي هوم شباب الباحثين يجب الدخول إلى دائرة نقد الكبار. هذه هي النقطة الأساسية ، للاطلاق ، ولابد من منع الانضمام لكبار المساليك. أى أن تبدأ من البداية معلنا دخولك دائرة نقد العواجز. لكى لا تكون مسالين بشكل مبالغ فيه نحن نتحدث للبحث عن منافع وإمكانيات جديدة لحل المشاكل المطروحة وبخصوصا أننا أتصور أن اليوم بدأ يحدث فهم ما لأهمية البحث العلمى، والدليل أن الحكومة المصرية دفعت مبلغا ضخما جدا لشركة أمريكية من أجل أن تقوم ببحث علمى لتحسين صورة مصر في الخارج. فهذا دليل على أن من يحكموننا كانوا لا يفهمون شيئا فبدأوا يفهمون هذا الموضوع، وأن هناك جماعات علمية ومنظمات وأجهزة يمكن أن تؤثر على الرأي العام. وبالتالي البحث العلمى له أهمية وهناك تقاطع من الممكن إعمال العقل فيها.

مسألة التمويل المصرى، أنا أندهش كثيرا أنه في مصر لا يوجد أحد من الرأسماليين الوطنيين المصريين يمول البحوث، وبالتالي على شباب الباحثين أن يبحثوا عن موارد أخرى، بينما فرد مثل "لادن" فتح في أن يمول جماعة مسلحة . أى يوجد في العرب وفي المصريين أفراد قادرون على تمويل البحث العلمى خارج إطار الدولة والأجانب وما يشار حول التمويل من مشاكل عديدة.

النقطة الثانية ، أنا أعتقد أننا بشكل عام في المجتمع المصرى والمجتمع العربى تسير في طريق خلق مؤسسات

المجتمع المدني أيا كانت المنظمات، سواء إن كان ذلك بتعليمات من الأمريكان أو لأن السلطة تخاف من الجماعات الإسلامية، أيا كانت المبررات نحن ذاهبون إلى ذلك، وبالتالي أنا معارض قليلا يا أستاذ سعيد لفكرتك التي ختمت بها عن مسألة عمل "ميشاق شرف" هذه أيضا أعتقد أنها فكرة شائخة، كل الشيوخ عندما يجتمعون في أي شيء يقومون بعمل ميشاق شرف لا يطبقونه. فخرجوا من هذه الفائرة وليكن كلامكم حول عمل جمعية للباحثين الشبان تنقد الكبار وتوضح إلى أي مدى هم حاقدين وجاهلة..... إلخ، لكن بشكل علمي .

النقطة الرابعة أن هناك مشكلة ، هي تحول الباحث العلمي إلى مجرد صحفي مع شديد احترامي لمهنة الصحافة، إلا أن هذه أيضا مشكلة لأنه يبحث عن الانتشار السريع، ولا يسر الباحث إلا أن يكون اسمه دائما في الجرائد، وهذا يساهم في توسيع دائرة الإقصاد للباحثين كما يحدث للصحفيين .

-الأسعادة/عادل هيمان:

أزمة علم الاجتماع في مصر أزمة أكبر مما طرحها الصديق العزيز سعيد المصري، سوف أركز على جانب منها فقط وهو اختيار الباحثين في مجال الدراسات العليا للتسجيل لرسائل الماجستير والدكتوراه. المهار في التقييم في الإطار المؤسسي الرسمي هو المعيار الكمي، الطالب الحاصل على "جيد جدا" في اللسانس هو الذي يعين ويصبح عضو هيئة تدريس ويمكن ألا يعين. ولكن بعد تعيينه يصبح جزءا من المؤسسة مع العلم أنه من الممكن أن لا تتوفر له أي مهارات بحثية . فالمسألة لها جانب كيفي أكثر منه جانب كمي. من الممكن أن طالبا حاصلا على "جيد" تكون لديه مهارة ولديه قدرة على البحث... إلخ، هذه قضية أتصور أنها تنعكس على مسارات البحث في المراحل التالية للباحث في المستقبل.

القضية الثانية خاصة بالجامعة الأمريكية والجامعة المصرية . والحقيقة بما أننا في الجامعة الأمريكية لابد أن تثار القضية بشكل جيد. الجامعة الأمريكية يدرس فيها الطالب كورسات وفي نهايتها يكتب ورقة لا تقل عن ٥٠ صفحة تقريبا . وهذه هي الرسالة. الطالب في الجامعة المصرية مفروض أن يسجل ويكتب ٤٠٠ صفحة يلم فيها من ألف إلى الياء. هذه مشكلة . ومشكلة أخرى خاصة باللغة، وما أن الزملاء الأجانب حاضرون معنا فننطرح المشكلة ونتكلم فيها، الدكتور حستين قال أنه لا يوجد تواصل مع أحدث ما أنتجه الفكر. والحقيقة إنني مع سعيد فيما قاله من أن بالفعل مشكلة اللغة تواجهنا ، فالجامعة لا تعلمنا لغة بشكل جيد. نحن نخرج مبهذنا الذاتي، وبكلفتنا ذلك، لكي ندرس بحثا علميا لابد أن تعلم لغة، وهذا يكلف ٣٠٠ جنيه على الأقل. وإذا لم نعلم فعدت فجوة هائلة بيني وبين الموضوع الذي أدرسه، ولا أبدأ دراسة موضوعي إلا بعد سنتين أو ثلاثة لكي أعرف وأفهم.

وفيما يخص المركز القومي للبحوث مع احترامي الشديد لما قالته الزميلة، سوف أقول عن نموذج بسيط جدا . المركز القومي للبحوث منذ ٨٥ يقوم بإجهاز دراسة حول الخريطة الاجتماعية لمصر، وما أنجزه هذا المشروع أربعة مؤلفات ومقالة منشورة في مجلة المركز. بينما باحث شاب يدرس بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر بفرده ، ولا يوجد أي

دعم لـ . لا يبرجد أى تمويل. والمركز منذ ست سنوات مضت وحتى هذه اللحظة لم يجرؤ على النزول إلى الميدان وعمل دراسات ، فمزال في الأطر النظرية والمفاهيم والإجراءات .

- الأستاذ / فهد عبد الفتاح:

نحن إزاء مجموعة من الخطابات ذات الأبعاد الواحدة . كل باحث يقدم قراءة أو خطابا حول الموضوع من وجهة نظره، والمقلب يدافع عن المؤسسات ، حتى استقر في ذهني أن الإنتاج العلمى فى مصر فى حقول العلم المختلفة خاصة فى مجال البحث الاجتماعى يسير على غير مايرام. إذن عن ماذا يتم الحديث؟ عن أزمة فى البحث الاجتماعى فى بلادنا؟ ليست القضية قضية كم، فمن المؤكد أن هناك مؤلفات عديدة وبالتالي هناك أبحاث لدرجات علمية فى كل أقسام كليات الآداب وأيضاً فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأيضاً كلية الحقوق . ومع ذلك فإن هناك مؤشرات عديدة تشير إلى أن هناك أزمة حقيقية، ليس فقط فى الإنتاج العلمى وإنما فى أساليب التنشئة العلمية فى جامعاتنا ومراكزنا البحثية.

النقطة الثانية ، الحديث أو الخطاب ملبد بأحكام القيمة ، وأنا أستطيع أن أقول إن كل خطاب ينطوى على أحكام قيمة سواء كانت أحكام ظاهرة أو ضمنية، لكن يمكن تعقبها. الكلام أيضاً حول موضوع الحداثة ومتاعمة أحدث إنتاج علمى فى مجال البحث الاجتماعى فى الغرب، وما الضير فى ذلك؟ إن إحدى أبرز مشكلات البحث العلمى فى مصر هى هذه الفجوة بيننا وبين الإنتاج العلمى فى الغرب، وقد أشار الزملاء إلى مشكل اللغة. لكن هذا يمكن حله بالترجمة إذا كانت هناك سياسة علمية مصيرية جادة . والمسألة ليست سياسة دولة وإنما أيضاً يمكن أن تكون سياسات مراكز بحوث.

فيما يتعلق بالموضوع الذى طرحناه فى الثمانينيات من هذا القرن حول وصف مصر بالأمريكاني أو مشكلة البحوث المشتركة فأتنا أود أن أصبح بعض الأمور ، القانون الذى أشار إليه الأستاذ سعيد وضع قواعد عامة محدودة وأستطيع أن أقول أنها سطحية ولا تؤثر على الإطلاق سواء فى حصر الظاهرة أو فى وضع قيود عليها . إذا كان الهدف منها مواجهة الآثار السياسية للحملة كما أثبتت فى علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكما أثبتت مشكلة الكونغرس، وتعقيبات نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية آنذاك على هذه المناقشات. والنقطة الأخرى أن مشروع الاتفاقية الخاصة بالترابط العلمى هى جزء من نظام موجود سلفاً للاتفاقيات بين الولايات المتحدة والدولة التى تأخذ المعونة . ومثل هذه الاتفاقيات تنظم تمويل بعض البحوث والمنع. إذن هذه المشروعات لم توضع كقيود بناءً على الحرار الذى تم حول التمويل الأجنبى، إنما هذا جزء من نسق موجود سلفاً ويطبق على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول المستقلة للمعونة . إذن لم يكن جزءاً من الحملة هو فرض قيود على البحث العلمى، إنما كان الهدف منها، أن هناك أشكالاً من التمييز الأجنبى وأن هذه الأشكال تعتمد على فردى ولا تزدى إلى جمل. العملية البحثية جزءاً من قائمة الأعمال البحثية الوطنية، وناتج هذه البحوث لا يمثل جزءاً من الاستهلاك العلمى.

والثقافى فى المجتمع، ومن ثم يعوق ١٥ النمط من البحوث تطوير الجامعة العلمية الوطنية .

- د. خالد قهسى :

تجربى الشخصية كباحث كانت فى التاريخ وكانت فى دار الوثائق القومية. مغروض فى هذه الدار أنها دار وثائق تحتفظ بالذاكرة القومية للأمة. إنما الباحث غير المرتبط بمؤسسة بحثية أو جامعة ليس له الحق على الإطلاق للوصول إلى هذه الوثائق . قانونا لا يستطيع أن يذهب للاطلاع على الوثائق الموجودة، فلكى أطلع على الوثائق كان لابد أن أحضر خطابا بأنتى مسجل لرسالة موضوعها كان جيش محمد على. تحفظوا على الموضوع باعتبار أن الجيش من قبيل الأسرار، والوثائق بالتركي. فقلت لهم لقد تعلمت اللغة التركية، فنظرت لى الوظيفة المختصة شذرا فقلت لها ماذا أيضا هل ستقولين أنتى جاسوس عثمانى؟! هذا جيش آخر منذ مئتى عام. انتهيت من الدكتوراه وأريد أن أكمل الاطلاع. غير ممكن، لابد أن أكون مسجلا فى مكان ما، فاضطرت أن احتفظ بركزى كطالب . فواجهت مشكلة أنه لابد من تجديد الكارتية . وبغض النظر عن التفاصيل هذه الطريقة أراها أصلا مهينة على أن الدولة والسلطة عموما بها فيها بعض الأساتذة يحتكرون المعلومة ، والمعلومة ليست معلومة الفرد العادى أو المواطن . وسواء أكان بعثا ميدانيا أو فielداتلفزيونيا فالباحث يلزم له تصريح والبحث التاريخى يلزم له تصريح، كل هذا معنى على فكرة أن المعلومة ليست ملكى حتى لو أنى غير محتاج لمشرف ولدى نفوذ . لا أستطيع أن أذهب للحصول على المعلومة ، لو حصلت عليها يتم ذلك بصعوبة بالغة. ما أريد قوله أن هناك نظرية كلية أن هناك حجسا محددا من المعلومات وهناك مالك لتلك المعلومات، ولكى يعطى المعلومة لشخص آخر لابد من تصريح ولابد من وصاية ولابد من تهيئة. ولأسف الشديد هناك باحثون كبار وأساتذة ومصرفون يولاهم وحماهم للقضايا الوطنية وموجودون هنا فى القاهرة، لكى يقوموا بعمل هنا فى مصر لابد من أن يكونوا تحت وصاية أساتذة آخرين ليسوا أعلى منهم أو أقدم منهم أو متحسين أكثر منهم للقضايا . يجوز الوضع حساس قليلا لأن هؤلاء أجناب وهؤلاء مصريون. ولكن حتى لو كنا مصريين فللابد أن يعطى لى تصريح وتذكرة من الأمن. وفى حالتى فعلا من الأمن. لقد توقفت ٦ شهور لكى أحصل على تصريح الأمن لأقوم بدراسى .

- د. محمد نعمان:

نحن نتحدث بالفعل عن أزمة ، أزمة حقيقية فى البحث العلمى المصرى. سواء أكان تدهور مستوى أساتذة ، أو تدهور مستوى باحثون طلاب، أو تدهور مستوى النشر العلمى، والمشكلات الخاصة بالتعميل وما إلى ذلك. وهذا لأنه لا يوجد إطار للبحث العلمى فى مصر، لأنه لا يوجد فيها إطار للبحوث والتطوير، وهنا لا ينسحب فقط على العلوم الطبيعية أو التكنولوجية وإنما أيضا على مجموعة العلوم الاجتماعية. هذه هى المشكلة الأساسية. وليس معنى ذلك أنه علينا أن ننادى بأن تكون هناك سياسة علمية أو ما إلى ذلك، فأبضا هذا كلام فى إطار الأمنيات. لكن المشكلة

الحقيقية هي متى يظهر هذا القطاع في مصر وأن تكون للدولة حاجة إليه. إذا استدعأت السلطة السياسية أو استطاع صناع القرار أن يخضعوا المشكلات التي تواجههم تشخيصاً جيداً، في هذه الحالة سيعرفون أن لديهم مشكلة محددة وأن هذه المشكلة تحتاج إلى باحث لكي يحلها، وسوف أخسب مثالا لذلك. أنا أقوم بعمل البحوث في قطاع المعلومات، ولا يوجد أي نظام معلومات في مصر يعمل بكفاءة، غير نظام معلومات واحد وهو نظام المعلومات الخاص بالجوازات. هذه حقيقة، لأنه يعرف أن لديه أفراداً قادمين من الخارج لكي يقبض عليهم، أو أن هناك أفراداً ممنوعين من السفر، ومن هم مطلوبون للتجنيد وما إلى ذلك. وبالتالي لأنه يحدد سلفاً احتياجاته بدقة من هذا النظام فهو النظام المعلوماتي الوحيد الذي يعمل بكفاءة. أي نظام معلومات آخر موجود في مصر تتنابه عشرات أو مئات المشكلات، وبعد عام أو اثنين نهملهم ونكتشف أننا غير قادرين على الاعتماد عليه أو تطويره. وإذا استطاع صاحب القرار في مصر أن يعرف تحديد ما هي المشكلات التي تواجه المجتمع المصري سوف يبدأ يشعر بالحاجة إلى البحث لكي يحل له تلك المشكلات.

فيما يتعلق بقضية التمويل وهذه قضية مثارة، لو طالعنا أرقام الخطة الخمسية ومجلات الخطة الخمسية، سنكتشف أن هناك بندا في الخطة اسمه "أبحاث ودراسات"، ويشمل قولاً ضخماً جداً، الـ ٧٠ وزارة عامة الموجودة في مصر فيها هذا التمويل. كيف يستخدم هذه قضية أخرى، قضية تعبر بدقة عن أن صانع القرار لا يعرف بالضبط ماذا يريد وبالتالي هذا التمويل يستخدم استخدامات أخرى. ولدي مفاجأة أدرتها إلى النهاية، هل تعرفون أن جامعة القاهرة في العام الماضي تقلت بحوثاً بمبلغ مليون جنيه؟

- ٥. أسامة القفاوي :

في تعقيب الدكتور حسنين على ورقة الأستاذ سعيد قال أن مراكز الأبحاث قامت بدراسات في كل شيء ما عدا "الفساد"، ولدي سؤال صغير عن دلالة هذا الموضوع: وهل الفساد شيء جديد لم نعرفه إلا في الأيام الماضية فقط؟ النقطة التي لم يشرها أحد هي نقطة الباحث المستقل والتعريف الإجرائي. ونحن في الحقيقة لم نتحدث عن المنهج الذي يتبعه. وهناك خلط بين ثلاثة مستويات: المستوى المصري، والمستوى المنهجي، والمستوى السياسي، وهذه مستويات يلزم التمييز بينها بدقة.

- الأستاذ / أيمن مكرم:

سأتكلم عن هجم الباحثين الشبان في الأقاليم، ودائماً ما يشعر الرائدون من الجامعات الإقليمية بنوع من الاغتراب عن التواتر التي تقام في مثل هذه القاعات الفخمة. وفي الحقيقة أن الهموم التي طرحها الآخرون الباحثون أجد أنها ترف بالنسبة لما يقابله الباحث الشاب في الجامعة الإقليمية. ففي حقيقة الأمر أن الجامعات الإقليمية - وأنا أتحدث من واقع جامعة المنيا، كما أعبر مصطلح "انحرافات أخلاقية" ترفاً لغوياً أيضاً - ما يحدث في الجامعات

الإقليمية "جرائم" أخلاقية تتم داخل الكليات . يبدأ ذلك من عملية الاختيار - اختيار الباحث - فهناك معايير للاختيار لا تتخذ في أي مكان في العالم: أول تلك المعايير دراسة حالة الشاب المرشح: قبلي غير ممكن ، شيوخ مستحيل ، وإذا كان قبطيا وشيرعيا فهذه كارثة! في الحقيقة هذا الموضوع أفرز شيئا سينا جدا داخل الجامعة وهو غياب الباحث الذي له موقف إيديولوجي، وأنا لا أعرف من يتحدثون عن الحياد والموضوعية أي حياة هذا؟ لا بد أن يكون للباحث موقف من العالم . هذا الموقف يتم تقييمه من خلاله ولا يوجد ما يسمى بحياد الباحث، هناك موضوعية البحث ولكن لا يوجد ما يسمى بالباحث المعاييد بالطبع . هذا أفرز جيلاً من الباحثين لا يقوم بتدريس شيء ذي قيمة، وانعكس ذلك بالضرورة على الطلاب وأصبح المستوى متدنياً للغاية.

نقطة أخيرة، نلاحظ أن الباحثين الذين تقدموا بأوراق أغلبهم يعاني من مشكلة التواصل مع المحاضرين حتى التواصل اللفظي، سرعة الكلام والإلقاء وما إلى ذلك، وهذا أرجعه إلى التواصل بين الأجيال . فأعتقد أن الأساتذة الكبار وجدوا من يعلمهم بشكل إنساني وبشكل علمي، لكنهم لم يبدلوا جهدا في تعليم الباحثين الشبان كيف يتواصلون وكيفية الأداء الجيد، أي نقل الخبرات العلمية والإنسانية . وعلى العكس أزعج أن هناك تسلطا من المشرقيين على الباحثين ومحاولات لإلغاء شخصية الباحث.

- الأستاذ إبراهيم البيهوي:

أنا سعيد جدا بإيجابيات هذه الندوة في أنني تعرفت على باحثين شبان. وأنا من الباحثين الشباب. فهناك مشكلة لم يتعرض إليها أحد، وهي أن الباحثين الشباب عبارة عن شكل ، هناك مجموعة باحثين شباب إسلاميين ومجموعة أخرى من اليسار ، وهؤلاء لا يعرفون أولئك، ومحاولات التعارف والتعرف في حد ذاتها أمر إيجابي جداً.

- د. أحمد زايده:

هناك من يقننوا الباحثين الكبار عبريا (العراجيز) أما أنا فسوف أنتقد الباحثين الشباب، وأنا واحد منهم وبذلك أكون ناقداً للناس. أنا لا أعرف أسلوب النقد الذي تتبعه، بالتاكيد هناك أزمة وهناك مظاهر للأزمة كلنا نعرفها وكلنا نتكلم فيها، وأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة لتوعية أنفسنا أكثر بالأزمة فكلنا نعرفها. أرى أن ما نحتاجه شيئا آخر، لأنه علينا أن نقدم تفسيرا آخر للأزمة غير تعديد مظاهرها. فلنركز مثلاً على الفرد، الإنسان، لأنه هو الذي يخلق المؤسسة الفاشلة وهو الذي يضع القوانين ، وهو نحن، نتكلم ونختير الكلام دون أن نستطيع الخروج من الأزمة بشكل سريع . لو نظرنا إلى هذا الفرد منجد في مصر أن الصورة ليست ذاتية بهذا الشكل، فيجانب مئات الأشخاص الفاشلين هناك، أفراد لهمجوا وهناك أفراد كوتوا مؤسسات جيدة وهناك قاذج. ولن أذكر أسماء لأننا جميعا نعرف كفاءات مصرية أصبحت عالمية. فانا أعتقد أن أحد أشكال الخروج من الأزمة ليس بأن كل فرد فينا يظل يعلم لئلا أن الدنيا كلها سهـ .

- هذا هو تفكير الجماعات الإسلامية بالضبط - أن الكل سيء ونحن الأفضل . وهو تفكير الإنسان العادي الذي يتهم الجيران أنهم سيئون وأولاده فقط هم الأفضل . هذا أسلوب في التفكير اعتقد أنه في حد ذاته مظهر من مظاهر الأزمة، أن نتعامل مع الأزمة بمنطق التكملة أو مجرد التوصيف لها . لو كل فرد منا بدأ ينظر لتلك النماذج الفردية التي أمامه، وبدلاً من أن ينظر للنماذج السيئة ويكرها ينظر إلى النماذج الجيدة، ويعمل هو من نفسه نموذجاً Model نستطيع أن نتجاوز الأزمة . جمال حمدان في السابق أخلق على نفسه غرقته وأنتج، وكذلك د . سيد هويس، ما أفتاه من الشباب وأنا منهم أنه بدلاً من التهاكي كثيراً أننا نقدم بأنفسنا نماذج وأماننا العمر والمستقبل.

- د . همد العليم محمد:

الأمانة العلمية أن أسجل تحفظي واعتراضي على بعض الالفاظ التي وصف بها الجيل الكبير من الباحثين . والالفاظ هي (عالميك - خشداضية- المراجيز) لأنه لولا هذا الجيل لما كنا نحن في هذا الموقف ولما حق لنا أن تناقش قضايا البحث العلمي في مصر، وأن الحل لن يتأتى عبر هجوم على هذا الجيل . ولكن لابد من وجود حلول بديلة . والنقطة الهامة والتي لم يتعرض لها أحد ربما تكون حداثة عهد المجتمع المصري بهمة الباحث المستقل، وفي اعتقادي أن هذه مسألة تحتاج إلى تشريع لأن في الجامعة توجد قوانين تنظم عمل الباحثين والأساتذة في الجامعات ومراكز البحوث. وإذا أصبح الوضع الآن أن ثمة عدداً كبيراً من الباحثين المستقلين المحترفين أي الذين يكرسون حياتهم لهذه المهنة ، فربما يكون الأمر بحاجة أن تفكر في تشريع قانوني يحدد ويعطي للباحث مشروعية اجتماعية ومشروعية قانونية لممارسة هذه المهنة وتحفظ له حقوقه. وهذه النقطة ربما ينبغي أن تفكر فيها للمستقبل.

- د. سعد الدين إبراهيم:

أرد أن أقول - بصفتي أيضاً أحد الباحثين الشباب وهذا أيضاً نقد ذاتي للباحثين الشباب- أنه يبدو أننا لم نملك المحيط الذي من المفترض أن يفتح لنا الآفاق لدراسة هذا الموضوع : "دراسة البحث لاجتماعي". إذا كان هناك أزمة بالفعل ، فعلى أزمة الدولة والمجتمع التي تعيش فيه. أتساءل لماذا هذه المشكلة لم تكن مطروحة من عامين مثلاً ، لماذا طرحت الآن؟ لأنها وجه من وجوه أزمة نحن بأدواتنا وترسانتنا المفهومية في العلوم الاجتماعية لم نستطيع وضع أيدينا عليها وشجاعة . وهي ظاهرة تقهر الدولة تقهراً غير منظم مثل الجيش في التقهقر غير المنظم. في هذه الحالة تحدث خسائر. من يتحمل الخسائر؟ ليس الضابط بل الجنود كما حدث في ١٩٦٧. ولو وضعت يدك على هذا المحيط تجد إيجابيات كثيرة أو مخارج كثيرة بدلاً من البكائيات والتندب والظلم وجملد الذات الذي وجدها في بعض الأوراق. وقد سمعت كلام الأخ سعيد المهري، ولكني لا أكون طاملاً له تطلمت في الورقة بسرعة كبيرة وقرأت فقرات منها، ووجدت بالفعل أنك تستخدم ما يمكن تسميته "أسلحة الدمار الشامل" دون أن تأتي بأولويات الباحث العلمي؛ كله قص جعش" كما يقولون في ريف مصر، لذلك أسميتها أسلحة دمار شامل.

سينى العزيز أنا كباحث شاب مثلك أقول لك تعالى لنى نماذج كثيرة جدا من دراسات جيدة. والمجتمعات كلها بالطبع تواجه مشكلات بحث أيضا ، إنما جزء من المشكلة أن الدولة تتقهقر حاليا تقهقرا غير منظم ، وهذا يترك ضحايا في كل الأمايين، من فقراء المثيرة الغريبة في حى امبابة إلى باحثى العلوم الاجتماعية فى جامعة القاهرة وجامعة المنيا ، هؤلاء كلهم ضحايا التقهقر السريع والذي وكلنا بقديمه كشباب فلم يعد هناك وظيفة حقيقية، وظيفة اجتماعية بالمعنى الوظيفى، للبحث العلمى الجاد، وهذا هو الوجه الآخر لهروب الكفاءات . لماذا تهرب العقول خارج مصر؟ وإلى أين تهرب ؟ هى تهرب إلى حى حيث تستخدم أو توظف توظيفا جيدا، لأن هناك تدويلا للعقول ، كما يوجد تدويل لرؤوس الأموال، كما يوجد تدويل للإعلام. هناك ظواهر كثيرة لابد من دراستها وأن تدرس بطريقة غير أيديولوجية وغير حزبية، لأن هذه الظواهر أنت كعالم اجتماع لابد أن تدرسها بشرى من التدرج وتجعل حكم القيمة أخيرا، وليس من أول سطر إلى آخر سطر.

وأنا سعيد للفرقة بين العمل البحثى والعمل المباحثى والعمل السياسى. ثلاثة أنواع من العمل وجميعهم مشروع. أنا احترم المؤسسة الأمنية ولا أتخذ موقفا عدائيا منذ البداية. وإنما أقول أن وظيفتها لا تختلط بوظيفتى أنا كباحث.

وبجانب مشكلة الحصول والعلاقة بالدولة هناك عملية التخوين والتكفير . فنحن لم نرأ بعد من مسألة التخوين التى كان يستخدمها اليساريون ضد بعضهم البعض ومن يعمل عميلا للمباحث ومن لم يقبض عليه يكون ، هذه المسائل التى كانت تحدث فى المحسنيات والسببنيات والسمبنيات حل محلها الآن مسألة التكفير. فالمشققون مع الأسف يقومون ضحية لنفس الممارسة، ممارسة التكفير والتخوين على بعضهم البعض. ما هو الحل العملى ؟ الحل هو الشفافية ، أن كل شخص يفعل شيئا يكون منشورا أمام الجميع، سواء مشروع البحث ، تمويله ، خطته ، من أين يأتى التمويل، النتائج أين تنشر. الشفافية هى الحل لمعظم هذه الأزمات، وإلا سنظل نتهم بعضنا البعض ونلقى الشبهات على بعضنا البعض من الآن فصاعدا ، ولودعنا فى هذه العملية لن ننتج بحثا علميا ولكن سنلدن بلدنا ونفقد أنفسنا منها.

٥- مصطفى كامل السيد:

سأشير إلى بعض القضايا والأمور التى تشغل شباب الباحثين. وقد ذكرت المشكلة الاقتصادية، والإرهاب الفكرى فى الجامعة ، والأمية فى المجتمع ، وعدم مناسبة أدوات البحث. أتفق على أن المشكلة الاقتصادية هى عقبة تقف أمام صغار وكبار الباحثين فى إقامة البحث العلمى. ومسألة الإرهاب الفكرى فى الجامعة ربا تنفكات بين الجامعات، ولكن طالما أن هناك شعورا بها فلا بد أنها قتل واقعا قائما . أما فيما يتعلق بالأمية فى المجتمع فأعتقد أنها ليست عقبة فى تطوير البحث العلمى. ولكن يمكن الاحتذاء إلى مشاهج البحث أو أساليب البحث الأكثر مناسبة لاجتمع تشيع فيه الأمية، إما عن طريق المقابلات أو عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى غير ذلك من أدوات البحث التى لا تقتضى

بالضرورة من أشخاص مهجرين معرفة القراءة والكتابة.

- الأستاذ / سعيد المصري:

نشأت تجربة البحث الاجتماعي وتطورت في مصر من خلال مؤسسات حكومية ترعاها الدولة. ولهذا ينبغي فهم حدود رعاية الدولة للمؤسسة العلمية، وكيف يستغل الباحثون حضور الدولة في تشكيل معالم البحث الاجتماعي. من هنا المنطلق، ترجع أزمة البحث الاجتماعي إلى قصور متبادل من جانب الدولة والباحثين المشتغلين بالبحث الاجتماعي. حيث لا تعتمد الدولة على البحث العلمي في سياساتها ولا حتى في تصديق شرعيتها ولا تنظم البحث العلمي وفق خطة سياسية محددة. وبطبيعة الحال، فإن الباحثين- في مختلف مواقعهم داخل المؤسسة - يستغلون حضور الدولة في الانحراف بسياسة البحث الاجتماعي إلى مستوى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة.

ولا يعني ذلك أن الصورة قاتلة وتعطل تماماً من أي إيجابيات. بل على العكس هناك مظاهر إيجابية تتعلق بحركة الترجمة ومبادرات عمل بحوث تستهدف مراكبة حركة التغير الاجتماعي ومحاولات عمل بحوث تساهم في تكوين السياسات الاجتماعية وصناعة القرار ومبادرات إنشاء هيكل تنظيمية وتخصصات جديدة ومعالجات منهجية دقيقة ومتطورة... إلخ. لكن هذه الإيجابيات تتوقف عند حدود الجهد الفردية المعرضة للضيوط أو التشتت ويظل بقاء هذه الإيجابيات مرهونا بوجود أصحابها في موقع المسئولية. وهذا يقود بالضرورة إلى نفس المأزق الذي تعاني منه المؤسسة العلمية والمتمثل في تفصل حضور الدولة مع قوة الباحثين المتباعدة في جهود فردية غير مستقرة وغير متراكمة أو مصالح اجتماعية مباشرة. ومن ثم فلا حاجة لعرض جهود إيجابية استثنائية معرضة للانهيار المستمر ولا تشكل أساساً لحلول بديلة. لأن الحلول يمكن أن تتحقق من خلال إعادة بناء علاقة الدولة بالبحث الاجتماعي وهذه مسألة ذات أبعاد سياسية وفكرية معقدة. ويصعب الخوض فيها دون البدء أولاً بصياغة الأزمة والوقوف عند تجلياتها بوضوح في عدد من المشكلات. وعن طريق تبادل الرأي والنقد يمكن تطوير سبل مواجهة الأزمة.

ومن بين المشكلات التي تواجه البحث الاجتماعي، تراجع الحداثة في المؤسسات البحثية رغم أن جوهر هذه المؤسسات يركز على مفهوم الحداثة. والمقصود بهذا المفهوم- في الحالة التي نحن بصدها- ممارسة البحث العلمي داخل مؤسسات منظمة وفقاً لمناهج السلطة الحديثة التي تم إدخالها إلى مصر في القرن التاسع عشر. وبغض النظر عن الملائمات التاريخية لهذا المفهوم، فإن ممارسة البحث العلمي تتوقف على المداومة في تحديث المناهج والأدوات والمعلومات. ولن يتم ذلك بالعزلة والتقوقع داخل السلفية السياسية أو السلفية الدينية. ولهذا فإن فر هذه السلفية وتغلغلها كسلطة قارص المنع والمنع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) يمثل المظهر الحقيقي لتراجع الحداثة. ويصاحب هذا التراجع تكريس شرعية الحدود السياسية والحدود الثقافية التي تمتد على السلطة الروحية عند رسم أي سياسات للبحث الاجتماعي.

خاتمة

ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب

تقديم وتعقيب ختامي:

السيد ياسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

نصل إلى نهاية هذا المؤثر المثير لتعرض للمشكلات البحثية، التي يهتم بها الباحثون المصريون الشباب، وإلى المشكلات النظرية والمنهجية والعملية التي يواجهونها معنا. وفي هذه الجلسة مجموعة من كبار الباحثين الأجانب يهتمون بدراسة المجتمع المصري والمجتمع العربي من زوايا التاريخ وعلم السياسة وعلم الاجتماع. والجلسة التي سبقت هذه الجلسة كانت جلسة مغيرة لأنها كشفت عن كيف يفكر الباحثون الشباب في مشاريعهم البحثية وفي مشكلاتهم، واسمعوا لي أن أطرح تصوري في الأسئلة التي ينبغي أن يتعرض لها الباحثون الأجانب.

السؤال الأول هل هناك تيارات واضحة في النظرية ومنهج البحث المطبقة في البحوث التي يجريها الباحثون الأجانب عن النظرية والمنهج كما طبقها الباحثون المصريون الشباب، هل هناك فروق أم أن الباحثين المصريين الشباب يطبقون نفس المناهج البحثية التي يطبقها الأساتذة الأجانب؟ هذه نقطة في تصوري بالغة الأهمية فإنا في بداية اشتغالنا بالبحث العلمي كان لدينا حرص على أن نطبق علم اجتماع المعرفة لكي نربط بين النظريات السوسيولوجية الغربية وأصولها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. وبالنسبة لهذا الموضوع أريد أن ألفت نظر الباحثين الشبان إلى كتاب هام حرره هشام شرابي، واشترك فيه مجموعة من الباحثين المتخصصين في المجتمع العربي. هذا الكتاب بعنوان "النظرية والسياسة والعالم العربي" وفيه فصول متعددة عن كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية في مسح نقدي عن إنجازات العلم الغربي في دراسة المجتمع العربي بشكل عام. وسنجد على سبيل المثال فصلاً هاماً جذا كتبه سمح فرسون وليزا حجار بعنوان "علم الاجتماع المعاصر في العالم العربي" وفيه عرض شامل ونقدي لكل المناهج والمفاهيم والنظريات التي طبقت على دراسة المجتمع العربي. وسنجد أيضاً فصلاً عن النقصية الاجتماعية للمجتمع العربي كتبه حلم بركات، وعن التاريخ كتبه المؤرخ المعروف بهتجران... إلخ. هذا أعتقد أنه من الكتب الهامة لما فيها من نقد ومبصحة نقدي لمناهج العلماء الغربيين الذين يهتمون بدراسة موضوع المجتمع العربي.

إذن الموضوع الأول الذي نريد سماعه من زملاء الأجانب، هل هناك فروق بين المناهج والنظريات. أم أن الباحثين

الشباب يطبقون نفس النظريات ونفس المفاهيم ؟

السؤال الثاني، مامدى متابعة الباحثين المصريين الشباب للتطورات النظرية المنهجية فى علم الاجتماع العالمى؟ هذا سؤال هام بخصوص الملاحظة، هل يلاحظ الباحثون الشباب التطورات المنهجية والنظرية فى العلم الغربى أم لا؟

السؤال الثالث وهو موجه للباحثين الأجانب فى الواقع، مامدى إلمامهم بالمشهد السوسيولوجى فى المجتمع العربى، وتعليقهم لابد أن يبنى على فكرة ما، ماهر المشهد السوسيولوجى الراهن؟ والمشهد السوسيولوجى الراهن ينقسم إلى صراعات ثلاثة أساسية، صراع من الخمسينيات بين المنهج الماركسى والمنهج المطلق عليه العلم الاجتماعى الغربى البرجوازى. وتم تبنى بعض الباحثين المصريين المنهج الماركسى فى دراسات سوسيولوجية ميدانية طبقت المنهج الماركسى. إذن كان الصراع الأول فى الخمسينيات المفاضلة بين المنهج الماركسى وما أطلق عليه فى هذا الوقت المنهج الوظيفى، ولكن علم الاجتماع الغربى ككل. أما أطلق عليه علم الاجتماع "العربى" - هناك مؤثرات عقدت وكتب أللت - فهى دعوة إيديولوجية حتى الآن فى رأى تدعو إلى إنشاء وتأسيس علم اجتماع عربى يختلف رها فى توجهاته النظرية ومناهجه عما يسمى علم الاجتماع الغربى. هذه هى الحركة الثانية فى مواجهة علم الاجتماع الغربى.

الحركة الثالثة هى الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع إسلامى فى مواجهة ما يطلق عليه علم اجتماع غير إسلامى أيا كان التعريف. لدينا دعوة قوية الآن لدى بعض الباحثين إلى إنشاء علم سياسة إسلامى. مثلاً فى كلية الاقتصاد هناك شعبان يغلون هذا التيار، الدعوة لعلم سياسة إسلامى أو علم اجتماع إسلامى.

إذن المشهد السوسيولوجى الراهن والذى لم يحسم حتى الآن يتعلق بهذه الصراعات الثلاثة. وأنا أقدم فرضاً، وأقول أن هذه النماذج الثلاثة لها علاقة بصعود خطابات سياسية معينة وسقوط خطابات أخرى. بمباراة أخرى، صعود الخطاب القومى العربى رافقه الدعوة إلى علم اجتماع عربى، وصعود الحركة الإسلامية رافقه الدعوة إلى علم اجتماع إسلامى. هذه نقطة أساسية، وعلى أى الأحوال هذا الموضوع لا تناقشه نحن فقط. لأنه فى علم الاجتماع الغربى بعض الباحثين يناقشونه مناقشة صريحة. وقد اطلمت أخيراً على مقالة لـ "برادين تيرنز" بعنوان "وجهان للسوسيولوجيا: العالمية والقومية". وهو يشير القضية من ناحية نظرية: هل علم الاجتماع الغربى نشأ فى سياق اجتماعى وسياسى واقتصادى محدد لا يسمح بتعميم مفاهيمه ومناهجه على باقى المجتمعات؟ أم أن علم الاجتماع الغربى منذ بدايته كانت لديه نزعة عالمية تتجاوز الأطر التى نشأ منها؟ هذه قضية تناقش الآن مناقشة حقيقية.

السؤال الأخير.. هناك ظاهرة ما تسمى فى العالم الآن "الجلوباليزم" التى قد نترجمها "الكونية" أو غيرها. فالسؤال هل سيؤدى ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع العالمى the international globa community هل سيؤدى إلى انكساقات وتأثيرات واضحة على ممارسة علماء الاجتماع المصريين فى أبحاثهم. أم لا يحكم تغير الظروف ويحكم ما أسماه سقوط النظريات الأساسية فى علم الاجتماع وظهور المابعديات: مابعد الماركسية، وما بعد الحداثة، ومابعد الليبرالية... إلخ. وتأثير هذه المابعديات على مناهج البحث وعلى مفاهيم البحث، هل تتأثر الممارسات البحثية للباحثين المصريين بهذه التحولات النظرية؟ وهل هم يتأخرون بالفعل ما يحدث وما يمكن تسميته ثورة نظرية

فى الاستيمولوجيا وفى مناهج البحث الغربى؟ هذه أعتقد بعض الأسئلة التى يمكن أن تطرح فى هذه الجلسة راس
أترفع أن بعض الزملاء من الأساتذة الضيوف سيجهون عليها.

إن الملاحظة الأساسية التى قدمها الأستاذ "روجر أورين" حول الانفصال بين بحوث علم الاجتماع والاقتصاد تحتاج
إلى تأمل، لأنه ذكر أن "السياسة" موجودة دائماً ولكن العنصر الغائب هو "الاقتصاد" ويطه بالمشكلات
السوسيولوجية .

أما "سامى زبيدة" فإشارته سليمة إلى أن الأرواح الجديدة تقترض مفاهيم جديدة للدراسات وتفهمها، ولا يجب
الوقوف عند المفاهيم القديمة. وهناك كما أشار وضعية أزمة تقترض منا جميعاً جهوداً كبيرة لمواجهة على مستوى
العلم الاجتماعى.

والحكم الأساسى الذى أصدره "روند بيكر" هو ما يمكن تسميته "تقليدية" علماء الاجتماع المصريين فى استخدام
المناهج التقليدية، وعدم المغامرة بالدخول فيما يمكن تسميته بعلم الاجتماع التآولى. فأغلب الدراسات تتبع الأطر
المؤسسية أو الأطر الماركسية فيما يتعلق بالتحليل الطبقي. ولكن نادراً ما نجد دراسات علمية اجتماعية تطبق منهجية
الطبولوجى على سبيل المثال، أو تحليل الخطاب أو تحليل اللغة فى الحياة اليومية إذاً يمكن القول أن هناك بدايات
مبشرة فى الفقرة الأخيرة. إن منهجية تحليل الخطاب تأثرت بالمناهج الفرنسية بدأت عهد بعض التطبيقات الناصعة
خصوصاً فى أعمال نصر حامد أبو زيد فى تحليل الخطاب الدينى . وفى مجال علم الاجتماع أحمد زايد أخرج كتابها
هاماً فى رأى من أهم الإنجازات الأخيرة من تحليل الحياة اليومية. وهذا المشروع الذى بدأ به أحمد زايد التقديم
وسيجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحثاً سيحرف عليه أحمد زايد فى هذا المجال لأول مرة عن تحليل
لغة الحياة اليومية . وأعتقد أن هذه إضافة قيمة لعلم الاجتماع المصرى. وليس هذا دفاعاً عن المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية باعتبارى أتنسئ إليه أساساً، ولكن هذا المركز ظلم ظلماً فاحشاً بواسطة البعض، حيث قمى فيه
بحوث حقيقية بمناهج حديثة ومنها بحث تصادف أنى أشرف عليه عن السياسة الثقافية. وقد أجهزنا بحثاً هاماً أجراه
أحمد أبو زيد عالم الانثروبولوجيا المصرى المعروف عن رؤى العالم المتصارعة فى المجتمع المصرى. لأول مرة نبحت هذا
الموضوع بناء على أسس لتعريف السياسات الثقافية، وليس السياسة الثقافية بالمعنى السطحي للكلمة. على كل حال
هناك مجال بعد ذلك للحديث فى مناسبات أخرى عن إسهام المركز القومى للبحوث فى دفع عجلة البحث العلمى
الاجتماعى.

والأستاذ "روى متحده" أثار القضية الهامة المتعلقة بالعلاقة بين التاريخ الاجتماعى وعلم الاجتماع. وأعتقد أنه
أجاد طرح مجموعة من القضايا الأساسية بناء على معرفة للتاريخ الاجتماعى للمنطقة. ويمكن القول أن هناك مدرسة
متميزة فى التاريخ الاجتماعى المصرى تعلم منها علماء الاحتجاج المصريين، فمنذ محمد أنيس ودراسات على بركات،

وعاصم البسوفى، ويؤيد عباس ، اعتقد أنها ألقت أضواء على التاريخ الاجتماعى المصرى، وأضافت كثيرا للبحوث السوسولوجية المصرية. وإن كنا نحتاج إلى أن نقرأ حوليات التاريخ المصرى بصورة أكثر منهجية، خصوصا حين معالجة القضية المتعلقة باستمرارية الكيانات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية أو انقطاعها وأسباب الانقطاع وأسباب الاستمرار. هذه قضية لا يمكن أن يحسمها إلا التاريخ الاجتماعى.

والنقاط التى أثارتهما "كارى روزينسكى" باستعارة المفاهيم من العلم الغربى تقبل قضية خلاقية تحتاج إلى مناقشات أوسع، لأننا يمكن أن نختلف بشأنها كثيرا. إنا نعتقد أن النقطة الأساسية هى مسألة قدرة الباحث على استخدام المفهوم أو تكييفه مع الطبيعة الخاصة للمجتمع الذى يدرسه . ومن الناحية الإنسانية ، ماهى الفائدة التى يمكن أن تنجز من خلال الإضافة العلمية للمعرفة الإنسانية من دراسة حالة المجتمع المصرى؟ كيف نضيف؟ هذه أعتقد تتعلق بالقدرة الإبداعية للباحث وعدم تقيده أى مفهوم محكم. إنا لو قلنا أى مفهوم من الغرب لا ينسب تطبيقه ، إذن لا يمكن تطبيق مفهوم الديمقراطية ولا المجتمع المدنى. وهناك بعض الأساتذة الأجانب يقولون مثلا أن مفهوم المجتمع المدنى هذا مفهوم غربى مستقى من هيجل ولا يصلح للتطبيق فى المجتمع العربى. مامدى صحة هذه المقولة؟ لو قلنا بذلك إذن مفهوم الطيقة لا يصلح فهو مفهوم غربى، ومفهوم الديمقراطية لا يصلح وبذلك ندخل فى مجادلة طويلة أعتقد إنها لا تنفع مع ما يمكن تسميته بحالمة المعرفة الإنسانية، فالمعرفة الإنسانية عالمية ونسبية فى نفس الوقت . إنا تركل مجموعة من المفاهيم بادعاء أنها غريبة الأصل أعتقد أن فيه وقوع بأسر أطروحات حاولت أن تثبت أن الغرب له تاريخ منقطع عن الشرق، وأن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات الشرقية، وهذا ليس صحيحا ولعل مارتى برنال فى كتابه الأساسى "أثينا السوداء" قد أثبت بالدليل القاطع ، والدليل مستقى من تحليل اللغة والأساطير والتاريخ، أن هذا زعم باطل، وأن بعضنا صدق بالفعل أن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات العربية الإسلامية. وكون أن هذا الفصل كان فصلا غائبا ولم يكتب لا معنى أن تنكر أن مكونات الحضارة الغربية هى مكونات إلى حد كبير أسهمت فيها حضارات وثقافات أخرى.

دراسة التاريخ الاجتماعى الاقتصادى والمجتمع المعاصر

روجر أوين

الأستاذ بجامعة أكسفورد وهارفارد

كم يسرنى أن تتم دعوتنا نحن الأجانب للاشتراك فى هذا الجمع، إنه لمشروع طموح للغاية ويمكن فضلاً عن كونه بلده المنظّمون لجمع كل هؤلاء الناس لمناقشة هذا الموضوع الهام والمشارك . من وجهة نظرنا ، أو على الأقل من وجهة نظرى أنا الشخصية، لقد كانت أيضاً فرصة للاستماع والإنصات لمناقشة مصرية - مصرية أكثر منها مشاركة ، وكان من الصعب جداً على كاجنبي أن أحد فى أى لحظة أتدخل فيما كان حواراً متوتراً بعض الشيء وعاطفياً أحياناً. أعتقد أن هذا ينتج عن أهمية الموضوع الكبيرة ويبدو أن هنالك افتراضاً عاماً بوجود نوع من الأزمة الاجتماعية فى مصر، وأنه من المهم بالنسبة للمصريين أن يحاولوا معرفة ما هو وماذا يجرى فى مجتمعهم.

ولأن هذه ظاهرة معاصرة فهى أيضاً سياسية بدرجة عالية. كنت أفكر فى معنى كلمة "Forum" بالانجليزية (أى منبر أو منتدى) تذكرت أنه معنى فرصة لاجتماع الناس ومناقشة الموضوعات بأسلوب هادئ وعقلانى. ولكن كانت هناك أوقات كانت مناقشاتنا فيها أقرب إلى المنبر الرومانى "Roman forum" كما أتفيله ، حيث كان المواطنون يحضرون ويناقشون - أحياناً بأصوات عالية جداً - المشاكل المتعلقة بجنسيتهم وعضويتهم فى المجتمع، وأيضاً مناقشة موضوع أكثر أهمية وهو كيف يجب تنظيم هذا المجتمع وإدراكه وفهمه.

ثم بدأت أفكر، حسناً وهل هذا بالشرع الغريب؟ هل إذا اجتمع عدد من الطلبة الأمريكيين و البريطانيين لمناقشة ليس فقط حالة مجتمعهم ولكن أيضاً كيف يجب بحثه وتحليله، هل كنا سنسمع مثل هذه الدعوات الحاسية لوجهة النظر هذه أو تلك؟ عندما تناقش العالم المعاصر ويرغم رغبة كل منا فى أن يكون أكاديمياً قدر المستطاع فإن السياسة تتدخل ومن الصعب ألا تتضح مشاعرنا الحاسية، وتلك غالباً ما تعقد البحث الأكاديمى الموضوعى الذى نعتقد فى الجامعات أنه يجب علينا محاولة نشره.

وقد لاحظت أيضاً ما أعتقد أنه عدد من المجادلات المعروفة في كثير من المناقشات . الأول بين الشيوعيين (أو الكليين) والمفصلين. الشيوعيون هم الذين يرون أن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر، ولذلك فعند حدوث أزمة فهي شاملة، بينما المفصلون يحاولون دائماً أن يفكروا في هذا الأمر أو ذاك ومناقشته كلياً قبل الانتقال إلى المشكلات الأخرى المتعلقة به. كل ذلك أمر جلي في أوروبا كما هو في مصر.

ثم هناك جدال لا محالة فيه بين المحافظين والمتشائمين . أي هؤلاء الذين يرون مستقبلاً مظلماً لمجتمعهم هؤلاء المصممون على رؤية مستقبل أفضل، لو أمكننا عمل هذا أو ذاك أو إذا أقمنا الشعب بالنظر إلى الموضوع بهذا الأسلوب أو ذاك.

والآن اسمحوا لي أن أتحدث بأسلوب أكثر شخصية وأقول ما علمته من خلال وجودي هنا كأجنبي . ولكن قبل تبني ذلك يجب أن أقوم بالتحليل المبدئي من أنني لا أعلم لي ما إذا كانت الأبحاث التي قدمت تقبل كل البحث الاجتماعي المصري أم أنها مجرد عينة منفردة إلى حد ما .

أول ما فاجأني هو اكتشافي أنني كنت مخفطاً في اقتراض - وذلك على أساس الأبحاث المكتوبة - أن هناك إجماعاً عاماً على أن مصر خاضعة لعملية تغيير طويلة لا يمكن تجاهلها من نظام حكم سلطوي إلى نظام أكثر تمديدية. وكلمات الدكتور سعد الدين إبراهيم "إن الدولة تتراجع وهذا يقودنا إلى الخصخصة وإمكانات أكبر للتمديدية". ورغم ذلك فإذا كان هناك إجماع فيما مضى وحتى الآن - علناً إذا كنت مخفطاً- فهو الإجماع على أن عهد ناصر كان سلطوياً من نوع حميد، يتضمن مشروع بناء أمة على أساس من التساقل (uniformity) والمساواة بهدف إعطاء الجميع السبيل لنيل نفس الفرص فيما يخص التعليم والرفاهية. ولكن بطريقة ما، ولأسباب لم يتم توضيحها أدى الأمر إلى تسلط من داخل الدولة، تبدو فيه الدولة - على الأقل فيما يتعلق بأمور البحث العلمي الاجتماعي- حاضرة بقوة بأكثر من أي وقت مضى، ورغم أن ذلك البحث العلمي الاجتماعي لابد أن يواجه المشكلة الإضافية: ليس فقط مزيداً من القوانين والقواعد، ولكن أيضاً قوانين وقواعد تنفذ بعشوائية.

وماديينا أيضاً لرويته هر عملية التفتيت الاجتماعي، كنتيجة للانفتاح والتحرير وانسلاخ الأموال من جهات متعددة بما فيها الخليج. فتوسعت الفجوة في المجتمع المصري لدرجة كبيرة. وهو ما لا يدفع إلى الرضا ولا يمكن اعتباره أساساً للتمديدية. وبالنسبة لمعظم المتحدثين كان ذلك بالأحرى سبباً يدعو إلى عدم الرضا، سواء كانت الفجوة بين غنى وفتقر، أو مسلم ومسيحي، أو رجال ونساء .. إلخ. وكلها عرضت كسبب للانقسام الاجتماعي وبالتالي الضرر الاجتماعي.

لقد قاد وجهد هذه الفجوات الراسعة كثير من محدثينا إلى القول بأن مصر تواجه أزمة اجتماعية. ومع ذلك، في رأيي، فإن تطبيق اصطلاح "أزمة" على أحد المواقف في حد ذاته يمد غالباً عملاً سياسياً وليس تحديداً دقيقاً لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، مما يتيح للمتحدث إعطاء حله هو لذلك، وفي الوقت نفسه كلما عرضت الأزمة بأسلوب عام كلما كان الحل أبسط لأنه غالباً ما يكون كذلك.

ننقل الآن إلى بعض الأشياء التي طرأت على أثناء تطور مناقشاتنا الأولى هو الشيء الواضح من صعوبة الحصول على أنواع المعلومات الأولية التي تتطلبها دراسة المجتمع المصري المعاصر. ويتبع ذلك أن معظم الأبحاث التي عرض لها هنا اعتمدت على مصادر منشورة مثل الجرائد أو التقارير الرسمية. ويبدو أنه من الصعب جداً القيام بعمل أبحاث ميدانية اجتماعية من أي نوع.

ثانياً يبدو أن هناك رغبة - وربما يستطيع أحدكم أن يطلعني على أسباب ذلك - لفصل علم الاجتماع ودراسة المجتمع عن دراسة الاقتصاد. لقد كانت الأمور السياسية موجودة طوال الوقت ولكن كان هناك أساس اقتصادي ضعيف للغاية في الأبحاث التي استمعنا إليها. ورغم ذلك يبدو لي أن القيام بالأبحاث الاقتصادية أسهل بكثير في الوقت الحالي لوجود بيانات كثيرة يمكن العمل بها. وهذا يؤدي إلى نقطة ثالثة محيرة وهي لماذا لم يرد ذكر أي بيانات من تعدادات السكان الأخيرة، كما لو كان علم الاجتماع قد فصل عن علم السكان وعن دراسة نمو السكان وحجم الأسرة الخ. وهذا متاج هنا في مصر لأن سلسلة التعدادات التي قمت على فترات منتظمة منذ ١٩٩٧ تشكل كنزاً وطنياً عظيماً وتقدم مصدراً غنياً وفريداً للمعلومات لدراسة التغير الاجتماعي المصري على مدى حوالي ١٠٠ سنة.

ويتبع ذلك، بدون الاقتصاد وعلم السكان، محاولة تحليل البنية الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية بأسلوب يبدو تاريخياً عميقاً. ذلك أن هذه الموضوعات لا تزال تجري دراستها وفقاً للطبقات والمؤسسات والإيديولوجيات المتنافسة والحراك الاجتماعي - أو اندماجه - والمظاهر الاجتماعية المتعلقة بذلك. وهذا بالتالي أنتج نفس المشكلات القديمة حول ماهية الطبقة، وهما إذا كانت المجموعة كلها تدخل في الطبقة كنا، ولماذا لم تكافح هذه المجموعة أو تلك كفاحاً أكثر ضرورة لحماية نفسها ضد طبقة أخرى؟ وما إلى ذلك.

يبدو لي أنه لا مفر من أن تؤدي الأساليب القديمة لإنتاج نفس الحلول ونفس المشاكل وسوف أترك الأمر لزملائي لاقتراح بعض الأساليب الجديدة عن طريق طرح أسئلة وأساليب أخرى للتحليل. ومن نفسي فسوف أقترح واحد فقط يمكن استخدامه لفتح طرق جديدة لدراسة النتائج الاجتماعية المخيفة من التقرير الاقتصادي طويل المدى. وهنا أسفرني أفكار من تطور تناقض "داخل البنك الدولي". فمن ناحية، التأثير الحديث للبنك الدولي على مصر المدينة قد حول كل الحديث القديم عن التنمية إلى حتى التمر والقي به إلى الشارع، وبدلاً من ذلك فإن أرقام اليوم السحرية تتضمن أشياء مثل معدل فائدة الدين، والصجز في الميزانية، ونسبة التضخم السنوية. وهي كلها أهداف يجب أن تنفذها مصر لكي تظل صالحة لمساعدات دولية أكثر.

ولهذا السبب لم يعد أحد يستع من التنمية الاقتصادية، بل من الصعب أيضاً أن تكتشف ما حجم النمو الاقتصادي في أي سنة معينة. فهل هناك نمو في ١٩٩١ أو ١٩٩٢؟ من الصعب معرفة ذلك لأن هذا شيء لم تعد الحكومة تعتنى به. ومع هذا - وهو الجزء الآخر من التناقض - يعنى البنك الدولي بنفسه بهذه الأمور لأنه يحتاج هذه البيانات لكي يحدد ما إذا كانت حلوله لمشكلات مصر عن طريق برنامج إصلاح البنية سوف تسفر عن النتائج

التي يريدها، إذن فبالنسبة للبنك الدولي لقد عدنا إلى القائمة القديمة التي استريح لها شخصياً. وهذا معناه إجابات عن الأسئلة: لماذا تم بعض الأنظمة الاقتصادية ولماذا ينمو بعضها أكثر من غيرها؟ هذه على سبيل المثال، هي بعض نوعيات الأسئلة التي تشكل أساس مشروع بحثي حديث يجريه تحت رعاية البنك الدولي الأستاذ "بنت هانسن"، وهو بدون شك أحسن وأشهر علماء الاقتصاد العاملين حالياً في مجال تحليل التحولات الاقتصادية طويلة المدى في مصر. وبما يشير الانتباه أن هذا البحث أقيم على أساس مقارنة بين التنمية المصرية والتركية على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام.

ولا تخبرنا جداول وفهارس هانسن بكل شيء. ولكنها تسمح لنا بالتركيز على بعض الأشياء التي تفترض وجودها أكثر عمقاً أكثر من الدراسات التقليدية لنظام الدولة السياسي أو الاجتماعي. فهي ترى على سبيل المثال أن أحد الأشياء الهامة عند مناقشة النمو الاقتصادي طويل المدى هو التوازن بين السكان والموارد، وإذا ما كانت هذه الموارد تستخدم بكفاءة على فترات طويلة من الزمن. وهذا يمكن أن يصل بنا إلى دراسة المؤسسات الأساسية مثل الملكية والتي بدورها تملك تأثيراً هائلاً على استخدام تربة البلاد وقدرتها على زراعة محاصيل معينة استخداماً حسناً. وهنا على سبيل المثال تعد المقارنة بين مصر وتركيا في صالح تركيا حيث نظام ملكية الأراضي الذي ظهر في الأناضول في القرن التاسع عشر يبدو وأنه أكثر صلاحية لزراعة محاصيل هذه المنطقة أكثر من تلك التي تم زراعتها في مصر. هذا يرسم أنني أقول ذلك بحرص شديد لكونه لا يزال سؤالاً مفتوحاً حول أقصى درجة لاستغلال أراضي مصر الأكثر غنى.

ومن هنا يمكن أن نوضح التأثير الخاص بكل نوع من النمو الاقتصادي طويل المدى من حيث العناصر الهامة مثل نمو المدن (urbanization) والديمقراطية وتشغيل المرأة في سوق العمالة وفي الاقتصاد غير الرسمي وما إلى ذلك من العناصر التي تشكل مجسومة طموحة من مشروعات البحث كلى على حدة. وسوف أنهى حديثي بالحديث عن ثلاثة منها.

أولاً هنالك حاجة إلى اهتمام أكبر بالطرق التي يعيش ويعمل بها الناس، والتي يستمعها التفاعل بين النظام القانوني والقواعد المتعلقة بالملكية. ويحتاج النظام القانوني نفسه إلى دراسة أكثر، وكذلك الطريقة التي سمع بها لقرصينات معينة من التملك والنشاط الأهلي أن تنمو، ومؤسسات النشاط الأهلي تدار كما نعرف عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية.

ثانياً: هناك السؤال المتعلق بالتركيز للتغير للقرعة العاملة. فإذا كانت نسبة القرعة العاملة حالياً في مجال الصناعة كما أخبرنا ١٣٪ ونسبة ليست أكبر كثيراً في الزراعة فيماذا تنسب النسبة الضخمة العاملة في قطاع الخدمات الرسمي وغير الرسمي؟ إن ذلك له بالتأكيد نتائج عميقة الأثر على دراسة المجتمع المصري.

ثالثاً وأخيراً، أعتقد أنه آن الوقت للعودة لدراسة الريف المصري والتحويلات الاجتماعية الهائلة التي حدثت فيه

على مدى الـ ١٥ أو ٢٠ عاماً الأخيرة كنتيجة للهجرة إلى المدن وإلى الخليج وارتفاع الأجور الزراعية ووقع القبول على زراعة محاصيل معينة. كل هذا غير حياة القرية أكثر مما ندرك ، بينما الأبحاث المتنازعة للاقتصاديين أمثال سمير رضوان والتي أجريت في منتصف السبعينيات قد أصبحت قديمة وغير منطقية على الظروف الحالية. وأخيراً.

فإن الدور الذي غالباً ما يلعبه علماء التاريخ هو إعطاء البعد التاريخي لأحداث اليوم. ولكن في هذه اللحظة من تاريخ مصر ويلاذ أخرى كثيرة أيضاً، هنالك حاجة خاصة إلى بدء العمليات التحليلية بغضل دراسة التاريخ عن دراسة المجتمع المعاصر. أقول ذلك لسببين رئيسيين : الأول هو أننا عند النظر لتاريخ مصر في القرن العشرين لا ننظر إلى عملية تاريخية متواصلة، ولكننا عملية أحدث فيها النظام السلطوي لثورة ١٩٥٢ هوة ضخمة بين الاقتصاد القائم وماقبل الثورة، ولتبسيط الأمر قدر الاستطاعة نقول أن التسلط هو أكبر أعداء التعددية، وفي شكله الاقتصادي أيضاً هو عدو الملكية الخاصة. ونتيجة لذلك فإن تأسيس مثل هذه الدولة سرعان ما وضع نهاية مسيرة المائة عام التي استندت للتنمية المصرية فيها إلى انتشار الملكية الخاصة ورأس المال الخاص؛ وهي العناصر الأساسية لما كان فلاسفة القرن الثامن عشر قد يهأأاً يعتبرونه "مجتمعا حديثاً".

الشئ الثاني الذي يقف بين مصر والوضع القائم ومصر ما قبل ١٩٥٢ هو السرد الوطني بالغ القوة الذي يشرح كلا من الماضي والحاضر في صيغة رواية واحدة لكفاح متصل لتحقيق أهداف وطنية أساسية . وهي رواية يبدو أن جميع السياسيين والفكرين يتفقون عليها . ورغم ذلك - وعلى الأقل بالنسبة لى أنا- فقد خبت فائدتها وصارت تطنس أكثر مما تضيء. وخصوصاً ما يتعلق بالقطعية بين الاقتصاد السياسى لما قبل وما بعد الثورة وهي النقطة التي تشكل جلود أى اختيار سليم لما أصبح عليه المجتمع المصرى حالياً.

وطالما فهمنا هذه النقطة فمن الواضح أننا يجب أن نتخفى الحاجز الموضوعى على تفكيرنا بواسطة قصة الكفاح الوطنى المصرية . هذا إذا ما كنا نريد أن نتفهم كيف كانت الأحوال قبل ١٩٥٢ وإلى أى مدى تغير المجتمع منذ ذلك الحين، وهذا يتطلب . ضمن أشياء أخرى، استخدام خيالنا التاريخى بأسلوب نشط ومبتكر لكي تحاول إعادة بناء ماضى في علاقة طيفية بالحاضر ويمكن فهمه فقط على حدة.

وهناك موضوعان بالتحديد يجب أن يوليهما مؤرخ هذه الفترة عنايته الخاصة. الأول هو دور القانون في حماية الملكية الخاصة والآخر هو دور الدولة منذ عهد إسماعيل وبعد في تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤسسات المختلفة التي ساعدت في تكوينها.

بالنظر إلى المائة سنة قبل ١٩٥٢، نجد سلسلة من الأنظمة التي كان لها تأثير كبير على وضع هذه القوانين والممارسات التي تطورت على أساسها الرأسمالية والملكية الخاصة. كما نجد تعاوناً ملحوظاً بين النظام السياسى والطبقة الإدارية، حيث تمت السيطرة على الصراع الطبقي بأسلوب يخدم مصلحة هذه الطبقة. هذا هو النظام الذى بدأ

فى عهد الخديوى إسماعيل وقى تحت الاحتلال الإنجليزي ثم أدير وتطور بواسطة السياسيين والمستولين المد. رين الذين مارسوا سلطة متزيدة فى الثلاثين سنة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢.

وإذا كنا لنصل إلى فهم لكل هذا أفضل مما وصل إليه المؤرخون حتى الآن، فأنا أعتقد أيضاً أننا نحتاج إلى دراسة القانون وقانون الملكية الخاصة بطريقة أكثر ابتكاراً، فى محاولة لبحث الأملاك (Property) وليس فقط الامتلاك (ownership tout court)، أى كمجموعة من الحقوق وجد بعضها وغاب بعضها فى الفترات التاريخية المختلفة. والشئ الثانى الذى يجب أن يلفت انتباهنا هو التمييز - من وجهة نظر الدولة - بين تسهيل عملية معينة والتحكم فيها. على سبيل المثال، بالنسبة لدور وزارة الشؤون الاجتماعية المتشعبة والتي تأسست فى ١٩٤٢ نجد توتراً مستمراً بين الرغبة فى تشجيع تأسيس بعض المنظمات غير الرسمية كالاتحادات التجارية وبين الرغبة فى نكس الوقت فى إبقائها بقدر المستطاع تحت سيطرتها.

فبإيجاز، ما يحتاج المؤرخون المصريون حالياً لفعله - فى رأى - هو العودة لدراسة التاريخ فى حد ذاته وليس كدليل إلى الحاضر ولا كمرحلة ضرورية فى الكفاح لتحقيق كل ما هو مرغوب فى الحياة المصرية المباشرة. فנק عندما يتم ذلك ویرضينا يمكن أن نعيد ارتباط التاريخ ووصله بالحاضر بطريقة تسمح باستخدامه لفرح أسئلة عامة وهامة حول خط السير التاريخى trajectory فى التغيرات الاجتماعية الراهنة فى مصر، كما يسمح لنا بالحكم على ما كسبته مصر وما خسرتة نتيجة لهذا التغير الحاد فى الاتقاء بعد ١٩٥٢.

نظرية علم الاجتماع ودراسة مجتمعات الشرق الأوسط : المجتمع والجماعة والأمة

سامى زبيدة

أستاذة الاجتماع السياسى

بكلية بيريك بجامعة لندن

أتناول هنا موضوعات تهدو لى محور الهموم الأساسية والاجتماعية لدى مفكرى الشرق الأوسط اليوم : أشكال أو صور الترابط الاجتماعى للتضامن أو الصراع فيما يتعلق بالدولة والسياسة. وهذه المسائل مرتبطة بتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية الاجتماعية والتقنية والثقافية التى أتت بها الحضارة.

هنالك صورة تقليدية تتقاسمها خطوط كثيرة من الفكر الاجتماعى. وهى أن الحضارة تأتى من خلال عملية تاريخية عالمية مدفوعة بتغيير اقتصادى جوهري كالتصنيع أو ظهور الرأسمالية مع العمليات الاجتماعية والديمقراطية المصاحبة لها من التمدن (urbanization) وتقسيم العمل الاجتماعى المكثف . وهذه العمليات تهدم المجتمعات الأولية أو التقليدية مثل القرية والقرابة والقبيلة، والمجتمعات الدينية، وما إلى ذلك عن طريق فصل العامل عن وسيلة الإنتاج الخاصة به وعن وحدات الإنتاج التقليدية مثل العائلة ، والقرية، والطائفة. إن فردية العمالة، واتساع مجال الإنتاج يؤدىان لخلق الأساس الفردى للمركز الاجتماعى والسياسى والمواطنة. فالحضارة إذن طبقاً لهذه الصورة تشير أساسيات التضامن والترابط الاجتماعى من المجتمعات البدائية التقليدية إلى مجسومة من الأشكال الجديدة، وكل منها يتم تدعيمه حسب وجهة نظر الكاتب النظرية والسياسية من ناحية الأمة، والطبقة، والروابط السياسية المهنية على أساس طبقي. والروابط المهنية والاحداث والروابط السياسية يختلف ألوانها الإيديولوجية.

وكانت هناك بالطبع آراء كثيرة ومتضاربة حول طبيعة وقيمة هذه الحضارة الاجتماعية. وهناك خط لى الفكر الأنجليز ساكسونى يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر ويوجد فى الوقت الحالى وهو يؤيد وناصر النظام الجديد. وهذا هو الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لأدم سميث وآخرين ، ثم تفحيط القرن التاسع عشر وعالم اجتماع القرن التاسع عشر

هربرت سبنسر. وجوه فهمهم اللبرالي للحدائثة هو السوق الحرة وسلوك المصلحة الفردية المنطقي لأفراد أحرار ومتساوين يدخلون في تعاملات طوعية فيما يتصل بهذه السوق. وهم يعتبرون هذه الأحوال تطوراً وواقعاً مرغوباً لعصرهم الحديث ينطلق من دولتهم ومجتمعهم السابق الذي قيد حرية الفرد والسوق بقوانين تسلطية من الملوك والأمراء وسلطات الإقطاع والكنيسة. إن هزيمة وتراجع هذه القوى تسمح بحريات جديدة اقتصادية وسياسية سوف تضمن سعادة أكبر لعدد من الناس لو بقيت هذه الحريات بدون معوقات بسبب تدخل الدولة. إذن جزء من هذه الصورة هو انكماش الدولة العام والمرغوب فيه إلى مستوى أداء الوظائف الأساسية للحفاظ على القانون والنظام والعلاقات الخارجية والدفاع في سبيل مجتمع مستقل وحر من الأفراد الذين توجههم المصالح المشتركة والتعاقدات التطوعية. هذا هو المجتمع المدني في العرف الأنجلو ساكسوني.

والنقد الماركسي لهذا الخط من الفكر معروف: يولد السوق انعدام المساواة والاستغلال والأزمات المتكررة. والتحرر الحقيقي والاستقلال يكمنان في التحولات الاشتراكية / الشيوعية التي تتحقق من خلال انتصار البروليتاريا في الصراعات الطبقية والتي تنتج بالضرورة عن أنثية وعمليات الرأسمالية. ولكن هنالك انتقادات أخرى كثيرة ومختلفة. والفكر الألماني الرومانسي الذي يعود أيضاً إلى القرن الثامن عشر (ولاسمها يوهان جوتفريد هردر) يبرز روح الشعب (volk) والأمة وقيم الأسرة والمجتمع والثقافة. إن الحدائثة والحضارة التي تجهلها اصطناعية ومحتمة للمجتمع والثقافة. وهذا بالضبط عكس احتفال الأنجلو ساكسونيا بالحدائثة فهو تقدير سلبي بمقارنة أشكال الترابط الجديدة بصورة نموذجية لمجتمع الريف في العصور الوسطى. بينما الأمة عند المفكرين الأنجلو ساكسونيين هي ذلك المجتمع المدني التجاري الذي شكلته الحدائثة والدولة إضافة ثانوية له، إلا إنه بالنسبة للرومانسيين الألمان الأمة هي امتداد وتشخيص الشعب الألماني القديم والدولة هي التعبير السامي عن روح الشعب. هذا المفهوم الألماني مهم للغاية بالنسبة لنا لأنه ضمنيا أو ظاهريا كان هذا هو النموذج الذي اعتمد عليه بعض المفكرين القوميين العرب الذين نظروا للأمة العربية من زاوية إحياء الحضارة والتراث العربي القديم الذي طمسته على مر التاريخ عمليات الفساد وعرشته للخطر السيطرة الأوروبية السياسية والثقافية التي أسهمت في تخرقه. وللإسلاميين مفهوم مماثل ضمنيا يحل الأمة الإسلامية محل الأمة العربية.

وهناك أيضاً الشق اليساري للنقد الشيوعي للحدائثة ويمثله فكر غروشكي وما وخاصة "الشعبيون الروس (Narodniks) في مطلع القرن العشرين وهم الذين رأوا تجمع الفلاحين الروس كشكل شيوعي نموذجي للترابط. ولكن يعرفه هلم بيردراطة الدولة والقيصر والاستقراطية. ولذلك فما كانوا يحتاجونه هو ثورة تزيل هذه السلطات وتسمح لتجمع الفلاحين بالظهور والأزدهار كشكل تعاوني للترابط بدون دولة.

لدينا إذن الفكرة الليبرالية لمجتمع مدني على أساس الأفراد الأحرار الذين يدخلون في تعاقدات طوعية في السوق الحرة مع دولة صغيرة للحد الأدنى لتنظيم أحوالهم العامة، ثم هناك النموذج الجمعي (Communitarian) لمجتمع

تشكل من جماعات عضوية ذات علاقات وطيدة للعائلة وسلطة ذات التزامات متبادلة مبنية على أساس أخلاقي ودولة تعبر عن روح وتاريخ الشعب. إن كلا هذين النموذجين يعتبران صوراَ نموذجية. كلاهما تعرض لانتقادات كثيرة، بشكل خاص من الفكر الاجتماعي الحديث لماركس ودوركايم بصورتين مختلفتين جدا. والنقد الماركسي معروف ، للادعوى أقدم عرضا مختصرا للجوانب المتعلقة بهذا الموضوع من أفكار دوركايم التي تبدل مرتبطة بمجالاتنا على نحو خاص.

دوركايم، مثل ماركس ، يلتفت الانتباه إلى أن الدولة في المجتمع الحديث (القرن التاسع عشر) لم تكن في حالة انكماش بل في حالة توسع. ولم يعتقد أن هذا شيء سيئ ولكنه ضروري عندما يتسع المجتمع ووظائفه الاجتماعية وتصبح أكثر تعقيدا. والدولة منظمة، مثل الخ في علاقته بالجسم. وهكذا فكلما كان المجتمع مبرزا عن طريق تقسيم العمل كلما زادت الحاجة إلى التنظيم وتوسع الدولة. وهذا لا يضر بحرية الفرد واستقلاليته كما يفترض النموذج الليبرالي بل إنه الشرط لوجود هذه الحرية. وعلى عكس الفكرة الجمعية فهو يقول بأن المجتمعات الأولية قد قيدت وظلمت الفرد، وإذا كان هدمها شرطا للفردية والاستقلالية. ولكن هذه الحريات ممكنة فقط من خلال قوانين تحدد الحقوق والالتزامات وتديرها الدولة. وفي رأي هذه نقطة غاية في الأهمية بالنسبة لمجال اهتماماتنا الحالية، وذلك أن نترك أن الدولة ليست بالضرورة مصدر الظلم والقيود ولكن دولة القانون ووظائفها هي شرط الحرية. وعلى العكس فالمجتمع الذي نراه كنموذج مثالي في الفكر الرومانسي (وبعد ذلك في الفكر القرمي والإسلامي) هو غالبا مصدر الظلم والقيود على الفرد. ولذلك فتقسيم العمل ودولة القانون الحديثة يحرران الفرد من ظلم المجتمع. ومع ذلك فالإنسان المجرد في الفكر الليبرالي هو في الواقع معزول للعاقبة وأضعف من أن يطالب بحقوقه وحرياته. وما نحتاجه في رأي دوركايم هو أشكال جديدة للرباط مناسبة لظروف تقسيم العمل الحديثة والتي تدمج الفرد في وظائف المجتمع وتعمل كحماية وإرشاد له. وهذه بالنسبة لدوركايم يمكن أن تكون جمعيات أو روابط مهنية. وهذه ليست مجرد اتحادات عمال ولكن أجهزة سياسية وأخلاقية تنظم أوضاع أعضائها ومواصفات عملهم وعلاقاتهم بالمجموعات الأخرى وبالمجتمع والدولة. هذه يفترض أن تكون وحدات الديمقراطية والدوائر الانتخابية في مقابل القواعد الجغرافية السائدة والتي يعتقد دوركايم أنها مصطنعة ومخسمة إذ أنها لم تصنع ارتباطا حقيقيا أو عفويا.

حقائق الحداثة:

إن أي من النماذج النظرية للحداثة المعروضة عاليه لا يمكن أن تكون وصفا دقيقا للظاهرة، فهي أوصاف وتبريرات أيديولوجية في مجالات سياسية مختلفة عليها. إن غورج آدم سميت (أو عناصر منه) على سبيل المثال يواصل التأثير الكبير على أيديولوجية اليمين الليبرالي الجديدة كذلك التي سارت عليها مسر تاتشر وروجران. وكذلك مفاهيم الرباط في الأمة والمجتمع، قد دعمت الفاشية وأشكالا أخرى من القوميات العرقية والاشقاقية. ومع ذلك هناك عناصر من هذه

النظريات يمكن أن تساعد في فهم أو إلقاء الضوء على بعض من الظواهر الحديثة للترابط والتضامن والصراع التي تهمنا.

لم تنكمش الدولة، ولكنها توسعت في كل مكان كما توقع دوركايم (وماركس) لكن بأشكال مختلفة إلى حد كبير . وقليل من دول العالم الثالث التي نجح في فترة ما بعد الاستعمار في الحفاظ على أنظمة سياسية دستورية وتعددية حقيقية. فمعظمها لم تكن دول قانون، ولكن دول قمعية ضعيفة ذات مصالح قسرية واضحة.

لقد تم تكوين الأمة في معظم الدول. ولكن من "الأمة" يجب أن نفهم ما هو أكثر من مجرد وحدات تضامنية (لمعظم الأمم ليست متضامنة) ولكن مجالات للتجربة المشتركة و"عوامل الحياة" التي جلبتها العمليات الثقافية والتجنية للحدائق: نظم التعليم المعروفة، التجنيد الحربي، الحدود النقدية والمالية والأبنية الوظيفية الرطبة التي تسيطر عليها الدولة، والإعلام المطبوع والجامعي. وهذا المفهوم من "الأمة"، يمكننا أن نفهم أشكال التضامن القوي العرقي والديني والإقليمي.

لقد حطمت معظم المجتمعات التقليدية أو الأولية وتمزقت أو ضعفت. ومع ذلك والمهم هو أنه قد تم إعادة بناء أشكال جديدة من الترابط والولاء المبني على هذه العلاقات الأولية.

فقد تشكلت في كل مكان الجماعات التطوعية القائمة على المصالح والأيدولوجية والدين والتربية والأعمال الحرة بالإضافة إلى الولاء التقليدي. إن مدى استقلال هذه الجماعات وتأثيرها في الحياة الاجتماعية يعتمد جزئياً على تقوية الدولة لها أو تقييدها.

دول ومجتمعات الشرق الأوسط

إن الاهتمام الأول لكثير من مثقفي الشرق الأوسط وباحثيه في الوقت الحالي هو مسألة الديمقراطية ومؤسسات "المجتمع المدني" في مقابل سيطرة الدولة وتدخلها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ماذا نستطيع أن نقول إذن في ضوء العرض عاليه عن صور للسياسة، والترابط، والتضامن، والصراع؟ يمكن تقديم نموذج آدم سميث لإلقاء الضوء على واحد من أهم جوانب الاستقلال الاجتماعي في مقابل الدولة: الملكية والصناعة إن قبيز "الاقتصاد" عن الدولة نسبياً (لكن مع بعض حلقات الاتصال الهامة) في الغرب كان الأساس لتكوين مراكز القوة الاجتماعية والاقتصادية والتي قامت بدورها في مواجهة قوة الدولة ورميت تكوين المجتمعات الاجتماعية المستقلة وأعمالها، سواء من أصحاب رؤوس الأموال أو العمال. وكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد في الشرق الأوسط سواء كاستراتيجية تتحكم فيها الدولة أو كمشاكل أبوية بترولية، أساساً أكبر للمشولية وإزالة أو إخضاع الطبقات المالكة وتقليل نشاطها إلى حد الاعتماد الطفيلي على الدولة وأجهزتها.

وماذا عن الطبقات؟ إن الاختلافات بين الطبقات من الناحية الاقتصادية أي تفاوت الثروات والدخل وفرص

الحياة لهم واضحة لرؤية الجميع. لكن السؤال الهام مع ذلك هو ما إذا كانت هذه الاختلافات تشكل أساس التضامن الاجتماعي والولاء والعمل السياسي. في الغرب، السياسة المبنية على الطبقة حيثما وجدت (ويجب أن نوضح أنها غابت في أمثلة عديدة، أهمها الولايات المتحدة) كانت نتيجة التنظيم السياسي المتسق وعمليات الحركة التي تقوم بها الأحزاب والاحتمالات التي تدعى تشكيل طبقة ما. والتمثيل ليس أحد معطيات طبيعة التضامن الطبقي، ولكن تصنعه عملية العمل السياسي التي تهدف إلى إقناع الناس بأنهم أعضاء طبقة ما ذات مصالح سياسية. لقد نجحت الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا في عصرها الذهبي في عمل ذلك، بينما الحزب الشيوعي في بريطانيا فشل في ذلك تماماً. وفي الشرق الأوسط، تم بعنف شديد قمع هذا التفرع من السياسة المبنية على أساس طبقي في البلاد التي ظهرت فيها أساساً (العراق، إيران، السودان، ودرجة أقل في مصر). وفي معظم الأماكن كانت على أي حال ضعيفة للغاية وهامشية.

وإذا عن البرجوازية الراحية لمآتها سياسياً؟ أدى تحكم الدولة في الحياة الاقتصادية في معظم الأماكن وغياب أو ضعف الأساس القانوني الواضح للأعمال الحرة إلى اعتماد البرجوازية على أجهزة الدولة وبيروقراطيتها كما ذكرنا. وهذا يقلل من أساس التنظيم والعمل الراعي للطبقة، حيث يتحكم كل عضو في تنمية شبكات تلغه الخاصة. والتحرر الاقتصادي في مصر وغيرها يمكن أن يعمل على تنمية سياسة الطبقة على هذا المستوى، ولكن فقط إذا وجدت أسس قانونية ومؤسسية للاستقلال عن الدولة.

ومع ضعف وتمزق الروابط الأولية وضعف أو غياب التضامن الطبقي، ما هي أشكال الترابط والتسلسل والصراع التي ظهرت؟

كما ذكرت من قبل فقد تمت إعادة بناء الروابط وعلاقات القرابة والقبيلة والعنصر والدين طبقاً للظروف الجديدة في السياسة والنشاط الاقتصادي. وفي بعض الأحيان في الأجزاء المعزولة من المنطقة وخاصة في اليمن وكردستان حيث ظهرت تكتلات قبلية على هيئة وحدات سياسية عائلية تقريباً. ومع العلم بأن بعض هذه الوحدات مسلحة، فهي تشكل مراكز قوى بعيداً عن الدولة المركزية. ونحن المثقفين "المستعربين" طالما اعتبرنا القبائل عناصر متخلفة يجب أن نتخطاها كشكل للترابط من أجل الروابط الوطنية الأكثر شمولاً. وبالفعل كونها تكتلات تقليدية يمكنها أن تكون مستلبة بالنسبة للأعضاء الأضعف: النساء والأطفال والفقراء. ولكن في الإطار الحديث لاحتكار الدولة للسلطة والشمولية والاستعداد، ألا نغير رأينا وننظر إلى القبائل في هذه البلاد كمعاصر لتعددية السلطة؟ وإذا سار كل شيء على ما يرام (مع التركيز على "إذا") يمكن للأفراد والجمعيات الاستغادة من حماية القبيلة للحلفاء على حريتهم واستقلالهم. ومن ناحية أخرى يمكن للدولة والقبيلة القوية الاتحاد ضد الاستقلاليات الاجتماعية وعرق الإثنيان.

مثال هام آخر على إعادة البناء السياسي للتضامن الأولى هو مثال النظام العراقي والسوري حيث بنى الحكام سلطاتهم على الروابط القبلية والدينية العرقية كل على حدة. وهذا بدوره شجع الفرق الأخرى على بناء شبكاتهم

الخاصة من الروابط الأولية. وهكذا تم قمع بعنف شديد المجالات السياسية التي تضمنت مسبقاً عناصر أكثر شمولاً وأيديولوجية، مما دفع الناس إلى الشبكات غير الرسمية من القرابة والدين والأهوية .
نجد إذن أن إعادة بناء الروابط الأولية ليست ظاهرة فريدة في نوعها ولكن يمكن أن يكون لها تأثيرات ونتائج مختلفة حسب الإطارات التي توضع فيها . وغالباً ما تكون هذه العملية نتيجة مباشرة للأوضاع الحديثة التي رعتها أنظمة الاستبداد وحكم الأقلية .

والأمثلة التي تناولناها رغم ذلك كانت عن أقليات قوية، فإذا عن الناس العاديين والفقراء في الأغلب أضعف النمر السكاني والهجرة إلى المدن وقرق المجتمعات الأولية إن لم يكن حطسها ، حيث أضعف ومزق روابط القرية والقرى والأخوة الدينية. وبعض روابط القرابة والجيرة والأصل الواحد هذه لازالت سارية تحت الظروف المدنية الجديدة ولكن على نطاق أصغر. وهناك أيضاً مؤشرات على أنه بالنسبة لكثير من الفقراء الذين يعيشون في المدن يتضاعف فقرهم بسبب غياب أو ضعف الروابط والالتزامات الاجتماعية. فهم يعيشون ضمن مشاكل فقرهم في سياق يتحكم فيه المال أي أجر العمال والظروف التجارية . وهاتان الأخيرتان هما أيضاً أساس الصراعات الاجتماعية التي تتصاعد من أشكال الاستغلال والاستبعاد والتي تولد الصراعات ومشاعر الكراهية في سياق محلي ولكن نادراً ما تعمم بحيث يطلق عليها الرسمى الطبقي. هذا هو نوع الموقف الاجتماعى الذى سماه دوركايم باللامعيارية أو فقدان القوام "anomic" أي تحطيم الأشكال القديمة للترابط الاجتماعى وقواعده، ولكن مع الفصل في تطوير البدائل الجديدة. ويضاف من ذلك شدة الحجم الرهيب للزيادة السكانية وتركزها في التجمعات المدنية. وفي المراحل السابقة لهذه العملية مثل المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية في الماضي الحديث لمصر. فإن القوى السياسية السائدة المرتبطة بالدولة قد أسهمت في هذه المجالات الشعبية من خلال شبكات أهوية ونفعية تمت مقايضتها بعشدة التأييد . وفي مراجعة الامتداد السكاني والجغرافى للمدن، ضعفت هذه الشبكات وقيدت ، إن لم تكن أزيلت.

والفرد منا يملكه الانطباع بأن حالة اللامعيارية أو فقدان المجتمع لقوامه هي بالضبط ما تتناوله بنجاح الجماعات الإسلامية . وليس الأمر فقط مجرد منفعة مادية ومساعدات تقدمها هذه الجماعات ولكنه الإحساس بالجماعة والهدف والتنظيم الأخلاقي على المستوى المحلى والشخصى. وتسلط هذه الجماعات هو بالذات ما يستسيغه الناس بدرجة كبيرة في ظروف الفوضى وانعدام النظام والفساد والاتحلال.

والجماعات الإسلامية السياسية ليست "تقليدية" ولا "أولية"، ولكن على العكس هي جماعات سياسية حديثة لدرجة كبيرة. فمجنيد أعضائها سياسياً يعتمد على التحول الأيديولوجى وتقديم المنافع ، وليس على علاقات القرابة أو الولاءات الأولية. وعلى مستوى المثقفين مثل النقابات المهنية هم يعملون كقوة سياسية حديثة ومنظمة أحسن تنظيم . أما على المستوى الشعبى فمع بقائهم منظمين أحسن تنظيم وذوى شخصية سياسية، فهم يقومون بتكوين منظمات مجتمعية شبيهة بتلك التي كانت موجودة في المجتمعات التقليدية التي يتخذ فيها كرادهم مناصب السلطة والنظام.

إنهم يتولون إدارة الصراعات الناجمة عن التفاوت الاجتماعى .

ولكى نتحدث بصفة عامة جداً، فقد تحكمت فى مجتمعات الشرق الأوسط لمعظم الوقت، دول سلطوية أضعلت مؤسسات المجتمع المدني أو أدمجتها فى كيانها . وقد أدت الخطوات الحيرة التى اتخذتها بعض البلاد فى الستين الأخيرة نحو التحرر الاقتصادى والسياسى إلى ظهور بعض الجسميات والمؤسسات المستقلة . وأقرب وأهم هذه الجمعيات والمؤسسات هى فى الغالب إسلامية . وهذا يطرح مشكلة جديدة فى البحث عن الديمقراطية وحكم القانون لأن هذه الجمعيات فى الأغلب متسلطة أيضاً . والجمعيات الثانوية التى ذكرها دوركايم والعلماء الاجتماعيون الآخرون والتى ينشدها المثقفون الديمقراطيون الحديثون هى التى يفترض أنها تلقى بين الفرد والدولة وتحمى حقوق وحريات الأفراد . ولكن ما يظهر فى الشرق الأوسط هو جمعيات ثانوية للمجتمع المدني تعد هى ذاتها جمعيات تسلطية تهدد الحرية وحقوق الإنسان مثلما تفعل الدولة التسلطية . والأكثر من ذلك هو هذفها المعلن فى الوصول إلى الحكم .

ولكن تدفق أشكال الترابط الاجتماعى التى تبرز اللامعيارية أو فقدان القوام هى نفسها التى تفتح الطرق للتغيير الاجتماعى . وقد شعر الإسلاميون بهذه الفرص وانتهزوها . لكن المجال مازال مقترحاً للقوى السياسية الأخرى لكى تدخل ويحاول أن تصنع قواعد مؤيدة لها وأن تقود أشكالاً جديدة من الترابط الاجتماعى ونحن لا نعرف إلا القليل عن أشكال الترابط الاجتماعى الصاعدة وظروفها ، ونأمل أن شباب الباحثين الاجتماعيين فى مصر وغيرها سوف يتمكنون من إشباع فضولنا العلمى وأيضاً وضع الأساس العلمى للسياسة الاجتماعية والفعل الاجتماعى .

حال العلوم الاجتماعية، وهموم الباحثين الشباب.

والوعد الخفي لوضع ما بعد الحداثة

ريچوند بيكر

أستاذ العلوم السياسية بكلية وليامز
بالولايات المتحدة

لم تعد مقنعة مسميات العالم الأول، والثاني، والثالث (أى المجتمعات الصناعية الغربية واليابان، فاعالم الشيوعى، فالدول النامية على التوالي).

فقد تحللت وحدات العالم الحقيقى المقترضة فى هذه التقسيمات. ويكشف تردنا فى التحلى عن هذه التقسيمات إلحاح عن حقيقة هامة بشأن حالة الحيرة التى تمر بها العلوم الاجتماعية حالياً وما ترتب عليها من انعدام الاتجاه لدى الباحثين الشبان فى مصر وغيرها. وبينما سقطت الصياغات الفكرية القديمة التى نظمت عوالم التجربة الإنسانية الثلاث، لا يوجد بعد إجماع على ما سوف أو يجب أن يحل محلها. والصمل الحالى فى العلوم الاجتماعية فى مأزق حرج بين التأكيد على "العالمية" الجديدة وانتشار أنماج مختلفة من المحلية.

فمن ناحية نحن نسمى لتخطى التقسيمات المصطنعة التى فقدت مصداقيتها والانتقال لستوى أعلى من الوضع الإنسانى المشترك، ومن ناحية أخرى نحتفى بنفس التقسيمات الثقافية والدينية والعرقية التى طالما أخفيتها التقسيمات الإدماجية القديمة والجديدة أيضاً. لقد اتبعت نظم المعرفة العلمية الاجتماعية، إما منهجاً عالمياً أو منهجاً محلياً مناقضاً تماماً، وفى الوقت الحالى على الأقل يجد الباحثون الشبان مع يقيننا جميعاً نظاماً معرفياً غير متناسية ولا يمكنها إتاحة الفهم التراكبى للأمر، ولذلك فقلدينا أسباب جيدة للشعور السائد بالحيرة الفكرية. ومع ذلك ففى اعتقادى أن الثقة الغائبة أو غياب اليقين حول ما نستطيع وما يجب أن نعرفه قد يكون له فوائد لم نكتشفها بعد.

وللعلوم الاجتماعية الحديثة - كمنتجات فكرية صيغت فى الغرب وأرتبطت بشدة بممارسة السيطرة الغربية حالياً - ميل طبيعى لتحديد مادتها ضمنياً بصيغرات "نحن" "وهم" وذلك من وجهة نظر الغرب الصناعى. وفى الصياغة المفهومية للعلوم الاجتماعى والسياسى، بدأ من المنطقى تماماً الحديث عن عالم أول للمجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وذلك فى مواجهة عالم ثان معاد ومهدد من الأنظمة الشيوعية وعالم ثالث غير مستقر ويبحث على عدم الاستقرار. وهذه النقطة المضمرة التى هى فكرية وسياسية فى نفس الوقت تحولت إلى نظرية

عامة، إلى نظريات كلية مثل الشمولية والحدائث، لتفرض قاسماً فكرياً غير برىء على كتل غير متجانسة مثل البلدان الشيوعية والنامية. وفي مواجهة هذه النظريات العامة كانت الماركسية وحدها تمتلك الإمكانية الفكرية والطاقة السياسية للقيام بالتحدي الفعلي الذي يمكنه أن ينقذ بانتظام النظريات المسيطرة على الفكر الغربي.

لقد انكشف قاسم النظرية السائدة في كل من التواحي الفكرية والسياسية لأسباب وبطرق معروفة بالدرجة الكافية لنا جميعاً. ويمكننا أن نرى بوضوح بعضاً من الصفات العامة للسقوط، إذا اتخذنا أمثلتنا على الأقل مبدئياً من كل من دراسات الشيوعية والتنمية. هنالك تشابهات عامة في الأسلوب الذي تطورت به معرفة أوروبا الشرقية والعالم العربي. ولأول وهلة هي قصة سهلة. فما نراه هو سقوط النظريات العامة للحدائث، فشل نظريات الشمولية ونظريات الحدائث والتنمية السياسية التي نظمت دراسات العالم الثالث والشيوعي.

وأظهر "التحول التفسيري" في البحث الاجتماعي العلمي الأوهام المتعلقة بالفكرة العامة المتضمنة في المشروعات النظرية الكبرى للحدائث عندما سقطت مشروعات التحديث بأساليب لم تعتب بها هذه النظريات العامة. فقد تفجر الاستقرار التام في الدول الشيوعية بينما فشل العالم الثالث في النمو سياسياً؛ بالطرق المتوقعة (المشاركة، العلمانية، الخ). وأسفر العمل التفسيري لباحثي إتهام الغالب عن دراسات مصفوفة micro تهدف إلى الإحاطة بالتفاصيل التي قد تفسر سقوط النظريات العامة. ومع إعادة تعريف المجال الفكري بعيداً عن النظريات العامة وجد المفكرون الناقدون في الغرب معينا من اتهامات أخرى مثل علم الظواهر والفرويدية أيضاً بينما يواصلون الاستقاء من أفكار ماركس.

واعتماداً على هذه المصادر المتعددة بدأت الدراسات الثقافية المستوحاة من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم المجتمع (السociولوجيا) حول المجتمع المدني أو إعادة إحياء نظم المعتقدات التقليدية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، تبحث عن فهم ذي أسس لواقع المقاومة المحلية التي كان لها نتائج محددة لم تتوقعها النظريات العامة إطلاقاً. إذن نتج عن فشل النظريات الكبرى خفض النظر والبحث الخالص عن المعرفة المحلية التي يمكن أن تفسر فشل الحدائث.

ولكن من الضروري تعقيد هذه القصة الخاصة بمشروعات الحدائث الفاشلة والمقاومات المحلية لها أو سقوط النظريات الكبرى وصعد الدراسات التفسيرية من الهوامش. حيث ينقصنا في هذا التقدير الملخص أن تقدم مشاركة علماء ما بعد الحدائث ورسالتهم الأساسية. لقد سقطت الحدائث في المركز ومن الداخل وليس من الهجمات الغنائية للأطراف. لقد أصبحت مسارات التنوير في حالة اضطراب شديد. فمن قلب الغرب المتقدم، أعلن علماء ما بعد الحدائث أن الإله والتاريخ والمؤلف قد ماتوا جميعاً، وأن المعتقل المحوري لا يؤدي فقط إلى الـ "Gulag" ولكن إلى خبراء التعذيب الذين يساندهم الأمريكيان والذين يعملون من أجل "استقرار" أنظمة العالم الثالث، وأنه في قلب الغرب المتقدم يقع فراغ مثقفي وثقافي رهيب. إنه الغرب الذي يهبر عنه مسلسل "الجرىء والمجسلة" "The Bold and the

"Beautiful" ومحاولة وضع نظريات لهذه الظروف العالمية، قد أنتجت ما قد يصبح بدوره تريعة جديدة من النظريات الكبرى، وأهمها تحليل الخطاب لميشيل فوكو والتفكيك لجاك دريدا اللتان تركتا أثراً ملموساً باتساع مجال العلوم الاجتماعية. ومن هذه الزاوية الهامة، فإن انتهاء نظريات عصر ما بعد الحرب من الشمولية والحادثة قد أنتج نظريات جديدة أكثر عمومية بل أيضاً كونية لا تتعلق بالتقدم ولكن بالأوضاع الإنسانية. وقد بدأ العلماء الاجتماعيون لما بعد الحداثة في بلورة هذه الكونية الجديدة.

ولا نستطيع أن نتحدث بمقولة عن حالة المعرفة حول المجتمع المصري أو غيره بدون أن نأخذ في اعتنا هذه القراءات لأوضاع ما بعد الحداثة

وما تقترحه بالنسبة لجهودنا في مجال الفهم الاجتماعي العلمي. إن النظرية العامة ومشروع التحديث والنظرية التفسيرية ومقاومات الأطراف، ونظريات ما بعد الحداثة ومسألة المعرفة اللغوية في الأوضاع العالمية لما بعد الحداثة، هذه كلها هي العلامات التي سوف أستخدمها لتنظيم ملاحظاتي حول نوع المعارف التي أفرزها الغرب وما وراءه حول المصريين والمجتمع المصري.

أعتقد أنه لا توجد طريقة لتشخيص أنواع المعارف التي تتنافس لجذب الانتباه وتساهم في إحساننا بفقدان الانجلاء أفضل من الإشارة للخصائص القطعية- ربما مع شيء من المبالغة- لنوع المعارف المتضاربة وغير المتناسبة التي تتسم بها الأعمال المتعلقة بمصر. ففي كل حالة - أي بالنسبة للنظرية العامة والنظرية التفسيرية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة - سوف أعرض باختصار "طابع" المعرفة، و"شكلها" المميز، و"أسلوب" عرضها، وما تتضمنه من "معانٍ سياسية" و"المخاطر" التي تفرضها، وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك: كيفية "تصوير" مصر والمصريين وأمل بعنده استعمال هذه الخصائص للتعليق بأسلوب أكثر مباشرة على أعمال مؤقرونا واقتراح ما يبدو لي كتوجهات مستقبلية مشيرة لجهودنا المشتركة.

١- النظرية العامة:

إن من الخطأ أن نعلن، كما فعل البعض، موت النظرية العامة قبل الأوان. فبينما لم تعد النظريات الكبرى تسود المجال كما فعلت من قبل، لازالت هذه النظريات مقنعة لعدد كبير من العلماء الاجتماعيين في كل من الانجلاء الغالب والانجلاء الماركسي.

وعلماء النظرية العامة لا يزالون يصنفون سمة المعرفة التي يفرزونها بأنها التحليل الموضوعي للمتخصصين المدربين علمياً. وبينما لازالت النظريات العامة الكبرى يدان لها بالولاء، تجد النظرية العامة أكثر أشكالكها إلهاباً في رى الاقتصاد السياسي سواءً بإلحاح ماركسي أو ليبرالي.

فالاهتمام ينصب على المفاهيم الكبيرة كال الدولة والطبقة والتنمية الاقتصادية. وبينما يستمر ازدهار وانتشار شيء

من المنهج القديم، يعلن أمثال جون ووتر برى وآلان ريتشاردز في كتابهما الذى حاز ثناء كبيراً "الاقتصاد السياسى للشرق الأوسط" أن هذه الأدوات التحليلية والنماذج التى تكشفها تزعم ببساطة الاختلافات الثقافية المحلية، وبذلك يصبح من الممكن التعميم بشكل واسع على العالم النامى.

وعلماء النظرية العامة من التيار الغالب يعرضون أنفسهم على AID أى هيئة المعونة الأمريكية وIMF أو صندوق النقد الدولى، والحكومات المحلية التابعة، للعمل حول العالم فى تنفيذ برامج لإصلاح الهيكل للبنية الاقتصادية والتى يمكن صياغة مفاهيمها بدون إلغاء الاهتمام بالتاريخ المحلى والسياسة أو الحاجات الاجتماعية والثقافية. وفى نفس الوقت يواصل نقادهم الماركسيون تقديم -- لما تبقى من المسار الفكرى -- انتقاداتهم البنوية لاتباع التوازن العالمى والتبعية، وذلك بتهوين مواز لأهمية نفس عناصر البنية القومية.

وأسلوب هذا النوع من التحليل يبقى "فنياً" ومادته واقعية بل حتى طبيعية، أى الواقع كما يكتشفه العلم أو كيفما يكون.

ويكشف مثل هذا العمل الثقيل بالمصطلحات الفنية عن ثقة عالية بالنفس لا يقلل منها الهجوم الحاد ضد. وبين السطور الهادئة والرسنة تكمن سياسة مشروعات الجداثة الليبرالية والماركسية القديمة، والتى تحفظ بولجانيها بالأككار النظرية حول التقدم سواء المبنية على أساس معجزات السوق أو الصراع الطبقي المحلى والدولى. والمخاطر الكامنة عن هذه المنتجات الفكرية هى نفس المخاطر المألوفة، لازالت العناصر الإيديولوجية المتخفية بقتاح الخطاب العلمى تحظى باحترام لم تعد تستحقه، ولا زالت تؤثر فى السياسة بأساليب متعاضدة مع جدول أعمالها السياسى المتخفى نوعاً ما، وفى العلوم الاجتماعية عند علماء النظريات العامة، فهد تصويراً عالمياً وكذلك تصورياً ذاتياً (إذ أن الباحثين المصريين، كما يتضح من مؤقترنا نفسه، يواصلون استعمار هذه النماذج، لمصر والمصريين كموضوعات لتشخيص العلمى) كمرضى للخبراء المصلحين بالعلم الذين تكتظ بهم الهيئات الدولية والحكومات المحلية ووسائل الإعلام السائدة، أو لأولئك الذين ينتظرون بفارغ الصبر تقويم الحرس الذى سوف يعطيهم القصة.

٢- النظرية التفسيرية:

الإيمان بالتفسير بدلاً من التحليل العلمى كأداة أساسية لتأويس الشئون الإنسانية يهدف إلى إنتاج علم يدرك بنفسه محدودته وذاتية التى لا يمكن تحاشيها. وفى حالة تقديم التاريخ والفنون للنماذج أكثر من العلوم الطبيعية تتخذ المعرفة "طابع" اكتشاف الحقيقة المكتوبة أو المنسية والضائعة فى البحث عن اليقين العلمى الذى لا يمكن الحصول عليه فى دراسة الأمور الإنسانية. فالأصوات التى لم تسمع والصمت الذى يكسر، وأخبار الهوامش، تمهد الطريقة الكبيرة بين هذه المعارف التى تعتمد باستمرار على العمل الميدانى الاثنوولوجى والسوسولوجى. وتأخذ "شكل" التقارير الميدانية عن الهيئات المحلية ضد مشروعات الصهر الجداثة الكبرى. وكما Sadat and After: Struggles for

Egypt's Political Soul "السادات وما بعده: الصراع من أجل روح مصر السياسية" يعد مثلثاً "حديثاً" في هذا المجال.

و"أسلوب" هذه الدراسات أدبى واحتمالى بل رومانسى فى وصفه الفن الملى. بالتفاصيل التاريخية والمحلية التى تتحدث عن صراعات محلية ليس من خلال التصريب التحليلى للمنازج الشائمة ولكن بالأحرى من خلال اختراق عميق لأسطح متعددة الأتمسجة والاختلافات تحتفظ على تعديتها الكبيرة بسمة إنسانية واضحة.

إن إنسانية عامة بدلاً من "سياسة" محددة تعبر عن نفسها من خلال تفهم عيني agnostic للرؤى والاستراتيجيات والتكتيكات للرؤى والأحلام التى حملها تاريخ المقاومات المحلية التى عاشت وذلك من خلال الأصوات الحقيقية التى سمعت والصمت الذى كسر. ولكن هنا أيضاً يوجد "مخاطر"، ولو أنها من نوع أكثر توارياً، فبدلاً من "الموضوعية" المتفادخة لعلماء النظرية العامة، قد نجد الحساسية الشديدة للمفسرين الواعين بلواتهم. ومثل هؤلاء الباحثين يتلهفون أحياناً على الاعتراف بتحييزهم حتى أن اللوات المبحرقة على أكمل وجه فى أعمالهم تكون ذواتهم هم بدلاً من ذوات الآخرين الذين يهدفون إلى فهمهم.

ومع ذلك فالعمل التفسرى فى أحسن أحواله (سواء ذلك الذى يقوم به المصرىون أو الأجانب) يميل إلى "تصوير" مصر المهملة والمصريين المهملين الذين يعيشون فى الهوامش وأولئك الذين يعيشون حياتهم خارج هذه المساحات الاجتماعية التى تعرف بالدولة والطبقة والمشروعات التنموية الضخمة. ومثل هذا التصوير يسمى لتصوير الهويات "الأصيلة" أكثر، والمعانى المشتركة الجنسية، والمشروعات البديلة الهامة ولكن المهملة. والرهو المفلول هنا هو الفهم التفسرى للصراعات الإنسانية الهامة ولكن المنسية.

٣- نظرية ما بعد الحديثة

فى زمان ومكان وضع ما بعد الحديثة تعد فكرة المعرفة البينية من أى نوع، سواء علمية أو تفسيرية محلاً للتلقى إذا تم تلقيها أصلاً بسخرية لازمة للمعرفة هى تتظير الأرياح المتدهورة للمعرفة أى أن تشهد على سلسلة من التمزقات غير المحتملة: وعد الفردوس المخلوف، ومسيرة العقل المتقطعة فى التاريخ، والإيمان المزعج بالعلم كمحرك للتقدم الإنسانى، وانهيار اللباز القادرة على تفسير "الأخر". والنسبة لأصحاب نظرية ما بعد الحديثة فإن كل الأدبيات العظمى أصبحت غير مترابطة، فالحقائق والذرات التى دافعوا عنها قد تضاعفت إلى صور غير راسخة فى أى واقع إلا فى ذواتهم.

والمعرفة إذا أمكن اعتبارها كذلك تتخذ "طابع" متابعة تفكك الباتين القديم، أو المعنى القديم لعالم متمسق ذى غرض أكبر وعالم إنسانى قادر على استخدام العقل.

وهنا يجب أن ننتبه لدرء اللغة والثقافة فى الحفاظ على الثقة التى وضعت فى غير موضوعها فى التكوينات القديمة. وهذا ما يلازم التصوير ما بعد الحديث لمصر والمصريين لهم لا يصبحون سكان عالم ثالث محدد، بل يتم النظر إلى

المصريين على أنهم يشتركون في مصير ما بعد الحداثة؛ فيبدون كسكان بزقين في زمان ومكان من الاضطراب الذي يمنع صياغة القواعد ورسم التكتيكات والاستراتيجيات التي تتطلبها السياسة كما نعرفها ونجتو المقاومة لتصبح ورومانسية خاوية، وكل ما يابتي هو بقايا النظم المعيارية وبقايا ما كان في يوم من الأيام استراتيجيات سياسية. ومن هذه الوجهة، لا يوجد ما يفرق المصريين المستعمرين عن الغربيين المنظمين الذين يشتركون معهم في مصير ما بعد الحداثة إنها كرنية أو عالمية جديدة، ولكنها واحدة يصعب الاحتفال بها.

الاستخلاصات:

يبدو أن أحد مظاهر عصرنا أن أصل إلى ملاحظاتٍ احتمالية بدون أي دافع على الإطلاق لتوثيق أو جهاز هذه النظريات المتضاربة والمتقطعة. وأريد أن أوضح أنني لم أختصر أو أخفى أي شيء في بناء ملاحظاتي. وما هو أهم هو أنني لا أقصد أن أرحي بالترتيب الذي استخدمته أن عملاً جاداً قد انتقل بطريقة ما من النظرية العامة عبر الدراسات التفسيرية وإلى نظرية ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فإنني أتخذ تفكير ما بعد الحداثة يعني ما كأداة مفيدة للتفكير للباحثين. فإن فكرة "وضع ما بعد الحداثة" تبدو معقولة، أو على الأقل تبدو كذلك بالنسبة لي، رغم غموضها أو ما قد تدعو من تخبط في مجال التفكير لها، وفي حياتنا الشخصية الفكرية من الواضح لمعظمنا أن المشروعات الليبرالية والاشتراكية الكبرى لم تعد بنفس القوة التي كانت عليها يوماً ما، وأن الدراسات التي تأسست على الأيديولوجيات والبيوتيكيات الماركسية والليبرالية فقدت الكثير من قوة دفعها وطاقتها. وفي مخطاتنا الهائلة ندرك أن شيئاً فظيحاً قد حدث بالنسبة لأعمق التزاماتنا، إيماننا بالعقل والعلم والتكنولوجيا بل أيضاً العامل الإنساني المستقل. وعندما تسافر، ونظرة للاعتراف بأن هذه الاتجاهات عالمية.

ولكن الأمريكيين خاصة من النادر أن يكتروا هادئين ويسافرون أقل مما يجب. لذا يحتاج للعلم الاجتماعي الأمريكي أن يصدر تقارير تنبأه بـ "نهاية التاريخ" وانتصار الرأسمالية والديمقراطية وليس غلباً أن ذلك فرحاً بانهيار البديل السوفيتي، ومع ذلك فإنني أحثكم على قراءة هذه التقارير بعناية، فنحن حتى في أكثر الأصنام فرحاً مثل مقال فرانسيس فوكوياما الذي ترقش على نطاق كبير حول "نهاية التاريخ"، يهتدون تلميحاً أو إشارة إلى حزن معين وإحساس بالخسارة يدفعها الإدراك على محض بأن انتصار أمريكا المزعوم في العالم لا يمكنه أن يحوّل الإحساس بالفشل المعنوي ويقلل الهدف المشترك للوطن، فبينما قلب المدن الأمريكية في حالة من الحصار المستمر، وأحوال التعليم العام تعد فضيحة قومية، والمشاركة السياسية في أسوأ أحوالها، وصور المشردين والعاطلين منتشرة، يصعب التلقى الجاه للدهوى بأن السعى الإنساني من أجل المجتمع الصالح قد وجد حله النهائي في شوارع أمريكا الدنيا. هذا برغم أننا نرى أن السجلات الأكثر بؤساً من الحرمان والعنف واللاإنسانية في بلاد أخرى تجعل حتى هذه الشوارع تبدو براقة.

وفى الوقت الذى يفرق فيه الأمريكيون أصحاب التيار الغالب أفضل ما توصلوا إليه من معرفة باحتفال ساذج بالسوق والانتخابات، وهما أكبر قليلاً من مجرد ثقات ما كان فى وقت ما تقاليد هامة. فإن مثققي ما بعد الحداثة يوفرون وقفة تستأهل الترجيح، وسوف أنتهج الطريق الذى تحدده ما بعد الحداثة أى وضع ما بعد الحداثة لكى أقدر أفاق العلوم الاجتماعية مع اقتراب القرن الواحد والعشرين. ومن هذا المنطلق وباستعراض الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعى العلمى التى تجرى حالياً سوف أعلق بأسلوب أكثر مباشرة وباختصار على بعض الأبحاث التى تقاسمناها معاً، وبوضوح شديد، هناك ارتباط بين هاتين النقطتين: التنوع الذى رأيناه فى أبحاث المؤقر (ولو أننى كنت أقتنى وجود تنوع أكبر كما سأشير بعد لحظة) وهو فى حد ذاته تعليق هام على عصرنا.

إذن فأبدأ بإيادى ملاحظة، وهى أن كل محاولات تكوين النظريات اليوم تجرى تحت ظروف ما بعد الحداثة، أى فى مواجهة الشكوك المدمرة والمفارقات الصارقة التى تصر عليها نظرية ما بعد الحداثة.

وفى الغالب تجاهل أصحاب النظرية العامة ببساطة تأكيذات ما بعد الحداثة. فمحورية دور العقل والإيمان بالتقدم، وحتى استنتاج أن السماء أصبحت لتتصاير الديمقراطية الانتخابية وانتشار الأسواق، لا زال كل هذا موجوداً فى النظرية العامة. إلا أنه مع كل هذا الاستعراض للثقة الزائدة بالنفس، فإن التوجهات النظرية السائدة لم تعد سائدة لهذه الدرجة. فعلى سبيل المثال كل حجم ادعاء العلمية بواسطة التيار الغالب لدرجة كبيرة، وهذا فى الغرب على الأقل وإن لم يكن بعد فى مصر. ودعاً أكثر أهمية هو أنه لا توجد نظرية واحدة حلت محل نظرية الحداثة فى دراسات العالم الثالث.

وفى الأعمال الحديثة من مصر مثلاً نجد الاستعارة التوفيقية من عدد من النماذج النظرية (ومعظمها خبر تقبيل كتاب مصر تحت حكم السادات Egypt Under Sadat (رؤينة هينيوش). كما نجد اختصاصاً بالنظريات المهملة كالتنمذج الإدماجي (Corporate) المطبق على مصر فى كتاب وديت بيانكى Unruly Corporatism أو "الإدماجية المضطربة" والمغفل فى مؤقترنا فى بعض الأبحاث، وعلى الصعيد الماركسى، لدينا كمية أكثر من وفرة من التوجهات الماركسية الحديثة المتنافسة فضلاً عما ينتظرننا من مجسومة من ماركسيات ما بعد الماركسية، أى إعادة التفكير الراديكالى الديمقراطى للقرات الماركسى فى ضوء ظروف ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فقد دهشت لغياب تأثير هذه التوجهات المقيمة فى الأبحاث المقدمة من الباحثين الشبان الذين اشتركوا معنا من ذوى الخلفيات الماركسية، ولكننى ليس لدى أدنى شك فى أنها سوف تصل هنا.

وقد حست عقلانية ما بعد الحداثة بدون شك الجور من أجل العمل التفسيرى الاجتماعى العلمى بكل أنواعه. نعل أبسط مستوى، جلبت نظرية ما بعد الحداثة معها اهتماماً جديداً وشديداً بالفلسفة والنقد الأدبى. وفى مصر دفع مفكرون كبار مثل حسن حنفى والسيد ياسين بوعى نحو توسيع نطاق البحث الاجتماعى العلمى لإشراك الفيلسوف وطالب الأدب. وشهد للتيار الجديد الاستقبال الإيجابى الذى حظت به فى مؤقترنا هذا دراسة محمد على إبراهيم عن نجيب محفوظ.

ومع إبراز مسائل الثقافة والقيم في دائرة النظر يجب ألا يكون سببا للدخلة في المجتمعات المسلمة أن الاتجاهات الاجتماعية العلمية المؤسسة بوضوح على القيم الإسلامية قد بدأت ترسخ نفسها لدرجة كبيرة، وجزء ما قد ما بعد الحداثة لشبكات المعرفة بكل أنواعها هو الكشف عن وجود جذورها في أوضاع بعينها وفي استجاباتها للقيم والحاجات - سياسية أو غيرها - وارتباطها بتجمعات أيديولوجية ومؤسسية بعينها. إن تقد ما بعد الحداثة قد دعم تفهم أنه مهما كانت التذاعيات الكونية والتطويقية للمعرفة التي نولدها فإن منابت بذورها، والمبادئ المعنوية الأخلاقية التي تغذيها، تظل ذات طابع تاريخي محدد، وفي السنوات الأخيرة، أثرت الحياة العامة بنقد ثقافي متماسك متجمل بوضوح في القيم الإسلامية، كما تفهمها شخصيات مثل صافيناز كاظم، ومصطفى الشكعة وبت الشاطيء. والجديد في هذه الجهود هو الحساسية نحو التذاعيات السياسية والإيديولوجية الأكبر للموضوعات الثقافية. وقد قامت الشخصيات الإسلامية المثقفة الكبيرة مثل يوسف القرضاوي وكمال أبو المجد ومحمد سليم العوا بإصدار تعليق "غنى" ومتبصر حول أثر ظروف ما بعد الحداثة على القيم والمعتقدات الموروثة وحول أولويات وآفاق بناء مجتمع إسلامي صالح في هذه الظروف المخيلة. وهناك باحثون في العلوم الاجتماعية مثل العالم السياسي سيف الدين عبد الفتاح الذي بدأ في إنتاج علم سياسة يتناسب مع رؤيته للإسلام باعتباره مشروعاً ثقافياً مستقلاً وشاملاً. ولم تكن مفاجأة أن محمد صدى لكل هذه التطورات الإيجابية في مؤقترنا وخاصة في بحث الأستاذ إبراهيم البيهري غاتم.

ولكن استراتيجيات البحث الترمي بكل أنواعه وليس فقط تلك ذات الإيحاء الإسلامي قد استغادت من هوة الجرح التي كانت تسيطر عليه العلمية الساذجة لأسوأ ما في التجار الغالب والماركسية في العلوم الاجتماعية. فتحت مثل هذه الأسماء الفضفاضة كـ "المجتمع الدني" والتغير الاجتماعي أو الديمقراطية، يخلص الباحثون المفسرون عن قرب البهيات الاجتماعية الصغرى، والعمليات الاجتماعية غير الرسمية، والمجموعات التي أهملت في الماضي والتي يحددها الجنس أو وضع الأقلية، والمؤسسات التي لا تحددها الشرائع الكبرى كالدولة والطهقة. وكل هذه الجولم المتمبر عنها في أبحاث مؤقترنا مثل بحث أشرف حسين.

والتفكير ما بعد الحداثي يثل قنديات هامة لبعض الاقتراضات الأساسية للمنهجين التفسيريين. فشيء محوري في الاتجاه بعد الحداثي هو فكرة أن المؤلف مثل الإله والتاريخ قد قبلت أهميته، في وقت لا زال فيه الباحثون التفسيريون مشغولين أساساً بمشكلات تتعلق بسلطتهم التأليفية الخاصة. وفي نفس الوقت ابتعد مفكرو ما بعد الحداثة عن أي معنى "لآخر حقيقي"، المصري الحق، العربي، الأمريكي: ذي الشخصية المحددة أو الأساسية والتي يمكن الوصول إليها عن طريق الباحث الذي يلق خارج الشبكات العالمية الجديدة لعلاقات القوة.

ومن الصعب الاعتراض على الفكرة المركبة أنه في عالمنا - المتصل ولكن غير المتحد بطرق قوية تعرضت كل الهزات سواء هزاتنا أو تلك التي نسيى إلى نفسها، للتقويض والتخريب بواسطة الأشكال الجديدة لتنظيم القوة. ولكنه من الأصعب أن نقدر معنى هذه الاستخلاصات بالنسبة للعمل الميداني الذي نستطيع ويجب أن نقوم به. وبينما هذه الاهتمامات لم تظهر على السطح في الأبحاث المقدمة رسمياً في مؤقترنا، إلا أنها حركت وتسطت

مناقشتنا على الغذاء

ومع القهوة عندما اتجه التفكير لمسيرة العمل الراهن والمستقبل، حيث بدأ الباحثون الشبان مثل هدى زكريا وعصام فوزي في إعادة التفكير في تحديات العمل الميداني وسط هذه الظروف المتغيرة وبإشارة خاصة إلى السياق الاجتماعي خارج محيط الصقوة. فهذه زكريا أكملت المرحلة الأولى من دراسة آثار الهجرة، إلى الخليج بشكل خاص، على الطبقة العاملة المصرية، ومعلوماتها تكونت من خلال شرائط الكاسيت التي أرسلها المهاجرون لزوجاتهم وعائلاتهم في مصر، حيث انعكست في هذه المخططات الالكترونية، التي تخلفت حاجز الأمية، محاولة هدى زكريا لترجمة صورة قوية ولكنها عميقة لكل من التغيرات الكبيرة والصغيرة في هذه الحياة المصرية، ومن الصعب تصور أن أي باحث من الطبقة المتوسطة كان بإمكانه المرور على مثل هذا المقياس من خلال أساليب المقابلة التقليدية (interview). وبغون هذه الشروط فإن هذا التسجيل الاجتماعي ما كان ليتم أبداً. ومع ذلك فتحليل المضمون لثل هذه المواد الالكترونية "المشور عليها" إما يفرض تحديات حقيقية، وبالنسبة لعصام فوزي فقد كان أكثر انشغالا بتحديات العمل الميداني بالنسبة لتأثير أفكار علماء ما بعد الحداثة - وخاصة ميشيل فوكو - على طبيعة القوة. ويهتم فوزي في قراءاته وتأملاته بما يبدو لي التحدي الأساسي لهؤلاء المتأثرين بكتابات ما بعد الحداثة ألا وهو تجاهز الأوصاف الحلقية والقائمة لتكنولوجيا السيطرة الجديدة والاستغلال وافتعال الذات subjectification أي خلق هويات يمكن التحكم فيها - باستعمال أوصاف فوكو - تتجاوز كل هذا إلى الاهتمام بأتراج السياسة التحريرية الممكنة في عالم تقتطعه شيكات القوة الفاسضة. وبينما هو يحاول الإمساك بهذه الموضوعات النظرية بلجأ عصام فوزي إلى اللون من ماركس وبرامشي، وهو مثل هدى زكريا يأمل في معالجة هذه الموضوعات في إطار مشروع عمل ميداني حول التفسير الاجتماعي والثقافة الشعبية مع اهتمام خاص بالدين.

وشروري الخاص هو أن السياسة في عالم ما بعد الحداثة الذي تنقاسمه تأخذ شكلين رداً على تهاوي الأدبيات السياسية والأيديولوجية الكبيرة التي كانت في وقت ما أساساً لتشكيل عملنا السياسي. فمن ناحية لدينا صعود ما أطلقت عليه عالمة السياسة الأمريكية ويندي براون "التأسيسية الرجعية" (Reactionary Foundationalism). حيث تأسيساً على جزء منعزل من التراث المتعظم - العلم الأمريكي، أو قيم المقاومة، أو الحجاب- ينزل للمصنوع المحبسون إلى الميدان بالقطب والعتف، وغالباً ما يجعلون المستلبين والمحرومين إلى الساحة السياسية لأول مرة. وعلى العكس، لدينا حركات اجتماعية جديدة وأحدة ذات إيماء ديني وعلماني تعتمد على الزعامة الفكرية التي تسعى لإعادة التفكير في نظم الفكر الموروثة ووضع أشكال جديدة للعمل السياسي والاجتماعي تحفظ الوعد بإقامة تجمعات سياسية إنسانية ومجتمعات صالحة، في مواجهة لمخاطر التمزق المزروع في عالمنا ما بعد الحداثي، ولكن نفهم ودياً أيضاً لنشارك في هذه التطورات، نحتاج ليقين أقل وضوحاً في غير محله ورغبة أكبر في التجريب في فكرنا وفي عملنا، ودياً كان هذا هو الوعد الخفي لوضع ما بعد الحداثة.

من التاريخ الاجتماعي إلى الفعل الاجتماعي

روى متحدة

أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد

لدينا في الولايات المتحدة نكتة تقول: "العقول الكبيرة تجري معا... في مياه المجاري"؛ وما قاله ريموند بيكر صحيح بخصوص المعرفة "العامة" والمعرفة "المحلية". فقد استفدت كثيرا من الأوراق المقدمة في هذه الندوة والتي تتناول بعمق المعرفة المحلية أمورا خاصة وأمورا ذات طبيعة مفهومية عامة لم يتح لي من قبل الاستماع إلى وجهات النظر هذه بشأنها. وأنا أعتقد هنا كمؤرخ اجتماعي. لكن مثلما نقول في العلوم البحتة لابد أن نترك هامشا للخطأ التابع من المتحيز الذي نقس به الظواهر. وهو ما ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية، حيث يجب أن نتفق على أن نختلف. مقدرين أننا نعلم عن خلفيات مختلفة وإن كانت مكتملة لبعضها البعض في دراساتنا لاختلاف المسائل. وكما نرى أن ثمة جزائريين يندرجون في المهلة في الأوراق التي استمعت لعرض ومناقشة بعضها.

ومن ذلك ما يسميه المؤرخون الاجتماعيون "الأمد الطويل" *Longue durée* أي ما يراه المرء عبر فترة زمنية ممتدة. وقد أسعدني ما وجدته في ورقة أحمد عبد الرازق من وصف حالة الاستمرار في التكوينات الاجتماعية خلال فترات طويلة. وهو خط التناول الذي لم يتكرر كثيرا في هذا المؤتمر والذي لا أدعو للاقتصار عليه بالطبع. لكن حينما تستمر الأوضاع الاجتماعية مددا طويلة من الزمن لابد أن ندرك أن ثمة أسبابا عميقة لإعادة التوليد أو ظهورها، سواء أكان الباحث ماديا أم معنويا لتتاهج غورمادية.

والنقطة الأخرى تتعلق بالجوانب الانثروبولوجية لدراسة التاريخ الاجتماعي. فعمل الإنسان (الانثروبولوجيا) له أثر كبير على جوانب دراسة التاريخ الاجتماعي. ومن هذه الجوانب موضوع "الفعل الاجتماعي" *Social act* أي كيف يلزم الناس أنفسهم بالانتماء لمؤسسات وجماعات وما مقدار هذا الالتزام. وأعتقد أن فهم معنى الفعل الاجتماعي في السياقات الاجتماعية الإنسانية قد تماهض مؤخرا بتوجيه الانتباه نحو الطبيعة الخاصة للفعل الاجتماعي والتمييز بين مفردات الفعل الاجتماعي.

وثمة نقطة ثالثة تنطلق أيضا من الانثروبولوجيا، وهي المتعلقة بالتركيز في دراسة التاريخ الاجتماعي على البنية

الاجتماعية للواقع. وهو مفهوم محتمل به كما اتضح في العديد من أوراق مؤقنا وإن لم يكن بصورة صريحة دائما. ويتعلق المفهوم بالجمال الذي ترتاد، ألا وهو البحث عن كيفية بناء الناس للواقع. وسجده أن كلمة "المجتمع المدني" Civil society قد أصبحت "موضة" إلى هذا الحد إنها يشير إلى طريقة أخرى في النظر إلى كيفية بناء الناس للواقع. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يمثل جزءا من الواقع مثلما يصبر عن طريقة في النظر لكيفية بناء الواقع (بصراحة لم أكن أعلم حين حضرت هنا قبل سنوات أن مصطلح "المجتمع المدني" يغير حفيظة البعض لدرجة كبيرة).

وأرد الإشارة أيضا إلى النقطة التي طرحها السيد يسن والمتعلقة بالكونية universality ولذلك صلة بالورقة التي قدمها إبراهيم البومي فائق. فهو يصف على نحو صحيح التوجه الغربي في العلوم الاجتماعية ويقترح توجيها إسلاميا وإن لم يستوفى عرض لذلك. ودعوني هنا أقول كندارس للتاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط القديم أن ثمة من جوانب تاريخ الشرق الأوسط ما قبل الحديث الكثير مما يطرح قضايا للتحليل تتشابه مع ما هو مطروح على العلوم الاجتماعية في الغرب. ومن نصوصي المفضلة - ربما لكراهيتي للديموقراطية - نص للجاحظ بعنوان "نظام أخلاق الكتاب"، ويقول فيه ما معناه أن أصحاب المهنة الواحدة يكون بينهم "عاطف" و "تمصب" (لا يعني التزمت وإنما يعني "المصيبة" عند ابن خلدون)، وهو ما يجعلهم يتحركون معا ما عدا فئة "الكتاب" الملايين غير القادرين على ذلك؛ ولذلك فإن الكثير من العناصر أو التعبيرات التي ترد في دراساتي ربما تكون قد وردت من قبل في التوراة أكثر مما نعلم!

وما وددت أن أعرفه من خلال هذا المؤثر هو الإجابة على سؤال أي الجوانب تؤدي إلى التعاطف وقاسك الجساعات المختلفة، أو ما هو بالضبط التمصب أو روح الجماعة esprit de corps الذي يزداد تكون بعض النقابات مثلا أقوى من الأخرى.

وإذا ما قرأ نص الجاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الغربيين فإن معنى العبارة المذكورة في ذهنه سيجعله يقول: "تتصدون أي مؤسسات كانت موجودة في الشرق الأوسط القديم". هذا برغم أن هذه ليست بالضرورة مؤسسات، لأن هذه كلمة تابعة من السياق الغربي لكنها طبقت بكثافة في دراسة المجتمعات غير الغربية. فالمؤسسة (لا يعني المؤسسة الاجتماعية مثل الزواج ولكن بمعنى المنظمة)، تعني بالنسبة لي درجة كبيرة من الحدود المرسومة بصراحة والإجراءات المتبعة بصراحة أيضا داخل الجماعة وفي تعاملها مع الآخرين. لكن هناك من علم بتاريخ الشرق الأوسط القديم جماعات groupings عملت معا داخل المجتمع بفعالية عالية دون أن تكون مؤسسات بالمعنى الغربي.

ولذلك فإن بعض الأسئلة التي أود أن أجد لها إجابة تدور حول كلامنا بخصوص النشاط الأهلي associational life. فما مقدار وضوح الحدود بين الجماعات المكونة له؟ في حالة نقابة الأطباء مثلا المسألة واضحة. لكن إلى أي مدى مثلا يسيطر عليها أطباء القاهرة بدلا من أطباء الأقليم؟ وحين نتحدث عن الحركة الإسلامية فإننا نتحدث عن مدى كامل من الجماعات التي لدى بعضها حدود واضحة بينما يفقد البعض الآخر لذلك. يلزمنا إذن "التصنيف"

taxonomy فحينما تكون هناك حدود واضحة، تكون هناك إمكانية لظهور "قيادات" تقود الفعل الاجتماعى للجماعات. وحينما لا تكون الحدود واضحة، يكون هناك أساسا "ناطقين" باسم الجماعات. وانطلاقا من ذلك نتجه لسؤال حول المقدار الحقيقى لتجعية الجماعات لقاداتها الأفراد. ويبدو لى أن هذا السؤال كان كامئا فى خلفية مناقشة موضوع الأحزاب السياسية. فالأحزاب تتشكل عادة خلف قيادات كاريزمية وقدرتها على الترابط والاستمرار كجماعات مصالح مستقلة عن قاداتها الأفراد مسألة صعبة. وهنا أيضا فى شأن الأحزاب يلزم "التصنيف".

إلى أى مدى يمد الاستمرار فى الارتباطات القائمة مستولا عن تكوين النشاط الأهلى؟ الإجابة مرة أخرى فى ورقة أحمد عبد الرازق تشير إلى "العائلة" كوحدة، وإلى "اللاء الإقليمى" كوحدة أخرى ذات أهمية تتضع مثلا عند دراسة الهجرة للقاهرة حيث استمرار روابط المهاجرين من نفس القرية، وأخيرا إلى "السن" كمعيار لاختيار القيادات. لكن الأهم من ذلك "الأبوة" patronage التى تقبل ينذا هاما فى تكوين الجماعات الاجتماعية، والتى لا يجب أن ننظر إليها دائما كشيء سلبى.

ورثة سؤال آخر حول مقدار توافر الصراعات القطبية التى تظهر داخل الجماعات. وهل تكون بين جناحين أم بين أجنحة متعددة. وإلى أى مدى يميز تكوين النشاط الأهلى عن تكوينات الجمعيات التى يحتوئها. وأشير إلى ذلك لأن الصورة الكلاسيكية للمعصية يتعرض اختفاؤها إلى حد ما فى الشرق الأوسط الحديث، وهى صورة للقطبية الثنائية الهادفة للذخاع من النفس.

وأخيرا عود هلى بدء إلى مسألة "الفعل الاجتماعى"، حيث كنت أود أن أسبع المزيد حول "الإجراءات" المتبعة داخل جماعات النشاط الأهلى. مثلا الانتخابات بمبادئها واستخداماتها المختلفة، فهى ليست الإجراء الوحيد. فطبيعة الفعل الاجتماعى عند اتخاذ القرار داخل الجماعات تخبرنا بالكثير عن نوعية هذه المؤسسات والجماعات. وهذه مجرد تساؤلات مبسطة حول الموضوع الذى استفدت من مناقشته الجريئة فى هذه الندوة.

التغيير من أسفل إلى أعلى :

مصر من منظور مقارن

كارى روزيفسكى

جامعة برنستون وزميلة أكاديمية هارفارد

أن أكون هنا بعد غياب سنتين . وأود أن أتناول السؤال التالي باختصار: كيف تتربط التطورات الأخيرة في المناقشات الأكثر شمولاً في مجال السياسة المقارنة؟ وبالأخص ، ماذا تكشف الحالة المصرية في مجال التجديد السياسى والاجتماعى تحت ظروف الحكم التسلسلى؟

من ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠ ، قامت حوالى ثلاثين دولة بالتحول من نظم حكم تسلطية إلى نظم ديمقراطية. أوروبا انتشر هذا الاتجاه فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وشرق آسيا . فى نهاية الثمانينيات تقب الديمقراطية على الأنظمة الشعبية فى شرق أوروبا أيضاً. وأثار مثل هذا التحول الهائل حالة من الهياج لدى، إذ صرح العلماء الاجتماعيون فى محاولة فهم أى سياق من الأحداث يمكن أن يؤثر على الأنظمة ، تتناول إما طوعية عن السلطة أو تهيؤ على ذلك كنتيجة للضغط المتزايد من القاعدة الشعبية.

سمات هذه الأعمال الغربية هو استبعاد العالم العربى من ذلك تماماً، وهذا الاستبعاد يكشف مخاوف لعلماء الاجتماعيين الغربيين. إن ما يهمهم ليس التغيير السياسى فى حد ذاته، ولكن التغيير من خلال من أجل هدف حدد مسبقاً وهو التحرك بعيداً عن أشكال الديكتاتورية المختلفة نحو نفس النوع من الليبرالية الموجودة فى الغرب. وهذه الدراسات المتحركة تماماً قد فشلت فى الأخذ فى اعتبارها نماذج الدوافع المختلفة والتي تستلزم تغييرات فى القهاات شئ.

فشل الأعمال الجديدة فى تقدير التغيير الاجتماعى والسياسى الهام الذى يشق طريقه فى مصر حالياً. أفرى من العالم العربى- ولكن تفهم هذا التغيير ، لابد أن تتحرك خارج النقطة الضيقة المتعلقة بحد ذاتها وذلك من أجل فهم أكثر تفصلاً للتغيير. فهنا يدرك قوة وصلابة وجهات النظر الاجتماعية سة تلك ذات الجذور الإسلامية والتي تقبل أساساً لحركات على نطاق واسع للإصلاح . وفى نفس الوقت ،

يجب أن تتحرك خارج مخاوف التغيير على مستوى النظام لكي تقدر التغيير على مستوى الدولة ،وهي الحيز العام الذى يتفاعل فيه المجتمع والمؤسسات مع الحكومة ومع بعضهم البعض.

وفى مصر، تغير الهيكل الأساسى للنظام تغيراً شفيفاً على مدى الأربعين عاماً الماضية، وتركزت السلطة فى أبهى صفوة الدولة المحكومة من الذين يستمدون شرعيتهم من ثورة ١٩٥٢. ولكن فى باطن هذه الاستقرارية تغيرت معالم السياسة المصرية منذ منتصف السبعينيات بواسطة مزيج من الإصلاح التحررى من أعلى وبناء المؤسسات من أسفل. إن الإصلاحات التى يادر بها الرئيس الراحل السادات وبواصلها الرئيس مبارك تنطبق على نموذج من التغيير السياسى أكثر اتساعاً وشمولاً ويعرف بالتحريك "liberalization". وبالنسبة لصمويل هانتينجتون فالتحريك هو الانفتاح الجزئى لنظام تسلطى يقتصر إلى اختيار زعماء الحكومة من خلال انتخابات حرة وتنافسية. وفى جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، تضمنت هذه المقاييس تقليص الرقابة على وسائل الإعلام، والإفراج عن المساجين السياسيين، واستحداث الحماية القانونية للمواطنين. والأكثر أهمية من ذلك تحمل المعارضة السياسية. فى مصر تضمن الانفتاح السياسى المحدود تفتين وجود عدد من أحزاب المعارضة، وفى عهد مبارك ازدهرت صحافة المعارضة وقررة القضاء المستقلة. وفى سياق هذه الإصلاحات، نرى التحول من سياسة تحتكرها الدولة إلى نموذج جديد من التعددية السياسية والاجتماعية.

وكونها بدأت من فوق تخلق الإصلاحات التحررية مساحة جديدة لحياة الجمعيات المستقلة "associational life" أو ما يطلق عليه فى كتابات العلوم الاجتماعية "صحوة المجتمع المدني". والسؤال عما إذا كان هذا المصطلح فعلاً يعبر عن حياة الجمعيات غير الحكومية فى مصر بصورة جيدة أم لا، فهذا موضوع معقد لن أفرص فيه الآن. ويصرف النظر عن تحفظاتنا حول تطبيق هذا المصطلح فليس هنالك شك فى أن السياسة المصرية (أو الدولة) تضم حشداً هائلاً وحيوياً من الجمعيات غير الحكومية، بما فى ذلك مجموعات رجال الأعمال، والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمساجد الخاصة، ومجموعات خدمة المجتمع. ورغم القوانين الإدماعية Corporatist وتعليق الحريات الأساسية فى الاجتماع فى حالة الطوارئ، فإن كثيراً من هذه الجمعيات برغم ذلك استطاعت أن تكون درجة كبيرة من الاستقلالية عن سيطرة الدولة.

ومن الموضوعات التى تناولتها أعمال العلوم الاجتماعية حول محاولات الأنظمة هو دور صحوة المجتمع المدني فى الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية، إلا أنه كما ترىنا الحالة المصرية فإن الجمعيات غير الحكومية يمكن أيضاً أن تلعب دوراً فى نشر رأى آخرى للمجتمع السياسى. فمن خلال كل من الجمعيات الموازية فى المستوى القاعدى (الشعبى) وفى المنظمات الوسيطة المرتبطة رسمياً، بالدولة بدأ الدعاة المسلمون الذين منعوا فى الماضى من المشاركة فى الدخول إلى خضم الحياة المصرية العامة.

وتحت القيادة الإسلامية أصبحت النقابات المهنية والهيئات الطلابية والمساجد الخاصة ومنظمات خدمة المجتمع

محافل لتنشئة القيم الجديدة والبرامج الاجتماعية الجديدة وأشكال جديدة من التضامن. وضمن هذا النطاق الإسلامي الموازي، ليست الرؤية المرشدة إلى الإصلاح رؤية حقوق فردية في مقابل الدولة ولكنها رؤية لاجتماع معنى (أو أدبي) حيث يلتزم الحاكم والمحكومون بالتعاليم الإسلامية.

وبقارنة الأثروحات والأفعال الإسلامية مع تلك الليرالية، نجد تشابهات وأيضاً فروقاً جوهرية. إلا أن ما أريد توضيحه هنا هو أن كليهما يشكل أساساً محتملاً لتقديم ورفق حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وكليهما استخدما كمرآة أيديولوجية قوية للتحدي الشعب للحكم البيروقراطي العسكري.

وتبرز الحالة المصرية أهمية الدين كمنصر للبدائل لأشكال الحكم التسلطي الحالية. ومتنما نبحث محاولات الأنظمة التي حدثت على مدى العشرين سنة الأخيرة، نجد أن الزعماء الدينيين والنظرية والمؤسسات الدينية ساعدوا على خلق ضغوط من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي خارج الوطن العربي أيضاً ففي كوريا، وألمانيا، وولندا والبرازيل على سبيل المثال، قدمت الكنائس نماذج للأفكار والقيم الفاضلة في حين أن الجمعيات القاعدية الإلبركية أو الدينية قدمت خدمتها للفقراء ونظمتهم للعمل السياسي.

وإنطلاقاً من نفس الدافع المعنوي لكن معاً وراء التغيير في اتجاه مختلف، يحشد الإسلاميون في نطاق الجمعيات "الموازي" في مصر الدعم والتأييد للإصلاح على أساس التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية. وعن طريق تفسير الكتب والتعاليم الكلاسيكية الدينية في ضوء إسلامي ينشر الدعاة الإسلاميون نماذج جديدة للمجتمع السياسي والاجتماعي، بينما الجمعيات الطلابية الإسلامية والمساجد والعبادات والمباريس توفر الاستعداد المؤسسي لأنواع جديدة من المشاركة في الحياة العامة. وصلياً فإن النموذج الذي يتطلع إليه الإسلاميون يمكن أن يأخذ عدة أشكال بدءاً بدولة إسلامية مهيمنة وانتهاء بنظام إسلامي سياسي يعتم انتخبات تنافسية، وحكومة مسؤولة، واحترام القانون وحماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان. وعامة ورغم ذلك فتطور مستقبل مصر السياسي سوف لن يتم تشكيله عن طريق النظريات المحددة والشائعة بل قدر ما سيتم عن طريق إدراك الأولويات، والموارد، واستراتيجيات النظام، ومختلف الفاعلين الإسلاميين. إن العناصر التعددية في قائمة الإسلاميين المعتدلين ربما تقوى وتزيد فرص الحوار والتبادل بينهم وبين الفاعلين السياسيين إلى الدرجة التي يختارونها ويسمح بها النظام لإعداد تحالف عام من أجل الإصلاح.

ورغم الاستمرارية في طابع النظام، فقد بدأت النهضة الإسلامية تغير خريطة الحياة العامة المصرية بخلق ضغوط جديدة للتوافق الاجتماعي في نفس الوقت الذي تقدم فيه وسيلة للتقوية والتكوين الفردي والجماعي. إن تأثير مثل هذا التطور على الحياة اليومية المصرية يستحق اهتماماً علمياً أكبر في السنين القادمة.

أما عن ملاحظاتي الختامية بخصوص ما دار في هذه الندوة فيزاني، كباحثة شابة، أقدم وجهة نظر مختلفة نوعاً ما عن تلك التي قدمها زملائي الذين أحترمهم وأقدرهم. ووجهة نظري ليست مبنية على سنوات من التأمل العلمي ولكن على تجربتي الشخصية في تحليل المعلومات وكتابة رسالة، مشوار أكاديمي. لذا أفتي أن تؤخذ ملاحظاتي كما

أقصدها أي كملاحظاتى من زميل إلى آخر. لقد اعتبرنا نحن القاديين من الخارج لحضور المؤتمر أن دورنا هو الاستماع والملاحظة. لكن خلال الأيام القليلة الماضية تعلمت الكثير من الأبحاث والعروض التي قام بها زملائي المصريين بالإضافة إلى أبحاثنا ومناقشتنا بين الجلسات. ولكن كما شدد عادل شعبان على ضرورة تفرين الباحثين المصريين في اللغة الإنجليزية، أريد أن أؤكد على حاجة المتحدثين بالإنجليزية لتحسين فهمهم وحديثهم باللغة العربية لكن تشارك مشاركة كاملة في ورش عمل مماثلة في المستقبل. حقيقةً أطلع إلى اليوم الذي يستمع فيه العلماء الاجتماعيون أمثالنا إلى العروض وعطرون الأسئلة ويضيفون التعليقات والملاحظات بدون الحاجة للترجمة.

أود أن أقدم بعض الأفكار حول الأبحاث التي سمحت لي الفرصة لقراءتها، بالإضافة إلى بعض القضايا التي طرحها المشاركون في الجلسات. رغم أن الأبحاث تتناول عددا كبيرا من الموضوعات، يبدو أنها تشترك في بعض الصفات والخصائص. أولاً، معظم الأبحاث تنطلق من نقطة هيكلية عليها، هي أنها تركز على البناء الطبقي والعلاقات الطبقية، وأيضاً على مؤسسات الدولة والمجتمع الرسمية. مثل هذه الأبحاث تساعد على وصف خريطة مصر الاجتماعية في المرحلة الحالية من تطورها وإيضاح مصادر الصراع الممكنة بين الدولة والفاعلين في المجتمع. ورغم ذلك أؤمن بأنه من الممكن إثراؤها بالتركيز أيضاً على موضوعات الأيديولوجية والثقافة والوعي، وهي موضوعات عاملتها الأبحاث بأسلوب هامشي فقط.

وهناك أسئلة كثيرة مشيرة حول العلاقة بين الهياكل والوعي أو بين البنية والقيم. مثلاً المهتمون منا بالطبقات يحتاجون لمعرفة كيف يكون للناس ذوي نفس العلاقة بالنسبة لقرى الإنتاج اتجاهات سياسية مختلفة ولاء لجهات مختلفة وهم يحملون سياسياً (أو يصممون عن ذلك) بطرق مختلفة. وقد قام الباحثون المرتبطون بمدرسة "الماركسية الثقافية" بإنتاج أعمال هامة حول هذا الموضوع. وإلى جانب أعمال أنطونيو جرامشي، أود أن ألفت الانتباه إلى "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية" لـ أ. ب. تومسون و"لغات الطبقات" لجارث شيدمان جونز. وللتطبيق على مصر، أنصحكم بـ "التكيف مع الاحتجاج" لأرلين ماكلاود و"الاستعمار والثورة في الشرق الأوسط" لجوان كول و"سياسة الفلاحين في مصر الحديثة" لثان بران و"السادات وما بعده" لريمويد بيكر.

وكذلك لكي نفهم ما إذا كانت مصالح الطبقات تتخذ تعبيرات سياسية وكيف، لابد أن نتحول إلى حواجز المؤسسات التي تجمد من البدائل للطبقات الأدنى. ولابد أن نلتفت أيضاً إلى الأساليب التي تستخدمها الصفوة والمؤسسات البارزة للتأثير على توقعاتهم ومطالبهم. ومن الأعمال التي أوصى بها حول مثل هذه الموضوعات أعمال باولو فرير، ورايز قانون، وألبرت ميسى حول كيف يؤثر المستثمرون في وعي المستثمرين.

تشابه آخر لاحظته بين الأبحاث وهو التركيز على النتائج السلبية لإعادة إدماج مصر في الاقتصاد العالمي الرأسمالي بداية من منتصف السبعينيات. فقد كان من ضمن نتائج الافتتاح التي تناولتها الأبحاث قو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتزايد اعتماد مصر وضعفها بالنسبة للفاعلين الخارجيين. وقد قدمت أبحاث عديدة هذا النقد من منطلق وطني يعكس ما أسماه حماد إبراهيم هوم الباحث المقترم بالجمع.

وسواء كانوا على وعى أم لا، فإن المعتقدات السياسية لكل الباحثين ساعدت في اختيارهم لموضوعات أبحاثهم . فمأساة إذف ليست ما إذا كنا يجب أن ندرس أثر الانفتاح على السياسة المصرية والمجتمع، ولكن بالأحرى كيف تتم مثل هذه الدراسة. إن بعض الأبحاث والتعليقات التي سمعناها خلال الأيام القليلة الماضية سارت على مستوى عال من التجريد والتصميم . مثلاً تغير القيم موضوع هام للبحث، ولكن يمكن بحثه بطريقة أكثر فعالية من خلال دراسات اجتماعية أو تاريخية أعمق تربط التعبير في القيم إلى تهمرة معينة عشائها وإلى المحيط الثقافي لشريحة اجتماعية معينة. وعامة فعلى الباحث الحذر والحيلة من مشكلة التجريد الزائد عن طريق فصل التغيرات الاجتماعية الواسعة والفرقة بين آثارها على مجموعات وقطاعات المجتمع المختلفة.

وكذلك فيجب على الباحثين الحيلة من مشكلة الرسمية الزائدة . وهو موضوع أثير في مناقشة دراسة أشرف حسين للتغير القانوني على المنظمات غير الحكومية في مصر. وهذا يعنى أننا يجب أن نتحرك إلى مهاد وصف القواعد والمنظمات الرسمية . أى بحث كيف تعمل منظمات معينة فعلياً في ظروف قانونية اجتماعية معينة. نحن نحتاج لدراسة كيف يتخذ مديرو المنظمات والأعضاء القرارات وتقرير إلى أى مدى يتمثلون القواعد ومعنى يتعونها ومعنى يعطلونها. أشرف حسين بالفعل حقق تقدماً في هذا الاتجاه، وأرجو أن يستكمل دراسة الموضوع. فمثلاً أشار إلى أن الطرق التي تعترض بها القيود القانونية عمل الجمعيات الأهلية ليست دائماً ظاهرة. وأعضاء مجلس الجمعية أو الرابطة غالباً ما يقومون بالرقابة بأنفسهم فينتخبون الأفراد الذين لا يمكن أن يثيروا الاحتجاجات لدى مسؤولى الدولة. واستكمالاً لهذا انخط اقترح أن ننظر نظرة أكثر دقة إلى التفاعلات الداخلية لهذه الجمعيات . وأيضاً كيف يضع قادتها القرارات ومن يحصلون على الأموال، وعلى من يوزعونها، وكيف يتفاعلون مع بيتهم.

وأخيراً، أود أن أطرح سؤالاً : مالذي يمكن أن تقدمه مصر للعلوم الاجتماعية بصفة عامة؟ إن الكثير من العلم والدراسات المعاصرة حول الشرق الأوسط تفترض النظريات أو المفاهيم التي استخدمت في دراسة مناطق أو أقاليم أخرى. فمثلاً بدأ باحث الشرق الأوسط مؤخرًا في استعمال مفاهيم مثل "التهمية" و"الإدماجية" Corpora- tism و"المجتمع المدني" التي ظهرت عند دراسة أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية. وأعلم أن هناك بعض الباحثين الحاضرين هنا يتعاملون مع مدى انطباق المصطلحات والمفاهيم الغربية في تحليل علاقات الدولة بالمجتمع في الشرق الأوسط. وإلى حد كبير فإن مثل هذه الشكوك تعد صحيحة، إذ أنها تهمرنا على إعادة التفكير في بعض افتراضاتنا التي نتخذ فيها بحمق شديد. ولكن عند المبالاة في هذه النقطة فإن الموقف يساند فكرة "استثنائية" الشرق الأوسط مما يحوق المقارنة المفيدة بين التطورات في الشرق الأوسط والاتجاهات المماثلة في أساك أخرى. وفي رأى أن المشكلة تكمن ليس في استعمال مفاهيم من دول أخرى، ولكن بالأحرى في التطبيق غير الدقيق على الشرق الأوسط. فبدلاً من افتراض أن مفاهيم الإدماجية أو المجتمع المدني تصف الواقع المصري أو الشرق الأوسطي، يمكن أن نستخدم هذه المفاهيم استخداماً أفضل كنماذج للمقارنة مع النماذج المصرية لبيان أوجه الشبه والاختلاف . وبهذه الطريقة جعلها

أكثر دقة وخلق مفاهيم جديدة أيضا. وهناك دراستان للحركة العمالية المصرية عرضتا في هذه الندوة ، وكلاهما اعتمدتا على تفرقة فيليب شميتر بين إدماجية الدولة والإدماجية المجتمعية. وأنا أطلب من الباحثين أخذ خطوة واحدة زيادة: كيف تثرى الحالة المصرية فهنا لهذه التفرقة ولفهوم الإدماجية عامة؟

كمختصين في هذه المنطقة ، لا زال علينا أن نستخدم معلوماتنا عن المجتمع والسياسة في العالم العربي والإسلامي لنتقنه ومراجعة وتقدير نظرة العلوم الاجتماعية الغالبة في الغرب ومفاهيمها. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين قد يفضلون الهدء عن فئات أو تقسيمات العلوم الاجتماعية الغربية التقليدية بمرمتها ، فإن التحدي الحقيقي هو تكوين مفردات ومفاهيم بديلة لا تنحصر في التجربة التاريخية القريبة . وفي هذا المجال يجب بذل جهد كبير .

والتحدي بالنسبة لنا جميعا نحن العاملين في مجال الشرق الأوسط هو التحول من استهلاك النظريات إلى إنتاج النظريات التي يمكن تطبيقها خارج حدود الإقليم الذي ندرسه . إن هذا التحدي موجود في فكر كثير من المتخصصين في الشرق الأوسط في الولايات المتحدة. فمثلا في الاجتماع السنوي لرابطة العلوم السياسية الأمريكية والذي سيعقد في الخريف القادم سوف تركز مجموعة الشرق الأوسط على السؤال التالي : لماذا يمكن لدراسة العالم العربي والإسلامي أن تساهم في مجال العلوم السياسية؟ وكل من المتخصصين من داخل وخارج مصر له دور في تقديم البحث . وهو ما لا يضيف إلى فهمنا للسياسة والمجتمع المصري فقط، ولكن أيضا يساهم في تعميق المناقشات المستمرة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم الإنسان على وجه العموم.

تعقيب ختامي

للدكتور أحمد عبد الله

مستق الندوة

لى تعقيب مرجز على الملاحظات اختامية القيمة التى أبدأها ضيوفنا. فى بداية هذه الندوة قال روجر أوين أنه سينتجى جانباً لأنه فى الأصل "مؤرخ"، بينما هذه ندوة "للعلم الإجماعية"، ثم جاءنا فى آخر الندوة حاملاً معه الحمل الثقيل للتاريخ وطالبنا بتناول المائة سنة الأخيرة على الأقل من التاريخ المصرى.

وقد أبدى فى ذلك سامى زبيدة. وبذا بدت ندوتنا كما لو كانت متجاهلة للتاريخ. وربما كانت كذلك من الناحية الظاهرة. فنحن فى مصر حين نتحدث عن "التاريخ" لا نتحدث فقط عن مائة عام، وإنما نعود للوراء آلاف الأعوام. وتلك مهمة عسيرة الحمل على أكتاف الباحثين الشبان فى هذا الحيز.

ومع ذلك فإن التاريخ هام بالفعل، من حيث أنه يندمنا للمزج المفهومى بين ما هو عريق فى حضارتنا وكياننا الإجماعى، وما هو حديث وعالمى ويؤثر علينا أيضاً. وأحاول هنا التطرق لما طرحه ريموند بيكر وسامى زبيدة وكارى روزينسكى فى نفس الوقت، فأشير إلى أن "العالمية" Globalism هامة بالفعل، وهذا على نحو ما يؤكد مرارا السيد بسن واضعاً نفسه فى مواجهة محققة مع أنصار الخصوصية، وما يهجر عن ثراء الجدل لدينا على أى حال.

لكن التحدى يظل فى إمكانية المراجعة بين العالمية والخصوصية. فالتجربة المحلية خصوصيتها المرتبطة بهمدها التاريخى الممتد لآلاف الأعوام. وهذا أيضاً أمر هام.

وقد أشار سامى زبيدة إلى أنه قد حدث "تفكك" Fragmentation فى النظام الإجماعى التقليدى فى منطقتنا وبخاصة فى مصر. ولعل فى ذلك إجابة على السؤال الذى طرحه بنفسه: لماذا تبدو مصر متخلفة عن "السلام الإجماعى" الذى اعتنأه فيها؟ نعم إن ثمة أبعاداً للتفكك فى النظام الإجماعى القديم.

وقد ذكر البعض هنا مسألة نمو الأحياء العشوائية فى المدن كتكوينات سكانية جديدة، ربما أحب روجر أوين -ومعه الحق- أن يسمع المزيد حولها كتناول للبعد الديجرافى فى التطور الإجماعى. وقد تسبب التفكك فى إيجاد نوع من الفراغ المتضمن دعوة للأفراغ. وهو ما تقدمت به إيديولوجيات كالإيديولوجية الإسلامية المستهدفة لإعادة التوازن بين التكوينات القديمة والمتحولات الجديدة الأكلة فى الانتشار. وهنا تفرض السياسة نفسها.

على أنه برغم كل المجادلات السياسية الحادة فى مؤقترنا، ما زلت أرى - على خلاف ما يراء روجر أوين - أن

المسألة السياسية لم تأخذ حقها من العناية. بل إننا ونحن بصدد الإعداد لهذا المؤتمر قد اتخذنا "منحى اجتماعيا" (Sociological bias) لأننا أردنا أن نتفهم بصورة بحثية الواقع الاجتماعى المصرى فى صورته الحام. ومن المعروف أن علم الاجتماع التقليدى فى مصر ينحو نحو أن يكون قاصرا على دراسة مجال "الخدمة الاجتماعية" الذى لا يحتفى كثيرا بالمفاهيم الكلية للطبقة والدولة والوعى والأبنية العالمية. وقد حاولنا حصر تناول المجال السياسى فى جلسة واحدة من جلسات هذه الندوة، هى تلك الخاصة بالأحزاب السياسية، لكن السياسة فى محتواها ومغزاها أكبر من مجرد تناول المنظمات السياسية. لذا كان من الطبيعى أن تتخلل مختلف المناقشات. وربما كان من المفيد الاحتفاء بدراسة السياسة فى جدول أعمال العلوم الاجتماعية، ليتم الربط بين البحث الاجتماعى الجزئى والمفاهيم الكلية للوعى السياسى بما هو حادث محليا وعالميا.

وعمل هذا مجعدا كبيرا بالنسبة لنا. وأهم جوانب هذا التحدى هو كيفية الموازنة بين المفاهيم العالمية والممارسات المحلية. وحسبما استمعت لقد استحسن روى متحدة ورقة الزميل أحمد عبد الرازق التى تبينت التفاصيل الدالة على استمرار التكوين العائلى للصفوة السياسية فى صعيد مصر. وهى ورقة ربما لا تكون أكاديمية بقدر ما هى تعبير عن الأصالة البحثية فى تتبعها المعلوماتى لأوضاع عائلات الصفوة الصعيدية، معبرة بذلك عن المحلية والعينية فى دراسة الظواهر الاجتماعية. وربما ذكرنا ذلك بالطريقة التى اختطها الأكاديمى الكبير "عنا بطاطو" فى دراسته: "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية فى العراق". إن بعض باحثينا الشبان هنا متأثرين بأعلام مثل ماركس وجرامشى وسمر أمين. لكن التحدى يبقى حول كيفية الموازنة بين المفاهيم التى يطورها هؤلاء الأعلام والأوضاع المحلية الحام التى يدرسها هؤلاء الباحثون الشبان.

وشأن هؤلاء الباحثين الشبان أود أن أشير إلى أن ندوتهم هذه قد حاولنا أن نخرج بها على نحو غير تقليدى. فهى قد اقتصرت على الأوراق المقدمة من الباحثين الشبان. وقد سبق انعقادها نوع من "التفاعل العلمى" بين هؤلاء الشبان ومنسق الندوة المنتمى لجيل أكبر نسبيا. والهدف من كل هذا هو إبراز اهتمامات وطرحات ومهم أو جوانب قلق هذه العينة من الجيل الشاب العامل فى مجال البحث العلمى والذى له ما يوازيه من عيئات شبيهة فى المجتمع السياسى والمجتمعات المحلية.

وقضية الجيل الشاب فى مختلف الدوائر إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح، بحيث يمكن القول بأن للمجتمع المصرى "إشكالية جيلية" بجانب إشكالياته العديدة الأخرى. والبعض يقترح من مجرد طرح هذا الموضوع (حسبما اتضح على سبيل المثال من ملاحظات الدكتور محمد الجوهري فى نفس هذه الندوة). لكن الإشكالية الجيلية فى مصر - فى تصورى - حادة للغاية، حيث لا يقل الانقسام الجلبى أهمية عن الانقسام الطبقي والفئوى والسياسى. فهناك أجيال تقترب من موقع "الاحتكار" وأجيال تقترب من موقع "الحرمان". وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعى يغفل المادال للاستقطاب السياسى الحاد الذى تشهده مصر اليوم والذى يشل عمليات إرهابية من فئات شابة ضد النظام الاجتماعى بأكمله. وهو استقطاب على أى حال ليس فى صالح التطور الاجتماعى لهذا البلد أو سلامه الاجتماعى

الذى يفتقده سامى زهيدة. ولذا لابد من كسر هذا الاستقطاب، بإجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب للتعبير عما عنده من طموحات وتطلعات (وقد تناولت مع السيد يسن حول بعض أفكار تجسيد ذلك). والمقصود هنا هو الجيل الشاب من كل التيارات الفكرية والمدارس العلمية والقرى السياسية جميعا. وما حاولنا فى هذه الندوة هو خطوة متواضعة فى هذا الاتجاه، ولا يقصد بها لمن أسافل الجيل الأكبر ومدح الجيل الشاب. ففى الجيل الشاب أيضا عيوب، اتضح البعض منها أثناء الإعداد لهذه الندوة خصوصا من ناحية الإعداد العلمى وطريقة البحث وطريقة الكتابة وحتى اللغة.

على أن جزءا من هذه العيوب إنما يلام عليه أيضا الجيل الأكبر لأنه لم يوجه عناية كافية لتربية الأجيال الأصغر ونقل الخبرة إليها. لكن أبناء الجيل الشاب أيضا لا يفتقرون من هذا اللوم، فلملمهم تقاعسوا عن ترقية مستواهم العلمى والفكرى بالمزيد من الجهد.

ونأمل ألا تكون هذه خطوة وحيدة، لأن فى الذهن تصور خطوات أخرى. من ذلك الاهتمام بالباحثين الشبان فى الأقاليم، لأن هذه الندوة اقتصر على الباحثين الشبان من منطقة القاهرة الكبرى بمختلف أحيائها الراقية والعشوائية. أما عن الأساتذة الكبار المصريين والأجانب الذين شاركونا فى هذه الندوة فنتوقع منهم استمرار اهتمامهم بالباحثين الشبان والعناية بهم.

وبهذا المعنى تكون ندورتنا هذه "جماعة ضغط" Pressure group للدفع فى هذا الاتجاه، بما يدعم مواقع الجيل الشاب فى حياتنا العلمية والاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص. وأرجو أن يحافظ الباحثون الشبان الذين التقوا هنا لأول مرة، أن يحافظوا على الصلة فيما بينهم حفاظا على "التفاعل" بين مدارسهم الفكرية المتفرعة. ذلك التفاعل الذى اجتهدت هذه الندوة فى تعميقه وتسريعه، ولم شمل أطرافه بقدر المستطاع.

رقم الإيداع ٤٣٩٤ / ٩٤
I. S. B. N.
977 - 5561 - 02 - 7

١٤

دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٣٥٤٢

بين صفتي لهذا الكتاب

من عشر زوايا مختلفة تناول ثمانية عشر باحثاً مختلفاً الهموم المختلفة للمجتمع المصرى المعاصر . . هموم الأوضاع الإجتماعية والسياسية التى وضعوها تحت منظار البحث العلمى الاجتماعى . . واشتمل ذلك على البحث فى أوضاع البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعى والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، والإسلام والتعليم والإعلام . . وناقش الشباب فى نتائج بحثهم خمسة من الأساتذة الإنجليز والأمريكيين ، وعشرة من الأساتذة المصريين ، وعشرات من الباحثين والخبراء من مختلف الأجيال . وكان الهدف إبراز منظور الجيل الشاب لهموم بلاده ، ومشاكله الخاصة أثناء البحث فيها .

وقضية **الجيل الشاب** إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح . حيث يمكن القول أن للمجتمع المصرى إشكالية **جيلية** بجانب مشاكله الأخرى . ولا يقل **الانقسام الجيلى** فى حدته عن الانقسام الطبقي والفئوي والسياسى ، فهناك أجيال قريبة من موقع **الاحتكاك** . . وأجيال نصيبها أقرب إلى **الحرمان** . وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعى يعادل الاستقطاب السياسى الذى تعيشه مصر اليوم ، والذى يشمل اللجوء للعنف والإرهاب من طرف فئات شابة جامحة ضد النظام الاجتماعى بأكمله . ولابد من كسر هذا الاستقطاب باللجوء لسبل الإصلاح . وأولها إصلاح العلاقة بين الأجيال . وذلك بواسطة إجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب بكل تياراته للتعبير عما عنده من طموحات وتذمرات . . سواء فى المجتمع العلمى والأكاديمى ، أم فى المجتمع السياسى ، أم فى المجتمع بمعناه الواسع . وهذا الكتاب - وأعمال الندوة التى قام عليها - شئ من الجهد والاجتهاد فى هذا الاتجاه .